

الواضح في أصول الفقه

لأبي الوفاء علي بن عجيل بن محمد بن عجيل

الحنبلي البغدادي الظفري

الفقيه الواعظ الأصولي الحدي

(٤٣١ - ٥١٣ هـ / ١٠٤٠ - ١١١٩ م)

حقه وقدم له وعلق عليه

جورج المقدسي

المجلد الرابع - القسم الأول

كتاب الخلاف

بيروت ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

يطلب من دار النشر كلاوس شقارتس فريلاغ برلين

جُورِجُ المَقْدِسِيّ

الْمُضَحِّجُ فِي أَسْوَاقِ الْفَقَرَةِ

النشأة الأولى للإسلامية

أسسها هلموت ريتز

يُصَدِّدُهَا

لِجَمْعِيَّةِ الْمُسْتَشْرِقِينَ الْأَلَمَانِيَّةِ

تيلمان زايدنشتيكر وَ منفرد كروپ

جُزء ٤١/د، أ

The editors of the Bibliotheca Islamica announce with profound regret that their highly esteemed colleague Professor George Makdisi died shortly after finishing this work on the first weekend of September 2002. They will always honour his memory.

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٠٢

طُبِعَ على نفقة المؤسسة الألمانية للبحث العلمي
ووزارة الثقافة والأبحاث العلمية التابعة لألمانيا الاتحادية
بإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت
في مطبعة درغام، بيروت - لبنان

فهرس محتويات الكتاب

الكتاب الرابع (كتاب الخلاف)

القسم الأول

٢١	المقدمة
١	فصول الخطاب
	فصل [في أنه لما كان مبنى أصول الفقه على خطاب الله - سبحانه -
١	وخطاب رسوله وجب تقديم بيان الخطاب واستيفاء القول فيه]
	فصل [في أن الخطاب من الله - سبحانه - لمن خاطبه من خلقه من ثلاثة طرق:
	سماع منه بلا واسطة. وخطاب بواسطة المَلَك. وإلقاء إلى قلوب الرسل
١	إلهامًا في اليقظة أو المنام]
	فصل [في أن طرق الخطاب من الرسول - صلى الله عليه - لنا هي بالنطق
٢	والإشارة المفهومة للحاضرين. وبالكتابة للغائبين]
٣	فصل [في ما يُتلقى به الخطاب]
	فصل [في اختلاف الناس في أصل الخطاب الموضوع للتفاهم بين الناس من
٣	أسماء الأشياء في كل لغة]
	فصل [في قول من يقول إن الخطاب مواضعة سابقة لخطاب الله
٤	- سبحانه - لهم]
	فصل [في الدلالة على إفساد القول بأن الخطاب والمخاطب والأسماء
٧	كلها توقيف]
٨	فصل يجمع شبه القائلين بأن الكل توقيف
٩	فصل يجمع الأجوبة عن جميع ما ذكره

- فصل لبيان الفرق بين تفهيم الله - سبحانه - للمخاطب وبين تفهيم
المخلوقين بعضهم بعضاً ١١
- فصل [في أن الله - سبحانه - غير محتاج إلى إقامة الدلالة على كلامه لمن كلمه
بل هو القادر على إيقاع ذلك في نفس مَنْ خاطبه باضطراره إلى ذلك] ١٢
- فصل [في أن أمر الله ونهيه لمن أمره ونهاه حقيقة وكلامه لمن كلمه حقيقة
وأن المأمور والمنهي محدث] ١٣
- فصل [في أنه لا يجوز على كلام الله الاختلاف ولا المناقضة ويجوز منه
وعليه المجاز والاشتباه] ١٤
- فصل في تقديم ذكر الحقيقة قبل المجاز ١٧
- فصل في أنواع المجاز وأعيانه ١٨
- فصل [في كون بعض القرآن مجازاً] ١٩
- فصل بتفسيّر الدلالة على ما ذكرنا ٢٠
- فصل [في أن كلّ مجاز لا بدّ له من حقيقة] ٢٣
- فصل [في أن الحقيقة لا تنفّر إلى مجاز بل لنا حقائق مستقلة لا يُستعار منها
ولا يُتجوّز فيها] ٢٣
- فصل في الفرق بين الحقيقة والمجاز ٢٥
- فصل في القول في إثبات الأسماء بالقياس ٢٦
- فصل في ذكر ما تعلّق به المانعون من إثبات الأسماء بالقياس ٢٩
- فصل في جمع الأجوبة عن متعلّقات المانعين من إثبات الأسماء قياساً ٣١
- فصل في معنى قولهم «الأسماء العرفيّة» ٣٥
- فصل خلافاً ٣٦
- فصل جامع لشبههم ٣٩
- فصل يجمع الأجوبة على ما ذكروا ٤٠
- فصل في الأسماء المسّوى بها الأحكام والعبادات هل فيها شيء من اللغة ٤٣
- فصل في جمع الدلائل على أن فيها منقولاً من اللغة إلى معانٍ وأحكام ٤٥
- فصل يجمع أسئلته على هذه الأدلّة ٤٦
- فصل يجمع الأجوبة عن الأسئلة على طرقنا في نقل الأسماء ٤٩
- فصل يجمع ما تعلّقوا به من شبههم بعد إعواضنا بحكم على أدلتنا ٥٢

- ٥٥ فصل يجمع الأجوبة عن ذلك - إن شاء الله
- فصل جامع في المجازات التي سَمَّتها الفقهاء «المقتدرات» يُحتاج إلى معرفتها لأنها واردة في الأوامر والنواهي وجميع خطابات الشرع من الكتاب والسنة
- ٥٦ وهي لينة بهذا الباب وهو باب الخطاب
- ٥٧ فصل مما ألحقه القوم بهذا القبيل
- فصل [في أنه ليس كل شرعي مُجزئاً كالصلاة التي دخلها بظن الطهارة والحجة بعد الإفساد لا يقع الإجزاء في الموضعين بل يجب قضاء الصلاة والحج]
- ٥٨ فصل [في أنه يجوز أن يُراد بالكلمة الواحدة معنيين مختلفان ومعانٍ مختلفة] ...
- ٥٩ فصل في جمع ما تعلّق به المخالف
- ٦٠ فصل في جمع الأجوبة
- ٦١ فصول الكلام في الأوامر
- ٦١ فصل في حقيقة الأمر
- ٦٣ فصل في جمع ما تعلّقوا به
- ٦٤ فصل في جمع الأجوبة عما ذكره
- فصل [في أنّ صيغة الأمر لفظة «افعل» إذا صدرت ممن يلزم طاعته وهو المعبر به عن «الأعلى»]
- ٦٥ فصل [في أنّ صيغة الأمر الصريحة «أمرتُك أن تفعل كذا» أو «افعلْ فقد أمرتُك»]
- ٦٧ فصل [في أنّ هذه الصيغة إذا وردت من جهة المسائل لا من أعلى فتكون اسماً ولا من أدنى فتكون سؤالاً فالى أيهما تُمَيَّل إن مُيِّلت وهل لها اسم يخصها إن لم تُمَيَّل؟]
- ٦٩ فصل [في الدلالة على أنّ الأمر ليس إرادة خلافاً لأهل الاعتزال]
- فصل يجمع الأسئلة عن هذه الآية وهي عمدة لأهل السنة في هذه المسألة
- ٦٩ وفي أصول الديانات
- ٧٠ فصل في جمع الأجوبة عن الأسئلة على هذه الآية
- ٧٢ فصل في الاستدلالات

- ٧٣ فصل في جمع الأسئلة على هذه الأدلة التي وجدتها في الكتب وسمعتها في النظر
- ٧٤ فصل في أجوبة الأسئلة
- ٧٤ فصل في جمع شبهة المخالفين فيها
- ٧٦ فصل في تحقيق الأمر على قول من يقول إن الكتابة كلام حقيقة
- فصل [في أن الأمر ليس بإرادة ولا من شرط كون الصيغة أمراً صدورها
- ٧٧ عن إرادة المعنى المأمور به]
- ٧٧ [فصل يجمع الأسئلة]
- ٧٧ فصل في الأجوبة
- ٧٨ فصل في ذكر من تجب طاعته
- ٧٨ فصل في الدلائل على ذلك
- ٧٩ فصل يجمع شبهتهم
- ٨٠ فصل يجمع الأجوبة عن شبهتهم
- فصل [في مذهب أصحابنا أن الفعل لا يُسمى أمراً حقيقة ولا كلاماً حقيقة
- سواء كانت إشارة مفهومة أو غير ذلك]
- ٨٣ فصل فيما تعلّقوا به
- ٨٤ فصل في الأجوبة عنه
- ٨٤ فصل فيما وُضع له الأمر
- ٨٥ فصل في الدلالة على ذلك
- ٨٥ فصل في شبهة المخالفين
- ٨٦ فصل يجمع الأجوبة
- ٨٧ فصل في الإباحة هل هي أمر
- ٨٧ فصل [في الدلالة على فساد القول بأن الإباحة أمر]
- ٨٨ فصل [في أن صيغة الأمر بمجردها تقتضي الوجوب لغةً وشرعاً]
- ٨٨ فصل في الدلائل من الكتاب العربي
- ٨٩ فصل يجمع الأسئلة عليها
- ٩٠ فصل في الأجوبة
- ٩١ فصل في الدلائل من جهة الآثار والسنن
- ٩١ فصل في أسئلتهم [والجواب عنها]

- ٩٢ فصل بجمع دلالتنا من حيث الاستعمال من أهل اللغة
- ٩٤ فصل في جمع أسئلتهم على الأدلة التي ذكرناها
- ٩٦ فصل في جمع الأجوبة عن جميع الأسئلة
- ٩٩ فصل بجمع شبه أهل الوقف
- ١٠٠ فصل في جمع الأجوبة
- ١٠٢ فصل في شبهات المعتزلة
- ١٠٣ فصل بجمع الأجوبة عن شبه المعتزلة
- ١٠٧ فصل في الأمر هل يقع على الندب حقيقة أو مجازاً
- ١٠٧ فصل بجمع الحُجج والأدلة على كونه أمراً
- ١٠٩ فصل في الأسئلة على هذه الأدلة
- ١١٠ فصل في الأجوبة عن الأسئلة
- ١١٠ فصل بجمع شبه المخالفين
- ١١١ فصل في جمع الأجوبة عن شبههم
- فصل [في أن صيغة الأمر إذا وردت بعد الحظر كانت إطلاقاً وإباحة ولا تكون على مقتضى إطلاقها]
- ١١٢ فصل بجمع الدلائل على مذهبنا
- ١١٤ فصل بجمع الأسئلة
- ١١٥ فصل في الأجوبة عن الأسئلة
- ١١٧ فصل بجمع ما تعلق به من قال إنها على مقتضاها في الأصل
- ١٢٠ فصل بجمع الأجوبة عما ذكره
- فصل بكثير ذكره بين الفقهاء ولا يُحقق الكلام فيه بل يُعلق تعليقاً وهو قولهم «إن ما لا يحصل الواجب إلا به فهو واجب»
- ١٢٣ فصل [في أن إيجاب التبعيد على الشخص المكلف يقف على انضمام مكلف آخر إليه]
- ١٢٥ فصل منتفع بعلمه لا بسع النفعيه جهله وهو من هذا القبيل [في أن ما كان شرطاً لحصول الوجوب على المكلف لا يلزمه تحصيله ولا يجب عليه اكتسابه والتوصل إلى تحصيله. بإجماع الفقهاء]
- ١٢٦ فصل [في أن العبد لا يجب عليه أن يرغب سيده في عتقه لتجبه نحوه التكليف]
- ١٢٧

فصل [آخر من هذا القبيل فيما يدخله الإنسان على نفسه بكسبه

١٢٧ مِمَّا يَتَعَذَّرُ بِهِ فِعْلُ الْوَاجِبِ]

١٢٧ فصل [آخر من هذا القبيل فيما إذا أدخله على نفسه لم يَزَلْ خطأه]

فصل [في أَنَّ الْوَاجِبَ إِذَا لَمْ يَمْتَزَ عَنْ غَيْرِ الْوَاجِبِ وَجِبَ كُلُّ مَا لَا يُمْكِنُ

١٢٧ تَحَقُّقُ فِعْلِ الْوَاجِبِ إِلَّا بِفَعْلِهِ]

١٢٨ فصل [فيما يخرج من هذا]

١٢٨ فصل في الأمر المطلق المنجِّد عن القرائن

١٢٩ فصل بجمع أدلَّتْنا على أَنَّهُ يَنْتَضِي التَّكَرُّارُ

١٣١ فصل بجمع الأسئلة منهم على هذه الطرق

١٣٣ فصل في جمع الأجوبة عن أسئلتهم

١٣٨ فصول في متعلقاتهم في نفي التكرار

١٣٨ فصل في متعلقات القائلين بالوقف وهم الأشعرية

١٣٨ فصل في الجواب عن متعلقات الواقفية

١٤٠ فصل بجمع ما تعلق به مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ يَنْتَضِي مَرَّةً وَاحِدَةً

١٤١ فصل في الأجوبة عما تعلقوا به

١٤٣ فصل [في اختلاف الناس في التكرار على ثلاثة مذاهب]

١٤٣ فصل [فيما يقوله أهل الوقف في الأمر في الزيادة على فعل مَرَّةً]

١٤٣ فصل [فيما إذا وجب الدوام في الأمر فأنما يجب بحسب الإمكان]

فصل في الأمر [إذا كان معلقاً على صفة أو شرط فإنه على التكرار على مذهب

من جعل المطلق منه على التكرار لكن يستقط الفعل فيما بين الشرطين

والصنفين فلا يدوم مكرراً إلا بحسب تكرّرها وهم أصحابنا]

١٤٤ فصل في جمع أدلَّتْنا

١٤٥ فصل بجمع الأسئلة لهم على أدلَّتْنا

١٤٦ فصل في الأجوبة عن الأسئلة

١٤٨ فصل بجمع تعلقاتهم فيها

١٤٨ فصل في الأجوبة

١٥٠	فصول في معنى الشروط والصفات التي يتعلّق الأمر والنهي عليها
١٥٠	فصل [في الشرط المعلق الأمر عليه]
١٥٠	فصل [في حكم الشرط]
١٥١	فصل [في تعليق الآخر على معنى مستحيل]
١٥١	فصل [في أن يكون الشرط معلوماً متميّزاً للمكلف]
١٥١	فصل [في أن الصفة من جملة الشروط]
١٥٢	فصل في ذلك يُفصل به بين الشرط العقلي والشرط الشرعي
١٥٢	فصل في الأمر [إذا تكررت صيغته فهو يقتضي تكرار المأمور به]
١٥٣	فصل يجمع أدلتنا على وجوب التكرار
١٥٤	فصل [في مذهب النافين للتكرار]
١٥٤	فصل في الجواب عما ذكره
١٥٤	فصل [فيما تعلّق به من قال بالوقف من أصحاب الشافعي وغيرهم]
١٥٥	فصل [في اختيار الوقف في تكرار الأمر]
١٥٥	فصل فيما تعلّق به أصحاب أبي حنيفة
١٥٥	فصل في الاعتراض على ما ذكره
	فصل في المأمورات التي يتعذر تكرارها فيمتنع ورود الأمر متكرراً إلا
١٥٦	على وجه التأكيد
١٥٧	فصل [في أن التكرار في التدب كالتكرار في الواجب]
١٥٧	فصل [في أن تكرار الأمر يقتضي استئناف الفعل إذا كان بعد امثال الأول]
١٥٧	فصل [في أن الأمر إذا كان مستوعباً للعمر كالإيمان كان الأمر بماضيه مستحبلاً]
١٥٨	فصل في الأمر المطلق هل يقتضي الفور أو التراخي أو الوقف
١٥٩	فصل في الدلالة على الفور
١٦٠	فصل يجمع الاعتراضات والأسئلة على ما ذكرنا
١٦٢	فصل في الأجوبة عن هذه الأسئلة
١٦٣	فصل في الدلالة على فساد قول أهل الوقف
١٦٦	فصل فيما استفادته من الأدلة على القول بالفور مضافاً إلى ما تقدّم ومفرّداً عنه
١٧٢	فصل في الأجوبة عما ذكره أهل التراخي
١٧٤	فصل [في اختلاف العلماء في أمر الله - سبحانه - بالعبادة]

فصل في اختلاف القائلين بأنه واجب في جميع أجزاء الوقت وأن له تقديمه وله تأخيرده هل له تركه في أول الوقت إلى وسطه وآخره ببدل يقوم

مقامه أو لا] ١٧٥

فصل في جمع أدلتنا وحججنا وأدلة من وافقنا في أن الوجوب يعم سائر

أجزاء الوقت أوله ووسطه وآخره ١٧٦

فصل في الدلالة على فساد قول من قال بأنه يفعل في الوقت الأول نفلاً

لكنه يسقط الفرض الذي يتعلّق بالوقت الأخير ١٧٩

فصل في سؤالهم ١٨٠

فصل في الدلالة على فساد مذهب من قال بأنه موقوف على آخر الوقت ١٨١

فصل فيما تعلّق به النافون لتعلّق الوجوب بالوقت ١٨١

فصل في الأجوبة عما تعلّقوا به ١٨٢

فصل فيما تعلّق به من قال إن الوجوب يتعلّق بوقت من الأوقات غير معين ١٨٣

فصل مفرد في الكلام في العزم فإنه السعتمد في هذه المسألة ١٨٣

فصول القضاء والإعادة والفوات وهل يجب بأمر ثانٍ أو بالأمر الأول

وهل يسقط الخطاب بفوات وقته وهل يسقط بكلّ عذر أو تختلف

الأعذار في الإسقاط وبقاء الخطاب ١٨٥

فصل في معنى الفوات ١٨٥

فصل [في معنى الفائت] ١٨٥

فصل [في معنى الإعادة] ١٨٥

فصل [في معنى القضاء] ١٨٦

فصل [في معنى الأداء] ١٨٦

فصل [في أن العبادة إذا خرج وقتها وفات فعلها لم يجب قضاؤها إلاّ

بأمر ثانٍ] ١٨٦

فصل يجمع الأدلة على أنه لا يجب إلاّ بأمر ثانٍ سواء كان تركه لعذر مانع

أو لغير عذر ١٨٦

فصل فيما تعلّقوا به ١٨٩

فصل يجمع الأجوبة عما تعلّقوا به ١٨٩

١٩١	فصل [فيما وجدته من الخلاف عند أصحاب أبي حنيفة في الأمر المطلق]
١٩٣	فصل [في أن الأمر يقتضي كون المأمور به مجزئاً]
١٩٣	فصل يجمع الدلائل على كونه مجزئاً
١٩٤	فصل في جمع ما تعلق به من منع اقتضاء الأجزاء
١٩٤	فصل [في] الأجوبة عما تعلقوا به
	[فصل في اختلاف الناس في صوم المريض والحائض والمسافر: أو وجوبه
١٩٥	حال زوال الأعذار]
١٩٥	فصل في ذكر ما تعلق به من قال بالإيجاب مع قيام الأعذار
١٩٦	فصل فيما تعلق به الآخرون
١٩٧	فصل في جواب ما ذكروه
١٩٧	فصل في الأمر
١٩٧	فصل في جمع أدلتنا
١٩٩	فصل في جمع الأسئلة على أدلتنا
١٩٩	فصل في جمع الأجوبة عن الأسئلة
٢٠١	فصل في جمع شبههم
٢٠٣	فصل يجمع الأجوبة عن شبههم
٢٠٦	فصل [فيما لا يتحقق أداء الواجب إلا به]
٢٠٦	فصل [في اشتباه الحلال بالحرام]
٢٠٦	فصل [في اشتباه الأواني]
	فصل [فيما إذا أمر الله - سبحانه - بعبادة وعلقها على وقت يتسع سعة
٢٠٧	توفي على فعلها فالوجوب يتعلق بجميع الوقت وجوباً موسعاً]
	فصل [في] مجموع أدلتنا على تعلق الوجوب بالوقت الأول والأوسط والآخر
	وإفساد قول من خصص الوجوب بالوقت الأخير وإفساد قول من جعل الفعل
٢٠٨	في الوقت الأول نفلاً ومذهب من جعله مراعى بحال المكلف في آخره
٢١٠	فصل في جمع الأسئلة على دلائل مسألة في الأمر الموسع
٢١٠	فصل في جمع الأجوبة عن هذه الأسئلة
٢١١	فصل يجمع شبه المخالفين
٢١٢	فصل في جمع الأجوبة عن شبههم

فصل [فيما إذا أمر الله نبيه بعبادة فأنهى النبي أو فعل فعلاً عرف أنه واجب أو ندب أو مباح فتشركه أمته في حكم ذلك الأمر حتى يدلك الدليل

- على تخصيصه] ٢١٤
- فصل في الدلالة على دخول غيره - صلى الله عليه - في حكم خطابه ٢١٥
- فصل في الدلالة على أن خطابه للواحد من أمته وصحابته وحكمه فيه خطاب لجميعهم وحكم للجميع غير مختص بمن خاطبه وحكم فيه ٢١٦
- فصل في اعتراضاتهم وأسئلته على هذه الأدلة ٢١٧
- فصل في الأجوبة عما ذكره ٢١٧
- فصل يجمع شبههم في ذلك ٢١٨
- فصل يجمع الأجوبة عن شبههم ٢٢٠
- فصل [في النبي - صلى الله عليه - إذا أمر أمته بأمر شرعي دخل هو في ذلك الأمر] ٢٢١
- فصل يجمع أدلتنا في ذلك ٢٢١
- فصل في جمع شبههم ٢٢٢
- فصل في الأجوبة عنها ٢٢٣
- فصل [في أن الأمر المطلق يشتمل على العبيد فلا يحتاج دخوله فيه إلى قرينة ولا دليل] ٢٢٤
- فصل يجمع أدلتنا على ذلك ٢٢٤
- فصل جامع لشبههم ٢٢٥
- فصل في جمع الأجوبة عن شبههم ٢٢٦
- فصل [في أن النساء يدخلن في مطلق الأمر] ٢٢٧
- فصل في جمع أدلتنا ٢٢٧
- فصل في جمع الأسئلة عن ذلك ٢٢٩
- فصل في جمع الأجوبة عن الأسئلة ٢٢٩
- فصل في جمع شبههم في ذلك ٢٣٠
- فصل يجمع الأجوبة عن شبههم ٢٣١
- فصل [في اختلاف الرواية عن أحمد في الكفار] ٢٣٢
- فصل في جمع الأدلة على أنهم مخاطبون من طريق الآي من القرآن ٢٣٣

٢٣٤	فصل في جمع الأسئلة على الآيات
٢٣٥	فصل في جمع أجوبة الأسئلة على الآيات الثلاث
٢٣٦	فصل في أدلتنا من طريق النظر
٢٣٧	فصل يجمع أسئلتهم على أدلتنا في المسألة
٢٣٧	فصل في جمع الأجوبة عن الأسئلة
٢٤١	فصل في جمع شبههم في هذه المسألة
٢٤٢	فصل يجمع الأجوبة عن شبههم
	فصل [في أن الله - تعالى - إذا أمر بعبادة كان أمره بها نطقاً نهياً عن ضدها
٢٤٥	من طريق المعنى]
٢٤٦	فصل في جمع الأدلة على مذهبنا
٢٤٧	فصل في أسئلتهم عما ذكرنا من أدلتنا
	فصل في جمع شبه من قال إنه ليس بنهي من طريق المعنى دون من قال إنه
٢٤٧	نهي من جهة اللفظ والقول
٢٤٩	فصل يجمع الأجوبة عن شبههم
٢٥١	فصل [في أن الأمر بالشيء ليس بنهي عن ضده من طريق اللفظ خلافاً للأشعرية]
٢٥١	فصل في الدلالة على ذلك
٢٥٢	فصل في شبههم
٢٥٢	فصل في أجوبة شبههم
٢٥٣	فصل [في أن الفرض والواجب سواء]
٢٥٣	فصل في جمع الأدلة على الرواية الأولى
٢٥٥	فصل يجمع أسئلتهم على حُججنا
٢٥٦	فصل يجمع الأجوبة عن هذه الأسئلة
٢٥٦	فصل في ذكر ما تعلق به من نصر الرواية الأخرى
٢٥٩	فصل يتعلّق على الأول
٢٥٩	فصل [في أن الأمر بالعبادة لا يتناول فعلها على الوجه المكروه شرعاً]
٢٦٠	فصل يجمع ما استدلّ به أصحابنا ومن وافقهم
٢٦١	فصل في جمع اعتراضاتهم على أدلتنا وهي شبههم
٢٦١	فصل في الأجوبة عما ذكره من اعتراضاتهم وتعلّقوا به

- ٢٦٢ فصل [في أنَّ الأمر يتناول المعدوم ويتعلَّق به]
- ٢٦٣ فصل في جمع الأدلَّة على جواز ذلك
- ٢٦٤ فصل في جمع أسئلتهم على أدلَّتنا
- ٢٦٥ فصل في جمع الأجوبة عن أسئلتهم
- ٢٦٦ فصل جامع شُبُهَيْهِم
- ٢٦٨ فصل بجمع الأجوبة عن شُبُهَيْهِم
- ٢٧١ فصل [في أنَّه يجوز أن يأمر الله - سبحانه - بما يَعْلَمُ أنَّ أمرَهُ به لا يفعلُه]
- ٢٧١ فصل [في الدلالة على صحَّة قولنا إنَّ الله - سبحانه - قد أمر الكفَّار بالإيمان]
- ٢٧٢ فصل فيما حُكِيَ من الشبهة عنهم
- ٢٧٢ فصل في الجواب عمَّا ذكروه
- فصل [في أنَّه يجوز أن يرد الأمر من الله - تعالى - معلَّقًا على اختيار المكلف
أو يُتْرَكَ مَفْتُوحًا إلى اختياره]
- ٢٧٣ فصل في الدلائل على مذهبنا
- ٢٧٣ فصل فيما تعلَّقوا به من الشبهة
- ٢٧٤ فصل في أجوبة ما تعلَّقوا به
- فصل [في أنَّه يجوز أن يرد الأمر من الله - تعالى - بالتكليف أمرًا ونهيًا على
التأييد إلى غير غاية مؤقتة]
- ٢٧٤ فصل جامع لأدلَّتنا
- ٢٧٥ فصل في أسئلتهم على حجَّتنا
- ٢٧٦ فصل بجمع الأجوبة عن الأسئلة
- ٢٧٦ فصل بجمع شُبُهَيْهِم
- ٢٧٧ فصل بجمع الأجوبة عن شُبُهَيْهِم
- ٢٧٨ فصل [في أنَّ الأمر لا يصحَّ بالموجود]
- ٢٧٨ فصل جامع لأدلَّتنا في نفي صحة الأمر بالموجود
- ٢٧٩ فصل بجمع ما تعلَّقوا به من الشبهة
- ٢٧٩ فصل بجمع الأجوبة عمَّا تعلَّقوا به من الشبهة
- ٢٨٠ فصل [في أنَّه يجوز تقديم الأمر على وقت الفعل خلافًا لبعض المتكلمين]
- ٢٨٠ فصل بجمع أدلَّتنا

- ٢٨٠ فصل جامع لشبههم
- ٢٨١ فصل في الأجوبة عن شبههم
- فصل [في أنه يجوز أن يأمر الله - تعالى - بعبادة في وقت مستقبل ويُعلم
٢٨١ المكلف الأمور بها بذلك قبل مجيء الوقت خلافاً للمعتزلة]
- ٢٨١ فصل في دلالتنا
- فصل في شبهة المخالف وهي المتقدمة في الفصل الذي قبله وقد سبق الجواب
٢٨٢ عنها بما فيه كفاية
- ٢٨٢ فصل [في أن الفرض والواجب سواء]
- فصل [فيما لحظته من هذه المسألة وهو أن القائل بتفاضل الوجوب
سلك خلافاً في عبارة وإلا فنفس ما أراد بقوله «أوجب» يقتضي
موافقتنا في المعنى] ٢٨٢
- ٢٨٤ فصل في إيراد ما يجوز أن يتعلّقوا به في ذلك
- فصل مفيد في بيان أمثال هذا الفصل يستريح بمعرفته المناظر من كدّة المخالفة
والمقاولة استفدناه من مشايخ عصرنا الذين لازمنا مجالسهم [في أن المسألة
الجارية يجب أن يُحقّق مراد المتنّي فيها] ٢٨٥
- ٢٨٦ فصل في الزائد على ما يتناولهُ الأمور به
- ٢٨٧ فصل بجمع أدلّتنا على ما نصره شيخنا واخترناه
- ٢٨٨ فصل في اعتراضهم على أدلّتنا
- ٢٨٩ فصل بجمع شبههم
- ٢٨٩ فصل في الأجوبة عن ذلك
- فصل [في أن الأمر إذا ورد بهيئة في فعل ودلّ الدليل على كون الهيئة مسنونة
أو مستحبة مندوبة لا يخرج الأمور بإيقاع الهيئة فيه عن كونه واجباً] ٢٩٠
- ٢٩٠ فصل في ذكر حجّتنا على ما ذهبنا إليه
- ٢٩١ فصل في شبههم
- فصل [في أن الله - سبحانه - إذا كنى عن العبادة ببعض ما فيها من أركانها
وتوابعها دلّ على وجوبه فيها وكون ذلك الشيء من لوازمها وفروضها] ٢٩١
- ٢٩١ فصل [في أن الأمر من جهة الله - سبحانه - لا يقتضي على مصلحة الأمور]
- ٢٩٢ فصل بجمع أدلّتنا

- ٢٩٣ فصل فيما تعلّقوا به لمذهبهم
- ٢٩٤ فصل في جوابهم عمّا تعلّقوا به من الشبهة
- فصل [في أنّ قول الصحابيّ «إنّ رسول الله أمر بكذاه أو نهي عن كذاه»
 ٢٩٥ كان حكم هذا القول منه حكم أمر النبيّ ونهيّه]
- ٢٩٥ فصل يجمع أدلّتنا على ما ذهبنا إليه
- ٢٩٧ فصل في توجيه أسئلتهم على أدلّتنا
- فصل [في أنّ الصحابيّ إذا قال «أمرنا بكذاه أو من السنّة كذاه أو نهينا
 عن كذاه» فهو راجع إلى النبيّ - صلى الله عليه - وأمره ونهيّه وسنّته
 وإن قال التابعيّ ذلك فهو كالمرسل فهو حجّة]
- ٢٩٧ فصل يجمع أدلّتنا على أنّه حجّة
- ٢٩٨ فصل في إيراد شبهتهم
- ٢٩٨ فصل في أجوبتنا عن شبهتهم
- ٢٩٩ فصل [في أنّه يصحّ أن يقارن الأمرُ الفعلَ حال وجوده ووقوعه من المكلف]
- ٣٠٠ فصل في جمع أدلّتنا على ذلك
- ٣٠١ فصل في شبهة المعتزلة
- ٣٠١ فصل في الأجوبة عن شبهتهم
- ٣٠٢ فصول النواهي
- ٣٠٣ فصل [في أنّ النهي صيغة وأنّه لا يُقال «للنهي صيغة»]
- ٣٠٣ فصل في جمع دلّلتنا على ذلك
- ٣٠٤ فصل فيما تعلّقوا به من الشبهة
- ٣٠٥ فصل في الأجوبة عمّا تعلّقوا به
- ٣٠٥ فصل [في أنّ مطلق صيغة النهي يقتضي التحريم]
- ٣٠٦ فصل في دلالة مذهبنا
- ٣٠٦ فصل في ذكر شبهتهم [والجواب عنها]
- فصل [في أنّ النهي يقتضي النهي والمبادرة إلى الترك لما نُهي عنه
 والكفّ عنه عقيب وجود الصيغة وعلم المنهيّ بها ويقتضي الاستدامة
 ما لم نغم دلالة]
- ٣٠٧

فصل يجمع أدلتنا - وفيما قلّمنا من الدلائل في الأمر كفاية لكن نخصّ النهي	
بما يليق به	٣٠٧
فصل في شبههم	٣٠٨
فصل [في أنّه إذا نهى عن شيئين أو أشياء فهو باللفظ التخيير]	٣٠٩
فصل في أدلتنا	٣١٠
فصل في شبههم	٣١٠
فصل يجمع الأجوبة لنا عن شبههم	٣١١
فصل [في أنّ إطلاق النهي يقتضي فساد المنهي عنه]	٣١٣
فصل يجمع أدلتنا من جهة السنّة على أنّه يقتضي الفساد	٣١٤
فصل في أسئلتهم على هذه السنن	٣١٤
فصل في الأجوبة عن أسئلتهم	٣١٥
فصل في جمع أدلتنا من طريق النظر بعد الأثر	٣١٦
فصل في أسئلتهم على أدلتنا	٣١٧
فصل في أجوبة أسئلتهم	٣١٨
فصل يجمع شبههم في النهي وآنه لا يقتضي فساد المنهي عنه	٣١٨
فصل في الأجوبة عن شبههم	٣١٩
فصل في النهي [إذا كان في غير العبادة ولا لمعنى في المنهي عنه	
بل في غيره مُنع الصّحة]	٣٢٠
فصل في دلائلنا	٣٢١
فصل في أسئلتهم	٣٢٢
فصل في الأجوبة عمّا قالوه	٣٢٣
فصل في جمع شبههم	٣٢٤
فصل في الأجوبة عن شبههم	٣٢٤
فصول القول في فحوى الخطاب ودليله	٣٢٧
فصل في فحوى الخطاب [وهو التنبيه والأولى]	٣٢٧
فصل في الدلالة على الاحتجاج به	٣٢٨

- فصل في الدلالة على من زعم أنَّ الحكم فيه مستفاد من طريق اللفظ ،
 ٣٣٠ أنَّه ملفوظ بالنهي عن الأذية الزائدة على التبرم بالتأليف
- فصل [في الدلالة على أنَّه ليس بقياس] ٣٣٠
- فصل في شبهة من لم يجعل الدلالة إلَّا نفس اللفظ دون ما زاد عليه ٣٣١
- فصل في الجواب عن شُبُههم ٣٣١
- فصل [في أنَّ للخطاب دليل هو حجة شرعية ودلالة صالحة لإثبات الحكم] ٣٣٣
- فصل في جمع دلائلنا ٣٣٤
- فصل فيما وجهوه من الأسئلة على جميع أدلتنا ٣٣٨
- فصل جامع لشُبُههم ٣٤٥
- فصل في الدلالة على [أنَّ] تعليق الحكم على الاسم يدلُّ على أنَّ ما
 عداه بخلافه ٣٥٣
- فصل [في ذكر أصحابنا عن أحمد - رضي الله عنه - أنَّه جعل للفعل دليلًا] ٣٥٤
- فصل [في أنَّ دليل الفعل إمَّا يكون موجودًا إذا استمرَّ من النبي - صَلَّى الله
 عليه - الصلاة على كلِّ قبر كان دفنه منذ شهر] ٣٥٥
- فصل [في إمكان الفعل أن يكون تنبيهاً] ٣٥٦
- فصل في حرف «إنما» هل يقتضي نفياً وإثباتاً مثل قوله «إنَّما الولاء لِمَنْ أَعْتَقَ» ٣٥٦
- فصل [في أنَّ الـ «واو» لا تقتضي الترتيب] ٣٥٧
- فصل في دلائلنا ٣٥٧
- فصل في أسئلتهم ٣٥٩
- فصل في الجواب عن السؤالين ٣٥٩
- فصل في الجواب عنهما ٣٦٠
- فصل في شُبُههم في مسألة الـ «واو» ٣٦١
- فصل في الأجوبة عنها ٣٦٢
- فصل في «الباء» [وهي عند أصحابنا للإصاق] ٣٦٣
- فصل في دلائلنا ٣٦٤
- فصل في شُبُههم ٣٦٤
- فصل في الجواب عنها ٣٦٥
- فصل في حروف شتى ٣٦٥

- فصل [في أَنَّ للعموم صيغة تدلّ بمجرّدها على أَنَّ مراد النطق بها شمول
الجنس والطبقة ممّا أُدخل عليه صيغة من تلك الصيغ] ٣٦٦
- فصل في دلالتنا من أَنَّ الكتاب على إثبات الصيغة دالة بمجرّدها
على الاستغراق ٣٦٧
- فصل فيما وجّهوه من الاعتراض على هذه الآيات ٣٦٨
- فصل في دلالتنا من إجماع الصحابة على ذلك عملاً وقولاً ٣٦٩
- فصل فيما وجّهوه من السؤال على هذه الدلائل ٣٧٠
- فصل في دلالتنا من غير الآتي والأخبار ٣٧١
- فصل في الأسئلة على هذه الطريقة ٣٧١
- فصل في الأجوبة على الأسئلة ٣٧٢
- فصل [في أَنَّ من الدلائل الشاهدة لمذهبنا أَنّا وجدنا أهل اللغة قد وضعوا للواحد
لفظاً يخصّه وللاثنين لفظاً يخصّه وهي التثنية وللجمع لفظاً يخصّه] ٣٧٣
- فصل [في الدليل على أَنّا أجمعنا وإياهم على أَنَّ الاستثناء يُحس دخوله على
هذه الصيغ الموضوعّة عندنا للعموم] ٣٧٤
- فصل فيما وجّهوه على هذه الدلالة ٣٧٤
- فصل في دلالة لنا أيضاً [في حسن استيعاب جنس العتلاء ليحصل الجواب
لِمَنْ عِنْدَكَ؟] ٣٧٥
- فصل [في الدلالة على أَنَّ للعموم تأكيداً وللخصوص تأكيداً] ٣٧٦
- فصل فيما وجّهوه من الأسئلة على هذه الأدلة ٣٧٦
- فصل في الأجوبة لنا عن أسئلتهم ٣٧٧
- فصل فيما استدلّ به بعض من وافقنا وأخرجه مخرج الاستبعاد لمذهب الخصم
وليس بالمعتمد لكن في ذكره فائدة لِيُتَحَرَّزَ من الاعتماد عليه ٣٨٠
- فصل يجمع أدلة المخالف في هذا الفصل ٣٨١
- فصل في شبهتهم ٣٨٢
- فصل [في أَنَّ من شبهاتهم أَنَّ استعمال هذه الصيغ في البعض أكثر من
استعمالها في الكل] ٣٨٤
- فصل [في أَنَّ من شبهتهم أَنَّ استعمال هذه الصيغ لو كان موضوعاً للاستغراق
لما حُسِّن الاستفهام عن مراد الالفاظ بها] ٣٨٤

- فصل [في شبهتهم فيما لو كان اللفظ الموضوع للاستغراق حقيقة لكان
 ٣٨٦ استعماله في البعض مجازاً]
- فصل [في شبهتهم فيما لو كان اللفظ للعموم لما جاز أن يرد والمراد به
 ٣٨٦ البعض لا العموم]
- فصل [في شبهتهم فيما لو كان اللفظ موضوعاً للكل ثم ورد ما يدل على أنه
 ٣٨٦ أريد به البعض لكان كذباً]
- فصل في الأجوبة عن هذا
 ٣٨٧
- فصل [في شبهتهم فيما لو كان اللفظ موضوعاً للاستغراق لما جاز تخصيص
 ٣٨٧ الكتاب بأخبار الآحاد والقياس]
- فصل [في شبهتهم في أن حمل الصيغ على العموم يوجب التضاد لأنه يعطي
 ٣٨٨ الخصوص كما يعطي العموم والكل والبعض]
- فصل في الدلالة على فساد مذهب من حمل صيغة العموم على
 ٣٨٨ أدنى الجمع]
- فصل في جمع شبهتهم
 ٣٨٩
- فصل في الكلام على من فرق بين الأوامر والأخبار فأثبت في الأمر دون الخير
 ٣٩٠
- فصل في شبهتهم
 ٣٩١
- فصل [في جواز الأخذ بالعموم في المضمرات]
 ٣٩٣
- فصل في أدلتنا
 ٣٩٤
- [فصل] في شبهتهم
 ٣٩٤
- فصل [في أن قوله - تعالى - في تحريم الأمهات والميتة لا يكون مجازاً
 ٣٩٥ غير دال على تحريم أفعال في الأعيان]
- فصل في الدلالة لنا على أن المفعول في لغة العرب من التحريم المنع
 ٣٩٦
- فصل في الاسم المفرد
 ٣٩٦
- فصل في أدلتنا على أنهما [الألف واللام] يدخلان للجنس
 ٣٩٧
- فصل [في] شبهتهم
 ٣٩٨
- فصل في أسماء الجموع
 ٣٩٩
- فصل في أدلتنا
 ٣٩٩
- [فصل في شبهة أهل العموم]
 ٤٠٠

فصل [في صيغة العموم إذا وردت دالةً بمجردها على استغراق الجنس

واستيعاب الطبقة] ٤٠٠

فصل يجمع أدلتنا ٤٠١

فصل في سؤالهم على الدليلين ٤٠١

فصل في إيفاح شبههم ٤٠٣

فصل في الكلام مع أصحاب أبي حنيفة في الفرق بين سماع ذلك من الرسول

- صلى الله عليه - وسماعه من غيره ٤٠٣

[فصل في] شبهة القائل بالفرق ٤٠٤

فصل في العموم ٤٠٤

فصل في جمع الأدلة لنا ٤٠٥

فصل في شبههم ٤٠٦

فصل في الدلالة على من فرق بين المتصل والمنفصل ٤٠٨

فصل [في الدلالة على جواز تخصيص العموم إلى أن يبقى واحد فلا يتخصص

جوازه بأن يبقى أقل الجمع وهو الثلاثة] ٤٠٨

فصل في شبههم ٤٠٩

فصل [في جواز تخصيص العموم بدلالة العقل] ٤٠٩

فصل في أدلتنا ٤١٠

فصل يجمع شبهات المخالف ٤١٠

فصل في الأجوبة لنا عن شبههم ٤١١

فصل [في جواز تخصيص القرآن بأخبار الآحاد سواء كان العموم قد دخله

التخصيص أو لم يدخله] ٤١٣

فصل في جمع الأدلة لنا [من طريق السمع] ٤١٣

فصل [في أن من أدلتنا من طريق النظر أن الخبر الخاص يتناول الحكم

بصريحه] ٤١٥

فصل يجمع شبهاتهم ٤١٦

فصل في جمع الأجوبة عنها ٤١٦

فصل في الكلام على من أبجازه في المخصوص ومنع من التخصيص به

لنا لم يدخله التخصيص ٤١٧

- ٤١٧ فصل في شبهة المخالف
- ٤١٨ [فصل في] شبهة ثانية
- ٤١٨ فصل [في جواز تخصيص العموم بالقياس]
- ٤١٩ فصل في جزم أدلتنا
- ٤٢٠ فصل بجمع شبههم فيها
- ٤٢٢ فصل [في جواز تخصيص عام السنة بخصوص القرآن]
- ٤٢٣ فصل في الدلالة على مذهبنا
- ٤٢٣ فصل في شبههم
- ٤٢٣ فصل في أجوبتنا عن ذلك
- ٤٢٤ فصل [في جواز تخصيص العموم بأفعال النبي - صلى الله عليه -]
- ٤٢٤ فصل في دلالتنا
- ٤٢٥ [فصل في] شبهة المخالف
- ٤٢٥ فصل [في جواز التخصيص بالإجماع]
- فصل [في جواز التخصيص بدليل الخطاب وهو مفهومه وفحوى الخطاب وهو تنبيهه]
- ٤٢٦ فصل [في جواز تخصيص العموم بقول الصحابي إذا لم يظهر خلافه]
- ٤٢٦ فصل [في دليلنا أن قول الصحابي أقوى من القياس]
- ٤٢٧ فصل في شبههم
- فصل [في وجوب الأخذ بتفسير الراوي للفظ المروي عن رسول الله والعمل به إذا كان مفتقراً إلى التفسير]
- ٤٢٧ فصل في دليلنا [على أن اللفظ المفتقر إلى البيان الصحابة - عليهم السلام - أعرف بمعناه لأنهم عرب]
- ٤٢٨ [فصل في شبهة المخالف والجواب عنها]
- فصل [في أن الراوي إن ترك لفظ النبي - صلى الله عليه - وعمل بخلافه متأولاً لم يكن تركه للظاهر معسولاً به ويعمل بالظاهر]
- ٤٢٩ فصل في دلالة الرواية الأولى
- ٤٣٠ فصل [في أنه لا يجوز تخصيص اللفظ العام بعادة المكلفين]
- ٤٣١ [فصل في] شبهة [المخالف]

٤٣٢	فصل [في أن دخول التخصيص على الأخبار كدخوله على الأوامر والنواهي]
٤٣٣	فصل في الحجّة لمذهبنا
٤٣٣	[فصل في] شبهة [المخالف]
٤٣٤	فصل [في ورود الخطاب من صاحب الشرع بناء على سؤال السائل]
٤٣٥	فصل يجمع أدلتنا
٤٣٨	فصل يجمع شبههم
٤٤٦	فصل [في أن أقل الجمع المطلق ثلاثة خلافاً لمن قال إنه اثنان]
٤٤٦	فصل يجمع أدلتنا
٤٤٧	فصل في جمع التّشبيه التي لهم
٤٥٠	فصل [في العموم والخصوص في الآيات]
	فصل [فيما إذا تعارض آيتان أو خبران أحدهما عام والآخر خاص وقضاء
٤٥١	الخاص على العام إذا كان بينهما تناف]
٤٥٢	فصل في جمع أدلتنا
٤٥٣	فصل في شبههم
	فصل [في تعارض خبرين كلّ منهما عام من وجه وخاص من وجه آخر وأتبعهما
٤٥٥	سواء على الإطلاق]
	فصل [في تعارض آيتين أو خبرين أحدهما عام والآخر خاص أو أحدهما مطلق
٤٥٦	والآخر مقيد وقضاء أحدهما على الآخر]
٤٥٩	فصل في أدلتنا
٤٦١	فصل في شبه المخالف
٤٦٤	فصل [في أن العام المتفق على استعماله يجب حمله على الخاص المختلف فيه]
٤٦٤	فصل في أدلتنا
	فصل في شبهة المخالف [بأن العام قوي بالاتفاق عليه وضعت الخاص
٤٦٥	بالاختلاف فيه فوجب أن يقضى بالأقوى على الأضعف]
	فصل [فيما إذا تعارض خبران وأمكن استعمالهما وبناء أحدهما على الآخر
٤٦٥	وجب ذلك]
٤٦٥	فصل في أدلتنا
٤٦٦	فصل [في] شبههم

- ٤٦٩ فصول الاستثناء
- ٤٦٩ فصل في حقيقة الاستثناء وأحكامه وأقسامه
- ٤٦٩ فصل [في أن من شرط الاستثناء الاتصال فإذا انقطع لم يُعمل به]
- ٤٧٠ فصل يجمع دلالتنا
- ٤٧٢ فصل في شبههم
- ٤٧٤ فصل [في الدلالة على فساد قول من علق الاستثناء المتصل على المجلس]
- ٤٧٤ [فصل في شبهة المخالف]
- ٤٧٤ فصل [في جواز تقديم الاستثناء على المستثنى منه إذا كان متصلاً به]
- ٤٧٥ فصل [في جواز الاستثناء من الاستثناء]
- ٤٧٥ فصل [في أنه لا يصح استثناء الأكثر]
- ٤٧٥ فصل يجمع أدلتنا
- ٤٧٧ فصل في الأسئلة لهم على أدلتنا
- ٤٧٨ فصل في الأجوبة على الأسئلة
- ٤٧٩ فصل في جمع شبههم
- ٤٨٠ فصل في الأجوبة عن شبههم
- ٤٨٢ فصل [في أن الاستثناء لا يصح من غير الجنس]
- ٤٨٢ فصل في أدلتنا
- ٤٨٤ فصل في شبههم
- ٤٨٥ فصل في الأجوبة عن هذه الجملة
- فصل في الاستثناء [إذا تعقّب جملاً وصحّ أن يعود إلى كلّ منها لو انفردت
- ٤٨٨ فإنه يعود إلى جميعها]
- ٤٨٩ فصل في جمع أدلتنا
- ٤٩١ فصل في شبههم [والجواب عنها]
- ٤٩٥ فصول المجمل والمفسّر والمحكم والمتشابه
- ٤٩٥ فصل في المحكم والمتشابه [وحدّهما]
- ٤٩٨ فصل في الدلالة على ما ذكرناه
- ٥٠١ فصل في شبهة المخالف لثني المتشابه الذي لا يُعلم تأويله ولا يُعلم المراد به

٥٠٢	فصل في الأجوبة
٥٠٨	فصل [في أَنَّ القرآن فيه مجازات واستعارات]
٥٠٨	فصل في دلائلنا على ذلك
٥٠٩	فصل في أسئلتهم [والجواب عنها]
٥١٢	فصل [في أَنَّ الدلائل في جوازه شرعاً وعملاً ما قدمنا من الآيات]
٥١٢	فصل في شُبُهات المخالف
٥١٣	فصل في جمع أجوبة شُبُههم
٥١٨	فصل [في أَنَّ مذهب مَنْ منع المجاز من أصحابنا قَدَمُ الكلام]
٥١٩	فصل [في صحة الاحتجاج بالمجاز]
٥١٩	فصل [في قولهم لا يُقاس على المجاز]
	فصل [في جواز ورود اللفظ الواحد وتناوله موقع الحقيقة والمجاز فيكون
٥٢٠	حقيقة من وجه مجازاً من وجه آخر]
٥٢١	فصل [في أَنَّ القرآن ليس فيه غير العربية]
٥٢١	فصل في أدلتنا
٥٢٢	فصل فيما وجهوه من الأسئلة على ما استدللنا به
٥٢٣	فصل في جمع شُبُههم
٥٢٣	فصل في الأجوبة عما ذكروه
٥٢٥	فصل في تفسير القرآن بالرأي والاجتهاد
٥٢٥	فصل [في أَنَّ نقل التفسير عن الرواية قرينة وطاعة]
٥٢٦	فصل في الرجوع إلى تفسير أصحاب رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم
٥٢٦	فصل [في أَنه يجوز أن يُراد باللفظ الواحد معنيين مختلفان]
٥٢٧	فصل في أدلتنا
٥٢٧	فصل في شُبُههم
٥٢٨	فصل في جمع الأجوبة
	فصل [في أَنَّ العموم إذا دخله التخصيص لم يصر مجزئاً ويصح الاحتجاج به
٥٢٩	فيما بقي من لفظه]
٥٣٠	فصل في جمع أدلتنا
٥٣٠	فصل في شُبُههم

فصل [في أن عموم اللفظ إذا قرن به المدح أو الذم لم يصر مجملاً

ويصح الاحتجاج به] ٥٣٣

فصل في أدلتنا ٥٣٣

فصل في شبههم ٥٣٤

فصل [في الأمر إذا ورد بالصلاة والحج والزكاة لا يرجع إلى الدعاء والتقصير

ولا الصدقة قبل بيان المراد به] ٥٣٤

فصل في دلالتنا ٥٣٥

فصل فيما تعلق به من نصر العموم ٥٣٥

فصل في النفي ٥٣٥

فصل في أدلتنا ٥٣٦

فصل في شبههم في ذلك ٥٣٦

فصل في الجواب ٥٣٧

فصل في القول في تأخير البيان ٥٣٨

فصل في جمع أدلة السمع على جواز ذلك على الإطلاق ٥٣٩

فصل في الأدلة المستنبطة ٥٤٣

فصل في جمع شبههم [والجواب عنها] ٥٥٠

المقدمة

الكتاب الذي نقدمه إلى قرائنا الكرام في هذين الجزئين هو آخر الكتب الأربعة من كتاب الواضح في أصول الفقه لابن عثيل. وهو من كبار علماء الإسلام في عدة علوم، لا سيما الفقه وأصوله، وأصول الدين، والجدل والمناظرة. وكتابه الواضح في أصول الفقه كتاب جامع، جمع فيه كتباً أربعة مستقلة، نُستعمل برنامجاً للدراسات الفقهية المؤدبة بصاحبها إلى إجازة التدريس آنذاك. فنحن ندلي بهذا التصريح لنلفت نظر القارئ إلى أن المصطلحين، «الكتاب الجامع» و«إجازة التدريس»، مؤسستان من المؤسسات التي ابتكرها العلماء المسلمون، أو بالأحرى الفقهاء منهم، والتي تبنّاها علماء الغرب المسيحيون بعدئذ، ابتداءً من القرن الثاني عشر الميلادي. فهذان المصطلحان ترجما ترجمة حرفية باللاتينية، الأول منهما إلى «summa»، والثاني إلى «licentia docendi»، ثم تُرجما حرفياً من اللاتينية إلى غيرها من اللغات الأوروبية الحديثة.

وأول من عزا إجازة التدريس الغربية الأوروبية إلى إجازة التدريس العربية الإسلامية، على ما يظهر لي، هو العالم الألماني، دانيال هونبيرج، في كتاب تناول فيه موضوع التعليم عند المسلمين في القرون الوسطى. فقال: «Ich vermute, dass unser Licentiat von dieser muhammedanischen Einrichtung her stammt. (أظن أن الإجازة عندنا هي سليفة هذه المؤسسة الإسلامية)»^(١).

والكتب الأربعة في كتاب الواضح جاء كلّ منها بعنوان المختصّ به، فهي بالتتابع: «كتاب المذهب»، «كتاب جدل الأصول»، (أو «جدل الأصوليين»)،

(١) Daniel Haneberg, Abhandlung über das Schul-und Lehrwesen der Muhammedaner im Mittelalter (Munich, 1850), 21.

وكتاب جدل الفقهاء: و«كتاب الخلاف». وهذه الكتب المستقلة المجموعة في كتاب الواضح ظاهرة نادرة لم أجد مثلها في كتب الفقهاء الأصوليين قبل ابن عقيل؛ اللهم عند معاصره. أبي حامد الغزالي في كتاب المستصفي في أصول الفقه. فمقدمته للمستصفي كتاب مستقل في المنطق، لكن المنطق علم لا يختص بأصول الفقه كاختصاص علم الجدل بها. هذا ما صرح به الغزالي نفسه في الأسطر الأولى من مقدمته: قائلًا: «ليست هذه المقدمة من جملة علم الأصول، ولا من مقدماته الخاصة به، بل هو مقدمة العلوم كلها». وقال أيضًا لتلامذته: «فمن شاء أن لا يكتب هذه المقدمة فليبدأ بالكتاب من القطب الأول، فإن ذلك هو أول كتاب أصول الفقه». والحق أن الغزالي لم يكن جلودًا طويل النفس في المناظرة، بل كان ينفر منها، وينادى بالفقهاء الممارسين لها.

يتميز كتاب الواضح عن غيره من كتب الأصول بشيء آخر. وهو أن طريقته المدرسية (methode scolastique) تختلف اختلافًا ظاهرًا عن الطريقة التي اعتادها الفقهاء المدرسون في كتب أصول الفقه. فكل من الطريقتين مؤلف من ثلاثة أجزاء رئيسية: أولها المذهب، ثم سؤال المعارض المخالف، ثم جواب المستدل على سؤال المعارض. فالطريقة القديمة تمثل طريقة الإفتاء التي يسلكها المفتي مع مستفتيه، ابتداء من سؤال هذا إلى فتوى ذلك إجابة عن السؤال. وكل سؤال عن المذهب يعقبه الجواب عليه مباشرة. وهذا دأب كل سؤال مع جوابه. أما طريقة ابن عقيل الجديدة فتختلف اختلافًا ظاهرًا عن القديمة. فبدلًا من إنباع كل سؤال بالجواب عنه مباشرة، تجيء الأسئلة فيها مجموعة في سلسلة مستقلة، مسردة سؤالا بعد سؤال حتى استنفاد جميع الأسئلة؛ ثم تتبعها سلسلة أخرى مستقلة، جاءت الأجوبة فيها مسردة، جوابًا بعد جواب، إلى استنفاد جميع الأجوبة.

فيجدد بنا أن نتساءل عما يريده ابن عقيل بطريقته تلك؟ ما الذي يقصده بجمع المسائل الخلاقية كلها في محل واحد منفرد، ثم إلحاقها بالأجوبة عليها في محل منفرد، بدلًا من إلحاق كل مسألة خلاقية بالجواب عليها مباشرة، كما كان دأب المنظرة شفاهيا، ودأب المؤلفين في كتب أصول الفقه؟ فابن عقيل، في نظري، أراد أن يبين بوضوح أن الاجتهاد قد أدى إلى تحويل المسائل الخلاقية إلى مذاهب مُجمَع عليها، وأن الخلاف في هذه المسائل قد تحول إلى إجماع.

ومن المعلوم أنَّ المذهب الذي ينتصر على خلاف المخالفين يظفر بإجماع فقهاء الأمة، ويصير مذهباً يُدان به. ومن المعلوم أيضاً أن الإجماع تقرير، علاوة على كونه قولاً وفعلًا. فعندما يظهر عند الفقهاء ظهورًا واضحًا أنَّ المسائل الخلاقيّة المعلومة جُمِعت كلّها باجتهداد، ونُظِر فيها، وأنَّ المذاهب هي في حيّز الخلاف ظهرت منتصرةً على المخالفين فيها، وأنَّ ما بقي مجهولاً من الخلاف بعد الاجتهاد عُذَّ من المُجمَع عليه بمقتضى التقرير، فهي قد أصبحت بذلك خارجةً من حيّز الإجماع. وبما أنه لم يبقَ في كتاب الخلاف مذهبٌ مخالفٌ فيه، بل قد تحوّل بواسطة المناظرة من مذهب مخالفٍ فيه إلى مذهب مجمع عليه. فالكتاب الرابع الذي نحن بصدده ما عاد كتابًا في الخلاف، بل انقلب من كونه في الخلاف إلى صيرورته كتابًا في المذهب؛ كأول الكتب الأربعة، وانضم إليه. أليس هذا سبب وجود علم المناظرة في الإسلام؟ أليست هذه هي وظيفة المناظرة العلمية الفقهيّة: أي أن تُحوّل المسألة الخلاقيّة إلى مذهب مجمع عليه يُدان به؟

هذا في نظري ما أراده ابن عقيل. فكتابه الواضح في أصول الفقه كتابٌ جامعٌ، ليس فقط لمجرّد جمعه كتبًا أربعة فحسب، فهذا ممّا نجده عند اليونانيين القدماء؛ ككتاب أرسطو المسمّى بالـ «Organon»؛ بل كتاب الواضح لابن عقيل هو كتاب جامع أيضًا من جهة أنَّ المذاهب فيه مجمع عليها جميعها.

ويجدر بنا أن ننّه القارئ الكريم إلى أنَّ ابن عقيل قد ابتكر هذه الطريقة الجديدة عن قصد. فما قاله هو نفسه في آخر كتابه، قبل الملحقات، يوضح لنا أنه كان على بصيرة من أمره. حيث قال: «إنّما سلكتُ فيه تفصيل المذاهب، ثمّ الأدلّة، ثمّ الأسئلة، ثمّ الأجوبة عنها؛ ثمّ الشُّبُهات، ثمّ الأجوبة عنها، تعليلًا لطريقة النظر للمبتدئين»^(٢).

يجدر بنا أخيرًا القول أنَّ كتاب الواضح أول كتاب جامع عربيٍّ إسلاميٍّ، أي «summa» في اللاتينية. وهو كتابٌ جامعٌ لأنه جمع المسائل الخلاقيّة المعلومة كلّها، وأنبعها الأجوبة عليها، مبيّنًا أنَّ المذهب المخالف فيه قد حصل على إجماع فقهاء الأمة وصار مذهبًا مجمعًا عليه. فهذا سبب وجود الكتاب الجامع. وجمع الأجوبة عنها والبحث فيها هو ما يؤدي إلى الإجماع. وهذا ما يجعل الطريقة المدرسية ظاهرة إسلامية محضّة، ابتكرها ابن عقيل ونبّأها علماء الغرب المسيحيّ في جامعاتهم

(٢) انظر الصفحة ٤٨٤ من كتاب الخلاف هذا.

وعلاوة على ذلك، ففي كتاب الواضح لابن عقيل فوائد أخرى، لها أهميتها فيما يخص الثقافة العلمية العالية في الغرب، وفيما يخص تاريخ العالم المسيحي. فالاجتهاد المنتسب إلى علم الفقه وأصوله، الذي تعاطاه علماء الفقه في مساجد بغداد ومدارسها في القرون الوسطى، ابتداء من القرن الرابع للهجرة - العاشر للميلاد، هو الذي نجده يثار عليه علماء الغرب في جامعاتهم ابتداء من القرن الثاني عشر للميلاد، في جامعة يولونيا في إيطاليا، إلى عصرنا هذا، أعني الدفاع عن الأطروحة في الجامعات للنوز بالدرجة الدكتورية^(٣).

(٣) نألفت نشر القارئ الكريم إلى أنه قد ظهر لكتاب الواضح تحقيق ثانٍ أصدره الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وزير الشؤون الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

فصول الخطاب

فصل

- اعلم - وفَّقك الله - أنه لما كان مبنى أصول الفقه على خطاب الله - سبحانه : ٣
وخطاب رسوله ، وفحواهما ، ودليلهما ، ولحنيهما ، ومعناهما المستنبط منهما ،
وقياس المسكوت عنه على المنطوق به ، بما يوجبه الاستنباط من التعليل ، وجب
تقديم بيان الخطاب واستيفاء القول فيه ، لاشتماله على أبواب الأوامر والنواهي ٦
والأخبار ، وما تفرَّع عليها من الإيجاب والندب ، والكراهة والحظر ، والتقييد
والإطلاق ، والعموم والخصوص ، والناسخ والمنسوخ ، وفحوى الخطاب ودليله
ومعناه . فذلك كله فرع لهذا الأصل . ٩

فصل

- اعلم أنَّ الخطاب من الله - سبحانه ، لمن خاطبه من خلقه ، من ثلاثة طُرُق :
١٢ سماع منه - سبحانه - بلا واسطة ، كخطابه لموسى ومحمد - صلى الله عليهما ؛
وخطاب بواسطة المَلَك ، كخطابه لجماعة من الأنبياء - صلوات الله عليهم . وكلَّ
ذلك حروف وأصوات ، تنتظم معاني الخطاب الذي هو استدعاء لفعل أو ترك ، أو
إخبار عن ماضٍ أو مستقبل ، مثلثى من لدن الله - جلَّتْ عظمتُه - أو من المَلَك ، ١٥
على ما نطق به الكتاب العزيز . والثالث إلقاء إلى قلوب الرُّسُل ؛ إمَّا إلهامًا في اليقظة ،
وإمَّا منامًا .
والثلاثة اجتمعت لنبيِّنا - صلى الله عليه . قال له : كفاحًا وسماعًا منه ، بلا ١٨
واسطة : « [قال لي:] ﴿ آمَنَ الرُّسُولُ بِمَا أُتْرِكَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾ » : إلى آخر ما ورد به
الحديث . ثم قال : « فَأَلْهَمَنِي أَنْ قُلْتُ » . ففرَّق بين « قَالَ لِي » و « أَلْهَمَنِي » في حال

٧ عليها : عليهما . ١٢-١٣ من « ومحمد » إلى « كخطابه » : في الهامش . ١٣ لجماعة : « غير (من :

لجماع) . ١٦ إلقاء : القاء . ٢٠ وَأَلْهَمَنِي : « غير (من : والهي) .

- واحدة. وقال له بواسطة هو جبريل - عليه السلام: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾؛ ﴿يَا أَيُّهَا الْمُرْمَلُ﴾؛ ﴿قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾؛ ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾؛ ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾. وأخبر - صلى الله عليه - فيما صححت به السنن الصحاح عنه: «فَقَالَ لِي كَذَا، فَقُلْتُ كَذَا، حَيْثُ انْقَطَعَ جَبْرِيلُ عَنِّي». وكان كما قال - سبحانه: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾. ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾. وقال فيما ألقاه في نفسه ورُوعه: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾؛ ﴿عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾. وقال النبي: «إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ قَذَفَ فِي رُوعِي أَنْ لَا تَخْرُجَ نَفْسٌ مِنْ دَارِ الدُّنْيَا حَتَّى تَسْتَوِفِيَ مَا قَسَمَ اللَّهُ لَهَا مِنْ رِزْقٍ وَأَجَلٍ؛ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ». وكان في أول الأمر يرى المنامات؛ فتأتي كفلتُ الصبح، على ما رُوي في السنن الصحاح. ٢٠٦ و
- فهذه طرق الخطاب من الله - سبحانه - له. وقد دلَّ على هذه الأقسام الثلاثة قوله - سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾. ولا يجوز أن يكون الكلام من وراء حجابٍ وحياً أيضاً، لأنه يخرج [عن] أن يكون التسميم صحيحاً. وبدلَ على ذلك قوله - تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾. وذكر ثلاثة عشر نبياً، كلهم بسياقة الوحي. فلما انتهى إلى موسى، قال: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾. فثبت أن تكليم موسى بغير واسطة، لتخصيصه بالتكليم، بعد ذكر ثلاثة عشر نبياً من الرسل بالوحي.

فصل

١٨

- فأما طرق الخطاب من الرسول - صلى الله عليه - لنا؛ فبالنطق والإشارة المفهومة للحاضرين، وبالكتابة للغائبين: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾؛ إلى قوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾. والإقرار الذي جعلته الدلالة، كالقول والإذن في القول والفعل اللذين يُقَرَّرُ عليهما. وقد جمع الله

٨ وأجملوا: مهمل. ١٣ يخرج: نخرج. ١٥ بسياقة: مهمل. ٢٢ جعلته: حملة. || اللذين:

الدين. || يُقَرَّرُ: مهمل.

- سبحانه - فوائد الخطاب في قوله - تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا يَلْسَانُ قَوْمِهِ لِیَبَيِّنَ لَهُمْ﴾. فائدة مشور الخطاب ومجموعه بيان ما كلفهم.

فصل

٣

وأول متلقى به الخطاب الإصغاء؛ ثم الفهم؛ ثم الاعتقاد؛ ثم العزم؛ ثم الفعل؛ أو الترك والانتفاء؛ إن كان الخطاب أمراً أو نهياً؛ والتصديق إن كان خبراً؛ والرجاء الزائد على التصديق بالوعد، والخوف الزائد على التصديق للوعيد. قال الله - سبحانه: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنَّ يَشْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾. فالحضور للسمع؛ والإنصات للفهم؛ والإنذار تبليغاً لمبدأ الأمر: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾، ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾. والانتصار واجب؛ ولا يتوصل إليه إلا بالإصغاء؛ والفهم بعد السمع. وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به؛ فهو واجب.

فصل

١٢

وقد اختلف الناس في أصل الخطاب الموضوع للتفاهم بين الناس؛ من أسماء الأشياء في كل لغة.

- فقال قوم: هو مأخوذ ومتلقى من جهة التوقيف الإلهي، إما بالوحي؛ أو المكالمة؛ لمن تولى خطابه؛ أو إلهامه ذلك لخلقه؛ وهم أهل الظاهر؛ وجماعة من ٢٠٦ ظ الفقهاء، | وبعض المتكلمين.
- وقال قوم: هو متلقى من جهة مواطات أهل اللغات؛ وتواضعهم عليه؛ وهم ١٨ جماعة من المعتزلة، وغيرهم من المتكلمين.

٢ فائدة: فقايد. ٤ متلقى به: ملغاه، كذا، مهمل. ٨ والإنصات للفهم: لانصات الفهم. ٩ تبليغاً: معبر (من: ملغاه). || والانتصار: مهمل. ١٠ يتوصل: يوصل. || بعد: مكزّر، غير مشطوب. ١٦ تولى: مهمل، معبر (من: بول).

وقال المحققون: الكل طرق للخطاب. فبعضه يوضع الشرع والإلهام الله

- سبحانه - لبعض الخلق، وبعضه بالقياس المستنبط بقرائنهم، وإلحاق ما لم

يُوضَع له اسم بما وُضِع له اسم، وإشراكه به في الاسم، لما اجتمعا فيه من نوع ٣

خصيصة أو صورة؛ وبعضها بالمواضعة. ولعل المواضعة توافق ما جاء من جهة

التوقيف والإلهام؛ فيتواطأ الوضع الذي أحدثه الناس والوضع الإلهامي، أو لا يواطئه. ٦

وهذا باب لا يمكن سده، ولا جحده؛ لأن كلاً من الطرق قد دل عليه دليل من

النقل. فدليل التعليم لمن علمه قوله - تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾. وهذا

صالح للإلهام أيضاً. فإن تعليم الله - سبحانه - لمن علمه يقع بالإلهام تارة، ٩

وبالمكالمة تارة، بدليل قوله - سبحانه: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ

بَأْسِكُمْ﴾. وكان تعليم داود لصناعة الحديد في قوله - تعالى: ﴿وَأَلَّكْنَا لَهُ

الْحَدِيدَ﴾، ﴿أَنْ اْعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ﴾. ١٢

ودليل الوضع بالتواضع استعارات العرب للأسماء المجازية من الحقائق

الأصلية؛ من طريق المشاكلة والمقاربة بين المستعار له والمستعار منه. مثل

تسميتهم الكريم والعالم والفرس الجواد «بخرًا»، لِمَكَانِ الْفَيْضِ وَالنَّيْلِ وَالْإِتْسَاعِ؛ ١٥

وتسميتهم المقدم «أسداً» و«شجاعاً». وما ذلك إلا وضع ناقل للأسماء الموضوعية

إلى غير ما وُضعت له بنوع من قياس المقايسة. وهذا منقول عنهم؛ مستفاض في

نثرهم ونظمهم.

فصل

١٨

وذهبت طائفة من القائلين بأن الخطاب مواضعة؛ أن مواضعتهم سابقة لخطاب

الله - سبحانه - لهم. إذ لو لم يسبق منهم مواضعة؛ لَمَا فهموا خطاب الله

- سبحانه - لهم؛ لكن لما عُهدت مواضعتهم؛ فهموا خطاب الله - سبحانه - بما ٢١

قد استقر بينهم وعندهم من التفاهم للمعاني بدليل الخطاب.

٣ اجتمعا: أحمتا. ٥ الإلهامي: معبر (من: الإلهام). ٦ من: معبر (من: في).

١٢ المجازية: المحازرة. ١٤ بخرًا: مهمل. ١٦ وُضعت: معبر (من: وصفت). ١٨ المقايسة: السابق

(ماس) مشطوب. ٢٢ بدليل: مهمل.

فالدلالة على فساد قولهم أَنَّ الله - سبحانه - قادر على أن يضطرهم إلى فهم ما يخاطبهم به، ويلهمهم فهم معانيه. وإذا تحقّق ذلك وصحّ، بطل القول باشتراط سبق المواضعة منهم لخطابه - سبحانه - لهم.

٣

وآية ذلك أنّه - سبحانه - ألهم من الهداية إلى أشياء لا تُخَرَّج بالعلوم الاستدلالية. مثلها من ذلك | إلهام الطفل تناول الثدي؛ ثمّ التناغم إياه، لا يرشده أَنَّ ما فيه من اللبن ممتنع عن الجري إلّا بنوع جذب ومصّ. فالله الله - سبحانه - اللبّ، ثمّ المصّ. وإلهام النحل عمل المسدّسات التي يعجز عنها كثير من أهل الخبرة بالهندسة. وإلهام البهائم التداوي بالحشائش المستنفع بها في أوقات الفصول التي يختصّ بمعرفتها بعض الناس من العلماء؛ وإلهامها زقّ أفرانها زمن العجز عن النهوض، وغطائها حين نهضتها. وإلى أمثال ذلك. وهذا اللقاء من الله - سبحانه.

٦

٩

فهذا يوضح أَنَّ لقاء الفهم لمعاني الخطاب لا يغرب عليه - سبحانه. فلا حاجة بنا، مع معرفة الجملة، أن نشترط سبق المواضعة من الخلق لخطابه لهم بما يخاطبهم به في مصالحهم؛ لأنّ الفهم ليس بأكثر من الإلقاء إلى قلوب المخاطبين وجدان المعاني المقصودة من الخطاب. وذلك بعينه هو إلهام القلوب ما فاض على الأدوات، من الصنائع والأعمال والتروك والاجتناب، بحسب المصالح الحاصلة للحيوان الملهم ولنوعه.

١٢

ثمّ إنّنا ندخل عليهم من نفس المواضعة، فنقول: أليس قوّة المواضعة من جهة الله - سبحانه؟ فإذا كان هو الممدّ بالقوّة التي تتحصّل بها وتصدر عنها المواضعة للخطاب الذي يحصل به التفاهم فيما بينهم، كان إمداده لهم فهو ما لهما يخاطبهم به مغنياً عن اشتراط سبق مواضعتهم للمخاطبة.

٢١

وفي الجملة والتفصيل أنّ جميع الفهوم التي صدرت عنها المصالح هو الذي أمدّ الخلق بها. فكما أنّه خلق الأشياء المستنفع بها، وألهم الخلق الفهوم للتسبّب إليها؛

٤ تُخَرَّج: مهمل. ٥ تناول: تناول. ٦ إلتناهم: القامه. ٦ جذب: جذب. ٧ الالتقام: الالتقام. ٨ المتفع: المهمل. ٩ التي يختص: المهمل. ١٠ زقّ: زقّ. ١٢ إلقاء: القاء. ١٣ يغرب: مغير (من: يعرف)، كأنّ المسطور معزب. ١٤ الإلقاء: المهمل. ١٥ المخاطبين: المهمل. ١٦ والتروك: المهمل. ١٩ تتحصّل بها وتصدر: المهمل. ٢٠ إمداده: امداده. ٢١ مغنياً: مهمل. ٢٣ المتفع: المسفع.

وبلوغ أغراضهم ومآربهم منها: هو الذي أنزل الخطاب وألهمهم الفهم لمعاني الخطاب. فكما لا يُشترط تقدّم التجارب على إمداد الله - سبحانه - بمعرفة المصالح والتوصل إلى الأغراض، كذلك لا يُشترط تقدّم التخاطب بينهم على ما ورد إليهم عنه من الخطاب.

وما هذا القول من هذه الطائفة إلا كقول من قال بأنه لا سبيل لنا إلى العلم بالخطاب من الله - سبحانه - إذ لم يسبق لنا معرفة له، بمثلها نعلم الصوت الذي نسمعه عنه: ولا رؤية منا له مقارنة نعلم أنه هو المخاطب. فلا صلة إلى العلم بخطابه.

ولا جوابنا عن هذا القول إلا كجوابنا له لذلك القائل. وهو [أَنْ] في قدرة الله - سبحانه - أن يقيم لنا من الدلائل على أَنَّ الخطاب خطابه: | بمثل ما دلّنا به عليه ٢٠٧ ظ من الأفعال التي لا ينبغي للخلق فعلها من الأفعال الخارقة: كدك الجبل، وإصعاق موسى، وقلب العصا ثعباناً. فدلّ ذلك موسى على أَنَّ القائل له ﴿يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾: هو الذي صدرت عنه تلك الأفعال التي لا ينبغي إلا لله. ودلّ ما جاء به من الآيات لقومه على أنه رسول الله. فكما لم نعرف في القدرة إقامة الدلالة على أَنَّ الخطاب خطابه، لم نعرف في القدرة تفهيم السامعين لخطابه ما وجهه نحوهم من خطابه، فيوقع لهم الفهم عقيب الخطاب.

ومما يدلّ على ذلك أَنَّ الإنسان، مع كونه خلقاً من خلق الله وصنعة من صناعته، قد توصل إلى تفهيم الحيوان البهيم ما يريده منه من الصنائع، والأعمال، والأصطياد، والسعي، والوقوف، بحروف وأصوات يشير بها. فيقف إذا أوقفه، ويسعى إذا استسعاد، ويقدم على الصيد تارة إذا أراد منه الإقدام، ويحجم إذا أراد به الإحجام. وكذلك خطابهم الأطفال به كخه للقدّر، و«ماخ» للحلو، و«واوا» للمؤلم، و«داخ» للمليح. ولكل شيء نطق يفهمون منه.

١ أغراضهم: أعراضهم. || ومآربهم: وما ربههم. || وألهمهم: حرف الواو، مزيد. ٣ والتوصل: معيّر. || يُشترط: نشترط. ٧ رؤية: مهمل. || مقارنة: مفارته. || نعلم: مهمل. ١٠ أن يقيم: مهمل. ١٢ إني أنا: انني. ١٣ صدرت: صدر. || ودلّ: ثلاثي بعضه. ١٤ نعرف: نعرف. ١٥ نعرف: || السامعين: مهمل. ١٨ تفهيم: مهمل. ١٩ يشير بها: سر بها. ٢٠ ويحجم: مهمل. ٢١ وكخه للقدّر: معيّر (من: فتح القدر). || و«ماخ»: حرف الواو، مزيد. ٢٢ للمليح: مهمل. معيّر (من: للمليح).

[وكذلك] ما يتواضعه الخرس من الإشارات من بعضهم لبعض ومن الناطقين لهم. كل ذلك يعقبه الله - سبحانه - بإلقاء التفهيم إليهم وعنهم؛ مع عدم سابق مواضعة منهم للإشارة؛ بل الإشارة يتبعها الفهم. فأولى أن يكون الله - سبحانه - يعقب خطابه لمن خاطبه بإفهامه معنى ما خاطبه؛ وهو الخالق الصانع القادر.

فصل

- ٦ والدلالة على إفساد قول من قال بأن الخطاب والمخاطبة والأسماء كلها توقيف، وأنه لولا ذلك لما تمت لهم مواطأة على خطاب ولا تخاطب يتخاطبون به؛ هو أن الله - سبحانه - لما خلقهم أحياء ناطقين، كما خلقهم أحياء قادرين؛ وكان في قوة خلقهم وصحة قرائحهم تواضع صور اكتسبوها في الأجسام بحسب دواعيهم وعوارض حوائجهم؛ مثل نجارة الباب والدولاب، وصناعة السيف والمشار، وفنل الحبال أسباباً موصلة إلى إصعاد المياه من قعر الآبار وأشباه ذلك؛ - كان في قوة ما وضعه فيهم من النطق أن يصوغوا من الأصوات والحروف صيغاً توصلهم إلى الأغراض من التفاهم والتخاطب، بما يعرض لهم من الدواعي الواقعة من بعض إلى بعض؛ واستعانة بعضهم ببعض.
- ١٥ وقد قال العقلاء الأول: «الحاجة تفتق الحيلة». وهذا كلام حسن، لأن ٢٠٨ و الدواعي إلى الأشياء تحمل الحي على التوصل. فالجائع يدري كيف | يحصل الطعام؛ ولعل الحاجة إلى الطعام تفتح له أبواباً لتحصيله.
- ١٨ وكذلك نرى أولاد المترفين أبطاً في الشهامة والفراة من أولاد المترادين للمعاش؛ لما وطنوا أنفسهم عليه من الغناء بغيرهم عنهم. والله في خلقه جواهر كامنة أصلية، لا تظهرها إلا حاجتهم؛ ولا تكشفها إلا ضرورتهم. ولما كان من ضرورة الأحياء إلى التفاهم والتخاطب؛ كما كان من ضرورتهم تحصيل المآكل والمشارب

٢ بإلقاء التفهيم إليهم: مهمل. ٣ يتبعها: مهمل. ٤ يعقب: مغير (من: مع). ٦ والمخاطبة: والمخاطب. ٧ تخاطب يتخاطبون به: محال. ١٢ من: مزيد. || يصوغوا: مهمل. || صيغاً: صفاً. ١٥ تفتق: تفتق. الشهامة: مهمل. ٢٠ تظهرها: مهمل.

- وجميع المآرب، وكان في قريحتهم ما يحصلون به أغراضهم من أنواع حاجاتهم،
 من غير تقديم تعليم ولا تفهيم من غيرهم لهم، كان في قوة نطقهم ما يلجئهم إلى
 مواضع ما احتاجوا إليه من التخاطب للنفاهم؛ إذ كانت حاجة بعضهم إلى بعض،
 كحاجة الحي إلى ما يستمدّه للبقاء، من تناول الشراب والغذاء والوطء، والرخاء،
 والدفع والكنّ ودفع الأذى، وغير ذلك من الأوطار؛ حتى إنهم وضعوا الخطاب
 بالمناجاة للحاضر القريب، والمناداة للحاضر البعيد، والمكاتب للغائب الذي لا
 ينتهي إليه الصوت في الهواء. فلا يُنكر لهؤلاء اكتساب تخاطب للنفاهم.
 ومما يدلّ على صحّة ذلك أنّنا نجد اليوم من يجدّد، لصنائع محدثة أنتجتها
 القرائح، آلات وأدوات لم تكن؛ ويضع لها أسماء بالاصطلاح، فنفهم بذلك
 الوضع المراد من المستدعي لها. كما تجدّد من الحوادث، وتجدّدت لها أحكام
 استخرجها متأخرو الفقهاء؛ لم تكن في ابتداء الإسلام؛ وما أحدثوا من المباني
 والصور والملاهي. وغير ذلك ممّا جدّدوا له أسماء بحسب تجدّده، وحركوا
 سواكن الطباع الأربع باستخراج أصوات. ثمّ وُضع الموسيقى؛ فطريقة لإيقاظ
 الحزن، وطريقة لإيقاظ السرور، وطريقة للتشجيع والإقدام على الحرب. هذا
 وأمثاله ممّا يوضح ما ذكرناه من القدرة والنخبة.

فصل يجمع شبه القائلين بأن الكَلَّ توقيف

- قوله - تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾. فلم يبقَ لنا اسم تفدحه القريحة،
 ولا تنتجه الغريزة، ولا يضعه المتواضعون. وقال - سبحانه - للملائكة: ﴿أَنْبِئُونِي
 بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾. ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾. فدلّ على أنّ آدم
 والملائكة لا يعلمون إلّا بالتعليم بهاتين الآيتين؛ فلم يبقَ كلام يضعه الأحياء من

١ قريحتهم: مهمل. ٢ يحصلون به: مهمل. ٣ احتاجوا: معيّر. ٤ الحي: معيّر (من: الى).
 ٥ والرخاء: مهمل. ٦ كائن المسطور والدعاء. بحرف الدال بدلًا من الراء. ٧ الأوطار: الاوطان.
 ٨ والمناداة: المناجاة. ٩ فلا يُنكر: مهمل. ١٠ يجدّد: مهمل. ١١ لصنائع: لفساح. ١٢ ويضع: مهمل.
 ١٣ تجدّد: مهمل. ١٤ ونجدّدت: ونجددت. ١٥ تكن: يكن. ١٦-١٣ وحركوا سواكن: مهمل. ١٧ ثم
 وُضع الموسيقى: مهمل. ١٨ فطريقة: معيّر (من: بطريقة). ١٩ والنخبة: والنخبة. ٢٠ القريحة: مهمل.
 ٢١ تنتجه الغريزة: سحه الغريزة. ٢٢ يضعه: مهمل.

تلقائهم. وقال - سبحانه: ﴿مَا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾. ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ ٢٠٨ شَيْءٍ﴾. وقال: ﴿إِقْرَأْ وَرَبُّكَ | الْأَكْرَمُ﴾. ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾. ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾؛ فأضاف تعليم النطق والكتابة إليه. فلم يبق منطوق به ولا مكتوب ٣ يفتعله الإنسان أو يكتسبه.

وقد كانت الملائكة قبل خلق آدم متفاهمة مخاطبة، بدليل قوله - سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾ الآيات؛ ٦ فقد كانوا يفهمون الخطاب ويخاطبون. ومع ذلك، نفوا العلوم عن نفوسهم؛ واستثنوا ما علمهم - سبحانه. فدل بهذه الآيات أن لا شيء من الكلام بمواضعة. وأن جميعه تعليم من الله - سبحانه. ٩

فصل يجمع الأجوبة عن جميع ما ذكره

وهو أنه لا حجة في الآية على مقاتلنا، ولا لمقاتلهم؛ لأننا لا ننكر أن يكون الله - سبحانه - علم آدم الأسماء. لكن من الذي حصر التعليم بالخطاب والإسماع له ١٢ أسماء الأشياء؟ وما المانع من أن يكون التعليم بالخطاب وبالتفهم والإلهام؛ وجعله على صفة من يجدد أسماء بالمقايسة على ما علمه بالمخاطبة؟ أو يحدث أسماء بالمواضعة مزيدة على علمه بالإلهام والمخاطبة؟ والمدحة لآدم؛ بالطريق الذي ١٥ نقوله؛ أوفى من المدحة والتفضيل بما يقوله المخالف. والآية خرجت مخرج التفضيل لآدم عليهم في العلم. فالطريق الذي نقوله استخراج آدم للأسماء استنباطاً من صور المسميات؛ وإحداث أسماء لما لم يُسمَّ بالقياس على ما سُمي؛ وإلحاق ١٨ كل اسم بمحل يشاكل المحل المسمى بالتوقيف.

وذلك يعطي قوة الرأي والاجتهاد والتشبيه؛ وهو أوفى من الحفظ بالتلقين. ولذلك مدح المعقولات؛ فقال: ﴿وَمَا يَعْزِلُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ﴾. والنهيم؛ فقال: ٢١

٤ يفتعله: يفتعله. || يكتسبه: يكتسبه. ٩ تعليم: مهمل. ١٠ ذكره: السابق (سأله)

مشطوب. ١١ ننكر: مهمل. ١٢ آدم: مزيد. || خص: حصر. مع العلامة لحرف الحاء والصاد.

|| والإسماع: مغتير. ١٤ يجدد: مهمل. ١٦ نقوله أوفى: مهمل. ١٧ لآدم: مغتير (من: لام). || استنباطاً:

استنباطاً. ٢٠ بالتلقين: بالتلقين.

﴿فَقَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾. وذم [مَنْ] لم يحفظ من الكتاب إلا بالتلاوة، فقال: ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ - يعني تلاوة؛ وقال: ﴿وَمَا يَعْزِلُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ﴾.

٣ فالفضيلة الكلية في علم الأسماء بطريق فهم المعنى، والقدرة على إلحاق ما لم يُسمَّ بما سُمِّيَ بمعناه المشاكل له به. وما هذا في باب الأسماء إلا بمثابة فقه الحديث، بالإضافة إلى حفظه. فإنَّ الفقيه بمعانيه، الذي يعدِّي الأحكام بالمعاني ويفرِّع على الأصول: أفضل من الحافظ لنطق الأحاديث.

ومن وجه آخر، وهو أنَّ سؤالهم كان عن الفساد في الأرض، عند إعلامهم أنَّه جاعل في الأرض خليفة. فالحفظ للأسماء نطقاً ليس بالمنافي لايقاع الفساد والمنع منه؛ لكنَّ الفهم للمعاني ووضع كلِّ مسمًى موضعه هو الدالُّ على فضيلة العلم المانع من جري الفساد في الأرض، مع كون المستخلف عارفاً بمصالح أهل الأرض. ٢٠٩ و
على أنَّ الآية: لو دلت على تعليم آدم، لم يكُ فيها مانع من كون أهل الأرض بعد آدم تواضعوا الأسماء والتخاطب، بما وافقوا به ما علمه آدم، بقرائتهم. أو وضعوا لنفوسهم وضعاً، إمَّا لما كان في زمن آدم، أو لما تجدد بعد آدم من الأغراض. فزادهم الله طريقاً، وجعل لهم سبيلاً، بحسب ما تجدد لهم من الحوادث التي لم تكُ في زمن آدم. كما جدَّد الله - سبحانه - لأمة محمد - صلى الله عليه وسلم - دقة الاجتهاد لإحداث الأقيسة؛ لما حدث ولم يرد فيه نطق على ما نطق به - صلى الله عليه - حتَّى لو رآه النبي - صلى الله عليه -، أو سمع به، لاستحسنه. وكان النبي - صلى الله عليه - غنياً عنه بما كان ينزل إليه من الوحي من الله - سبحانه. فصارت الأسماء المتجددة؛ المتسعة باتساع حوائج بني آدم، كالأقيسة المتسعة والعلوم المتجددة بعد موت نبيِّنا - صلى الله عليه -.

٢١ فليس ههنا تمانع. فنقابل الآية في حقِّ آدم بقوله في حقِّ آدم نبيِّنا - صلى الله عليه - عليه: ﴿الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾. ثمَّ إنَّه لما حدثت الحوادث بعده، نهضت قرائح القائسين بإلحاق المسكوت

١ يحفظ: مهمل. ٣ الأسماء: مغير (من: الاشياء). || فهم: مزيد. ٥ بمعانيه: مهمل. || يعدِّي:

مهمل، مغير. ٨ ليس: مغير. مهمل. ١٠ المستخلف: المستخلف. ١١ يكُ: مزيد. ١٤ طريقاً: مهمل.

١٦ الأقيسة: السابق (من) غير مشطوب. ٢٠ نبيِّنا: السابق (آدم) مشطوب. ٢٣ بإلحاق: بالجان.

بالمنطوق. وكان الكمال الأول غير مانع من استنباط الأواخر. كذلك في باب الأسماء، مع ما علمه آدم من الأسماء.

- ولا اختلاف بين نطق الآية وحقيقة المذهب الذي ذهبنا إليه - بحمد الله ومثله. ٣
ولا فيها ما يثبت مذهب المخالف: من نفي ما أثبتناه: من إحداث التخاطب واكتساب التفاهم: بالمواضعة المزیدة على المتلقاة من وضع الشرع وإفادة الوحي.
جواب ثالث: وهو أنه يجوز أن يكون قوله ﴿الْأَسْمَاءُ كُلُّهَا﴾ راجعاً إلى ما كان ٦
قد خلقه الله في السماء: من الملائكة والجنّة وما فيها: وذكرها باسم الكل: لأنّ المسّميات الحاضرة التي كان خلقها - سبحانه - هي الكل: إذا لم يكن من صنائع ٩
الآدميين وأوانيهم وآلات أعمالهم شيء حاضر. ووكل تسمية ما تجدد من أسماء المسّميات إلى أولاده: عند افتتاح أبواب قرائنهم لاستخراج تلك الأشياء. ثم جعل في قواهم أن جدّدوا لها أسماء بنطقهم: كما كان في قدرتهم التي منحهم أن ١٢
جدّدوا صورها وأعمالها الدقيقة. والأعمال الدقيقة التي جدّدتها قرائنهم: عند ٢٠٩
ظ احتياجهم إليها، كان في قوّة نطقهم التي منحهم أن صاغوا لها أسماء وضعوها | لها وسوّوها بها. - والله أعلم.

١٥ فصل لبيان الفرق بين تفهيم الله - سبحانه - للخطاب وبين تفهيم المخلوقين بعضهم بعضاً

- اعلم - وفقك الله - أنّا لما جعلنا أحد طرق وضع الخطاب المواضعة، وجب علينا أن نبين كيف يُبتدأ الإنسان بالتفهم لصيغ مبتكرة لم يسبق من مخاطبه تفهيم ١٨
معناها. فإنّنا لما بيّنا بالدلالة قدرة الله - سبحانه - على اضطراب من خاطبه من خلقه إلى فهم ما خاطبه به، وكان ذلك يعزب في قدرة المخلوق: - إذ لا قدرة له إلا على إنشاء الصيغ التي وضعها لأموار أرادها بها: ووضعها لها؛ أمّا إنشاء الفهم لمن ٢١

١ بالمنطوق: مغتبر. ٣ بين نطق: مهمل. ١٠ أولاده: أي أولاد آدم. ١١ قواهم: مغتبر.

|| قدرتهم: قدرهم. ١٨ نبين: مغتبر. || يُبتدأ: مهمل. || لصيغ: مغتبر. || يسبق: يسبق. نلاشى بعضه.

١٩ معناها: السابق (له) مشطوب. ٢٠ يعزب: عبرت. ٢١ البصيح: مغتبر. || أمّا: فاما.

خاطبه بمعاني مراده منها: فلا قدرة له على ذلك -، وجب علينا بيان الطريق الذي يحصل به تفهيم خطابه، كما بيّنا طريق قدرته على وضع صيغ خطابه ونظمه للحروف المعبرة عن مراده.

فتقول - وبالله التوفيق: إن الواضع لصيغ الخطاب لا يزال يخاطب بالاسم نطقاً، ويشير إلى المسمى بتلك الصيغة إشارة تنبه المخاطب أن هذه الصيغة لهذا المشار إليه. ولا يزال كذلك إلى أن يستقر في نفس المخاطب بهذا الخطاب، وهذا الاسم، أنه اسم لذلك المشار إليه. وهذا دأب الآباء والأمهات مع الأطفال، والمعلمين للبهائم الصنائع، والناقلين من اللغات إلى غيرها بالتراجم.

فصل

واعلم أن الله - سبحانه - غير محتاج إلى إقامة الدلالة على كلامه لمن كلمه؛ بل هو القادر على إيقاع ذلك في نفس من خاطبه واضطراره إلى ذلك. لكنّه إن أقام دلالة من أفعال خارقة، فإنما يفعل ذلك ليثيب المستدلّين باستدلّالهم، كما أنه كان قادراً على اضطرار الخلق إلى معرفته من غير استدلال بأفعاله. ثمّ إنه جعل السبيل إلى معرفته، والطريق إلى إثباته ما ذراً وبرأ، وما ضمن مخلوقاته من الدلائل على حدوثها، واحتياجها إلى صانع، ووضع فيها من إحكام الصنعة ما دلّ به على حكمته وعلمه، فكذلك وضع الأدلة على أنه هو المتكلّم لمن كلمه مكافحة؛ كموسى دكّ له الجبل: وقلب عصاه ثعباناً؛ ومحمّد - صلى الله عليه - أسرى به ليلاً في بعض ليله، وقطع به المسافات البعيدة. فهذه الدلائل إمّا لمجرد المشيئة، أو لإظهار جواهر الرجال بعلوم الاستدلال، وإثباتهم على ما يلحقهم في الاستدلال من الكلف؛ كما كلّفهم سائر الأعمال مع غنائه عنها.

وقد دلّ على | قدرته على اضطرار الخلق كلهم إلى معرفته أنه قد وضع في ٢١٠ عقولهم ما عرفوه بديهته، بأقلّ وهلة، مثل العلوم الضرورية؛ وعرفهم بعض الأشياء

١ فلا: بلا. ٧ اسم لذلك: واسم، مزيد. ٨ والمعلمين: مغير. || للبهائم: مهمل. || والناقلين:

مهمل. ١٢ ذلك: ذلك اسم. ١٣ بأفعاله: مغير (من: نافعا له).

بأدنى فكرة؛ وعرفهم بعضها بالاستدلال الغامض، والبحث الدقيق، والوسائط البعيدة المسافة. فلا يعتاض عليه فعل ما فعله بوسيلة، أن يفعله مبادأة بغير تلك الوسيلة.

٣

فصل

- واعلم أن أمر الله - سبحانه - ونهيه؛ لمن أمره ونهاه؛ حقيقة؛ وكلامه؛ لمن كلمه؛ حقيقة؛ وأن الأمور والمنهية محدث. ولا يقف كونه أمرًا على وجود المأمور والمنهية؛ لما أجمع عليه أهل اللغة والعقلاء في الشاهد أن الموصي أمر ونهيه بوصيته؛ لما كان مضيئًا للكلام إلى من يوصيه. فالله - سبحانه - أحق بهذه الحقيقة؛ لأن الموصي يجوز أن تحول بين وصيته والموصى له العوائق؛ وتقطع عنها القواطع. والله - سبحانه - العالم بكون ما يكونه؛ وخلق ما يخلقه؛ فيتناوله أمره ونهيه.
- ولو تعذر ذلك في الشاهد؛ ولم يتحقق في حق أحد من المخلوقين؛ أن يكون أمرًا ناهيًا مكلّمًا إلا بوجود من يأمره ويخاطبه؛ لما جاز أن يقف كلام الله وأمره - سبحانه - ونهيه على وجود من يكلمه ويأمره وينهاه؛ كما أن أسماء المخلوقين لا تتحقق إلا بإيجاد الأفعال. والله - سبحانه - سمى نفسه بأسماء مشتقة من أفعال مستقبلية؛ وأسماءه لا تفارقه ولا تزايله. فهو - سبحانه - الإله ولا مألود؛ والرب ولا مربوب. ولا أحد من المسلمين استجاز أن يقول في تسمية الباري «إلهًا» و«ربًا» إنه مجاز؛ أو إنه لم يكن ربًا قبل الخلق ولا إلهًا. فثبت أنه أمر ناهٍ؛ مخبر متواعد؛ لم يزل؛ كما أنه لم يزل متكلّمًا. ومن طلب لأمره وجود المأمور؛ ولنهيه وجود المنهية؛ وادعى أنه متى كان أمرًا ولا مأمور؛ لم يك مفيداً؛ وإنما يكون مفيداً إذا تعلّق بالمأمور المنهية؛ فإنما تطلب الفائدة من حيث جعل كلامه فعلاً؛ ولا يتحقق هذا إلا من قائل بحدث الكلام وخلقه. فأما من لم يطلب لكونه متكلّمًا فائدة؛ ٢١ كذا يلزمه أن لا يطلب لكونه أمرًا ناهيًا فائدة.

٢ يعتاض: يعتاض. ٥ وكلامه: حرف الواو مزيد. ٩ تحول: مغير (من: تحل). ١٤ بإيجاد:

مهمل. ١٥ لا: لم. ٢٠ يطلب: تطلب.

فإن قال: لسنا نطلب لكونه متكلمًا متعلقًا، وإنما نطلب لكونه متكلمًا مخاطبًا. قيل له: فهل أثبتته متكلمًا: لا أمرًا ولا ناهيًا ولا مثبتًا له بكونه متكلمًا أقسام الكلام؟ ٣

فإن قال: نعم. فقد خرج عن حدّ المثبتين للكلام، | وليس ذلك مذهبه ولا ٢١٠ ظ مذهب أحد من أهل اللغة، ولا مذهب أحد من العقلاء، على اختلاف لغاتهم. وإن قال: بل أثبتته متكلمًا بأقسام الكلام. ٦

قيل: ففي أقسام الكلام ما لا بدّ له من متعلق، وهو الأمر ينتقل إلى مأمور، والمنهي ينتقل إلى منهي. ومع ذلك لم تجعله أمرًا بعد أن لم يكن أمرًا؛ كذلك كونه مخاطبًا ومكلمًا، ولا فرق. ٩

فصل

ولا يجوز على كلام الله الاختلاف، ولا المناقضة؛ ويجوز منه وعليه المجاز والاشتباه. ولا بدّ أن نوضح معنى كلّ واحد من هذين المنهيين والجائزين. ١٢

فالاختلاف والمناقضة تدخل على الألفاظ والمعاني. فدخلوها في الألفاظ مثل قوله: «زيدٌ حيٌّ لا حيٌّ»؛ و«عسرو عالمٌ لا عالمٌ». والمناقضة في المعنى: «فلانٌ حيٌّ ميتٌ»؛ أو «عالمٌ جاهلٌ». وهذا القبيل قد نفاه الله - سبحانه - عن كلامه بقوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾. ونفاه دليل العقل عنه، لما وجب لذاته - سبحانه - وصفاته من الكمال، وعدم النقائص؛ والكلام من صفاته. وقد نفى - سبحانه - التفاوت عن أفعاله بقوله: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ﴾. فكان ذلك نبيها على نفي النقائص عن صفاته. ١٥ ١٨

وأما المشابهة، فما تردّد بين معنيين، أو معاني عدّة مختلفة، في وضع اللغة؛ ودخل ذلك على أحكامه؛ وبين أفعاله وصفاته. واختلف الناس في أعيان المشابهة، وفي المراد به في أصل الخطاب به؛ وفي عين المراد منه؛ وهل كلّ معلوم أو بعضه ٢١

٢ أثبتّه: اسمه، كذا. | مثبتًا له: مساله. | أقسام: مهمل. ٨ والمنهِي: والمنهِي. | منهي: منهي. ١٢ نوضح: مهمل. ١٧ وصفاته: حرف الواو، مزيد. ١٨ التفاوت: المفاوت. | ما: هل. ٢٠ بين: مقتر. ٢١ أحكامه: مقتر (من: أحكام). ٢٢ وفي: حرف الواو، مزيد.

- معلوم. واختلفوا أيضًا في إطلاق المجاز على كلامه - سبحانه، وفي عين المجاز. مثال أصل المتشابه: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، ﴿إِلَّا أَنْ يَعْتَمُونَ أَوْ يَعْفُوا﴾ الذي يَبْدِيهِ عُنْدَهُ النِّكَاحُ، ﴿فَمَنْ عَنِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾، ﴿أَوْ لَمْ يَسْتَمِ النَّسَاءُ﴾. فالقرء يتردد بين الحيض والطمهر؛ والعفو يتردد بين البذل والإسقاط؛ واللمس واللامسة يتردد بين اللمس باليد أو الجماع؛ ويُصرف إلى أحدهما بدلالة توجب أنه أولى بصرفه إليه، بما قد ذكرناه في حجاج الفقهاء وجدلهم. وأعيانه هو ما صُرف إليه بدلالة؛ فيصير ما نُصرف إليه الدلالة، من القرء، والعفو، واللمس، هو المراد باللفظ، ويزول الاشتباه بقيام الدلالة.
- فهذا تشابه في الكلام؛ لكن في قبيل الأحكام. فأما المتشابه في باب الأفعال ٩ و ٢١١ والصفات. فمثل قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾، ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، ﴿يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ﴾، ﴿فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا﴾، ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَمَنَّا مِنْهُمْ﴾. وقوله في حق آدم: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾؛ وفي حق موسى: ﴿وَلَتُضَنِّعَ عَلَى عَيْنِي﴾. وقوله في حق عيسى: ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾، ﴿فَنَنْخُلُ فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾، ﴿رُوحَ اللَّهِ﴾: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾.
- ويدخل في هذا القبيل من المتشابه الحروف المقطعة في أوائل السور؛ فقد ١٥ اختلف الناس في هذا. فقوم سلكوا فيه وبه مسلك المتردد في باب الأحكام؛ مثل القرء، والعفو، واللمس؛ فصرفوه بدلائل من كتاب الله، ودلائل العقول، إلى أنها إضافات يصرفها الدليل هي أحق بالأفعال. فقالوا: لأنَّ الاستواء إلى السماء بنفس الذات هو الذهاب نحوها. وهو في الحقيقة عين التحرك إلى فوق السماء صعودًا. والاستواء على العرش هو التمكن والاستقرار الذي يكون للجسم على الجسم؛ ١٨ كاستواء نوح على سفينته، والراكب على دابته. وبالنص النافي للتشبيه ينتفي ذلك ٢١ عنه، وهو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. وبدليل العقل الذي نفى كونه جسمًا؛ وهو الوحدة في الذات، والجسم المؤلف، بدليل إدخال أهل اللغة عليه لفظة «أفعل»؛ وهي «أجسم». وليس ذلك إلا لتزايد التأليف بزيادة الجواهر. وبالدليل الذي نفى ٢٤

٤ فالقرء: مهمل. || بين: سن، مغير. ٥ ويُصرف: مهمل. ٦ حجاج: مهمل. || هو: السابق

(ما) مشطوب. ٧ ما: مزيد. || فيصير: مهمل. ٢١ للتشبيه: مهمل.

عنه الخروج من حال إلى حال؛ وهو التغير الذي لا يجوز على القديم بحال. وهو الذي ذكره الله عن خليله إبراهيم، ورضيه له دليلاً على حدث النجوم. حيث استدل بالآقول بعد الطلوع. فأشعر ذلك عن الله - سبحانه - أنه لا بهذه الأوصاف؛ حيث قال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾. بعد أن قال في حق المعثرات: ﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾. فدل على أنه إنما صرف الصناعة والإلهية إلى من ليس على هذه الحال؛ وهو التغير والزوال.

- فلما عدلوا عن حقيقة الاستواء في الأجسام، انقسموا فيما صرفوه إليه؛ فقال قوم: يعني قصد إلى السماء وهي دخان - يعني بخار الماء؛ وقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾؛ استولى على الملك. وقال قوم: بعد صرفه عن الوجه الأول: لا ندري ما معناه في حق الله - تعظيماً لأمر الله وشأنه عن التأويل، خوفاً من مزلّة قدم؛ كما نزهوه عن التشبيه. ولهم في ذلك أئمة من السلف؛ كأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب.
- هذا يقول عند سؤاله عن الكلالة: أي سماء تظللني وأي أرض تقيّني إذا قلت في كتاب الله برأيي؟ وتأويل الكلالة غايته خطأ من وارث إلى غير وارث. وعمر يقول: هذه | ٢١١ ظ الناكهة؛ فما الأب؟ ثم يستغفر الله ويقول: ماذا عليك. يا ابن الخطاب؟
- فالتخرج عن التأويل مذهب؛ والإقدام على نفي التشبيه كل المذهب. وأما قوله: ﴿يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ﴾؛ فراجع إلى حسرتهم على أنفسهم؛ يصدقه قوله: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ - يعني في حق الله. [وقوله]: ﴿فَخَشِينَا﴾ يرجع [إلى] الخضر وأنه لما أطلع على ما يكون منه، خشي أن يبلغ، فيكفر ويكفر أبويه. وقوله: ﴿آسَفُونَا﴾ يرجع إلى موسى. بدليل قوله: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ آسِئًا﴾؛ وهو النهاية في الغضب. وأبداً يضيف الباري إضافة ظاهرها أنها [مضافة] إليه بـ «نون» العظمة وغيرها، ويريد به الإضافة إلى خلقه؛ كقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَنْقُضُ اللَّهُ﴾؛ والمراد به فقراء عباد الله؛ وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾؛ والمراد به أنبياء الله وأولياء الله. وهذا لغة العرب، ودأبهم في

٣ بالآقول: بالاقوال. ٥ المعثرات: مهمل. ١٣ غايته: معتبر. || وعمر: معتبر. ١٤ يا ابن: مان. معتبر. ١٥ فالتخرج: مهمل. ١٨ الخضر: الحضر. ١٩ يبلغ: مهمل. || فيكفر: مكفر. || ويكفر أبويه: ويكفرا بويه. ٢٠ وأبداً: مهمل. || يضيف: نصف. || الباري: مهمل. ٢١ إضافة: مهمل، معتبر (من: امسأه). || فظاهرها: مهمل. || ويريد: مهمل.

- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ؛ وقوله : ﴿رُوحَ اللَّهِ﴾ ﴿وَكَلِمَتُهُ﴾ ،
روح ملك وإضافة نجميل وتقريب ؛ كقوله في الكعبة : ﴿بَيْتِي﴾ ، وتسميته روح
آدم : ﴿رُوحِي﴾ ؛ لا أَنَّ البيت مسكنه ، ولا الروح صفته ؛ لكن خلقه ؛ وبجاءها ٣
بالإضافة إليه ؛ وكفى بذلك تعظيماً وتشريفاً . وأما قوله : ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ ،
على مرأى مني ، بدليل قوله : ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ .
والحروف المنقطعة فقد فسرهما قوم بالاشتقاق ؛ كـ «الكاف» من كافي ، و «الهاء» ٦
من هادي . وقال قوم : لا يعلم تأويلها إلا الله ؛ كما قالت جماعة من أهل السنة في
التشابه بين الأفعال والإضافات . وليس في آيات الأحكام اشتباه يعجم على العلماء ؛
بحيث يمنع الحكم والعمل ؛ إذ ليس المقصود بآيات الأحكام إلا الأعمال . وأما ٩
آيات الاعتقاد ، فإنه يجوز أن يكون أحد أقسام التكليف فيها التسليم لله ؛ ورد معناها
إليه ، وهو الأشبه بقوله : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ، أنه سلب للعلماء الراسخين
عِلْمُ تأويل المتشابه ، لأنه قال : ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا﴾ ولم يعطف إيمانهم بالـ «واو» . ولو ١٢
كانوا علموا ؛ لعطفوا إيمانهم على علمهم بـ «واو» العطف ؛ وقوله : ﴿كُلُّ مِنْ عِنْدَ
رَبِّنَا﴾ توطئة للقلوب على تسليم المتشابه لمن جاء من عنده المُحْكَم .
وإنما يتجاذب المختلفون من أهل الاجتهاد المعاني بحسب ما حظي كل منهم ١٥
من الفهم . فهذا يحمل الآية على ما أراده الله منها بالحجة ؛ وهذا يصرفه إلى غير
الحق بالشبهة . وللمصيب أجر الاجتهاد وأجر الإصابة ؛ وللمخطئ أجر | الاجتهاد ، ٢١٢
ولا مأثم عليه في الخطأ . وهذا فرض المجتهدين في المتشابه في أي الأحكام . ١٨

فصل في تقديم ذكر الحقيقة قبل المجاز

- واعلم أَنَّ قول القائل «حقيقة» ينصرف إلى حدّ الشيء . يقول : «ما حقيقةُ
العالم؟» و «ما حدُّ العالم؟» ، و «ما حقيقةُ الجسم؟» و «ما حدُّ الجسم؟» فَيُبْدَلُ ٢١
الحقيقة بالحدّ ، ويتحدّ الجواب عنهما بذكر خصيصة المسؤول عنه .

١ وإقامة : مغيّر . ٢ وإضافة : مهمل . وتقريب : ومعرّب ، وتنقيط الحروف . ما عدا «الياء» . من
يد غير يد الناسخ . ٣ وبجاءها : وتجلّها . ٦ بالاشتقاق : مهمل . ١٢ إيمانهم : مهمل . ١٤ رَبَّنَا : السابق
(الله) مشطوب . ١٥ يتجاذب : مهمل . | حظي : مهمل . ١٦ ما : مغيّر .

فأما الحقيقة في الكلام، فهي عبارة عن قول استعمل فيما وُضع له في الأصل. وأما المجاز، فهو استعمال الكلام، أو القول، في غير ما وُضع له. وتنفصل حقيقة الشيء، التي هي حده، عن حقيقة القول، بأن حقيقة الشيء لا تفيض لها، ولا مجاز فيها. وحقيقة القول لها نقيض من المجاز، وهو مشتق من المجاوزة به إلى غيره؛ من قولك «جزتُ النهرَ والساقية»، إذا تجاوزته. فهذا معنى الحقيقة والمجاز.

فصل في أنواع المجاز وأعيانه

- ٦ وهو منقسم إلى زيادة، إذا حُذفت: ظهرت من الكلام حقيقة؛ كقوله - سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾؛ «الكاف» زائدة. والمراد به: «لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ».
- ٩ وإذا انحذفت «الكاف»، ظهرت الحقيقة. وإلى نقصان؛ وذلك مثل قوله: ﴿سَلِّ الْقَرْيَةَ﴾. ومعناه: «سَلِّ أَهْلَ [الْقَرْيَةِ]». فحذف أهلها المراد سؤالهم، وأقام القرية مقامهم. ولو رد ما نقص على الكلام، لكان عين الحقيقة. فإنه يكون: «سَلِّ أَهْلَ الْقَرْيَةِ». وكذلك قوله - تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾؛ وحذف حب العجل. ولو ذكر حب العجل، لكان هو الحقيقة. وإلى استعارة، بضرب من القياس؛ كقولهم في الرجل البليد «حمار»، لنوع مشابهة في البلادة؛ وفي الكريم والعالم «بخر»، لضرب من المشاكلة في الفَيْض.
- ١٥ ومنه تسميتهم الشيء بما يؤول إليه، واستبقاء اسم الشيء لما كان عليه؛ كقولهم في المولود: «يُهَيْثَكَ الْفَارِسُ» - تفاؤلاً بأن يكون فارساً. وقد قال - سبحانه: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾؛ ويريد به: «ما يَصِيرُ خَمْرًا»، وإنما يعصر عصيراً؛ وقوله: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾، والمراد به: «سَمَوْتُ، وَيَسْمَوْتُ». ومن أقسامه أيضاً تسمية الشيء بضده تفاؤلاً؛ مثل قولهم: في الطريق المخوف، «مُفَاازة»، وفي اللسع واللديغ، «سليم».
- ٢١

٩ وذلك: السابق (ذلك) مشطوب. ١٤ مشابهة: مهمل، مغير. ١٧ يُهَيْثَكَ: نهيك. ٢٠ تفاؤلاً؛

مَعَالًا. ٢١ واللديغ: مهمل.

فصل

- ٢١٢ ظ وقد نصَّ أحمد - رضي الله عنه - على كون بعض القرآن | مجازًا. فقال في قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾: هذا في مجاز اللغة. فقد أعطى هذا القول منه تأويل ٣ ما أضافه إلى نفسه - سبحانه - من كونه مع خلقه، وأنه بعلمه لا بذاته. وقال أيضًا في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ [رَآيَهُمْ]﴾، معهم بعلمه. وهذا يعطي التأويل والمجاز.
- ٦ وقد تعاطى قوم من الرافضة، وأهل الظاهر، تنزيه القرآن من المجاز. وزعموا أن جميعه حقيقة؛ وأن الذين ذهبوا إلى القول بالمجاز، ضاقت عليهم طرق الحقيقة، وخفيت عليهم الحقائق لجهلهم بها. وأخذوا في بيان كل آية، وأنها حقيقة مع عدم حذف التقدير، وعدم حذف الزيادة والتقصان. وأخذوا في إعطاء كل آية حقيقتها. وذهب إليه بعض أصحابنا، فقالوا: (وَسْأَلِ الْقَرْيَةَ) لا يحتاج أن يُحتمل على أهلها، بل القرية في الأصل هي المجمع من الناس؛ لأنَّ «الإقراء»، و«الاقتراء»، و«القرء»، و«القرءة»، و«القرآن»، كل ذلك اسم للمجمع. تقول العرب «ما قرأت الناقة سلى قط»، يريدون «ما جمعت في رَحِمِها جنينًا قط»؛ و«قرأت الماء في الخوض»، يريد به «جمعت»؛ ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ﴾، جمعناه. فإذا ثبت هذا، كانت القرية مجمع الناس، والسؤال لجماعة الناس سؤال لحقيقة هي القرية، فأما أن يكون السرد بالقرية «الجدار»، ويُحتمل السؤال على أهل ذلك الجدار، فكلًا.
- ١٨ وقوله: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾، وهو أن العجل حرَّقه ونسفه موسى في اليم نسفًا. فكان عباده يأخذون سُحالة العجل مع الماء فيشربونها، ويقولون: إن هذا أحب إلينا من موسى وإليه. كذا ورد في التفسير. وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فالمراد بالمثل ههنا هو مثل قوله: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، وساق ذكرها، وكان ما ذكره منها هو نعتها. كأنه يقول: «ليس كنعته وصفته شيء». وقوله: ﴿لَهُدَمَتْ صَوَامِعُ وَبُيُوعٌ وَصَلَوَاتٌ﴾، ليس المراد به: مواضع

٤ من كونه: في الهامش. ٥ بعلمه: متغير (من: بعلم). ١٠ التقدير: متغير (من: النقد). ١٢ هو:

هي. ١٤ جنينًا: حينًا. ١٨ العجل: السابق (مسح) في محل يافس في المخطوطة؛ أي أن الياض لا يشير إلى نقص في الكلام. ١٩ نسفًا: سفا.

الصلوات ؛ لكن الهياكل التي يصلّون فيها تُسمّى «صلوات». فهي اسم مشترك بين الفعل والمسجد.

- ٣ واعتلّوا لهذه المقالة بأنّ المجاز لا يسلكه أهل اللغة إلّا ضرورةً وحاجةً منهم إلى الاستعارة والحذف والزيادة ؛ والباري ليس بمحتاج. قالوا: ولو تكلم بالمجاز، لجاز أن يُسمّى «متجوّزاً»، وقد أجمعنا على أنّه لا يجوز تسميته بذلك ؛ فدلّ على أنّه لا يجوز عليه التكلم بالمجاز. قالوا: ولأنّه | لمّا لم يجر أن يتكلم بغير الحقّ، بل ٢١٣ كان كلام كلّ حقّاً، وجب أن لا يتكلم بالمجاز ويكون كلام كلّ حقيقة. ولا فرق عند العقلاء بين قول القائل «ليس هذا الكلام حقّاً»، وبين قولهم «ليس هذا الكلام حقيقة». فيقول العالم من أهل اللغة في استثبات الكلام الذي يسمعه من غيره «أحقّاً تقول؟»، كما يقول «أحقيقة تقول؟»

فصل يتضمّن الدلالة على ما ذكرنا

- ١٢ وهو ردّ لجميع ما ذكروا، وكلام عليه لا يجدون عنه محيصاً؛ وإيراده على وجه لا يمكن التعرّض بسؤال، ولا إلزام، ولا مقابلة تنفعهم. فنقول: لو أنّكم تكلمتم على كلّ آية ذكرها الموافقون لنا، حتّى تبقى معنا آية واحدة تعطي السجّاز، لأبطلت مقالتم ؛ لأنّ مقالتم تضمّن النفي. فأدنى إثبات يبطل نفيكم. وقد قال - تعالى : ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْفَضَّ﴾ ؛ فهل يتحقّق للجدار إرادة؟ فمن قولكم «لا» : فلم يبقَ إلّا أنّ تقديره «فوجدوا فيها جداراً مائلاً كأنّه المرید من الحيوان للانقضاض». وقوله : ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ ؛ وعيسى ليس بقول حقيقة، بل هو شخص لحم ودم، وأعصاب وعروق. وكلام الحقّ إنّما حروف وأصوات ؛ كما قال بعض المشبّنين. وبعضهم يقول صفة في النفس ؛ وبعضهم يقول أصوات محدثة. ولا أحد قال إنّ كلمة الله لحم ودم وعظام.
- ٢١ وقوله لمحمد - صلى الله عليه - وهو حيّ ناطق : ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾ - وأصحابه أحياء : ﴿وَأَنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ ؛ وإنّما أراد به «سَمَوْتُ». وقال - سبحانه : ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ

فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴿١٠﴾. والذي أخبر به عنهم حال التقاطه أن قالوا: (عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا)؛ لكن «اللام» ههنا كانت «لام» عاقبة، كقول العرب: «وَاللَّمُوتِ مَا تِلْدُ الْوَالِدَةُ». وقالوا: [الوافر]

٣

«لَهُ مَلَكٌ يَنَادِي كُلَّ يَوْمٍ لِدُوا لِلْمَوْتِ، وابنوا للخراب»

ومعلوم أن المراد به العاقبة؛ لا أنهم يلدون للموت، ولا يبنون للخراب.

لكنهم لما ولدوا مَنْ يموت، وبنوا ما يخرب، سُموا بذلك في الحال لتحقيقه في مستقبل الحال.

فلو سلم لكم ما ادَّعَيْتُمْ في تلك الآيات، ثبت لنا ما نريد من إثبات المجاز بهذه

الآيات، وانعدم مذهبكم؛ لأن وجود ذلك في كتاب الله - سبحانه، ولو في آية ٢١٣ ظ واحدة؛ يبطل به مذهبكم؛ | لأنكم تدعون النفي على الإطلاق.

على أنا لا نترك ما ذكرتموه على الآيات؛ بل نبطله بعون الله. فأما قولكم: القرية

مجمع الناس وجمعهم؛ فإن كان هذا هو الأصل، فنحتاجكم بقوله: ﴿حَتَّى إِذَا أَتَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمُوا أَهْلَهَا﴾. فتراه أراد به «حتى إذا أتيا جمعا من الناس استطعما أهل ذلك الجمع»؛ وهل للجمع أهل؟ وذكر الأهل مرتين يدل على أن المراد بالقرية البنيان الذي يسكنه الجمع. فلذلك قال: ﴿أَهْلَهَا﴾.

١٥

وأما قولهم: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ عين العجل وبرادته، فهَبَّ أَنْ البرادة تبعت

الماء فشربوه، أوصل العجل إلى قلوبهم عجلاً؟ أم بكونه برادة ذهب كان عجلاً،

فتفرقت صورته عجلاً؟ فإن قالوا «نعم»؛ تجاهلوا؛ وإن قالوا «لا»، قيل: فقد صار

تقديره «وأشربوا في قلوبهم أجزاء ذهب كان عجلاً». وهل وصلت برادته إلى حبات

قلوبهم؟ وهل تصل سحالة الحلي إلى القلوب مباشرة أو استحالة؟ مع كون الذهب لا

يستحيل كاستحالة الطعام، فيوصل إلى القلوب وصول المستحيلات من الأغذية، بل

يرسب في المعدة. وهل يقال في عين الشيء «مثله» إلا مجازاً، وقولكم المراد بمثله

«هو»؟ فهذا عين المجاز إن قدر في قوله - سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. ولأنه

١ أخبر به: أحبره. ٤ لدوا للموت: لدوا للموت. ١٢ فنحتاجكم: مهمل، مغير (من: محا لكم،

أي: قبلاً لكم) وأنشبت حرف الجيم معجماً. ١٤ وهل للجمع: مزيد. ١٥ فلذلك: وكذلك. ١٦ قولهم:

قوله. ١٧ بكونه: يكون. ١٩ حبات: حثات. ٢١ الأغذية: مغير (من: الاعد).

ليس المثل من المثل بشيء. لأن المثل الشبه، والشبه غير؛ والمثل النعت. وقوله: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾ ليس من باب ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

فهذا قدر ما سمعته منهم في المناظرة.

وأما تعلقهم بأن المجاز من ضرورة اللفظ، والباري - سبحانه - لا تنطرق عليه الضرورة: فهذا كلام ضعيف جدًا؛ لأن العرب تتعمده لتحسن كلامها، وتزين به

حقائق الكلام، وتعدّه من القدرة على النطق؛ ويعُدّون المنتصر على الحقائق: من غير توسع؛ ضيق العبارة قصير اللسان. والقرآن نزل بلغتهم، فجاء بطريقتهم. ولأن

الموضوعات في الأصل كلها مباحات أو ضرورات؛ وليست من الله - سبحانه - كذلك. فمن ذلك الكلام نفسه، على قول من أثبتة حرفًا وصوتًا. والخطاب: عند

من جعل الكلام في النفس، ما وقع ولا استعمل في حق المخلوقين إلا ضرورة وحاجة لفهم ما في نفوسهم، وتفهم المخاطب بأغراضهم؛ حتى لو أمكنهم إيصال

الأغراض بغير خطاب، لأوصلوا. ولذلك إذا تعدّر الخطاب | عليهم: عدلوا إلى ٢١٤ والإشارة والرمز؛ وإذا بعدت المسافة بينهم وبين المخاطب: عدلوا إلى المكاتبه

بالخط. ثم إن الله - سبحانه - خاطب، ولم يكُ خطابه على وجه الحاجة. فهذا على أصل قولهم في المجاز إنه حاجة منا وضرورة.

أما قولهم: إن الحقيقة حق، أو كالحق. والمجاز ضد الحقيقة، أو نقيضها، والله - سبحانه - لا يتكلم بغير الحقيقة، ليس بكلام صحيح؛ لأن الحق من الكلام

صدقته، وموافقته للعدل والجائز، وأن لا يكون باطلاً. والحقيقة هي الموضوع فيما وُضع له في الأصل، وإن كان باطلاً. ألا ترى أن قول القائل مقالة النصاري، وكل

باطل قاله مبطل، هو حقيقة فيما وُضع له من الباطل، وليس بحق؛ فالكاذب والكافر غير محقّين فيما قالاه، بل مبطلان؛ لكن ليس قولهما إلا الموضوع في أصل اللغة

للباطل. ولذلك لا تعدّ العرب من قال في البليد: «حمار»، وفي اللسيح: «سليم»،

٥ لتحسن: لتحسين. ٧ قصير: مهمل. ٨ مباحات: منا حاجات، في المخطوطة، ابتداء. ومباحات: ١. ثم بُدِّلَ هذا إلى «منا» وحذف «حاء» وشكّل «جات» - أي: «منا جاءت». مع حرف الصاد فوق «جاء»، أي فيه تصحيف، ثم التنقيط مضطرب. ١٠ حق المخلوقين: مهمل. ١٣ وإذا: اذا. ٢٠ قاله: مهمل. || مبطل: مبطل. ٢١ غير: غير. مزيد. ٢٢ البليد: مهمل. || وفي: السابق (ولذلك لا تعد العرب) مضطرب. || وفي اللسيح: مهمل.

- كذَّابًا. ولا يُقال لمن قال في الكريم: «رأيتُ بحرًا»، «كذبت»، ويُقال لمن قال: «ليس زيد في الدار»، وهو فيها: «كذبت»، وإن كان نفي كونه في الدار ليس بأكثر من تسميته بالماء الكثير الغامر؛ وذلك ليس هو في الحقيقة. وما الحقُّ والحقيقة إلَّا ٣ كالتزوير والاستعارة. ومعلوم أنَّ المزوَّر على خطِّ غيره؛ والمتشبه به في أخذ ما لا يستحقُّه، مذموم؛ والمستعير للأسماء واللغات ليس بمذموم. ما هذا إلَّا لأنَّ هذا لغة تُستعمل، وليس هذا مستعملًا. وكذلك الرامي، إذا أصاب بته، أو أباه، لم ٦ يكن مصيبًا في موافقة الحقِّ؛ بل مخطئًا غاية الخطأ؛ مرتكبًا أكبر الحرام؛ وهو مصيب في باب الرماية. وبحكم الرماة؛ فكذلك الكذب. وترك الحقَّ كترك مقتضى الشرع في رمي الأب؛ والتوسُّع الذي هو موضوع صناعة الكلام؛ كالأصابة ٩ في الرمي. فبان تباعد ما بينهما.

فصل

- واعلم أنَّ كلَّ مجاز فلا بدَّ له من حقيقة؛ لأنَّ قولنا «مجاز» مثل قولنا ١٢ «الاستعارة». فلا بدَّ للاستعارة من مستعار منه، ولا بدَّ للمغيَّر من مغيَّر عليه؛ ومغيَّر عنه؛ كما لا بدَّ للمغيَّس من مغيَّس عليه؛ ولا [بدَّ] للشَّبه من مشبَّه به. فلو لم يكن لنا بحر هو الحقيقة، وهو الماء الغامر الكثير، لما كان لنا ما يُسمَّى «بحرًا» بنوع ١٥ ٢١٤ ظ علم، أو جود، أو سرعة في سعي. ولو لم يكن | لنا حيوان، هو أسد، له اسم «الأسد» حقيقة، لما أمكننا أن نتجوَّز في الرجل المقدام في الحرب باسم «أسد».

فصل

وأما الحقيقة، فلا تفتقر إلى مجاز؛ بل لنا حقائق مستقلَّة؛ لا يُستعار منها، ولا يتجوَّز فيها. وهي ضربان من الأسماء، وهي الأسماء العامة التي لا عموم فوقها؛ بل

٢ بأكثر: مهمل. ٣ في: مزيد. ٨ وبحكم: مغيَّر (من: ونحكم). ١٢ مثل قولنا: مثل قوله. ١٢-

١٣ من وله إلى «فلا بدَّ»: في الهامش. ١٥ بحر: مغيَّر، مهمل. ١٦ أو سرعة: وأوه مزيد.

هي أعمّ العموم. مثل قولنا: «معلوم» و «مجهول»، و «مظنون» و «مسيّو عنه»، و «مشكوك فيه» و «مدلول عليه»، و «مخبر عنه» و «مذكور». فهو يقع على «المعدوم» و «الموجود»، و «القديم» و «المحدث». فليس شيء إلا ويصحّ كونه معلوماً، ومذكوراً، ومخبراً عنه؛ حتّى ما ليس بشيء، وهو المعدوم. فلا يبقى شيء يقع عليه هذا الاسم استعاراً ومجازاً؛ وإنما يُتجوّز بما تحته من الأسماء التي ليست أعمّ العموم: لوقوعها على بعض المستعيات فيستعار لمسمّى آخر.

والضرب الآخر من الأسماء أسماء الأعلام، نحو قولنا «زيد» و «عمرو»؛ لأنّه اسم موضوع للفرق بين الأشخاص، لا للفرق في الصفات وإفادة معنى في المسمّى. حتّى إذا أُجري على من ليست له تلك الصفات، قيل «مجازاً». نحو قولنا: «ضارب» و «ظالم»، إذا أُجري على من لا ضرب له ولا ظلم، قيل إنّ مجاز، ولا يكون كذباً؛ وإذا قلنا في زيد إنّ عمرو، كان كذباً، ولم يكن مجازاً. لأنّا أوقعنا التسمية على محلّ لم تُوقع عليه بحال، ولا فيه ما يُستعار، إذ لم يُوضع لمعنى فيستعار له بوجود ذلك المعنى؛ بخلاف البلادة في الحمار المستعارة للرجل البليد. فيحصل إيقاع اسم «زيد» على عمرو، واسم «عمرو» على زيد، كذباً وإشكالاً يزيل المقصود الذي وُضع له، وهو الفرق.

قالوا: وقد يجوز في موضع إن يُتجوّز بالاسم العلم؛ ويُستعار بما عُرف به صاحبه من خصيصة يُشهر فيها؛ فيصير بها كالحيوان الموضوع له الاسم لمعناه وخصيسته. وهذا كقولنا: «سبيوّه»، صار مشهوراً في النحو؛ و «عليّ»، صار مشهوراً في الإقدام، والضرب، والظعن، والثبات في الحرب؛ و «سخبان»، المشهور في الفصاحة؛ و «باقل»، المشهور بالفهامة؛ و «حاتم»، المشهور بالسخاوة؛ و «أبو حنيفة»، بالفقه؛ و «جالينوس»، بالطب. فصار الناس يستعيرون للنحويّ المجوّد اسم «سبيوّه»، فيقولون: «هذا سبيوّه زمانه!»؛ وللشجاع، «هذا عليّ!»؛ وللجواد، «هذا حاتم طيّ!»؛ وللعبيّ، «هذا باقل!»؛ وللفقيه، «هذا أبو حنيفة زمانه!»؛ وللطبيب، «هذا جالينوس زمانه!». كما استعاروا أسماء الحيوانات،

٢ يقع: اضع. ٥ يقع: معيّر (من: اضع). ٦ فيستعار: معيّر. ٩ قيل: مزيد. ١٢ إذا: ادا. ١٤ كذباً: مهمل. ١٧ يُشهر: سهر. || فيصير: مهمل. ١٩ والثبات: والنباب. ٢٣ وللعيّ: وللعبيّ. كذا.

٢١٥ و لخصائصها | ومعانيها، لمن وُجد في حقه ما يدانيها من أوصافها وخصائصها. وهذا الضرب كأنه قياس على الوضع اللغوي، بالمعنى الذي سلكه أهل اللغة.

فصل في الفرق بين الحقيقة والمجاز

٣

اعلم أن طريق العلم بذلك عدة أمور.

أحدها أن الحقيقة من الكلام جارٍ في جميع ما وُضع لإفادته؛ نحو قولك

- ٦ «ضارب»، و «عالم»، و «قادر»، الواقع على كلٍّ من له ضرب، وعلم، وقدرة. وكذلك قولك «إنسان»، و «فرس»، المفيد للصورة المخصوصة، تابع أبدًا لها أينما وُجدت، من غير تخصيص؛ وإلا بطلت دلالة الكلام، وانتقضت المواضع. فأما المجاز، فمقصود على موضعه، لا يُقاس عليه. فلا يقال «سلي البساط»، ٩ و «السريّة»، قياسًا على قولهم «سلي الربع»، و «القرية»، و «العيرة».

والثاني أن يكون ما جرى عليه الاسم حقيقة يُستحق منه الاشتقاق. فإذا امتنع

- ١٢ الاشتقاق منه، عُلِمَ أنه مجاز؛ نحو تسمية الفعل، والحال، والشأن «أمرًا» على وجه المجاز. والأمر على الحقيقة بالشيء إنما هو نقيض النهي عنه؛ وهو اقتضاء الفعل بالقول من الأعلى للأدنى. ويُشتق منه اسم «أمر»، ولا يُشتق من القيام والقعود اسم «أمر»، ولا من شيء من الأفعال. فوجب أن تكون تسمية الحال ١٥ والشأن «أمرًا» واقعًا عليه مجازًا واتساعًا، لا حقيقة. ومنه قوله - تعالى: ﴿وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾؛ وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾؛ و «كيف أمر فلان»، يعنون حاله.

١٨

والثالث افتراقهما في الجمع. فيقال لجمع الأمر، الذي هو الشأن والحال،

«أمر»؛ ويُقال في جمع الأمر، الذي [هو] نقيض النهي، «أوامر». فيقال في الحال

- ٢١ والشأن: «كيف أمور فلان؟» - ولا يُقال: «كيف أوامره؟» - فيقال: «صالحته»؛ ويُقال في أمر الاقتضاء: «كيف أوامره؟»، فيقال: «سديدة حازمة».

٨ وانتقضت: وانتقضت. ١٢ تسمية: مهمل. ١٤ ويُشتق: وسبق. || يُشتق من: سبق منه. || من:

منه. ٢٠ الذي: مهمل. || نقيض: منفس.

- والرابع أن يكون ما جرى عليه الاسم حقيقة يتعلّق بغيره؛ وما يجري مجرى العزلة كـ «العلم»، و «القُدرة»، و «الأمر»، الذي لكلّ شيء منه تعلّق بعلوم، ومقدور، ومأمور به؛ وذلك اتّفاق. فإذا سُمّي ما لا تعلّق له بأنّه علم؛ وقُدرة، وأمر، كان ذلك مجازًا. ومنه قولهم في الأمر العجيب، الخارق للعادة؛ كالمنظر، والجراد، والرياح العاصفة، والزلازل؛ «هذا مِنْ [أمرِ] الله»، و «علم الله»، و «قُدرة الله»؛ وإنّما يعنون به: معلومه، ومقدوره، ومأموره؛ | وفعله. ٢١٥ ظ

فصل في القول في إثبات الأسماء بالقياس

- اختلف الفقهاء والأصوليون في ذلك.
- ٩ فذهب أصحابنا إلى جوازه. وهو ظاهر مذهب أحمد؛ حيث جعل التباس سارقًا، والنيذ خمرًا؛ وجعل اللواط زنى؛ وسَمّى اللائط «زائنا». قيل لأحمد: «كلّ نيذٍ غير العقل فهو خمر؟» قال: «نعم». وبهذا قال أكثر أصحاب الشافعي.
- ١٢ وقال أصحاب أبي حنيفة، وكثير من المتكلمين، وبعض أصحاب الشافعي: لا يجوز إثباتها قياسًا. وهو مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني؛ وجماعة من المتأخّرين. فهذا من طريق الجملة.
- ١٥ ولا يُستغنى عن ذكر تفاصيل الأسماء، قبل إيراد الحجاج، في إثبات ما يثبت منها قياسًا. فنقول - وبالله التوفيق:
- الأسماء على ضربين. فضرب منها أسماء أعلام محضة، وألقاب، وُضعت للفرق بين الذوات والأشخاص؛ دون إفادة المعاني والصفات. وهي مثل قولك «زيد»؛ و «عمرو»، وكلّ اسم لا يفيد معنى ولا صفة في المسمّى. فهذا الضرب ممّا اجمعوا على أنّه لا يدخله القياس. فلو وضعوا «زيدًا» لرجل طويل، و «عمرًا» لرجل قصير، لم يجر أن تُسمّى رجلًا آخر طويلًا بـ «زيد» لطوله؛ لأنّ الاسم لم يُوضّع على زيد لطوله ولا لصفة فيه أصلًا. وكذلك لا نقيس رجلًا قصيرًا على عمرو القصير، فنسميه «عمرًا».

٣ فإذا سُمّي: مهمل. || تعلّق: مهمل. ٤ الخارق: الحارّف. ٥ والزلازل: مهمل. ١٧ ضربين: مبتدأ، مهمل. ٢١ على زيد: على ذلك زيد. ٢٢ لصفة: لصفة. || عمرًا: عمروا.

- الضرب الآخر مفيد للفرق في هذه الصفة؛ نحو قولنا «قاتل»، و«ضارب»؛
و«عالم»، و«قادر»، و«خل»، و«خمر»، وما أشبه ذلك مما وُضع لإفادة معنى في
الموصوف. وهذا الضرب الذي وقع النزاع فيه؛ فإن من نوعه ما يقيس منه النبيذ على ٣
الخمر، واللائط على الزاني، والنباش على السارق. فالحجة لمن جَوَز القياس في
هذا النوع من الأسماء أن قال: «إنا وجدنا العرب وأرباب اللسان وضعوا وضعتين
دالّتين على القياس؛ أحدهما قولهم: «الخمر ما خامر العقل». قال ذلك عمر - ٦
رضي الله عنه. وعن ابن عباس: «كلُّ مخمّرٍ خمرٌ». ولحظوا أشكالا وصورا وضعت
العرب لأمثالها أسماء؛ فوضعوا لها تلك الأسماء. كالصهال من الحيوان، سمّوه
«فَرَسًا»؛ والنفاق سمّوه «جَمَارًا»؛ والنقاب سمّوه «غُرَابًا». وليس شيء من هذه ٩
الحيوانات كانت في وقتهم، لكن أمثالها؛ فساغ لمن بعدهم أن سمّوا ما كان في
٢١٦ و وقتهم من الحيوانات بالأسماء التي سمّى مَنْ قبلهم به أمثالها. وهذا عين القياس. أ
وليس مع نفاة القياس نقل عن أهل اللغة أنهم وضعوا ذلك لِمَا يتسلسل من أنواعها ١٢
ويتناسل قبلاً بعد قبيل.
- الوضع الثاني أنهم استعاروا للآدمي أسماء دلت على لحظهم المعاني فيها.
فقالوا للبليد «جمار»، وللمتدّام «أسد» و«شجاع»، وللكريم «بخر»، وكذلك ١٥
العالم. وإنما استعاروا هذه الأسماء من موضوعاتها لغير ما وضعت له، الثفاناً منهم
إلى المعنى الذي لحظوه، والوصف الذي وجدوا مثله في الآدمي، من بلادة
الحمار، وإقدام الأسد، وفیض البحر. وهل هذا إلا عين القياس؟ ١٨
وهذا بعينه هو الذي يلحظ الفقهاء من المعاني في المنطوق؛ التي عدّوا به
أحكامها إلى المسكوت؛ وهي الطعم في الحنطة الذي وجدوه في الأرز والذرة؛
فعدّوا به تحريم التفاضل إليهما. فقد بان بهذه الطريقة أنهم عدّوا أسماء الحقائق، ٢١
من الحيوانات الماضية إلى الحيوانات الحادثة، بالخصیصة؛ واستعاروا أيضاً بعض
الأسماء لبعض المستیيات بالخصیصة.

٧ مخمّر: مهمل. || ولحظوا: مهمل. ٩ والنقاب: والماب. || غُرَابًا: مهمل. ١٢ نقل: مهمل.

١٣ فيلاً: مل. || بعد قبيل: مهمل. ١٤ للآدمي: منبتر. ١٦ لغير: مهمل. || الثفاناً: الثفات. ١٨ وفیض
البحر: مهمل. ٢٢ الحادثة: مهمل. ٢٣ المستیيات: مهمل.

فإن قيل: مقابل هذا الوضع، بأنهم وضعوا على خلاف المقايضة وملاحظة المعنى بخلاف علل الأحكام الشرعية: إن اجتماع السواد والبياض في الحيوان سَمَوْا به الغراب «أَبْقَعَ»، والفرس «أَبْلَقَ»، والآدمي «أَبْرَصَ»؛ وسَمَوْا الفرس الأبيض «أُشْهَبَ»، والأسود من الخيل «أَذْهَمَ»؛ ولم يوقعوا على كل حي لونه أسود هذا الاسم. فبان أن الوضع على خلاف ما ظننتم.

٦ قيل: هذا النوع من الوضع لا يمنع القياس. فإن الشريعة أيضًا قد غايرت الأحكام بين المتشاكلين؛ كما غايرت بين دم الحيض والاستحاضة؛ وبين المني والمذي، وهما ينحلان عن الشهوة واللذة بالقبلة والملازمة. وفُرِّقَتْ بين ميتة السمك والجراد؛ وبين ميتة الطائر والسارح. ولم يمنع هذا التحكم من قياسنا المسكوت على المنطوق الذي لم يتحكم فيه بالفرق بين المتشاكلين؛ ولا الجمع بين المختلفين.

١٢ فإن قيل: مع ما وضعت اللغة للنبذ من الاسم غنى عن طلب اسم آخر بالقياس على الخمر. يوازيه من الأحكام الشرعية أن نضع حكمًا للمسكوت عنه؛ فلا نطلب له حكمًا من المنطوق به.

١٥ قيل: وضعت له أسماء من النبذ، كما وضعوا للخمر أسماء من العصير؛ فقالوا: «عَصِيرُ الْعِنَبِ»؛ ولم يمنع ذلك من وضعهم لها أسماء لتغطية العقل. كذلك لا يمنع القائسين من وضعهم للنبذ اسم «خَمْر» لتغطيته بشدته [العقل علاوة على ٢١٦ ظ تسميته بما اشتق له من النبذ. ١٨

فإن قيل: الوضع الذي تعلّق به، من تسمية الحيوانات؛ ليس بوضع قياس؛ لكن ذلك وضع لكل نوع؛ فلا يبقى من النوع ما يحتاج ويفتقر إلى القياس. وما قولهم للصّهل «هذا فرس»، إلّا كقول النبي - صلى الله عليه - حيث أشار إلى الذّهب والحرير؛ فقال: «هذان حرامّ على ذكور أمتي، جلّ لإناثها». ومعلوم أن

١ مقابل: مقابل. ٣ الغراب: الغراب. ٥ أبقع: أبقع. ٦ الفرس: مهمل. ٧ أبلق: أبلق. ٨ أبيض: أبيض. ٩ أبيض: أبيض. ١٠ أبيض: أبيض. ١١ أبيض: أبيض. ١٢ أبيض: أبيض. ١٣ أبيض: أبيض. ١٤ أبيض: أبيض. ١٥ أبيض: أبيض. ١٦ أبيض: أبيض. ١٧ أبيض: أبيض. ١٨ أبيض: أبيض.

- عين تلك الذَّهَبَة والحريرة من النوع ليس بمحرّم بالقياس عند أهل الشرع . فكذلك يجب أن لا نجعل إشارة أهل اللغة إلى أعيان هذه المسئيات ، بأسمائها التي وضعوها لها ، اسمَ تخصيص لها ، حتّى يحتاج مَنْ بعدهم إلى وضع أسمائها لأمثالها ٣ قياساً ؛ بل الإشارة منهم إذن منهم وتنصيص على الوضع لأسمائها .
- قيل : هذه دعوى وتشبيه بمجردهما ؛ وإلا فإين النقل عنهم المقتضي للوضع أن يكون للنوع كلّهُ ؛ وليس إشارة النبي - صلى الله عليه - إلى الذهبة والحريرة من هذا بشيء ؛ لأن القرينة دلّت على أنه أراد النوع . إذ ليس في الحريرة ما يعمّ ذكور أمته وإناثها ؛ ولا في الذهبة . فضيق المشار إليهما عن الحكم قرينة دلّت على أن المنهَي عنه متّسع لكلّ ذكور أمته ، والإباحة لكلّ إناثها . ولا يتّسع كذلك إلا النوع كلّهُ ، ٦ دون الذهبة والحريرة اللّتين أشار إليهما بالحكمين : الإباحة لقبيل الإناث ، والتحریم لقبيل الذكور .
- ومما استدلّ به من جَوَز إثباتها بالقياس أن أهل العربيّة - وهم النحاة - جعلوا كلّ ١٢ فاعل مرفوعاً ، وكلّ مفعول به منصوباً ، ولم يستندوا إلى نقل عن العرب أنها نطقت بذلك ؛ لكن عرفوا ذلك بالقياس والاستدلال . وذلك أنهم لما رأوهم استمروا على الرفع لكلّ فاعل ، والنصب لكلّ مفعول ، جعلوا ذلك علّة ؛ فقالوا : إنّما رفعوا الفاعل ١٥ لكونه فاعلاً ، ونصبوا المفعول لكونه مفعولاً ؛ فحملوا عليه كلّ فاعل ومفعول ، وإن لم يكُ ممّا نطقت به العرب من اللغات المحدثّة . وكذلك فعلوا في جميع وجوه الإعراب ، من جرّ المضاف [إليه] ، والنصب بالحال والتمييز ، وما شاكل ذلك . ١٨

فصل في ذكر ما تعلق به المانعون من إثبات الأسماء بالقياس

- ٢١٧ و إن جميع المسئيات قد وُضع لها أسماء أعيانها وذواتها وأعراضها وأجسامها ؛ | ٢١
إنما بوضع الشرع ؛ كما قال - سبحانه : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ ، أو بوضع أهل

١ الذَّهَبَة : الذهب . ٧ القرينة : مهمل . ٨ قرينة : معتبر . مهمل . ٩ متّسع : مهمل . ١٠ اللّتين : اللين . || نقيل : مهمل . ١١ لنقيل : نقيل . ١٢ جَوَز : معتبر (من : جواز) . ١٨ جرّ : جز . ٢١ وأعراضها : اعراضها . || وأجسامها : مهمل . ٢٢ إنّما بوضع الشرع كما : المعلوم منه بوضع الشرع كـ .

اللغة. وما أغفلوا شيئاً؛ حتى أفردوا للمفردات أسامي، وللمركبات أسامي، فقالوا
في المفردات: «حُلُو» و«حامض»، و«فَرْس» و«حِمَار»، و«ذُب» و«صَبْع»،
و«ذَكَر» و«أُنْثَى»، و«أَسْوَد» و«أَبْيَض». وقالوا للمركبات بين الحموضة والحلاوة
«مُزَّ»، وللمتولد من بين الحمار والفرس «بَغْل»، وللمتولد من بين الذبّ والصبيغ
«سِنْع». وقالوا للمجتمع فيه صورة الأنوثة والذكورة «خُنْثَى»، وللمركب بين
الأسود والأبيض من الكحل «أَغْبَر». ٦

ومن قال إنها موضوعة بالطريقتين، بالتعليم والوضع؛ فقد جمع بين القولين. وإذا
استوعبت الأشياء بالأسماء وضعاً سمعياً، غنياً عن القياس؛ إذ لم يبقَ شيء يحتاج
إلى اسم. وما ذلك إلا بمثابة ما شملته أحكام الشرع السمعية بخصوص الكتاب
والسنة؛ فإنه لا يبقى فيه للقياس مسأغ. ٩

ومن ذلك قولهم إن الواضعين للأسماء لم يضعوها على القياس. وذلك أنهم
خالفوا بين المتشاكلين في الصورة؛ فوضعوا لهما اسمين مختلفين. ١٢

ومن ذلك أن قالوا: إن القياس إنما يُعَلَّم بأن يأذنوا فيه؛ أو يضعوه على المعنى؛
فإذا لم يُنْقَل عنهم إذن؛ ولا وُضِع على المعنى؛ بل على مخالفة المعنى؛ بطل تجويز
إثبات الأسماء بالقياس. كما أن صاحب الشريعة؛ إذا أخرج الحكم مخرج التعليل؛
أو أذن في القياس؛ ساغ القياس؛ ومع إخراج الحكم على غير المعنى؛ وعدم
إذنه؛ لا يجوز القياس لإثبات الأحكام. ١٥

ومن ذلك أن قالوا: لو جاز إثبات الأسماء المشتقة بالقياس؛ لجاز إثبات أسماء
الأنساب بالقياس. ولما لم يجز إثبات تلك قياساً؛ كذلك هذه. ١٨

ومن ذلك ما عيَّنه في الأسماء التي قصدتها أصحابنا بقياس الأسماء؛ مثل تسمية
النبيذ «خَمْرًا»؛ والنباش «سَارِقًا»؛ واللائط «زَانِيًا»؛ فقالوا: رأيناهم سمّوا بعض ما
حدثت فيه الحموضة «خَلًّا»؛ وإن كانت مادتهما واحدة؛ كما الحصرم مع خلّ ٢١

١ أغفلوا: مهمل؛ وحرف اللام مقطوع بعينه. ٥ للمجتمع: مهمل. ٥ الأنوثة والذكورة: مهمل.

٦ أغْبَر: عبر. ٧ بالطريقتين: مهمل. ١٠ مسأغ: مهمل. ١٢ المتشاكلين: المساكين. ١٣ يُعَلَّم: مهمل.

١٥ يأذنوا: بأذنوا. ١٥ يضعوه: يسمونه. ١٥ المعنى: معبر (من: المنع). ١٥ التعليل: التعلل. ١٦ مسأغ:

مهمل. ١٨ المشتقة: المسفة. ٢١ رأيناهم: معبر. ٢٢ كانت مادتهما: كان مادتهما.

- الزبيب والعنب. فلا يُستدل من تسميتهم المشتد من عصير العنب «خمرًا»، على تسمية المشتد من نقيع أو طيخ التمر المشتد «خمرًا»؛ لأنه يكون خروجًا عن وضعهم.
- ومن ذلك أن قالوا: لا يخلو أن يكونوا وضعوا الأسماء لإفادة المعنى فيما ٣ وضعوه. إن كانوا قد وضعوا للبعض ذلك الاسم، فيجب أن لا يُجرى ذلك الاسم ٢١٧ ظ على غيره؛ لأنهم وضعوه للإفادة، والترك لإفادة لصفته في ذاته خاصة، وللفرق بينه وبين غيره؛ أو يكونوا إنما أجروه إجراء على كل محل قام به ذلك الوصف. ٦ فيكون ذلك وصفًا مطردًا، لا يدخل عليه نقص بإجرائه على كل ما فيه تلك الصفة؛ فيكون ذلك منهم كالتوقيف؛ ولنا، على إلحاق الاسم بكل ما فيه ذلك الوصف. فلا يبنى للقياس مساغ مع النص منهم؛ وما جرى مجرى النص. ٩ فهذا جملة ما وجدناه عنهم.

فصل في جمع الأجوبة

- ١٢ عن متعلقات المانع من إثبات الأسماء قياسًا

- وهي ستة. فالأول دعواهم أن في الوضع السمعى؛ شرعًا ووضعًا، ما يغني عن القياس، كالنصوص من الأحكام؛ وليس بصحيح؛ من وجهين.
- أحدهما أنه ليس في الآية أنه علم آدم بطريق السمع خاصة؛ بل بطريق السمع ١٥ وطريق الاجتهاد. [والآخر] ينطبق عليه اسم التعليم؛ لأنه هو الملهم لسلوك القياس باستخراج المعاني المشتق منها الأسامي؛ ولا يمنع إضافة التعليم إليه أن يكون بعضها موكولًا إلى علماء أولاده القائسين. كما قال - سبحانه: ﴿فَقَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾. وإنما كان إيقاعًا على استخراج المعنى. وكما قال - سبحانه - في حق نبينا - صلى الله عليه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾؛ وقال في القرآن: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾. وكان بعض ذلك سمعًا، وبعضه قياسًا أخرجه ٢١

١ المشتد: المسند. ٢ التمر المشتد: والمشتد، مزيد. || خروجًا عن: حرق حاعر. ٤ لا: مزيد.

٦ إجراء: آخرًا. ٧ نقص: مهمل. ٩ مساغ: مهمل. || النص: مهمل. ١٠ فهذا: مهمل. ١١ جمع:

مزيد. مهمل. || الأجوبة: الأجوبة. ١٣ شرعًا ووضعًا: مهمل. || يبنى: مهمل. ٢٠ تبتنا: نيبا. كذا.

|| ونزلنا: وابلنا.

الاجتهاد في وقته، وبعضه خرج بالقياس بعد وفاته - صَلَّى الله عليه. فكان التسام والبيان راجعاً إلى ما ضَمَنَهُ من المعاني التي خُرِجَتْ باستنباط علماء أُمَّتِهِ، وإن كانت الإضافة إليه، والإنزال عليه. كذلك إضافة التعليم إلى آدم لا يمنع أن يكون ذلك له سمعاً وقياساً، ولذَرِيَّتِهِ قِيَّاساً.

على أننا لو سامحنا في أَنَّ الأسماء عَمَّتْ سمعاً ووضعا، لم يمنع ذلك من أن يشفع الاسم السمعِيّ الوضعِيّ اسمُ قِيَّاساً؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الواحد قد يُسَمَّى باسمَيْنِ، كما أَنَّ الاسمَ المشترك يقع على مَسْمُومَيْنِ وأكثر؛ فَإِنَّ الأسماء لا تتنافى. فإذا وضعوا للنبذ - وهو نقيع الثمر والزبيب والذرة والشعير - اسماً من «النَّبَذ»، ووجدناهم

سَمَوْا عصير العنب المشتد اسم «خَمْر» لتغطية العقل؛ مضافاً إلى ما سَمَوْهُ به من العصير لأجل العصر، حُسِّنَ بنا أن نعطي النبذ بالقياس على عصير العنب المشتد اسم «الخَمْر»؛ لما فيه من تخميره للعقل وتغطيته له. وفارق الأحكام؛ فَإِنَّهُ | لا ٢١٨ و

يجوز أن يثبت للعين الواحدة حكمان متضادان، ولا متنافيان. فإن أردت حكمين متنافيين، فقد ثبت للشيء الواحد حكم هو التحريم يكون الوعيد، فيثبت له بالقياس إيجاب الحد؛ وهو حكم يعطي ما أعطاه الأول من الصرف عنه والمنع. ولأنَّ اللغة قد تأتي باسمَيْنِ ضِدَّيْنِ ومتنافيَيْنِ للذات الواحدة من طريق التوقيف؛ كقولهم «لَسِعَ» و«سَلِمَ»، و«مَهْلَكَةٌ» و«مَغَاذَةٌ». هذا في المجاز والحقيقة. فأما في الحقيقة....

ولا يأتي توقيف الشرع في شيء واحد بحكمين مختلفين؛ فافترقا.

والثاني قولهم: وضعوا الأسماء وضعا يخالف القياس؛ مثل تسميتهم المتشاكلين في الصورة باسمَيْنِ مختلفَيْنِ؛ فغير مسلم لهم الوضع؛ بدليل ما قدمنا من استعارتهم للاسم بالخصيصة والمعنى، ونقلهم الاسم من موضوع إلى مثله. وهذا وضع على القياس. وما ورد ممَّا ذكره غير مانع لنا من أن نسلك مسلك

١ التمام: مغير. ٢ فسَّنه: مسنه. مغير (من: مسنه). ٤ ولذَرِيَّتِهِ: ولذَرِيَّتِهِ. ٥ ووضعا: ووضعا. ٦ يشفع: مهمل. || قِيَّاساً: قِيَّاساً. ٧ مَسْمُومَيْنِ: مَسْمُومَيْنِ. كذا. ٨ ائْتِذْ: ائْتِذْ. ٩ عصير: العصير. || خَمْر: مهمل. || لتغطية: لتغطية. ١٠ نعطي: مهمل. ١١ الخَمْر: مهمل. || تخميره: نخميره. || وتغطيته: وتغطيته. «الهاء: مزيد. || وفارق: «الواو: مزيد. || لا: مكرر. ١٣ متنافيين: متنافيين. ١٥-١٦ لسع وسليم: مهمل. ١٦ في الحقيقة... هنا يباشر سطر كامل إلا وفي الحقيقة. ثم كُتِبَ كذا في الأصل. ١٧ يأتي: مهمل. ١٩ باسمَيْنِ: مهمل.

القياس: فيما وجدنا من التشاكل في المعنى؛ كما لم يمنعنا مثل ذلك من وضع الشرع من أن نقيس، مهما وجدنا للقياس مساعاً.

- و هذا المسلك سلكه أهل الظاهر في منع القياس؛ حيث قالوا: إنا رأينا الشرع ٣ خالف بين الأحكام في المساويات؛ كمية السمك، والجراد، وميته الأنعام والطيور كلها. فالموت سواء بين الجميع. وجعل حكم السمك والجراد الإباحة، وحكم سائر الميتة الحظر. فكذلك خالف بين حكم الكبد والطحال وسائر الدماء؛ ٦ فأباح وطهر الكبد والطحال، وحرم ونجس سائر الدماء.
- وعند بعض الفقهاء القانسين جعل بعض الدم طاهراً، وهو دم السمك، وماكولاً إلحاقاً بالكبد، وسائر دماء الحيوان نجسة. وحرم قتل الصيد في الحرم. وجعل ٩ إراقة دم بهيمة الأنعام قرينة إلى الله - سبحانه - في الحرم.
- ولم يمنعنا ذلك من القياس؛ كما منع أهل الظاهر؛ بل جرينا عليه في سائر المتشاكلات في العلل؛ فجعلنا حكم المتشاكلين واحداً. كذلك لا يمنعنا وصفهم ١٢ للفرس الجامع بين السواد والبياض أبلق، وللغراب أبقع، من أن نضع للمسكر من ٢١٨ ظ النبيذ | خمراً، كالمسكر من عصير العنب. وكان هذا لمعنى. وذلك أن للشرع وواضع الأساء التحكم؛ ولا يمنعنا جواز تحكمه من أن نعمل بمقتضى العقول، ١٥ فيما لم يتحكم فيه.

- والثالث قولهم: لو جاز إثبات المشتق [به] جاز إثبات الألقاب به؛ لا يلزم؛ لأن الألقاب لا تنضن المعاني، فليس فيها شيء يلحق به غيرها بها. فلو سمي ١٨ من ليس اسمه زيداً بـ «زيد»، لأجل تسميتهم ذلك الرجل بـ «زيد»، لكنا ملحقين له به في الاسم، لا لمعنى ولا لخصيصة. وليس هذا طريق القياس؛ إذ كان حيئ مثله قد سمي بـ «عمرو»، فليس بأن نسّميه «عمراً» أو «بكرًا» بأولى من تسميتنا له ٢١ بـ «زيد». بخلاف ما نحن فيه من النبيذ المشتد؛ لأننا إذا أحقناه بالعصير المشتد،

٢-١ من «فيما» إلى «مساعاً» مكزّر. مشطوب. ٣ سلكه: سلك. ٥ وجعل: كذا في المخطوطة، ويجوز أن يكون المراد بعض الفقهاء أو «داود الظاهري». ٦ الحظر: مهمل. ٧ ونجس: مهمل. ١٠ بهيمة: مهمل. || قرينة: مغير. ١١ جرينا: مغير (من: حرّمتنا). || عليه: مهمل. ١٢ وصفهم: مهمل. ١٦ يتحكم: نحكم. ١٧ المشتق: المسته. مغير. ١٨ غيرها: مهمل. ١٩ زيداً: زيد. || يزيد: نزيد. ٢٠ حيئ: كأن المستطور «حيء» أو «حرء». || مثله: مهمل.

كان لمعنى هو أخصّ به من غيره. فلذلك لم نسّم به الخلّ والمُرّي، إذ لا شدة فيهما.

٣ فوزانه من مسألتنا أن يكونوا وضعوا زيّدًا لزيادة في جسمه، أو علمه؛ فكان يلزمنا أن نسّمى كلّ من شاركه في تلك الخصيصة بـ «زيد». وصارت أسماء الألقاب لما لم تظهر فيه معانٍ من أوضاع الشرع التي لا يظهر فيها تعليل؛ بل تتبع بمجرد التوقيف؛ لا بمنعنا منع القياس عليها من القياس على ما ظهر لها [من] المعاني.

٦ الرابع تعلّقهم بأنهم لم يسمّوا كلّ حامض حدث من الكرم «خلًا»؛ كمااء الحصرم، وتنبع الزبيب؛ فهو من نمط الثاني، وقد مضى جوابه. وإنما غيّرُوا العبارة؛ فذلك ذكرود لمخالفة الاستين بين المتشاكلين، وهذا تحته وفي ضمنه.

٩ لأنهم ذكرُوا حامضين اتّفقا في الحموضة؛ فسّموا أحدهما «خلًا»، وسّموا الآخر بغير الخلّ.

١٢ الخامس ممّا تعلّقوا به، أخلّوا فيه بقسم؛ لأنهم قالوا: إمّا أن يكون وضعوه للمسمّى الذي وضعوه له بعينه؛ فليس لنا أن نتعلّاه؛ أو قصدوا وضعًا مطرّدًا، فقد طردوه وأوجبوا طرده؛ فصار ذلك كالنصّ منهم. وليس يمتنع أن يكون وضعهم للاسم في التباش؛ لأجل نبشه. فاشتقّوا من نبشه، وسكتوا عن سرقة؛ تعويلًا على أن الاسم العامّ يلحق به، لما وُجد فيه من المعنى الذي سُمّي به سارقًا أحيانًا «سارقًا»؛ ولا يكون ذلك منهم كالنصّ المانع من إلحاقه باسم «السارق» قياسًا.

١٨

و[السادس] قولهم إنهم لم يأذنوا. فإذا استقرينا وضعهم، فوجدناهم وضعوه على المعنى واستمرّوا عليه، فلا حاجة بنا إلى إذنهم. | كما لا نحتاج في القياس ٢١٩ و

٢١ الشرعيّ لإثبات الأحكام إلى إذن المشرّع، مع كوننا نجد الحكم موضوعًا على المعنى.

٣ فوزانه: مهمل. || زيّدًا لزيادة: ردالزيادة. ٥ فيه: مغير (من: عنه). ٧ كمااء: كما.

٨ الزبيب: مهمل. ٩ لمخالفة: مخالفة. ١٢ أخلّوا فيه: مهمل. ١٤ طردوه: طردوه. ١٥ فاشتقّوا:

مهمل. || وسكتوا: مهمل. ١٦ تعويلًا: مهمل. ١٩ استقرينا: استقرينا.

فصل في معنى قولهم «الأسماء العرفية»

اعلم - وفَّقك الله - أن معنى ذلك هو غلبة استعمال القوم له، في بعض ما وُضع له أو ما جرى عليه، مجازًا لا حقيقة. مثاله أن «الرؤوس» اسم لكل ما علا ٣ على حيٍّ، أو غيره؛ ثم إنَّ العُرف قد يغلب استعمالهم له في رؤوس الأنعام. واستعمال اسم «الجارية» في الخُدنة من الآدميات والإماء، وإن كان واقفًا على السفينة أيضًا. وكذلك اسم «سراج» و«وَتَد» يقع على كلِّ مستضاء به، وكلِّ ما ٦ انتَبَك، كالشمس والجبل. والعُرف صرف ذلك إلى سُرج الآدميين وأوتادهم. وكذلك تسميتهم بـ «الْفَقِيه» مَنْ عَلِمَ الأحكام الشرعية خاصة؛ و«مَعْلَم» مَنْ عَلِمَ الخطَّ خاصة؛ وإن كان كلٌّ من تفقّه علما فقيها بحكم الاشتقاق، وكلٌّ من علِمَ ٩ صناعة غير الخطِّ أيضًا معلما. لكن غلب الاستعمال في البعض؛ فكان ذلك الاسم العُرفي. ولا يجوز أن يكون الاسم العُرفي هو ما ابتدئ بوضعه؛ لأنَّه يوجب أن تكون جميع الأسماء عرقية؛ حيث كانت كلها قد سبق لها ابتداء وضع، وتجدد، ١٢ وحدث، ما خلا الأسماء في كلام الله - سبحانه.

ولا يجوز أن يكون معنى ذلك الأسماء التي وضعها غيرُ أهل اللغة من العلماء، لضروب المسبَّيات المعلومات؛ وأهل الصنائع لأدواتهم التي قدحتهم قرائحهم ١٥ لأعمالهم، وما جدَّه أهل الحِرَف والمِهَن؛ لأنَّ ما يضعونه من ذلك بمثابة ما يضعه أهل اللغة من الأسماء. فما بال هذا الوضع لحوائج هؤلاء وأغراضهم سُميت «عُرْفِيَّة»، وما وضعه أهل اللغة لأغراضهم لم تُسمَّ عرقية، والجميع عُرف، ووُضع ١٨ بحسبه، وحسب دواعيه وأغراضه؟ وهلَّا انقلب فكان ذلك عريقًا، وهذا لغويًا، أو كان الجميع عريقًا؟ ولا يجوز أن يكون معنى العُرف أنَّه المنقول من غيره؛ فذلك هو المجاز؛ وهو باسم «المجاز» أحقَّ وأخصَّ منه باسم «العُرف». ٢١

١ العُرْفِيَّة: مهمل. ٢ غلبة: عليه. ٣ وُضع: مهمل. ٥ الخُدنة: الحدنه. ٦ سراج: مهمل. || ووَتَد: يقع: مهمل. || مستضاء به: مستضاء به. ٦-٧ ما انتَبَك: ماسك. ٧ والجبل: المهمل. || والعُرف: مهمل. || صرف: مهرب. || سُرج: مهمل. ٩ الخطَّ خاصة: مهمل. || نفقَه: نفقَه. || فقيها: فقها. || بحكم: مهمل. ١٥ قدحتها: قدحها. ١٧ وأغراضهم: وأغراضهم. ١٨ لأغراضهم: لأغراضهم. || عرقية: متغير. || والجميع: وللجمع، غامض. ١٩ انقلب: انقلب. || عريقًا: مهمل. ٢٠ الجميع: مهمل. || المنقول: متغير. ٢١ باسم المجاز: مهمل. || وأخصَّ: مهمل.

- فإن قيل: فما الداعي للعرب إلى أن جاءت إلى أسماء وُضعت في لغتهم للعموم جعلوها بكثرة الاستعمال للخصوص؟ والعاقِل لا يغيّر وضعا أصليا لغير ضرورة، ولا حاجة، ولا داعٍ معقول؛ | فأوجدونا ذلك المعنى. ٣
- قيل: إما أن الوجود أغنانا عن تكلف ذكر الدواعي؛ والقوم قد استعملوا، على ما نقلنا عنهم، وغلبوا الاسم للبعض مما شمله الاسم الكلّي العام. وإن تكأفنا ذلك، فقد يجوز أن يكونوا استهجنوا قولهم «وطأ»، و«جماعا»، واسم ذلك الفعل. فقالوا في الجماع «مسيسا»، وإن كان اسما عاما لكل تلاقي بشرتين. وقد أشار ابن عباس إلى ذلك، حيث قال: إن الله حيي كريم يكني. ومما كنى أن كنى عن الجماع باللمس. وتنكبوا عن ذكر الحدث إلى المكان، فقالوا: «الغائط»، و«الغُدرة». أو اقتطعوا الأهم والأقرب إلى استعمالهم من الأبعد؛ كاقطعاعهم «السراج» و«الوتد» إلى موضوعهم فيما بينهم. دون ما وضعه الله - سبحانه - من الشمس والجبال. وخفّ عليهم قولهم «دابة»، وهو الأعم، فكان أسهل من القول فيه «فرس جواد»، و«طرف».

فصل خلاف

- واعلم أنه ليس في القرآن ما ليس بلغة العرب. وإنما أشكل على قوم بلغات مواطنة لما عدا العربية. وليس تخلو لغة من مواطأة لغة في كلمات وأسماء شاذة. فأما أن تكون مستعملة من لغة غير العرب، فبخلاف به. ١٥
- قال جماعة الفقهاء والأصوليين، وذكره أبو بكر من أصحابنا، وزُوي عن ابن عباس وعكرمة أن فيه بغير العربية، نحو: «طه»، و«المشكاة»، و«قسطاس». والدلالة على ما ذهبنا إليه ما استدلل به العلماء من آي الكتاب؛ إلا أن أكدها قوله - تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَبِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَبِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾. فتنى ٢١

١ لغتهم: مهمل. ٢ ضرورة: ضرور. ٣ فأوجدونا: مغيّر (من: فأوجدنا). ٦ استهجنوا: استهجنوا. | وطأ: مهمل. | وجماعا: مهمل. ٧ مسيسا: مهمل. | تلاقي بشرتين: مهمل. ٨ حيي: حي. ٩ والغُدرة: والقُدرة. ١١ الشمس: مهمل. | والجبال: والحبال. ١٤ خلاف: مزيد. ١٩ بغير العربية: مهمل.

- أن يكون [فيه] أعجميًا. وقطع اعتراضهم بتنوعه بين أعجمي وعربي؛ ولا ينتفي
الاعتراض وفيه أعجمي. وقوله: ﴿فَأَنَّمَا يَشْرَتَانِ لِبَاسِكَ﴾: (لبسان عربي مبين).
ولأنه تحداهم به. فقال لهم: (فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ). فلو كان فيه أعجمي. لما
قطع حاجتهم في كذبهم؛ لأنه يكون تحديًا لهم بما ليس من صناعتهم. ولأن القوم
كانوا اتهموه بأنه يتلقف ذلك من يسار. وكان أعجميًا؛ حتى نفى ذلك عنه بقوله:
﴿لِسَانُ الَّذِي يُلَجِدُونَ إِلَيْهِ أَعَجَبِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾. فلو كانت فيه ألفاظ
و ٢٢٠ أعجمية، أو بغير العربية. لكان تقوية لتهمتهم له؛ وقد نفى عنه | الاختلاط بالعجمة
ليصرف عنه القول: ﴿لَقَالُوا﴾: ﴿أَعْجَبِي وَعَرَبِيٌّ﴾؛ كما نفى عنه الكتابة. وقال
سبحانه: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَارْتَابَ
الْمُبْطِلُونَ﴾. ولا ريبة أقوى من خلطه بغير العربية. مع تهمتهم له بأنه تلقفه ممن
ليس بعربي. وكان تعريضًا لتهمة أخرى؛ وهو أنهم كانوا يجعلون ما فيه من العجمية
سبيلًا إلى جحد كثير من كلمات عربية. ويقولون ليس بعربي. وإنما هو كلام
مختلط. فنقول: وأنت تزعم أنه بلغتنا. فدعواك لا تطابقه؛ ومن نفى عنه الشبهة. لا
يعرضه للشبهة.
- فإن قيل: إنما نفى عن القرآن العجمية وغير العربية؛ على الوجه الذي يشكل به
الكلام، ويعمى عن الفهم لمعانيه. فأما الكلمات المنشورة بين الكلام المديد. فلا
تؤثر؛ ولا يكون لها حكم. ولذلك أجمعنا على أن التحدي لا يقع بالآية والكلمة
والكلمات؛ وإنما يقع بالسورة التي تبين فيها عوار العجز من القدرة، والفرق بين
القادر والعاجز.

١ ينتفي: سفي. ٣ تحداهم به: مهمل. ٤ تحديًا لهم بما ليس من: مهمل. ٥ يسار: مهمل.
٧ بغير العربية: مهمل. || تقوية: مهمل. || لتهمتهم: لتهمتهم. || وقد نفى: وقد نفى. || الاختلاط: الا
خلط. كذا. على الانفراد. || بالعجمة: مغير (من: بما يعجمه). ٨ عنه القول: هو قوله. || عنه
الكتابة: مهمل. ١٠ ريبة: مهمل. || خلطه: خلطه. كذا. مع نقطة فوق ما يظهر كحرف السين
الممدود. || بغير: مفر. || العربية: مهمل. ١١ لتهمة: مهمل. ١٢ جحد كثير: مهمل. || ويقولون:
ويقولوا. || ليس بعربي: مهمل. ١٥ عن: مغير. || وغير: وع. ١٦ المنشورة: المسورة. ١٧ لها: له.
|| ولذلك: مغير (من: وكذلك). || بالآية: مهمل. ١٨ تبين: مهمل. || عوار: عوار. || العجز: مهمل.

قيل: هذا إنما يكون صحيحًا، إن لو كانت العرب قادرة على نظم العربي إلى العجمي. والنظم فرع على فهم المنظوم، والنطق به؛ ولو لم تكن منهم تهمة بأن الذي علمه أعجمي. فأما إذا كانوا هم لا يحسنون ذلك، قلّ أو كثر، وكان هو متهمًا عندهم بأنه متلقّنه من المعروف بيسار، مولى من موالي العجم، فإنه لا ينبغي أن يفتح لهم بابًا بإدخال كلمات، قلّت أو كثرت.

٦ ألا تراه لم يعلم الخطّ، ولا معرفة كُتِب اسمه، ولا فهم اسمه؛ حتّى إنّه سأل علنيًا عنه يوم عمرة القضاء، حتّى محاه متابعة لشرطهم. ومن يحسم مادة التهمة بدّءا في باب الخطّ. لا يفتحها في باب اللفظ. ولأنّه يكون إعناتًا لهم أيضًا؛ إذ ليس عندهم فهم لغبر العربية؛ قليل ولا كثير. نعم؛ والكلمة من غير اللغة تخرم النظم، وتعجز عنه. فإدخاله على لغتهم ما يعجزهم خروج عن تعجيزهم في صناعتهم. كمن تحدّى بناءً يتضمّن نجارة؛ أو مترسلاً برسالة ضمنها المترسل بأبيات من شعر؛ أو تحدّى خطاطًا يخطّ الحروف العربية، بأن يخطّ في خلالها كلمات وأسطر بالسريانية أو العبرية؛ فإنه يكون معنًا. كذلك ههنا.

فإن قيل: فقد جاءهم بحروف تشابه | العجمة بإعجامها. ولم يك ذلك قدحًا في ٢٢٠ ظ بيانه. ولا إعناتًا لهم في إعجامه؛ وهي المقطعة في أوائل السور. فكذلك كلمات مشورة في خلال السور، لا يكون مؤديًا إلى ما ذكرت من الإعنات.

قيل: هذا لا يلزم لوجهين. أحدهما أنّه لغة القوم؛ وقد جاء هذا في كلامهم وأشعارهم. فقال قائلهم: [الطويل]

يُنَاشِدُنِي حَاميِمَ وَالزُّمُجُ شَاجِرُ فَهَلَا نَلَا حَاميِمَ قَبْلَ التَّقْدَمِ

وقال الآخر: [الرجز]

قُلْتُ لَهَا «قِنِي»، فَقَالَتْ: «قَاف»

٢ تهمة: مهمل. ٣ قلّ أو كثر: قل أو أكثر. ٤ متهمًا: منهما. ٥ بأنه متلقّنه: مهمل. ٦ بيسار. ٧ يفتح: مهمل. ٨ يعلم الخطّ: يعلم من الخطّ. ٩ ومن: مزيد. ١٠ كُتِب: مهمل. ١١ اسمه: حرف الهاء. مزيد. ١٢ بدّءا: بدّءا. ١٣ يفتحها: مهمل. ١٤ إعناتًا: إعناتًا. ١٥ فهم: معبر (من: فيهم). ١٦ قليل ولا كثير: مهمل. ١٧ وتعجز عنه: مهمل. ١٨ مساعنهم: مهمل. ١٩ تحدّى: مهمل. ٢٠ بناءً: بناء: ما سا. ٢١ بنفسن: بنفسن. ٢٢ نجارة: مهمل. ٢٣ مترسلاً: برسلاً. ٢٤ برسالة: مهمل. ٢٥ خطاطًا: مهمل. ٢٦ يخطّ: مهمل. ٢٧ جاء هذا في: حاهدا في. ٢٨ والزُّمُجُ شَاجِرُ: مهمل. ٢٩ فَهَلَا: فلا. ٣٠ التَّقْدَمِ: المقدم.

أي: وقتئذ، بقطع حرف من الكلمة ينبي عن الكلمة، لغة القوم. كذلك إذا أتى بـ «كاف» عن كافي، و «هاء» عن هادي، لا يكون خروجًا عن لغتهم. وقال الآخر: [الرجز]

لَمَّا رَأَيْتُ أَمْرَهَا فِي حُطِّي وَأَزْمَعْتُ فِي لَدِّي وَلَطِّي
أَخَذْتُ مِنْهَا بِقُرُونٍ شَسَطٍ

يعني بـ «حُطِّي» «أُبْجَد»، لأن هذا حرف منها. على أن بعض السلف، كابن عباس وعكرمة، ذهبوا إلى أن لكل حرف دلالة على ما اشتق منه. مثل «كاف» من «كافي»، و «صاد» من «صادق»، و «هاء» من «هادي»، و «قاف» من «قادر»، و «حاء» من «رحيم» و «رحمان»؛ فما خلا ذلك من معني لغوي. فما خرجت هذه الحروف عن لغتهم. - والله أعلم.

فصل جامع لشبههم

فمنها دعوى وجود ذلك، كـ «المشكاة». قيل: لفظه هندية. و «إِسْتَبْرَق» و «سَجِيل» بالفارسية. و «طه»، يا رجل!، بالنبطية. و «قِسْطَاس» كلمة رومية. و «الأب» كلمة لا يعرفها العرب. ولذلك روي عن عمر أنه لما تلاها، قال: هذه الفاكهة، فما «الأب»؟ وبعدها أن يكون «إِسْتَبْرَق» من لغة العرب؛ لأنه على وزن «اسْتَفْعَلَ»، وليس للعرب اسم على وزن ذلك؛ ولا يُعرف أيضًا اشتقاقه من أي شيء هو.

قالوا: ولأن النبي - صلى الله عليه - ليس بمخصوص بالرسالة إلى أهل لسان واحد، بل بُعث إلى الكل. فلا يُنكر أن يكون الكتاب الذي جاء به جامعًا للغة الكل، ليكون خطابًا للكل، وتعجيزًا للكل.

١ ينبي: مهمل. || لغة: مهمل. ٢ كافي: مهمل. || يكون خروجًا: مهمل. ٣ أَمْرَهَا فِي حُطِّي: مهمل. || فِي لَدِّي وَلَطِّي: مهمل. ٤ بِحُطِّي أُنْجَد: مهمل. ٥ حُطِّي: مهمل. ٦ حُطِّي: مهمل. ٧ كابن: مهمل. ٨ غامض. ٩ استقر: مهمل. ١٠ قاف: وق. ١١ جامع لشبههم: مهمل. ١٢ قيل: مهمل. ١٣ وبعدها: مهمل. ١٤ اسم: السابق (لأنه على وزن استفعل). ١٥ مشطوب. ١٦ ليكون: ليكن. || وتعجيزًا: مهمل.

- قالوا: ولأنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - لم يدَّعِ أَنَّهُ كلامه، بل هو كلام من أحاط
 علمًا باللغات كلها؛ وهو المنطق بسائر اللغات. فنظمه للغات عدَّة لا يُنكر في حقِّه.
 ٣ وهو ممَّا يبعد | عن أن يكون من عنده، مع كونه لم يخالف من أهل اللغات إلَّا ٢٢١ و
 العرب. فالغربة في الألفاظ كالغربة في ذكر السَّير. وهو قد ضَمَّن الكتاب من
 السَّير ما لم يعرفه العرب. فإذا ضَمَّن من الألفاظ ما لا يعرفه، دلَّ على أَنه من عند
 ٦ من اطَّلَعَ على اللغات كلها؛ كما دلَّ على أَنه من جهة العالم بالسَّير جميعها؛ فهذا
 مؤكَّد للإعجاز من هذا الوجه، ومبَعَّد للتهمة عنه أن يكون من عنده.
 فهذا جملة ما عرفنا من شبههم.

فصل بجمع الأجوبة على ما ذكروا

٩

- أما الأوَّل ودعواهم وجود كلمات من غير العربيَّة، فليس كما ظنَّوا؛ بل هي
 كلمات وافقتها الفُرس والتَّبَطُّ والروم فيها. وكم من كلمات اتَّفقت فيها اللغات!
 ١٢ فلا تُنسب إلى لغة دون لغة. من ذلك قولهم «سرَّوال» مكان سراويل. والفرس
 تسمي السَّماء «السَّماء»؛ لا غير. وقيل السُّور اسم تتفق فيه اللغات. ويقولون
 بالفارسيَّة «جراخ»؛ مكان سراج. وكذلك «صابون»؛ صابون في كلِّ لغة. ويجوز أن
 ١٥ تكون العرب سبقت إلى ذلك؛ وتبعهم الأعاجم والهند. ولهذا تقول العرب
 «بادِلْجان»؛ وتقول الأعاجم «بادِلْجان»؛ كأنه اسم مغير عن صيغته إلى صيغة
 تشاركها. على أنَّ في لغة العرب من السَّعة ما يكون بعضها بالإضافة إلى بعض
 ١٨ كالعجمة، لغرابتها. ولذلك غيَّب عليهم «الأب»؛ فلم يدْرِ عمر ما هو. وقال ابن
 عباس: ما كنت أدري ما معنى ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾؛ حتَّى سمعتُ امرأة
 من العرب تقول «أنا فطرته»؛ أي «ابتدأته»؛ فعلمتُ أَنه أراد «مُنْشِئُ السَّمَاوَاتِ
 ٢١ وَالْأَرْضِ»؛ أو «مُبْدِئُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ».

١ يدَّعِ أَنه: مهمل. ٢ فنظمه للغات: مهمل. ٣ السَّير: مغير. || وهو: مزيد. ٧ مؤكَّد: مؤكَّد.
 || ومبَعَّد: مهمل. ٩ بجمع: بجمع. ١١ وافقتها الفُرس: مهمل. ١٢ فلا تُنسب: مهمل. || والفرس:
 مزيد. ١٤ جراخ: جراخ. ١٦ بادِلْجان: بانكان. ١٨ الأب: الات. ٢٠ فعلتُ: فعلت.

وأما تبعيدهم «الاستبْرَق» عن لغة العرب، لكونه لا يُعرَف اشتقاقه، ولكونه على وزن «استَفْعَلَ»، مثل «استَفْرَغَ»، و«استَفْدَ»، و«استخبرَ»، و«استبرزَ»، و«استغفرَ»، و«استغفرَ»، و«استعلنَ»، فلا يلزم. فإنه ليس يلزم الاشتقاق في الأسماء. ٣ وقد أنكر المطالبة به جماعة من أهل العلم.

وكذلك فيهم من أنكر الاعتبار بالأوزان؛ وقالوا: يجوز أن يكون فيها ما ليس بمشتق من شيء، ولا موزون بشيء، ولا على وزن غيره. فمدعي نفي جواز ذلك لا يجد عليه دليلاً.

٢٢١ ظ وبرهان ذلك أنه لو كان كل اسم مشتقاً | من شيء غيره: لتسلسل؛ وما تسلسل لا يتحصل. كما استحال ذلك في الحركات التي ادّعت السلحة القديمة أن لا حركة إلا مثلها حركة؛ ولا صورة إلا مثلها صورة. فكذا يقال ههنا؛ إذ لو كان لا اسم إلا مشتق، فالمشتق منه مما يشتق؟

على أنكم إن أنكرتم «استبرقَ»، لأنه على وزن «استفعلَ» و«استعجلَ»، فقد شمع من لغتهم ما يزيل تعجبكم وينفي استغرابكم؛ فقالوا «يثرِب»؛ وهو اسم لبلاد ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ﴾؛ وهو على وزن يَضْرِب؛ وفلان «الْيَشْكُرِي»؛ مِنْ «يَشْكُرُ»؛ ولعلها قبيلة أو بلد.

ويقال: «رجلٌ عدلٌ»، والعدل فعله. ١٥

ومن ذلك قولهم: «أفكل»؛ وهو اسم فعل من الأمراض. وقيل: هو رعدة الحمى. وقيل: هو نفس الحمى. قال يزيد بن حُجَّية: حين انصرافه من عسكر عليّ - عليه السلام - إلى معاوية - رضي الله عنه: [الطويل]

وَقَالُوا: عَلَيَّ لَيْسَ يَقْتُلْ مُسْلِمًا فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْشِجِي الرُّقَادَ وَيَقْتُلُ
وَقَالُوا: الْهُدَى هَذَا فَإِنْ نَكِرَ الْهُدَى فَشُلْتُ يَمِينِي وَاعْتَرَى الْجِسْمَ أَفْكُلُ ٢١

١ تبعيدهم: مهمل. | يُعرَف: مهمل. ٢ واستفدَ واستخبرَ واستبرزَ: مهمل. ٣ واستغفرَ: واستغفر.

٥ فيهم: فهم، معتبر (من: منهم)، ٧ يجد: مهمل. ٨ تسلسل: معتبر. مهمل. ٩ يتحصل: مهمل. || القديمون: العدسون. ١٠ فكذاك: معتبر. ١٣ ما يزيل: ماربِل. || تعجبكم: مهمل. || وينفي استغرابكم فقالوا يثرِب: مهمل. || يثرِب: شرب. ١٤ بلادنا: للادبا، مهمل التنقيط. ١٨ حُجَّية: ححته. || حين: مهمل. ١٩ معاوية: معونه. ٢٠ وَقَالُوا عَلَيَّ لَيْسَ يَقْتُلْ: مهمل. || يَنْشِجِي: شحى. || الرُّقَادَ: مهمل. || وَيَقْتُلْ: وشل. ٢١ نكير: مهمل. || الْهُدَى: معتبر.

يقول: اعتراه الحمى. فسقط ما تعلقوا به.

وأما قولهم: بُعث إلى الكلّ، فكان كتابه جامعًا لخطاب الكلّ، ولغة الكلّ،

ومعجزًا للكلّ، فليس بلازم؛ لأنّه لو رُوِيَ هذا، لكان من الواجب أن يجمع ٣
التركية، والزنجية، والسنادية، والهندية.

على أنّ الخطاب: إذا اعتُبر للبيان، لم يتنع الروم بكلمة، والفرس بكلمة.

والنبطية بحرفين، يكون كلّ خطابه لهم «يا رَجُلٌ». وإنّما كان يجب أن يمدّ الكلام ٦

ويطوّله، جامعًا للدعاء لهم والإنذار وبيان الأحكام، بلغة كلّ فريق؛ ولا يخصّ

العرب بالكلام الجامع، ويفرد كلّ طائفة من غيرهم بالكلمة التي لا يحصل بها بيان

التكليف لهم؛ فلا فائدة في هذا. ٩

وأما الإعجاز، فليس فيه من كلامهم ما يقتضي التعجيز. فإن غاية ما فيه عند

المخالف الكلمة والكلمات. وذلك ممّا لا يُحدّث بمثله، إذ لا يتضمّن فصاحة. ولا

تُحدّث العرب بمثله؛ إنّما تُحدّث بالسورة، حتّى قال بعض الناس: بالشُور الطوال ١٢

دون القصار. ولأنّ تعجيز العرب كفى عن تعجيز غيرهم؛ فإذا عجزوا - وهم أهل

الصناعة - كان غيرهم، ممّن ليسوا من أهل اللسان، أعجز. كما قلنا في السحرة

في حقّ موسى، والطلب في حقّ عيسى: لمّا عجزوا، | وكان عجزهم دليلًا على ١٥

عجز جماعتهم.

وأما قولهم: إنّ لم يدع أنّه كلامه، لكن ادّعى أنّه كلام الله - سبحانه؛ وإنّه إذا

تعدّدت منه اللغات، كان أدلّ على أنّه كلام الله الذي يحيط خبرًا بجميع اللغات، ١٨

وهو المنشئ لجميعها، فلا يلزم؛ لأنّه لو كان القصد ذلك، لم يقتصر على الكلمة

بعد الكلمة، وإنّما كان يطيل الكلام من كلّ نوع، على وجه يكون إعجازًا لأهل

تلك اللغة. ٢١

٢ بُعث: بع، مع تفتلين تحت حرف التاء. || جامعًا: مهمل. || لخطاب: مقبّر (من: خطاب).

٣ ومعجزًا للكلّ: ومعر للكل. || فليس: مقبّر، مهمل. ٤ والزنجية: والربخه. ٥ يتنع: مهمل.

٦ والنبطية بحرفين: مهمل. || يمدّ: مهمل. ٧ ويطوّله جامعًا: مهمل. || والإنذار: مهمل.

٨ ويفرّد: مهمل. ١١ يُحدّث بمثله: مهمل. ١٢ إنّما تُحدّث: مهمل. ١٤ السحرة: السحرة. ١٨ يحيط: مقبّر (من: يحط).

١٩ القصد: مهمل. || يقتصر: مهمل.

فصل في الأسماء المسمى بها الأحكام والعبادات هل فيها شيء منقول من اللغة

- وذلك مثل «وُضوء»، و«صلاة»، و«حَجَّ»، و«نِكَاح». وقد اختلف فيها أهل العلم من الفقهاء والأصوليين.
- فذهبت طائفة إلى أنها لم تُنقل عما وُضعت عليه في اللغة، وهم الأشاعرة.
- وهو يحكي بعض أصولنا في قولنا بأن الزنى ينشر تحريم المصاهرة، ويكشفها قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾. وأخذ صاحبنا بها دون حملها على العقد؛ وقوله: إن اللبس راجع إلى اللبس باليد؛ وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي.
- وذهب قوم إلى أن فيها ما نُقل عن اللغة إلى وضع شرعي، وهم المعتزلة، والخوارج، وجمهور أصحاب الشافعي.
- ويُخَرَّج من كلام صاحبنا وأصحابه مثله؛ مثل قولهم في الصلاة، إنها إيمان، بقوله - سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾، يعني صلاتكم إلى بيت المقدس. وجعلوها إيماناً يحصل الإسلام من الكافر بفعلها، ويخرج المسلم من الإيمان بتركها. وجعلوا الأعمال كلها من جملة الإيمان. وجعلوا أفعال الحج وجملته مع إحرامه حجاً؛ مع علمنا بأن أصل الإيمان في اللغة هو نفس التصديق، والحج هو القصد، والصلاة مجرد الدعاء. وهذا من صاحبنا وأصحابه يعطي جواز نقل الأسماء والقول به. وعليه حملوا قوله - سبحانه: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾.
- وتحت هذا الاختلاف للأصوليين مذاهب مبتدعة تنفر عن قولهم بالنقل. فإنهم لما قالوا بأن «الإيمان» اسم لأعمال وترك أفعال وأقوال، أوجب أصلهم سلب اسم «الإيمان» عن تارك الأعمال ومرتكب المناهي.
- فسلبته المعتزلة اسم «الإيمان» ولم تدخله في الكفر؛ بل جعلته على منزلة بين منزلتين، مع بقاءه على الأصل اللغوي، وهو التصديق.

٦ يحكي: مهمل. || الزنى ينشر: مهمل. || تحريم: مهمل. || ويكشفها: مهمل. كلمة غير واضحة، بسبب الرطوبة، تلاشى منها حرف الهاء. ١١ ويخرج: مهمل. || إيمان: مهمل. ١٣ إيماناً يحصل: مهمل. ١٤ وجملته: مهمل. ١٥ مع: حرف الميم، غامض. || التصديق: المستدق. ١٨ مبتدعة تنفر: مهمل. ١٩ لنا: مكسر. مشطوب. || لأعمال: مغير (من: الأعمال). ٢٠ ومرتكب: ومرنكت. ٢١ فسلبته: مسلبة. ٢٢ بقاءه: مهمل.

- وسلبته الخوارج اسم «الإيمان»؛ وأكسبته اسم «الكفر».
- وَحَكِي عن الحسن أَنَّهُ سَمَى | الفَسَاقَ باسم «الثَّقَاقِ». قال أحمد فيه: كان ٢٢٢ ظ
- ٣ يعظّم الذنوب. وقال في الخوارج - وقد سُئِلَ عنهم هل هم كفّار - فقال: «مارقة»،
 أتباعاً منه للحديث المرفوع: «يمرقون من الدين كمروق السهم من الرميّة». وعليّ
 - عليه السلام، لَمَّا سُئِلَ عنهم: نفى عنهم الكفر والثفاق.
- ٦ واختبّطت هذه المذاهب التي أثبتت النقل غاية الاختباط.
- فبعضهم جعل نفل الطاعات وفرضها من الإيمان؛ كأبي الهذيل العلاف.
- وبعضهم أجرى هذا الاسم على فرائضه دون نوافله، وقسموا الإيمان أقساماً.
- ٩ فكفّروا من ترك المعرفة والتصديق؛ وفسّقوا من ترك فرائض الأفعال، وارتكب
 نواهيها، ولم يكفّروا؛ ولم يفسّقوا من ترك نوافل الطاعات. وجعلوا
 أعمال الفرائض غير محبطة للمعاصي الموجبة للفسق. وشرطوا في كون أعمال
- ١٢ الطاعات إيماناً أن يكون تاركاً للكبائر؛ فإن ارتكب كبيرة حبّط طاعاته، وخرجت
 أن تكون موجبة لإيمان الفاعل لها.
- وذهب أصحابنا نحن إلى أَنَّهُ لا شيء من الطاعات يُكفّر بمجرد تركه، مع
- ١٥ اعتقاد وجوبه؛ سوى الصلاة.
- وبعض المتأخرين: في مضايقته في مسائل النظر ومجالس الجدل، يجري
 المذهب على الكل.
- ١٨ وليس بصحيح عن صاحب المقالة؛ بل الصحيح تخصيصه الصلاة للتسمية
 الشرعيّة، ولخصائص خصّها بها من السنن الواردة فيها.
- وجعلوا جميع المعاصي غير محبطة لشيء من الطاعات. واستثنوا من ذلك ما
- ٢١ كان من المعاصي في نفس شرط؛ كالستر بالثوب المغصوب، واستقرار القدم
 على البقعة المغصوبة في الصلاة. وهو أحد المذهبين لأحمد.

١ وأكسبته: مغتبر، مهمل. ٣ يعظّم: مهمل. || مارقة: مغتبر، مهمل. حرف الراء مزيد. ٤ أتباعاً: اساع. || يمرقون: مهمل. || الدين: مهمل. || كمروق: مغتبر (من: كمروق). مهمل. || الرميّة: الرميّة. ٦ أثبت: مغتبر، مهمل. ٩ وفسّقوا: مهمل. ١١ غير محبطة: مهمل. ١٢ إيماناً: مهمل. || تاركاً للكبائر: مهمل. || حبّطت: حبّطت. ١٦ مضايقته: مهمل. ١٨ تخصيصه: مهمل. ٢٠ غير محبطة لشيء: مهمل. ٢١ كالستر: مغتبر. || المغصوب: المغصوب. ٢٢ المغصوبة: مهمل. || المذهبين: مهمل.

وإنما كشفت ما تفضي إليه مقالة القائل بالنقل، تحذيرًا من سرعة الاتباع للمقالات، من غير تبين ما في تفاصيلها من الأخطار، ولزوم ما عساه يفسد أصولًا. فإن كثيرًا من المتفتحة يسارعون إلى ذلك، لعدم المعرفة بما في مطاوي ذلك. ٣

فصل في جمع الدلائل على أن فيها منقولا من اللغة إلى معانٍ وأحكام

- ٦ إن الإيمان في اللغة مجرد التصديق، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾؛ وقوله: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾؛ وقوله: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، يعني صدق بهما. قال: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالِ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾. | وقول ٢٢٣ النبي - صلى الله عليه - «ما آمن بالقرآن من استحل محارمه». ومعلوم أنه صار في الشرع اسمًا لا يقع إطلاقه. ولا يُفهم منه إلا اجتماع التصديق والأعمال، التي هي فروعه ودلائله وتروكه. ولا يُقال في المصدق إلا مقيّدًا؛ ولا يُستى ١٢ تارك جميع الفروض، ومرتكب سائر الفجور، «مؤمنًا»؛ إلا بأن يُقيد أنه مؤمن بالله، أو يُتبع ذلك بأنه فاسق. فإن الإطلاق اسم مدحة. وقد نطق القرآن بذلك حين قال - سبحانه: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾. ١٥ وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾، وعنى «صلاتكم» إلى بيت المقدس.
- ١٨ وكان أصحاب رسول الله - صلى الله عليه - يقولون: «قوموا بنا نؤمن ساعة»، يعنون الصلاة وأفعال الخير. والسنن في ذلك ظاهرة عن النبي - صلى الله عليه - «الإيمان بضغ وسبعون خصلة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق». ٢١

١ نفسي: مهمل. || مقالة القائل: مهمل. ٢ من غير تبين: مهمل. ٥ منقولا: منقول. ١١ يقع: مهمل. ١٢ مقيّدًا: مهمل. || يستى: مهمل. ١٣ الفجور: مهمل. || يُقيد: متعد. ١٤ يُتبع: شغ. ١٦ وعنى صلاتكم: مهمل.

و«الصلاة» اسم للدعاء المجرد. ومعلوم أنها إذا أطلقت لم تقع على دعاء في الشرع؛ لكنها تقع على تحريمة؛ وأفعال تتلو التحريمة، حتى يقال: إنه في الصلاة بنفس التكبير المرتبة على شروطها التي لا دعاء فيها؛ حتى إن للأخرس صلاة ولا دعاء في صلواته. ولأن الزكاة في أصل اللغة هي الزيادة؛ تقول العرب: «زكا المال يزكو» إذا نما وزاد. وهي في الشرع تنقيص وتخسير في المال؛ لأنها إخراج بعضه على وجه يقصد طاعة الله بإغناء الفقير ومواساته. فهذا منقول إلى الضد لا محالة؛ وما وجد فلا يجوز جحدده.

وهذا كله قد وجدت تسميته في أشياء ليست الأشياء التي وضعت لها الأسماء اللغوية. ومما يدل على ذلك أن الله - سبحانه - قد جدد لنا عبادات لم تكن لأهل اللغة؛ ولا عرفوها فيضعوا لها اسمًا. فاحتيج إلى وضع أسماء شرعية لهذه الأشياء المحدثّة. كما أن أهل الصنائع قد جددوا أدوات وآلات لم تكن؛ وجددوا لها أسماء؛ كذلك ههنا في العبادات المحدثّة؛ يجب أن تُحدث لها أسماء.

فصل يجمع أسئلتهم على هذه الأدلة

قالوا: الإيمان غير منقول؛ بل هو التصديق على ما كان. وإنما المراد بقوله: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ | إِيْمَانَكُمْ﴾، فإنه لم يُرد به «صلاتكم». وما الذي أحوجنا إلى ٢٢٣ ظ ذلك؟ وإنما أراد بظاهر الآية: وما كان الله ليضيع تصديقكم بالصلاة إلى بيت المقدس. على أنه قد قال: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾؛ وأراد به صلاة الفجر، فسَمِيَ الصلاة «قرآنًا»، لأن فيها قرآنًا. ولا يقال إن القرآن اسم نُقلت إليه الصلاة. كذلك تسميته

٢ تحريمة: مهمل التنقيط. || تتلو: كأن المسطور «تصلوا». || التحريمة: مهمل. ٣ بنفس: مهمل. || التكبير: مغير (من: المكيدة). ٤ تقول: مهمل. ٥ تنقيص: مغير (من: نقص)، مهمل. || وتخسير: مغير (من: وحسن). || لأنها إخراج: مهمل. ٦ يقصد: مغير، مهمل. || بإغناه: باعنا. ٧ جحدده: مهمل. ٨ وجدت: وجدت. || أشياء ليست الأشياء التي: مهمل. ٩ جدد: مهمل. ١٠ فيضعوا: فيضعون. || فاحتيج: مهمل. || الأشياء: مهمل. ١١ من «جددوا» إلى «تكن»: مزيد في آخر السطر مستمرا في الهامش، مهمل. ١٢ الإيمان: السابق (ان) مشطوب. ١٥ يُرد به: مهمل. ١٥-١٦ من «إيمانكم» إلى «ليضيع»: مكزّر، غير مشطوب. ١٩ نُقلت: نقل، مغير (من: نقل).

الصلاة «إيماناً» لا تعطي أنه نُقِلَ إليها اسم الإيمان؛ وإنما سمّاها إيماناً لكونها من شواهد الإيمان. وقولكم رُوي عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - «الإيمانُ بضْعٌ وسبعون جزءاً، أعلاه قول لا إله إلا الله؛ وأدناه إماطة الأذى عن الطريق»؛ فإنما هو خبرٌ واحد. ونحن في أصل عظيم لا يجوز الخلاف فيه - ولا العمل بخبرٍ واحد. ولو ثبت أنه قول النبي - عليه السلام، وكان طريقه تواتراً خارجاً عن الآحاد، لما كان حجة؛ لأنّ قوله: «الإيمان بضْعٌ وسبعون جزءاً، أعلاه قول لا إله إلا الله»؛ نحن مجمعون على خلاف الظاهر؛ لأنّ الإيمان عندنا هو التصديق بالقلب. وإنّ جميع ما ذُكر من القول والأفعال شواهد؛ لو تجرّدت عن اعتقاد لكانت منجبطة؛ وعندكم أنّ الاعتقاد، إن لم يكن إيماناً، وإنما هو بعض إيمان، فإنّه أعلى الشُعَب. فلم يبقَ إلا أنّه ذكر الخلال المعدودة من الأفعال باسم «الإيمان»؛ لأنّها شواهد على الإيمان. كما سُمّي النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - باسم ما بُعث به ﴿ذِكْرًا﴾ ﴿رَسُولًا﴾ يَتْلُو ﴿وَسُيِّ عِيسَى﴾ ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾. وهذا وأمثاله تجوّز واتّسع في الكلام. ١٢ والذي يوضح [أنّ] هذا تنقيض الإيمان؛ وهو الكفر؛ فإنّه الاعتقاد. وجميع الأفعال؛ من سجود للصنم والصليب، ولزوم السبت أو الأحد؛ على ذلك دلّائل وشواهد، وليست من الكفر؛ ولأنّ الكفر ما أعدم الاعتقاد. فلما زال الإيمان، علّم أنّه ليس هو إلاّ التصديق.

وأما قولكم: إنّ لنا عبادات تتجدّد، فلا بدّ لها من أسماء، سيّما ونبينا - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - بُعث إلى الكافة؛ مَنْ في زمانه وكلّ عصر بعده إلى يوم القيامة، فليس بلازم؛ لأنّه لم يتجدّد في الشرع شيء لم يكن له في اللغة اسم موضوع. وإلاّ فيبتنوا ما الذي تجدد من المسّميات؛ كـ «عبادة»؛ لم يكن لها اسم، أو «عقد» لم يكن له اسم؛ ولن تجدوا إلى ذلك سبيلاً. ٢١

قالوا: ولأنّ من يسلم لكم أنّ اسم «الصلاة» جرى على الأركان والأفعال، بل لم يجزٍ | عندنا إلاّ على الدعاء فقط، وما خلت من دعاء. ولو ما تضمّنته الفاتحة،

٣ جزءاً: حزوا. ٥ تواتراً: مهمل. ٨ تجرّدت: مجزّدت. ٩ بعض: مغير (من: نفس). || الشُعَب:

السبب. ١٣ تنقيض: مهمل. ١٤ للصنم: مهمل. || السبت: مغير (من: السبت). ١٧ تجددت: مهمل.

|| سيّما: مهمل. ١٩ فيبتنوا: فسّوا. ٢٣ لم يجز: لم يجز. || خلت: حلت. || الفاتحة: مهمل.

- وهي ركن لا بد منها، والتشهد الأخير ركن، وما خلا من دعاء واجب أو ركن.
وأما الأدعية المسنونة والمندوبة فكثيرة؛ ويكفي أن يكون فيها دعاء، فُسِّىَ به لا لأجل الأفعال. وما ذلك إلا بمثابة «الصوم» الذي سُمِّيَ به الإمساك عن الأكل والشرب والجماع، لا لأجل التَّيَّة. و«الحج» سُمِّيَ بالقصد. ولا ينفك الحج من قصد؛ لأنه عدَّة مناسك في أمكنة مختلفة لا بد من المضي إليها، والقصد نحوها إذا كان في غيرها. فالأنتى يقصد من ديرة أهله إلى ميقانه؛ ثم من الميقات إلى موقف عَرَفَةَ؛ ثم من عرفة إلى المُرْدَلَفَةِ؛ ثم إلى مِنَا؛ ثم إلى الكَعْبَةِ؛ ثم السعي بين الصفا والمروة؛ ثم العود إلى مِنَا للبيوتة والرمي. وهذه كلها قصود؛ ويندرج في إثباتها الأذكار والتروك والتجَنُّبات التي وقع عليه لأجلها إحرامًا. والاعتكاف ملازمة مكان مخصوص بنية. والإيمان اعتقاد وتصديق، يستتبع أعلامًا ودلائل عليه تظهر على الأركان. ولذلك قال: «بني الإسلام على خمس»؛ وذكر الأقوال والأفعال. ولو كانت من ذات الإيمان، لم تكن مبنية عليه؛ لأنَّ الشيء لا يُبْنَى على نفسه.
- قالوا: ولو سلمنا لكم أن الأعمال نفسها تُسَمَّى «صلاة»، لم يكن لكم فيه حجة؛ لأنها لا تخرج عن وضع اللغة. وذلك أن هذه الأفعال متَّبِع بها فعل الإمام، ومقتضى بها على أثره. والتالي للسابق يُسَمَّى في اللغة «مُصَلِّيًا»، من حيث إنه تالي؛ وذلك يُسَمَّى في السبق «أولًا»؛ و«مُصَلِّيًا». و«الزكاة» الزيادة؛ وقد نطق القرآن بالمضاعفة لثوابها، فما أوقع عليها اسم «الزكاة» إلا بفاعل الوضع الذي هو الزيادة. وسقط حكم النقصان من المال في الحال، نظرًا إلى الزيادة في المال.
- و«الوضوء» مأخوذ من الوضأة؛ وأصله في اللغة ما أزال الدَّنَ والوسخ. و«الطهارة» النزاهة؛ وهذا هو الحقيقة من الطهارتين؛ الوضوء وإزالة النجاسة.
- فأين النقل والحال هذه؟

١ الأخير: مغيّر (من: الآخر). ٥ مناسك: مياسك. مغيّر. ٦ يقصد: مهمل. || ديرة: مهمل.
٨ للبيوتة: للبيوتة. || قصود: مهمل. ٨-٩ إثباتها الأذكار: مهمل. ٩ والتجَنُّبات: والمحنات. ١٢ مبنية: مهمل. || لأنَّ الشيء لا يُبْنَى: لأن السى لا سا. ١٤ متَّبِع: مهمل. ١٥ ومقتضى بها: ومقتضاها. || والتالي: مهمل. || للسابق: للسابق. || مصليًا: مصلى. ١٦ إنه: مزيد. || تالي: تالي. || السابق: السبق. || أولًا: أول. || ومصليًا: ومصلى. || والزكاة: مغيّر. || الزيادة: مزيد. مهمل. ١٧ لثوابها: مغيّر. || فما أوقع: مهمل. || عليها: مهمل. || بفاعل الوضع: مهمل. ١٨ الزيادة: مهمل.

فهذا في باب العبادات. وأما العقود: فإن «النكاح» الجمع والضم؛ والعقد جمع بين قولين، وجمع بين شملين وعشيرتين. ولا يخلو حال العقد من اجتماع أشخاص، وبعد العقد يفضي إلى اجتماع أشخاص. و«السلم» استسلام؛ ٣ و«الضرب» مضارفة. فلا حاجة إلى القول بالنقل.

فصل يجمع الأجوبة عن الأسئلة على طرقنا في نقل الأسماء

- ٦ أما دعواهم أن الإيمان مجرد التصديق، وإنكارهم أنه منقول: فلا تصح؛ لأن ٢٢٤ ظ الوضع | الأصلي بنفي أن يكون حقيقة؛ لغةً وشرعاً. فإذا كان الوضع اللغوي معتدلاً به وضعاً؛ فالتسمية الشرعية لا يجوز أن تقع على أشياء أغياراً لِمَا وقعت التسمية اللغوية عليه؛ أو مزيدة؛ إلّا نقلاً. ألا ترى أن الاستعارة والمجاز لم يكن بوضعهم لها ٩ على ما استعاروه لها من الأسماء مبقاة؛ بل مستعارة؟ فكذلك الوضع الشرعي يجب أن لا يكون مُبْقًى على ما أريد به في اللغة، مع قول الشرع إنه الأفعال المخصوصة والأقوال. ولا تكون الصلاة هي الدعاء؛ مع تسمية صاحب الشريعة للأفعال ١٢ «صلاة».

- وقولهم: ما الذي أحوجنا إلى حمل الإيمان على الصلاة؟ فلأن القوم أظهروا التأسف على من مات من أقاربهم قبل النسخ، وقد كان صلى إلى بيت المقدس. ١٥ وما كان الموتى تركوا الإيمان والتصديق حتى تناسفوا عليهم، فترجع التسلية بنفي الإضاعة إليه؛ بل تنادوا على نفي الصلاة. فعاد قوله - سبحانه - ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ إليها دون التصديق. ١٨

- وقولهم: إن خبر شعب الإيمان خبر واحد؛ نحن في أصل عظيم لا يثبت بمثله؛ لا يصح؛ لأن الأمة تلقته بالقبول، فصار كخبر متواتر. وأصول الفقه ليس يُطلَب لها قواطع الأدلة، ولا حكمها حكم أصول الدين؛ ولذلك لا نفسق ولا نكفر مخالفنا ٢١

١ في: مزيد. ٢ من وجمع بين: إلى العقد: في الهامش. ٣ بفضي: مهمل. ٤ مضارفة: مهمل.

٨ أغياراً: أعاراً. ٩ مزيدة: مهمل. || نقلاً: مهمل. ١٠ استعاروه: حرف الواو مزيد. || مبقاة: مقناه.

١١ مُبْقًى: مقاً. ١٦ تناسفوا عليهم: تناسفوا عليه. || بنفي: بنفى. ١٧ تنادوا: مهمل. || نفي: مهمل.

١٩ الإيمان خبر: مهمل. || يثبت بمثله: مهمل. ٢١ نفسق: مهمل. || نكفر: مكفر.

فيها. ولأنَّ خبر الواحد من الأصول الذي صلح للقضاء على أصل ثبت بدليل العقل، وهو براءة الذم من الحقوق. فجاءت البيّنات، وهي آحاد، وأخبار الديانات الآحاد، فشغلت الذم وأزالت ما كان ثبت من فراغها وخلّوها بدلائل العقول. وأمّا حملهم لها على أنّها شواهد ودلائل على التصديق، ودعواهم أنّ الإجماع منّا ومنهم حاصل على أنّ الإيمان وراء ذلك وهو أمر في القلب، فإنّ النبي - صلى الله عليه - لما سأله جبريل - عليه السلام - عن الإسلام، فسره بالشهادتين؛ وعجبت الصحابة من سؤاله وتصديقه؛ فقال: «ذاك جبريلُ أناكم يعلمكم أمر دينكم». وما خرج مخرج البيان، لا يكون على سبيل التوسّع والمجاز والاستعارة.

- وصدق ذلك القرآن: حيث فسر الإيمان بقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾، ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾. وساق أفعالهم من الطاعات، وتجنبهم من المعاصي الموقفات. وقال: «الحجّ العرفّة»، وأراد به الوقوف؛ وليس الوقوف هو التقصد. وقال: «الحجّ العجّ والشيء»، فسره | بالفعل والقول. وقال: «مفتاح الصلاة ٢٢٥ الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»، وقال: ﴿وَلَا تُجْهَرُ بِصَلَاتِكَ، وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾. وإنّما رجع ذلك إلى القراءة. والأصل في كلامه - صلى الله عليه - الحقيقة؛ فمدّعي المجاز، عليه الدليل.
- وأمّا دعواهم أنّ الكفر هو الاعتقاد فكذلك ينبغي أن يكون الإيمان هو الاعتقاد، فهذا دفع وضع الشريعة لاسم «الإيمان» بالقياس على الكفر. ولأنّه ليس إذا لم يتخلّف الإيمان بتخلّف الأفعال يدلّ على أنّ الأعمال ليست من جملة الإيمان. ألا ترى أنّ الأعمال: في الصلاة والحجّ والإمساك في الصوم، لا تتخلّف العبادة بتخلّفه مع زوال النية، ولا يدلّ على أنّ العبادات مجرد نية؟

وأمّا جحدهم عبادات تتجدّد، وسؤالهم عنها، فلا شكّ أنّ العرب لم تكُ تعرف كينيّات هذه التعبّادات؛ كمناسك الحج المختلفة، وأركان الصلاة والكفّارات

٢ فجاءت: محات. ٣ فراغها: مهمل. || وخلّوها: مهمل. ٥ في: مزيد. مهمل. ١٢ الموقفات: الموقفات. ١٣ الحجّ العجّ والشيء: الحج والعج والشيء، كذا. || فسره: فسره. || مفتاح: مهمل. ١٤ وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم: مهمل. || ولا تُجْهَرُ: مهمل. ١٩ يتخلّف: سحلف. || يتخلّف: سحلف. ٢٠ نرى: متبعر. ٢٢ تتجدّد: مهمل. || تكُ تعرف: مهمل.

المختلفة باختلاف أسبابها، ولا الحدود المختلفة باختلاف الجرائم. ثم إنَّ الشرع أوجبها، وتعبَّدنا بها؛ فلا بدَّ من أن يضع لها أسماء يعرفها بها. فسَمَّى كلاً منها باسم، إمَّا موضوع لغيرها، أو جدَّد لها اسماً.

٣

وأما تعويلهم على أنَّ الصلاة ما خلت من دعاء، والحجَّ من قصد، والزكاة من مضاعفة أجر، والصوم من إمساك؛ فهذا نظراً إلى ما لا يُستحقُّ به الاسم شرعاً إلا

٦

بانضمام شيء. فلو أتى بالدعاء، وترك ركناً من الأفعال، وأمسك عن كلِّ مباح ومحظور، وقصد كلَّ منسك، وأقام بكلِّ مكان محترم، لكن بغير نيَّة وغير ستارة

٩

وطهارة للصلاة، وإلى غير القبلة؛ لم يقع الاسم الشرعي مع وقوع الاسم اللغوي في وضع القوم. ومحال أن يكون الوضع اللغوي مبنيَّ وهو يُبنى في الشرع؛ لمكان

اختلال ما اعتبره الشرع. فما صار الاسم اللغوي بعد وضع الشرع ما وضع، واعتباره

لما اعتبر من الشروط؛ إلا بمثابة المجاز الذي يحسن نفيه؛ حتَّى إنَّه يُقال للممسك

١٢

من غير نيَّة، «ليس بِصائم»، وللحاجَّ مع الوطء متعمداً، «ليس بِحاجَّ»؛ لكنَّه مفسد للحجَّ؛ ونقيسه على هذا في صلاة المحدث. فعلم أنَّ الوضع منقول إلى معنى آخر.

ألا ترى أنَّ الوضع اللغوي الذي لم يُنقل، إذا تشعَّت معناه، لم تقع التسمية

١٥

عنها، قيل «خوان». فصار الحجَّ والصلاة، إذا رُفِعَ عنهما بعض أنساكهما وشرائطهما، في رفع الاسم عنها شرعاً بعد ما سُميت، كالأسماء الموضوعة لغة

١٨

لأشياء مخصوصة، لا تقع عليها إذا اختلفت تسمياتها، مع حراسة ما وُضعت لأجله في اللغة؛ وهو القصد في الحجَّ، والدعاء في الصلاة؛ والإمساك في الصوم.

وأما تعويلهم على أنَّها سُميت «صلاة» للاتِّباع، وأنَّ المأموم تالٍ وسماع؛ فهذا

٢١

إن وُجد في المأموم يجب أن يُفقد في الإمام والمنفرد؛ كما يُفقد في كلِّ مبتدئ في الرمي والسباق وغير ذلك ممَّا يُقال فيه «أول» و«مصل».

١ الجرائم ثم إنَّ: مهمل. ٢ يعرفها: يعرفها. ٣ منها: معلوم. ٤ مضاعفة: مهمل. ٥ نظراً إلى:

بطرالى. ٦ فلو أتى: فلو أتى. ٧ لكن: مغير. مهمل. ٨ بغير نيَّة: بغيره. ٩ وغير ستارة: مهمل. ١٠ حاجَّ:

مغير (من: حاج). ١١ ونقيسه: مهمل. ١٢ على: وعلى. ١٣ أن: نان. ١٤ تشعَّت: شعب. ١٥ إذا قلع:

أدافع. ١٦ سنانه قبل: سنانه قل. ١٧ وشرائطهما: وشرائطها. ١٨ اختلفت تسمياتها: اختلفت سماتها.

١٩ القصد: للقصد. ٢٠ تعويلهم: مهمل. ٢١ تالٍ وسماع: تالٍ وسماع. ٢٢ مبتدئ: مبتدئ.

ودعواهم بقاء الوضوء من حيث الوضوء، فالغاسل أعضاء وضوئه بقاء الورد
«وَضِيٍّ» و «مُتَوَضِّئٍ» لغة؛ فَلَمْ تُنْفِي عنه الاسم شَرْعًا؛ - للإخلال بِنَيْتِهِ عند قوم؛
وطهورٍ مخصوص عند قوم. وأبدل عند العدم بقاء بِلَوِّث ولا يغسل دَرَنًا؛ وأجيز بقاء
الْمَدُود والآبِسن؛ ولم يقع عليه الاسم، مع حصول المعنى اللغويّ بالمياه
المستخرجة من الأشجار.

وَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ فِي الْعُقُودِ بِالِاشْتِقَاقِ؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ تَوَقَّعَ الْأَسْمَ عَلَى مَنْ اسْتَسْلَمَ
وَأَسْلَفَ؛ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ جَمِيعَ ثَمَنِ السَّلَفِ فِي مَجْلَسِ الْعَقْدِ؛ وَالنِّكَاحِ يُعَقَّدُ بَيْنَ
مَشْرِقِيٍّ وَمَغْرِبِيٍّ وَلَا جَمْعَ. وَإِنْ اجْتَمَعَ حَقِيقَةٌ وَمُشَاهَدَةٌ مِنْ غَيْرِ إِيْجَابٍ وَقَبُولٍ؛ وَقَعَ
عَلَيْهِ التَّسْمِيَةُ فِي اللُّغَةِ؛ وَانْتَفَتْ عَنْهُ تَسْمِيَةُ «النِّكَاحِ» فِي الشَّرْعِ. فَأَيْنَ الْبَقَاءُ عَلَى
الْوَضْعِ الْمَلْغُوبِ وَالْحَالِ هَذِهِ؟

فصل يجمع ما تعلقوا به من شبههم بعد إغواضنا بحكم على أدلتنا

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ - سُبْحَانَهُ: ﴿فَأَنَّمَا يُشْرِنَاهُ لِبَاسًا نَّكَ﴾، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ
إِلَّا لِبَاسٍ قَوْمٍ﴾؛ وَقَوْلُهُ: ﴿لِبَاسٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾، ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾.
وَهَذَا يَعْطِي أَنَّ الْقُرْآنَ جَمِيعُهُ عَرَبِيٌّ؛ سَيِّمًا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَجْعَلُ لِلْعُمُومِ صِيغَةً؛ وَأَنْتُمْ
مِنْ جُمْلَةِ الْقَائِلِينَ بِالْعُمُومِ. فَاقْتَضَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرَ الْعَرَبِيِّ. وَجَمِيعُ مَا دَلَّلْتُمْ
[بِهِ] عَلَى نَفْيِ النَّبَطِيَّةِ وَالْفَارَسِيَّةِ عَنْهُ؛ يَنْبَغِي أَنْ تَسْتَدْلُوا بِهِ عَلَى نَفْيِ نَقْلِ شَيْءٍ مِنْهُ
عَنِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى مَا لَيْسَ مِنْهَا وَلَا مِنْ وَضْعِهَا. وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ قَاطِبَةً عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَمْ
يَبْعَثْ مُحَمَّدًا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - إِلَّا بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَا أَنْزَلَ كِتَابَهُ إِلَّا بِالْعَرَبِيَّةِ.
فَدَعَوَى نَقْلَهُ عَنْهَا، أَوْ نَقْلَ بَعْضِهِ، أَمْرٌ يَحْتَاجُ إِلَى دَلَالَةٍ صَالِحَةٍ لِلنَّسْخِ؛ لِأَنَّ النُّقْلَ

١ بقاء: مهمل. || أعضاء وضوئه: مهمل. ٢ فَلَمْ تُنْفِي: مهمل. || للإخلال: مهمل. || بنية: منه.
٣ يغسل دَرَنًا: مهمل. ٤ والآبِسن: والاشن. ٥ يدفع جميع ثمن: مهمل. || يُعَقَّدُ بَيْنَ: يهندس.
٦ وانتفت: واثبت. ٧ تعلقوا: متغير. ٨ بعد إغواضنا بحكم: بعد إغواضنا بحكم. ٩ وهذا يعطي: مهمل.

من لغة إلى لغة أكثر من النقل من قبلة إلى قبلة، ومن سجود إلى ركوع؛ وما شاكل ذلك من هيئات التعبدات.

- ٢٢٦ ولو كان نقله الله من | لغتهم إلى غيرها، لبيته النبي - صلى الله عليه - بيانا ٣ شافيا. ولو بيته كذلك، لنقل إلينا نقلاً متواتراً. كما نُقل كل ناسخ لمنسوخ، وكل ما نُقل إليه من الأفعال؛ كما نُقل مسح الخفين بعد إيجاب غسل الرجلين، والجمعة ركعتان في وقت الظهر التي هي أربع؛ وكما نُقل قصر الصلاة في السفر بعد تمامها ٦ في الحضر. بل الهمة بكلام الله، وبيان نقله عن وضع اللغة العربية في عبادات وأحكام وعقود، أشد وأكثر من الهمة بنقل همه في فعل أو مقدار فعل متعبد به. فهذه دعوى عظيمة تحتاج إلى نقل يكشفها، ودليل يوازنها ويصلح لها. وإذا لم نجد، فالتمسك بما أخبر الله - سبحانه - [به] من كون كتابه عربياً، ولسان نبيه عربياً، واجب لا يجوز الميل عنه والتسهيل فيه.
- ١٢ أولاً تراهم كيف شحوا بأن يغيروا الثابت من التاء إلى الهاء، ونافسوا في ذلك من لغة هذيل إلى لغة قريش؟ فمُذ ظهرت فنُقلت عنه المشاحة في تغيير حرف من لغة عربية إلى لغة عربية أيضاً، تمسكاً بلغة قريش، حيث كان النبي منهم؛ يعلمون أن في القرآن منقولاً عن أصل اللغة العربية إلى وضع آخر، ولا يكشفونه وتلونه كشفاً ١٥ ونقلًا يليق به! فلما كان النبي - صلى الله عليه - وهو المخاطب بإيجاب البيان، بين هذا بياناً شافياً، فلا الصحابة الذين لم يسامحوا في كتاب الله - تعالى - بحرف، - نقلوا ذلك نقلاً متواتراً يقطع العذر ويوجب العلم، ولا ظهر عنهم إجماع يُقطع به، ١٨ علم أن هذا توهم من قائله، ومخاطرة من معتقده.
- قالوا: ولأنه لو جاز أن يخاطبهم بالصلاة، وهي في لغتهم الدعاء، وهو لا يريد الدعاء؛ والزكاة؛ وهي في لغتهم الزيادة، وهو لا يريد إلا التقيص والتشيع؛ ٢١

٢ هيئات: مغير، مهمل. ٣ لبيته: مهمل. ٤ بيانه: مهمل. ٥ كما: كنا. ٦ ناسخ: في الهامش، مهمل. ٦ بعد تمامها: مهمل. ٧ الهمة: الهم. ٨ وبيان نقله: مهمل. ٩ أشد وأكثر: اسدواكر. ١٠ الهمة بنقل همه: الهمة بنقل همه. ١١ متعبد به: معنده. ١٢ نحتاج: مهمل. ١٣ يوازنها: يوازنها. ١٤ أولاً تراهم: اولاً تراهم. ١٥ يغيروا: مهمل. ١٦ الثابت: مهمل. ١٧ فمُذ: مغير، كأن المسطور «فن». ١٨ فنُقلت: فنُقلت. ١٩ قريش: مهمل. ٢٠ منقولاً: منقول. ٢١ شافياً: مهمل. ٢٢ فلا: ولا. ٢٣ العذر: مهمل. ٢٤ ويوجب: مغير. ٢٥ ظهر عنهم: مهمل. ٢٦ ومخاطرة: مهمل. ٢٧ التقيص: مغير.

- وخاطبهم بالحج، وهو لا يريد القصد، بل الوقوف والرمي والطواف والسعي؛ لجاز أن يخاطبهم بالقتل؛ وهو يريد منهم قطع اليد أو الجلد؛ ويخاطبهم بالصوم؛ وهو يريد منهم الأكل والشرب؛ وأن يقول: «اقتلوا المشركين»؛ وهو يريد المؤمنين. ٣
- فلما لم | يجز هذا، لم يجز أن يدعى أنه أمرهم بما ليس في لغتهم، بل هذا ٢٢٦ ظ
أحسن؛ لأن جميع ما غيّر إليه من الأسماء لغة لهم. لأن قطع اليد الذي نُقل القتل إليه، والأكل والشرب الذي أراد به الصوم، على ما بينا، كله لغتهم؛ والذي جعلتم النقل إليه ليس بلغة رأسا. فإذا لم يجز فيما ذكرنا، ففيما ذكرتم أولى أن لا يجوز؛ لأنه ليس من لغة القوم رأسا.
- وقد تكلف قوم منهم بأن نقلوا الوضع الأصلي واستشهدوا عليه بقول العرب، فقالوا: إن الصلاة الدعاء، بدليل كتاب الله، وكلام العرب من نثرهم ونظمهم. فمن كتاب الله - سبحانه - قوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾؛ وقوله: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُلْزِمُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ﴾. ومنه سُميت الصلاة على الميت «صلاة»؛ لأنها دعاء له، وإن لم تجمع ركوعا، ولا سجودا، ولا تشهدا. وقال الأعشى، ١٢
- بصف خمارا وخمرا: [الطويل] ١٥
- لَهَا حَارِسٌ لَا يَبْرَحُ الدَّهْرَ بَيْتَهَا وَإِنْ ذُبِحَتْ صَلَّى عَلَيْهَا وَزَمَرَا
أي دعا لها بالبركة خيفة فنانها. وقول الآخر: [المقارِب]
- وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي ذَنْهَا وَصَلَّى عَلَى ذَنْهَا وَازْتَسَمَ ١٨
- يريد دعا لها. وقول الآخر: [البسيط]
- تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ أَرْمَعْتُ مُرْتَجَلًا يَا رَبِّ جَنِّبْ أَبِي الْأَوْصَابَ وَالْوَجَمَا
عَلَيْكَ مِثْلَ الَّذِي صَلَّيْتُ فَأَغْتَمِضِي جَفْنَا فَإِنَّ لِحْنِبِ الْمَرْءِ مُضْطَلَجَمَا ٢١
- فهذا جملة ما سمعنا منهم ورأينا في مسطورهم.

فصل يجمع الأجوبة عن ذلك - إن شاء الله

- أما تعلّقهم بالآيات المضمنة بأن الخطاب عربيّ، والقرآن بلغتهم: فليس فيه حجة لمنع نقل أسماء منه. كما لم تمنع زيادات لا يمكن إنكارها جعل الاسم الذي كان خاصاً لغيرها، أو لبعض ما فيها، شاملاً لها. فقال - صلى الله عليه: «الحجّ عَرَفَة»؛ «الحجّ العَجّ والثَّجّ». ولَمَّا سُئِلَ عن الصلاة، قال: «صلّ معنا». وقال: «صلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي». ووصف الصلاة بالأفعال، وفعلها | على هذه الهيئات والأركان. ٢٧ و
- وحكم على من ترك ركناً منها بالإبطال والإحباط. ورفع عنها الاسم بترك شرط من شرائطها، وفعل أفعالاً مخصوصة. وقال: «هذا الوضوء الذي لا يقبل الله الصلاة إلّا به». وكرّر. وقال: «هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي». ووقف بعرفة، وقال: ٩ «مَنْ وَقَفَ مَوْقِفَنَا هَذَا، مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفَثُهُ». وأمر بالنداء إلى الصلاة خمس دفعات في النهار والليل. فلم يفعل إلّا هذه الأفعال المخصوصة.
- وفي هذا جواب عن مطالبتهم بالنقل، وجواب عن تكلّفهم نقل اللغة بالآي ١٢ والأشعار؛ لأنّ ذلك يدلّ على الوضع اللغويّ، ولم ننكره. وكيف ننكر الوضع، ونحن ندّعي النقل؟ وهل النقل إلّا فرعٌ للوضع؟
- وأما إنكارهم تغيير الوضع، وذلك دأب القوم في مجازاتهم واستعاراتهم، [فهو] ١٥ نقل اسم إلى مستقّى غير ما وُضع له الاسم، فما جاءهم إلّا بما هو عادتهم في مواضعهم. ولا يشبه ما ذكره من خطابه بالقتل يريد الجلد، وبالصوم يريد الأكل؛ لأنّه لم يسبق منه وضع قبل خطابه، وهنا سبق منه الأمر بالصلاة. ولم يؤخّر بيان ما أمر ١٨ به منها، حتّى صار البيان وضماً منه. فوزانه أن ينقل أسماء ممّا ذكرت، فلا يمنع من أن ينتقل المراد من الوضع الأوّل إلى الوضع الثاني، وطلب التواتر، وكشف النقل. فلا يلزم أكثر ممّا نقلنا؛ لأنّ حجّته - عليه السلام - كانت ظاهرة، ولم ينقل بحسبها. ٢١ والأذان كذلك. وقنع في نقل القبلة بالواحد ينادي أهل قُبا: أَلَا إِنَّ الْقِبْلَةَ قَدْ حَوَّلَتْ. وقنع في تبليغ الشرع والأمر بالإسلام بالواحد والاثنين يحملون خطابه

٧ بترك: مغتبر. ١٣ نكّره: ينكّره. || ننكر: ينكر. ١٤ فرغ: فرغاً. ١٦ في: مكزّر: مطلوب.

١٨ قبل: مهمل. ١٩ فوزانه: فوزانه. ٢٠ الوضع: مزيد. ٢١ بنقل: مهمل. || بحسبها: بحسبها، مغتبر.

٢٢ وقنع: مهمل. ٢٣ وقنع: مهمل.

- وكتابه، وفيه الدعاية إلى الإسلام. وإنما لم ينطبق النقل على البيان بحسب
اشتهاره؛ لأنَّ الناقلين قليل، وكان أكثر القوم لا ينقلون. ولهم في النقل مذاهب.
٣ فقوم لا يردون النقل بالمعنى واللب، فلم تكن عادتهم. وقوم إذا نُقل إليهم،
شدّدوا؛ حتّى إنَّ بعضهم كان يحلف على ما ينقل ويروي. فلذلك لم يقع اشتها
النقل كاشتها ببيانه - صلى الله عليه. وشاهد ذلك بيان الحجّ منه على رؤوس
٦ الأَشهاد، والأُذان عدّة دفعات في الليل والنهار. وضعف | النقل؛ حتّى اختلف ٢٢٧ ظ
العلماء فيه هذا الاختلاف. ولو طلبنا من النقل ما يوازي المنقول في الظهور؛ لوجب
أن لا نقبل خبر الآحاد في العبادات؛ لاشتهارها وتكرّرها منه - صلى الله عليه.

- ٩ فصل جامع في المجازات التي سمّتها الفقهاء «المقدّرات»
يُحتاج إلى معرفتها لأنها واردة في الأوامر والنواهي
وجميع خطاب الشرع من الكتاب والسنة وهي لينة بهذا الباب
وهو باب الخطاب ١٢

- وهي التعبير عن الأفعال بالأعيان والأجسام التي تقع فيها. وهي محالّ لها، إمّا
إيقاعاً فيها بالأمر، أو تجنّباً لها بالنهي. وذلك مثل قوله - سبحانه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ
١٥ أَمْثَلُكُمْ﴾، وساق ذكر المحرّمات. والمراد به: حُرْمَ عليكم أفعال وأقوال؛
كالنكاح والجماع والاستمتاع. وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ
الْخَيْتِرِ﴾؛ والمراد به: «إمساكم إيّاها، وتناولكم منها أكلاً واستعمالاً». فعاد
١٨ النهي إلى أفعالنا فيها؛ ومقصودنا إلى تناول لها والانتفاع بها؛ الذي يدخل تحت
مقدورنا؛ إذ لم تكن هي بأعيانها داخلة تحت مقدورنا؛ فتحرّم ذواتها علينا.
ومن ذلك قوله: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ»؛ والمراد به؛ بعُرف اللغة؛
٢١ رفع حكم الفعل العمد ومأثمه. ويتجوّز الفقهاء؛ فيقولون: رُفِعَ مأثمُ الخطأ. وإنما

١ ينطبق: مغير (من: ينطق). ٣ قوم: مغير (من: قوم)، مهمل. ٤ شدّدوا: مغير. ٧ يوازي: مهمل. || الظهور: مهمل. ٨ نقبل: فنل. ١٣ نفع: نفع. ١٤ إيقاعاً فيها: مهمل. || بالأمر أو تجنّباً لها: بالامرا وسحبها، كذا. ٢١ ويتجوّز: وسحوّز. || فيقولون: فيقولوا.

هو رفع مآثم الفعل، والذم عليه، والعقاب. وقام الدليل على أنه لا يرتفع الغرم، والضمان الثابت بالعمد، ولا يجوز أن يكون رفع عين الخطأ؛ إذ عين الفعل عمداً وخطأً لا يختلف في الوجود والفناء؛ لأنهما عرضان لهما حكم سائر الأعراس. ٣

فصل منّا الحقّه قوم بهذا القبيل وأبى قوم من الأصوليين أن يكون منه

- مثل قوله - صلى الله عليه: «لا صلاة إلا بطهور؛ وإلا بفاتحة الكتاب»؛ و«لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»؛ «ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»؛ و«لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»؛ وأمثال ذلك. فتضمن اللفظ نفي عينه عما تضمن في المحرمات تحريم أعيانها؛ وفي عفو الخطأ والنسيان عفو عن أعيانها. ثم إن المراد به نفي أحكام أعيانها. فمن هذا الوجه الحقّه أقوام بالفصل الأول.
- ٢٢٨ وقال بعض الأصوليين: هذا موضوع عند أهل [الجاهلية] ومنه فهم لهم، قبل الرسالة إليهم والشريعة لإزالة النفع بالعين. من ذلك قولهم: «لا كلام إلا ما أفاد ونفع»؛ و«لا عمل إلا ما أجدي»؛ و«لا عسيرة إلا ما عصمت ومنعت». فيكون المعقول من قوله: «لا صلاة ولا صيام معتد بهما؛ منتفع بثوابهما، مُجِدِّ ومُجَزَّ؛ إلا ما كان بتلك الصفات». فعقل من ذلك أنه لا نفع تلك الأعمال شرعية؛ إلا بالشروط والحدود المذكورة التي صيرها بنفسها منفية.
- فهذا هو الأصل. وإن جاز أن تصرفنا عنه دلالة، فتحمل النفي على نفي الفضل. كقول العرب: «لا رجل في هذا البلد»؛ إذا كانت حاله مختلة في السياسة؛ وفيه عالم من الرجال؛ لكن قرينة من دلالة الحال دلت على نفي رجلة السياسة؛ لا رجلة الذكورية. وذلك كقولهم: «لا سيف إلا ذو الفقار»، و«لا فتى إلا علي»، و«لا طعام إلا البرّ واللحم».

٢١

٢ عين: منغير. ٥ وأبى قوم: وانامهم. ٦ لمن يذكر: مشطوب. ٩ تضمن: نعتي. ١١ أهل: كذا. وأغفل الناسخ عن كتابة المضاف إلى «أهل». ١٢-١٣ أفاد ونفع: مهمل. ١٤ معتد بهما: منتفع: مهمل. || مُجِدِّ ومُجَزَّ: مهمل. ١٥ فعقل: مهمل. || نفع تلك: مهمل. || شرعية: مهمل. ١٧ تصرفنا: مهمل. || فتحمل: مهمل. ١٨ مختلة في السياسة: مهمل. ١٩ قرينة: مهمل. || رجلة السياسة: رجله الساسه. ٢٠-٢١ رجلة الذكورية: رجله الذكورية. ٢٠ ولا: لا.

- فيكون في الشرعيات «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» من هذا القبيل؛
 إذ أقام بذلك دليل بصرفنا عن حمله على نفي الإجزاء إلى نفي الفضل. وقد أحال
 القاضي أبو بكر العموم في ذلك، فقال: لا يصح أن يُحمَل على نفي الإجزاء ٣
 والفضيلة. وذكر أن في ذلك إحالة وتناقضًا؛ لأن النفي لكونها مجزئة، ومعتدًا بها،
 ينفي كونها شرعية. والنفي لكونها كاملة فاضلة توجب كونها شرعية معتدًا بها.
 ومحال أن يُراد باللفظ الواحد عموم أمرين متناقضين، أو أمور متنافية. وإنما يُحمَل ٦
 على نفي الإجزاء، أو نفي الفضل على طريق البدل. كقوله - تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ
 فَاصْطَادُوا﴾؛ يصلح أن يُحمَل على الإيجاب من الله - سبحانه - للاصطياد تارة،
 وعلى الندب تارة، أو على الإباحة على طريق البدل. ولا يصح أن يُحمَل على ٩
 العموم، لِمَا بين الإيجاب والندب والإباحة من التضاد والتنافي في محتملاتها.

فصل

- ويجب أن تعلم أنه ليس كل شرعي مُجزئًا؛ كالصلاة التي دخلها بظن الطهارة؛ ١٢
 وبأن أنه كان غير متطهر؛ وكالحجبة بعد الإفساد؛ يمضي فيها مُضيًا شرعيًا بمعنى
 مأمور به. ولا يقع الإجزاء في الموضعين؛ بل يجب قضاء الصلاة والحج.

فصل

- ويجوز أن يُراد بالكلمة الواحدة معنيان مختلفان، ومعانٍ مختلفة. وبه قال الفقهاء
 والأصوليون من أهل السنة؛ | خلافًا لابن الجبائي وفرقة وافقته من أصحاب أبي ٢٢٨
 حنيفة في قولهم: لا يجوز ذلك؛ إلا أن تتكرر اللفظة، أو ترد في وقتين مختلفين ١٨
 يُراد بها في أحد اللفظين أو في أحد الوقتين معنى، وفي الآخر خلافه. ومثال ذلك،
 فيما يفيد معنى واحدًا، كـ «لَوْن» يفيد تغيير هيئة الجسم؛ وإن اختلفت الألوان بين

٢ إذ أقام: اداقام. ٤ وتناقضًا: وتناقض. || مجزئة: مهمل. || ومعتدًا بها: ومعداها. ٥ ينفي:
 نفي. || معتدًا بها: معنداها. ٦ يُحمَل: مهمل. ١٢ ويجب: مهمل. || تعلم: مهمل. || مُجزئًا: مهمل.
 || بظن: نطق. ١٣ غير متطهر: مهمل. || وكالحجبة: وكالحجبة. || مُضيًا: مهمل. || مُضيًا: مهمل.
 ١٦ معنيان مختلفان: معنيين مختلفين. ١٧ خلافًا: مغير. ١٨ أو: مغير. || ترد: مهمل.

- سواد وحمرة؛ وما يفيد معاني مختلفة المنافع والمقاصد؛ كـ «جارية»؛ تقع على السفينة، والخُدنة من النساء؛ و«عَيْن» نفيد الذهب، وعين الماء، والعين المبصرة؛ و«بَيْضَة» نفيد بيض الطائر، والخُوذة؛ و«نكاح» نفيد الجماع والعقد؛ ٣ و«الْقُرء» يفيد الحَيْض [والطَّهْر]؛ و«الشَّفَق» يفيد الحمرة والبياض.
- والدلالة على صحة جوازه أَنَّ كُلَّ عاقل يعلم أَنَّ قول القائل: «لَا تَنْكِحْ مَا نَكَحَ أَبِيكَ» يصحُّ أَنْ يُقصدَ به: لا تعقد على ما عقد عليه أبوك، ولا تطأ من وطئ أبوك؛ ٦ وإذا نهى عن مساس النساء، يحسن أَنْ يُقصدَ به الوطء واللمس باليد؛ وَأَنَّ ذلك ليس بمستقبح في النطق، ولا مستحيل في العقل. فمن ادعى امتناع ذلك، فقد ارتكب ما يدفعه الوجود.

- ويقال له أيضًا: لِمَ أنكرتَ القصد إلى ذلك؟
- فإن قال: لتعذر القصد باللفظة الواحدة إلى معنيين مختلفين.
- قيل: فقد دللنا على جوازه؛ فانتفاء التعذر ينفي الاستحالة.
- ١٢ وإن قال: لآته لَمَّا لم يجوز أَنْ يُراد بالقول «افْعَلْ» الإباحة والحظر والزجر والإيجاب والندب، كذلك ههنا.
- قيل له: إِنَّمَا استحال ذلك لأجل تضادِّ كُلِّ أمرين من هذا القبيل، وعلمنا ١٥ باستحالة القصد إليهما.

فصل في جمع ما تعلق به المخالف

- فمن ذلك أَنْ قال: لو جاز أَنْ يُراد باللفظة الواحدة معنيين مختلفين، لجاز أَنْ يريد بقوله: ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ المشركين والمؤمنين؛ وبقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾: الناس والبهائم.
- قال: ولآته لو جاز ذلك، لجاز أَنْ يُراد بالكلمة الواحدة، التي لها حقيقة ولها ٢١ مجاز، حقيقتها ومجازها. ولَمَّا لم يجوز ذلك، كذلك فيما ذكرتم من الألفاظ.

٢ السفينة: السفن. || والخُدنة: مهمل. || نفيد: مهمل. ٣ وبَيْضَة: مهمل. || نفيد: نفد.

|| والخُوذة: مهمل. ٥ كل: مغير. ٧ وإذا نهى: وادانها. ١١ معنيين: معني. ١٧ جمع: جمع.

١٨ معنيين مختلفين: معنس مختلفين. ١٨-١٩ أَنْ يريد: في الهامش.

- قال: ونحن نسألكم عن حقيقة هذه الدعوى وتفصيلها فنقول: هل يجب حمل الكلمة الواحدة، التي يصح أن يُراد بها معنى واحد ويصح أن يُراد بها معنيان، على أحدهما، أو عليهما بظاهرها وإطلاقها، أم بدليل يقترن بها؟ ٣
- قال: وهل يريد المتكلم بالكلمة الواحدة المعنيين: إذا أرادهما بإرادة واحدة | ٢٢٩ و
أو بإرادتين؟

فصل في جمع الأجوبة

- فأما الأول: فإنا لم يصح؛ لأنه إنما يصح أن يُراد من اللفظ ما يصح أن يجري عليه من المعنى في حقيقة أو مجاز، إذا لم تكن متضادة؛ واسم الناس لا يجري على البهائم في حقيقة ولا مجاز. وكذلك اسم المشركين لا يقع على المسلمين في حقيقة ولا مجاز؛ ولو وقع على ذلك، لصح أن يُراد. ٩
- وأما الثاني فغير مستحيل. وكذلك صلح حمل قوله - تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ على العقد والوطء؛ وكان مجازاً في أحدهما. اللهم إلا أن يريد قصر اللفظ على حقيقته؛ وتعديه إلى مجازه. فإن ذلك متضاد؛ لا يصح القصد إليه. ١٢
- وأما سؤالهم الأول: فالجواب عنه أنه بدليل يقترن بها. وإنما اعتبرنا دليلاً، لمكان التردد والاحتمال. وذلك سبيل كلٍّ محتمل متردد لا يُصرف إلى أحد محتمليه إلا بدليل. ١٥
- وأما سؤالهم الثاني في الإرادة: فإن كان المتكلم بها هو الله - سبحانه، فإنه يريد ويريد جميع مراداته بإرادة واحدة؛ كما يعلم سائر المعلومات بعلم واحد. وإن كان المتكلم باللفظة المراد بها المعنيان مُحدثاً، فإنه يريدتهما جميعاً بإرادتين غير متضادتين. وإنما وجب ذلك فيه لصحة إرادته لأحدهما، وكرهته للآخر. فلو كان يريدتهما بإرادة واحدة، لاستحال أن يريد أحدهما دون الآخر. ٢١

١ قال: قالت. ٤ المعنيين: المفسر. ١٧ كان: مزيد. ١٩ المعنيان: المعنيين. ٢٠ متضادتين:

فصول الكلام في الأوامر

فصل في حقيقة الأمر

وهو الصيغة الموضوعة لاقتضاء الأعلى للأدنى بالطاعة فيما استدعاه منه. وعينها ٣ «أفعلْ كذا» أو «قُلْ كذا».

وقال أبو الحسن الأشعري: هو قسم من أقسام الكلام؛ وهو المعنى القائم في النفس؛ الذي هو في حقّ القديم واحد، أمر ونهي وخبر، إلى غير ذلك. وهو في ٦ حقّ المحدث معانٍ مختلفة. والأمر، الذي هو قسم منه، ما قول القائل «أفعلْ» عبارة عنه في حقّ القديم والمحدث. وحدّه، عنده، المتقضى به الفعل من الأمور. وقيل: ما كان المستل له مطيعًا، والمؤتمر له مطيعًا. وخاصية الفعل عنده أنه ٩ اقتضاء الطاعة، والانتقاد بالفعل.

قالوا: وإن قيل «طلب الفعل على غير وجه المسألة»: كان ذلك صحيحًا، ليفرقوا بين الرغبة والسؤال وبين الأمر. ١٢

والدلالة | على هذا هو الدليل على إثبات الكلام حروفًا وأصواتًا. ونخصّ هذا ٢٢٩ظ الفصل بما يحتمله الكتاب من الدلالة. فنقول بأنّ العرب قسمت الكلام أقسامًا. فقالوا: اسم، وفعل، وحرف. ووسموه بيسمات لا يحتملها إلّا النطق، دون ما قام ١٥ في النفس. فقالوا: الاسم ما دخله الألف واللام، وما كان عبارة عن شخص، وما حُسِّن فيه التصغير، وما حُسِّن فيه التثنية، وما أُخبر به أو عنه.

وهذا كلّ لا ينطبق إلّا على النطق. ولما جاءوا إلى ما تحت هذه الثلاثة ١٨ الأنحاء، قالوا: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار، ونداء، وتمنّي. ثمّ قالوا: فالأمر قول الأعلى للأدنى «أفعلْ»؛ والنهي قوله له: «لا تفعلْ»؛ والخبر: «زيد في الدار»؛ والاستخبار: «أزيد في الدار؟»؛ والتمنّي: «ليت»، «ليكني»؛ والنداء: «يا زيد!» ٢١ أقبل». وصرفوا من هذا الكلام أنواع التصريف. وقالوا في الترخيم: «يا فل»، من «يا

٣ لاقتضاء: لاقتضا. || فيما: مما. ٧ المحدث: مهمل. ٩ مطيعًا: مهمل. ١٠ اقتضاء: مهمل.

١٣ حروفًا وأصواتًا: مهمل. ١٧ التثنية: مهمل. ١٨ نحت: مهمل. ٢٢ يا فل: مائل.

فلان»؛ و«يَا صاح»، من «يا صاحبي». فحذفوا في الترخيم حرفاً، أو حرفين، أو حروفاً، من آخر الاسم. وقالوا في الندبة: «يا سيِّداً!»، «يا أبتاداً!» فزادوا حرف الهاء. فطلبوا بالأوّل التعجّل؛ وبالثاني التفتّح، لأنّ حرف الهاء يخرج من الصدر وهو محلّ الحزن والكمد. وقالوا: «لعلّ» للترجّي؛ و«ما أحسنَ زيداً!» للتعجّب؛ و«لَيْتَ» للتمنّي.

٦ هذا كلّ مبنّي من حروف وأصوات. ولأنّ العرب لا تصف بالعاهة في محلّ إلا وصحة ذلك المحلّ تضادّ العاهة. كقولهم: «أعمى» لمن كانت العاهة في محلّ بصره؛ و«أطروش» لمن كانت العاهة في محلّ سمعه؛ وقد قالوا: «أخرس» لمن كانت العاهة في محلّ نطقه. والخرس ضدّ الكلام، كما أنّ العمى ضدّ صحة البصر. ثبت أنّ الكلام ما كان في محلّ الخرس، وهو النطق. ولأنّ الإجماع منهم حاصل على أنّ للكلام صفات مدح وصفات ذمّ. فالمدح كقولهم: «فصاحة» و«بيان»؛ وفي المتكلّم «فصيح» و«مبين» و«ناطق» و«خطيب» و«مُصنّع»؛ والاختلال فيه والذمّ: «اللكنة» و«الفهامة» و«العي» و«المتكلّم» و«عبي» و«الكن». والكلّ إنّما يرجع إلى الحروف والأصوات، وإلى من جود في النطق وقصر فيه، دون أن يُعاد إلى النفس وإلى ما فيها.

١٥ وقسموا ما في النفس إلى هاجس؛ وخاطر، وفكر؛ وأجروا اسم الأمر على النطق والاستدعاء بالقول خاصّة. فقال دُرَيْدُ بْنُ الْقَسَّطِ: [الطويل]

١٨ أَمَرْتُكُمْ أَمْرِي بِسُنْعَرَجِ اللَّوَى فَلَمْ تَسْتَبِينُوا الرُّشْدَ إِلَّا ضَحَى الْغَدِ
| قُلْتُ لَهُمْ ظَلُّوا بِالْفَنَى مُدَجِّجِ. سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ ٢٣٠

وقول عمرو بن العاص لمعاوية - رحمة الله عليهما: [الطويل]

٢١ أَمَرْتُكَ أَمْرًا حَازِمًا فَعَصَيْتَنِي وَكَانَ مِنَ التَّوْفِينِ قَتْلُ ابْنِ هَاشِمٍ

١ حرفاً: مهمل. || حرفين: معبر (من: جزين). ٢ حروفاً: مهمل. ٣ بخرج: مهمل. ٦ نصف: نصف. || بالعاهة: مهمل. ٧ تضادّ: مهمل. ١٢ المتكلّم فصيح: مهمل. ١٣ والاختلال فيه: مهمل. || والذمّ واللكنة والفهامة والعي: مهمل. || عبي: مهمل. ١٨ أَمَرْتُكُمْ: مهمل. || بسُنْعَرَجِ اللَّوَى: سنعرج اللون. || الْغَدِ: مهمل. ١٩ بِالْفَنَى مُدَجِّجِ: بالفنى مدحج. || سَرَاتُهُمْ: مهمل. || الْمُسَرَّدِ: المررد، مع العلامة لحرف «راء». ٢١ قَتْلُ: مهمل.

وقول الحُباب بن المنذر ليزيد بن المهلب: [الطويل]

أَمَرْتُكَ أَمْرًا حَازِمًا فَعَصَيْتَنِي فَأَضْبَحْتَ مَسْلُوبَ الْإِمَارَةِ نَادِمًا

- والمعصية لا تُقَابَل ولا تصح إلا في الأمر الذي هو النطق. وليس يجوز أن يكون
 هذا التوسّع والسجاز، وتكون الحقيقة قولهم: «إِنَّ الْكَلَامَ مِنَ الْفُؤَادِ» هو الحقيقة؛
 كما أَنَّ جميع الصنائع لا تجذب إلى محالها من الأجسام صُورًا وأُبنية ونجارة، إلا
 بعد أن تُشكَّل في النفس صورها ومقاديرها. وكم تُضَاف الأفعال إلى آلات ومحال؛
 والحقيقة في ذلك لغيرها! فمن ذلك إضافتهم القتل إلى القلم، كإضافته إلى
 السيف، وقولهم: «قَتَلَ فُلَانٌ فُلَانًا بِقَلَمِهِ»، والمراد به تسبب بالقلم والسعي عليه؛
 والحقيقة للسيف. ويُقال للساعي: «قَتَلَهُ بِلسانه»، وجارحة القتل يد المباشرة دون
 لسان الساعي؛ فليس قولهم: «إِنَّ الْكَلَامَ مِنَ الْفُؤَادِ» إلا من هذا القبيل.

- ويشهد لذلك قوله - سبحانه - في الأمر خاصة: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾. فأخبر أن أمره حرفان. فقال: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾. ولم يتقدم من القول إلا «اسجدوا»، فدل على أنه هو الأمر. وقال لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ [لَا] تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾. وقال لآدم: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾. وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾. فلما أكل، قال له: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ﴾. ويُقام الأمر صيغة، قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾.

١٨

فصل في جمع ما تعلقوا به

- قالوا: إذا ثبت أن الكلام معنى قائم في النفس، وهذه الحروف والأصوات عبارة عنه، دخل الأمر في الجملة؛ لأنه ضرب من الكلام، وقسم من أقسامه؛
 والذي يثبت به ذلك قوله - تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾. وقوله - سبحانه: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَأَفِّقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ

٥ تجذب إلى: نحرم إلى. مهمل. ٧ الفتل: مهمل. ٨ قتل: مهمل. || بقلبه: مغير.

٩ والحقيقة: مهمل. ١٦ ويُقام: مهمل.

- اللَّهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿٢٣٠﴾. والكذب لا ينطبق
إِلَّا عَلَى الْخَبِيرِ؛ وَلَوْ أَطْبِقَ عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي هُوَ الشَّهَادَةُ، لَكَانَ تَكْذِيبًا لِكَلِمَةِ | ٢٣٠ ظ
التَّوْحِيدِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ. لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُ عَادَ إِلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمْ مِنَ الْخَبَرِ. وَقَالَ
الشَّاعِرُ: [الكامل]
إِنَّ الْكَلَامَ مِنَ الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ ذَلِيلًا
وَالْعَرَبُ تَقُولُ: «فِي نَفْسِي كَلَامٌ».

فصل في جمع الأجوبة عما ذكره

- أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى، فَإِنَّ فِيهَا مَا يَتَابَلَهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿لَوْ لَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾،
يعني بما ننطق به. فليس بأن يكون أحدهما الأصل بأولى من أن يكون الآخر. هذا
أدنى أحوال الجواب؛ فيقف استدلالهم منها. وأعلاه أن يكون الحق هو الثاني؛
لأنه الذي ينصرف الإطلااق إليه. فإنه إذا قال القائل: «قلتُ»؛ و«قال زيدُ»،
و«قلتُ قولاً»؛ و«قيل لي»، لا يُعْتَمَلُ مِنْهُ إِلَّا النُّطْقُ. وَإِذَا عُرِّيَ إِلَى النَّفْسِ، كَانَ
اتِّسَاعًا لِنُتْبِيهِه مَا يَهْجَسُ فِي النَّفْسِ؛ لِأَنَّ الْهَاجِسَ فِي النَّفْسِ كَالنَّاطِقِ. وَالَّذِي
يُوضَحُ صَحَّةُ مَا تَعَلَّقْنَا بِهِ مِنَ التَّأْوِيلِ قَوْلُهُ - تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي
قُلُوبِهِمْ﴾. ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَتْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا ههنا﴾. فَأُثْبِتَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ
بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ. وَعِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ أَنَّهُ لَا يَنْطِقُ اللِّسَانُ إِلَّا بِعِبَارَةٍ عَنْهَا
فِي النَّفْسِ.
وَأَمَّا الْآيَةُ الْأُخْرَى، فَإِنَّ التَّكْذِيبَ عَادَ إِلَى قَوْلِهِمْ الَّذِي أَخْبَرُوا بِهِ عَنْ مَعْتَدِهِمْ.
فكَذَّبَهُمْ فِي دَعْوَاهُمْ أَنَّهُمْ يَصَادَقُونَهُ فِيمَا جَاءَ بِهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: (نَشْهَدُ) أَيَّ نَعْلَمُ
وَنَتَحَقَّقُ ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾. فَكَذَّبَهُمُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِمْ؛ لَا فِي اعْتِقَادِهِمْ؛ لِأَنَّ
قَوْلَهُمْ. لَمَّا تَضَمَّنَ الْإِخْبَارَ عَمَّا فِي نَفْسِهِمْ مِنَ التَّصَدِيقِ، كَذَّبَهُمُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ.

١ ينطبق: مغير (من: ينطق). ٣ في: مزيد. || الخبر: مهمل. ٨ يتابلهما: مهمل. ٩ الآخر هذا:
مهمل. ١٠ الحق: الحنفيه. ١٢ يُعْتَمَلُ: مغير (من: نفع). مهمل. ١٣ لنشبه: لنشبه. ١٦ أنه: مهمل.
١٩ فكذبهم في: مهمل. ٢٠ ونتحقق: مهمل. ٢١ لَمَّا تَضَمَّنَ: لماضين. || الإخبار: مهمل.

وأما قول الشاعر: «إِنَّ الكلام من الفؤاد» فيصدق؛ وإنه لا يتكلم متكلم إلا بعد أن يصور في نفسه شيئاً يتكلم عنه. وإنما كان حجة إن لو قال: «إِنَّ الكلام في الفؤاد»، ولم يقل؛ ولو قال، لكان مجازاً. مثل قول قائلهم: «في نفسي بناء دار؛ ونجارة باب؛ وإدارة دولاب؛» وإنما يريد به: «في نفسي أن أبني داراً». كذلك يكون قوله: «في نفسي كلام»؛ و«إِنَّ الكلام من الفؤاد»، تقديره: «في نفسي أن أتكلّم»؛ وهي القصود والعزوم، وتصوير ما يُراد أن يظهر من الأغراض النفسانية بالكلام. وقد أضافوا النطق إلى العين، فقال شاعرهم: [الطويل]

تُخَبِّرُنِي الْعَيْنَانِ مَا الْقَلْبُ كَاتِمٌ وَلَا خَيْرٌ فِي الشُّخْنَاءِ وَالنَّظَرِ الشَّرِيرِ

وقال الآخر: [الطويل]

فَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ سَمْعًا وَطَاعَةً

ويقولون: «في وجه فلان كلام»، أي في وجهه أمانة أنه سيتكلم. ومن ذلك ٢٣١ وإضافتهم القتل إلى القلم؛ فيقول القائل: «ما قتلْتُ فلاناً | إِلَّا بِقَلَمٍ»، حيث كان الكتاب عاملاً ومهيئاً لأسباب أوجبت القتل. وإذا رُجع إلى الحقيقة؛ كان القاتل السيف لا القلم. كذلك إضافة الكلام إلى الفؤاد، مع إضافته إلى اللسان؛ فاللسان هو الآلة في الحقيقة؛ وما قبله من القلب مجاز؛ وما بعده من إشارة ورمز بالعين مجاز؛ والحقيقة اللسان، بدليل ما قدمنا من الدلائل.

فصل

واعلم أن الصيغة، التي حصل الاتفاق [عليها] من القائلين بأن الأمر صيغة على كونها أمراً، هي لفظة «افعل»، إذا صدرت ممن يلزم طاعته؛ وهو المعبر به عن «الأعلى». وذلك هو قول السيد لعبده، أو السلطان لآحاد رعيته: «ادخل»، و«اخرج»، و«قم». وتوهم قوم أن الرتبة قرينة.

١ فيصدق: مهمل. ٢ عنه: مغير. ٦ القصود: مهمل. || وتصوير: مهمل. || الأغراض النفسانية: مهمل. ٧ أضافوا النطق: مهمل. ٨ خيّر في الشُّخْنَاء: مهمل. ١١ أي في: «في» مزيد. ١٢ إضافتهم: مهمل. || القلم: العلم. ١٣ ومهيئاً: مهمل. ١٥ بالعين مجاز: بالعين مجاز. ٢١ قرينة: قريب.

وقال المحققون: إنها لم تُسمَّ أمراً إلا لوجودها من الأعلى للأدنى. فليست
الرتبة قرينة، لكنّها شرط لكون الصيغة أمراً؛ كما لا تكون تسمية قول المهدّد:
«أفعل ما شئت» تهديداً بقرينة. والفرق بين القرينة وبين نفيها أنّ ما كان موضوعاً
لشيء، فصار بما انقسم إليه لغير ذلك الموضوع، فهو الذي استحقّ الاسم
بـ «قرينة». مثل صيغة الاستدعاء من الأعلى للأدنى: إذا لم يُقل إنها للوجوب،
فتأنيها تهديد أو وعيد على الترك، صارت أمراً موجباً بعد أن لم تكن موجبة. وما لا
يكون قرينة، مثل لفظة «أفعل»، إذا صدرت عن الدون للأعلى، قيل «سؤال»
و «رغبة»؛ وإذا وجدت من الناهي الزاجر عن الفعل، قيل «تهديد». ولا يُقال إنّ
الصيغة خرجت عن الأمر بقرينة، دون رتبة الخارج عن الأمر إلى السؤال والرغبة.
ولا خرجت عن الأمر بالوعيد إلى التهديد؛ بل هي موضوعة في كلّ محلّ حقيقة لما
وُضعت له. فهي من الدون حقيقة سؤال، ومن المتوعد حقيقة تهديد، ومن الأعلى
للأدنى أمر. ١٢

وهذا مسموعنا من أئمة الأصول واللغة وأهل العربية المعتدّة بأقوالهم، ومفهوما
من الكتب المعول عليها. فلا تصغّر إلى قول من يقول إنّ الصيغة مشتركة، فهذا
زيانٌ على اللغة وخطأ. ولقد بالغ بعض مشايخنا، فقال: من زعم أنّ قول القائل
«أفعل» صيغة مترددة بين الأمر والتهديد، والإيجاب والتدب، والرغبة والسؤال،
بمثابة من قال إنّ قول | القائل: «يا عفيف بن العفيف»: «يا كريم بن الكريم»، ٢٣١
موضوع للشم والمده؛ من حيث إنّ نفس الصيغة ترد في التعريض للشم. ١٨
فهذا فصل يكفي مؤنة كثيرة من توهمات المتفكّهة، ويزيل شبهات قد تخمّرت
عندهم. وهذا الذي ذكره هذا الشيخ دافع للشبهة؛ لأنّ غاية ما يوحّمهم أنّ الصيغة
مشتركة أنّ الحروف واحدة، وبُنية «أفعل» بُنية واحدة، وإذا سُمعت من وراء
حجاب لم يُعقل ما المراد بها؛ وهل القائل لها مهدّد أو آمر، أو نادب أو سائل. ٢١

٢ تسمية: مهمل. ٣ بقرينة: مهمل، مغتير. ٥ الأعلى: للأعلى. ٧ للأعلى: الأعلى. ٩ بقرينة:
فرنبد. || رتبة: مهمل. || الخارج: القائل. ١١ وُضعت: وصفت. || المتوعد: السواعد. ١٤ الصيغة:
الصيغة. مغتير (من: الصيغ). ١٥ زيان: رنان. كلمة فارسية معناها الأذى والمفسدة. ١٧ الكريمة: الكريم.
١٩ ويزيل: مهمل. مغتير. || تخمّرت: نحمرت. ٢١ وبنية: وبه. || أفعل بُنية: مهمل. || سُمعت:
سُمعت. كذا. ٢٢ يُعقل: يُعقل. || سائل: أو آمر، كلمتان مكثرتان بعد «سائل» ولم تُشطباً.

فَيُقَالُ: إِذَا رَجَعْتَ إِلَى أَصْلِ الْوَضْعِ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: «أَفْعَلُ»، فَإِنَّكَ تَعْقِلُ الْمُرَادَ بِهِ مِنْ لَفْظِهِ، وَأَنَّهُ مُسْتَدْعٍ لِلْفِعْلِ. مِثْلُ سَمَاعِكَ قَوْلِ الْقَائِلِ: «يَا عَفِيفُ» وَ«يَا كَرِيمُ» فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْمَدْحِ. وَاسْتِعْمَالُ مِثْلِ الصَّيْغَةِ فِي مَحَلٍّ آخَرَ لَا يُقَالُ إِنَّهَا تِلْكَ أُخْرِجَتْ إِلَى ضِدِّهَا؛ بَلْ تِلْكَ مَوْضُوعَةٌ فِي حَالِ الْخُصُومَةِ لِلذَّمِّ، وَفِي حَالِ الْوَاعِدِ لِلتَّهْدِيدِ وَالزَّجْرِ. فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ اللَّفْظَةُ الْوَاحِدَةُ أَمْرًا زَجْرًا، فَمَعَاذَ اللَّهِ!

٣

فصل

٦

وَصِيغَةُ الْأَمْرِ الصَّرِيحَةِ: «أَمَرْتُكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا»، أَوْ «أَفْعَلْ»، فَقَدْ أَمَرْتُكَ. وَأَمَّا الصَّرِيحَةُ فِي الْإِيجَابِ، بِإِجْمَاعِ النَّاسِ، قَوْلُ الْأَعْلَى لِلْأَدْنَى: «أَوْجِبْتُ عَلَيْكَ» أَوْ «أَفْعَلْ»، فَقَدْ أَوْجِبْتُ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَ. وَأَصْرَحَ صَيْغَةً فِي النَّدْبِ «أَفْعَلْ»، فَقَدْ نَدَبْتُكَ، أَوْ «نَدَبْتُكَ إِلَى كَذَا وَكَذَا»، أَوْ «أَسْتَجِبُ لَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا». فِهَذِهِ الْفَافُظُ لَا يَقَعُ الْخِلَافُ فِيهَا، لِأَنَّهَا صَّرِيحَةٌ فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ.

٩

فصل

١٢

فَأَمَّا إِذَا وَرَدَتْ هَذِهِ، صَيْغَةُ «أَفْعَلْ»، مِنْ جِهَةِ الْمَسَائِلِ، لَا مِنْ أَعْلَى فَتَكُونُ أَمْرًا، وَلَا مِنْ أَدْنَى فَتَكُونُ سَوْأً، فَإِلَى أَتَيْهِمَا تُمَثِّلُ إِنْ مُثِّلَتْ؟ وَهَلْ لَهَا اسْمٌ يَخْصُصُهَا إِنْ لَمْ تُمَثِّلْ؟

١٥

قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ الْأَشْعَرِيِّ: تَكُونُ أَمْرًا.

وَقَالَ بَعْضُ مَنْ رَأَيْنَا مِنَ الْأَصُولِيِّينَ عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ: الطَّلَبُ وَالْاِقْتِضَاءُ وَالِاسْتِدْعَاءُ أَعَمٌّ مِنْ قَوْلِنَا «أَمْرٌ» وَ«سَوْأٌ». فَإِذَا عَلِمْنَا الرِّبْتَ، وَتَسَاوَا فِيهَا، فَرَعْنَا إِلَى الْاسْمِ الْأَعَمِّ، فَقُلْنَا: إِنَّ قَوْلَ الْمَسَائِلِ لِمِثَالِهِ «أَفْعَلْ» طَلَبٌ وَاقْتِضَاءٌ، فَلَا يَتَخَصَّصُ بِالسَّوْأِ وَلَا بِالْأَمْرِ. وَهَذَا قَالَهُ اجْتِهَادًا، وَهُوَ قَوْلُ حَسَنِ.

١٨

١ تَعْقِلُ: مَهْمَلٌ. ٥ زَجْرًا: رَجْرًا. ٧ الْأَمْرُ: مَزِيدٌ. ٨ فَقَدْ: السَّابِقُ (كَذَا إِذَا فَعَلَ) مُشْطَلُوبٌ.

١٥ أَمْرًا: اسْمًا. ١٧ الطَّلَبُ: الْمَطْلَبُ. ١٨ فَرَعْنَا: فَرَعْنَا. ٢٠ يَتَخَصَّصُ: مَهْمَلٌ. ٢١ اجْتِهَادًا: اجْتِهَادٌ.

وسمعتُ بعض من يتكلم في أصول الفقه يقول: إن نفس الاقتضاء من المماثل يجعل أدونهما السائل.

٣ فقيل له: لو كان هذا صحيحًا: لكانت رتبة السيد تنحط باستدعائه من عنده فيصير مساويًا، ويخرج بدنو رتبته عن كونه أمرًا.

واعتل القائل الأول من أصحاب الأشعري في أنه أمر بقوله - تعالى - إخبارًا عن فرعون: لأنه قال لخاصته: ﴿يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾. ويقول الشاعر: [الطويل]

أَمْرُكَ أَمْرًا جَازِمًا فَعَصَيْتَنِي

٩ وعمرو ليس بأعلى من معاوية الذي قال له: أَمْرُكَ؛ ويقول الشاعر: [الطويل]

أَمْرُكَ أَمْرًا جَازِمًا فَعَصَيْتَنِي فَأَصْبَحْتُ مَسْلُوبَ الْإِمَارَةِ نَادِمًا

فسمي نفسه «أمرًا»، وليس يخلو من أن يكون دونًا أو مماثلًا.

١٢ واعتل القائل الثاني بأن الكل أجمعوا على [عدم وجود الإرادة] في نفس الأمر المخلوق؛ لأن إرادته محدثة فيه. وفي حق الخالق - سبحانه، لا بد من تقدم إرادة محدثة في غير محل.

١٥ والتحقيق من مذهب أصحابنا أن الصيغة بمجردها، إذا صدرت عن الرب - سبحانه، من لدنه - سبحانه، أو بواسطة، فهي أمر؛ وإذا صدرت عن المحدث، فكان على صفة التحصيل للنطق؛ ومن أهل التحويل على كلامه، فهي أمر؛ ولا تُعتبر سوى ذلك. ١٨

فهذه تصفية المذاهب عن أكدار الحكايات، وتطويل العبارات وإغماضها ممن قصد تضليل المبتدئ، أو تعظيم هذا الشأن في نفسه، أو عزيت عنه العبارات السهلة المأخذ، الواضحة المتلقى، والله الموفق لصواب القول وإصابة الحق بالمعتد. ٢١

٦-٧ من ولأته، إلى «تأْمُرُونَ»؛ في الهامش. ٩ معاوية؛ معرته. ١٠ الإمارة؛ مغير (من: الارادة).

١٣ محدثة؛ حده. ٢٠ عزيت؛ مهمل. ٢١ المأخذ؛ مهمل. || الملقى؛ الملقا.

فصل

- والدلالة على أنه ليس الأمر إرادة - ولا يفتقر إلى صدور عن إرادة؛ خلافاً
 ٣ لأهل الاعتزال؛ إذ قد قدمنا الدلالة على أنه ليس بمعنى في النفس خلافاً للأشاعرة -
 - قوله - سبحانه - إخباراً عن إبراهيم بـ ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾؛
 ﴿قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾. وهذا يدل على أن المنام تضمن أمراً لإبراهيم بذبح
 إسحاق، أو إسماعيل، والمنام وحي في حق الأنبياء؛ ولذلك صمم على العمل به. ٦
 ٢٣٢ ظ وإزهاق النفس لا يقدم | عليها نبي إلا بوحي؛ وقد بان بالنسخ أنه لم يرد الذبح.
 فهذا أمر لم يصدر عن إرادة.

- ٩ فصل يجمع الأسئلة عن هذه الآية
 وهي عمدة لأهل السنة في هذه المسألة وفي أصول الديانات

- فمنها قولهم: إنها لا تعطي صيغة الأمر من قول إبراهيم ولا ولده؛ لأن قول
 إبراهيم ﴿إِنِّي أَرَى﴾ - ولم يقل: «رَأَيْتُ» - ﴿إِنِّي أَذْبَحُكَ﴾ - ولم يقل: «أُمِرْتُ» ١٢
 أن أذبحك. وقول الذبيح: ﴿افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ - ولم يقل «ما أُمِرْتُ». - و ﴿تُؤْمَرُ﴾
 لفظ الاستقبال.
 ومنها أنه لو كان قد أمر؛ لكان الأمر بقتل الذبيح - من أخذ المذبة؛ والتل ١٥
 للجبين - وأبهمت عاقبة ذلك عليه. فكان بلاء مبيهاً؛ حيث شهدت الأمارات
 المأمور بها بأن سيكون الأمر بالذبح بعد الأمر بالمقدمات.
 ومنها أن قالوا: قد روي أنه فعل الذبيح؛ لكن كان إبراهيم كلما قطع جزءاً أو ١٨
 عرقاً، التحم بأمر الله. ويوضح هذا أنه سمى الولد ذبيحاً؛ وحقيقة الذبيح من حل
 الذبح فيه؛ كما أن حقيقة اسم «قتيل»؛ من حل القتل فيه. قالوا: ويوضح هذا قوله
 - سبحانه: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾؛ ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾؛ ولا يكون مصدقاً ٢١
 إلا بإيقاع الذبح.

٢ صدوره؛ صدوره. د يا أبت؛ ما أمه. ١٥ أمر؛ السابق (كان) مشطوب. ١٩-٢٠ من (ويوضح؛

إلى القتل فيه؛ في الهامش.

فصل في جمع الأجوبة عن الأسئلة على هذه الآية

- أما قولهم: «إنها لا تعطي صيغة الأمر»؛ فإن قوله: ﴿إِنِّي أَدْبَحُكَ﴾، ذكره بلفظ
المستقبل؛ لأن الفعل مستقبل الأمر. ولو لم يكن قد قدم على ذكر الذبح أمر الله له
بالذبح، لما قال الابن: ﴿أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾؛ فإن رؤية الفعل لا تعطي الأمر. وقوله:
﴿مَا تُؤْمَرُ﴾؛ ولم يقل «ما أمرت»، قد يعطي الماضي. قال الله - سبحانه: ﴿وَإِذَا
رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُؤًا﴾؛ والمراد به «أَتَخَذُوكَ هُزُؤًا». وقال الشاعر: [الكامل]
وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أَدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ
والمراد به: إذا «كانت» كرية «دُعيت»؛ وإذا «حاس» الحيس، «دُعي» جُنْدَب.
ويجوز أن يكون ذكره بلفظ المستقبل بمعنى «افعل»؛ بما يُستدام من الأمر:
«فإن استدام ما أمرت به، فافعل»؛ كأنه قول مترج من لطف الله أنه لا يُستدام الأمر.
فعطف على الدوام بالذكر؛ وجعله | شرطًا للفعل. فقطع الله دوام الأمر بالنسخ؛ ٢٣٣
كما دفع له من الرجاء. ١٢
- وأما قولهم: إنه أمر بالمقدمات؛ فلو أمر بذلك، لما كان تعجل لابنه الترويع
بمجرد الظن بذكر الذبح. لأنه ليس من طباع الآباء أن يروّعوا الأبناء بمجرد
الظنون، ولا ينفروا أيضًا بذكر عاقبة لا يعلم حقيقتها عن أمر إذا انفرد كان أسهل؛
ولا غرض في ذلك. لأنه إذا بُلي بالأصعب، أوجب الحال التسهيل. فأما أن يُبلى
بالأسهل، فيواجهه بالأصعب؛ فليس هذا حكم العادة ولا الشرع. ولهذا نذبت
الشرائع إلى التسهيل وترك التنفير. ولأن الله - سبحانه - سَمَاءٌ بلاءٌ مَبِينًا، وتأكيده
البلاء يدل على تأكيد المأمور به، فلو كان بالإمارة [ما] كان بلاء. فإذا قال
«المبين»؛ دل على أنه تعين الذبح لا بمقدمات وأمارات.
وقولهم: كتم وأبهم العاقبة؛ فلو كان كذلك، لما صعب الأمر بكشفها لابنه؛
لأنه إذا كان الله - سبحانه - ما كشفها لطفًا بإبراهيم؛ كيف يتصور أن يكشفها
إبراهيم بمجرد الظن؛ تصعيبًا على إسماعيل؟ ٢١

١ عن الأسئلة: مقيّر. ٣ قد: مكرر. ٥ بعطي: سجي. ٨ من والمراد به إلى وجنْدَب: مكرر.
مشطوب. ١٠ مترج: مترجى. ١٢ دفع: مهمل. مقيّر (من: وقع). ١٣ تعجل: مهمل. || الترويع:
مهمل. ١٧ نذبت: مهمل. ٢٠ المبين: مقيّر. ٢٣ نفسيًا: مهمل.

- وأما قولهم: إنه رُوي أنه ذُبح والتحم، فما أبعد، مع كون الله - سبحانه -
 أخبر بالفداء! وهل يكون الفداء إلا ما قام مقام المكروه، دافعاً له ومانعاً منه؟ فإذا
 كان إسماعيل أو إسحاق قد ذُبح، والكبش ذُبح أيضاً، فلم يختص الكبش بأن
 يكون فداء؟ قالوا: كان فداء عن تعقب الذبح موته، فجعل الكبش ذبيحاً تعقب
 ذبحه الموت؛ وإسماعيل ذُبح ذبيحاً لم يتعقبه الموت.
- قيل: معظم البلاء ذوق الحديد، ومعالجة الآلام. فإذا وقع، فلا فداء؛ بل هي
 مساواة. ولو ذُبح الكبش، ثم أحياه، لما خرج عن أن يكون فداء؛ حيث لم يقع
 الذبح بولد إبراهيم؛ وحيث وقع، فلا فداء.
- وأما قوله - سبحانه: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾، وتسمية ولده «ذبيحاً»، فلا
 التصديق ليس يقف على الفعل؛ بل المسارعة بالطاعة، مع الاعتقاد والعزم،
 تصديق. ولهذا لا يقف اسم «الإيمان» على امتثال الأوامر الشرعية؛ بل يسبق أفعال
 العبادات اسم «الإيمان» بمجرد الالتزام. وأما تسميته «ذبيحاً»؛ لأنه أمر بذبحه
 وأطاع وبذل نفسه للذبح، قال - سبحانه: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾، يعني يبذلونها،
 فسَمَى البذل «إعطاء»؛ كذلك سَمَى باذل النفس للذبح «ذبيحاً». وكما سَمَى عيسى
 «قولاً»، وهو توسع في موضع ثناء ومدحة.
- على أن الاجتماع بيننا وبينهم على أن الاسم لا يكون حقيقة إلا حال الذبح وما
 دام الذبح، ولا وقعت التسمية عليه إلا بعد الذبح والتسمية، إما كان من الذبح
 مجاز، كما أن الاسم للأمر بالذبح مجاز؛ فلا فرق بيننا في القول بالمجاز ههنا.
 ولأن الآية تضمنت بيان مدحة إبراهيم في تصميمه وعزمه، وإسماعيل في تسليمه
 وصبره، وحقيقة الذبح تضمنت بيان الإعجاز والقدرة وكمال المدحة، فكيف نُكْتَم
 مثل هذه الفضائل العظيمة والمعجزات الباهرة، ويُذَكَّر التلّ للجبين، وهو لا يُنسب
 إلى حقيقة الذبح وما يتضمنه من عظم الصبر؟ وما زال الله - سبحانه - يقتصر فضائل
 الأنبياء - صلوات الله عليهم - على الاستيفاء، تعظيماً لشأنهم، وتخجيلاً لمن قصر

٢ مقام: مغير. ٣ فلم يختص: مهمل. ٤ تعقب: مغير. ٦ فداء: ندا. ٧ مساواة: مغير (من: مساواة). ٨ فداء حيث: فداحب. ٩ وتسمية: وسبه. ١١ امتثال: امثال. ١٨ مجاز: مهمل. ١٩ نصيبه: تصحيحه. ٢٠ نُكْتَم: بكنم. ٢٣ وتخجيلاً: مغير.

عن حالهم؛ كبنى إسرائيل شددوا في أمر الله لهم بذبح بقرة ذلك التشديد؛ وهذا الكريم أسرع إلى طاعة الله في هذا الخطب الجسيم.

فصل في الاستدلالات

٣

قال المحققون من الفقهاء: أجمعنا [على] أن القائل: «أردت أن تقوم وتدخل الدار»، يحسن في جوابه «صدقت» أو «كذبت». وقوله: «قم وادخل الدار»، يكون جوابه: «أطعت» أو «عصيت». ومعلوم أنه لا يستدل على طبع الكلمة وجوهرها وخصيصتها إلا بمتعلقاتها وأجوبتها. ومعلوم أن الأمر ما أطيع أو عصي، والخبر ما صدق أو كذب. فلما كان التصريح بذكر الإرادة يعطي الإخبار بدليل الجواب اللبني بالإخبار، والاستدعاء من غير ذكر الإرادة يعطي الأمر بدليل الجواب بالانتماء، علم أن الأمر ليس بإرادة، ولا من ضروريته صدوره عن إرادة.

ومما استدلوا به أن قالوا: لو كان الأمر هو الإرادة للمأمور به، أو يقتضي الإرادة، لما حسن أن يقول الماكر: «أمرتك ولم أرد»، ويقول القائل: «أردت ولم آمر». كما لا يحسن أن يقول: «أمرت ولم آمر» ولا «أردت ولم أرد»، | لما كانا نقيضين.

ومما استدلوا به أن الأمر لو كان هو الإرادة، أو كان لا يصدر إلا عن إرادة، لما علم الأمر أمرًا إلا من علمه مريدًا. فلما رأينا العرب تسمي المستدعي الفعل من العبد «أمرًا»، وإن لم يعلمه مريدًا، علم أنه لا يقتضي الإرادة، ولا هو إرادة.

واستدل بعضهم لهذا المذهب أيضًا بأن جميع ما يصدر من الحي من الأفعال، من قيام وقعود وركوع وسجود وأكل وشرب، لا يكون فعلًا لإرادة الفاعل. والكلام عند المعتزلة فعل المتكلم. فإذا لم يكن القيام قيامًا، والمشى مشيًا، لإرادة القائم والماشي، كذلك يجب أن يكون الكلام. فإن مانعوا هذا، أحدثوا لغة لا تعرفها العرب، ولا أهل العرف، على اختلاف لغاتهم.

١ شددوا: مهمل، مع العلامة لحرف السين والمهمل. || التشديد: الشديد. ٤ أردت: أريد.

|| وتدخل: أو تدخل. ٨ يعطي: معطي. ١٠ صدوره: صدره، مغير (من: صدره). وحرف الراء مزيد.

١٢ الماكر: مغير. ١٨ من الأفعال: من، مزيد. ٢٢ ولا أهل العرف: مزيد.

فصل في جمع الأسئلة على هذه الأدلة التي وجدتها في الكتب وسمعتها في النظر

- قالوا: إن جواب «أريد منك» جواب «أفعل». فأما إذا لم يقل «منك»، لكنه قال ٣
«أريد»، ولم يقل «منك»، فهو إخبار عن إرادة، لا معنى. فوزانه أن يقول: «يقوم
لي»، أو «يدخل لأجلي». «قائم»، أو «داخل»، ولا يقول: «لنقيم أنت»، ولا
«لندخل أنت». فإنه إذا لم يسم القائم والداخل، ولا عيته، فلا يحسن أن يقول ٦
واحد: «السع والطاعة»، أو «العصيان والمخالفة».
- قالوا: وأما قول الماكر: «أمرت ولم أريد»، فإنما معناه: «ماكرت ولم آمر»،
و«أثبت بلفظ الأمر وبصيغته، وما كان استدعائي صادقاً». فالماكر بالصيغة خارج ٩
عن الأمر إلى المكر، كخروجه بها عن الأمر إلى التهديد. وصيغة الأمر في حق
الماكر كصيغتها في حق المستهزئ والساخر.
- قالوا: وأما قولكم: «يجب أن لا يعلم أمرًا إلا من علمه مريدًا»، فهو كذلك ١٢
من طريق الاستدلال. فكل من علمه أمرًا علم أنه مريد؛ حيث كان حكماء
العرب الواضعين لهذه الصيغة، إنما وضعوها ترجمانًا عن دواع تعرض،
 وإرادات تحدث، فصاغوا صيغة تدل السامع المستدعي منه على إرادتهم لما ١٥
استدعوه.
- قالوا: وأما هيئات الإنسان وأفعاله التي يحدثها من قيام ومشى وحركة، فإنما ٢٣٤
لم تدل على إرادة من قامت به تلك الصفات، وصدرت عنه تلك الأفعال؛ لأنها
صُور تستقل بنفسها، وبالفاعل لها، سواء فعلها ساهيًا أو ذاها، فهي فعل. فأما
صيغة الأمر، فإنها حقيقة استدعاء لفعل من جهة من استدعيت منه؛ ولا بتحقيق
استدعاء من غير مريد لما استدعاه. ٢١

٣ لكنه: مغير. ٩ فالماكر: مغير (من: فالمكر). ١٠ المكر: الماكر. ١١ والساخر: والساخر.

مع العلامة لحرف الحاء. ١٢ غلبه: فقله. كذا. ١٣ أمرًا غلبه: امرًا أعلم. ١٤ الواضعين: الواضفس.
|| وضعوها: مغير. ١٧ هيئات: هيات. ٢٠ الفعل: لفعل.

فصل في أجوبة الأسئلة

- فأما فرقيهم بين «أريد» و «أريد منك» ، لا وجه له ؛ لأنه لو كانت الإرادة أمرًا ،
 ٣ لما كان قوله «أريد» خبرًا ؛ كما لا يكون ما يوازئها ويساويها خبرًا . والذي يساويها
 أمرًا ويوازن «أردت» ، «أمرت» . ولو قال : «أردت الماء» : كان جوابه من حيث
 اللغة : «صدقت» ، أو «كذبت» . ولو قال : «أمرت بالماء» : لم يكن جوابه
 ٦ «صدقت» ، أو «كذبت» .
 وأما المكر ، فلا يكون مستحيلًا ولا خارجًا عن الأمر ؛ لأنه لم ينعدم سوى العلم
 بعاقبة الأمر ؛ هل تحصل من المأمور استجابة ، أو لا تحصل . والآمر ممتحن لحاله
 ٩ بأمره إياه . ولو عدم الأمر لأجل الجهالة بالانتماء ، لوجب أن يكون من شرط الأمر
 علم الأمر بطاعة المأمور ؛ ولا أحد شرط ذلك .
 وأما قولهم : إن أفعال الإنسان وهيئاته تقع صورة ، ويصح وجودها مع الذهول ،
 ١٢ وهذا الأمر يحتاج إلى استدعاء ، ولا بد من داع وإرادة ، فليس بكلام صحيح ؛ لأن
 كل واحد من صورة الفعل ، وصيغة اللفظ ، لا بد له من إرادة للفظ والهيئة ؛ إذ ما
 يقع بغير إرادة له تخصه ، يكون عبثًا من حيث كونها صيغة ؛ وكون القيام حالًا
 ١٥ وصورة لا يحتاج إلى إرادة ، بل قد يبقى من الساهين والذاهلين .

فصل في جمع شبه المخالفين فيها

- قالوا : ترد هذه الصيغة للإيجاب ، وترد للنذب ، وترد للتحدي وللتعجيز ، وترد
 ١٨ للتهديد ، وترد للتكوين ، فلا يُفصل الأمر بها عما ليس بأمر إلا بالإرادة . فعلمنا أن
 الإرادة شرط في كون هذه الصيغة أمرًا ، وصارت كالأسماء المشتركة .
 قالوا : ولأنه لا فرق عند حكماء العرب بين قول القائل لعبده : «افعل» ، وبين
 ٢١ قوله : «أريد أن تفعل» .

١ أجوبة : الأجوبة . ٧ خارجًا : مهمل . || ينعدم : مهمل . ١١ وهيئاته : وهنائه . ١٢-١٤ من «إرادة»
 إلى «بغير» : في الهامش . ١٧ ترد هذه : مهمل . ١٨ فلا يُفصل : مهمل . || فعلمنا : مقتر . ١٩ المشتركة :
 مقتر .

قالوا: ولأنه لو بلغ اعتبار | الرتبة في الحد؛ فقالوا: «استدعاء الأعلى» وذكروا
المستدعى منه بالأدنى. ومتى كان القول من المماثل أمراً، سقطت الرتبة؛ وصار
ذكر الرتبة في الحد حشو؛ والحد لا يحتمل الحشو.

٣

وإذا بطل هذا؛ لم يبق إلا أن يقتصر في حق المماثل على الاسم الأعم؛ فيقال:
«اقتضاء» و«طلب». قال قائل: وإذا تأملت القرآن؛ وجدت تنكب الأمر في كل

٦

محل تُحدّث فيه الرتبة؛ مثل قوله عن بلقيس: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا
كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾. وتنكب «تأمرون»؛ وتنكب «مروني»؛ فقالت

٦

«أفتوني»؛ و«تشهدون»؛ لما كانت هي الملكة. وقال: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَا
تَأْمُرِينَ﴾. وقال: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصّٰدِقُ أَفِينَا﴾. وقال في حق الشيطان: ﴿إِنَّ اللَّهَ

٩

وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ﴾؛ إلى قوله: ﴿إِلَّا أَنْ دَعَوْتَكُمْ فَأَسْتَجِبْتُمْ لِي﴾.

قيل له: فقد قال - سبحانه - عن إبليس: ﴿وَلَا أَمْرُنَهُمْ فَلْيَعْمُرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾. وسوى بين الأنبياء والأمم في لفظة الأمر؛ فقال: ١٢
﴿تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ﴾.

قالوا: قد يرد ذلك مجازاً؛ وإلا فالحقيقة ما ذكرنا؛ لأنه لا خلاف بين
الأئمة أهل اللغة وغيرهم؛ أنه لا يجوز أن يقع على الداعي الله - سبحانه -

١٥

بقوله: «اغفري لي»؛ و«هب لي»؛ و«لا تخذلني»؛ أنه أمر الله؛ ولا ناه له.
وليس ذلك إلا لدنو رتبة الداعي؛ وعلو رتبة الله - سبحانه - على جميع خلقه.

١٨

والنصرة لإسقاط الرتبة في الصيغة هدم للحد الذي أجمعوا عليه؛ أعني أهل
الصنعة القائلين بأن أمر الأمر صيغة تنضمّن استدعاء الفعل بالقول من الأعلى

١٨

للأدنى. وكفى بذلك دليلاً على من لم يعتبر الرتبة. ولا أحد جوز للابن والعبد
أن يقول «أمرت أبي وسدي»؛ بل «سألناهما»؛ و«رغبنا إليهما». ولا استحسنا

٢١

في اللغة قول السيد والأب: «سألت عهدي وابني»؛ بل «أمرتُهما». وأما قول
٢٣٥ ظ فرعون: «فأنيهم بالحكمة والرأي»؛ والحاجة منه إليهم؛ جعلهم بهذه الخصيصة |

١ بلغ: مزيد. ٥ وجدت: السابق (وجدت تأملت القرآن) مطلوب. ٦ تُحدّث: تحدث. مع
العلامة لحرف الحاء. ٧ وتنكب: وسك. ٨ وتنكب: وسك. ٨ وقال: وقالوا. ١٣ تدعونني لأكفر
ياقوت: تأمروني أن أكفر. ١٤ قالوا: قال. ١٨ والنصرة: مهمل. ٢٣ فأنيهم بالحكمة والرأي: مهمل.

أعلى، والعلو يختلف. وكذلك عمرو: لما كان أعلى [في] بيان الرأي، سُمي طلبه فيه «أمر». فالعلو فتون، وليس كله السلطنة.

٣ فصل في تحقيق الأمر على قول من يقول: إن الكتابة كلام حقيقة

٣

اعلم أن الظاهر من مذهب صاحبنا وأصحابه أن الكتابة كالتلاوة في أصول الدين؛ وأنها كالكلام في الفروع. فمن ذلك قولهم: إن كاتب الطلاق كالمثقف به، وإنه لا يفتقر إلى التثنية؛ بل كتابة الصريح كالنطق بالصريح. فلا يتحقق منهم حد الأمر بأنه استدعاء الفعل بالقول؛ لأن الكُتْب ليس بقول؛ وإنما هو تعبير عن القول، ودلالة عليه.

٩

وقالوا في تحديد الكلام: هو الحروف والأصوات المسموعة. وليس هذا في الكتابة؛ إنما هي حروف مسطورة. فهو في الصحف والمصاحف حروف بغير أصوات، وهي في الصدور لا حروف ولا أصوات. إذ ليس بمسموع، ولا مرئي؛ وإنما هو ثبات في القلب. وهو المسمى بـ«الجفظ»؛ وهو دوام الذكر له. وليس يمكن أن يقال استدعاء بالمفهوم، لأن الحد يجب أن يؤتى فيه بالأخص؛ ولأن قولنا بالمفهوم باطل؛ لأن الإشارة استدعاء بالمفهوم. وليست أمرًا، ولا من أقسام الكلام؛ ولا قسم أحد الكتابة والإشارة من أقسام الكلام. وإنما استثناه الله سبحانه - في حق زكريا؛ لأنها تعبر عن الكلام، فهي شبيهة به في المراد بها. فتحقق من هذا أن الأمر حقيقة لا تنطلق إلا إلى الحرف والصوت. وهي صيغة «افعل» دون كُتْبها المعبر به عنها، ودون الإشارة المفهومة النائية منابها. وإن سُميت «خبرًا»، و«أمرًا»، فمجازًا. مثل قولهم: [الطويل]

١٨

٢١ تُخَبِّرُنِي الْعَيْنَانِ مَا الْقَلْبُ كَاتِمٌ [وَلَا خَيْرَ فِي الشَّخْنَاءِ وَالتَّظَرِ الشَّرِّ] و «في وجه فلان كلام». وقولهم: «في نفسه كلام».

١ بيان: مان. ٨ بقول: بقول. ١٢ مرئي: مري. ١٣ ثبات: ثبات. ١٨ فتحقق: السابق (وفي)

مطلوب. || تنطلق: ينطلق. ١٩-٢٠ مُبَيَّنٌ خَيْرًا: مهمل. ٢١ خَيْرٌ: مهمل.

فصل

والأمر ليس بإرادة؛ ولا من شرط كون الصيغة أمرًا صدورها عن إرادة المعنى
المأمور به.

٣

[فصل يجمع الأسئلة]

٢٣٦و

وقد اختلف أهل الاعتزال؛ فقال بعضهم: | لا يكون أمرًا إلا بإرادة. وقال بعضهم: بثلاث إرادات؛ [الأولى] إرادة لإحداث الصيغة، والثانية إرادة للمأمور به؛ والثالثة إرادة كونه أمرًا لمن هو أمر له. فقد اجتمع أهل الاعتزال والأشاعرة على أن هذه الصيغة لا بد لها من مستند. فقال هؤلاء: مستندها معنى في النفس هو الأمر؛ والصيغة عبارة عنه؛ ودلالة عليه. وقال هؤلاء: لا بد من إرادة الأمر أمرًا، إلا لحسن المأمور به؛ ولا النهي؛ إلا لقبح المنهي عنه.

١٢

فصل في الأجوبة

والجواب أن حسن ما أمر الله به - سبحانه - وقبح ما نهى عنه؛ إنما عُلِمَ بدلالة هي الإجماع، وما استند إليه الإجماع. فأما أن يكون لأجل كونه أمرًا أو نهيًا، فلا. ولو جاز أن يُقال إن حسن المستدعى المأمور به؛ وقبح المنهي عنه؛ كان كذلك لأجل الأمر والنهي؛ لكان القبح والحسن لأمر يعود إلى الفعل والترك؛ وإن صدر عن العقلاء. ولما كان القبح والحسن وراء الفعل؛ كذلك هما وراء الأمر والنهي. وتعلقهم بالحكمة؛ وبالإضافة إلى الله؛ تعلق بالقرينة الدالة على الحسن؛ وإلا فمطلق الأمر لا يقتضي إلا الاستدعاء من طريق. وأدلة الشرع دلت على حسن أمر الله - سبحانه - وقبح بعض ما نهى [عنه].

وأما قبح المنهي عنه؛ فلا يجب. فإنه قد نهى الشرع عن أشياء الأولى تركها؛ لا لقبحها؛ كالنهي عن القران بين الثمرتين، وكسّر الثيب بالخرقة؛ والجلوس في

٢ صدورها: صدرها. ١٢ في الأجوبة: مزيد. ١٤ أو نهيا: ونهيا. ١٥ المأمور: السابق (وقبح) مشطوب. ١٧ كذلك: السابق (والترك وإن مررد عن العقلاء ولما كان القبح) مشطوب.

المناورة، والشرب من ثلثة الإناء، والأكل في المنخل، وغير ذلك، وليس ذلك قبيحا. فأما المقبحات من المنهيات، فلأدلة شرعية إن كانت منهيات الشرع، أو لأدلة عرفية إن كانت من حيث اللغة. فأما بمجرد صيغة النهي، فلا. وهذا خلط منهم للكلام باللغة، كخلطهم الأمر باقتضاء الإرادة؛ وإلا فإين التحسين والتنبيح من الصبغ اللغوية؟

٦ فصل في ذكر من تجب طاعته

- اعلم أن الواجب هو الأمر | اللازم الحتم الذي سقط على المكلف سقوطاً لا ٢٣٦ ظ يمكنه الخروج عنه، إلا ويكسبه ذلك الذم، واسم «العصيان». مأخوذ من قولهم: «وَجَبَ الحائط»، و«وَجَبَ الشَّمْسُ»، أي سقطا، و«وَجَبَتْ جُنُوبُهَا». والذي تجب طاعته هو الله - سبحانه، ومن أوجب طاعته، من رسله - صلوات الله عليهم - والأئمة، وخلفاء الأئمة، والوالدين، وسادة العبيد الذين ملكهم رقبهم وأوجب عليهم بحكم الشرع طاعتهم. فأما من عدا ذلك، من مسلط بنفسه، ١٢ ومستعل بوضعه الاستعلاء، لا بحكم الشرع، فليس بواجب الطاعة؛ وإن حسنت متابعتة لاستعلائه والانتقاد له، فذلك مصانعة له حراسة للنفس، بحكم الشرع أيضاً. ١٥ ألا ترى أنه لما جاء الشرع بالنهي عن طاعة الوالدين حسن عصيانهما؟ فقال - سبحانه: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾. وهذا الفصل يُبْتَنَى على أن الحسن ما حسنه الشرع، والقبيح ما قبحه الشرع؛ ١٨ خلافاً للقدرة.

فصل في الدلائل على ذلك

وهو أن المخلوقين في الخلق والجنس والبنية الحيوانية، المحتاجة إلى القوام ٢١ من الأغذية سواء؛ وكذلك في تسلط المضار عليهم. ولا فضل لبعضهم على بعض

٣ صبغة: في الهامش. ٧ سقوطاً: حرف الغاء مضموم. ١٦ يُشْرِكُ: غلى أن تشرك. ١٧ وهذا الفصل: مهمل. || يُبْتَنَى: نسي.

يقتضي طاعة بعضهم أمر بعض. وإنما رتبهم الشرع مراتب؛ فجعل منهم أنبياء؛
ورسلًا؛ وأئمة؛ وخلفاء؛ ووالدين؛ ومالكين. وفضل هؤلاء على مَنْ دونهم من
المرسل إليهم؛ كالرعايا، والأولاد، والعبيد. وجعل لهم تعلق الرتبة الشرعية الأمر
الواجب والطاعة اللازمة في مقابلته. ولولا ذلك لم يك لأحد على أحد طاعة؛ لأن
ما عدا هذه الرتب؛ التي عظمها الله - سبحانه - وجعلها سببًا لإيجاب الطاعة؛ إنما
هي أوضاع لا لحق ولا فضل علمناه سببًا للإيجاب.

فصل يجمع شبههم

٢٣٧ قالوا: إن أهل اللغة قد حكموا لما وضعوه أمرًا برتبة، وقابلوه | بطاعة أو
عصيان. فسموا الممثل «مطيعًا»، والممتنع «عاصيًا». فلو كان الأمر لا تشتط له
الإرادة؛ لكان البيهية إذا وجد منه روم العلف والماء، أن يكون أمرًا؛ ولوجب
أن يكون المستهزئ؛ والهاذي المبرسم، القائل لعبيده «افعلوا» و«اصنعوا»؛
أمرًا. ولنا لم يُسم «أمرًا»؛ وما عُدِم سوى ما أمر به، عُلِم أن الأمر مشروط
بالإرادة.

قالوا: ولأن النهي لا يكون نهيًا إلا بكراهة الناهي؛ والكراهة ضد الإرادة؛
فوجب أن لا يكون الأمر إلا بإرادة.

قالوا: لا يخلو أن تكون الصيغة أمرًا لمجرد كونها ووجودها، أو لقرينة معها.
ولا يجوز أن تكون بمجردها؛ لأنها توجد من المبرسم، والمصروع؛ والنائم،
والطفل؛ وليست أمرًا. ولا يجوز أن يكون لوجود قرينة معها في الجملة؛ لأن من
القرائن ما يخرج به عن كونه أمرًا؛ وهو التهديد والتعجيز. مثل قوله: ﴿اعْمَلُوا مَا
يُسْتَم﴾؛ ﴿فَاتُوا بِسُورَةِ مِثْلِهِ﴾؛ ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾. لم يبق إلا أن
يكون لقرينة تصلح لجعلها أمرًا؛ وليس إلا الإرادة. وإن قلتم: «إنها إنما تُعتبر أن

٣ الأمر: غامض. ٩ الممثل: مهمل. || والممتنع: والمسع، كذا. || عاصيًا: مهمل. || فلو: لو.

١١ المستهزئ: المسهرى. || والهاذي: مهمل. || المبرسم: المبرسم. ١٢ مشروط: مشروط.

١٨ وليست: مغير. ٢٠ إلا: مزيد. ٢١ إلا: في الهامش.

ترد من عاقل»؛ فذلك يُعَرَّض ويُحَرَّس بالإرادة؛ لآته ليس يُراد العقل؛ ولا يُشترط، إلا ليرد الأمر عن إرادة الأمر.

٣ قالوا: ولأنها متى لم تصدر عن إرادة، قيل فيمن صدرت عنه إنه ساو، أو ذاهل، أو هازل، أو ماكر، ولا يُسمَّى «أمرًا»؛ كالفعل؛ إذا صدر من غير مريدٍ لِمَا فعله؛ كان عبثًا، وكان من صدر عنه عبثًا.

٦ قالوا: وهل خرجت لفظة «افعل»؛ من المهدد والمعجز؛ عن كونها أمرًا، إلا لعدم إرادة من صدرت عنه؟

٩ قالوا: اللغة توجب أن يُعرَف بظاهر خطاب الله - سبحانه - مراده فيما يستدعيه؛ والحكمة توجب أن لا يأمر إلا بما يريده؛ وما ذهبتم إليه يخالف اللغة والحكمة. وإن جاز دعوى ذلك، فهلا جَوَّزتم أن يكون يريد بالاستدعاء التَّجَنُّب؛ فيشتبه الأمر المطلق بالتهديد؟

فصل يجمع الأجوبة عن شبههم

١٢

أما القول بأنها ترد مترددة؛ فليس بصحيح؛ بل هي موضوعة للاستدعاء والطلب والافتضاء. لا غير. فإذا وردت | مع قرينة، كانت بحسب القرينة إما تهديدًا، وإما

١٥ تعجيزًا. وليست في التردد كالصَّيغ المشتركة؛ مثل لَوْن، وجَوْن، وقُرْء، وشَفَق.

ألا ترى أن تلك، إذا وردت، لم يعقل منها واحدًا من الأشياء التي اشتركت فيها؟ ويوضح ذلك أنه إذا قال لعبده: «اصْبُغْ ثوبي لَوْنًا» و«ائْتِنِي غُرُوبَ الشَّفَق»؛ فإنه

١٨ يحسن الاستفسار عن أيِّ الشَّفَقَيْنِ، وأيِّ اللَّوْنِ؛ ولا يحسن استفسار القائل لعبده

«افْعَلْ»؛ «أتريد أن يفعل أم لا تريد أن يفعل؟»؛ ولا استعلامه عن التهديد والتعجيز.

وما صارت إلا بمثابة أسماء الحقائق الموضوعية لِمَا وُضعت له؛ تُصَرَّف إلى غير ما

٢١ وُضعت له بضرب من الاتساع. ولا يعطي ذلك أنها؛ عند الإطلاق، تحتاج إلى

إرادة الناطق بها ما وُضعت له.

١ يُعَرَّض ويُحَرَّس: مهمل. || يُراد: تراد. ٢ يُشترط: تسرط. || ليرد: مغير. ٦ قالوا: قال.

١١ فبشبه: مغير. ١٤ قرينة: مهمل. || القرينة: القرية. ١٥ وجَوْن: وجون. || وقُرْء: وقرون، وحرف

النون مشطوب. ١٧ ثوبي: مغير. || لَوْنًا: مزيد. || الشَّفَق: مغير (من: الشفق).

وإنما لم نصح من البهيمة؛ لأن القول والرتبة أبعداها، وهما شرطا الأمر. فلا رتبة للبهيمة ولا قول، ولربما انقلب هذا عليهم؛ لأن إشارة البهيمة تطلب العلق والماء، والحنين إلى فضيلها وسخْلِها، والخروج للرعي، دالة على إرادة منها ذلك، ٣ ولم تكن آمرة. فقد تكامل شرط الأمر عندهم، وليست آمرة. وأما دعواهم أن لا فرق بين قولهم: «أريدُ منك أن تفعل» وبين قولهم: «افعل»، غير صحيحة؛ لأن «أريدُ منك» إخبار عن إرادته، ولفظة «افعل» استدعاء، والخبر ٦ يدخله الصدق والكذب.

وأصح الأجوبة عن هذا ما سمعته من إمام في الجدل، أن «أريدُ» و«أردتُ» صيغتان تتجردان عن ذكر مراد منه؛ بل يكفي فيهما نفس المراد. فيقول القائل: ٩ «أردتُ كذا»، و«أريدُ كذا»؛ فلا يقال «مِمَّنْ تُريدُ؟». ولفظة «افعل» و«أمرُ» و«أمرتُ» لا بد لها من معلقٍ عليه الاستدعاء؛ و«أريدُ» وزانٌ «أشتهي» و«أحتاجُ» و«أردتُ»، وزانٌ «أشتهيْتُ» و«احتجْتُ». وهما خبران عن أمر وقع في النفس من ١٢ شهوة. والأمر إنما هو استدعاء؛ فبان الفرق بينهما.

٢٣٨ وأما المُبرَسَم والمصروع، فإنما لم يكونا أمرين مع وجود الصيغة؛ فلائهما ما قصدا الصيغة؛ لا لآئهما لم يريدوا المستدعى. وقد اتَّفَقْنَا على أن إرادة النطق ١٥ معتبرة؛ وإلا فلا تكون طلبا، ولا اقتضاء؛ ولا استدعاء. وكذلك ما سبق على اللسان، ويغلب بالبرسام، تكون صورته صورة الكلام.

١٨ واختلف الناس هل هو كلام؛ فعلى مذهب المحققين ليس بكلام.

ثم اختلفوا في علّة نفي اسم الكلام عنه. فقال قوم: لآته ليس يعتبر عما في النفس؛ وهم نفاة الصَّيَغ عن كونها كلاما، والمثبتون للكلام قائما بالنفس.

٢١ وقوم نفوه لآته لا يصدر عن إرادة لما يتضمّنه من الاستدعاء.

ونحن نسلبه اسم «الكلام»، لآته مدفوع إليه؛ فهو كما يخرج من الحروف عن غلبة عطاس، أو سعال، أو تئؤب.

١ البهيمة: النهم. || أبعداها: أبعدا. ٢ البهيمة: مغير. ٣ آمرة: أمره. || آمرة: أمره. ٤ وأريدُ: واردة. ٥ وزانٌ: السابق (واحتاج) مشطوب. || وأحتاجُ: مزيد. ٦ لآئهما: مهمل. والسابق (لا) غير مشطوب. ٧ فعلى: مغير. || المحققين: مهمل. ٨ نفي اسم: مكزّر. مشطوب. ٩ نفاة الصَّيَغ: مكزّر. مشطوب. ١٠ نسلبه: نسلبه.

- وأما النهي، فلا نسلم كونه نهياً لكراهة المنهي عنه؛ بل لاستدعاء الترك مع الرتبة. كما أن الأمر استدعاء الفعل مع الرتبة؛ فلا فرق بينهما. وهذا يُبنى على أصل كبير، وأن جميع الأفعال والكائنات مرادة؛ وأنها لا تقع إلا بإرادة القديم - سبحانه؛ وأن ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.
- وَأَمَّا التَّسْيِيمُ الْآخَرُ، فَالْجَوَابُ عَنْ أَنَّهَا أَمْرٌ بِكُونِهَا اسْتِدْعَاءٌ بِالْقَوْلِ مِنَ الْأَعْلَى لِلْأَدْنَى. وَلَا يُفْتَقَرُ إِلَى مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يُقْتَنَعُ فِيهَا بِدُونِ ذَلِكَ.
- وَالْقِرَائِنُ تَعْمَلُ عَمَلَهَا فِي صَرْفِهَا لَهَا عَنْ مَوْضُوعِهَا؛ عِنْدَ قَوْمٍ. وَالصَّحِيحُ، عَلَى مَا سَمِعْنَاهُ مِنَ الْأَثَمَةِ فِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالْأَصُولِ، أَنَّ الصِّيغَةَ لِلتَّهْدِيدِ وَلِلتَّعْجِيزِ تَشَابَهُ صِيغَةَ الْأَمْرِ؛ وَلَيْسَتْ أَمْرًا صُرِفَ إِلَى غَيْرِ الْأَمْرِ بِقِرْنَةٍ.
- وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَكُونُ سَاهِيًا أَوْ ذَاهِلًا، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ بِإِرَادَةِ الصِّيغَةِ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ ذَاهِلًا وَسَاهِيًا. وَلَوْ لَزِمَ اعْتِبَارُ إِرَادَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ لَكُنَ الصِّيغَةُ أَمْرًا، لَوْجِبَ أَنْ يُعْتَبَرَ عِلْمُ الْأَمْرِ بِطَاعَةِ الْمَأْمُورِ وَاسْتِجَابَتِهِ. فَلَمَّا صَحَّ كَوْنُ الْأَمْرِ أَمْرًا، وَهُوَ اللَّهُ - سَبْحَانَهُ، مَعَ كَوْنِهِ عَالِمًا بِأَنَّهُ لَا يُطَاعُ فِيمَا أَمَرَ، وَأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ لَا يَقَعُ، بَطُلَ اعْتِبَارُ | الْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرِ بِمَا لَا يَرِيدُهُ، وَبَيْنَ الْأَمْرِ بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ٢٣٨ ظ
- مَرَادُهُ وَمَأْمُورٌ بِهِ. - وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
- وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ مَخَالَفَتَنَا لِلُّغَةِ وَالْحِكْمَةِ، فَغَايَةُ مَا تَعْطِي اللُّغَةُ الْاسْتِدْعَاءَ، وَقَدْ أَثْبَتْنَاهُ. وَمَا دَعَوَى الْإِرَادَةِ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ دَلَائِلِ أَحْوَالِ الْمَخْلُوقِينَ؛ وَقَدْ دَلَّتْ دَلَائِلُ أَحْوَالِهِمْ عَلَى الْإِتْنَاعِ بِمَا أَمَرُوا بِهِ، وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ، اقْتِرَانًا بِشَرْطِهِ فِي الْأَمْرِ فِي الْجُمْلَةِ، وَفِي حَقِّ اللَّهِ - سَبْحَانَهُ. وَإِنَّمَا الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْإِطْلَاقُ إِرَادَةُ صِيغَةِ الْاسْتِدْعَاءِ؛ وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ يَقِفُ عَلَى دَلَائِلِ الْأَحْوَالِ. فَالْإِرَادَةُ لِلْمَأْمُورِ، وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَالْمِيلُ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ، فَمَوْقُوفٌ عَلَى الْقِرَائِنِ؛ وَدَلَائِلُ الْأَحْوَالِ وَتَفَرُّعُهَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلَالَةٍ.

٢ يُبْنَى: مَهْمَل. ١٦ مَخَالَفَتُنَا: الْوَاقِعُ (وَقَدْ أَثْبَتْنَاهُ وَمَا دَعَوَى الْإِرَادَةَ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ دَلَائِلِ أَحْوَالِ لِلَّهِ) مُشْطَرِب. ١٦-١٧ مِنْ: وَقَدْ، إِلَى الْمَخْلُوقِينَ: فِي الْهَامِش. ١٧ وَقَدْ: السَّابِقُ (الْمَخَارِصُ وَمِنْ) مُشْطَرِب. ٢١ وَدَلَائِلُ: دَلَالِ.

فصل

- وقال أصحابنا: والفعل لا يُسَمَّى «أمرًا» حقيقة؛ كما لا يُسَمَّى «كلامًا» حقيقة؛ سواء كانت إشارة مفهومة، أو غير ذلك. فعلى هذا، فعل النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - ٣ وإن دلَّ على وجوب الاقتداء بالنبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - والمتابعة له؛ فإنه ليس بأمر. وذهب بعض أصحاب الشافعي المتأخرين إلى أنه أمر حقيقة. وهو ليق بمذهبنا؛ حيث قلنا: الكتابة كلام حقيقة؛ وما في النفس من المحفوظ كلام حقيقة. ٦
- قال أصحابنا في القرآن: متلو باللسن. مكتوب في المصاحف، محفوظ في الصدور. فالدلالة على أنه ليس بأمر ما تقدم من أن الأمر صيغة استدعاء، أو اقتضاء، من الأعلى؛ فعلاً من الأدنى؛ وليس هذا منتطباً على ذلك. وأين الفعل ٩ من الاستدعاء؟ وكذلك جعل الأقوال مستدعى بها؛ وهذه مستدعى إلى ما تابعها بغيرها. فقال - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - «صلُّوا كما رأيتموني أصلي». وقال للذي سأل عن الصلاة: «صلَّ معنا». وقال في الحج: «خذوا عني مناسككم». ولو كان الفعل ١٢ أمراً، لما احتاج إلى أمر من جهة القول باتباعه؛ مثل قوله: «صلُّوا كما رأيتموني ٢٣٩ و [أصلي]»، «خذوا عني مناسككم»؛ كما لا تقول في القول.
- ولأنه يحسن أن تقول: «فعلتُ وما أمرتُ»؛ ولا تقول: «أمرتُ وما أمرتُ». ومن ١٥ خصائص المجاز صحة نفيه [عن] غير المسمى به.
- ولأنه لما لم يكن الترك نهياً، لم يكن الفعل أمراً. ألا ترى أن استدعاء الفعل بالقول، لما كان أمراً، لا جرَّم كان استدعاء الترك بالقول نهياً؟ ١٨
- ولأن الفاعل قد يفعل لا مستدعى من غيره بفعله؛ لكنّه يفعل لمعنى يخصّه. فإذا كان الأمر من طبعه الاقتضاء والاستدعاء؛ وليس في طبيعة الفعل ولا جوهره ذلك، بطل أن يكون أمراً، سوى ما كان في جوهره. وليس إلا القول الذي يستدعي به ٢١ الأعلى من الأدنى فعلاً.

٣ سواء: مغتبر. ٦ وما: السابق (ومن خصائص) مشطوب. ٧ مكتوب: السابق (مسحه فقه) مشطوب. و (متلو باللسن) غير مشطوب. ٨ فالدلالة: السابق (غير السابغة) مشطوب. ١٠ جعل: السابق (و كذلك) مشطوب. || إلى: السابق (الأقوال مستدعابها وهذه مستدعاء) مشطوب. || ما تابعها: مغتبر. مشكوك فيه. ١٤ نقول: مهملي. ١٥ فعلت: مغتبر (من: فعل). ١٧-١٨ الفعل بالقول: السابق (استدعاء الفعل أمراً لا يرى أن استدعاء) مشطوب. ١٩ الفاعل: السابق (الفعل) مشطوب. || مستدعى: مُستدعيتا.

ولأنه لا يشتق لفاعله منه اسم «أمر» ، ولا للفاعل مثله «مطيع» ؛ لكن يقال «فعل» ولا يقال «أمر» ؛ ويقال «فاعل» ولا يقال «آمر» . وقد فرقوا بينهما في الجمع ؛ فقالوا في جمع أمر : «أوامر» ؛ وفي جمع أمر الشأن : «أمور» . ٣

فصل فيما تعلقوا به

فمن ذلك قولهم : «ما أمر فلان بسديده» . قال - سبحانه : ﴿وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ بِرَيْثِيدٍ﴾ . وقال - سبحانه : ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ . وقال الشاعر : [الطويل]
فَقُلْتُ لَهَا: أَمْرِي إِلَى اللَّهِ كُلُّهُ وَإِنِّي إِلَيْهِ فِي الْإِيَابِ لَرَاغِبُ
قالوا: ولأن الأمر مأخوذ من «الأمرة» ، وهي العلامة ، وفي الفعل أمانة على ما يُراد ، فالنبي - صلى الله عليه - إذا فعل فعلاً ، فأنما فعله ليقتدى به . ٩

فصل في الأجوبة عنه

أما قولهم : أمر فلان ، فالمراد به حاله وشأنه ؛ والحال والشأن ليس بأمر حقيقة .
وأما ما أضافه الله - سبحانه - إلى فرعون ، فلا حاجة بنا إلى حمله على الفعل . فإنه - سبحانه - أخبر عنه بأن قال : ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ . فكذبه الله فيما قال ؛ فقال : ﴿وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ بِرَيْثِيدٍ﴾ ، يعني ما يدعو إليه . على أنه لو كان في الجميع يُراد به الفعل والحال والشأن ، فإنه | مجاز ؛ ولذلك ٢٣٩
يحسن أن يقال : «ما أمرت» ، ولا أمر فلان» ، وإن كان فعل ؛ وكان له حال وشأن .
وأما قولهم إنه من «الأمرة» ، فلا يُعرف ذلك عن موثوق به في اللغة . ولو كان منقولاً ، لاحتمل أن يكون مأخوذاً من أمانة على الاستدعاء الذي في نفس المستدعي ، وهي القول ؛ وإلا فلو كان عائناً ، لوقع على الكناية والإشارة ، ولم يختص بالقول . ١٨

١ للفاعل ؛ معتبر . ٣ الشأن ؛ معتبر . مهمل . ٨ قالوا ؛ قال . ١٢ حمله ؛ معتبر (من جُملته) .
١٦ وشأن ؛ معتبر (من : نان) . ١٨ لاحتمل ؛ احتمل .

فصل فيما وُضع له الأمر

اعلم أنَّ الأمر لم يُوضَّع في اللغة لإفادة [حسن] المأمور به أو قبحه؛ وكذلك النهي لا يقتضي قبح المنهي عنه؛ وإنما وُضع للزجر عن فعل المنهي عنه؛ واستدعاء تركه، والتبجيح والتحسين وراء ذلك موقوف على دلالة تدلَّ عليه. هذا مذهب أهل السنة؛ وهو مذهبنا.

وزعمت القدرية أنَّ مقتضى الأمر كون المأمور به حسنًا في العقل؛ ولولا كونه في العقل حسنًا، لَمَا أُمِرنا به؛ ولولا كون المنهي قبيحًا في العقل، لَمَا نهانا الشرع عنه.

فصل في الدلالة على ذلك

إنَّا نعلم، من أهل اللغة، أنَّ الأمر قد يأمر بالظلم والتعدي، ويعاقب على مخالفته في ذلك. ولا تنافي بين الأمر والقبح؛ يقال: «أمرًا بالحسن» و«أمرًا بالقبح». وكذلك السلطان الجائر يأمر بالجور، وينهى عن العدل؛ فلا يصير الجور بأمره حسنًا، ولا يخرج بأمره بالجور عن كونه بذلك أمرًا. فهذا واضح من طريق اللغة. وما هو إلَّا بمثابة قولنا إنَّ القبيح مستدعى؛ فلا يخرج بكونه مستدعى عن كونه قبيحًا. ولا يخرج المستدعى بكون المستدعى قبيحًا عن كونه استدعاء؛ كذلك لا يخرج عن كونه أمرًا. ولا ينف الاستدعاء على كون المستدعى حسنًا؛ كذلك لا ينف الأمر على كون المأمور به حسنًا.

فصل في شبهة المخالفين

قالوا: أجمعنا على أنَّ الله - سبحانه - ما أمر إلَّا بالحسن؛ بل ما أباح إلَّا الحسن؛ على خلاف بين الناس في الإباحة هل هي | أمر أو لا. ولا نهى إلَّا عن قبيح. وثبت في العقل أن لا اعتداد إلَّا بأوامر الحكماء العقلاء من العرب؛ والآمرين

١٠ إنَّا نعلم من أهل اللغة أنَّ الأمر قد يأمر؛ إنَّا نعلم أن الأمر من أهل اللغة قد يأمر. ١٢ يصير:

مغتر. ٢٠ ولا نهى؛ ولانها. ٢١ قبيح؛ مهمل. || والآمرين؛ مهمل.

- في الجملة؛ فوجب أن لا يكون. ولم يوقفوه على أمر الشرع، ولا الوالد، والنبى خاصة؛ بل عموا كل ذي رتبة. فمن أين لكم تخصيص ذلك بحكم الله - سبحانه؟ وهذا تعاطي على اللغة بمجرد اقتراح لا يدل عليه دليل. ٣
- قالوا: وما تنكرون أن يكون ذلك لوجه هو في العقل عليه؛ أو بحكم بعض الخلق ومواضعهم ذلك؛ كما جاز وضع بعض الخلق أسماء ولغات يتخاطبون بها؟ ٦
- قالوا: وبالطريق الذي كان الشرع هو الموجب لطاعة الأنبياء - صلوات الله عليهم - والخلفاء من قبلهم، وسادات العبيد، والوالدين، وجب الحكم بوجوب ما وضع في العقل حسن الطاعة فيه لذي رتبة من الخلق. ولا فرق بين ما وضعه شرعاً، وما وضعه في العقول. وليس سلوككم لايجاب طاعة الأنبياء - صلوات الله عليهم - ومن ذكرتم من الخلق إلا لرتبة وضعها الله؛ وقد وضع - سبحانه - للعقل رتبة هي التحسين والتقيح. فإذا أمر أمر من الخلق بحكم ما وضع في العقل، وجبت طاعته ولا فرق. ١٢

فصل يجمع الأجوبة

- والجواب أن أهل اللغة وضعوا الأمر صيغة تستند إلى رتبة. فما خرجنا عن وضعهم في اعتبار الرتبة؛ لكن خالفناهم في عين الرتبة. ومعلوم أن الأمم على الغاية في الاختلاف في التحسين والتقيح. فالبراهمة والهنود والثوية يستحسنون أشياء تقبحها الشرائع، ويستقبحون أشياء لا تستقبحها الشرائع؛ بل تحسنها. وليس من يقول بأن الله قد جعل اعتقاد بعض هذه الفرق، لحسن الشيء أو قبحه، حكماً منه بذلك؛ أولى ممن قال إن اعتقاد غيرهم من الخلق، لتقيح ما استحسنه الفريق الآخر؛ حكم منه بقبحه. وهذا يوجب أن يكون الله - سبحانه - قد حكم بأنه حسن قبيح؛ واجب ساقط؛ وذلك باطل باتفاق. ١٥ ١٨ ٢١

| فصل في الإباحة هل هي أمر

- اعلم - وفَّقك الله - أَنَّ الإباحة إطلاق وإذن، وليست استدعاء للفعل. وهذا قول أكثر أهل العلم من الأصوليين والفقهاء؛ خلافاً للبلخي وأصحابه في قوله: إِنَّ ٣ الإباحة أمر؛ والمباح مأمور به، وهو أمر دون رتبة الواجب والندب. فجعل الإباحة مرتبة ثالثة، وهي أدنى الثلاث مراتب.
- ولربما كان الخلاف في عبارة؛ ولربما وقع الخلاف في معنى. فأما الخلاف في ٦ العبارة، أن يُقال: معنى قولنا «إِنَّ المباح مأمور به» أنه مأذون في فعله، ومطلق، ومحلُّ له ذلك، ومدلول من جهة السمع على أَنَّ له فعله، وله تركه؛ وأنَّ تركه وفعله سيِّان، لا ثواب ولا عقاب عليهما. فإنَّ أريدَ ذلك، فهو اتفاق على المعنى ٩ وخلاف في العبارة.
- فأما الخلاف في المعنى، فهو أن يقول القائل بذلك: «إِنَّ الإباحة للفعل اقتضاء له، ومطالبة به؛ واستدعاء على جهة الإيجاب أو الندب؛ وإنَّها نهى عن ترك ١٢ المباح؛ وإنَّ فعل المباح خير من تركه الجاري مجراه». وهذا باطل.

فصل

- والدلالة على فساده علم كلِّ عاقلٍ من نفسه الفرق بين كونه آذناً ومطلقاً لعبده، ١٥ ومن تلزمه طاعته في الفعل، كولده وخادمه؛ وبين كونه أمراً لذلك الذي تلزمه طاعته، ومقتضياً له؛ وطالباً له، ومستدعياً منه. وإذا كان ذلك الفرق موجوداً للنفس، ومعروفاً لها، بطل دعوى من قال: «إِنَّ الإباحة أمر»؛ لأنَّ الحقيقة الواحدة ١٨ لا تنفصل ولا تنقسم في النفس، كما لا تنقسم حقيقة الخبر.
- ومما يدلُّ على ذلك أَنَّ حقيقة الإباحة تعليق المباح بمشيئة المأذون له في الفعل، وبمعنى القول له: «افْعَلْهُ إِنْ شِئْتَ»؛ ومن حقَّ الأمر بالفعل أن يكون اقتضاء ٢١ له؛ ومطالبة به؛ واستدعاء لحصوله، ونهيًا عن تركه على وجه ما هو أمر به، على ما نبينه من بعد. فافترق لهذا حال الإباحة والأمر.

٣ الأصوليين: مهمل. ٦ فأما: مغتير. ٨ وأن: مغتير. ١٠ العبارة: عبارة. ١٢ ترك: مغتير.

١٥ فساده علم: مغتير. ٢٣ نبينه: بنبينه.

- فإن قيل: وجود الفصل والفرق في النفس بين الإباحة والاقتضاء المطلق لا | ٢٤١
يمنع من كون الإباحة ضرباً من ضروب الأمر؛ بدليل الندب والإيجاب؛ فإن بينهما
٣ فصلاً وفرقاً في النفس. ومع هذا، فإنهما جميعاً أمر؛ لكن بينهما مرتبة تدنو مرتبة
الندب عن الإيجاب. كذلك ههنا تدنو مرتبة الإباحة عن الندب. فلاجل الرتبة وجد
الفصل في النفس، لا لأجل أن الإباحة غير الأمر.
- ٦ قيل: الفصل الذي يجده العاقل في نفسه، بين الإباحة والأمر، فصل يمنع أن
يكون في الإباحة نوع اقتضاء، أو مطالبة، أو استدعاء؛ لكنه يجد في النفس تخلية؛
وهي نفي التقييد، والكف، والمعارضة في الفعل، أو المؤاخذه عليه. وهذا يخرج
٩ الإباحة عن أنواع الأمر، إن كان متنوعاً. وسنذكر مذهبن في الندب - إن شاء الله.

فصل

- صيغة الأمر بمجردها تقتضي الوجوب لغةً وشرعاً، هو ظاهر كلامه؛ لأنه قال:
١٢ إذا ثبت الخبر عن النبي - صلى الله عليه، وجب العمل به. وبذلك قال جمهور
الفقهاء.
- وقالت الأشعرية: إذا دلت دلالة على أن الصيغة للاستدعاء، وجب التوقف إلى
١٥ أن ترد دلالة بإيجاب أو ندب.
- وقالت المعتزلة: يقتضي الندب، ولا يُحمَل على الوجوب إلا بدليل؛ وهو قول
بعض أصحاب الشافعي.

فصل في الدلائل من الكتاب العربي

١٨

والدلالة على ما ذهبنا إليه قوله - تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْنَا﴾
والتوبيخ على الترك دلالة على الإيجاب بمطلق الأمر، وأن مقتضاه الوجوب. وأيضاً

٧ تخلية: مهمل. ٨ نفي التقييد: مهمل. || المؤاخذه: مهمل. ١١ كلامه: أي كلام أحمد بن
حنبل. || لأنه: السابق (وبذلك قال جمهور الفقهاء) مشطوب. ١٢-١٣ وبذلك قال جمهور الفقهاء: مزيد.
١٤ التوقف: مقبر.

قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾. وهذا يدل على أن أمره حتم، لا تخيير فيه بين ترك وفعل، ولا توقف فيه انتظاراً لدلالة؛ فهي دلالة على الجميع. وأيضاً قوله - تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. والزجر والوعيد على ٢٤١ ظ مخالفة | أمره دلالة على أن مقتضاه الإيجاب.

فصل يجمع الأسئلة عليها

٦

قالوا: أما الآية الأولى، فإن القرائن المقترنة بالأمر دلت على الوجوب. وهو أن الله - سبحانه - لم يعقب تركه للسجود بالوعيد؛ بل أبان عن مخالفته بالتقسيم عليه: ﴿اسْتَكْبَرَتْ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾. والقصة واحدة، فقال: (أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ)؛ ٩ وأبان عن استكبار. ومن قابل أمر الله - سبحانه - بالاستكبار: استحق الوعيد. وقد نطق القرآن بذلك، فقال: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾. ولو لم ينطق بذلك، لكنى علم الله - سبحانه - بأنه ترك الائتمار لأمره على وجه الاستكبار، ١٢ فعلمه في حق الله: كنطق العبد بالاستكبار على سيده فيما أمره به، فيصير الوعيد منصرفاً إلى استكباره عن التدب. ومن ترك مندوب الشرع بعلّة الاستكبار، كفر واستحق الوعيد؛ كمن قال: أنا أكبر وأجلّ من أن أقبل الحجر، وأطوف بالكعبة؛ ١٥ لأنني حيّ ناطق عاقل، وهي جماد. ولو لم يك هذا، لاحتمل أن تكون قرينة اقترنت بالصيغة، فاقتضت بالمخالفة التوبيخ والوعيد.

قالوا: ولأنّ هذا يدلّ على وجوب أوامر الله - سبحانه، وأوامر رسوله. ١٨ وكلامنا، في مقتضى الأمر، في اللغة. ولأنّه إنّما دلّ على الوجوب، لما اقترن به من الوعيد على مخالفته. ولا يتواعد إلّا على ترك واجب؛ وكلامنا على أمر مطلق.

٢١

٢ تخيير فيه: مهمل. || ولا توقف: مغير. ٨ تركه: مغير. ١٣ فعله: مغير (من: فعله). || فيما: مغير (من: ما). ١٦ جماد: مغير. || اقترنت: اقترنت.

فصل في الأجوبة

- أما قولهم على الآية الأولى: إن الوعيد كان للقرائن التي ذكروها، فإن استدلالنا
 ٣ من قوله: ﴿مَا لَكَ﴾؛ ﴿مَا مَنَعَكَ﴾. وهذا لا يقع إلا موقع ما يلزم فعله. وقوله: ﴿إِذْ
 أَمَرْتُكَ﴾ بيان الموجب؛ كقول القائل: «ما منعك أن تستجيب لي إذ دعوتك؟» ولو
 كان هناك قرينة، لذكرها؛ لأن الموضع موضع تقرير للحجة. وكيف يترك موضع
 ٦ الحجة، ويذكر خالفه له بيديه؟ وقد كان الأشبه أن يقول: «ما منعك أن تسجد لما
 أمرتك بالسجود له»، بالأمر المقتضي للإيجاب؟ أو «ما منعك أن تسجد، | مع ٢٤٢
 إيجاب السجود عليك؟»
 ٩ ولأنه يجوز أن يعود الوعيد إلى مخالفة الأمر، وإلى الاستكبار؛ كما أخبر الله -
 سبحانه - عن أهل النار، حيث قيل لهم: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾، ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ
 مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾، ﴿وَلَمْ نَكُ نُعْطِهمُ المِسْكِينَ﴾، إلى آخر الآية. وعندنا يجوز أن
 ١٢ يُعاقب الكافر على كفره، ومخالفة أمر الله؛ لأن الخطاب يتجه إليه بالكل.
 ولو لم يكن الأمر على ما ذكرنا، لما ذكر الأمر وعلّق عليه الوعيد والتوبيخ.
 ولو كان هناك قرائن تزيد على ما ذكر، لما طواها في محل إقامة الحجة وتأكيده
 ١٥ المعتبة.
 وقولهم: «كلامنا في اللغة»، فأما أوامر الله - سبحانه - فقد يكون فيها أمر
 إيجاب بدلالة. فليس عندهم أمر يحصل الوعيد بمخالفته، من حيث كونه أمراً، لا
 ١٨ في حق الله؛ ولا حق غيره. والقرآن يقتضي تعلّق الوعيد والتوبيخ بمخالفته، لكونه
 أمراً؛ ولأن قولكم: «إن الوعيد هو الدالّ على كونه أنّه داخل» لا يحسن؛ لأنّ
 الأمر بمخالفته حصل الوعيد. فنحن، باستدلالنا بالوعيد على مخالفته على كونه
 ٢١ واجباً، أسعد منكم باستدلالكم على أنّه صار واجباً بالوعيد؛ لأنّ الوعيد جزاء،
 فالأشبه أن يتأخّر عن الأمر المستحقّ به.

فصل في الدلائل من جهة الآثار والسنن

- ٣ ما رُوي عن النبي - صَلَّى الله عليه - أنه قال: «لولا أنْ أشتقَّ على أمتي، لأمرتهم بالسواك عند كلِّ صلاة». وهذا يدلُّ على أن ما أمر به وجب. ولو أمر به، لوجب وإن شقَّ.
- ٦ وقوله - صَلَّى الله عليه - لبريرة: في معنى زوجها أبي مغيث: «لو راجعته؛ فإنه أبو ولدك». فقالت: «أبأمرك، يا رسول الله؟» قال: «إنما أنا شافع». فوضع الدلالة أنه أخبر بالشفاعة؛ وشفاعته ندب. فلو كان الأمر يقتضي الندب؛ لكان قد نفى ندبا وأثبت ندبا.
- ٩ ورُوي أنه مرَّ برجل يصلي؛ فدعاه؛ فلم يجبه. فلما فرغ من الصلاة؛ قال: «ما ظ ٢٤٢ منكم أن تُجيبني؟» قال: «كنتُ في الصلاة». فقال له: «أما سمعتَ الله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾». فوجه الدلالة ١٢ أنه تعلّق عليه بصيغة الأمر؛ في إيجاب إجابته - صَلَّى الله عليه - حين دعاه.

فصل في أسئلتهم

- ١٥ قالوا: لعلَّ مراده: «لأمرتهم أمر إيجاب»؛ بأن كان قد أوحى إليه «لو أمرناهم بالسواك؛ لكان أمرنا لهم أمر إيجاب».
- وكذلك أرادت بريرة «أبأمرك»؛ أي «بإيجابك أو باستدعاء شرعي يكسبني ثوابا في الآخرة؟» فقال: «إنما أنا شافع» لزوجك؛ لا أمر لك بحكم الشرع؛ لكن ١٨ بحكم الرقة عليه؛ أو الشهوة. وذلك ممّا لا يعود إلى ما نحن فيه.
- وكذلك قوله: «اسْتَجِيبُوا»؛ لعله اقتضى بالوعيد المقترون بها. وهو قوله: ﴿وَعَلِّمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾. قيل: لم يُوجد إلا الأمر المجرد؛ ٢١

٦ لبريرة: مغير. || أبي: أي. || مغيث: المغيث؛ وفي الهامش: كذا بخط ابن عقيل والسواك [ب] مغيث. أبي مغيث: هو أبو مغيث بن عمرو؛ انظر تهذيب التهذيب، ج ١٢، ص ٢٤، رقم ١١١٣. وص ٢٣٠، رقم ١٠٤٦ في ترجمة أبي مروان. || راجعته: راحته (أي راجعته، باللغة العاقية). ٧ ولدك: مغير. ١١ تُجيبني: بحسنى. ١٧ بريرة: مهمل.

والصيغة؛ وصرفه عن ظاهره؛ إلى أَنَّ المراد به الإيجاب؛ يحتاج إلى دليل. والنبى - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - لا تُحْمَلُ شفاعته على ما دون الندب؛ لأنَّ شهوته للأمر تكون موافقتها موجبًا ثوابًا؛ بل آحاد أمته. فكيف في حقّه؛ وهو الذي إذا أَرْضَاهُ أمر كان من أعظم الطاعات! وشهوة الوالد دون شهوته؛ وموافقتها طاعة.

فصل يجمع دلالتنا

من حيث الاستعمال من أهل اللغة

٦

إِنَّ القومَ فَرَّقُوا بَيْنَ السُّؤَالِ وَالْأَمْرِ. فَقَالُوا فِي الْأَدْنَى؛ إِذَا خَاطَبَ الْأَعْلَى بِالْفِظَةِ «افْعَلْ»؛ «سَائِلٌ»؛ وَسَمَّوْا الْفِظَةَ «سُؤَالًا». وَقَالُوا فِي الْأَعْلَى؛ إِذَا قَالَ لِلْأَدْنَى «افْعَلْ»؛ «آمِرٌ»؛ وَسَمَّوْا الصِّغَةَ «أَمْرًا». وَهَذَا يَدُلُّ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الصِّغَةَ مَعَ الرِّبَةِ؛ إِذْ لَمْ تَكُ مُوجِبَةً لَمَّا كَانَ لِفَرْقِهِمْ بَيْنَ السُّؤَالِ وَالْأَمْرِ مَعْنًى؛ لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى الْأَعْمَ؛ وَهُوَ الِاسْتِدْعَاءُ. لَمْ يَبْقَ لِفَرْقِهِمْ مَعْنًى سِوَى انْحِتَامِ الْأَمْرِ؛ وَعَدَمِ انْحِتَامِ السُّؤَالِ.

١٢

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا صِغَةُ تَقْتَضِي الإِيجَابَ مَا نَجَدَهُ مِنْ قُوَّةِ الْفِظَةِ؛ ثُمَّ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِهَا. فَأَمَّا مِنْ قُوَّتِهَا وَجَوْهَرِهَا؛ فَهُوَ أَنَّهَا اسْتِدْعَاءٌ مُجَرَّدٌ عَنْ تَخْيِيرِ الْمُسْتَدْعَى مِنْهُ؛ وَالتَّوَسُّعُ لَهُ فِي تَرْكِ مَا أَمَرَ بِهِ. مِثْلُ قَوْلِهِ: «إِنْ شِئْتَ»؛ وَ«إِنْ أُحِبِّتَ». فَكَانَ ذَلِكَ جُزْمًا وَحْتَمًا؛ مِنْ حَيْثُ | إِنَّ الْمُسْتَدْعَى أَطْلَقَهَا إِطْلَاقًا؛ كَمَا أَطْلَقَ قَوْلُهُ فِي ٢٤٣ والخبر «فَعَلَّ»؛ لَمَّا لَمْ يَكُ فِيهِ تَرَدُّدٌ مِنْ حَيْثُ الْفِظَةُ؛ بِأَنْ يَقُولَ: «لَعَلَّ فَعَلَهُ»؛ «عَسَاهُ فَعَلَ»؛ كَانَ خَيْرًا جُزْمًا لَا تَرَدُّدٌ فِيهِ مِنْ طَرِيقِ الْفِظَةِ. وَكُلٌّ مِنْ حِطِّ هَذِهِ الْفِظَةِ عَنْ رِثَةِ الإِيجَابِ وَالْحَتْمِ؛ احْتِجَاجٌ إِلَى قَرِينَةٍ أَوْ دَلَالَةٍ.

١٨

وَأَمَّا اقْتِضَاءُ الْوُجُوبِ مِنْ حَيْثُ التَّعَلُّقُ؛ فَإِنَّ الْمَخَالَفَةَ لَهَا تُسَمَّى «عَصِيَانًا»؛ وَتُسَمَّى الْمَخَالَفُ «عَاصِيًا». فَمَنْ قِيلَ لَهُ «قُمْ»؛ فَلَمْ يَقُمْ؛ كَمَنْ قِيلَ لَهُ «لَا تَقُمْ»؛ فَقَامَ؛ فِي تَسْمِيَةِ الْعَرَبِ إِيَّاهُ «عَاصِيًا». وَمِنْ ذَلِكَ اسْتِحْسَانُ حُكْمَاءِ الْعَرَبِ تَوْبِيخَهُ؛

٢١

٢ تكون: السابق (ان) مطلوب. ١١ انحتام: مهمل. ١٤ تخيير: مهمل. ١٥ إن شئت: مهمل.

١٦ جزمًا: حزمًا.

- وذمه، وتأديبه على ترك الائتمار. وهو عندهم بمثابة من ناداه سيده، فلم يجبه؛ فإنه يكون مهوناً، ويستحق العقاب على ترك إجابة النداء. فإذا نادى عبده زيداً «يا زيد»، فلم يجبه، مع قدرته على الجواب؛ كان مهوناً. فإذا قيل: «يا زيد أقبل»، فلم يقبل، ٣ كان عاصياً. فلو لم تكن صيغة النداء تقتضي الإجابة؛ وصيغة «أقبل» تقتضي الطاعة حتماً، لَمَا حسن عقوبة العبد على تركها؛ لأن الذم والعقاب لا يحسنان إلا على ترك اللازم الواجب. ألا ترى أن قوله: «أقبل إن شئت»، أو «إن أخبثت»، لَمَا كان أمراً ٦ موسعاً، لا جرم قبْح العتب والتوبيخ والعقاب على ترك ما استدعاه منه، ولم يحسن أن يُسَمَّى: بترك ما استدعي منه: «عاصياً» ولا «مخالفاً».
- ومما يدل على ذلك أن قول القائل لعبده، والأعلى للأدنى في الجملة: «كُنْ ٩ في هذا المكان»، هو حصر له وقصر على المكان الذي أمره بالكون فيه، ومنع عن التفسيح في غير المكان الذي أمره بالكون فيه. فمدعي النذب، ونفي الوجوب في الجملة، يدعي توسعة في حق المأمور لا أثر لها في لفظ الأمر وصيغته. ومدعي ١٢ الوقف يعطل الصيغة عن فائدة رأساً؛ وليس ذلك دأب العرب.
- ٢٤٣ ط ومما استدل به بعض من وافقنا أن العرب وضعت للخبر جواباً، وللأمر جواباً. فقالوا في جواب الخبر «صدقت»، أو «كذبت»؛ وفي جواب الأمر «أطعت»، أو ١٥ «عصيت». ولا تضع «العصيان» اسماً للمخالفة إلا وقد ضمنت الأمر المطلق انحناء الامتثال لما أمرت به.
- ومما يدل على اقتضائها الإيجاب من جهة أن العرب وضعت لفظة «أفعل» ١٨ لاستدعاء الفعل، كما وضعت لفظة «لا تفعل» لاستدعاء الترك. واستدعاء الترك حتم لا تخيير فيه. ولا توسعة؛ بل يقتضي بمجرد إيجاب المستدعي؛ كذلك استدعاء الفعل. يوضح هذا أن كل استدعاء لفعل يتضمن النهي عن ضده؛ والنهي يقتضي ٢١ قبْح المنهي عنه عندهم. فينبغي وجوب المستدعي، من حيث وجب ترك ضده. وما لا يمكن ترك التبيح إلا به؛ فواجب؛ كما أن ما لا يمكن فعل الواجب إلا به،

٤ نكن: بكن. || تنفسي: مهمل. || أقبل نفنسي: مهمل. ٥ حتماً: حما. ٧ قبْح العتب والتوبيخ: مهمل. ٨ عاصياً: مهمل. ١١ التفسيح: مهمل. || ونفي: مهمل. ١٥ الخبر: مهمل. ١٦ نفع: مهمل. || انحناء الامتثال: مهمل. ١٨ اقتضائها: اقتضائها. ٢٠ تخيير: نخر. || توسعة: بوسعه. || بمجرد: معتبر. ٢٣ التبيح: الفسخ، معتبر.

واجب. ومتى حملناه على الندب، جَوَزْنَا تركه؛ وفي ذلك إسقاط لإيجاب ما تضمن اللفظ إيجابه.

٣ ومما يدلّ على أنّها للوجوب اعتبارهم واشتراطهم لكونها أمرًا أن يصدر عن الأعلى للأدنى. وما كان ذلك إلا لكونها صادرة ممن تلزم طاعته؛ وهذا خصيصة الوجوب. وهذا لا يُسَمَّى «قرينة»، بل «شرطة». فإن القرينة الزائدة، وما هذا مشروطًا إلا لكونها أمرًا، لا لمعنى زائد.

٦ ومما يدلّ على أن اقتضاء لفظة الاستدعاء الوجوب، أن الإيجاب ممّا يهـجس في نفوس العرب؛ فلا يجوز أن يهملوا وضع صيغة تخصّصه. فلو لم تكن لفظة «افعل» تقتضي الإيجاب، لكانوا قد أهملوا هذا الأمر الهاجس الذي هو أكبر ما يعرض للنفس، وهو الاستدعاء الجزم. فلا يعطلوا هذا الأمر العظيم الخطر عندهم من لفظ يخصّصه؛ فبطل دعوى أصحاب الوقف، وتعطيل صيغة الأمر من إيجاب. ولأنهم لم يجزوا التأكيد إلا بما يقتضيه المؤكّد. فإنّه لما كان قولهم «رأيت زيدًا» يقتضي نفسه وذاته، أكّدوه بذلك فقالوا: «رأيت زيدًا نفسه». كذلك ههنا أكّدوا قولهم «افعل» بقولهم: «فقد حتمت وأوجبت عليك أن تفعل». فدلّ على أن أصل الأمر اقتضى ٢٤٤ ١٥ ما أكّد به في الإيجاب.

فصل في جمع استلهم على الأدلة التي ذكرناها

قالوا: تفرقهم ما بين السؤال والأمر لا يدلّ على أن لا فرق بينهما إلا بالوجوب؛ بل الرتبة أعطت الفرق في التسمية. كما اختلف الاسم بين موافقة الأعلى للأدنى فيما استدعاه منه، وموافقة الأدنى للأعلى فيما استدعاه ندبًا له. فيقال «أطاع»، ولم يدلّ على وجوب ما أطاع فيه الأدنى؛ بل استوى في نفي الوجوب مع اختلاف التسميتين. ٢١

٤ ذلك: مكتر. مشطوب. || لكونها: لمكس. || تلزم طاعته: لم من طاعته. ٥ وما: وما. بمعنى وليس. ٦ مشروطًا: سروطًا. ٧ يهـجس: مهمل. ٩ أكبر: مهمل. ١٢ يجزوا: مهمل. ١٤ حتمت: حمت. وحرف الميم مزيد. || وأوجبت: مغتير. ٢٠ استوى: مغتير (من: استوا). ٢١ التسميتين: مغتير.

- قالوا: وقولكم إنها استدعاء مجرّد عن تخيير وتوسعة مطلقة؛ لا تقييد، فهذا
يوجب حملها على الاستدعاء المجرّد عن صفة انحتم؛ أو إيجاب. فيكون مقتضى
لتجرّدها وإطلاقها أحد أمرين: إمّا الوقف عن القول بإيجاب، أو نذب، لأنّه الأليق ٣
بما اقتضاه دليلك من نفي الوصف؛ لأنّ نفي القرينة أدعى لنفي الصفة؛ أو إن حمل
على أمر، على صفة، حمل على أدنى الوجهين؛ وهو النذب؛ ولا يُحمّل على
الوصف الأقصى، وهو الحتم؛ إلّا بدلالة تقتضي التضييق في الاستدعاء والانحتم. ٦
قالوا: وأمّا تسمية المخالف لها «عاصيًا»، فليس على ما يقع لكم من أنّه يقابل
ذلك بمطلق الأمر؛ بل لقرائن ومعانٍ تتصل بلفظة الاستدعاء، بعضها مشاهد،
وبعضها مفهوم من تصاريف القائل بحيث تختلف الحال بين السامع له مع العيان؛ ٩
وبين السامع له من وراء حجاب. فتدلّ تلك القرائن على الوجوب، على أنّه لا يُسلّم
لكم أنّ قولنا «عاصي» اسم ذمّ في اللغة. إمّا صار في الشرع اسم ذمّ، لكثرة
استعماله في مخالفة أوامر الله - سبحانه، التي قامت الدلالة على تأنيب المخالف ١٢
لها، والمتقاعد عنها. فقيل: «عاصي لله»، و«مخالف لأمر الله»؛ وإلّا فأصلها في
اللغة المخالفة، قد يوجب الذمّ وقد لا يوجب. ومن هناك قالوا: «أشار على الأمير
٢٤٤ظ فعصاه»، و«شاور فلانًا وخالفه». ولا يكون بخلاف المشورة مذمومًا، ولا بخلاف
الرأي يكون ذمًا؛ إذ ليس كلّ رأي ومشورة يقتضي الإيجاب؛ ولا المشير بمشورته
موجبًا. والعصيان في الأصل هو الامتناع، وبالإضافة يتبيّن حكمه. فإن كان لما يثبت
بالدلالة أنّ مخالفته قبيحة، كان موجبًا للذمّ؛ وما لم يثبت ذلك فيه، وقع عليه ١٨
الاسم من غير ذمّ.
- قالوا: وأمّا تعلّقكم بترك إجابة السيّد إذا نادى عبده، أو مخالفته، فتلك أوامر
واستدعاءات اقترنت بها قرائن من دلائل الأحوال؛ فلا تعلّق بها فيما نحن فيه من ٢١
الأمر المطلق، ومقتضاه في أصل الوضع.
- قالوا: والخبر يخالف الأمر، لأنّ الخبر إسناد إلى ما كان لا محالة هذا
موضوعه؛ ولأنّه الحجّة عليكم، لأنّه يحتمل الصدق والكذب. ولا يُغلب فيه ٢٤

١ تخيير: بخسر. || وتوسعة: مهمل. ١٤ أشار: مهمل. || الأمير: مشكوك فيه. ١٥ وشاور:

وشاور. ١٦ كلّ: مزيد. ١٧ يتبيّن: مهمل.

الصدق إلا بدلالة تقترن بالمخير؛ وهو كونه بالغاً عاقلاً عدلاً؛ لتجتمع فيه شروط الصدق. فوزانه أن تُقرن قرائن تقتضي انحتام الاستدعاء.

- ٣ قالوا: وأما النهي، وهو استدعاء الترك، فلم يقتضِ إيجاب الترك بصيغته؛ لكن دلّ على الكراهة. فلا يكره الحكيم إلا القبيح؛ فوجب الترك، لكون المتروك قبيحاً. وكلّ قبيح يجب تركه، وليس كذلك استدعاء الفعل؛ لأنّه يدلّ على حسن الأمور به. وليس كلّ حسن واجباً فعله، بل أقلّ مراتبه الندب إلى فعله؛ فحصلناه على أدنى مراتبه؛ ولم نرُقّه إلى المرتبة العليا إلا بدلالة.
- ٦ قالوا: وأما قولكم إنّ كلّ مستدعى فعله لا يتحقّق فعله إلا بترك ضده، فينبغي وجوب المستدعى من حيث وجب ترك ضده، فليس بصحيح؛ لأنّه ليس كلّ ضدّ يجب تركه عندنا. وإنّما هو بحكم الفعل؛ فإنّ دلّت الدلالة على وجوب الفعل؛ كان ترك الضدّ واجباً؛ وإن كان الفعل ندباً، كان ترك الضدّ، الذي لا يمكن الفعل إلا بتركه مندوباً بحسنه.
- ١٢

- وأما إيجاب الوضع للفظ الإيجاب على مقتضى العربية؛ وهو أحسن الإيجاب في نفوس العرب، فنقول بموجبه؛ وإنّهم وضعوا لذلك «فرضت» و «أوجبت». فأما أن يقتضي ذلك أن يكون | الوضع مجرد لفظ الاستدعاء؛ فليس ذلك إلا مجرد التحكّم؛ وإلا فما ادّعيته من إجلالهم وتزيينهم أن يُنسبوا إلى الإهمال يزول عنهم؛ ويخرجون عن عُهْدته بوضعهم لفظ «الفرض» و «الإيجاب» الصريحة في ذلك.
- ١٥
- ١٨ ويعود السؤال عليك، فيقال: فيما وضعوه للإيجاب غناء لهم عن أن تُجعل لفظ «الاستدعاء» هي الموضوعة للإيجاب بمجردّها.

فصل في جمع الأجوبة عن جميع الأسئلة

- ٢١ أما قولهم: التفرقة قد تحصل بين الأمر والسؤال، لا من جهة الإيجاب ونفي الإيجاب. غير صحيح؛ لأنّ استواءهما في نفي الإيجاب يجعلهما سواء في السعنى؛

٢ انحتام: احتتام. ٧ نُرُقّه: رقه. ١٢ بحسنه: مهمل. ١٣ العربية: مهمل. ١٦ ادّعيته: مقير. || من: مزيد. || إجلالهم: حلالهم. ١٨ غناء لهم: عالهم. || عن: في الهامش. || تُجعل: جعل. ١٩ هي: نعى.

- والفرقة بين الألفاظ إنما تقع لاختلاف المعاني. ومهما أمكن أن يكون لكل لفظ معنى، فلا يجوز أن نُشرك بين لفظين، سيما مختلفين في معنى واحد. فلما قالوا: «سأله» و«رغب إليه»، إذا كان اللفظ بالاستدعاء أدنى، وقالوا: «أمره»، إذا كان المستدعى أعلى؛ وجب أن يكون الفرق بمعنى يعود إلى الغرض به؛ وليس إلا الاستجابة. ومتى استويا فيها، من حيث التوسعة والتخيير، زال الموضوع بالفرق على مقتضى الأصل.
- وإنما قبل في الندب للأدنى «أطاع»، وفي الأعلى «أجاب»، لدلالة قامت. وما خلا ذلك الفرق من معنى. وهو أن الرتبة تقتضي شيئين: إيجاد الفعل المستدعى، ومراعاة الأعلى أن لا يدخل عليه وهن المخالفة بأن يُعصى، بخلاف السؤال.
- وأما قولهم: مقتضى التجرد عن القرائن نفى الأوصاف: فلا ينبغي أن يعتبروا إيجاباً ولا انحناءً، لأن نفي القرينة أدعى لنفي صفة الإيجاب، لا يصح؛ لأن الاستدعاء بقوله «افعل» يقتضي بجوهر اللفظة إيجاد المأمور به، ولا يحصل الإيجاد إلا بالإيجاب. فأما الوقف، لا يحصل شيئاً، والندب يوجب تخييراً بين الترك والفعل؛ وجميعاً يعيقان عن الإيجاد الذي اقتضته الصيغة.
- وأما قولهم: لا يُسَمَّى «عاصياً» إلا إذا خالف أمراً موجباً دلّت عليه دلالة ٢٤٥ ظ الوجوب، فينقضه سؤالهم الثاني، وقولهم: إنه | قد يقع على مخالفة الرأي والمشورة وإن لم يقتضيا الوجوب. على أن أهل اللغة قالوا: «أمر فُصِي» و«أمر فأطيع»، كما قالوا: «نادى فأجيب» أو «تخلف عنه»، و«أخبر فصدق» أو «كذب». فمدح أن أسماء هذه الأجوبة وُضعت لقرائن اقترنت بالنداء والخبر يحتاج إلى دلالة؛ وإلا فهو موقف [على] وضع اللغة على معانٍ ظاهرة بدعوى معانٍ باطنة، لا دلالة عليها. وما هو إلا بمثابة من قال: «إن قول أهل اللسان استطعمه فأطعمه»، و«استشفاه فشفاه»، ليس برافع إلى مجرد سؤال الطعام والشراب، وإعطاء ذلك لمن سأله؛ لكنه لقرائن اقترنت بذلك، وقعت التسمية لأجلها.

٢ سيما: مهمل. ٣ ورغب: مهمل. ٨ شيئين: مس. || إيجاد: مهمل. ١١ انحناءاً: مهمل. ١٢ بقوله: بقوله. ١٤ يعيقان: مضطرب النطق. ١٦ فينقضه: مفعله. || الثاني: مهمل. ١٨ تخلف: مهمل. || وأخبر: مغير. مهمل. ٢٠ موقف: مهمل. || وضع: لومع.

وأما دعواهم القرائن في الأوامر، وأنها معانٍ تقف على المشاهدة وبحسب الأحوال؛ فإنه من جنس دعوى من قال: «إنما كان أمرًا لشهوة الأمر ومحبة وشغفه بما أمر به، أو لعدم تهديده ووعيده». وإن صرحوا بالقرينة؛ وقالوا إنها حاجة الأحياء إلى ما يستدعون من عبيدهم؛ فأوامر الله - سبحانه - بعد القرائن وصريح الإيجاب، يخلو من حاجة؛ ويكون على الإيجاب. على أنه إن لم يدع حاجة؛ فإنه يستدعي منا الطاعات لحاجتنا إلى الإثابة في الآخرة؛ ونفي المضرة في الدنيا بما يحصل من المفاسد والانتفاع بعاجل المصالح. وليس هذا معتبرًا عندنا؛ لكن إن جعلتم ذاك قرينة في أوامر الخلق لتحصيل الجواب؛ فاجعلوا هذه المصالح ونفي المفاسد مرتبة لإيجاب أمر الشرع.

وأما الخبر؛ فإنه مع رتبة المخبر؛ وهي العدالة، يُحمَل على الصدق بظاهر الوضع؛ وإن جاز عليه الكذب بعارض وقرينة تقترون بالمخبر؛ ولا يمنع احتمال الكذب فيه من أن يكون مطلقه يقتضي الصدق. وفي الجملة؛ لا يُحمَل على أقل أحواله؛ وهو الكذب أو الشك؛ بل يُحمَل على أعلى أحواله؛ وهو الصدق بطريق الظن.

وأما قولهم: إن النهي يقتضي كراهية المنهي عنه؛ وكل مكره قبيح؛ فلا يصح الأمران جميعًا. لأن النهي لا يقتضي الكراهية؛ ولا القبح؛ بل القبح والكراهية أعلى أحواله. وله حال أدنى؛ وهي الكراهية على وجه التنزيه أو الأولى؛ كنهيه عن ٢٤٦ القرآن بين التمرتين؛ ونهيه عن العبث بالحصا أو تغليب الحصا؛ والالتفات في الصلاة؛ وإلى أمثال ذلك. فكان يجب أن تحملوه على أدنى مراتبه من التنزيه؛ دون الحظر؛ كما حملتم الأمر على أدنى مراتبه؛ وهو التدب.

وأما قولهم أن ليس عندنا ضد يجب تركه؛ لكن بحسب المأمور به؛ فإن وجب فعله كان الضد المتروك بحسبه واجبًا؛ وإن لم يجب فعله؛ لم يكن ترك ضده واجبًا. وأما الأمر المطلق في مسألتنا؛ فلا يقتضي إيجاب المأمور به. فلا يكون ترك

٢ لشهوة: مهمل. || وشغفه: مهمل. ٨ مرتبة: مهمل. ١٠ يُحمَل: مهمل. ١١ بعارض: يعارض. || وقرينة: وقرينه. ١٧ التنزيه: التره. ١٨ بين التمرتين: س التمرس. || تغليب: مهمل. ١٩ التنزيه: مهمل. ٢٠ الحظر: مهمل. ٢١ ضد يجب تركه: صدح بركه. ٢٢ الضد: مهمل. || بحسبه: بحسنه. || ضد: مهمل.

ضدّه واجباً؛ لأنّه بحسب المنزوع من الفعل. فهذا إنّما يُبَيَّن على فراغنا من الدلالة على أنّه يقتضي الوجوب مع الإطلاق. فإذا سلّمتم أنّه يكون الترك بحسب المنزوع، دلّت دلائلنا الدالّة على الوجوب، موجبةً تحريم الفعل؛ وهو وجوب الترك، وكان ٣ الضدّ بحسبه على ما قامت عليه دلائلنا.

فصل يجمع شبه أهل الوقف

- ٦ فمّا تعلّقوا به أنّ هذه الصيغة ترد للإيجاب، والندب، والتهديد، والتعجيز، والإباحة. بدليل قوله: ﴿أَقِمْوا الصَّلَاةَ﴾، للإيجاب؛ ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى﴾، للندب؛ وقوله: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾، للتهديد؛ ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾، للتعجيز؛ ﴿وَإِذَا خَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾، للإباحة. فصار حكمها ومقتضاها الاشتراك. فأوجب ٩ عند الإطلاق التوقّف إلى حين تقوم دلالة تصرفها إلى أحد هذه المحتملات؛ كسائر المشتركة من لون، وعين، وقُرء، وجَوْن.
- ١٢ ومن ذلك قولهم: لا يخلو مدعي الوجوب؛ بمجرد هذه الصيغة، أن يكون عرف ذلك بعقل أو بنقل. لا يكون بالعقل، لأنّه ليس بطريق لوضع اللغات؛ أو بالنقل، فلا يخلو أن يكون تواتراً، أو آحاداً. فلو كان تواتراً؛ لعلمناه جميعاً ضرورة؛ واشتركنا في معرفته؛ كسائر ما تواترت به الأخبار. وإن كان آحاداً، ١٥ فلا يثبت به هذا الأصل العظيم، الذي يُبَيَّن عليه حكم الشرع من الإيجاب، ٢٤٦ والاحظر؛ ويستند إلى استحقاق | الوعد، والإثم، وطريق مسألة العلم دون الظنّ.
- ١٨ وممّا تعلّقوا به أنّ هذه الصيغة قد وردت في الندب أكثر من ورودها في الوجوب. ولو كانت للإيجاب؛ لما غلب استعمالها في غير موضوعها على استعمالها فيما وُضعت له.
- ٢١

٢ سلّمتم: مغتير. ٣ موجبة: موجه. ١١ وقُرء: مغتير. ١٢ لا: السابق (من) مشطوب. ١٣ بعقل: مهمل. || بنقل: سفل. ١٤ فلا: ولا. || تواتراً: تواتر. ١٦ يُبَيَّن: مهمل. ١٧ مسألة: مسله.

فصل في جمع الأجوبة

- أما دعواهم ورودها لمعانٍ مختلفة ومقاصد متغايرة ومتضادة، فهي مشتركة؛
 ٣ كلون، وجون. فليس بكلام يتحقق عند علماء أهل اللغة؛ لأن الصيغة المتجردة؛
 وهي لفظة «أفعل» من الأعلى للأدنى، لم توضع عندهم إلا لاستدعاء الفعل خاصة.
 ودلالة ذلك أنه لا يحسن بالمستدعي منه الاستفهام والاستفسار بأن يقول: «هل
 ٦ تستدعي مني الفعل؟» أو «تهددني؟» أو «تعجزني؟» بل يُقَبَّح ذلك من العبد،
 والأدنى، في الجملة. بخلاف قوله: «أصبغ ثوبي لونا»، و«اعتد بالاقراء»،
 و«أمسك عن الطعام إذا طلع الفجر»، و«صل إذا غاب الشفق». فإن ذلك، لما
 ٩ كان لفظاً موضوعاً لأقسام مختلفة ومعانٍ متغايرة، حسن أن يقول: «أي لون
 أصبغه؟» و«بأي الاقراء أعتد؟» و«أي الفجرين الذي أمسك عن الأكل عند
 طلوعه؟» و«أي الشفقين أصلي عند غيبته؟» ولا يُقَبَّح الاستفهام فيه وعنه. وإنما
 ١٢ «التهدد»، و«التعجيز»، و«الإباحة»، ألفاظ موضوعة في تلك الأحوال.
 ولربما زعم قوم من الفقهاء أنها مستعملة على سبيل النقل؛ كلفظة «جمار»،
 منقولة من النفاق إلى البليد؛ ولفظة «بحر»، منقولة من الماء إلى العالم والكريم؛
 ١٥ وليس يرتضي المحققون ذلك. فإن العرب إنما تستعير الصيغة بمحلٍّ ولمسئ في
 بعض مشابهة لما وضع له اسم الحقيقة؛ كبلادة في الإنسان؛ يُستعار له لأجلها اسم
 «جمار»؛ وغزارة علم وفيض إعطاء؛ يُستعار لصاحبه اسم «بحر».
 ١٨ وليس بين التهديد الزاجر المانع من الفعل المزجور عنه، وبين الأمر الموضوع
 للاستدعاء وإيجاد الفعل المأمور به، تماثل ولا تشابه؛ فلذلك لم نرتض تشبيهه
 بالمجاز. لكن نقول: إن قول الشهيد: «أفعل ما شئت»، و«أكثرت من مخالفتك إيتي
 ٢١ ومعصيتك لي»، لفظ موضوع عندهم للزجر؛ كقول المعروض بالقذف حال | ٢٤٧

١ جمع: جميع. ٢ متغايرة ومتضادة: متعاره ومصاده. ٣ وجون: ٥ والاستفسار: مهمل.
 ٦ يُقَبَّح: مهمل. ٧ واعتد: واعتدى. ١٠ وبأي الاقراء أعتد وأي: وماى الامرا اعتدواى. || الفجرين: متغير.
 مهمل. ١١ يُقَبَّح: مهمل. ١٣ كلفظة: كلفظ. ١٤ البليد: مهمل. || منقولة: منقول. ١٥ تستعير: مهمل.
 || بمحل: مهمل. ١٦ يُستعار: مهمل. ١٧ وغزارة: مهمل. ١٨ التهديد: متغير. مهمل.
 || الزاجر: مهمل. ١٩ لم نرتض تشبيهه: لم يرضى بسبه.

- المسابقة لغيره: «يا عفيفُ بنُ العفيفة!»، وقول القائل للمشهور بالبخل: «يا كريم!»، وللجاهل «يا حكيم!»: هذا موضوع للاستخفاف. ولا يُقال إنه اسم مدح استعير للذم، ولكنها بمشابهة اللفظة؛ كالمجاز الذي يحمله من لا علم له بالحال على الاستدعاء. فإذا خفي عليه الحال الدالة على التهديد، والحال الدالة على الذم، وسمع قائلًا يقول: «افعل»، قال «يستدعي»؛ وإذا سمع قائلًا يقول: «يا عفيف» و«يا كريم» و«يا حكيم»، قال: «ما جرح»، ويثني؛ كما إذا سمع قائلًا يقول: «بحر» و«حمار»؛ حمل الأمر على الحقيقة الموضوعية في الأصل دون المجاز؛ فهو يشابه المجاز والحقيقة من هذا الوجه خاصة.
- ٩ فيندفع بهذا تشبيههم بصيغة الاستدعاء بصيغة اللؤن والجؤن، من جهة أن ذلك لو سُمع على أي حال، لم يُعقل منه السواد أو البياض إلا بدلالة تصرف اللفظ إلى أحد احتمالاته.
- ١٢ على أن دليلهم باطل بصيغة الإيجاب. فإنها قد ترد، والمراد بها التنبؤ المؤكد؛ كقوله - صلى الله عليه وسلم: «غسل الجمعة واجبٌ على كلِّ محتلم». وكذلك الوعيد، ورد على منع الماعون، ومنع إغارة الدلو، ومنحة اللبن، ومنع فضل الماء، وعلى ترك إجابة الأذان إلى الجماعة؛ وورد على ترك الفروض. ولم يوجب ذلك الوقت عند مجيئه مطلقًا؛ بل حُمل على الإيجاب في الفعل، وإيجاب ما تُؤوعد على تركه، إلا أن تصرفنا عنه دلالة. فبطل التعلّق بالاشتراك.
- ١٨ وأما التقسيم علينا في طرق إثبات الوجوب، فإن ما سطره أهل اللغة في كتبهم يجري مجرى التواتر؛ وما استقرئناه من ألفاظهم، فما قررناه في أدلتنا، وما تلوناه من الآي والسنة وحكيناه عن أهل اللغة من حسن المعاتبة على المخالفة. على أننا لا نحتاج إلى تواتر؛ بل الأحاد في هذا تكفي. وخبر الواحد المتلقى بالقبول ثبت به مسائل الأصول عندنا. وليس ترتقي أصول الفقه إلى العلم. ولذلك لا تنسّق

١ المسابقة: مهمل. ٢ للاستخفاف: للاستخفاف. || استعير: استمر. ٣ للذم: مهمل. ٦ ما جرح:

ما جرح. ٧-٨ فهو يشابه: مهمل. ٨ المجاز: معتبر. ٩ فيندفع: مهمل. || تشبيههم: مهمل. ١٤ ومنحة

اللبن: مهمل. ١٤-١٥ ومنع فضل: مهمل. ١٥ ترك: مهمل. ١٦ مجيئه: مهمل. ١٧ تؤوعد: مهمل.

١٩ وما: فما. ٢١ تكفي: لفي. || ثبت: مهمل. ٢٢ ترتقي: برنقى.

- المخالفين فيها؛ بل نخطئهم؛ | فنترلهم في ذلك منزلة الفقهاء. ولأنه ينقلب عليهم ٢٤٧ ظ
- في قولهم بالاشتراك، فإنه نوع إثبات؛ والوقف؛ فإنه مذهب. فلا يخلو أن يكون ٣
- ثبت بالعتل أو النقل، ونساق التقسيم عليهم مساقينهم له علينا؛ فلا يجدون فصلاً.
- على أننا لا نقنع بإيقاف ما ذكره حتى نرجح جوابنا، فنقول: إن الوقف لا يكون ٦
- عملاً بمقتضى الاستدعاء المطلق؛ وإنما هو لأجل استعمال اللفظة في مواضع
- تقيدت بقرائن ومواضع علم أنه لم يرد بها الاستدعاء. ونحن بادرننا إلى القول ١٢
- بالإيجاب، لأننا علمنا أنهم استدعوا الفعل للإيجاب؛ ولا يحصل الإيجاب إلا بالإيجاب.
- وأما تعلّقهم بأن استعمالها في الندب أكثر، فليس ذلك بدليل على المنع من ٩
- كونها هي الأصل في الإيجاب. ألا ترى أن لفظة «الوطء» حقيقة في الاعتماد
- بالقدم، واستعمالها في المباضة والجماع أكثر؟ وكذلك «الغائط» اسم للأرض
- اللينة، واستعماله في الخارج أكثر، وإن كان ذلك مجازاً في الخارج. ١٢

فصل في شبهات المعتزلة

- قالوا: الأمر من الحكيم يقتضي حسن المأمور به. وأقل أحوال الحسن الحث ١٥
- عليه والندب إليه؛ لأنه لا يزيد الإباحة في دار التكليف. وأعلى أحواله الوجوب؛ فلا
- يُحمّل على ما زاد على أقل ما يقتضيه اللفظ إلا بدلالة؛ كإطلاق العدد والجمع
- يُحمّل على الأقل في الإقرار والأمر؛ ولا يُحمّل على ما زاد على الثلاثة إلا بدليل.
- قالوا: لو كانت هذه الصيغة تقتضي الإيجاب، لما حسن ورودها من الابن ١٨
- لأبيه؛ والعبد لسيده، والوضيع للشريف. ألا ترى أن لفظة «أوجب» و«فرضت»،
- لما اقتضت ذلك. لم تحسن من هؤلاء لمن هو أعلى منهم؟ فلما حسن أن يقول ٢١
- الأدنى للأعلى «أفعل»؛ علم أنها لا تقتضي الوجوب.

١ بل نخطئهم: مهمل. | فنترلهم: مغير. ٣ فصلاً: فضلاً. ٤ نرجح: مهمل. | فنقول: مقول.

٦ تقيدت: مقير. ١٢ اللينة: مهمل. | واستعماله: واستعمال. | الخارج أكثر: مهمل. ١٤ وأقل:

مهمل. | الحث: مهمل. ١٥ يزيد: مهمل. ١٩ لأبيه: لا به. | والوضيع: مهمل. | أوجب: مهمل.

| وفرضت: وفرضت. ٢٠ اقتضت: مهمل.

قالوا: قوله لمن هو فوقه «أفعل» يقتضي الإرادة دون الإيجاب؛ كذلك من هو
دونه، وجب أن لا يقتضي إلا الإرادة دون الوجوب.

٢٤٨ قالوا: | ولأن قوله «أفعل»، وقوله: «أريد أن تفعل»: واحد في المعنى الموضوع
له، وهو استدعاء الفعل، وأن كل واحد منهما يقتضي الإرادة؛ فإذا لم يقتضِ قوله:
«أريد أن تفعل» إيجاب الفعل عندكم، وجب أن يكون «أفعل» مثله في عدم
الإيجاب.

قالوا: ما ذهبتم إليه من القول بالإيجاب يفضي إلى أن تقتضي اللفظة الواحدة
بمعنيين مختلفين: وجوب فعله والإثابة عليه، وتحريم تركه والعقوبة عليه. وليس لنا
في اللغة ذلك.

قالوا: لو كانت موضوعة للإيجاب لكانت؛ إذا استعملت في النذب؛ مجازاً؛
كسائر الموضوعات؛ إذا نُقلت عما وُضعت له إلى غيره. مثل «بخر»؛ متى
استعملت في الرجل العالم، كانت مجازاً، حيث كان وضعها للماء الغزير الفائض
المباعد الأقطار. فلما كانت في النذب حقيقة عندكم، بطل أن تكون للإيجاب في
أصل الوضع؛ بل هي أمر فقط. والأمر استدعاء يُحمَل بإطلاقه على المتيقن من
مراتبه؛ وهو النذب.

قالوا: لو كانت موضوعة للوجوب، لما حسن الاستفهام عن المراد بها عند إطلاقها؛
كلفظة «الإيجاب» الصريحة؛ لما كانت موضوعة؛ لم يحسن الاستفهام عندها.
قالوا: لو كانت للوجوب، لكانت إذا جاءت دلالة تجعلها للنذب ناسخة،
وتكون منسوخة برفع الإيجاب عنها؛ وإنها لا تقتضي إلا الحسن.

فصل يجمع الإجابة عن شبهة المعتزلة

٢١ أما دعواهم الأولى، وإنها لا تقتضي إلا الحسن، فشرح لمذهبهم. ولا فصل
بينهم فيها وبين من قال: تقتضي الإطلاق والإذن؛ فلا نحمله على أكثر من ذلك إلا

٢ يقتضي: معتبر. ٧ يفضي إلى: يقتضي إلى. ٨ بمعنيين: مهمل. || والإثابة: مهمل. || وتحريم
تركه: مهمل. ١١ نُقلت: نقلت. معتبر. ١٢ كان: معتبر. ١٤ المتيقن: مهمل. ١٥ مراتبه: مهمل. ١٩ برفع:
مهمل. || تقتضي: مهمل. || إلا: إلى. || الحسن: مهمل. ٢٠-٢١ من: فصل، إلى: الحسن؛ في الهامش.

- بدليل؛ أو كقول من قال في لفظة «الإيجاب»: تقتضي الحسن، فلا أحمله على الإيجاب إلا بدليل؛ وإلا، فتحقيق الكلمة أنها تعطي إيجاد المستدعي. والحسن معلوم بدليل العقل. وإن الأمر إذا كان حكيمًا لا يستدعي إلا الحسن. فالحسن أمر زائد على كونه مستدعي؛ وذلك من قبيل أنه مصلحة، وأنه غير مفسدة. كل هذا قبيل يُعلم | بدليل؛ لا من جهة الصيغة؛ والمعلوم من الصيغة بإدراجها استدعاء إيجاد ٢٤٨^ظ
- ٦ الفعل المأمور به.
- ٩ على أن هذا باطل بالنهي؛ فإنه يدل من الحكيم على كراهة المنهي عنه؛ وكراهته لا تقتضي التحريم؛ لأنه قد يُكره كراهية تنزيه. ثم لم يُحمل على أدنى ما تناوله الكراهة.
- ١٢ وقد أجاب من وافقنا في هذا المذهب بجواب آخر، وهو أن قال: إن كان الأمر يقتضي حسن المأمور به، فهو يقتضي قبح ضده. ولا يمكن ترك ضده إلا بفعل المأمور به. فوجب أن يكون واجبًا. وهذا معترض بتحقيق يكشف عن فساد. وهو أن الضد إنما يجب عند القوم تركه إذا ثبت وجوب فعل ما يصادفه؛ فأما إذا كان الفعل لم يثبت وجوبه، فلا وجه لوجوب ترك ضده؛ فيصير دوزًا.
- ١٥ وأما تعلّقهم بأنها تحسن من الابن لأبيه، وليس بأهل للإيجاب عليه، فإنه يبطل بلفظ «النهي». فإنه يحسن من الابن لأبيه، والسيد لعبده، وليس بأهل لمنعه والحجر عليه. ألا ترى أنه لا يحسن أن يقول الابن لأبيه، والعبد لسيد: «حظرت عليك ولا حرمت عليك»؛ ويحسن أن يقول له: «لا تفعل»؛ كذلك لم يحسن أن يقول: «أوجب عليك»، أو «فرضت»؛ ويحسن أن يقول: «افعل».
- ٢١ على أن الصيغة، مع عدم الرتبة، ليست هي المختلف فيها؛ وإنما الخلاف فيها مع الرتبة. وليس إذا استعملت الصيغة نفسها في بعض المواضع التي لا نحتمل الوجوب، لا يدل على أنها غير موضوعة للوجوب بدلائل ألفاظ الحقائق؛ كلفظة «حماره تُستعمل في الرجل البليد الذي لا يحتمل البهيمية؛ ثم لا يدل على أنه غير موضوع للبهيمية النفاق. كذلك ههنا.
- ٢٤

٨ وكراهته: وكراهيه. || يُكره: مهمل. ٩ تناوله: مهمل. ١٢ يكشف: مهمل. ١٤ فبصير: مهمل. ١٥ الابن: مبتدأ. ١٦ لأبيه: لابه.

- وأما دعواهم في لفظة «افعل» أنها تقتضي الإرادة في حق الأعلى والأدنى، وفي صدورهما من الأدنى للأعلى لا تكون موجبة، كذلك إذا صدرت من الأعلى للأدنى، فغير صحيح؛ لأن النهي يقتضي الكراهة سواء وجد من الأعلى للأدنى، أو من الأدنى للأعلى. ثم لا يقال إنه لما لم يقتض الحظر، إذا صدر من الأدنى، كذلك إذا صدر من الأعلى.
- ٦ على أنه إذا ورد من الأدنى للأعلى، سمي «سؤالاً» و«رغبةً» و«طلباً»؛ وإذا ورد من الأعلى للأدنى، سمي «أمرًا». فدل على أنهما مفترقان.
- وأما قولهم: إن قوله «افعل»، وقوله: «أريد منك أن تفعل»، واحد؛ لأن كل واحد منهما يقتضي إرادة المأمور، فإذا لم يقتض أحدهما الإيجاب، فكذلك الآخر مثله. فدعوى بعيدة؛ لأن قوله: «افعل» استدعاء؛ و«أريد أن تفعل» خبر. ولهذا حسن في جواب أحدهما «صدقت»، أو «كذبت»؛ ولم يحسن في جواب الآخر.
- ٩ وإذا قال «أريد منك» كان طلباً، لا أمراً؛ ولهذا يحسن أن يُعلق على الأعلى والأدنى؛ بخلاف «افعل»، فإنه لا يُعلق إلا على الأدنى، دون الأعلى.
- وأما قولهم: ينفضي إلى أن تكون اللفظة الواحدة تقتضي شيئين مختلفين، الإيجاب والعقوبة على الترك، فهذا بعيد عن التحقيق؛ لأن الإيجاب هو انحنام الاستدعاء، والعقوبة على المخالفة حكم أوجبه الشرع في الأوامر الشرعية؛ والعرب في الأوامر العرفية. وليس في قوة اللفظة إيجاب عقوبة. وما ذلك إلا كما قال المخالف في لفظة الإيجاب، فإن قوله: «أوجب» لفظة واحدة اقتضت بنفسها انحنام الفعل المستدعي. وكان من حكمها إيجاب العقوبة على المخالف لمقتضاها. وكذلك إيجاب الثواب، إنما هو بدلالة لا من اللفظة؛ إذ لو لم يخبر الله - سبحانه - بالمجازاة، لما اهتمدنا إلى مقابلة منه؛ بل تجب طاعته، ولا تجب إثابته. فلما أخبر، صار الثواب حقاً بخبره؛ دون لزومه للعوض والمقابلة.
- وأما قولهم: لو كانت للإيجاب، لكانت، إذا استعملت في الندب، مجازاً، فغير لازم؛ لأنه على أحد الوجهين ليس بأمر عند أصحاب الشافعي، وهو الصحيح

١ لم يفتض: لم ينفى. ١٠ فدعوى بعيدة: مهمل. ١٣ إلا على: الأعلى. ١٤ ينفى: نفى.

شيين: شيس. || مختلفين: مهمل. ٢٢ بخبره: مهمل.

- عندهم. وإن سَلِمَ على قول صاحبنا - رضي الله عنه، فإنما لم يكن مجازاً؛ لأن تحتها استدعاء تاماً. فهي كما تبقى من العموم | تكون خصوصاً بالإضافة إلى ما ٢٤٩ ظ
- ٣ فوقه. عمومًا في نفسه لكونه يعم ما تحته؛ لأن الوجوب جملة تقتضي إيجاد الفعل على أشد استدعاء وآكده. فيدخل النذب الذي هو نوع حث فيه. فيصير كالجموع، والعموم يخرج منه جملة بعد جملة؛ والباقي عموم حقيقة؛ وجمع حقيقة؛ ولو بقي ٦ منه ثلاثة من ألوف من الأعداد. كذلك إذا بقي ههنا على استدعاء غير منحتم، لكنه محثوث عليه؛ فهو باقٍ على بعض الجملة.
- وأما إلزامهم حسن الاستفهام، فلا يُسَلَّم على الإطلاق؛ بل إن حسن، فعلى وجه التأكيد. فكما أن القائل: «دَخَلَ السُّلْطَانُ نَفْسَهُ» يؤكد بقوله «نَفْسَهُ»، لا ٩ لحاجته إلى ذلك؛ كذلك يقول المستفهم: «السُّلْطَانُ نَفْسُهُ أَوْ عَسْكَرُهُ؟» مبالغة في الاستثبات. وكذلك يقول ههنا: «أَوْجِبْتَ عَلَيَّ اسْتِضَاحًا زَائِدًا عَلَى الْحَاجَةِ»؛ ١٢ كقول المخبر: «رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ».
- على أن الاستفهام لأجل التردد بين استعمال هذه اللفظة في النذب، وبين استعمالها في الإيجاب. وهذا لا يمنع كونها مع الإطلاق منصرفة إلى الإيجاب. ١٥ كلفظة الإيجاب يحسن أن يقول فيها: «هل أودت به النذب» لمجيئها في المندوب، وهو غسل الجمعة. وكذلك لفظه الوعيد والتهديد لمجيئهما في ترك المندوبات؛ كالماعون، وما شاكل ذلك. كما روي: «مَنْ مَنَعَ فَضْلَ مَائِهِ، مَنَعَهُ ١٨ اللَّهُ فَضْلَ رَحْمَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»؛ «مَنْ كَانَتْ لَهُ مَاشِيَةٌ إِبِلٌ أَوْ بَقَرٌ، فَمَنَعَ حَقَّهَا، بُطِحَ بِقَاعُ قَرْقَرٍ، تَنْطَحُهُ بِقَرُونِهَا وَتَطَاؤُهُ بِأَفْلاَافِهَا»؛ كَمَا نَفَذَ أَخْرَاهَا، عَادَ أَوْلَاهَا». قيل: «وما حَقُّهَا؟» قال: «إِعَارَةٌ ذَلُّوْهَا يَوْمَ وِرْدِهَا، وَمَنِيحَةٌ لِبَيْتِهَا، وَإِطْرَاقُ فَحْلِهَا».
- وكذلك الوعيد على ترك الجماعات. وقوله: «مَنْ سَمِعَ الْبِدَاءَ، فَلَمْ يَجِبْ، صُبَّ ٢١ فِي أُذُنَيْهِ الْآنُكَ». قيل: هو الصُّفْرُ المذاب. ثم هو، مع الإطلاق؛ يقتضي الوجوب والوعيد.

٢ تبقى: بقا. ٢-٣ ما فوقه: ما هو. ٣ ما تحته: ما حه. || جملة تقتضي: مهمل. ٤ حث:

حب. ٥ والباقي: مهمل. ٦ بقي: مهمل. || منحتم: مهمل. ٧ باقٍ: ماضٍ. ٨ فعلى: مغير (من: فعل).

١١ استيضاحًا زائدًا: استسحاحًا زائدًا. ١٥ لمجيئها: لمحبها. ١٦ غسل: مهمل. || لمجيئها: لمحبها.

١٩ بِقَاعُ قَرْقَرٍ: بقاع قرقر. ٢٠ من إعارة: إلى فحلها: مهمل. ٢١ البداء: الندى.

وأما قولهم: | لو كانت للوجوب؛ لكانت الدلالة الواردة برفع الوجوب نسخًا، هذا باطل بالتخصيص. إذا ورد، أبان عن أنه لم يُرَدَّ به الشمول؛ ولم يكن نسخًا. والنسخ ما ثبت حكمه؛ ثم رُفِعَ. وهذا الدليل أبان عن مراده بالنطق؛ وأنه النذب لا الإيجاب. وما أوجب العمل بالإيجاب؛ ثم رُفِعَ. بل كان ظاهره الإيجاب؛ ثم كُشِفَ عن أن المراد به النذب؛ فلم يكن نسخًا. كتخصيص العموم.

فصل في الأمر هل يقع على النذب حقيقة أو مجازًا

- ٦ اختلف الناس في ذلك. فظاهر كلام أحمد أنه حقيقة. قال أحمد: آمين أمرُ النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - ومعلوم أن قول «آمين» مندوب إليه؛ وقد سَمَّاهُ أمرًا؛ وعنى بأمره قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ -: «إذا أَمَّنَ القَارِئُ؛ فَأَمَّنُوا». وقال في الذبيحة: «تُفَادُ إِلَى المَذْبَحِ قَوْدًا رَفِيقًا وَتُؤَارَى السَّكِينُ؛ وَلَا تُظْهَرُ عِنْدَ الذَّبْحِ». أمر بذلك رسول الله، فَسَمَّى ذَلِكَ «أمرًا»؛ وإن كان كل ذلك نذبًا.
- ٩ وقال الكرخي والرازي: من أصحاب أبي حنيفة: لا يكون أمرًا حقيقة؛ وإنما حقيقة الأمر ما أريد به الوجوب.
- ١٢ واختلف أصحاب الشافعي؛ فمنهم من قال: إن المندوب حقيقة أمر. وبعضهم قال: إنه ليس بأمر.
- ١٥

فصل يجمع الحُجَجَ والأدلة على كونه أمرًا

- ١٨ من ذلك أن الفاعل بحكم النذب مثل القائل لـ «آمين»؛ والفاعل للسواك. والمصلي سنن الفرائض يُسَمَّى «طائعا». ومن خصائص الأمر ودلائله كون امتثاله

١ وأما: السابق (اختلف الناس في ذلك فصل في الأمر هل يقع على النذب حقيقة أو مجازًا) مشطوب. || برفع: مهمل. || نسخًا: مهمل. ٢ إذا ورد: ادأورد. || عن: مقير. ٣ ثم رُفِعَ: مهمل. ١٠ الذبيحة: مهمل. ١١ قودًا رَفِيقًا: قودًا رَفِيقًا. ١٧ الحُجَج: الحج. كذا. ١٨ بحكم: مهمل.

- طاعة، وانفصاله عن المباح الذي لا يكون بفعله طائعاً. ولا يكون فعله طاعة؛ وإنما يكون مأذوناً فيه. والفصل بينه وبين الإباحة يشهد بأنه مأمور به؛ لأنه يُقال: «أمره»؛ فاطاع؛ كما يُقال: «دَعَاهُ، فَأَجَابَ»؛ ولا يُقال: «أَبَاحَهُ، فَأَطَاعَ»؛ ولا «أَذِنَ لَهُ، فامْتَثَلَ». وكذلك إذا فعل السيد ما استدعاه العبد منه؛ لا يُقال «أَطَاعَهُ» لما كان سؤالاً؛ ولم يكُ أمراً. وما تحقّق الفرق بين الندب والسؤال والإباحة إلا بكون المندوب مأموراً [به]؛ والإباحة والسؤال ليسا أمرين. وكما يُقال «[أَخْبَرَ]»؛ فصدّق أو «كذّب»؛ يُقال: «أَمَرَ، فَأَطَاعَ» أو «عَصَى». وتحقيق أنه إنما كان طاعةً وممثلاً، لتعلّق الأمر به؛ لأنه محال أن يكون طاعةً لجنسه ونفسه، أو صفة من صفات ٢٥٠ نفسه؛ لصحة وجوده ووجود مثله. وما هو من جنسه غير طاعة.
- ومحال أن يكون إنما صار طاعةً لحدوثه ووجوده؛ فإن المباح حادث وموجود، وليس بطاعة. ولا يجوز أن يكون طاعةً لكونه مراداً؛ لأن المباح مراد، وليس بطاعة. وكذلك جميع الحوادث لا تحدث إلا بمراده، وليست طاعة. فلا يجوز أن يكون طاعةً لحصول العلم به، والخبر عنه؛ لأنه قد يشركه في ذلك ما ليس بطاعة، من المباح والمحذور؛ وليس كلّ ذلك طاعة.
- ولا يجوز أن يكون إنما صار طاعةً لحصول الثواب، ووعد الله - سبحانه - في مقابلته؛ لأنه لو أمر بفعل؛ ولم يضمن عليه ثواباً، لكان فعله طاعة إذا وقع موافقاً للأمر؛ لأن ضمان الثواب في مقابلته إنما هو بفضل، وليس بمستحقّ عليه - سبحانه. وإنما ضمنه ترغيباً في الطاعة؛ ولأنه قد يحبط المكلف ثواب طاعته بالكفر؛ ولا يخرج عن كونه بعد إحباط الثواب طاعة؛ كما لا يخرج عن المخالفة بالمعصية عن كونها معصية بمغفرتها؛ والعفو عنها. فثبت بهذا التقسيم أنه لا يجوز أن يكون طاعة إلا لكونه مأموراً به؛ إذ لا شيء يسكن تعليل كونه طاعة بشيء سوى ما ذكرنا.
- هذا هو الذي عليه أهل اللغة. ولذلك يُقال: «فلان مطاع الأمر»؛ و«معصيّ أمره». ويقولون: «أمر، فأطيع»؛ و«أمر، فعصى». قال الله - تعالى: ﴿يَا

٢ مأذوناً؛ ما دوناً. ١١ يشهد بأنه؛ سهدامه. ١٢ فلا؛ مغير (من؛ ولا). ١٣ ذلك؛ مزيد. ١٨ قد يحبط؛ فدهبط. ٢٤ فعصى؛ نفى.

هَرُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴿١﴾. وقال الشاعر:
[الطويل]

- ٣ وَلَوْ كُنْتُ ذَا أَمْرٍ مُطَاعٍ لَمَّا بَدَأَ تَوَانٍ مِنَ الْمَأْمُورِ فِي حَالِ أَمْرِكَا
ولم يقل أحد منهم: «مطاع الإرادة»، ولا «أراد»، فأطيع، ولا «أباح»، فأطيع». فثبت بهذه الجملة أَنَّ الطاعة إِنَّمَا كانت طاعة لكونها مأمورًا بها. وإذا كان كذلك، وجب انقسام الأمر قسمين: واجب، ونقل. فالواجب بالإطلاق؛ والندب مع انحطاطه، بقرينة أو دلالة، عن رتبة الإطلاق إلى التقييد بالندب. ومما يدل على أَنَّهُ مأمور به، أَنَّ الواجب ما يُعاقَب على تركه؛ ويُثاب على فعله؛ | هذا ٢٥١ و
٩ المستتر في حكم الشرع. والندب ما يُثاب على فعله، ولا يُعاقَب على تركه. فإذا حُمِلَ على الندب، فقد حُمِلَ على بعض ما يشتمل عليه الواجب؛ وذلك لا تُمنَع به حقيقة. كالعموم، إذا خرج منه بعض ما شمله بدلالة التخصيص؛ بقي الباقي حقيقة فيما يشمله. ١٢

فصل في الأسئلة على هذه الأدلة

- ١٥ قالوا: إِنَّ الواجب لم يصِرْ مأمورًا به، لكون الفاعل بحكمه والممثل له مطيعًا؛ ولا لكون الفعل طاعة. وإِنَّمَا صار مأمورًا به؛ لكون مخالفته عصيًّا. قالوا: ولا نسلم أَنَّ معنى الواجب ما يُثاب على فعله؛ بل هو ما يُعاقَب على تركه. وتدخل الإثابة على فعله تَبَعًا؛ بخلاف العموم، فَإِنَّ لفظه تناول الجنس، واشتمل عليه اشتمالًا واحدًا. فإذا خرج بعضه بدليل اللفظ متناولًا للباقي، فكان حقيقة فيه؛ كقولنا: «سواد وبياض»؛ وموضعه يعَمُّ الكثير والقليل. ١٨

٤ فأطيع: مهمل. ٦ ونقل: ونقل. ٧ بقرينة: نقره. || رتبة: مهمل. || التقييد: مهمل. ١٢ فيما: مزيد. مهمل. ١٤ والممثل: والمثل. ١٦ نسلم: مهمل. ١٧ تناول الجنس: مهمل. ١٩ وموضعه: وموضعه.

فصل في الأجوبة عن الأسئلة

- أما قولهم: لا نسلم أن الواجب صار مأمورًا به لكونه طاعة، ولا لكون الفاعل له
 ٣ مطيعًا، لكن لكون مخالفته عصيًّا، فليس بصحيح؛ لأنَّ المقابلة للأمر بفعل أو ترك.
 فإذا كان الترك يُسَمَّى «عصيانًا»، لكونه مخالفة للأمر لا غير، وجب أن يكون متابعة
 الأمر يُسَمَّى «طاعة» لكونه أمرًا، لا غير ذلك. وما تضادَّ العصيان والطاعة إلا كتضادَّ
 ٦ التصديق والتكذيب. ومعلوم أن كلَّ لفظٍ حُسِّنَ أن يكون جوابه «صدقت»، خبرٌ؛
 وكلَّ ما كان جوابه «كذبت»، كان خبرًا. كذلك ما تضادَّ العصيان والطاعة، يجب
 أن يكون كلَّ واحد منهما، إذا قابل الاستدعاء، كان الاستدعاء أمرًا.
 ٩ على أن التارك للمندوب يحسن أن يُسَمَّى «عاصيًا»؛ هذا قياس المذهب. قال
 أحمد في تارك الوتر: رجل سوء. وهو على مقتضى اللغة كذلك؛ لأنَّ كلَّ ما كان
 بفعله طائعًا، كان بتركه عاصيًا؛ إذ ليس بينهما واسطة.
 ١٢ ودعواهم أن الثواب تبع، وأنَّ العقاب على الترك هو الأصل، لا يصح؛ لأنَّ
 المأمور به، | [وله] رتبة، يكون معاقبًا على تركه، كانت رتبته من الثواب بحسبه. ٢٥١ ظ
 نطق بذلك الكتاب الكريم في حق طاعة نساء النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - ومعصيتهنَّ
 ١٥ المقدَّرة. وما من قرينة تضاعف عقاب تركها إلا تضاعف ثواب فعلها؛ فلا وجه لجعل
 الثواب تبعًا. فإنَّ كلَّ واحد منهما محثوث به. والأصل في الإيجاب انتحام الاستدعاء.
 على أن حصول الثواب نوع ترغيب على وجه الحث؛ فكيف يكون استدعاء على
 ١٨ وجه الخبر، ولا يكون أمرًا؟ وإنما العقاب بالترك زائد على الخبر بزيادة ردع.

فصل يجمع شبه المخالفين

- مما تعلَّقوا به في أن المندوب ليس بمأمور به: قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ -
 ٢١ «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسُّوَاكِ». وقد تُدب؛ فدلَّ على أنه ليس بأمرٍ

٣ أو ترك: وترك. ٤ يُسَمَّى: بسا. ٦ خبر: خبرًا. ١١ بفعله: بفعله. || بتركه: مهمل.
 ١٣ كانت رتبته: مهمل. || بحسبه: مهمل. ١٥ قرينة: مهمل. || تضاعف: تضاعف. ١٦ تبعًا: معتر.
 ١٧ ترغيب: ترغيب. || الحث: مهمل. ٢١ بأمر: مهمل.

بكونه نادباً. وقول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - لبربرة: «لو راجعني؛ فإنه أبو ولدك». فقالت: «بأمر منك يا رسول الله؟» فقال: «لا؛ إنما أنا شافع». فنفى الأمر، وأثبت الشفاعة. والشفاعة ندب؛ فدلَّ على أنها ليست أمراً.

٣

قالوا: ولأنه لو كان المندوب مأموراً، لحُسِّن أن يُسَمَّى التارك له «عاصياً»؛ كالوجوب، لما كان أمراً، يُسَمَّى مخالفه «عاصياً»؛ وأجمع الناس على أنه لا يُطْلَق على من ترك المندوبات؛ إنه [يُطْلَق على من] خالف أمر الله.

٦

قالوا: ومن خصائص المجاز حسن نفيه. وقد أجمعوا على أنه يحسن أن يقول: إنَّ الله ما أمرني بأن أصلي الضحى، ولا أمرني بأن أزيد على صدقة زكاة مالي. ولو كان مأموراً، لما حسن نفيه. فإنَّ كلَّ صلاة نفل، وصدقة نفل، مندوب إليها.

٩

فصل في جمع الأجوبة عن شبههم

أما الحديثان، فالمراد بهما النفي لأمر الإيجاب؛ بدليل أنه علَّل بالمشقة، وذلك لا يقع إلا بالإيجاب. وليس معنا أنَّ قوله: «أنا شافع» من طريق الدين؛ لكن من طريق المشورة في أمر الدنيا. ووكَّل ذلك إلى ما تراه من صلاح شأنها في أجابته. ومشاورته - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - في أمور الدنيا، لا تكون ندباً، وقد خُولف فيها. مثل نزوله بمنزلة أشير عليه بالرحيل عنه، لما قيل له: «أنزَلْتَهُ بوحي أم برأي؟» فقال: «بَلْ برأي». | ف قيل له: «لَيْسَ بِمَنْزِلٍ». وكذلك علَّل بِـ «إِنَّهُ أَبُو أَوْ لِادِّكَ»، ولم يقل: «يَكُونُ لَكَ... حَتَّى عَلَى أَعْمَالِ الطَّاعَاتِ بِالْوَعْدِ».

٢٥٢

وأما تسميته بالترك «عاصياً»، فإنه لم يحسن الإطلاق؛ لأنه يعطي الذم. وليس في مخالفة الندب ذم إلا على صفة؛ وهو إذا أهمله، أو داوم عليه، أو تقيَّد؛ فيقال: «خالفَ أمرَ الله فيما ندبه إليه». ولأنَّه يقابل تسميته بإجماع المسلمين بالفعل طائفاً ومستثلاً. ولا طاعة إلا لأمر؛ كما لا تصديق إلا لخبر؛ ولا إجابة إلا لدعاء.

٢١

٢ شافع: شافع. || نفى: مغير. ٩ نفل: مهمل. ١١ أنه علَّل بالمشقة: مهمل. ١٤ ومشاورته: ومساورة. ١٥ بمنزلة أشير: بمنزلة اشير. || بالرحيل: مهمل. ١٧...: بياض في موضع كلمتين عفا أثرهما. ١٩ ذم: ذمًا. || تقيَّد: نقد. ٢٠ يقابل: يقابله.

وأما نفي الأمر، فلا نسلمه في سائر المندوبات؛ بل يقال: «خالف أمر الله»، لكن بتقييد لا بإطلاق. لأن الإطلاق يوهم الأعلى، وهو الوجوب، وهو ههنا محطوط عن رتبة الوجوب؛ فلا بد من تقييد في النفي. فيقال: «قد خالف أمر الله في الثنن» أو «النوافل». كما لا بد من تقييد في الإثبات، فيقول: «أمر ندب»، لئلا يوهم إطلاقه الإيجاب.

فصل

٦

صيغة الأمر، إذا وردت بعد الحظر، كانت إطلاقاً وإذناً وإباحة؛ ولا تكون على مقتضى إطلاقها. وأخذ أصحابنا ذلك من كلام أحمد - رضي الله عنه - من آيات قامت الدلالة على أنها للإطلاق. مثل قوله - سبحانه: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾. ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾. وذلك لا يعطي عندي مذهبا في مسألتنا؛ لأن المختلفين في هذه المسألة مجمعون على أن هذه الآيات للإباحة والإطلاق، بحسب دلالة الإجماع. وإنما ذهب أصحابنا إليها لدلالة تذكرها.

وذهب إلى هذا المذهب الواضع لأصول الفقه من الفقهاء، وهو الشافعي - رحمه الله عليه. فظاهر مذهبه أنها للإباحة. واختلف أصحابه على وجهين: أحدهما مثل هذا؛ والثاني أنها على الموضوع الأصلي من الإيجاب.

وذهب أكثر الفقهاء [إلى] أنها على حكم أصلها، على اختلافهم فيما تقتضيه في الأصل. فمن قال هي على الوقف، قال هي على الوقف؛ ومن قال على الندب، قال هي بعد الحظر على الندب؛ ومن قال هي على الإيجاب، قال هي على الإيجاب.

٢ بتقييد: سبب. ٣ تقييد: سبب. ٤ من: السابق (والله أعلم) مشطوب. || تقييد: مهمل. || في الإثبات: مهمل. ٥ لئلا يوهم: ليلا يوهم. ٧ وإذنا: وادنا. ١٣ تذكرها: مهمل.

فصل يجمع الدلائل على مذهبنَا

٢٥٢ ظ

والدلالة على أنه يقتضي الإباحة والإطلاق، دون الوجوب، | أن النهي والحظر

- الذي تقدّم كان مانعاً من الفعل. وبين الحظر والإيجاب مراتب ثلاثة: الإطلاق، ثم ٣
الندب، ثم الإباحة، ثم الإيجاب. فإذا قال السيد لعبده، أو المُطاع في الجملة
لمطيعه، ومن هو دونه: «لا تدخل الدار»، ثم قال له: «ادخل»، لم يجز أن نستقط
درجتين: الإطلاق والندب، ثم نرتقي إلى الإيجاب، إلا بدلالة. لأنّ الأقرب إلى ٦
هذه اللفظة، بعد المنع، الإطلاق فيما كان منعه عنه، والتخية ممّا كان قيده به.
ولهذا يحسن أن يقال: «أذن له بعد المنع»، و«أطلقه بعد الحظر»؛ ولا يقال في
حال الابتداء ذلك. ولا يحسن أن يقال لمن قال لعبده ابتداءً «افعل»: «إنه مطلق؛ بل ٩
هو مقتّد بالأمر، مستدعى منه إيجاباً ما أمر به.

ويدلّ على ذلك أيضاً أن كلّ أمر، بعد حظر في القرآن، على الإباحة؛

- فيجب أن يُحمّل على ما ورد به القرآن. والدلالة على هذه الدعوى قوله - ١٢
سبحانه: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾، إلى قوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾؛
﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾؛ إلى
قوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾؛ وقوله - سبحانه: ١٥
﴿فَاعْتَرِلُوا الْنِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ
مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.

- ويدلّ على ذلك أن تقدّم الحظر كان يقتضي الكفّ عن ذلك الفعل المحظور. ١٨
فإذا جاء لفظ الاستدعاء، وهو صالح لإزالة ذلك الحظر والإذن والإطلاق في فعله،
وجب أن يُحمّل على ما صلح له؛ كما لو استأذن الأدنى الأعلى «هل أفعل كذا؟»؛
فقال له: «افعل»، كان تقدّم الاستئذان منه جاعلاً لقول الأعلى له إذناً وإطلافاً. لا ٢١
أمراً موجباً، ولا ندباً، ولا يوجب وقفاً.

كذلك تقدّم الحظر، بل الحظر أكده؛ لأنّ الاستئذان يتردّد بين المنع وبين

- الإطلاق؛ والحظر يقتضي المنع بأصل وضعه. ويدلّ على ذلك، في حقّ من قال: ٢٤

٣ الإطلاق: السابق (ننّه) مشطوب. ١٠ إيجاباً؛ مهمل. ١٣ وإذا؛ فاذا. ١٩ وهو؛ معتبر.

٢١ إذناً؛ ادنا.

- «إِنَّ الْأَعْيَانَ فِي الْأَصْلِ عَلَى الْإِبَاحَةِ»، جعلُ الأفعال على الإباحة؛ فإذا ورد الأمر بعد | الحظر، ارتفع الحظر، وعاد إلى الأصل. ٢٥٣
- ٣ ويدلّ عليه أَنَّ تَقَدَّمَ الْحَظْرَ [رِ أَوْ الرَّجْرَ] لَصِيغَةِ الْأَمْرِ، وَلَفْظُهُ «افْعَلْ»، يَخْرِجُهَا عَنْ وَضْعِهَا، بِدَلِيلِ التَّهْدِيدِ. فَإِنَّهُ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ، لَكِنْ لَمَّا تَقَدَّمَ الْحَظْرُ، أَوْ قَارَنَهُ الرَّجْرُ، جَعَلَهُ مَوْضُوعًا آخَرَ، وَهُوَ التَّهْدِيدُ؛ وَقَدْ كَانَ مَعَ التَّجَرُّدِ وَالْإِبْطَالِ يَقْتَضِي الْإِذْنَ وَالْإِبَاحَةَ. مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾. وَبَعْضُهُ يَقْتَضِي الْإِجْبَابَ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ﴾. فَعُلِمَ أَنَّ تَقْدِيمَ الْحَظْرِ مُؤَثِّرٌ.

فصل يجمع الأسئلة

- ٩ قالوا: إذا حظر، ثم أمر، جاز أن يكون الحظر منسوخًا بالإباحة، ويجوز أن يكون بالنّدب، ويجوز أن يكون بالإيجاب. وليس حمله على أحدها دون الآخر أولى من العكس من ذلك. فَبَيَّنَّا لَفْظَةَ الْأَمْرِ عَلَى مَقْتَضَاهَا، وَأَسْفَلْنَا الْمَرَدَّدَاتِ.
- ١٢ قالوا: وَلَأنَّ صِيغَةَ النَّهْيِ، إِذَا وَرَدَتْ بَعْدَ الْأَمْرِ، حُمِلَتْ عَلَى مَقْتَضَاهَا مِنَ الْحَظْرِ؛ وَإِنْ كَانَ أَقْلَ احْتِمَالَاتِهَا إِسْقَاطُ الْكَلْفَةِ. فَإِنَّ السَّيِّدَ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: «سَافِرْ إِلَى بَلَدٍ كَذَا»، ثُمَّ قَالَ لَهُ «لَا تُسَافِرْ»، احْتُمِلَ «فَقَدْ أَسْقَطْتُ عَنْكَ كَلْفَةَ السَّفَرِ، لَا أَنِّي حَظَرْتُ عَلَيْكَ السَّفَرَ». ثُمَّ حُمِلَ بَعْدَ تَقَدُّمِ الْأَمْرِ عَلَى النَّهْيِ، وَالْحَظْرُ دُونَ التَّخْفِيفِ، وَإِسْقَاطِ الْأَمْرِ. فَبُطِلَ مَا عَوَّلْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ تَقَدُّمِ الْحَظْرِ، وَادَّعَيْتُمُوهُ قَرِينَةً مُغَيِّرَةً لِمَوْضُوعِ الْأَمْرِ وَمَقْتَضَاهُ.
- ١٨ قالوا: وَلَأنَّ الْقَرِينَةَ مَا وَاقَعَتْ دُونَ مَا ضَادَّتْ وَخَالَفَتْ؛ وَبَيْنَ الْحَظْرِ وَالْإِسْتِدْعَاءِ تَضَادٌّ. فَكَيْفَ يُدْعَى أَنَّ أَحَدَهُمَا قَرِينَةُ الْآخَرِ؟
- ٢١ قالوا: وَتَعْوِيلُكُمْ عَلَى الْأَوَامِرِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَظْرِ، وَأَنَّهَا عَلَى الْإِبَاحَةِ، لَيْسَ بِمُسْلَمٍ. فَإِنَّ قَوْلَهُ - تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أُنْسِلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾. وَكَانَ هَذَا أَمْرًا بَعْدَ حَظَرٍ وَنَهْيٍ عَنِ الْقَتْلِ فِي الْحَرَمِ.

٣ [رِ أَوْ الرَّجْرَ]: هَذَا زِدْنَاهُ لِلْسَّيَافِ، وَهُوَ عَلَى قَدَرِ مَحَلِّ الْبَيَاضِ فِي الْمَخْطُوطَةِ. ٩ مَنْسُوخًا: مَهْمَلٌ. ١٣ احْتِمَالَاتِهَا: مَعْتَبَرٌ. ١٦ قَرِينَةً مُغَيِّرَةً: مَهْمَلٌ. ١٨ ضَادَّتْ: سَادَتْ. ١٩ نَفَادًا: مَهْمَلٌ. ٢١ بِمُسْلَمٍ: مَسْمُومٌ.

على أنا [في] هذه المواضع صرنا إلى الإباحة بدلائل دلت على الإباحة، لا بسجود تقدم الحظر. ولو كانت على ذلك، من غير دلالة، لما منعنا ذلك من حملها على الإيجاب الذي هو مقتضاها | في الأصل، دون الإباحة؛ بدليل أن أكثر ٣ عمومات الكتاب على التخصيص. ثم لا تحتمل بإطلاقها على الأكثر، لكن على الأصل في الوضع؛ وهو العموم، وإن قل.

- قالوا: ولأن الأصل في الاصطلياد الإباحة، وكذلك البيع، وكذلك إتيان النساء. فلما عرض الإحرام، وكان الصيد مشغلاً وملهيًا عنه، والبيع مشغلاً عن الصلاة، مع كونه مباحاً في الأصل، والأصل إباحة وطء الزوجات، لولا عارض الحيض؛ فلما ثبت عارض التحريم على إباحة الأصل، جاءت صيغة الأمر ٩ بالاصطلياد والبيع والوطء. كأن الظاهر أنه لما زال عارض التحريم، أعادهم بصيغة الأمر إلى مقتضى الأصل، وهي الإباحة. فهذه قرائن صالحة لجعل الصيغة إطلاقاً، بخلاف ما نحن فيه من حظر مطلق، يعقبه أمر مطلق. ١٢
- قالوا: وأما دعواكم أن الأصل الإباحة، فليس بصحيح؛ لأن عندنا أن الأصل على الوقف، دون الإباحة.

فصل في الأجوبة عن الأسئلة

١٥

- أما الأول و [هو] قولهم: إذا أمر، بعد أن حظر، جاز أن ينسخ الحظر بما شاء من إباحة أو إيجاب أو ندب، فهو كما ذكرتم؛ لكن أقل ما يزول به الحظر، وأوله من هذه الأقسام، إنما هو الإطلاق، ويليهِ في الرتبة الندب، والغاية هي الإيجاب. ١٨ فلا يجوز حمل الصيغة على غايتها في هذا المحل المحتمل. وليس كذلك إذا وردت ابتداءً؛ فإنه لا ترد فيها، ولا احتمال، مع أدلة الإيجاب المتقدم. وما هو إلا بمثابة ما لو تقدم استعمال العبد، هل يفعل أو لا، أو استثنائه، فيعقب ذلك من ٢١

١ أنا: ان. || مبرنا: مهمل. ٤ تحتمل: مهمل. || الأكثر: مهمل. ٦ قالوا: مزيد. ٧ مشغلاً: مشغلاً، وفي الهامش وكذا بخط ابن عقيل والقواب شاغلاً - انظر مقدمة الجزء الأول. كتاب المذهب. صفحة ٧٧. ٨ الزوجات: مهمل. ١٢ يعقبه: يعقبه. ١٨ هي: هو. ٢١ أو لا: اولاً. || استثنائه: مهمل.

السيد صيغة «افعل»، كان إذنا؛ ولو وردت ابتداء، كان أمرا. فقد بان أن للتقدم أثر في التعبير لهذه الصيغة.

- ٣ وأما صيغة النهي: إذا جاءت بعد الأمر، فإنها تقتضي - على ما قال أصحابنا - التنزيه؛ لا الحظر. وهذا ليس بجيد؛ لأنهم إن طلبوا وزن الأمر بعد الحظر، فوزانه من النهي بعد الأمر الإطلاق من عهدة الأمر. فإن الأمر استدعاء حتم؛ هذا هو المذهب. فتقوله: «لا تفعل»، بعد قوله: «افعل»؛ يعطي إسقاط الفعل لا حظره، ولا التنزيه عنه. ووزان الحمل للنهي: بعد الأمر على التنزيه، حمل الأمر بعد الحظر على الندب. فإذا لم يُحمل الأمر على الندب الذي هو أدنى مراتب الأمر، بل على ٢٥٤ الإطلاق بعد الحظر، حُمل النهي على الإسقاط. دون التنزيه الذي هو أحد مراتب النهي.
- قالوا: وإن سَلِمَ، فإنه لا يقتضي الإسقاط، ولا التنزيه، لكن يقتضي ما اقتضاه الإطلاق؛ ولأنه يطابق الأصل، وهو الحظر. ١٢ وهذا عندي ليس بانفصال؛ لأن تأكده ليس بزيادة على مقتضى الأمر. لأن مقتضى الأمر إيجاب الفعل، ومقتضى النهي إيجاب الترك؛ فلا وجه لتأكد أحدهما على الآخر. ولأنه، مع تأكده، تعمل فيه القرينة؛ فيُحط عن رتبة الحظر إلى التنزيه. ١٥ وقد جعل أصحابنا تقدم الحظر قرينة حطت الأمر عن رتبته، فهلا جعلوه كسائر القرائن في حط النهي عن رتبته، وهي الحظر إلى أحد أمرين: إما إسقاط ما أوجبه الأمر، أو التنزيه دون الحظر؛ ولا انفصال عن هذا عند المنصف. والمنع مذهب حسن على الوجه الذي ذكرته، وهو أن يُجعل للإسقاط.
- وأما قولهم: إن القرينة ما وافقت، والقرينة المؤكدة للمقتضى ما وافقت؛ مثل القرائن المؤكدة للأمر تؤكد ما يقتضيه من الإيجاب؛ ونزيل الاحتمال. مثل أن تقرنه بالوعيد على الترك، وذكر الإيجاب والحثم. فأما القرائن المخرجة للصيغة عن موضوعها، فإنها لا تكون إلا مخالفة لمقتضاها، لتخرجها عن موضوعها في الأصل. ٢٤

٤ بجيد: مهمل. ١١ فإنه: وانه. ١٢ يطابق: يبطابق. ١٣ تأكده: مهمل. ١٥ تعمل فيه القرينة: مهمل. ٢١ ونزيل: مهمل.

وأما قولهم: إن صيغة الأمر قد وردت بعد الحظر، وأريد بها الإيجاب، وهو قوله: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، فإنما وجب القتل بدلالة قرينه؛ وهي قوله: ﴿وَاخْضِرُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾، إلى قوله: ٣ ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ﴾، إلى قوله: ﴿اتَّخِشُوا لَهُمْ فَأَلَلَهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾. وهذا نوع وعيد، وحث، وتذكير بأفعال تقتضي إيجاب إعزاز الدين بقتالهم وقتلهم.

وأما المخصوصات من العموم، وإن كثرت، فإنها ليست استعمالاً بمقتضى الصيغة؛ بل مقتضاها العموم. وإن جاء الخصوص، لم يخرج عن أن القصد التكثير. فإن الإنسان لا يقول: «جاءني سائر تميم وكل ثقيف»، إلا ويريد به ٩ ٢٥٤ ظ التكثير. فأما الأمر بعد الحظر، فإنه لا يجيء إلا ويراد به الإطلاق بعد التقييد، والإباحة بعد المنع.

وأما إنكارهم أن الأصل الإباحة، فهي طريقة خصصنا بها من سلمها، دون من ١٢ يمانعها.

وأما قولهم: إن الأصل إباحة الاصطياد والبيع، فحرم لعارض؛ فلما زال العارض عاد إلى الأصل. وليس عوده إلى الأصل، بأولى من بقية صيغة الأمر على ١٥ الأصل. فلما تقابل أصلان، فرددت الأمر إلى أصل الإباحة، علم أنك راعيت أصل الحل والإباحة، وأسقطت لأجله وضع الأمر في الأصل؛ وما كان ذلك إلا لتقدم الحظر.

١٨

فصل يجمع ما تعلق به من قال إنها على مقتضاها في الأصل

من ذلك قوله - تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾، وهذا وعيد ٢١ يشمل المخالفة لكل أمر، سواء تقدمه حظر، أو كان مبتدأ لم يتقدمه حظر؛ وقوله:

١ وأريد بها: واردها. ٨-٩ القصد التكثير: مهمل. ٩ سائر تميم: ساريسم. || ثقيف: مهمل.

١٣ يمانعها: مهمل. ١٥ بأولى: مهمل. || بقية: سقه. ١٦ نقابل: مهمل. ٢٢ مبتدأ: مهمل.

﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾، وجميع العمومات في إيجاب الأوامر، وهي على ظاهرها، إلى أن تتحقق دلالة تصرفها عن ظاهرها.

٣ ومن ذلك قولهم: إِنَّ صِيغَةَ الْأَمْرِ تَقْتَضِي الْإِجَابَ عِنْدَكُمْ، وعند من وافقكم من الفقهاء والأصوليين. فتقدّم الحظر لا يغيرها عن موضوعها؛ كما لو قال: «حَرَمْتُ»، ثم قال: «أَوْجِبْتُ»، فإنه لا يخرج تقديم التحريم لفظة «الإيجاب» عن مقتضاها إلى الإطلاق، ولا الندب؛ وإن كانت قد ترد والمراد بها الندب؛ مثل قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «غَسَلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ».

٦ ومن ذلك قولهم: إِنَّ النَّهْيَ اسْتِدْعَاءُ التَّرْكِ عَلَى وَجْهِ الْحَتْمِ. ثم لو تقدّمه الأمر، لم يكن تقدّم الأمر قرينة تقتضي إخراج صيغة النهي عن مقتضاها، وهو الحظر. كذلك صيغة الأمر، لما اقتضت استدعاء المأمور به على وجه الإيجاب والحث؛ فإذا وردت بعد الحظر، وجب أن تكون على مقتضاها من الأصل؛ وهو الإيجاب، أو الوقف، أو الندب. ١٢

١٥ ومن ذلك قولهم: إِنَّ صِيغَةَ الْأَمْرِ تَقْتَضِي إِجَابًا عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالْإِجَابِ، أَوْ نَدْبًا عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالنَّدَبِ، أَوْ الْوَقْفَ عِنْدَ أَهْلِ الْوَقْفِ؛ وَلَا تَخْرُجُ عَنْ مَقْتَضَاهَا إِلَّا بِقَرِينَةٍ. وتقدّم الحظر ليس بقريضة؛ لَأَنَّ الْقَرِينَةَ مَا يَبَيِّنُ مَعْنَى اللَّفْظِ وَيُمَاثِلُهُ. فَأَمَّا مَا يَخَالِفُهُ وَيُضَادُّهُ، فَلَا يَكُونُ قَرِينَةً. وَجَزْدُوهُ قِيَاسًا، فَقَالُوا: هَذِهِ صِيغَةُ ٢٥٥ أَمْرٍ تَجَرَّدَتْ عَنِ الْقَرَائِنِ، فَكَانَتْ عَلَى مَقْتَضَاهَا فِي الْأَصْلِ؛ كَمَا لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا حَظَرٌ. ١٨

٢١ ومن ذلك قولهم: لَوْ كَانَ الْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظَرِ يَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ، لَكَانَ سَائِرُ أَوَامِرِ الشَّرْعِ تَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَكُمْ الْحَظَرُ؛ فَلَا أَمْرَ إِلَّا وَهُوَ بَعْدَ حَظَرٍ. وَرَبَّمَا قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ الْعَقْلَ يَقْتَضِي الْحَظَرَ؛ فَإِذَا جَاءَ الْأَمْرُ مِنْ طَرِيقِ الشَّرْعِ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْإِبَاحَةِ، دُونَ الْإِجَابِ وَالْإِقْتِضَاءِ رَأْسًا.

٢٤ ومن ذلك قولهم: إِنَّ الْإِبَاحَةَ لَيْسَتْ قِسْمًا مِنْ أَقْسَامِ الْأَمْرِ. وَإِنَّمَا لَمْ تَكُنْ مِنْ أَقْسَامِهِ، لِأَنَّ أَدْنَى طَبَقَاتِ الْأَمْرِ أَنَّهُ اسْتِدْعَاءُ لِسُدُوبِ لِيُثَابٍ عَلَيْهِ؛ أَوْ وَاجِبٌ أَكْثَرُ

٤ يغيرها: مهمل. ٨ الحتم: مهمل. ١٠ والحثم: مهمل. ١٦ وجزدوه قياسًا: مهمل.

٢٢ والافتضاء: مهمل. ٢٤ لثاب: مهمل. ٢٥ واجب: مهمل.

ثواباً وأعظم أجراً. فأما المباح؛ فإنه إطلاق لا ثواب في فعله. وإذا لم يكن من أقسام الأمر؛ فلا وجه لقولكم إن الأمر بعد الحظر يقتضي الإباحة.

ومن ذلك ما ذكره بعض الأئمة في النظر: لو كان تقدّم الحظر يحيك في صيغة ٣ الأمر إحاكَةً ويغيّره عن مقتضاه؛ لكان الأحقّ بأن يتغيّر إليه التهديد؛ لأنّ التهديد إلى النهي أقرب؛ وهذا عُرف القوم. وإنهم إذا قدّموا الحظر والزجر؛ ثمّ عقّبوه بصيغة الأمر؛ كان ذلك تهديداً؛ كقوله: «اعمل ما شئت»؛ بعد أن حظر عليه؛ ٦ وقول الباري - سبحانه - لابليس: ﴿وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَعْطَفَ مِنْهُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾؛ وقوله: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾. فلما لم يكن تهديداً؛ فأولى أن لا يكون إباحة.

ومن ذلك قولهم: إذا كان عند أصحاب الوجوب أو الندب يفيد الإيجاب أو ٩ الندب؛ لكونه أمراً؛ وكان تقدّم الحظر لا يخرج عن كونه أمراً؛ وجب لذلك أن يكون محمولاً على فائدته في أصل الوضع؛ لأنّ تقدّم الحظر لم يخرج عنّا لأجله أفاد ذلك؛ وهو كونه أمراً. كما أنّ تقدّم خبر الأمر؛ أو استخباره؛ أو بعض أقسام ١٢ الكلام؛ أو أقسام الأفعال؛ لمّا لم يخرج صيغة الأمر بتقدمه عليه عن كونه أمراً؛ لم يكن قرينة تخرجه عن الإيجاب؛ أو الندب؛ إلى الإباحة والإطلاق.

٢٥٥ ظ | ومن ذلك [قولهم]: الأمر من أحد أقسام الكلام؛ فلا يخرج عن مقتضاه في ١٥ الأصل بتقدّم الحظر؛ كالخير؛ والاستخبار؛ والنداء؛ والتعجب. فإنّ هذه الأقسام؛ إن ابتدأ بها؛ كانت على مقتضاها في الوضع؛ وإن تلفّظ بها شافعةً لما قدّمه عليها من الحظر؛ كانت على مقتضاها من أصل الوضع. فما كان منها خبراً ١٨ قبل الحظر؛ كان خبراً بعد الحظر؛ وما كان تعجباً أو نداء؛ كان كذلك قبل الحظر وبعده. كذلك صيغة الأمر؛ ولا فرق.

ومن ذلك قولهم: لو كان تقدّم النهي يقتضي تغييره عن الإيجاب إلى الإباحة؛ ٢١ وجب أن يكون السامع لصيغة «افعل»؛ من الأعلى للأدنى؛ لا يحكم بأنّها أمر؛ حتّى يسأل هل تقدّمها حظر أم لا.

١ ثواباً: مهمل. ٣ بعض: بعد؛ وفي الهامش وكذا بخطه [يعني خط ابن عقيل] والعواب وبعضه. || يحيك: يحيك، مغير (من: محيل). ٤ إحاكَةً: مغير (من: إحالة)؛ وجملة «يحيك إحاكَةً» معناها «يؤثّر تأثيراً». || ويغيّره: ويغيّره. || يتغيّر: سغير. ٥ عقّبوه: مهمل. ٩ يفيد: مهمل. ١٠ تقدّم: تقدّم. ١٤ تخرجه: مهمل.

فصل يجمع الأجوبة عما ذكره

أما الآيات، فإنها محمولة على ما ثبت أنه أمره. وعندنا أن هذا ليس بأمر؛ إنما هو إباحة وإذن؛ بدليل ما ذكرنا. ولأنه قارنه الوعيد، فدل على الوجوب بقريته، لا بمجرد صيغته.

وأما إذا قال: «أوجب»، بعد قوله: «حرمت»، فإن صيغة الإيجاب صريحة في الإيجاب. فجاز أن لا يؤثر بشيء يغير حكمها تقدم صيغة الحظر عليها؛ لأنها لا تصلح للإطلاق والإذن، وإنما هي الغاية في الاستدعاء والانحتام. ولو أراد الإذن، لما أتى بصيغة الإيجاب. ألا ترى أنه لو استأذنه العبد في الدخول، فقال له: «أوجب عليك الدخول»، لم يعد إذناً؟ وإذا قال له: عقيب الاستئذان: «ادخل»، كان إذناً؟

وأما قولهم: إن النهي بعد الأمر يقتضي ما اقتضاه في الأصل، كذلك الأمر بعد الحظر، فلا نسلمه؛ بل يقتضي الإسقاط لما أوجبه الأمر، فأما أن يقتضي الحظر فلا. وكما أن الأمر إذن بعد الحظر، فالنهي تخفيف وإسقاط بعد الأمر. ولا أقول، كما قال أصحابنا، يقتضي التنزيه؛ لأن هذا القول منهم خطأ لرتبة النهي عن الحظر، إلى رتبة ثانية هي التنزيه. لأن صيغة الأمر، لما وردت عندنا بعد الحظر، لم تكن باقية على الأمر؛ لأن الأمر ليس من أقسامه إطلاق ولا إباحة. وإنما مقتضاها الاستدعاء، إما إيجاباً، وإما ندباً. وإذا أخرجنا الصيغة عن جميع أقسام الأمر، وأخرجنا صيغة النهي ٢٥٦ عن جميع أقسام النهي، فلا تحريم ولا تنزيه، لكن إسقاط بعد إيجاب وتكليف.

وقد سلم بعض من وافقنا في المسألة، وفرق بين صيغة النهي والأمر، بأن النهي يقتضي التبع والحظر، وهو مغلب ومؤكد، والمنع أصح. ولأن النهي يقتضي الحظر بظاهره، من جهة أنه استدعاء للترك، لا بصيغة الحظر؛ كما أن الأمر استدعاء الفعل، لا بصيغة الإيجاب. وصُرفت عن وضعها لتقدم الحظر إلى الإطلاق، فيجب أن تُصَرَّف هذه عن الحظر إلى الإسقاط.

٣ بقرته: مهمل. ٦ يغير: معر، كذا. || تقدم: تقدم. ٩ لم يعد إذناً: لم يعدادنا. ١٠ إذناً: ادنا. ١٢ فلا نسلمه: فلا نسلمه، كذا. وحرف الميم مزيد. ١٨ جميع: مزيد. ٢٠ مغلب: مهمل. ٢٢ وصُرفت: مغير (من: ومسرّب). والسابق (ومسرّب) مشطوب. ٢٣ فيجب: محب.

- وأما قولهم: تقدّم الحظر ليس بقربة؛ لأنّ القرينة ما يبيّن ويمائل، فليس بصحيح؛ لأنّ القرينة التي تبيّن وتمائل؛ هي التي تؤكّد حكم ما قارنته. كالوعيد على المخالفة؛ مع صيغة الأمر، يقتضي الإيجاب ويعضده؛ لأنّ الوعيد على الترك من خصيصّة وجوب المأمور به، والقرينة التي تخرج الصيغة عن موضوع الأصل تُباين وتُخالف؛ مثل الوعيد على فعل الشيء، مع صيغة استدعائه؛ بتغيّر الصيغة من الأمر إلى التهديد.
- وأما قولهم: إنّ الأصل عندكم الحظر، فليس كذلك؛ بل لنا فيه ثلاثة مذاهب. أحدها الإباحة؛ والثاني الحظر؛ والثالث الوقف. والأشبه بمذهب أهل السنّة الوقف؛ لأنّ العقل لا يبيح ولا يحظر. وليس قبل الشرع سوى العقل؛ وهو عاطل عن إباحة وحظر. فلم يبقَ للقول بأحدهما إلّا ورود السمع.
- وإن قلنا بالإباحة؛ فلا يلزم أيضًا؛ لأنّه لا يكون أمرًا بعد حظر؛ لكن بعد إباحة. وإن قلنا بالحظر؛ فإنّه حظر حكمي؛ وليس بنطقي. وفُرق بينهما بدليل أنّ الحظر الوارد من جهة النطق؛ بعد إباحة الأعيان في الأصل، على قول من يقول بالإباحة. وورود الإباحة بعد حظر الأعيان في الأصل؛ لا يكون نسخًا. وما ذاك إلّا لأنّ النسخ؛ إنّما يكون بحكم ثبت نطقًا. فكذلك ورود الأمر نطقًا؛ بعد الحظر حكمًا؛ لا يلزم أن يكون إباحةً؛ كما لم يكن نسخًا.
- وأما قولهم: إنّ هذا ليس من جملة أقسام الأمر؛ لأنّ الأمر بالمباح لا يجوز على الله - سبحانه؛ إذ ليس فيه | تعريض لإثابة المكلف، فنحن قائلون بموجب هذا؛ لأنّه عندنا إذن وإطلاق؛ وليس بأمر؛ لكن هو صيغة الأمر. ومن لَقِبَ المسألة بالأمر بعد الحظر؛ فإنّما يجوز بذلك لأجل الصيغة. ولا هو عندنا من أقسام الأمر؛ وإن كان بصيغته؛ كقول المهدّد «افعل»؛ صيغته صيغة الأمر؛ وهو خارج عن أقسام الأمر إلى معنى هو التهديد. كذلك هذه خرجت، بتقدّم الحظر عليها؛ إلى معنى هو الإطلاق والإذن.

١ يبيّن: معيّر. ٢ قارنته: ٣ ويعضده: ٥ بتغيّر: تنمير. ٧ لنا فيه: لنافه.

٩ يبيح: معيّر. ١٠ ورود: معيّر (من: ورد). ١٨ لإثابة: لا يابه. ٢١ بصيغته: بفسهته، والسابق (كا) مشطوب.

وأما قولهم: لو أثر فيه تقدّم الحظر، لكان يجعله تهديدًا، لأن التهديد إلى النهي والحظر أقرب، فلا يلزم؛ لأنّا قد جعلنا هذا حجة لنا، من حيث كان تغييرًا للفظه عن مقتضاها في الجملة. وأنت لم تجعل تقدّم صيغة الحظر عاملة؛ ولا مؤثر في صيغة الأمر.

وإنما لم نجعلها نحن تهديدًا؛ لأن التهديد زجر، وهو من أكد ألفاظ الحظر. فإنّ العربي، إذا تناهى في الزجر، قال لعبده «الآن أفعل ما شئت»؛ تقديره «فستري ما أفعل بك من العقوبة».

وإخراج صيغة الأمر إلى الزجر إخراج من موضوع إلى ضده؛ لأن الأمر استدعاء، والزجر كفّ ومنع. وإخراج الشيء إلى ضده لا يقع إلا بضرورة؛ وهي القرائن المتأكدة، وشواهد الأحوال الظاهرة. وليس في تقدّم الحظر من القوة ما يخرج صيغة الأمر إلى ضدها من الحظر والزجر. فأما إخراجها إلى الإطلاق؛ فهو ممّا يليق بالحال؛ لأنّ الحظر أوجب منعًا. فأول مرتبة ينحط إليها الحظر الإطلاق؛ لأنّه لا تتقدّم مرتبة؛ ثمّ النذب؛ ثمّ الإيجاب. وكلّه يقتضي إيجاد الفعل؛ إلا أنّه في الإباحة إطلاق في الفعل، وفي النذب حتّ؛ وفي الإيجاب حتم والزام. فأما التهديد فإحالة؛ وليس تقتضي الإحالة إلا الضرورة المحوكة إلى ذلك بأقوى الشواهد. على أنّ صيغة الأمر لا تكون تهديدًا، إلا إذا تعقبت النهي؛ وكانت في مجلس النهي. فأما مع تطاول الزمان، فلا تكون تهديدًا بحال.

وأما دعواهم أنّه ما خرج من كونه أمرًا؛ فيجب أن يكون على مقتضاه، فليس بصحيح؛ لما قدّمنا. وإن تقدّم الحظر، أخرجه عن الأمر إلى الإطلاق والإباحة. ولو بقيناه أمرًا، لبقي على مقتضاه في الأصل.

وأما قياسهم على الخبر؛ وأنّه لم يخرج بتقدّم الحظر عن كونه خبرًا، والجمع بين صيغتي الخبر والأمر بأنّه أحد أقسام الكلام، لا يلزم؛ لأنّ الخبر لا يُبنى في العادة على الحظر بناءً يخرج عن الأمر به، بدليل أنّه إذا قال لعبده: «لا تقربن هذه الدار ولا تدخلها»؛ ثمّ قال بعد ذلك: «قد دخلها عبدي الآخري»، لم يؤثر هذا في الحظر الأول. ولو قال له: «ادخل الآن»، سُمّي «إذنًا»؛ وما عُدّ إذنًا إلا لتقدّم

الحظر. ألا ترى أنَّ العبد، لو استأذن سيده في دخول الدار، فقال له سيده: «ادخل»، عُدَّ إذناً؛ ولو قال له: «قد دخل غيرك من عبيدي»، لم يخرج عن كونه خبراً؟ فصَحَّ ما قلنا.

٣

وأما قولهم: إنه لو كان تقدَّم الحظر بغير مقتضى اللفظ، لما جاز أن يُحكم بأنَّه لا يحدث حتى يستقري ويبحث هل تقدَّم الحظر أم لا، فإنه باطل بالصيغة؛ وإذا وردت بعد النهي والوعيد، فإنَّها تقتضي التهديد. ولا يُقال: إننا نحتاج أن نسأل، حين بادر الصيغة بالاستدعاء، هل كان قبلها حظر أو لا.

٦

فصل بكثرة ذكره بين الفقهاء

٩

ولا يُحقَّق الكلام فيه بل يُعلَّق تعليقاً وهو قولهم
«إنَّ ما لا يحصل الواجب إلَّا به فهو واجب»

فاعلم - وفَقَّك الله - أنَّ التحقيق في ذلك أن يُقال: إنَّ ما لا يصحَّ فعل الواجب إلَّا به على ضربين: أحدهما من قِبَل الله - سبحانه - والثاني من كسب العبد. فالذي من قِبَل الله - سبحانه - إزاحة العلة في التمكن من الفعل الذي أوجبه. ولا يحصل ذلك إلَّا بثلاثة أشياء.

١٢

[الأوَّل] عقل تام يصلح للنظر في دلائل العبر؛ وفهم الخطاب؛ والاستدلال بما ينصبه - سبحانه - من الأدلة على ما أوجبه عليه من أنواع التكليف؛ ويصلح لتلقِّي أمره - سبحانه - وإيجابه بالاعتقاد، لإيجاب ما أوجبه؛ والتزام ما ألزمه؛ والعزم على فعله بحسب طاقته وجهده في مستقبل حاله، التي لا يصحَّ إيقاع الفعل إلَّا فيها، وهي ظرف الزمان لأفعال المحدثين.

١٥

١٨

الثاني أداة يعمل بها صحيحة سليمة. مثل الجوارح لإيقاع الأفعال من العبادات، وكونها على صفة يصحَّ أن يفعل بها ما أمر به من أعمال الأبدان؛ والآفات المحيلة بينها وبين الأفعال.

٢١

٢٥٧ نظ كالصلاة، والحج، وجميع الأنساك. وصحَّتها وجود الاستطاعة والسلامة من

٢ عُدَّ إذناً: عدادنا. ٥ يستقري: يسري. ٦ وإذا: إذا. ٦ تفتني: تفتي. ٧ حين بادر: مغتبر. مشكوك

فيه. ١٠ واجب: حرف الواو مزيد. ١٥ البير: مهمل. ٢٠ الثاني أداة يعمل بها: مهمل. ١ الجوارح: الخوارج.

- والثالث الدلائل المنصوبة على إيجاب الواجب منها، وندب المندوب إليه، على اختلاف مراتبها، من حصول الظن بالأمارات، واليقين بالاستدلالات الموجبة للعلم. فهذه من قبيل الله. واختلف أهل الأصول في تسميتها واجبة على الله. فلم تتحاشى المعتزلة من ذلك، بناء على أصلهم، وقولهم بإيجاب العقل، ونفي تكليف ما لا يُطاق. وتحاشى أهل السنة، من أصحاب الحديث والفتهاء، عن إطلاق ذلك. لكن قالوا: إن الله تفضل بالتزام ذلك؛ فأخبر عن نفسه بأنه لا يكلف نفساً إلا وسعها، وهو الصادق في خبره تفضلاً منه؛ إذ ليس فوقه موجب يوجب عليه، ولا قضاء للعقل معه.
- وأما الذي من قِبَل العبد، ومن مقدوراته؛ فما كان طريقاً إلى فعل الواجب؛ أو شرطاً له، أو تسيباً إلى حصول شرطه. وذلك مثل الطهارة للصلاة؛ وما لا تتم الطهارة إلا به. كتحصيل الماء إما بعمل بدن، كاستنائه من قعر بئر، أو غدِير؛ أو مال، كابتياعه بضمن مثله؛ أو زيادة لا تخرج عن العرف، وعند قوم بضمن مثله فقط. وكذلك الستارة، والتسبب إليها بإجارة؛ أو إعارة؛ أو ابتياع. والتوصل إلى استقبال القبلة، والوقت، ومراعاة الأظلة. والأمارات الدالة على الأوقات؛ كزوال الشمس؛ وكون الظل مثله؛ أو زيادة، وطلوع الهلال للعلم بدخول شهر الصيام. وذلك إما بتوحيه بنفسه، إن كان عالماً؛ أو بالسؤال للعالم به، إن كان مقلداً.
- فهذا وأمثاله، من السعي إلى الجمعة، والسير لقطع طريق الحج للوصول إلى مكة، وشراء الرقبة للعتق؛ وخرص النخيل والثمار لإخراج العشر؛ وما شاكل ذلك؛ كل ذلك واجب على العبد، وما شاكل ذلك. فكل ذلك واجب لكونه لا يتوصل إلى الواجب إلا به.
- والدلالة على وجوب ما شرطناه أولاً أن العقل أداة الاستدلال والنظر. ولا دلالة تتحصل إلا بإجهاد العقل وإعماله في فعل الواجب، واجتناب المحظور؛ واكتساب المندوب. والمكلف إنما كُلف تعريضاً له بثواب الله؛ ولا ثواب له إلا بأعمال الطاعات، واجتناب المعاصي.

١ من المنصوبة إلى «منها»: مزيد. ١١ كاستنائه؛ كاستنائه. ١٢ كابتياعه؛ مقبر. ١٨ النخيل والثمار؛ مهمل. ٢٠ يتوصل؛ يوصل. ٢٢ تتحصل؛ مهمل.

وأما ما يكون من الله - سبحانه - فلا تَه بَرَأَ نَفْسَهُ وَنَفَى عَنْهَا تَكْلِيفَ مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَلَا وُسْعَ. فقال - سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. ولا يحصل التعريض للثواب ومنع المناسد إلا بإزاحة علل المكلفين بالإقدار على الفعل والترك. ٣ وكذلك لم يحسن بإجماعنا تكليف الميت؛ لعدم ما يفعل به ومعه؛ والأعمى نَقَطَ المصحف؛ وما ذلك إلا لما فيه من الإعانة. وقد ضمن الله نفسه أنه ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. ٦

وأما وجوب الدلالة، فلا تَن العاقل لا سبيل له إلى العلم بالمدلول إلا بعد أن يحقق النظر والاستدلال بالدليل على المطلوب.

وأما الدلالة على أنه يجب علينا ما لا يمكن فعل الواجب إلا به، كالطهارة والستارة؛ لأن من ترك صلاة من يوم، خاطبناه بقضاء صلاة يوم كامل؛ ليتحقق بفعل ما لا يمكن تحقق فعل الواجب إلا به فعل الواجب؛ وإن كنا نعلم أن أربعة منها وجبت ليتحقق فعل الواجب، وليست واجبة في الأصل. ١٢

وكذلك غسل قصاص شعر الرأس، وليس من الوجه، ليحصل لنا استيعاب جميع الوجه. وكذلك الإمساك في جزء من الليل ابتداء، قبل طلوع الفجر، واستقصاء بعد غروب الشمس، ليتحقق صوم عامة النهار. وقد أساء قوم من المتفتية العبارة، فقالوا: فعلنا غير الواجب ليتحقق فعل الواجب. والتحقيق أننا نوجب الكل؛ لعدم تحقيق العين. ١٥

فصل

١٨

واعلم أن من هذا القبيل إيجاب [التعبد] على الشخص المكلف يقف على انضمام مكلف آخر إليه. فمتى لم يحصل اجتماع غيره به وانضمامه إليه، لم يتحصل خطاب الشرع له بذلك التعبد ولا إيجابه عليه؛ كالجمعة لا تُقام حتى ٢١

١٠-١١ ليتحقق بفعل؛ ليتحقق فعل. ١١ كُنَّا: مغير (من: كان). ١٢ وجبت: مهمل.

|| ليتحقق: لسحق. ١٣ غسل: مزيد. ١٤ الإمساك: مغير. ١٧ العين: اللاحق (والواجب) مغير (من: الوقت) ومشطوب. ١٩ إيجاب: إيجاب. || يقف: وقف. ٢٠ انضمام: مهمل. || اجتماع: مهمل.

٢١ يتحصل: مهمل. || التعبد: مغير. || إيجابه: انحابه.

يَتَحَصَّلُ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ؛ وَكَالْجِهَادِ لَا يَجِبُ حَتَّى يَجْتَمَعَ مَعَهُ جَمَاعَةٌ تَحْصُلُ بِهِمُ الْمَنَعَةُ.

٣

وَأَمَّا الشَّاهِدَانِ اللَّذَانِ يَحْمِلَانِ شَهَادَةً؛ فَمَتَى طَالِبُ الْحَقِّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا،

مَجْتَمِعًا بِالشَّاهِدِ الْآخَرِ أَوْ مُفْرَدًا، لَزِمَهُ أَدَاءُ مَا عِنْدَهُ | مِنَ الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ ٢٥٨ ظ

لَيْسَ بِمَشْرُوطٍ. أَلَا تَرَى أَنَّ أَدَاءَ كُلِّ وَاحِدٍ [شَهَادَتَهُ]، يَسْمَعُهُ الْحَاكِمُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ

٦

سَمَاعُهُ؟ وَلَا يَصَحُّ شُرُوعُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَرْبَعِينَ فِي الْجُمُعَةِ. وَلَا يَنْفَرِدُ الْوَاحِدُ بِالْجِهَادِ مِنْ غَيْرِ مَنَعَةٍ وَإِذْنِ الْإِمَامِ.

فصل منتفع بعلمه لا يسع الفقيه جهله

وهو من هذا القبيل

٩

وَهُوَ أَنَّ مَا كَانَ شَرْطًا لِحَصُولِ الْوُجُوبِ عَلَى الْمَكْلَفِ لَا يَلْزِمُهُ تَحْصِيلُهُ، وَلَا

يَجِبُ عَلَيْهِ اِكْتِسَابُهُ وَالتَّوَصُّلُ إِلَى تَحْصِيلِهِ؛ بِاجْتِمَاعِ الْعُلَمَاءِ. مِثْلُ فَقِيرٍ لَا مَالَ لَهُ؛ لَا

١٢

يَجِبُ عَلَيْهِ اِكْتِسَابُ نِصَابٍ وَتَحْصِيلُهُ لِيَجِبَ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ. وَمَنْ لَا زَقَّةَ لَهُ وَإِطْعَامُ، لَا

يَجِبُ عَلَيْهِ اِكْتِسَابُ رَقَبَةٍ لِيَحْصُلَ مِنْ أَهْلِ الْإِعْتِقَاقِ فِي التَّكْفِيرِ. وَلَا يَجِبُ عَلَى آحَادِ

الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَسَبَّبُوا لِإِجْبَابِ الْجُمُعَةِ؛ مِثْلُ جَمْعِ أَهْلِ قَرْيَةٍ لَا يَتَمَوَّنُ أَرْبَعِينَ رَجُلًا،

١٥

لَا يَلْزِمُهُمْ تَرْغِيبُ نَازِلٍ يَتَزَلُّ عَلَيْهِمْ وَيَسْتَوْطِنُ قَرْيَتَهُمْ؛ لِيَتَمَّ عِدَدُ الْجُمُعَةِ فَتَجِبَ عَلَيْهِ

الْجُمُعَةُ. وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَرِيضِ الضَّعِيفِ عَنِ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يَتَدَاوَى وَيَتَقَوَّى،

لِيَصِلِيَ قَائِمًا.

١٨

فَتُحَقِّقَ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَنَّ التَّسَبُّبَ لِإِجْبَابِ الْعِبَادَاتِ عَلَى الْمَكْلَفِ لَا يَجِبُ.

وَفَارَقَ التَّسَبُّبَ لِمَا وَجِبَ وَخُوطِبَ بِهِ؛ مِثْلُ تَحْصِيلِ الطَّهَارَةِ، وَالسَّتَارَةِ، وَاسْتِقْبَالِ

الْقِبْلَةِ. فَإِنَّ تِلْكَ شَرَائِطَ لِلْوُجُوبِ الَّتِي خُوطِبَ بِهِ مَشْرُوطًا بِتِلْكَ الشَّرُوطِ؛ وَهَذَا لَمْ

٢١

يَجِبُ. فَلَمْ يَلْزِمَهُ تَحْصِيلُ مَعْنَى يَتَّجِهَ بِهِ الْخُطَابُ بِالْوُجُوبِ.

١ يتحصل: مهمل. || تسعة: مهمل. || حتى يجتمع: مهمل. ٢ تحصل بهم: مهمل.

٣ يحملان: محلا، وحرف الميم مزيد. || شهادة فمضى: مهمل. ٤ الآخر: الآخر. ٥ بمشروط: حرف

الباء مزيد. || شهادته: كلمة مضمومة. بقي منها حرف الشين. مهملًا. وقسم من الهاء. وحرف الدال

بكامله. || يسمعه: مهمل. ٦ شروع: مهمل. ١٢ زقبة: مهمل. ١٣ الإعتاق: مهمل. ١٤ يتمَوَّن: مهمل.

١٥ ترغيب نازل: رغب نازل. || عليهم: عليه.

فصل

ومن ذلك : قياسًا عليه وإلحاقًا به ، أَنَّ العبد لا يجب عليه أن يرغَّب سيِّده في عتقه بالكتابة وكثرة المال الذي يبذله ، لتحصل له الحرِّيَّة ، لِيَتَّجِه نحوه خطاب ٣ الأحرار بالجمعة والجهاد والحجِّ ، وغير ذلك من التكاليف .

فصل

ومن هذا القبيل ما يدخله الإنسان على نفسه بكسبه ، ممَّا يتعذَّر به فعل ٦ الواجب ؛ كالحامل تضرب بطنها فتتَنَفَّس ، وينتقلع دُمُّ الحيض عن المرأة فتَشْرَبُ دواء ليعود دم الحيض . ومن يكسر ساقه ، فلا يستطيع النهضة في الصلاة . فهؤلاء ٢٥٩ و يصيرون ، في سقوط الفرض | عنهم ، كالمعذورين بما يفعله الله - سبحانه - فيهم ٩ من الزمانة والحيض والنفس ابتداءً .

فصل

ومن هذا القبيل ما إذا أدخله المكلف على نفسه ، لم يُزَلَّ خطابُه ؛ وإن كان مثل ١٢ ذلك ، لو جاء من قِبَل الله - سبحانه - لَأَسْقَطَ التكليف . كالشُّكْر المغْطَى للعقل ، وتعتمد شرب البُنْج العامل عمل الخمر في إزالة التمييز والتحصيل ، فهذا لا يسقط الخطاب ؛ ومثله ، لو كان بإغماء أو جنون ، أَسْقَطَ الخطاب . ١٥

فصل

واعلم أَنَّهُ كما قَدَّمْنَا أَنَّ الواجب ، إذا لم يمتز عن غير الواجب ، وجب كلَّ ما لا يسكن تحقُّق فعل الواجب إِلَّا بفعله . كفعل صلوات جميع اليوم والليلة ، لترك صلاة ١٨

٦ يتعذَّر به : معذره . ٧ تضرب : مضرب . || بطنها : مهمل . || فتشرب : شرب . ٩ يصيرون :

نصيرون . مغتير . || كالمعذورين : مهمل . ١٤ البُنْج : النج . ١٥ بإغماء : باعما . || جنون : حنون .

١٧ يستز : سار . || غير : في الهامش . ١٨ كفعل : مغتير .

منها لا يعرف عينها؛ وغسل قصاص شعر الرأس، ليعلم تحقيق غسل جميع الوجه؛ والإمساك في طرفي النهار من الليلة قبله وبعده؛ ليحقق إمساك جميعه.

كذلك إذا اختلطت أعيان بعضها نجس، أو غير مذكّي، بظاهر ومذكّي، ٣ وأعيان يُحَرِّم الاستمتاع بها، أو التزويج، بأعيان يُباح الاستمتاع بها والتزويج، تجب أن تقول في ذلك «فعل غير الواجب مع الواجب». و«ترك غير المُحَرَّم لأجل المُحَرَّم». لكن يقال: «الكل واجب» و«الكل مُحَرَّم»؛ إذ لا ميزة بين الأزمان والأعيان؛ فصار الكل واجباً أو واجباً فيه، والكل مُحَرَّمًا أو مُحَرَّمًا فيه.

فصل

٩ وخرج من هذا اختلاط واحدة من محارمه بأهل بلد كثير؛ أو ينسى أهل الدنيا أنه لا يُحَرَّم؛ لما في ذلك من المشقة الفادحة وهجران الأعيان بالكلية؛ بخلاف الأعيان التي يقل عددها.

فصل في الأمر المطلق المتجرد عن القرائن

١٢

اختلف الناس فيه؛ فذهب صاحبنا - رضي الله عنه - وأصحابه إلى أنه يقتضي التكرار؛ سواء كان معلقاً بوقت يتكرر، كطلوع الفجر وزوال الشمس أو غروبها؛ ١٥ مثل قوله: «صَلِّ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ»؛ أو «إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ»؛ أو «غَرَبَتْ»؛ أو كان مطلقاً، مثل قوله: «صَلِّ وَصُمْ».

وذهب أكثر المتكلمين إلى أنه [لا] يقتضي إلا فعل مرة. وإليه ذهب أكثر ٢٥٩ الفقهاء. ١٨

ومن أصحاب الشافعي مَنْ قال إنه يقتضي التكرار.

١ يعرف: يعرف. || عينها: مهمل. || وغسل: مهمل. ٣ اختلطت: اختلطت. || نجس: معتبر. ٤ أو: معتبر. || يُباح: مهمل. ٥ تجب: وحسب. ٦ بين: مهمل. والسابق (أو واجبه) مطلوب. || الأزمان: مهمل. مزيد. ٧ والأعيان: حرف الواو مزيد. || أو واجباً فيه: أو واحداً فيه. مزيد. ١١ يقل: يقل. ١٤ معلقاً: مهمل. || يوقت: مزيد.

وقال بعض الفقهاء: إن كان معلناً بشرط يتكرر أو وقت، اقتضى التكرار؛ وإن كان متجراً مطلقاً، اقتضى فعل مرة.

وقالت الأشاعرة: هو على الوقف إلى أن ترد دلالة تقتضي التكرار، أو فعل مرة. ٣

فصل يجمع أدلتنا على أنه يقتضي التكرار

ما روي أن عمر بن الخطاب قال للنبي - صلى الله عليه: لما صلى ببطهارة واحدة: فجمع بها بين صلوات عام الفتح، قال له عمر بن الخطاب: «أعمداً فعلت هذا يا رسول الله؟» فقال: «نعم». ولو لم يُعْتَل من قوله - تعالى - ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ وجوب تكرار الوضوء لتكرار الصلاة؛ لما سأل عنه ذلك واستفصل أعنَّ عبدٍ قَلَّ: أو على وجه السهو. ٩

ولأن النبي - صلى الله عليه: لما أمرهم بضرب شارب الخمر، كرروا عليه الضرب. وروي أن الأقرع بن حابس سأل النبي - صلى الله عليه: فقال: أحببنا هذا في كل سنة أو في العمر مرة واحدة؟ فلو كان يقتضي مرة، لم يك للسؤال معنى. ١٢ وروي عن النبي - صلى الله عليه: أنه قال: «إذا أمرتكم بأمر، فأتوا منه ما استطعتم؛ وإذا نهيتكم، فانتهوا»، وهو مستصرح لتكرار الفعل. فلا وجه لسخاثة أمره، والاقتصار على ما هو دون الطاقة. ١٥

ومما يدل على ذلك أن أكثر أوامر الشرع على التكرار. وإذا ورد أمر شاذ متجراً، وجب حمله على مقتضى الأكثر؛ لأنه صار بكثرة استعماله عُرف الشرع. ٢٦٠ | ويدل على ذلك أن النهي استدعاء الترك، والأمر اقتضاء بالفعل واستدعاء له. ١٨ ثم إن النهي يقتضي الدوام والتكرار لترك المنهي عنه، فيجب أن يكون الأمر يقتضي دوام المأمور به.

ويدل عليه أن قول الأعلى للأدنى: «صل» يحسن تفسيره بصلاة وبصلوات؛ فدل على أنه يقتضي الجميع. فوجب حمله على جملة ما يقتضيه ويحسن تفسيره به. ٢١

٤: فصل: السابق (من إن كان مطلقاً - في أسفل الصفحة رقم ١٢٨ السابقة: إلى «أو فعل مرة» - في السطر الثالث من هذه الصفحة رقم ١٢٩) مكرر، مشطوب. ٩: واستفصل: مغيرة. وحرف الواو مزيد. ١١: أحببنا: احبنا. ١٤: مستصرح: مستطرح. ١٩: فيجب: يجب.

ويدلّ عليه أنّ قول القائل لمن هو دونه: «اخْفُظْ هذا السال»، و«اجْلِسْ في هذا المكان»، و«صُمْ»، و«قُمْ»، و«ادْخُلْ»، و«كُلْ»، و«ارْكَبْ»: يقتضي الشروع فيه. ولا يحسن الخروج عما أمره به من جلوس بعد القيام، وتخلية بعد الحفظ؛ ٣ وإفطار بعد الصيام، وخروج بعد الدخول، إلّا بإذنه؛ حتّى إنّه يحسن توبيخه على مفارقة الحال التي أمره بها، حسب ما يحسن توبيخه بترك ذلك إذا قيده بالدوام. ويدلّ عليه أنّ الأمر يقتضي وجوب الفعل والاعتقاد والعزم. ثمّ إنّ الاعتقاد ٦ لوجوبه، والعزم على فعله، يجب دائماً متكرّراً عندهم؛ إلى حين يفرغ من الأداء. وعنادنا أبداً يجب أن يكون الفعل مكرّراً؛ بل يجب الاعتقاد والعزم لا يُرادان لأنفسهما؛ بل يُرادان لأجل الفعل. وإذا وجب تكرار غير المقصود لنفسه، فلا بُدّ ٩ يجب تكرار المقصود لنفسه أولى.

ويدلّ عليه أنّ الأمر بالصلاة عامّ في جميع الأزمان. والدليل عليه أنّه يحسن أن يقول الأمر: «صَلِّ، إلّا في يوم كذا»، أو «وقت كذا»؛ و«صُمْ، إلّا يوم العيد وأيام التشريق». ولو كان يقتضي فعل مرّة لا على الدوام، لما حسن الاستثناء؛ فإنّ المرّة الواحدة لا تدخل في زمنها أيام. فلمّا حسن الاستثناء، علّم أنّها عمّت الأزمان؛ ١٢ فحسن أن يخرج منها بالاستثناء بعضها. فإذا ثبت أنّها تقتضي الدوام، وجب أن تكون على عمومها وشمولها؛ إلّا أن تصرف عنه دلالة كلفظ العموم يقتضي شمول جميع الأعيان، إلّا ما أخرج عنه بدلالة. ١٥

ويدلّ عليه أنّه لو أمر | بعبادة قيدها بوقت، فقال: «صَلِّ وقت الزوال»، لفتيد؛ ١٨ ولزم فعله فيه مرّة واحدة. فإذا أطلقه، بغير توقيت له، لزم فعله في سائر الأوقات. ويدلّ عليه أيضاً أنّ مطلق الأمر اقتضى إيقاع الفعل في جميع الأزمان؛ لأنّه لا تحديد فيه. فإذا قال «صُمْ»، اقتضى إيقاع الصوم في جميع الأزمان القابلة للصيام؛ ٢١ إلّا ما خصّها الدليل. فهو بمثابة قوله: «اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ»، عامّ في جميع الأعيان.

٨ والعزم: حرف الواو مزيد. || يُرادان: يردان. ٩ يُرادان: معيّر (من: يردان). ١٤-١٥ من «علّم» إلى «بالاستثناء»: في الهامش. ١٧ الأعيان: معيّر.

فصل يجمع الأسئلة منهم على هذه الطرق

- قالوا: أما قول عمر للنبي - صلى الله عليه - «أَعْمَدًا فَعَلْتَ؟»، يدلّ على أنّه
 ٣ أشكل الأمر عليه. ولو كان على التكرار، لقال له كما قال ذو اليمين: «أَقْصَرْتَ
 الصلاة» لما استقرت الأربع ركعات. وقول الآخر: «ما بَالُنَا نَقْصُرُ وَقَدْ أَمِنَّا؟»، لما
 استقرّ شرط الخوف في التقصر وهو قوله: (إِنْ خِفْتُمْ)، فقال ما قال.
 ٦ وأما قوله في شارب الخمر: «اضْرِبُوهُ»، عقلوا منه التكرار بقرينة دلالة الحال،
 وإنّه قصد رده وإيلامه؛ ولا يقع ذلك إلّا بالتكرار.
 وأما قولهم: «أَحْبَبْنَا لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبْدِ؟»، فلو كان اللفظ للتكرار، لما سأل؛
 ٩ وإنّا سأل للإشكال، فهو مشترك الدلالة. وإنّا حسن السؤال للاحتمال؛ ونحن لا
 ننكر أنّها، مع كونها لدفعه، تحتمل التكرار.
 وأما قوله: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»، فأراد به أنّ العجز عن بعض
 ١٢ المأمور به لا يسقط الكل. وأما الدفعة الثانية، فليست داخلة تحت الأمر.
 وأما قولكم: إنّ أوامر الشريعة أكثرها على التكرار، فبدلالة لا بالإطلاق؛
 وخلافنا في الأمر المطلق. على أنّ أكثر عمومات القرآن تخصّصه، ولا تقتضي أن
 ١٥ يكون الإطلاق للعموم متضمّاه للخصوص.
 وأما تعلّقكم بالنهي، وإنّه يقتضي التكرار، فلا يلزم؛ لأنّ النهي منع، والأمر
 ٢٦١ وإيجاب. وفرّق بينهما بدليل أنّ اليمين على منع النفس من الفعل، وهو قوله: «والله
 لا دخلت الدار»، يقتضي الدوام. واليمين على الإلزام للفعل، مثل قوله: «والله
 لأدخلن الدار»، تغني فيه دخلة واحدة.
 قالوا: ولأنّ النهي يقتضي قبح المنهي عنه، وترك القبيح لا يتخصّص بزمان دون
 ٢١ زمان؛ إذ هو قبيح أبدًا. ولأنّ النهي المتبدّد بوقت يقتضي التكرار والدوام، بخلاف الأمر.
 قالوا: وأما قوله «صَلِّ»، فإنّه لا يقتضي إلّا صلاة واحدة على طريق الحقيقة؛
 فأما صلوات، فلا. ولهذا، لو قال في لفظ الخبر: «صَلَّيْتُ»، ما اقتضى إلّا صلاة
 ٢٤ واحدة. ويحسن من المصلي صلاة واحدة أن يقول: «قد فعلت ما أمرت».

٤: نقصر وقد أمنا: نفسى وعدا. ٦ بقرينة: مهمل. ١٣ بالإطلاق: معبر. ١٩: فيه: أي في الفعل.

٢٠: لا: مكزّر، مشطوب. ٢٤: ويحسن: معبر.

- قالوا: وأما قوله: «اخْفَظْ»، فدلالة الحال تعطي الدوام؛ لأنه ليس أحد يجب حفظ ماله ساعة، ثم يضيع. فأما أن يكون تكرر الحفظ ودوامه مفهوم من جهة اللفظ، فكلاً؛ ولكن من جهة العرف القائم في حق كل ذي مال يستحفظه.
- فأما قوله: «صَلِّ»، فإنه لا يقتضي إلا تحصيل ما يقع عليه اسم «صلاة»؛ والتكرار لها والاستدامة أمر يقف على الدلالة. ولأن البر في اليمين المعقودة على الحفظ لا يحصل بحفظ يتعقبه تضييع؛ ويحصل البر بصلاة واحدة يتعقبها خروج منها وتسليم. وأما وجوب دوام: [فهو] ما تضمنه الأمر من الاعتقاد والعزم.
- قالوا: فأما قولكم: إن صيغة الأمر تتضمن وجوب الاعتقاد لإيجاب الفعل والعزم على فعله، ثم إن الدوام والتكرار مقتضى الأمر بهما كذلك الفعل، فليس بلازم؛ لأن الاعتقاد والعزم يجب متكرراً دائماً في حق الفعل المتبذل بدفعة. وهذا ليس لأجل الأمر؛ لكن لأن الأمر يتضمن الإخبار بوجوبه. فإذا لم يعتقد كذب الخبر، فتصديق الخبر يجب دائماً، وتكذيبه منهي عنه دائماً. وليس كذلك الأمر؛ لأنه يقتضي الفعل؛ | وقد بينا أن الفعل لا يقع دائماً، ولا يقتضي الأمر به إلا على وجه يحصل به مثلاً. وذلك يحصل بمرة؛ كما يحصل البر بمرة.
- قالوا: وأما قولكم إن الأمر بالصلاة يقتضي فعلها في جميع الأزمان: فلا نسلم. لأن الزمان غير مذكور؛ ولا يتناول اللفظ؛ لكنه ظرف يحتاج إليه فعل المحدث. ولأننا سلمنا ذلك، وأنه داخل تحت الأمر؛ فإن أردتم تناوله عمومًا، لم نسلم. وإن أردتم على طريق البدل؛ وأنه أي الأزمان أوقع فيه الفعل جاز؛ فصحيح نسلم؛ لكنه لا يقتضي ما أردتم من التكرار والاستمرار؛ كما لو قال «صَلِّ في أي وقت شئت». وفارق الأعيان؛ لأنه تناولها عمومًا، لا على سبيل البدل.
- وأما تعلقكم بحسن الاستثناء، فليس تخصيصه للعموم؛ بل لو قال وصرح: «صَلِّ في أي الأوقات شئت إلا وقت الزوال»، كان استثناء صحيحًا، وإن لم يكن

٦ تضييع: تسع. ٧ والعزم: بعد هذه الكلمة يأنس كتبت فيه بد غير بد الناسخ ما يلي: «آخر الثامن وأربعين»؛ ثم في الهامش ما يلي: «يتلوه التاسع وأربعين». وقم عدد الأجزاء من كتاب الواضح. ١٢ فتصديق: وتصديق. || وتكذيبه: وكذبه. ١٣ وقد بينا: وقد يب. كذا. || الفعل: المعد. || يقع: معتر. ١٦ بتناوله: معتر (من: متناوله). ١٧ ولأننا: ولأن. || تناوله: تناوله. ١٩ لا: مزيد.

الأمر يعم سائر الأزمان. ويوضح هذا أنه لو حلف لَيَقْتُلَنَّ المشركين، لم يبر إلا بالتعميم؛ ولو حلف لَيَصْلِيَنَّ، بر بصلاة واحدة في وقت واحد. فافترق حكم الأعيان والأزمان المشار إليها هنا.

٣

وإنما الأزمان التي تشابه بعمومها عموم الأعيان قوله: «صَلِّ الدَّهْرَ»، أو «صَلِّ أَبَدًا». فإذا صرح باسم الزمان على وجه يقتضي الشمول، كان عامًا.

٦

قالوا: وأما قولكم لو قُيد الأمر بوقت، تنقيد؛ فإذا أطلق، وجب أن يعم؛ فلا يجب ذلك؛ لأنه لو قُيد الأمر بوقت، لَلَزِمَ إيقاعه فيه بعينه، ولحق الإثم والتفريط بتركه فيه. وإذا أطلقه بغير توقيت، كانت جميع الأوقات وقتًا له؛ وصار على التراخي. ونحن نقول: إنه لا توقيت في المطلق؛ ولكن ذلك لا يوجب الدوام، ٩ على ما وقع لكم. فوجب أن يكون فعله على التراخي فقط؛ إذ لا يفيد عدم التأنيب والتعيين إلا التراخي.

١٢

قالوا: وأما قولكم إن إطلاق الأمر اقتضى إيقاع الفعل في جميع الأزمان، لأنه لا تحديد فيه، فصار بمثابة قوله: «افْعَلْهُ دَائِمًا فِي سَائِرِ الْأَزْمَانِ»، فهذا باطل. لأنه إذا قال: «صَلِّ» أو «اضْرِبْ»، فلا ذكر للزمان فيه بذكر توحيد، ولا تثنية، ولا جمع

١٥

٢٦٢ معرف ولا منكر؛ وإنما المذكور جنس الفعل فقط، وإنما اقتضى دليل العقل إيقاعه في وقت ما غير معين. فدعوى عموم الأزمان فيه خطأ؛ لأنه لا ذكر جرى للزمان في قوله: «اضْرِبْ» و«صَلِّ». وإنما يدعي العموم من لفظه، ولفظه هو أن يتزل «صَلِّ» في الأزمان معرّفًا أو منكرًا؛ أو «صَلِّ دَائِمًا سَرْمَدًا وما بقيت» ونحو هذه الألفاظ، حتى يجري ذلك مجرى قوله: (اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ). لأن الياء والنون علامة الجمع، وهو اسم جمع بُني من لفظة واحدة؛ ولا ذكر له في القول «صَلِّ».

٢١

فصل في جمع الأجوبة عن أسئلتهم

أما قولهم: لَمَّا سأل عمر، دلّ على أن اللفظ ليس بموضوع للتكرار: لا يصح؛ لأنه لو كان المعقول من ذلك مرّة، لكان الذي أتى به - صَلَّى الله عليه - هو

٢-١ لم يبر إلا بالتعميم؛ لم سألنا بالتعميم. ٢ فافترق: مغتير. ٧ الأمر: مغتير. ١٠ يفيد: يقيد. ||

التأنيب: التأنيب. ١٦ معين: مغتير (من: معنى). ٢٣ أتى به: أياه.

- مقتضى الأمر. فلا وجه لقوله «أَعْمَدًا؟»، لأنَّ المقتضى أبدأً يُعتمد إلى العمل به. فلا وجه لسؤال من جاء لما استُدعي «لِمَ جئت؟»، ومن أجاب لما نُودي: «أَعْمَدًا أجبت؟». لكن المحتمل للسؤال والاستعلام من فعل بما يخالف الوضع: فقال له ٣ «أَعْمَدَتَ إلى المخالفة لمعنى علمته من باطن الأمر لقرينة أو دلالة خفيت؟»
- وأما قولهم: عقلوا قصد الإيجاع فكروا بالضرب: فالإيجاع بالضربة يحصل: ٦ والوخز بالجلدة كاف؛ إلا أن تقوم دلالة: أو تكون الصيغة للتكرار مقتضية. وفي الضربة الواحدة نوع إيجاع، ونوع إهانة.
- [وأما] قوله: «أَحْتَجْنَا لِعَامِنَا هَذَا؟»، لو كان الظاهر منه دفعة، لما حسن السؤال ٩ مع الظاهر. وإنما يحسن السؤال مع أحد أمرين: إما أن يكون هو الموضوع له الأمر: أو هو المقتضى: فيحسن السؤال في الحجج لمكان المشتقة الحاصلة في التكرار؛ وإما أن يكون موضوعًا للأمرين: فيسأل للفصل بين الموضوعين، مثل ١٢ سؤاله عن سائر المشتركات.
- وأما قوله: «فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»، فالتكرار داخل تحت الاستطاعة: وهو عام في هذا وفيما ذكروه؛ فقصروه على أحدهما لا يجوز إلا بدلالة. ونحن نأخذ الدفعة ١٥ الثانية من اللفظ. فإنَّ قوله: «افْعَلْ» أمر، بلا خلاف؛ والثانية مستطاعة، فكانت مستدعاة بحكم اللفظ.
- وأما قولهم: إنَّ أوامر الشريعة أكثرها تقتضي التكرار بالقرائن والأدلة لا بالإطلاق، فهذا حجة من وجه؛ وهو أن بالكثرة | صار لنا عرف شرعي، فصرفنا ١٨ الإطلاق إليه. على أنَّ الدلالة هي إجماعهم؛ وما أجمعوا إلا لأنَّ الاستدعاء اقتضى الدوام: إلا أن تصرف عنه دلالة.
- وأما قولهم: النهي مَنع، فلذلك اقتضى الدوام فرق صورة؛ وإلا فالمعنى جامع ٢١ بينهما أنه استدعاء للترك والكف؛ وهذا استدعاء للفعل. وأما استشهادهم باليمين: فلا يصح: لأنَّ المغلب فيها العرف. ولذلك تُترك فيها الحقائق، ويُرجع إلى العرف ٢٤ والاستئصال في الحلف على الامتناع من أكل الرؤوس واللبن: لا يحث بأكل

١ أبدأً: في الهامش. ٥ الإيجاع: الاستدعاء. ٥-٦ من «الفرب» إلى «إلا أنه»: في الهامش. ١١ فيسأل: مغير. ١٨ فهذا: بهذا. || بالكثرة: مهمل. ٢٢ للترك: الترك. ٢٣ ويُرجع: مهمل.

رؤوس غير الأنعام؛ ولا بلبس القميص وال سراويل تردّياً بهما وتعمّماً. وعلى هذا المثال؛ لو نهى الله؛ وقد نهى عن لبس الحرير والجلود النجسة؛ فعَمَّ النهي؛ ولو أمر بأكل الرؤوس؛ لعَمَّ كلَّ رأس حقيقيّة.

٣

وأما قولهم: النهي يقتضي القبح فعَمَّ؛ فليس بصحيح؛ لأنَّ من السناهي الشرعيّة ما لا يُعلَّل بالقبح؛ كالقيران بين التمرتين؛ وكلَّ التزّهات. على أنَّ القبيح قد يكون في الشرع في حال وزمان دون حال وزمان؛ كقبح الأكل نهار رمضان؛ وقبح الصوم يوم العيد وأيام التشريق؛ وإلى أمثال ذلك من تحريم البيع وقت النداء؛ والصيد في الإحرام. وإذا كان أكثر نواهي الشريعة مؤقتة غير مؤبّدة؛ وإن كانت مقبّحة؛ فأين وجوب دوام ترك القبيح ممّن علَّل بالقبح؟ لم يصحّ تعليله. ونحن نعلّل في الأمر والنهي بأنّه استدعاء مطلق؛ لترك كان أو لفعل.

ومع هذا البيان؛ فلا نؤمن أن يستديم الترك في زمان يكون الترك فيه قبيحاً. مثل الإمساك ليلاً؛ فيدخل في حيّز الوصال؛ وهجران اللبس والطيب بعد التحلّل الأوّل ١٢ في الحجّ. فلا نؤمن استدامة الترك في النهي المطلق أن يصادف كراهة للشرع واستباحه. ولا يستمرّ حسن العبادات أيضاً؛ كما لا يستمرّ قبح المنهيّات. فإنّ لنا أوقات تحرم الصلاة فيها؛ والصيام يحرم في أوقات؛ والطيب والزينة طاعة للجمعة والأعياد. وهجرانهما طاعة في الإحرام. فأين دعوى استمرار قبح المنهيّ؛ أو حسن المأمور؟

وأما النهي المتّيد بوقت معيّن؛ إن كان يتكرّر كتكرّر الشرط؛ مثل قوله: «صم» ١٨ و ٢٦٣ والائنين واهجر | الطيب يوم السبت؛ يكون كالأمر سواء. فإنّ الأمر المعلق بشرط يتكرّر بتكرّره. وتكرّر الوقت؛ وإن كان معلقاً على زمان باسم؛ لا يتكرّر؛ مثل قوله: «اهجر الأكل والطيب اليوم»؛ تخصّص به.

٢١

وأما قولهم: إنَّ قوله: «صل» لا يقتضي إلّا صلاة واحدة؛ فكلام لا يصح؛ ومنع لا وجه له؛ لأنَّ قوله «صم» و «قم»؛ إذا تركه بعد أن فعله؛ حسن أن يُطالب بطريق الترك والقطع من أين استفاده.

٢٤

فكذلك الصلاة: إذا تركها بعد أن فعلها، من أين استناد الترك؟ وقولهم: «يحسن أن يقول: «صَلَّيْتُ»، فيقابله أنه يحسن، إذا كرَّر أو استدام وأطال، أن يقول: «صَلَّيْتُ بحكم الأمر»، ويجب من سألَه «لَمْ صَلَّيْتُ» بِ«إِنِّي امْتَلْتُ الأمر».

وأما قوله: إنه يحسن أن يقول: «صَلَّيْتُ الصلاةَ المأمورَ بها»، أو «امتلتُ الأمر» فلا يُسَلَّم. وإن قال: «صَلَّيْتُ» ولم يقل: «الصلاة التي أمرتني»، أو «امتلتُ الأمر»، فلعسري إنه خبر صحيح؛ ولكنه يلزم عليه، إذا كان الأمر مقتداً باعتبار التكرار واشتراط الدوام، فإنه يحسن أن يخبر فيقول عقب صلاة واحدة: «صَلَّيْتُ»، ولا يدل ذلك على أنه جملة المأمور به، ولا أنه أتجه بمقتضاه.

وأما قولهم في الأمر بالحفظ أنه يقتضي الدوام بقرينة، وهو أنه لا يريد أحد تضییع ماله في حال من الأحوال، ولا يؤثر حفظه في حال دون حال، وفي مسألتنا لا قرينة تشهد بدوام الفعل إيجاباً بمجرد الأمر، فكلام لا يلزم؛ لأنه كما لا تأني حال يريد فيها ضياع ماله، لا نعلم ههنا حالاً أراد فيها كون الذي أمره بالصوم أن يفطر، ولا الذي أمره بالحج أن يتحلل، ولا الذي أمره بالصلاة، أو القيام، أن يسلم ويجلس.

وأما البر في اليمين، فقد سبق الكلام عليه، وأنه ينصرف إطلاق اليمين إلى العرف، وليس الدوام من العرف؛ بدليل أنه إذا حلف «لأقومنَّ على رأسِ فلانِ الملك»، و«لأمشينَّ في ركابه»، برَّ بأيسر قيام وأيسر مشي. ولو أن الله - سبحانه - قال: «قم على رأسِ فلان» و«امش في ركابه»، أو قال من يُطاع من الآذنين | ٢٦٣ ذلك، بأنه لا يجوز أن يخرج ذلك المأمور من مقتضى أمره إلا بالقيام على رأسه إلى أن ينهاده، ويمشي في ركابه إلى أن ينزل.

وأما قولهم: في تعلّقنا بإيجاب التكرار في الاعتقاد والعزم بأن ذلك يقتضي الدوام، حتى أن تقييد الفعل لا يوجب تقييدهما، فلا يصح؛ لأنَّ الفعل إنما لم يقتض

١ بعد: السابق (بعد أن تركها) مطلوب. ٦ يسلم: سلم. ٩ أتجه: مهمل، مزيد.

١١ تضییع: ضياع. ١٤ يفطر: مغير (من: يفتروا). ١٦ ينصرف: يصرف. ١٧ لأقومنَّ: لا

دومن. ١٨ ولأمشينَّ: مغير. ٢٢ يقتضي: مغير. ٢٣ نفيده: مهمل. || تقيدهما: مهمل. || لم

بقتضى: لم تقتضى.

الدوام لتقييده: واقتضى الدوام في باب العزم والاعتقاد. فكان إطلاق الأمر بهما هو السوجب لدوامهما. وتقييد الأمر في الفعل أوجب تخصصه.

- وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ فِي تَرْكِ الْإِعْتِقَادِ كُفْرًا، أَوْ فِي تَرْكِ الْعِزْمِ إِهْمَالًا، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ ٣ فِي حَالٍ، فَيُقَالُ: لَوْ كَانَ فِي تَأْخُرِهِ تَكْذِيبٌ، لَمَا جَازَ أَنْ يَأْمُرَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - بِإِعْتِقَادِ الْإِجْبَابِ وَقِتًا مَخْصُوصًا، وَإِنْ كَانَ تَرْكُ الْإِعْتِقَادِ تَكْذِيبًا. وَإِنَّ فِي تَرْكِ الْإِسْتِدَامَةِ قَطْعًا وَتَرْكًا لَيْسَ فِي اللَّفْظَةِ إِبَاحَتُهُ، وَلَا الْإِذْنُ فِيهِ. وَلِذَلِكَ يَحْسُنُ أَنْ نَقُولَ ٦ لَهُ إِذَا صَامَ: ثُمَّ أَفْطَرَ: «لَيْمَ أَفْطَرْتُ؟»، وَإِذَا قَطَعَ الْإِسْتِدَامَةَ: «لَيْمَ قَطَعْتُ؟» وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَا يَعْزِمُ الْأَزْمَانَ، لَكِنْ يَعْطِي التَّخْيِيرَ بَيْنَ الْأَزْمَانِ، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ «صَلِّ» أَوْ «صُمْ» يَعْطِي اسْتِدْعَاءَ الْفِعْلِ مَقْلَقًا، وَالزَّمَانَ كُلَّهُ صَالِحٌ ٩ لِلْفِعْلِ فِيهِ. فَلَا وَجْهَ لِلْبَدَلِ وَالتَّخْيِيرِ مَعَ كَوْنِ الْأَمْرِ مَقْلَقًا، وَالزَّمَانَ لِلْفِعْلِ صَالِحًا. وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ الزَّمَانَ غَيْرَ مَذْكُورٍ»، فَإِنَّهُ ظَرَفٌ لَا بَدَأَ مِنْهُ لِفِعْلِ الْمَحْدَثِ، فَصَارَ ١٢ كَالْمَذْكُورِ.

- وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ عَدَمَ التَّغْيِيرِ لَا يَقْتَضِي سِوَى التَّرَاخِي؛ فَأَمَّا الدَّوَامُ: فَلَا. فَهَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْخَطَأِ عَلَى اللُّغَةِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ اسْتِدْعَاءَ الْفِعْلِ، وَظَاهِرُهُ الْجَزْمُ وَالْحَتْمُ. وَمِنْ الْجَزْمِ اقْتِضَاءُ إِيقَاعِهِ فِي الزَّمَانِ الَّذِي يَلِي الْأَمْرَ؛ إِذْ لَا تَوْسِيعَةَ فِي اللَّفْظِ مِنْ طَرِيقِ ١٥ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، فَلَا تَوْسِيعَةَ فِيهِ مِنْ طَرِيقِ التَّأْخِيرِ عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي يَلِي الْأَمْرَ.

١ لتقييده: لنفسه. ٤ تكذيبًا: تكذيب. ٥ جاز: مغير. ٥ ترك: تارك. ٨ يعطي التخيير: مهمل.

١٠ والتخيير: مهمل. ١٣ التغير: المغير.

فصول في متعلقاتهم في نفي التكرار

فصل في متعلقات القائلين بالوقف وهم الأشاعرة

- ٣ قالوا: لا خلاف بين أهل اللسان في استحسان الاستفهام لمن قال له المطاع: «أضرب» بأن يقول: «أضرب واحدة؟ أم عددًا محصورًا؟ أم دائمًا؟» ولو أمره بضرب محصور العدد، لفتح الاستفهام. | وما ذلك إلا لتردد الأمر بين الضربة الواحدة، ٢٦٤
٦ والعدد اليسير، والكثير، والدائم. فلتردده حسن الاستفهام، ولتخصيص العدد المحصور فتح الاستفهام.
- ٩ يوضح هذه الطريقة ويؤكدها حديث الأفرع بن حابس وأنه سأل النبي - صلى الله عليه - عن الحج: «أليامنا هذا أم للأبد؟» فقال: «للأبد. ولو قلت نعم»؛ لوجب؛ ولو وجب، لم تستطيعوا. وإقرار النبي - صلى الله عليه - على الاستفهام دلالة على حسنه شرعًا ولغةً. وما حسنت إلا لتردد الأمر بين التكرار والمرة الواحدة.
- ١٢ قالوا: ولأنه لو كان يقتضي الفعل مرة، لما حسن تقييده بها بأن يقول: «أفعل مرة». ولو كان يقتضي التكرار، لما حسن أن يصرح بالتكرار، فيقول: «أضرب مائة؟ أو ألفًا؟ أو أبدًا؟» فلما حسن ذلك، دل على أن ما اقتضاه إطلاق اللفظ.
- ١٥ ألا ترى أن العدد لو صرح به، لما كان مقتضى اللفظ كفى ذلك من غير تصريح ثانٍ؟ وإذا ثبت هذا، كان المذهب في هذا هو الوقف إلى أن ترد دلالة تصرفه إلى أحد احتماليه: إما اقتضاء دفعة واحدة، أو أكثر.

فصل في الجواب عن متعلقات الواقفية

- ١٨ وهو أن حسن الاستفهام غير محصور على المتردد بين حقيقتين، كما أن التأكيد لم يدل على نفي الوضع، وهو قول القائل: «دخل زيد الدار نفسه»؛

١ في نفي: مزيد. ٥ لفتح: مهمل. ٦ اليسير والكثير: مهمل. || ولتخصص: مهمل. ٧ فتح: مهمل. ٨ وأنه: السابق (سراقة بن مالك) مشطوب. ١٣ بصريح: مهمل. || بالتكرار: مقبر (من: التكرار). ١٤ أن: انه. ١٥ لو: محو بعفسه. ١٦ أن: مزيد. || ترد: مقبر. ١٩ الاستفهام: مهمل.

- و «أَكَلْتُ رَطَلًا مِنْ الطَّعَامِ وَازْنًا» و «رَأَيْتُ الْأَمِيرَ بَعِينَهُ» . ولذلك لم يقف تحسين الاستفصال والاستفسار على المشتركات من الألفاظ : كَجَوْنُ ، وَلَوْنُ ، وَقُرْءُ ، وَشَفَقُ ؛ بل حسن الاستفهام عن ألفاظ ينصرف إطلاقها إلى حقائق هي موضوعة لها ٣
- لمكان التجوُّز فيها : ودخول الاستعارة عليها حكمًا . إذ العرب استحسنت قول القائل لمن قال : «أَصْبَغُ ثَوْبِي لَوْنًا» ، و «أَتَيْنِي عِنْدَ غَيْبِيَةِ الشَّفَقِ» ، «أَيُّ لَوْنٍ أَصْبَغُ الثَّوْبَ؟» ، و «عِنْدَ غَيْبِيَةِ أَيِّ الشَّفَقَيْنِ؟» . [و] استحسنت استفهام قول القائل : ٦
- «دَخَلَ السُّلْطَانُ الْبَلَدَ» . و «جَاءَ الْغَيْثُ» ، و «مَاتَ زَيْدٌ» ، «هَلْ دَخَلَ بِنَفْسِهِ» ، أَمْ عَشَرَ وَرَجُلَهُ؟ . و «هَلْ هَطَلَ الْمَطَرُ» ، وزهقت نفسُ زيد؟ أَمْ قَارِبَ مَجِيءِ ٢٦٤ ظ الغيث ، وكاد أن يموت | زيدًا؟ ؛ إذ كان الاستعمال للمجاز في ذلك لا تتحصَّل به حقيقة الأمر فيه .
- قال بعض الأئمة : وكما حسن في لغتهم من القائل : وإن كان المؤكَّد مستقلًّا ، حسن الاستفهام من السامع ، وإن كان الكلام مستقلًّا . ١٢
- فإذا ثبت هذا ، وجدنا أَنَّ الظاهر ههنا ليس بأكثر من العموم في الأعيان الذي يُراد به شمولها بالأحكام . ثم لما جاء بمعنى الخصوص حسن الاستفهام : كذلك في مسائلنا الذي يقتضيه الظاهر دوام الفعل المأمور به . وقد يجيء والمراد به المَرَّةُ : ١٥
- فلذلك حسن الاستفهام .
- وليهم أن يقولوا : قد قررتم أَنَّ الاستفهام إِنَّمَا حسن بالتردّد والاحتمال . وبَيِّتُمْ أَنَّ ١٨
- جِهَتَيْ التَّرَدُّدِ الْإِشْرَاقِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ : كَجَوْنُ ، وَلَوْنُ ، وَقُرْءُ ، أَوِ التَّرَدُّدِ بَيْنَ حَقِيقَةٍ وَأَتْسَاعٍ بِاسْتِعَارَةٍ وَمَجَازٍ . ونفيتم الاشتراك ههنا بين المَرَّةِ والتكرار ؛ فلم يبقَ لتحسين الاستفهام هنا إِلَّا الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ ، فَبَيَّنُوا أَنَّ اسْتِعْمَالَهُ فِي الْمَرَّةِ مَجَازٌ . وَلَنْ ٢١
- يَسْتَطِيعُوا ذَلِكَ ، لِإِمَّا بَيِّنًا مِنْ كَوْنِهِمَا سَوَاءً ، وَمَا يَأْتِي مِنْ أَدَلَّةٍ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْمُتَقَضَى فِعْلٌ مَرَّةً وَاحِدَةً .

٢ الاستفصال : معبر . ٣ وشَفَقُ : متغير . || حسن : معبر (من : احسن) . || هي : مزيد . ٤ إذا : ان . ٥ واتَّيَنِي : واتَّيَنِي . || عند غَيْبِيَةِ الشَّفَقِ : عند غُيُوبِهِ الشَّفَقِ . ٦ وعند غَيْبِيَةِ : مهمل . || الشَّفَقَيْنِ : الشَّفَقَيْنِ . ٧ الغيثُ : الغيثُ . ٨ وَرَجُلَهُ : مهمل . || وزهقت : مهمل . ٩ في : معبر . || لغتهم : لغتهم . || مستقلًّا : معبر . ١٢ من : من . إلى : مستقلًّا : في الهامش . ١٧ وبَيِّتُمْ : وسَمَّ . ١٨ كَجَوْنُ : مهمل . ١٩ ونفيتم : ونَفَيْتُمْ . ٢١ يَأْتِي : مهمل . ٢٢ فعلٌ : معبر .

قيل: أدلنا هي التي أوجبت كون الإطلاق يقتضي الدوام والتكرار؛ فلا حاجة بنا إلى إعادتها.

- ٣ وأما تعلّقهم بأنّه لو كان يقتضي دفعة؛ كما حسن أن يقيده بها؛ ولو كان يقتضي الدوام؛ كما حسن تقييده به؛ ليس بتعلّق صحيح؛ لأنّ الإطلاق يعطي الدوام بظاهره؛ فإذا نطق به؛ أعطى ذلك تصريحه. ولا يجوز جحد حسن الترقّي من الظاهر إلى النصّ؛ بل لا يحسن جحد التصريح بالحقيقة مع كون الإطلاق ينصرف إليها. مثل قول القائل: «رأيتُ زيدًا نفسه»، من حيث حسن الاستفهام؛ لأنّ آلة الشبهة عن المستفهم حسن التصريح الذي هو أعلى من رتبة الظاهر والتأكيد؛ بذكر الحقيقة الذي هو أصرح من الإطلاق؛ لإغناء المخاطب عن كلفة الاستفهام.
- ٩

فصل يجمع ما تعلّق به مَنْ ذهب إلى أنّه يقتضي مَرَّةً واحدة

- ١٢ قالوا: قوله «صَلِّ» أمرٌ بما قوله «صَلِّ» خبرٌ عنه. ثمّ ثبت أنّ قول القائل: «صَلِّ زيدٌ» لا يقتضي التكرار؛ كذلك قوله: «صَلِّ. يا زيدٌ» لا يقتضي التكرار.
- ١٥ قالوا: قوله «صَلِّ» و«صُومْ» لا يقتضي أكثر من إيجاب | ما يقع عليه اسم «صَلَاة» و«صُوم»؛ ويقع على فاعله بأنّه صَلَّى أو صام. يوضح هذا أنّه إذا فعل صلاة؛ حُسِنَ أن يقول: «قد صَلَّيتُ»؛ وإذا صام يومًا؛ حسن أن يقول: «صُمْتُ». فهذا غاية ما في قوة الصيغة؛ فلا وجه لإيجاب الزيادة على الفعل المسمّاة «صَلَاةً» و«صُومًا»؛ إلّا بزيادة قرينة أو دلالة تزيد على الصيغة؛ وإلّا فليس في الصيغة أكثر من استدعاء صلاة أو دعاء. فإذا قال: «صَلِّ»، كان استدعاء لذلك. وتكرير الفعل أمر زائد على الفعل؛ وإعادة له؛ وليس في جوهر اللفظة اقتضاءان؛ ولا مقتضيان. فمن أين يجيء التكرار من لفظ متّحد؟
- ٢١

١: بتعلّق: سعلق. ٧: من: مقتير. ٨: رتبة: مهمل. || بذكر: مهمل. ١٢: صلّ: صلي. ١٣: صلّ: صل. مزيد. || يا زيد: مقتير. ١٥: من «وصوم» إلى «صلاة»: مزيد. ١٦-١٧: من «أن يقول» إلى «على»: مزيد. ١٨: تزيد: مهمل. ١٩: أو دعاء: اودع.

- يوضح هذا أنه لو نفى صلاة انتفى الأمر رأساً، وصار نسخاً، مثل أن يقول: «صَلِّ لَا صَلَاةَ»، و«اقْتُلْ لَا نَفْسًا»، كان ذلك كقولهِ: «صَلِّ لَا تُصَلِّ»، «اقْتُلْ لَا تُقْتُلْ». ولو قال: «صَلِّ وَلَا تُكَرِّرْ»، لم يكن نسخاً، ولا رفعاً. فإنَّ الذي اقتضاه ٣ جوهر اللفظة صلاة واحدة؛ إذ بنفيتها انتفى أصل الاستدعاء من اللفظة؛ وبنفي التكرار، لم ينتف. فدلَّ على أنَّ التكرار زائد، والفعل الواحد أصل الاقتضاء بها. وقال بعض الفقهاء في هذه المسألة: لو أنَّ رجلاً قال لوكيل أو نائب: «طَلِّقْ ٦ زوجتي»، لم يملك أن يطلق إلا طلاقاً واحدة بإطلاق هذه الصيغة. ولو كان مقتضى الصيغة التكرار، لملك أن يطلق الثلاث؛ كما يملكها إذا قال له: «طَلِّقْ مَا شِئْتَ»، وأوقع جميع ما أملكه عليها من الطلاق. وإذا بان هذا في الطلاق، ثبت مثله في ٩ الصلاة والصيام.

- قالوا: ولو حلف «لأدخلن الدار»، و«لأصليتن»، و«لأصومن»، برَّ في يمينه بدخلة وصلاة وصوم يومين. والبرَّ في اليمين كالامتنال في الأمر؛ فكما لا يقتضي ١٢ البرَّ التكرار، كذلك امتثال الأمر لا يقف على التكرار.

فصل في الأجوبة عما تعلقوا به

- أما تعلقهم بالخبر في قوله «صَلِّ»، فلا يشبه الأمر؛ لأنَّ الخبر لا يكون إلا عن ١٥ ماضٍ، والماضي منقطع غير دائم. ولو كان دائماً، فإنما تغيَّر الخبر عنه بأن يقول: «هو يُصَلِّي»، ولم يقل «صَلِّ». وفي مسألتنا أمر، وهو استدعاء لفعل يتسع المستقبل لدوامه وتكراره. ١٨

- يوضح الفرق بينهما أنه لو كان الأمر مقيداً بوقت معين بأن يقول: «قُمْ نَهَارَ هَذَا ٢٦٥ اليوم»، فابتدأ القيام والامتنال، حسن الخبر بأنه قد قام؛ وإن كان الامتنال | ما حصل، فقد بطلت فائدة الأمر من الخبر. ٢١

١ لو نفى: مغير. ٢-٣ اقْتُلْ لَا تُقْتُلْ: قبل لا قبل. ٣ لم يكن: مكتر. مطلوب. ٤ إذ بنفيتها انتفى: اد بنفها اسفا. ٥ لم ينتف: لم شف. ٨ لملك: مغير. ١٣ امتثال: مهمل. ١٥ صلى فلا: صلا لا. ١٧ يتسع: مغير.

- وأما قولهم: إِنَّ قَوْلَهُ «صُمُّ» لَا يَقْتَضِي إِلَّا صَوْمَ يَوْمٍ، ولهذا يحسن أن يقول: «قد صُمْتُ بصومِ يومٍ واحدٍ»، فلا نَسَلَمُ؛ بل هذا محض الدعوى؛ وشرح المذهب.
- ٣ وقد كشفنا ذلك من قوله «قُمُّ»؛ لا يجوز أن يجلس عقيب قومة واحدة؛ إِلَّا ويحسن الأمر له أن يقول له: «أمرُكَ بالقيام»؛ فما الذي أوجب جلوسك؟. وَانْقُلْ ذلك إلى الجلوس والدخول والخروج، تجده مستمراً، لا تجزي فيه الفعلة أو الساعة إِلَّا والأخرى تقتضي.
- ٦ وأما قوله: «قد قُمْتُ» أو «صُمْتُ» أو «صَلَّيْتُ»، فَإِنَّمَا حُسِّنَ لِأَنَّهُ عَلَى حَكْمِ الْعُرْفِ، ووقوعه على الشروع فيما أمر به، لا أَنَّهُ فَرَاغَ عَمَّا أُمِرَ بِهِ. ولهذا لو أمره بتكرار ذلك، لم يَنْبُغُ منه أن يقول في الفعلة الواحدة.
- ٩ وأما اليمين والطلاق: فَإِنَّ الْإِيمَانَ وَالْوَكَالَهَ يَنْصَرِفُ إِطْلَاقُهُمَا إِلَى الْعُرْفِ، وَالْأَمْرُ يُطْلَقُ عَلَى الْحَقَائِقِ. ولذلك ينصرف اليمين على الامتناع من أكل الرؤوس، إِلَّا رُؤُوسَ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ خَاصَّةً؛ وفي الأمر يعم سائر الرؤوس. والوكالة في الطلاق تنصرف إلى الطلاق السنّي، دون البدعي؛ لِأَنَّهُا نِيَابَةٌ فِي مَشْرُوعٍ، وَالنِّيَابَةُ فِي الْمَشْرُوعِ مُتَقِدَّةٌ بِالْشَّرْعِ، غَيْرُ مُطْلَقَةٍ. ولهذا لا يملك بالنيابة طلاقها في الحبس، ولا في الظاهر المجامع فيه. ولو استنابه في بيع دراهم بدنانير، أو مكبل بمكبل، أو موزون بموزون، اقتضى التناقص في المجلس بناءً على الشرط الشرعي. وفي مسألتنا أَنَّ اسْتِدْعَاءَ الْأُمُورِ الْعَرَفِيَّةِ، مِثْلُ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالْدُخُولِ وَالْخُرُوجِ، اقْتِضَاءُ الْإِتْيَانِ بِذَلِكَ. وَلَمْ يَجْزِ الْخُرُوجُ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنٍ. وَإِنَّ اسْتِدْعَاءَ الْعِبَادَاتِ وَالْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ، فَعَرَفَهَا الدَّوَامُ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ أَوْامِرِ الشَّرْعِ عَلَى الدَّوَامِ.
- ١٨ واستدل بعضهم في النظر بأن أهل اللغة أجمعوا على تسمية المصلي صلاة واحدة، والصائم يوماً واحداً، عقب الأمر المطلق بالصلاة [والصيام]، «مطيعاً»؛ ولو لم يكن قد أتى بمقتضى الأمر، لم يخلعوا عليه اسم «مُطِيعٍ». فقال: هذا موجود فيه إذا قيده بالدوام؛ فَإِنَّهُ يُسَمَّى «مُطِيعاً» بِذَلِكَ. وَكَانَ الْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ لَمَّا
- ٢١

٢ بصوم: مهمل. ٤ وَانْقُلْ: واقبل. ٥ تجزي: بحزى. ٧ فَإِنَّمَا: مغير. ٨ فراغ: فراغ. ١٠ إطلاقهما: إطلاقهما. ١١ يَطْلُقُ: ينطلق. ١٢ إِلَّا: إلى. ١٤ بالنيابة: مهمل. ١٦ التناقص: مغير. ١٩ الدوام لأن: مغير. ٢١ مطيعاً: مهمل. ٢٣ موجود: مكثّر، مشطوب. || إذا قيده: اداومه.

٢٦٦ و شرع في الفعل المأمور به، سُمِّيَ باسم «الطاعة»؛ ولأنه | باطل بالنهي فإنه يقتضي الدوام. ومن ترك ببادرة [الصوم يوماً فلا يُسَمَّى «مُتَّهِئاً»] ولا [يَدُ] لُ ذلك على أنه قد امثل كل الامثال؛ ولا انتهى كل الانتهاء.

٣

فصل

ولا تختلف الأمة أنه لا يقتضي فعل مرّات محصورة؛ كمرّتين أو ثلاث؛ بل الناس على ثلاثة مذاهب. مَنْ يقف؛ فلا يحمل الأمر على مرّة، ولا على التكرار؛ بل يقول بحسب ما ترد به الدلالة من الترجيح إلى جانب الوحدة أو التكرار. وبعضهم يقول: يقتضي مرّة؛ ولا يُحمَل الأمر على زيادة إلا بدلالة. وبعضهم يقول على الدوام والتكرار. فأما على عدد محصور؛ فلا أحد يقول بذلك.

٩

فصل

واعلم أنّ أهل الوقف لا يقولون «إنّا لا نعقل المراد من الأمر وأنه يُراد فعل مرّة»، بل يقولون: «لا نعلم هل يُراد الزيادة عليها، أو لا يُراد». فوقفوا عن القول ١٢ بالمرّة فقط، لاحتمال الأمر في الزيادة؛ وإلا فمع ثبوت كون الصيغة أمراً، بدلالة لا بدّ من مقتضى فعل؛ لكن ذلك الفعل لا يُعَلَم مرّة فقط؛ أو زيادة على المرّة.

١٥

فصل

وإذا وجب الدوام، فإنه إنما يجب بحسب الإمكان؛ فيخرج من الزمان أوقات حاجات الإنسان وضروراته. وذلك لنصّ الكتاب والسنة القاضي على الأمر بالتنديد. ١٨ كقولهم - تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾. وقول النبي - صلى الله عليه: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

١ سُئِيَ: مهمل. مزيد. || فإنه: السابق (فإنه باطل بالنهي) مكثّر، غير مشطوب. ٦ ثلاثة: ثلث.

١٢ فوقفوا: مقبّر. ١٧ فيخرج: مهمل. || الزمان: مهمل. ١٩ كقولهم: مغبّر.

وكذلك إن أمر بأمرين مختلفين، فإنَّ الزمان لا يتسع لهما إلا على جهة القسمة بينهما؛ فيأتي بهما على وجه الإمكان. كما إذا قال: «صَلِّ أَبَدًا»، و«حُجَّ أَبَدًا»؛ فإنَّ الكلَّ يجمعون على قسمة الزمان بحسب الإمكان؛ كذلك مع الإطلاق. ٣

فصل في الأمر

إذا كان معلقًا على صفة أو شرط، فإنه على التكرار، على مذهب مَنْ جعل المطلق منه على التكرار. ٦

لكن يسقط الفعل فيما بين الشرطين والصفتين، فلا يدوم مكرَّرًا إلا بحسب تكررهما؛ وهم أصحابنا.

ومن قال إنَّ مطلقه على الوقف، قال في المعلق بالصفة والشرط إنَّه على الوقف أيضًا؛ وهم الأشعرية. ٩

وأما الطائفة التي قالت يقتضي فعل | مرَّة؛ ولا يقتضي التكرار، فانقسموا في ٢٦٦ ظ
المقيد بالشرط؛ وهم أصحاب الشافعي - رضي الله عنه. فهم فيه على مذهبين: أحدهما يقتضي التكرار، والثاني يقتضي ما يقتضيه المطلق، وهو دفعة. ١٢

فصل في جمع أدلتنا

فتقول: إنَّ تعليق الحكم على الشرط، كتعليق الحكم على العلة؛ إذ كلَّ واحد منهما سبب فيه. ثم إنَّ تكرر العلة يوجب تكرر الحكم؛ كذلك تكرر الشرط. ١٥

ويدلَّ على ذلك أيضًا أنَّ أكثر أوامر الشرع المتعلقة بالشروط تتكرر بتكرر شروطها. فصار ذلك عرف الشرع، فوجب حمله عليه. وذلك مثل قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾، ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْبُؤْا﴾، ﴿وَإِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا﴾؛ وإلى أمثال ذلك. ١٨

ويدلَّ عليه أنَّ النهي المعلق بالشرط يقتضي التكرار، كذلك الأمر؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما استدعاء للطاعة: هذا استدعاء طاعة في الترك، وهذا استدعاء طاعة ٢١

بالفعل. وأيضاً فإن تعليق الأمر على متكرر كتعليقه على دائم. ولو قال: «إذا كان الليل، فاستيقظ أو احفظ»؛ وإذا كان النهار، فصُم أو تكثَّب». وجب دوام المأمور به ما دام اسم «الليل» و «النهار»؛ كذلك وجب أن يتكرر ههنا، حين علقه بإجابة التوالي والتكرار.

ويدلّ عليه أن مطلق الأمر اقتضى التكرار على أصلنا، أيما قدمنا من الأدلة. فدخل الشرط لم يزد إلا المنع من التقدم أو التأخر؛ وإن قصره عليه دون استمراره في سائر الأزمان. فبقي مكرراً بتكرر الأوقات المشروط بها أو الأوصاف. بيان ذلك أنه إذا قال له «صُم»، اقتضى ذلك صوماً دائماً لا يقطعه إلا إذنه. وإذا قال: «إذا كان الاثنين فصُم»، و «إذا زالت الشمس فصل»، اقتضى ذلك تكرّر السامور بتكرر الشرط؛ إذ لا يجوز إلغاء الشرط ودوام الفعل.

فصل يجمع الأسئلة لهم على أدلتنا

قالوا: لا نسلم أن تعلق الحكم على الشرط كتعلقه على العلة؛ لأنّ العلة موجبة ١٢
٢٦٧ للحكم، أو دلالة عليه مقتضية له؛ فلذلك تكرّر الحكم بتكررها. والشرط | مصحح، وليس بموجب له، ولا دلالة عليه؛ فلم يتكرر الحكم بتكرره.
قالوا: ولا يصح دعواكم في تعليق الأحكام الشرعية على الشروط، وأنها ١٥
تشكر؛ بل هي تنقسم، فبعضها لا يتكرر. فليس لكم الأخذ بما يتكرر، دون أن نعمل نحن بما لم يتكرر؛ كالأمر بالحج عند وجود الشرط، وهو الاستطاعة، الزاد والراحلة. وما تكرّر منها، فلا أدلة قارنتها أوجبت التكرار. لا بمجرد التعليق على ١٨
الشروط. وتلك الأدلة، إما إجماع أو قياس؛ وليس ههنا دلالة. على أن ألفاظ العسوم في القرآن أكثرها مخصوص. ثم لم يجب حمل المطلق منها على ٢١
السخصوص بالأدلة.

قالوا: وما تعلقتم به من النهي، فمن أصحاب الشافعي من سوى بين النهي المعلق بشرط وبين الأمر المعلق بشرط. فعلى هذا لا يسلم؛ ولو سلم، فإن الأمر

٢ دوام؛ دائم. ٣ بتكرر؛ مغير [من: سكرار]. || حين علقه؛ مهمل. ٤ التوالي؛ مهمل. ٥ إيما؛ مهمل. ٦ وإن؛ وانه. ٧ فبقي؛ مهمل. ٩ وإذا زالت؛ وادارالت. ٢٣ بشرط؛ بالشرط.

غير مشبه للنهي. ألا ترى أَنَّ النهي يقتضي الحظر، وهو مؤكَّد في الوضع، يُرَجَّح على غيره؛ ولأنَّه يقتضي القبح، والقبح قبيح في كلِّ وقت؛ فتكرَّر الزجر عنه؛ والأمر يقتضي الحسن، وليس يجب تكرَّر كلِّ حسن؟ ٣

فصل في الأجوبة عن الأسئلة

- أما المنع، فلا وجه له؛ بل الشرط عامل عمل العلة. فَإِنْ قول القائل لزوجه: «أنت طالق إذا دخلت الدار»، أو «أهلَّ الهلال»، في حصول الطلاق عنده؛ كقول الشارع: «إذا اشتدَّ العصيرُ، فهو نجس»؛ و«إذا انقضتْ عدَّةُ الرجعية، فهي بائن». وليس من حيث لم يكن الشرط موجباً، لم يكُ عاملاً في اقتضاء الحكم عند وجوده متكرِّراً. كتكرَّر الحكم بالعلة؛ بدليل أَنَّ العلل العقلية توجب المعلول، فلا حركة إِلَّا توجب تحرك الجسم الذي تقوم به. وشدة العصير علة شرعية، وتعمل في إيجاد الحكم عمل العلل الشرعية في تكرَّر الموجب بتكرُّرها في المحل؛ فلا تُوجَد الشدة إِلَّا أوجبت تحريمًا، كما لا تُوجَد الحركة إِلَّا أوجدت تحركًا. وكذلك في باب التكرار يستويان؛ فلو قال: «كلُّما دخلت الدار | فأنت طالق»، كان في تكرَّر الطلاق بالدخول، كقول الشارع: «كلُّما قال الرجلُ لزوجه: «أنت طالق» فهي طالق». فقد تساوى الشرط والعلة؛ مع كون أحدهما مصحِّحًا، والآخر محضلاً. وكذلك كمال النصاب مع الحول والشؤم؛ متى تكرَّر حصول أحدهما، تكرَّر حصول الحكم؛ فلا زكوات متكررة إِلَّا بأنصبا متعددة، وأحوال متكررة. وإن تعددت النُصَب، فكان له عشرون مثقالاً، وأربعون شاة، وخمس من الإبل، ومائتا درهم، تعددت الزكاة. وإن كان له نصاب واحد، تكرَّرت عليه أحوال الزكاة، وتعددت لتعدد الحول وإن كان الغنى بالنصاب علة الزكاة، والحول شرطها. فهذا من طريق الألفاظ والأحكام جميعاً. ٢١

وأما المنع الثاني بما ذكره من الحجج، فَإِنَّ الحجج نادر نادر من العبادات للمشقة الحاصلة. والحكم للغالب دون النادر كنفوذ البلد، إذا غلبت ونذر منها نقد، لم

- يُحْمَلُ إطلاق الثمن عليه؛ هذا في حكم الشرع. وأما في حكم اللغة، فإنه لا يُحْمَلُ إطلاق الكلام إلى ما شذَّ فيها، حتَّى لو قال قائل: «لَهُ عَلَيَّ درهم»، أو «ثلاثة دراهم»، ثُمَّ فسرهما بزعفران، أو غزل، أو ما يُوزَن، لم يُقْبَل. وإن كان التقدير ٣ يتسلَّط على كلِّ موزون يسنح به. لكن لما كان الغالب في الدراهم الورق المنقوش المضروب، حُمِلَ الإطلاق عليه، وانصرف إليه.
- كذلك غالب أحوال العبادات دوامها بدوام العمر، وتكرُّرها بتكرُّر أسبابها ٦ وشروطها. وما شذَّ سوى الحجِّ للعمر، وكلمة الإيمان مع دوامه حكمًا من طريق الاعتقاد، واستدامة الأركان.
- وأما قولهم: لأدلة أوجبت التكرار، فهي التي أوجبت إلحاق النادر منها ٩ بالغالب، وإجراء حكم الغالب على الشاذِّ. فإن قيل: هذا قد تكرر منكم، وهو باطل بالمجاز الذي كثر استعماله؛ كالفائض في الخارج، كثر استعماله ولم يوجب انصراف الإطلاق إليه. وكذلك الراوية، كثر استعمالها في المزايدة دون الماء، ولم ١٢ و٢٦٨ ينطلق إليه | الإطلاق. قيل: ليس كذلك؛ بل غلب الاستعمال العُرْفِي. حتَّى لو قال: «اشتريتُ راويةً»، لم ينصرف إلى الماء، بل المزايدة؛ و«وَقَعَ ثَوْبِي على الغائِط»، لم ينصرف إلَّا إلى الخارج.
- ١٥ وأما التفريق بين الأمر والنهي بالقبح، فلا وجه له؛ لأنَّ من الأوامر ما يعود تكراره قبيحًا، ومن المناهي ما لا يكون قبيحًا على العموم. فإنه لا يجوز فعل ظهريَّين في يوم، ولا استدامة الصوم جميع الدهر، ولا المواصلة بالليل. ومن المناهي ما لا يقع تنقيحًا؛ كالنهي عن القران بين التمرتين، وما شاكله من التزَّهات دون المحظورات. ومنه ما لا يدوم قبيحًا، بل يتقلب حسنًا؛ كالطيب والتقليم والحلق قبيح في الإحرام، فإذا تحلَّ وأتفق تحلُّه يوم الجمعة عاد ما كان قبيحًا مندوبًا، وهو ٢١ الزينة والطيب والحلق والتنظف لشعار الجمعة. فلا قبح مستمر، ولا دوام في

٢ شذَّ فيها: مندوبها، كذا، ومهمل. ٣ غزل: غزل. || يُقْبَل: نقل. ٤ يسنح: مهمل. || المنقوش: مهمل. ٧ شذَّ: مهمل. ٩ الأدلة: لادله. ١٠ وإجراء حكم: واحراكم. ١٢ الراوية: مهمل. وحرف الألف مزيد. ١٧ فييحًا: مهمل. || ظهريَّين: مغتير. ١٩ تنقيحًا: مهمل. ٢١ عاد ما كان: عادًا كان. ٢٢ الزينة: مهمل. || والتنظف: والتنظف. || لشعار: مغتير. مشكوك فيه. || الجمعة: مهمل. || فلا قبح مستمر: مهمل.

المنهيات؛ كما لا دوام في الأوامر؛ بحسب الأدلة الصارفة. فوجب تساويهما عند الإطلاق؛ إما تكرارًا في الجميع؛ أو عدم التكرار؛ والقنوع بالمرّة في الجميع.

فصل يجمع تعلقاتهم فيها

٣

من ذلك أن كل أمر اقتضى الفعل مرّة واحدة إذا كان مطلقًا، اقتضى مرّة إذا كان متعلقًا على شرط؛ كالمتّيد بالدفعّة الواحدة. وهو إذا قال: «صَلِّ صَلَاةً». قالوا: وقد دللنا على هذا الأصل في المطلق؛ فالبناء عليه.

٦

ومن ذلك أن الشرط أفاد النهي عن تقديم الفعل عليه وتأخير عنه؛ فأما تكرّره بتكرّره؛ فلا وجه له ولا يعطيه اللفظ. بيان ذلك قوله: «صَلِّ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ»؛

و«صُئِمَ إِذَا طَلَعَ هَلَالُ رَمَضَانَ»؛ و«طَلَعَ النُّجُورُ مِنْ تِلْكَ اللَّيْلَةِ»؛ فَإِنَّهُ لَا يَفِيدُ إِلَّا مَنَعَ التَّقَدُّمَ عَلَيْهِ، وَالتَّأَخُّرَ عَنْهُ. فَأَمَّا التَّكَرُّارُ؛ فَلَيْسَ لَهُ أَثَرٌ فِي النُّطْقِ. وَيَبِينُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «أَنْتَ طَالَتْ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ»؛ فَإِنَّهُ لَا يَفِيدُ إِلَّا وَقُوعَ الطَّلَاقِ عِنْدَ طُلُوعِ

٩

واحدة؛ وَلَا بِتَكَرُّرِهِ؛ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي الصِّيغَةِ تَكَرُّارٌ ثَانٍ كَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ.

١٢

فصل في الأجوبة

فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلٍ قَدْ خَالَفْنَاهُمْ فِيهِ. وَهُوَ أَنَّ الْإِطْلَاقَ قَدْ نَصَرْنَا فِيهِ

تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَقْتَضِي التَّكَرُّارَ؛ وَبَيْنَا أَمْرَ الشَّرْطِ | عَلَيْهِ؛ فَتَقَابِلُ الْأَصْلَانِ. وَدَلَّلْنَا تَوَجُّبَ ١٥
تَقَدِّمِ أَصْلَانَا. وَمَا غَرَضُنَا إِلَّا التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْمَطْلُوقِ وَالْمَشْرُوطِ. فَإِذَا سَلَكَهُ فِي اقْتِضَاءِ
مَرَّةٍ؛ سَلَكَنَاهُ فِي اقْتِضَاءِ الدَّوَامِ؛ بِمَا تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَا أَفَادَ الشَّرْطُ إِلَّا الْمَنَعَ مِنْ تَقَدُّمِهِ وَالتَّأَخُّرَ عَنْهُ؛ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ ١٨
الْحُكْمَ الْمَعْلَقَ عَلَى الْعَلَّةِ بِتَكَرُّرِ بَتَكَرُّرِهَا؛ وَإِنْ كَانَ امْتِنَاعُهُ يَحْصُلُ بِامْتِنَاعِهَا؛ وَزَوَالُهُ
بِزَوَالِهَا. كَذَلِكَ الشَّرْطُ؛ يَجُوزُ أَنْ يَفِيدَ الْإِيقَاعَ عِنْدَ وَجُودِهِ أَيْ وَقْتُ وَجْدِهِ. وَالْمَنَعَ

٨ بيان: بنان. ٩ طلع هلال: مغير. ١٤ قد نصرنا فيما: مهمل. ١٥ تقدم: مهمل. مزيد تحت
«مضى» مشطوب. ١٦ غرضنا: عريضا. ١١ التسوية: مهمل. ٢٠ الإيقاع: مهمل.

من الإيقاع قبل حصوله وبعد زواله . فلا تمنع بين تخصصه بالفعل مع الدوام ، وبين امتناع إيقاعه قبل حصوله .

- وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : لَيْسَ فِي اللَّفْظِ التَّكْرَارُ : فَرَأَيْتُ عَلَيْهِمْ فِي دَعْوَى الْمَنْعِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ ٣
فِي قُوَّةِ اللَّفْظِ الْمَنْعُ مِنَ الْإِيْقَاعِ . لَكِنَّهُ عَقْلُ الْمَنْعِ مِنَ الشَّيْءِ [مُرْطٍ عِنْدَ وَجْهِ] ٥
حَيْثُ عَقَلَ إِيْقَاعَهُ عِنْدَ وَجْهِهِ فِي الدَّفْعَةِ الْأُولَى ؛ كَذَلِكَ عَقَلَ تَكَرُّرَهُ عِنْدَ
وَجْهِهِ دَفْعَةً بَعْدَ أُخْرَى . وَالْوُجُودُ فِي الدَّفْعَةِ الثَّانِيَةِ أَقْرَبُ إِلَى الْوُجُودِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَنْعِ ٦
الَّذِي أَخَذَهُ مُخَالَفَتَنَا مِنَ الْوُجُودِ .

فصول في معنى الشروط والصفات التي يتعلّق الأمر والنهي عليها

فصل

٣

- والشرط الذي أشرنا إليه ههنا، في تعليق الأمر عليه، هو كلّ أمر عُلق وجوب إيقاع الفعل المأمور به، أو الكفّ عن المنهي عنه والاجتناب له به. ولا يجب إيقاع المأمور به، ولا اجتناب المنهي عنه، إلّا بحصوله.
- ٦ وهو تارة يكون شرطًا بالمكان، نحو قوله: «صَلِّ إِذَا وَصَلْتَ الْكَعْبَةَ»؛ أو بالزمان، «صَلِّ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ»؛ أو الصفات التي ليست بأفعال العباد، كالصحّة والقدرة وكمال العقل، فيقول: «صَلِّ إِذَا صَحَّ جَسَدُكَ»؛ أو «أَفَاقَ ذَهْنُكَ».
- ٩ وتارة يكون الشرط والصفة من أكساب العبد، مثل التطهّر، فيقول: «صَلِّ إِذَا تَطَهَّرْتَ»؛ والسترة «صَلِّ إِذَا اسْتَرْت»؛ و«كَثُرَ إِذَا حَنَثَ» و«اعْتَكِفْ إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ» و«طَفَّ إِذَا وَصَلْتَ الْكَعْبَةَ». فهذه الشروط والصفات سواء فيما ذكرنا من التعلّق | عليها؛ وحكم الأمر المعلّق بها، على ما قدّمنا؛ لا يختلف الحكم باختلافها.
- ١٢

فصل

١٥

- ومن حكم الشرط أن يكون مستقبلًا، لا ماضيًا ولا مقترنًا بالخطاب، إذا كان بلفظ يقتضي الاستقبال؛ نحو قوله: «إِذَا قَامَ زَيْدٌ فَأَكْرِمْهُ»؛ و«إِذَا دَخَلَ عَمْرُوٌ فَاسْتَبِلْهُ»؛ و«إِذَا» و«إِنْ» حرفان للشرط يقتضيان الاستقبال؛ إذ لا معنى لقول القائل: «إِذَا قَامَ زَيْدٌ فَأَضْرِبْهُ»؛ وكان حالّ قوله قائمًا. اللهم إلّا أن يريد به «إِنْ اسْتَدَامَ الْقِيَامَ»، فرجع إلى قيام في المستقبل، دون القيام الحاصل حين وجود تعلّق [الأمر] على القيام.
- ٢١

فصل

ومتى عُلق الأمر على معنى مستحيل [لا يكون ذلِكَ أمراً. مثاله أن يقول: «صلَّ إذا كان زيدٌ متحرِّكاً ساكِناً». وما هو إلَّا بمثابة قوله: «كُنِ الآن متحرِّكاً ساكِناً»؛ فإنه لا يكون أمراً لاستحالته. كذلك المعلق على المحال، لا يكون أمراً لاستحالته. فما أحوال الأمر المنجز، أحوال الأمر المعلق.

فصل

٦

ومن سبيل الشرط أن يكون معلوماً متبيِّراً للمكلف، وأن يكون له إلى العلم به سبيل؛ لأنَّه لا يجوز أن يقول له: «صلَّ إذا اخترعتَ جسماً في السماء»؛ وإذا تشاجرت الملائكة؛ و«إنَّ كانَ حملُ المرأةِ ذكراً أو أنثى»، و«إنَّ كانَ زيدٌ مستبطناً للإيمان أو الكفر»؛ وإلى أمثال ذلك من الغيوب التي لا سبيل إلى علمها. هذا هو الذي تقرَّر عليه حكم الشرع.

فصل

١٢

ويجب أن يقال إنَّ الصفة، من جملة الشروط، هو ما يصحَّ حصوله، وبصحَّ كونه قائماً بالمكلف، أو بغيره من الأحياء والموات. وما ليس هذا سبيله، فليس بصفة؛ بل الحقيقة من اختراع الأجسام. وما جرى مجرى ذلك عن الصفة التي هي شرط قد تكون صفة للمكلف؛ وتكون من كسبه؛ ومن غير كسبه، وقد تكون صفة لغيره. هذا هو الفرق بين معنى الصفة التي هي شرط، وبين الشرط الذي لم يطل بصفة.

١٨

٨ سبيل لأنَّه: مهمل. ٩ تشاجرت: متبعر (من: ما جرت). || كان: مزيد. ١٠ الغيوب: العيوب.

١٤ هذا: هذه. ١٥ اختراع: مهمل.

فصل في ذلك يفصل به بين

الشرط العقلي | والشرط الشرعي

ظ ٢٦٩

- ٣ اعلم - وفقك الله - أن الاتفاق قد حصل بين الأصوليين على أن ما هو شرط لحكم وصفة بحكم عقلي، فإنه لا يوجد ومثله إلا وهو شرط. وذلك نحو وجود الجسم الذي هو شرط لوجود حسنة كلها، وهي الأعراض المختصة به؛ كالألوان، والحركات، والسكنات، والأخذ في الجهات، وكالحياة التي هي شرط لوجود العلم والقدرة، وجميع صفات الحي من الإدراكات.
- ٦ فأمّا الشرط للعبادات الشرعية، لا يجب كونه مع مثله شرطاً أبداً. وكذلك جميع ما يجعل شرطاً لعبادة من الأمكنة والأزمنة؛ كمكان الاعتكاف، وهو المسجد، ومناسك الحج، وأوقات العبادات، وأوصاف المكلفين. فلذلك لم يجب كون شروط العبادات مأخوذة من الشروط العقلية. فاعلم ذلك، واجتنب التعويل على
- ٩ أخذ إيجاب الدوام للشروط الشرعية من إيجاب ذلك في الشروط العقلية. ١٢

فصل في الأمر

- إذا تكررت صيغته، هل يقتضي تكرار المستدعي، وهو المأمور به؛ أم لا
- ١٥ يقتضي التكرار؟ لم أجد عن صاحبنا، ولا أصحابه، فيه شيئاً. ويقتضي مذهبهم التكرار، من حيث إنه يقتضي بالصيغة الواحدة؛ فالتكرار أولى.
- وعندي أنه يقف على بيان المستدعي. فإن أراد به التأكيد والتفهم، لم يقتض التكرار؛ وإن قصد الاستئناف، اقتضى التكرار؛ وإن أطلق، ولم ينو شيئاً، اقتضى التكرار. وأخذته من تكرار لفظ المطلق للطلاق.
- ١٨ وفيه اختلاف بين العلماء على عدة مذاهب. أحدها أنه يقتضي التكرار؛ وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي، واختاره شيخنا الإمام أبو إسحاق الفيروزآبادي
- ٢١ - رضي الله عنه.

٤ لا يوجد: لا يوجد. || ومثله: أي مع مثله (انظر مع مثله في السطر رقم ٨ من هذه الصفحة). ٦ والسكنات: والسكنات. ١٢ أخذ إيجاب: مهمل. ١٦ التكرار: السابق (فيما حكاه بعض الفقهاء عنهم) مشغوب.

والثاني [أنه] لا يقتضي التكرار؛ وهو اختيار أبي بكر الصَّيْرَفِيِّ.

وقالت الأشعرية - فيما حكاه بعض الفقهاء عنهم - في ذلك بالوقف: إلى أن

ترد دلالة بسيله إلى أحد محتمليته: التكرار أو مرة. ٣

وقال القاضي أبو بكر: إنه يقتضي تكرّر الفعل، وإنه ليس على الوقف: بخلاف

الأمر والعموم.

وقال أصحاب أبي حنيفة: إن كان أمره في الثاني بلفظ يقتضي تقرير | الأول: مثل أن ٦ ٢٧٠

بذكره بالألف واللام، فيقول في الأول: «صل»، ثم يقول في الثاني: «صل الصلاة»؛

فلا يقتضي التكرار، بل يعود الألف واللام إلى الأول. وإن كان الأمر الثاني تنكيراً

من المأمور، فيقول: «صل صلاة»؛ أو «صل»، كان مقتضياً لصلاة مستأنفة. ٩

ومن أصحاب الشافعي من قال بقول الأشعري: وهو الوقف.

والذي نفتضيه ما نصرناه وحكيناه عن أصحابنا، التكرار؛ لأن من قال: «إنَّ

مطلق الأمر يقتضي التكرار» يفتح أن يُتوقف عن القول في الأمر المكرّر بالتكرار. ١٢

ولا يختلف العلماء في أنه إذا كان الأمر الثاني بجنس ثانٍ، مثل أن يقول في

الأول: «صل»، وفي الثاني «صم»، وفي الثالث «تصدّق»، أنه يقتضي امثال

الجميع؛ لأن هذا ليس بتكرار، وإنما هذه أوامر متتابعة ومتعاقبة. والمخصوص ١٥

باسم «التكرار» هو ما كان أمراً بجنس واحد؛ فأما إذا كان أمراً بفعلين غيرين من

الجنس، لم يكن متكرراً.

١٨ فصل يجمع أدلتنا على وجوب التكرار

فمن ذلك أن الدلالة قد سبقت على أن الأمر المطلق يقتضي تكرار المأمور به

ودوامه. فإذا بنينا هذا على ذلك الأصل؛ كان من طريق الأولى؛ لأن الأمر المكرّر

أكد في اقتضاء الدوام من اللفظ الواحد؛ لأن أقل ما يقتضي التأكيد، وتأكيد ما ٢١

٤ وقال: حرف الواو مزيد. ٤-٦ من القاضي، إلى «وقال»؛ في الهامش. ٧ الصلاة: السابق (م)

بقول) مشطوب. ٨ تنكيراً: مغير. ٩ من: مزيد. ١١ صلاة: صلوة، مغير (من: الصلوة). ١٢ مقتضياً:

مقتضى. ١١ نفتضيه: بنفسه. ١٢ وحكيناه: حرف الهاء مزيد. ١٢ عن: السابق (عن الأمر) مشطوب.

١٤ الأول: مغير (من: الأصل). ١٥ متتابعة: متباعدة. ١٦ غيرين: عرر. ٢١ الدوام: الدوام، وحرف

الميم مكتوب كأنه في صدر الكلمة.

يقتضي الدوام تأكيداً لمقتضاه من الدوام. فصار بمثابة السقيّد بالتكرار؛ وهو أن يقول: «افعلْ أبداً»، أو «افعلْ متكرراً». لما تأكد على الإطلاق، كان أولى باقتضاء التكرار الذي اقتضاه الإطلاق، على أصلنا.

٣

ومن ذلك من غَرَبنا أن كل واحد من اللفظين يقتضي إيجاب فعل عند الانفراد. فإذا اجتمعا، وجب أن يقتضيا التكرار، كما لو كان بفعلين مختلفين؛ مثل قوله: «صُمْ وصلْ».

٦

ومن ذلك أن المقتضي للفعل هو الأمر، والثاني كالأول في الإيجاب. ثم الأول يوجب الفعل مرة، فالثاني يوجب الفعل أيضاً مرة أخرى.

فصل

٩

ووجه ما ذهب إليه من قال بنفي التكرار أن أوامر الله - سبحانه - في القرآن قد تكررّت، ولم تقتضِ تكرار الفعل. قالوا: | ولأنّ اللفظ الثاني يحتمل الاستئناف، ٢٧٠ ظ ويحتمل التأكيد، فلا يوجب فعلاً مستأنفاً بالشك.

١٢

فصل في الجواب عما ذكره

إنّ الظاهر في تلك الأوامر الشرعية ترك الأدلة. ولا نسلم أن ههنا شكاً؛ بل هو ظاهر. ولو كان في الثاني شكاً، لكان الأول لا يفيد استدعاء المأمور، لأنّ اللفظين سواء. فلما أوجب الأول الفعل مرة، كذلك الثاني يغلب على الظن أنه يوجب ما أوجبه الأول. والتأكيد إنّما يذهب إليه ضرورة، والاستئناف هو الظاهر من استئناف الأمر.

١٥

فصل

١٨

وتعلّق من قال بالوقف؛ من أصحاب الشافعي وغيرهم، بأن الصيغة الثانية تحتمل التأكيد، وتحتمل التكرار والاستئناف؛ ولا ترجيح لواحد منهما على الآخر. فلم يجز القول بأحدهما مع مقابلة الآخر؛ فوجب الوقف.

٢١

فصل

وقال القاضي الإمام أبو بكر: إن قال قائل: «فهلّا وقفتُم في تكرار الأمر كما وقفتُم في لفظ الأمر والعموم وسائر ما أخبرتُم باحتماله؟» قيل له: لأجل أن كل لفظ من تلك الألفاظ لفظ واحد معرّضة ومحمّلة للأمرين. والأمر الثاني بالفعل قول غير الأمر الأول، منفصل عنه. ولكل واحد منهما موجب ومتعلّق، إذا انفرد؛ والاجتماع لا يخرج عن ذلك، فافترق الأمران. وفيما ذكره القاضي الإمام أبو بكر - رضي الله عنه - جواب عما ذكره من اختار الوقف من هذا الفصل.

فصل فيما تعلق به أصحاب أبي حنيفة

قالوا: إذا قال: «صَلِّ الصلّة» وصُم الصيام، مع تقدّم قوله «صَلِّ» وصُم، زال الإشكال بكون الألف واللام يرجع إلى المعهود؛ ولا معهود هنا سوى ما تقدّم. فيصير كأنه قال: «صُم ذلك الصوم الذي أمرتُك به»؛ فيكون اقتضاء بذلك، وحنّا عليه. وإذا قال: «صُم» و«صَلِّ»، كان أمرًا بفعل منكر؛ فاقتضى الاستئناف والابتداء، فهو كالأمر الأول.

فصل في الاعتراض على ما ذكره

فَيُقَال: إنّه لا يزول الاحتمال لوجوه. أحدها أنّهم لم يفرّقوا بين أن يكون قد صلي تلك الصلّة، وامتل الأمر الأول، وبين أن يكون ما فعل. فيجب أن يفصلوا، ليصفوا لهم ما يدعونه من نفي الاحتمال. الثاني أن قوله «الصلّة» يحتمل مثل الصلّة، كقوله: «عرّضها السماوات» كعرض السماوات، وأنّه يفيد أن يأتي بصلّة كالصلّة الأولى، فلا يصفو عوده إلى الأولى مع هذا الاحتمال أيضًا. الثالث أنّه يحتمل جنس الصلّة؛ فأين زوال الاحتمال؟

٦ والاجتماع: حرف الواو مزيد. ٧ وفيما: مهمل، وحرف الواو مزيد. ١١ بكون: ملون.

١٣ منكر: منكر. || الاستئناف: مهمل. ١٨ ليصفو: مهمل. ٢٠ فلا يصفو: فلا يصفوا.

فصل في المأمورات التي يتعذر تكررها فيمتنع ورود الأمر متكررًا إلا على وجه التأكيد

- ٣ وامتناع ذلك من وجود شئ. فمن ذلك ما يمتنع من طريق العقل؛ [مثاله]
الأمر بقتل شخص وذبح شاة. فهذا مما لا يمكن تكراره، إذ لا يُقتل الحي إلا
مرة واحدة، ولا تُذبح الشاة إلا دفعة؛ إذ لا نفس تُزَهق إلا واحدة. فإذا قال:
٦ «اقْتُلْ فَلَانًا الْمَشْرُكَ وَادْبَحْ شَاتَكَ»، ثُمَّ كَرَّرَ الأَمْرَ، لَمْ يَكُنْ فِي التَّكْرَارِ إِلَّا
تأكيد الأمر بفعل المأمور به، لاستحالة قتلين في شخص، ما لم تعد إليه الحياة
مرة أخرى. وكذلك كسر الإبناء، وإتلاف سائر ما إذا أُتلف لم يُتصوّر إعادة
٩ الإتلاف له.
- ومن ذلك ما يمتنع من طريق الشرع، فجعل الشرع له كالإتلاف المقدم ذكره؛
وهو الأمر بيعت عبده. فإنه يُعتق بالإعتاق، ولا يتكرر إعتاقه؛ إذ لا بقاء للرق في
١٢ العبد بعد العتق، كما لا بقاء للحياة في الحي بعد القتل. فإذا تكرر قوله «أُعْتِقْ»،
كَانَ الثَّانِي تَأْكِيدًا بغير احتمال.
- ومن ذلك امتناع التكرار لكون الأمر الأول مستغرقًا عامًا لجسيع ما تناوله الأمر.
١٥ مثل قوله: «اقْتُلِ الْمَشْرُكِينَ»، و«صُمِرَ الدَّهْرَ»؛ فإنه لا مشركين لنا، بعد
الاستغراق، ينصرف الأمر إليهم في الثاني بعد استغراق الأمر الأول لهم؛ ولا لنا
دهران فنكرر صومهما. فلم يبق للفظ وجه سوى التأكيد.
- ١٨ ومن ذلك أن تكون دلالة حال، أو عَرُف، متواضع فيما بين الأمر والمأمور.
يدلّ ذلك على أن المراد بالتكرار الواحد، غير المتكرر؛ أو دلالة حال تدلّ [على]
أن المراد بالثاني التأكيد. مثل عطشان يأمر بإسقاؤه الماء، ثُمَّ يَكْرُرُ اللفظة؛ فيُعْتَلّ
٢١ منها الاستعجال، دون التكرار.

٦ فَلَانًا: فلان. ٧ قَتْلَيْنِ: معتبر. || تعد: مهمل. ١١ للرق في: مهمل. ١٤ مستغرقًا: مسعوفًا.
١٦ الاستغراق: الاستغراف. || ينصرف: مسعوف. ١٧ فنكرر: فكرر. ٢٠ يأمر بإسقاؤه الماء ثم: نامرنا
سقاؤه الماء. || فيُعْتَلّ: مهمل.

فصل

٢٧١ ظ واعلم أن التكرار في الندب كالتكرار | في الواجب؛ فما أوجب تكرار المأمور به في الأمر الواجب، كان تكراره في الندب مؤذناً بتكرار المندوب. فيكون ٣ المتكرر في الندب مندوباً، كما أن التكرار في الواجب واجب. وإنما كان كذلك، لأن التصريح بتكرار الندب يفيد الندب إلى التكرار؛ كذلك الإطلاق المفيد للتكرار بالظاهر. ٦

فصل

واعلم - وفقك الله - أنه لا يجوز أن يقع خلاف في أن تكرار الأمر يقتضي استئناف فعل؛ إذا كان بعد امثال الأول. مثال ذلك إذا قال: «اضرب» فضرب؛ ٩ ثم قال: «اضرب»، أن الثاني يفيد ضرباً مستأنفاً؛ لأن الأمر الثاني لا يعود إلى الضرب الأول؛ لأن الأول وقع، فلا يحتاج في وقوعه إلى أمر بعده. ولا يصح بعد وقوعه من جهة الأمر إلا التصويب والشكر على الطاعة وموافقة الأمر. فأما بعد ١٢ الامثال، فلم يبق احتمال يقع لأجله الخلاف.

فصل

وإذا كان الأمر بفعل ممتد مستوعب للعمر كالإيمان، كان الأمر بماضيه ١٥ مستحيلاً. فإذا ورد الأمر به، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا﴾، كان أمراً بمستقبل؛ وهو الاستدامة، وكان تأكيداً؛ لأن الأمر الأول تناول جميع عمر المكلف، فلم يبق أن يكون الأمر الثاني إلا تأكيداً، وذلك مثل الإيمان. وقوله: ﴿يَا ١٨ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا﴾، بمعنى استديموا.

٢ فما: مهمل. مغير. ٣ فيكون: فكون. ١١ وقع فلا: مهمل. ١٥ مستوعب: مسوعب.
١٧ تأكيداً لأن: مهمل. ١٨ المكلف: المتكلف.

فصل في الأمر المطلق

هل يقتضي الفور أو التراخي أو الوقف

- ٣ اعلم أنَّ شيخنا - رضي الله عنه - أخذ من إيجاب صاحبنا الحجَّ على الفور أنَّ الأمر على الفور. وقد أخذ جماعة من الفقهاء مثل هذا الأخذ. واعلم أنَّي ذاكراً في ذلك فصلاً يستفاد به الفقيه. وذلك أنَّ المحققين من أهل الأصول عابوا أخذ الأصول من الفروع، واعتلوا في ذلك بتحقيق واقع موقع إيجاب القبول منهم.
- ٦ فقالوا: إنَّ الفروع يحسن أن تُبنى عليها | الأصول؛ فلا يحسن بناء الأصول على الفروع؛ لِمَا قد استقرَّ من أنَّ الفرع ما ابْتُنِيَ على غيره، والأصل ما ابْتُنِيَ عليه غيره.
- ٩ قالوا: ولأنَّ المسألة من مسائل الفروع؛ يجب فيها الفور؛ لدليل أوجب القول فيها بالفور؛ فلا يجوز أن يوجب الأمر المطلق؛ بحكم اللغة، الفور من فرع مقيد بقرينة أو دلالة أوجبت له الفور.
- ١٢ ولكنني أخذتُ هذا الأصل من أنَّ أصل مذهبه الاحتياطات في أصوله وفروعه؛ ومن الاحتياط التقديم والفور. فمن ذلك قوله: الصلاة تجب بأول الفور وجوباً مستقراً، وإنَّ الزكاة تجب عليه بالحوال؛ ولا يُعتبر إمكان الأداء. ويجب الحجَّ على الفور؛ وصوم يوم الشك تعجيلاً. فنحن نستدلُّ بهذه المسائل الكثيرة أنَّها جاءت من أصل له وهو قوله بالتعجيل والاحتياط؛ والفور من ذلك القليل. والفرع إن لم يُثبَّن عليه؛ لكنَّه يكون دليلاً على أصل الرجل؛ سيَّما إذا علَّل بالاحتياط، فيصير تعليله أصلاً.
- ١٨ فهذا تحقيق مذهبنا؛ وهو مذهب أكثر أصحاب أبي حنيفة، ومذهب أبي بكر الصيرفي، والقاضي أبي حامد.
- ٢١ وذهب الأكثرون من أصحاب الشافعي، والأقلُّون من أصحاب أبي حنيفة، إلى أنَّه على التراخي؛ وهو مذهب المعتزلة، واختيار القاضي الإمام أبي بكر بن الباقلاني.

١ في الأمر: السابق (ثلاثة أسطر ابتداء من «وإذا» إلى «الأمر» ولم يتم كتب الثاني) مكرر.
 مشطوب. هـ يستفاد به: مهمل. ٦-٧ من «واعتلوا» إلى «الفروع»: في الهامش. ٧ على: عليها.
 ١٠ يوجب: يوجد. ١٣ تجب بأول: مهمل. ١٤ مستقراً: مهمل. ١٦ بالتعجيل: مهمل. ٢٢ المعتزلة: مهمل.

وذهب جمهور الأشعرية إلى أنه على الوقف.
فهذا جملة ما ظهر لنا من الخلاف.
وعن أحمد رواية أنه على التراخي.

٣

فصل في الدلالة على الفور

آيات الله دلّت على إيجاب المسارعة. من ذلك قوله - تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا

الْخَيْرَاتِ﴾، وقوله: ﴿سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾. وامثال الأمر من

الخيرات؛ لما فيه من حصول الثواب، واغتنام الوقت الصالح للفعل قبل الفوات.

وقوله - تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾. ولو كان على التراخي، لما

حسن العتب.

٩

ومن ذلك عتب النبي - صلى الله عليه - على من دعاه، وهو في الصلاة؛ فلم

يجبه؛ واحتججه عليه بقوله: «أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِهِ ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾». فما

فسح له في التأخير إلى انقضاء صلاته. وهذا غاية في الفور.

١٢

ومن ذلك أنّ النهي | استدعاء الترك والكفّ عن أفعال مخصوصة، كما أنّ

الأمر استدعاء الفعل لأفعال مخصوصة. ثمّ النهي يقتضي الترك على الفور؛ كذلك

الأمر، ولا فرق.

١٥

ومن ذلك أنّ الأمر بالشيء، نهى عن ضده معنًى. وذلك أنّه لا يتحقّق المأمور،

ذو الضدّ الواحد، إلّا بترك أضداده؛ كالمأمور بالسكون لا يمكنه ذلك إلّا بترك

الحركة؛ أو بالقيام. فلا يمكنه الامتثال إلّا بالكفّ عن الجلوس والاضطجاع،

اللّذين هما ضدّ القيام. والنهي يقتضي الفور، فاقتضى فعل ضده، الذي لا يصحّ

الترك إلّا به، على الفور.

١٨

ومن ذلك أنّ الأمر يقتضي ثلاثة أشياء: اعتقاد الوجوب، والعزم على الفعل،

وفعل المأمور. ثمّ إنّ الاعتقاد والعزم على الفور؛ فكذلك الفعل.

٢١

٥ آيات: مهمل. ١٠-١١ فلم يجبه: مهمل. ١٢ فسح: مهمل. || انقضاء صلاته: مهمل. || وهذا غاية: وهذا عاه. || في الفور: مهمل. ١٤ الفعل: لفعل. || من الفعل: إلى «على»: في الهامش.

- ومن ذلك أَنَّ الأمر يقتضي الفعل، لكونه استدعاء له؛ والتراخي تأخير ليس في اللفظ، وتأخير بين وقت ووقت ليس في صيغة الأمر. فلا وَجْهٌ لإثبات معنى لا يتضمَّن اللفظ، ولا يظهر فيه. ٣
- ومن ذلك أَنَّ الوقت الأول الذي يلي الأمر وقت يحصل فيه الأجزاء، ويقطع على أَنه لا مفسدة فيه؛ وَأَنه يجوز النقل فيه؛ ويكون ممثلاً. والثاني والثالث من الأوقات تجرّد الفعل فيه بين أن يكون مفسدة؛ أو غير مجزئ؛ أو غير موافق لإرادة الأمر وغرضه. ولا يجوز أن يُطاع الأمر الموجب، إِلَّا بفعل يتحقّق فيه ما قصد به. وذلك في الوقت الثاني والثالث مقدّر.
- ومن ذلك أَنَّ الله - سبحانه - لَمَّا خصَّ هذا الوقت بإظهار صيغة الأمر فيه مع إمكان التأخير، دلَّ على أَنه استدعى الفعل عتبيه بلا فصل؛ إذ لو أراد الفصل، لَأَخَّرَ الصيغة إلى الوقت الثاني. ٩

فصل بجمع الاعتراضات والأسئلة على ما ذكرنا

١٢

- قالوا: أمّا الآيات، فَإِنَّ المغفرة ليس إليها طريق معلوم فنسارع إليها؛ لكنّ الإفسار «سارعوا إلى ما يوجب لكم المغفرة». وذلك هو التوبة من الذنوب؛ وتلك على الفور بإجماع؛ لأنّها التزوع عن الذنوب. ١٥
- وأما قوله: ﴿فَاسْتَبِقُوا﴾، فَإِنَّه أمر متّيد بالتعجيل، وكلامنا في أمر مطلق. وقوله في حقّ إبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾: عساه كان أمراً مع قرائن تعطي الإيجاب على الفور. وهذا هو الظاهر. ١٨
- قالوا: وأمّا النهي، فَإِنَّه يقتضي الترك على الدوام؛ | فتناول الوقت الأول، كما تناول سائر الأوقات. وليس كذلك الأمر؛ لأنّه لا يقتضي إِلَّا وقتاً واحداً، وليس الأول بأولى من الوقت الثاني. فكانت الأوقات كلّها سواء. ٢١

٢ فلا: مهمل. || وَجْهٌ لإثبات: الأحرف مطموس أكثرها. ٥ مفسدة: مهمل، مغتير. || فيه: مغتير. ٦ نجرد: مهمل. ١١ لأختر: مهمل. ١٤ الإفسار: مهمل، مع العلامة لحرف الراء. كأنّ الكلمة جمع لإجماعه. أي الجماعة. || المغفرة: مهمل. ١٥ التزوع: مهمل. ١٦ فَاسْتَبِقُوا: فاستبقوا. كذا.

قالوا: وقولكم «يقتضي النهي عن ضده فاقضى الدوام من حيث إنه نهى»، باطل به قوله: «افْعَلْ أَيْ وَقْتُ شِئْتَ»، فإنه يجوز له التأخير، وإن أدى إلى ما ذكره؛ ولأنه لو كان من حيث اقتضى النهي، لكان على الدوام، حيث كان النهي على ٣ الدوام. فلما لم يك على الدوام، بطل أن يكون العمل به بحكم النهي المطلق. لكن إن علق عليه التحريم بحكم النهي، فإنه يقتضي تحريمًا بحكم نهى يفوت به الفعل. وذلك لا يقتضي المسارعة؛ لكن يقتضي أن لا يفوت به الفعل. ومع الإيجاب ٦ المجرد، وإن كان على التراخي، لا يفوت به الفعل.

قالوا: وأما أخذكم إيجاب الفور من العزم والاعتقاد، فلا يصح؛ لأنهما يجبان ٩ على الفور، مع كون الفعل مؤخرًا بصريح النطق. وهذا يدل على أن الفور فيهما ليس بأسخوذ من جهة اللفظ، وإنما استفيد من جهة أن التكليف لا ينفك عن اعتقاد وعزم؛ إذ لو كان مثنًا منهما، لكان جاحداً أو مهملًا.

قالوا: وأما قولكم: «ليس في الأمر تخيير، ولا تأخير، فمن أين جاء القول ١٢ بالتراخي؟»، فإنه باطل بقوله: «اذْبَحْ» أو «اقْتُلْ». فإنه لا يتعين عليه عين من أعيان المقتولين، ولا حيوان من حيوانات الذبح، ويكون مخيرًا بين الأعيان، لعدم التعيين. كذلك الإطلاق في الأزمان، لا يقتضي تعيين وقت. ١٥

قالوا: وينقلب عليكم، فيقال: ليس في اللفظ تعيين بالوقت الأول؛ فمن أين ١٨ اتخذتم التعيين له من بين سائر الأوقات، والزمان ليس بذكور في الفعل؛ وإنما يدخل شرطًا من حيث استحالة وقوعه في غير زمان. فيجب أن يكون تابعًا للفعل، والفعل مطلق غير معين؛ فكان الزمان بحسبه مطلقًا، فلا وجه لتعيينه إذا لم يكن لنا تعيين من ناحية اللفظ.

٢ أَيْ وَقْتُ شِئْتَ: أى قرب سب. ٦ يفوت: مهمل. ٨ أخذكم: أحدكم. كذا. مع العلامة لحرف الحاء. || بجان: بجان. ١٢ تخيير: مهمل. || تأخير: مانع. ١٥ التعيين: التعيين. || تعيين: معبر. ثم يُدَلَّ إلى معبر. ١٦ وينقلب عليكم: مهمل. || تعيين: معبر. ١٧ التعيين: معبر. ١٩ بحسبه: مهمل. || لتعيينه: معبر. || يكن: مزيد.

فصل في الأجوبة عن هذه الأسئلة

- أما دعواهم أَنَّ الأمر بالمسارعة عاد إلى التوبة لأنها هي التي تحصل بها
 ٣ المغفرة، فغير صحيح؛ لَأَنَّ اللَّهَ - سبحانه - يقول: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ۖ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾. فليس غفرانه مقصوراً على التوبة؛ فالطاعات
 مكفرة توبةً وغير توبة. قال - سبحانه: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ الشَّرَّاتِ﴾؛ قيل في
 ٦ التفسير: الصلوات الخمس يكفرن ما بينهما. والأحاديث في ذلك كثيرة.
 وقوله: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ مقيد، وكلامنا في المطلق. فإنه مقيد يوجب
 المسابقة والمسايرة في كل أمر يرد مطلقاً. كما إذا قال السيد لعبيده: «سابقوا إلى
 ٩ طاعتي إذا أمرتكم»، صارت هذه مقدمة توجب المسايرة إلى كل أمر يرد منه في
 الثاني مطلقاً.
 وأما قولهم: النهي يقتضي الترك على الدوام، فكذلك الأمر عندنا. على أنه
 ١٢ إنما اقتضى الترك في كل حال؛ لأنه استدعاء قد [أُ]طلق للترك، وهذا موجود في
 الأمر.
 وأما قولهم: إنه يبطل التعلق باقتضاء النهي عن الضد، بما إذا قال له: «افعل أيّ
 ١٥ وقت ريثت»، فذاك لا يقتضي إلا النهي عن الترك في الوقت الذي يشاء الفعل.
 وأما قولهم: كان يجب أن يقتضي الدوام، فكذا نقول.
 وأما قولهم: إن العزم والاعتقاد يجب على الفور، وإن كان الفعل متراهياً، لأنه
 ١٨ متى لم يقدم العزم والاعتقاد كان مهملاً، فلا يلزم؛ لأن الاعتقاد والعزم تابعان
 للفعل، إذ لأجله وجبا. وإنما تعجلاً مع تقييد الفعل، لأن الأمر بهما مطلقاً.
 فتعجلاً، واختص الفعل دونهما بالتقيد؛ ولو قيدهما الشرع، لتقيدا.
 ٢١ وأما قولهم: إن تركهما إهمال، فترك الفعل مع حصول الاعتقاد والعزم تسويف
 وتمادٍ. ولأنه يبطل بما لو قيد الاعتقاد والعزم، فقال: «حُجَّجْ في سنة كذا حجّة»،
 ولا يُعتقد وجوبها ولا يُعزم على فعلها إلا حين أشهر الحج من تلك السنة. ولهذا من

٢ الأمر بالمسارعة: مقبر. || عاد: عادت. || التوبة: الربة. ١٢ قد أطلق: مطلق، مقبر.

مشكوك فيه. مزيد. ١٦ قولهم: قولكم. ١٩ إذ لأجله وجبا: ادلا جله وجبا. || تقييد: مهمل. ٢٠ بالتقيد: مهمل. ٢١ تركهما: مقبر (من: تركها). ٢٢ يبطل: مهمل. ٢٣ من: مزيد.

لم تُوجد في حقّه شروط الحجّ، لا يلزمه اعتقاد ولا عزم، لما لم يُخاطَب بالفعل، ولا يكون بالإحلال بهما مهملاً.

- وَأَمَّا قَوْلُهُمْ عَلَى قَوْلِنَا: لَيْسَ فِي اللَّفْظِ تَخْيِيرٌ: بَاطِلٌ بِالْأَمْرِ بِالذَّبْحِ؛ فَإِنَّهُ يَتَخَيَّرُ ٣
بَيْنَ الْأَعْيَانِ، وَلَا تَخْيِيرَ. فَإِنَّهُ لَا عَيْنَ أَوْحَصَ مِنْ عَيْنٍ؛ إِذَا أُغْنِمَ الْقَطِيعَ مُتَسَاوِيَةً. فَأَمَّا
فِي مَسْأَلَتِنَا، فَإِنَّ الْوَقْتَ الَّذِي يَلِي الْأَمْرَ أَوْحَصَ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ | يَتَضَمَّنُ إِيقَاعَ الْفِعْلِ، ٢٧٤
فِيهِ إِجْزَاءٌ وَمُصْلَحَةٌ وَإِرَادَةٌ بِالْإِجْمَاعِ. وَالْوَقْتُ الثَّانِي لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ صَالِحٌ، بِخِلَافِ ٦
الْأَعْيَانِ؛ وَلَآئِهِ لَا يُخَافُ بِالْعَدُولِ عَنْ عَيْنٍ إِلَى غَيْرِهَا فَوَاتُ الْفِعْلِ فِي الْعَيْنِ
الْأُخْرَى. وَهَذَا يُخَافُ فَوَاتَ الْفِعْلِ رَأْسًا؛ وَلَيْسَ عَلَى الْإِحْتِرَامِ أَمَارَةٌ تُتَوَخَّى وَتُنْتَظَرُ.
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: وَنَقَابِلُكُمْ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَمْرِ تَعْيِينَ: فَلَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي ٩
إِجْبَادَ الْفِعْلِ، وَإِجْبَادَهُ تَضَمَّنُ إِجْبَابَهُ. وَالْوَقْتُ الَّذِي يَلِي الْأَمْرَ، مَعَ إِزَاحَةِ عِلَلِ
الْمَأْمُورِ فِيهِ، وَصِلَاحِيَّتَهُ لِفَعْلِهِ وَجُودًا وَوُقُوعًا: مَوْقِعُ الْإِجْزَاءِ؛ وَهَذَا صَالِحٌ لِإِجْبَابِ
التَّعْيِينِ. فَأَمَّا التَّرَاخِي وَالتَّأْخِيرَ، فَلَا وَجْهَ لَهُ. وَلِذَلِكَ لَا يَحْسُنُ اللَّوْمُ عَلَى فَعْلِهِ فِي ١٢
أَوَّلِ وَقْتٍ، وَيَحْسُنُ الْعُتْبُ وَالتَّوْبِيخُ عَلَى تَأْخِيرِهِ مَعَ تَكَامُلِ شُرُوطِ الْفِعْلِ.

فصل في الدلالة على فساد قول أهل الوقف

- وَذَلِكَ مِنْ عِدَّةِ وَجُوهٍ. أَحَدُهَا الْكِتَابُ، وَهُوَ قَوْلُهُ - سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ١٥
أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾. فَنَمَادُوا بِقَوْلِهِمْ: مَا هِيَ؟ مَا لَوْنُهَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:
«سُدُّدُوا، فَسُدَّدَ عَلَيْهِمْ». فَقَالَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - فِي آخِرِ أَمْرِهِمْ: ﴿فَذَبِّحُوهَا وَمَا ١٨
كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾. وَمَا كَانَ سِوَى التَّوَقُّفِ وَالِاسْتِنْسَارِ، وَقَدْ ذَمَّهُمْ عَلَيْهِ.
فَإِنْ قِيلَ: ظَاهِرُ حَالِهِمْ أَنَّهُمْ تَوَقَّفُوا مِنْ غَيْرِ عَزْمٍ وَلَا اعْتِقَادٍ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي
الْأَوَّلِ: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا﴾؛ وَفِي الْآخِرِ: قَالَ - سُبْحَانَهُ: ﴿فَذَبِّحُوهَا وَمَا كَادُوا
يَفْعَلُونَ﴾؛ قِيلَ: النُّقْلُ يَمْنَعُ ذَلِكَ. فَإِنَّهُ رُويَ فِي التَّنْسِيرِ أَنَّهُمْ بَلَّغُوا بِشَمْنِهَا مَلَأَ ٢١

٤: الفطيع: مهمل. ٥: يتضمّن إيقاع: سمسمن إيقاع. ٨: تُتَوَخَّى: سوخا. ٩: ونقابلكم: مهمل. ١٠: إيجاباد: مهمل. || تضمّن: مهمل. ١١: وصلاحيته: مهمل. || ووقوعًا: حرف العطف مزيد. ١٢: التعيين: مغير (من: التعيين). ١٣: والتوبيخ: مهمل. ١٦: فنادوا بقولهم: مهمل. ١٩: توقفوا: مهمل. ٢٠: أتنخذلنا هزؤا: اسعدنا هزوا، وحرف الواو مزيد. ٢١: النقل يمنع: مهمل.

- جلدها - ورؤي مسكها - ذهبًا. ورؤي «لو أن بني إسرائيل ذبحوا بقرة من بقرهم، لأجزأتهم؛ لكن شددوا». ولم يذكر سوى تعنتهم في السؤال. ولو كان هناك ما هو أوفى من السؤال؛ كما علق بالتشديد على سؤالهم. وترددهم في صفات البقرة لم يحدث سوى التأخير والتوقف؛ لأن المتوقف في ذلك إنما يتوقف لطلب الدليل على جواز تأخير؛ وزوال المأثم بذلك؛ وليس يتوقف لطلب الدليل على سلامة تعجيل الفعل؛ ويقدم من المأثم والعقاب. والقول بأن تقديم فعله حرام؛ لأن من قال بالفور والتراخي | جميعًا يقولون إن تقديم فعله حسن جميل، وإن القائل بوجوب تقديمه ٢٧٤ ظ يقول إنه يأثم بالتأخير. والقائلون بالتراخي يقولون: إن قدمه، فقد أدى الواجب وبرئت ذمته. والأحوط له في حيازة المشوبة، وإبراء الذمة، تقديمه؛ فإنه لا يأمن الفوات بمفاجأة الموت. وإذا ثبت ذلك، ثبت أن مقدم فعله ممثل للمأمور به بإجماع الأمة، قبل القائلين بهذا. فبطل ما قالوه من الوقف.
- ويوضح هذا أنه لو وجب الوقف في ذلك، لكان المقدم لفعله عقيب الأمر، مع اعتقاد وجوبه وبراءة ذمته، مخطئًا مأثومًا؛ لأنه لا يعلم ذلك. بل يجوز أن يكون المراد به التأخير في هذا أيضًا خلاف الإجماع. فلو احتمل الأمر في أصل الوضع الفور والتراخي، لكان هذا الإجماع من الأمة. على أن تقديم فعله، ليس بمحظور ولا حرام، موجبًا لحمله؛ بدليل السمع على أن سائر الأوقات وقت له، من عقيب الأمر إلى ما بعده.
- فإن قال قائل: إن تقديم فعله حرام، لموضع الاحتمال فيه.
- قيل له: فأنت إذا قائل بأنه إنما يجب أن يفعل لا محالة في وقت يكون بعد عقيب الأمر. فإن قال: «كذلك أقول»، خالف الإجماع الذي وصفناه. وقيل له أيضًا: أفيجوز أن يتغير الأمر بطول عمر المكلف من بيان وقته، أو لا يجوز ذلك؟ ٢١
- فإن قال: ذلك جائز، قيل: فهو إذا حرام على المكلف فعله في سائر الأوقات، لأنه

٢ لأجزأتهم: لأجزأهم. || يذكر: تذكر. ٣ أوفى: حرفا الألف والواو مزيدان. ٤ يحدث: مهمل. ٩ وبرئت ذمته: وبرت ذمته. || حيازة: حرف التاء المربوطة مزيد. || المشوبة: المشوبة. ١١ القائلين: القابلين. ١٦ لحمله: لجملة. ١٨ إن: مان. ١٩ فأنت: فانب. || إذا: مزيد. || وقت: السابق (ما) مشطوب. ٢١ بيان: مان. || وقته: مقبتر. || أو: حرف الألف مزيد.

- عارٍ فيها عن دليل وجوب فعله من كل وقت منها، كما أنه عارٍ من ذلك في حال عقيب الأمر. وهذا يوجب التوقف عن فعله في كل حال، وأن يكون إيقاعه فيها حراماً، وبمثابة إيقاعه عقيب الأمر به؛ وذلك خلاف الإجماع، وإسقاط للتكليف؛ ٣ وجعل الأمر محرماً أبداً لا ينافي الفعل؛ وذلك باطل.
- وإن قال: لا يجوز أن يؤخر بيانه في الحال التي تلي حال عقيب الأمر؛ وأنه واجب في الذمة إلى حين موت المكلف، أو واجب إيقاعه في وقت محدود معين. ٦ قيل له: فما معنى الوقف مع البيان لحال المأمور، وأنه في الذمة، أو موقت ٢٧٥ و بوقت محدود؛ | والوقف لا يسوغ مع البيان؟
- على أن هذا البيان يجب أن يكون مع الأمر؛ وحين وروده، فتبين به حال عقيب ٩ الأمر، وأنها حال له أم لا؛ كما يجب عنده أن يتبين في الحال التي تلي حال عقيب الأمر، ليُعلم حكمه من تعلّقه في الذمة، أو توقيته. ولا مخرج من ذلك.
- وإن قال قائل: يجوز تأخير بيان ذلك أوقانا كثيرة. ١٢ قيل له: فجوز ذلك الشهور والسنين الكثيرة، وإلا فما الفرق؟ وهذا يوجب صحة الوقف فيه أبداً. وتحريم الإقدام عليه في كل وقت؛ وذلك باطل.
- ومما يدل على فساد القول بالوقف، ودعواه على أهل اللغة في أصل الوضع، ١٥ علمنا باتفاق أهل اللغة على مدح المسارع إلى ما يؤمر به، واعتقادهم فيه امثال المأمور به. هذا معلوم من حالهم، وحكم مواضعهم قبل مجيء الشرع، وقولهم: «فلان ممن يسارع إلى المرسوم، ولا يبطئ»، ولا يترأخى فيما يؤمر به». ولذلك ١٨ ذهب كثير من الناس إلى القول بالفور دون التراخي. وإن لم يقصد أهل اللغة عندنا ما ادّعوه؛ ولكنهم قصدوا إلى زيادة مدح من سارع إلى امثال أمر الأمر وبأدبر إليه، وإن كان له تأخير ذلك. ومن هذا الوجه مدح الله - تعالى - قومًا ٢١ بذلك، فقال: ﴿يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾. فبطل دعوى أهل الوقف.

٣ حراماً: حرام. كذا: ٧ له: مزيد. ٩ فتبين: فبين. ١٠ يتبين: مغير. ١١ ليُعلم: مهمل. ١٢ في:

مغير (من: من). ٢٠ قصدوا: مغير.

فصل فيما استفدته من الأدلة على القول بالفور
مضافاً إلى ما تقدم ومفرداً عنه

- ٣ إنهم قالوا: إن لفظ الأمر يقتضي إيجاب الفعل، وكونه واجباً يقتضي إيقاع
موجبه؛ فوجب إيقاع الفعل مع الوجوب؛ ولم يجز تأخيرها. ولذلك اقتضى إيقاع
موجبته الآخرين؛ وهما الاعتقاد. والعزم على الفور. فكذلك الفعل؛ ينبغي أن
٦ يقتضي إيقاعه على الفور.
- فاعترض على هذا بعض من لا يرى الفور، فقال: ليس حصول الوجوب مؤذناً
بإيجاب الفعل حال حصول لفظ الأمر به؛ وحين سماع لفظه. لأنه محال؛ وإنما
٩ يجب | في الثاني. فإذا انفصل أحدهما عن الآخر، أعني الفعل؛ من لفظ الأمر، ٢٧٥
في حال؛ جاز في حالين وثلاث وأكثر.
- وأما قولكم: إن الأمر يقتضي تعجيل فعل الاعتقاد الذي هو أحد موجبته. فإنه
١٢ غلط من عدة وجوه.
- أحدها أننا لم نقل إن الاعتقاد وجب تقديم فعله؛ لأجل حصول الأمر به فقط؛ ولكن
لدليل أوجب ذلك؛ فإن وجب في تقديم الفعل وما يقوم مقامه؛ وبإبطال الجمع بينهما.
- ١٥ والوجه الثاني هو أنه لو كان الأمر المقتضي لفعل الاعتقاد وإيقاع الفعل موجباً
لتقديم فعل الأمرين لإيجابه تقديم أحدهما؛ لوجب لا محالة إيجاب تقديم الفعل
الموقت بما يقتضي تأخيرها، لإيجاب الأمر به تقديم اعتقاد وجوبه. فلما ائتمق على
١٨ أنه قال له: «قد أوجب عليك إيقاع الصلاة في رأس الشهر»؛ أو «الحول»؛ لم يجز
له تقديم فعلها عقيب الأمر.
- وإن لزمه تقديم فعل اعتقاد وجوبها؛ سقط ما قلتموه. على أنه إذا وجب عندهم
٢١ إيقاع الفعل عقيب الأمر؛ امتنع وجود العزم على أن سيفعل؛ لأن العزم عزم على
المستقبل؛ وتوطين للنفس على فعله؛ وذلك لا يصح في الواقع الموجود. فلا وجه
لقولهم: «يجب تقديم الفعل؛ كما يجب تقديم العزم».

٤ مع: السابق (مع الفعل) مشطوب. ١٤ أوجب: السابق (أوجب تقديم فعله لأجل حصول الأمر
به فقط ولكن للدليل). مكثّر. مشطوب. || وجب: وجب. || الجمع بينهما: مهمل. ١٦ لإيجابه: لا
محاه. ١٨ أو: حرف الألف مزيد. ٢٠ قلتموه: اللاحق (هذا) غير مشطوب. ٢١ العزم عزم: مهمل.

اعترضه من يقول بالفور: فقال له: فما الدليل الموجب لتقديم فعل الاعتقاد على الفور؟

- ٣ قال المعارض الذي لا يرى الفور: الدليل عليه أمور. أحدها الاتفاق على وجوب فعل الاعتقاد على التكرار في جميع الأوقات التي يُذكر فيها الأمر. وأن الأمر بذلك ليس بأمر باعتقاد واحد من الجنس. واقع في زمن واحد؛ وإنما أمر بالاعتقادات على الدوام. وإذا كان ذلك كذلك: لزم إيقاعه على الفور، وفيما بعده، وفي كل وقت ذكر الأمر بالفعل: لبتّم كونه على التكرار. ولما لم يجب الفعل المعتقد وجوبه على التكرار: لم يلزم إيقاعه على الفور وما بعده. وهذا واضح في الفصل بين الأمرين.

٢٧٦و اعترض عليه من يقول بالفور: فقال: ولمّ لم يجب الفعل على التكرار: | كما وجب الاعتقاد لوجوبه؟

- ١٢ قال: إنما لم يجب، لأنّ الله - تعالى - لم يوجب ذلك؛ ولو أوجبه: لَلَزِم تكررّه. قال: وقد يمكن أن يُقال إنّه إنما لم يجب الفعل على التكرار، لكونه مضراً وقاطعاً للحرث والنسل والمصالح. وليس كذلك فعل اعتقاد الوجوب كلّما ذكر الأمر، لأنّه غير قاطع عن هذه الأمور. قال: ومما يقتضي الفرق بينهما أيضًا أنّ الاعتقاد ممّا يتضمّن العلم بوجوب الفعل لا محالة، والتصديق للمخبر عن وجوبه، وترك الإصرار على معصيته. وذلك أنّ الأمر لا يستقرّ وجوبه، إلّا مع العلم بأنّه واجب: أو التمكين من العلم بذلك. فإذا أمر بإيقاع الفعل، والتقرّب به معجلاً أو مؤجّلاً، فلا بدّ من إعلامه وإشعاره بذلك. ومتى علم وجوبه، حصل معتقداً لذلك؛ لأنّ اعتقاد وجوبه ليس بأكثر من العلم بوجوبه؛ فصار إفهام الوجوب متضمّناً لاعتقاد الوجوب. وهذا الاعتقاد عُلم من فعل الناظر المستدلّ على وجوب ما أمر به. وليس لا يصحّ له العلم بوجوب الفعل، إلّا بعد إيقاعه، فضلاً عن تقديمه؛ لأنّه لو علم وجوبه واعتقد ذلك، لصحّ أن يتركه جملةً ويعصي. إذا علم وجوب ما وُقّت بوقت متأخّر. وجب اعتقاد الوجوب معجلاً، وتأخير الفعل. ومحال كونه عالماً بوجوب

٤ التي: الذي. ٨ وهذا واضح: مغير. ١٠ فقال: مكرر. ١٣ مضراً: مهمل. ١٦ للمخبر: مقير (من: للخبر). ٢٠ متضمناً: مغير. ٢١ وليس: وليس لا. ٢٣ جملةً: مهمل.

الواجب عليه، مع تأخير اعتقاد وجوبه؛ لأنَّ نفس الاعتقاد لوجوبه هو العلم بالوجوب. فافترق الأمران.

٣ قال: ولأنَّ الله - سبحانه - إذا أوجب فعلاً، فقد أخبره باستقرار وجوبه عليه؛ ولزمه عند ذلك اعتقاد كونه واجباً؛ لكي يكون بذلك مصدقاً لخبر الله - تعالى - عن إيجابه عليه. وإلا كان مكذباً لله، وشاكاً في خبره؛ وذلك محرم بإجماع المسلمين. وهو لا يحتاج في تصديق الخبر عن إيجاب الواجب إلى إيقاع فعل الواجب. فافترق الأمران.

قال: ولأنَّه متى علم وجوب الفعل عليه واعتقد ذلك، لم يحلَّ اعتقاده وجوب ذلك. وتصديق المخبر له عن وجوبه أن يكون عازماً على ما اعتقد وجوبه، أو تاركاً هذا العزم. وقد اتفق على تحريم ترك هذا العزم في كلِّ وقت؛ لأنَّه لا يترك له، ٢٧٦
مع ذكر العبادة، إلا بالعزم على ترك الواجب وكلِّ عصبان. فافترق الأمران.

١٢ ومما استدلَّ [به] القائلون بالفور أنَّهم قالوا: إنَّه لا يخلو الأمر المطلق عن التوقيت من أحد ثلاثة أمور: إما أن يكون [أمرًا] بفعل الشيء على الدوام والتكرار؛ أو يكون أمرًا بالفعل على البذل، فيكون أمرًا بفعل غير معين، ليقعده المكلف أيَّ وقت شاء؛ أو أن يكون أمرًا بفعل واحد، لا على الجمع، ولا على البذل.

قالوا: وقد اتفق على أنَّ ذلك لا يصحَّ أن يقال فيما يلزم على التكرار؛ وإنَّما الخلاف في فعل واحد، أو جلسة، يصحَّ أن يُقدَّم، ويصحَّ أن يُؤخَّر؛ فسقط هذا الوجه. وإن كان أمرًا بفعل على البذل غير معين، بل شائناً في جميع الأوقات؛ فذلك باطل؛ لأنَّ ما هذه حاله، إنَّما هو أمر بأفعال مختير فيها، كلِّ واحد منها غير صاحبه يقع

في أزمان متغايرة. والأمر إنَّما اقتضى لفعله تعلُّقه بفعل واحد، دون أفعال كثيرة تقع على الضمِّ، أو على البذل والتخيير، فلا سبيل إلى حمل الأمر على غير موجبه ومقتضاه؛ أو أن يكون أمرًا بفعل واحد معين. فإن كان كذلك، وجب أن ينظر أيَّ الأزمان زمانه الذي يجب أن يقع فيه. فإذا عرفنا أنَّ ذلك الزمن وحده هو وقته، وأنَّه هو المراد بإيقاعه فيه، وجب أن يكون إيقاعه فيه هو المصلحة، وإيقاعه في غيره منسدة، غير مراد.

د مكذباً: مهمل. مغير. ٨ لم يحلَّ: لم تجلَّ. ٩ وتصديق المخبر: مهمل. ١٠ متروك: مترك.

١٦ يلزم: مغير. ١٩ مختير فيها: محير فيها. ٢١ والتخيير: والخير. ٢٢ أن: مزيد. ٢٣ إيقاعه: مغير.

- قالوا - أعني هؤلاء القائلين بالفور: وقد اتفق الكل على أن الأمر المطلق بالفعل، إذا فعل عقيب الأمر، حصل به أداء الواجب وبراءة الذمة، وكان فيه المصلحة وموافقة المراد. وإذا ثبت ذلك من حكم الوقت الأول، علم أن الوقت الثاني، وما بعده من الأوقات، ليس بوقت له؛ لأن ما يقع من الوقت الأول من أفعال العباد، لا يصح تقديمه على وقته، ولا تأخيرها، ولا إعادته بعد عدمه؛ وما يقع في غير وقته من جنسه، فإنه غيرُه، وجب لزوم الفعل على الفور.
- واعترض عليهم من قال بالتراخي بأن قال: أما دعواكم | أنه لا يجوز أن يكون أمراً بفعل غير معين. وأن ذلك الفعل قد خيّر المكلف بين فعله وفعل مثله في غير وقته، فإنه عين الخلاف الواقع. فلم قلتم ذلك؟
- قال: فإن قالوا: لأن أمره بالفعل ليس في ظاهره أنك مخير بينه وبين غيره، قيل لهم: ليس في ظاهره أنك مأمور بواحد من الجنس معين بوقت مخصوص دون مثله؛ فلا يجب أن يقولوا بذلك.
- قال: ويقال لهم أيضاً: ما أنكرتم أنه متى قيل له «صل» أو «اضرب»، ولم يعين له وقتاً من وقت، فقد دلّ بذلك على أنه أمر بفعل من الجنس غير معين، ولم يكن مبيّناً عن إيقاعه في وقت مخصوص، ولا أريد به من الجنس جزءاً مخصوصاً، وإنما أريد أن يفعل جزءاً من الجنس يقع عليه اسم «الفعل» في أي وقت شاء؛ إن علم أنه سيوقع المأمور به. كما أنه إذا قيل له: «اضرب رجلاً»، و«تصدق على فقير»، ولم يخص رجلاً من رجل، ولا فقيراً من فقير، علم أنه قصد إلى إيجاب الفعل بغير تعيين أحد بعينه. وإن كنا نعلم أن كل ضرب يُفعل في شخص فإنه غير الضرب المفعول في غيره، أو ما من سبيله أن يُفعل في غيره؛ وإن لم يُرد لفظ التخيير بأن يقال له: «اضرب مَنْ شئت». وهذا يبيّن في سقوط ما اعتمدوا عليه.
- قال: فأما قولهم: إن الإجماع قد حصل على أن تقديم فعله مصلحة؛ وأداء الواجب ثبُّراً به الذمة، وأن ذلك دليل على أن ما يقع بعد ذلك ليس بواجب ولا مصلحة، فإنه قول ظاهر البطلان؛ لأنه ليس في الإجماع. على أن تقديمه مصلحة

٦ جنسه: مغير. ٨ بفعل: مهمل. ١٢ أن يقولوا: ان يقولون. ١٤ بفعل: مهمل. || من: مزيد.

١٥ به: مزيد. || الجنس: السابق (به) مشطوب. ٢٠ يُرد: مهمل. || التخيير: مهمل.

وأداء الواجب دليل على أن فعل مثله وتأخير له ليس بواجب ولا مصلحة. وهذا هو الذي يحتاجون إليه؛ ولا إجماع فيه. فيسقط ما قالوه.

- ٣ ومما استدلل به القائلون بالنفور [أن] قالوا: لو كان على التراخي: لم يخل من أحد أمرين: إما أن يكون له تأخير الفعل إلى غاية معلومة، أو إلى غير غاية. فإن كان إلى غاية محدودة: فذلك يوجب توقيته، وأن يكون كالصلاة الموشع وقتها بوقت | ٢٧٧ ظ مضرور. وذلك خلاف القول بالتراخي، ولأنه لا وقت يُشار إليه.
- ٦ فيقال: إن إطلاق الأمر [لا] يقتضي توقيته به إلا ويمكن الزيادة عليه والتقصان منه، فبطل القول بذلك. وإن كان له تأخير أبدأ إلى أن يموت بغير توقيت: فلا وقت إلا وله ترك الفعل فيه. وهذا يوجب ضررًا من المحال. أحدها أن يكون الفعل نفلًا وخلافنا في كل أمر واجب، إما بصيغته، وإما بدليله، وإما بإطلاقه. وما أخرج الواجب عن كونه واجبًا باطل باتفاق. وليس للندب صفة تختص به، إلا أن له فعله مع الثواب عليه، وله تركه. فإذا كان هذا صفة الواجب على التراخي، وجب أن يكون نفلًا، وذلك باطل.

- والوجه الآخر أن كثيرًا ممن قال بالتراخي يجعل المكلف بموته قبل إيقاع فعله آثمًا حرجيًا، وذلك باطل؛ لأنه تركه عندهم: مع أن له تركه، فلم يجب تأثيمه. والوجه الآخر أنه يوجب أن يكون الله - سبحانه - قد فرض فرضًا معلوم العين، مخصوصًا في زمن مجهول الآخر: لا تُعرف غايته؛ وذلك بمثابة تكليف المحال؛ وما لا يُطاق. وإذا قيل ذلك، بطل القول بالتراخي، وصح أنه على النور.
- ١٥ فاعترض من قال بالتراخي: فقال: جميع ما ذكرتموه باطل، سوى قولكم إنه: إن مات المكلف قبل فعله، غير آثم. وقولكم إنه لا يجوز أن يكون التراخي إلى غاية محدودة: فصحيح؛ لأنه لا حد له ولا نهاية يُشار إليهما. وإن مات قبل امتثاله، فهو عندنا غير آثم. ويخطئ من قال: «إني أتبين بموته أنه كان مفرطًا».
- ٢١ وأما قولكم: إنه لو كان له فعله في كل وقت، وله تركه إلى أن يموت: للحق بالنفل، فإنه باطل؛ لأن النفل لم يكن نفلًا لأنه يحل تركه، لأن المباح له تركه
- ٢٤

٢ فيسقط: مغير. ٣ يخل: مهمل. ٦ مضرور: كذا، ولعله «مخصوص». ٧ توقيته: توفيه.

٨ تأخير: مغير. ١٠ وخلافنا: مهمل. ١١ به: بها. ٢٠ غير آثم: غير آثم. ٢٤ لأنه يحل تركه: مهمل.

- وليس بنفل. ولا كان أيضًا نفلًا لأن فعله خير من تركه مع تحليل تركه؛ لأن الواجب الموسع؛ والساقط إلى بدل؛ فعله خير من تركه؛ مع تحليل تركه في وقت التوسعة.
- ٢٧٨ وليس بندب لو فعل فيه؛ بل واجب. فلم زعمتم أن الندب إنما يكون ندبًا لأجل ما وصفتم؛ وما أنكرتم أن يكون إنما صار ندبًا لما قلتم. ولأمر آخر زائد عليه؟
- قال: وإن قال أهل النور: وما ذلك الأمر الذي لأجله؛ وبانضمامه إلى ما ذكرنا؛ صار ندبًا؟ قال: لا يلزمنا ذكره.
- ٦ قال: ثم يقال لهم: ما أنكرتم أن يكون الندب إنما كان ندبًا؛ لأن فعله قرينة خير من تركه لا بشرط؛ ولا على صفة؛ بل لجواز تركه على كل حال؛ وأن يكون كل قرينة فعلها خير من تركها. مع جواز تركه لشرط مخصوص - إن بدل على خلافه
- ٩ حُرِّمَ الترك - فليس بندب؛ وهذه صفة الواجب على التراخي؛ والواجب الموسع وقته؛ والساقط إلى بدل. وذلك أنه لا يجوز ترك الواجب على التراخي؛ إلا بأحد شرطين: إما بأن يقول بفعل العزم على أن سيفعله في المستقبل؛ ولا يحل تركه وترك العزم على فعل مثله فيما بعد؛ أو بأن يتركه؛ بشرطة أن يفعل مثله فيما بعد؛ ولا يحل تركه إلا على أن يفعل في المستقبل مثله. وكذلك حكم الواجب الموسع؛ والساقط إلى بدل؛ إنما يسوغ تركه على صفة؛ وبشرط يفارق فيها ترك البدل. وإذا كان كذلك؛ وضح الفرق بين الأمرين؛ وبطل ما قالوه في حد الندب.
- قال: فإن قال منهم قائل: هذان الشرطان باطلان؛ لا سبيل إلى إثباتهما؛ لأجل اتفاقنا جميعًا على أن الأمر اقتضاء وجوب الفعل؛ إما بنفسه أو بقرينته؛ وأن ما يقتضي وجوب فعل معين لا يوجب فعل عزم على فعل مثله بدلًا منه؛ ولا يوجب فعل مثله فيما بعد؛ ولا شيئًا غيره من سائر الأجناس؛ وإنما وجب فعله بعينه؛ وإذا كان هذا مقتضى الأمر بالفعل؛ وكان الكلام في مقتضاه؛ سقط ما وضعتم. لأن ما قلتموه يوجب
- ٢١ التخيير بين الفعل وبين مثله فيما بعده؛ وبينه وبين العزم على فعل مثله؛ فيما بعد فعل يقتضي التخيير بينه وبين مثله؛ أو بين خلافه. ولا دل أيضًا على ذلك دليل فيصير إليه.
- ولو دل عليه دليل؛ لم يكن ذلك من مقتضى الأمر؛ وإنما كان من مقتضى الدليل.
- ٢٤ فليس الكلام في مقتضى الدليل؛ وإنما هو في مقتضى الأمر. فبطل ما قلتم.

- قال: يُقال لهم: إِنَّ ما قَلْتُمُوهُ ساقط من وجهين. | أحدهما أَنَّ إطلاق الأمر ٢٧٨ ظ
بالفعل لا يقتضي إيقاع فعل معين من ذلك الجنس المذكور في زمن معين. وإنما
٣ يقتضي إيقاع فعل واحد من الجنس. بغير عينه. وبغير تعيين الوقت؛ كما أَنَّ قول
الأمر: «اضْرِبْ رجلاً» لا يقتضي ضرباً معيناً في رجل معين؛ وإنما يقتضي فعل جزء
من الجنس في أي الرجال شاء المكلف. فليس لأحد أن يدفع هذا بأن يقول: ليس
٦ للتخير بين فعل أي أجزاء الضرب شاء، وفي أي الرجال شاء، لفظ. والأمر إنما
اقتضى أمراً معيناً، في رجل معين؛ فلا وجه للتخير؛ لأننا قد بينّا، فيما سلف، أنه
إذا لم يعين جزءاً من الفعل، ولا وقتاً له، فقد خيره في أي جزء شاء، وأن يفعله في
٩ أي وقت شاء بغير وجه. فبطل ما قالوه.
- قال: وأما قولهم إِنَّ الدليل لم يدلّ على أَنَّ إثبات العزم بدلاً من الفعل؛ فليس
الأمر كذلك؛ بل قد قام الدليل عليه؛ وإن كان الأمر به لا يقتضي إثبات بدل منه.
١٢ وهو أنه، إذا ثبت بما قدّمناه أَنَّ الأمر بالفعل لا يقتضي تعجيله، ولا يوجب تأخير
المؤخر له؛ ولا يقتضي أن يكون أمراً بفعل جزء من الجنس في وقت معين؛ وجب
أن يكون أمراً بفعل واحد من الجنس بغير عينه. ومتى ثبت ذلك، وجب تخيير
١٥ المكلف بين الفعل في كلّ وقت، وبين تركه وفعل مثله فيما بعد. وإذا كان له تركه
في كلّ وقت؛ لم يكن بدّ من أن يكون له تركه؛ على خلاف ترك النفل.

فصل في الأجوبة عمّا ذكره أهل التراخي

- أما قولهم: ليس في الصيغة ما يقتضي زماناً، ولا مكاناً، فكما لا يختصّ بمكان؛
١٨ لا يختصّ بزمان؛ لا نسلم؛ بل فيها اقتضاء بإيجاد الفعل في الزمان الذي يلي الأمر بلا
فصل. لأنّ ظاهر اللفظ يعطي الإيجاد؛ ولا تأخير في اللفظ؛ ولا مهلة، ولا تخيير.
٢١ فكان الأمر الجزم؛ من حيث اقتضى الإيجاب النافي للتخير بين الفعل والترك،
اقتضى الإيجاد عقيب الأمر بلا تخيير؛ فلا يبقى إلّا النور. ولأنّ له ليس في اللفظ ذكر
الاعتقاد والعزم ووقتهما. ومع ذلك يجبان على النور؛ وهما تابعان للفعل.

وكذلك النهي المطلق؛ لا ذكر للوقت فيه. ومع ذلك؛ يجب الترك على الفور؛
 ٢٧٩ ولما في الزمان الذي يعتب | لفظ الأمر من الموافقة والمصلحة والإجزاء ونفي
 المنسدة؛ وإجماع أهل اللغة والأصول على أنه وقت لحصول الطاعة والامتثال
 بإيقاع الفعل فيه.

ولا نسلم الأصل. فإن المكان الذي يكون فيه المكلف عقيب الأمر يختص
 بالفعل؛ ما لم يك فيه مانع يمنع الشرع من الامتثال فيه؛ كالبقعة النجسة مع كون
 ٦ المأمور به صلاة؛ إلى ما شاكل ذلك من الأمر بالاعتكاف. وهو في بقعة ليست
 مسجدًا؛ فيخرج ويفعل. وإن كان في بقعة صالحة؛ وجب شروعه في الفعل. لكن
 يختص المكان بالفعل تبعًا للزمان؛ إذ لا يشك بخروجه عنه من تراخ بزمان. فلذلك
 ٩ اختص بمكان الأمر.

وقصة عام الحُدَيْبِيَّة مشتركة. فإن عُمَرَ مَن كان من أهل اللغة؛ وقد تعجل الوعد
 وطلب ذلك؛ واعترض بالتأخير والتعذر. ولأن الوعد بالدخول يخالف الأمر؛ فإن
 ١٢ العدة في نفس وضعها تقتضي الاستقبال. ومن أراد أن يعجل؛ لا يبعد؛ وإنما تحصل
 العِدَات بالأمور في غالب الأحوال لنوع تعذر في الحال؛ أو لمصلحة تقتضي التأخير.
 والأمر اقتضاء؛ وبين العدة والاقتضاء ما يشهد به طبع اللفظ وجوهر الكلام.
 ١٥ وكذلك لا يحسن الاقتضاء بالعدة عقيب التلَفُظ بها؛ ويحسن الاقتضاء بالانتماء
 والامتثال عقيب التلَفُظ به. ولذلك لا يحسن أن يُسَمَّى من تأخرت عِدَّتُهُ عن مجلس
 الوعد «مُخْلِفًا»؛ ويُسَمَّى من تأخر عن امتثال الأمر «مُخَالِفًا» و«عَاصِيًا» في مطرد
 ١٨ العادة العربية؛ إلا فيما كان فيه دلالة حال تقتضي التأخير.

وقد شهد لذلك القرآن؛ في قصة المأمورين بذبح البقرة؛ لما توفَّقوا بنفس
 الاستعلام عن صفاتها؛ ذمَّهم الشرع. فقال - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «شَدِّدُوا؛
 ٢١ فَشَدَّدَ عَلَيْهِمْ». ولو قال قائل: «سَنَذِيقُ بَقَرَةَ»؛ لَمَا دُمَ بِتَأْخَرِهَا. ولأنَّا لا نعلم

٦ لم يك فيه: لم يكفيه. ٩ فلذلك: مزيد فوق وكذلك؛ مشطوب. ١١ وقصة عام الحُدَيْبِيَّة: مهمل. ١٣ لا يبعد: لا بعد. || تحصل: مهمل. ١٦ وكذلك: ولذلك (مع حرف الساد فوق الكلمة إشارة إلى التصحيف). || بالعدة: بالعدة. || عقيب: عقب. ١٧ والامتثال: مغير. || به: السابق (بها ويحسن الاقتضاء بالانتماء والاسماك عقيب الـ) مشطوب. || ولذلك: مزيد. || عِدَّتُهُ: عِدَّتُهُ. كذا. ٢٢ لَمَا دُمَ بِتَأْخَرِهَا: لما دُمَ بتأخرها.

- المصلحة في تعجيل الوعد، بل قد يكون التأخير هو الأصلح. وبالإجماع أن التعجيل مصلحة. وما بعده من الأوقات لا يؤمن أن يكون مفسدة.
- ٣ | وأما التعلق بالآيمان، فلا حجة فيه؛ لأن الآيمان من قبيل العدة، وقد تكلمنا ٢٧٩ ظ عليها على أنها محمولة على العرف، فهي متينة به أبدًا. ولذلك تنبت الرؤوس فيها بالماكول عُرفًا، وكذلك اللبس والركوب وقفا على الملبوس والمركوب عُرفًا.
- ٦ فأما الأعيان فلا تتخصص؛ على ما قدمنا؛ والوقت الذي يلي الأمر يتخصص، بما ذكرنا من كونه صالحًا وغير مفسدة. وإن افعل، فبه امثال وقربة. وليس في بقية الأوقات ما هو [صالح] إلا بتردد؛ بخلاف الأعيان، فإنه لا ذبيحة تختص بشئ ذلك دون ذبيحة أخرى. ولأنه لا عين تعدل غيره إلى غيرها، فيعد متوائما، أو تاركًا، أو متغافلًا، بخلاف الوقت الأول؛ لأنه تخلى عن الفعل بالتراخي، ولأنه يجب فيه الاعتقاد والعزم. ولا عين يتعلق بها حكم سوى التي يذبحها ويعتقها.
- ١٢ فإن قيل: فتخصص الوقت الأول بما ذكرتم يعطي أن بالقرينة الدالة على تخصص الوقت ذهبتم إلى الفور؛ ونحن لا نمنع الفور بقرينة. وهذا ترك لنصرة المسألة؛ لأننا نتكلم في الأمر المطلق.
- ١٥ قيل: تخصص الوقت الأول بهذه الخصائص ليس بقرينة، لكن شريطة. ولو جاز أن يدعى قرينة؛ لكان اعتبار الرتبة للأمر قرينة. ومعلوم أننا وإياكم نقول بوجوب الأمر، لا بقرينة، وإن اعتبرنا الرتبة في ذلك. - والله أعلم.

فصل

١٨

- اختلف العلماء في أمر الله - سبحانه - بالعبادة، إذا تعلق بوقت موسع كالصلاة. فهل يتعلق الوجوب بأول الوقت، أو بآخره، أو بالجميع؟
- ٢١ فذهب أصحابنا إلى تعلق الوجوب بجميع الوقت، من أوله إلى آخره. و[ذهب] أصحاب الشافعي إلى أن الوجوب يتعلق بالوقت الأول؛ وأنّي وقت فعلها فيه، من الأول والأوسط والآخر؛ كان الفعل أداء للواجب.

هـ وقفا: وقف. || الملبوس: مزيد. ١٠ بخلى: حلا. ١٢ فتخصص: معية (من: فتخصص).
|| الأول: مزيد. ١٧ ذلك: مزيد فوق هذا، مشطوب.

- وقال أكثر أصحاب أبي حنيفة: يتعلّق الوجوب بآخر الوقت.
- وقال أبو الحسن الكرخي: يتعلّق الوجوب بوقت غير معيّن، ويتعيّن بالفعل؛
- كما قال الفقهاء أجمع في الأعيان المخيّر بينها في الكفّارات. ٣
- وقال بعض أصحاب أبي حنيفة: إذا فعل العبادة في أوّل الوقت، كانت نفلاً يمنع وجوبها في آخره.
- ومنيهم من قال: يقع مراعاة. ٦
- ووافقنا على المذهب | الأوّل القاضي الإمام أبو بكر الباقلاني. ٢٨٠
- وما اختلف أهل العلم أجمع على أنّه لا يأنم بالتأخّر عن أوّل من قال بالوجوب،
- ومن لم يقل. وانفقوا أنّها إذا فعلت بعد خروج الوقت، كانت قضاء. وإذا فعلت في ٩
- أوّل، كانت أداء، لا سلفاً، بل واقعة موقع الواجب.
- من قال بأنّ الوجوب يتعلّق بالوقت الأوّل منهم، ومن قال يتعلّق بالوقت الأخير،
- اتفقوا على المذهب، وأنّها تقع أداء في أوّل، قضاء بعد خروجه. ١٢

فصل في اختلاف القائلين بأنّه واجب في جميع أجزاء الوقت

وأنّ له تقديمه وله تأخير

- هل له تركه في أوّل الوقت إلى وسطه وآخره ١٥
- يبدل يقوم مقامه أو لا

- فقال منهم قائلون: إنّ له تركه في أوّل الوقت وما يليه إلى حين وقت
- التضييق، إلّا يبدل يقوم مقامه؛ ولأنّه لا شيء يصحّ أن يكون بدلاً إلّا فعل العزم على ١٨
- أدائه في المستقبل؛ إن بقي بصفة من يلزمه الفعل؛ وهو شروط التكلف التي يصحّ
- مع وجودها الخطاب به.
- وقال آخرون: إنّ مراعى إذا فعل في أوّل الوقت؛ لا يقال إنّ فرض، ولا نفل. ٢١
- فإن دخل آخر الوقت على المكلف، وهو بصفة من يلزمه الفعل، تبين أنّ ما كان فعله
- في أوّل الوقت فرض واجب؛ وإن لم يبق إلى آخر الوقت؛ أو بقي، لكنّه لم يكن
- على صفة من يلزمه الفعل، كان ما وقع منه في أوّل الوقت نفلاً، لا فرضاً. ٢٤

وقال قوم من أهل العراق: إنه نفل، إذا فعل في أول الوقت؛ وإنه نائب عن
الفرض؛ إذا بقي المكلف بصفة من يلزمه الفعل في آخر الوقت.

٣ فصل في جمع أدلتنا وحججنا وأدلة من وافقنا في أن الوجوب بعم سائر أجزاء الوقت أوله ووسطه وآخره

من ذلك قوله - تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾. ٦
فالدُّلُوكُ وقت غُلُقِ عليه الفعل بالأمر المطلق، وهو الغروب. ويسبق الأمر فيه إلى
غاية هي الغسق. وليس يقتضي امتداد فعلها تطويلاً لها إلى غسق الليل. لم يبق إلا
أنه أراد امتداد الوقت لابتداء فعلها في أي أجزاء الوقت الذي ابتدأه الغروب؛
وآخره الغسق؛ وهو غيبوبة الشفق. ٩

ومن ذلك أن الوقت الأول والأوسط والآخر أوقات متساوية الأجزاء، في أن
فعل الصلاة | فيها يسقط به الفرض، ولا يستلزم الفرض فيها إلا لتساويها في تعلق ٢٨٠
الوجوب بها وعليها. فلا يتخصص الأخير بالوجوب دون الأول، مع هذا التساوي. ١٢
فإن قيل: قد يتساويان في الأجزاء ويختص الوجوب بواحد؛ لا سيما وقد اختص
الأخير بتخصيص الوجوب، وهو مائمه الترك. فإذا جاز أن تتساوى أجزاء الوقت
ويختص أحدها بالحق المائمه في الترك فيه؛ جاز أن تتساوى الأجزاء ويختص ١٥
بعضها بالوجوب.

قيل: الأخير لم يحصل المائمه بالترك فيه؛ لكن لما تعذر الفعل بخروجه للترك
فيما قبله أيضاً، صار المائمه ظاهراً بالترك في جميع الأوقات عند الإياس والتعذر، ١٨
وقد يظهر المائمه عنده. ولا يكون بالترك فيه خاصة؛ كآحاد المكلفين في فروض
الكفايات، ظهر الإثم في ترك الآخر من القوم. وكان المائمه بترك الكل، لا بترك
هذا الذي ظهر الإثم بتركه. ٢١

٦ وهو: مزيد. ٧-٨ من تطويلاً، إلى فعلها: في الهامش. ٨ أي: مزيد. ١٤ بتخصيصه:
تخصيصه. || تتساوى: يتساوا. ١٧ الفعل: مغير. || بخروجه: بحروجه. والسابق (على) مشطوب.
١٨ الإياس: مهمل.

وكذلك الأعيان في كفارة التخيير؛ وما صار هذا إلا كأصلين. أحدهما أعيان التكفير المفسنة للتخيير بأنها كفر، سقط الفرض. وعندهم أن الوجوب لا يعم الأعيان الثلاثة؛ بل يختص بواحد منها، وإن كانت سواء في وقوعها موقع الأجزاء ٣ وتفرغ الذمة والتكفير للذنوب. و[الأصل الثاني يختص] المكلفين في فروض الكفايات: الفرض يسقط عن الكل بفعل كل واحد منهم؛ والوجوب لا يعم الجميع. ٦

قالوا: ويُقال لكم في الأوقات ههنا ما قلتم لمن عم أعيان التكفير بالإيجاب. وهو أنه لو كان الإيجاب عم سائر الأوقات: لوجب؛ إذا أخل بالفعل فيها، أن يأنم بترك الصلاة في الكل. كما ادعيتم أنه لو كان الوجوب يعم الأعيان: لأنم بترك التكفير بالكل إذا أخل بالتكفير؛ وكما يأنم جميع أهل القرية والمحلة إذا أخلوا بفروض الكفايات.

قيل: تعليق الأمر على الوقت لا يخلو أن يكون تعليق سبب؛ أو شرط. فإذا وجد ١٢ الوقت الأول، وهو شرط أو سبب، حصل الوجوب؛ لأن الأمر هو السوجب لكون الوقت شرطاً أو سبباً. فإذا دخل الوقت؛ ثم حصل الاتفاق على أنه يحصل بالفعل ٢٨١ وفي الامتثال وما يتلوه من الزمان؛ كذلك إلى آخر الوقت؛ فلا وجه لتخصيص وقت من هذه الأوقات.

وكيف يدعى تخصص وقت مع كون النص عم هذه الأوقات، أعني الأول والوسط والأخير؟ وهل هو إلا كالعموم الذي لا يتخصص الأمر فيه بعين من الأعيان؟ ١٨ وأما دعواهم أن الأخير تخصص بالمأثم؛ فلا يلزم من وجهين. أحدهما أنه لا يستنع أن يقال إنه لا يتخصص بالمأثم عند خروج الوقت بالترك في الوقت الأخير. بل يعم المأثم بالترك في الأوقات كلها؛ لأن الله - سبحانه - وسع الوقت رخصة ٢١ بشرط الفعل، لأنه رخصة لتسهيل الفعل على المكلف. فإذا قابل ذلك بالترك؛ تبين أنه ليس بأهل للرخصة.

١ صار هذا: معتبر. ٣ موقع: معتبر. || الأجزاء: مهمل. ٨ لوجب: معتبر. مهمل. || أخل: مهمل.

١٧ يُدعى: ندعا. || النص عم: معتبر. كأنه والنفس عمه. ١٨ بتخصص: مهمل. || الأمر: معتبر (من: لا من). ١٩ تخصص: مهمل.

وما ذلك إلا بمثابة مَنْ أهمل فعل الصلاة في السفر، وترك الطهارة، ولم يصل يوم الجمعة الجمعة، ولا الظهر؛ وهو من أهمل الظهر؛ ولكنه يصح منه فعل الجمعة. فإنه إذا فاتت هذه العبادات بتركه، أثم مأثم من ترك الصلاة التامة، والطهارة التامة، ولا تبقى عليه الرخصة، ويُعَاتَب على ترك ركعتين؛ إذ كانت الرخصة في الفعل. فإذا قوت الفعل، لم تحصل الرخصة، وحُوسِب بالأصل.

وكذلك رُخِّص في فروض الكفايات. فإذا ترك الكل، أثم الكل مأثم الواجب المتعين؛ وسُوِّي في المأثم بين من ترك تكاسلاً، وبين من ترك اعتماداً على أن غيره يفعلها، لا تكاسلاً منه. ولم نُقَلَّ يُخَصَّ بالمأثم مَنْ كَسِلَ ولم يفعل دون مَنْ اعتمد على غيره، وظَنَّ أن غيره يقوم بها، فلم يفعل؛ وإنما لا يأثم بالترك في الوقت الأول والأوسط، قبل أن يخرج الأخير؛ بشرط إن لم يتحصّل، حصل المأثم؛ وهو أن يكون عازماً على الفعل في الوقت الثاني، وهو متسع للفعل. والعازم لا يكون تاركاً في الحقيقة؛ لأنه فاعل للعزم المستل الذي هو مقدّمة الفعل والمقرب إليه، الذي هو للأفعال المستقبلية؛ كالتّية للأعمال الحاضرة. ولو عزب العزم في الوقت الأول، لأثم بالترك؛ لأنه يفضي إلى أن يتلقّى أمر الله - سبحانه - بغير امثال. ولا عزم على الامثال مع إزاحة العلل، وتكامل شروط الفعل؛ وذلك غير الإهمال.

وقد قيل: إن | الإثم انتفى بالتأخير؛ لأن في إيجاب التقديم نوع مشقّة؛ لأن ٢٨١
الوقت يدخل، وأكثر الناس على أشغال تركها يفسد الأموال، ويُخاطر فيه بالأنفس. وجواز الترك للعذر لا يدلّ على نفي الوجوب في حقّ المعسر، والدّين المؤجل.

وأما أعيان التخيير والأشخاص في فروض الكفايات، فإنّ الحجّة فيها ظاهرة لنا. وهو أنّه لم يتخصّص الوجوب بواحد منها؛ فليكن ههنا مثله في عدم التخصيص. وإنما لم يعم، كما لم يتعين؛ لأنّ التعميم يزيل معنى توسعة التخيير في التكفير، وتوسعة قيام بعض الأشخاص مقام بعض في الكفاية ببعض. فقلنا: إن

٢ أهمل الظهر: أهمل الظهر. ٤ الرخصة: الرخصة. ٥ قوت: مهمل. ٨ نُقَلَّ: نُقَلَّ. || يُخَصَّ: مهمل. ١٠ يتحصّل: مهمل. ١١ وهو متسع: متغير (من: ووسع). ١٥ الفعل: للفعل. ١٦ انتفى: اسفا. || لأن: مزيد. ١٧ تركها: مهمل. ٢٠ التخيير: التخيير. ٢٢ يتعين: يتغير.

الفرض يتعلّق بواحد على طريق البدل : لا بعينه ؛ ويكفي فعل شخص : أيّ المكلفين كان ، ممّن هو أهل للفرض .

- وههنا إذا علّقنا الوجوب على جميع الأوقات : لم تُزل الرخصة ؛ لأنّ الوقت الأول والثاني والثالث ظروفي لفعل واحد ، في أيّها فعَلْ أجزاءه . ولا تخلو من فائدة ظاهرة ، وهي تعلّق المأثم بالترك في الكلّ ، وحصول الثواب في الجميع . الأول إن فعل فيه ، فسقوط الفرض والثواب ، وفضل التقديم . والأخير إن فعل فيه ، فسقوط الفرض وحصول الثواب بها ، والإثابة بفعل العزم عليها من الوقت الأول إلى حين فعلها في الوقت الأخير المتّسع لها . وأعطينا تناول النصّ لجميعها حقّه من التعميم والاستغراق .

٩

فصل في الدلالة على فساد قول من قال بأنّه

يفعل في الوقت الأول نفلاً لكنّه يسقط

الفرض الذي يتعلّق بالوقت الأخير

١٢

إنّه لو كان نفلاً ، لوجب أن تنعقد الصلاة بنية النفل . فإنّ كلّ صلاة كانت عند الله - سبحانه - وفي شرعه على صفة صحّت تحريماتها بنية ، بتضمّنها على تلك الصفة ؛ كالفرض ، وسنة الفرض ، والجماعة ، والجمعة ، والقصر ، والإتمام . فلمّا لم يسقط الفرض بنية النفل في أول الوقت ، ولا يسقط الفرض في آخره إلا أن ينوي في أول الوقت فرضاً ، بطل أن يكون نفلاً . ويدلّ على فساد ذلك أنّه خُوطب بفرض ؛ فإذا أدّى نفلاً ، فقد أدّى خلاف ما أمر به . فهو كما لو خُوطب بصلاة ، فصام ؛ أو بحجّة . فصلّى .

١٨

أ ويدلّ على أنّها ليست نفلاً أنّ النصّ قد ورد بأنّ جميع أجزاء الوقت وقت لها . فكيف يكون نفلاً في أوّله ؛ وهو جزء من الموسّع ، وليس بأن يكون نفلاً في أوّله

٢١

٢٨٢

٥ وهي : وهو . ٦ فسقوط : مغيّر (من : فسقط) . || وفضل التقديم : وفضل للتقديم . || فسقوط : فسقوط . ٨ الأخير : الآخر . || تناول : مهمل . ١٤ تحريماتها : بحرمتها . ٢٠ وقت : وقتاً . ٢١ من (وهو) إلى «أوّله» : في الهامش .

بأولى من أن يكون نفلاً في آخره، مع تساوي أجزاء الوقت؟ فإن أعادوا ذلك السؤال، وهو تخصص الأخير بالمأثم إذا تركها فيه، فقد سبق الجواب عنه. ويدل على فساد هذا المذهب أن من علم أن الصلاة في أول الوقت نفل، فنواها فرضاً، فإنه لم ينبو صلاة وقته، ولا نواها على صفتها. وليس لنا نية في أصول الشرع، بتحقيق الفعل المنوي، على خلاف ما هو به.

فصل في سؤاليهم

٦

فإن قيل: تقديم الزكاة قبل الحول، والكفارة قبل الحنث، فيهما معنى النفل؛ ويجزيان بعد الحنث ومضي الحول عن الفرض. وأما النية، فإن من نوى فرض وقت من الأوقات، وقد كان أذاه في أول الوقت، وقع نفلاً بنية الفرض. وعندنا إذا نوى صوم رمضان نافلة، أو نوى حجة نافلة، وعليه فرض الحج، انصرف إلى الفرض. فلا تصح دعواكم أنه لا نية تحصل للناوي على خلاف صفتها.

٩

١٢ قيل: أما الزكاة، ففرض قُدِّم على وقته باسم «السلف» لمصلحة رآها المشرع، هي حاجة الفقراء؛ كتقديم الصلاة في باب الجمع لمصلحة الجامعين. كذلك قال - صلى الله عليه - في حق العباس: «إِنَّا اسْتَسْلَفْنَا مِنْهُ زَكَاةَ عَامَيْنِ، وَلَمْ تَكُ نَافِلَةً»؛ ولأن سبب الوجوب تقدّم الإخراج، وهو الغنى بالنصاب، والحول شرط هو أجل وُضع رفقا بالأغنياء؛ فتَجَلَّ لطفنا بالفقراء. فما تقامت الزكاة على سبب وجوبها، ولا صارت بالتعجيل نفلاً.

١٨

وأما الكفارة، فسببها اليمين، وقد وُجدت قبل الحنث. قال الله - سبحانه: ﴿ذَلِكَ أُيْمَانُكُمْ﴾، وما قُدِّمَت على الحنث نفلاً. وكذلك لو نوى بالزكاة والكفارة نافلة، لما وقع عن الواجب. وأما نية رمضان والحج، فلا تهما خارجتان عن حكم النيات في أصول العبادات، لانقطاع العبادتين. أما رمضان، فإنه تعين عندكم لصوم

٢١

١ أجزاء: مقبر (من: آخر). ٢ الأخير: مقبر (من: الآخر). ٥ بتحقيق: سحق. ٥ المنوي: المنوا. ٨ ويجزيان: وحزبان. ١١ الحنث: الحنث. ١١ ومضي: مضي. ١١ للناوي: للنوا، ويعلم هذه الكلمة حرف الصاد إشارة إلى التصحيف. ١٢ قُدِّم: مقبر. مزيد. ١٣ المشرع: مقبر. الجامعين: مقبر. ١٤ استسلفنا: مقبر. ١٧ صارت: صارب. ١٨ فسببها: مهمل. ١٩ لو: مزيد. ١١ نوى: مقبر (من: لو).

- الفرض؛ ولذلك لم تُشترط له نية التعيين. والحج انقطع بانعقاده بمطلق النية ٢٨٢ ظ ومبهمها، حتى لو قال: إهلال كإهلال زيد، وسأله | عن نية إحرامه؛ كان على ما نوى زيد، وتعين بعد انعقاد الحج بالإيهام، فأستقط من النية في المحلين اعتقاد ٣ النفل، وانعقاد بنية الصوم والحج.
- وفي الصلاة تُعتبر نية التعيين لفرض الوقت؛ ولا تكفي نية مطلق الفرض. فإذا كانت في الوقت نفلاً في نفسها؛ لم يكن: لعدم انعقادها مع حصول نية تضاهي ٦ حالها وما هي عليه؛ وجهه. فلم يبقَ لعدم انعقادها بنية النفل إلا تحريمها فرضاً.

فصل في الدلالة على فساد مذهب من قال

بأنه موقوف على آخر الوقت

٩

- قال: [فإن] وافى، وهو حي من أهل الوجوب، تبيّن أنه كان التبعّد واجباً. فنقول: إن تعليق الوجوب بالشرط يفيد أنه إذا حصل الشرط، حصل الوجوب. فإذا تبيّن أن الشرط معدوم، لم يُوجد علمنا بذلك؛ واستحال أن الإيجاب للصلاة قد ١٢ حصل وثبت، مع تجوّز شرطه الذي علّق وجوبه على وجوده، لم يُوجد بعد، إذ هذا إسقاط لخصيصة الشرط ووضعه.
- ويقال لهم أيضاً: إذا كانت أجزاء الوقت جميعها منصوفاً على أن للمكلف فعل ١٥ الصلاة فيها، لم يجز أن يكون وقوعه في بعضها واجباً مراعى؛ لأنه خلاف مقتضى النص.

فصل فيما تعلق به النافون لتعلق الوجوب بالوقت

- قالوا: لو كان متعلّقاً بالأول، لأثم بتركه فيه؛ وتأخير عنه بذلك الوقت ١٨ الأخير، لما تحقّق تعلق الوجوب به تعلق المأثم بترك فعل الصلاة فيه. فلما لم يتعلّق المأثم بترك الصلاة فيه؛ وتأخير فعلها عنه، علم أنه لم يتعلّق به الوجوب.

٢ إحرامه: مغير. ٧ تحريمها: محرمها. ٨ على فساد: مكزّر. ١٠ قال: مزيد. || وافى: مغير.

١١ فنقول: فيقول. ١٢ أن: مزيد. ١٣ وجوبه: السابق (على) غير مشطوب. ١٥ كانت أجزاء الوقت: كانتا جراً للوقت. كذا. ١٦ مقتضى: مزيد. ١٨ بذلك: مهمل. ٢٠ من المأثم: إلى ويتعلّق: في الهامش.

قالوا: ولأن دعوى تعلق الوجوب بالوقت الأول دعوى مجردة؛ لا دلالة عليها، ولا حجة لقائلها. ويدل عليه أن جميع أجزاء الوقت؛ وسطاً وأخيراً، كالوقت الأول في كون الكل أوقاًناً وأزمنة؛ ولا خصيصة في واحد منها إلا الأخير. ويعنون بذلك خصيصة المأثم بالترك فيه.

فصل في الأجوبة عما تعلقوا به

- ٦ فمن ذلك أننا قد بينّا علّة عدم الإثم، من جهة أن جواز التأخير توسعة لمكان العذر والمشقة اللاحقة؛ مع كون الصلاة | فرضاً على الأعيان؛ وأشغال الكل ٢٨٣ مختلفة. فلو لم يُوسّع لهم وقت الفعل؛ لشقّ إن بادروا إلى الفعل كافةً، وأثموا إن أخرّوا.
- ٩ ولأن العزم على الفعل كان تعبدًا؛ شاغلًا للوقت؛ مستدًا إلى حين الفعل. وعزم المكلف صالح لرفع المأثم في باب التروك. إذا ندم على الماضي؛ وعزم المكلف على الترك في المستقبل؛ سقط مأثم الماضي.
- ١٢ وكذلك قضاء رمضان؛ والديون المؤجلة؛ لا يأثم بتأخيرها مع وجود العزم على الفعل في ثاني الحال؛ وكذلك الكفارات.
- ١٥ ولأننا لا نخصّص الوجوب بالوقت الأول. فيلزمنا ما تعلقوا به من نفي المأثم. بل نقول: الوجوب عام في الوقت الأول والأوسط والأخير.
- ١٨ وأما الدليل على تعلق الوجوب بالوقت الأول؛ فقد سبق؛ وتناوله الأمر؛ ووقع الفعل فيه موقع الإجزاء. وتساوي الأوقات حجة لنا؛ حيث عمّناها بالوجوب؛ لتساويها. والتخصّص بالمأثم؛ فلا نسلمه؛ بل بعمّ الأوقات التي عمّما بالترك. ولو سلمه من خصّص المأثم؛ كان جوابه عنه أنه الوقت الذي يضيق فيه الأمر بالفعل؛ وزالت التوسعة؛ ولم يبق للعزم مجال. لأنه لا يزال العزم بذلاً عند قوم؛ ومتطرقاً به ٢١ عند قوم إلى أن لا يبقى سوى وقت الفعل؛ فلا يبقى خطاب إلا بالفعل ونتيته

٣ وأزمنة: وإن منه. || الأخير: الآخر. ١١ المكلف: مزيد. ١٣ بتأخيرها: بتأخرها. ١٧ وتناوله: وتناولوه. ١٩ بل بعمّ: مهمل. ٢١ التوسعة: مزيد. || بذلاً: مهمل. || ومتطرقاً به: ومتطرقانه.

المتخصصة به. فإذا لم يأت بها: تحقّق المأثم على إخلاء الوقت عن وظيفته؛ كما كان المأثم يلحق في الوقت الأول والأوسط، بإخلال المكلف بوظيفته من العزم.

٣

فصل فيما تعلق به من قال إن الوجوب يتعلق بوقت من الأوقات غير معيّن

قال: لما كان المكلف مخيّرًا في الأوقات كلّها، صارت الأوقات كالأعيان المخيّر بينها في كفّارات التخيير. فيقال: فيما قدّمنا من الدلالة على تعميم الوجوب ٦ كفاية عن الجواب. وأما أعيان الكفّارات، فهي الحجّة عليهم؛ لأنّ الكفّارة واجبة عليه. وإن خيّرناه في أعيانها؛ فيجب أن يقول بأنّ الصلاة واجبة، وإن خيّرناه في أوقانها. ٩

ظ ٢٨٣

فصل | مفرد في الكلام في العزم فإنّه المعتمد في هذه المسألة

اعلم أنّ قومًا يجعلونه بدلًا عن الفعل في الوقت الأول؛ ويقولون إنّ المانع من ١٢ حصول المأثم بالتأخّر. فيقال لهم: لو كان بدلًا، لَسَدَ مسدّد البدل، كسائر أبدال الشرع؛ كالماء عن التراب، والإطعام عن الصوم، والصيام عن العتق، والصوم عن الدم في الإحرام. فلمّا لم يسدّ مسدّد المُبدّل، بل كان في الذمّة بحاله، بطل كونه ١٥ بدلًا.

فقالوا: إنّما هو بدل عن تقدّم الفعل وتعجيله، لا عن أصله. فإذا عزم، كان عزمه بدلًا عن تقديم الفعل في كلّ وقت كان فيه عازمًا على الفعل في الوقت الذي ١٨ يليه. فصار كأنّ الشرع يقول للمكلف: لك تأخير الفعل عن الوقت، بشرط أن تكون فيه عازمًا، لا مهملاً.

٤ الوجوب: مغتير. ١٠ مفرد في: مفرد. ١١ المعتمد: مغتير. ١٧ وتعجيله: حرف الهاء مزيد.

١٨ عازمًا: مغتير. ١٩ بشرط أن: مغتير (من: بشرطان).

قال لهم المعترض عليهم: فأين لنا بدل عن وصف فعل، لا عن أصله،
والتقديم وصف الصلاة؟

٣ فأجابوا بأن لنا مثل ذلك بصحيح النقل، ولا علينا مَنْ منع بذهب مَنْ لم يعلم
ذلك بالنقل؛ وهو الفدية الواجبة على الحامل والمرضع، إذا خافنا على الجنين
والرضيع. ويجب إطعام مسكين عن كل يوم، والصوم واجب في الذمة. فلم تكن
٦ الفدية بدلاً عن أصل الصوم، لكن عن تأخيرها. فكما لم يخل الوقت الأول في باب
الصلاة عن عزم، لم يخل زمان رمضان عن إطعام هو بدل عن الصوم فيه، لا عن
أصل الصوم. وكفارات الإحرام وسجود السهو بدل وجبران عن وصف الصلاة، لا
٩ عن أصلها.

وكذلك من وجب عليه عبادة يعجز عن أدائها، وعن قضائها، إلى حين
الموت، كان عزمه على فعلها، إن صح، مستقطاً مأثم الترك. ولا يسقط أهل
الخطاب بها؛ حتى إنه لو صح، وجب قضاؤها. وكذلك سجود السهو بدل وجبر،
١٢ قد يجب عن تقديم واجب أو تأخيرها، لا عن أصله.

قالوا: فإن قيل: أين لنا أعمال قلوب نابت عن أعمال الأركان؟ وهل العزم إلا

١٥ فعل القلب؟

٢٨٤ | قيل: وما الذي هو أعمال القلوب، وبها تصح الأعمال، وتنحبط الأعمال،
وتجب الأعمال؟ فالتيات أعمال القلوب، وبها تصح العبادات؛ والندم [من] أعمال
القلوب؛ ويوجب ما قبله من الأعمال، وتعضده العزم بصحة التوبة الماحية لما
١٨ قبلها. واعتقاد الكفر يحبط كل صالح تقدمه من أعمال الجوارح والأركان. فلم لا
جاز أن يقع بدلاً عن إيقاع الفعل: في زمان دون زمان؟

٣ بصحيح النقل: مهمل. ٤ بالنقل: مهمل. || الفدية: الفدية. ٦ تأخيرها: معتبر (من: ناخرة).
|| يخل: يخل. معتبر (من: مختل). ٧ يخل: يخل. ٨ وجبران: وحران. || الصلاة: والقول. ١١ عزمه: عزم. ١٢ بدل: معتبر. || وجبر: مهمل. ١٣ قد يجب: مهمل. ١٧ فالتيات: قالساب.
١٨ ويوجب: ويجب.

فصول القضاء والإعادة والفوات
 وهل يجب بأمر ثانٍ أو بالأمر الأول
 وهل يسقط الخطاب بفوات وقته
 وهل يسقط بكلّ عذر أو تختلف الأعذار
 في الإسقاط وبقاء الخطاب

٣

٦

فصل في معنى الفوات

اعلم أنّ «الفوات» اسم لا يُستعمل بالاتّفاق إلّا في فعل مأمور به: مَوَقَّتٌ بوقت: خرج وقته ولم يفعلهُ المأمور. فأما الواجب على التراخي، والموسّع وقته: إذا تُرك في وقت توسّعت، فلا يُقال «فأنت». فتحقّق من هذا أنّ الفوات مضيّ وقت العادة المحدودة؛ وهذا حدّ يخصّ باب العبادة. وإن أردتَ العموم، قلت: خروج وقت الفعل المأمور به الموقّت.

٩

١٢

فصل

و «الفأنت» الفعل الخارج وقته الذي أمر به فيه.

فصل

و «الإعادة» اسم لمثل ما بطل وفسد من العبادات، على وجه البديل عنه والإفساد لها؛ إمّا بسبب من جهته: مثل الوطء في الحجّ، والصوم؛ أو الكلام؛ أو الحدث؛ في الصلاة؛ أو بسبب يطرأ لا من كسب المكلف. ولا يُوصف هذا الفعل الموقع عن الفاسد والمنفسد «قضاء»؛ لكونه بدلاً مفعولاً في وقت العبادة؛ لكنّ الغالب عليه اسم «الإعادة».

١٨

١ والفوات: معيّر. ٤ عذر: مهمل. ٥ الأعذار: مهمل. ٥ وبقاء: مهمل. ٨ وقته: معيّر.

١٠ وهذا حدّ: معيّر (من: وهذا أحد). ١١ خروج: السابق (الخروج من العموم) مشطوب. ١٣ أمر به:

مهمل. معيّر (من: أمره). ١٦ جهته: معيّر.

فصل

- فَأَمَّا «الْقَضَاءُ»؛ فاسم لفعل مثل ما فات بخروج وقته المحدد به. فكان الفرق
 ٣ بين الأعادة والقضاء أَنَّ الإعادة فعل مثل ما فسد، لكنّه في وقت العبادة؛
 و«القضاء» اسم لفعل، هو مثل العبادة الموقّعة التي خرج وقتها.

فصل

- ٦ و«الأداء» فعل كلّ منقول | موقّت في الوقت الذي عُرف به، موسّعاً كان أو ٢٨٤ظ
 مضيقاً.

فصل

- ٩ إذا خرج وقت العبادة وفات فعلها، لم يجب قضاؤها إلا بأمر ثانٍ. وبه قال أكثر
 الفقهاء والمتكلمين؛ [و] أصحاب الشافعي في أحد الوجهين، والقاضي أبو بكر،
 والمحققون من الأصوليين.
 ١٢ وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى أنّه يجب بالأمر الأول، ولا يسقط بفوات
 الوقت. وظاهر كلام صاحبنا أنّه يسقط الأمر بالجنون، ولا يسقط بالإغماء والحيض
 والمرض.

- ١٥ فصل يجمع الأدلة على أنّه لا يجب إلا بأمر ثانٍ
 سواء كان تركه لعذر مانع أو لغير عذر

- فمن ذلك أَنَّ الله - سبحانه، إذا علّق العبادة بوقت، فلا تخلو من مصلحة
 ١٨ تختصّ الوقت وخصيصة تعود بالنفع العاجل والآجل، أو لمشيئة وإرادة علّقها بذلك
 الوقت. ونحن لا نعلم أَنَّ غير ذلك الوقت كالوقت في حصول المصلحة في فعله؛

٧ مضيقاً: مهمل. ١٠ وأصحاب: اصحاب. ١١ والمحققون: والمحققون. ١٦ مانع: مغتير.
 ١٨ تعود: مهمل. السابق (الوقت) مشطوب. || وإرادة: مغتير.

- ونفي المفسدة؛ ولا الإرادة والمشينة. فيصير ما بعد الوقت في نفي المصلحة؛ وتجوز المفسدة، كما قبله من الأوقات. ويصير مثال ما إذا قيد حكيم الطب شرب الدواء بوقت؛ فقات؛ لا يُعلم أن شربه بعد خروج الوقت ساءًا مسدًا شربه في الوقت؛ في حصول مصلحة؛ ولا نفي مفسدة.
- وكذلك إذا عُلق الأمر بشرط؛ مثل استقبال قبله؛ أو طهارة؛ أو ستارة؛ فقات الشرط وتعدّر؛ لم يجر أن يُقدّم على الفعل بعد تعدّر شرطه.
- وكذلك إذا خصّ الفعل والعبادة بمكان؛ فتعدّر المكان؛ لم يتم غيره مقامه لتعدّره.
- وعلة ذلك كله أنا لا نجوّز أن نقدم على إقامة وقت مقام الوقت الذي نصّ عليه الشرع؛ لأننا لا نأمن مواجهة المفسدة في ديننا ودنيانا. وما صار إبدال وقت بوقت؛ مع عدم العلم بمساواة الوقت الثاني للوقت الأول؛ إلّا كمن أقام فعلًا في زيد مقام فعل في عمرو؛ والوقوف بِمُرْدَلْفَةٍ بدلًا من الوقوف بِعَرَفَةٍ؛ وصوم غير رمضان؛ بدلًا من صوم رمضان.
- ومن ذلك أن الإيجاب يتعلّق بأعيان وأزمان. ثم إنّ الفرض؛ لو تعلّق بعين عتقًا و ٢٨٥ في رقبة؛ أو دعاء؛ وتصحيف في شاة | أو بقرة؛ لَسَقَطَ الخطاب بفوات العين؛ ولم يتبدّل بعين أخرى إلّا بدلالة.
- كذلك إذا عُيِّنَت العبادة بالزمان؛ ولا فرق؛ والجامع بينهما المصلحة المتحقّقة؛ أو المشينة عند من لم يعتبر الأصلح؛ وكلاهما لا يمكن تعدينه إلّا بدلالة تقوم مقام الدلالة الأولى في التعيين.
- ومن ذلك أن الأصل قبل الإيجاب عدم إيجاب الفعل في الزمان؛ فإذا فات الزمان المعين؛ عدنا إلى الأصل. فلا نعلم تعلّق الوجوب بوقت ثانٍ إلّا بدليل.

٤ حصول؛ باب؛ (انظر السطر الأخير من الصفحة السابقة رقم ١٨٦). ٥ استقبال؛ استقال.

٦ يجر؛ مهمل. || يقدم؛ مهمل. ٩ نجوّز؛ نجوز. || نقدم؛ يقدم. ١٠ ديننا ودنيانا؛ ديننا ودنانا.

١١ فعلًا؛ فعل. ١٢ بِمُرْدَلْفَةٍ؛ بمردلّفه. ١٤ ثم إنّ؛ سران. || عتقًا؛ عتق. ويعلوه حرف الصاد إشارة إلى

التصحيف. ١٥ رقبة؛ وقبه. ويعلوه حرف الصاد إشارة إلى التصحيف. || ونصحيف؛ مهمل. || شاة؛ في

شاة. ١٧ عُيِّنَت؛ عيّن. ١٨ يعتبر؛ معتّر. معتّر (من؛ معتّر). || وكلاهما؛ معتّر. || إلّا؛ مزيد.

١٩ التعيين؛ معتّر. ٢٠ فإذا؛ وأما فإذا، وحرف الفاء مزيد.

ومن ذلك أَنَّ الأمر استدعاء الفعل، والنهي استدعاء الترك. ثُمَّ إِنَّهُ لو عَيَّن وقتًا بنهي، ثُمَّ فات ذلك الوقت الذي عَيَّن الترك فيه، فَإِنَّهُ لا يقوم مقامه وقت للترك. ٣

كذلك الأمر ولا فرق. مثاله لو قال: «اتْرُكِ البَيْعَ وقتَ النداء من يوم الجمعة؛ واتْرُكِ الاصطِيادَ إذا دخلتَ الحَرَمَ أو أحرمتَ»، ثُمَّ إِنَّهُ باع وقت النداء، واصطاد في الإحرام؛ ففاته الترك، وأراد أن يترك البيع بعد خروج وقت النهي؛ وكذلك أراد أن يصطاد بعد خروج وقت تحريم الاصطِياد، لم يكن هذا سادًا مسدًا الترك الذي فاته في ذلك الوقت المخصوص. كذلك ههنا.

ومن ذلك أَنَّ الوقت الذي علّق عليه الفعل مقصود بالفعل. ولذلك يَأْتُمُّ بالتأخّر عنه، ويحصل الإجزاء والثواب والائتمار بالفعل فيه. فمدّعي أَنَّ ما بعده من الأوقات مثله، بعد فواته في قيامه مقامه، فعليه الدليل.

ومن ذلك أَنَّ الصيغة ليس فيها ذكر إبدال للوقت بغيره عند الفوات؛ ولا أمر بالقضاء؛ ولا من ناحية الشرع يعطي أَنَّ للوقت بدلًا؛ ولا أَنَّ الإيجاب باقٍ بعد الفوات؛ مع كونه علّق الفعل بوقت معيّن. فأيجاب القضاء، لا دليل عليه؛ ولا بدّ من طلب دليل. ١٥

ومن ذلك أَنَّ أصول الشريعة منقسمة إلى فعل يجب قضاؤه؛ كالصلوات وصوم رمضان؛ وفعل لا يجب قضاؤه، كالجمعة والجهاد. فليس يمكن حمل هذا الفعل المؤقّت على أحدهما دون الآخر إلّا بدلالة. ١٨

فإن قيل: المكان لا يعدم؛ فيفوت؛ فكذلك لم يجب القضاء، ولم يجز إيجاب الفعل في غيره. والزمان يفوت؛ فلذلك جعلنا غيره قائمًا مقامه.

قيل: كلامنا في زمان؛ | وذلك يفوت. ٢١

١ أن: مزيد. ٢ فات: مغتير. || الترك فيه: مكثّر. ٦ وقت: مغتير. ٧ سادًا: مغتير (من: فساد).
١٢ بغيره: مهمل. ١٤ علّق: كأنّ المسطور «عُدق» أو «عدت». || بوقت: نوجب. || معيّن: مغتير، كأنّ المكتوب «معنى». ٢٠ فلذلك: مغتير (من: فكذلك).

فصل فيما تعلقوا به

- فمن ذلك قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا، فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا». فذلك وقتها، لا وقت لها غيره. وقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ». ومن فاته الوقت الأول لعذر، فهو مستطيع للفعل في وقت ثانٍ. ومن ذلك قولهم: إِنَّ أَوَامِرَ الشَّرْعِ كُلَّهَا عَلَى إِجَابِ قَضَاءِ مَا فَاتَ مِنْهَا؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي الْأَمْرَ.
- ومن ذلك قولهم: إِنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ هُوَ الْفِعْلُ. فَأَمَّا الْوَقْتُ: فَإِنَّهُ يُرَادُ ظَرْفًا لِلْإِقْبَاعِ فِيهِ. فَلَا وَجْهَ لِسُقُوطِهِ بِفَوَاتِهِ، لِأَنَّ غَيْرَهُ مِنَ الْأَوْقَاتِ يَصْلَحُ ظَرْفًا لِلْفِعْلِ.
- ومن ذلك قولهم: إِنَّهُ يُسَمَّى «قَضَاءً»؛ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فَرْضًا مُبْتَدَأً، كَمَا كَانَ لِنَسِيئِهِ «قَضَاءً» وَجْهٌ. وَمَا سُمِّيَ «قَضَاءً»؛ إِلَّا أَنَّهُ أُقِيمَ مَقَامَ الْمَتْرُوكِ مِنَ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّهُ نَفْسُ الْمَتْرُوكِ، وَلَمْ يَعْلَمْ سِوَى الزَّمَانِ.
- ومن ذلك قولهم: إِنَّ الْعِبَادَةَ الْمَوْقُوتَةَ حَقٌّ لِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - تَعَلَّقَ بِوَقْتٍ؛ كَمَا أَنَّ الدِّينَ الْمُؤَجَّلَ حَقٌّ تَعَلَّقَ بِوَقْتٍ. ثُمَّ مُضِيَ وَقْتُ الْأَجَلِ لَا يَسْقُطُ الدِّينَ الْمُؤَجَّلُ. كَذَلِكَ مُضِيَ الْوَقْتُ لَا يَسْقُطُ الْأَمْرَ الْمَوْقُوتَ.
- قالوا: فَلِأَنَّ الْأَمْرَ اقْتَضَى إِجَابَ الْفِعْلِ؛ وَفِي إِسْقَاطِ الْقَضَاءِ تَفْوِيتٌ وَإِسْقَاطٌ لِمَا أَوْجَبَهُ الْأَمْرُ؛ وَهُوَ الْفِعْلُ.
- قالوا: لَوْ سَقَطَ الْوُجُوبُ بِفَوَاتِ الْوَقْتِ، لَسَقَطَ الْمَأْتَمُ. فَلَمَّا لَمْ يَسْقُطِ الْمَأْتَمُ، وَهُوَ حَكَمٌ مِنْ أَحْكَامِ الْوُجُوبِ، لَمْ يَسْقُطِ الْوُجُوبُ.
- قالوا: وَلِأَنَّ الْأَصْلَ الْوُجُوبُ؛ فَمَنْ ادَّعَى إِسْقَاطَهُ بِفَوَاتِ الْوَقْتِ، عَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

فصل يجمع الأجوبة عما تعلقوا به

- أَمَّا الْخَبِيرُ: فَإِنَّ حُجَّةَ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ يَقْتَضِي إِجَابَ الْقَضَاءِ، لَمَا احتجج إلى أمر. وحيث تضمن الأمر؛ حصل إيجاب القضاء به. ولا خلاف أنه

٤ لعذر فهو: مغتير. ٥ مستطيع: مهمل. ٦ ظرفًا: طرفًا. ٨ ظرفًا: مهمل. ٩ مبتدأ: مغتير.

١٠ لنسيئته: مهمل. ١١ تفويت: مغتير. ١٢ أوجبه: مغتير. مهمل. ١٣ الوجوب: مهمل. ١٤ وجبت: مهمل.

- إذا ورد الأمر بالقضاء وجب القضاء؛ فلا دلالة من الخبر على موضع الخلاف، وموضع الخلاف: هل الأمر الأول، أفاد إيجاب القضاء؟
- ٣ | وأما قوله - صلى الله عليه - «فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»، فهذا مبني على أنه قد أمر ٢٨٦ و في الزمان الثاني، وما ثبت أنه أمر إلا في الوقت الأول. ولهذا قال: «فَأَتُوا مِنْهُ»؛ فاقضى أن يكون المستطاع بعض الأمر.
- ٦ | وأما قولهم: إن أوامر الشرع كلها مَقْضِيَّة بعد فواتها، ليس بصحيح؛ لأنها منقسمة. فالجمعة والجهاد وفروض كثيرة من فروض الكفايات لا تُقْضَى، والصلاة والصوم يُقْضَى. فليس حمل الأمر على ما يُقْضَى، بأولى من حمله على ما لا يُقْضَى.
- ٩ | ولأن ما وجب قضاؤه منها إنما وجب بأدلة أوجبت القضاء، ولم توجهه بنفس الأمر الأول؛ فلا تعلق لهم بذلك، مع كونه مقيداً بوجوب القضاء. وكلامنا في مطلق الأمر الذي لم يتعبه إيجاب القضاء.
- ١٢ | وأما قولهم: إن الفعل هو المأمور به، والوقت ظرف؛ فالجواب عنه أن الفعل المأمور به في الوقت المخصوص به: لا أن الأمر بفعل مطلق. ألا ترى أن لفظه لا يتناول ما بعد الوقت، ولا ما قبله، ممن ادعى الوجوب في الوقت؟
- ١٥ | وأما قولهم: يُسَمَّى «قضاء»، فلا أنه أقيم مقام المتروك. وليس معنا في اللغة، ولا الشرع، أن القضاء لا يقع إلا بالأمر الذي أمر به الأداء. ألا تسمع إلى قوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾، ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ﴾. والمراد بها «أقيموها».
- ١٨ | وأما الدَّيْنُ الْمُؤَجَّلُ، فإنه يستحق ويستتر بانقضاء الأجل. فكيف يقال إنه يسقط، وهذا وقت فعله بهذا الوقت؟ فيبينهما تباعد وفرق. وذلك لأن الأجل وُضِعَ في الذنوب رفقا لتأخر المطالبة؛ فإذا زال الأجل وانقضى، حلت المطالبة، فلا وجه لإسقاط الدَّيْنِ. وهنا نيطة العبادة بالزمان المخصوص، كما تُنَاطُ بالمكان. ثم إن ٢١ تعليقها بالمكان قد يكون لمصلحة تختص البقعة؛ ولربما كانت في غيرها مفسدة. كذلك الزمان والوقت، ولا فرق.

١ فلا دلالة: فلا دله. || الخير: مهمل. ٣-٥ من «وأما قوله، إلى بعض الأوامر»: هذه الفقرة بكاملها سُطِرَتْ في آخر ورقة ٢٨٥، ثم سُطِبَتْ، وكتب فوق «وأما قوله، كلمة «معاد»، مُعَاد، أي مُكْرَر، لأنها كُتِبَتْ ثَابِتَةً في أول ورقة ٢٨٦. ١. ٦ مَقْضِيَّة: معتر. ٧ فالجمعة: معتر. || وفروض كثيرة: مهمل. ١٧ قُضِيَتْ: قُضَتْ. || أقيموها: معتر. ٢١ نيطة: معتر. ٢٢ تعليقها: معتر. || نخنص: مهمل. || البقعة: النفعه.

وأما قولهم: إِنَّ الأمر يقتضي إيجاب الفعل، وفي إسقاط القضاء إسقاط لما أوجبه الأمر، لا يصح؛ لأنَّ الأمر يقتضي إيجاب الفعل في وقت مخصوص، لا في جميع الأوقات؛ ولأنَّه يبطل به إذا علَّقه على شرط. فإنه لا يجب فعله مع ٣ ظ ٢٨٦ عدم الشرط، وإن كان مقتضى الأمر | الإيجاب. فلم ينظر إلى الإيجاب المشروط، مجردًا عن الشرط؛ كذلك لا يُنظر إلى الأمر الموقت، مجردًا عن الوقت.

٦ وأما قولهم: لو سقط، لَسَقَطَ مائمه الترك، غير لازم؛ لأنَّ الإيجاب تعلّق بالوقت، والمائم تعلّق بتحقيق الترك في الوقت. فشرط المائم تحقّق، فحصل؛ وشرط الإيجاب فات، فسقط؛ فهما ضدّان في الحقيقة. ٩ وأما استصحاب الحال، فلا يصح؛ لأنَّ الأصل أن لا واجب ولا شاغل للذمة. فلمّا جاء الأمر مؤقتًا بشرط، فمن ادّعاه مع عدم شرطه، فعليه الدليل.

فصل

١٢

ووجدت لأصحاب أبي حنيفة خلافًا في الأمر المطلق، إذا لم يفعله المأمور به عقيب الأمر، هل يستقط؟

١٥ فقال أبو بكر الرازي: لا يستقط، ويفعله في الزمان الثاني والثالث، وفي سائر عمره. بخلاف الموقت.

وقال غيره من أصحاب أبي حنيفة: يستقط بمضيّ الوقت الأوّل، كما يستقط بمضيّ الوقت في الموقت. ١٨

وجه قول الرازي أنَّ الأمر المطلق لم يُعيّن له وقت، كما أنَّ المطلق في عين من الأعيان لم يقتصر عينًا معيّنَةً. ثمّ لو قال: «اذبح»، أو «اغتنق»، كان له أن يذبح ذبيحة. فإن كان في ملكه شاة فتلفّت، غيّرَها، فإنما مقامها كذلك في الزمان. ٢١

٣ فعله: مقبّر. ٤ الإيجاب: السابق (الموقت) مطلوب. ٧ مائم الترك غير: مهمل. ٨ تحقّق فحصل: محقق محصل. ٩ فات فسقط: فات فسقط. ١١ بشرط: مقبّر، كُتب فوق «سقطًا» غير مطلوب. ١٩ وقت: وثا. ٢٠ لم يقتض: لم يقتض. ٢١ فتلفّت: مهمل، مزيد. || غيرها: السابق (كان) مطلوب.

وليس كذلك إذا عَيِّنَ وقت الفعل، فإنه مَخْصَصٌ. فصار بمثابة ما لو قال: «أَعْتَقْتُ هذه الرقبة، وأَذْبَحَ هذه البقرة»، فماتتا؛ سقط الذبح والعق.

وكذلك في النذر للعق والأضحية: لا يسقط عن ذمته بموت الرقاب والأنعام التي في ملكه. ويسقط بموت ما عَيَّنَ من الرقاب بالعق؛ ومن الأنعام بالذبح. ووجه من قال: «يسقط بمضي الوقت الأول» أَنَّ الأمر تناول الوقت الأول بالدليل الذي أوجهه كون الأمر على الفور. فصار بدلالة الفور كللفظ التعيين؛ فكان فوات الوقت الأول كفوات الوقت المعين.

- وأجاب عن هذا مَنْ نصر الأول؛ وهو مذهب الرازي، بأنَّ الأمر: وإن كان | ٢٨٧
 ٩ على الفور؛ فإنه ليس لو صرَّح فقال: «صَلِّ»، و«عَجِّلْ»؛ لم يقتضِ ذلك أَنَّ التأخير يسقط، ولا يخرج الوقت عن كونه وقتاً للفعل. وإنما التعجيل صفة تعود إلى الوقت من غير تعيين؛ بدليل أنه إذا قال: «لله عليَّ أن أصوم شهراً معجلاً»؛ لم يسقط بتأخير لعذر، ولا لغير عذر، بل يأثم؛ لكنَّه يصوم شهراً بعد الشهر الذي أُخِلَّ بصيامه. ويمثله لو قال: «لله عليَّ أن أصومَ هذا اليوم»، أو «أذبحَ هذه الشاة»، ففات اليوم، وماتت الشاة، لَسَقَطَ الوجوب.
- ١٥ وكذلك كلَّ حقَّ كان حالاً أو مؤجَّلاً لم يسقط بالتأخير عن التعجيل؛ وعن حلول الأجل. وكلَّ حقَّ تَخَصَّصَ بعين، كالجناية المتعلقة برقبة العبد الجاني، والشهر المعين بالإجارة، إذا فات، لم ينتقل إلى غيره.
- ١٨ واعترض على هذا معترض؛ فقال: إنَّ مَنْ قال بالفور؛ فقد عَيَّنَ التعجيل بدليل التعيين. فإذا اقتضى الوقت الأول من الأصلح، والتخصُّص بالتعبد، بحيث يأثم في التأخير عنه، فلا وجه لبقاء الأمر بعد فواته، ولا كون الأوقات الباقية مثله في امثال الأوامر بأداء الفعل فيها. - والله أعلم.
- ٢١

١ الفعل: مغتبر. ٢ فماتتا: فماتت. ٣ وكذلك في النذر: مهمل. || الرقاب: مغتبر. ٤ الرقاب: الرفات. ٥ التعيين: مهمل. ٦ فوات: فواب. || الأول: مزيد. ٧ يقتضِ: مهمل. ٨ يصوم: بصوم. ٩ بصيامه: مهمل. ١٠ امثال: امثال.

فصل

الأمر يقتضي كون المأمور به مجزئاً. وهو قول جماعة الفقهاء، وأكثر المتكلمين من الأشعرية وغيرهم؛ خلافاً لبعض المعتزلة أنه لا يُعلم ذلك بمطلق الأمر؛ بل لا ٣ يُعلم إلا بدلالة تدل على كونه مجزئاً.

فصل يجمع الدلائل على كونه مجزئاً

- ٦ إن الأمر المطلق يقتضي إيجاب الفعل بالأمر، وإذا ثبت أنه إنما لزمه الفعل المأمور به بالأمر، وأنه لم يشغل ذمته بعد فراغها سوى الأمر بالمأمور به خاصة. فإذا أتى بالمأمور به على حسب ما تناوله الأمر، عادت الذمة فارغة على حكم الأصل، وعاد كما كان قبل الأمر، ولم يبق عليه شيء من قبل الأمر. وهذا معنى الإجزاء. ٩
- ومن ذلك أنه لو نهاه | عن فعل شيء فتركه، ولم يتعرض له، خرج بذلك عن ٢٨٧ عهدة النهي؛ سيما إذا كان في وقت معين.
- ومن ذلك أن الإجزاء ليس بأكثر من الخروج عن عهدة الأمر. وليس الخروج ١٢ عن عهدة الأمر إلا الائتمار بمقتضى الأمر. ولو لم يقتضِ الإجزاء، لأفضى إلى قول فاسد، ومعتقد باطل. وهو أن يقتضي بزيادة على ما اقتضاه الأمر، فيقع الاقتضاء بما ليس فيه. والاقتضاء بما ليس فيه اقتضاء بما لم ترجع عليه دلالة؛ وذلك لا يعلمه ١٥ المكلف. وتكليف ما يجهله المكلف تكليف ما لا يطيقه؛ وذلك يُنفى عن الله نطقاً.
- قال - سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾.
- ومن ذلك أن عدم الإجزاء هو العنت الذي نفاه الله عن نفسه. فقال - سبحانه: ١٨ ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْتَنَّاكُمْ﴾، ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَشِيتُمْ﴾. وهذا يعطي أن العنت عزيز عليه، وأنه ما أغنت. ومن أثبت الائتمار لأمره، ومتابعته غير مجزئ؛ فقد أضاف إليه الإعانات.

٢ مجزئاً: مهمل. ٤ مجزئاً: مجزئاً. ٦ الفعل: مغير (من: الفعل). || إنما لزمه: مهمل. || الفعل: القفل. ٨ فارغة: فارغه. ١٠ عن: من. ١١ سيما: مهمل. ١٣ لأفضى: السابق (لكان) غير مشطوب. ٢٠ غير: عن.

فصل في جمع ما تعلّق به مَنْ منع اقتضاء الأجزاء

- قالوا: إنّ الأمر ليس في صيغته أكثر من استدعاء المأمور به من الفعل، وإرادة
 ٣ له. فأما الأجزاء وسقوط الفرض: فلا يدلّ عليه اللفظ؛ فافتقر إلى دليل.
- قالوا: إنّ كثيراً من العبادات قد ثبت جواز الأمر بما لا يُعتدّ به، ولا يُحتسب
 للمكلف به؛ بل يُوجب عليه فعله، ثمّ إعادته. وإذا علّم ذلك من الشرع، لم يجز أن
 ٦ يحصل لنا العلم، ولا غلبة الظن؛ بأنّ الفعل مجزئ، إلّا بدلالة. قالوا: وبيان ذلك أنّه
 - سبحانه - أمر بالمضيّ في الحجّ، بعد إفساده بالوطء وبالإمساك في اليوم الذي أفطر
 فيه بظنّه من شعبان، ثمّ بان من شهر رمضان؛ وبالصلاة بغير وضوء ولا تيسّم، عند عدم
 ٩ الماء والتراب؛ وما ذلك إلّا لحكم الأمر. ويلزم القضاء في جميع ذلك، لعدم الإعداد
 له بالامثال الأوّل. فلذلك احتجنا إلى دلالة، هي غير الأمر، لحصول الأجزاء.

فصل [في] الأجوبة عمّا تعلّقوا به

- ١٢ أمّا قولهم: ليس في اللفظ ذكر الأجزاء، فلمعري لكن فيه أنّه اقتضاء بما إذا
 فعله، عاد بفعله إلى الأصل. ويكفي أن لا يكون | فيه إلا استدعاء الفعل؛ وقد
 ٢٨٨ وُجد. وذكر الأجزاء لا يحتاج إليه، مع كون الأصل براءة ذمته وخلوّ ساحته. وما
 ١٥ اشتغلت إلّا بالمأمور به؛ وقد فعله. وإذا لم يكن فيه وجوب غير الفعل، كفى؛ ولم
 يحتاج أن يكون فيه ذكر الأجزاء.
- وأما العبادات المقضيّة: فإنّ المضيّ في الحجّ الفاسد والصوم والصلاة حصل
 ١٨ امثال الأمر به بفعله وإتمامه والمضيّ فيه. ولم يجب القضاء بذلك الأمر؛ وإنّما
 وجب بأمر ثانٍ. ونحن لا نمنع أن يوجب الشرع عبادة مبتدأة بدلالة، ولا إعادة
 عبادة بدلالة. وإنّما كلامنا في أمر مطلق، لم يتعقّب أمر ثانٍ بإعادة ولا قضاء.
- ٢١ على أنّ تلك فرط فيها، ولم يأت بها على الوجه المأمور به. فكان إيجاب
 القضاء لتلافي المأمور به، والإتيان به على ما كان، وأخذ بالمضيّ فيما أفسده،

٤ به: مهمل. مزيد. ٨ بظنّه: مهمل. || نيسم: مهمل. ١٥ اشتغلت: اسمعت. ١٧ المقضيّة:
 المقسّسة. ١٨ امثال: امثال. || والمضيّ فيه: مهمل. ٢١ تلك: مهمل. ٢٢ لتلافي: مهمل. || وأخذ: مهمل.

احترامًا للزمان، وجعله كالعتوبة على من أفسد. وبعض العلماء جعل الشروع موجبًا، والإفساد مَنع الإجزاء؛ والشروع أوجب المضي كالنفل إذا شرع فيه؛ عند أبي حنيفة؛ وعلى ما رُوي عن صاحبنا في رواية. وبقي وجوب الإعادة بمقتضى الأمر الأول.

فصل

- ٦ اختلف الناس في المريض والحائض والمسافر: هل يلزمهم الصوم أو يجب ذلك حال زوال أعذارهم، غير مستند إلى إيجاب حال قيام أعذارهم. فذهب أصحابنا وأصحاب الشافعي إلى أنَّ الوجوب يتعلّق بهم حال قيام أعذارهم، ويجب القضاء عند زوال الأعذار مستندًا إلى الوجوب. وفرّق صاحبنا بين الجنون والإغماء. فجعل المجنون والطفل غير مخاطبين؛ وجعل المُغَمَّى عليه مخاطبًا حال الإغماء بالإيجاب. وقال أصحاب أبي حنيفة: لا يجب على الحائض والمريض؛ ويجب على المسافر.
- ١٢ وقالت الأشاعرة: لا يجب على الحائض والمريض والمُغَمَّى؛ ولا يُخاطَبون حال قيام العذر؛ وإنّما يُخاطَبون بالقضاء؛ إذا زالت أعذارهم. وأمّا المسافرون، فإنّهم مخاطَبون بالصوم في أحد الشهرين؛ إمّا شهر الأداء، أو شهر القضاء. وأيّهما ١٥ ظ ٢٨٨ صاموا؛ سقط الفرض، | وكان التخيير واقفًا بين الشهرين؛ كالتخيير بين أعيان التكثير في كفّارات التخيير.

١٨ فصل في ذكر ما تعلّق به من قال بالإيجاب مع قيام الأعذار

من ذلك قوله - تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. وتقديره بإجماعنا «فأفطر». ولو لم يكن الوجوب حاصلاً؛ لما كان الإفطار موجبًا،

٢ كالنفل: مهمل. متبر: ٦ أو يجب: اونحب. ٧ قيام: مهمل. ٩ عند: مهمل. كأن الكلمة «عنتك». || زوال: مهمل. ١٠ الجنون: الحنون. || والإغماء: مهمل. ١٤ وإنّما: مهمل. ١٦ وكان: مكثّر. مطلوب. || التخيير: مهمل. || كالتخيير: كالتخيير.

أو شرطاً؛ لأنَّ الإفطار في زمان لم يتعلّق عليه الإيجاب، لا يُعتبر لإيجاب صوم في زمانٍ خُوطب بالصوم فيه ابتداءً.

٣ ألا ترى أنَّ الجنون، لَمَّا كان يمنع الخطاب، لم يُعلّق على ما تفوت به الأفعال والعبادات [من] الإيجاب في مستقبل الحال؟

٦ ثمّ قوله (فَعِدَّةٌ) تفديده «فَلْيُصُمْ بِعِدَّةِ الْأَيَّامِ الَّتِي أَفْطَرَهُ». وموازنة عدّة أيام الصيام بعدّة أيام الإفطار دلالة أيضاً من الآية، ومفهومها على أنّه يستند إلى الخطاب في تلك الأيام.

٩ وقوله: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» دلالة على أنَّ اليسر هو تأخير الأداء لأجل المرض. ولو كان ابتداءً إيجاباً، لَمَّا ظهر اليسر في ابتداء الإيجاب؛ لأنّه نوع تكليف مبتدأ.

١٢ ومن ذلك أنّه لو كان الوجوب لا يتعلّق بأوقات الأعذار، لَمَّا وجب عليه الصوم؛ إلّا إذا عاد وقت مثله من الصيام؛ كالصلاة؛ لَمَّا لم تُخاطب بها الحائض؛ لم تجب إلّا بعودٍ مثل وقتها.

١٥ ومن ذلك أنّ ما يأتي به يُسَمَّى «قضاء». وهذا يدلّ على أنّه بدل عن الفعل في الوقت الأوّل؛ ويتقدّر بمقداره ركعات في الصلاة؛ وأياماً في الصيام؛ وينوي قضاء عن صوم رمضان، والصلاة المعيّنة التي فانت باسمها الخاص. وهذا كلّ دلالة على بدل عمّا فات من العبادات. إذ لو لم يكن عوضاً عن تلك، ولا بدلاً عنها، لَمَّا تقدّرت بها؛ كالإيجابات المبتدأة.

فصل فيما تعلّق به الآخرون

٢١ قالوا: لو كان واجباً، ما جاز تركه؛ كالصوم في حقّ غير المعذور. ولَمَّا ثبت جواز تركه، دلّ على أنّه غير واجب؛ كصوم النفل.

قالوا: الحائض لا يصحّ منها فعل الصوم، ولا | التوصل إلى فعله. فلم يجز أن تكون من أهل الوجوب.

١ يُعتبر: مهمل. ٦ بعِدَّة: بعده. ١٠ مبتدأ: مهمل. ١٣ يعود: مقبّر. ١٣-١٦ من «مثل» إلى «وهذا»: مكزّر. مشطوب. ١٨ كالأيجابات: كالأحاديث. ٢٢ منها: مقبّر. مهمل.

فصل في جواب ما ذكره

[الأول] ما قدمناه في إيجاب الصلاة في أول الوقت.

وَأَمَّا الثَّانِي: فْجَوَابُهُ أَنَّ الْمَحْدَث لَا يُمْكِنُهُ فَعْلُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الطَّهَارَةِ. ثُمَّ هُوَ مِنْ ٣
أَهْلٍ وَجُوبِهَا؛ فَبَطُلَ مَا قَالُوهُ.

فصل في الأمر

٦ إِذَا وَرَدَ بِأَشْيَاءَ عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ، مِثْلُ الْعَتَقِ وَالْإِطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ فِي كَفَّارَةِ
الْيَمِينِ، أَوْ الْهَدْيِ وَإِطْعَامِ الْمَسَاكِينِ وَالصِّيَامِ فِي الْجَزَاءِ، فَالْوَاجِبُ وَاحِدٌ مِنْهَا، لَا
بَعَيْنَهُ، يَتَعَيَّنُ بِفَعْلِ الْمَكْلُفِ. وَبِهَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ وَالْأَشْعَرِيَّةُ: خِلَافًا لِلْمَعْتَزِلَةِ فِي
٩ قَوْلِهِمْ: الثَّلَاثُ كُلُّهَا وَاجِبَةٌ.

فصل في جمع أدلتنا

فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ التَّخْيِيرَ عَلَى ضَرِيَيْنِ: أَحَدُهُمَا مِنْ طَرِيقِ التَّخْصِيصِ، وَالثَّانِي مِنْ
طَرِيقِ التَّعْمِيمِ. وَقَدْ ثَبَتَ بِإِجْمَاعِنَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِمَنْ فِي مَلِكِهِ عَبِيدٌ: «أَعْتِقْ وَاحِدًا مِنْ ١٢
عَبِيدِكَ»، أَوْ «اقْتُلْ وَاحِدًا مِنَ الْمَشْرُوكِينَ»، اقْتَضَى ذَلِكَ إِبْجَابَ عَتَقِ وَاحِدٍ مِنْ
الْعَبِيدِ، وَقَتْلَ وَاحِدٍ مِنَ الْمَشْرُوكِينَ، لَا بَعَيْنَهُ، وَالتَّخْيِيرَ حَاصِلٌ فِي التَّنْكِيرِ.
كَذَلِكَ إِذَا وَرَدَ التَّخْيِيرُ مِنْ طَرِيقِ التَّخْصِيصِ. يَوْضَحُ هَذَا أَنَّ التَّنْصِيحَ لِقَوْلِهِ: ١٥
«أَعْتِقْ وَاحِدًا مِنْ عَبِيدِكَ»، وَ«اقْتُلْ وَاحِدًا مِنَ الْمَشْرُوكِينَ». وَالْمَعْنَى: إِمَّا هَذَا، وَإِمَّا
هَذَا، وَإِمَّا هَذَا؛ وَهَذَا هُوَ بَعَيْنُهُ قَوْلُهُ «فَتَحْرِيرٌ، أَوْ إِطْعَامٌ، أَوْ كِسْوَةٌ». وَلَا فَرْقَ
بِإِجْمَاعِ الْعُقَلَاءِ فِي ذَلِكَ. ١٨

فَإِذَا كَانَ الْوَاجِبُ فِي التَّخْيِيرِ بِالْعُمُومِ وَاحِدًا، لَا بَعَيْنَهُ، كَذَلِكَ فِي الْخُصُوصِ.
وَكَلَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمَخَالِفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، مِنْ وَجُوبِ التَّسَاوِي فِي الْأَصْلَحِ،
مَوْجُودٌ فِي الْأَعْيَانِ الدَّاخِلَةِ فِي عُمُومِ اللَّفْظِ وَتَعْلِيْقِ الْأَمْرِ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا. ٢١

٩ الثَّلَاثُ: السَّابِقُ (الْوَاجِبُ هُوَ) مُشْطُوبٌ. ١٥ التَّنْصِيحُ: التَّنْصِيحُ. ١٦ عَبِيدُكَ: مَهْمَلٌ. ١٧

فَتَحْرِيرٌ: فَتَحْرِيرٌ. ١٨ بِإِجْمَاعٍ: مُتَبَرَّرٌ.

ومن ذلك أَنَّ التخيير قد يحصل بين الأشياء المختلفة في أعيانها ومنافعها. ولم يجب أن يعمَّ التخيير النوع الواحد من الأعيان؛ ولا المقصود الواحد. فكذلك إيجاب تساويهما في الحكم لا وجه له، مع جواز اختلافها في الجنس والنوع والمقصد.

وكذلك يجوز التخيير بين الضدين، والبعض والكل؛ كالإمسك؛ | والإفدام؛ ٢٨٩ ظ
٦ والكلام؛ والسكوت؛ والصيام؛ والإفطار؛ والإتعام؛ والقصر؛ والغسل؛ والمسح. فما المانع من التخيير بين الأشياء الواجب واحد منها، وليس كلها واجبا؟ ومن ذلك أَنَّ خصائص الوجوب لا تعم. فإنه لو فعل الثلاثة؛ فأعتق وكسا وأطعم؛ سقط الواجب بواحد منها؛ لا بالجميع. ولو ترك الكل؛ أثم بواحد منها؛ لا بترك الجميع. وإذا تأخر عن الفعل، خُوطب بفعل واحد؛ لا بالجميع. وإذا لم تعم خصائص الوجوب؛ فلا وجه للقول بعموم الوجوب؛ كما أَنَّ الواحد الذي عُذِّب فيه خصائص الوجوب؛ فلا يستقط بفعله الوجوب؛ ولا يأنم بتركه؛ ولا يُستدعى منه عند تأخيره عنه؛ لا يكون واجبا؛ كذلك الثلاثة العارية عن خصائص الوجوب؛ لا تشترك في الوجوب.

١٥ ومن ذلك أَنَّ الوجوب ينفي التخيير. فلا يصح أن يقول: «أوجبتُ عليك صلاتين؛ وأتيهما شئتَ فصلًّا»؛ كما لا يقول: «أوجبتُ عليك صلاة؛ وإن شئتَ فلا تصلها». فلما حسن ههنا أن يقول: «بأيِّ الأنواع شئتَ فكفَّر»؛ عُلم أنه ليس الواجب إلَّا واحداً.

١٨ ومن ذلك أَنَّ العرب لا تعقل من قول القائل لعبده: «أعطِ زيدا درهماً أو ديناراً»؛ وقوله لوكيله: «تصدقْ بدرهم أو دينار»؛ أنه أوجب عليهما الإعطاء لزيد وعمرو؛ ولا إيجاب التصدق بالدرهم والدينار. ولا في الخبر أيضاً إذا قال: «رأيت زيدا أو عمرا»؛ و«لقيت خالداً أو بكراً»؛ يعطي تساويهما في وجوب اللقاء أو وجوده.

٧ الأشياء: حرف اللام ألف تلاشى أكثره. ٨ نعم: يغم. || الثلاثة: مهمل. ١١ نعم: نعم. ١٣ تأخير: نأخره. ١٤ تشترك: يشترك. ١٦ وأتيهما: وانهما. || شئت: سب. ١٦-١٧ من «أوجبتُ» إلى «يقول»: في الهامش. ١٨ واحداً: مغيّر. ٢١ إيجاب: في الهامش.

فصل في جمع الأسئلة على أدلتنا

- قالوا: إذا قال: «أُعْتِقْ عَبْدًا»، فلا تخيير، ولا ذكرُ جُمْلٍ تقتضي المساواة؛ بل لفظ تنكير. وههنا ذكرُ جُمْلًا لو رتبها، لاقتضى ترتيبها التساوي في الوجوب؛ إذ لا ٣ يُقام مقام الواجب إلا واجب. ولهذا أجمعنا على أنه لا يجوز التخيير بين مندوب وواجب ومباح، بل بين مباح كَلِّه، أو واجب كَلِّه، أو ندب كَلِّه. وما ذاك إلا لأن التخيير يقتضي التساوي بين المختيرات. ٦
- قالوا: ولأن الضامن والمضمون عنه يتخير المضمون له بينهما في المطالبة والاستيفاء، والوجوب يعتمهما. فبطل قولك إن التخيير بين اثنين ينفي تعميمهما ٢٩٠ و بالإيجاب. وإنما لم يَأْتِ الكل بالترك؛ لأن الوجوب ليس من طريق الجمع؛ لكن ٩ على طريق البدل. وإنما كان يجب الإثم عن ترك الكل؛ إن لو كانت الثلاثة واجبة على وجه الجمع.

فصل في جمع الأجوبة عن الأسئلة

- أما قولهم: لا تخيير في التنكير؛ فليس كذلك؛ بل يقتضي التخيير، ويظهر ذلك بحسن تفسيره بالتخيير. فيقول: «أُعْتِقْ عَبْدًا، أَيَّ عبيدك شئت». ولو لم يكن في اللفظ تخيير، كما حسن هذا التفسير. ألا ترى أنه إذا قال: «أُعْتِقْ سَالِمًا وَغَانِمًا، ١٥ أَيُّهُمَا شئت»، لم يحسن؛ ولو قال: «أُعْتِقْ سَالِمًا أَوْ غَانِمًا، أَيُّهُمَا شئت»، حسن ذلك، لما فيه من التخيير؟
- والضامن والمضمون عَمَتُهُمَا خصيصة الوجوب. وذلك أن أحدهما التزم ثَمًا ١٨ بعقد بيع، أو أجره بعقد إجارة، والآخر التزم بعقد ضمان. فإذا امتنعا جميعًا من أداء الدين، أيما مَأْتَمَّ المخْل بالواجب عليه. بخلاف مسألتنا؛ فإنه إذا أَخْلَ بالثلاثة، لم يَأْتَمَّ إلا بواحد. فبان بتأخير الخصيصة تأخذ الواجب. ٢١

٢ جُمْلٍ تقتضي: حُمْل مضمي. ٣ جُمْلًا: مهمل. ٤ رتبها: رتبا. ٥ رتبها: ترتيبها. ٦ واجب: واجبا. ٧ واجب: واجبا. ٨ ندب: ندبا. ٩ التساوي بين المختيرات: مهمل. ١٠ يعتمهما: مهمل. ١١ تعميمهما: نعمهما. ١٢ تخيير: بحر. ١٣ التنكير: التكبير. ١٤ مغير. ١٥ التخيير: مهمل. ١٦ ثَمًا: ثَمًا. ١٧ ثَمًا: ثَمًا. ١٨ بتأخير: ساجد. ١٩ تأخذ: ناخذ.

وقولهم: إنما لم يأنهم بالكلّ، لأنّه لم يجب الجمع، فإنّما هو واجب على سبيل
البدل، فباطل بفروض الكفائيات. فإنّه [إن] وجب على سبيل البدل، فأني سابق سبق
إلى فعله، سقط الفرض عن الباقيين؛ كما أنّ ههنا إلى أيّ الثلاثة سبق، أجزأه. ومع
ذلك، إذا ترك الكلّ: أثم.

على أنّ قولك: ليس بواجب على الاجتماع: بل على سبيل البدل، فهذا هو
النافي لإجراء اسم «واجب» على كلّ واحد. وهل معنى «واجب» إلّا الاقتضاء به
على وجه لا يخرج عن عهده الأمر إلّا بفعله؟

فإن قيل: وفروض الكفائيات حجة عليكم: من حيث إنّ من فعله من الناس كان
مستقلاً لواجب؛ ثم إذا فعله واحد، بقي الباقيون غير واجب عليهم. كذلك جاز أن
تكون الثلاثة ههنا واجبة قبل الفعل. فإذا فعل واحداً، خرج الباقي عن الوجوب. ولا
شيء من الأصول يشبه مسألتنا، على الوجه الذي ذهبنا إليه، إلّا فروض الكفائيات.
فإنّها تجب على سبيل البدل: أي طائفة نهضت بالفعل، سقط ذلك عن الباقيين،
وناب عنهم. وهي فرض على الكلّ، والكلّ موصوفون بالخطاب بها.

٢٩٠ ظ

قيل: ليس فروض الكفائيات من مسألتنا بشيء؛ لأنّه يحسن أن يُقال: «يا أهل
القرية! صلّوا على موتاكم: ومروا بالمعروف، وانتهوا عن المنكر». ولا يُقال ههنا:
«لتخرج في الكفارة العتق والإطعام والكسوة». إذا ترك أهل القرية ذلك، أثموا
كلّهم؛ وهنا الإجماع منعقد على أنّه لا يأنهم إلّا بواحد.

فإن قيل: كلامكم يعطي أنّكم لا تعتلون الوجوب مع التخيير؛ وليس الأمر
كذلك. فإنكم قد قلتم إنّ الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسعاً. فلمّا قيل لكم:
ما معنى الوجوب؛ فالمكلف مخير بين فعل الصلاة في الوقت الأوّل وبين تركها لا
إلى بدل؟ قلتم: الوجوب الموسع معقول: وهو قضاء رمضان، يتسع وقت قضائه من
رمضان إلى مثله. فيكون ما بين رمضانين وقتاً لفعل القضاء. وكذلك الدّين المؤجل
واجب؛ وهو مخير بين تعجيله فيقع عن الواجب، وبين تأخيره. ولم يخرج التخيير
بين زمان وزمان عن كونه واجباً في الزمان الأوّل. كذلك لا يخرج تخيير هذا

٤ الكلّ: السابق (ابن) مشطوب. || أثم: مزيد. مهمل. ٦ النافي: مهمل. || لإجراء: مهمل.

١٣ وناب: مغير (من: فتاب). ١٦ ليخرج: مهمل. || أثموا: اثموا. ٢١ يتسع: مهمل. ٢٣ فيقع: مهمل.

- المكلف بين عين وعين، وفعل وفعل، عن كون الأعيان والأفعال واجبة. وليس
التخيير ههنا بأكره من توسعة ورخصة بين أعيان: كما أنها توسعة ورخصة في
الصلاة: وقضاء صوم رمضان، والديون المؤجلة بين أزمان. وهو مثل مسائلنا سواء؛
فإنه إذا أُخِلَّ بالفعل في جميع الأوقات التي تُخَيَّر فيها، لم يَأْتِمْ إِلَّا بالترك في وقت
يَتَسَعُ لفعلها؛ ولا يكون آثماً إثم مَنْ أُخِلَّ بفعل واجب بدلاً تلك الأوقات كلها.
قيل: إنا لم ننفِ الوجوب لأجل التخيير؛ لكن نفينا لأجل انتفاء خصائص
الوجوب. من ذلك أنها لو كانت كلها واجبة: لوجب إذا فعل واحداً أن يبقى وجوب
ما لم يفعله منها، كسائر الواجبات. ألا ترى أن الصلوات الخمس، وصوم أيام
رمضان، لما كانت واجبة كلها، إذا فعل واحداً منها: بقي الباقي منها على وجوبه.
وأما أوقات الصلوات، فإن الأول تعيّن الوجوب به؛ وأبيح له التأخير، كما أبيع
٢٩١ والامتداد والإطالة إلى آخر الوقت. وإنما لم يحصل المأثم بالتأخير، لأنه أتى ببدل
عن التقديم، وهو العزم على الفعل في الثاني، فتأبى مناب التقديم.
واحتج بعضهم في النظر بأن الثلاثة: لو لم تكن واجبة، لما سقط بجمعها
الفرض، إذا فعلها ثلاثة، فأعتق واحداً، وأطعم واحداً، وكسا واحداً. فلما سقطت
فروض الثلاثة بالثلاثة، علم أن جميعها واجبة؛ إذ لو كان فيها واحد ليس بواجب،
١٢ لكان في الثلاثة واحد لم يسقط الفرض والواجب.

فصل في جمع شبههم

- قالوا: إن الله - سبحانه - سَوَّى بينها في الأمر. فكل واحد من الثلاث مأمور
١٨ به. وفي الإجزاء، فكل واحد يحصل به الإجزاء وبراءة الذمة وحصول التكفير به.

٢ بأكره: مهمل. || ورخصة بين: ورخصته س. وكلمة «ورخصته» مكروية، غير مشطوبة.
٤ تخيير: مهمل. ٥ بدلاً: مهمل. ٦ تنف: سف. ٦-٧ من «لأجل» إلى «الوجوب»: في الهامش.
١٠ تعيّن: معن. ١١ الامتداد: مقير. مهمل. ١٤ واحداً: واحد. || واحداً: واحد.
١٦ والواجب: والجواب. - وهذه الكلمة الأخيرة «والجواب» تقع قبل آخر السطر، تليها نقطة نهائية،
هي نقطة الوقف، وهي نقطة في دائرة. والبياض الحاصل في آخر السطر تركه الناسخ فاضياً. ثم كتب في
الهامش: «كذا في الأصل». أي أن ابن عقيل لم يأت بجواب. وليس الأمر كما ظن الناسخ، ولا هناك
سؤال ينتظر جواباً، وإنما أراد ابن عقيل أن يكتب «والواجب». فسها وكتب «والجواب».

وفي الأصلح والمشبهة، فكل واحد منها صالح ومراد. فوجب تساويها في الإيجاب؛ إذ لا مزية لواحد منها على الآخر، كما لو تناولها الأمر مطلقاً من غير تخير.

٣

ومن ذلك قولهم: لو كان الواجب واحداً، لَنُصِبَ الله عليه دليلاً، وجعل لنا إليه سبيلاً، ولم يبهمه عنا إيهاماً؛ مع كوننا لا نعرف الأصلح لنا، ولا ما فيه فسادنا. ألا ترى أن سائر الواجبات وقته بمواقيت، وقدرها بمقادير، وعينها بما امتازت به عن غيرها، ولم يترك للمكلف ولا جعل إليه إلا مجرد الفعل لذلك المعين الموقت المقدر. فلما لم يعين ههنا، بل ذكر الجمل الثلاث، علم أن جميعها واجبة. فأتيها فعل كان مصادفاً للواجب الأصلح، المأمون معه الفساد.

٩

ومن ذلك قولهم: لو كان الواجب واحداً، لكان إذا كفر ثلاثة من المكلفين بالثلاثة، فكفر كل واحد من الثلاثة بواحد عن الذي كفر به الآخر، أن يكون المكفر بالواجب واحداً منهم، لا بعينه. فلما وقع تكفير كل واحد موقع الوجوب، دل على أن الوجوب عم الجميع. ألا ترى أن القبلة؛ لما كانت واحدة، والصلاة المنسية الواحدة لما كانت واحدة، لا جرم إذا صلى ثلاثة إلى ثلاث جهات؛ | أن ٢٩١ ظ واحدًا منهم صلى إلى القبلة. وإذا صلى ثلاث صلوات أداء، كان يتقن أنها صلاة نهار لأجل المنسية؛ أو خمس صلوات أداء، لم يدّر صلاة نهار أم ليل، فإن الواجب منها واحدة، ولا نقول الجميع وقعت واجبة.

١٨

ومن ذلك قولهم: إن الوجوب قد يعم عدداً من المتعبدين، ثم يسقط بفعل الواحد منهم. كذلك جاز أن يعم عدداً من العبادات، ويسقط بفعل واحد منها، أتيها فعل.

٢١

ومن ذلك قولهم: إنه لو كان الواجب من المختيرات واحداً، لا بعينه، وإنه إنما تعين بفعل المكلف ونيته، مع كون الله - سبحانه - عالماً بما يختاره المكلف من الثلاث وينويه، لكان ذلك معلوماً لله - سبحانه - وهو الواجب عنده، والمراد به له

١ والمشبهة: والمنسبه. ٩ المأمون معه: مغير (من: المأمور به). ١٢ بعينه: مغير. ١٥ المنسية: المنسية. ١٥ أداء: كان يتقن: إذا كان سهو. ١٦ أداء: إذا. ٢٠ أتيها: أنها. ٢٢ تعين: نعين. والحرف الأول مزيد. || ونيته: وسنه.

سبحانه. وإن يعلم أنَّ غيره ليس بواجب، فيكون تخييره بين ما علم وجوبه وبين ما علم أنَّه ليس بواجب. وما ليس بواجب، فهو النفل المتطوع به. وفي هذا خروج من إجماع الأمة. فَإِنَّ الثَّانِلِينَ بَأَنَّ الواجب واحد من الثلاثة، لا يقولون إِنَّ الواجب ٣ واحد معيَّن عند الله، معلوم، وإنَّ غيره ليس بواجب.

فصل يجمع الأجوبة عن شبههم

٦ أمَّا تعلّقهم بتسوية الثلاثة في الأمر والإجزاء، فغير موجب للكل، ولا للتسوية بينها في الوجوب؛ كما لم يوجب التسوية بينها في العقاب والمأثم عند الترك، ولا أوجب التسوية بينها في إسقاط ما في الذمة؛ إذا جمع بين الكل في الفعل. ولأنَّ التخيير بلفظ العموم يتساوى فيه سائر الأعيان، فإنه لا يقول: «أُعْتِقَ عَبْدًا مِنْ عبيدك ٩ وأقتل مشرّكًا من المشركين»، إلّا وكلَّ عبد يساوي غيره من العبيد؛ وكذلك المشرك المنكر. ثمَّ مع ذلك لم يقتضِ ذلك مساواتهم في الإيجاب، والمعنى في الأصل وهو المطلق. فذاك جمع، وهذا تخيير. وفرّق بينهما؛ كما لو قال: «أُعْتِقَ عبيدك» و«أقتل المشركين»؛ اقتضى إيجاب الجميع. ولو قال: «أقتل مشرّكًا ١٢ و«أُعْتِقَ عَبْدًا»؛ لم يقتضِ إلّا إيجاب قتل واحد من العبيد، وقتل واحد من المشركين.

١٥ وأما الجواب عن قولهم: لو كان الواجب | واحدًا، لَنُصِبَ اللهُ عليه دليلًا. فلا وجه للمطالبة بالدليل عليه، مع كونه قد جعل الاختيار من المكلف هو المعين له بالوجوب؛ كما إذا جعل التخيير إليه بلفظ العموم. فإنه لما نكّر العبد في العتق؛ ١٨ والمشرّك في القتل؛ صار العبد الذي يبادره بالعتق؛ والمشرّك الذي يبادره بالقتل؛ هو الواجب عتقه وقتله. كذلك التخيير بلفظ الخصوص. ولأنَّ هذا باطل بالعقاب على تركه، فإنه لم يُقَمْ على المتروك المستحقّ به العقاب دليلًا، ولا جعل إليه سبيلًا. ٢١

٢ النفل: متبر. ٣ يقولون: قول. ٧ بينها: سهما. || بينها: متبر. في الموضعين. ١١ المنكر: مهمل. || ثم: متبر. || لم يقتض: لم يفض. ١٨ جعل: متبر (من: حصل). ١٩ يبادره: مهمل. في الموضعين.

ومع هذا فهو واحد، وباقي الثلاث ليست كذلك. وكون المكلف المختار لا يعرف الأصلح له فيسلكه ويقصده، ولا المفسد فيجتنبه، ولا يجوز أن يرده الاختيار إليه؛ لا

يسع أن يكون الباري لا يختير إلا إذا علم أنه لا يختار إلا الأصلح دون الأفسد. ولو فصّح الباري، وصرّح بذلك: بأن يقول: «أيها المكلف! كثّر بأيّ الثلاثة شئت؛

فمهما اخترت التكفير به، فهو المختار لنا، والمصلحة لك». وقد قلنا مثل ذلك في جواز رد الاختيار والتكليف إلى النبي - صلى الله عليه - والتشريع. فيقول الباري له:

«احكم بما شئت، وما ترى، من غير قياس ولا استنباط؛ بل ما تراه فهو الحكم عندنا». ولأن طلب الأصلح، وخوف موقعة الأفسد، إنما يكون فيما هو معين؛ فأما

إذا كان المأمور به غير معين، فإنه لا يجب البيان، لأن الجميع متساو.

وأما قولهم: إذا كثّر ثلاثة، كل واحد منهم بغير الذي كثّر به الآخر، فاستوعبوا

الثلاثة أعيان، كان الجميع واجبا، من حيث أنه سقط بها الوجوب عن ثلاثة كل واحد منهم قد وجب عليه نوع؛ فلما سقط بالثلاثة ثلاث كفارات واجبات، دل على

الثلاث واجبات حيث سقط بها ثلاث واجبات، فلا يلزم؛ لأن كون الثلاث في حق

ثلاثة من المكلفين، لا يُعتبر به الثلاثة في حق الواحد. فإنه لو أمر بلفظ التشكير،

فقال: «أعنتق عبدا»، فأعنتق كل مكثّر عبدا، كان جميع ما أعتقه المكثّرون | من ٢٩٢ ظ

العبيد واجبا. وبمثله لو أعنتق واحد جميع أولئك العبيد، لم يكن الجميع واجبا بل

كان الواجب منهم واحدا.

وأما تعلّقهم بفروض الكفایات، فهو الحجّة لنا؛ لأنه لما كان الفرض على

الجميع، أثم بتركه الجميع. فلو كان ههنا الواجب الجميع، لأثم بتركه الجميع.

على أن فروض الكفایات، لو لم تجب على الكافة، لا تكمل بعضهم على بعض؛

فلم يُفعل شيء منها. وههنا إذا وجب واحد، لا يفضي ترك اثنين إلى ترك الجميع؛

لأنه إذا ناب واحد عن آخر في حق المكثّر الواحد، لم يخلد إلى ترك الكل؛ بل

غاية ما يخلد إليه ترك الواحد والاثنين؛ وفي فعل الآخر كفاية.

٢ فيجتنبه: مهمل. ٣ الأفسد: المفسد. ٧ ترى: مهمل. || تراه: مهمل. ١٦ وبمثله: وبمثله.

٢٠ لا تكمل: مهمل. ٢١ بفضي: بفضي. ٢٣ يخلد: مهمل. في الموضعين. || إليه ترك الواحد: إلى ترك

الواحد.

- وأما قولهم: إنَّ هذا ينفضي إلى أن يكون ما يختاره المكلف من الأعيان الثلاثة هو الواجب عند الله: وما لم يختَره ليس بواجب: وغير الواجب هو النفل: وأحدُ لا يقول إنَّ الله خيَّر في هذه الأعيان الثلاث بين واجب ونفل، فهو قول يخالف الإجماع، فلم يبقَ إلَّا القول بأنَّ الثلاث واجبة، فهذا لا يصحُّ من وجوه. أحدها أنا وإن قلنا بأنَّ الواجب يتعيَّن بالنية والفعل، إلَّا أنَّه قبل الفعل والنية غير متعيَّن. وليس إذا كان الله - سبحانه - عالمًا بعين ما يفعله المكلف: ويختاره: ويعتقده: وينويه: ٦ كان ذلك موجبًا لتعيينه بالرجوب. كما أنَّه يعلم من الناهض من الأمة بفعل فروض الكفاية، ولا يوجب علمه - سبحانه - بذلك أنَّ التعيين حاصل في حقِّ مَنْ علم أنَّه ينهض بذلك؛ بل الفروض على ما بها. فلا يتعيَّن سقوط الفرض عن الجميع: إلَّا بفعل الناهض بذلك الفرض، ونيتته، واعتقاده.
- وكذلك من قال له الشرع: «أَعْتِقْ عَبْدًا»، أو «اقْتُلْ مُشْرَكًا»، فإنَّ الله - سبحانه - عالم بمن يُصَرِّف إليه العتق من العبيد، ويُقتل من المشركين. ومع ذلك، لا يُجَعَّل قبل الفعل متعيَّنًا.
- ٢٩٣ على أنَّه لو كان علم الله - سبحانه - بعين ما يفعله المكلف ويختاره | يجعله واجبًا بعينه. لم يُسْتَنَكِر أن يكون غيره نائبًا منابه وسادًّا مسدِّه. كما زعم بعض فقهاء أصحاب أبي حنيفة أنَّ الصلاة في أوَّل الوقت نفل تمنع بقاء الفرض، وتنوب منابه في الوقت الأخير عند تحقُّق الفرض.
- والمسبوك من هذه المسألة أنَّ كلَّ شيء كان من هذا القبيل، من التخيير بين ١٨ آحاد عدد، كالشورى في الستة في باب الخلافة، والأنواع الثلاثة في الكفارة، والأوقات في الصلوات الأوَّل والأوسط والأخير، وما بين رمضائين لقضاء ما فات من صوم رمضان، لا يحسن أن يقال في ذلك كَلِّه أنَّ الوجوب عمَّ الجميع، ولا أنَّ الواجب واحد بعينه؛ بل يُقال إنَّ الكلَّ متساوي الآحاد في صلاحيته لأداء الواجب به إن كان فعلًا، أو فيه إن كان وقتًا للفعل وظرفًا. فالخطأ ممَّن عمَّها بالوجوب في اللفظ. وهذا هو الحاصل لنا. - والله أعلم.

١ ينفضي: معتر (من: ينفضي). ٢ لم يختَره: لم يختاره. ٣ خيَّر: مهمل. ٥ قبل: معتر. ٦ بعين: مهمل. ٧ بفعل: مهمل. ١٠ بفعل: معتر. ١١ أو اقتل: اوقتل. ١٥ بعينه: بعينه. ١٦ نفل: مهمل. ١٩ السنة: مهمل.

فصل

ويدخل في ذلك ما لا يتحقق أداء الواجب إلا به؛ كفعل صلوات خمس؛ في
 ٣ حق من فائته صلاة من خمس لا يعلم عيبتها. والإمساك في جزء من الليل؛ لتحقيق
 صوم جميع بياض اليوم؛ وغسل جزء من قصاص شعر الرأس، لتحقيق على جميع
 الوجه.

فصل

٦

ومما يشبه ذلك ويقاربه اشتباه الحلال بالحرام - مما لا يمكن ترك الحرام إلا
 بتركه، مثل أخته ومرضعته بالأجانب - اشتباها لا يمكن معه التمييز. فهذا إن كان
 ٩ في درب، أو محلّة، أو قرية صغيرة. صار نساؤها كلّهنّ محرّمات الاستمتاع
 والنكاح في حقّه لأنّ كلّ واحدة منهنّ يُحتمل أن تكون هي المحرّمة. فيقال الكلّ
 محرّمات بمعنى لا يُباح نكاحهنّ ولا المتعة بهنّ بملك يمين إن كنّ مملوكات.
 ١٢ وكذلك المملوكات إحداهنّ مبيّنة.

فصل

ومن ذلك اشتباه الأواني بجعل الكلّ محرّمًا استعماله وشربه، إذا لم يمكن
 ١٥ التحري؛ أو أمكن، لكن [في] أحدها يؤلّا؛ أو كان لا يُطلق عليها الإباحة قبل
 التمييز؛ ويُطلق على | جملة التحريم؛ عند من لم ير التحري؛ ولا يُطلق التحريم
 على جميعها، عند من يرى التحري. ومن يرى التحري فيها يقول: «إنّ فيها حرامًا
 ١٨ وفيها حلالًا»، يحصل تمييزه بالاجتهاد.

٤ بياض: مهمل. || اليوم وغسل جزء: مهمل. ٨ مثل أخته ومرضعته بالأجانب: مهمل.
 ١٠ واحدة: واحد. ١١ بهنّ بملك يمين: مهمل. ١٢ المملوكات: مهمل. || مبيّنة: منه. ١٥ التحري:
 مهمل. || يؤلّا: مهمل التقيط. ١٧ جميعها: حمها. || ومن: مغير (من: روى من). || حرامًا: حرام.
 ١٨ حلالًا: حلال.

فصل

- إذا أمر الله - سبحانه - بعبادة، وعلّقها على وقت يتسع سعةً توفي على فعلها؛ كالصلاة تجب لدلوك الشمس إلى غسق الليل، كما قال الله - سبحانه، فإن ٣ الوجوب يتعلّق بجميع الوقت وجوباً موسّعاً. ومعنى قولنا: «وجوباً موسّعاً»، هو أنّ الصلاة وجبت بأول الوقت، وجعل أوله وأوسطه وآخره وقتاً لأدائها. فلا يأنم المكلف بتركها في وقت؛ إذا كان عازماً على فعلها، فيما بقي في الوقت متسّعاً ٦ لها. فمن أخلّ بالعزم؛ كان آثماً بإهماله أمر الله - سبحانه؛ حيث ترك تلقّيه بتعبّد ما، لا فعلاً، ولا عزمًا.
- وبه قال القاضي أبو بكر الأشعري، وأصحاب الشافعي. ٩ وقال أكثر أصحاب أبي حنيفة: يتعلّق بآخر الوقت الذي لا يتسع إلّا لفعل العبادة.
- وقال أبو الحسن الكرخي: يتعلّق بوقت غير معيّن، ويختير المكلف بين فعلها في ١٢ أوله وأوسطه وآخره، ويتعيّن بالفعل.
- وقال بعضهم - أعني أصحاب أبي حنيفة: إن فعلها في الوقت الأول، وقعت نفلاً يمنع وجوب الفعل، [و] تقع مراعاةً إن بقي المكلف على تكليفه إلى آخره. يئينا ١٥ أنّها [إن] وقعت واجبة؛ ولم يبقَ إلى آخره، كانت نفلاً.
- وقال بعض المتكلمين: إنّه مخير بين الأوقات في إيقاع الفعل فيها، كما يختير بين الأعيان في كفارةٍ للتخير في التكفير بها. ١٨

٢ يتسع: مهمل. || توفي: مهمل. ٧ أخلّ: مهمل. || آثماً: مهمل. || تلقّيه: معتر. ٧-٨ من تلقّيه، إلى وعزماء: مهمل. ١٢ ويختير: مهمل. ١٥ يمنع: مهمل. || بقي: يئينا. يئينا.

فصل [في] مجموع أدلتنا على تعلّق الوجوب بالوقت الأوّل والأوسط والأخير

وإفساد قول من خصّص الوجوب بالوقت الأخير

وإفساد قول من جعل الفعل في الوقت الأوّل نفلاً

ومذهب من جعله مراعى بحال المكلف في آخره

٣

فالدليل لصحة مذهبن أن فعل العبادة في الوقت الأوّل | والثاني والأخير حصل ٢٩٤

بحكم الأمر؛ لأنّ الله - سبحانه - حيث قال: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ إِلَى

غَسَقِ اللَّيْلِ﴾، أجمعنا على أنّه لم يرد امتدادها بالتحريم عند الدلوک، والتسليم عند

غسق الليل. فلم يبقَ إلّا أنّه أراد امتداد الوقت والساعة لفعلها أيّ وقت شاء من هذه

الأوقات التي أولها دلوک الشمس وآخرها غسق الليل. ومحال إخراج وقت منها عن ٩

تناول الوجوب؛ مع اتّجاه الأمر إليه. وليس يتلقّى الوجوب إلّا من صيغة الأمر التي

تناولت هذا الوقت المستند.

ولا سيّما مع تفسير الشرع لذلك. فإنّ جبرائيل صلّى بالنبيّ - صلّى الله عليه -

في الوقتين الأوّل والأخير؛ وقال له: «يا محمّد! الوقت ما بين هذين». ولا يجوز أن

يكون المراد بقوله: «الوقت ما بين هذين» الوسط الذي لم يصلّ فيه هو وقت

الوجوب؛ لم يبقَ إلّا أنّه أراد تعميم الطرفين والوسط بالوجوب، وإيقاع الفعل ١٥

الواجب فيها.

ومن ذلك أنّ المأمور المكلف؛ إذا أوقع الفعل المأمور به في الوقت الأوّل؛ أو

الأوسط؛ أو الأخير؛ أسقط به الفرض؛ وخرج به من عهدة الأمر. وما خرج به ١٨

المكلف من عهدة الأمر؛ فهو الواجب بالأمر؛ والأوقات متساوية في ذلك من

الأوّل إلى الآخر. فدلّ على أنّ الوجوب عمّ الأوقات.

ومن ذلك إفساد قول من خصّص الوجوب بآخر الوقت؛ أنّ تعليق الوجوب ٢١

بالشرط يفيد أنّه إذا حصل الشرط حصل الوجوب. والشرط الوقت المذكور؛ وهو

مستمرّ من دلوک إلى غسق. فإذا لم يتعلّق بالأوّل خاصّة؛ فلا وجه لتعلّقه بالآخر

خاصّة. فلم يبقَ إلّا تعميمه بالوجوب؛ وهو ما ذكرناه. ٢٤

- يوضح هذا أن الأمر المتعلق بالأشخاص والأماكن؛ إذا ورد كورود نص الكتاب في هذه الصلاة، لم يتخصص أحد الأشخاص؛ ولا أحد الأماكن. كذلك الأوقات والأزمان. ومثال ذلك لو قال: «اخْصُدُوهُمْ مِنْ ثِيْبَةٍ كَذَا» حَتَّى تَلْقَوْهُمْ ٣ ٢٩٤ ظ بالصَّفَا، تعلق وجوب القتل بكل موجود في هذا المكان، | من الطرف الأول؛ وهو الثيبة، إلى الصفا، وهو الآخر. ومثاله من الأشخاص: «اقْتُلُوا لِدُخُولِ بَنِي فُلَانٍ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ آخِرُهُمْ» أو «يَنْتَهِيَ دُخُولُهُمْ». فَإِنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ بِالْقَتْلِ لَا يَخْتَصُّ بِمَكَانٍ، ٦ ولا شخص، مِمَّا عُلِّقَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ؛ بَلْ يَعَمُّ جَمِيعَ مَا عُلِّقَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ. كَذَلِكَ هَهُنَا. وَمَنْ ذَلِكَ أَتَى إِذَا فُعِلَتْ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، لَمْ يَحُلْ أَنْ تَتَّعَ وَاجِبَةٌ وَجُوبًا مُضِيَّتًا؛ أَوْ تَتَّعَ نَفْلًا؛ أَوْ تَتَّعَ مَرَاعَاةَ بِحَالِ الْفَاعِلِ لَهَا فِي آخِرِ الْوَقْتِ؛ أَوْ تَتَّعَ وَاجِبَةٌ وَجُوبًا ٩ مَوْسَعًا. بِمَعْنَى أَنَّهَا لَمْ يَتَخَصَّصْ وَجُوبُهَا بِالْوَقْتِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ وَقَعَتْ فِي الْوَقْتِ الْمَضِيِّ، كَمَا قَالَ بَعْضُ مَنْ خَالَفَنَا؛ لِأَنَّ ١٢ علامة التضييق حصول التأثيم بالإخلال. فليس الأمر كذلك في الترك لفعلها في الوقت الأول.
- وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ وَقَعَتْ نَفْلًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَجَازَ أَنْ تَتَّعَدَ بَنِيهِ النَّفْلُ؛ لِأَنَّهَا تَبَتُّ وَصَفِيهَا وَحُكْمُهَا. وَلَمَّا لَمْ تَتَّعَدَ بَنِيهِ النَّفْلُ، بَطُلَ أَنْ تَكُونَ نَفْلًا؛ كَسَائِرِ ١٥ الْوَاجِبَاتِ. وَكَفَى إِذَا فُعِلَتْ فِي آخِرِ الْوَقْتِ؛ بَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ بَنِيهِ النَّفْلِ أَخْصَصَ مِنْهَا بَنِيهِ الْفَرَضِ، إِذْ كَانَتْ نَفْلًا عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ.
- وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَّعَ مَرَاعَاةً؛ لِأَنَّ عِبَادَاتِ الْأَبْدَانِ الْمَقْصُودَةَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى ١٨ حَالِ وَجُوبِهَا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ.
- فَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْأَقْسَامُ، لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهَا فُعِلَتْ فِي وَقْتِ وَجُوبِهَا الْمَوْسَعِ؛ وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ جَمِيعُ أَجْزَاءِ الْوَقْتِ مَنْصُوصًا عَلَى أَنَّ لِلْمَكْلَفِ فَعْلَهُ بِهَا، لَمْ يَجْزَ أَنْ يَكُونَ ٢١ وَقُوعُهُ فِي بَعْضِهَا وَاجِبًا مَرَاغَى؛ لِأَنَّهُ خِلَافٌ مُوجِبُ النَّصِّ، فَبَطُلَ هَذَا الْمَذْهَبُ. وَفِيمَا دَلَّلْنَا بِهِ عَلَى تَعْسِيمِ الْوُجُوبِ لِلْأَوْقَاتِ كُلِّهَا إِفْسَادَ لِمَذْهَبِ مَنْ قَالَ: «إِنَّ الْوُجُوبَ يَتَّعَلَقُ بِوَقْتٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ».

٣ ثِيْبَةٍ: ثِيَاب. مَعْيَر. || كَذَا: كَذَا. ٦ يَخْتَصُّ: سَحَسَ. ٧ الْأَمْرُ بِ: مَطْمُوسٌ جَزْئِيًّا. ٨ مُضِيَّتًا: مَهْمَل. ١٢ التَّائِيْمُ: مَهْمَل. ١٥ تَبَتُّ: مَعْيَر (مَنْ: فِيهِ). ١٦ وَكَفَى: مَعْيَر. || فُعِلَتْ: مَعْيَر. ٢١ أَجْزَاءُ: آخِرًا.

فصل في جمع الأسئلة على دلائل مسألة في الأمر الموسع

- ٣ قالوا: حصوله في الوقت واقعا موقع الامتثال لا يدل على وجوبه في ذلك الوقت؛ بدليل تقديم الزكاة وتعجيلها قبل الحول، وتقديم الثانية من المجموعين على وقتها.
- ٦ وأما تعلّقهم بتناول الأمر للأوقات كلّها، ليس بدلالة على تساويها في الوجوب، كما تساوى | في الأمر، وانفرد أحدها بحصول المأثم بالترك فيه خاصّة، دون سائر ٢٩٥ الأوقات.
- ٩ وأما قولهم: لو كان نفلا، لما أسقط فرضا، ولصحّ بنية النفل، ولما وقع مراعى، فالزكاة المتدّمة المعجلة فيها خصيصة النفل، حيث لا يأثم بتركها، ولا يلزم دفعها، ولا يأمره الإمام بإخراجها، ولا يُقَابَل عليها؛ فجميع خصائص الوجوب ١٢ متتفية عنها. ثمّ إنّها تسقط الفرض، إذا حصل شرط الوجوب، وهو حوّل الحول. فقد بان أنّها وقعت مراعاة بحوّل الحول، وعدم حوّله.

فصل في جمع الأجوبة عن هذه الأسئلة

- ١٥ أمّا تقديم الزكاة، وتعجيل الصلاة، فرخصة حصلت لنوع منافع وأعذار ودفع مضار، لا بمطلق الأمر والرخصة عن أمر الإيجاب. فلمّا اختلفا في السبب الذي أثار الفعل في الوقت الأوّل والوقت الثاني، فكان أحدهما رخصة، والآخر بحكم الأمر والعزيمة. ١٨
- وأما قولهم: قد يستويان في الأمر ويختلفان في الوجوب، كما استويا في الأمر واختلفا في المأثم، فغير لازم؛ لأنّ الوقت الأوّل لم يتعلّق به المأثم، لأنّ العزم على الفعل فيما بقي من الوقت قام بدلا، وناب عن تعجيل الفعل وتقديمه. والوقت الآخر لم يبقَ له خلف، ولا بدل؛ فلذلك حصل المأثم متعلّقا عنده. ولو انعدم العزم في

١١ يُقَابَل عليها: مهمل. ١٥ فرخصة: معتبر. ١٦ والرخصة: معتبر (من: وللرخصة). ١٩ يستويان:

- الوقت الأول على الفعل في الوقت الآخر، لأنهم من حين عزب عزمه، وفرق بين أن يبقى زمان تلافٍ وفعل وبين انقضائه. كما أن من وجبت عليه كفارة تخير، وكان له ربة وكسوة وإطعام، فلم يعتق العبد حتى مات. فعزم على الكسوة، فلم يكس مسكينًا حتى احترقت أو سُرق؛ فعزم على الإطعام، فلم يطعم حتى أكله الداجن؛ فإنه يأثم عند عدم الصنف الأخير. ولا يقال أثم لأن الوجوب اختص به، بل أثم لأنه قوت العبادة حيث أخرها حتى فاتت الأعيان. كذلك إذا فاتت الأوقات كلها. ٣ ٦
- ٢٩٥ ظ وكذلك من أخر ما عليه | من قضاء رمضان، لا يمكن إلا إذا أخره حتى لم يبقى ما بين رمضانين زمان يتسع لقضاء الفائت من صوم رمضان. ثم لا يدل ذلك على أنه لم يجب قضاء رمضان، إلا في ذلك الوقت الذي يتقدر بمقدار الفائت؛ بل الصوم ثابت في ذمته من حين أفطر، وتقديم الزكاة قبل الحول، وتعجيل الصلاة في الجمع؛ لا يكون به نفلًا. ولهذا لو نوى التطوع بالزكاة المعجلة، لم تبر ذمته بها، ولا وقعت موقع الفرض. وكذلك الصلاة المجموعة؛ لو نوى بالمقدمة إلى غير وقتها نفلًا، لم تنعقد فرضًا، ولا أسقطت الفرض. ١٢

فصل يجمع شبه المخالفين

- فمن ذلك قولهم: لو كان الوجوب يعم الوقت الأول والأوسط والأخير، ١٥ لكانت خصيصته شاملة للأوقات الثلاث؛ وخصيصه الوجوب هي مأثم الترك. فأما صيغة الأمر، فليست من خصائص الوجوب؛ لأنها تتناول المندوب والواجب. ومن ذلك قولهم: لو كان الوجوب متعلقًا بالوقت الأول، لما جاز تأخيرها إلى الأوسط. ولو تعلق بالأوسط، لما جاز تأخيرها إلى الأخير، لا إلى بدل. فلما جاز تأخيرها إلى غير بدل، علم أنه ليس بواجب كسائر النوافل؛ إذ خصيصه النافلة ما جاز تركها لا إلى بدل. ٢١

٢ تلافٍ: ماضي. || وكان: حرف العطف مزيد. ٣ فعزم: فعمم. ٤ فلم يكس مسكينًا: فلم يكر سلسا. ٥ احترقت: اخترق. || سُرق: مهمل. || فعزم: فعمم. ٦ إذا فاتت: إذا قامت. ٨ زمان: مهمل. ١١ تبر ذمته: تبرد منه. ١٥ والأخير: الأخير. ١٦ شاملة: بنائمه. ١٦-١٨ من هي: إلى الوجوب: مكز، غير مشطوب.

ومن ذلك قول من ذهب إلى أَنَّ الوجوب يتعلّق بواحد من الأوقات غير معيّن؛ لأنّا وجدناه مخيّرًا بين فعلها في الوقت الأوّل، أو الأوسط، أو الأخير. وهذه خصيصة عدم التعيّن. كالمخيّر في واحد من الأعيان المكثّر بها، فإنّه لا يُقال إنّ الواجب معيّن؛ كذلك الأوقات ههنا.

فصل في جمع الأجوبة عن شبهتهم

٦ أمّا قولهم: إنّ الأخير من الأوقات اختصّ بالمأثم، وهو خصيصة الوجوب، فلا نسلم؛ بل هو خصيصة الوجوب المضيق. فأما الوجوب الموسّع، فليس المأثم من علاماته ودلائله. والدليل عليه أنّ الديون المؤجلة وقضاء رمضان | واجبان، ولا ٢٩٦ يَأْثُمُ بتأخيرهما، لكون وجوبهما موسّعًا؛ فلائنه إنّما يَأْثُمُ إذا ترك الواجب إلى غير بدل. وسنبيّن في جوابهم الثاني أنّ الترك ههنا إلى بدل هو العزم على الفعل في الوقت الثاني، أو الأخير. على أنّ وقوف المأثم [على] الوقت الأخير، لا يدلّ على اختصاص الوجوب به؛ كما أنّ فروض الكفايات لا يحصل [بها] المأثم على الترك والإعراض؛ ما دام في القرية من يُرجى فعله لذلك الفرض. مثل صلاة الجنازة، فإذا أعرض الكلّ، كان بإعراض الأخير منهم ظهور الإثم أو حصوله. ولم يدلّ ذلك على أنّ الوجوب لم يعمّ أهل القرية؛ بل اختصّ بآخرهم إعراضًا عن الفرض وتركًا له.

١٨ على أنّ نفي المأثم إنّما يدلّ على نفي الوجوب إذا خلا الترك عن عذر. فأما الأعذار، فإنّها تسقط مأثم المتروك، والتأخيرات للواجبات؛ بدليل السفر، يؤخّر الصوم لأجل أنّه عذر. وكذلك تأخير الصلاة في الجُمُع، وترك الجمعة للأشغال، وجوب تلف الأموال.

٢١ وههنا عذر ظاهر، وهو أنّا لو أثمناه بتأخير الصلاة عن أوّل الوقت، وألزمناه فعلها فيه، لأنّ مصادفة الزوال والغروب لأشغالهم مانع لهم، ومعوّق عليهم ما بهم إليه أشدّ حاجة، وإن كلّفناهم مراعاة الوقت الأوّل بترك الأشغال، والترصد

٢ الأخير: الآخر. ٥ الأجوبة: الآخرة. ١٥ بآخرهم: تأخرهم. ٢١ أثمناه: استناه. ٢٢ ما بهم: ما بهم. ٢٣ والترصد: والمرصد.

لدخوله، لأخرج وشق. فلما علم الله - سبحانه - ذلك من أحوالهم، أسقط المأثم عنهم بالتأخير، كما أسقطه بسائر الأعذار المعيقة؛ كالسفر لأداء صوم رمضان، وتوسعة ما بين رمضانيين لقضائه، بخلاف آخر الوقت. فإن فيما سبقه من التوسعة ٣ غنى عن رفع المأثم بتركها فيه. وفارق الواجب النفل من هذا الوجه، وهو أنه سقط المأثم لنوع عذر، والنفل يسقط لغير عذر.

وأما قولهم: لو كان واجبا في الوقت الأول والأوسط، لما جاز تركه فيهما، ٦ وتأخيره عنهما لا إلى بدل، فنحن قائلون بموجبه، وإنه ما جاز لا إلى بدل، بل إلى بدل هو العزم على الفعل.

٢٩٦ ظ | فإن قيل: فلو كان العزم بدلا، لكان يُعتبر فيه نوع تعذر كسائر الأبدال، ولكان ٩ يسقط المبدل؛ لأن البدل ما ناب مناب المبدل، كالأبدال في الكفارات والطهارات. ولما لم يسقط الواجب بالعزم، بطل أن يكون بدلا عن الفعل.

قيل: أما التعذر، فلا يُعتبر لكثير من الأبدال، بل يُعتبر نوع مشقة؛ بدليل ١٢ المسح على الخفين مع القدرة على غسل الرجلين، والعدول عن العتق إلى الكسوة، وعن الكسوة إلى الإطعام، لا لعذر؛ لكنه توسعة لإزالة مشقة التعيين للفعل في الطهارة، والعتق في الكفارة. ١٥

وأما كون العزم لا يسقط وجوب الفعل، فليس يبدل عن أصل الفعل؛ بل هو بدل عن فضل التقديم وفعله. فإذا كان على الفعل من أول الوقت إلى أوسطه عازما، ١٨ ثم فعل في الوقت الأخير، صار كأنه بعزمه بدأ بالصلاة وطولها إلى الوقت الأخير. لأن تحقق العزم على الصلاة عمل بالقلب؛ ممتد إلى حين فعلها. فصار كتطولها بعد الشروع فيها، وإن لم يكن الإحرام بها في الوقت الأول مستقلا لاثمانها الممتد إلى حين خروج الوقت الأخير في حق من طولها. ٢١

١ لأخرج وشق: مهمل. ٢ بسائر: السابق (في) مشطوب. ٥ عذر: مغير. || والنفل: مهمل، وحرف العطف مزيد. ٦ تركه: سرکه. ٧ فنحن: مغير. || قائلون: مزيد، مهمل. || بموجبه: السابق (بكون) مشطوب. ٩ تعذر: مهمل. ١٢ التعذر: التعذر. || لكثير: مهمل. || يُعتبر: مغير. ١٤ مشقة التعيين: مسقه المعين. ١٦ وجوب: مغير. || يبدل: مهمل. ١٨ بعزمه: مهمل. ١٩ كتطولها: مغير (من: كتطولها). ٢٠ لاثمانها: لاسما بها، كذا، ومهمل. ٢١ طولها: مغير (من: طولها).

- وعلى أن صوم رمضان في السفر، وقضائه في الحضر، هو واجب، وإن كان مخيرًا بين فعله وتركه لا إلى بدل، سوى العزم على الإتيان به في الوقت الثاني من وقت الترك.
- وَأَمَّا شُبْهَةٌ مِنْ جَعْلِ الْوَقْتِ وَاحِدًا غَيْرَ مَعَيَّنٍ، وَأَنَّهُ لَمَّا تَخَيَّرَ بَيْنَ الْفَعْلِ فِيهَا، كَانَ كَأَعْيَانِ التَّكْفِيرِ فِي كَفَّارَةِ التَّخْيِيرِ. فَالْكَفَّارَةُ هِيَ الْحِجَّةُ؛ لِأَنَّ التَّكْفِيرَ وَجِبَ مِنْ حِينَ الْحَثِّ، وَإِنَّمَا خَيَّرَنَاهُ فِي أَعْيَانِهَا. فَلْيَقُلْ إِنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةٌ بِالْوَقْتِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا نَخَيَّرُهُ فِي الْأَوْقَاتِ لِأَدَائِهَا؛ فَأَيُّ نَوْعٍ كَثُرَ بِهِ، فَالْوَجُوبُ سَابِقٌ لَهُ.

فصل

- إِذَا أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - بِعِبَادَةٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُرْمَلُ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾؛ أَوْ فَعَلًا عَرَفَ أَنَّهُ وَاجِبٌ، أَوْ نَدْبٌ، أَوْ مَبَاحٌ، فَتَشْرُكُهُ أَمَّتُهُ فِي حُكْمِ ذَلِكَ | الْأَمْرُ حَتَّى يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى تَخْصِيصِهِ.
- وَكَذَلِكَ إِذَا أَمَرَ النَّبِيُّ وَاحِدًا مِنْ أَمَّتِهِ بِأَمْرٍ، تَبِعَهُ الْبَاقُونَ مِنَ الْأُمَّةِ فِي حُكْمِ ذَلِكَ الْأَمْرِ. وَإِنْ حُكِمَ عَلَيْهِ بِحَدٍّ فِي جَرِيْمَةٍ أَوْ كَفَّارَةٍ، كَانَ ذَلِكَ عَامًّا فِي حَقِّ كُلِّ مَنْ ارْتَكَبَ تِلْكَ الْجَرِيْمَةَ؛ كَقَطْعِهِ لَسَارِقٍ رَدَاءَ صَنْوَانٍ وَنَحْوِهِ. أَشَارَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ فِي الطَّعَامِ. إِذَا قَالَ الرَّجُلُ فِي طَعَامِهِ: «هُوَ عَلَيَّ حَرَامٌ»، فَجَعَلَ حُكْمَهُ حُكْمَ تَحْرِيمِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - الْعَسَلِ الَّذِي شَرِبَهُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَجَدَ مِنْكَ رَائِحَةُ الْمَغَافِرِ؛ وَبِتَحْرِيمِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - مَارِيَةِ التَّبِطُّيَّةِ. فَقَدْ جَعَلَ حُكْمَنَا حُكْمَهُ، وَإِنْ كَانَتْ تَحِلَّةُ الْيَمِينِ نَزَلَتْ فِي النَّبِيِّ خَاصَّةً.
- وَكَذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ، وَلَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - لَمْ يَصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا.
- وَقَالَتِ الْأَشَاعِرَةُ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: ذَلِكَ يَخْتَصُّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - إِلَى أَنْ تَقُومَ دَلَالَةُ التَّعْمِيمِ لِأَمَّتِهِ. وَكَذَلِكَ يَخْتَصُّ مَنْ خَاطَبَهُ مِنْ أَمَّتِهِ، إِلَى أَنْ تَقُومَ دَلَالَةُ الْعُمُومِ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٣ تخيير بين: مهمل، مشكوك فيه. ٤ التخيير: مهمل. ٥ الحث: الحث. || وإنا: مهمل.
|| خيرناه في أعيانها: مهمل. || في الوقت: مغير (من: بالوقت). ٦ تخيره: نخره. ١٢ جريمة: مهمل.
١٣ رداء: ردى. ١٧ تحلة: نخله، مضطرب التنقيط.

فصل في الدلالة على دخول غيره - صَلَّى الله عليه - في حكم خطابه

هو أنه - صَلَّى الله عليه - جُعِلَ منارًا للأحكام، وَعَلِمًا عليها، وقدوة يُقتدى به ٣ فيها، فصار خطاب الله - سبحانه - له خطابًا لجميع من دعاه إلى الإسلام. ولذلك حسن قوله - تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، ولم يقل «فَطَلِّقُوهُنَّ». وهذا يدل على أنه، إذا خاطبه، فقد خاطب أُمَّته، وجعل خطابه له نائبًا ٦ مناب خطابهم.

ومن ذلك قوله: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهَا وَطَرًا﴾. فأخبر أنه إنما أباحه ٩ ذلك ليكون مبيحًا لجميع الأمة. ولو كان الأمر يخصه، لما انتهى عنهم الحرج بنفي الحرج عنه. فصار كأنه يقول: «أرخصنا لك في تزويج أزواج أدعيائك ٢٩٧ظ لترخص لأمتك بذلك اقتداء بك؛ ونزولاً على ما شرع لك». فثبت بهذا أنهم ١٢ مشاركوه في الحكم الذي يُخاطب به.

ومن ذلك أنه كان إذا سُئِلَ عن الحكم، أجاب بما يخصه، وأحال على نفسه وفعله. فلما سُئِلَ عن الاغتسال، قال لأُم سلمة: «أما أنا، فأفيضُ الماء على رأسي». ١٥ ولما سأله الرجل عن القبلة في الصوم، قال: «أنا أفعلُ ذلك». ولما اختلف الصحابة - رضوان الله عليهم - في الإكسال والإنزال، رجعوا إلى عائشة - رضي الله عنها، فأخبرتهم بفعله - صَلَّى الله عليه؛ وأنه كان يغتسل من الثناء الختائين. وقولها: قُتِلَ ١٨ رسول الله بعض نسائه، فصلّى ولم يتوضأ.

وإذا ثبت أنه مطلع الأحكام، صار خطابه خطابًا لهم؛ ولهذا كان يترأى لهم في العبادات. فقال للأعرابي السائل عن الصلاة: «صلَّ مَعَنَا». وطاف راکبًا، ٢١ ليقنتدي الناس به في المناسك.

٣ يُقتدى به: بعده. ٤ لجميع: مهمل، معتبر (من: بالجمع). || ولذلك: معتبر. ٨ ومن ذلك قوله: مزيد. ١٠ ليكون: ليكن. || مبيحًا لجميع: مهمل. ١٢ لترخص: معتبر. ١٨ الثناء الختائين: العا الختائين. ١٩ ولم يتوضأ: ولم يتوضأ. ٢٠ يترأى: يترأى.

ومن ذلك ورود تخصيصه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - في أحكام؛ مثل قوله: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ إلى قوله: ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾،
 ٣ ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾. ولو لم يكن خطابه المطلق يقتضي دخول أمته ومشاركتهم، لم يكن لبيان تخصيصه ببعض الأحكام معنى؛ إذ كان كل خطاب يتوجه نحوه خالصا له. فلما خصه ببعض الأحكام، عُلِمَ أَنَّ بَقِيَّةَ الْأَحْكَامِ الْمَتَجَبِّةِ نحوه عامة لأُمته. ٦

ومن ذلك أَنَّ الصحابة - رضوان الله عليهم - عقلت ذلك. فقالوا: «نَهَيْتَنَا عَنِ الْوِصَالِ وَوَاصِلَتَ»، و «أَمَرْتَنَا بِنَسْخِ الْحَجِّ وَمَا نَسَخْتَ»؛ حَتَّى بَيَّنَّ الْفَرْقَ، فَقَالَ: «لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ، إِنِّي أَظَلُّ عَبْدُ رَبِّي، فَيُطْعِمُنِي وَيَسْقِيْنِي»؛ «إِنِّي قُلْتُ هَدْيِي» -
 ٩ وَرُوي: «سَنْتُ الْهَدْيِ» - «فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَنْحَرَهُ». فلو لم يعلم أَنَّ خطاب الشرع لهم خطاب يدخل تحته، لَمَا عَابُوا عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَمَا أَجَابَهُمْ.

فصل في الدلالة على أَنَّ

خطابه للواحد من أمته وصحابته وحكمه فيه

خطاب لجميعهم وحكم للجميع

غير مختص بمن خاطبه وحكم فيه

وحكم قوله - تعالى: ﴿لَأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾. وقوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «بُعِثْتُ إِلَى الْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ». [و] قَوْلُهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «خِطَابِي لِلوَاحِدِ خِطَابِي لِلْجَمَاعَةِ»؛ «قَوْلِي لَامْرَأَةٍ قَوْلِي لِمَائَةِ امْرَأَةٍ». وقال: «خُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ».

ومن ذلك | تخصيصه لآحاد من أصحابه بالحكم؛ وقصره عليه. كقوله لأبي ٢٩٨
 ٢١ بُرْدَةَ فِي التَّضْحِيَةِ بِعَنَاقِ جَذْعَةٍ: «تُجْزِيكَ وَلَا تُجْزِي أَحَدًا»؛ أَوْ «تُجْزِي عَنْكَ وَلَا تُجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ». وقوله لأبي بكر، لَمَّا دَخَلَ الصَّفَّ رَاكِعًا: «زَادَكَ اللهُ حَرَصًا

د نحوه: حرف الهاء مزيد. ٨ بنسخ الحج: مهمل. || نسخت حتى: مهمل. ٩ إِنِّي قُلْتُ هَدْيِي: أي بلدت هدى. ١٠ الهدي: الهدي. || أنحر: ابخر. ١١ عابوا: علبوا. ٢١ بعناق جذعة: عناق جذعه. || تُجْزِيكَ وَلَا تُجْزِي: مهمل. || أَوْ تُجْزِي: أو تجزي. ٢٢ - ٢١ وَلَا تُجْزِي: وَلَا تُجْزِي.

ولا تَعُدُّهُ. وقوله للذي زوجه بما معه من القرآن: «هذا لك»، وليس لأحدٍ بعدك». وكتخصيصه للزَّيْنَرِ بلبس الحرير.

- ٣ ولو كان الحكم بإطلاقه خاصًا لمن يخاطبه به، أو يحكم به عليه وفيه؛ لَمَا كان لتخصيص أشخاص عدَّة مع كون كلِّ مخاطب مخصوصًا بما خُوطب به. ومن ذلك إجماع الصحابة على رجوعهم فيما سُئلوا عنه؛ وحدث من الحوادث، إلى قضاياه - صَلَّى اللهُ عليه - في أشخاص؛ وخطابه لأشخاص مخصوصين. مثل رجوعهم في حدِّ الزنا إلى حكمه - صَلَّى اللهُ عليه - في ما عَزَّ. ورجوعهم في الجنين إلى حكمه في قِصَّة حَمَلِ بْنِ مَالِكٍ. ورجوعهم في المفوضة إلى قِصَّة بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقْ؛ ورجوعهم في المجوس في باب الجزية إلى وضعه - صَلَّى اللهُ عليه - الجزية على مجوس هجر.
- وهذا منهم يدلُّ على أنَّهم علموا، أو عقلوا، أنَّ حكمه - صَلَّى اللهُ عليه - في الواحد حُكْمٌ في كلِّ من تجدد له مثل ذلك الأمر الذي حكم فيه؛ ما لم تقم دلالة التخصيص.
- ١٢

فصل في اعتراضاتهم وأسئلتهم على هذه الأدلة

- ١٥ فمن ذلك قولهم: إنَّ هذه كلها أخبار آحاد مظلونة لا تصلح لإثبات هذا الأصل الذي طريقته العلم.
- ومن ذلك قولهم: إنَّما صاروا إلى العمل بذلك؛ بدلائل قامت وقرائن ظهرت؛ أوجبت العموم وتعدية الأحكام ممَّن خُوطب وحُكم عليه إلى غيره؛ لا بنفس الخطاب والحكم.
- ١٨

فصل في الأجوبة عمَّا ذكره

- ٢١ أمَّا أخبار الآحاد المتلقاة بالتبول؛ فصالحة عندنا لإثبات أصول الديانات؛ ولأنَّ أصول الفقه لا تُطلَب لها القطعيَّات. لو كانت كذلك، لَمَا سَوَّغْنَا خلاف المخالف؛

١ ثمانية: بما معه من. ٨ حَمَل: حمد. ٩ برُوع: برُوع. ١٢ حُكْم: حكمًا. ١٤ اعتراضاتهم:

اعتراضاتهم. ١٧ العمل: معيِّر.

- ولفَسَقْنَا أو كَفَرْنَا من خالفنا. | كما قلنا في الأصول المتعلّقة بالله - سبحانه، ٢٩٨ ظ
وبصفاته، وما يجوز عليه؛ ولا يستحيل عليه؛ وما يجب له؛ لَمَّا كانت أدلّة ذلك
٣ قطعية، لم نسوّغ الخلاف فيها. وفَسَقْنَا المخالف لنا أو كَفَرْنَا، على حسب موضع
الخلاف منها.
- وأما دعوى الدلائل، فالأصل عدمها. ولو كانت موجودة؛ لكانت منقولة؛
٦ لا سيّما مع كثرة العمل بذلك والبلوى به. والأصل عدمها إلى أن يوضحوا الأدلّة
فيها.

فصل يجمع شبههم في ذلك

- ٩ فمن ذلك قولهم: إنّ خطاب الواحد موضوع في الأصل لذلك المخاطب؛ كما
أنّ الخبر عنه موضوع له؛ ولما أخبر به عنه خاصّة؛ بدليل أنّ أمر السيّد لعبد من
عبيده لا يكون أمراً لغير من واجبه بالأمر. وكذلك إذا أخبر عن الواحد من عبيده؛
١٢ لم يكن خبراً عن غيره. وإذا كان هذا هو أصل الوضع؛ فتعديته إلى غيره تحتاج إلى
دليل. ومتى قام دليل على التعديّة، اتّفقنا على القول به؛ لأنّه يخرج عن خصوصه
بالدليل إلى العموم، كما يخرج العموم عن عمومته بالدليل إلى الخصوص.
- ١٥ والدليل الذي يتعدّى إلى غير المخاطب؛ هو الدليل الذي جعل خطابه - صلى
الله عليه - لأهل عصره الموجودين؛ الأحياء، العقلاء، البالغين، خطاباً لمن لم
يأت من أهل الأعصار المستقبلية المعدومين. وليس ذلك إلّا دليلاً يدلّ على التعديّة
١٨ إلى أولئك. كذلك ههنا.

- وإنّما لم ينصرف الخطاب إلى المعدومين بمطلق اللفظ؛ لأنّه لا يصلح للمعدوم
بـ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾، و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، ولا باستدعاء الأعمال منهم والتروك
٢١ كالصلاة والصيام. إذ لا وجود لهم ولا حقيقة، فضلاً عن أوصاف يصفهم بها من
إيمان وغيره؛ ولا أعمال لهم يستدعيها. كذلك ليس في خطاب الواحد صلاح
لخطاب الجماعة. فإذا جاءت دلالة، فصرفته إلى المعدوم بأن يقول: «هذا خطابي

٣ وفَسَقْنَا: وسعنا. ٦ أن يوضحوا: أن يوضحوا. ١٢ خبراً: حراً. || أمّل: مل. زيد فوق
الوضع. ١٧ دليلاً: دليل. ٢٣ لخطاب: مقبّر (من: الخطاب). || فصرفته: مقبّر. || يقول: مهمل.

لقرن الذين بُعثَ فيهم، ثم الذين يلونهم، والذين رأوني، ولمن بلغ ممن بعد عني ٢٩٩ وعندهم: حينئذ صرفنا ذلك إلى من قامت الدلالة على صرف الأمر إليه وتعديته | إلى خطابه. فهذا من طريق اللغة واللسان.

٣

فأما من طريق المعقول، فمن ذلك أن من المعلوم أن الأمر بالشيء قد يكون مصلحة لشخص بعينه، مفسدة لغيره؛ لاختلاف الأشخاص في ذلك. فإذا صرف الشارع الأمر إلى شخص بعينه، لم يجز الإقدام على تعديته إلى غيره، إلا بعد العلم بأنه مصلحة للآخر. ولا سبيل لنا إلى العلم بمساواة المخاطب لغيره، إلا بدلالة تقوم من جهة من صدر الخطاب عنه - سبحانه.

٩

وما صار ذلك إلا بمثابة حكيم من حكماء الطب أمر مريضاً بشرب دواء، أو وصف له حمية عن نوع من الغذاء. فإنه لا يجوز أن يعدي ذلك الأمر، ويعم بذلك الدواء أو الحمية غيره، إلا بدلالة أو قرينة من جهة الحكيم الواصف؛ لتفاوت الأمزجة في الأشخاص. كذلك يجب ههنا أن يُمنع من التعدية إلى غير المخاطب؛ لتفاوت ما بين المكلفين من المصالح.

١٢

وقد انكشف ذلك بما ظهر من مغايرة الشرع بين النساء والرجال، والأحرار والعبيد، والمسافر والحاضر، والمريض والصحيح؛ في صفات التكليف ومقاديرها. وإن اجتمعوا كلهم في إرسال النبي - صلى الله عليه - إليهم، فلا يلزم من تساويهم في إرساله إليهم تساويهم في خطابه لهم؛ كما أنهم اجتمعوا في التكليف، واختلفوا في أحكام التكليف.

١٨

قالوا: ولا سيما ما ظهر من تخصيص النبي - صلى الله عليه - من أمته، وتمييزه عنهم بإيجاب واجبات، وإباحة مباحات، وحظر محظورات، لم يشاركه فيها أحد من أمته. فكيف يجوز أن يُعدى حكم خطابه إلى غيره من أمته، مع الحال المعلومة من تخصصه؟ بل لا يجوز ذلك إلا بدلالة تعم أمته، وتوجب تعدّي حكمه إليهم.

٢١

١ قرن الذين: للقرن الدس. || والذين: وللذين. || رأوني: راوي. ٩ أمر: مغير. || مريضاً:

مهمل. ١٤ مغايرة: مغير (من: معاشره).

فصل يجمع الأجوبة عن شبههم

- أما خطاب الواحد ومواجهته بالأمر من طريق اللغة، فإنه يختص المخاطب. ولا
 ٣ يقتضي بموجب اللغة تعديته الأمر إلى غيره؛ إذ ليس في لفظ الواحد وخطابه ما
 يصلح | لغيره. لكن خطاب الشرع تمهّد تمهّدًا صار وزانه من اللغة ما تمهّد فيه ٢٩٩ ظ
 العرف. وهو أنه جعل من أول الوحي إليه منازًا ومتبعا وقدوة للأمة. فإذا قيل له:
 ٦ «افعل كذا»، دخلوا تبعًا. وصار في باب اللغة كالأمر بالركوب، والمسير، ولقاء
 العدو، لمن عُقدت له الإمارة، وجعل له منصب الاقتداء به. فإنه إذا قيل له: «اركب
 إلى بني فلان»، و«حارب العدو»، و«سُنَّ الغارة على بلاد كذا»، كان ذلك منصرفًا
 ٩ إليه وإلى جيشه وأتباعه. وكذلك في الخبر عنه: إذا قيل: «ركب الأمير»، و«دخل
 بلد كذا»، و«فتح ثغر كذا»، و«حصر كذا»، فإن ذلك كله ينصرف إلى الأمير
 وجيشه وأتباعه، دون اتحاده وتخصّصه بما أمر به، أو أخبر به عنه.
 ١٢ فأما قولهم: إن المصالح والمفاسد قد تكون بحسب اختلاف الأشخاص،
 فذلك ليس بمعتبر. فإن التكليف لا يقف على الأصل؛ ولأن استواء الكل في
 التكليف كافٍ في ذلك، وإن جاز أن يختلفوا في الأصل، كاستواء الأصل والفرع
 ١٥ في باب القياس لاجتماعهما في أمانة الحكم. وليس ما نصبه من الدلائل والآيات،
 على كونه متبوعًا ومنازًا للأحكام، بأدوات من أمانة شبيه أو لأدلة تجمع بين
 المسكوت عنه وهو الفرع، والمنطوق به وهو الأصل، في باب القياس.
 ١٨ وإن جاز أن يكون الأصل في الأصل المنصوص عليه بالحكم، والمفسدة في
 تعدية الحكم إلى الفرع، فمن تجاسر على الإلحاق والتعدية بأمانة القياس، لا يجبن
 عن إدخال الشخص المكلف الذي لم يُخاطب، مع من خاطبه الشرع في الحكم الذي
 ٢١ علّقه عليه. وفارق خطاب السيد منّا لعبيده. فإنه لو قال: «أكرم زيدًا، لأنه أسود»،
 و«لا تأكل السكر، لأنه حلو»، لم يوجب ذلك التعدية إلى كل أسود، وكل حلو. ولو
 قال صاحب الشريعة ذلك، لوجب التعدية إلى كل محلّ وجدت فيه تلك الصفة.

٤ صار وزانه: صار وزانه. ٩-١١ من «وكذلك» إلى «وأتباعه»: في الهامش. ١٤ كافٍ في: حرف
 الجزر مزيد. ١٦ متبوعًا ومنازًا: مهمل. || شبيه أو لأدلة: منه اولاد. ١٩ لا يجبن: لا يجنى. ٢١ منّا
 لعبيده: مقبر. ٢٣ محلّ: مخلى. || وجدت: مهمل.

وأما تخصيص النبي - صَلَّى الله عليه - بأحكام، فلا يمنع من دخولنا معه في مطلق الأحكام. كما أن بعض الأحكام قد تقع تحكما على غير المعقول، ونخرج ٣٠٠ عن القياس؛ ولا يمنع جواز ذلك من عملنا بالمعقول والقياس؛ ما لم ترد دلالة ٣ التخصيص والتحكم.

فصل

إذا أمر النبي - صَلَّى الله عليه - أمته بأمر شرعي، دخل هو في ذلك الأمر. وبه ٦ قال أصحاب الشافعي، في أحد الوجهين؛ خلافاً للوجه الآخر؛ ولأكثر الفقهاء والمتكلمين. وقد حكى شيخنا الإمام أبو يعلى بن الفراء كلام أحمد، في عدة مواضع، بما يعطي دخوله في أمر الشرع. ٩

فصل يجمع أدلتنا في ذلك

فمنها أن النبي - صَلَّى الله عليه - كان يأمر أصحابه بالأمر؛ فإذا تخلف عنه، سألوه: «ما بالك لم تفعله؟» ولو لم يعقلوا دخوله في الأمر، لما سألوه. ١٢ فمن ذلك ما روي عنه - صَلَّى الله عليه - أنه أمر أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة، ولم يفسخ. فقالوا له: «أمرتنا بالفسخ، ولم تفسخ». فلم يقل: «وإني أنا منكم؟» وكيف يلزمني أنا ما أمرتكم به؟، بل عدل إلى الاعتذار بالأمر الذي يخصه، وهو سوقه للهدي، فقال: «إني قلدت هديي ولبدت رأسي، فلا أحل حتى أنحره. ورؤي: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لما سقت الهدي، ولجعلتها عمرة». وهذا يدل على أن حكمه وحكمهم في المشروع سواء. ١٨ ومن ذلك أن حقيقة الأمر الصادر من جهته في أحكام الشرع أنه مخبر، لا آمر. ألا تراه كيف تلا: ﴿قُلْ أَعُوذُ﴾، ﴿قُلْ أُوْحِي إِلَيَّ﴾، ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾؛

١ فلا: لا. || ينع: مهمل. ٩ أمر: امره. ١٦ إني: اي. || هدي: هدى. ١٧ استقبلت: استقبلت.

كما قيل له. والحاكي منا لكلام الأمر له بحذف «قُلْ»؛ لأنها أمر تخصه بالبلاغ؛ فيتشغل بالبلاغ لما أمر به، ويدع كلمة الأمر وصيغته.

٣

والنبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - أَدَّى كلمة الأمر له كما جاءت. ومن كان كذلك، صار بالأمر الذي جعل جهة له أمرًا له؛ ولمن بلغه من أمته. فكان تقدير كل صيغة ترد على لسانه الكريم تشريعًا؛ والشرع شامل له، ولكل متبع. فصار تحقيق ذلك أنه

٦

جهة للأمر؛ لا أمر حقيقة؛ إذ المستدعي غيره بلسانه وقوله. فمن ههنا | كان ٣٠٠ ظ داخلًا.

ومتى تحقق هذا كذا، كان الخلاف زائلاً مرتفعًا؛ لأنه ليس أحد يقول: «إِنَّ الأمر يأمر نفسه». وكيف يقول عاقل ذلك وشريطة الأمر أن تصدر الصيغة من أعلى خطابًا لأدنى؟ والواحد لا يكون أعلى من نفسه وأدنى منها. فلم يبقَ إلَّا ما ذكرنا، وأنه جهة لأمر الله، ومبلغ عنه؛ لا أمر حقيقة.

١٢

وأيضًا فَإِنَّ الإلقاء من الله - سبحانه - إليه، وفي روعه، أكد من اجتهاده واستنارته. ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا كَانَ مُجْتَهِدًا، أَفْتَى الْغَيْرَ؛ وَكَانَتْ فَتَوَاهُ لِنَفْسِهِ وَعَلَى نَفْسِهِ. قَالَ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «اسْتَنْتِ نَفْسَكَ، وَإِنْ أَفْنَاكَ الْمُفْتُونَ». فما بلغه الله إليه، ويُعْلِمُ بِهِ غَيْرُهُ، أَوْلَى فِي إِنْ يَدْخُلُ فِيهِ، وَيَكُونُ إِنْجَارًا لِنَفْسِهِ وَإِعْلَامًا لَهَا.

١٥

فصل في جمع شبههم

فمنها أَنَّ الأمر استدعاء وطلب من الأعلى للأدنى. وهذا لا يتحقق في الواحد

١٨

أَنْ يَكُونَ مُسْتَدْعِيًا وَمُسْتَدْعَى فِيهِ بِاسْتِدْعَائِهِ، وَلَا أَعْلَى مِنْ نَفْسِهِ وَأَدْنَى.

ومن ذلك أَنَّ صيغة الأمر لنفسه على طريق الوحدة لا تصح؛ ولا علة في نفي صحتها. إِلَّا أَنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ لَا تَسْلُطُ عَلَى الْإِنْسَانِ، إِلَّا مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ؛ كَالْمَخْبِرِ

٢١

لَا يَكُونُ مَخْبِرًا لِنَفْسِهِ؛ وَلَا نَادٍ لَهَا، وَلَا مُنَادٍ بِهَا. كَذَلِكَ لَا يَكُونُ أَمْرًا لَهَا. وَإِذَا

١ بحذف: محذوف. || بالبلاغ: بالبلاغ، في الموضعين. ٢ ويدع: مهمل. ١٠ خطابًا لأدنى: حطًا

ملا أدنى. ١١ وأنه: حرف العطف مزيد. || ومبلغ: حرف العطف مزيد. ١٢ روعه: مغير (من: ردة). || أكد

من: ومن: مزيد. ١٣ واستنارته: واستنارته. || مجتهدًا: مغير. ١٤ بلغه: مغير. || ويعلم: مهمل. ١٥ إخبارًا

لنفسه: إخبار النفس. ١٨ مستدعيًا: سددعا. || ومستدعي: وسددعا. ٢٠ كالمخبر: كالمخبر.

ثبت فساد ذلك في حق أمره لنفسه على الوحدة، ثبت فساد القول بأنه أمر لها في جملة غيرها من المأمورين.

فصل في الأجوبة عنها

٣

- أما الأول، فإنا قائلون بموجبه، وإنه ليس بأمر لنفسه. إنما هو مخبر بأمر الله - سبحانه، وإن ما أخبر به فهو شرعه. وهو أول داخل في التزام ما شرعه الله له ولائته. وقد أوضحنا كونه مخبراً من حيث إنه يؤدي صيغة القول له، أو الملقى في روعه بالوحي إلى قلبه، فيقول: قيل لي: «قل كذا». هذا هو الحقيقة: لا أنه مبتدئ ٦ باستدعاء أو طلب من جهة نفسه. ولهذا أعاد صيغ | الأوامر بقوله: ﴿قُلْ﴾، ٣٠١ و﴿وَأَنذِرْ مَا أَوْحَى﴾. ولو لم يكن مخبراً، لوسع أن يتلو ولا يحكي قول الملك له ٩ «أتل»، ولا يقول «قل»؛ بل يبتدئ فيقول: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ﴾، ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾، ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾، ولا يقول: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾، وإلى أمثال ذلك في كتاب الله. وأما إفراده لنفسه بالأمر، فبالصيغة التي ترد من قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾، ١٢ و﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾، كذاك يقول، وإنه يحسن، وقد كان ذلك. فأما أوامره من غير الكتاب، فما هي إلا بطريق الكتاب، وهو الوحي إليه. فينطق تارة بقرآن، وتارة بكلام يُضاف إليه إضافة جهة، لا إضافة إنشاء. وكيف يُظن بأن النبي - صلى الله عليه - يأمر بحكم شرعي من قبل نفسه؟ فإذا بطل هذا، لم يبق إلا أنه مخبر وحاك، سواء كان ما ينطق به قرآناً أو غيره.
- فإن قيل: فعندكم أنه قد يأمر بالحكم من طريق الاجتهاد. فإذا قال ذلك، كان أمراً من جهة نفسه؛ فيجب أن لا يدخل عندكم فيما يصدر عنه من الأمر الذي يقوله عن اجتهاده.
- قيل: اجتهاده لا يُقر فيه على خطأ. فمتى اجتهد ولم يرد بالوحي، كان إقراره ٢١ على ما اجتهد فيه حكم الله الذي جرى على قلبه ولسانه - صلى الله عليه - ولأن

٤ فإنا قائلون: معتبر. ٨ صيغ: صيغ. ٩ يحكي: مهمل. ١٠ أتل: معتبر (من: انك). ١٥ جهة: مزيد. غامض. || إنشاء: معتبر، غامض. || يُظن: يظن. ٢١ يُقر فيه: يُقرّفه، وزيد التشكيل والتنقيط.

- اختياره مستند إلى المنطوق به، فيأخذ المسكوت عنه من المنطوق به. ومن تعلّق
بمثال السيّد مع عبيده، وآتاه لا يدخل في أمره لهم معهم، فقد أبعد النجعة؛ لأنّ
السيّد أمر بنفسه، والنبيّ - صلى الله عليه - على ما سبق من أدلّتنا، يخبر عن غيره
عن أمر بنفسه لنفسه. فلا يلزم المثال، ولا يشابه ما نحن فيه بحال. لكنّ المثال
المشبه للنبيّ أن يكون قد أمر بعض عبيده على بعض؛ فإذا قال الأمر: «قل اركبوا»؛
دخل الأمر في الجملة.

فصل

- الأمر المطلق يشتمل على العبيد، فلا يحتاج دخولهم فيه إلى قرينة ولا دليل.
وقد أشار إلى ذلك في عدّة مواضع. | فأدخلهم في باب الشهادة والإيلاء واللعان. ٣٠١
وأسند ذلك إلى عموم الآي الواردة في ذلك. وإلى هذا ذهب أكثر الناس. وهو قول
أبي بكر الباقلاني، وأبي عبد الله الجرجاني الحنفي، وكلّ من أنكر العموم من
المحقّقين. ١٢
وبه قال أصحاب الشافعي في أحد الوجهين.
وقال بعضهم: لا يدخلون في العموم، بل بدلالة تخصّصهم.
وحكى أبو سفيان، عن الرازي، أنّهم لا يدخلون فيما كان من حقوق الآدميين. ١٥

فصل يجمع أدلّتنا على ذلك

- فمنها أنّه قد دخل في الخطاب، وهو التكلّف. ومن قال بالعموم وأثبتته، ولم
يدخل العبد في عموم الخطاب، فقد أبعد وخلط. وذلك أنّ العبد يدخل في جملة
الناس والمؤمنين والمكلفين. فإن قال صاحب الشرع: ﴿يا أيّها الناس﴾، ﴿يا أيّها
الذين آمنوا﴾، ﴿يا أيّها المكلفون﴾، دخل في هذه الجمل، لوقوع الاسم عليه
على الوحدة. وكلّ من دخل في اسم الواحد من الجملة، دخل في عموم الأسماء. ٢١

١. مستند: مشبه. || عنه من: مغير. || به: مزيد. ٢. بمثال: مثال. ٤. يشابه: يشابه. ٥. المشبه:

مهمل. ١٨. فقد أبعد: مزيد.

وقد ثبت أنه يحسن أن يقال له: «يا إنسان» - «يا مؤمن» - «يا مكلف» - «افعل كذا» - أو «لا تفعل كذا». وإذا قيل لثلاثة: «اعبدوا يا أيها الناس» - «يا أيها الذين آمنوا» - «يا هؤلاء المكلفون» - صح أيضًا. فلا وجه لنفي دخولهم في إطلاق قول ٣ الشرع: «يا أيها الذين آمنوا» - «يا أيها الناس» - لأن ما استحقوا به الخطاب؛ وصلحوا له في حال الانفراد؛ موجود فيهم في حال اجتماعهم مع الأحرار. ومن ذلك أن الرق ليس بمنافٍ للتكليف وخطاب الشرع؛ بل هو بلوى بحق ٦ ألزمه رقبته؛ إما امتحانًا أو عقوبة لأجل الكفر. وكلاهما لا يمنع اتجاه خطاب الله - سبحانه - إليه بالمستحق قتله بقود، ويده بقطع في سرقة، وحبسه بدئين لآدمي، ٣٠٢ ومنافعه لعقد إجارة عليه؛ | وعقد نكاح في حق المرأة. هذا كله لا يمنع اتجاه ٩ الخطاب إليه. كذلك الرق.

ولذلك صح أن يملكه اثنان؛ ويتجه نحوه أمرهما ونهيهما. وإذا لم يتناف ملك ١٢ اثنين؛ وما يوجب ملكهما؛ فأحرى أن لا يتنافي إطلاق خطاب الله - سبحانه - له؛ وأمر آدمي مالك له بحكم الرق؛ لا بحكم ملك جواهره وعين ذاته؛ مع كون آدمي في تملكه دخیلاً، وملك الله هو الأصل - سبحانه - في ملك الأعيان والجواهر.

١٥ فصل جامع لشبههم

فمنها أن منافعتهم التي تحصل بها الأعمال؛ وتمثل بها الأوامر؛ مملوكة عليهم لسادتهم. فلا يلزمه حكم خطاب خالقه؛ وخطاب سيده الذي يملكه الخالق رقه ١٨ وألزمه طاعته.

ومن ذلك أن أكثر أوامر الشرع لا تتجه نحوه؛ ولا يلزمه؛ كالجُمع؛ والجهاد؛ والحج. ولا يصح تبرّعه؛ ولا إقراره بالحقوق البدنية؛ ولا المالية؛ ولا له ولاية؛ ٢١ ولا يملك التصرف في نفسه. فلا وجه لاتجاه الخطاب نحوه.

٢ اعبدوا: اعبد. ٤ به: مغير (من: انه). ٦ بحق: بحق. ٧ ألزمه: مهمل. ١١ ولذلك: مغير (من: كذلك. مشطوب وكُتب فوقه). || لم يتناف: لم يتنافا. ١٢ اثنين: مهمل. ١٣ كون: مغير. ١٤ وملك: مغير. ١٦ وتمثل: وسئل. ١٩ كالجُمع: مغير (من: كالجمعه). ٢٠ بالحقوق البدنية: مهمل. || ولاية: دلايه.

ومن ذلك أنه يملك منعه من التعبد على وجه التطوع والتفعل. فلا يتجده نحوه مطلق الخطاب؛ لأجل حق من ملك منعه من التطوع بامثال ما يحصل به خطاب الشرع للأحرار. ٣

فصل في جمع الأجوبة عن شبهتهم

إن تملك السادة لمنافعهم لا يمنع اتجاه مطلق أمر الله - سبحانه - إليهم؛ كما
 ٦ لم يمنع خاص خطابهم. ولو كان حقوق الموالى وسادة العبيد مانعة من دخولهم
 في عموم خطاب الله؛ لمنع من اتجاه أوامره الخاصة إليهم؛ كآحاد الآدميين غير
 المالكين، لما لم يلزمهم عام أمرهم لأجل حقوق أموالهم وتملك منافعهم عليهم؛
 ٩ لم يلزمهم خاص أمرهم لهم وخطابهم إليهم. ولأن تملك منافعهم بلوى من الله؛
 وتكليف منه إليهم طاعة ساداتهم في خدمتهم، وصرف منافعهم في امتثال أوامرهم.
 والله - سبحانه - لا يمنع بعض أوامره بعضاً، عقوبات كانت أو عبادات. فإن الرق
 ١٢ | لا يخلو من أن يكون بلوى أو عقوبة؛ لأنه في الأصل أثر الكفر. وإيجاب الحدود ٣٠٢
 والقصاص لا يمنع من دخول من لزمه ذلك في مطلق أوامر الله - سبحانه. وإن
 كانت بلوى؛ كانت بمثابة الأمراض والفقر وغير ذلك. وهي غير مانعة من دخول
 ١٥ المستحق في عموم الخطاب؛ وكما لم يمنع كل ذلك اتجاه خاص الخطاب
 نحوهم.

وأما خروجهم من بعض الأوامر كالجمعة والجهاد؛ فما دخلوا فيه من أوامر
 ١٨ الشرع أكثر؛ كالصلوات والصيام والكفارات والحدود. فإن تعلقتم بما خرجوا منه؛
 تعلق عليكم بما دخلوا فيه. على أن الذي خرجوا منه خرجوا بأدلة أوجبت إخراجهم؛
 وما دخلوا فيه؛ فمطلق الأمر والخطاب؛ ولأن الفقراء والزمنى والمرضى
 ٢١ والمسافرين أخرجهم العجز عن كثير من العبادات؛ أصلاً تارة ومقداراً أخرى.

١ منعه: مغيّر، مهمل. || والتفعل: مغيّر (من: والمفعول). ٢ منعه: مغيّر. || بامثال: بامثال.
 ٥ تملك: مغيّر. ٨ أموالهم: مغيّر. || وتملك: مغيّر. ١٤ كانت: مغيّر (من: كان)، في الموضعين.
 || وهي: مغيّر (من: وهي). ١٥ وكما: مغيّر. ١٧ فما دخلوا: مغيّر (من: فادخلوا). ٢١ تارة: مهمل.

ثُمَّ دَخَلُوا فِي مَطْلَقِ الْأَمْرِ، حَيْثُ كَانَ خُرُوجُهُمْ عَمَّا خَرَجُوا عَنْهُ بِعَجْزٍ وَعَذْرٍ، قَامَتْ بِإِخْرَاجِهِمْ لِأَجَلِهِ أَدَلَّةٌ؛ فَكَذَلِكَ هُؤُلَاءُ.

- وَأَمَّا تَمَلُّكَ سَيِّدِهِ مَنَعَهُ مِنَ النِّوَافِلِ، لَا يَمْنَعُ دَخُولَهُ فِي مَطْلَقِ أَمْرِ اللَّهِ لَهُ ٣
بِالْفَرَائِضِ؛ كَمَا أَنَّهُ يَمْنَعُهُ مِنَ سَائِرِ النِّوَافِلِ. وَلَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ دَخُولَهُ فِي الْأَمْرِ الْخَاصِّ
لَهُ بِالْفَرَائِضِ. فَهُوَ فِي بَابِ الْأَوَامِرِ الْخَاصَّةِ وَالْفَرَائِضِ النَّاجِزَةِ كَالْحَرِّ. وَلِهَذَا صَحَّحْنَا
فَرَائِضَهُ عَنْ حَالِ إِبَاقِهِ؛ وَلَمْ يَخْرِجُوهَا فِي حَقِّهِ عَنْ كَوْنِهَا قَرِيبَةً. وَلَمْ نَصَحِّحْ نَحْنُ مِنْهُ ٦
النِّوَافِلَ رَأْسًا. وَأَنْتُمْ أَخْرَجْتُمُوهَا عَنْ كَوْنِهَا قَرِيبَةً. مَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُ فِي الْفَرَائِضِ
كَالْحَرِّ. وَفَارَقَ بِهَذَا مَا أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنْ أَوَامِرِ الْأَجَانِبِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا مَلِكَ لَهُمْ وَلَا حَقَّ.
وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ - مَالِكٌ آكَدُ الْمَالِكِينَ؛ فَلَا يَمْنَعُ مِنْ اتِّجَاهِ أَمْرِهِ [إِلَى] حَقِّ أَضْعَفِ ٩
الْمَالِكِينَ؛ وَمِنْ [اتِّجَاهِ] مَلِكِهِ [إِلَى] أَضْعَفِ الْمَالِكِينَ؛ كَمَا لَمْ يَمْنَعِ اتِّجَاهُ خُصُوصِ
أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ؛ بِخِلَافِ الْأَجْنِبِيِّ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ.

٣٠٣ و

| فصل

١٢

وَتَدَخَّلَ النِّسَاءُ فِي مَطْلَقِ الْأَمْرِ. وَبِهِ قَالَ ابْنُ دَاوُدَ؛ خِلَافًا لِأَكْثَرِ أَصْحَابِ أَبِي
حَنِيفَةَ، وَلِلْأَشْعَرِيَّةِ. وَوَأَفْقَهُمُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْبَاقِلَانِيِّ؛ وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ؛ لَا
يَدْخُلُونَ إِلَّا بِقَرِينَةٍ أَوْ دَلَالَةٍ.

١٥

فصل في جمع أدلتنا

- فَمِنْهَا أَنَّ عَادَةَ أَهْلِ اللُّغَةِ تَغْلِيْبُ جَمْعَ التَّنْذِيرِ إِذَا اجْتَمَعَ الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوتُ فِي
الْخَبَرِ وَالْأَمْرِ. فَيَقُولُ قَائِلُهُمْ لِلنِّسَاءِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ: «ادْخُلْنَ». وَإِذَا كَانَ مَعَهُمْ ذِكُورٌ ١٨
قَالَ: «ادْخُلُوا». قَالَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - لِآدَمَ وَحَوَّاءَ: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾.
وَهَذَا خَطَابُ الذَّكَورِ. وَتَقُولُ الْعَرَبُ لِلْمَرْأَةِ: «قَوْمِي»؛ وَلِلثَّلَاثِ: «قُمَّنَ»؛ وَلِلرَّجُلِ
وَالْمَرْأَتَيْنِ: «قَوْمُوا».

٢١

٣ تَمَلُّكٌ: مَهْمَلٌ. || أَمْرُ اللَّهِ: أَمْرُ اللَّهِ. ٥ لَهُ: مَزِيدٌ. || النَّاجِزَةُ: النَّاسِخَةُ. ٦ إِبَاقُهُ: إِتَابُهُ.

٩ الْمَالِكِينَ: الْمَلِكِينَ. || اتِّجَاهُ: الْحَاوِ. ١٠ الْمَالِكِينَ: الْمَلِكِينَ. ١١ الْأَجْنِبِيِّ: الْأَحْنَتِي. مَغْيِيرٌ.

١٧ عَادَةُ: مَغْيِيرٌ.

- وكذلك عادتهم تغليب جمع ما يعقل، إذا كان معه من لا يعقل. قال الله - تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾. حتى أنه إذا وصف ما لا يعقل بصفة تختص من يعقل، غلب فيه جمع من يعقل. قال الله - تعالى: ﴿وَالشَّشْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾. وهذا جمع ما يعقل؛ لما وصفها بالسجود، وهو فعل من يعقل، جمعتها جمع من يعقل.
- فإذا ثبت هذا من عادة العرب، وورد في كتاب الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، دخل فيه المؤنث تغليبا للتذكير.
- وكذلك في التثنية تقول العرب في الرجل والمرأة: «قاما». وهذه صورة تثنية الذكْرَيْنِ. - والله أعلم.
- ومن ذلك أن أكثر أوامر الشرع خطاب المذكر. والإجماع منعقد على دخولهن في الخطاب. وما ذلك إلا اعتمادا على دخولهن في خطاب المذكر تبعا.
- ومن ذلك أن العرب دأبها تغلب الأكثر على الأقل. ومعلوم أننا غلبنا التذكير على التأنيث. وإن كان عدد الآيات أكثر، دل على أنه الوضع الأصلي.
- ومن ذلك أن الغالب أن النساء تابعات للرجال. وقل أن تُخصَّص بالخطاب نساء حلّة، أو قرية، أو بلدة، في مكانة أو مخاطبة، إنما يُستتبعن استتباعا. ويُستتهجن من العربي أن يقول لأهل بلد: «أنتم الآمنون ونساؤكم آمينات»؛ بل إذا قال: «أنتم آمنون»؛ | تبع النساء في ذلك. وكذلك إذا كان بحضرته رجال ونساء، فقال ٣٠٣
- «قوموا»، سُجَّ في اللغة أن يقول «وقُفْنَ». فعادة أهل اللغة في الاستتباع لهنّ مغنية عن تخصيصهنّ بالخطاب. فكان مطلق خطاب الشرع كذلك؛ حتى أن في البهيم من الحيوان يسُج أن يقول الرجل: «عندي مائة من الخيل ومائة من الجمال»؛ كما يقول: «مائة من الرقيق معدّات ومعدّون، لتبعهم ولتبعهنّ». بل يُطلق الجمع الصالح للذكور فقط، قنوعا به وتعويلا عليه.

٧ تغليبا: معلّا، كذا. ٨ التثنية: مهمل. || تثنية: مضطرب التنقيط. ١١ دخولهنّ: مغير (من: دخولهنّ). ١٢ دأبها: مغير، مهمل. || تغلب: مغير. || غلبنا: علينا. ١٣ الأصلي: مغير (من: الأصل). ١٤-١٥ نساء حلّة: ساحله. ١٦ بلد أنتم: بلادنا. ١٧ آمنون: مهمل. || تبع: مهمل. ١٨ سُجَّ: مغير (من: سمح). ١٩ البهيم: مهمل. ٢٠ يسُج: مغير (من: يسمع).

فصل في جمع الأسئلة عن ذلك

فمنها أن قالوا: تغليب العرب للتذكير: في باب الجمع، لا يمنع انصراف جمع التذكير إلى ما وُضع له. كما أنهم قد غلبوا أسماء المجاز على الحقائق في قولهم «راوية»، و«غائظ»، فوضعه لغير ما وُضع له في الأصل؛ وكذلك الوطاء. ولم يعط ذلك أن نصرف إطلاق اللفظ إلا إلى الوضع الأول: دون ما غلبوه من الوضع الثاني: وهو المجاز والاستعارة.

ومن ذلك قولهم: إفاضة التذكير على التأنيث حال الجمع لا يعطي أن يدخلن في الإطلاق؛ بدليل إفاضة السواد والتمرية والعدل لأحد المسئئين إلى صاحبه في قولهم: «بتنا على الأسودين»، و«عدل العمرين»، و«لنا قمرها»، وإن كان الأسود، وعمر، والقمر أحدهما. والإطلاق له حكمه.

ومن ذلك قولهم: إن لهن خطابا يخصهن، وجمعا ينفردن به في الواحدة والاثنتين. وقد تقاصر عليهن التذكير: عند اجتماعهن بالذكر؛ فيقابل الاستعمال في اللغة. وبقي أمر التكليف، واشتغال الذمة به، على مقتضى أصل أدلة العقول من البراءة؛ إلا أن تقوم دلالة الإشغال للذم، وإيجاب الحقوق والعبادات.

فصل في جمع الأجوبة عن الأسئلة

أما إلزامنا المجاز المغلب استعماله، فإننا لو سألنا الواحد من أهل اللغة: «ما أردت بقولك «وطئت أمتي»؟»، لقال: «جامعتُ، وفعلتُ الفعل المخصوص». فإذا قيل له: «فيحسن | النفي بأن تقول: «ما وطئتها، لكن فعلتُ كيت وكيت»؟»، لقال: «نعم يحسن النفي بحكم الوضع الأصلي». فأما في مسألتنا إذا قال في امرأة ورجل «قاما»، وقيل له: «ما أردت؟»، قال: «الرجل والمرأة»، فهل يحسن أن يقول: «ما أردتُ المرأة»، وتبقى التثنية؟ فنقول «لا». ولا يحسن أن يُقال «قامتا»، فيفاض التأنيث على التذكير. فقد صار وضعًا، لا استعارة ولا تجويزًا.

٢ تغليب: مهمل. ٥ نصرف: مضطرب التنقيط. ٨ والعدل: السابق (به) مشطوب. || المسئئين:

المسئس. ٩ بتنا: ثنا. ١١ الواحدة: مثير (من: الوحده). ١٢ وقد تقاصر: وقدنفا صر. ٢١ وتبقى التثنية: وسفا السه، كذا. ٢٢ تجويزًا: مثير.

وأما كونهن يختصن بوضع حال الوحدة والثنية، فقد سقط ذلك حال الثنية إذا كان مع الواحدة رجل، أو كنساء مع الكثرة منهن قليل من الذكور، فإنه يغلب التذكير على التأنيث، وإن كان دأب العرب تغليب الأكثر على الأقل في كل شيء. ٣

وأما إفاضة اسم القمر على الشمس، والسواد في النمر على الماء الذي ليس بأسود، ولا سواد في الماء، وفي الأنثى ما يصلح للتذكير من حيث إنها شخص وحي وإنسان: يحسن لذلك أن تُفرد بالتأنيث، لمكان ما فيها من الأنوثة، وتُجمع بالتذكير، لما فيها مما هو مذكّر من الشخصية والإنسانية والآدمية. فهي بحدتها إنسان وآدمي وشخص عاقل ناطق. ٦

فصل في جمع شبههم في ذلك

فمنها ما روي عن أم سلمة أنها قالت: يا رسول الله! إن النساء قلن ما نرى الله يذكر إلا الرجال. فأنزل الله ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ الآية. ٩

ومن ذلك ما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «ويلٌ للذين يمسون فروجهن، ثم يصلون ولا يتوضأون». فقالت عائشة: يا رسول الله! هذا للرجال؛ فرأيت النساء؟ وهذا يدل على أنهن لم يدخلن في عموم الصيغة الموضوعة للتذكير، من حيث سؤال أم سلمة وعائشة. ونساء العرب أعرف بالوضع. والنبي - صلى الله عليه - عليه - سيد اللغة لم ينكر عليهما السؤال، ويقول إن الصيغة موضوعة للجميع؛ وإقراره | كقوله. ١٢

ومن ذلك قولهم: إن للإناث وحدة وثنية وجمع؛ ولكل ذلك لفظ يخصهن. ١٨

فيقال: «مؤمنة»، و«مؤمنتان»، و«مؤمنات». وللذكور اسم يخصهم أيضًا في الواحد والاثنين والثلاثة. فيقال: «مؤمن» في الواحد، وفي الاثنين «مؤمنان»، وفي الجمع «مؤمنون». فكما لا يدخل النساء في تأنيث التذكير ولا الثنية، كذلك في ٢١

١ الوحدة: الواحد. ٢ والثنية: مغير. ٣ والثنية: مغير. ٤ أو كنساء: اوكنسار. ٥ النمر: مهمل. ٥ من حيث: مكزّر. ٦ الأنوثة: مهمل. ٧ الشخصية: السحسة. ٨ بحدتها: بحدتها. ٩ الموضوعة: مغير. ١٠ عليهما: مغير (من: عليها). ١١ وثنية: مهمل. ١٢ فكما: السابق (فكما في الجمع مؤمنون) مشطوب. ١٣ تأنيث: مهمل.

الجمع. وكما لا يدخل المذكر في جمع المؤنث، كذلك لا يدخل المؤنث في جمع المذكر.

- ولهذا فصل الباري بينهما، فقال: ﴿الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ، وَالْمُؤْمِنِينَ ٣ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾، إلى جميع ما عدّد من الأوصاف. ولو كنّ قد دخلن في الجمع الأول، لم يكن للإعادة معنى، وصار بمثابة جمع المؤمنين لا يدخله الكفار، وجمع الأبرار لا يدخل فيه الفجار. كذلك جمع الذكور: لا يدخل فيه الإناث إلا بدلالة. ٦ وحرّره بعضهم قياّماً، فقال: ما لا يدخل في اسم الواحد والتثنية لا يدخل في الجمع؛ كاسم الذكور لا يدخل في جمع الإناث.

فصل يجمع الأجوبة عن شبهتهم

٩

- أما سؤال أم سلمة وعائشة، فإنما وقع عن عدم تخصيصهن بالذكر من طريق الصريح؛ ولم يقع بالعموم من غير تخصيص لهنّ بالذكر. ولأنّنا، وإن قلنا إنهنّ يدخلن، فإنما يدخلن من جهة الظاهر؛ فأما من جهة الصريح والنص، فلا. وقد ورد ١٢ في بعض الخطاب خصوصهنّ؛ مثل قوله - تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾، ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾. وعادة العرب التخصيص تارة والتعميم أخرى. ١٥ وأما قولهم: إنّ للإناث اسماً يخصهنّ في الوحدة والتثنية والجمع، وكذلك الذكور، فلمعري أنّه كذلك. لكنّ العرب، إذا أحدثت، خصّت كلّ جهة بما يليق بها ٣٠٥ من التانيث والتذكير. فأما إذا جمعت، فإنّها تغلب | لفظ التذكير؛ حتّى أنّ عادة العرب تغليب اسم الأكثرين، وإسقاط حكم النساء، والنادر، والقليل. فينسبون من كان أكثرهم بخلاً إلى البخل، ومن كان أكثرهم كرمًا إلى الكرم، ويستقلّون حكم الواحد والاثنين والثلاثة في الحلة أو القبيلة. ومع هذه العادة، رأيناهم يجمعون ٢١ الجمع الذي يشتمل على مائة امرأة وثلاثة من الرجال جمع الذكور، ويخاطبونهم

١ المذكر: مهمل. مغير (من: الذكر). ٥ للإعادة: مغير. || بدخله: مغير. ٦ الفجار: المخار.

١١ يقع: نع. ١٥ فُرُوجَهُنَّ: مغير. ١٦ للإناث: مهمل. || اسماً: اسم. ١٩ ينسبون: مغير. ٢٠ بخلاً إلى البخل: بخلاً إلى النخل. || كرمًا: مغير. ٢١ رأيناهم: رأياهم.

- خطاب الذكور. فعُلم بذلك أنه يُجَدَّد لِهِنَّ بالاجتماع بالذكور حال لم تكن لِهِنَّ حال
الانفراد، واسم لم يكن. وغير ممتنع مثل ذلك في تغيّر الحال بالاجتماع؛ كما يُقال
٣ «قامت» في الواحدة، وفي الاثنتين «قامتا». وفي رجل وامرأة «قاما»؛ وفي رجل
وامرأتين «قاموا». ولم يُوجد لاجتماعهنّ بالذكور حكم الانفراد في الثنية والجمع؛
كذلك في الخطاب. وكذلك كان حكم الكثرة التغليب؛ فسقط ذلك التغليب في
٦ حال كثرة الإناث، مع قلة الذكور.
- وفارق جمع المؤمنين والكفار؛ لأنه ليس في وضع اللغة تغليب أحدهما على
الآخر، إلا مع الكثرة الغالبة أو السلطنة ونفاذ الأحكام. فيقال: «دار كفر»؛ و«دار
٩ إسلام»؛ على حسب التسلّط في التصرف، ونفوذ الأحكام. وههنا يُغلب التذكير مع
قلة الذكور، وكثرة الإناث. فدلّ على أنّ الحكم للاجتماع تغليب الذكور. فكذلك
في باب الخطاب.

فصل

١٢

- اختلفت الرواية عن أحمد في الكفار: هل يدخلون في الخطاب العام المطلق
بالعبادات؟ مثل قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾، ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾، ﴿يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾،
١٥ ﴿يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾. فعنه أنهم يدخلون؛ نصّ عليه في اليهودية والنصرانية تلاعن
المسلم، تعلقاً منه بقوله - تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ﴾. وبه قال أكثر
المتكلمين من المعتزلة والأشعرية. |
- والثانية لا يدخلون في مطلق الأمر بالعبادات. وإنما يُخاطَبون بالإيمان والنواهي.
١٨ قال في يهودي أسلم في نصف الشهر: يصوم ما بقي؛ لأنه لم يجب عليه قبل
إسلامه؛ إنما وجب عليه لما أسلم، ولم يكن واجباً حال كفره.
- ٢١ واختلف أصحاب أبي حنيفة. فذهب الكرخي، والرازي وجماعة أصحابه، إلى
أنهم مخاطبون بالعبادات.

١ يُجَدَّد: مهمل. ٢ وغير: متبعر. مهمل. || مثل: متبعر. ٨ ونفاذ: مهمل. ٩ ونفوذ: ونفوذ.
|| يُغلب: مهمل.

وذهب الجرجاني إلى أنهم غير مخاطبين بها؛ لكنهم مخاطبون بالنواهي والإيمان. واختلف أصحاب الشافعي أيضًا على مذهبين. أحدهما أنهم مخاطبون، وهو الأشبه، وقول الأكثرين.

٣

والثاني غير مخاطبين إلا بالإيمان، وهو اختيار الشيخ أبي حامد - رحمه الله عليه.

٦

فصل في جمع الأدلة على أنهم مخاطبون من طريق الآي من القرآن

٩

فمن ذلك قوله - تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾؛ ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾. فتواعدهم على الكفر، وترك الزكاة، وجحد البعث. ولا يُتواعد إلا على فعل محظور، أو ترك واجب. فكان الظاهر مقابلة الوعيد لجميع ما عدّد من الجرائم.

١٢

ومن ذلك قوله - تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾، ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾. وظاهر هذه الآية مقابلة ما ذكره من العقاب في مقابلة ما عدّده من الذنوب والجرائم؛ لا سيما مع قوله: ﴿يُضَاعَفْ لَهُ﴾. فذكر المضاعفة إنما وقع لمكان مضاعفة جرائمهم، جريمة بعد جريمة؛ لأن قوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾، يعود إلى الجمل المتقدمة كلها. وما ذكر المضاعفة إلا مقابلة.

١٨

ومن ذلك قوله - تعالى - في أهل الجنة: ﴿يَتَسَاءَلُونَ﴾، ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾، ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾، ﴿وَلَمْ نَكُ نَطْعُمُ الْمَسْكِينِ﴾، ﴿وَكُنَّا نَخْضُوعُ مَعَ الْخَافِضِينَ﴾، ﴿وَكُنَّا نَكْذِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾. | وهذا يدل على أنهم يؤاخذون بترك الإيمان، وترك العبادات المذكورة.

٢١

فصل في جمع الأسئلة على الآيات

فمن ذلك المراد بقوله: ﴿لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ قول لا إله إلا الله، ورد التفسير بذلك. ويُحتمل أن يكون الذين لا يعتقدون إيتاء الزكاة، ولا يدينون به، ولا يلتزمون بها كما قال: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾، يعني يلتزمون بها. ويُحتمل أن يكون الويل عاد إلى كفرهم، ووصفهم أنهم ﴿لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾؛ ولم يحصل الويل لعدم إيتائهم الزكاة.

وأما قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾، إلى قوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾، إنما عاد إلى جميع المذكور؛ وهو بمجموعه يوجب ذلك، بدليل أنه قال: ﴿يَخْلُدُ﴾؛ ولا خلود إلا على الكفر. فلا يمكن حمل الوعيد على آحاد هذه الأشياء المذكورة، إذ ليس فيها ما يوجب الخلود.

وأما قوله: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾، فليس هو من قول مَنْ يُعْتَدَ بقوله؛ بل هو قول الكفار، ولا اعتبار بقولهم؛ بدليل أنهم قالوا: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾. قال الله: ﴿انْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا﴾؛ ومن يكذب يجوز أن يجهل. ولأنه يُحتمل أن يريدوا «لم نك من أهل الصلاة»؛ كما قال: «نُهِيت عن قتل المصلين». وليس المراد به مَنْ هُمْ في تحريم الصلاة فقط، لكن من يلتزمها وهو أهل لها.

ويُحتمل أن يكون هذا قول فِرَقٍ مختلفين. فقوم تركوا الصلاة؛ وقوم تركوا إطعام المسكين في الزكوات والكفارات، وقوم كذبوا بالبعث بعد الممات. يشهد لهذا التأويل أن الخلل كلها لا تكاد تجتمع في الكل. فإن منهم من كان يطعم الطعام ويصل الأرحام تكثرًا. ومنهم من يفعل ذلك بعد نسخ الدين الذي كان عليه

تدبيرًا وتمسكًا؛ كالنصارى واليهود بعد بعثه نبيًا - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - وفيهم الرهبان ٣٠٦ الذين لا يخوضون مع الخائضين؛ وفيهم من لا يكذب بيوم الدين مَنْ يثبت

١٥ أن يريدوا: أن يريدون. ١٦ تحريمه: مهمل. ٢٠ الخلل: مهمل. ٢١ ويصل: مهمل (كانه: وصل). || نسخ: مهمل. ٢٢ تدبيرًا: مدنيا. || بعثه نبيًا: مهمل. || نبينا: سا، كذا. ٢٣ متن: السابق (الد) مشطوب.

البعث، لكن يُكْفَرُ بجحد شيء آخر؛ كجحد إيجاب واجب في الشرع، أو جحد تحريم محترّم حرّمه النص. فهذه جملة أسئلتهم.

٣

فصل في جمع أجوبة الأسئلة على الآيات الثلاث

أما حمل الزكاة على الشهادة، فليس بحقيقة؛ بل الحقيقة إخراج المال المخصوص عن المال المقدّر المخصوص. على أنّه إذا حُمِلَ على الشهادة، كان إعادة. فإنّ الكفر بالآخرة كفر. فكان بحمله على ترك الشهادة كأنّه قال: «الذين لا يؤمنون وهم بالآخرة كافرون». وحمله على عدم اعتقاد الزكاة حملٌ على الكفر أيضًا. ومهما أمكن حمل الكلام على حقائقه، وحمل كلّ جملة منه على معنى غير الأول؛ فلا وجه لحمله على التكرار، وردّ الويل إلى الكفر خاصّة، وإخراج بقية الجرائم عن مقابلة؛ خلاف الظاهر؛ فإنّه لو كان غير الكفر من منع إتيان الزكاة ليس بمقابل؛ لم يكن لذكره معنى.

١٢

وأما قولهم: إنّ الوعيد عاد إلى جميع المذكور، ومن جملة الكفر، ولهذا أوجب الخلود، فهذا عين ما يريد؛ لأنّه إذا عاد إلى الجميع، كانت المؤاخذه بكلّ واحد من الجملة المذكورة. ولا سيّما ذكره للمضاعفة في مقابلة تعدّد أفعال مضاعفة؛ فهو أشبه من عوده إلى الكفر، وهو شيء واحد. فيكون ذكر الخلود لأجل الكفر، والمضاعفة في مقدار العذاب لأجل ما ذكره من الذنوب.

وأما قولهم: إنّ قوله ﴿لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾: إنّما هو قول الكفار. فكلّ قول ١٨
 ٣٠٧ وحكاه الله عنهم، ولم ينكره، | فهو قول صحيح. ألا تراهم لما قالوا: ﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، كيف قال: ﴿انْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾؟ وقولهم يحتمل
 ٢١ «لم نك من أهل الصلاة»، فذاك هو الكفر. وقد ذكره؛ فلا وجه لتكراره. ولا يُحتمل الكلام على ما يقتضي التكرار. على أنّ الحقيقة خلافه. فإنّ الكلام يقتضي ترك فعل الصلاة، لا اعتقاد وجوبها.

٢ محترّم: السابق (تحريم) مشطوب. ٧ بحمله: مهمل. ١١ فأنّه: انه. ١٤ يريد: مهمل.

وأما قولهم: يحتمل أن يكون قول فِرَقٍ، فلا يمنع استدلالنا؛ لأنهم إن كانوا فِرَقًا من الكفار، فقد أخبر أن الكفار متواعدون على ترك هذه الأمور التي هي من الفروع. وإن كانوا فِرَقًا بعضهم من أهل الإيمان، فلا يمكن؛ لأن الله - سبحانه - قال: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾، ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِيرَةِ مُعْرِضِينَ﴾، وهذا راجع إلى جميع المذكورين.

فصل في أدلتنا من طريق النظر

فمنها أنهم مخاطبون بمعرفة الله وتصديق رُسله - صلوات الله عليهم - وأنهم ماثومون على تكذيب الرسل، وجحد نبوتهم، وقتلهم، وقتلهم، وأنهم معذبون على الكفر بالله. وهذا مما أجمعت عليه الأمة، فلا خلاف فيه. وإن كان التصديق بالرسل لا يصح إلا بعد تقدّم معرفة الله، ومعرفة انفراده بالقدرة على ما أبدعهم به من المعجزات، وأنه على صفة هو عليها، لا يجوز عليه تأييد كذاب عليه بالمعجز. ومتى لم يتقدّم هذا، لم يصح تصديقهم بالرسل - عليهم السلام. فقد صار خطابهم بتصديق الرسل مشروطًا بتقدّم معرفة الله. ومعرفة الله - سبحانه، بما ذكرناه من العرفان؛ لا تصح إلا بشرطة، هي تقدّم النظر الصحيح والاستدلال المؤدّيّن إلى معرفته. ولم يمنع عدم صحّة التصديق بالرسل، إلا بتقدّم الشروط المذكورة؛ من القول بخطابهم بالتصديق لهم. كذلك عدم صحّة العبادات منهم؛ إلا بشرطة تتقدّم، وهي الإيمان. لا يمنع صحّة الخطاب بها. وهذا دليل لمذهبنا، وفي قوّته صلاحه | لإفساد كلّ شبهة يتعلّقون بها في هذه المسألة. ونحرّر قياّمًا، فنقول: من تناوله الخطاب بالإيمان، تناوله الأمر بالعبادات. كالمسلم؛ لو ارتدّ، أمر بالإيمان؛ والمسلم الذي لم يرتدّ يؤمّر باستدامة الإيمان.

ومن ذلك أنهم، مع تكليف الإيمان بالرسل - عليهم السلام، مخاطبون بالمنهيات. وأهل الذمة منهم يُحدّون بالزّنى والسرقة، ويُعزّرون بما يوجب التعرّي من الجرائم غير الموجبات للحدود. ويحقّق هذا أن يقال: لما نُهوا عن أكبر معصية الله،

٩ وقتلهم وقتلهم: وقتلهم وقتلهم. ١٧ وفي: حرف العطف مزيد. ١٨ ونحرّر: مهمّل. ٢٠ والمسلم: مزيد. ٢٢ منهم: مغتير. || يحدّون: يحدّون. || بانثنا: مهمّل. || التعرّي: التعرّي، مع العلامة لحرف الراء.

وهو التكذيب بآيات الله ورسوله، دخلوا في النهي عمّا دونه من المعاصي؛ كذلك
لما أمروا بأكبر طاعة؛ وهي الإيمان، أمروا بأركانها وتوابعه من العبادات والطاعات.
ومن ذلك أنّه، لما كان مُزاح العلة فيما أمر به من الإيمان، دخل في الخطاب ٣
به. وهو مزاح العلة في باب العبادات، من حيث كان قادرًا على تحصيل مقدماتها
وشروطها. وهذا علة دخوله في الخطاب بأصل الإيمان. وقد ساوته العبادات في
ذلك؛ فدخل في مطلق الخطاب بها. ٦

فصل يجمع أسئلتهم على أدلتنا في المسألة

فمنها أنّ الخطاب بالإيمان إنّما حصل لأنّه من أهله؛ ولهذا لو أتى به، لصحّ
منه. فأما الصلاة والصيام؛ فإنّه لا يصحّ منه أداء، ولا يجب عليه بعد فوات وقته ٩
قضاء. ومحال تأنيب مكلف على ترك فعلٍ لو فعله لما صحّ منه.
وأما النهي، فإنّه يصحّ منه ترك مع الكفر، والطاعة لا تصحّ منه؛ ولأنّ المنهي
عنه يلائم الكفر في كونه معصية؛ فحسن أن ينصرف الخطاب إليه بتركه؛ كما ١٢
انصرف إليه الخطاب بترك الكفر، والطاعات بخلافه. ولأنّ النهي؛ لما تعلّق عليه
وتناوله الخطاب به، تعلّقت عليه أحكامه، وهي الحدود والعقوبات والتعازير.
والطاعات لا تعلّق عليها أحكامها إذا وجدت منه. ١٥
وأما قولكم إنّّه مُزاح العلة، غير صحيح؛ لأنّه لو أُزِحت علته، لصحّت منه.
٣٠٨ فأما إذا أتى بها، فلم يُقبل ولم يُعتدّ له بها؛ فلا تصحّ دعواكم | إزاحة العلة في حقّه.

فصل في جمع الأجوبة عن الأسئلة

١٨

أما إطلاق القول بأنّها لا تصحّ منه، لا يُسلم؛ فإنّ العبادات تصحّ منه مع تقديم
شروطها. ولو جاز أن يُقال: «لا تصحّ منه مع الكفر»؛ فلا يُخطب بها، لجاز أن

٣ أنّه: ماله. || مُزاح: مهمل. ٨ لو أتى به: لو أتاه. ١١ منه ترك: منه تركه. ١٢ يلزم: مهمل.
١٦ العلة غير: مغتير. || أُزِحت: ١٧ إذا أتى بها: ادانها. || يُعتدّ له بها: مهمل. || إزاحة:
مهمل. ٢٠ نسخ: يصح.

يُقال: «لا يصح» من غير العلم بحدثه، إثباتُ صانع؛ ولا يصح، من غير العالم بالصانع. إثباتُ أنه واحد». فلما حُوطب باعتقاد لا يصح إلا بتقدم اعتقاد قبله، كذلك جاز أن يُخاطب بفعل لا يصح إلا بتقدم فعل قبله. أولاً ترى أيضًا أنه لا يصح من المحدث صلاة؟ فلا يُخاطب بها، بل يُقال: «تصح منه بأداء شروطها وتقدير مقدماتها من الوضوء والاعتسال»؛ ولا يُقال: «لا يصح من التجار عمل باب ولا دولاب، إذ ليس معه آلة ذلك»، بل يُقال: «تصح منه التجارة بشرطة تحصيل الآلات». فهذا قول باطل موهم عند من لا يفهم أنه سَيِّئ. وإذا كُشف بالتحقيق، تَرَيَف. على أنه لو جاز أن يُقال هذا في العبادات، لَقَبِل في تصديق الرسل أنه لا يُخاطب به؛ لأنه لا يصح منه إلا بعد تقديم النظر والاستدلال المحصلين لإثبات الصانع، وأنه واحد منفرد بخرق العادات، والقدرة على ما يظهر على أيدي الرسل - صلوات الله عليهم - من المعجزات. وإنما لم يُقل ذلك، لأنهم قادرون على تقديم النظر المؤدي إلى صحة تصديق الرسل. كذلك الكافر قادر على إزالة كفره بصائب فكره، وصدق الاجتهاد من نفسه. فإذا أزال الكفر، صلح للصلاة والصيام؛ كما أن الجُنُب، إذا اغتسل، صلح لأداء الصلاة والطواف، وغير ذلك مما يُشَرَط له الاعتسال. فقد وجب التأثيم عليه بترك ما هو قادر على التوصل إليه.

فإن قيل: هذا كلام باطل؛ يوهم أنه ينطبق على ما نحن فيه، وليس الأمر كذلك؛ لأن النظر شرط المعرفة، والطهارة شرط الصلاة، وليس الإيمان شرطًا للعبادات. وإنما هو أصل بنفسه؛ | إذا صح، أوجب إلزام توابعه وعَلَقته. وما هذا ٣٠٨ سبيله، لا يجب على المكلف تحصيله لأجل ما يترتب عليه.

فيحسن أن يُقال: يجب أن يحصل الغسل ليصلي؛ لأن الغسل لا يجب في نفسه إلا لغيره، وهو الصلاة والطواف والاعتكاف. والنظر لا يُراد لنفسه؛ بل يُراد

١ لا يصح: مزيد. ٣ بفعل لا يصح إلا: بفعل ما لا يصح فيه إلا. || فعل: اعتقاد. || ترى: يرى. ٤ من المحدث: السابق (من الحديث ولا يصح) مشطوب. ٥ التجار: معبر. مهمل. ٧ سَيِّئ: سي. ٨ تَرَيَف: تَرَف. ١٠ المحصلين: معبر. || منفرد: معبر. || بخرق: بخرق. معبر. || العادات: في الهامش. ١٢ الرسل: مزيد. ١٣ بصائب: صائب. التفتيط: مزيد. || فكره: معبر. || أزال: زال. ١٦ على: مكرر. مشطوب. ١٧ ينطبق: نعلق. ١٨ والطهارة: السابق (والطهارة شرط الصلوة وليس الايمان شرط المعرفة) مشطوب. || شرطًا: شرط.

لتحصيل المعرفة. فأما الإيمان، فإنه لا يقال إنه موضوع ليصلي ويصوم؛ بل هو أصل. وإنما يصلي ويصوم؛ ليقع منه بذلك موافقة التصديق. فأما أن يصدق ليصلي ويصوم؛ فبعيد ذلك عند المحققين؛ بل محال.

٣

على أنه ليس كل ما لم يصح الشيء إلا بحصوله يجب تحصيله. لا سيما إذا كان شرطاً للصحة؛ بدليل أنه لا يصح إخراج الزكاة إلا بتقدم ملك النصاب المخصوص، ولا تصح التوبة إلا بتقدم الذنب؛ ولا يجب تحصيل النصاب ليزكي؛ ولا مفارقة الذنب ليتوب. ولا كل ما لم يجب الشيء إلا بحصوله يكون واجباً؛ بدليل أن تحصيل الزاد والراحلة لا يجب الحج إلا بحصوله، ولا يجب تحصيله. فلا شرط الإيجاب يجب، ولا شرط الصحة يجب. فبطل قولكم إن العبادات يجب تحصيلها بتحصيل شرطها، وهو الإيمان الواجب.

فيقال: هذا مشاحة في عبارة. وإن الإيمان واجب؛ لكنه ليس بشرط. ولسنا

نضايقكم فنقول إن الإيمان شرط؛ بل نقول: الإيمان واجب مقدور على تحصيله؛ وإذا وجب تحصيله؛ وجبت العبادات. فكان وجوبه مع استطاعة تحصيله صالحاً لإيجاب ما يترتب عليه؛ كالنظر والاستدلال؛ لما وجبا، وكان وجوبهما طريقاً لمعرفة الله؛ وجبت معرفة الله على من لم يعرف الله بطريق النظر.

١٥

فأما قولكم: إن النظر لا يُراد لنفسه؛ والطهارة لا تُراد لنفسها؛ فهما شرطان؛ والواجب إنما هو الصلاة والمعرفة؛ وهما الواجب الإيمان والمعرفة؛ لا النظر؛ فليس

١٦ أو ٣٠٩ الأمر كذلك؛ بل النظر المؤدي إلى المعرفة طريق وشرط. والعبادة لله

- سبحانه - والطاعة هي المقصودة. قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾. فالأمر بالطاعات المقصودة شاملٌ كلِّ مكلف؛ لأن الله - سبحانه -

٢١ أخبر أنه لم يخلق الجن والإنس إلا لعبادته. ولما لم تصح عبادة من لا يعرف،

وجبت المعرفة ليطاع. ولهذا قال النبي - صلى الله عليه - «بني الإسلام على خمس»؛ وساق العبادات. وقال: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،

٢ ليقع؛ مهمل. ٤ سيما؛ متغير. ٦ ليزكي؛ متغير. ٧ مفارقة؛ مقارنه. ٨ ليتوب؛ السابق؛ كأنه

أصح. ٩ مشطوب. ١٢ نضايقكم؛ نفساً سلم، والتفريط مزيد. ١٤ يترتب؛ نرتب. ١٧ والواجب؛ كأنه وللواجب.

ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة؛ وساق العبادات الخمس. وقد أجمعنا على أن معرفة الله - سبحانه، التي لا يتعقبها طاعة في سائر ما أمر به، منجبة الثواب؛ وعبادته التي لا يتقدمها معرفة منجبة. كما أن الطهارة لغير صلاة غير نافعة؛ والمعرفة لغير طاعة وعبادة غير نافعة. بل من لا يعرف، ولم تحصل له المعرفة، غير مؤاخذ بترك المعرفة؛ إلا لإهماله شرطها، وهو النظر والاستدلال القادر عليهما. فذلك التارك للعبادات مؤاخذ بترك تقديم ما لا نتحصل العباداة إلا به، وهو الإيمان.

وأما قولهم في النهي إنه يصح منه تركه، فإن أرادوا به «صورة»؛ فالطاعات كلها تصح منه صورة. وإن أرادوا به «يصح الترك على وجه مكابدة النفس لأجل الاحترام للنهي عنه»؛ فذلك أمر حكيم ينف حصوله على تقدم الإيمان والتصديق. وإلا فالترك للمعاصي مع الكفر، كترك المتطبيب لشرب الخمر، لمضرة علمها فيه تعود إلى مزاجه؛ وترك المتصاون عادة لفعل الزنى، خوفاً من المعرة في قبيلته وحزبه؛ والتارك للظلم لرقعة طبعه، ورقة قلبه، وما يلحقه من الألم بالاستطالة على المظلوم؛ إلى ما شاكل ذلك. فهذا فصل محقق أغفله جماعة من مصنفى هذا النوع من العلم. وأما قولهم: إن المنهي، لما صح في حقه وتعلقت عليه أحكامه، صح أن يتجه

- ١٥ | إليه الخطاب بتركه بخلاف العبادات، فليس بصحيح؛ لأن إقامة الحدود على أهل الذمة لإقامة سياسة الملة، حيث التزموا أحكامنا. فأما أن يكون لأن أحكام النبي تثبت شرعاً، فلا؛ لأن الحدود لأهل الإسلام كفارات لأهلها، أو بلايا، وهي في حق الكفار محض عقوبات. وليست الحدود المحضة عقوبة من أحكام أهل الإسلام. فما تعلقت الحدود بالمنهيات في حقهم على الحالة الذي تعلقت في حقنا. وأما كون المحظورات تلائم الكفر، فكان يجب، لما عفونا عن الكفر إقراراً لهم عليه، أن نفرهم على المنهيات تبعاً. فلما زجرناهم عنها، بطل أن يكون النهي عنها؛ والزجر لأجل الملامة. فبان أن ما ذكرتم من الملامة ضد مقتضى.

٢ منجبة: مهمل. ٣ غير: عن. ٤ نافعة: بافعه. في الموصفين. ٥ نافعة: بافعه. ٦ من: مزيد. ٧ غير: مغير (من: عن). ٨ تقديم: تقدم. كأنه معدوم. ٩ المتطلب: مهمل. ثم زيد تنقيط التأني. ١٠ المضرة: مهمل. ١١ لرقعة: مغير. ١٢ التزموا: مغير (من: الزموا). ١٣ بلايا: ملاوي. ١٤ وليست: ليس. ١٥ المحضة: مغير. غامض. ١٦ لما: مغير. غامض. ١٧ الملامة: الملايه. مغير (من: الملامه).

وتفصيح هذا وكشفه أنه كما لا يُقال لمن لا يؤمن بالله «صلَّ الله» - ويُستهجن هذا من قائله - لا يُقال لمن يستجيز الكفر بالله والمُشرك: «لا تَبْغِ بزيادة؛ فتكون مراييناً»، و«لا تَطْأُ أجنبيَّةً، فتكون زائناً». كما لا يُقال لمن انغمس في حشٍّ وبألٍ: «امسحْ ٣ رأسَ قضيبك بحجر لتكون مستنجياً»، ولا لمن تشككت فيه النصال ووطئ على شوكة «انفشِ الشوكة من رجلك»؛ وإنما يُشَاغَل في الأمور بالأكبر والأهم. فإذا كان كفر هذا الكافر لم يمنع من صرف النهي إليه عن جرائم دون الكفر، مع النهي ٦ عن الكفر، كذلك لا يستنع صرف الأمر إليه بالعبادات التي هي دون الإيمان، مع الأمر له بالإيمان.

فصل في جمع شبههم في هذه المسألة

٩

فمنها أن العبادات لا تصحّ منهم حال كفرهم. وعبروا عن هذا بعبارتين. إحداهما أنهم لو كانوا مأمورين بها، لَصَحَّتْ منهم، كما صحّ الإيمان منهم. والعبارة الثانية أن الخطاب لهم، بما لا يصحّ منهم، لا فائدة لهم فيه؛ بل فيه الضرر ١٢ عليهم بالعقوبة على الترك. وإذا لم تصحّ منهم هذه العبادات، على وجه القربة، لم يصحّ الأمر لهم بها.

٣١٠ ومن ذلك أنها لو كانت واجبة على الكافر في حال كفره، وكان مخاطباً بها ١٥ مع ما هو عليه من جحده، لَوَجِبَ عليه قضاؤها بعد إسلامه؛ كما إذا ترك المسلم الصلاة حال حدته، أو مرضه، أو سهوه، أو فسقه وتكاسله، وجب قضاؤها. فلَمَّا لم يجب القضاء بعد زوال الكفر، عُلِمَ أنه لم يكُ مخاطباً بها، ولا وجبت عليه حال ١٨ الكفر؛ فصار كالحائض.

١ يؤمن: مغير. || ويُستهجن: مهمل. ٢ يستجيز: سحير. || بزيادة: بزيادة. || فتكون: فيكون.

٣ قضيبك: فسك. والتقبط مزيد. || لتكون: لكن. || النصال: النصال. والتقبط مزيد. ٥ شوكة: سوكه. || انفش: التقبط مزيد. || يُشَاغَل: مهمل. || والأهم: مغير. غامض. ٧ يستنع: يستنع. مغير.

١١ مأمورين بها: مهمل. ١٢ الضرر: مغير. ١٣ القربة: مهمل. ١٦ بعد: السابق (في) مشطوب. || المسلم: مغير. ١٨ زوال الكفر: مغير. || يكُ: مهمل.

ومن ذلك أَنَّ الصلاة يُقَابَل تاركها بعقوبة في الدنيا؛ وهي الضرب عند قوم، وبالقتل عند آخرين، وعقوبة في الآخرة؛ وهي إدخال النار. ثُمَّ إِنَّ الكافر لا يتعلّق عليه بتركها عقوبة الدنيا الواجبة لله - سبحانه - شرعاً؛ كذلك لا يجب عليه عقوبة الآخرة. والعقوبة على الترك من خصائص الوجوب؛ فإذا عُدِمَت خصيصة الوجوب، دلّ على نفي الوجوب.

ومن ذلك أَنَّ الكافر جاحد بالأصل الذي يُبْتَنَى عليه فعل العبادات، فكيف يُخاطَب بالفرع من يجحد الأصل؟ وقد أشار النبي - صَلَّى الله عليه - إلى هذا، حيث كتب إلى كِسْرَى وقَيْصَر: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا﴾. ولم يذكر فروع الإيمان اعتماداً على حصول الاستجابة، فإذا حصلت خاطب - وتأخيراً للخطاب المبني على غيره ممّا يتقدّم، وهو التصديق.

وكذلك لَمَّا أُنْفِذَ معاذاً إلى اليمن قال له: «ادْعُهُمْ إلى شهادة أن لا إله إلا الله؛ فإن أجابوك، فأعلمهم أن لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين». وإذا كان ترتيب الخطاب هكذا، لم يَجْزِ تقديم الخطاب على شرطه.

فصل يجمع الأجوبة عن شبههم

١٥

فأما قولهم إنها لا تصحّ منهم، فلا يُسَلَّم على الإطلاق؛ بل يُقال: هم من أهل الصّحّة لتحصيلها بشروطها. ومن قدر على تحصيل الشرط، لا يُقال: «لا يصحّ منه فعل المشروط». على أنّنا لو سامحنا، وأنها لا تصحّ، بمعنى «ما لم يقدّموا شرطها»، فباطل بالمرتدين؛ فإنّهم كفّار، ولا تصحّ منهم العبادات على وجه | ٣١٠ ظ

القربة، وهم مخاطبون.

فإن قالوا: أولئك التزموا حكم الإسلام.

قيل: وهؤلاء ألزموا حكم الإسلام، وإلزام الشرع كالإلزامهم.

٦ يُبْتَنَى: مهمل. والتنفيط مزيد. ١٠-١١ ممّا يتقدّم: مغبّر. ١٦ هم: مغبّر (من: لهم). ٢٢ قيل:

قيل. || ألزموا: مغبّر (من: التزموا). || كالإلزامهم: مغبّر (من: كالإلزامهم).

فإن قيل: فالمرتد؛ لما وجبت عليه حال كفره، وجب عليه قضاؤها بعد إسلامه.

قيل: إن صح لك هذا الاعتذار، مع من يسلم وجوب القضاء على المرتد؛ لم يصح لك مع من لا يوجب؛ فتقف صحة اعتراضك على تسليم خصمك. على أن القضاء إنما سقط عن الكافر الأصلي، لئلا يؤدي إلى تنفيره. وسنوضح العذر عن إسقاط القضاء عنه؛ في الكلام على الشبهة التي أوردتموها، في جملة الشبه التي جمعناها في الفصل المختص بها - إن شاء الله.

وجواب آخر عن أصل هذه الشبهة. وهو أن عدم الصحة لا يمنع الإيجاب، كما أن التصديق بالرسول لا يصح من جاحد بالصانع. ثم إنهم قد صرفوا الخطاب بالإيمان بالرسول إلى الجاحد، لكونه قادرًا على تحصيل الشرط بطريقه، وهو النظر والاستدلال. فإذا حصلت المعرفة، ترتبت صحة التصديق بالرسول. ولم يقف الخطاب بتصديقهم على حصول المعرفة، بل قنع في إيجابها بالقدرة على التسبب إلى المعرفة بالمرسل. كذلك لا يقف الخطاب ههنا على حصول الإيمان؛ بل يقنع بالقدرة على تحصيل الإيمان.

وأما قولهم: لا فائدة في الأمر بها مع عدم صحتها؛ فليس كما ذكروا؛ لأن التكليف في الجملة فائدة؛ صح أو لم يصح؛ كان أو لم يكن. لأن علم المكلف أنه إذا لم يتبع هذا الشرع، كان معاقبًا على ترك فروعه وأصوله؛ وكان أدعى له إلى الاستجابة؛ ويستفح به إذا تسبب لحصول الشرط، وهو بالإيمان؛ وما فيه يوم لا يقال فيه.

وأما جوابنا عن قولهم: لو كانت واجبة حال كفره لوجب قضاؤها حال إسلامه، فإنه لا يصح لجوهر. أحدها أن القضاء لا يجب لأجل وجوب المقضي، ولا يسقط لعدم وجوب المقضي. والله - سبحانه - أن يوجب الأداء، ثم يسقط القضاء؛ ويوجب القضاء لما لم يجب فيه الأداء؛ بل لم يصح فيه الأداء. ولهذا يجب قضاء

١ لئلا: مغير. || وجبت: وجب. مغير. || قضاؤها: مهمل. ٨ وهو: حرف العطف مزيد.
١١ ترتبت: ترتب. ١٢ الخطاب: مكزور. مشطوب. || إيجابها: مغير. ١٧ وكان: كان. || الاستجابة: مغير. ١٨ وهو بالإيمان: حرف الباء مزيد ومهمل. || يوم: يوم. ٢١ الأداء: من هنا. إلى آخر الجزء الأول من التجزئة الأصلية لمخطوطة الواضح، كتبت الورقات الأخيرة بيد غير يد الناسخ الأصلي. وكتبت كلماتها مهملًا أكثرها؛ انظر اللوحة رقم ٣ بعد مقدمتنا للجزء الأول من تجزئتنا.

الصوم على الحائض، ولا يجب عليها في حال الحيض صوم. والجمعة تجب، ثم إذا تركها من تجب عليه، لم يجب قضاؤها؛ وإنما يجب القضاء بأمر مبتدأ. ولم يرد دليل بوجوب القضاء على الكافر، وإن علل ذلك. فلاجل التنفير عن الإسلام، غُني للكافر عما سلف من العبادات؛ لأجل أن الشيخ الهيم، إذا رأى أنه يحتاج أن يقضي صلوات عشرات سنين، ويزكي عن ماله لما مضى بحيث يفتقر، شح وتكاسل فعبر عن الإسلام.

وأما تعلقهم بأن الكافر لا يجب عليه بترك صلوات عقوبة الدنيا، وهي القتل أو الضرب؛ فكذلك الآثم، فليس بلازم؛ لأن الله - تعالى - قد أسقط القتل والاسترقاق عن كفار أهل الذمة؛ وإن لم يسقط عقوبة الآخرة عنهم. على أن الكافر جعل كالمجتهد في تحصيل الإسلام؛ ليوّدي ما يجب عليه بالإسلام؛ والمجتهد لا يُعاقب في حال اجتهاده. والدليل على أنه جعل كالمجتهد أنه جائز إقرار أهل الكتاب، ومن له شبهة كتاب مع كفرهم، على كفرهم وما يعتقدونه من دينهم. ولهذا من لم يُقَرَّ على كفره، بُودر بالعقوبة، وهم المرتدون. ومن لا يجوز إقرارهم على كفرهم، ومن أمهل وترك مؤثراً على الكفر من غير إزعاج ولا إزهاق، أخرى أن لا يُزَهَق ويُضَرَب لأداء الصلاة.

وأما قولهم: إن الجاحد الأصل لا يجوز أن يُخاطب بالفرع، ليس بكلام صحيح؛ لأنه إذا ثبت أن معرفة الله - تعالى - أصل لتصديق رسله، وقد خُوطب بتصديق الرسل - عليهم السلام - ونُهي عن تكذيبهم، ثبت أن تصديق الرسل، وإن كان أصلاً للطاعة لهم في الأمر بالعبادات، لا يسنع من خطابهم بالعبادات، بشرطة تحصيل التصديق لهم.

على أن قولك المعرفة أصل؛ فإن المقصود من المعرفة طاعة المعروف وعبادته. فيجوز أن لا يُمنع الخطاب لهم بالمعرفة من خطابهم بالمقصود بها؛ وهو تعظيم الله - تعالى؛ وامثال أمره. وهو - تعالى - يقول: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾.

- على أن المرتد لا يستنع خطابنا له بالإيمان والعود إليه ومعالجة شبه الكفر من خطابه بالعبادات، على قول أصحاب الشافعي ومن وافقهم. والمرتد حال رده غير معتقد ولا ملتزم لإيمان ولا عبادة | أوجبها الشرع، ومع ذلك ألزمه الشرع ذلك. ٣
- وأما تقديم النبي - صلى الله عليه - خطاب الكفار بالإيمان، فإنما كان كذلك ليكون تقديم معارفهم بالله مستعملاً وموطئاً لهم على العبادات؛ لأن طاعة من لا يُعرف لا تتأتى. فما أحر الخطاب لأن العبادات لم تجب، لكن لم يكتر عليهم حتى إذا عرفوه سهّل عليهم وخفّ بعرفانه - تعالت عظمتة - معرفة صحة الرسالة، وأثقال العبادات. ولأنه - عليه السلام - لم يذكر المنهيات، على قول من وافق في خطابهم بها لما ذكرنا، وإن كانت قد دخلت في خطابهم بالإيمان. - والله أعلم. ٩

فصل

- إذا أمر الله - تعالى - بعبادة، كان أمره بها نطقاً نهياً عن ضدها من طريق المعنى. وسواء كان لها ضد واحد، أو أضداد. وتفصيل هذا الكلام أن كل مأمور به، من جهة أمر، يقتضي النهي عن ترك ذلك المأمور به. وكل فعل يصاد المأمور به، لا يصح أن يجتمع معه، كما لا يجتمع الترك. فكان حكم المضاد للعبادة المأمور بها حكم للترك. فلا بد أن يقول: إذا لم يكن الأمر قد خيّر بين فعلها وفعل ضدها. ١٢
- فإن وجد التخيير بين المأمور وبين ضده، صار بمثابة التخيير بين فعله وتركه؛ فيخرج بالتخيير عن أن يكون منهيًا عنه من طريق المعنى. وبهذا قال أكثر أصحاب أبي حنيفة، وأصحاب الشافعي، وأصحاب الأشعري.
- وزاد بعض الأشعرية، فقال: هو نهى عن ضده من طريق اللفظ.
- وقالت المعتزلة، وبعض أصحاب الشافعي: ليس بنهي عن ضده، لا لفظاً ولا معنى. ٢١

١ خطابنا: معبر. ٥ ليكون: لكى. ٦ لأن: لى. ٧ عرفوه: عرفو. || معرفة: ومعرفة. || وأنثاق:

أعمال. ١٢ واحد: مزيد، فوق ومن طريق، مشطوب. ١٥ وفعل: السابق (وتركها) مشطوب. ١٨ وبهذا: ونهيا.

وفائدة قولنا إنه إذا فعل الضدّ، كان آثمًا بفعل الضدّ من جهة الأمر. ولا فرق بين كون الأمر ندبًا، أو واجبًا.

٣ وقد فصل بعض المتكلمين، فقال في الأمر الواجب: يكون نهيًا عن ضده؛ وأما المندوب، فلا.

٦ وذهب المحققون والأكثر من أهل هذه المقالة إلى أن النهي يكون بحسب الأمر: فإن كان أمرًا موجبًا، كان نهيًا عن ضده جازمًا؛ وإن كان أمرًا ندبًا، كان النهي عن ضده تتريبًا وكرهية.

فصل في جمع الأدلة على مذهبنا

٩ فمنها من جهة البناء على أصلنا، وهو أن الأمر على الوجوب، وعلى الفور. فإذا ثبت هذان الأصلان، وقد حُرِّم الترك، فاشتغال الوقت الذي يلي الأمر، بما يضادّ الأمر، التثاؤت عن المأمور إلى غيره. وذلك محظور، من حيث كان إخلالًا بالمأمور. ١٢

ومن ذلك أن فعل المأمور به لا يمكن إلا بترك ضده، | إن كان له ضد واحد؛ ٣١٢ وبترك جميع أضداده، إن كان له أضداد. وما لا يمكن فعل الواجب إلا به، يكون واجبًا فعله. فما لا يمكن فعل الواجب إلا بتركه، يجب أن يكون واجبًا تركه؛ ولا يجب تركه، إلا وهو منهي عنه.

مثال ذلك أن الطهارة والستارة والاستقبال شروط شرعية، لا يمكن فعل الصلاة الشرعية إلا بها؛ فكانت مشاركة للصلاة في الوجوب. فكذا ترك هذه الأضداد، لا يمكن فعل العبادة إلا به؛ فكان شرطًا واجبًا. ووجوب الترك لا يكون إلا بنهي؛ وما وجد سوى الأمر بالعبادة. فثبت أن في طية النهي عن الضد المعوق عن فعلها. ٢١ ومثاله من مسائلنا، إذا قال لعبده: «اخرج من الدار»، فإنه يُعَقَّل منه الأمر بفعل

الخروج والنهي عن المقام. حتى أن السيد، إذا رأى العبد مقيمًا فيها، حَسُنَ أن يقول: «أَلَمْ أَنْهَكَ عَنِ الْمَقَامِ؟» كما يحسن به أن يقول: «أَلَمْ أَمُرَّكَ بِالْخُرُوجِ؟». وكذلك إذا قال له «قُمْ»، ففعله، حَسُنَ أن يوبّخه ويعاقبه، إن شاء، على ترك ٢٤

القيام: فيقول له: «أَلَمْ آمُرْكَ بالقيام؟»؛ وتشاغل ما ارتكبه من النهي عن القعود، فيقول له: «أَلَمْ أَنْهَكَ عن القعود، حيث أمرْتُكَ بالقيام؟»؛ ولا يحسن أن يقول: «لم أنْهَ عن القعود؛ إنما أمرته بالقيام».

٣

ومن ذلك أن من مذهب المعتزلة أن الأمر يقتضي إرادة المأمور به وحسنه. فكان تركه يقتضي ضدَّ الإرادة والحسن، وهو كراهيته وقبحه. وفعل الضدَّ ترك في الحقيقة. والتبجح والكراهية يقتضيان حظره؛ وكلَّ محظور فمَنْهِي عنه.

٦

فصل في أسئلتهم عما ذكرنا من أدلتنا

قالوا: هذا باطل بالنوافل؛ فإنها حسنة مرادة. ولا يُقال إنَّ ضدها قبيح مكروه.

قيل: إنما أتينا بالطريقة لإفساد مذهبكم، ولا يصحَّ أن يكون جوابه المناقضة.

٩

- والله أعلم.

فصل في جمع شُبّه مَنْ قال

إنَّه ليس بنهي من طريق المعنى

١٢

دون من قال إنَّه نهْي من جهة اللفظ والقول

فمنها أن الأمر استدعاء الفعل بقوله «افْعَلْ»، والنهي استدعاء الكفِّ والترك

بقوله: «لا تَفْعَلْ». فلا يجوز أن يجتمعا، وهما ضدَّان، لصيغة واحدة؛ كما لا

١٥

يُجْتَمَع | الضدَّان في محلٍّ واحد، ولا يجتمع للجوهر الواحد حركة وسكون في حالة؛ كذلك لا يجتمع للصيغة الواحدة استدعاء الفعل واستدعاء الترك.

٣١٢ ظ

ومن ذلك أنه لو كان الأمر بالشيء نهْيًا عن ضده، لكان الأمر بالنوافل نهْيًا عن

١٨

تركها. وللنهي حالتان: نهْي حظر، ونهْي تنزيه وكراهة. ولو كانت النافلة منهيًا عن

تركها، حيث كانت مأمورًا بها ندبًا، لكان النهي عنها؛ إن كان حظرًا، عاد

بوجوبها؛ لأنَّ المحظور تركه ليس إلَّا الواجب فعله. وفي إجماعنا على نفي وجوب

٢١

النوافل إبطال لدعوى النهي عن تركها، على وجه الحظر. وإن كان الأمر بها نهياً عن تركها تزيهاً وكراهة، فقد أجمع الناس على أن فعلها مستحب، وتركها غير مكروه، كما كان غير محظور. فبطل قولكم إن الأمر بالشيء نهياً عن ضده.

ومن ذلك قولهم: لو كان الأمر والنهي يتضادان، لتضاد العلم بالجهل. ولو كان الأمر بالشيء نهياً عن ضده، لكان العلم بالشيء جهلاً لضده. فلما لم يكن العلم بالشيء جهلاً لضده، كذلك لا يكون الأمر بالشيء نهياً عن ضده.

ومن ذلك قولهم: لو كان الأمر بالشيء نهياً عن ضده، لكان النهي عنه أمراً بضده. ولما لم يكن النهي عن الشيء أمراً بضده، كذلك لا يكون الأمر به نهياً عن ضده.

ومن ذلك ما اعتمد عليه المتكلمون منهم، فقالوا: إن النهي إنما يتناول الممكن؛ فأما ما يضطر الإنسان إليه، فلا يؤمر به ولا يُنهى عنه. والأعلى إذا قال للآدمي «قم»، أو قال له «تكلم»، كان مستدعيًا منه القيام والكلام الذي لا يسكن معه القعود والصمت. فصار عدم وقوع القعود منه والسكوت منفيين ضرورة بوجود ضدهما. فالضد ينفي ضده. فلا يبقى للنهي عن الضد مسأغ، مع كونه يتنفي بحصول الضد.

ونفصيح هذا، وإخراجه إلى النطق به، يكشف عن صحته أن هذا المستدعي لقيامه لو قال له: «قم»، ولا تكن حال قيامك جالساً. و«انطق»، ولا تكن حال نطقك ساكناً، لئلا يغيب عابثاً. وما كان ذلك لغواً إلا لما ذكرنا من أن قيامه ينفي قعوده، وكلامه ينفي صماته؛ فلا يبقى ما يقع عليه النهي، ولا يدخل تحت إمكان الأمر بالمأمور | بالضد فعل الضد فينهى عنه.

ومن ذلك ما تعلق به أهل الكلام منهم: لو كان الأمر بالشيء نهياً عن ضده، لكان له متعلقان أحدهما مأمور به والآخر منهي عنه، ولوجب أن يتعلق بشيين على جهة العكس، وهذا باطل؛ لأن كل ما له تعلق من الصفات، لا يصح أن يتعلق إلا بمتعلق واحد، على وجه واحد.

فصل يجمع الأجوبة عن شبهتهم

- فَأَمَّا قَوْلُهُمْ إِنَّ صِبْغَةَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ضِدَّانِ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ، فَلَا تَضَادُّ بَيْنَهُمَا إِذَا تَغَايَرَ مَا يَنْصَرِفَانِ إِلَيْهِ. فَإِنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ «لَا تَقْعُدْ» مَكَانَ قَوْلِهِ «قُمْ»؛ وَبَدَلًا مِنْهُ. ٣
- فَإِذَا قَالَ «قُمْ»، فَهُوَ أَمْرٌ بِالْقِيَامِ، وَيَنْدَرِجُ فِيهِ النَّهْيُ عَنِ الْقَعْدِ مَعْنًى. وَالَّذِي يَتَضَادُّ مَضَادَّةً يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي حَقِّ الْوَاحِدِ أَنْ يَقُولَ «قُمْ، اقْعُدْ»؛ أَوْ «قُمْ، اضْطَلِّجْ» فِي حَالٍ. فَذَلِكَ الَّذِي لَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُ فِي الْخَطَابِ؛ كَمَا لَا يَصَحُّ اجْتِمَاعُ الْأُمُورِ ٦ بِهِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ. وَكُلُّ عَاقِلٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ «قُمْ» أَنَّهُ قَدْ نَهَاها عَنْ أَنْ يَقْعُدَ وَيَضْطَلِّجَ، وَعَنْ كُلِّ ضِدٍّ يَخْرُجُ بِاعْتِمَادِهِ عَنِ الْقِيَامِ الْأُمُورُ بِهِ؛ كَمَا يَعْتَلِ النَّهْيُ عَنِ تَرْكِ مَا أَمَرَ بِهِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَرْكِ مَا أَمَرَ بِهِ، وَبَيْنَ فَعْلِ ضِدِّهِ؛ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ ٩ تَرْكِ الْقِيَامِ إِلَّا بِفَعْلِ ضِدِّهِ مِنْ أَضْدَادِهِ، مِثْلُ قَعْدٍ أَوْ اضْطِلْجَاعٍ.
- وَقَدْ أَوْضَحَ اللَّهُ - تَعَالَى - ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾. هَذَا أَمْرٌ بِالسَّعْيِ. ثُمَّ قَالَ: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾. فَفَضَّحَ بِالنَّهْيِ ١٢ عَمَّا الْاِسْتِغَالِ بِهِ بِقَطْعٍ عَنِ السَّعْيِ. وَلَوْ سَكَتَ عَنْهُ، لَكَانَ فِي قُوَّةِ اللَّفْظِ مَا يُعْلَمُ بِهِ أَنَّهُ نَهَى عَنْ كُلِّ قَاطِعٍ عَنِ السَّعْيِ. وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ أَهَمُّ اِسْتِغَالِ النَّاسِ.
- ١٥ وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ - تَعَالَى - عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - أَنَّهُمْ انْفَضُّوا إِلَيْهِ وَتَرَكُوهُ قَائِمًا، فَقَالَ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾؛ يَعْنِي ١٨ التِّجَارَةَ. لَكِنَّ اللَّهَ الَّذِي كَانَ يُفَعِّلُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْقَوَافِلَ تَابِعَ لَهَا؛ وَمَتَّبَعَهَا عَلَيْهَا؛ وَهِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالتِّجَارَةِ؛ فَصَرَفَ النَّهْيَ إِلَى الْبَيْعِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَالْمَعْقُولُ مِنْ ذَلِكَ النَّهْيِ عَنْ كُلِّ مَشْغَلٍ عَنِ السَّعْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ. وَمِمَّا يَشْهَدُ لَانْدِرَاجِ النَّهْيِ فِي لَفْظِ الْأَمْرِ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَصْرُوحًا بِهِ، وَأَنَّهُ لَوْ صُرِّحَ بِهِ لَمَا كَانَ مِنَ الْمَضَادِّ لَهُ، قَوْلُهُ - تَعَالَى: ٢١ ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾؛ نَهَى عَنِ التَّأْفِيفِ، وَتَبَّهَ عَلَى مَا زَادَ عَلَيْهِ. فَكَأَنَّهُ قَالَ: «لَا تَوْذِيهُمَا بِأَقْلَ الْأَذَى»، مِتَّبِهَا بِذَلِكَ | عَلَى أَكْثَرِهِ. وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فِي اللَّفْظِ ذَلِكَ، فَقَدْ ٣١٢ وَجَدَ مَعْنَاهُ. كَذَلِكَ النَّهْيُ هَهُنَا مَنْدَرِجٌ.
- ٢٤

٣ تغاير: مهمل. ٤ معنًى: معنًى. || والذي يتضاد: مهمل. ١٣ قوّة: مغتير (من: قول). ١٩ لهذه:

مغتير (من: لس - لأن). ٢٢-٢٣ لا تؤذيهما: لا تؤذيها. ٢٣ أكثره: مهمل.

- وليس بين الأمر بالشيء والنهي عن ضده تضاداً، بل أكثر موافقة. وإنما التضاد بين الأمر المطلق والنهي المطلق، والأمر بعين شيء والنهي عن عين ذلك الشيء. فبطل ما
- ٣ تعلّقوا به من الإحالة لاجتماع من جهة التضاد بين الصيغتين. ولأنّه إذا كان ترك الضدين شرطاً لفعل المأمور به، حُسن أن يجعل الأمر بالمشروط أمراً بالشرط من طريق المعنى، وإن لم يكن من طريق اللفظ. كمن أمرناه بالصلاة التي قد ثبت أنّ من شرطها
- ٦ تقدّم الطهارة، حسن أن يقول: «إنّ الأمر بها أمر بالطهارة معني»؛ كذلك حسن أن يقول «إنّ استدعاء الفعل ههنا استدعاء لترك ضده معني»، إذ كان ذلك شرطاً له.
- وأما قولهم: لو كان الأمر بالشيء نهياً عن ضده، لكان منهياً عن ضده النوافل؛ وهو الترك لها، أو كلّ فعل يصادّها، من الخياطة والتجارة وغير ذلك. ولو كان
- ٩ منهياً عنه، لكان مكروهاً أو مترها عنه، فلا يلزم؛ لأنّ النهي عن الضدّ بحسب الأمر. وإذا قلنا المندوب مأمور، فإنّ كلّ ضده لها يُستحبّ تركه. إذا لم يكن
- ١٢ واجباً، لأجل قضاء دين، أو إنفاق على عيال. كما يجب ترك ما يسقط بفعله الواجب من أصداده، إلّا أن يكون الضدّ واجباً فعله، مقدّماً وجوبه على وجوب
- المأمور به. فعلى هذا، إذا أمر بصلاة التراويح، كان أمر استحباب استحبابنا له ترك كلّ شغل عنها، وأمرناه على حدّ الأمر بها عن كلّ ضدها.
- ١٥ وأما قولهم: لو كان الأمر بالشيء نهياً عن ضده لكان العلم بالشيء جهلاً بضده، لا يصح؛ لأنّا نقول: وما الجامع بين الأمر والعلم؟ على أنّ الحقّ أن يقال:
- ١٨ «يصحّ أن يعلم الشيء وضده في حالة واحدة، ولا يأمر بالشيء وضده». وذلك لأنّ العلم بالشيء لا يتنافى العلم بضده، والأمر بالشيء يتنافى الأمر بضده. فلا يكون
- فاعلاً لشيء، إلّا بترك ضده؛ ويكون عالماً بالشيء، وإن لم يكن جاهلاً بضده. ولاّتهم وافقوا أنّ كلّ أمر بشيء، ناهٍ عن ضده؛ وليس يجب أن يكون كلّ عالم
- ٢١ بشيء، جاهلاً بضده.
- وأما قولهم: لمّا لم يكن النهي عن الشيء أمراً بضده، لا يكون الأمر بالشيء نهياً عن ضده، فكذلك نقول. وإنّه إذا نهاه عن شيء له ضدّ واحد، كالحركة، |
- ٢٤

١ أكثر: مهمل. ٦: إن: نان. ٩ الخياطة: الحنطة. || والتجارة: مهمل. ٢١ كلّ عالم: السابق

(عالمًا) مشطوب. ٢٣ عن الشيء: نالسي.

- فقد أمره بالسكون معني. وإن نهاء عما له أضداد؛ فقد أمره بواحد من تلك الأضداد. مثل أن نهاء عن الاضطجاع، فيكون أمرًا له بالجلوس أو القيام؛ وفي الجملة؛ ما يكون به خارجًا عن الاضطجاع؛ أي الأضداد كان.
- ٣ وأما قولهم: يفضي إلى أن يكون للأمر متعلقان؛ لأن كل ما له تعلق من الصفات؛ لا يصح أن يتعلّق إلا بمتعلّق واحد؛ على وجه واحد؛ فليس بصحيح؛ لأن صفات القديم - سبحانه - خاصة؛ يصح أن تتعلّق بكلّ ما يصحّ أن تتعلّق به صفاتنا؛ من العلم بالعلوم؛ [و] تتعلّق العلم بالمعلومات. وقد بيّنا ذلك في أصول الديانات.
- ٩ على أنّهم قد ناقضوا هذا بقولهم: إن القدرة الواحدة تكون قدرة على الشيء ومثله؛ وضده؛ وخلافه. وأوضحنا أنّ نفس الإرادة للشيء كراهية لضده؛ وأنها تتعلّق بشيئين؛ وتكون متعلّقة بأحدهما على العكس من تعلّقها بالآخر. فبطل ما قالوه.

| فصل

١٢

اظ

- [الأمر بالشيء ليس بنهي] عن ضده من طريق اللفظ؛ خلافًا للأشعرية.
- وذكر أبو بكر الباقلاني أن ذلك في الأمر من كلام الله - تعالى - خاصة؛ بما قرّره من أصلهم؛ وأنّ كلام الله شيء واحد؛ ليس بأشياء متغايرة. وليس ذلك في كلام الآدميين؛ لأنّه متغاير في النفس؛ كما يتغاير عند من أثبت صيغًا في النطق.
- ١٥

فصل في الدلالة على ذلك

- ١٨ إن الأمر استدعاء الفعل؛ والنهي استدعاء الترك. وكما لا يجتمعان في الصيغة التي هي حكاية عند المخالف؛ لا يكون المحكي أمرًا ناهيًا؛ ولا في محلّ إلى

١١ فبطل ما قالوه: بهذه الكلمات الثلاث ينتهي المجلد الأول من مخطوطة دار الكتب الفخارية بدمشق؛ انظر اللوحة رقم ٣ في كتاب المذهب. وهو أوّل جزء من تجزئتنا لكتاب الواضح. ١٢ فصل: من هنا يبدأ الجزء الثاني لكتاب الواضح من مخطوطة الفخارية بدمشق. ١٣ الأمر بالشيء ليس بنهي؛ انظر الجزء الأول من مخطوطة كتاب الواضح حيث كتب النسخ هذه الكلمات في آخر السطر ٩ من الورقة ٣١٤؛ وهي نسخة الخلل الحاصل، من حيث الرطوبة. في صدر الجملة الأولى من الجزء الثاني للمخطوطة.

محل؛ كالكره والإرادة. ولأنَّ العرب، وهي الأصل في هذا، وضعت الأمر استدعاءً للفعل وحثاً عليه، والنهي للكفِّ عنه والإبعاد منه. فإذا فصلت بين الأمرين، لم تلتفت إلى مخالفتها بما يضعه من مذهب؛ وصار كالخبر بالإثبات مع الإخبار بالنفي. فلما وضعت له صيغتين تدلُّ على معنيين مختلفين، لم يكن قولها: «زيدٌ في الدار» ليس هو قولها: «ليسَ زيدٌ في السوق»؛ لكن يُعلم ذلك من طريق الاستدلال، وأنَّ الجسم لا يكون في مكانين؛ فأما من طريق اللفظ، فلا.

فصل في شبههم

فمنها أنه لا فرق بين قول القائل: «دنت الشمسُ من المغرب»، وبين قوله: «بُعدت من المشرق». فكذلك قوله لمن كان من عبيده مقارناً لزيد «اقترِب» | ٢
... دراهم لفظان ثمانية وعشرة الا [درهمين] هذا غير هذا. كذلك لا يكون النطق بالأمر بالشئ، ليس هو النهي عن ضده، ولا يُقال هو غيره.

فصل في أجوبة شبههم

أما دعواه أنه لا فرق في اللفظ الأول بين البعد والقرب، فلمعري أنه لا فرق في المعنى؛ فأما من طريق اللفظ، فبلى. ونحن لا نمنع أنهما في المعنى سواء. ألا ترى أن زيدا الفقيه، الشيخ، العربي؛ إذا نُودي «يا زيداً!»، أو «يا رجلاً!»، أو «يا فقيهاً!»، أو «يا شيخاً!»، أو «يا عربياً!»، كان النداء في المعنى واحداً، وفي الألفاظ مختلفاً؟ وكلامنا في النهي من طريق اللفظ.

وأما الثمانية، فداخلاً في العشرة دخول البعض في الجملة. وليس دخول النهي في الأمر دخول البعض؛ لأنَّه ليس في الأمر نهْي، وتحت العشرة ثمانية. فإذا أخرجت بالاستثناء الدرهمين، بقي ثمانية لا محالة.

٢ فإذا: وادا. ٣ تلتفت: مهمل. ٤ فلما: لما. || صيغتين: مسفان. ٨ قوله: قولها. ١٠ ... دراهم : سطران ثلاثيا بسبب الرومية. لم يبقَ منهما إلا هذه الأحرف الأربعة. ١٥ زيدا الفقيه: زندا الفقه. || «يا زيداً» : يوازن. || «يا رجلاً» : بارجل. ١٥-١٦ «يا فقيهاً» : ساسه. ١٦ «يا شيخاً» : بياشخ. || «يا عربياً» : ساعري. ١٨ الثمانية : المسه. ١٩ ثمانية : مبيه. ٢٠ أخرجت: أخرجت. || الدرهمين: الدرهمان. || محالة: ثلاثى حرف الألف وبعض اللام.

فصل

الفرض والواجب سواء في أصح الروايات عن أحمد - رضي الله عنه. وبها قال أصحاب الشافعي.

٣

وعنه رواية أخرى أن الفرض ما ثبت بدليل مقطوع عليه؛ والواجب غيره، وهو ما ثبت بخبر واحد أو قياس. فالفرض، على هذه الرواية: أكد من الواجب؛ وبها قال أبو حنيفة.

٦

وعنه أن الفرض ما ثبت بقرآن. ولا يُسمّى «فرضاً» ما ثبت بسنة النبي، صلى الله عليه.

٩

فصل في جمع الأدلة على الرواية الأولى

فمنها أن التزايد | ... العقوبة فإذا كان شيء كان مؤكداً ولا علم لنا بمقادير العقوبات في واجب دون واجب، وإن وُجد ذلك في شيء منها؛ كالصلاة يُقتل بتركها، ويكفر بتركها، عند قوم، والصوم والزكاة والحج. فلا يقال إن الصلاة من بين الفرائض تُفصل برتبة تخرج بها عن الفرض إلى ما هو أعلى؛ ولا يخرج ما دونها عن الفرض؛ بل تُساويها سائر العبادات في الفريضة.

ومن ذلك أننا أجمعنا على أن كل فرض واجب. فمن ادعى أن ليس كل واجب فرضاً، يحتاج إلى دليل.

١٥

ومن ذلك أن الله - سبحانه - أطلق اسم «الفرض» على الواجب؛ فقال: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾، وعنى به «أوجب فيهن».

١٨

ومن ذلك أن قوة الطريق، وكون الدليل مقطوعاً، لا يؤثر إلا علماً بالمنقول. فأما أن يؤثر في الوجوب، فلا. ألا ترى أن النوافل التي تواتر الخبر بها، لا تصير واجبة بقوة الطريق، بل يكون العلم بها قطعياً، وهي سنة أو نافلة؟ وغاية ما يُستدل به على الوجوب القرائن والدلائل. على أنه محتوم على المكلف ما يؤتم به، معاقب

٢١

٧ وأسمى: مغتبر. ١٠...: بنقص سطر كامل بسبب الرطوبة. || ... شيء: ثلاث كلمات تقريباً ثلاث. ١٤ تُساويها: مهملي. ١٥ آتا: مغتبر (من: ان). || ليس: مزيد، فوق «كل». ١٦ فرضاً: فرض. ٢٢ يؤتم: يؤتم.

على تركه. ولا يبقى بعد ذلك إلا مراتب الواجبات في استحقاق الذم والعقوبة على الترك؛ كما في المنهيات؛ تكون متساوية في الحظر والتحريم. ولا يبقى بعد ذلك إلا التفاوت في عقوبات | ... معها وتأثيرها حتى انتهت [أ] ... حده منها مع عدم ٣
المدائمة عليها. ولم يُعتبر في كونها كبيرة أن يكون طريق تحريمها قطعياً؛ بل
تضاعف عقابها في الدنيا بالجزاء والآخرة بالوعيد، أو هما. فكان يجب أن تخص
الفريضة، إن جعلتها أكثر من الواجب؛ بزيادة ثواب على فعلها، وكثرة عقاب على ٦
تركها، دون تأكد طريقها.

ومن ذلك أن مدعي اسم «الفرض»، لما ثبت بدليل مقطوع، كمدعي اسم
«النفل»، لما ثبت بدليل مطلق، فيخلع على كل أمر ورد من جهة الشارع بخبر ٩
واحد اسم «نفل». وهذا صحيح؛ لأن الطريق المقطوع؛ إذا أورث قوة في
الإيجاب، ومزية هي الفريضة، وصلاح للرفع والتعظيم؛ وجب أن يُعطى نقيضه
التدوين والتقليل في الرتبة. فيكون كل أمر ثبت بطريق مطلق ودليل غير مقطوع نفلاً ١٢
محطوطاً عن رتبة الإيجاب. فلما لم يدون الدليل المطلقون رتبة المأمور فيجعله نفلاً،
لم يرفع قوة الطريق للمأمور فيجعله فرضاً. وما جعل الدليل المقطوع للأمر فرضاً إلا
تشبيهاً، ووضعاً بغير دلالة، ولا إحالة فيه رأساً، ودعوى بلا برهان، لا ثبات لها. ١٥
ومن ذلك أن لفظة الوجوب أكد من لفظة الفرض؛ لأنها تعطي السقوط
والوقوع. يُقال: «وجبت الشمس»، و«وجبت جنوب الصحايا والهدايا»، و«وجبت ١٨
الحائط» إذا سقط. فإذا قيل: «وجبت العبادة»، فالمراد به «وقع الخطاب بها على
المخاطب؛ وسقط كسقوط الجدار». وثبانه ... | بين ... بمعنى الحل ... ٣٣
[تعالى]: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ﴾، يعني أحل له.
و«الفرض» بمعنى الحز. والأصل من «فُرْضة» الثَّهْر؛ وفُرْضة القوس محز ٢١
الوتر؛ وأثر المشي الذي هو المحاج من المشارع المطروقة. و«الفرض» بمعنى

١ الذم: مهمل. ٣ ... معها: بنفس سطر كامل وبغض كلمة. || ... حده: ثلاث كلمات أو أربع ثلاثت. ٥ تضاعف: نفساعف. ٩ فُيَخْلَع: مهمل. ١٢ التدوين: مهمل. ١٧ جنوب: جنوب. ١٩ وثبانه ...: بنفس سطر كامل من حيث الرطوبة. || بين ...: مهمل. وثلاث ما بقي من السطر. || الحل ...: ثلاث كلمات أو أكثر ثلاثت. ٢٠ النبي: مهمل. || بين: حرف الميم ناقص. ٢١ والأصل: والامر.

التقدير، «فَرَضَ القاضي». وإذا كانت مشتركة، والواجب متحد بالإلزام والانحتام، كان الإيجاب أحقّ بالتأكيد. فإذا لم يتأكد على الفرض بالإجماع متًا، بقي التساوي، وانعدمت بذلك مزية الفرض وتأكدته على الواجب.

٣

ومن ذلك أن قالوا: إنَّ اختلاف طرق العبادة لا يعطي تميّزًا واختلافًا. ألا ترى أنَّ النوافل التي تُفعل ابتداءً مع المسنونات الراتبية التي وردت في السنن والمسانيد يجمعهما اسم «النفل»؛ ولا يستاز بعضها على بعض بقوة الطرق واشتقارهما. كذلك الواجبات؛ إذا امتاز منها شيء بقوة الطريق؛ لا يمتاز بالقوة واسم «الفرض».

٦

فصل يجمع استلثهم على حُجَجنا

٩

فمنها أنَّ الدعوى لتساويهما لا تُسَلَّم. فإنَّ الواضع للغة جعل «الوجوب» اسمًا للسقوط؛ و«الفرض» اسمًا للتأثير. ومن ذلك سُمِّيت فرضة النهر والقوس «فرضة» لمكان الأثر. والتأثير أكد من الوجوب؛ فيجب أن يُعطى الاسم حَقُّه من التأكيد. ومن ذلك قولكم: إنَّ تساوي الفرض والوجوب في العقاب على الترك لا يمنع تمييز | ... [المكذَّب للطريق القطعي يكفر والمكذَّب للطريق الظني] يفسق. وهذه ميزة حكمية تشبه الميزة التي تعلّقت بها من مضاعفة العقوبة في الدنيا والوعيد في الأخرى.

١٢

٤

ومن ذلك أنَّ إلزامكم لنا المنهيات، وأنها ما تأكدت بحكم تأكد طريقها، لا نسلّمه. فإنَّ أحمد قال في المنعة: لا أقول إنها حرام. وقال في الجمع بين السلوكيتين: لا أقول حرام، لكن منهي عنه؛ أو قال، يُنهي عنه. وقال أبو بكر من أصحابنا: إنما وقف لوجود الخلاف. فهذا يعطي انقسام المحظور عنده إلى حرام ومنهي ليس بحرام؛ كانقسام الواجب إلى فرض؛ وغير فرض.

٢١

١ متحد: مهمل. || الإلزام: مقير. ٥ الراتبية: الراتبة. ٦ بعضها: بعضا على. ٧ الواجبات: مقير. ١٠ لتساويهما: مهمل. || تُسَلَّم: مهمل. ١٣ قولكم: قولهم. ١٤ ... ريق: سطران ناقصان بقي منهما هذه الأحرف الثلاثة. || ... ثلاث كلمتان أو ثلاث. ١٥ يفسق: يفسق. ١٩ يُنهي: نها.

فصل يجمع الأجوبة عن هذه الإسئلة

- ٣ أما التأثير في الفرض : فما ثبت أنه يرجع إلى المضاف إلى إيجاب الشرع . وإنما ثبت في فرضة القوس ، وفرضة النهر . وعساه ترجع العبادات من حيث كونه مترلاً ، أو من حيث كونه مقدراً ، ومن الذي خص من بين المعاني المشتركة التي ذكرناها التأثير منها بفرض العبادات ، دون التزليل والتقدير ، ليكون الوجوب أكد منها ؟
- ٦ وأما قولهم : إن تساوي الوجوب والفرض في حصول العقاب لا يوجب تساويهما في الاسم ؛ كالتدب والمستحب مع النفل ، فإنهما استويا في نفي العقاب بالترك . والتدب والسنة والمباح لا يتساوون ؛ بل للسنة ميزة |
- ٩ وأما قولهم : إن [ثبوت الفرض و] كونه قطعياً يوجب الميزة والتأكيد لأنه يكفر مكذباً ، فذاك ليس بعائد بتأكيد . فإن المباحات طرُقها مقطوع بها ، ولو كذب بطريقها كفر . ولا تدل على مساواة المباح للإيجاب والفرض ؛ حيث تساوت طرقه في حكم التكذيب بها .
- ١٢ وأما دعواهم القول بموجب تأكيد المحظورات بطرقها ، وكلام أحمد في المنعة ، وقوله بالنهي عنها دون التحريم لها ، فليس مما نحن فيه بشيء ؛ لأنه لم يتعلق في ذلك بالطريق ، ولا ميزها بحظر دون حظر ، بل نفي الحظر والتحريم ، وسوى في النهي . وليس بعد نفيه للتحريم ، إلا الكراهة والتثنية . فوزانه من مسألتنا أن نقول هنا : ليس بواجب ؛ وإنما هو مأمور به . فنشرك بين الفرض وغيره في الأمر ، وننفي الوجوب الذي هو وزان التحريم في المنهيات . فبطل القول بموجب ما ذكرنا .
- ١٨

فصل في ذكر ما تعلق به من نصر الرواية الأخرى

- فمنها أن كل متدبر للمأمورات من العبادات البدنية والمالية يجد أن بعضها أكد وجوباً ، وأن بعضها فريضة ، وبعضها يدنو من رتبة الفرض .
- ٢١

٢ ثبت : ب . ٣ في فرضة : مكز . ٤ مقدراً : كأن المكتوب «معداً» مهمل ، متصل الحروف . ٨
ثلاثة أسطر ناقصة . ٩ [ثبوت الفرض و] : القسم الأعلى من هذه الكلمات مضموس . || يكفر : يكون .
١٠ مكذباً : مهمل . || بعائد : عائد . || بتأكيد : تأكيد . ١٦ بعد نفيه : «نفيه» مقبر (من : فيه) . || للتحريم : مهمل . ٢١ وجوباً : السابق (من بعض) مشطوب . || وأن : «ان» في الهامش . || يدنو من : بدنو عن . كذا .

- من ذلك أَنَّ الإيمان بالله: وصفاته، وكتبه، ورسله، أعلى وأكّد وأوجب | ...
ويحبطها عن أن تُقابل بالثواب ... ي خلاف ذلك بالإجماع، إلّا ما شدّ من
المذاهب. وكذلك ما وجب بالنذر، مع ما وجب بأصل الشرع، لا تكون رتبة ٣
الصدقة المنذورة رتبة الزكاة المفروضة، ولا رتبة الوتر عند من رأى وجوبها رتبة
صلاة من الصلوات الخمس، ولا رتبة الأضحية عند من رأى وجوبها رتبة الشاة
الواجبة في أربعين سائمة، أو خمس من الإبل السائمة؛ بل يستويان في الاسم ٦
الأعمّ، وهو «الوجوب». وينفرد الواجب بأصل الشرع، وإجماع الأمة، أو بتواتر
النقل باسم يخصّه، وهو «الفرض».
- من ذلك ما تقرّر في اللغة من أَنَّ الواجب ما سقط: ولم يؤثّر؛ والفرض ما له وقع ٩
وتأثير؛ من فرضة النهر، وفرضة القوس. وهي المحاجّ المطروقة، ومحزّ الوتر. وللأثر
زيادة على الوقوع والسقوط بغير أثر. فوجب أن تُعطى اللفظة حقّها إذا أُضيفت إلى
العبادات والمأمورات. وأثرها تأكّد وجوبها على المكلف، وتأثير في نفسه واعتقاده؛ ١٢
فهي أَمَسّ وأوقع من لفظة «الوجوب». ولهذا يُقال: «هذا دين واجب»، ولا يُقال
«فرض»؛ و«عليّ صلاة واجبة»: إذا نذر؛ ولا يقول «فريضة». ويقول الناذر: «أوجبْتُ
على نفسي»، ولا يقول: «فرضْتُ على نفسي». ما ذلك إلّا لتخصيص الفرض بالميزة ١٥
والتأكيد على كلّ واجب | ... من ... أَنَّ لنا واجبًا أو ... د. والجواب عنه من
وجهين. أحدهما أَنَّ الواجب غاية لا تقبل الزيادة. وهو المأمور به على الحتم والجزم
الذي لا يُعنى عن تاركه، ولا يُنفصى عن عهدة الأمر به، إلّا بفعله. ومتى تركه المأمور ١٨
به، استحقّ العقاب. وهذا يعمّ الفرض والواجب. فدلّ على أنّهما اسمان لمسمّى
واحد؛ كصيغة الأمر بالإيمان، ومفروعه من العبادات؛ يشملهما الأمر. ولا يُقال إنّ
الاستدعاء والطلب لأحدهما فوق الاستدعاء للآخر. ثم لو سلّم تأكيد أحدهما على ٢١
الآخر، لم يكن تأكيد الفرض على الواجب بأولى من تأكيد الواجب على الفرض.
وقد بيّنا أَنَّ اسم «الواجب» لا يشاركه غيره فيه، و«الفرض» مشترك.

١ ... ثلاثة أسطر نافسة. ٢ ويحبطها: مهمل. || ... ي: ينقص من السطر كلمتان أو ثلاث.
٣ لا تكون: مكزّر. ١٠ المحاجّ: مهمل. ١٢ نفسه: السابق (نفسها وحقّها) مشطوب. ١٤ إذا نذر:
ادابدر. || الناذر: مهمل. ١٦ ... من: سطر ناقص إلّا حرف الجز. || ... أن: سطر ناقص.
|| أو ... د: ثلاث كلمات أو أكثر. ١٨ يُنفصى: سفسا. ٢١ تأكيد: ناكّد. ٢٣ بيّنا: سناه.

- فإن قيل: الواجب يقع على المندوب بدليل، قال النبي - صلى الله عليه: «غسل الجمعة واجب على كل محتلم».
- ٣ قيل: لا نسلم؛ بل غسل الجمعة واجب حقيقة. فلو سلمنا: فقد يُصرف اسم «الحقائق» إلى الاستعارات بدلالة، ولا يدل على ضعف الحقيقة فيما وضعت له لأجل الاستعارة. ولأن الفرض قد يقع على ما هو واجب على الكفاية؛ إذا قام به قوم سقط عن الكل. ويقع على التقدير؛ وعلى النزول، وعلى الوجوب. ولفظ «الوجوب» خاص للأمر والمأمور المحتوم؛ فلا ترجيح؛ فلا يصح لك تعيين الفرض | ١... ٢... [لا يصح] لك الاحتجاج به، إلا بعد أن تبين... العبادات هو ٥٦
- ٩ المأخوذ من فرضة القوس والنهر.
- والفرض قد يقع على النزول والتقدير؛ كوقوعه على التأثير، فلا وجه للتأكيد به على اسم «الواجب» المتخصص بالزوم وإيجاب العقاب على تركه. وهو متخصص بهذا المعنى، غير متردد بينه وبين غيره.
- ١٢ على أن التعويل على التأثير؛ لو اتحد به الفرض، ولم يشركه فيه تنزيل ولا تقدير؛ لا يصح؛ ويخرج عنه الواجب؛ فإن كل واجب مؤثر. وهو أنه يجبر على فعله، ويُعاقب على تركه؛ ويشغل ذمته في ابتداء الخطاب به، ويلزم ذمته القضاء له عند فواته؛ ويجب اعتقاده؛ ويُشَق بتركه؛ ويُشترط في عدالته التزامه عند الخطاب به، وفعله عند دخول وقته. فهل في التأثير ما يوفي على هذا؟ فتأثير فرضة القوس والنهر حرّه في الجسم، وتأثيره في التكليف، حسب ما يلبق به من الآثار التي هي الأحكام.
- وأما دعواهم الفرق بين النذر والزام الشرع، فدعوى فارغة؛ وإلا فالقادر يحسن أن يقول: «فرض الله عليّ صوم شهر رمضان»، و«فرضت النذر على نفسي صوم ذي الحجة» أو «رجب». فلا أحد ينكر ذلك عليه شرعاً، ولا لغةً. - والله أعلم.

٨... ١... ٢... ح: مطران ناقصان إلا حرف الألف من آخر السطر الأول وحرف الحاء وكلمة «لك» من السطر الثاني. || تبين: مهمل. || ... ثلاث كلمات أو أكثر ناقصة. ٩ والنهر: اللاحق (فاسما) غير مشطوب. ١١ العقاب: القاب. ١٤ يجبر: مهمل. ١٧ عند دخول: في الهامش. ١٨ حرّه: حره. مع العلامة لحرف الحاء. ٢٠ النذر: في الهامش.

فصل يتعلق على الأول

- ويجوز أن يقال إن بعض الواجبات أوجب من بعض، وإن لنا فعلاً أحسن من
 ٣ فعل، وطاعة أحسن من | [طاعة] ... إحدى العبادتين ... [تَرْكُهَا أَشَدَّ].
 وهذا ما لا يمتنع منه أحد ممن لم ينسب الحسن والقبح إلا إلى الشرع، وسمع آية
 من كتاب الله: أو سنة عن رسول الله، تدل على أن الصلاة أوفى ثواباً من فعل
 ٦ الزكاة، وأنها أوفى عقاباً في الترك من تارك الصيام.
 على أن الصلاة أوجب، بمعنى أكد إيجاباً. وكذلك من سمع فضل صلاة
 الجماعة بين الشرائط والأركان، والثاني في ركوعها وسجودها، والترتيل لقراءتها،
 ٩ وسمع ذم المسيء لصلاته، والناقر لسجوده، والمفرق لأصابعه، والمسدل لثوبه،
 حسن منه أن يقول: «إِنَّ صَلَاةَ الْمَتَانِي أَحْسَنَ». وَمَنْ عِلْمُ فَضَائِلِ الْوَتْرِ: وَالْحَثُّ
 عَلَيْهِ، وَحَثُّ الشَّرْعِ عَلَى رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ، وَقَوْلُهُ: «صَلُّوْهُمَا وَلَوْ ذَهَمَتْكُمْ الْخِيْلُ»،
 ١٢ علم أنها أشد ندباً من صلاة الضحى وأحسن.
 فهذا مما يشهد له قوله - صلى الله عليه - لعائشة - رضي الله عنها: «ثَوَابُكَ
 على قدر نصيبك». وقال لما سُئِلَ عن أفضل الصلاة، قال: «طَوَّلُ الْقَنُوتِ»؛ وقوله:
 ١٥ «تَفْضُلُ صَلَاةِ الْجَمِيعِ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً». - والله أعلم.

فصل

- الأمر بالعبادة لا يتناول فعلها على الوجه المكروه شرعاً. وكذلك غير
 ١٨ العبادة من الشروط التي لا يُستباح العقد إلا بعد وجودها. وذلك مثل الطواف
 ٧٧ بالبيت، لا يدخل تحت قوله: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ [بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ] ﴿﴾ ... هذا
 مذهب صاحبنا أحمد ... [وبه قال] أصحاب الشافعي، وإليه ذهب أبو بكر
 ٢١ الأشعري.

٣ ... : سطران ناقصان. || إحدى: أحد. || ... تركها: كلمتان أو أكثر. ٨ الجماعة: متبر (من: الجمعه). || والثاني: والباقي. ١٠ المتاني: المتاني. ١٥ تفضل: مهمل، (انظر المسند لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٢٥: صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة). || الفذ: الغد. || بخمس: خمس. ١٩ ... : سطران ناقصان. ٢٠ ... ثلاث كلمات أو أكثر ثلاث.

واختلف أصحاب أبي حنيفة. فذهب أبو بكر الرازي إلى أنه يتناول المكروه؛ كما يتناول غيره.

واختار أبو عبد الله الجرجاني ما ذهب إليه صاحبنا. ٣

فصل يجمع ما استدل به أصحابنا ومن وافقهم

فمنها أن الأمر استدعاء وطلب. وهو ضربان: واجب، ومندوب مستحب. والكراهة إياء للمكروه، والتدب استحباب له. واجتماع الاستحباب والإياء كاجتماع المحبة للشيء والكراهة له. ولا يدخل المكروه تحت الإيجاب، ولا الاستحباب.

ونحوه قیاساً أن المكروه منهي عنه، فلا يدخل تحت الأمر؛ كالمحذور. وفي تضاد الأمر والنهي ما في تضاد الإيجاب والحظر والإباحة. فكما لا يجتمع الحظر والإباحة، ولا الإيجاب والحظر، كذلك لا يجتمع الأمر والنهي. ومن ذلك أن

المكروه غير المأمور به؛ فإذا فعل، لم يكن داخلاً تحت الأمر. كما لو أمره بصلاة فأتى بصوم، أو بصوم فأتى بصدقة؛ فإنه لما كان قد أتى بغير المأمور به، لم يجزه؛ كذلك المكروه، ولا فرق بينهما. ١٢

ومن ذلك أنه لما أمر بالطواف، وقال: «ألا! لا تطوفن بالبيت غريان»؛

وقال: «الطواف بالبيت صلاة»؛ [فإذا طفتن، فأقلوا الكلام]. ... لا ... فلا ١٥
يدخل تحت ... [شرطه]. بل يكون إطلاق الأمر منصرفاً إليه بشرطه، الطهارة والسَّتارة.

ومن ذلك أن الأمر بالطواف، مع النهي عن التعري، ومع الأمر برفع الحدث، ١٨

لا يخلو أن يكون لأن فعله على وجه الكراهة مفسدة؛ وفعله بالطهارة والسَّتارة مصلحة؛ أو لأن الشبهة أن لا يفعله إلا كذلك. وأيهما كان، لم يعلم دخوله تحت

الأمر، مع الإخلال بهما أو بأحدهما. ٢١

٦ إياء: أباً. ١٢ لم يجزه: لم يجزه. ١٤ تطوفن: تطوفن. || غريان: غريان. ١٥ ... لا ...؛ سطران ناقصان، إلا ما بقي من صدر السطر الثاني؛ والله. ١٦ ... شرطه: كلمتان ثلاثتا أو أكثر. || إطلاق: ذهب بعض اللام ألف والثاف بسبب الرطوبة. ١٨ التعري: مهمل. || برفع: مهمل.

فصل في جمع اعتراضاتهم على أدلتنا وهي شبهتهم

- فمنها أن الحدث مكروه؛ والطواف مأمور به؛ فلا وجه لخروج الطواف عن الأمر لخروج المكروه عنه. والمكروه معني عن الطواف؛ فصار كإمتثال الأمر مع ارتكاب نهبي لا يخرج فعل المكلف المأمور به عن دخوله تحت الأمر، لأجل ارتكابه للنهي.
- ومن ذلك أن الأمر بالطواف لا يتناول إلا الكون حول البيت دورات معلومة وأشواط معدودة. وذلك قد وُجد في لفظ الأمر. فأما الطهارة؛ فلم ينتظمها اللفظ؛ فلا يخرج من الأمر ما يتناوله، لأجل عدم ما لم يتناوله.

فصل في الأجوبة عما ذكره من اعتراضاتهم وتعلقوا به

- فمنها أنا لا نسلّم هذا التوزيع؛ وأن الطواف مأمور به؛ والتعري | ... صفة مشروط بطهارة وس[تارة] ... المثابة لا توزع. فإن السيد إذا قال لعبده: «ادخل على الأمير برسالتني متجملًا مكتسبًا، والقي فلانًا راكبًا». فدخل على الأمير عريانًا أو متشعثًا، ولقي فلانًا راجلًا، لا يقال إنه أظاعه؛ ولا امتثل أمره وأتى بما أمره. لا سيما وأوامر الله منوطة بالمصالح. ولعل في الطواف محدثًا من الفساد ما يُربي على ترك الطواف رأسًا. ولأنه إذا أمره بالطواف؛ وأجمع المسلمون على اشتراط الطهارة والستارة، ما تناولت الطواف إن لو كان راجعًا إلى غير شرط في الطواف ولا صفة له. مثل قوله: «لا تغصب مال مسلم»؛ و«طف بالبيت»؛ و«لا تشرب الخمر، وطف». فإذا شرب الخمر وطاف، كان بشرب الخمر عاصيًا، وبالطواف طائعًا.
- وهذا قد استوفيناه في الصلاة في الثوب الغصب، والبقة الغصب، لما أَلزَمونا مَنْ صَلَّى ومعه شيء، مغضوب، لا تُمنع صحّة صلاته. وفرّقنا بأن السترة شرط مأمور بها. فإذا استتر بالغصب الذي نُهي عن الاستتار به، صار كالعريان من حيث إنه قيل

١٠ ... : سطران ناقصان. || صفة: صفة. ١١ وستارة ... : ثلاث كلمات أو أكثر.

|| المثابة: المثابة. ١٢ مكتسبًا: مهمل. ١٤ منوطة: مغتير. || يُربي: يرى. ١٦ والستارة: مغتير (من: والكل). ٢١ استتر: استتر. || بالغصب: بالعصب. || كالعريان: كالعرتان.

له: «لا تستتر بالغصب وصل مستترًا». فلما استتر بما نُهي عن السترة به، كان بذلك غير ممثّل؛ فأخلّ بالشرط.

وهذه جملة كافية في إبطال ما تعلّقوا به.

فإن قالوا: كيف تصحّ منكم هذه المسألة | ... منه ويأمر الك ... ه ونهى آدم^٨ عن أكل الشجرة وأراد منه. فما الذي يمنع من أمره بما يكرهه؟ وما الفرق بين ما يكرهه وبين ما لا يريدّه؟ بل هو يكره الإيمان من فرعون عندكم. قيل.

فصل

والأمر يتناول المعدوم ويتعلّق به. فأوامر الشرع التي نطق بها رسول الله - صلى الله عليه - والتي نزلت في كتاب الله - تعالى - تناولت جميع أمته من لدن بعثته - صلى الله عليه - إلى قيام الساعة.

قال أحمد: لم يزل الله - سبحانه - يأمر بما شاء، ويحكم؛ وبذلك قال الأشعري، ومن تابعه من أصحاب الشافعي.

وذهبت المعتزلة؛ ومن تابعهم من أصحاب أبي حنيفة، فيما ذكره الجرجاني في أصوله، [إلى] أن الأمر لا يتعلّق بالمعدوم، وأن أوامر الشرع الواردة في عصر النبي تختصّ بهم، وأن من بعدهم تناوله بدليل.

ثم إن القائلين بتعلّق الأمر بالمعدوم اختلفوا.

فقال بعضهم: فمذهبنا أنه أمرٌ إلزام وإيجاب حقيقة، كأمر الموجودين؛ لكن بشرط وجود المأمور على صفات [وهي] التكليف، وإزاحة العلل، وتكامل الشروط، من البلوغ والعقل والسلامة التي يصحّ معها استئناف الخطاب، إن لو لم يتقدّم الخطاب. وهو اختيار القاضي أبي بكر الباقلاني.

١ تستتر: يستتر. ٤ ... منه ويأمر الك ... ه : سطران ناقصان، إلا هذا الذي بقي منهما. ه بكرهه: مهمل في الموضعين. ٧ قيل: قيل، كذا، يظهر أن كلمة «قيل» كانت إعلاناً لجواب. فإن قالوا، لكن ليس هناك جواب، وبعد «قيل» جاءت نقطة في وسط دائرة. كتابة عن نقطة نهائية. علامة للوقف. ١٩ صفات: كذا في المخطوطة.

٩و وقال قوم: إنه مأمور بشرط وجوده وزوال | ...؛ يبلغ ... فأما إن لم يكن ... يبلغ: فلا يجوز.

٣ فصل في جمع الأ[دلة] ع[لى] [ج]واز ذلك

فمنها أن الصحابة - رحمة الله عليهم - وجماعة التابعين بعدهم كانوا يحتجّون في المسائل بألفاظ النبي، في أوامره ونواهيه، في عصره - صلى الله عليه، ويرجعون في الحوادث إلى قضاياه وأحكامه، وبآلآي التي نزلت عليه. وقد ثبت ٦ بالإجماع تقدّم كلام الله بها. ولو كان الأمر لأهل عصره خاصًا، لما كان في ذلك حجة على من حدّث بعده؛ لأنّه كان معدومًا حين وجود الأمر، ونزوله، وتلفّظه به. ومن ذلك أن الأمر، إذا علّق على العاجز بشرط إقداره، والعامد للآلة بشرط ٩ حصولها، وفي الوقت الذي يضيق عن الفعل لما يتسع من الوقت في ثاني الحال، كان أمرًا صحيحًا مشروطًا. ولو صرح به الأمر، لحسن ذلك عند كلّ عاقل من أهل اللغة بأن نقول للنّجار: «اعمل لهذه الدار بابًا، ولهذا القيراح دولابًا»، والنّجار مع ١٢ الأمر له في مكان لا آلة معه فيه. فيكون المعقول من ذلك «اعمله إذا حضرت الآلة، واتسع الوقت، وكانت أعضاؤك سليمة». حتّى لو كان مريضًا، أو معطل الأعضاء التي يقع بها العمل، كان المعقول من أمره «إذا صحت أدواتك، وتمكنت من ١٥ الفعل، فافعل».

٩ظ وتعذر الفعل بالعدم كتعذره | ... أصل ... تقدّمها على الفعل بل ... حل. ومما يوضح أن الأمر إنما هو المتقدّم، دون ما عساهم يدعونه من تجدّد أمر ١٨ ثانٍ، أنّه يحسن بإجماع العقلاء أن يقول لعبده، والمأمور في الجملة، عند حضور الآلة، وزوال العائق في الأعضاء: «إني كنت قدّمْتُ إليك الأمرَ بكذا». فإن كان قد

١ ...: سطر ناقص. || يبلغ ...: كلمة ناقصة. ١-٢ يكن ... يبلغ: نصف سطر ناقص بسبب الرطوبة؛ إلّا هذا الذي بقي من أوّله وآخره. ٨ حدّث: حدّث، أمّا الفسحة فوق حرف الدال ففي القاموس محيط المحيط لبطرس البستاني أنّها لا تستعمل إلّا مع «قدّم» لمشاكله عين الفعل، أي: قدّم وحدّث. ١٠ يضيق: يضيق. ١٧ ...: السطر كلّ ناقص. || أصل ...: السطر ناقص كلّه إلّا أوّل كلمة. || بل ... حل: الناقص كلمتان أو أكثر.

أخّره، مع زوال الأعذار وحصول الآلات، حُسِّنَ أن يعتبه ويؤنّبه على تأخّره عن الفعل مع تقديم أمره. ولو كان الأوّل ليس بأمر، لم يتّجه نحوه عتب ولا لوم ولا توبيخ؛ إلّا بعد تجديد أمر ثانٍ.

ومن ذلك إجماع الأئمة على جواز وصيّة الموصي. وهي أمرٌ حقيقة لمعدوم، حتّى إنّه لو نطق بها، أو كتبها، وأشهد على ذلك الشهود، كان ذلك أمرًا لازمًا لمن يحدث من ولده بعد الوصيّة، ومن يُولّد بعد موته، ومن تتجدّد له ولاية من الولاية، ومن يكون صغيرًا فيكبر، أو مجنونًا فيعقل. ولا أحد يقول إنّها مجاز، بل تتعلّق بالوصيّة تعلّق حقيقة.

ومن ذلك ما يفسد به قول من اشترط مخاطبًا بالأمر يكون مبلّغًا أنّه قد ثبت أنّ أمر الله - سبحانه - من كلامه، وأنّ كلامه قديم. فما دلّ على قديم كلامه، دلّ على قدم أمره؛ لأنّه أحد أقسام الكلام. وقد استوفينا ذلك في أصول الدين. وكذلك الوصيّة | ...

١٠

[فصل] في جمع أسئلتهم على أدلّة [منا]

... بها على الصحابة أمروا الذين لم يكونوا موجودين حال أمره، ولا في عصره؛ بقرائن دلّت على أنّ أولئك مأمورون، ودلائل تضمّنت مشاركة المعدومين للمخاطبين المعاصرين له - صلى الله عليه؛ ولم تُنقل تلك الدلائل والقرائن. وأمّا أمر العاجز، فإنّه ممّن يصحّ خطابه، ويُصرف الأمر إليه؛ لكونه عاقلًا بفهم الخطاب. نعم، ولا يخلو بفهمه وعقله من فائدة يحسن معها الخطاب؛ وهي تلقّي الأمر باعتقاد وجوبه، والعزم على امتثاله. فهذان سببان للثواب، وتحصيل ما يحسن لأجله من الاحم [كذا] الخطاب.

فأمّا المعدوم، فلا فائدة في خطابه. والأمر، إذا خلا من فائدة، عدّ هذيانًا ووسوسة. فإنّه من باب المتضابّات. يُقال: أمر ومأمور، وضارب ومضروب، ونادٍ ومندأى، ومحبّ ومحبوب؛ فأمّا أمرٌ ولا مأمور له، فلا يُعقل.

١٢ ... السطر ناقص كله. ١٤ ... بها حل: أربع كلمات أو أكثر. ١٥ الذين: اللذين. ١٦ تُنقل تلك: مهمل. ١٨ تلقّي: مهمل. ٢٢ ونادٍ: ونندأ. ٢٣ ومحبّ ومحبوب: ومحبيب ومحب. ٢٤ ولا: فلا.

ومنها أن قالوا: الوصية إعداد قول وأمن لخائف من الفوت بالموت. ولولا ذلك لما حسنت الوصية لما ذكرنا؛ وأنها خطاب غير مخاطب. ولهذا حسن تعليقها على الوقت الذي يخرج الأمر عن صفة الأمرين، وهو الموت والعدم؛ والله - سبحانه - لا يخشى الفوت، ولا يحتاج إلى الإعداد. فيصير تقديم أمر على وجود المأمورين لغوا؛ والله - سبحانه - لا يجوز عليه ذلك.

١٠ ومنها قولهم إنه أمر بشرط الوجود. فينبغي أن توقفوا | [تسمية الأمر «أمرًا» على وجود شرطه، وهو المأمور؛ لأنه من باب المتضائفات] ... فأما ... فلا يكون ... حقيقة بشرطة ... ليها الاسم إلا بعد وجود شرطها، لا سيما المتضائفات. والأمر؛ كما لا بد له من أمر، لا بد له من مأمور.

فصل في جمع الأجوبة عن أسئلتهم

أما دعوى القرائن والأدلة؛ فلو كان هناك دلالة أو قرينة؛ لثقلت كما نقل الأمر. ودعوى القرينة للأمر المعدوم؛ كدعوى القرينة للأمر المخاطب الموجود. ١٢ وأما كون العاجز يصح خطابه؛ لكن لا يصح امثاله بما يُخاطب به. فصَحَّ خطابه معلقًا على وجود قدرته على ما أمر به. كذلك المعدوم يتعلق الخطاب عليه بشرط وجوده.

١٥ وأما قولهم: وفي خطاب العاجز فائدة تلقية للخطاب بعزم واعتقاد، والمعدوم لا فائدة في خطابه؛ لا يصح؛ لأنه لو كانت فائدة الكلام تثبت بسماع سامع؛ لكان كلام الطفل والمبرسم؛ إذا سمعه العقلاء؛ أن يكون خارجًا عن الهديان لأجل سماع من سمعه. ولأن أهل الإثبات مجمعون على أنه لا متكلم منا بكلام إلا والله

٣ صفة: مغير. ٦-٧ من «تسمية» إلى «المتضائفات» استمداه من جواب هذه المسألة في الصفحة التالية (رقم ٢٦٦) من السطرين رقم ١٣ ورقم ١٥. ٧ ... فأما ...: السطر الأول من الورقة ناقص. إلا هذه الكلمة، وكلمة «فأما» في الربع الأخير من السطر. ٧-٨ فلا يكون ... حقيقة بشرطة ... ليها: السطر الثاني ناقص. إلا هذه الكلمات والأحرف. ١٢ للأمر المعدوم: للأمر للمعدوم. || للأمر المخاطب: للأمر للمخاطب. ١٦ تلقية: بلسه. ١٩ أنه: مغير (من: ان). || والله: حرف العطف مزيد.

- سبحانه - سامع لكلامه، فقولهم أي كلام لم يكن له سامع لا يقع إلا هذياناً، لا يجدون له أصلاً يستشهدون به. وإذا لم يكن لذلك أصل يُرَدُّ إليه، فصار ذلك مجرد دعوى بغير دليل.

٣

ولأن كلام القديم - سبحانه - لا تُطلب له الفوائد إذ ثبت بدليل السمع والعقل أنه صفة القديم | ... جون ... - سبحانه - ... باب المخاطبين.

١١

وأما قولهم إن ... هذيان إلى حيز الأحكام لأن الموصي [يخاف] الفوت؛ فالإعداد حسن من الله في أفعاله، وإن لم يخف الفوت؛ كالإعداد منا وإن خفنا الفوت. ألا تراه - سبحانه - أعد في سفينة نوح؛ عند الطوفان، جَمَارَ الخلق، من كل زوجين اثنين. وما كان ذلك لحاجة، ولا لعدم القدرة على إنشاء من غير ذكر وأنثى. وأمر العزيز يوسف بإعداد الأطعمة للسبع الشداد من السنين؛ مع قدرته على الخلق للرزق المبتدأ من غير إعداد. وكان ذلك حسناً منه؛ كما حُسِّنَ منا، مع خوف الفوت، كذلك لا يمتنع مساواة الأمر منه للمعدوم، للوصية منا للمعدوم.

١٢

وأما قولهم: كان يجب أن تقف تسمية الأمر أمراً على وجود شرطه، وهو المأمور، لأنه من باب المتضابقات، فلا يلزم؛ لأن الشرط ليس هو وجود المأمور؛ لكن الشرط للأمر أن ينتهي إلى مأمور. كالنداء من البعد يكون نداء للبعيد المنادى بنفس وجود صيغة النداء، والقصد بها المنادى. وكذلك الإيصاء؛ أمر مشروط بالموصى إليه؛ وليس يُعتبر في الشرط وجود الموصى إليه حال الإيصاء. ولأنه - سبحانه - إله حقيقة ولا مألوه، ورب ولا مريب؛ ثم وُجد المألوه والمريب. ولم يمنع ذلك سبق الإلهية لوجود المألوه؛ وسبق الربوبية لوجود المريب.

٢١

١ ثبت: ثبت. مثير. ٥ ... جون: السطر الأول من الورقة ناقص. إلا هذه الأحرف. || ... - سبحانه - ... باب: السطر الثاني ناقص، إلا هذا الذي بقي منه. ٥-٦ المخاطبين ... وأما قولهم إن ... هذيان إلى: هذا ما بقي من السطر الثالث. ٦ يخاف: لم يبق من هذه الكلمة إلا أسفل الخاء والفاء. || الفوت: الموت. ٨ جَمَارَ: جماير. ١٠ العزيز: عرر. || بإعداد: بالاعداد. ١٥ المتضابقات: المتضامات. ١٧ المنادى: المناد.

فصل جامع شُبُههم

- ١١ | ... المضروب ... في ... نفسه ود ... يصحّ التعلّق به أو عليه.
- ٣ ومنه [أ] أنّه لا يخلو أن يكون الأمر إلزاماً، أو طلباً واستدعاءً. وكلّ ذلك لا يكون صحيحاً في حقّ المعدوم. ولا مَجَنَّة عند أهل اللغة أقبح من قول القائل: «ناديتُ المعدوم»: أو «أمرته»، أو «طلبتُ منه»، أو «استدعيتُ»: أو «استدعيتُ منه». كلّ ذلك لأنّ الصلة لا تقع، والإضافة لا تحصل: إلا بين موجودين.
- ٦ ومنها أن قالوا: إنّنا أجمعنا شرعاً وعقلاً على أنّ المجنون والصغير يصلحان لبعض التعلّقات؛ فهما أحسن حالاً من المعدوم. لأنّ الصبيّ يُضْرَب ويُؤدّب على المخالفة، لا تجاه الأدب نحوه. وتقبّل الهدية من يدي من تحرّك فيه الفهم، ولصق به الأدب؛ ويُقبّل قوله في دخول الدار، وتعلّم الصنائع. والمجنون يَكْتَفُ، ويُضْرَب كما تُضْرَب البهيمة، عن الأفعال الذميمة وعن الإيذاء.
- ١٢ ثم إنّ أمر الشرع لا يتّجه نحوهما بشرط الإفاقة والبلوغ، بل القلم مرفوع عنهما. وجعل الأولياء ناظرين في أمرهما. فأولى أن لا يتّجه الأمر نحو المعدوم المنفي الذي لا حقيقة له؛ بشرط أن يُوجَد في الثاني؛ وهذا تنبيه من الشرع.
- ١٥ على أنّ المعدوم غير مأمور حيث قطع الخطاب وحسم مائة الأمر بين الشرع وبين المجنون والصغير؛ وهما أحسن حالاً من الوجوه التي بيّنا.
- ١٢ | ومنها أنّه لو كان المعدوم مأموراً لصحّ أن يكون مذموماً وممدوحاً ومتواعداً |
- ١٨ ... الكامل ... جهة المعدوم، لا يصحّ؛ فكما لا يصحّ [أن يكون الأمر معدوماً] ولا المعدوم آمراً، كذلك لا يصحّ أن يكون المعدوم مأموراً؛ ولا المأمور معدوماً. ومنها ما سنع به الخاطر، وهو أن يقولوا: إنّ هذه الصيغة موقوفة على مخاطب، فهي من الأسماء «المعجّلة» مجازاً، مثل قولهم: «يُهنّئك الفارس»؛
- ٢١

٢ ... المضروب ...: السطر الأوّل ناقص، إلا هذه الكلمة في أواخر السطر. || في ... نفسه ... ود ... يصحّ: السطر الثاني ناقص، إلا هذا الذي بقي منه. ٤ مَجَنَّة: محنة. ٦ تقع: تقع. ٨ لبعض التعلّقات: مهمل. ٩ وتقبّل: وتقبل. ١٠ ويغل: يغفل. ١٠ وتعلّم: مهمل. || يَكْتَفُ ويُضْرَب: كفت وضرب. ١١ تُضْرَب: تضرب. ١٢ نحوهما: نحوه. ١٣ فأولى: فادلاً. ١٤ تنبيه: بنشئ. ١٨ ... الكامل ...: السطر الأوّل ناقص، إلا هذه الكلمة. ٢٠ سنع: مهمل، والسابق (سحن) مشطوب. ٢١ المعجّلة: مهمل.

وقوله - تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾. والعرب تسمي الشيء بما يؤول إليه؛ وما كان عليه استنباعًا وتفاوتًا. وإذا كان كذلك، صار قوله «افْعَلُوا» مجازًا. يوضح هذا أن من شرط الأمر أن يكون المستدعى منه أدنى؛ والدنو صفة، والمعدوم لا يقبل الصفات.

فصل بجمع الأجوبة عن شبهتهم

- ٦ أما قولهم: إنه من باب التعلق والمضاف، والمعدوم لا يُضاف إليه، فلا يلزم؛ لأنه إنما يتعذر ذلك في الخطاب له في الحال التي هو معدوم فيها. فأما إذا كان للمعدوم حال وجود؛ ولا سيما في حال القديم - سبحانه - الذي يعلم إيجاده؛ وهو في معلومه - سبحانه - أنه سيوجده ويكلفه؛ فخطابه له مشروط بوجوده. ككاتب الكتاب منّا، على البعد من المكاتب؛ خطاب له بشرط وصوله. وكذلك النداء للبعيد بشرط سماعه؛ والأمر من الموصي بشرط موته ووجود الوصي. ولا أحد من أهل اللغة والتحقيق ينكر الاشتراط للتعليق. وهو باب كبير يُسمى «باب الإعداد» لما إذا وُجد شرط تعلق عليه وأُلصق به، ولا أقرب إلى ذلك من الأسماء المشتقة لله - سبحانه - ولخلقه. كقولنا «إله»، و«رب»، و«خالق»، و«رازق»، و«رحيم».
- ٩ وإن كانت الأشياء | ... وله الأسماء ... بما دلّ من قد ... من وافقنا في ذلك ١٢
- ١٥ الأصل؛ وخالفنا في هذه المسألة؛ وبما دللنا من الأدلة اللازمة لمن خالفنا في ذلك الأصل وفي هذه المسألة من المعتزلة. وإذا ثبت أن الاستدعاء والطلب مصروف إلى غاية يصح أن ينطبق عليها؛ فقد صحّ التعلق ولم يعدم شرط الإضافة.
- ١٨ فإن قيل: فهذا القول يعطي المجاز، ونحن لا نمنع من التسمية «آمرًا» مجازًا، ووجه المجاز، ونفي الحقيقة أنه اسم عجلته قبل وجود شرطه؛ وصار ما استشهدت

٢ وتفاوتًا: وتفاوتًا. ٣ أدنى: أونا. ٤ يقبل: فتل. ٨-٩ من «الذي» إلى «أنه»: في الهامش؛ و«أنه» مكرر. أي في النص وفي الهامش. ١٠ وصوله: مغير. ١٤ ولخلقه: مغير. ١٥ ... وله الأسماء ... السطر الأول ناقص. إلا هذا الذي بقي منه. || بما دلّ من قد ... من وافقنا في ذلك الأصل: هذا ما بقي في السطر الثاني من الورقة. وما بقي من «في ذلك» إلا أسفل الأحرف. ١٧ وإذا ثبت: مغموس بعضه. || مصروف: مصروفًا. ١٨ يصح: مزيد.

- به من الأسماء قبل المتعلقات المشتقة منه، هو الحجة في معنى الحقيقة. لأنه يقال «خالق» و «رازق»، قبل وجود الخلق، بمعنى أنه سيخلق ويرزق. ونحن لا نمنع إن سماها هنا «آمرًا»، بمعنى أنه سيأمر. وكل اسم صحّ فيه، فهو من أسماء الاستعارة والمجاز. ويحسن أن يقال «ليس بخالق في القِدَم»، ولا يصحّ؛ بل يستحيل، لأن معنى الخلق الفعل، والفعل لا يكون إلا في الزمان المستقبل. والقِدَم هو عدم الأوليّة، وثبوت الأزليّة؛ فلا تجتمع الحقيقتان، لأنهما ضدّان. فكذا الأمر، إذا كان من باب المتضادّات، وكان إنما ينطبق على ما سيوجد، كان مجازًا لا يتحقّق إلا عند وجود ما ينطبق عليه، وهو المأمور المستدعى منه.
- فيقال: إن أمر من لا آلة له يعمل بها، أو العاجز الذي توجد القدرة في الثاني، وليس بظافر بها، أمرٌ حقيقيّة، وإن كان متراحيًا إلى حين تكامل شرط المأمور، من تحصيل آله وحصول قدرته. لأنّ العالم | ... كم ... التي ... في الحال ... ١٣
- يوجد في ... ليس بعالم، إلا بعد وجود الأحوال التي علم أنها ستكون؛ بل يقال ١٢ «عالم بما يكون في الثاني من أحواله».
- وكذلك الموصي المعلق لوصيته على موته، وإعطاء أولاده على وجود أولاده؛ والموقوف مملّك لمن وقف عليه وقفًا، وإن كان المملّك غير موجود؛ لكنّه لما كان تسليمًا لمن يوجد في الثاني، لم يكن تملكه مجازًا.
- وأما قولهم: الأمر إلزام، أو مطالبة، أو استدعاء، والمعدوم لا يلزم، ولا يستدعى منه، ولا يقتضى، فليس بصحيح؛ لأنّ الإلزام والاقتضاء في الحال هذا حكمه. فأما إلزام من يحدث في الثاني، واقتضاؤه، واستدعاؤه، أو الاستدعاء منه؛ فإعادة منهم وتكرار، ومدار ما صدر عنهم بإحالة الاتّصال والتعلّق بما هو معدوم، والإضافة إليه. وجميعه إنما يصحّ لهم فيما هو معدوم في الحال، ولا وجود له في الثاني والاستقبال. فأما ما قد علم وجوده، فلا يستحيل ذهاب الخطاب إليه، وانصرافه نحوه عند وجوده؛ فلا إحالة، ولا استبعاد.

٣ سماء: سماها. ٥ معنى: مغتير. || والقِدَم: والعدم، والكلمة متصلة بالأحرف. ٩ أو: في المهامش. ١٠ بظافر بها: مهمل. ١١ ... كم: هذا ما بقي من السطر الأوّل. ١١-١٢ ... التي ... في الحال ... يوجد في ... ليس بعالم: هذا ما بقي من السطر الثاني. ١٥ مملّك: مغتير. ٢٠ ومدار: مغتير. ٢٢ الثاني والاستقبال: مهمل.

- ولهذا يقول العاقل من أهل اللغة: «هذا وَقَفِي على من يحدث من ولدي»؛
 و«هذه وَصِيَّتِي إلى مَنْ يَكُونُ من عَقْبِي»، و«هذا كِتَابِي إلى أَهْلِي»؛ وهو على
 المسافة البعيدة منهم. وهذا الاستبعاد منكم هو شرح مذهبكم، وإلا فالنعتين ٣
 والإضافة والخطاب، كل ذلك صحيح عندنا، إذا | أُجِيل ... دَا بِالْإِفْصَاح ... ١٣
 جهة المعدوم [م] ... الخطاب بأن [يَتَدَوَّل]: «هذا خطابُ اللهِ لي وأمرُهُ إِيَّاي».
 ويقول الموصي [إليه]: «هذا أمرُ أبي، ووصيَّةُ أبي». ولا يحسن نفيه، فيقول:
 «ليسَ هذا أمرُهُ ووصيَّتُهُ، ولا أمرُني ولا وَصَانِي؛ لَأَنَّهُ حِينَ قَالَ، لَمْ أَكُنْ بِحَيْثُ
 أَفْهَمُ عَنْهُ، ولا بِصَحَّ أَنْ يُخَاطِبَنِي».
 ٩ وأما دعواهم أَنَّ الصغير والمجنون لا يَتَعَلَّقُ عليهما أمر ولا نهْي، ولا يُكَلِّفَانِ حِينَ
 الصغير والمجنون، اعتمادًا على زوال الجنون والصغر، وَأَنَّ ذلك إجماع، فدعوى
 باطلة؛ لِأَنَّ كُلَّ من أَجَازَ أمرَ المعدوم بشرط وجوده، لم يمتنع من أمر المجنون
 بشرط إفاقته، والصبي بشرط بلوغه. وَإِنَّمَا حملوا رفعَ القلم على أحد أمرين: إِمَّا نَفِي
 الخطاب له مواجهةً ومخاطبةً على ما هو عليه، أو على رفع المأثم والمؤاخذه؛ فَأَمَّا
 ما ذهبنا إليه، فَكَلا. وما الذي يُنْكَرُ من صرف الخطاب إلى مَنْ المعلوم أَنَّهُ يَعْقِلُ
 ١٥ وَيَبْلُغُ ويتكامل بشروط التكليف فيه؟
 فَأَمَّا دعواهم أَنَّهُ لا ينطلق نحو المعدوم ذَمٌّ ولا مَدْح، فما أبعدُها من دعوى على
 أهل السنة، مع قولهم بِقَدَمِ الكلام، وَأَنَّ الله - سبحانه - قد ملأ كتابه الكريم بَذَمِّ
 العصاة التاركين لأوامره، المرتكبين لنواهيه. وذلك الذمُّ فَإِنَّمَا انصرف إلى من علم ١٨
 أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ وَخُوطِبَ لم يمثِلَ أمره. وكذلك ملأ كتابه بمدح | ... وذلك ١٤
 ينصرف [ف] ... علم أَنَّهُ ... من أمر الله وانتهى عَمَّا نهى الله عنه. وَإِنَّمَا لم يلحقه
 المدح والذمُّ قبل وجوده، لِأَنَّهُ عُدِمَ الشرط في تلك الحال. فلا طاعة وَجَدَتْ ٢١
 فَيُمدَحُ عليها، ولا معصية تَحَقَّقَتْ فَيُذَمُّ عليها. لكن جعل ذمَّه ومدحه كأمره،
 معالَّتَيْنِ على وجود الطاعة والعصيان، كما كان أمره معلَّقًا على الوجود مشروطًا به.
-
- ؛ أُجِيل ... دَا بِالْإِفْصَاح ...: السطر الأول ناقص، إِلَّا هذا الذي بقي منه. ه جهة المعدوم
 ... الخطاب بأن يقول: هذا ما بقي من السطر الثاني. ١٠ وَأَنَّ: كَأَنَّهُ «ولمن». ١٢ حملوا رفع: مغتبر.
 ١٤ وما: مغتبر (من: وإما). ١٩-٢٠ ... وذلك ينصرف ... علم أَنَّهُ ...: هذا ما بقي من السطر الأول
 من الورقة. ٢١ المدح: تلاشى بعض هذه الكلمة.

وما ذلك إلا بمثابة سائر العبادات المشروطة في حق المكلف؛ لا يلحقه الذم والمدح بتركها وفعلها قبل وجود شرطها؛ إلا على وجه التعليق؛ إن تركها بعد تكامل شروط وجوبها عليه؛ وتضايق الأمر في حقه.

٣

فأما قولهم: لما لم يصح أن يكون الأمر معدومًا، لم يصح أن يكون المأمور معدومًا، غير صحيح؛ لأن الأمر إذا سبق أمره بإيصاء وصية، وتقدم مكاتبته، ثم مات قبل وصول كتابه، وسمع الموصى إليه وصيته، أو شرطه في الوقف؛ تمليك من يأتي من ولد ولده وعقبه ونسله، كل ذلك يكون بعد وفاته معمولًا به بحكم أمره. ولا يخرج بموته عن كون أمره أمرًا حقيقة؛ فيستند الأمر إلى حال وجود الأمر؛ كما يستند الأمر من الأمر إلى وجود المأمور. وإن أردت أن ابتداء الأمر لا بد له من أمر؛ فكذا يستند الأمر بالمستدعى منه لا بد له من مأمور؛ فالانتهاء في هذا؛ كالابتداء في ذلك. ولا ينتهي الأمر إلا إلى مأمور موجود؛ لذلك لا يفيد الأمر إلا من أمر موجود.

١٢

فصل

ويجوز أن يأمر الله - سبحانه - [بِأَمْرٍ] بِأَمْرٍ غَلَمَ إِنَّ أَمْرَهُ بِهِ لا يفعله. نص عليه أحمد في نهى الله - سبحانه - لآدم عن أكل الشجرة، مع علمه بأنه سيأكل، وفي أمره لإبليس بالسجود، مع علمه أنه لا يسجد؛ وهذا أمر نطق به الكتاب. وحكي عن المعتزلة أنه لا يجوز ذلك.

١٤ظ

١٨

فصل

والدلالة، على صحة قولنا، أن الله - سبحانه - قد أمر الكفار بالإيمان. ولم يختلف في تكليفهم الإيمان اثنان؛ ولا فصل أحد من الأئمة؛ فقال: «إن المعلوم إيمانه هو المأمور، دون من علم أنه لا يؤمن». والقول المخالف للإجماع لا يلتفت إليه. وقد أخبر الله - سبحانه - أنه أمر إبليس بالسجود لآدم؛ فقال: «مَا مَنَعَكَ أَنْ

٢١

تَسْجُدُ إِذْ أَمَرْتُكَ). فأنبت أمره له بالسجود؛ ولم يقع منه السجود. وقد أجمع المسلمون على أنه عالم بامتناعه قبل وقوع الامتناع منه.

فصل فيما حُكي من الشبهة عنهم

٣

وهو أن الأمر لمن يُعلم أنه لا يطيع عبثًا؛ والله - سبحانه - مثله عن العبث في قوله وفعله. ولأن التكليف والأمر والنهي إنما يكون للمصالح والمنافع، وهو التعريض للثواب واجتناب ما يوجب العقاب. فأما إذا صُرف بحق من لا يتحقق في حقه ذلك، خرج عن حيز الأمر المشروع والقانون الموضوع على مقتضى الحكمة.

فصل في الجواب عما ذكره

- ٩ وهو أن هذا الكلام يرده النص. ولا عبرة بما استدلوا به، مع كون الإجماع انعقد على خلافه، ونص الكتاب قضى بإبطاله. على أنه فاسد في نفسه، لو ورد مع عدم الإجماع والنص. وهو أن الله | - سبحانه - قد خلق من في معلومه أنه لا ينتفع بخلافه ولا يطيعه في [أمره] [ليست] بحق الثواب؛ [فهو] لا يسعى إلا فيما يوجب عليه العقاب. ولم يك في خلقه عابثًا؛ كذلك أمره له لا يكون به عابثًا. فإن قيل: إلا أنه يجوز أن يكون في خلقه مصلحة لغيره من المكلفين، فيكونوا أقرب إلى الطاعة وأبعد عن المعصية. ١٥
- قيل: فلعل في أمره الذي يعلم أنه لا يمثل مصلحًا لكثير من المكلفين، ولا انفصال لهم عن ذلك.

فصل

١٨

- يجوز أن يرد الأمر من الله - تعالى - معلقًا على اختيار المكلف، أو يترك مفوضًا إلى اختياره. وهذا يُبنى على أصل؛ وهو أن المندوب مأمور [به]؛ مع كون المكلف مختيرًا بين فعله وتركه؛ خلافًا للمعتزلة في قولهم لا يجوز ذلك. ٢١

فصل في الدلائل على مذهبنا

- فمنها أن الله - تعالى - لا يخلو أن يكون أمره مقصوراً على الأصلح، أو يكون بحسب المشيئة المطلقة. فإن كان على الأصلح، فلا يمتنع أن يكون عالماً في بعض ٣ الأوامر أن مشيئة المكلف توافق الأصلح، واختياره يوافق ما يختاره الله له، أو تكون مشيئة مطلقة بلا تخصيص.
- ومنها أنه إذا جاز أن يختاره بين الإتمام والقصر، والإفطار والصوم، وبين ٦ الكسوة والإطعام والعق، فلم لا جاز أن يُختَر بين الفعل والترك؟
- ومنها أنه إذا جاز أن يجعل بعض الأحكام موكولة إلى اجتهادنا، وهي الأحكام التي لم ينص عليها في كتابه، ولا في سنة رسوله - صلى الله عليه، جاز أن يكل ٩ بعض الأوامر إلى اختيارنا؛ إذ لا فرق بين | الاختيار والاجتهاد [باد]. [أ] لا ترى أنه - سبحانه - وكل المثلية في الصيد إلى اجتهاد حكّمين منا وخيرنا في بدل ذلك [ب] إن المثل من التعم، أو كفارة طعام مساكين، أو عدل ذلك صياماً. ١٢

فصل فيما تعلقوا به من الشبهة

- قالوا: إن أمر الشرع لنا يتعلّق بمصالحنا، وليس في قوة رأي المكلف أن يقع اختياره على تجنّب المفسدة، وتوخي المصلحة. فلهذا لم يكل الله - سبحانه - ١٥ سياسات الخلق إليهم، ولم يمنع بآرائهم وعقولهم في أمر دنياهم وأخراهم؛ بل أرسل الرُّسل، وأنزل الكتب، وشرع الشرائع. فلا يؤمن إذا ردّ الاختيار إلينا أن نختار الأفسد ونترك الأصلح؛ ولذلك لم نجوّز على الله - سبحانه - أن يرد أمره ١٨ لينافي اختيارنا. فنحن في باب التكليف كالسفنهاء الذين قال الله فيهم: ﴿وَلَا تُؤْتُوا الشَّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾، ﴿لَا تَنْفَعُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾، يعني بحجة. ونحن في باب النظر للمصالح كالسفنهاء بالإضافة إليه. وكما أنه منع تفويض أمر السفنهاء إليهم، فأحرى ٢١ أن يمتنع - سبحانه - من تفويضه للمصالح، ولا طريق لنا إلى معرفتها.

١٠ الاختيار: مكبر. ١١ المثلية: مهمل. ١٢ الصيد: مهمل. ١٤ إن: اذا. ١٥ يتعلّق: بعلفه.

١٧ ردّ: أراد. ١٨ لم نجوّز: لم يجوز. ١٩ لينافي: مغتير (من: الينا في). ٢١ تفويض أمر: مغتير (من:

شوقسا). ٢٢ تفويضه: مغتير (من: بفويض).

- قالوا: وفارق ما تعلّقتم به من الاجتهاد، لأنّه مأخوذ من معاني كلامه - سبحانه، وكلام رسوله، واستنباط معانيه التي أوجبت الأحكام. فكان ذلك راجعاً إليه، دون اختيارنا. ألا ترى أنّنا تقدّم | [في] الأحكام الأدلّة بعضها على ٣ بعض، [فنضع] أدلّة [اجتِها]د بحسب ما تعطينا ظواهر الألفاظ؟
- قالوا: وفارق التخيير في أعيان المكفّر بها؛ لأنّ الله - سبحانه - سوى بين ٦ المخيّرات في الأصلح، ووازن كلّ واحدة بصاحبها، ثمّ خيّر. كما يسوّي الطبيب في الدواء بين ثلاثة أدوية، ويخيّر العليل بينها، بعد فراغه من موازنتها في الأصلح.

فصل في أجوبة ما تعلّقوا به

- ٩ أمّا اشتراط الأصلح، فليس ذلك مذهبنا، ونحن نخالفكم فيه. لكنّ الأصلح جائز؛ فأما مشروطٌ وواجبٌ، فكلاً. وذلك مستوفى في فصل الأصلح، فيما بقي من فصول الأوامر - إن شاء الله.
- ١٢ على أنّه يجوز أن يعلم الله - سبحانه - أنّ الأصلح ما يقع اختيار المكلف عليه، كالتخيير في الكفّارات. ولو كان الاختيار لا يجوز أن يصادف الأصلح رأساً، كما جاز أن يكلّ التخيير إليه في شيء من التبعّدات من كفّارة، ولا غيرها من تخييره بين ١٥ القصر والإتمام، والفطر والصيام، في حقّ المسافر.
- وأما قولهم: وفارق الاجتهاد، فلا فرق؛ لأنّ الاجتهاد، وإن رجع إلى القرآن والسنة ومعاني الألفاظ، إلّا أنّه استنباط المجتهد، وهو عرضة الخطأ. ولأنّه ١٨ - سبحانه - إذا ردّ الاختيار إلى المكلف، مهّد المحلّ على هيئة لا يصادف اختياره إلّا الأصلح. - والله أعلم.

فصل

- ٢١ يجوز أن يرد الأمر من الله - تعالى - | بالتكليف [أمرًا] ونهيًا على التأييد إلى ١٦ غير غاية مؤقّتة]. يقول: «صوموا أبدأ»، و«صلّوا أبدأ»، ويكون هذا القول تأكيداً

١ من الاجتهاد: حرف الجرّ مكزّر. ٤ فلواهر: معيّر. ٦ واحدة: واحد. ١٣ الاختيار: السابق (المحرر) مشطوب.

عند من يعتقد أنَّ الأمر على التكرار؛ لأنَّه بمطلق الأمر يقتضي التكرار والدوام عنده. وهو الذي نصره أصحابنا.

وقالت المعتزلة: لا يجوز أن يرد الأمر من الله إلا بأمر موقت منقطع؛ وإنَّما ٣
يُحتمل ذلك إن ورد على الحث والتمسك بالفعل.

فصل جامع لأدلتنا

- ٦ فمنها أنَّه ليس يأمر بمحال، ولا يُستبعد من الأمر ولا المأمور؛ لأنَّ الله - سبحانه - مالك للمأمور ملك عين وإنشاء، قادر على الإمداد بالبقاء، والإعانة على الفعل، وإزاحة العلة فيه؛ بتكميل شروطه. فلا وجه للمنع منه.
- ٩ ومنها أنَّ الناس قائلان: قائل يوقف الأمر على الأصلح، وقد يكون الأصلح ذكر التأييد والدوام؛ وقائل يقول إنَّ الله يتصرف بحكم المشيئة المطلقة والملكة. فعلى هذا، لا معنى للمنع؛ إذ لا أمر ولا نهي لله - سبحانه - عمَّا يريد فعله وإيجاده، أو تركه والإخلال به. ومنها أنَّ العموم على ضربين: عموم أفعال في أعيان، وعموم ١٢ أفعال في أزمان. ثمَّ إنَّه يجوز أن يرد من جهته - سبحانه - الأمر بإخراج جميع ما يملكه من المال، وذبح جميع ما له من بهيمة الأنعام. كذلك لا يمتنع أن يجوز تكليفه أن يستنفذ أيام عمره فيما أمر به من العبادة على الدوام.
- ١٥ ومنها أنَّ التكليف على ضربين: أمر، ونهي. ثمَّ إنَّه | يجوز أن يؤبد النهي، فيقول «لا تشرب الخمر [أبدًا]، و[لا تزني، ولا تُلطَّ أبدًا]». كذلك الأمر بالطاعة؛ ١٧
يجوز أن يأمر بها أبدًا. ولا فرق بينهما، لأنَّهما أحد خطأي التكليف.
- ١٨

فصل في أسألهم على حجَّتنا

- فمنها أنَّهم قالوا: لا نسلم أنَّه ليس بمحال، بل هو محال من المخلوق، ٢
لحاجته إلى الراحة والنوم، وما يعتريه من العوارض المانعة؛ كالمرض؛ ٢١

٢ نصره: كذا. يثبت الجمع في الفعل قبل فاعله. لغة استعمالها معاصر لابن عقيل. وهو ابن البناء. في تاريخه. ٦ ليس يأمر بمحال: مهمل. ١٥ يستنفذ: يستنفذ. ١٦ يؤبد: يؤبد. ١٧ ولا تزني: ولا يرى. || تُلطَّ: مهمل. تلاشى النصف الأعلى من الكلمة.

والفتور للإعياء والسهير، والإغماء، والجنون، والنوم، مستحيل الدوام مع هذه العوارض.

- ٣ وفارق عموم الأعيان؛ لأنه لا يتعذر؛ ولا يتعوق عن إخراج ما يملكه من المال. فإن تعوق؛ اتسع له فيما يستقبل من الزمان إتمام الإخراج والذبح. وكذلك ما تعلقتم به من النهي؛ لأنه ترك؛ فلا كلفة في الترك، لأنه الأصل. ولا يتعذر الترك لأنه؛ حال الأعذار والاشتغال بالأعمال التي تخصه، تارك للمنهيات.

فصل يجمع الأجوبة عن الأسئلة

- ٩ أمّا منعهم الإحالة؛ ودعواهم أنّ الأبد يستغرق العوائق والأعذار؛ فلعمري لكنّ الأمر لا يستغرق إلّا أوقات السلامة والمكنة؛ والصحة والسلامة؛ وإزاحة العلل المانعة؛ وعدم الأعذار القاطعة؛ كما في الأعيان. فإنه إذا أمر بذبح جميع أنعامه، لم يلزمه ذبح ما ندّ وشرد؛ وتوحّش وامتنع؛ بل يقع الأمر على ما يتمكن من إيقاع الفعل فيه. كذلك يرجع الأمر إلى التأيد؛ والاستغراق لكلّ زمان يصحّ أن يقع الفعل فيه؛ ولا فرق. | كما أنّ النهي قد [يتخلّل] زمانه أعذار تبيح؛ كالنهي عن الميتة [عند] الاضطراب، والنهي عن استقبال بيت المقدس بالصلاة، وشرب الماء النجس؛ والعمل في الصلاة؛ وما شاكل ذلك؛ يُستباح بالأعذار.

فصل يجمع شبههم

- ١٨ فمنها أن بنوا ذلك على أصلهم، وأنّ الثواب على الطاعات واجب؛ وهو دائم. ولا يجوز أن يكون ثوابهم في خلال أعمالهم؛ لأنه يصير منقطعاً. وإن أدام عليهم التكليف؛ لم يبقَ زمان يقع فيه الثواب والمجازاة على أعمالهم. فلذلك لم يصحّ الأمر بدوام الطاعات؛ وتأيد العبادات.

١ والفتور للإعياء: مهمل. || والإغماء: مهمل. || مستحيل: مهمل. ٤ اتسع: وانسع. || والذبح: مهمل. ٥ يتعذر: بقدر. ٦ تارك: مقير. ١٠ أمر بذبح: امر بـ. || جميع أنعامه: جميع العائمة. ١١ وامتنع: مهمل. ١٣ يتخلّل: انظر هذه الكلمة في أسطر الصفحة التالية. ١٤ الميتة: مهمل.

ومنها أَنَّ الأعمال لا بدَّ من انقطاعها بالموت؛ ولا بدَّ من الإثابة عليها في غير زمن التكليف. وإذا كان كذلك، صار قوله: «افْعَلُوا أَبَدًا» مجازًا؛ فلا يبقى في قوله «أَبَدًا» سوى المبالغة؛ دون الحقيقة.

٣

ومنها أَنَّ التأبيد، مع تخلُّل العوارض القاطعة، لا يتحقَّق؛ ولا يمكن. فلا وجه لاتِّجاه الأمر مع عدم الإمكان؛ كما لا يصحَّ أمره بما لا يُتصوَّر فعله لاستحالته؛ أو لعدم القدرة عليه.

٦

فصل يجمع الأجوبة عن شبههم

أما دعوى استحقاق الثواب، فلا نسلمها؛ بل أقلَّ نعمة الله - تعالى - بفضل منه، ولو قُوبِلَ بها سائر الأعمال، لأُوْتِيت وأُربِت نعمة عليه؛ وهو المالك للأعيان. ولا وجه لاستحقاق الأجرة على المولى يعمل عنده؛ فكيف بمالك الأعيان، المنعم بالإيجاد، والإخراج من العدم إلى الوجود؟

- والذي يوضح أَنَّ | [الثواب] ليس [بمُسْتَحَقٍّ]، [ولو كان] يستحقُّه لما استحقَّ ١٢
الله [الشكر] على نِعَمِهِ، كما لا يستحقُّ القاضي لذِيبَتِهِ، والموفِّي للحقوق اللازمة له
الشكر والحمد على ذلك. فلمَّا أجمعت الأُمَّة على وجوب شكره - جلَّتْ عظمته -
على قليل النعم وكثيرها، بطل دعوى وجوب الجزاء على الله على أعمال خلقه. ولأنَّه ١٥
- سبحانه - قد استعبد الملائكة بالتسبيح والتسجيد والتهلِيل والرسالة؛ من غير أن
يتخلَّل أوقاتهم أعذار قاطعة وأشغال مانعة، وأغناهم عن الأكل والشرب؛ وسائر ما
يلتذُّ به الآدميون؛ وكان ذلك مجرد شكره - سبحانه - على إيجاده وإبقائه لهم. ١٨
يوضح هذا أَنَّهُ لو قال - سبحانه - : «افْعَلُوا كَذَا أَبَدًا، فهو الأَصْلَحُ لَكُمْ»، كان
ذلك أمرًا صحيحًا عند المخالف، وإن كان يقطع عن الإثابة؛ ويستوعب الزمان
بالعبادة. ولأنَّه إذا أبقاهم، وعافاهم، ومَتَّعهم نسيم الهواء، وروَّحهم، وأنالهم في ٢١
خلال أعمالهم لذات دائمة، حسن أن يكون ذلك جزاء وثوابًا على أعمالهم. وليس
من شرطه إفراد زمان للثواب المحض.

١٢ كلمات السطر الأوَّل من ورقة المخطوطة رقم ١٨١، وبقي من أكثرها القسم الأسفل منها.

١٧ أعذار: مهمل. كآته وأعدان. ٢١ ومَتَّعهم: ومنهم.

وأما الأعذار المعترضة: فإن زمانها خارج عن الأمر بدلالة وقريئة. وهي الدلائل التي أسقطت أكثر الأعمال، وأخرت بعضها: لأجل الأعذار؛ كالسفر، والمرض، والخوف، وما شاكل ذلك. ٣

فصل

لا يصح الأمر بالموجود. ٦
وحكي عن بعض المتكلمين التجويز لذلك؛ مثاله أن يقول للقائم «قم»، وللقاعد «اقعد»؛ وللصائم «صم».

١٨ ظ فصل جامع | [لأدلتنا] في نفي
ص[حة الأمر] ر [بال] موجود ٩

[منها] أن الموجود يستغني بوجوده عن إيجاد؛ فيستحيل إيجاد الموجود؛ كما يستحيل إعدام المعدوم. وهذا يثبت على أصل قد بان بهذا الفصل أن أصحابنا ذهبوا إليه ودانوا به؛ وهو أن الأمر بالمستحيل لا يجوز؛ خلافاً لأبي الحسن الأشعري. ١٢
ومنها أن المكلف؛ إذا أوجد الفعل المأمور به، سقط فرضه عنه. فلو كان الأمر به جائزاً؛ لكان ذلك دلالة على أن الفرض لم يسقط؛ والمكلف لم يمثل؛ إذ لا معنى لأمره بما سبقت به طاعته وامتناله. ١٥

ومنها أن الأفعال من المحدثين مضمّنة بالزمان، والآن الموجود فيه الفعل قد استوعبه. فلا بد للمستدعي من الأفعال من زمان يقع فيه، وليس إلا الاستقبال.

٨-١٠ من «لأدلتنا» إلى «يستغني»: هذه الكلمات، أو بالأحرى ما يُقرأ منها بسهولة، كلمات السطر الأول من الورقة رقم ١٨ ظ من المخطوطة. ويوجد في الهامش سطر يظهر أنه كُتب لا ليقوم مقام سطر المخطوطة؛ ولكن زيادةً لتفسير له. فالتصّ يستغني عما زيد في الهامش، وهو ما يلي: «إن الأمر استدعاء واقتضاء والحاصل لا يستدعي ولا يقتضي به لأن الموجود يستغني» والثلاث الكلمات الأخيرة متخذة من نصّ المؤلف ابن عقيل. ١٠ فيستحيل: مهمل، وزدنا حرف الفاء للسياق. ١١ يثبت: سني. ١٢ خلافاً: خلاف. ١٦ والآن: بضم حرف النون بمعنى «الوقت».

فصل يجمع ما تعلّقوا به من الشبه

فمنها توهمهم من قوله - تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾. فشهد لهم بالإيمان ، وأمرهم به .

٣

ومنها أن قالوا : أجمعنا على ذم الكافر على كفره . وما جاز ذمه إلا لمعنى ؛ وما ذلك المعنى إلا كفره . ولو لم يكن منهياً عنه ، لما جاز ذمه ؛ والمستقبل من كفره لم يكن . فلم يكن إلا الكفر الذي هو عليه ؛ وذلك موجود ، وقد صحّ النهي عنه .
فكذلك المؤمن يجب أن يكون مأموراً بالإيمان ؛ ولو لم يكن مأموراً بالإيمان ، لما اتّجه الذم إليه على تركه والخروج عنه ؛ لأنّ ما ليس بمأمور به ، لا يُذمّ على تركه .

٦

٩

فصل يجمع الأجوبة عما تعلّقوا به | من [الشُّبُهَة]

١٩

فمنها أن الآية لا تعلّق لهم فيها . وإنما الوارد في [التنبيه] أنّها خطاب لكفار أهل الكتاب . وكأنّه يقول : «يا أيُّها الذين آمنوا بموسى وعيسى ، آمنوا بمحمّد» . وقد قيل إنّ خطاب لمؤمني أمته ؛ لكنّ المراد به الأمر بالاستدامة ؛ وتقديره «استديموا إيمانكم» . مثل قوله : ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ . والمراد به «أدِّمْ لنا ما منحتنا من هدايتك» . وإذا تقرّر أنّه أمر باستدامة الإيمان ، فنحن لا نمنع من ذلك ؛ لأنّه أمر بإيجاد الفعل في المستقبل ؛ وذلك غير موجود في الحال . فتقديره «يا أيُّها الذين آمنوا الآن ، لا تكفروا في مستقبل الحال ؛ بل آمنوا في الحال الثانية ، كما آمنتم الآن» .
وأما تعلّقهم بدم الكافر ، فلاجل إصراره على الكفر ، مع قدرته على الخروج منه بفعل ضده ، وهو الإيمان . فهو كالقاعد يُؤمّر بالقيام ، والقائم يُؤمّر بالعود . بخلاف الإيمان ، فإنّ المؤمن لا يصحّ أن يفعله إلا في مستقبل الحال التي هو فيها مؤمن . فهو كالقيام ، لا يصحّ أن يفعله القائم ، لاستغناؤه بوجوده عن موجد . وأما استحقاق الذم للكافر ، فلاجل تركه الإيمان ، ومقامه على الكفر زماناً بعد زمان ؛ وهو الإصرار ، لا لسوى ذلك .

١٨

٢١

٥ الذي : والذى . ٦ الكفر : للكفر . ١٠ تعلّق : مهمل ، وتلاشى حرف اللام . ١٤ باستدامة :

بالاستدامة . ١٦ مستقبل : معتر (من : المستقبل) .

فصل

يجوز تقديم الأمر على وقت الفعل؛ خلافاً لبعض المتكلمين: لا تكون صيغة
٣ الأمر قبل وقت الفعل أمراً، بل تكون إعلالاً.

فصل يجمع أدلتنا

فمنها أنه لا ينكر أحد من أهل اللغة قول القائل لعبده: «سافر في غدٍ»، واثنيني | ١٩ ظ
٦ بالطعام عشية، ولا يُنكر أن يقول: «أمرتُ عبدي بكذا في غدٍ»؛ وقول العبد:
«أمرني سيدي أن أفعل ذلك غداً». فهذا في الأمر في الشاهد. وأمر الله - سبحانه -
بالشيء قبل وقته ظاهر في كتابه. قال سبحانه: ﴿إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ
٩ الرِّقَابِ﴾، ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ
الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾. فهذه كلها أوامر بأفعال مستقبلية.

فصل [جامع] لشبههم

١٢ قالوا: إذا تقدّمت صيغة الأمر على وقت الفعل كانت إشعاراً وإعلالاً ولا تكون
أمراً. ويكون تقدير قول القائل: «افعل في غدٍ كذا»، «سامرك غداً أن تفعل كذا».
فيقال: الإعلام إنما هو صيغة إخبار مثل قوله - سبحانه - إخباراً عن إبراهيم:
١٥ ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾، هذا إشعار. فأما «افعل كذا
غداً»، هو صيغة الأمر. وإذا وجدت صيغة الأمر من الأعلى للأدنى، فلا وجه لقولنا
إنها إشعار؛ على أن الإشعار مندرج فيها. وكل استدعاء لفعل، فهو إشعار لصاحبه
١٨ بأنه مستدعى منه دليل الفعل.
ومنها أن تقديم الأمر قبل وقت الفعل يعطي الإعلام بأنه سيقى إلى ذلك الوقت.
فلو قال له في رجب: «صم شهر رمضان»، اندرج في أمره علمه بأن تلك المدة من
٢١ عمره. وإذا علم حياته من جهة الله - سبحانه - هذه المدة، وفي إعلاله بالإبقاء هذه
المدة، مفسدتان كبيرتان | [أولاً] هما الإغراء بالمعصية والثانية [التسويق] بالتوبة. ٢٠

[فصل] في الأجوبة عن شبههم

- فمنها أنه غير ممتنع أن يقع الإعلام في طَيِّ الأمر؛ كما إذا أمره؛ في وقت
 ٣ الفعل؛ بصلاة الركعات المتضمنة لأوقات تتراخى عن الأمر؛ وقت الأمر.
 ومنها أن دعوى المنسدين، الإغراء والتسويق؛ باطلة؛ بل فيه مصلحتان بطاعتين
 يُتلقى بهما الأمر والعزم والاعتقاد، ويستندان إلى حين الفعل. والإغراء؛ إن كان حاصلًا
 ٦ بالأمر المتقدم، فيجب أن لا يُخاطب بعبادة تمتد؛ كصيام شهرين متتابعين في
 الكفارة؛ ولأنَّ صوم شهر رمضان في أصل الفريضة. فلما جاز الأمر بعمل يطول
 ويقصر؛ بطل ما عولوا عليه من ذريعة الإغراء بالمعصية؛ والتسويق بالتوبة؛ ولأنَّ في
 ٩ ما وضعه الله وشرعه من الزجر عن المعاصي بالحدود في الدنيا؛ والوعيد بعذاب
 الآخرة؛ والترغيب في تركها بالثواب الدائم؛ كفاية عن كتم الأجل وإيهام مدة العمر.
 ومنها أنه لو كان علم ما يدفع التسويق واجبا فعله بالمكلف، لوجب أن لا يعلم
 ١٢ ولا يشعر بقبول التوبة؛ لأنَّ الثقة بقبولها إغراء بالمعاصي. فإنَّ من كان دأبه قبول
 العذر، وغفران الجرم لمكان الاعتذار، أغرى الناس بالإساءة إليه.

فصل

- ١٥ ويجوز أن يأمر الله بعبادة، في وقت مستقبل، ويُعلم المكلف المأمور بها بذلك،
 قبل مجيء الوقت؛ خلافاً للمعتزلة في قولهم: لا يجوز أن يعلمه بذلك، قبل مجيء
 الوقت.

١٨ فصل في دلالتنا

- ٢٠ فمنها أن المصلحة تكون في إعلامهم ذلك؛ | [وقد تُكُونُ] المصلحة
 [ف]يه. فإنَّ المصلحة كالمشيئة المطلقة [ية]، لا يمتنع معها ذلك؛ كما لم يمتنع
 ٢١ تعليقها على شروط، وإعلامه بتلك الشروط.

١ فصل: لم يبق من هذه الكلمة إلا أسفل حرف اللام. ٣ تتراخى: تراخا. ٤ المنسدين: مهمل. ٥ يتلقى: سلقا. ٦ والعزم: العزم. ٧ حين: مزيد، فوق وقت، مطلوب. ٨ بعبادة: بمقتاده. ٩ كفاية: وكفايه. ١٠ وإيهام: مهمل. ١١ علم: على. ١٢ الجرم: الجزم.

ومنها أَنَّ المطلق من الأمر أضعف، والمعين بوقت أكد. ولهذا لو أمر عبده أمرًا مطلقًا، لم يحسن لومه وعته على تركه في وقت [ما]. ولو عيّنه بوقت، حسن تأديبه على تركه في ذلك الوقت. فإذا جاز الأمر المطلق، فالمعلق أولى أن يجوز. ٣

فصل في شبهة المخالف

وهي المتقدمة في الفصل الذي قبله؛ وقد سبق الجواب عنها بما فيه كفاية.

فصل

٦

ذكر أصحابنا أَنَّهُ يجوز أن يقال: إن بعض الواجبات أوجب من بعض. ونصر ذلك شيخنا الإمام أبو يعلى بن الفراء - رضي الله عنه؛ وبناء على ما نصره من الرواية عن أحمد - كَرَّمَ اللهُ وجهه - وأنَّ الفرض أعلى من الواجب. ٩
وقد نصرتُ أنا أَنَّ الفرض والواجب سواء.

ومذهب شيخنا - رضي الله عنه - قال [به] أصحاب أبي حنيفة، حيث وافقونا في رواية: إنَّ الفرض أكد من الواجب. ١٢
وظاهر مذهب أصحاب الشافعي أَنَّ الوجوب لا يتفاضل، حيث قالوا: إنَّ الفرض والواجب سواء.

فصل

١٥

والذي لحفظه من هذه المسألة أَنَّ القائل بتفاضل الوجوب إنما سلك خلافًا في عبارة؛ وإلا فنفس ما أراد بقوله «أوجب»، يقتضي موافقتنا في المعنى. فإنهم وافقوا في أَنَّ الواجب استدعاء الأعلى من الأدنى على وجه الحتم والتضييق، ورسومه بأنَّه ما عُوقب على تركه. وهذا [أم] لا يقبل التزايد والتفاضل. وإلا فما هو إلا بمثابة قولنا «سامع»، و«جائز»، و«لازم»؛ وفي الخبر «صادق»، و«كاذب»؛ وفي ٢١

- الصفات «عالم». فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ، لَمَّا انتظم حَدًّا واحدًا، وكان حقيقة واحدة؛ لا يُقال «أَعْلَم»، و«أَصْدَق»، و«أَكْذَب». فكما لا يمكن أن تكون معرفة المعلوم على ما هو به، والخبر بالأمر على ما هو به، أمرًا يتزايد؛ كذلك الاستدعاء المضيق ٣ المحتوم لا يقبل التزايد. وقد صرحوا بأنهم لا يريدون بقولهم «أوجب» إِلَّا أَنْ العقاب على تركه أشد. وهذا أمر يرجع إلى المقابلة. وذلك لا يعطي تزايد الشيء في نفسه؛ بدليل أَنَّ بعض المخبرين، إذا أخبر بقدوم ولد كان غائبًا، وآخر أخبر بمولد ولد كان حملًا؛ وكان العطاء والمنحة على أحدهما أوفى بحسب بُشْر المخبر بذلك، لم يجز أن يقال إِنَّ أحدهما «أَخْبَرُ» من الآخر ولا «أَصْدَق». وكذلك العلم بالله - سبحانه - أكثر ثوابًا من العلم بأن أبا بكر كان الخليفة بعد رسول الله؛ بطريق استحقاق به الخلافة، والعقاب على جحد الصانع أكبر من العقاب على جحد خلافة أبي بكر. ولا يقال إِنَّ العالم بالصانع «أَعْلَمُ» من [العالم بـ] أَنَّ أبا بكر كان الخليفة. وإذا كان القائلون بذلك لم يفسروا قولهم «أوجب» إِلَّا أَنَّ الثواب عليه أكثر، ١٢ حصل الوفاق منهم فيما أردنا، وَأَنَّ الواجب حقيقة لا تتزايد. والوجوب أمر لا يقبل الزيادة في نفسه؛ من حيث كونه استدعاء | مخصوصًا من شخص [مَخْصُوص]؛ وكَ[ذلك لا] تتزايد المُقَابِلَةُ[ة]. فلا يُنْكَرُ أَنَّ المقابلة على الإيمان بالله بالثواب ١٥ تتضاعف على المقابلة على فعل الصلاة؛ وَأَنَّ المقابلة بالعقاب على ترك الصلاة لا يبلغ مبلغ العقاب على ترك الاعتقاد. فلا طائل في الاختلاف في العبارات، مع الاتفاق في المعنى. ١٨
- وما صار ذلك إِلَّا بمثابة من قال: «إِنَّ زَيْدًا أَعْلَمُ من عمرو بالنسب، أو النحو، [حيث الفاعل] لا يكون إِلَّا مرفوعًا، والمفعول منصوبًا، أَوْفَى من علم عمرو به؛ و«إِنَّ عِلْمَ زَيْدٍ بالماء النجس، لا يزيلُ نجسًا ولا حدثًا، أَوْفَى من علم عمرو به». ٢١ فقال: لا بل أريد أَنَّ زَيْدًا يعلم من أنساب العرب، ودقيق النحو، وغرائب مسائله، ومن مسائل الفقه، أوفى مما يعلم عمرو؛ وَأَنَّ الملك يقابله على علمه بأوفى جائزة من عمرو. ٢٤

١ حَدًّا واحدًا: حد واحد. ٣ يتزايد: تزيد. ٦ المخبرين: مهمل. ٧ بُشْر: مشرو. ٨ المخبر:

مهمل. ٢٠ منصوبًا: منصوب. ٢٣ أوفى مما يعلم عمرو: أو في ما يعلم عمرو.

قلنا: قد وافقت فيما أردنا، وفيما عليه أجمعنا؛ فلا نمنع من تفسير قولك «أعلم»، من المجاز والاستعارة، بما أردت.

فصل في إيراد ما يجوز أن يتعلقوا به في ذلك

٣

- وهو أن كثرة الثواب من الله، والمجازاة من الآدمي على امتثال بعض الأوامر،
 وشدة العقاب على تركه، مما يُستدل به على قوة عناية الأمر به، وشدة حثه عليه.
 ٦ وفي حق الآدمي، يدل على توفير دواعيه إلى إيقاعه. فإذا كان دليلاً على ذلك،
 وكان الاستدعاء بحسب حال المستدعي وشدة إثارة، دل ذلك على أن الاستدعاء
 أكد وأحث من الأشد ألماً | ... الإتيان [به] وخفّت [عقوبته] على تركه له. وهذا
 ٩ معلوم فيما بيننا. فيصير من باب قولنا أحب، وأحسن، وأبغض، وأقبح. ولا خلاف
 أنه يحسن أن يقال: «الفللم أقبح من الربا»، حيث كان القهر والغضب أخذ مال
 الغير على سخط منه، وإيلاهم وإيجاع لقلبه، وأخذ الربا أخذ ماله باختيار منه،
 ١٢ والشرك بالله - تعالى - أقبح من عقوب الوالد وأفحش.
 ويجوز أن يُستدل على ذلك بأن العقاب على هذا التخليد، والعقاب على ذلك
 منقطع. والزنا في حق المحصن أعظم جريمة من السرقة؛ حيث كان حدّ هذا قطع
 ١٥ جارحة، وعقوبة ذلك إزهاق النفس بأوجع فعل وآلة.
 هذا جميعه لا يعطي التزايد في نفس الاستدعاء؛ لأنه إذا لم يفتح في الإخلال
 بواحد منهما، فلا يعاقب على الإخلال بكل واحد منهما؛ وكان - سبحانه - لو رفع
 ١٨ العقاب رأساً والثواب، لما ارتفع صحّة قوله «أوجب» و«حتمت»، وصح أن يقوم
 الاستدعاء بنفسه حقيقة معقولة. وكذلك تزايد المقابلة لا يدل على قوة الاستدعاء.
 وقد تعلّق بعضهم بأن معنى «أوجب» أن يكون فعل أحد الواجبين لا يتم إلا بأن
 ٢١ تتقدّمه فرائض قبله؛ مثل تقدّم وجوب النظر والاستدلال على المعرفة بالله سبحانه؛

٣ يتعلّقوا: وحرف الواو مزيد. ٤ والمجازاة: والمحازة. ٥ وشدة: وشدة. || وشدة: التاء المربوطة مزيدة. ٨ الأشد ألماً: الاستدعاء. || ... ينقص نصف السطر الأول من الورقة رقم ٢٢ و. ٩ أحب: مهمل. ١١ أخذ: مهمل. ١٣ التخليد: الحليد. ١٦ يفتح: مهمل، مع علامة لحرف الحاء. ١٨ يقوم: مقبر (من: يقول). ٢٠ يكون: اللاحق ولا يتم غير مشطوب، ووجهي ثابتاً في نفس السطر.

- بخلاف فروع الإيمان وفرائضه. وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ كون أحد المأمورين أكثر
 عناءً، وأشقَّ تحصيلًا، يُعْظِمُ وجوب غيره مع وجوبه؛ وذلك لا يرجع إلى تعلُّقه.
 ٣ ظ كما أنَّ بعض المعلومات تحتاج في حصول العلم بها إلى مقدِّمات يشقَّ تحصيلها.
 وإذا انتهينا إلى العلم، مِنْ حيثُ تعلُّقه بالمعلوم على ما هو به، تساوت فيه العلوم،
 وانطبق عليه حدٌّ واحد، حتَّى يشمل الشاهد والغائب. وجسيع ما تعلَّقوا به في ذلك
 يرجع إلى ما وراء الحقيقة. وذلك لا يعطِي صحَّة دخول لفظة «افْعَلْ».
 ٦ ألا ترى أنَّ من كذب على الله، وعلى رسوله، كان آكد عقابًا وأكثر مأثمًا ممَّن
 كذب على أبيه، أو صديقه، أو عدوه؟ ثمَّ لا يُقال إنَّه أكذب فيما أخبر به من الخبر
 الذي وقع منه على خلاف مَخْبَرِهِ. وكذلك من صدَّق رسول الله - صَلَّى الله عليه -
 ٩ فيما أخبر به عن الله، كان أكثر ثوابًا ممَّن صدَّق أبا هريرة في حديث غسل اليدين
 عند القيام من نوم الليل قبل غُصْبِهِمَا. ولا يُقال أحدهما آكد تصديقًا.

١٢

فصل مفيد في بيان أمثال هذا الفصل

يستريح بمعرفته المناظر من كدِّ المخالفة والمقاولة
 استفدناه من مشايخ عصرنا الذين لازمنا مجالسهم

- وهو أنَّ المسألة الجارية يجب أن يُحَقَّقَ مراد المفتي فيها. فإن وقع للمجتهد
 الآخر ما وقع للمفتي الأوَّل من المعنى استراحًا من الجدل. وإن خالفه في اللفظ
 دون المعنى اجتهد في حصول الموافقة في اللفظ الذي لا يكون فيه إبهام ولا تردّد.
 ١٥ فأكثر ما يجيء الخلاف بين المتنفِّذين في المعنى من جهة تعلُّق أحدهما بلفظ متردّد.
 ١٨ وتعلُّق الآخر بلفظ خاصٍّ | [غَيْرِ] مُشْتَرِكٍ [يَتَرَكُّ] [فِيهِ وَهْمٌ]. مثال ذلك أن [يقول
 القائل]: أبو ذرٍّ أصدق أصحاب رسول الله؛ والماء أطهر من الخل؛ والوتر أسنُّ من
 ركعتي الفجر؛ والجبال أسكن من الأرض؛ والثلج أروى من الماء؛ ومُسَيْلِمَةُ
 ٢١ أكذب من جسيم العرب؛ وإلى ما شاكل ذلك. فلا يزال الجدل بينهما حتَّى ينتهي

١ كون أحد: مغير. ١-٢ أكثر عناء: أكثر عنا. ١١ غُصْبِهِمَا: غسلهما، انظر مستد ابن حنبل؛

ج ٢ ص ٢٤١، س ٨-٩، ١٥ يُحَقَّقُ: مهمل. ٢٠ أبو ذرٍّ: أبو الدرد.

- النظر منهما إلى غاية، وهو أن يقول: «ماذا تريد بقولك أفعل؟» و«هل هو مثل قولك الخلُّ أحمضُ من غيره؟» فإن قال: «نعم، ذاك أريد»، قال له «أصدق»، و«أطهر»، لا يتحقق فيه التزايد؛ لأنَّ الصدق الخبرُ المطابق لمخبره؛ فحين زاد أو نقص: خرج عن أن يكون صدقاً. وكذلك قولنا «طاهر» و«هو» الذي ليس فيه منع من الصلاة معه، ولا يجب تجنبه؛ والخلُّ والماء لا يتفاضلان. والكذب الخبرُ عن الشيء على خلاف ما هو عليه؛ ومُسَيِّمة وغيره في ذلك سواء. فتضطره إلى أن يقول: «إنما أردنا بـ«أصدق»، أنه أكثر صدقاً، و«أكذب»، بمعنى أكثر كذباً». فيزول الخلاف.
- ٩ فالعاقل من أراح نفسه عن هذا من أول وهلات السؤال والجواب. فيقول: «ما معنى قولك أصدق، وأطهر، وأوجب، وأعلم؟» فإذا قال: «ما يعطي التزايد في غير التعلق»، زال الخلاف. فاهتمَّ بذلك تستريح من كثير من الجدال مع غير أرباب التحقيق. ١٢

فصل في الزائد على ما يتناوله المأمور به

- كتطويل الركوع والقراءة، هل يكون حكمه حكم الأصل، أو يكون له حكم النفل؟ الذي اختاره شيخنا - رضي الله عنه، وهو الصحيح عندي، | أنَّ الزيادة ١٥ نافلة، سواء كان المأمور به واجباً أو سنة. وبهذا المذهب قال أصحاب الشافعي، وأبو عبد الله الجرجاني من أصحاب أبي حنيفة: وأبو بكر الباقلاني.
- ١٨ وذهب أبو الحسن الكرخي إلى أنَّ جميعه على حكم الأصل من الوجوب والسنة. وقد خرج شيخنا الإمام - رضي الله عنه - من كلام أحمد ما ذكر أنه يعطي مذهب أبي الحسن، وأنَّ الزيادة كالمزيد، فقال: لأنَّه استحبَّ للإمام أن ينتظر على المأموم في الركوع، ممَّا لا يشقُّ على المأمومين. قال شيخنا: فلو لم يحكم بأنَّ إطالة الركوع واجبة، لم يصح إدراك المأموم للركعة؛ لأنَّه يفضي إلى أن يكون المفترض تابعاً للمتفعل.

٣ فحين: مغير. || زاد أو نفس: راد ونقص. ٤ وهو الذي: والذي. ٥ يجب تجنبه: يجب تجنبه.

١٠ فإذا قال: مكزّر. ١١ نسرّخ: سترنح. ١٤ حكمه: السابق (حرف الألف) مشطوب. ٢٠ وأن: والى.

- وهذا عندي لا يدلّ على هذا المذهب. بل يجوز أن يكون يعطي أحد أمرين: إمّا جواز ائتمام المفترض بالمتنفل، وليس بمستبعد مع حديث معاذ، وهي رواية عنه؛ ويُحتمل أن يجري مجرى الواجب في باب الاتّباع خاصّة. ولهذا يُسقط الاتّباع بعض^٣ الواجب، ويوجب ما ليس بواجب. وهو المأموم المسافر؛ إذا اتّبع الحاضر، وجب عليه الائتمام، وإن كان فرضه القصر. والمرأة والعبد والمسافر يصلّون الجمعة بحكم المتابعة، وليس فرضاً لهم. والمسبوق تسقط عنه القراءة وقيام الركعة بحكم^٦ المتابعة.

فصل يجمع أدلّتنا على ما نصره شيخنا واخترناه

- فمنها أن الركوع، الذي يقع عليه | الاسم، مجزئ تبرأ به الذمّة عن عهدة الأمر. ٩ فإذا انحني معتدلاً، وقال على وجه التائي: «سبحان ربّي العظيم!»، حسن أن يقول له الفقيه الذي يعلمه الصلاة «حسبك»؛ وحسن أن يقول: «أجزأك هذا القدر من الركوع، فأزفّع»؛ وحسن منه أن يقول: «قد أثبت بما وجب عليّ». والزائد يحسن ١٢ نفي الوجوب عنه، فيقول: «وما يجب عليك الزيادة على هذا». فقد دلّ عليه السلب والإثبات. وإذا كان ذلك القدر هو الواجب، فماذا بعد الواجب إلّا النفل؟ إذ لو كان ما زاد واجباً، لكانت الذمّة لا تبرأ قبل فعله. ١٥ ومنها أن يجوّزه دليلاً قياساً فيقول: ما سقط به الفرض كان جميع الواجب؛ كما لو انفرد عن زيادة. ويفرض الكلام في الزيادة، فيقول: غير معاقب على تركه، أو غير مأثوم بتركه. فلا يكون واجباً، كسائر النوافل. ١٨ ومنها أن خصيصة النفل موجودة في هذه الزيادة؛ وهي أنّ المكلف مخير بين فعلها وتركها، لا إلى بدل ينوب عنها. وكلّ ما خيّر المكلف بين فعله وتركه على الإطلاق، فهو النفل. فالحكم بمشاركته للفرض، مع تخصّصه وتميّزه بخصيصة ٢١ النفل، لا وجه له.

٢ المفترض: المفترض. || بالمتنفل: للمتفل. || معاذ: مهمل. ٨ واخترناه: واخترناه. ٩ مجزئ:

محزئ. || تبرأ به: تبرأه. ١٠ انحني: انحنا. || التائي: التائي. ١١ يقول: اللاحق (له) مشغوب.

١٣ عليه: مقتر (من: علمه). || السلب: مهمل. ١٤ والإثبات: والاثبات. ١٦ بجوّزه دليلاً: مهمل.

- ومنها أن الزيادة على ضربين : زيادة هي تطويل الفعل والقول وامتداده على وجه يجري منه البعض ؛ وزيادة هي فعل مثله ، منفصلة عنه ، على وجه التكرار . ثم إن المنفصلة عنه ، والمصلي لصلاة الظهر والفجر دفعيتين ، يكون الثانية متطوعاً ، أو بأحدهما ، على الخلاف | المعروف ؛ فلا يختلف الناس [في] أنهما غير واجبتين ٢٤ظ
جميعاً . يجب أن يكون الامتداد والزيادة المتصلة في الركوع والقراءة كذلك ، ولا فرق بينهما . ٦

فصل في اعتراضهم على أدلتنا

- قالوا : ليس إذا سقط الفرض ببعضه ، دلّ على أن الواجب ذلك البعض . الدليل عليه أن فروض الكفايات ، إذا قام بها رجل من أهل المحلة أو القرية ، سقط الفرض عن الباقيين . ثم إذا فعل الكلّ ذلك الفرض ، كان كلّ فرضاً . هذا في الأشخاص . وأما في الأفعال ، فالمسافر يسقط فرضه بركعتين ؛ ولو صلاتها ، فإنه كان الكلّ واجباً . ١٢
- فيقال : إن الفرض تناول أهل القرية . ولهذا لو تطابقوا على الترك ، عمهم الإثم . وفي مسألتنا ، لو كانت عادته تطويل الركوع ، فترك أصل الركوع ، أو تطويل القراءة ، فترك أصلها ، أثم مأثم التارك لما يقع عليه الاسم ، ولا يأثم مأثم من ترك ركوعاً وجب عليه ، مطوّلاً مستنداً . ولأنه ليس في فرض الكفاية واحد يُشار إليه بالفريضة ، بل الوجوب تناول الكلّ ، وجعل البعض قائماً مقام البعض . وفي مسألتنا ، الفرض من ذلك معيّن مقدّر بما يقع عليه اسم «الركوع» المطمئن فيه ؛ فذلك تخصّص بالفرض ، وما زاد تخصّص بالنفل ، كتخصّصه بخصائص النفل .
- وأما المسافر ، فإنه رُخص له في ترك | [الب]عض . فإذا ردّ الرخصة ، رَ [ج]ع ٢٥
الفرض إلى أصله ، وهو الوجوب في أصل الوضع . فليهم أن يقولوا - أعني أصحاب أبي الحسن الكرخي : إن من أصلنا أن الشروع في العبادات يجعلها واجباً ؛ لأنّ الشروع كالنذر . فالزيادة عبادة قد شرع فيها تنقل الكلام إلى ذلك الأصل .

٣- ٤ : من «المصلي» إلى «بأحدهما» : في الهامش . ٥ يجب : يجب . ١٣ تناول : تناول .

|| تطابقوا : نطابقوا . ١٤ كانت : كان . ١٨ المطمئن : المطمئن . ١٩ زاد : مغير .

فصل يجمع شبههم

- فمنها أن الاسم يقع على آخر الفعل؛ كوقوعه على أوله؛ أو على الفاتحة. وما زاد، فوقع عليه اسم «الواجب» المأمور به؛ وهو الركوع والقراءة؛ حيث وقع على ٣ جميعه اسم «القراءة» و«الركوع».
- ومنها أن الزيادة على المنهية تجعل محظوظاً مثله؛ وما زيد على الشرط؛ جعل كالشرط والزائد على عدد الجمع ممن لا تجب عليه الجمعة؛ اقتصر عليه حكم ٦ الجمعة في حصول الإجزاء عن الظاهر. وبيان الشرط أنه لو سرق النباش اللثائف عن المعتبرة تم بها النصاب، قطع وجعل في حكم المعتبرة. وكذلك السترة الثانية؛ إذا كانت غصباً، حصل الإجزاء والاكتفاء بواحدة؛ وأثرت الثانية في الإبطال؛ كما لو ٩ كانتا مغصوبتين. فيقال: ذاك يساوي المأثم؛ فالأثم على جميعه. وههنا لا مأثم على تركه جميعه، بل على تركه بعضه. وذاك لا يجبر على فعل الزائد وعلى تركه؛ وههنا ١٢ يجبر من فعله وتركه؛ ولأنهم قالوا: يُقطع بالنصاب فيما زاد عليه؛ ولا يتعلق الوجوب بالأوقاص الزائدة على نصاب الزكاة.
- ومنها أن الإنسان، لو قال لوكيله: «تصدق من مالي»؛ فتصدق بالقليل، كان ٢٥ بحكم الأمر؛ وإن تصدق بالكثير [بشير]، ف كذلك. وما ذاك إلا لأن الكثير والقليل يتساويان في وقوع اسم «الصدقة» عليها.

فصل في الأجوبة عن ذلك

- أما دعواهم أن آخره كأوله؛ غير صحيح؛ لأن آخره امتاز عن أوله بالحكم ١٨ المخصوص؛ وهو التخيير بين فعله وتركه؛ وبسقوط المأثم على تركه. والأول اختص بخصيصه الواجب، من حيث العقاب على تركه، وانحتمام فعله. فتمييزه بالمعنى يؤلى على شمول الاسم، ووقوعه عليه. ٢١

٢ آخر: اجزا. ٦ ممن: من. ٧ اللثائف: مهمل. ٨ النصاب: النصاب. || السترة: مهمل. ١٠ مغصوبتين: مهمل. || يساوي: ساوا. ١٠-١١ من: على؛ إلى؛ بل على؛ في الهامش. ١١ بل على: حرف الجر مكرر. || يجبر: مهمل. ١٢ يجبر: جبر. || من: مغير. مغموس. ١٣ على: مغير. ٢٠ فتميزه: مغير. ٢١ يؤلى: مهمل.

وأما الوكيل، فلا نسلم؛ بل إذا أطلق له الصدقة، وقع على أيسر يسير، ولأنه هو المتحقق من ذلك. وما زاد، يحتاج إلى دلالة وتصريح. ولو سلم، فإن العادة فيما بيننا أنه لو أراد المقدار، ذكره؛ ولو أراد البعض، لحققه. فلما لم يقدر، دل على أنه وكله إلى اختيار الوكيل؛ فكانت العادة هي الموجبة لتعميم الصدقة. وليس بيننا وبين الله - سبحانه - عرف؛ فكان الواجب هو ما يقع عليه الاسم، دون ما لا تتحقق فيه الشركة للواجب.

فصل

- إذا ورد الأمر بهيئة في فعل، ودلّ الدليل على كون الهيئة مسنونة، أو مستحبة مندوبة، لا يخرج المأمور بإيقاع الهيئة فيه عن كونه واجباً. مثاله قول النبي - صلى الله عليه - للقيط بن صبرة: «وبالغ في الاستنشاق، إلا أن تكون صائماً». وقوله - صلى الله عليه - في المشي بين الصفا والمروة: «اشعوا، فإن الله كتب عليكم الشغية». وقوله للخاتنة: «أشمتي، ولا تنهكي». فإن هاتين الهيئتين مندوبتان، والاستنشاق وأصل المشي بين الصفا والمروة جميعاً واجباً؛ خلافاً لأصحاب أبي حنيفة، حكاه الجرجاني؛ وأنه يكون الاستنشاق وأصل المشي بين الصفا والمروة غير واجبتين.

فصل في ذكر حجبتنا على ما ذهبنا إليه

- إن الأمر بالسعي والمبالغة قد دلّ على الأمر بأصل المشي وأصل الاستنشاق. فلما قامت دلالة التدب على نفي الوجوب للهيئتين؛ بقي الأصل مأموراً به أمراً مطلقاً؛ والأمر المطلق يقتضي الوجوب. فصار بمثابة لفظ العموم؛ إذا تعقبه لفظ يقتضي إخراج بعضه، بقي الباقي على ظاهره في الاستغراق لما عدا ما أخرجه الخصوص.

٣ فلما: مقير (من: فلم). ٨ هيئة: نهية. || الهيئة: الهمة. ١٠ الاستنشاق: مهمل. ١٢ الهيئتين: مهمل. في انهامش. ١٣ المشي: مهمل. ١٤ المشي: مهمل. ١٨ دلالة: مقير. || على: مزيد. || للهيئتين: مهمل.

فصل في شبههم

- قالوا: المنطوق به نفس المبالغة والسعي؛ وقد قام الدليل على نفي وجوبه. فغير
المنطوق به في الأمر لا وجه لكونه واجباً؛ وزيادته على رتبة المنطوق به. ٣
فَيُقَالُ: إِنَّ قَوْلَهُ فِي الِاسْتِنْسَاقِ يَعْطِي الْأَمْرَ بِهِ؛ وَلَمْ يُقَمَّ عَلَى الْأَمْرِ بِهِ دَلَالَةٌ تَحْطُّهُ
عَنْ رَتْبَةِ الْإِطْلَاقِ. كَمَا إِذَا قَالَ: «حُتِّبِي فِي غَسْلِكَ لَه»؛ وَهُوَ أُوتِرُ فِي الِاسْتِجْمَارِ،
يَكُونُ مَضْمُونًا لِلْأَمْرِ بِالْأَصْلِ؛ وَلَيْسَ فِي الْأَصْلِ مَا يَحْطُّهُ عَنْ مَرْتَبَتِهِ مِنَ الْإِطْلَاقِ. ٦

فصل

- إِذَا كُنِيَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - عَنِ الْعِبَادَةِ بِيَعُضِّ مَا فِيهَا مِنْ أَرَاكَانِهَا وَتَوَابِعِهَا، دَلَّ
عَلَى وَجُوبِهِ فِيهَا، وَكَوْنِ ذَلِكَ الشَّيْءِ مِنْ لَوَازِمِهَا وَفُرُوضِهَا. مِثْلُ قَوْلِهِ - تَعَالَى: | ٩
﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ لَمَّا كُنِيَ عَنِ الصَّلَاةِ بِهِ: دَلَّ عَلَى وَجُوبِهِ فِيهَا. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:
﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ﴾. فَكُنِيَ عَنِ الْحَجِّ
بِحَلْقِ الرَّأْسِ؛ فَدَلَّ عَلَى وَجُوبِهِ فِيهِ. ١٢
وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَكْنِي عَنِ الشَّيْءِ إِلَّا بِأَخْصَ الْأَشْيَاءِ بِهِ.
تَقُولُ: «عِنْدِي كَذَا وَكَذَا رَقَبَةٌ»؛ وَ«تَخْتِي كَذَا وَكَذَا فَرْجًا». قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ: لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ، أَوْ نَضْلٍ. وَيَقُولُ الْقَائِلُ: «لِي كَذَا وَكَذَا ١٥
وَقَفَّةٌ»؛ وَيُرِيدُونَ بِهِ «جَبَّةٌ»؛ لَمَّا كَانَ الْوُقُوفُ بِنَوَانِهِ فَوَاتِ الْحَجِّ، وَيُدْرِكُ
بِادْرَاكِهِ. هَذَا دَابُّهُمْ.

فصل

- الْأَمْرُ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - لَا يَقِفُ عَلَى مَصْلَحَةِ الْمَأْمُورِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَهُ
بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَعُودُ بِصَلَاحٍ حَالِهِ. هَذَا يُبَيِّنُنِي عَلَى أَصُولٍ لَنَا فِي أَصُولِ الدِّيَانَاتِ.

٤ يُقَمُّ: تَقَمُّ. || عَلَى: مَزِيد. ٥ غَسْلِكَ: مَهْمَل. ١٣ وَالْأَصْلُ: مَغْتَبَرٌ (مِنْ: وَالْأَعْلَى). || فِي: مَزِيد.
١٤ رَقَبَةٌ: رَفَنَةٌ. || وَتَخْتِي: مَهْمَل. || فَرْجٌ: مَهْمَل. ١٥ سَبَقَ: سَبِي. || خُفٌّ: خُفٌّ. || الْقَائِلُ: مَهْمَل.
١٦ وَيُرِيدُونَ: مَهْمَل. || جَبَّةٌ: مَهْمَل. || فَوَاتٌ: وَفَوَاتٌ. ١٦-١٧ وَيُدْرِكُ بِادْرَاكِهِ: مَهْمَل. ٢٠ يُبَيِّنُنِي: مَهْمَل.

وبهذا قال الفقهاء أجمع؛ خلافاً للمعتزلة، ومن وافقهم في تلك الأصول، في قولهم: لا يأمر إلا بما فيه المصلحة. والأمر عندهم يقتضي الإرادة. ولا يريد الله عندهم بعباده إلا ما فيه الأصلح لهم ديناً ودنياً. والكلام في هذا الفصل يشير إلى تلك الأصول. فنذكر فيه بحسب ما يحتمل هذا الكتاب. إن شاء الله.

فصل يجمع أدلتنا

- ٦ فمئنا أنه لو تخصص أمره بالأصلح، لما أمر إبليس، وفرعون، ومن كانت حاله حالهما في التخلف عن الطاعة، واعتماد المخالفة؛ إذ قد كشفت عاقبة أمره | ٢٧
- سبحانه - لهم عن الوبال، وهو اللعن، والإبعاد عند التخلف، والتخليد في العذاب عند المؤاخظة والمجازاة. وقد أبان لنا عن الأصلح في بعض ما قصد فيه الأصلح. فأبان عن قتل الغلام في حق الخضر، لما أنكره وأكبره موسى - عليه السلام، بأنه كان في المعلوم أنه لو بلغ، لكفر وكفر أبوه. فقد أعطى ذلك أنه، لما أراد حفظ عاقبته وعاقبة أبوه، أمر بالأصلح لهم، وهو قتله صغيراً. فما كان من هذا، فقد كشف النظر عن مراده - سبحانه - منه، وهو الأصلح.
- فأما إبليس، حيث طلب الإنظار، وخطب طول الأعمار، أجابه سبحانه، فقال: ﴿إِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ﴾. فلو كان أمره لإصلاحه، وصلاح عاقبته، لما أجابه إلى الإبقاء. وقد كشفت العاقبة أن إنظاره، الذي أجابه الحق إليه، وبإل عليه وعلى من اتبعه. فلو كان الله - سبحانه - أراد حفظه عن الفساد، وأراد به الصلاح، وبغيره ممن علم أنه يغويه، لفعل في حقه ما فعله في حق طفل الخضر. فعلم أنه مطلق الأمر والمشيئة، بفعل الأصلح لمن شاء، وفي حق من شاء، ويأمر من لا يريد صلاحه بما شاء.

٢١ فهذا طريق مهيئ، قد ملأ كتابه الكريم بأمثاله. قال في حق قوم: ﴿وَلَكِنَّ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾. وأبان عن علة الكراهة، فقال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ

٣ ديناً ودنياً؛ وما ودنا. ٦ تخصص: مهمل. ٨ عند: عن. ١٠ الخضر: الخضر. ١٦ الإبقاء: الانفا. || وبإل: وبالا. ١٨ الخضر: الخضر. ٢١ مهيئ: مهمل.

- ٢٧ ظ وَيُفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ ﴿١﴾. فَأَبَانَ | عَنْ عِلَّةِ عَاقِبَتِهِمْ، [وَيُثَبِّطُهُمْ] عَنْ الْخُرُوجِ لِمَصْلَحَةِ جَيْشِ رَسُولِ اللَّهِ، لَمْ [بِأ] أَرَادَ بِجَيْشِهِ الْأَصْلَحَ. وَقَالَ فِي حَقِّ قَوْمٍ: ﴿إِنَّمَا نُثَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾. وَأَطَالَ أَعْمَارَ الْمُنَافِقِينَ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ التَّخْذِيلِ ٣ لِلْمُسْلِمِينَ. وَتَتَبَعَ عَوْرَاتِهِمْ، وَمَكَاتِبَ الْمُشْرِكِينَ، وَإِيقَاعَ الْأَرَاغِفِ عَلَى السَّرَايَا، وَجَمِيعَ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي كِتَابِهِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ﴾؛ وَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَنْفَرُوا فِي الْحَرِّ﴾؛ وَقَوْلِهِ: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ﴾؛ إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ.
- فَعَلِمَ أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - يَفْعَلُ الْأَصْلَحَ، وَيَعْتَمِدُهُ فِي حَقِّ مَنْ شَاءَ. فَأَمَّا أَنْ يُشْتَرَطَ الْأَصْلَحُ فِي أَمْرِهِ، وَيَقِفَ أَمْرُهُ عَلَيْهِ، فَمَتَى ذَهَبَ إِلَيْهِ ذَاهِبٌ، مَنَعَتْهُ هَذِهِ ٩ الْآيَةُ، وَمَا شَهِدَتْ بِهِ أَحْوَالُ بَعْضِ الْمَكَلَّفِينَ الْمَأْمُورِينَ، مِنْ كَوْنِ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاحِي وَالتَّكَالِيفِ عَادَتِ بِوَيَالِهِمْ فِي فُسَادِ عَاقِبَتِهِمْ، وَفُسَادِ الْأُمَّةِ بِهِمْ.
- وهذه شذرة كافية في مثل هذا الكتاب؛ إذ ليس بموضوع في أصول الديانات؛ ١٢ لَكِنَّهُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ.

فصل فيما تعلقوا به لمذهبيهم

- ١٥ قالوا: القول أو الفعل إذا خلا من فائدة كان عبثًا. وقد نَزَّهَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - نَفْسَهُ عَنْ الْعَبْثِ، وَعَنِ الْبَاطِلِ، فَقَالَ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾، إِلَى قَوْلِهِ: (لَا عَيْنَ). وَقَالَ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾، (إِلَّا لِيُعْبُدُونِ). فَمَنْ تَنَزَّهَ عَنْ فَعْلٍ يَخْلُو مِنْ نَفْعٍ بِهِ [يَقْتَدِرُ] عَلَى التَّنَزُّهِ لِنَفْسِهِ عَنْ فَعْلٍ، هُوَ ١٨ مُحَضَّضٌ مُضَرَّةٌ؛ | لَا فَائِدَةٌ فِيهِ.
- وَالْأَمْرُ أَحَدُ أَقْسَامِ كَلَامِهِ - سُبْحَانَهُ - لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ إِمَّا لِنَفْعٍ؛ أَوْ دَفْعِ ٢١ ضَرَرٍ. وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ - مَنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ. لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُ أَمْرُ الْعِبَادِ لِنَفْعِهِمْ، وَدَفْعِ

٢ جيش: حبس. || بجيشه: بحيشه. ٣ التخذيل: مهمل. ٦ وقوله: وقولهم. || وقوله: وقولهم. ١١ وفساد: مزيد فوق «عاقبة» مشطوب. ١٥ أو الفعل: والفعل. || نَزَّهَ: مَنَزَّهَ. ١٦ العبث: مهمل. ١٨ فمن تنزه: ومبرره. || التنزه: كَأَنَّ الْمَسْطُورَ وَالسَّهْلَ. ١٩ محض: مهمل. || مَضَرَّةٌ: مَضَر. ٢٠ أن: السابِق (أما) مشطوب. || يَخْلُو: التَّابِع (أما) مشطوب. || إِنَّمَا: مزيد. فوق «يكون» وبينهما «لنفع».

- الضرر عنهم. وذلك هو الأصلح الذي يشير إليه. وإذا خلا من اجتلاب النفع لهم؛
الموفي على مشقة التكليف؛ أو دفع المضار عنهم؛ تعطل عن فائدة. وكل قول
تعطل من فائدة؛ كان لغوا؛ كما أن كل فعل تعطل من فائدة؛ كان عبثا. والله -
سبحانه - منزّه عن العبث عقلا وشرعا. حيث قال - سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾؛ وفي لفظ آخر: ﴿لَاعَيْنَ﴾. وقال:
﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾؛ ﴿وَمَا خَلَقْنَاهُمْ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾؛ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا
رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾. وإذا بطل أن يكون لمعنى يعود إليه، وبطل أن لا يكون لمعنى
رأى لآته [منزّه] عن العبث؛ لم يبق إلا أنه لتنعيمهم، ودفع الضرر عنهم. وذلك هو
الأصلح الذي يشير إليه. ٩

فصل في جوابهم عما تعلّقوا به من الشبهة

- فيقال: نحن نخالفكم في هذا الأصل؛ ولا نطلب لأفعاله وأقواله الفوائد؛ بل
نقول: إن القول والفعل الصادرين عن الله - سبحانه - يصدران عن إرادة مطلقة؛
وتصرف في أعيان ملكه. وقد يصدر عنه ما لو صدر من خلقه؛ لكان مذموما
مستهجنا؛ ويصدر عنه حسنا؛ كأمره لمن يعلم أنه لا يطيع، وخلق له لمن يعلم أنه لا
يسعى [إلا في البغي؛ وإمداده بالقوى والأموال وطول الأعمار؛ وكل شيء يكون
به [إلى] الشر أقرب؛ وعن الخير أبعد. ١٢
ولو صدر هذا من الواحد منا؛ بأن أخرج عبدا من حبس؛ كان مانعا له؛ أو حلّ
قيدا؛ كان معوقا له عن الفساد؛ مع علمه بأنه لا يتصرف بعد إطلاقه؛ إلا فيما يعود
بفساد حاله وأحوال العباد؛ فإنه يكون جميع ما يتطرق من ذلك العبد منسوباً إليه؛
ويكون مذموما عليه. ١٨
وهذا موجود في تكليف الله من كشف الغيب عن فساد وإفساده. وهو بريء من
كل لائمة؛ حاكم غير محكوم عليه. على أنه القادر على النفع المحض الذي وعد

١ اجتلاب: مغير. ٨ لآته: مهمل. ١١ نخالفكم: مغير. ١٢ نقول: في الهامش. || الصادرين:
الصادران. ١٤ مستهجنا: مسهنا. ١٧ ولو: السابق (فصل) مشطوب. ٢١ الغيب: مهمل. || بريء:
بريء.

- به أهل الجنة؛ وما فعله، مع كونه قادرًا عليه؛ من غير تقديم نُفَس الدنيا، ومَحَن التكليف ومشاقها. وكلٌّ من قدر على نفع غيره مَنًا. بغير تقديم مضرة؛ لا يعود إليه بنفع؛ ولا دفع ضرر؛ فلم يفعل به ذلك النفع؛ إلَّا بتقديم ضرر؛ وتكليف مشاق. ٣
- فقد بَخَسَ ذلك الحيَّ حَتَّه. كمن قدر على إسقاء العطشان جرعة أو شربة من الماء، أو المضحي بإظلاله بظلَّ جداره، أو المتخبط في ظلمة الليل بضوء ناره، فلم يفعل من ذلك كلَّه شيئًا، بل منعه منه؛ مع الغنى والقدرة والعلم بصدق الحاجة، فإنَّه ٦
- ٢٩ يكون على الغاية من استحقاق الدَّم والحسبة عند | [الله] - سبحانه؛ كذلك الشربة؛ وذلك الظلَّ؛ وذلك الضياء؛ وقد منعناه مع القدرة؛ وأحال بيننا وبينها بيمحَن الدنيا، وبلايا التكليف؛ وأخطار حجبنا أكثرنا عنها. ٩
- وفيما قدَّمنا، من أنَّ الله - سبحانه - قد أمر أوامر كثيرة على غير وجه الأصلح للسامور، كفاية. - والله أعلم.

فصل

١٢

- إذا قال الصحابي: «أمر رسول الله بكذا»، أو «نهى رسول الله عن كذا»؛ كان حكم هذا القول منه حكم أمر النبي وقوله: «افعلوا كذا، ولا تفعلوا كذا».
- وحكى القاضي أبو الحسن الخريزي أنَّ مذهب داود أنَّه لا يثبت بذلك حكم ١٥
- أمره ونهيه الواجبين؛ حتَّى تُنْقَل إلينا ألفاظه. وحكى عن ابن بيان الفصَّار الداودي أنَّه قال: ليس هذا مذهب داود؛ بل يجوز الاحتجاج به.

فصل يجمع أدلتنا على ما ذهبنا إليه

١٨

فمنها أنَّ أصحاب رسول الله - صَلَّى الله عليه ورضوانه عليهم - أعرف باللفاظه ومعاني أقواله. فإذا قالوا: «أمرنا»، وهم عارفون بالأمر؛ و«نهانا»، وهم عارفون

١ نُفَس: نفس. || ومَحَن: مهمل. ٤ بَخَسَ: بحسن. ٥ المضحي بإظلاله بظلَّ: مهمل. || بظلَّ: السابق (أو) مشغوب. || المتخبط: المنخبط. ٧ والحسبة: مهمل. || كذلك: كذا في المخطوطة. ٨ الضياء: الصبا. ٩ بيمحَن: محن، مع العلامة للحاء. || وبلايا: وبلاوى. || أكثرنا عنها: أكثرنا عنها. ١٦ ابن بيان: ابن سان. ١٨ إليه: إليها.

بالنهي، صار ذلك كقولهم: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: أَفْعَلُوا كَذَا، وَلَا تَفْعَلُوا كَذَا». فاشتراطنا في حَقِّهِمْ نَقْلَ الْفَاطِلَةِ إِلَيْنَا تَعَاظٍ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ خَبَرَ هَذَا الْقَوْلِ مِنَّا «اذْكُرُوا لَنَا لَفْظَهُ، عَسَاهُ لَا يَكُونُ أَمْرًا وَلَا نَهْيًا، وَقَدْ وَقَعَ لَكُمْ أَنَّهُ أَمْرٌ وَنَهْيٌ». وَلَا أَسْمَحُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا أَقْبِحُ!

والذي يوضح هذا الدليل أَنَّهُمْ لَمَّا رَوَوْا عَنْ | النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - أَنَّهُ رَجَمَ ٢٩ مَاعِزًا لَمَّا زَنَى، وَقَطَعَ [يَدَ سَارِقٍ] رَدَاءً صَفْرَانًا، وَسَهَا فَسَجَدَ، كَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ كَقَوْلِهِ: «رَجَمْتُ مَاعِزًا لَمَّا زَنَى»، وَ«قَطَعْتُ يَدَ سَارِقٍ رَدَاءً صَفْرَانًا»، وَ«سَجَدْتُ حِينَ سَهَوْتُ».

وَمِمَّا يوضح الدليل أَيْضًا أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ، قَبْلَ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ مِثْلَ هَذَا قَبُولِهِمْ لِلْفَاطِلَةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - الْمَسْمُوعَةِ مِنْهُ. فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ رَوَى لَابْنَ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - نَهَى عَنِ الْمَخَابِرَةِ؛ فَعَمِلَ بِخَبَرِهِ، وَتَرَكَ الْمَخَابِرَةَ، هُوَ وَجَمِيعٌ مِنْ كَانَ يَعْمَلُ بِهَا، بَعْدَ أَرْبَعِينَ عَامًا تَعَامَلُوا بِهَا فِيهَا. ١٢ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - نَهَى عَنِ بَيْعِ كَانَ بَاعَهُ مَعَاوِيَةَ؛ فَتَرَكَهُ، وَلَمْ يَطْلُبْ ابْنَ عُمَرَ، وَلَا مَعَاوِيَةَ، مِنْ رَافِعٍ، وَلَا أَبِي الدَّرْدَاءِ؛ ١٥ لَفْظَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - ثِقَةً بِمَعْرِفَتِهِمَا بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ وَنَهْيِهِ. فَتَحْنُ أَحَقُّ بِقَبُولِ ذَلِكَ، وَتَرَكَ تَعَاظِنَا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَمِنْهَا أَنَّ الرَّاويَ يَجِبُ تَصْدِيقُهُ فِيمَا يَرَوِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - فَإِذَا لَمْ نَعْمَلْ بِقَوْلِهِ: «أَمَرْنَا بِكَذَا»، وَ«نَهَيْنَا عَنْ كَذَا»، كُنَّا تَارِكِينَ لِتَصْدِيقِهِ فِيمَا رَوَاهُ. ١٨ وَذَلِكَ غَيْرُ شَائِعٍ بِالْإِجْمَاعِ.

وَمِنْهَا أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي اشْتَرَطَ لَهُ الْمُخَالَفُ نَقْلَ الْفَاطِلَةِ رَسُولِ اللَّهِ: إِنَّمَا هُوَ لِيَتَحَقَّقَ أَنَّهُ أَمْرٌ حَقِيقَةٌ، وَنَهْيٌ حَقِيقَةٌ. وَكَمَا أَنَّ مَعَانِي | الْأَلْفَاظِ قَدْ تَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ ٢١ الصَّنِيعِ؛ كَذَلِكَ تَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ دَلَائِلِ الْأَحْوَالِ، وَالْأَسْبَابِ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَيْهَا. فَكَانَ يَجِبُ أَنْ نَعْتَبِرَ نَقْلَ الْأَحْوَالِ وَالْأَسْبَابِ؛ لَا سَيِّمًا وَبَعْضُ النَّاسِ يَعْتَقِدُ قَصْرَ

٣ نَهْيًا: مَغْيَرٌ (مَنْ: فِيهَا). ٦ يَدَ سَارِقٍ: مَزِيدٌ فَوْقَ السُّطْرِ. مَخْرُومٌ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا حَرْفُ الرَّاءِ وَبَعْضُ حَرْفِ الْقَافِ. ٧ مَاعِزًا: مَاعِزٌ. ١١ خَدِيجٌ: حَدِيجٌ. ١٢ الْمَخَابِرَةُ: الْمَخَارِدُ. || عَامًا: عَامٌ. || تَعَامَلُوا بِهَا فِيهَا: تَعَامَلُوا بِهَا. ١٦ تَعَاظِنَا: مَعَاظِنَا. ١٩ غَيْرٌ: مَهْمَلٌ. ٢٠ الَّذِي: مَعْلُومٌ بَعْضُهُ. ٢١ الْأَلْفَاظُ: مَكْتَبَرٌ. ٢٢ الصَّنِيعُ: مَهْمَلٌ.

الجواب على السبب: والحال الذي خرج الكلام عليه ولأجله. فلما لم نعتبر ذلك، لم نعتبر نقلها، واكتفينا بقوله: «أمرنا»: و«نهانا».

فصل في توجيه أسئلتهم على أدلتنا

٣

- فمنها أن ألفاظه - صلى الله عليه - قد تخرج مخرج النذب: وبعضهم يعتقد أنه أمر؛ وبعضهم لا يعتقد أنه أمر. وتخرج مخرج التزيه: فينقله الناقل نهياً على الإطلاق. ومن الناس من يعتقد أن الإباحة والإطلاق أمر. ومن الناس من يعتقد أن الأمر بعد الحظر أمر؛ وبعضهم يعتقد إطلاقاً وإباحة. فلا يكون طلب الألفاظ منا تعاطياً عليهم؛ لكن استعلاماً منهم: ليبين الأمر على ما نعتقد نحن بالدليل دون تقليدهم. ومنها أنه قد يأمر الشخص بالأمر لمعنى يخصه: وينهاه لمعنى يخصه؛ فلا يكون نهياً عاماً، ولا أمراً عاماً. فيقال: إن هذه المذاهب حادثة، ولم يكن هذا الاختلاف في زمن الصحابة. فنحتاج أن ننقل أنها كانت في وقتهم: ليصح السؤال.
- على أن إطلاق الأمر لا يحمل إلا على الإيجاب. ولو كان الاختلاف موجوداً في وقتهم وعصرهم، لوجب أن يُبَيَّن على أي وجه أمرهم، لما نعلمه من اختلاف مذاهب الناس في الصيغة.

١٢

ظ٣٠

فصل |

١٥

- إذا قال الصحابي: «أمرنا بكذا»، أو «من الشئ كذا»، أو «نهينا عن كذا»، فهو راجع إلى النبي - صلى الله عليه - وأمره ونهيه وسنته. وإن قال التابعي ذلك، فهو كالمرسل؛ فهو حجة، في إحدى الروايتين عن أحمد، رضي الله عنه.
- واختلف أصحاب أبي حنيفة في ذلك. فحكى أبو سفيان، عن أبي بكر الرازي، أنه لا يرجع ذلك إلى أمر النبي؛ ونهيه، ولا سنته؛ فلا يُحتج به. وحكى غيره من أصحابه أنه يرجع إلى النبي - صلى الله عليه - مثل قولنا.

١٨

٢١

٧ تعاطياً: نعاملنا. ٨ ليبين: مهمل. ٩ الشخص: مغير. مهمل. ١٣ لوجب: لوجب. || يُبَيَّن: مهمل. || نعلمه: مهمل. ١٤ الصيغة: مهمل.

واختلف أصحاب الشافعي. فذهب أكثرهم إلى مثل ما حكيناه عن صاحبنا،
وأنه يُضاف إلى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ -
وذهب أبو بكر الصِّيرَفِي إلى أنه لا يُضاف إلى سَنَةِ النبي، وأمره، ونهيه.

٣

فصل يجمع أدلتنا على أنه حجة

- فمنها أن الأمر والنهي والسنة الأصل الذي صدرت عنه؛ إنما هو السفير عن الله
٦ - تعالى، ومن دونه إنما هو مبلغ ومخير. فإذا أطلقت هذه الألفاظ، وجب أن ترجع
إليه. وإنما سنة غيره، وأمر غيره، يُعلم بالتقييد والدلالة والقرينة.
يوضح هذا ما روي عن أنس أنه قال: إنَّ بِإِلَّاهُ أَمْرٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانُ وَيُؤْتَرَ
٩ الإقامة. ولم يقل لأحدٍ، ولا سأل [أحدًا]، مَنِ الْآمِرُ لَهُ؛ لحملهم ذلك على الأمر
المعهود المعقول، وهو أمر الشارع دون غيره.
وصار ذلك بمثابة ما لو قال بعض خدام السلطان «أمر»، و«تقدّم»، أو «أمرنا»،
١٢ و«تقدّم إلينا»، أو «نهيّنا»، | فإنه لا ينصرف ذلك إلّا إلى أمر السلطان، ونهيه،
وتقدّمه، دون أتباعه وحواشييه وخدمه. كذلك النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - مع أصحابه،
يجب أن ينصرف الأمر إليه دونهم.
١٥ ومنها أنه لا خلاف أنه لو قال قائل: «أُرْخِصْ»، أو «رُخِّصَ في كذا»، لرجع
ذلك إلى ترخيص النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - كذلك إذا قيل: «أمرنا»، و«نهيّنا»، لأنَّ
الترخيص، والأمر، والنهي؛ جميع ذلك تشريع.

فصل في إيراد شبههم

١٨

فمنها أن الأصل براءة الذمة؛ فلا تُشغَل بلفظ يتردّد بين أمر يوجب شغلها،
وبين أمر لا يوجب شغلها.

٣ الشِّيرَفِي: الصِّيرَفِي. ٧ بالتقييد: مهمل. ٨ يشفع: مهمل. || ويؤتر: ويؤتر. ٩ لحملهم:
مهمل. ذلك: السابق (على) غير مشطوب. ١٨ إيراد: أفراد. || شبههم: مهمل. ١٩ تُشغَل: سفل.

- ومنها أن السنة والأمر والنهي قد ينصرف إلى غير سنة النبي، صلى الله عليه. فإن النبي - صلى الله عليه - قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي». وقال: «من سن سنة حسنة، كان له أجرها، وأجر من عمل بها: إلى يوم القيامة». ٣ وقد روي عن علي - كرم الله وجهه - أنه قال: جلد رسول الله في الخمر أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وجلد عمر ثمانين؛ وكل سنة فسوى بين فعل النبي وفعلهم في تسميته «سنة». فإذا ثبت هذا، لم يُعلم إلى ماذا أشار الصحابي: إلى سنة رسول الله، أو سنة الخلفاء بعده؟ فلا وجه لجعل ذلك حجة، مع هذا التردد والاشتراك. ومنها أن الصحابي قد يجتهد يستنبط الحادثة، فيؤديه اجتهاده إلى حكم، ويضيف ذلك إلى رسول الله - صلى الله عليه - ليقس على ما سمع منه؛ ويستنبط ٣١ ممّا أخذ عنه. وإذا احتمل هذا، لم يجز أن يجعل سنة مسندة؛ كما لو قال «هذا حكم الله - تعالى»؛ لم يجز أن يُضاف إلى القرآن.

١٢ فصل في أجوبتنا عن شبههم

- إن الأصل براءة الذمة؛ يتغير بالشغل بالظاهر؛ ولا يحتاج فيه إلى أكثر من الظاهر الموجب لغلبة الظن؛ كخبر الواحد؛ غاية ما يقتضي الظن؛ وينتقل به عن الأصل؛ وهو البراءة إلى الشغل. والظاهر ههنا أن السنة، إذا أطلقت، انصرفت إلى ١٥ سنة رسول الله؛ صلى الله عليه؛ والأمر والنهي ينصرف إلى أمره ونهيه من الوجه الذي ذكرناه.
- وأما قولهم: إن السنة لفظ مشترك؛ غير صحيح؛ لأنها في الأصل اسم لما ١٨ وضع؛ ليحتذى ويُتبع. والاتباع في الأصل؛ إنما هو للشارع؛ دون أصحابه وأتباعه. وأما ما ورد به الحديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء»؛ فذلك سنة مقيدة؛ وكلامنا في السنة المطلقة. وحكم المطلق الذي نحن فيه يخالف حكم المقيد؛ بدليل سائر ٢١

١ سنة: السابق (حيي) مشطوب. ٦ نسيته: مقبر (من: نسيتهم). || يُعلم: مهمل. ٨ يستنبط:

مهمل. ٩ ليقس: لا يقس. || ويستنبط: مهمل. ١٠ متا: ما. || أخذ عنه: احده. ١٣ يتغير: مهمل.

١٤ ويتنقل: وسفل. ١٨ مشترك: مقبر (من: يشارك). ١٩ ليحتذى: لاحتدا، مقبر. || أصحابه: السابق (عمره) مشطوب.

- الألفاظ من الأوامر والنواهي . وأما قول علي - عليه السلام - «وكلُّ سنة» : أراد به سنة النبي - صلى الله عليه ؛ لأن الزيادة على الأربعين : تعزيزاً لأمرٍ لمحه عمر ، أوجب التعزيز . وعلي قال : إنه إذا سَكِرَ ، هَذَى ؛ وإذا هَذَى ، افترى ؛ فحدّوه حدَّ المُفترى ؛ وحدّ المفترى سنة النبي .
- وأما قولهم : إنما أضافه إلى رسول الله : لآته مستنبط من لفظه : فالظاهر أن السنة ما تُلقَف من لفظ رسول الله ، دون ما استنبط . ولهذا قال لمعاذ : «يَمْ تَحْكُمُ؟» ٣٢
- قال : «بكتاب الله» . قال : «فإن لم تجد؟» قال : «بسنة رسول الله» . قال : «فإن لم تجد؟» قال : «أجتهد رأيي» . والنبي أقرّه على أنه إذا لم يجد في سنته ، اجتهد . ولو كان استنباطه سنة ، لما كان قوله : «فإن لم تجد» يكون جوابه «ما هو سنة» . لم يبق إلا أن السنة ما كان ملفوظاً به من الأحكام ؛ والمستنبط له اسم يخصّه .

فصل

- ويصح أن يقارن الأمرُ الفعل ، حال وجوده ووقوعه من المكلف . وليس من شرط صحة الأمر تقدّمه على الفعل . وإذا تقدّم على الفعل ، كان أمراً عندنا على الحقيقة أيضاً ، وإن كان في طيّه إيذان وإعلام ، على ما بيّنا في أمر المعدوم . وبهذا قال كافة سلف هذه الأمة ، وعامة الفقهاء .
- وذهبت المعتزلة بأسرها إلى إحالة مقارنة الأمر وجود الفعل ، وأنه لا بدّ من تقدّمه .
- ثم اختلفوا فيما يتقدّم به : هل بوقت ، أو بأوقات كثيرة ، على مذهبين . فبعضهم جَوَزَ تقدّمه بأوقات كثيرة ، وهم الأكثرون ؛ وبعضهم جَوَزَ تقدّمه بوقت واحد فقط ؛ وبعضهم علّق تقديمه بأوقات على المصلحة . وعلّق بعضهم : جاز تقديمه بأوقات ، أن يكون في تلك الأوقات كلّها بتكامل شروط التكليف ، من العمل ، والصحة ، والسلامة .

٢ تعزيزاً لأمر : تعزيز الأمر . ٣ التعزيز : التعزير . ٦ ما تُلقَف : ما تلفظ . ٩ استنباطه : استنباطه . ١٤ إيذان : ائذان . ٢٠ وعلّق بعضهم جاز تقديمه : مهمل . ٢١ بتكامل : مهمل .

فصل في جمع أدلتنا على ذلك

- ٣٢ ظ فسنها أنه مقدور عندنا | في تلك الحال ؛ لأن الاستطاعة مع الفعل . وكما يصح تناول القدرة له ، فكذلك يصح تناول الأمر له . حتى أن بعض من قال بقولنا زعم أن ٣ الأمر لا يكون حقيقة ، إلا إذا قارن وجود الفعل ؛ ومتى تقدّم على وجوده . كان إيذاناً وإعلاماً . وعندنا يكون بالتقدّم إيذاناً وأمرًا حقيقة ؛ فصار المقارن أمرًا لا شائبة فيه . وإذا أردنا كشف ذلك ، أخرجناه إلى النطق . ومعلوم أن الشارع في الفعل ، مع ٦ شروع الأمر في الأمر ، إذا تقدّمه الإعلام بأنه سيأمره ، صحّ ذلك . فليس في وقوع الفعل المأمور به مع الأمر إحالة .

٩ فصل في شبهة المعتزلة

- فمنها أن الفعل غير مقدور في حال وجوده ؛ ومحال أمر العبد بما ليس في مقدوره . وهذا أصل نخالفهم فيه . وقد استوفاه أصحابنا ، ومن وافقهم في أصل ١٢ البيانات ، وأن الاستطاعة مع الفعل ، وصحة تكليف ما لا يُطاق لعدم الاستطاعة ، ونفي صحته مع الإحالة .

- ومنها أنه لو كان مقدورًا حال حدوثه ؛ لكان مقدورًا حال بقائه ؛ لكونه موجودًا ١٥ في الحالين ؛ أعني حال وجوده وبقائه .

- ومنها أن مقارنة الأمر للفعل ، في حال وقوعه ، تحيل معناه وتبطله ؛ لأن فائدته كونه دلالة على المأمور به ؛ وتمييزه له ليقصد بفعله التقرب ، وأن يكون حثًا وترغيبًا ٣٣ في الفعل . ومحال ترغيب المأمور ؛ وحثه على واقع موجود ؛ وإنما | يُرغَّب فيه قبل إيقاعه ، ليوقعه على وجه ما أمر به . وكذلك محال أن يستدل بالأمر على واقع موجود ، وإنما يكون دلالة على أمر يميّزه من غيره من مقدوراته ، ليقصد به دون ٢١ غيره ؛ وذلك غير متأت في الواقع الموجود .

ومنها أن قالوا : أتبي فائدة في تعلّق الأمر به حال وقوعه ؟ وزعموا أنه لا فائدة فيه . والأمر ، إذا خلا من فائدة ، كان لغوا .

٥ وعندنا : التفسير مزيد . ١٦ تحيل : مهمل . || فائدته : فايده . ١٧ وتمييزه : وسيره . ١٨ يُرغَّب :

ترغّب . ٢٠ يميّزه : مهمل . ٢١ متأت : مأنى .

فصل في الأجوبة عن شبهتهم

- أما الأول، فلا نسلمه؛ لأن حال وجوده عندنا حال مقدورة.
- ٣ وأما الزمانا حال بقاءه على حال حدوثه، فباطل؛ لأن حال حدوثه مفعول، ومتعلق بفاعل، وحال بقاءه غير مفعول، ولا متعلق بفاعل. وكما يصح عندنا وعندهم تعلق الإرادة بالفاعل؛ في حال حدوثه، وإن كان موجودًا فيها، ولم يصح تعلقها به حال بقاءه، فبطل أن يكون حال الحدوث كحال البقاء.
- ٦ وأما دعواهم أن مقارنته تحيل معناه، من حيث إنه دلالة، وبكونه موجودًا استغنى عن دلالة، فيقال لهم: إن الأمر أمران. وللأمر الواحد حالتان، يكون في أحدهما دلالة على الفعل، وترغيبًا فيه، وحثًا عليه، وهي حالة تقدمه على المأمور به؛ وحالة تخرج عن ذلك، وهي حالة مقارنته للمأمور به. وأما إذا كان أمرين، فالتقدم منهما دلالة وترغيب، والمقارن للفعل خارج عن ذلك. وقد يخرج الشيء عن كونه دليلًا، لتغير حال المدلول؛ كما أن الخبر بما سيكون خبرٌ بمستقبل حاله؛ وإذا كان، خرج عن كونه دليلًا على أنه سيكون.
- ١٢ | وأما طلبهم الفائدة في مقارنته، وحال وقوعه، فيقال: فائدته أنها حال يكون فيها مفعولًا ومقدورًا، ويصح فعله ويصح تركه على البدل من وقوعه، وليتبر لمصادفته له حسنًا طاعة حال وقوعه وقربة؛ لأنه لو وقع في حالة غير مصادف للأمر، لصار بمثابة وقوعه مع النسخ للأمر به في خروجه عن كونه حسنًا طاعة؛ ولأنه إذا كان الأمر هو المؤثر في كونه قربة حسنًا، وجبت مفارقتها له. كما يجب ذلك في الإرادة المؤثرة في كونه كذلك؛ لأن ما وجد قبل الشيء لا يؤثر في حكم له في حال وجوده، فصح ما ذكرناه. - والله أعلم.
- ١٥
- ١٨

٣٣ ظ

٧ تحيل: مهمل. ١٠ مقارنته: مقارنته. ١٢ خبر: خبرًا. ١٦ حسنًا: حبا. || وقربة: مهمل.

٢٠ أعلم: واعلم، وحرف العطف مشطوب.

فصول النواهي

فصل

- النهي صيغة. ولا تَقُلْ «لنهي صيغة»، كما ذكر شيخنا وغيره ممن قال: «لأمر صيغة». وقد استوفيت ذلك في باب الأوامر؛ لأن المعتزلة والأشاعرة قالوا ذلك. لأن المعتزلة تقول: الأمر والنهي الإرادة والكراهة؛ فالصيغة لهما، لا هما. والأشاعرة تقول: الأمر والنهي معنى واحد قائم في النفس؛ والصيغة لذلك المعنى؛ وحكاية له، ودلالة عليه.
- فأما أصحابنا، فإني تأملت المذهب فإذا به يحكم بأن الصيغتين أمر ونهي. فهذا تحقيق يجب أن نعلمه قبل الشروع في المسألة. والصيغة قول الأعلى لمن دونه «لا تفعل».
- وقال شيخنا - رضي الله عنه: والصيغة دالة بنفسها عليه، يعني على النهي. وهذا أيضًا اتباع لقول المتكلمين.
- والأفليس لنا نهى عن الصيغة تدل الصيغة عليه؛ بل المنهي قول وصيغة. والشيء لا يدل على نفسه.
- وقالت المعتزلة: ليست الصيغة نهياً؛ ولا لأجل الصيغة؛ وإنما تكون نهياً بكرهية الناهي، كما قالوا: تكون أمراً بإرادة الأمر.
- وقالت الأشاعرة: لا صيغة للنهي، بل هو معنى في النفس.

١٨ فصل في جمع دلائلنا على ذلك

- فمنها أن البناء على أصلنا؛ وأن الكلام هو الحروف والأصوات الموضوعة للتفاهم لما يسنح من الأعراض والدواعي الحاصلة في النفس. ولهذا قسمه أرباب اللسان أقساماً، فقالوا: هو أمر ونهي. فالأمر «افعل»، والنهي «لا تفعل»؛ وهو من

٣ نقل: نقل. || للنهي: مزيد فوق الأمر مشطوب. ٥ المعتزلة: السابق (الصيغة) مشطوب.

١٨ جمع: جميع. || دلائلنا: مغير. ١٩ البناء: مهمل.

- الأسماء المتعدية. قالوا: «كَلَمْتُ فلانًا»، و«كَلَمَنِي زيدٌ»، و«ناديتُ عمرًا»،
و«أمرتُ خالدًا»، و«وعدتُ بكرًا»، و«تواعدتُ خالدًا». وما في النفس لا يتعدى.
وكذلك الكراهة في النفس، وهي متعلقة بالفعل المكروه تعلق البعض للمبعوض؛
والنهي يتعلق على المنهي تعلق استدعاء الترك منه، للمعنى المكروه أو المنهي عنه.
ورأينا أن الآفة المانعة من الكلام، المفسدة له، هي الخرس. وما تعلقَت إلَّا بفساد
آلات النطق. كما لا يُسَمَّى العمى إلَّا لفساد أداة النظر، والطرش لفساد أداة
السمع. فلما قبل في الذي فسدت أدوات نطقه | «أخرَسَ». دللنا ذلك على أن
«الْمُنْكَلَمُ» هو من صَحَّتْ منه الصيغة المخصوصة. فالكلام إذاً هو الحروف
والأصوات، والنهي شيء منه. فكان هو الصيغة المخصوصة، دون المعنى في
النفس والإرادة.
ومنها آنا رأينا أهل اللغة يسمون الناطق بهذه الصيغة «منكَلَمًا». والكاف لأدوات
النطق «ساكِئًا». فالسكوت والخرس المضادان للكلام. فأما [الكلام] بِسُجْمَلِ
الحروف والأصوات، فدلَّ ذلك على أنه هو الكلام.
ومنها أنهم استحسِنوا تأديب العبد المخالف قولَ سيِّده له: «لا تَفْعَلْ»؛ وسمَّوه
بذلك «عاصيًا» و«مخالفًا». فمدَّعي أن ذلك كان لمعنى وراء الصيغة، يحتاج إلى
دليل. والموضوع للكف والزجر عن الفعل، هو هذه الصيغة من الأعلى للأدنى «لا
تَفْعَلْ». فإحالة النهي على غيرها توهم؛ وصرف استحسان تأديب العبد إلى ما
وراءها، دعوى لا برهان عليها.

فصل فيما تعلقوا به من الشُّبُه

- فمنها قول المعتزلة: لا فرق بين قول القائل: «لا تَفْعَلْ كذا»، وبين قوله: «أَكْرَهُ
مِنْكَ». أو «[ما] لَكَ»، «أن تفعل كذا».
ومنها قول الأشاعرة والمعتزلة: إن هذه الصيغة مشتركة، لأنها قد ترد للتراهة
والحظر والكف، وللتهديد والتخفيف وإسقاط التكليف؛ فلا تُحْمَلُ على بعض

٢ خالداً: حمداً. ٥ الآفة: مغتير. ٦ أداة: ذات. ٧ أداة: ذات. ٨ الصيغ: مغتير. ٩ بسُجْمَلِ:

مهملة. ١٥ تأديب العبد المخالف: نادى الغيِّد لمخالف. ١٧ تأديب: مهملة. ٢٣ وللتهديد: مهملة.

موضوعاتها إلا بدلالة. وصار كسائر الألفاظ المشتركة: من اللون، والجون، والعين، والقرء.

٣

فصل في الأجوبة عما تعلقوا به

٣٥

أ | فمنها أنا لا نسلّم أنها مشتركة؛ بل هي موضوعة في أصل وضعها لاستدعاء الترك، والكف عن الفعل المنهي عنه. وقول القائل: «أكره منك ذلك» خبرٌ جوابه «صدقت» أو «كذبت». وجواب الأمر «عصيت» أو «أطعت». وليس بمشترك بين ما ذكرت. وإنما يُصَرَّف إلى غيره بدلالة حال أو قرينة؛ كـ «البُخْر»: و «الشُّجاع»، و «الأسد»، و «الحمار»، أسماء موضوعة لحقائق مخصوصة؛ ولا تُصَرَّف إلى غيرها من الأشياء المستعارة إلا بدلالة. كالعالم والسخي يُسَمَّى «بحراً» بدلالة؛ والرجل البليد لا يُسَمَّى «حماراً» إلا بدلالة؛ والرجل المقدم على الحرب بثبات قلب يُسَمَّى «أسداً». كذلك صرفُ هذه عن الكف إلى غيره بدلالة.

١٢ وفارق الأسماء المشتركة؛ فإنها لم تُوضَع لواحد منها. ولهذا لا يحسن لوم العبد ونوبيخه عند التوقف عن قول السيد: «اضْبِعْ ثوباً لوناً»، إلى أن يبين له أي الألوان يصبغه. ويحسن لوم العبد إذا لم يبادر إلى الكف عما نهاه عنه. ولأن قوله «أكره» يصلح أن يكون علة للنهي؛ فيقول: «لا تفعل؛ لأنِّي أكره ذلك»؛ وعلة النهي غير النهي. ألا ترى أنه يحسن أن يقول: «فإني أستغفرُ بِفِعْلِكَ»، و «لا تفعلْ»؛ أو «يتأذى به فلان»، فلان هذه كلها علل النهي؛ لا عين النهي.

١٨

فصل

مطلق صيغة النهي يقتضي التحريم. وبه قال أصحاب الشافعي. قالت الأشعرية: لا يقتضي التحريم؛ بل نفى، حتى ترد دلالة تدل على ذلك.

٧ كالْبُخْر: مهمل. ١٠ بثبات: سات. ١٣ اضْبِعْ ثوباً: مهمل. ١١ يبين: مهمل.

١٤ يصبغه: يصنعه. ١٦ غير: مغير (من: على). ١٧ استغفر: مهمل. ١٨ تفعل: مهمل. ١٧ فلان فلان: عین: غير.

فصل في دلالة مذهبنا

- قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: | إذا أمرتكم بأمر، فأتوا منه ما استطعتم؛ وإذا نهيتكم، فأنتهوا. وروى ابن عمر، قال: كنا نخابر أربعين عامًا، لا نرى به بأشأ - ورؤي: لا نرى بذلك بأشأ - حتى أخبرنا رافع بن خديج أن النبي نهى عن ذلك، فتركناها. والظاهر أن لا قرينة. ولا دلالة؛ لأن الأصل النهي؛ إلى أن يقوم دليل الإثبات على قرينة كانت، أو دلالة.
- ومنها أن الوقوف توقّع؛ والصيغة اقتضاء وطلب بالكف. والأعلى، إذا اقتضى الأدنى بالكف، اقتضى استدعاؤه طاعته لا محالة؛ واشتراطه الرتبة عندهم لإيجاب الطاعة؛ إذ لا معنى لاشتراطها، إلا ليكون استدعاء مطاعًا.
- ومنها ما أجمع عليه أهل اللغة أن السيد إذا نهى عبده عن فعل، فارتكبه، حسن تأديبه وعقوبته؛ ولولا وجوب الترك وتحريم المخالفة للنهي، ما حسنت عقوبته. ألا ترى أن السؤال والرغبة، لما لم يوجبا على المسؤول الإجابة، لم يحسن ذمه على منع الإجابة؟

فصل في ذكر شبهتهم

- قالوا: هذه الصيغة مترددة، محتملة الكراهة والتزيرة؛ وتحتمل الحظر والتحريم. فلا ترجّح إلى أحد محتمليها، إلا بدلالة. فوجب التوقف إلى حين قيام دلالة الترجيح، كالألوان المشتركة؛ مثل لَوْن، وجَوْن، وشَفَق.
- فيقال: بل هي موضوعة للترك الجزم الواجب؛ ولهذا اعتُبر لها في كونها نهياً أن تصدر عن المطاع. وليس ذلك بإجماعنا قرينة، لكنه شريطة؛ وإنما تُحطّ عن رتبة التحريم إلى التزيرة بدلالة. فهي كالألفاظ الحقائق؛ كـ «بَحْر»، و«شُجاع»، و«جِمار»، لا تخرج عن الماء الكثير الواقف، والخُبّة، | [وَالْجَنَّةُ]، إلى العالم، والسخي، والبليد، والمقدّم، إلا بدلالة.

٧-٩ من «إذاء» إلى «إذا» في الهامش. ٨ اقتضى: مهمل. || استدعاؤه: استدعاه، والراء متصلة بالهاء. || الرتبة: الرتبة. ٩ لاشتراطها: لاشتراكها. || ليكون: ليكن. ١٧ الجزم: الحزم. ١٨ وإنما: مزيد، والسابق (لكنه) مشطوب. ١٩-٢١ يلاحظ القارئ الانسداد الحاصل في هذين السطرين فيما يخضع للمطابقة بين ألفاظ الحقائق الثلاثة وما يسمى إليها مجازًا فيما يلي من الأسماء؛ فكان الناسخ كان يُملئ عليه النص ويكتب هو كما وقع له من ذاكرته. ٢٠ الواقف: الواف. || والخُبّة: والحق.

وفارق الأسماء المشتركة؛ لأنها ليست في أحد المعاني أظهر. ولهذا لا يحسن ضرب العبد ولومه على توقفه لاستعلامه أي لون وجون وشفق؛ ويحسن تأديبه على التخلف عن الترك، مع استدعائه من الأعلى للأدنى.

٣

فصل

والنهي يقتضي النهي؛ والمبادرة إلى الترك إما نهي عنه؛ والكف عنه عقيب وجود الصيغة، وعلم المنهي بها؛ كما ذكرنا في الأمر. ويقتضي الاستدامة؛ ما لم تقم دلالة.

قال أبو بكر الأشعري: لا يقتضي بمطلقه فوراً، ولا تكراراً، كما قال في الأمر.

٩

فصل يجمع أدلتنا وفيما قدمنا من الدلائل في الأمر كفاية لكن نخص النهي بما يليق به

فمنها أن الكف المستدعي، إذا تراخى عن صيغة النهي تراخياً يخرج عن المبادرة بالترك، كان المتعقب للنهي استدامة الفعل المستدعي تركه. ومن قيل له: «لا تفعل»، فاستدام ما نهي عنه، مع إمكان الخروج منه والكف عنه، سمي «عاصياً»؛ كما أنه إذا بادر بالترك، سمي «طائعاً».

١٥

ومنها أن الوقت الذي يلي النهي قد اتفق فيه اجتماع الطاعة والمصلحة، ومتابعة أمر الأمر. ولو أراد التأخير للترك، لأخر الاستدعاء. فلا وجه للتراخي مع تكامل شروط التكليف.

١٨

ومنها أن استدعاء الترك يجب أن لا يُهمل، بل يجب أن يُقابل باعتقاد وجوب الترك؛ والعزم عليه. فلا [يقتضي] تأخير المقصود بالعزم والاعتقاد. والذي يوضح هذا أنه يحسن من المستدعي للترك أن يقتضي التعجيل، ويلوم على التأخير، مع

٢١

١٣ المتعقب: المتعقّب. ١٦ اتفق: مزيد فوق «اجتمع» مشطوب. ٢١ يقتضي: مهمل. || التعجيل: بالمعجل.

إزاحة العلل واجتماع شروط التكليف فيما كلفه من الكف، ويعاقب على التخلف عنه، ما لم تُقَمِّ دلالة التخيير بين التقديم والتأخير.

- ٣ ومنها أَنَّ الصيغة استدعاء للترك، وليس معها قرينة تدلّ على التوسعة والفسحة في التراخي. فهي؛ بكونها استدعاء، جازمة على المكلف بترك ما نُهي عنه ودوامه.
- ٦ ومنها أَنَّ النهي كمنع الحالف نفسه باليمين. ولو حلف أن لا يفعل؛ لم يختلف العلماء أنه، متى لم يتعقب الكف والامتناع يمينه، حيث كان مخالفاً بفعله قوله. واليمين على الترك منع لنفسه بالقسم. فإذا كان منعه لنفسه يوجب الفور والتكرار، ومن خالف حيث؛ فأمر الله - سبحانه - له بالكف أولى أن يقتضي البدار والفور.
- ٩ ومنها أَنَّ النهي مما لا يثبت في الذمة، ويكون نُسأة، فلا وجه للتأخير؛ إذ لا يكون تاركاً مع عدم التزام الترك، وقطع استدعائه؛ وإلا فلا يُسَمَّى «تاركاً»، ولا «مُطْلِعاً». ولا يمتنع أن لا يكون المنع من الجميع، لكن يكون الأصل ترك أحدهما.
- ١٢ ومتى ترك أحدهما، لم يكن فعل الآخر منسدة؛ كالجامع بين الاختين، يُقال له: «إمّا أن تتزوج هذه أو هذه». والفساد | بالجمع؛ وتزويج إحداهما، وترك الأخرى، ليس بمنسدة.

فصل في شبهتهم

١٥

- قالوا: ليس لزمان الترك في الصيغة ذكر، ولا للتكرار والدوام ذكر؛ وإنما تُتَلَقَّى الأحكام الشرعية من الصيغ. وإذا لم يكن في الصيغ ذلك، أوقفنا القول بوجوب الفور والدوام على دلالة زائدة على الصيغة.
- ١٨ فيقال: قد بينّا أَنَّ الاستدعاء للترك يقتضي الاستجابة دون الإهمال؛ كما استدعت الاعتقاد والعزم. وكما أنه إذا ترك تلقّيها بعزم واعتقاد كان مهماً، كذلك

٦ يتعقب: سغب. || يمينه: مهمل. ٧ والتكرار: مغير. ٨ له بالكف: في الهامش. || أن يقتضي: في الهامش. ٩ نُسأة: سبه. ١٠ مع: مزيد. ١١-١٠ من: ووقع، إلى «مُطْلِعاً»: في الهامش. ١١ ولا يمتنع: مهمل. والسابق (لا) مزيد، ولم يُشْطَب. ١٢ كالجامع: كالجمع. ١٣ تتزوج: شروح. || بالجمع: مهمل. || وتزويج: وتزوج. || إحداهما: أحدهما. ١٤ بمنسدة: التابع (إلى) غير مشطوب. ٢٠ تلقّيها: مهمل. || بعزم: مغير (من: بالعزم).

إذا تلقّاها بدوام الفعل الذي أمر بالكف عنه، حُسِنَ أن يُخْلَعَ عليه اسم «عاصٍ»؛
 حسب ما يُسَمَّى بالبدار «طائعا»، ويكون تاركًا للاستجابة مع إزاحة العلة من غير إذن
 في الترك، ولا توسعة في اللفظ. وإطلاق الاستدعاء للبعد المزاح العلة يقتضي الجزم
 في الأمر، والمهلة لا تجيء إلا بنوع توسعة تقتزن باللفظ، أو دلالة تتبع أو تشفع
 اللفظ. ولهذا لم يُخَيَّر الحالف على ترك الشيء بين تعجيل تركه، أو تأخيرده، ولا
 بين استدامته أو قطعه وتركه.

فصل

إذا نهى عن شيئين أو أشياء، [فهو] بلفظ التخيير؛ مثل قوله: «لا تُكَلِّمَ زيدًا أو
 عمرا»؛ و «لا تأكلُ رطبًا أو تمرًا»؛ [و] «لا تعاشرُ فاسقًا أو خليعًا». فظاهر كلام صاحبنا
 - رضي الله عنه - أنه على التخيير؛ وهو قول أصحاب الشافعي. وفائدته عندنا أنه
 يجب ترك أحدهما، لا بعينه؛ ويجوز فعل أحدهما، | ولا يجوز الجمع بين فعلهما.
 وقالت المعتزلة: يقتضي المنع منهما، ومن كل واحد منهما؛ إذا أمكن
 الجمع؛ مثل اعتباره ذكرنا. فأما إن كانا ضدّين، كحركة وسكون، وصوم وإفطار؛
 فلا؛ إذ لا اجتماع لهما، وفي إحالتهما ما يمنع دخول النهي عنهما على المكلف؛
 حسب قولهم في المختبرات في باب الأمر أن جميعها مأمور بها وواجبة؛ وهو اختيار
 أبي عبد الله الجرجاني؛ من أصحاب أبي حنيفة. غير أنهم أوجبوا هناك ترك
 الجميع؛ ولم يوجبوا هناك فعل الجميع.
 ولا نمنع أن لا يكون المنع من الجميع؛ لكن يكون أصلح ترك أحدهما. ومنى
 ترك أحدهما، لم يكن فعل الآخر مفسدة. كالجامع بين الأخنتين؛ يقال له: «إما أن
 تتزوج هذه، أو هذه». والفساد بالجمع؛ والتزويج لإحداهما، وترك الأخرى، ليس
 بمفسدة.

١ حُسِنَ: وحسن. ٢ بالبدار: مهمل. ٥ يُخَيَّر: بخر. ١١ بعينه: بعينه. ١٣ مثل اعتباره ذكرنا:
 يظهر أن هذا الجملة أدخلتها في النص بدل ليست يد المؤلف. || كحركة: مقير. ١٨-٢٠ من «ولا نمنع»
 إلى «الأخرى»: في الهامش. ١٩ كالجامع: كالجمع. ٢٠ تتزوج: تزوج. أو هذه: أو في هذه.
 || والتزويج: والتزوج، مفسطرب التنقيط. || لإحداهما: لاحدهما.

فصل في أدلتنا

- فمنها أن حرف «أو» يدخل في الخبر، فيعطي الشك؛ مثل قول القائل: «رأيت زيدا أو عمرا». ويدخل في الأمر، فيعطي التخيير؛ مثل قوله: «أكرم خالدا أو بكرا». والنهي والأمر في المعنى سواء؛ من حيث إن كل واحد منهما طلب واستدعاء؛ إلا أن الأمر طلب الفعل؛ والنهي طلب الترك؛ فالمستدعى يختلف. فإذا لم يقتضِ الأمر بحرف التخيير الجمع بين فعل الأمرين، كذلك النهي بلفظ التخيير لا يقتضي الجمع بين ترك المختيارين جميعا.
- ومنها أن قوله: «لا تصدق من مالي ب درهم أو دينار»، و«لا تركب من ظهري قرصا أو جمارا»، يحسن تفسيره بالنهي عن التصديق بهما وبكل واحد منهما؛ ويحسن أن يفسره بالنهي عن التصديق بواحد منهما لا بعينه. ويفصح بأن يقول: «تصدق بأيهما شئت؛ وأترك الصدقة بأيهما شئت، وأركب أيهما شئت، وأترك ركوب أيهما شئت». وإذا كانا محتملين، فالأخذ بالأقل والأدنى يبين لا يرتقي إلى الأكثر والأعلى إلا بدلالة.

فصل في شبههم

- فمنها أن حرف «أو»؛ إذا ورد في النهي، لم يقتضِ التخيير، بل الجمع؛ بدليل قوله - تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا﴾؛ وجب [عدم] طاعة الآثم والكفور معًا، ولم يكن معناه «لا تطع آيما وحده إن شئت، أو كفورا وحده إن شئت».
- ومنها أن قالوا: ما كان منهيا عنه مع غيره، كان منهيا عنه مع إفراده؛ كسائر المحظورات.

٢ الخبر: مهمل. ٣ ويدخل: ولا يدخل. || التخيير: مهمل. ٦ لم يقتض: لم يقتض. || بحرف التخيير: بحرف المحيير. || بلفظ التخيير: بلفظ التخيير. ٧ المختيارين: المحترين. ٨ تصدق: تصدق. || ظهري: ظهري. ١٠ بالنهي عن: في الهامش. || التصديق: معبر (من: بالتصديق). || ويفصح: مهمل. || بأن: مكرر. ١١ تصدق: صدق. ١٢ فالأخذ بالأقل: فالأخذ بالأقل. || يبين: سقن. ١٣ الأكثر: مهمل.

- ومنها أنه لا ينهى عن شيئين على سبيل التخيير، إلا وهما في معلومه متساويان في القبح. ولا يجوز بالحكيم أن يُخَيَّرَ بين قبيحتين، كما لا يجوز أن يُخَيَّرَ بين حسن وقبيح. ويتخرج من هذه الطريقة أنهما إذا تساويا في القبح، وكان واجب الترك ٣ لقبحه، ساواه الآخر في وجوب الترك لقبحه. وكذلك إذا كان ترك أحدهما مصلحة، وفعله مفسدة، وجب أن يكون الآخر مثله في كون تركه مصلحة، وفعله مفسدة. وفارق المختارين في الأمر، لأن غاية ما يوجب التخيير تساويهما في الحسن، ٦ وليس يجب فعل كلٍّ حسن؛ فكذلك وجب فعل أحدهما، دون أن يجب فعلهما. ومنها أن الله - سبحانه - وضع الأوامر على ضربين. أحدهما | إذا فعله البعض ٣٨ ظ ناب عن الكل، وهي فريضة الكفايات. ولم يضع نهيًا عن شيء يُجَعَلُ بترك واحد مع إصرار الباقيين؛ مسلطًا لمأثم الارتكاب لذلك النهي في حق الباقيين. وما ذاك إلا لأن التساوي في القبح يوجب هجران الكل، والتساوي في الحسن لا يوجب فعل الكل. ومنها أن قالوا: [إن] في المنع منهما احتياطًا، حتى لا يُوَاقَعَ المحظور. ١٢ والاشتباه أبدًا يوجب الاحتياط بالفعل الزائد، والترك الزائد، لئلا يُوَاقَعَ الحظر. وذلك بمثابة اشتباه أخته، أو بنته، بالأجنبي؛ أو المملوكة الميتة بالذكية؛ أو اشتبهت الصلاة المنسية بغيرها؛ فإن ذلك يوجب ترك الجميع وفعل الجميع ١٥ للاحتياط؛ كذلك ههنا.
- ومنها قولهم: وجدنا أهل اللغة يريدون بذلك النهي عنهما. فإذا قالوا: «لا تُطْعَ زيدا أو عمرًا»، فالمراد به «لا تُطْعَهما».

١٨

فصل يجمع الأجوبة لنا عن شبههم

- فأما الآية، فلا حجة فيها؛ لأن الدلالة قامت على أن طاعة الآثم والكفور جميعًا محظوران محرمان. فإن طاعة الآثم إذا أطلقت، إنما ظاهرها في إثمه، والكفور في ٢١

١ لا يُنْهَى: لانهى. ٢ يُخَيَّرُ: حُصِرَ. || يُخَيَّرُ: حُصِرَ. ٣ ويتخرج: مهمل. ٤ ترك: السابق (إذا) مشطوب. ٦ لأن غاية: لا دعاه، وحرف الدال مزيد. ٧ يجب: السابق (و) مشطوب. ٩ يضع: مهمل. || يُجَعَلُ بترك: مهمل. ١٠ لمأثم الارتكاب: مهمل. ١١-١٢ من «التساوي» إلى «المحظور»: في الهامش. ١٣ والاشتباه: والاستثناء. مكثّر في الهامش. ١٤ اشتباه: استثناء. ١٨ فالمراد: والمراد.

كفره. كقول القائل: «لا تُطعِ الظالم»، والمراد به «في ظلمه»؛ إذ قد انعقد الإجماع على وجوب طاعة الآثم والکفور إذا أمراً بالبر والإيمان، لا الإثم والکفر. فإن الفاسق يجوز أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنکر، وتجب طاعته. وكلامنا في التخيير بين منهيين لم تقم الدلالة على النهي عنهما جميعاً؛ لعلّ توجب الجمع بينهما، فخرجت الآية عما نحن فيه مختلفون.

- ٦ وأما قولهم: ما كان منهيًا عنه | [مع] غيره، ووجب تركه مع ذلك الغير، وجب تركه بانفراده، باطل؛ لأنه يجوز أن يخص الله - سبحانه - الحظر بالجمع دون التفرقة. ولهذا حرّم الجمع بين الأختين، وبين المرأة وخالتها، ولا يحرم الأفراد لإحداهما بالعقد. وكذلك الجمع بين الدفعة الرابعة وما قبلها في الوضوء إساءة وظلم، على ما جاء في الحديث. ولو فرق ذلك بتجديد مستأنف أتى به بعد الوضوء الأول، كان رابعه في المعنى؛ لكن لما لم يجمع، جاز؛ ولأنه إذا جمع بينهما، أبطل حكم التخيير، وإذا أفرد أحدهما بالنعل والآخر بالترك، كان عاملاً بالتخيير. وأما تعلّقهم بتساويهما في القبح، وكلّ قبيح يجب تركه، وتعلّقهما بالمصلحة والمنفعة، فغير صحيح؛ لأنه قد قدّمنا أنه لا قبيح إلا ما قبحه الشرع، ولا حسن إلا ما حسنه الشرع. وإذا خيّر الباري بين ترك أحدهما أو الآخر على البذل، علمنا أنه إنما خيّر لعلمه بأنه لا يترك إلا ما قبح عنده وفي معلومه، ولا يفعل إلا الحسن عنده وفي معلومه، كما قلنا في الأمر، وأنه لا يختار إلا فعل الأصلح عند الله والواجب. فتخييره علمنا أنه إنما خيّر لعلمه بأنه لا يختار إلا الواجب عنده والأصلح الذي لا فساد فيه. وهذا مساهلة في النظر؛ وإلا فالأصل الذي نعتمده أن الأمر والنهي لا يختصان بالأصلح، وقد دللنا على ذلك بما فيه كفاية.

- ٢١ وأما تعلّقهم | في ترك الجميع بالاحتياط، فباطل بالتخيير بين شيئين في الأوامر. فإنه لا يجب فعل المخيرين جميعاً احتياطاً؛ كذلك لا يجب ترك المخيرين في النهي احتياطاً. ولأن الاحتياط إنما يقع في الأفعال، ولنا منع التارك للمخيرين جميعاً، إنما نمنع من التمهّد بذلك والاعتقاد له. والاعتقاد في

٢ أمراً: امر. ٣ من «فإن» إلى «ملائته»: في الهامش. || وتجب: مهمل. ٩ لإحداهما: لاحدهما. ١٠ إساءة: إساءة. ١٣ تعلّقهم: تعلّقهم. ١٨ فتخييره: مهمل. ٢٠ يختصان: يختص. ٢١ شيئين: معتبر.

الاحتياط لا يصح؛ لأن اعتقادنا ليس بمحظور بمنزلة اعتقاد ما ليس بواجب واجبا، وكاعتقاد ما هو محظور مباحا.

- وأما قولهم: قد يكون في الأمر ذلك بدليل فرض الكفاية؛ فلا مثله في النهي. ٣
ففرض الكفاية هو الحجّة؛ لأنه نهى أهل القرية كلّهم عن إهمال أمر الميت في تجهيزه والصلاة عليه. فإذا خرج أحدهم عن حكم النهي، سقط المأثم عن الكلّ.
ثم إنه لا يُمنع الإفصاح بمثل هذا. وهو أن يقول الطبيب: «لا تأكل سمكا أو لبنا»؛ ٦
معناه «اترك في جثيتك أكل أحدهما، ولا أكلفك تركهما معًا، بل يكفيك هجران أحدهما؛ بل لا أسوّغ لك جمعهما. وكذلك في باب الصغائر مع الكبائر، الكلّ قبيح ومكروه؛ وبهجران الكبائر تنمحق الصغائر بالتكفير. ولو فعل الجميع؛ لم ٩
ينحبط واحد منهما؛ وكان مأثمه حاصلا.

- وفي باب الطبايع والطب يقول الطبيب: «لا تأكل سمكا ولبنا». فلا يعطي ذلك ٤٠
تحريم كل واحد على الانفراد، ويحرّمه الطبيب مع الاجتماع، | [لِمَا يَتَّخِذُ مِنْ
المفسدة باجتماعهما.

- وأما دعواهم أنّ أهل اللغة يريدون المنع من الأمرين، فدعوى لا برهان عليها. ١٥
وإن اعتقدوا ذلك في موضع؛ فبدلالة تدلّ من حال أو قرينة.

فصل

- إطلاق النهي يقتضي فساد المنهي عنه. وبهذا قال الجمهور من أصحاب مالك ١٨
والشافعي وأبي حنيفة؛ منهم الكرخي، وعيسى بن أبان، وجميع أهل الظاهر، وقوم ٢١
من المتكلمين. كما أنّ الأمر به يدلّ على صحته وإجزائه.
وذهب أبو بكر القفال، من أصحاب الشافعي، إلى أنّه لا يقتضي الفساد. وهو
مذهب المعتزلة، وأكثر المتكلمين من الأشاعرة، وغيرهم.
ثم اختلفوا في فساده من أي جهة. فقال بعضهم: من جهة اللغة واللسان؛ وقال ٢١
بعضهم: من جهة الشرع دون موجب اللغة.

٢ مباحا: مزيد، مهمل. ٥ تجهيزه: مهمل. ٧ في: السابق (لي) غير مشطوب. || جثيتك:

حمتك. ٨ بل: بلى. ٩ تنمحق: سحق. ١٠ ينحبط: مهمل. ١٢ ويحرّمه: مهمل. || يتخذ: مهمل.

١٣ المفسدة: مقبر. ١٤ المنع: مقبر (من: الجمع). ١٥ بدلالة تدلّ: مهمل.

فصل يجمع أدلتنا من جهة السنة على أنه يقتضي الفساد

- ٣ فمنها ما روت عائشة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «مَنْ عَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ». وفي لفظ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدٌّ». ورُوي: «مَنْ أَدْخَلَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدٌّ». والرد غير القبول، ولا الصحيح.
- ٦ ومنها أن الصحابة - رضي الله عنهم - استدلوا على فساد العقود بالنهي عنها. فمن ذلك ما رُوي أن ابن عمر احتج في فساد نكاح المشركات بقوله - تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾. واحتجاجهم في فساد عقود الربا بقوله - صلى الله عليه وسلم: لا تبيعوا الذهب بالذهب، ولا الورق بالورق، ولا البُرّ بالبُرّ، ولا الشعير بالشعير، ولا التمر بالتمر، ولا الملح بالملح، إلا سواءً بسواء؛ عَيْنًا بعَيْنٍ، يَدًا بِيَدٍ. فتعلقوا في فساد العقود بظواهر الألفاظ في النهي.
- ٩
- ١٢

فصل في أسئلتهم على هذه السنن

- فمنها قولهم: هذه أخبار آحاد مظلونة، لا يجوز أن تُثبت بها الأصول المقطوعة؛ كما لا تُثبت بها أصول الديانات.
- ١٥ ومنها أن ألفاظها لا تعطي ما نريده. ولو لم تكن آحادًا، بل لو كانت تواترًا، ما أفادت الإفساد؛ لأنه يُحتمل أن يكون أراد بقوله «هُوَ رَدٌّ»، «لَيْسَ بِمَقْبُولٍ»؛ لأنَّ الردَّ ضدُّ القبول. ونحن نقول إنَّ العمل على الوجه المنهَى لا ثواب فيه؛ لكنّه صحيح بمعنى أنه ليس بعاطل، ولا باطل. بل إن كانت عبادة، سقط بها الفرض ولا ثواب؛ وإن كان عقدًا، صحَّ من حيث الملك ونقل العوض والمعوّض إلى المتعاضّين، لكن عليه مآثم ارتكاب النهي. فهذا معنى الردّ. فأما الإفساد، فلا وجه له، ولا نعطيه لفظ «الردّ».
- ١٨
- ٢١

ه دِينُنَا: مهمل. || ما: السابق (حرف الألف) مشطوب. || القبول: القول. ١٠ صلى الله عليه وسلم: في الهامس (بدلاً من «تعالى» مشطوب). ١١ عَيْنًا بعَيْنٍ: عثمانين. ١٢ يَدًا بِيَدٍ: مذابيد. ١٧ أفادت: معتبر (من: افسدت). || بِمَقْبُولٍ: مفعول. ١٨ القبول: القول. ١٩ بل: بلى.

ومنها أنه يُحتمل مَنْ عمل العامل الذي ليس عليه أمر الشرع، فالفاعل لذلك رَدٌّ، وهو أقرب إلى حرف «هو» وكأنه قال: «فالعامل رَدٌّ»، بمعنى «مردود». والعرب تسمي الفاعل بالفعل وأنشدونا: [البسيط]

٣

تَرْعَى إِذَا غَفَلْتُ حَتَّى إِذَا أَذْكَرْتُ فَبِأَنَسَا هِيَ إِقْبَالُ وَإِذْبَارُ

٤١ و يعني «فهي مقبلة مدبرة»، ويريد به الغزالة التي اصطيد خَشَفُهَا، | ترعى عند نسيانها إِيَّاه؛ فإذا أذكركه، صارت مقبلة لطلبه ومدبرة تذكرك له.

٦

ومنها أن قوله: «مَنْ أَدْخَلَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ فِيهِ أَوْ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» لا يعود إلى أصل العمل، ولا أصل الدين. لكن إن أدخل في الصلاة التفاتاً، أو في الوضوء كدفعه رابعة، أو في الحصى زيادة على السبعين، فذلك الزائد رَدٌّ. وكذا نقول. فأما أصل الصلاة، وأصل الطهارة، ورمي الجمار، فلا يعطي اللفظ أن يكون رَدًّا.

٩

ومنها أن ذهاب الصحابة إلى الإبطال بقرائن اقترنت بالفاظ النهي، لا بمجرد النهي، وذلك محتمل، فنحمله عليه بدلائلنا التي نذكرها.

١٢

فصل في الأجوبة عن أسئلتهم

فأما قولهم: إنه من أخبار الآحاد المتلقاة بالقبول، ومثل ذلك يصلح لإثبات أصول الديانات عندنا، فكيف بأصول يسوغ فيها الاجتهاد؟ على أن هذه الأصول - أعني أصول الفقه - ليست في رتبة تُطَلَّبُ لها القطعيَّات من الأخبار والدلائل؛ لأنها مسائل اجتهاد. والذي يكشف عن انحطاط رتبة أصول الفقه عن رتبة أصول الديانات أن المخالف لنا فيها لا نُكَفِّرُهُ ولا يَكْفُرُنَا، ولا نَفْسَقُهُ ولا يَفْسُقُنَا، ولا نَبْذَعُهُ ولا يَبْذَعُنَا، لكن نُحْطِئُهُ. وانحطاط رتبته على هذا الوجه يحطه عن رتبة دلالة الثبوت؛ كاليثبات تُعتبر للعقوبات | والدماء ما لا يُعتبر للأموال، فنحط بينة المال

١٥

١٨

٤١

١ عمل العامل: عمد العمل. ٤ غَفَلْتُ: غلب. ٥ غَفَلْتُ: غلب. ٦ إِقْبَالُ: إقبال. ٧ إِذْبَارُ: إقبال. ٨ مهمل. ٩ مهمل. ١٠ مهمل. ١١ مهمل. ١٢ مهمل. ١٣ مهمل. ١٤ مهمل. ١٥ مهمل. ١٦ مهمل. ١٧ مهمل. ١٨ مهمل. ١٩ مهمل. ٢٠ مهمل. ٢١ مهمل. ٢٢ مهمل. ٢٣ مهمل. ٢٤ مهمل. ٢٥ مهمل. ٢٦ مهمل. ٢٧ مهمل. ٢٨ مهمل. ٢٩ مهمل. ٣٠ مهمل. ٣١ مهمل. ٣٢ مهمل. ٣٣ مهمل. ٣٤ مهمل. ٣٥ مهمل. ٣٦ مهمل. ٣٧ مهمل. ٣٨ مهمل. ٣٩ مهمل. ٤٠ مهمل. ٤١ مهمل. ٤٢ مهمل. ٤٣ مهمل. ٤٤ مهمل. ٤٥ مهمل. ٤٦ مهمل. ٤٧ مهمل. ٤٨ مهمل. ٤٩ مهمل. ٥٠ مهمل. ٥١ مهمل. ٥٢ مهمل. ٥٣ مهمل. ٥٤ مهمل. ٥٥ مهمل. ٥٦ مهمل. ٥٧ مهمل. ٥٨ مهمل. ٥٩ مهمل. ٦٠ مهمل. ٦١ مهمل. ٦٢ مهمل. ٦٣ مهمل. ٦٤ مهمل. ٦٥ مهمل. ٦٦ مهمل. ٦٧ مهمل. ٦٨ مهمل. ٦٩ مهمل. ٧٠ مهمل. ٧١ مهمل. ٧٢ مهمل. ٧٣ مهمل. ٧٤ مهمل. ٧٥ مهمل. ٧٦ مهمل. ٧٧ مهمل. ٧٨ مهمل. ٧٩ مهمل. ٨٠ مهمل. ٨١ مهمل. ٨٢ مهمل. ٨٣ مهمل. ٨٤ مهمل. ٨٥ مهمل. ٨٦ مهمل. ٨٧ مهمل. ٨٨ مهمل. ٨٩ مهمل. ٩٠ مهمل. ٩١ مهمل. ٩٢ مهمل. ٩٣ مهمل. ٩٤ مهمل. ٩٥ مهمل. ٩٦ مهمل. ٩٧ مهمل. ٩٨ مهمل. ٩٩ مهمل. ١٠٠ مهمل.

إلى شاهد وامرأتين، وشاهد ويمين. فمن ظاهر العدالة لا يُكتفى في الزنى إلا بأربعة من الشهود المذكور السبحوث عن عدالة باطنهم.

٣ وأما قولهم: الردّ ضدّ القبول، فقد رضىنا به؛ لأنّ الصحيح من العبادات لا يكون إلا مقبولاً، ولا يكون مردوداً إلا ويكون باطلاً. وإنما يلزم ذلك من يقول إنّ الصلاة في الدار المغصوبة، والسترة المغصوبة، صحيحة غير مقبولة. وعندنا لا يُعتدّ بعبادة يعترها، أو يعترى شرائطها، نهى الشرع.

على أنّ الردّ قد يقع على الإبطال. يُقال في النظر: «رددتُ عليه كلامه»؛ وهذه بيّنة مردودة». وكتاب الردّ على أهل البدع يُعتدّ به [في] إبطال مذاهبهم.

٩ وأما قولهم: الذي ليس من ديننا هو ما أدخل على العبادة من الأفعال المنهي عنها؛ كالالتفات في الصلاة، والسترة بالغصب، وهما جميعاً ليسا من ديننا؛ ليس بصحيح؛ لأنّ الصلاة في الثوب المغصوب، والدار الغصب، ومع الالتفات ليس من ديننا؛ وبيع بشرط فاسد ليس من ديننا؛ كما أنّ الشرط والاستتار بالغصب والالتفات في الصلاة ليس من ديننا.

١٥ وأما قولهم في الحكم بإفساد العقود أن «قرائن اقترنت»، لا يصح؛ لأنّه لو كانت هناك قرائن عن الألفاظ، لما قنع المحتجّ بإيراد الألفاظ مجردة عنها، لأنّ عادة المحتجّ | أن يستقصي في إقامة الدلالة، ويذكر كلّ معنى تقوم له به الحجّة؛ ولكانوا ينقلونه للحفظ على العصر الثاني والثالث؛ لئلا يفضي إلى تضييع الشرع.

١٨ فصل في جمع أدلّتنا من طريق النظر بعد الأثر

فمنها أنّ الأمر بالعبادة على طريق الإيجاب شغل الذمّة بعبادة لا على وجه منهي عنه. فإذا أتى بها على الوجه المنهي عنه، لم يحصل فراغ ذمّته منها؛ لأنّه أتى بغيرها، فصار بمثابة من أمر بالصلاة فأتى بالصوم. وكما أنّ الصلاة غير الصوم، فالعبادة على الوجه المنهي غير العبادة على غير الوجه المنهي.

١ فمن: مهمل. || يُكتفى: بلفظ. ٣ القبول: القول. ٥ وعندنا: التفسير مزيد. ٦ يعترها: معتبر (من: معتبر).

٨ يّنة: مهمل. || يُعتدّ به: معتبره. ٩ ديننا: دسّا. ١٠ عنها: عنه. ١٣ ديننا: دسّا. ١٥ المحتجّ: مهمل.

١٧ تضييع: صعب. كذا. ١٩ شغل الذمّة بعبادة: مهمل. ٢٢ فالعبادة: العبادة. || على غير: «غير» في الهامش.

ومنها أن الحكم بصحة العبادة وإجزائها طريقة أمر الشرع، والإتيان بها على وجه
النهي لم يتناوله الأمر. فلا يُحكم له بالصحة والإجزاء؛ لأن الصحة والإجزاء
حكمان شرعيان، فلا يحصلان بفعل واحد، إلا على وجه الأمر الشرعي. وربما
عُبرنا عنه بعبادة أخرى. وهو أن المنهي عنه لا يكون مفروضاً، ولا مندوباً، ولا
مباحاً، فلا وجه لوقوعه صحيحاً؛ لأن الصحة لا تخلو من أحد هذه الأحكام
الثلاثة.

ومنها أن الأمر يفيد صحة المأمور وجوازه. فيجب أن يكون النهي يفيد حظر
المنهي وفساده؛ لأن الحظر والفساد ضد الصحة والجواز. فإذا أوجب الأمر معنى،
أوجب ضد الأمر، وهو النهي، ضد ذلك المعنى.

فصل في أسلتهم على أدلتنا

فمنها أن قالوا: إن دعواكم أن ما منع من دخول الإيجاب والإجزاء والإباحة
تحت الفعل المنهي عنه مع الصحة، دعوى لا برهان عليها. وما أنكرتم على من
قال: إن الصحة حكم منفرد عن هذه الأحكام. وقد شهد لانفراد صحة الصلاة في
الدار المغصوبة، والسترة المغصوبة، والتوضؤ بماء مغصوب، والاستنجاء بحجر
مغصوب، والذبح بسكين مغصوبة، وصحة الطلاق ونفوذ مع النهي عنه حال
الحيض والظهر المجامع فيه. هذا كله تحصل الصحة فيه مع وجود النهي وعدم
الإيجاب والإباحة، فعم؛ وقد ساوى المنهي عنه المأمور به في حصوله، ولم
يتحصل نقيضه في باب النهي.

ومنها أن قالوا: إن الصحة حكم شرعي، والإيجاب والندب والإباحة أحكام
شرعية. وليس من حيث تساوت في كون جميعها أحكاماً للشرع، يجب تساويها في
انتفاء بعضها بانتفاء بعض؛ بدليل أن الصلاة مع السترة الغصب، وفي البقعة
الغصب، ليست المأمور بها من طريق الإيجاب، ولا الإباحة. ولم تنتف الصحة
لانتفاء الإيجاب لها على وجه النهي، وانتفاء الإباحة لها على تلك الصفة المنهي
عنها.

فصل في أجوبة أسئلتهم

- فمنها أن دعوانا صحيحة، لأن الله - سبحانه - قال للمكلف: صل الظهر
 ٣ مستترًا متمكنًا على الأرض، ولا تجعل سترتك مغصوبة: ولا تستتر بالغصب، ولا
 تصل في مكان مغصوب. صار كأنه قال له: «صل في ستره مخصوصة بالحل
 والإباحة، وبقعة مباحة». فإذا ترك هذين الشرطين | في أمره - سبحانه، وارتكب
 ٦ الأمرين المنهيين عنهما، غير فاعل للصلاة مستترًا ولا معتمدًا على بقعة معلقة، فمن
 صلى بهذه الصفة لم تصح صلاته. وإنما استشهدنا بنفس الغصب لتحقيق المذهب
 به مثلاً، ونوضح منعنا لما ادَّعوه من الصحة، وانفصال النهي عن الاعتداد.
 ٩ وإنما ينفصل النهي عن الفعل، في النهي عن المعلق بالفعل المأمور به؛ كقوله:
 «صل»، ولا تغصب أموال الناس». فلا جزم لو صلى صلاة تمت في شروطها، لم
 تمتنع صحتها بارتكاب الغصب. فأما إذا كان النهي راجعًا إلى شرط العبادة،
 ١٢ والشرط داخلًا تحت الأمر بها، حيث كانت مأمورًا بها بشرائطها، فإذا تحقق النهي
 في شرط، أوجب اختلال ذلك الشرط أن لا يحصل امثال المأمور بالستر، بما نهى
 عنه من الستر، فيصير إعدادًا للستر. ومن أعدم شرطًا من الشروط الداخلة تحت
 ١٥ الأمر بالعبادة، فما أتى بالعبادة بشروطها، فامتنعت الصحة لهذا المعنى. فقد عاد
 استشهادهم إلزامًا، وكان أكد من إirاده على وجه المنع. - والله أعلم.

فصل يجمع شبههم في النهي
 وأنه لا يقتضي فساد المنهيين عنه

١٨

- فسيها أن قالوا: لو كان النهي علة للفساد، لما جاز أن ينفرد عنه معلوله؛ لأن
 العلل أبدًا تستتبع أحكامها. فلما ثبت في الشرع نواذ لا توجب الفساد، وتجنم
 ٢١ معها الصحة، بطل أن يكون النهي موجبًا للفساد. ومما يشهد لهذه الدعوى، وأن لنا
 نهيًا لا يتبعه | الفساد، [هو أن] الطلاق حال الحيض منهى عنه، وهو صحيح واقع
 ٤٣

٢ قال: فال. ٨ به: مهمل. || مثلاً: مثلاً. || ونوضح: وبوضح، مع العلامة للحاء. ١٠ جزم:
 مهمل. ١١ تمتنع: تمتنع. ١٣ أن: إذ. ١٤ إعدادًا: مغير (من: عدما). ٢٠ تستتبع: سنع. ٢٢ يتبعه:
 ينتعه. مضطرب التنقيط.

نافذ: مزيل للملك عن الأفضاع، تترتب عليه الأحكام: من انقضاء العِدَد، وإباحة المطلقة للأزواج، والبيع عند النداء إلى الجمعة، والذبح بالسكين المغصوبة، والوضوء بالماء المغصوب.

٣

ومنها أنه لو كان النهي يقتضي الفساد، لكاذ، إذا تناول ما ليس بفساد، أن يكون مجازاً. فلما كان حقيقة، وإن لم يوجب الفساد، علم أنه لم يسلب مقتضاه، وهو الفساد؛ بل انعدم الزائد على مقتضاه الذي يثبت بالدليل، ويتنفي بانتفاء الدليل.

٦

ومنها أن القول بالفساد يوجب إعادة الفعل، وليس في اللفظ ما يقتضي الإعادة، وإنما يعطي وجوب الفعل فقط. فمدعي وجوب الإعادة يحتاج إلى دلالة من غير اللفظ.

٩

ومنها أن الفساد صفة زائدة على الحظر والتحريم، والذي اقتضاه اللفظ استدعاء الترك والكف. فمدعي زيادة هذا الوصف، يحتاج إلى أمر يزيد على اللفظ، وهي دلالة توجب الفساد.

١٢

فصل في الأجوبة عن شبههم

أما قولهم: لو كان مقتضاه الفساد، لما انفصل عنه، كالمعلول مع علته، لا يلزم؛ لأنه إنما ينفصل عنه بدلالة. وانفصاله عنه بدلالة لا يمنع كونه من مقتضاه؛ كالتحريم، فإنه قد ينفصل عن النهي بدلالة، ولا يدل على أنه ليس من مقتضاه. فقد نجد نهياً، ولا يوجب تحريماً؛ كما نجد نهياً، ولا يوجب فساداً. فما يلزمنا في انفصال الفساد | عنه، يلزمكم في انفصال التحريم عنه؛ ويبقى، بعد خروج الفساد بالدليل، كالعموم المخصوص بالدليل.

١٨

٤٠

وأما استشهادهم بالبيع وقت النداء، وغير ذلك من المسائل، فلا نسلمه؛ بل جميع ذلك يقتضي الفساد.

٢١

١ الأفضاع: مهمل. ٢ النداء: مهمل. ٤ لكاذ: لكان. ٥ يكون: في الهامش. || يسلب: مهمل. ١١ الحظر: مهمل. || والتحريم: كأن المسطور «والهجم». ١٧ بدل: نذلة. || من: مزيد. ١٨ تحريماً: اللابقي (ولا يوجب تحريماً كما نجد نهياً) كلام مكرر لم يشطب. ١٩ عنه: مقبر (من: منه).

- وأما قولهم: وجب، إذا انفصل عنه الفساد، أن يبقى مجازاً، ليس بلازم؛ فإنه لم ينتقل عن جميع موجهه، وإنما انتقل عن بعض موجهه. فصار كالعموم الذي، إذا خرج بعضه، بقي حقيقة فيما بقي. ٣
- فإن قيل: فما تقول إذا قامت الدلالة على نقله عن التحريم؟ قيل: يبقى نهياً حقيقة على التنزيه. كما نقول: إذا قامت دلالة الأمر على أن الأمر ليس على الوجوب، بقي [أمرًا على التنزيه]. ٦
- وأما قولهم: ليس في الصيغة ما يوجب القضاء، فالإتيان به على وجه النهي أعدمه شرطاً. فلم تبرأ الذمة عن الفعل، وكان على وجوبه. فالإعادة من ههنا استُفيدت، لا من نفس الصيغة، لأنه لما أتى به على وجه النهي جعلناه كأنه لم يأت به، ولا خرج عن عهده. ٩
- وأما قولهم: إن الفساد صفة زائدة على النهي، فالصحة من مقتضى متابعة الشرع. ولا متابعة مع النهي: فلم يبقَ إلا عدم الصحة. وليس بين الصحة والفساد واسطة. فإذا أوجب الدليل عدم الصحة، وجب الفساد لا محالة. وليست أمرًا زائدة على النهي، لأن النهي منع. وما أمر الله به، فلم يأمر به على وجه النهي. فالمفعول غير مأمور، فلم يُعتد به كفعل آخر غير المأمور به. ١٥

فصل في النهي

- ١٨ إذا كان في غير | العبادة، ولا لمعنى في عَيْنِ المنهي عنه، بل في غيره، كالصلاة في الثوب المغصوب، والدار الغصب، والبيع وقت النداء، مُنع الصحة، كما لو كان النهي لمعنى فيه. وبهذا قال جماعة من المعتزلة؛ خلافاً لأكثر الفقهاء؛ والأشعرية، في قولهم: الصلاة صحيحة، والبيع صحيح. ٢١

٢ إذا: مزيد. ٦ بقي: مهمل. ٧ فالإتيان: فالإتيان. ٨ تبرأ الذمة: تبرأ الذمة. ١٣ والفساد:

والفساد. ١٤ لأن النهي: في الهامش. ١٨ عَيْن: غيره. مع العلامة لحرف الواو.

فصل في دلائلنا

- فمنها ما تقدّم من قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «مَنْ عَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا،
 ٣ فهو رَدٌّ». فكيف بعملٍ عليه نهيه، ولا خلاف بيننا أنه منهي عن الصلاة في البقعة
 والثوب الغصب؟ وظاهر الخبر يقتضي أن يكون رَدًّا. والردّ ضدّ القبول. وما اعتدّ به
 لا يكون رَدًّا، ولا مردودًا؛ فعلم أنه لا يُعتدّ بها. فإن أعادوا تلك الأسئلة، فعليها
 ٦ تلك الأجوبة.
- ومنها أن الله - سبحانه - لما أمر بالصلاة، أمر بها مشروطة بالستره،
 والتسكين، والاستقرار على بقعة، ونهى عن الاستتار بالغصب، والاستقرار على
 ٩ الغصب. فإذا لابس النهي في الشرطين، كان عديم الستارة والبقعة حكمًا؛ فكأنه
 صَلَّى عريانًا معلقًا. ونحرّره فنقول: إن السترة من شروطها الشرعية. والاستتار
 بالمغصوب يخلّ بالشرط المعبر. وقد أجمعت الأمة على أن الإخلال بالشرط
 ١٢ المعبر شرعًا يخلّ بصحة العبادة؛ فصار ككشف العورة، مع القدرة على السترة.
 ومنها أن الصلاة عبادة وقربة. فإذا صَلَّى واستتر على وجه منهي عنه، فلا قرينة؛
 ١٥ لأجل أنه | عاصي بالاستتار بالغصب. وإذا خرجت الصلاة عن القرينة، خرجت عن
 الواجب عليه المخاطب به. [والمخاطب به] إنما يُخوّل بصلاة يستتر فيها بالحلال؛
 فإذا لم يكن قد أتى بما وجب عليه، كانت الصلاة في ذمته بقاءً على حكم الأصل.
 ومنها أن الأصل المستتر، فيما بين العلماء أجمع، أن النهي لا يتنفذ على معنى
 ١٨ يختصّ العين، سواء كان في المعاملات أو العبادات؛ بل وجدناهم حكموا بإبطال
 بيع الخنزير، والميتة، والدم، لمعنى في الذات، وحكموا بإبطال بيع الصيد في حقّ
 المُحرّم، وفي الحرم. والمنع يرجع إلى ذات المحرم، والبقعة، لا إلى عين الصيد.
 ٢١ وحكموا بإبطال الصوم والحجّ بالرّدّة، وإن كان النهي عن الرّدّة لا يختصّ الصوم
 والحجّ؛ بل الرّدّة منهي عنها قبل الإحرام، وقبل التلبّس بالصيام، وبعد الخروج
 منها. وصارت الرّدّة في إبطالها بمثابة ما يختصّهما من المبطلات؛ كالوطء في
 ٢٤ الحجّ، والأكل في الصوم. وهذا يدلّ على أن السترة النجسة التي لا يُنتهى عنها إلّا

لأجل الصلاة، والستر المغصوبة التي يُنهي عنها في الصلاة وخارج الصلاة، سواء في المنع من الاعتداد بالصلاة.

- ٣ ومنها أن أهل اللغة أجمعوا على أن القائل لعبده: «امض برسالتني إلى فلان»، وقف في خدمتي وقت كذا، ولا تلبس من الثياب إلا ما كسوتك به، ولا تركب إلا الدابة التي خصصتك بها حين مضيي في رسالتني إلى فلان، أنه أمره ٤٥
- ٦ أمراً على صفة مشروط بشرط. وأنه لو مضى في الرسالة على غير الدابة، وخدمه في غير ما كساه به، لم يكن ممثلاً أمره، بل مخالفاً؛ وأنه بمثابة من وقف في خدمته عرياناً، ومضى في رسالته ماشياً. فكذاك ههنا، حيث قال له الشرع: «صل مستتراً، ولا تستتر بالغصب، وتمسكنا من الأرض، ولا تعتمد على بقعة مغصوبة»، لا يكون ٩
- لأمر الله ممثلاً. فثبتت الصلاة المأمور بها على ما كانت: مشغلة لذمته، غير خارج من عهدتها.

فصل في أسئلتهم

١٢

- فمنها أن الصلاة تكبير، وقراءة، وركوع، وسجود، بنية القربة إلى الله سبحانه. والاستقرار، والستر بالغصب، وعلى الغصب: ليس بقربة. والأصل الأذكار والأفعال. فلم أبطلتم ما وقع قربة، وهو الأقصد والآكد، بما لم يقع على وجه القربة؛ وما مثلكم إلا مثل القائل بإحباط أعمال القرب والطاعات، بأعمال المعاصي والمخالفات. وذلك مذهب المعتزلة، وليس بمذهب لكم.
- ١٥ ومنها أن قالوا: النهي عن الاستتر بالغصب، والكون في الدار الغصب، نهى لا يختص الصلاة؛ ولهذا يُنهي عنها قبل الدخول في الصلاة، وبعد التحلل من الصلاة. فصار غصب السترة، والبقعة: كغصب ثوب يجعله في كفه ويصلي معه؛ ١٨
- ودار يغصبها فيودعها أهله ورحله ويصلي في غيرها؛ لا يمنع صحة الصلاة؛ ٢١
- والاعتداد بها. كذلك في مسائلنا.

فصل في الأجوبة عما قالوه

- أما إقرارهم بأن الاستقرار والاستتار غير قربة لكن معصية، فكافٍ في إبطال
 ٣ العبادۃ؛ فإن الله - سبحانه - أوجب أن تكون الصلاة كلياً، بشروطها وأركانها،
 قربة إليه. فإذا كان بعضها قربة، وبعضها معصية، فهم المطالبون بالدلالة على صحة
 الصلاة وإجزائها والاعتداد بها. لأن المخاطبَ بجملة كليها يجب أن تقع قربة
 ٦ وتقرّباً، إذا أتى ببعضها لم يكُ مطيعاً، ولا مستثلاً، ولا محصلاً لما كُلفه. وكذلك
 إذا تقرّب ببعضها، لم يكُ متقرّباً بما كُلفه. لا سيما وليس ينفصل بعض الصلاة عن
 بعض في الصحة والفساد، بخلاف الطاعة المنفردة عن الطاعة الأخرى؛ كالصوم
 مع الصلاة، ولا تبطل إحداها ببطان الأخرى؛ وبخلاف المعصية المنفردة، لا
 ٩ تبطل بها العبادۃ؛ لأن العبادۃ كملت بشروطها. فأما إذا كانت المعصية في أبعاضها
 لم تكمل، وصار كالترك لعبادة، لا تبطل ما فعله المكلف من عبادة أخرى؛ ولو ترك
 ١٢ بعض أركان العبادۃ، لم تفسد بما بقي منها، لارتباط بعض أفعالها وأركانها ببعضها
 ببعض.

- وأما تعويلهم على أن النهي لا يختص الصلاة، فباطل بكشف العورة لا
 تختص النهي عنه الصلاة، بل كشفها بمحض من الناس يبطلها. وإن كان لو
 ١٥ كشفها خارج الصلاة، كان عاصياً. وكذلك الوطء في حق المعتدة والصائمة؛
 ٦ لا يختص الإحرام؛ | ولو أحرمت، كان الوطء مبطلاً لإحرامها؛ على معنى
 قولكم: لا يختص الصلاة أنه يعم خارج الصلاة وداخلها. ولا يمتنع أن يكون
 ١٨ عاصياً به خارج الصلاة؛ مبطلاً للصلاة بفعله داخل الصلاة؛ كما أن السجود
 للسلطان أو الصنم محظور خارج الصلاة، مبطل لها إذا فعله أو نواه في
 الصلاة.

٢ غير: كأن المسطور أعني. || لكن: كأن المسطور وس. ٣ فإن: ان. ٥ يجب: السابق (محملة)
 مشطوب. ٦ ونقرّباً: ومقرّباً. ٨ بخلاف: مزيد فوق وكذلك مشطوب. ١١ عبادة: مزيد. || أخرى: مقتر
 (من: الأخرى). ١٢ بعض: مكتر. || بعضها: بعضه. ١٥ تختص: يحسن. || عن: عنه. ١٦ الوطء:
 الوطئ. ١٧ الوطء: الوطئ. ١٩ داخل الصلاة: داخل الصلاة، في الهامش. ٢٠ الصنم: مقتر.

فصل في جمع شبههم

- فَسَمِعُوا أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ الصَّلَاةَ جَنَسٌ وَمَعْنَى غَيْرِ الْغَضَبِ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ حَرَكَاتُ
 ٣ الْمُصَلِّيِّ وَسُكُنَاتُهُ وَأَذْكَارُهُ، وَالْغَضَبُ مُتَنَاوِلٌ لِأَجْزَاءِ الدَّارِ وَذَاتِهَا وَأَبْعَاضِهَا. فَأَيْنَ
 الصَّلَاةُ مِنَ الْغَضَبِ؟
 وَمِنْهَا أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ مُسْتَقَرٍّ يَسْتَقَرُّ عَلَيْهِ، سِوَاءَ مَلِكِهِ أَوْ مَلِكُ غَيْرِهِ.
 ٦ فَصَارَ بِمِثَابَةِ الْغَضَاءِ حَالُ قِيَامِهِ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ بَدَّ مِنْ فُضَاءٍ يَقُومُ فِيهِ، وَتَتَشَرُّقَ قَامَتُهُ فِيهِ؛
 لَا جَرَمَ لَا فَرْقَ بَيْنَ انْتِشَارِ قَامَتِهِ فِي هَوَاءِ مَلِكِهِ، أَوْ هَوَاءِ مَلِكِ غَيْرِهِ.
 وَمِنْهَا مَا تَعَاطَاهُ بَعْضُهُمْ، وَقَالَ: إِنَّ الْكَوْنَ فِي الدَّارِ عَلَى وَجْهِ التَّعَادِي وَالْغَضَبِ.
 ٩ وَالصَّلَاةُ طَاعَةٌ فِي نَفْسِهَا وَقَرَبَةٌ، وَهِيَ مُنْفَصِلَةٌ مِنَ الْغَضَبِ. وَالدَّلِيلُ عَلَى انْفِصَالِهِ
 عَنْهَا، أَنَّهُ قَدْ يَفْعَلُ الْكَوْنَ فِي الدَّارِ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُصَلِّيًا.
 وَمِنْهَا مَا احْتَجَّ بِهِ عَلِيُّ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبُو سَعْدٍ الْمُتَوَلِّي - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِمَجْلَسِ
 ١٢ قَاضِي الْقَضَاةِ الدَّامَغَانِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِمَجْلَسِ النَّظَرِ، بِدَارِ بَنِيهِ الْقَلَّائِينَ؛
 فَقَالَ: أَجْمَعُنَا عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ الْآبِقَ عَنْ سَيِّدِهِ غَاصِبٌ لِنَفْسِهِ، وَهُوَ يَصَلِّي بِجَمَلَتِهِ
 وَأَجْزَائِهِ. وَأَجْمَعُنَا عَلَى صِحَّةِ صَلَاتِهِ، مَعَ كَوْنِهِ مُصَلِّيًا بِذَاتِهِ وَأَرْكَانِهِ الْمَغْصُوبَةِ.
 ١٥ فَصَلَاةُ غَيْرِ الْعَبْدِ الْآبِقِ؛ الْحَرُّ الْمَالِكُ | لِنَفْسِهِ وَأَجْزَائِهِ وَأَعْمَالِهِ؛ إِذَا صَلَّى فِي بَقْعَةٍ
 مَغْصُوبَةٍ؛ أَوْلَى أَنْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ.

فصل في الأجوبة عن شبههم

- أَمَّا الْأَوَّلَى وَدَعَوَاهُمْ أَنَّ الْغَضَبَ يَتَنَاوَلُ الدَّارَ عَيْنِهَا وَأَجْزَاءَهَا، فَإِنَّهَا دَعَا
 ١٨ بَعِيدَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ مِنَ الْآدَمِيِّينَ لَا يَمْلِكُ عَيْنَ شَيْءٍ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ أَجْمَعٍ؛ وَإِنَّمَا يَمْلِكُ
 التَّصَرُّفَ بِالتَّقَلُّبِ فِيهَا، وَالْأَكْوَانِ، وَإِيقَاعِ الْآثَارِ فِي سَطْحِهَا وَأَعْمَاقِهَا. فَأَمَّا الْأَجْزَاءُ
 ٢١ وَالْأَعْيَانُ، فَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ - الْمُنْفَرِدُ بِهَا. حَتَّى أَنَّ الْمَعْتَرِظَ مِنْهُمْ قَالُوا بِأَنَّ الْأَعْيَانَ لَا
 يَمْلِكُهَا مَالِكٌ، لَا الْقَادِيمُ وَلَا غَيْرُهُ؛ حَيْثُ جَعَلُوا الْمَلِكَ الْقُدْرَةَ، وَالْقُدْرَةَ لَا تَسْلُطُ

٣ وَأَبْعَاضُهَا: مهمل. ١٢ الْقَلَّائِينَ: التَّلَائِينَ. ١٣ بِجَمَلَتِهِ: بِجَمَلَتِهِ. ١٦ تَصَحَّ صَلَاتُهُ: مهمل.

٢٠ بِالتَّقَلُّبِ: بِالْمَلَبِ. || وَإِيقَاعُ: وَاقِعٌ. || الْآثَارُ: مهمل. || سَطْحُهَا: مَغْبَرٌ. ٢١ لَا: مَغْبَرٌ (مَنْ: الْا).

- على الموجودات. حتّى أن الحيوان يختصّ ملك الآدميّ فيه بأفعال مخصوصة، وآثار مخصوصة؛ وهي ما لا يضرّ بالحيوان إضراراً بيّناً، ولا يسلكون تحميلة ما لا يطيق، ولا ضربه لغير حاجة، ولا إحصاءه، ولا تتكّ آذانه، ولا كنهه؛ والله مالك ذلك فيه. ٣
- فالتدر الذي يملكه المالك يتسلّط عليه الغاصب. وهل ينتهي ملك المالك للدار في صلاته فيها إلى أوفى من الكون بحركاته، وسكناته، وركوعه في هوائها، وسجوده على أرضها؟ فالتدر الذي ينتهي [إليه] تسلّط المالك وتصرفه، ينتهي إليه تصرف ٦ الغاصب والصلاة بأكون مخصوصة، وبحركات مخصوصة، في قرار الدار وهوائها. فإين انفصال الغصب | عن الصلاة؟ ولأنّ الغاصب بحركاته، وسكناته، ومضيّه في الجهات حال صلاته، مستمتع بالدار كاستمتاع مالكها. ثمّ إنّه بذلك ٩ مانع صاحبها من الانتفاع بمثل انتفاع الغاصب؛ فلا يمكنه الصلاة في المكان الذي يصلي فيه الغاصب، ولا إشغاله بوضع عدل، ولا شيء، يملأ تلك البقعة من الدار. فقد بان أنّه غاصب بالصلاة مكان الصلاة، وهواءها، بكلّ كون يفعلها، وجهة ١٢ يملأها بذاته، وأعضائه، وحركاته، وسكناته.
- والذي يوضح ذلك ما قال الفقهاء: إنّ من كان له شجرة، فخرجت أغصانها وبسقت إلى هواء دار جاره، أو عرفت عروقها إلى بئر جاره، كان باستدامة ذلك ١٥ عاصياً ومتعدّياً. ووجب رفع ذلك عن هواء جاره، وأعماق داره، كما يجب رفع الأمتعة التي يضعها في الهواء والقرار.
- وأما قولهم: إنّ المصلّي لا بدّ له من بقعة في صلاته، وغير صلاته، لأنّه ١٨ جسم لا بدّ له من مكان يكون فيه، ويعتمد عليه، فلا يختصّ ذلك بصلاته. فإنّه كلام ركيك؛ لأنّه كما لا يختصّ الكون بالصلاة فيها، بل يكون فيها ولا صلاة، فإنّه لا يصلي فيها، ولا بحصول الكون فيها. وكونه فيها في صلاة ليس ٢١ بغير لكونه في غير صلاة؛ كما أنّ كونه فيها قاعداً، | لا يكون غير كونه فيها قائماً؛ وكونه فيها على كلا الحالين، من حيث كونه شاغلاً للمكان، لا يختلف

١ يختص: مهمل. || وآثار: مهمل. ٢ يضر: مصر. || إضراراً بيّناً: مهمل. || تحميلة: مهمل.

٣ إحصاءه: احصاءه. || ولا تتكّ: ولا سلك. || ولا كنهه: ولا كنهه. ٦ تصرف: مصرف. ١٢ أنه: بانه.

|| بفعله: مهمل. ١٤ شجرة فخرجت: مهمل. ١٥ وبسقت: وسف. ٢٢ بغير: بغير.

ولا يتغاير، وإنما انضم إلى كونه نية الصلاة؛ فلا يخرج عن كونه غاصباً بالكون في صلاة كان، أو في غيرها. ولو كان الكون في الدار غير مصلٍّ، مع كونه مصلِّياً، خلا من ضدين، لما صحَّ أن يجتمع كونه في الدار مصلِّياً؛ لأنَّ ذلك يوجب اجتماع الأضداد.

وأما شبهة المتولِّي - رحمه الله، فكان جوابي عنها بالمجلس الذي أوردها فيه، أن الآبق عبد في غير أوقات الصلوات. فأما أوقات الصلوات، فإنه لا حقَّ للسيد فيها على العبد؛ لأنه لا يملك فيها استخدامه بشيء من الخدمة، ولا تعويته، ولا يكون في ذلك الوقت غاصباً لنفسه، ولا آبقاً عن سيده. فصارت صلاة الآبق في أوقات الفرائض المقتطعة من ملك السيد وحقه، بمثابة بيت يخص الغاصب ملكه في الدار المغصوبة: إذا صلى فيه، كانت صلاته صحيحة، لخروجه عن الغصب.

والذي تحقَّق غصبه لنفسه فيها من الصلوات تكون عندنا باطلة، وهي النافلة. والعبد بين شريكين، إذا تَهاَيأ سيِّداه لم يكن في شغله بخدمة أحدهما عاصياً. فكيف بمالك العين معه مالك الرق! إذا كان في طاعته، لم يكن عاصياً.

١ انضم: مهمل. || نية: مهمل. ٢ في غيرها: حرف الجر مزيد. ٣ مصلِّياً: مهمل. || كونه: مزيد. مهمل. ٦ الصلوات: مغير (من: الصلاة)، مهمل. ٧ الخدمة: الحدم. ٨ غاصباً: مهمل التنقيط. ٩-١٠ بيت يخص الغاصب: مهمل. ١٢ غصبه: عطفه. ١٣ تَهاَيأ: بهامه.

فصول القول في فحوى الخطاب ودليله

٣

فصل في فحوى الخطاب

وهو التنبيه والأولى: وذلك مثل قوله: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ | مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ يُودِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِدِينَارٍ لَا يُودِّهِ إِلَيْكَ مَا دُمْتَ [عَلَيْهِ قَائِمًا]﴾. فهذا مما لا خلاف فيه بين جمهور أهل العلم، إلا ما شذَّ عن بعض أهل الظاهر؛ حكاه أبو القاسم الحزري عن داود. وحكي عن قوم أنه مستفاد من اللفظ.

٩

والصحيح عندنا أنه مستفاد من فحوى اللفظ.

وقال أصحاب الشافعي: إنه قياس واضح.

وقيل: قياس جلي.

١٢

فالدلالة على العمل به، وأنه دليل معمول به، أن النهي عن الأعلى حاصل بذكر النهي عن الأدنى، وأن الأمانة على الأعلى دلالة على الأمانة على الأدنى، وأن نفي الأمانة على الأدنى دلالة على نفي الأمانة [على] الأعلى. وقد قال به واحتج من لا يقول بالمعنى، وهم أهل الظاهر

١٥

ومثاله من السنة نهي النبي - صلى الله عليه - عن التضحية بالعوراء، تنبيهًا على النهي عن التضحية بالعمياء؛ فهذا مثاله في الأمر والنهي. ومن التنبيه في باب الإخبار قوله - تعالى - ﴿وَلَا تُظَلَّمُونَ فِتْيَانًا﴾، ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾، ﴿وَلَا يُظَلَّمُونَ تَغْيِيرًا﴾؛ فذكر القليل تنبيهًا على الكثير، نافيًا للظلم عن نفسه - سبحانه.

١٨

٤ التنبيه: مهمل. ٧ الحزري: الضحى. ١٦ التضحية: الضحى. ١٧ التضحية: الضحى.

|| مثاله: مثاله. || التنبيه: مهمل. ١٨ الإخبار: مهمل. ١٨ كَانَ: بك.

فصل في الدلالة على الاحتجاج به

فمن ذلك أن هذا ظاهر من لغة العرب؛ وأن العبد المنهبي عن إعطاء زيد حبة،
 لا يحسن أن يستفهم سيده الناهي له، «فهل أعطيه قيراطاً؟»، لما في القيراط من
 الحبات. | وكذلك إذا قال: «لا تُقِلْ لأبيك أفً»، لا يحسن أن يقول: «فهل تنسخ
 لي في ضربيه أو انتهاره؟». لما في الضرب والانتهار من الأذية المتضاعفة على أذية
 التبرم والفسج. ومن جحد ذلك سفة أهل اللغة؛ وأستط حكم الخطاب.
 ومنها أن المنع من التأفيف لأجل الأذى بالتضجر بهما، لا لأجل مجرد اللفظة.
 والمنهوم من التضجر الأذى. وفي شتم الأبوين وسبهما، ما يزيد عن التضجر
 والتبرم؛ فكان منهياً عنه.

ومنها أن هذا مما يتساوى في فهمه النساء والسوقة، ولا يقف على المتميزين من
 أهل اللغة ولا أرباب الاستنباط. فإذا قال قائل: «لا تُقْذِرْ عَيْنَ بَعِيرٍ زَيْدٍ»، و«لا تمكِّنِ
 القَرْنَاءَ مِنْ غَنَمِكَ مِنْ نَطَحِ الْجَمَاءِ مِنْ غَنَمِهِ»، عُلِمَ: مبادرة هذا اللفظ، أنه قصد
 حسم مواد الأذايا بذكره أذناها. ألا ترى أنه لا يحسن بعد ذلك أن يقول: «وأقلعُ
 عَيْنَيْهِ؟»، أو «أضربُ عنقه؟»، أو «أذبحُ مواشيَه؟» بل يكون في ذلك على غاية
 المناقضة في وصيته.

ومنها أن هذا موضوع عند أهل اللغة؛ كوضع الأسماء للمستثيات؛ حتى أن
 الواحد منهم؛ إذا أراد النهي أو رفع المنة؛ رفع قذارة من الأرض أو مارة؛ فقال:
 «لا تُقْذِرْ زَيْدًا بِمِثْلِ هَذِهِ»، و«لا تَنْتَبِسْ مِنْ مَالِ فُلَانٍ بِهَذِهِ». فيسبق إلى فهم كل
 سامع أنه أراد نهيه عما زاد عليها، ورفع المنة بما زاد عليها. فهذا وضع القوم
 ولغتهم.

فإن قيل: إنما نفهم ذلك | فيما بيننا بالمعهودات من الأحوال والقرائن. فأما في
 حق الله - سبحانه، فلا عهد بيننا وبينه؛ بل قد يكون ناهياً عن الأقل؛ مبيحاً إلى

٢ حبة: مهمل. ٤ الحبات: الحات. ٥ الأذية: مهمل. ٦ أذية: مهمل. ٦ سفة: مهمل.
 ٨ والمنهوم: والمنهوم. ٨ وسبهما: مهمل. ١١ لا تُقْذِرْ عَيْنَ بَعِيرٍ زَيْدٍ: مهمل الشكل والتقطيع. ١٢ نطح
 الجماء: مهمل. ١٣ الأذايا بذكره أذناها: مهمل. ١٦ للمستثيات: المسات. ١٧ رفع: مهمل. ١٨ رفع
 قذارة: مهمل. ١٨ تنتبس: مهمل. ١٩ عما: معاً. ٢٢ الأقل: مقير. ٢٢ مبيحاً: مباح،
 كذا. مهمل، مقير (من: مباح).

الأشد الأكر. مثل قوله: «ولا تُعْطِشُ نَاقَتَكَ ولا بَقَرَتَكَ، ولا تُنْتِفِ ريشة دجاجيك، ولا تُحْرِمُ أُذُنَ بَعِيرِكَ؛ وَاخْتِنِ وَلَدَكَ، وَادْبَحْ نَاقَتَكَ تَقَرُّبًا إِلَيَّ، أَغْفِرْ لَكَ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ تَقَطَّرُ مِنْ دُمَائِهَا». فما يُؤْمِنُ نحن أن نأخذ النهي عن الأعلى بالنهي عن الأدنى بعد ٣ هذا؟ بل الجسود على حكم الأصل، إلى أن ترد دلالة أولى وأخرى. فيقال: الأصل في اللغة ذلك، وفي المعقول. فإذا وردت إباحة بما هو أشد الأذبا، كان تحكُّمًا معقولًا. فنحن نعمل بظاهر اللفظ، إلى أن ترد دلالة تُخرج عنه ٦ بتحكُّم شرعي.

ومنها أن القصد من الكلام التفاهم، وإيصال ما في نفس المتكلم إلى مخاطبه ومكالمه. فإذا عُول على مجرد اللفظ، دون دلائل الأحوال والمقاصد المطبوعة في ٩ الأقوال. وهل يخفى [على] عاقل من أهل اللغة إذا قيل له: «لا تُعْبَسْ في وجهه فلان»، أنه قصد بذلك صيانته عن أذيتة بما فوق التعبيس من هُجر الكلام، وخِشين ١٢ الفعل، وما يزيد على أذية التعبيس؟ ومنها أن قائلًا لو قال لأمر سرية: «إذا ملكت البلد، فلا تُطْفِئْ فيه سراج بقالٍ، ولا تسلبهم حبلاً ولا عقالاً»؛ وقد تبه النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - | بمثل ذلك؛ فقال في اللقطة: «احْفَظْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا»؛ وقال في الغنائم: «أَدُوا الْخِيَاطَ وَالْمِخْيَطَ»؛ ١٥ «مَنْ سَرَقَ عَصًا فَعَلَيْهِ رُدُّهَا»؛ عُقِلَ منه ما يزيد على إطفاء السراج وغصب العقال، وبما في الصرة الملتقطة من الدنانير والدراهم وراء الوكاء والعفاس، وأداء الثياب والرحال من الغنائم، وردَّ الأجزاء والأخشاب المغصوبة؛ حتَّى لو قال الأمر ١٨ بذلك، بعد هذا: «ولا تُحْفَظْ ما وراء الوكاء والعفاس»، ولا تُطْفِئْ سراج بقالٍ، وانتهب ما في دكانه من الأمتعة والمال، عُدَّ منافقًا في كلامه، واستهجن ذلك منه. وما ذاك إلا لأنَّ المفهوم من كلامه الفحوى الذي أوضحناه. وإنما قصد بهذا ٢١ أهل اللغة الاستقصاء.

٢ تحريم: مهمل، مع العلامة لحرف الحاء المهملة. || بعيرك: معربك. || وادبَح: مهمل، والسابق (وادعى) مشطوب. ٣ من دمايها: معبر. كأنَّ المكتوب «ردمها». || يؤمنا: ثوبنا. ٤ على حكم: مزيد. ٥ وردت: ورد. ٦ تحكُّمًا: مهمل، والسابق (اشد) مشطوب. || تُخرج: مهمل. ٧ بتحكُّم: مهمل. ٩ فإذا: فإذا. ١١ صيانته: مساته. ١٣ تُطْفِئْ: فيه: نطف. ١٤ تسلبهم حبلاً: مهمل. ١٥ الخياط والمخيط: الخيط والمخيط. ١٩ ولا تُطْفِئْ: ولا تطف. ٢١ المفهوم: مهمل. معبر (من: المفهوم).

ألا ترى أنّه إذا قال: «ما أنفقتُ من مالِ فلانِ ألفَ دينارٍ»، لم يمنع ذلك أن يكون قد أنفق ما دونها؟ وإذا قال: «ما أنفقتُ من مالِهِ حَبَّةً»، أعطانا ذلك وأفادنا أنّه لم ينفق ما فوقها؟ ٣

فصل في الدلالة على من زعم أن الحكم فيه مستفاد من طريق اللفظ أنه ملفوظ بالنهي عن الأذية الزائدة على التبرّم بالتأفيف

- ٦ فنقول: إنّ الملفوظ به إنّما هو النهي عن التأفيف؛ فهذا منصوص. والمفهوم من اللفظ نفي الأذى الزائد على أذية التأفيف؛ وهذا نوع استدلال، والمنصوص الملفوظ لا يحتاج إلى استدلال. ولولا ما سبق من علم القصد من طريق العرف نفي الأذايا، لَمَا عُقِلَ منه إلّا النهي عن نفس | الحرفين، وهي الملفوظ بها. وإنّما دلالة ٩ العرف أرشدت إلى النهي عمّا زاد عليها؛ ولربّما قارب القياس. ولهذا ذهب الشافعي - رضي الله عنه - إلى أنّه قياس جليّ. وقيل: قياس واضح. فإنّه يلمح ما ١٢ في التأفيف من التضجّر؛ وينظر إلى ما في السبّ والانتهاز من زيادة الأذى بهما؛ فيجعل التأفيف أصلاً تُرَدُّ إليه كلّ أذية مساوية له. فيكون قياساً؛ وكلّ أذية تزيد عليه تكون تنبيهاً. وذلك أوضح الأقيسة.

فصل

١٥

- والدلالة على أنّه ليس بقياس، أنّ القياس والمعنى أخذوا الحكم للفرع من أصل وُجدت فيه علّة الحكم؛ كتحريم النبيذ؛ لاجتماعه والخمر في الشدّة المطربة. فأما ١٨ الأولى، فإنّه إثبات حكم لبعض، والبعض من جملة الكلّ؛ كإفاضة الحكم على الأكثر؛ لوجوده في الأقلّ، ليس بمعنى بل بمفهوم الخطاب. ذاك في الكلّ والبعض. وما شمله حكم من طريق النطق، لم يكن قياساً كالعموم.

١ أنفقتُ: انفق. ١٦ أخذنا: اخذ. || الحكم: مغير (من: المحكم). ١٧ لاجتماعه:

لا اجتماعه، مغير (من: واجتماعه). || والخمر: وللخمر.

فصل في شبهة من لم يجعل الدلالة إلا نفس اللفظ دون ما زاد عليه

- قالوا: المسموع الذي قرع سمع المكلف هو النهي عن التأفيف، وما عداه ليس
بمسموع من الشرع. فبقينا فيه على حكم الأصل، وهو الإباحة؛ وبقي المنع كسائر
الألفاظ.
- وأما شبهة من جعل ذلك دلالة من طريق اللفظ دون فحواه أن قال: إذا قال: ^٦
«لَا تَظْلِمُ أَحَدًا بِحَبَّةٍ مِنْ مَالِهِ، وَلَا تُؤْذِيهِ | بالتعطيل في وجهه»، فإنه قد نهاه عن
الظلم بالدينار؛ لأن في الدينار ستين حبة، وفي الأذية بالسب أضعاف الأذية
بالتعطيل. فصار بمثابة قول القائل في قسمه: «وَاللَّهِ لَا أَكَلْتُ لِفُلَانٍ لُقْمَةً، وَلَا ^٩
رَوَيْتُ مِنْ مَائِهِ بِشْرِبَةٍ أَوْ بِجُرْعَةٍ»؛ فإنه يكون حالفًا على الامتناع من أكل الرغيف
وشرب الماء الكثير. لأن في ذلك الماء الكثير أضعاف الجرعة، فهي جُرْع كثيرة؛
فتدخل الجرعة في الماء الكثير؛ واللقمة في الرغيف. ^{١٢}
- وأما شبهة من قال إنه قياس، أن النهي عن التأفيف احتاج المجتهد إلى استخراج
ما كان النهي عنه لأجله، فوجده الأذى بالتضجر. ولحظ ما في الشتم والسب من
الأذى والضرب، فوجده أكثر. فعلم أن تعليق الحكم عليه بعلّة الأذى من طريق ^{١٥}
الأولى. وهذا هو القياس.

فصل في الجواب عن شبههم

- أما قولهم: إن الشتم ليس بملفوظ به، وليس الملفوظ به سوى التأفيف، فبقي ^{١٨}
ما عداه من السب والشتم على مقتضى الأصل. فإنه ليس سوى التأفيف؛ لكن
لأجل ما يلحق به من التأذي والتألم بالبرم والتضجر. وذلك يعم بالمعتول كل أذى
يلحقهما من جهته؛ وهذا عادة القوم ولسانهم. يقول الرجل منهم؛ إذا أراد رفع ^{٢١}
المنّة عنه: «وَاللَّهِ لَا شَرِبْتُ لَكَ الْمَاءَ مِنْ عَطَشٍ». فيعتل من ذلك أنه منع نفسه من
الانتفاع بماله، وجعل شرب الماء حسماً لمادة المنن؛ حيث منع نفسه بما لا يلحق
[نفسه] فيه كثير منّة. ^{٢٤}

- وأما قول من جعله تبعاً من طريق اللفظ، وأنه إذا منع من الظلم بحجة كان منعاً من القيراط، إما فيه من الحجات، فهذا قد يرد | فيما لا يتحقق فيه المنهي عنه. مثل ٥١
- النهي عن التأفيف، وهو قول: فلا يدخل فيه الفعل، وهو الضرب؛ وإنما تدخل فيه أذية الضرب. وليس للأذية ذكر، لكن للمعنى من اللفظ والدينار والقيراط؛ وإن كان فيهما عدة حجات؛ إلا أن له اسماً يخصه؛ يخرج به عن اسم الحجة، دخلت من طريق غير اللفظ. فيقول القائل: «لم آخذ حجة لكن ديناراً»، و«ما سلمت على زيد؛ لكن سلمت على أهل القرية»؛ وإن كان فيهم زيد. فلتخصص حكم غير التعميم والشمول. ٦
- فأما الجواب عن شبهة من قال بأنه قياس، وقولهم إن المعنى الملحوظ المفهوم من التأفيف هو الأذى بما في طيئه من التبرم والتضجر؛ فلما رأى أن في الانتهاز والسب والضرب من الأذى والإضرار ما يوفي على التضجر، أثبت الحكم في المسكوت عنه بما عقله من علة المنطوق به؛ وهذا هو القياس بعينه؛ فليس بلازم؛ لأن هذا لغة، وليس بقياس. لأن العرب، إذا أرادت ترك التطويل والمبالغة في الاختصار، تبتهت فأتت بالتنبيه على ما زاد عليه. فإذا أرادت إزالة المنة، قالت له: «لا تشرب له الماء من عطش»، فاكثفت بذلك عن ذكر أسباب المن. وإذا أرادت وصف إنسان بالخور والجبن، قالت: «فلان تنكبه اللحظة، وتفرعه اللفظة». ولهذا توصل بقولها فضلاً عما زاد عليه. والذي يكشف [عن] ذلك أن المعنى والقياس يحسن فيه الاستفهام، | ولا يحسن في الأولى الاستفهام. فإذا قال السيد لعبده: ٥٢
- «لا تشرب لزيد ماء من عطش»، فقال العبد: «فأكل من طعامي؛ وأقبل عطاياء وهباته؟»؛ وإذا قال له: «لا تقل لأبيك الكبير الذي خلفه الكبر عندك أف؟»، فقال الولد: «فهل أشتته أو أضربه؟»، لم يحسن ذلك؛ كما لو قال: «لا تؤذه بنوع من أنواع الأذايا». ويمثله لو قال: «لا تبع الحنطة بالحنطة متفاضلاً»، حسن أن يقول: ٢١
- «فهل أبيع الشعير بالشعير متفاضلاً؟»
- فإن قيل: هذا القدر لا يعطي إلا أن التنبيه أوضح وأكشف معنى؛ وهو عندنا قياس جلبي؛ فله رتبة على القياس الخفي. ٢٤

٧ فلتخصص: مهمل. والسابق (لكن) مشطوب. || التعميم: مهمل. ٩ فلما: فكما. ١٠ الأذى والإضرار: الادوالامرار. || أثبت: ابت. ١٥ تنكبه: سكه. ١٦ توصل: مهمل. ١٨ وأقبل: واطل. ١٩ لأبيك: مهمل. || خلفه: خلفه. || الكبر: مهمل.

قيل : هذا إقرار بأنه يسبق إلى الأفهام ، ودعوى أنه قياسٌ تسمية ؛ وإلا فالقياس لا يفهم إلا بأدنى فكرة ، وهذا يُعلم منه ما ذكرناه بأول وهلة وأسرع بادرة .

- فإن قيل : لو كان مستفادًا من اللفظ ، لَكُنِيَ في يمين المنكر ، إذا ادَّعى عليه دينار ، أن يقول : « لا يستحقُّ عليَّ حَبَّةٌ » . ولَمَّا احتاج أن يقول « لا يستحقُّ عليَّ ما ادَّعاهُ ، ولا شيئًا منه » ، عُلِمَ أن ذكر الحَبَّة ليس يُستفاد به الإنكار والنفي لفظًا ؛ إذ لو كان كذلك ، لَكان قوله : « لا يستحقُّ عليَّ حَبَّةٌ » قائمًا مقام قوله : « لا يستحقُّ عليَّ ما ادَّعاهُ ، ولا شيئًا منه » .

- قيل : لم يكن هذا لأنه ليس بمستفاد من طريق فحوى اللفظ ولا المعنى ؛ لكن لأنه ليس بنصٍّ ؛ ولا يُكْتَنَى في دفع الدعوى إلا بالنصٍّ ، دون الظاهر . | ٩
ولهذا لا يُقْبَل في يمين المدَّعي « قَوْلُ اللَّهِ إِنِّي لَصَادِقٌ فيما ادَّعَيْتُهُ عليه » ؛ ولا يَكُنِيَ في يمين المنكر « وَوَاللَّهِ إِنَّهُ لَكَاذِبٌ فيما ادَّعَاهُ عليَّ » ؛ كلٌّ ذلك طلبًا للنصِّ والصريح ، دون الظاهر . ١٢

فصل

- للخطاب دليل هو حجة شرعية ودلالة سالحة لإثبات الحكم ، وهو ضرب من ضروبه . غير أن الأصل تعليقٌ على شرط ، وتعليق على غاية ، وتعليق على اسم . ١٥
والكلُّ عندنا حجة ، معمول به . وعلته من الباب أن الشيء ، إذا كان له وصفان ، عُلقَ الحكم على أحد وصفَيْهِ ؛ مثل الثَّعْم : منها سائمة ، و [منها] عاملة . فنقول : « في سائمة البقرِ زكاةٌ » ، فيجمع هذا القول نصًّا ودليلاً ؛ فالنصُّ وجوب الزكاة في السائمة ؛ والدليل سقوط الزكاة في المعلوفة والعاملة . ١٨
فهذه صورة المسألة في هذا الضرب الذي هو تعليق الحكم على الوصف . وبهذا قال صاحبنا - رضي الله عنه ، في عدَّة مواضع ؛ فهو أشدُّ الناس قولًا به . وكذلك ٢١
الشافعي - رحمه الله عليه - والأكثر من أصحابه .

١ تسمية : سميته . ٢ إلا بأدنى : الامادى . مع نقطة فوق الألف المفسورة . ٨ ولا : لا . ١٠ لا :

مزيد . || يُقْبَل : فُتِل . ١١ يمين : معين . ١٤ ضرب : ضروب . ١٧ عُلق : معلق . ٢٠ فهذه : فهذا .

٢١ فهو : فهذا .

إلا ابن سريج، والقفال؛ فإنهما قالا: ليس بحجة. وكذلك القاضي أبو حامد
منهم. وهو مذهب أبي الحسن الأشعري، وأبو بكر الباقلاني، وأكثر المعتزلة. وإلى
ذلك ذهب أبو الحسن التميمي من أصحابنا. وهو مذهب مالك، وكثير من
أصحابه، وقول داود أيضًا.

٥٣

وأما أصحاب أبي حنيفة، فقالوا: ليس | بحجة.

ثم اختلفوا إذا عُلّق الحكم بشروط.

فقال الجرجاني: لا يدلّ على أنّ ما عداه بخلافه.

وقال غيره: يدلّ على أنّ ما عداه بخلافه.

وقال قوم منهم: إن عُلّق على غاية، دلّ على أنّ ما بعد الغاية بخلاف ما قبلها؛

نحو قوله: ﴿ثُمَّ أَتَيْتُمَا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾؛ وقوله: ﴿فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ
وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾.

وقد اختلف أصحاب الشافعي في تعليقه على الاسم: هل يدلّ على أنّ ما عداه

بخلافه، على مذهبين.

فصل في جمع دلائلنا

١٥ فمنها أنّ هذا هو الموضوع المستفيض المعروف من لغة العرب. وقد رواه أبو

عُبَيْدٍ والشافعي. فأما أبو عُبَيْدٍ، فإنه ذكر ذلك في قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - «لَيْ

الوَاجِدِ يُحِلُّ بَعْرَضَهُ وَعَقُوبَتَهُ. وَالوَاجِدُ هُوَ الْغَنِيُّ؛ وَلَيْتَهُ مَطْلُةٌ؛ وَهُوَ بَعِينُهُ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ

- عَلَيْهِ السَّلَام: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ».

قال أبو عُبَيْدٍ: أراد أنّ مَنْ ليس بواجدٍ، لا يحلّ ذلك منه. وقال غيره: وعرضه

يحلّ بالمطالبة؛ وعقوبته بالحبس، ومطل غير الغني ليس بظلم. وقال أيضًا في قوله

٢١ - عَلَيْهِ السَّلَام: «لَأَنْ يَسْتَلَى جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْتَلَى شِعْرًا». وقد

١٢ على: على م: كذا. وحرف الميم متصل بحرف الجيم. فالناسخ كان ابتداء بكتابة «على ما»

ثم وقف دون كتب الألف. || أن: مزيد فوق «على ما» وكتبنا متعلّقين. ١٥ الموضوع المستفيض: مهمل.

١٦-١٧ لَيْ الْوَاجِدِ: لَيْ الْوَاحِد. ١٧ بَعْرَضَهُ: مهمل. || بَعِينُهُ: مهمل. ١٩ وعرضه: مهمل. ٢١ قَيْحًا:

مهمل. || خَيْرٌ: حيرا.

قيل له: إنما أراد به الهجاء من الشعر، وسبَّ الناس. أو ما هُجِّي به الرسول - صَلَّى الله عليه، فقال: لو كان ذلك هو المراد، لكان لا معنى لتعليق ذلك بالكثرة؛ وتعليق

التحذير منه، والنهي عنه، بامتلاء الجوف منه؛ لأنَّ قليل الهجاء ككثيره. يعني ٣ بذلك أنَّ ما دون ملء الجوف، لا يتعلَّق الذمُّ به. فقد فهم أبو عبيد من تعليق الذمِّ عليه بامتلاء الجوف، | أنَّ ما دون ذلك بخلافه، وأنَّ قليل الهجاء وكثيره غير مراد ٥٣ به. وقول أبي عبيد حجة في باب اللغة.

ومنها أنَّ النبي - صَلَّى الله عليه - عَقَلَ من القرآن ذلك؛ حيث نزل قول الله - تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾. فقال النبي - صَلَّى الله

عليه: «والله لأزِيدَنَّ على السَّبعين»؛ فعَقَلَ أنَّ ما زاد على السبعين بخلافها. ٩

ومنها قول ابن عباس في امتناعه من حجب الأمِّ إلى الشُّدس، وأنَّ ما دون الثلاث، وأقلَّ الجمع، لا يحجب الأمِّ؛ فعَقَلَ أنَّ ما دون أقلَّ الجمع، بخلاف

حكمه في الحجب به. وخالف الصحابة في توريث الأخت مع البنت، واحتجَّ بقوله ١٢ - تعالى: ﴿إِنْ امْرَأُ هَٰذِهِ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾. وهذا

استدلال بدليل الخطاب. لأنَّه أخذ من قوله ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ أنَّه إذا كان له، فليس

للأخت النصف الذي فرض لها. والبنت ولد، فلم تكن الأخت معها وارثة. وهذا ١٥ دليل النطق، وقد أخذ به.

وقال أيضًا: لا ربا إلا في النسبة؛ لقول النبي - صَلَّى الله عليه: «إنَّما الرُّبَا في

النَّسَبِ». فأجاز البيع نقداً، ولم يجعل في النقد ربا، لكونه دليل النصِّ على النسبة. ١٨ وهو من فصحاء الصحابة؛ و[هو] تَرْجُمان القرآن.

ومنها قول الأنصار: لا غسل بالتقاء الختاتين من غير إنزال. واعتمدوا في ذلك

على قول النبي - صَلَّى الله عليه: «الماء مِنَ الماء». ومعلوم أنَّ هذا نصٌّ في غير ٢١ موضع الخلاف؛ لأنَّ إيجاب الغسل | لأجل إنزال الماء، لم يخالفهم فيه أحد.

لكن دليل هذا النصِّ، «ولا ماء من غير ماء»، معناه: «ولا غُسْلٌ بالماء على مَنْ لم يُنْزَلَ الماء»؛ فبه عملوا؛ وعليه عولوا. ٢٤

١ أو ما هُجِّي به: أو ما هُي به. ٤ ملء الجوف: ملو الجوف. ١٠ حجب: مهمل. ١١ بحجب:

حجب. ٢٠ بالتقاء الختاتين: باللقاء الختاتين. || إنزال: إنزال. ٢١ على: مزيد في غير موضعه فوق وفيه.

٢٢ إنزال: إنزال. ٢٣ هذا: في الهامش. ٢٤ يُنْزَل: ينزل.

ومنهم من قال بوجوب الغسل، مع الإكسال من غير إنزال، وأجاب بأن خبر «الماء من الماء» منسوخ. ومعلوم أنهم لم يريدوا نسخ المنصوص، لأن «الماء من الماء» متفق على بقاء حكمه؛ لكن أرادوا بالمنسوخ دليله. فقد بان أن هذا اتفاق منهم على القول بدليل الخطاب؛ إذ لو لم يقولوا به، أغناهم عن ذلك كله قولهم: نحن قائلون بأن الماء من الماء؛ ويبقى من الثناء الختانين من غير إنزال على مقتضى الأصل، وهو براءة الذمة من إيجاب الغسل.

ومنها قول يعلی بن مئنة لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه: كيف تقصر وقد أمنا؟ وقول عمر: عجبت مما عجبت منه؛ فسألت رسول الله - صلى الله عليه - فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته». فغفلا من قوله - تعالى - ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾، جواز قصر الصلاة عند الخوف؛ وغفلا من دليله وجوب إتسامها عند الأمن، بخلاف حكم ما تناوله الشرط.

ومنها أن النبي - صلى الله عليه - امتدح بقوله: «أوتيت جوامع الكلم، واختصرت لي الحكمة اختصاراً». فإذا قال: «في سائمة الغنم الزكاة»، وكانت السائمة والمعروفة والعوامل عنده سواء، كان هذا تطويلاً للكلام لغير فائدة.

ومنها أن نقول: معلوم أنه لو قال: «في الغنم الزكاة»، | كان الحكم هو إيجاب الزكاة عاماً في جميع الغنم. فإذا قال: «في سائمة الغنم»: صار مخرجاً بهذا القول ما لولاه لكان داخلاً في الحكم؛ فصار كالتخصيص والاستثناء. فنقول: يبط باللفظ ما لو اختزل عم، فاقتضى نفياً وإثباتاً؛ كالمستثنى مع المستثنى منه؛ والعموم مع التخصيص. والغاية على من يسلمها ويقول: إن تعليق الحكم [على] الغاية يدل على مخالفة ما بعدها إما قبلها في نفي الحكم عنه، وتعليق الحكم على الشرط على من يسلمه منهم؛ على ما حكيناه عن بعضهم. ونكشف هذا بأن قائلًا لو قال: «أعطي بني

١ الإكسال: الإكسال. كذا. ٥ ويبقى: وسبق. || الثناء: الثناء. || الختانين: مهمل. || إنزال: إنزال. ٧ يعلی بن: مهمل. || مئنة: منه. ٨ أمنا: أمنا. ١٠ فليس عليكم جناح: فلا جناح عليكم. ١١ الأمن: كأن المكتوب الأمر. ١٣ أوتيت: مهمل. وحرف الواو مزيد. ١٨ والاستثناء: مهمل. || يبط: سطر. || باللفظ: مهمل. ١٩ فاقتضى: مهمل. || نفياً: مهمل. || كالمستثنى: مهمل. || المستثنى: المسما. ٢٠ يدل على: (على، مقتر (من: على ما).

- نميم، أو «وصيتُ ليني نميم كذا وكذا من مالي». ثم نسق الكلام بأن قال «المشايخ». ثم نسق الكلام بأن قال: «الشجعان القراء»؛ فإنه لو سكت على الأول، لعمَّ العطاء والإمضاء بما وصى به جميعهم. فلما نسق الكلام الأول بصفة ٣ بعد صفة، خرج منهم من ليس بشيخ شجاع قارئ؛ وبقي منهم من اجتمع فيه الخصال الثلاث؛ كالخصوص، والاستثناء.
- ومنها أنه لو قال: «يحرم من الرضاع خمس رضعات»، و«طهور إناء أحديكم ٦ إذا ولغ الكلب فيه أن يغسله سبعاً»، وكان ما دون الخمس يحرم، وما دون السبع بطهر، خرج أن تكون الخمس محرمة والسبع مطهرة لإناء. إذا صورنا أن الست تطهر والأربع تحرم، جاءت السابعة إلى محل طاهر، فلم تعمل في تطهيره؛ وجاءت ٩ الرضعة الخامسة إلى محل محرّم، فلم تؤثر فيه تحريماً. | ولا يجوز أن يسقط حكم دليل النطق؛ إذا كان مستقلاً للمنطوق به.
- ومنها أن العرب إذا قالت للعبد: «اشتر لي عبداً أسود»، و«إذا قام زيد فاضربه»؛ ١٢ كان ذلك نهياً للعبد عن شئ الأبيض؛ وضرب زيد حالّ قعوده؛ قبل قيامه؛ ولا يُعرف في لغتها أن تنقيد الشئ بالأسود؛ والأبيض والأسود عندها سواء؛ ولا تنقيد الضرب بالقيام؛ والتعود والقيام عندها سواء.
- فعلى هذا إذا قال الله - سبحانه: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ ١٥ مِنْ النَّعَمِ﴾؛ ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاءُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا﴾؛ كان تنقيده بالعمد مفسداً للحكم بالتنقيد؛ وناقياً له عما عدم فيه التنقيد؛ وهو صفة العمد. ١٨ وقوله في المطلقات، ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾؛ فاقضى ذلك أن البوائن الجوائل لا نفقة عليهن. وعلى هذا لغة العرب؛ لا تعرف سوى ذلك.

٢١

ومنها لنفي الحكم عما عدا المشروط قوله - تعالى - ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾؛ فلا يكون لذكر النسق فائدة إذا لم نعمل بدليل اللفظ. وإنه إذا جاء عدل

٢ المشايخ: كأن المكتوب المانع. ٣ والإمضاء بما: مهمل. كأن المصور وعما: ٤ بشيخ؛ مهمل. ٨ الست: الستة. ١٠ يسقط: مهمل. ١٣ قيامه ولا: مغيرة. مهمل. ١٤ تنقيد: بفتح. || تنقيد: مهمل. ١٨ مفسداً: مفسداً، كذا. || بالتنقيد: بالنقصد. || التنقيد: مهمل. ٢٠ البوائن الجوائل: مهمل. || تعرف: مهمل.

- بنأ عملنا به ، ولم نتوقف على العمل بخبره وشهادته . والعرب على ذلك . فإن القائل منهم إذا قال لعبده : «إذا جاءني زَيْدٌ مُعْتَذِرًا فَأُكْرِمُهُ» ، وإذا جاء عَمْرُو زائرًا فَأُخْدِمُهُ» ، كان ذلك موجبًا بصريح الشرط لإكرام زيد ، إذا جاء معتذرًا ، | وخدمة عمرو ، إذا جاء زائرًا ، ومستقطًا عنهما الإكرام والخدمة عدم الشرطين اللذين ذكرهما .
- ومنها في الدلالة على أن ما بعد الغاية مخالف لما قبلها ، أنها نهاية الحكم ، والسبب الذي يُنتهى إليه . فلو كان [ما] بعد الغاية كما قبلها ، لخرجت عن أن تكون غاية . ولهذا لا يحسن أن يقول لعبده : «اضرب المذنب من عبيدي حتى يتوب» ، وهو يريد «واضربه بعد أن يتوب» . ولهذا لا يحسن أن يصرح ، فيقول : «واضربه بعد التوبة» ، لأنه يخرج ذكر الغاية في البيان أن يكون مفيدًا . ويصح أيضًا أن يقول القائل لغيره «لا أعطيك شيئًا من مالي حتى تتوب» ، وإذا تبت ، فلا أعطيك شيئًا ، حتى تخرج عن حيز ما يتخاطب به الناس إلى اللغو والعَبَث .

فصل فيما وجهوه من الأسئلة على جميع أدلتنا

- فمنها أن دعواكم أن ذلك لغة العرب ، فليس يثبت بما ذكرتموه عن أبي عبيد والشافعي ؛ لأنهما لم يرويا ذلك عن العرب ، بل قالاه برأيهما وظنهما . وقد يظنان ذلك ، وتكون اللغة بخلاف ما ظنناه من العرب ، ومن النبي - صلى الله عليه وسلم - إذ ليسا معصومين . ولو روياه ، فليس في وسعهما روايته عن جميع العرب ؛ بل عن وقع له ما وقع لهما . ولو كان لغة موضوعة ، لانتقل إلينا تواترًا لا يحصل معه | خلاف . فكلامهما يدل على أنهما قالاه اجتهدًا ؛ لأنهما قالوا : لو كان العايم كالواجد ، لم يكن لتقيده بالواجد معنى .

٣ مُعْتَذِرًا: كأنَّ المسطور مصدرًا ، مهمل ؛ لكن التصق حرف التاء بالعين فصار حرف العين كانه حرف الصاد . ٤ عنهما : عنه . ٥ ومنها : مكرر . ٦ نهاية : مهمل . ٦ والسبب : والسبب . ٧ ينتهى : منها . ١٣ جميع : في الهامش . ١٦ بل : مغير . ١٧ وسعهما : مغير (من : وسعها) . ١٨ روايته : روايتهما . ١٨ لانتقل : لانتقل .

قالوا: على أن ما ذكرناه يقابله ما رُوي عن الأحنس أنه قال: قول القائل: «ما جاءني غيرُ زيدٍ»، لا يدلُّ على مجيء زيد؛ بل يدلُّ على نفي مجيء غيره، دون إثبات مجيئه.

٣

فيقال: أبو عبيد ذكر ذلك في كُتب اللغة، ولم يذكره في كتب الأحكام. وليس في اللغة اجتهاد؛ إنما هي نقل. وقول الأحنس لا يقابل قول أبي عبيد؛ لأن الأحنس نحوي، ولم يكن من المبرزين في اللغة؛ وأبو عبيد إمام في اللغة؛ وله ٦

غريب المصنّف، وغيره من كتب اللغة.

ومنها أن قالوا: الرواية عن النبي أنه قال «لأزيدنَّ على السبعين»: فإنه من أخبار

الآحاد التي لا يثبت بمثلها هذا الأصل؛ ولأنه يبعد من سيرة النبي - صلى الله عليه - ودقة فهمه، أن يسمع الله - سبحانه - يعبده ويؤيسه من المغفرة للمنافقين، بقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾، ثم يقول: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾، ويقصد أن التكثير من الاستغفار لا ينفع، ولا ١٢

يُسمع. فليجِّح وبلغ حتى يقول «لأزيدنَّ»؛ هذا يجري مجرى العناد الذي لا يليق به ديناً، ولا خلقاً.

على أنه لو زاد، لكانت زيادته استصلاحاً للمنافقين الأحياء بالاجتهاد في ١٥ الشفاعة | من أقاربهم. ويجوز أن يقصد الاستصلاح بنوع من الإلحاح في السؤال؛ لا لأجل أنه عقل من ذلك النطق أن الزيادة على السبعين قد تنفع وتُستجاب.

قالوا: وقد قال عمر - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه - قال: «لو علمتُ، إذا زدتُ على السبعين، أن يغفرَ الله لهم، لزدتُ». فبطل أن يكون تعلّق بالدليل؛ وإنما علّق ذلك بوجود طريق يعلم به أن الزيادة على السبعين تنفعهم.

فيقال: إن هذا ذكره يحيى بن سلام في تفسيره المعروف عن قتادة، قال: لما نزلت هذه الآية قال رسول الله - صلى الله عليه - «قد خيرني ربي فوالله لأزيدنهم على السبعين!» وفي لفظ آخر: «ولأستغفرنَّ لهم!» فأنزل الله - عز وجل - في سورة ٢١

٢ مجيء: مهمل. والسابق (ان) مشطوب. ٥ اجتهاد: احتذاء. ٦ المبرزين: مهمل. ١٠ يعبده ويؤيسه: سَعَدَه ويؤيسه. ١٢ مَرَّةً: مَرَّةً. || التكثير: الكبير. ١٣ فليجِّح وبلغ: مع العلامة لحرف الحاء. || يجري مجرى العناد: سرح محرى العباد. ٢٢ لأزيدنهم: لا يريدهم.

المنافقين: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾. وكونه من أخبار الآحاد، لا يمنع ثبوت الأصل به؛ لأنه ينحط عن الأصول القطعية إلى كونه من مسائل الاجتهاد.

٣

وأما قولهم: إنه لا يُظَنُّ بالنبي ذلك، فهذا ردٌّ للأخبار بالاستدلال؛ ولا يجوز ذلك؛ لأنَّ السنن تأتي بالعجائب، وهي من أكبر الدلائل لإثبات الأحكام.

والمحققون من العلماء يمنعون ردَّ الأخبار بالاستدلال؛ كما روى أصحاب أبي حنيفة خبر التَّهَنُّة، وأنَّ ضريبًا دخل مسجد رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - فوقع في ذنبه، فضحك | قوم في الصلاة. فقال النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ ضَحِكَ

٥٧

قِرْقَرَةً، فَلْيُعِدِ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ!»

٩

فقليل لهم: هذا الخبر بعيد عن الصحة؛ لأنَّ أصحاب رسول الله موصوفون

بالرأفة والرحمة والعدالة. فكيف يضحكون في مسجد الرسول، في الصلاة معه، من

أعْمَى يوجب سقوطه الرحمة والرفقة دون الضحك؟ فقال المحققون: الخبر مروى؛

١٢

فلا يُرَدُّ بالاستدلال. واستدلوا في ذلك بأنَّ نبية، لو شهدت على رجل صالح،

معروف بالخير، بعيد من الشر، بأنه أتلف مال إنسان أو غصبه، لم يجز أن تُرَدَّ

شهادتها بالاستبعاد لها؛ لِمَكَانِ صلاح المشهود عليه وديانته.

١٥

وكذلك لما روى ابن عباس عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - في قوله ﴿وَلَقَدْ رَأَوْا

نُزُلَهُ أُخْرَى﴾: «النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - رأى ربَّه بعين رأسه مرتين». فقالت عائشة:

لقد وقف شعري ممَّا قال ابن عباس، والله - تعالى - يقول: ﴿لَا تُدْرِكُهُ

١٨

الْأَبْصَارُ﴾. فردَّت خبر ابن عباس بالاستدلال. فلم يعول أهل التحقيق على ردِّها

ذلك؛ لأنَّه سمع ما لم تسمع، وروى ما لم تعلم. فوجب قبول روايته، دون

الاستدلال عليه.

٢١

على أنَّ الغفران لهم ليس بمُحالٍ في العقل؛ بل يجوز ذلك. ولو أراد الله أن

يغفر لهم بشفاعته، وبغير شفاعته، لفعل؛ كما قبل شفاعته في تأخير العذاب عنهم؛

مع كفرهم، وأزال عنهم | ما كان من عذاب الأمم قبلهم. وكما قبل شفاعته بالإذن

٢٤

٥٧

٤ يُظَنُّ: ظنن. ٦ روى: روى. ٨ ذنبه: ذمه. أي ذبل ثوبه. ٩ قِرْقَرَةً: مهمل. || فليُعِدِ: مهمل. ١٣ نبية:

سنة. ١٤ غصبه: مهمل. ١٥ شهادتها: شهادتهم. ١٧ نُزُلَةً: نزله. ١٩ فردَّت: مغيث. ٢٠ قبيل: مبول.

- في زيارة أمه، ومنعه من الاستغفار لها. وقوله «الأزبدن» ليس على طريق العناد والإلحاح؛ لكن لما جُوز أن تكون الزيادة مقبولة: أقدم عليها، طمعاً في إجابته.
- والذي يوضح أن اللفظ لم يقصد به الإيلاس، أنه أنزل بعد ذلك في سورة ٣
- المُنَافِقِينَ قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾؛ فدلَّ على أن الإيلاس لم يتقدم، وأن السبعين أبقت مكاناً للرجاء. فلما سلك الشفاعة بمقتضى الرجاء: أنزل ما أوجب الإيلاس، رافقاً للحكم الأول. ٦
- ومنها أن قالوا: أما الصحابة - رضوان الله عليهم - لم يرجعوا إلى دليل الخطاب؛ لكن أخذوا في إيجاب الغسل، وإرث الأخت مع عدم البنت، والمنع من بيع النسبة؛ وقصر الصلاة. وكان عملهم في ذلك بالخطاب. ثم إنهم عولوا، ٩
- فيما ليس فيه نطق، على دليل غير دليل الخطاب، وهو استصحاب حال الأصل؛ وأن لا غسل، ولا إرث، ولا ربا، ولا قصر، إلا بدليل يوجب ذلك. وهذا أحد الأدلة؛ لكنه دليل يفرع إليه المجتهد عند عدم الأدلة. ١٢
- فيقال: إن القوم ما تعلقوا في ذلك إلا بالنطق، فيما نصَّ فيه على الحكم، وبدليل خطابه. ولا أحد منهم عول على استصحاب حكم البراءة. ألا ترى أن يعلى بن مئنة | ٥٨
- قال لعمر: فما بالنا نقصرُ وقد أمنا؟ والله - تعالى - يقول: ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾؛ فذكر ١٥
- الأمْن والخوف؛ فالخوف، تعلقاً بالشرط؛ والأمْن، تعلقاً بدليل النطق لعدم القصر. وقالوا: في قوله «الماء من الماء» رخصة ونسخ. وإنما أرادوا دليل خطابه؛ لأنَّ
- النطق [ليس] بمنسوخ إجماع. ولو أرادوا البقاء على الأصل، لما ذكروه بالنسخ؛ ١٨
- لأنَّ النسخ ضدُّ البقاء؛ لأنَّ البقاء على حكم الأصل تمسكٌ بثابت، والنسخ رُفْع. فدلَّ على أنَّ التعلُّق كان منهم بدليل الخطاب، دون استصحاب الحال؛ لأنه لم يذكر منهم الأصل، ولا عول عليه. ٢١
- ومنها أن قالوا: هذا قول آحاد منهم. ويجوز أن يكون قالوه باجتهادهم؛ فلا يكون حجة على من خالفهم؛ ولأنَّ تعلق ابن عباس بنفي الربا في النقد كان بأمر

١ لأزبدن: لأزبدن. ٥ الإيلاس: مهمل. ٦ للحكم: لحكم. ٨ البنت: الست. ٩ بيع: مهمل.

النسبة: السه، كذا. ١٠ على دليل: بدليل. ١١ إرث: وارث. ١٢ يفرع: فرع. ١٨ إجماع: باجماع.

يخرج عن دليل الخطاب ؛ لأن اللفظ مروى على وجهين يقتضيان النفي والإثبات ؛
لأنه قال «إنما» و «إنما» للحصر ، والحصر إثبات ونفي ؛ كقوله : ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ
وَاحِدٌ﴾ ، «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ» ، ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ . وفي لفظ ٣
آخر عن النبي - صلى الله عليه - «لا ربا إلا في التسيئة» . فيكون تعلق ابن عباس
بهذا ، دون دليل الخطاب .

٦ فيقال : إن المحتج والمحتج عليهم جم غفير ، وخلق كثير . وجرى بينهم في
ذلك ما لو كان أمرا خارجا عن اللغة ، لردّه السامع ، ولما تعلق به المستدل . وهم
في اللغة مشتركون ؛ وهي نقل ، | لا مدخل للاجتهاد فيها ، وإنما الاجتهاد في ٥٨ ظ
الأحكام . ولم تعلق نحن بمذاهبهم ؛ لكن باحتجاجهم .

وأما «إنما» ، فهي للإثبات ، والنفي مأخوذ من قبيل الدليل لا الصيغة ، والرواية
التي تتضمن الاستثناء . وقوله «لا ربا إلا في التسيئة» غير معروف في أصل . ولعل
الراوي ظن ، أو حمل «إنما» على ذلك ، فرواه بالمعنى . ١٢

ومنها أن قالوا : إن قوله «اشتر لي عبدا أسود» : و «اضرب زيدا إذا أذنب» أن
المعتول من ذلك إيقاف الفعل على الشرط ، وهو السواد في العبد ؛ والذنب
للضرب . فأما نفيه ، فإنه لم يكن للمخالفة بين السواد والبياض ، والذنب والتوبة ، ١٥
من جهة اللفظ ؛ غير أن شراء العبد الأبيض ، وضرب المذنب بعد التوبة ، بقي على
حكم الأصل . وإنه لا يجوز الشراء مع عدم الإذن ، ولا الضرب مع عدم الأمر به .
وإن حُسن العتب ، فإنما حسن على الضرب بغير أمر ، وشَرى الأبيض بغير إذن ؛ لا ١٨
لأنه خالف مقتضى اللفظ ودليله .

فيقال : إن كون الأصل صالحا للتمسك به والتعويل عليه لا يسع كون دليل ٢١
النطق عاما غير معطل ، كما أن فحوى الخطاب عامل في منع الضرب والشتم
للوالدين في قوله : ﴿لَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌ﴾ . وإن كان الأصل ، في إيجاب شكر الوالد
وكل منعم ، كافيا وصالحا ، فلم يُعطل فحوى خطابه في | منع التأفيف .

١ يخرج : مكزور . || اللفظ : في الهامش . قائم مقام الأمر مشطوب . || مروى : المروى .
|| يقتضيان : مهمل . ٨ وإنما : في الهامش . ١٠ مأخوذ : مأجود . || قبيل : مهمل . ١١ التسيئة : السئة ،
كذا . ١٣ أسود : أسودا . ١٤ السواد : مغير ؛ وحرف الألف الأول مشطوب . ١٧ ولا : مغير (من : والا) .
٢٣ كافيا وصالحا : كافى ومالح .

- وكذلك نصّ الشرع على الأعيان في تحريم التفاضل يصلح قصر الحكم عليها دون التعليل؛ كما قال أهل الظاهر. لكنّا لم نعطلها عن استنباط التعليل؛ حتّى عدّينا الحكم إلى أمثالها؛ وكلّ مشارك لها، فيما يلوح لنا أنّه عليّة حكم.
- كما يحسن أن يعتب العبد إذا اشترى الأبيض، وإذا ضرب بعد التوبة؛ ويجعل عليّة عتبه عدم إذنه له؛ يحسن أيضًا أن يقول له: «لو كان الأبيض عندي والأسود سواء، لَمَا خَصَصْتُ الأَمْرَ بالأسود»؛ و«لولا أنّي أكره بشرى الأبيض؛ لَمَا قَيْدْتُ أَمْرِي بِبَشَرَى الأسود»؛ و«لو كان النائب عندي كالمذنب؛ لَمَا قَيْدْتُ الضَرْبَ بالذنب». والتعلّق باستصحاب الأصل تعطيل للدليل النطق؛ مع إمكان إعماله؛ كما أنّ صرف «إلا»؛ في باب الاستثناء؛ قد يجيء بمعنى «الواو» العاطفة؛ وإذا أُطلق؛ لا يخرج عن إعماله في إخراج بعض الجملة المستثنى منها. وكذلك العموم؛ قد يجيء بمعنى الخصوص؛ ويُحمّل على عمومه بإطلاقه. كذلك دليل الخطاب؛ هو ظاهر من لغتهم؛ فلا يُعدّل عنه إلى البقاء على حكم الأصل.
- ومنها أن قالوا: المستثنى والمستثنى منه يشتمل على لفظين؛ إثبات؛ وهو قوله «عَشْرَةٌ»؛ ونفي؛ وهو قوله: «إِلَّا دِرْهَمَيْنِ». وكذلك التخصيص قوله: «أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ»؛ وهذا لفظ إثبات الحكم؛ وهو القتل. وقوله: «لَا تَقْتُلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ» لفظ تخصيص؛ فكلاهما قد جمعا النفي والإثبات. فأما في مسألتنا، فإنّه لم يُوجَد منه إلّا قوله «في سائمة الغنم الزكاة»؛ ولم يتعرّض لنفي الزكاة عن المعلوفة ولا العاملة. فأين هذا من التخصيص والاستثناء؟
- فيقال: لا فرق بين التخصيص بهذا الإثبات، وبين التخصيص بالفاظ النفي. وذلك أنّه إذا قال: «أَقْتُلِ الْمُشْرِكِينَ»، عمّ كلّ مشرك. فإذا قال «وَتَجَنَّبْ قَتْلَ أَهْلِ الْكِتَابِ»، وكُفَّ عَنْهُ له شبهة كتاب؛ فإنّه يُخرج من العموم مَنْ تَقَيَّدَ بوصف الكتاب، وشبهة الكتاب؛ بصريح النبي عن قتلهم القاضي على عموم أهل الشرك. وفي مسألتنا، إذا قال: «الزكاة في الغنم فالبقر» عمّ الكل؛ فإذا قال «السائمة»، خرجت المعلوفة. وإذا قال: «وَصِيَّتْ بَثْلِي لِابْنِي تَمِيمٍ»، عمّ جميعهم

٣ عليّة: مهمل. ٥ عليّة: مزيد، مهمل. ١٤ دِرْهَمَيْنِ: درهمان. ١٦ جمعا: جمع. ١٩ التخصيص:

مهمل. السابق (هذا) مشطوب. ٢١ شبهة: مهمل. || تقيد: فند. ٢٣ الغنم: في الهامش. || فالبقر:

فالنفر. ٢٤ بَثْلِي: مهمل.

- بالوصية بثلثه؛ فإذا قال عقيب ذلك: «المشايع القراء الشجعان»: نسحق بكل وصف ذكره ذلك العسوم، حتى بقي صبيانه هم الجامعون للشيخوخة والشجاعة والقراءة. فكلما زاد وصفاً، أخرج قوماً منهم؛ حتى صار كأنه قال: «إلا الآمين»
 ٣ الجبناء الشباب؛ فهما في المعنى سواء، وإن اختلفا في الصيغة. فحرف «إلا» للإخراج؛ وتقييده بالوصف، أو الشرط، أو الغاية، للإخراج المندرج في الإثبات.
 ٦ وليس من حيث لم يأت بحرف الإخراج لا يعمل التقييد بالصفات والشروط والغايات عمل لفظ الإخراج؛ كما أن فحوى الخطاب: إنما هي عن التأنيف؛ ولم يتعرض للضرب والشم نطقاً، لكنه غفل من نهييه عن الأدنى نهييه عن الأعلى.
 ٩ كذلك يُعقل | من تقييده بالسوم في باب الزكاة، وتقييد السيد من العرب إذا أمر عبده بشري الخبز بالسמיד، والتمر بالجيد، واللحم بالطري، نفى الزكاة عن العوامل والمعروفة، ونهى العبد عن شري الخبز الخسكار، والتمر الرديء، واللحم البائت.
 ١٢

وكذلك نهييه عن قضاء القاضي وهو غضبان؛ ليس فيه ذكر الجوع والعطش؛ والحزن واليأس؛ ولا في الأعيان المنهي عن التناضل فيها ذكر الأرز والذرة والقدس. لكن لما غفل منه الحكم، مع شغل القلب المانع من إعطاء الحكم حقه من الاجتهاد والطعم في الأعيان، أو القوت، أو المكيل؛ عُدي الحكم إلى ما شارك المنطوق في المعنى المعقول.

١٨ وكذلك العاقل المكلف، لا يقيّد التمر بالجودة، والخبز بالنقاء، واللحم بالطراوة، إلا وله رغبة في تلك الأوصاف، ورغبة عن أضدادها، وكراهة لما خالفها.

٢١ ومنها أن قالوا: المستثنى والمستثنى منه جملة واحدة؛ كالابتداء والخبر، بقولهم «عشرة إلا درهمين» أحد اسمي الثمانية؛ فهو كقولهم «زيد قائم»، و«عمرو منطلق». فأما في مسألتنا: فإن قوله «في سائمة الغنم زكاة»، ليس هو مع تقديره، وليس في العوامل زكاة جملة، ولا ثبت ذلك في اللغة.

١ بثله: ثلثه. || عقيب: عقب. ٢ صبيانه: صباه. ٣ الآمين: مهمل. ٤ الجبناء الشباب: الحنا الشباب. ٨ غفل من: غفل عن. ١٠ نفى: نفى. ١٢ البائت: البائت. ١٨ بالنقاء: بالنقا. ١٩ إلا وله رغبة: الأوله رعه. || ورغبة: مهمل. ٢٢ درهمين: درهمان. || الثمانية: الثمه.

فَيُقَالُ: بل دليل النطق مع النطق كالجملة. فَلَمَّا قَالَ: ﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ كَانَ مِنْ فَحْوَى اللَّفْظِ «فَضْرِبُهُ فَانْفَلَقَ». وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ «اشْتَرِ تَمْرًا جَيِّدًا»، وَخَبْرًا سَمِيذًا | كَانَ مَعَ تَقْدِيرِ نَهْيَةٍ عَنِ الرَّدْيِ، كَالْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ. فَالنُّطْقُ مَعَ دَلِيلِهِ ٦٠ ظ
كَالْإِبْتِدَاءِ مَعَ خَبَرِهِ، وَالتَّنْبِيهِ مَعَ الْمَسَبِّ عَلَيْهِ؛ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عِنْدَنَا.

فصل جامع لشبهتهم

- فَمِنْهَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلخُطَابِ وَالنُّطْقِ دَلِيلٌ فِي الشَّرْعِ، لَمَا جَازَ أَنْ يَنْخَرِمَ فَيُوجَدَ ٦
دَلِيلُ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ - عَارِيًا مِنْ مَدْلُولِهِ. فَلَمَّا تَعَطَّلَ خُطَابُ كَثِيرٍ مِنْ خُطَابِ الشَّرْعِ
عَنِ مَدْلُولِ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ دَلِيلًا؛ بَطُلَ كَوْنُهُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ الْحُكْمُ.
- وَمَعْلُومٌ أَنَّ مِنْ تَتَبَعَ آيَاتِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَجَدَ كَثِيرًا مِنْ ذَلِكَ مَعْطَلًا عَنْ ٩
الْحُكْمِ. مِثْلُ قَوْلِهِ - تَعَالَى - ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحَصُّنًا﴾؛
وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾؛ وَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ أَوْعَافًا
مُضَاعَفَةً﴾. ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾. فَهَذِهِ النِّوَاحِي كُلُّهَا مَنَعَتْ مَا ١٢
تَنَاطَلَهُ النُّطْقُ، وَلَمْ يَتَنَفَّ الْحُكْمُ بَانْتِفَائِهَا. فَلَا يَجُوزُ قَتْلُ الْأَوْلَادِ؛ لَا لَخَشْيَةِ الْإِمْلَاقِ؛
وَلَا أَكْلُ الرِّبَا الْيَسِيرِ، وَلَا أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ لَا عَلَى وَجْهِ الْإِسْرَافِ. فَيَبْطُلُ الْإِعْتِمَادُ عَلَى
دَلِيلِ النُّطْقِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ دَلِيلًا عَلَى أَحْكَامِ الشَّرْعِ، لَمَا وَجَدَ مَعْطَلًا عَنْ مَدْلُولِهِ. ١٥
- فَيُقَالُ: إِنَّهُ إِنَّمَا خَرَجَ الدَّلِيلُ هَهُنَا عَنْ إِيْجَابِ حُكْمِهِ؛ لِمَا قَامَ مِنَ الْأَدَلَّةِ عَلَى
تَعْطِيلِهِ. فَصَارَ النَّهْيُ عَنْ إِكْرَاهِ الْإِمَاءِ عَلَى الزَّوْنِ؛ وَالْإِذْنُ لَهُنَّ فِي الزَّوْنِ؛ وَإِهْمَالُ ٦١
أَمْرَهُنَّ؛ | وَتَرْكُ نَهْيِهِنَّ عَنِ الزَّوْنِ، سَوَاءٌ فِي التَّحْرِيمِ؛ لِمَكَانِ الْإِجْمَاعِ؛ كَالْمَنْطُوقِ. ١٨
- وَلَيْسَ إِذَا خَرَجَ دَلِيلُ الْخُطَابِ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ؛ وَتَعَطَّلَ عَنْ مَدْلُولِهِ بِدَلَالَتِهِ أَخْرَجَتْهُ عَنْ
ذَلِكَ؛ يُنْتَفَعُ مِنْ كَوْنِهِ دَلِيلًا، مَعَ عَدَمِ قِيَامِ الْأَدَلَّةِ عَلَى إِخْرَاجِهِ عَنْ كَوْنِهِ دَلِيلًا. كَمَا
أَنَّ الْعُيُومَ وَالظَّاهِرَ مَعْمُولَ بِهِمَا؛ مَا لَمْ تَقُمْ دَلَالَةُ تَصَرُّفِ الْعُيُومِ إِلَى الْخُصُوصِ؛ ٢١
وَالظَّاهِرَ إِلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ. فَإِذَا قَامَتِ الدَّلَالَةُ؛ خَرَجَ عَمَّا وُضِعَ لَهُ؛ وَدَلَّ عَلَيْهِ؛ فَكَانَ
حُكْمُهُ؛ مَعَ الْإِبْطَالِ؛ الْعَمَلُ بِهِ وَالْمَصِيرُ إِلَيْهِ.

٣ كان: السابق (كان مع ذلك) غير مطلوب. ٦ ينخرم: مهمل. ٨ على آت: انه على.

١٥ متعطلاً: مهمل. ١٦ من الأدلة: من لا دلاله. ١٧ الإمام: الآما.

- ومنها قولهم: لو كان تقييده بالصفة والشرط يقتضي المغايرة، وأن قوله «في سائمة الغنم زكاة» بمعنى «وليس في معلوفيتها زكاة»، كما حسن أن يُجمع بينهما، أعني بين ما أوجبه الدليل، وبين ما أوجبه النطق؛ كما لم يحسن الجمع بين ما أوجبه النطق في الفحوى، وبين ما تبه عليه. وهو أن يقول: «لا تقل لهما أف؛ واشتمهما؛ واضربهما». ولما حسن ههنا أن يقول «في سائمة الغنم ومعلوفيتها زكاة»، و«في سائمة البقر وعواملها زكاة»، دلّ على أن إثبات الزكاة في السائمة ما اقتضت نفيها عن العوامل والمعلوفة، ولا المخالفة بين حكميها.
- فيقال: إن دليل الخطاب يدلّ على المخالفة من طريق الظاهر، لا الصريح؛ كالعموم يدلّ على الاستغراق، والأمر المطلق يدلّ على الندب عندهم؛ أو الوجوب، على اختلاف نيتهم من طريق الظاهر. | ولو قام الدليل على تخصيص العموم، وكون الأمر على خلاف ما وُضع له واقتضاه في الظاهر، فصَحّ وجاز كذلك ههنا.
- على أنه يبطل بتعليق الحكم على الغاية، عند من سلمها. فإنه يحسن أن يقول «ثُمَّ أَيْمَنُوا الصَّيَّامَ مِنَ اللَّيْلِ إِلَى الْفَجْرِ». ثم لم يدلّ ذلك على أَنَّ الغاية، إذا أُطلقت، لا تقتضي أَنَّ ما قبلها مخالف لما بعدها.
- ومنها قولهم: إن إثباتكم الحكم بدليل الخطاب لا يخلو أن يكون بالعقل؛ ولا مجال له في هذا، لأنّه وضع واصطلاح من جهة العرب. والأوضاع الاصطلاحية لا مجال للعقل فيها؛ كالتنود المصطلح على التعامل بها. فكذلك الخطاب بالأقوال المصطلح على التخاطب بها، أو يكون إثباتكم له بالنقل. فالتنقل تواتر وآحاد. ولو كان تواتراً، لعلمناه كما علمتم. لأنّه يوجب العلم الضروري الذي لا يقع فيه الخلاف، ولا يسوغ؛ كاصطلاح القول المنقول إلينا من طريق التواتر، من سائر الصيغ الموضوعية للتخاطب، استدعاءً للأفعال ونهياً عنها، وألفاظ الذم والمدح والخبر والنداء والتراخي، وسائر موضوعاتهم. وكما وقع الخلاف في هذا، علم أنه ليس بمتواتر ولا معلوم، وإن كان من طريق الآحاد. فليس ذلك صالحاً لإثبات الأصول، لكون الآحاد توجب الظن؛ فلا تثبت بها إلا الأحكام في مسائل الفروع خاصّة.

٤ لهما: لها. ١٠ نيتهم: مهمل. ١٣ من الليل إلى: إلى الليل إلى. ١٦ مجال: مهمل. ١٩ تواتراً: تواتر. || كما: السابق (حرف أو حرفان) مشطوب. ٢٠ القول: القوم. ٢٤ ثبت: س. كذا.

فَيُقَالُ: بل أثبتناه بما روينا عن سادات الصحابة وأهل اللغة. وليس بتواتر قطعي، | ولا هذه الأصول قطعية؛ بل هي مسائل اجتهدية، يسوغ فيها الخلاف. ولذلك لا يُنْتَقَضُ المخالف فيها، ولا يُكْتَفَرُ؛ وإنما يُخْطَأُ، كما يُخْطَأُ في الفروع. ٣
على أنه يُقَلَّبُ عليكم، فيقال في جميع هذه المسائل: كيف ذهبتم إليها، وليس طريقها العقل؛ ولا نُقَلِّها تواتراً؟ إذ لو كان تواتراً، لَمَا وقع الخلاف. فكل جواب لكم، وكل مخالف لنا فيها، هو جوابنا. وليس إلّا ظواهر الاستعمال بالنقل الذي ٦
ظاهره الصحة والسلامة. وجماعة العلماء يقبلون في أصول اللغة رواية الواحد؛ كالأصمعي، والخليل، وأبي زيد، وأبي عبيدة، وأمثالهم. ولا يُسْتَقْصَى في النقل إلى الحجة الموجب للقطع. ٩

ومنها أن قالوا: لو كان تعليق الحكم على الصفة موجباً لنفيه عما عداها، لوجب أن لا يحسن الاستفهام. فلما حسن استفهام مَنْ قِيلَ له: «إذا قُتِلَ الصيْدُ عمداً فعليك الجزاء»، وإذا كانت لك غنمٌ سائمةٌ فعليك الزكاة في الأربعين منها، ١٢
ولا تُقْتَلُ ولذا لك خشيةٌ إِمْلَاقٍ، بأن يقول: «فإن قُتِلَتْ خطأ؟»، و«إن كانت أغنامي معلوفة؟»، و«إن قُتِلَتْ ولدي مللاً للأولاد، لا خوف الإِمْلَاق؟»، عُلِمَ أنه ليس التعليق للحكم على الصفة موجباً لنفيه عما ليس فيه تلك الصفة. فإن ١٥
الموضوعات لا يحسن فيها الاستفهام. ألا ترى أن الفحوى لا يحسن فيه ذلك لما كان موضوعاً؟ فلو قيل له «لا تُقْتَلْ لأبيك أف؟»، فقال: «أفأضربه وأشتبهه؟» أو قيل له: «لا تأخذ من مال فلان ذرة»، فقال: «فهل آخذ ماله كله؟»، لم يُعَدَّ هذا ١٨
مستفهماً بلغة العرب | ولا عارفاً بها. ٦٢ ظ

فَيُقَالُ لهم: إنما حُسِّنَ الاستفهام لكونه طلباً للأوضح والأجلى؛ حتى أنهم ما استقبحوا استفهام من قال: «دخل السلطان البلد»، «هل دخل بنفسه، أم عسكره؟» ٢١
واستفهام من قال: «رأيت السبع في هذا الطريق»، «أرأيت الأسد نفسه، أم أثره؟» كل ذلك لدخول المجاز والاستعارة، وإن كان الأصل الحقيقة. وههنا قد

٣ لا: لم. ٤ يُقَلَّبُ: نَقَلَ. ٥ تَوَاتَرًا: تَوَارَى. ٦ لَنَا: مَزِيد. ١٠ لَنَفِي: لِنَفْسِهِ. ١٣ وَلَدًا لَكَ: وَلَدَكَ. ١٥ الإِمْلَاقُ: لِلْمَلَايِقِ. ١٥ مُوجِبًا لِنَفِي: غَيْرُ مُوجِبٍ مَعَهُ. ١٨ لَمْ يُعَدَّ: لَمْ يُعَدَّ، مَكْزُور. ١٩ مُسْتَفْهَمًا: مُسْتَفْهَمًا. ٢٠ لَهُمْ: لَهُ. || إِنَّمَا حُسِّنَ الاستفهام: حُسِّنَ الاستفهام اِتِّمَاءً. كَذَا. ٢٣ لدخول: فِي الْهَامِشِ.

يدخل التقييد بأحد وصفَي الشيء، ليدلّ على المخالفة. ويجوز أن يكون قد خُصَّ أحد وصفَيه بالحكم، للشرف والفضيلة، لحسن الاستفهام؛ ليزول هذا الاحتمال، ويخالف نفس النطق الذي هو قوله «في سائمة الغنم زكاة»؛ إذ لا تردّد ولا احتمال فيه.

ولسنا نقول إنّ دليل الخطاب في رتبة النصوص، والأوضاع الجليلة. وليس رتبة دليل الخطاب بأدنى من معنى الخطاب؛ لأنّ جمهور العلماء يسقطونه بمعنى الخطاب؛ إلّا ما شذّ من المذاهب. ثمّ معنى الخطاب يحسن معه الاستفهام. فإذا قال: «لا تشرب الخمر؛ لأنّه يُوقِعُ العداوة والبغضاء»؛ و«لا تبع الحنطة بالحنطة متفاضلاً، فإنّه طعام»، حسن أن يقول: «فهل أشرب النبيذ، وأبيع الأرزّ بالأرزّ متفاضلاً؟»، ولا ينكر أحد استفهامه ذلك، ولا يدلّ ذلك على أنّ المعنى ليس بمعمول عليه، ولا محتجّ به.

١٢ ومنها أنّه لو كان تعليق الحكم على ذي صفة يدلّ على نفي الحكم عن غير الموصوف | بها، لوجب أن يكون الخبر عنه يدلّ على نفي الخبر عن غير الموصوف ١٣ بها؛ حتّى لو قال القائل: «قام السود»، أو «رعت السائمة في العشب»، و«دخل زيد العالم»، لوجب نفي القيام عن البيض، ونفي الرعي عن العوامل، وعدم دخول غير العالم من الأزياد. وكذلك الإشارة إلى شخص بحكم من الأحكام؛ كان يجب أن تقتضي الإشارة إليه نفي الحكم عن كلّ شخص لم تقع الإشارة إليه بذلك الحكم. ألا ترى أنّ الاستثناء والتخصيص، لما تعلّق عليه الحكم في الأمر والنهي، تعلّق عليه في الخبر؟ فلا فرق بين قول القائل: «اقْتُلِ الْمُشْرِكِينَ ولا تقتل أهل الكتاب»، وبين قوله: «قَتَلَ الْمُشْرِكِينَ ولم يقتل أهل الكتاب»؛ ولا بين قوله: «ادْفَعْ إِلَى زَيْدٍ عَشْرَةَ إِلَّا دَرَهْمَيْنِ»، وبين قوله: «دَفَعْتُ إِلَى زَيْدٍ عَشْرَةَ إِلَّا دَرَهْمَيْنِ». ٢١ فيقال: كذلك نقول في الخبر، وفي الاسم العلم، كالاستثناء والتخصيص سواء؛ فهذا هو المذهب. وكذلك إذا أشار إلى الحكم: إمّا تركية، وإمّا توضحية، إلى ماشية بعينها، أو حيوان بعينه، دلّ على نفي التركية والتوضحية عن غيره. ٢٤

٦ بأدنى: مهمل، كأنّ المسطور «أدنى». ١٥ لوجب: توجب. ١٩ ائقِل: املاوا. ٢٣ تركية: مهمل. || نضحية: مهمل. ٢٤ ماشية بعينها: مهمل. || التركية والتوضحية: مهمل.

على أنا لو وسعنا الكلام بالتسليم، لكان المُخْبِر واضحًا بين الخبر عنه وتعليق الحكم عليه. وذلك أَنَّ المُخْبِر ليس من شرط إخباره أن يكون محيطًا بعلم من قام؛

ومن لم يَقُمْ؛ ومن زكّى؛ ومن لم يرك؛ ومن دخل الدار؛ ومن لم يدخل؛ بل يجوز ٣ إن يكون عالمًا بما أخبر به فقط. وكذلك إذا قال «زيدٌ قام»؛ لم يُحْكَمْ عليه | بأنه يتضمّن كلامه أَنَّ عمرًا لم يَقَمْ؛ و«دخلَ العالمُ»؛ أَنَّ الجاهل لم يدخل. فأما إذا قال: «اشترِ لي خبزًا سميدًا، ولحمًا طريًا، ورطبًا جيّثًا»؛ وهو يعلم أَنَّ الخُشْكار من الخبز؛ والبائت من اللحم والرُّطْب: يُباع ويُبْتَاع؛ علمنا أَنه تنكب ذكر ذلك على بصيرة؛ لكرهته له. فصار النفي مدرّجًا في الإثبات.

وعلى أَنَّ اللغة عندكم لا تثبت قياسًا، وهذا قياس منكم للدليل النطق في الأمر ٩ والنهي على دليل النطق في باب الأخبار.

ورأيت من استبعد ممانعة الخبر في بعض مجالس النظر؛ فقلتُ له: كثير من الأمور في النفوس تنغطى بفورة النظر والعصبية؛ لا يظهره إلّا جنسه. وأنا أعلم الآن ١٢ أَنَّ قائلًا لو قال: «أصحابُ الشافعيّ فقهاء»؛ أو «فلانُ إمامٌ في الفقه»؛ وفي الحاضرين أصحاب أبي حنيفة وغيرهم؛ وغير المشار إليه بالإمامة في الفقه؛ عظم ذلك عليهم. وعندهم كأنه قال: «وليس غيرُهم كهُم في الفقه». ما ذاك إلّا لأنَّ ١٥ النفوس قد شعرت بأنَّ الأسماء والإشارات والصفات في الأخبار والأحكام؛ إذا نيط بها مدحٌ أو تعظيمٌ أو خبر يتضمّن فضيلة؛ كان مقتضيًا للمخالفة.

ومنها أن قالوا: إنَّ الأسماء والصفات إنَّما وُضعت لتمييز المسئيات؛ والخبر ١٨ بأنَّ زيدًا قام، أو أَنَّ زيدًا عالمٌ؛ وُضع للإعلام بقيامه وفضله. فأما أن يكون وُضع لنفي الفضل والقيام عن غيره؛ فلا. | ومنكر هذا مكابر للغة وأهلها.

فيقال: المنع لهذا أمر ظاهر لا يمكن جحده. وذلك أَنَّ الصحابة - رضي الله ٢١ عنهم - والفقهاء بعدهم؛ عقلوا ذلك فيمن خاصم رجلًا؛ فقال: «ما أنا بزانٍ؛ ولا أُمّي - بحمدِ الله - زانية»؛ فتقوم قالوا: «رجلٌ مدّح نفسه وأمه». ومنهم من قال: «هو قاذفٌ لمخاصيه». وهو مذهبنَا ومذهب مالك. وما ذاك إلّا لأنَّهم عقلوا من ٢٤

١ المُخْبِر: الخبر. ٦ طريًا: طريًا. ٧ يُباع ويُبْتَاع: مهمل. || تنكب: تنكب. ١٢ تنغطى: سغطا. || والعصبية: مكزور. ١٣ الفقه: مغير. ١٥ كهُم: مغير. ١٧ مقتضيًا: ممضى. ١٨ المسئيات: مغير. ٢٠ فلا: مزيد. ٢٢ عقلوا: مغير. || يزان: زانى. ٢٤ عقلوا: مغير.

إضافته نفي الزنا وإثبات العفة لنفسه وأمه، إثبات الزنى في حق مخاصمه وحق أمه. فكيف يدعى أنه على خلاف اللغة، وأن قائله مكابر؟ وهب أنها وضعت للتمييز، فلم منعتم أن يختص بذلك دون غيره؟ فليس ذلك مانعاً من أن يندرج فيها غير التمييز، من المخالفة بينها وبين غيرها في الحكم الذي عُرِي إليها وعُلِقَ عليها.

ومنها أن قالوا: لو كان للخطاب دليل، لكان مستنبطاً من اللفظ؛ إذ ليس هو نفس اللفظ، ولا عين النطق. وما كان مستنبطاً من النطق، لم يجز تخصيصه؛ كالعلل. وقد أجمعنا على تخصيصه. فكم من حكم عُلِقَ على أحد وصفي الشيء، ولم يقتضِ نفي ذلك الحكم عما انتفى عنه ذلك الوصف؟ ويتنوا ذلك في مواضع، كقوله: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾، و﴿خِشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾.

فيقال: ليس بمستنبط؛ وإنما هو معلوم من اللفظ والتفديد. وليس كل ما لم يكن منطوقاً به، يكون مستنبطاً. ألا ترى أن الفحوى عندنا، وعند أصحاب أبي حنيفة، ليس بمستنبط، ولا هو منطوق به؟ وكذلك | المقدرات؛ مثل قوله: ﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾، تقديره «فَضْرِبُهُ فَانْفَلَقَ». وكل مقدّر ليس بمنطوق به؛ وأجرى مجرى المنطوق، ولم يكن مستنبطاً.

ومنها أن قالوا: لو كان تعليقه على صفة تدلّ على نفيه عما لم تثبت فيه تلك الصفة، لما وضعت له عبارة تخصّه. فلما حسن أن يقول «في السائمة زكاة»، و«ليس في المعلوفة زكاة»، دلّ على أن العبارة التي تخصّه هي المتقدمة دون النطق.

قالوا: ولم، إذا كان له وضع من جهة الصريح، لا يكون له وضع دون الصراحة والنص؛ ونحن نعلم أنه قد وضع للنهي عن الضرب والشتم عبارة تخصّه. ولم يمنع ذلك ثبوت فحوى الخطاب؛ بل في الآية نفسها ﴿وَلَا تَنْهَرُهَا﴾؛ وقد دخل في النهي عن التأنيف. ثم صرح به مقتداً ما أفاده النهي. قال - سبحانه: ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا﴾. والانتهاز مستفاد من طريق الأولى بالنهي عن التأنيف، لو

١ وحق: وفي حق. وحرف الجر مشطوب. ٢ وضعت: وصفت. ٣ عُرِي: عُرِي. ٤ إذ ليس هو: متغير. ٥ يقتض: يمس. ٦ وأجرى: واجرى. ٧ النطق: متغير (من: المنطوق). ٨ قالوا: قال.

لم يَنْه عنه بلفظ يخصه. ثم إنه نهى عنه بلفظ يخصه، فقال: ﴿وَلَا تَنْهَرُهُمَا﴾. كذلك ههنا، لا يستنع أن يكون مثله.

ومنها أن قالوا: الصفات وُضعت للتمييز بين الأنواع، كما وُضعت الأسماء للتمييز بين الأجناس والأشخاص. ثم تعليق الحكم على الاسم لا يقتضي نفيه عما عداه؛ وكذلك تعليقه على الصفة.

فيقال: إنا لا نسلّم الأسماء، بل حكمها وحكم الصفات سواء؛ وهو مذهبنا، ومذهب أبي بكر الدقاق من أصحاب الشافعي. وإن سلّمنا توسعة النظر، فالفرق بينهما من وجوه. أحدها هو أن الجمع بين الأجناس المختلفة في الحكم الواحد دأب العرب. فيقول القائل منهم «اشتر لي لحماً وتمرًا وخبزًا»؛ ولا يراها تقيّد الاسم بصفة، والموصوف بتلك الصفة؛ وضدّها عندها واحد. فإنها لا تقول «اشتر لي تمرًا برزنيًا»، والبرزني والمغفلي عندها سواء. ولا تقول «اشتر لي لحماً مشويًا»، والمشوي والثي عندها سواء.

على أن تعلق الحكم على بعض الأسماء، لا يمنع تعليقه بغيرها من الأسماء. ألا ترى أنه إذا أوجب الزكاة في الغنم، ثم أوجبها في البقر، لم يمنع تعلّقها بالبقر تعلّقها بالغنم؟ وتعلق الحكم على أحد وصفيّ الشيء، يمنع تعليقه بضدّ ذلك الوصف. ألا ترى أنه إذا علّق الزكاة على سائمة الغنم، ثم أوجبها في المعلوفة، يخرج أن يكون الوجوب متعلّقًا بالسائمة، وبقيت الزكاة معلّقة على الاسم وحده؟ ولأنّ تعليق الحكم بالاسم لا يقتضي تخصيص اسم عام، والتخصيص لا يكون إلا بما يقتضي المخالفة، كالاستثناء والغاية، ولأنّ الاسم لا يجوز أن يكون علّة في الحكم، فتعلّق الحكم عليه لا يقتضي المخالفة. | والصفة يجوز أن تكون علّة الحكم، فتعلق الحكم عليه يقتضي المخالفة.

ومنها أن قالوا: لو كان تعليق الحكم على أحد وصفيّ الشيء ينفيه عما عدم فيه ذلك الوصف، لكان إذا قال «في سائمة الغنم زكاة»؛ كما يوجب نفيها عن المعلوفة يوجب نفيها عن سائمة البقر والإبل. لأنّ المعنى الذي يوجب نفي الزكاة

عن العوامل والمعلوفة، هو تقييده بالسوم؛ فكان يجب، لما قُيد بالغنم، أن يوجب نفى الزكاة عن غيرها من البقر والإبل.

٣ فيقال: إنا على ما نصرنا من أن الاسم كالصفة. كذلك نقول، لو لم يرد نطق يخص الإبل والبقر بإيجاب الزكاة. وإنما ورود النطق بإيجاب الزكاة في سائر الأنعام منع من العمل بدليل خطابه في أصولها، ونفي دليل الخطاب في وصفها. وقد أشار إليه صاحبنا أحمد - رضي الله عنه، لما سُئل عن حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، عن النبي - صلى الله عليه، «في كلِّ إبلٍ سائمة»، هل يدخل فيه أنه لا يكون إلا في السائمة، ولا تدخل فيه العوامل؟ فقال: «أجل، لا يكون في العوامل؛ لا يكون إلا في السائمة». فعم بسقوط الزكاة في غير السائمة من كل نوع.

ومنها أن قالوا: لو كان للخطاب دليل، لجاز أن يبطل حكم الخطاب ويبقى | ١٦ حكم الدليل؛ كما يبطل حكم الدليل، وبقي حكم الخطاب. وذلك مثل قوله - صلى الله عليه: «أثما امرأة نكحت نفسها، بغير إذن وليها، فنكاحها باطل»؛ دليله أنها إذا نكحت نفسها بإذنه، فنكاحها صحيح. وكذلك قوله: «لا تحرم الرضعة والرضعتان، ولا الإملاجة ولا الإملاجتان»؛ دليله أن الثالثة تحرم. وعندكم لا يصح نكاحها بنفسها عن إذن وليها، ولا يحرم من الرضاع الثلاث؛ فبطل دليل الخطاب، وعملتم بالنطق فيهما، حيث بطلتم النكاح بغير إذن الولي، ولم تحرموا بالرضعة والرضعتين.

١٨ فيقال: إنما نأخذ بدليل الخطاب مع عدم النص، وإسقاط حكم الدليل الأضعف بوجود الأقوى، لا لخروج الأضعف عن الاستدلال به مع عدم الأقوى؛ وهذا حكم ترتيب الأدلة. وذلك كالعمل بالقياس مع عدم السنة، وإطراحه مع وجودها؛ بخلاف ما يوجب القياس. وفي مسألتنا، لولا حديث عائشة - رضي الله عنها - في الخمس رضعات، لَحَرَمْنَا بالثلاث. ولنا في الثلاث رواية أنها تحرم، فلا يبطل الدليل رأساً، كما لم يبطل النطق؛ لكننا تكلمنا على الأشد. ولنا رواية في تزويج المرأة نفسها. على أن أكثر ما في هذا انقطاع النطق عن الدليل، والدليل عن النطق.

١ لنا: كما. ٦ بهز: بهز. ٧ بدخل: مهمل. ٨ تدخل: مهمل. ١٠ يبطل: مهمل. ٢٣ الأشد: الاسد. || في: مقبر (من: على).

- ٢٦ظ ومنها | أن قالوا: ليس في كلام العرب كلمة تدلّ على شيئين متضادين؛
وعندكم أن هذا اللفظ يدلّ على إثبات الحكم ونفيه. وهذا خلاف اللغة.
فيقال: يبطل بالأمر بالشيء؛ فإنه يُعقّل منه النهي عن ضده. ويبطل بلفظ الغاية؛
فيثبت الحكم إليها وينفيه عما عداها.
وفيما ذكرناه كفاية. والدلائل تأتي بالعجائب؛ فلا وجه لإنكار الشيء المتحد؛
إذا قامت عليه دلالة، ولو لم يكن في لغة العرب سواه.

فصل في الدلالة على [أن] تعليق الحكم على الاسم يدلّ على أن ما عداه بخلافه

- ٩ إن الاسم وُضع للتمييز بين المسمّيات، كما وُضعت الصفة لتمييز الموصوف
بصفته عن الموصوفات. فإذا قال: «ادفع دينارًا إلى زيد» واشتر لي شاةً بدينار»؛
كان في حصول التمييز بمثابة قوله: «اشتر لي خُبزًا سبيدًا، ورطبًا جيّدًا، وادفع إلى
زيد دينارًا جيّدًا».
- ١٢ ثم إن تعليق الحكم على الصفة، يدلّ على نفيه عما تنتهي عنه تلك الصفة.
كذلك الاسم؛ ولا فرق بينهما.
- ١٥ فإن قيل: الصفة يجوز أن تكون علّة للحكم، والاسم لا يجوز أن يكون علّة
للحكم.
- ١٧و قيل: لا نسلم؛ لأنّ أحمد نصّ على التعليل بالأسماء في أحكام عدّة، مثل
الماء والتراب في الطهارة؛ لأنّ علل الشرع أمارات | على الأحكام، غير موجبات؛
ولا بدّع أن يكون الاسم أمارّة.
- ٢١ فإن قيل: يجوز أن يكون الاسم وغيره منوطًا بهما حكمٌ واحد؛ كقوله «اشتر
خبزًا وتسرا»، و «أكرم زيدًا وعمراء». فإذا قال «أكرم زيدًا» وسكت؛ لم يدلّ ذلك

١ شيئين: سس. كذا. || متضادين: مضادس. كذا. ٣ الغاية: العاية. ٤ فيثبت: سب.
وينفيه: ومنه. ١٠ بصفته: مهمل. ١١ ورطبًا: رطبا. كذا. || جيّدًا: مهمل. ١٣ تنتهي: مهمل.
١٥ تكون علّة: معتر (من: يكون عليه). ١٩ ولا بدّع: ولا بدع. ٢٠ منوطًا: منوط.

على نفي كرامة عمرو. فأما إذا قال: «اشترِ خبزًا سميذًا»، عُقِلَ من ذلك أنه ليس الخُشْكارُ عنده كالسميذ، مع تقييده بالصفة المذكورة.

- ٣ قيل: يحسن أن يقول: «اشترِ سميذًا أو خشكارًا»، كما يقول: «أكرم زيدًا أو عمرًا». وإذا قال: «أكرم زيدًا» وسكت عن عمرو، دلَّ على أنه ليس عمرو عنده كزيد. كما أنه إذا قال: «اشترِ خبزًا سميذًا»، وسكت عن الخشكار، لم يكن تقييده بالسميذ والخشكارُ عنده والسميذ سواء.

فصل

- ٩ ذكر أصحابنا عن أحمد - رضي الله عنه - أنه جعل للفعل دليلًا. وأخذوه من قوله، في رواية حنبل: «لا تصلَّ على القبر بعد شهر»؛ على ما فعل النبي - صَلَّى الله عليه - على قبر أم سعد. فجعل صلاته على قبر أم سعد، بعد شهر، دليلًا على المنع من الصلاة على القبر بعد شهر. وليس في الخبر ما يدلُّ على ذلك؛ لأننا لا علم لنا ماذا كان يفعل لو علم بموتها؛ أو صادف قبرها بعد الشهر. بخلاف ما لو قال: «صلِّ على القبر شهرًا»؛ فإنه يُعَقَّلُ | منه المغايرة بين ما بين ذلك وبين ما يزيد عليه ١٧ من المدة. فأما فعله لذلك، فلا يدلُّ. وعساه لو صادف القبر بعد شهرين أيضًا، لَصَلَّى. ومن الذي أعلمنا أنه كان لا يصلي؟ وأي دلالة في الفعل على نفي الفعل، لو زاد على الشهر؟ وإنما كان يعطي هذا؛ نفي الصلاة بعد الشهر، أن تقوم دلالة على النهي عن الصلاة على القبر. ثم يصلي بعد شهر، ويترك الصلاة على كل قبر عثر عليه، بعد مضي زيادة على الشهر. فتجوز الصلاة على القبر بعد الشهر؛ ويبقى ما زاد على الشهر على مقتضى الأصل من النهي والترك.

- والأفعال إذا تكررت على نمط واحد، صار لها بالدوام والعادة حكم الصيغة. مثل نقد البلد، وترك الأكل من الصيد؛ إذ لا يصير الفعل وصفًا إلا بالدوام. فأما الصيغة، فإنها وُضعت على ما وردت به وضعًا مستقرًا؛ فما تُلْقِيت ٢١

٢ الخُشْكار: الحسكار. || كالسميذ: كالسمذ، مغير (من: والسمذ). ٣ أكرم: اكترم.

٣-٤: زيدًا أو عمرًا: زيدا وعمرًا، كذا. ٩ تصل: صلى. ١٢ ماذا: فإذا. ١٨ ويبقى: ونشأ، مضطرب التنقيط. ٢١ نقد: بقد. ٢٢ فما تُلْقِيت: مهمل.

إلا من وضع استقر وثبت. فوزانه دوام فعله - صَلَّى الله عليه - على النمط الذي ذكرنا. ومن الذي يقدر أن يقول على النبي - صَلَّى الله عليه - أنه [إن] أشعر بموت مقبور بعد شهرين، ما كان يصلي عليه، حيث صَلَّى على ميت أشعر به بعد شهر؟

والدلالة على ذلك، وأن الأفعال لا دليل لها، أن إنساناً لو رأيناه يأخذ خبزاً سميذاً، ورطباً جيئاً، ويتنازع عبداً أسوداً، لم نستدل بذلك على أنه لا يأكل الخشكار، ولا الرطب البائت، ولا يتنازع العبد الأبيض؛ لأننا نجوز أن يكون أكل ذلك حيث ذاك، لأنه لم يجد سواه، واشترى الأسود للمصادقة، أو الحاجة. فأمّا إذا قال لوكيله «اشتر لي | خبزاً سميذاً، ورطباً جيئاً، وعبداً أسوداً، دلّ ذلك على أن غير الموصوفات بتلك الصفات؛ ليست عنده مساوية لما قيده بالصفات.

ويُحتمل أن يكون دلالة لأصحابنا ما وقع لي؛ وهو أن الصلاة في أصل الوضع قبل الدفن. فإذا دُفن يحتاج إلى دليل. فلما صَلَّى النبي - صَلَّى الله عليه - قبل [الدفن]، بقي ما بعد ذلك على مقتضى الأصل؛ لكن لا يكون هذا عملاً بدليل الخطاب؛ بل باستصحاب الحال.

فصل

وإنما كان يُوجد من الفعل دليل إذا استمر من النبي - صَلَّى الله عليه - الصلاة على كل قبر كان دفنه منذ شهر. فإذا أشعر بميت قبر منذ مدة تزيد على الشهر، لم يصل؛ فيقال: «ذلك إما استمر من ترك الصلاة على كل قبر دُفن صاحبه من مدة تزيد على الشهر، ومن صلاته على كل من دُفن منذ شهر؛ فيكون ذلك استدلالاً صحيحاً.

٥ يأخذ: مقبر. ٧ لأننا نجوز: لانحوز. ٨ حيث: حث. ٩ دل: مزيد. ١٢ ما وقع: مقبر (من: مانع). ١٣ قبل الدفن: قبل الدفن. || فإذا دُفن: في الهامش. || قبل: مهمل. ١٦ فصل: السابق [فصل وإنما كان يمكن] مشطوب. ١٧ استمر: مهمل، والسابق (كان) مشطوب. ١٨ فإذا أشعر بميت: فإذا شعر بسب. ٢٠ دُفن: مقبر (من: قبر).

فصل

- ويمكن أن يكون الفعل تنبيهاً. وقد أشار الله - سبحانه - [إليه] في قوله: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ﴾. فنتبه بأداء دينار على أداء قنطار،
وبعدم أداء الدينار على الخيانة. أو الجحد للقنطار. وهذا فعل؛ وهو أن يرى النبي -
صلى الله عليه - يتجنب البصقة في المسجد؛ فيخرج للبصاق إلى خارج المسجد
ويعود، أو يبصق في طرف ثوبه. فيكون تنبيهاً على المنع من البول في المسجد؛ أو
يراه يتوقى البصق نحو القبلة؛ فيكون في ذلك تنبيه على التوقى لاستقبال القبلة بالبول
والغائط. كقوله: «لا تبصقوا في المسجد؛ ولا إلى القبلة»؛ فإنه يكون تنبيهاً على
النهي | عن البول في المسجد وإلى القبلة.

فصل في حرف «إنما» هل يقتضي نفياً وإثباتاً
مثل قوله: «إنما الولاء لمن أعتق»

- ١٢ قال شيخنا - رضي الله عنه - في كتاب العدة: يقتضي إثبات الولاء للعتق.
ودليله يعطي أن لا ولاء لمن لم يعتق.
وقال كثير من المتكلمين: لا يقتضي سوى إثبات الحكم، دون نفيه عما عداه.
١٥ وقال الجرجاني: يعطي ذلك من طريق اللفظ؛ فيكون حرف «إنما» أفاد الأمرين
جسماً: إثبات الولاء للعتق، ونفيه عن غيره. ووافقه على ذلك القاضي أبو حامد،
من أصحاب الشافعي، مع نفيه لدليل الخطاب.
١٨ وجه قول أصحابنا أنه إضافة إلى جهة؛ فلا يقتضي النفي عن غيرها لفظاً. كما
قال: «الولاء لمن أعتق»، أو قال: «إن الولاء لمن أعتق»، فإنه يقتضي إثبات الولاء
للمعتق، ولا وجه لنفيه عن غيره من جهة النطق؛ لكن بدليل النطق عند من أثبتته؛ أو
٢١ دليل آخر عند من لم ير للنطق دليلاً.

٥ البصقة: البصق. || للبصاق: البصاق. ٦ المنع: السابق (الفعل المنع) مشطوب. ٧ البصق: معتر (من: البصاق). ١٢ إثبات: نفي، يقتضيه السياق، (وانظر كتاب العدة لأبي يعلى ج ٢ ص ٤٧٨).
١٣ لا ولاء لمن: لا ولا له. كذا.

فإن قيل: «إنما» للحصر، بدليل قوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾؛ فأفادت إثبات الإلهية له - سبحانه - ونفيها عن غيره.

- قيل: من طريق النطق لم يُنفذ، لكن بدلالة التوحيد؛ كقوله: ﴿اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾. ٣
فلا نسلم أن اللفظ أفاد نفي الإلهية عن غيره؛ بل دليله هو دليل العقل، هو العامل.
يعارض هذا قوله - تعالى - ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾. ومعلوم أنه اقتضى إثبات الإنذار له - صلى الله عليه - ولم يُنفذ نفي الإنذار عن غيره، فتقابلا. وكان ما ذكرنا من الدليل ٦
معمولاً عليه؛ إذ ليس في حرف «إنما» ما يعطي النفي؛ بل ما أفادت إلا الإثبات. ٦٩

فصل

- ال «واو» لا تقتضي الترتيب؛ على قول أصحابنا. يشهد لذلك من قولهم فيمن ٩
قال لامرأته، التي لم يدخل بها: «أنت طالقٌ وطاقٌ» يقع بها طلقتان، ولو قال:
«أنت طالقٌ فطاقٌ»، أو «نُتِمَ طالقٌ»، وقعت واحدة؛ حيث كانت ال «فاء» مرتبة ١٢
معقبة. وهو قول أصحاب أبي حنيفة ومالك.
واختلف أصحاب الشافعي على مذهبين. فقال بعضهم مثل قولنا، وقول ١٢
أصحاب أبي حنيفة ومالك؛ وقال بعضهم: تقتضي الترتيب: [قاله] ثعلب؛ وأبو عمر
الزاهد، غلام ثعلب. ١٥

فصل في دلالتنا

- فمنها ما رُوي أن النبي - صلى الله عليه - سمع رجلاً يقول: «ما شاء الله ١٨
وشئت». فقال: «أسيان أنتما؟ قل» «ما شاء الله نُتِمَ شئت». فلو كانت ال «واو» مرتبة
كما أن «نُتِمَ» مرتبة؛ لكان قد نقله من حرف إلى مثله. فلم يبق للنقل وجه؛ إلا أنه
نقله من جمع إلى ترتيب وتقديم لاسم الله - تعالى - رتبة المتقدم؛ وتأخير المؤخر
بحرف يحصر الترتيب. ٢١

٢ ونفيها: معنا. ٥ يعارض: مهمل. || الإنذار: مغير. ٦ نفي: السابق (اسات) مشطوب. ٧ إنما:

مغير. ١٤ وأبو: وابي. ١٨ نُتِمَ شئت: سم سب.

ومنها أنها لو كانت تقتضي الترتيب؛ لَجَازَ أَنْ تُجْعَلَ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ: كَمَا
جُعِلَتْ الـ «فَاء». فَإِذَا قَالَ: «إِنْ دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ فَأَعْطِيهِ دِرْهَمًا»، [ثُمَّ] أَبْدَلَهُ بِقَوْلِهِ
٣ «وَأَعْطِيهِ دِرْهَمًا»، فَلَمَّا لَمْ تَدْخُلْ مَدْخَلَهَا: بَطَلَ أَنْ تَكُونَ لِلتَّرْتِيبِ.

ومنها أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - أَدْخَلَ الـ «وَاو» فِيهَا لَا يَحْتَمِلُ التَّرْتِيبَ. فَقَالَ:
«وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ»؛ وَقَالَ: «وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ». وَلَوْ
٦ اقْتَضَتْ التَّرْتِيبَ: لَمَّا أَخَّرَ مَا قَدَّمَهُ فِي أَحَدِ حَرْفَيْهِ؛ كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «قُلْنَا

٦٩ أَدْخُلُوا الْبَابَ، ثُمَّ قُولُوا حِطَّةً، ثُمَّ ادْخُلُوا. | وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [الرجز]
وَمَنْهَلٍ فِيهِ الْغُرَابُ مَيْتٌ كَأَنَّهُ مِنَ الْأَجُونِ زَيْتٌ
سَقَيْتُ مِنْهُ الْقَوْمَ وَاسْتَقَيْتُ

ومعلوم أنه استقى، ثم سقى.

ومنها أَنَّ الـ «وَاو» لو اقتضت الترتيب؛ لَمَّا حَسُنَ اسْتِعْمَالُهَا فِيهَا لَا يَحْتَمِلُ
١٢ التَّرْتِيبَ. وَأَجْمَعْنَا عَلَى جَوَازِ قَوْلِ الْقَائِلِ: مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، «اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، وَلَا
يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: «اشْتَرَكَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو»؛ وَ«رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا مَعًا»، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ
يقول: «رَأَيْتُ زَيْدًا ثُمَّ عَمْرًا مَعًا». وَلَوْ كَانَتْ تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، لَكَانَ أَيْضًا كَاذِبًا فِي
١٥ خَبَرِهِ: حَيْثُ أَخَّرَ فِي خَبَرِهِ الْمُتَقَدِّمَ فِي رُؤْيَيْهِ.

ومنها أَنَّ الـ «وَاو» تَدْخُلُ فِي الْأَسْمِينَ الْمُخْتَلِفِينَ، مِثْلَ زَيْدٍ وَعَمْرُو، بَدَلًا مِنْ
التَّنْبِيَةِ فِي الْأَسْمِينَ الْمُتَّفَقِينَ، مِثْلَ الزَّيْدَيْنِ، حَيْثُ لَمْ تُمْكِنْ التَّنْبِيَةُ مَعَ الْإِخْتِلَافِ
١٨ وَأُمَكِنَتْ مَعَ الْإِتْفَاقِ. ثُمَّ إِنَّ التَّنْبِيَةَ فِي الْمُتَّفَقِينَ لَا تَقْتَضِي تَرْتِيبًا، كَذَلِكَ الـ «وَاو» فِي
الْمُخْتَلِفِينَ. وَيَشْهَدُ لِتَسَاوِيهِمَا أَنَّهُ [لَمَّا] لَمْ تُمْكِنْ التَّنْبِيَةُ فِي زَيْدٍ وَعَمْرُو، أَبْدَلَهُمَا بِقَوْلِهِ
«رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا رَأَيْتُهُمَا»، وَبِقَوْلِهِ «مَعًا». فَعَلِمْتَ أَنَّ التَّنْبِيَةَ وَالْعُطْفَ فِي الْأَسْمِينَ
٢١ الْمُتَّفَقِينَ وَالْمُخْتَلِفِينَ مَا اخْتَلَفَا إِلَّا فِي عَدَمِ الْإِمْكَانِ. فَلَمْ تُمْكِنْ التَّنْبِيَةُ فِي الْمُخْتَلِفِينَ،
فَأَبْدَلُوا التَّنْبِيَةَ بِالـ «وَاو» الْجَامِعَةِ، وَأَكَّدُوها بِقَوْلِهِمَا «مَعًا»، أَوْ بِقَوْلِهِمَا «رَأَيْتُهُمَا».

٢ فإذا: مكرر. مقبر (كأن المسطور «قاده»)، غير مشطوب، مع نفلتين فوق المددود بين حرفي
الفاء والألف. ٣ للترتيب: للترتب. ٥ وقولوا: قولوا. ٦ وادخلوا: ادخلوا. ٧ وكقول الشاعر: مقبر. ٨ جواز: في الهامش. ٩ بدلًا: مهمل. ١٠ التنبية:
ادخلوا الباب، مزيد. ١١ تمكين التنبية: مهمل. ١٢ التنبية: السبه. ١٣ تمكين: يمكن. ١٤ التنبية: السه. ١٥ أبدالها:
مهمل. ١٦ التنبية: السه، مقبر (من: السه). ١٧ التنبية: مهمل في الموضعين في السطر.

فصل في أسئلتهم

- فمنها أَنَّ النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - إِنَّمَا نَقَلَهُ مِنَ الـ «واو» إِلَى «ثُمَّ». وليس حرف
 ٣ «ثُمَّ» كَالـ «واو»؛ لِأَنَّ «ثُمَّ» تَعْطِي الْمَهْلَةَ وَالتَّرَاخِي، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِلـ «واو». فَمَا نَقَلَهُ
 مِنْ جَمْعٍ إِلَى تَرْتِيبٍ، وَلَا مِنْ تَرْتِيبٍ إِلَى مِثْلِهِ: [وَلَكِنْ] مِنْ تَرْتِيبٍ مُطْلَقٍ إِلَى تَرْتِيبِ
 بَنُوْعٍ تَرَاخٍ وَمَهْلَةٍ.
 ٦ وَمِنْهَا أَنَّ قَوْلَهُ «مَعًا» | أَخْرَجْتَ الـ «واو» عَنْ تَرْتِيبِهَا، بَعْدَ أَنْ كَانَتْ قَبْلَ الْقَرِينَةِ
 وَتَقْتَضِي التَّرْتِيبَ بِظَاهَرِهَا. ٧٠

فصل في الجواب عن السَّوَالِينِ

- أَمَّا الْخَبَرُ، فَإِنَّهُ قَالَ فِيهِ «أَسِيَّانِ أُنْثَمَا؟». وَمَعَ الرِّبَةِ، لَا يَكُونُ قَوْلُهُ يَعْطِي
 ٩ أَتَهُمَا سِيَّانٍ؛ لِأَنَّ مِنْ رَتَبٍ رَتَبَةً مَا، فَمَا سَوَى؛ حَتَّى لَوْ قَالَ: «مَا شَاءَ اللهُ
 فَشِئْتُ»، لَمْ يَكُنْ جَاعِلًا لِاسْمِ اللهِ وَاسْمِهِ سِيَّانَيْنِ، لِمَا قَرَنَ بِهِ مِنْ حُرُوفِ الرِّبَةِ
 وَالتَّقْدِيمِ. فَلَمَّا قَالَ «أَسِيَّانِ أُنْثَمَا؟»، عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِحَرْفٍ يَعْطِي نَوْعَ تَرْتِيبٍ
 ١٢ وَتَقْدِيمٍ.
 وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ «مَعًا» قَرِينَةٌ»، فَلَمْ يَمْ تَخْرِجْ هَذِهِ الْقَرِينَةُ حَرْفَ «ثُمَّ» عَنْ ظَاهِرِهِ؟
 وَيَحْسُنُ ضَمُّهَا إِلَيْهِ، فَيَقُولُ «رَأَيْتُ زَيْدًا ثُمَّ عَمْرًا مَعًا»، فَيَعْطِي الْجَمْعَ، وَيَحْسُنُ
 ١٥ الْقَوْلُ. فَلَمَّا لَمْ يَحْسُنْ فِي حَرْفِ «ثُمَّ»، وَلَا عَمَلٌ فِيهِ إِلَّا إِفْسَادُ الْكَلَامِ، وَحُسْنٌ فِي
 الـ «واو»، عُلِمَ أَنَّهُ كَشَفَ بِقَوْلِهِ «مَعًا» عَمَّا تَضَمَّنَتْهُ اللَّفْظَةُ مِنَ الْجَمْعِ.
 وَمِمَّا سَأَلُوهُ، عَلَى بَقِيَّةِ طَرُقِنَا فِي الْمَسْأَلَةِ، أَنْ قَالُوا: يَجُوزُ أَنْ لَا يُجْعَلَ جَوَابًا
 ١٨ لِلشَّرْطِ، وَيَقْتَضِي التَّرْتِيبَ؛ كَحَرْفِ «ثُمَّ»، لَا يَحْسُنُ جَوَابًا لِلشَّرْطِ، وَيَقْتَضِي
 التَّرْتِيبَ؛ إِنَّمَا لَمْ يَجْعَلِ الْجَوَابَ جَوَابًا لِلشَّرْطِ.
 وَمِنْهَا أَنَّ اسْتِعْمَالَهَا فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ، لَا لِلْجَمْعِ، لَا يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهَا مَوْضُوعَةً
 ٢١ لِلتَّرْتِيبِ؛ كَحَرْفِ «ثُمَّ»، قَدْ وَرَدَ لَا بِمَعْنَى التَّرْتِيبِ. قَالَ اللهُ - سُبْحَانَهُ: ﴿فَالْيَنَّا

٩ الرِّبَةُ: مَقِيرٌ (مِنْ: الْمَرْتَبَةِ). ١٠ رَتَبٌ رَتَبَةً: رَتَبَ رَتَبَةً. ١٧ بقوله: في الهامش. || نَفْسَتُهُ: نَفْسَتُهُ.

١٩-٢٠ مِنْ «كَحَرْفٍ» إِلَى «التَّرْتِيبِ»: مَكْرُورٌ. ٢٠ لَمْ: مُزِيدٌ. ٢١ لِلْجَمْعِ: اللَّاحِقُ (لِلتَّرْتِيبِ) غَيْرُ مُشْطَرَبٍ.

مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴿١٠﴾ والمراد به: والله شهيد، إذ شهادة الله لا يتقدمها شيء فترتب عليه. وقال الشاعر: [المقارب]

كَهَزَ الرُّدَيْنِيُّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْيَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

٣

| ومعلوم أن الاضطراب لا يتأخر عن الاهتزاز ولا يترتب عليه؛ وإنما أراد به ٧٠ ظ
«واضطرب».

فصل في الجواب عنهما

٦

فالجواب عن الأول منهما أن «ثم» إنما لم يحسن أن تقع جواباً للشرط، لأنها تقتضي المهلة والتراخي. ومن حكم الجزاء أن لا يتأخر عن الشرط، كما لا يتأخر عن النداء. فإذا تأخر وتراخى، صار كاملاً مبتدأ لا جواباً. كذلك يخرج أن يكون مع التراخي والمهلة: جزاء. فأما الـ «واو»؛ فلا تقتضي المهلة. فإذا قال «ضربني وضربته»؛ يحسن أن يقول «عقيبَ ضربه»؛ كما يحسن أن يقول في الـ «فاء»؛ ولا يحسن أن يقول في «ثم»؛ ذلك. فإذا كانت مفارقة لـ «ثم» في المهلة والتراخي المخرج للجزاء عن مقتضاه؛ «ثم» لم تقم مقام الـ «فاء»؛ ولا كانت بدلاً عنها؛ علم أنها لا تقتضي الترتيب.

٩

١٢

وأما الجواب عن الثاني منهما؛ فغير لازم؛ لأننا لا نمنع أن تستعمل استعارة ومجازاً. لكن الأصل الحقيقة؛ فلا يجوز أن يرد الاستعمال للحقائق. لأجل ورود ذلك مجازاً واستعارة. ما هذا إلا بمثابة من استدل بقوله: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾. وذلك دليل على أنه لا يؤكل جميع الهائم والأضحية. فيقول له قائل: «أليس قد قال الله - تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾، ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾» وليس المراد به البعض؛ فأننا لا نترك حقيقة حرف التبعيض، فيما استدللنا به، لأجل المجاز الوارد في ذلك؛ بل نحتاج إلى دليل يدل على أن |
٢١ ما ذكرناه مجاز واستعارة.

٧١

فصل في شُبَّهَم في مسألة الـ «واو»

فمنها ما روى عَدِيَّ بن حَارِثٍ أَنَّ رجلاً خطب عند رسول الله - صَلَّى الله عليه -
 ٣ فقال: «من يُطِيعِ اللهَ ورسولَهُ، فقد رَشِدَ؛ ومن يعصِيهما، فقد غَوَى». فقال النبي
 - صَلَّى الله عليه: «بشَى الخطيبُ أنت! قل: «ومن يعصِي اللهَ ورسولَهُ، فقد غَوَى».»
 فلو كانت الـ «واو» التي نقله إليها للجمع، لكان قد نقله من جمع إلى مثله؛ وذلك لا
 يليق بمنصبه.

ومنها ما رُوي عنه - صَلَّى الله عليه - أَنَّهُ بدأ بِسُغِيهِ بين الصفا والمروة. وقال:
 «نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ». وأراد بذلك قوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ﴾. وهذا نص منه على
 ٩ أنها للترتيب. فَإِنَّ الذي يناسبه من الفعل ترتيب. فبدأ فعلاً بما بدأ اللهُ به قولاً.
 ومنها ما رُوي أَنَّ عبد بني الحِمْيَرِ أنشد عُمرَ - رضي الله عنه: [الطويل]

عُمَيْرَةُ وَدَّعْ إِن تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

فقال له عُمرُ: «لو قَدِمَتِ الإسلام على الشيب، لَأَجَزْتُكَ». فدلَّ على أَنَّ الـ «واو»
 رُبَّتِ الشيب على الإسلام.

ومنها ما رُوي أَنَّ رجلاً قال لابن عباس: «كَيْفَ تُقَدِّمُ العِمْرَةَ على الْحِجِّ وَقَدْ قَدَّمَ
 ١٥ اللهُ الْحِجَّ على العِمْرَةِ؟» فقال ابن عباس: «كما قَدَّمَ الدِّينَ على الوصِيَّةِ وَقَدْ قَدَّمَ اللهُ
 الوصِيَّةَ على الدِّينِ» - يعني بذلك قوله ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُؤْصِيَنَّ بِهَا أَوْ دِينَ﴾. وهذا
 كله يدلُّ على أَنَّهُم فهموا من التقديم في اللفظ التقديم في الحكم.

ومنها أَنَّ المهاجرين احتجوا على الأنصار في باب الخلافة. من جملة ما احتجوا
 به أَنَّ الله بدأ بنا، فقال: ﴿وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾؛ والعرب تبدأ بالأهم فالأهم.
 ولهذا قَدَّمَ الفقهاء في أصناف الزكاة، لكونهم أَمَسَّ حاجة من غيرهم من
 ٢١ الأصناف.

ومنها أَنَّ كلَّ فِطْنٍ من أهل اللغة يعلم أَنَّ رجلاً، لو كاتب غيره بكتاب، وذكر
 فيه أَنَّهُ قد أنفذه على يدي رسولَيْن، وبدأ بذكر أحدهما في الكتاب، علم المكتوبُ

٢ خطيب: مهمل. ٤ غَوَى: عوي. ٦ بمنصبه: مهمل. ١٠ عبد بني: مهمل. ١٢ لَأَجَزْتُكَ:

لَأَجَزْتُكَ. ١٩ بدأ بنا: مدانا. ٢٢ كاتب: مهمل. || غيره: السابق (رح) مشطوب.

إليه، وسبق إلى فهم كلّ عالم باللغة، أَنَّ أكرمهما عليه وعنده مَنْ بدأ بذكره؛ وإن كان اسم الثاني معطوفاً على الأوّل بالـ «واو». ومنها أَنَّ المعنى نتيجة اللفظ، واللفظ في أحدهما سابق؛ فكان المعنى سابقاً.

٣

فصل في الأجوبة عنها

- أما الأولى، فَإِنَّ إنكار النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - على الخطيب الجمع بين الله ورسوله على وجه التثنية، فهي أبلغ من الجمع بالـ «واو» وإن كانت الـ «واو» شريكها في الجمع. ولهذا قال - سبحانه: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾، ولم يقل «يُرْضَوْهُمَا»؛ فطلب رسول الله ما ذكره الله في كتابه. و«هاء» الكناية؛ في التثنية والجمع؛ أبلغ من الجمع بالـ «واو».
- وأما قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - «نبأ بما بدأ الله به»، فلا خلاف أَنَّ الله بدأ بالصفا قولاً؛ ولكن عطف عليه بالـ «واو» الجامعة؛ لا بحرف مرّتب. ومن عادة العرب أن تبدأ نطقاً بالأهم، فلا يتحقّق الترتيب إلّا بحرف التراخي؛ أو التعقيب الذي لا يصحّ أن ينطبق عليه الجمع. وههنا يحسن أن ينطبق عليهما قولُ القائل «معاً»؛ فدلّ على أنّها عاطفة جامعة لا مرّتبة.
- وأما قول عمر لشاعره: «لو قدّمت الإسلام لأجزّتك»، إنّما طلب منه تقدمةً لفظاً؛ لأنّ الأهمّ يجب أن يُبدأ به لفظاً، وإن كان مجموعاً بما بعده. قال شيخنا الإمام أبو القاسم الأسديّ على هذا: ليس في قول عمر ما يعطي أنّه قدّم الشيب؛ بل يعطي أنّه لم يقدّم الإسلام. وبينهما واسطة؛ وهو أنّه جمّع؛ ومَنْ جمع بين الإسلام والشيب؛ فما قدّم الإسلام. فأوقف جائزته على تقديمه الإسلام.
- وأما قول ابن عباس: «كما قدّم الدّين على الوصيّة»، فالمراد به «لدلالة دلتني على تقديم العمرة فعلاً على الحجّ، كما دلت [على] تقديم الدّين فعلاً على الوصيّة». ولعلّ الدليل قوله - تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾؛ وكان

٣ نتيجة: مهمل. ٦ التثنية: مهمل. || فهي: وهى. ٨ التثنية: مهمل. ١١ مرّتب: مرت. ١٤ مرّتبة: مهمل. ١٥ لأجزّتك: لاخرتك. || تقدمة: قدمه. ١٩ جائزته: حارته. مزيد.

يتمتع فيقدمها بهذه الدلالة، كما قدّم الدين على الوصية بالإجماع. ودليل الإجماع أن الدين حقّ هو مرتين به، والوصية تبرّع.

- وأما احتجاج المهاجرين على الأنصار بتقديم ذكرهم في كتاب الله؛ حيث قال: ٣ ﴿وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ﴾: فَلَعَمْرِي إِنَّهَا مِيزَةٌ وَحِجَّةٌ فِي الْبَدَايَةِ بِذِكْرِهِمْ. لكن ما أراد به الترتيب؛ بدليل أنه قد روي عن النبي - صَلَّى الله عليه - أنه قال: يومَ بَنيانِ المسجد، وهو يحمل اللبن: [المتدارك]

لا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ فَاغْنِزْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ
ولو عُقِلَ مِنْهَا التَّرْتِيبُ لَمَا خَالَفَ تَرْتِيبَ الْقُرْآنِ.

- وأما قولهم: إنه يسبق إلى فهم كلّ سامع تبجيل من يسبق بذكر اسمه أولاً؛ ٩ فَلَعَمْرِي إِنَّهُ أَرَادَ وَقَصَدَ تَعْظِيمَ شَأْنِ الْمَنَادِي بِذِكْرِهِ، فهو كما قالوا. غير أنه لا يعطي الترتيب؛ بدليل أنه لو قال: «قد أنفذت بصاحبي زيد وعمرو؛ وعمرو مقدّم عليه» أو «قبله»، جاز ولم يُعَدَّ مناقضاً. ولو قال: «بعثت إليك بزيد وعمرو؛ ثم عمراً ١٢ قبله»، عُدَّ مناقضاً.

- وأما قولهم: إن المعنى الذي هو نتيجة اللفظ فعل واحد بعد واحد، وهذا هو الترتيب؛ فيقال: المعنى مفارق اللفظ؛ فإنه إذا قدّم ذكر أحدهما وعطف عليه الآخر، ثم قال «معاً»، صحّ القول وجاز؛ وإن لم يكن ذلك متحققاً في المعنى بحيث يقع الفعلان معاً.

١٨ فصل في «الباء»

- وهي عند أصحابنا للإلصاق؛ فإذا قلت: «مررت بزيد»، و«كتبت بالقلم»، و«مسحت برأسي»، فلا تدخل للتبعيض. ولذلك يقول القائل: «استعنت بالله»، و«تزوجت بامرأة»، ولا يُراد به البعض. وكذلك قول النبي - صَلَّى الله عليه - «لا نكاح إلا بوليّ وشهود».

٢ حتى: مزيد. ٤ ميزته وحجته: ميزته وحجته. ٥ يوم: مزيد. || بَيَان: سان. ٧ راجع صحيح البخاري. ج. ٤، ص. ٢١١ (كتاب الرقائق ٨١، ١). ٩ تبجيل: مهمل. || يسبق: مهمل. ١٠ المنادي: الساد، مقبّر. ١١ بصاحبي: مهمل. ١٤ المعنى: السابق (نتيجة اللفظ) غير مشطوب. ١٩ بزيد: بزيد. ٢٠ استعنت: مهمل.

وقال أصحاب الشافعي في أحد الوجهين: إذا دخلت على فعل متعدي يتعدى بغير «الباء»، اقتضت التبعيض؛ وذلك مثل قوله: ﴿امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾.

فصل في دلالتنا

٣

فمنها أن «الباء» موضوعة لإصاق الفعل بالمفعول به. يدل على ذلك قولهم: «مررتُ بزيدٍ» و«كتبْتُ بالقلم»، و«طفتُ بالبيت»؛ فتفيد «الباء» إصاق الفعل بالمفعول به.

٦

ومنها أن «الباء» لو كانت، فيما لا يتعدى بها من الأفعال، تقتضي التبعيض، كما حسن عطف العموم عليها. ومعلوم أنك تقول: «مسحتُ برأسي كُلِّه»، ويحسن أن تقول: «امسحوا برؤوسكم كُلِّها وجميعها». ولا يحسن أن تقول: «امسح بيعض رأيسك | كُلِّه وجميعه».

٩

٧٣

ومنها أنه لا يحسن دخول الاستثناء على ما دخلت عليه «الباء» الموجبة المتعدية؛ مثل قوله: «امسحوا برؤوسكم إِلَّا ثُلُثُهَا». ولو كان يقتضي البعض الممهل: كما جاز أن يدخل عليه الاستثناء المقدّر، لأن الاستثناء إنما يُخرج ما لولاه لكان داخلا. وإذا قال: «امسحوا برؤوسكم»، وكان كقوله: «امسحوا ببعض رؤوسكم»، فلا نعلم دخول «بعض» يُستثنى منه الثلث؛ إذ لا نعلم مقدار البعض المستثنى منه.

١٢

١٥

فصل في شبهتهم

فمنها أن قالوا: إن أهل اللسان فرقوا بين قول القائل: «أخذتُ ثوبَ فلانٍ وركابته»، وبين قوله: «أخذتُ بثوبه وركابه». فيحملون الأول الخالي من «الباء» على أخذ الجميع؛ والثاني المقيّد بـ «الباء»، على الأخذ بالبعض. ويقولون: «مسحتُ برأسِ اليتيم»، و«مسحتُ يدَيَّ بالْمِندِيلِ»؛ فلا يُعقل إِلَّا البعض.

١٨

٢١

ه بزيد: زبد. || وكتب: مغير (من: وك). || فتفيد: ممل. ٨ برأسي: براسه. || أن: أنك. ١٧ شبهتهم: شبههم؛ ليس في الفصل إِلَّا شبهة واحدة. ١٩ قوله: قولهم. ٢١ اليتيم: ممل.

فصل في الجواب عنها

- إن المراد بقوله: «أخذتُ بثوبه وركابه»، أي «عَلَيْتُ بِهِمَا». والتعلّق بدلالة الحال في أَنَّ الإنسان لا يتعلّق بجميع التميّص، ولا بجميع الركاب؛ ولا يمسح برأس ٣
اليتيم؛ إِلَّا للرحمة والحنوّ والإشفاق، دون التعميم بدلائل وقرائن منعت التعميم. فأما أن تكون «الباء» أفادت بإطلاقها التبعيض، فلا. ألا ترى أنّه يقول: «وقفتُ بعَرَفَةَ»، و«بالدار»، و«بالربع»، ولا يحسن أن يقول: «وقفتُ عَرَفَةَ»، و«وقفتُ الدارَ»؛ كما ٦
لا يحسن أن يقول: «وقفتُ زَيْدًا»؛ بل «وقفتُ بزيدي»؛ ويكون السراد بإطلاق اللفظ إلتصاق الوقوف بالدار وعرفة. كذلك قوله: «مَسَحْتُ بِرَأْسِي»، يعطي الإلتصاق.
ومن أحوال «الواو» أن تقع بدلًا من «الباء» و«التاء» في القَسَم، فتقول «وَاللَّهِ» ٩
بدلًا من قولك «بِاللَّهِ». ومن أحوالها | وقوعها موقع «رُبَّ». قال الشاعر: [الرجز] ٧٣
وَمَهْمَسِهِ مُغْبَرَّةٌ أَرْجَاؤُهُ
مكان قوله «رُبَّ مَهْمَسِهِ». ومن أحوالها أن تقع موقع «أَوْ». قال الله - تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحٌ مِّثْنَى وَثُلَاثٌ وَرُبَاعٌ﴾، ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعٍ﴾؛ المراد به «أو ثلث»، «أو رباع». ١٢
فهذه أحوال «الواو». ١٥

فصل في حروف شئ

- فمنها «الفاء». وهي للترتيب، على وجه التعقيب. لأنّها تقع للجزاء، والجزاء ١٨
يتأخّر عن الشرط. قال سيّوني: إذا قال «رأيتُ زيدًا فعمراً»، يجب أن تكون رؤيته لعمرو عقيب رؤيته لزيد.
ومنها «ثُمَّ». وهي حرف للفصل والترتيب، على وجه التراخي والمهلة. فكانها ٢١
تزيد على «الفاء»: بنوع مهلة وتراخ. وقد جعل أصحابنا الدلالة على أن إمساك

عنها: أي عن الشبهة الوحيدة. ٥ أن: السابق (قوله) مشطوب. ٩ والتاء في القسم: والباقي القسم. ١٠ فذلك: في الهامش. || أحوالها: حوالها. ١٨ يتأخّر عن: مزيد. والسابق (لابقع) مشطوب. سيّوني: مهمل. ١٩ لعمرو: مغتبر. || عقيب: عقب. ٢٠ وهي: وهو.

المُظَاهِر لزوجته لا يكون عودًا فيما نطق به [إلى] مَنْ ظاهرها، قوله - تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾: فاقضى ذلك المهلة والتراخي. وذلك في العزم على الوطء أشبه بإمسакها زوجة؛ لأن الإمساك يتعقب؛ والعزم يتراخي.

- ومنها حرف «أو». وهو إذا دخل على الخبر، اقتضى الشك؛ مثل قول الفائل: «رأيت زيدًا مقبلًا أو عمرًا»؛ فيكون ذلك دليلًا على شكه في الرؤية لأحدهما، على التعيين والتحقيق؛ وإذا دخلت على الأمر والاستدعاء والإباحة والإطلاق، [اقتضت] التخيير؛ فإذا قال: «كُلْ لحمًا أو تمرًا»، أو «اشترِ لي خبزًا أو لحمًا»، أو «ادخل الدارَ أو المسجدة»، كان ذلك تخييرًا للمعقول بين المذكورين. وإذا دخلت على النهي: فقد ذكرنا عن المذهب أنها للنهي عنهما. وذكرنا | الدلالة بعد ذكر الخلاف. وتكلمنا على شبهة المخالف، بما أغنى عن الإعادة ههنا.

فصل

١٢

- العموم صيغة تدلّ بمجردِها على أن مراد النطق بها شمول الجنس والطبقة، ممّا أدخل عليه صيغة من تلك الصيغ. وإنما تنكبّت ما سلكه الفقهاء من قولهم: «لا للعموم [صيغة]»، لما قدّمت في الأمر والنهي. فإن من قال بأنّ الكلام هو عين الحروف المؤلفة، لا يحسن به أن يقول: «للعوم صيغة»؛ لأنّ الصيغة هي العموم، فكأنه يقول: «العموم عموم»، وإنما يحسن ذلك ممّن قال: «الكلام قائم في النفس»؛ فالصيغة له: لا هو.

وقد شرحتُ: في بدء كتابي هذا: تقاسيم ألفاظه وصيغته. وإنما الكلام ههنا في أصله، دون تفاصيله.

١ المُظَاهِر: مهمل، متبعر. || نطق: نطق. || ظاهرها: مهمل. ٢ فاقضى: السابق (محرر ربه من فتل) مشطوب. ٣ يتعقب: سعت. ٧ التعيين: مهمل. ٨ التخيير: والحري، و«التخيير» مفعول واقتضى. وقد سبق في أول الفقرة حيث «أو» اقتضى الشك وهنا اقتضى التخيير. ١٠ عن: ان. ١١ بما؛ فيما، كذا. كأنّ الناسخ أراد أن يكتب «فيما». ١٣ العموم: للعموم. ١٤ تنكبّت: نكب. || ما: السابق (من) مشطوب. ١٤ العموم: للعموم. ١٦ للعموم: العموم. ١٧ العموم: للعموم. ١٩ بدء كتابي: بدو كتابي.

هذا مذهبنا: نصّ عليه صاحبنا؛ وبه قال الفقهاء: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وداود.

وقالت الأشاعرة: ليس العموم صيغة؛ وما يرد من ألفاظ الجموع لا يُحتمل على عموم ولا خصوص، إلا بدلالة تدلّ على ذلك.

وقال بعض الأصوليين: إن ورد ذلك في الخبر، فلا صيغة له؛ وإن كان في الأمر والنهي، فله صيغة تُحتمل على الجنس.

وقال بعض المتكلمين: تُحتمل ألفاظ الجمع على أقل الجمع، وتتوقف في الزيادة على ذلك، إلى أن يقوم الدليل عليه. وهو قول أبي هاشم، وابن شجاع الثلجي.

٩ فصل في دلالتنا من أن الكتاب على إثبات الصيغة دالة بمجردها على الاستغراق

- فمنها قوله - تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ﴾: تمسكاً بقوله ﴿فَأَسْلُكُ فِيهَا﴾، | وقوله: ﴿أَحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾. فأجابه الباري - سبحانه - عن ذلك جواباً تخصيصاً، لا جواباً نكياً عليه ما تعلق به من العموم، فقال: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾؛ فدلّ على [أن] اللفظة عموم. ولولا دليل أخرج ابنه من أهله: لكان داخلاً تحت اللفظ. ومنها أنه لما نزل قوله - تعالى - ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾، قال ابن الزبيري: «لأخصصن محمداً». فجاء إلى رسول الله - صلى الله عليه - فقال: «قد عُبِدَتِ الملائكةُ، وعُبدَ المسيحُ، أَقْبَلْ خَلَوْنَ النَّارَ؟»؛ فأنزل الله - تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾. فاحتجّ بعموم اللفظ، ولم ينكر النبي - صلى الله عليه - تعلقه بذلك. وأنزل الله - سبحانه - جواب ذلك، ممّا دلّ على تخصيص، لا منكرًا لتعلقه. فعلم أن العموم مقتضى هذه الصيغة.

٦ تحتمل: مهمل. ٧ وتتوقف: وشوقف. ٨ وابن: وامي. || شجاع: سُجاع. || الثلجي: اللخي.

١٢ أحمل: فاحمل. ١٣ نكير: كبير. ١٧ لأخصصن: مهمل. ٢١ منكرًا: مهمل، ومتصل بالكلمة التالية، فكانَ المسطور ومنكر التعلق.

ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ هَدَاهُ اللَّهُ إِلَى الْإِسْلَامِ؛ وَاعْتَذَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ بِقَصِيدَةٍ قَالَ فِيهَا: [الكامل]

أَيَّامَ تَأْمُرُنِي بِأَعْوَى خُطَّةٍ سَهْمٌ وَتَأْمُرُنِي بِهَا مَخْرُومٌ
فَالْيَوْمَ آمَنَ بِالنَّبِيِّ مُحْتَسِبٌ قَلْبِي وَمُخْطِئِي هَذِهِ مَخْرُومٌ
فَاغْفِرْ فِدَى لَكَ وَالِدَيَّ كِلَاهُمَا ذَنْبِي فَإِنَّكَ رَاحِمٌ مَرْحُومٌ

٦ ومنها قوله - تعالى - في قصة إبراهيم: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾: ﴿قَالَ إِنَّ فِيهَا لَوْطًا قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنَنْجِيَنَّ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾. | ففهم إبراهيم من قولهم: «أهل هذه القرية»: إهلاكهم على العموم، حيث ذكر لوطًا، وأجاب الملائكة بالتخصيص: واستثنوا أقرانه من جملة المهلكين، واستثنوا امرأته من جملة الناجين. فهذه الآيات كلها قد بان بها أَنَّ العموم ثابت بهذه الصيغ، وأنها صيغ موضوعة بمجردها. ١٢

فصل فيما وجهوه من الاعتراض على هذه الآيات

فمنها قولهم: إِنَّ هَذِهِ الصِّيغَ صالحة للعموم، متبينة له. فإذا قام الدليل على مراده منها: ثبت العموم. وبالصلاح يحسن ما وجه عليها من الاعتراض. ١٥
ومنها أن قالوا: بعد دلائل قامت بأن المراد بها العموم، «لا بمجردها»؛ لأنَّ الألفاظ المسموعة تقارنها: حال السماع لها والتلقي لصيغها، دلائل أحوال وشواهد تدلُّ على مراد الالفاظ بها، وقصده منها، وترد إلينا ساذجة خالية من تلك الدلائل والشواهد. وهذا أمر يعلمه كلُّ أحد من اللفاظ اللافتين. ١٨
فيقال: لو كان ذلك لأجل صلاحها للعموم، لكان ما وجهوه سؤالاً واستنهاماً. ٢١
فأما قول عبد الله بن الزُّبَيْرِ: «لأخصسنَّ محمداً»، فليس هذا حدًّا لصلاحية؛ بل كان غاية ما يقول «لأسألنَّ محمداً؛ فإن كان مرادُه كذا، قلتُ كذا». فلما أقدم على

٥ ذنبِي: مهمل. ١٠ أقرانه: مهمل. ١١ الناجين: الباجين. ١٢ بمجردها: مهمل. ١٤ متبينة: مهمل. ٢١ لأخصسنَّ: لا حصصن.

ذلك إقدام الخصومة وتقرير المناقضة، عُلِمَ أَنَّهُ مَاتَعَلَّقَ عَلَيْهِ إِلَّا بِمَقْتَضَى اللَّفْظِ : دون
الصلاحية فقط .

- وَأَمَّا نُوحٌ : فَإِنَّهُ اقْتَضَى وَجَعَلَ ذَلِكَ وَعْدًا . وَلَا يَقْدَمُ نَبِيُّ كَرِيمٍ عَلَى الْاِقْتِضَاءِ ٣
بِصِلَاحِيَّةٍ مَجْرَدَةٍ : بَلْ بِمَقْتَضَى وَوَضَع . وَإِبْرَاهِيمُ قَالَ : ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ ، وَلَمْ
يَقُلْ «أَيُّهَا لُوطُ فِي جَمَلَةٍ أَهْلِهَا؟» وَالْبَارِي | سَمَّاهُ بِذَلِكَ مُجَادِلًا ، لَا سَائِلًا . ٧٥ظ
فَقَالَ - سُبْحَانَهُ : ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ
لُوطٍ﴾ . وَالْمُجَادِلُ هُوَ الْمَحْتَجُّ ، دُونَ الْمُسْتَعْلَمِ .
وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ مُقَارَنَةً دَلَائِلِ أَحْوَالٍ وَشَوَاهِدٍ ، فَذَلِكَ تَوْهَمٌ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِدَلَالَةٍ .
وَمَا هَذَا الْقَوْلُ إِلَّا لِدَعْوَى خُصُوصٍ وَرَدَّ لَمْ يُنْقَلْ : وَدَعْوَى صَارَتْ لظَاهِرٍ لَفْظٍ مَنْقُولٍ ٩
مِنْ غَيْرِ نَقْلِ نَائِلِهِ ، وَنَسَخَ نَصٍّ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ نَاسِخِهِ . فَنَحْنُ مَتَمَسِّكُونَ بِمَطْلَقِ اللَّفْظِ :
إِلَى أَنْ تَقْرُومَ دَلَالَةً بِمَا ادَّعَاهُ الْخُصْمُ .

١٢ فصل في دلائلنا من إجماع الصحابة على ذلك عملاً وقولاً

- فَمِنْهَا احْتِجَاجُ عَمْرِو عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي قِتَالِهِ مَا نَعِيَ الزَّكَاةَ ، كَيْفَ يِقَاتِلُهُمْ ، وَقَدْ
قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتَلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ، فَإِذَا ١٥
قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ . فَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ احْتِجَاجُهُ بِذَلِكَ ؛ بَلْ عَدَلَ إِلَى
التَّعَلُّقِ بِالْاِسْتِثْنَاءِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ﴿إِلَّا بِحَقِّهَا﴾ ؛ وَالصَّحَابَةُ مَتَوَفَّرُونَ ، وَبِتِلْكَ الْقَضِيَّةِ
مِهْتَمُونَ . وَلَا أَحَدٌ أَنْكَرَ ذَلِكَ التَّعَلُّقَ بِالْعُمُومِ ، وَلَا أَنْكَرَ جَوَابَ أَبِي بَكْرٍ عَنْهُ ١٨
بِالتَّخْصِيسِ .

- وَمِنْهَا احْتِجَاجُ فَاطِمَةَ ، بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهَا - بِعُمُومِ
آيَةِ الْمَوَارِيثِ . ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ ، عَلَى أَبِي ٢١
بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، لَمَّا مَنَعَهَا مِيرَاثَهَا مِنْ أَبِيهَا . فَلَمْ يَنْكُرْ احْتِجَاجَهَا بِالْآيَةِ ؛ بَلْ عَدَلَ إِلَى

٣ بِقَدَمٍ : مَهْمَلٌ . || نَبِيٍّ : نَبِيٌّ . || كَرِيمٍ : مَهْمَلٌ . ٦ فَلَمَّا : وَلَمَّا . ٧ الْمَحْتَجُّ : مَهْمَلٌ . ٩ يُنْقَلُ :
مَهْمَلٌ . || مَنْقُولٍ : مَنْقُولٌ . ١٠ نَقْلٍ نَائِلِهِ : نَقْلُهُ . ١٣ عَلَى : مَقْتَرٍ . || عَمَلًا : السَّابِقُ (قَوْلًا وَ) مَشْطُوبٌ .
١٧ الْقَضِيَّةُ : مَهْمَلٌ .

ما رواه عن النبي - صلى الله عليه - من دليل التخصيص، وقوله: «نحن، معاشر الأنبياء، لا نورث؛ ما تركنا صدقة».

- ٣ | ومنها لما اختلف علي وعثمان في الجمع بين الأختين؛ فقال عثمان: يجوز؛
 واحتج بعموم قوله: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾. وقال علي: لا
 يجوز؛ واحتج بعموم قوله: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾.
 ٦ ومنها ما احتج به من كان يبيح شرب الخمر، ممن لم يعرف النسخ، بقوله
 - تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا
 وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾. ولم ينكر سائر الصحابة ذلك؛ وإنما يئنون لقائل هذا
 ٩ أنه منسوخ.

وروي عن عثمان أنه لما سمع قول الشاعر: [الطويل]
 أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ
 ١٢ فقال: «كذبت؛ نعيم أهل الجنة لا يزول».
 وهذا كله أخذ بالعموم، وتجاوز للقول به.

فصل فيما وجهوه من السؤال على هذه الدلائل

- ١٥ فمنها أن قالوا: هذه أخبار آحاد، لا يثبت بمثلها هذا الأصل.
 ومنها أنه يحتمل أن كل صيغة من هذه الصيغ دلت عليها دلالة، أو قارنتها قرينة
 دلت على إرادة العموم بها والاستغراق.
 ١٨ فيقال: هي، وإن كانت آحاداً في آحاد القضايا، إلا أنها تواتر في أصل
 استعمالهم العمومات واحتجاجهم بها. فصار ذلك كشجاعة علي، وسخاء حاتم،
 وفصاحة قس، وما ورد في جزئيات سيرهم وآحاد أخبارهم آحاداً، وأصل ذلك
 ٢١ فيهم تواتر. على أن هذه الأحاديث | متلقاة بالقبول، فهي في حكم التواتر. ولأن ما
 نحن فيه ليس بأصل قطعي حتى تطلب له أدلة قطعية؛ بخلاف أصول الديانات.
 ولهذا يسوغ فيه الخلاف، ولم نفسق مخالفنا فيها.

١-٢ انظر صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٥٣ و ١٥٥. ٦ يبيح: مهمل، إلا العلامة لحرف الحاء.

١٨ آحاداً: آحاد. ٢٠ وما ورد في: ما ورد وفي. || جزئيات: جزومات. ٢٢ بأصل قطعي: مهمل.

٢٣ نفسق: نفس.

وأما دعوى القرائن فلو كانت، لثقلت كما نُقل أصل الصيغ والألفاظ. ولا يجوز الإخلال بالقرائن، مع كون الألفاظ تتغير بها أحكامها.

٣ فصل في دلائلنا من غير الآي والأخبار

فمن ذلك أن أهل اللغة قد ثبت كونهم حكماء علماء؛ ودلّ على ذلك ما نُقل عنهم وظهر منهم من الأوضاح الحكمية. ومعلوم أن العموم المستغرق لجميع الجنس قد عُلم وعُرف؛ وبهم حاجة إلى أن يضعوا له صيغة، كما وضعوا لجميع المستويات من الأنساء؛ وكما وضعوا للخبر والاستخبار والتسني والترجي والنداء. وجميع ما احتاجوا إليه؛ وضعوا له لفظاً ينبي عنه؛ ويدلّ عليه. ومعلوم شدة حاجتهم إلى التعبير عن الجميع والأعداد؛ في أمر دينهم ودنياهم. فكيف يُنسبون إلى الغفلة عن الوضع للعموم صيغة تخصه، ولا لفظ أحقّ بذلك من الألفاظ التي حصرناها، والصيغ التي سطرناها في صدر كتابنا هذا؟ فثبت أنها هي الموضوعة للعموم، المنتزعة للاستغراق والشمول.

١٢

فصل في الأسئلة على هذه الطريقة

فمعناها | أن هذا إثبات لغة باستدلال؛ وليس للغة طريقة سوى النقل، ولا نقل يعطي ما ذكرتم. وفي طريقتكم هذه مشورة على العرب، وإيجاب عليهم أن يضعوا، وما وضعوا. وليس ذلك بواجب عليهم؛ ولا هم معصومون في الوضع؛ بحيث لا يخلون بما ينبغي منه.

ومنها أنهم قد وضعوا ألفاظاً كثيرة صالحة له؛ وتأكيدات تنبي عنه؛ ودلائل أحوال تدلّ على الألفاظ الصالحة؛ بأن المراد بها العموم؛ وفي ذلك غنى عن الوضع المنتزعي للعموم.

١٨

١٧٧

٤ حكماء علماء: حكما علما. ٥ الحكمية: الحكيم. ٨ ينبي: ينبي. ١٤ باستدلال: مقتر (من): بالاستدلال. ١٥ مشورة: مشورة. ١٦ معصومين: معصومين. ١٧ يخلون: يخلون. ١٨ تنبي: نبي. مقتر.

ومنها أنهم قد أغفلوا أشياء، فلا نأمن أن يكون هذا من جملة ما أغفلوه. فمن ذلك أنهم وضعوا للفعل الماضي «ضَرَبَ»، وللمستقبل «يَضْرِبُ» و«سَيَضْرِبُ»؛ ولم يضعوا للحال اسمًا يُعَبَّرُ به عنها. وكذلك الطعوم والأرايح؛ لم يضعوا لكل طعم، ولا لكل ريح، اسمًا.

فصل في الأجوبة على الأسئلة

٦ فمنها أن يُقال: ليس طريقُ يائباتٍ لغةً إلَّا بالنقل. لكننا دللنا على أن المنقول من ألفاظ العموم هو الموضوع؛ ولأنَّ القرائن ودلائل الأحوال إنما تكون فيما بيننا. فأما الله - سبحانه - فلا دلائل أحوال ولا قرائن بيننا وبينه تدلُّ على العموم من اللفظ الصالح له.

٩ ومنها أن دعواهم ما وُضِعَ من التأكيدات الدالة على العموم، فالتأكيدات من أدلِّ الدلائل لنا على أن المؤكَّد موضوع يقتضي [العموم]؛ لأنَّ التأكيد إنما يحكي المؤكَّد. فأما أن يجدد التأكيد اقتضاء لم يكن في اللفظ، فلا. فقلوه: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ﴾، لو لم يعطِ العموم، | لما كان في قوله: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ ما يعطي. وإن كان الأول غير مقتضى، فالثاني مثله. لم يبقَ إلَّا أن الوضع حاصل في الجميع؛ وإنما أُكِّد الأول بالثاني، والثاني بالثالث. وليس شيء من قرينة تقترب بالصيغ التي نقول إنها موضوعة: إلَّا وفي الصيغة ما يغني عنها.

١٢ ومنها أن دعواهم أنهم أغفلوا أشياء، فليس كذلك. بل دققوا في النوع الذي ظنَّ المخالف أنهم أغفلوه؛ حتَّى قالوا: «حامض»، و«حلو»، ولما يركَّب بينهما «مُرٌّ». فوضعوا لما يركَّب بين حلاوة وحموضة اسمًا. لكن قنعوا في بعض الأرايح والطعوم بالإضافة، والإضافة كافية. فإنَّ الله - سبحانه - سمَّى نفسه بأسماء مشتقة من أفعاله: كـ «خالق»، و«رازق»؛ ومن صفاته: كـ «عالم»، و«قادر». ومن أسمائه ما هي إضافة؛ كقوله: ﴿ذُو الْعَرْشِ﴾، و﴿الطَّوْلِ﴾. وفي بعض الكتب، «أنا الله ذو بَكَّة».

٣ والأرايح: مهمل. ٦ يائبات: ماسات. ٧ ألفاظ: الالفاظ. || الأحوال: الاقوال. ٨ ندك: مزيد. ١١ الدلائل: الدليل. || يحكي: مغير. مطموس بنفسه. ١٨ وحلوا: وحلوا. || يركَّب: مهمل. ١٩ يركَّب: مهمل. ٢٢ بكَّة: مهمل.

- فالإضافات مستثبات. فقالوا للجنس «حُلُو»، فشمّلوا به طعم العسل والرُّطْب؛ وقالوا: «رائحةٌ ذكيّة»؛ فعمّوا بها ريح العود والكافور. ثمّ خصّصوا الرائحة بمحلّها؛ والطعم بمحلّه، فقالوا: «حلاوةُ العسل»؛ و«حلاوةُ الرُّطْب»؛ و«ريحُ الكافور»؛
 ٣ و«ريحُ المسك». فما أغفلوا؛ | ولا أهملوا. وعندكم أنّهم لم يضعوا صيغة للعموم؛ بل صار للعموم ما قرنوا به قرينة، أو دلّت عليه دلالة حال. والعموم أصل من الأصول، والأسماء المفردة دونه. فلا يُقلَنّ بهم أنّهم وضعوا للجُزئيّ؛ وأغفلوا
 ٦ الكلّيّ. وفي اسم الجنس من المعلوم ما أغفلوه؛ بل وضعوا له اسم إضافة إلى محله؛ وهو أحد أقسام الأوضاع والأسماء الدالّة على المسّيات. ولأنّ الأرايح كثرت واختلفت، فجاز أن يعتمدوا فيها على الإضافة إلى محلّها. والعموم أصل؛
 ٩ فلا حاجة بهم إلى إغفاله. ثمّ إنّ ههنا صيغ تشهد بأنّها موضوعة للعموم؛ فلا تعطلّها، وتحوجّها إلى قرائن ودلائل أحوال.

فصل

١٢

- ومن الدلائل الشاهدة لمذهبنا أنّا وجدنا أهل اللغة قد وضعوا للواحد لفظاً يخصّه، وللأثنين لفظاً يخصّه وهي التثنية، وللجمع لفظاً يخصّه. فقالوا «رَجُلٌ»؛
 ١٥ و«رجلان»؛ و«رجالٌ»؛ كما وضعوا للأعيان المختلفة في الصُّور ألفاظاً تخصّها، فقالوا «أَتَانٌ»؛ و«فَرَسٌ»؛ و«جِمارٌ». وما وضعوا هذه الأسماء الخاصّة إلّا للفرق والتمييز بين المسّيات. فلو كان لفظ الجمع محتملاً للأثنين، لَمَا كان للوضع معنى.

١٨

- ومن وجه آخر، وهو أنّهم لمّا لم يغفلوا اسم «التَّوْحِيد» و«التَّثْنِيّة» و«الجَمْع»؛ فلا يجوز أن يغفلوا اسمًا يضعونه للشمول والعموم الجامع للجنس الذي تحته العدد
 ٢١ المخصوص.

قالوا: | ليس في لفظ «الواحد» و«الأثنين» و«الفَرَس» و«الجِمار» ما يخلط
 ٧٨ظ التّأحيد بالتثنية؛ ولا النّهاق بالصّهال. وفي الجمع نوع شركة ظاهرة، وهو أنّه يقع

٨ الأرايح: مهمل. ١٣ الشاهدة: المشاهدة. ٢٠ يفعونه: مثير (من: يفعونها). ٢٣ التّأحيد: التّأحيد. || وهو: مكرّر.

على الأقلّ والأكثر إلى غير غاية. فَإِنَّ قَوْلَنَا «رِجَالٌ» يقع على ألفٍ، لو فُتِرَ بها، كما يقع على ثلاثة. فجاءت الشركة في الجمع: فصار كسائر الأسماء المشتركة.

٣ فيقال: لنا متبقّن أقلّ، وهو الثلاث. فلا يُوقَعُ للشركة إلّا في محلّ الاشتباه، وهو ما زاد على الثلاث. كما يُعطى الحمار والشجاع حقيقته عند الإطلاق، فيترك المجاز والاتّسع، لما تقول عليه الدلالة لنقله عمّا وُضع له.

فصل

٦

ومن دلائلنا أنّا أجمعنا وإياهم على أنّ الاستثناء حُبس دخوله على هذه الصيغ الموضوعية عندنا للعموم. فقالت العرب: «جاء بنو تميم إلّا زيداً»؛ و«مَنْ دَخَلَ دَارِي فَأَكْرِمَهُ إلّا المجرم»؛ و«أعطي فقراء بني تميم إلّا الجُبْناء»؛ و«أَذْبَحْ إِبِلِي إلّا العجاف». وهذا يدلّ على أنّ الصيغة موضوعية للعموم؛ لأنّ الاستثناء إنّما يخرج ما لولاه لدخل تحت اللفظ.

١٢ يوضح ذلك في الأعداد قولهم: «لَهُمْ عَلَيَّ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ إلّا درهماً». فيكون بالاستثناء إقرار بتسعة، ولولاه لدخل العاشر. فإذا بان بدخول الاستثناء أنّه لولاه لكان داخلاً شاملاً، علّم بذلك أنّه مع عدم الاستثناء موضوع للشمول | والعموم. ١٧٩

١٥ والذي يكشف عن هذا أنّ الاستثناء لم يحسن من غير الجنس؛ لَمَّا لم يكن داخلاً تحت عموم اللفظ. فاستتبع أن نقول: «رَأَيْتُ النَّاسَ إلّا جِمَارًا». فلمّا حسن أن يخرج بالاستثناء كلّ اسم من الجنس المذكور في الصيغة، علّم أنّ الصيغة شملت؛ وأنّ الجنس بآحاده دخل، فحُسن الاستثناء لِمَكَانِ اقْتِصَادِ دَخُولِهِ. ١٨

فصل فيما وجهوه على هذه الدلالة

فقالوا: ولِمَ قصرتم الاستثناء على ذلك، وما أنكرتم أن يكون تسلّط للاستثناء على هذه الجملة؛ لصلاحيتها للعموم دون اقتضائها؟ ونحن لا نمنع أنّها بالإطلاق

٢١

١ فُتِرَ بها: فسر بها. ٣ متبقّن: مهمل. ٤ يُعطى: مهمل. ٧ حُبس: مهمل. ٨ زيداً: زيد. ٩ الجُبْناء: الجنا. ١٠ العجاف: المعاف. ١٨ بآحاده: مهمل. || فحُسن: بحسن.

صالحة؛ وإنما نمنع أن تكون تقتضي العموم. وليس فيما ذكرتم من الاستثناء ما يدل على أكثر من الصلاحية.

- فَيُقَالُ: هذا غير صحيح؛ لَأَنَّ الاستثناء لا يخرج إِلَّا ما اقتضاه اللفظ، لَأَنَّهُ ٣ مأخوذ من قولهم: «نُبِّئْتُ عَنَانَ فَرَسِي»، إذا صرفه. وقيل: إِنَّهُ مأخوذ من تثنية خبر بعد خبر. فَإِنَّ قَوْلَهُ - سبحانه: ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾، خبرٌ بنجاة لوط؛ [و] ﴿إِلَّا امْرَأَتَهُ﴾ خبرٌ بإهلاكها. وَأَيُّهُمَا كَانَ اقْتَضَى دخول المستثنى في اللفظ، حَتَّى يَصْرِفَهُ ٦ عنه في قول بعضهم، فَيُبْنَى الخبر بعد الخبر في قول البعض؛ وَلَأَنَّهُ لو كان حسن الاستثناء، لَجَوَّازُ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِي اللفظ، لَوْجِبَ أَنْ يَصَحَّ مِنَ النِّكَرَاتِ، كَمَا يَصَحُّ مِنَ الْمَعَارِفِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْجِنْسِ. فَلَمَّا لَمْ يَحْسُنْ ذَلِكَ فِي النِّكَرَاتِ، بَطَلَ مَا ٩ ذَكَرُوهُ.

فصل في دلالة لنا أيضًا

- هُوَ أَنَّهُ لو قَالَ لِرَجُلٍ: «مَنْ عِنْدَكَ؟»، حُسِّنَ أَنْ يَجِيبَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ ١٢ الْعُقُلَاءِ؛ حَتَّى لو اسْتَوْعَبَ الْجَمِيعَ، لَكَانَ ذَلِكَ جَوَابًا. وَلَوْ لَمْ يَكُنِ اللفظ عَامًّا شَامِلًا لِجَمِيعِ الْجِنْسِ، لَمَّا صَارَ مُجِيبًا بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ، لَجَوَّازُ أَنْ يَكُونَ الْمَسْئُولُ عنه غير الذي أَجَابَ بِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لو أَجَابَهُ بِوَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ الْبَهَائِمِ، لَمَّا كَانَ ١٥ مُجِيبًا لَهُ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا تَحْتَ السُّؤَالِ بِحَرْفِ «مَنْ»؟ قَالُوا: إِنَّمَا حَسُنَ ذَلِكَ، لَأَنَّ اللفظ يَصْلَحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، لَا لِأَنَّ اللفظ شَامِلٌ لَهُمْ مِنْ طَرِيقِ الْاِقْتِضَاءِ. ١٨ قِيلَ: اللفظ يَصْلَحُ لِمَا أَجَابَ بِهِ وَلِغَيْرِهِ؛ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَصَحَّ الْجَوَابُ، حَتَّى يُعْلَمَ مراد السائل. يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لو قَالَ: «مَنْ دَخَلَ الدَّارَ، فَلَهُ دِرْهَمٌ»، أَوْ «مَنْ رَدَّ عَبْدِي الْآبِقَ، فَلَهُ دِرْهَمٌ»، يَسْتَحَقُّ كُلُّ مَنْ وَجَدَ ذَلِكَ مِنْهُ الْعَطَاءَ. فَدَلَّ عَلَى أَنَّ اللفظ ٢١ يَقْتَضِي الْكُلَّ.

٥ نُبِّئْتُ عَنَانَ: مهمل. ١١ تثنية: مهمل. ٦ وَأَيُّهُمَا: مهمل. ١١ فِي: من. ١١ اللفظ: الفاعل، كذا.

٧ فَيُبْنَى: مهمل. ٩ لِلْجِنْسِ: مهمل. ١٤ الْمَسْئُولُ: المسؤل، مغتير. ١٦ بِحَرْفِ: مَنْ: بحرف من. ١٧ مِنْهُمْ: مِنْكُمْ.

فصل

- ومن أدلتنا أن للعموم تأكيداً، وللخصوص تأكيداً. وقد اتفقنا على أن تأكيدهما
 ٣ يختلف في أصل الوضع، لا بقصد ولا إرادة لاختلافهما. فكذاك يجب أن يكون
 أصل المؤكدين، اللذين أحدهما عام والآخر خاص، مختلفين في أصل الوضع، لا
 ٨٠ بالقصد إلى ذلك، ولا بالإرادة له. وقد ثبت أن في حق التأكيد أن يكون كقول
 ٦ المؤكد، ومطابقاً لمعناه. ومتى لم يكن كذلك، خرج عن كونه تأكيداً.
 والذي يوضح ذلك من المثال أن القائل لو قال: «ضربت زيداً كلهم أجمعين»
 أكتعين، أو «أكرمتُ عمراً أجمعين كلهم سائرهم»، لم يكن قولاً صحيحاً في
 ٩ اللغة، وكان خارجاً عن قانونها. ولا يجوز أن يقول: «ضربتُ القوم» أو «الرجالَ
 نفسه» أو «عينه»؛ وإنما القولُ الجائر في ذلك، المسموعُ من أهل اللغة: «ضربتُ
 زيداً نفسه»، و«ضربتُ القومَ كلهم أجمعين»، أو «سائرهم أكتعين».
 ١٢ وإذا كان كذلك، ثبت أن للعموم لفظاً يخصه، وللخصوص لفظاً يخصه. كما
 أن للواحد لفظاً يخصه، وللأثنين لفظاً يخصه، وللثلاثة لفظاً يخصها. فصار العموم
 والخصوص في الوضع كالأعداد من الآحاد والثنيات والجمع، لكل قدر منها
 ١٥ لفظ يخصه.

فصل فيما وجهوه من الأسئلة على هذه الأدلة

- فمنها المنع من القاعدة وأنه قد يؤكّد لا بما اقتضاه المؤكّد. من ذلك قول
 ١٨ القائل من العرب: «كلُّ رجلٍ ضربتني ضربته»، و«سائر من أكرمتني أكرمته». ولفظة
 «سائر»، و«كل»، للجمع. وقوله «أكرمته»، و«ضربته»، إنما رجع إلى الواحد،
 ولا جمع فيه أصلاً. فقد قوبل الجمع والعموم بالواحد، وأكد بما لا جمع فيه. قال
 ٢١ الله - سبحانه، تصديقاً لهذا في اللغة، ودليلاً على أنه أصل فيها: ﴿وَكُلٌّ إِنْسَانٌ

٨ أكتعين: مهمل. || لم يكن: لم يركب. ٩ وكان: ولا، كذا. ١٠ الجائر: الحابر. ١١ أكتعين: مهمل. ١٣ لفظاً: في الثلاثة المواضع في السطر. || يخصه: يحضها. || وللثلاثة: ولله. ١٤ الوضع: السابق (اللفظ) مشطوب. || كالأعداد: مغير (من: كالأحد). || والثنيات: والشبات. ١٦ هذه: هـ. ١٧ قد: مزيد. || لا بما: لا بما. ٢١ ودليلاً: ودليل. || أنه: مكرر في أول الصفحة التالية.

- الزَمَنَاءُ طَائِرُهُ فِي عُنُقِهِ، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾. و«كُلٌّ» صالح للعموم عندنا، وموضوع عندكم؛ وقد أُكِّدَ بِ«رَجُلٍ» و«نَفْسٍ» و«إِنْسَانٍ». وليس فيه جمع رأسًا؛ بل هو لفظ للواحد. ٣
- ومنها أن قالوا: نُقِلَت الدلالة على عكس ما أردتم. وإنها لما حسن أن يُعْطَفَ عليها «أَجْمَعِينَ» و«أَكْتَمِينَ»: عُلِمَ أَنَّ «كُلَّ»؛ و«سَائِرٍ»؛ لا يعطي ولا يقتضي الشمول والعموم؛ إذ لو كانت تقتضي ذلك؛ لما احتيج إلى ثانٍ منها وثالث؛ لِأَنَّ كُلَّ صِبْغَةٍ مِنْ هَذِهِ لَا تَنْفِيذَ إِلَّا مَا أَفَادَتْ الْأَوَّلَى. فهو كقول القائل: «رَأَيْتُ ثَلَاثَ أَنْفُسٍ»: أو «وَاحِدًا وَوَاحِدًا وَوَاحِدًا»، لما كانت الـ«ثَلَاثُ» موضوعًا؛ لا جَزَمَ لِمَ يَحْسُنُ أَنْ تُؤَكَّدَ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ عَطَفِ الْآحَادِ عَلَيْهَا. وكذلك لو قال القائل: «أَعْطَيْهِ ٦ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ»، [أو] «تِسْعَةً [وَدَرَاهِمًا]»، [أو] «ثَمَانِيَةً وَدَرَاهِمَيْنِ»؛ لم يكن ذلك مفيدًا، لاستغنائنا بكون الأول موضوعًا لهذا العدد المخصوص.
- ومنها أن قالوا: استشهداكم بالتأكيد وألفاظه غفلة منكم؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي كُلِّ لَفْظٍ أوردتموه، مُؤَكَّدًا كَانَ أَوْ مُؤَكَّدًا، فَلَا يَنْتَضِي شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ الشُّمُولِ والعموم؛ بل هو صالح. فلما كانت الصلاحية التي فيه؛ عُطِفَ عَلَيْهِ مَا يَصْلَحُ لَهُ. فإِذَا لَاقَتْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ مَجْرَدُ دَعْوَى وَزِيَادَةٍ عَلَى الصَّلَاحِيَّةِ، وَلَا دَلَالَةَ لَكُمْ عَلَيْهَا. ١٢
- وإِنَّمَا أَرَادَ عَطَفَ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، لِيَبْلُغَ بِذَلِكَ إِلَى غَايَةِ هِيَ الْعِلْمُ بِأَنَّ قَصْدَهُ ١٥
- الاستغراق، فيقول: «أَكْرِمُ كُلَّ الْعُلَمَاءِ؛ فَتَقِيرَهُمْ وَغَيْبَهُمْ، شَبِّحَهُمْ وَشَابَّيَهُمْ، قَاصِيَهُمْ وَدَانِيَهُمْ»، حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْغَايَةِ؛ فَيَعْلَمُ الْمَقُولُ لَهُ أَنَّ قَصْدَ الْمُتَكَلِّمِ ١٨
- عمومهم وشمولهم بالإكرام.

فصل في الأجوبة لنا عن أسئلتهم

- فإِذَا الْأَوَّلُ، وَمَنْعُهُمْ أَنَّ التَّأَكِيدَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَا يَكُونُ كَالْمُؤَكَّدِ، وَمَا يَنْتَضِيهِ؛ ٢١
- فغير صحيح؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ أَظْهَرَ وَأَشْهَرُ. فَإِنَّ الْقَائِلَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ يَقُولُ:

٤ نُقِلَتْ: نُقِلَ. ٦ ثَانٍ: ثَالِثٌ. ٨ أَنْفُسٍ: الْآخِرُ (وَوَاحِدًا) غَيْرُ مَشْطُوبٍ. ٩ وَوَاحِدًا لَنَا: وَوَاحِدٌ لِمَا. ١٠ ثَمَانِيَةٌ: مِثْلُهُ، وَالسَّابِقُ (وَإِلَى الْعَطْفِ) مَشْطُوبٌ. ١٣ أوردتموه: حَرْفُ الدَّالِ مُزِيدٌ. ١٥ دَلَالَةٌ: دَالَةٌ. ١٦ عَطَفَ: مَغَيَّرَ. ١٧ الِاسْتِغْرَاقُ: السَّابِقُ (هُوَ) مَشْطُوبٌ.

«دَخَلَ السُّلْطَانُ نَفْسَهُ»، وإن كان اسم «السُّلْطَان» لا يقع على غيره؛ ولا وُضِعَ إِلَّا
للمسلَّط بالحق؛ لكن أكَّد الحقيقة بالحقيقة؛ لِمَا قد يُستعان في ذلك من المجاز.
وإنه قد يُقال: «دَخَلَ السُّلْطَانُ الْبَلَدَ»، وإن كان الداخل إليه عسكريه؛ أو رحله وثقله.
وكذلك قولهم: «قَدْ سَكَنَ زَيْدُ الدَّارِ الْفَلَانِيَّةَ»، ويُراد به «نَفْسُهُ». ويحسن أن يُقال:
«سَكَنَهَا بِنَفْسِهِ»، دفعا لتوهم الاستعارة في ذلك، وأن يكون سكنها بمعنى أنه نقل
إليها رحله وأهله، وإن لم ينتقل إليها بنفسه. فهذا الأمر لا يجحده إلا مكابر، أو
جاهل باللغة.

وأما قولهم: «كُلُّ مَنْ أَكْرَمَنِي أَكْرَمْتُهُ»، ولم يقل «أَكْرَمْتُهُمْ»؛ لأن «كُلَّ» ههنا
دخلت بمعنى «أَيُّ النَّاسِ أَكْرَمَنِي أَكْرَمْتُهُ». والوحدة ههنا أبلغ من الجمع؛ لأنَّ قوله
«كُلُّ مَنْ» لفظة «كُلَّ» معطوف عليها «مَنْ»، ومعطوف عليها «كُلَّ نَفْسٍ»، و«كُلَّ
إِنْسَانٍ». فعاد التأكيد إلى التأكيد. ولا يحسن «كُلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبُوا»، و«كُلَّ نَفْسٍ
ذَائِقُونَ الْمَوْتَ». وإن جاز؛ فالتأكيد أحسن مساعًا؛ كقوله «رَهِينَةٌ»، و«ذَائِقَةٌ»؛
و«أَكْرَمْتُهُ»، إلى لفظ الواحد؛ لأنَّه أبلغ؛ لأنَّ إكرام الواحد من الكل مع دخول
«الكل» على الآحاد يعطي «إكرام الكل والآحاد»؛ وأن تكون كلَّ النفوس وآحادها
رهينة وذائقة للموت. فصار المعنى «أَيُّ النَّفُوسِ كَسَبَتْ فِيهِ رَهِينَةً بِكَسْبِهَا»، و«أَيُّ
الرجالِ أَكْرَمَنِي أَكْرَمْتُهُ».

وأما قولهم: «إِنَّ التَّأَكِيدَ يَعْطِي ضِدَّ مَا أُرِدْتُمْ»، وإنه لو اقتضى اللفظ الأوَّل
العموم، كما احتج إلى الثاني، ولما حسن عطفه، فغلط؛ لأنَّ التأكيد إنما دخل
لنفي التوسع والمجاز. ولما كان أهل اللغة قد يتوسعون بالمجاز، فيقولون في حقِّ
المعظم: «جاءني كلُّ بني تميم»، والمراد «أَكْثَرُهُمْ»، والمجاز لا يؤكد، أدخلوا
التأكيد لدفع التجوُّز والتوسع؛ فقالوا: «أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ أَبْصَعِينَ»؛ حتَّى لا يبقى
توهم للمجاز والتوسع؛ مثل قولهم «جِمَارٌ نَهَاقٌ ذُو أَرْبَعٍ»، يزيلون بالتأكيد توهم
الرجل البليد.

٣ وثقله. وثقله. ١٢ أحسن: أحسن، مزيد. || رهينة: مهمل. || وذائقة: ودائقة. ١٣ إكرام:
أكرم. ١٥ رهينة: هه. || رهينة: مهمل. ٢١ أكتعين: مهمل. || أبصعين: مهمل. ٢٢ نهاق: هه.
|| ذو أربع: دا أربع. || يزيلون: مهمل.

والذي يدل على أن التأكيد يعطي ما ذكرنا، أنه لا يحسن أن نقول: «رأيت زيدا غيره»، ولا يقال «إلا نفسه وعينه»؛ لأن النفس والعين هي حقيقة زيد.

- ولا نسلم قولهم: «لا يحسن تأكيد الأعداد»؛ بل إذا قال ما يؤكد الأعداد ٣ حسن. قال الله - تعالى: ﴿فَصَيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾، و﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَّمْنَاهَا بِعَشْرِ فَنَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ | أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾. فقد بان تجويز التأكيد في الأعداد والتفصيل بالجملة؛ فكذاك يحسن أن ٦ تؤكد الجملة بالتفصيل. فإذا حسن أن يقال «عشرة وثلاثون أربعون»، و«ثلاثة وسبعة عشرة» عطفًا وتأكيدًا، كذلك يحسن أن يقال: «عشرة»؛ ثم يقال «ثمانية واثان» قياسًا. فنحن نقول به، وإن اللغة تثبت قياسًا. وسنذكره في موضعه - إن شاء ٩ الله - أو استقراء.

- وأما قولهم: إن العطف للجمل المتساوية؛ وإن المتساوية كليها مختلف فيها غير مقتضية؛ وإنما قصدوا بذلك بيان قصدهم؛ وأنه الشمول؛ فصار بذلك الاستقصاء ١٢ مفيدًا. لا بنفس الصيغة، فغير صحيح؛ لأنه إذا كان كل لفظة وصيغة، من هذه الألفاظ والصيغ، لا تفيد الشمول، لم يكن اجتماعهما مفيدًا. فصيغة «كل»، و«جميع»، و«سائر»، و«أجمعين»، و«أكتعين»، كل واحدة منها لا تفيد عندكم، ١٥ ولا تقتضي العموم؛ فكيف يجلب اجتماعها علمًا بالعموم؟ وهل هذا إلا بمثابة من قال: «رأيت معظم بني تميم، أكثر بني تميم، أظهر بني تميم»؟ لم يعط ذلك التكرار الجميع، بل البعض؛ لكن الأكثر فقط. فما أظهر التكرار تعميمًا؛ حيث لم ١٨ يكن في الصيغة الأولى والثانية والثالثة تعميم. فكيف يدعى العلم بالعموم؛ بتكرار «كل»، و«سائر»، و«جميع»، وكل صيغة منه على جدها لا تعطي ذلك ولا تقتضيه؟

٦ والتفصيل: التفصيل. ٧ أربعون: مقتر. ٩ فنحن: مهمل، والسابق (كان) غير مطلوب. ٩-١١ من «وإن اللغة» إلى «المتساوية»؛ في الهامش، مهمل، إلا الياء المثناة من تحتها في الكلمة الأخيرة. ١٠ أو استقراء: اداسفراه؛ وحرف الهاء هذا ليس إلا النقطة النهائية للفقرة، نقطة الوقف، أي انتهى الكلام. والكلام الذي يليه يختص بالفقرة التالية. ١٢ بذلك، مقتر. || الاستقصاء: بالاستقصاء. ١٣ مفيدًا: مفيدًا. ١٦ من: مزيد. ٢٠ جدها: حدها.

فصل فيما استدلك به بعض من وافقنا
وأخرجه مخرج الاستبعاد لمذهب الخصم وليس بالمعتمد
لكن في ذكره فائدة ليُحَرَّز من الاعتماد عليه

٣

فمن ذلك قولهم: إذا كان الباري قد كلفنا أمرًا وحكمًا يشمل الجنس ويستغرق
الطبقة، ولم يكن ذلك قد وضع للعموم صيغة ترد في كتابه، | ولا على لسان^{٨٢}
رسوله، والباري ليس بعاجز عن أن يضع لذلك صيغة يُعَقَّل بها ذلك، فلا وجه
لذلك. فلم يبقَ إلا أنه قد وضع لذلك صيغة تقتضيه، كما كلف أحكامًا تعم الجنس
وتستغرق الطبقة.

ومن ذلك ما قالوا: أليس جبريل سمع ألفاظًا صالحة للعموم، ونزل بها على
الرسول - صلى الله عليه؟ فماذا علم؟

وجواب القوم عن هذا سهل المتناول، لأنهم يقولون: إن مثل هذا لا يمنع كون
الصيغ صالحة، غير مقتضية، وإن الاعتماد في حصول العموم بها ما يتبعها من قرائن
الألفاظ، ورمز اللحاظ، ودلائل الأحوال، وشواهد الأقوال التي تجعل الألفاظ
كالنصوص بارتفاع الاحتمال. ولو جاز أن يكون هذا رافعًا للاحتمال، جالبًا للاقتضاء
في هذه الألفاظ، لكانت الصيغ المشتركة، كـ «القرء» و «السَّفَق»، لا يجوز أن ترد
وتجعل نفى تجويز ورودها هذه الدلالة.

فيقال: إذا كانت الصيغة مترددة بين الأحكام، أو الأعيان، أو الأوقات
المختلفة، بل المتضادة، فكيف يكون ترجيح بعض احتمالاتها؟ فلمَّا جاز ورودها،
وكان الاعتماد في ترجيحها إلى بعض احتمالاتها على القرائن لها، ودلائل الأحوال
المرجحة لأحد احتمالاتها، كذلك هذه الصيغ. وأكد من هذا التشابه الذي أوهم
التشبيه وبعضه الاختلاف والمناقضة: وأحال - سبحانه - في ذلك على علم
المتأولين، أو تسليم المحكمين.

٣ ليُحَرَّز: مهمل. ١٠ فماذا علم: مساداعلم. ١٢ يتبعها: مهمل. ١٣ الأقوال: الأقول.
١٤ جالبًا: مهمل. ١٧ مترددة: المترددة. ١٨ بعض: بعضها. ٢٠ وأكد: واكد. ٢١ التشبيه ونفقة:
مهمل. ٢٢ تسليم المحكمين: مهمل.

- وأما ما يسمعه جبريل من الوحي: فَإِنَّ اللَّهَ - سبحانه - يضع في نفسه ما يعمل |
عملَ القرائن في حقنا، ودلائل الأحوال. فالمعتمد على مثل هذه الطرق سريع
الانقطاع؛ لأنه كالمعول في دليله على استعظام خصمه طريقاً يوضحه لتحصيل فهم
العموم والشمول. فإذا أوضح طريقاً صالحاً لتفهيمه ذلك، انقطع الكلام، وصار
كقائل يقول لغيره «من أين علمت كذا؟» فإذا قال له: «مِنْ طَرِيقٍ كَذَا»، وذكر جهة
صالحة لحصول العلم، سقط الكلام.
فنبغي للعاقل أن يتوقى مثل هذه الطرق. فَإِنَّ مَصْرَعَهَا وخيم، وانقطاع المعتمد
عليها سريع. وكما ينبغي للمصنّف أن يرشد إلى الأدلة النافعة، ينبغي أن يحذّر من
هذه الطرق المضرة، ليقع بتصنيفه تمام النفع. - إن شاء الله.

فصل يجمع أدلة المخالف في هذا الفصل

- فمنها قولهم: لو كان للعموم صيغة موضوعة تقتضيه، لم يخلُ أن تكون ثابتة بدليل
العقل، أو النقل. [فأما] العقل: فلا مجال له في إثبات اللغات؛ و[أما] النقل: فلا يخلو
من آحاد، ولا تصلح لإثبات هذا الأصل، لأنها توجب الظن. وهذه الأصول طريقها
القطع؛ أو يكون النقل تواتراً، فيجب أن يشيع خبره ويستبين أمره، حتى يكون العلم
القطعي به حاصلاً، والاتفاق عليه واقعاً. فلَمَّا بَطَلْ، [بَطَلَتْ] دعوى وضع صيغة
للعوم؛ إذ لم يبقَ لها طريق تثبت به.
فيقال: هذا ينقلب عليكم في إثباتكم الاشتراك في هذه الصيغ والألفاظ، بين
الخصوص والعموم. قلنا: لا تجدون عنه انفكاً؛ لأنه لا يخلو ثبوت الاشتراك فيها
عندكم أن يكون عقلاً، ولا مدخل لأدلة العقل | فيما هذا سبيله من الوضع؛ أو
نقلًا، فلا يخلو أن يكون تواتراً قطعياً. فكان يجب أن نشترك وإياكم في علمه،
ونشيع خبره شباع جميع ما نُقِلَ تواتراً. وإن كان آحاداً، فالآحاد لا يثبت بها ما
طريقه العلم. على أننا أثبتناه بنقل يجري مجرى التواتر؛ وهو ما ذكرناه من النقل

٧ مصرعها: معتبر. || وخيم: وجشم. || وانقطاع: السابق (واعتماد) مشطوب. ١٢ [فأما] العقل: فلا:
والعقل فلا. || و[أما] النقل: فلا: والنقل فلا. ١٤ تواتراً: تواتر. ١٥ دعوى: السابق (ذلك) مشطوب.

الذي رضيتم إثباته للصلاحيّة، وتنكّبتُم منه الوضع والاقتضاء، وعَقَلْنَا نحن منه الوضع والاقتضاء بما أغنانا ذكره عن الإعادة.

- ٣ وقد تَكَرَّرَ طلبكم في هذا التواتر الذي يزيل الشكَّ، ويقطع الخلاف؛ وليس هذا من أصول الدين بشيء. إذ لو كان ممّا لا يثبت إلّا بالأدلة القطعيّة، لَمَا سَوَّغَ الفقهاء بإجماعهم الخلاف فيه، كما لم يَسَوِّغُوهُ في أصول الديانات؛ ولكفّروا مخالفهم، أو فسّقوه، كما اعتمدوا في أصول الديانات.

فصل في شبههم

- فمنها أن قالوا: إن هذه الألفاظ والصيغ تَرِدُ والمراد بها الكلّ؛ وترد والمراد بها البعض. فإذا جاءت مطلقة، بغير دلالة ترجّحها، ولا قرينة تقرنها إلى أحد الأمرين؛ بقيت على التردّد، فلا تقتضي أمرًا معيّنًا، فوجب الوقف. فإنّ حملها على أحد محتمليّتها، بغير دلالة، حَزَرٌ وتخمين؛ وبمثل هذا لا تثبت الأحكام، ولا تُشغَلُ الذمم. وما صارت إلّا بمثابة الأسماء المشتركة؛ مثل «جَوْن»، و«لَوْن»، و«قُرْء»، و«عَيْن»، و«شَفَق»، لا تُحْمَلُ على أحد محتملاتها، البياض أو الحمرة، أو الطهر أو الدم، إلّا بدلالة. ولا مذهب في ذلك قبل ورود الدلالة؛ أو مصاحبة القرينة؛ إلّا الوقف. كذلك ههنا.

- ٩ فيقال: ليس إذا حصل الاستعمال فيهما يمنع من كون الإطلاق يتصرّف إلى أحدهما، لكونه حقيقة فيه دون الآخر؛ كـ «البَحْر»، و«الجِمار»، و«الجَواد»، و«الشُّجاع». فيُستعمل [«البَحْر»] في الماء الكثير، والرجل العالم أو الكريم؛ و«الجِمار»، في النّفاق، والرجل البليد؛ و«الشُّجاع»، في الجُبّة، والرجل المُقَامِ على الحرب. [و] صيغ العموم تُستعمل في البعض مجازًا بدليل، وتنصرف إلى الأصول الموضوعّة لها، والاستغراق والشمول.

١ وتنكّبتُم: وتنكّمتُم. ٢ ذكره: السابق (منه) مشطوب. || عن: من. ٧ في: ومن. كذا. ١٣ تُحْمَلُ: مهمل. || محتملاتها: محتملاته. ١٨ الماء: السابق (غير) كلمة غير مشطوبة. ١٩ الجُبّة: مهمل. || المُقَامِ: المقدم. ٢٠ وتنصرف: وتنصرف.

- والجواب عن المشترك أنه لم يُوضَع لأحد تلك الأشياء بعينه؛ و«الكل»
و«الجميع»^٢، و«سائر»^٣، موضوع للاشتمال والاستغراق. ولهذا لو قال له: «اذبح
كل غنمي»^٤، حُسن شروعه في الذبح ماؤًا في اشتغالها بالذبح؛ إلا أن تقوم دلالة
النهي. ولا يحسن لمن قيل له: «اضبغ ثوبي لَوْنًا»^٥، أن يشرع في صبغه أسود إلى أن
يُنْهَى؛ بل يقف حتَّى يبيّن له أيّ الألوان أراد.
- قال بعض الأئمة في النظر: هذا الجواب غير صحيح؛ لأنّ المجاز إنما يُستعمل
فيما يقرب من الحقيقة بنوع من صفات الحقيقة يقربه إليها؛ كالبلادة في [البلد
يقربه من] الحمار، والفيض في الكريم والعالم يقربه من البحر، وعلى ذلك في
جميع الاستعارات. فأما استعارة الضدّ والتجوز به، فلا. ألا ترى أنّهم لا يستعيرون
للبخيل «بحرًا»^٦، لأنّه إلى جانب الجمود واليبس، وهي ضدّ الرطوبة والفيض
والدُّوب؛ ولا يُستعمل «الحمار» للفظن الذكي، لأنّه على ضدّ البليد؟
- قال: ومن وجه آخر. وهو أنّه لا يصحّ على مذهب من يقول إنّ المخصوص^٧
من العموم يبقى ما بقي منه حقيقة؛ ولا يكون مجازًا. فلا ينطبق الجواب على ما أشار
إليه من أسماء الحقائق؛ إذا انتقلت إلى المجاز بدلالة.
- فيقال: إنّ دعواك أنّ العرب لا تستعمل الاستعارة في الضدّ؛ لا تصحّ؛ فإنّها قد
سنت الضرير «بصيرًا»^٨، واللبيع «سليمًا»^٩، والمخوف من الطرق «مفازة»^{١٠}. وهذا
استعمال الاسم في ضدّ ما وُضع له. وإن قال قائل إنّ الباقي من العموم حقيقة؛ فلا
يلزمه؛ لأنّ الصيغة موضوعة للاستغراق في أصل الوضع. وما تحت الاستغراق في
كلّ لفظ شامل لاثنتين فصاعدًا من الجنس، فهي عموم في ذلك القدر، لأنّها لم
تُصرّف إلى غير ما وُضعت له. لأنّ الشمول للكلّ، والشمول للجملة التي تحت
الكلّ، ليست غيرًا؛ ولا خلافًا؛ خلاف صيغة «الحمار»^{١١}؛ إذا أريد بها الرجل البليد،
فإنّها موضوعة للنهاق، في الأصل؛ والبليد غير النهاق.

٢ موضوع: السابق (وإنّ) غير مطلوب. ٣ كلّ: في الهامش. ٤ غنمي: غنمي، مقبّر (من):

غنمي. ٥ بل: فهل. ٦ للبخيل بحرًا: مهمل. ٧ الدُّوب: مهمل. ٨ مذهب: مزيد. ٩ تحت:

بجس. ١٠ غيرًا: مهمل.

فصل

- ومن شُبُهَاتِهِمْ أَنَّ استعمال هذه الصَّنِيع في البعض أكثر من استعمالها في الكل.
- ٣ يقول القائل: «جَمَعَ الأَمِيرُ التِّجَارَ»، و«حَشَرَ الصَّنَاعَ»، و«غَشَلْتُ ثِيَابِي»،
و«أَسْرَجْتُ دَوَائِي»، و«تَصَدَّقْتُ بِمَالِي» أو «بِدِرَاهِمِي»، و«صَرَمْتُ نَخْلَتِي»،
و«جَاءَنِي بَنُو تَمِيمٍ»؛ وكل ذلك مستعمل في البعض، وقلَّ أن يُستعمل في الكل؛
٦ ومحال أن يكون اللفظ للكل، وموضوعًا للاستغراق، ثم يكون استعماله في المجاز
أكثر؛ كـ«الحِمار»، و«البُحْر»، و«الأسد»، و«الشَّجاع»، لَمَّا كانت حقائق
أصليَّة، كان استعمالها فيما وُضعت | له أكثر من استعمالها فيما استُعيرت له. ٥/٥
- ٩ فيقال في جوابهم: إن كثرة الاستعمال لا تدلُّ على الحقيقة، وقلته لا تدلُّ على
المجاز. بدليل أن الاستعمال لاسم «الغائط»، و«العذرة»، و«الراوية»،
و«الشَّجاع»، ثم «الغائط» و«العذرة» يُستعملان في الخارج من الإنسان،
١٢ و«الراوية» تُستعمل في المَزَادَة، أو الحيوانِ الحاملِ لها، و«الشَّجاع» في
الرجل المَقْدَام، وإن كان ذلك موضوعًا لغيره: فـ«الغائط» للمطمئن من الأرض،
و«العذرة» لفناء البيت، و«الشَّجاع» للجَبِيَّةِ المخصوص.
- ١٥ فكثرة الاستعمال أمر تَجَدَّد، فلا يخرج الوضع عن أصله. كما يكثر استعمال
الفلوس في بعض البلاد، والأخباز، والإبريسم، والأقطان، ولا تخرج الدراهم
والدنانير عن كونها أثمان الأشياء. ويكثر أهل البوادي أكل الهَبِيد، والعِلْهَز؛ وإن
١٨ كان الطعام، إذا أطلق؛ ينصرف إلى غير ذلك من الأطعمة الموضوعة في الأصل
للطعم.

فصل

- ٢١ ومن شُبُهَاتِهِمْ قولهم: أجمع القائلون بالعموم، والذاكرون له، على حسن
الاستنباهم عن مراد اللفظ بهذه الصنيع والألفاظ: «ما الذي أردتَ بقولك: «أضرم»

٣ جَمَعَ: مهمل. || التِّجَارَ: مهمل. ٤ نَخْلَتِي: نخلتي. ٦ ومحال: مكثور. ٩ في: من. || ندك:
بذل. || الحقيقة: مغير. ١٤ للجَبِيَّةِ: مهمل. ١٦ والأخباز: والاحباز. ١٧ الهَبِيد: مهمل. || والعِلْهَز:
والعلهن. ٢١ أجمع: الجمع. || حسن: حنس.

النخل»، و «اذبح الغنم»، و «أكرم من زارنا»، و «أضرب من عصانا»، و «تصدق يدراهمنا»؟ وهل أردت العموم، واستغراق كل النخيل، وذبح جميع الثباه، حتى لا يبقى منها واحدة؟ أم أردت البعض، أو الأكثر؟ ولو كان ذلك موضوعاً للاستغراق، لما حُسن الاستفهام. ألا ترى أن صيغ الأسماء للأجناس، لما كانت موضوعاً لأعيان مخصوصة، لم يحسن فيها الاستفهام؟ فلو قال | : «اذبح غنسي، واضرم نخلي، وتصدق يدراهمي»، فقال: «فهل تريد بالغنم الإبل، وبالنخيل الكروم، وبالدرهم الرغفران؟»؛ لما كان موضوعاً لتلك الأعيان، لم يحسن الاستفهام فيه.

فيقال في جوابهم عن ذلك: إن جواز الاستفهام لا يقف على غير الموضوع؛ بل يحسن أيضاً في الموضوع لحقيقة، لينفي باستفهامه ما يعتري اللفظ من التجوز والاتساع والاستعارة. ألا تراء لو قال: «دخل السلطان البلدة»، حسن أن يقول: «نفسه»، أم «عسكره»؟ وإذا قال: «رأيت [الخليفة] مقبلاً»، حسن أن يقول: «عينه»، أم «موكبته»؟ وإذا قال: «ناطح جبالاً، ولقيت بحراً، ورأيت حماراً»، حسن أن يستعلم، أمتجوز هو، أم محقق؟ فيقال: «خاصت رجلاً عظيماً، ولقيت رجلاً كريماً، ورأيت رجلاً بليداً؟ أم ناطحك جبل من حجر، ولقيت ماء غزيراً، ورأيت حيواناً نهاقاً؟»

وإذا كان الاستفهام موضوعاً لزوال الالتباس، والالتباس حاصل من حيث دخل الكلام التوسع والمجاز، لم يبق في الاستفهام دلالة على أن العموم لا صيغة له، من حيث حُسن فيه ودخل عليه؛ ولأن العموم صيغة موضوعة، لكنها ظاهرة، والاستفهام لطلب النص الذي هو الغاية التي لا تُحتمل.

١ وتصدق: ومصدق. ٢ النخيل: النجيل. || الثباه: السناو. ٦ فقال: مزيد. || وبالنخيل: وبالحملى. والسابق (بالكل) مشطوب. ١٠ لحقيقة: الحقيقة. || لينفي: مهمل. ١٤ محقق: مهمل. ١٥ ناطحك: نطحك. || جبل: مقبر (من: رجل). || حجر: مهمل. ١٧ وإذا كان: في الهامش. || الالتباس: مهمل. || والالتباس: والالاس. كذا. ١٨ دلالة: مقبر. ١٩ ظاهرة: ماهر. ٢٠ نُحتمل: محتمل.

فصل

- ومن شبههم أيضًا | أن قالوا: لو كان اللفظ موضوعًا للاستغراق حقيقة: لكان ٨٦
استعماله في البعض مجازًا. كما أنه لما كان استعمال لفظة «حمار» حقيقة في الحيوان ٣
النَّهَاق، كان استعمالها في الرجل البليد مجازًا. فلما كانت في الاستغراق حقيقة،
وفي البعض حقيقة: عُلم أنها إلى الاشتراك أقرب منها إلى الوضع للعموم والشمول.
فيقال لهم: إنما لم يصر مجازًا، لأنه غير مستعمل في غيره؛ بل ما بقي منه ٦
صالح للشمول لما بقي من العدد، وذلك لا يُستسى «مجازًا». كما إذا قال: «له عليّ
عَشْرَةٌ»، كان حقيقة في هذا العدد المخصوص؛ فإذا قال: «إلا درهمين»، كان ٩
حقيقة في الثمانية. ولا يُقال إنه مجاز في العشرة. وإنما المجاز ما استُعمل في غيره؛
كاستعمال «الحمار» في الرجل البليد، إذا لم يكن هو ولا بعضه.

فصل

- ومن شبههم فيها أن قالوا: لو كان اللفظ للعموم، لما جاز أن يرد والمراد به ١٢
[لبعض] لا العموم؛ كما في أسماء الأجناس والأنواع والأعيان. فلما ورد هذا
اللفظ والمراد به البعض، بطل أن يكون موضوعًا للكل. ألا ترى أن العلة: لما
كانت مقتضية للحكم، لم يجز أن ترد غير مقتضية له بحال؟ ١٥
فيقال: نقول بسوجب دليلك، وأنه لا يرد للبعض بمطلقه؛ وإنما يرد للبعض
بقريئة أو دلالة. وليس ذلك مانعًا من الوضع؛ | كأسماء الأجناس التي عُولت عليها ٨٦
في الاستشهاد، فإن الدلالة تصرفها إلى غير ما وُضعت له. ١٨

فصل

- ومن شبههم فيها أن قالوا: لو كان اللفظ موضوعًا للكل، ثم ورد ما يدل على ٢١
أنه أريد به البعض: لكان كذبًا؛ كما إذا قال «عَشْرَةٌ»، ثم بان أنه رأى وخمسة

٢ أن: مكرّر في أول الصفحة التالية. ١٣ البعض لا العموم: الا العموم. ١٥ غيره: السابق (في)
غير مطلوب. || مقتضية: مهمل. ١٦ يرد: مهمل. ١٧ بقريئة: مهمل. ٢١ لكان: مغتير.

عَشْرَةً، فَإِنَّهُ يَكُونُ كَذِبًا، كَذَلِكَ ههنا. فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ تَبَيَانُ التَّخْصِيسِ كَذِبًا، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضُوعٍ لِلِاسْتِغْرَاقِ.

٣ فصل في الأجوبة عن هذا

فمنها أَنَّهُ يَبْطُلُ بِهِ إِذَا قَالَ: «اقْتُلْ عَشْرَةَ أَنْفُسٍ»، ثُمَّ خَصَّ بَعْضَهُمْ، فَإِنَّ اللَّفْظَ يَتَنَاوَلُ الْعَشْرَةَ، ثُمَّ تَخْصِيسُهُ لَمْ يَجِبِ الْكَذِبَ.

٦ عَلَى أَنَّ كَلَامَ صَاحِبِ الشَّرْعِ يُجْمَعُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، كَالْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ؛ فَيَصِيرُ كَالِاسْتِثْنَاءِ مَعَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ. فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةُ إِلَّا دَرَهْمَيْنِ»، لَمْ يَكُنْ كَذِبًا؛ كَذَلِكَ ههنا.

٩ وَالَّذِي يَوْضَحُ هَذَا، أَنَّ كَلَامَ صَاحِبِ الشَّرْعِ يُبْنَى بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، كَالْجُمُوعِ؛ فَإِنَّهُ يَطْلُقُ الْأَمْرَ فِي الشَّرْعِ إِطْلَاقًا. ثُمَّ يَرُدُّ بَعْدَ ذَلِكَ النَّسْخَ، فَلَا يُعَدُّ بَدَاءً، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ أَلْفَاظٍ صَاحِبِ الشَّرْعِ يُعَدُّ بَدَاءً. فَكَذَلِكَ لَا يُعَدُّ التَّخْصِيسُ فِيهِ كَذِبًا.

١٢

فصل

وَمَنْ شَبَّهَهُمْ أَنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ اللَّفْظُ مَوْضُوعًا لِلِاسْتِغْرَاقِ، لَمَّا جَازَ تَخْصِيسُ الْكِتَابِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ وَالْقِيَاسِ. فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ حُكْمِ الْقُرْآنِ الْمَقْطُوعِ بِخَبَرٍ وَاحِدٍ وَقِيَاسِ مَظْنُونٍ، كَالنَّسْخِ.

١٥

فَيُقَالُ: لَيْسَ التَّخْصِيسُ إِسْقَاطَ اللَّفْظِ كُلِّهِ؛ وَإِنَّمَا يَخْرُجُ بِهِ بَعْضُ الْأَحْكَامِ، وَيَبْقَى بَعْضُهَا. وَيَتَبَيَّنُ بِهِ أَنَّ هَذَا الَّذِي | كَانَ الْمُرَادُ بِهِ؛ فَلَا يَكُونُ إِسْقَاطًا لِحُكْمِ الْكِتَابِ، بَلْ بَيَانًا لِلْمُرَادِ بِالْكِتَابِ. فَهُوَ كَصَرْفِ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، كَالْأَمْرِ وَالْإِجَابِ يُصَرَّفُ إِلَى النَّدْبِ، بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَالْقِيَاسِ؛ بِخِلَافِ النَّسْخِ الَّذِي هُوَ رَفْعُ وَإِسْقَاطُ.

١٨

٢١

١ تَبَيَانُ: سَان. ٦ عَلَى: مَقِير. ٧ دَرَهْمَيْنِ: دَرَهْمَان. ١٠ فَإِنَّهُ: أَنَّهُ. ١٠-١١ يُعَدُّ بَدَاءً: بَعْدَ بَدَاءِ.

١١ يُعَدُّ بَدَاءً: بَعْدَ بَدَاءِ. || يُعَدُّ: مَهْمَل. ١٨ وَيَتَبَيَّنُ: مَهْمَل. ١٩ بَيَانًا: مَهْمَل.

فصل

- ومن شَبَّهَهم فيها أن قالوا: حَمَلَ هذه الصيغة على العموم يوجب التضاد؛ لأنَّ
 يعطي الخصوص، كما يعطي العموم، والكل، والبعض. والعموم والخصوص
 متضادان؛ وليس في اللغة ذلك. ٣
- فيقال: الصيغة التي تفيد العموم، ليست هي الصيغة المفيدة للخصوص؛ لأنَّ
 التي تعطي العموم، هي الصيغة المجردة المطلقة؛ والصيغة التي تفيد الخصوص،
 هي المثبتة بقرينة، أو السوِّجة للبعض بدلالة. ٦

فصل في الدلالة على فساد

مذهب من حمل صيغة العموم على أدنى الجمع

٩

- [فمنها أن] ما تقدّم من الآي والأخبار، واحتجاج الصحابة بعضهم على بعض
 بالآي والأخبار، فلا أحد منهم تعلّق بأقلّ الجمع، ولا ذكره.
- ومنها أنّه يحسن أن يُستثنى من هذه الصيغ والألفاظ، الثلاثة والأكثر، ومحال
 أن تكون الصيغة موضوعة لثلاثة، ويُستثنى جميعها وأكثر منها. وفي علمنا أنّه يحسن
 أن يقول: «أخضُر بني نسيم»، و«أقْتُلِ المشركين»، إلّا ثلاثة: فلانًا، وفلانًا،
 وفلانًا. وكذلك لو قال: «إلّا عشرة». ولو كانت الصيغة بإطلاقها تقتضي الثلاثة،
 لَمَّا جاز استثناء الثلاثة؛ كما لو قال: «أقْتُلِ ثلاثة من المشركين». إلّا ثلاثة.
 ومنها أن للجمع لفظًا، هو أخصّ من صيغ العموم؛ فلو أريد به، أو وُضِعَ له،
 لأنّي بذلك اللفظ. | فالخاصّ «أقْتُلِ جماعة من المشركين»، و«أقْتُلِ مشركين»
 و«أقْتُلِ ثلاثة». فأما «أقْتُلُوا المشركين»، فهذا هو صيغة الكل والاستغراق.
 ومنها أنّه لو كان الواجب حمل العموم على الأقلّ، لَحُمِلَ على الواحد. فإنّه
 كما يرد والمراد به الثلاثة، قد يرد والمراد به الواحد. قال الله - تعالى: ﴿الَّذِينَ

٧ المثبتة: الممتدة. ٨ فساد: مزيد. ١٢ الثلاثة: الثلاث. || والأكثر: مهمل. ١٣ الثلاثة:

لثلاث. || وأكثر: مهمل. ١٤ فلانًا: وفلان، في المواضع الثلاثة في السطر. ١٥ الثلاثة: الثلاث.

١٦ استثناء: مهمل. || الثلاثة: الثلاث. ١٧ لفظًا: لفظًا. ١٩ اقْتُلُوا: مهمل.

قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ ﴿١﴾ . والمراد به واحد . وقال - تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ : إلى قوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَاصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ . فافضى الكلام إلى أَنَّ الطائفة تقع على الواحد ، إذ جعل الطائفتين اثنتين .

و «نون» الجمع تقع على العظيم . قال الله - تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ الذَّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ . وهو الواحد حقيقة . فكان يجب على كل من اعتمد على أقل ما يستعمل في لفظ الجمع أن يعتمد على الواحد ، فإنه أقل من الثلاثة . وقد كتب عُمَرُ إلى سَعْدٍ : « إِنِّي قَدْ أَنْفَذْتُ إِلَيْكَ بِالْفَتَى رَجُلًا » . وإنما أنفذ إليه القَتْعَاعَ . وألف فارس . فسَمَى القَتْعَاعَ «ألفًا» ، وهو واحد .

ومنها أَنَّ لفظ الجمع يفارق لفظ العموم من وجهين . أحدهما أَنَّ صيغة العموم آتيتها «الألف واللام» . وإذا كان له مع وكيله دراهم ، فقال له : «تَصَدَّقْ بِدِرَاهِمٍ» ، اقتضى ذلك الثلاثة فما زاد . وإذا قال «بِالدَّرَاهِمِ» ، رجع إلى المعهود كله ، أو الجنس ؛ وقوله «دراهم» لفظ تنكير .

والوجه الثاني أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ دَخُولُ الاسْتِثْنَاءِ عَلَى قَوْلِنَا «دراهم» ، وَلَا عَلَى جَمْعِ تَنْكِيرٍ . ويدخل على لفظ العموم ؛ وهذا يدلُّ على الفرق بين اللفظتين .

فصل في جمع شُبُهَم

فمنها أن قالوا : الثلاثة متحقق فيها الجمع والشمول ؛ فحملنا إطلاق اللفظ على المتحقق من الجمع . ولم نرتقِ إلى ما زاد على المتحقق ؛ لأنَّه مشكوك فيه ؛ فلا بدَّ من دلالة توجب لنا الارتقاء إليه ، والحمل عليه .

فيقال : هذا يوجب حمله على الواحد ؛ لأنَّه أقل ما ورد فيه لفظ الجمع من الوجه الذي قدَّمنا . على أَنَّ الثلاثة لَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْكُلِّ وَالْجَمْعِ ، إِلَّا بِدَلَالَةٍ وَقَرِينَةٍ . ولهذا لَا يُعْتَلُّ مِنْ قَوْلِ الْقَاتِلِ «اقْتُلِ الْمُشْرِكِينَ وَأَكْرِمِ الْمُسْلِمِينَ» ، ثَلَاثَةٌ مِنْ هَؤُلَاءِ ، وَلَا مِنْ هَؤُلَاءِ ، إِلَّا بِدَلَالَةٍ نَحْمِلُهُ بِأَقْلٍ بِأَدْرَةٍ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، [وَالَا فَكَانَ] حَطًّا عَلَى اللُّغَةِ .

٥ الجمع : الجمع . ٩ وهو واحد : وهو واحد ، كذا . ١١ آتيتها : مغير . ١٤ جمع : جمعه .

١٥ تنكير : مهمل . || اللفظتين : مهمل . ١٧ الثلاثة : الثلاث . ١٨ نرتق : يرتق . ٢٠ الجمع : الجمع .

٢١ الثلاثة : الثلاث . ٢٣ نحمله : محمله . || بأدرة : مغير (من : بارد) .

ودعوى الشك في الزيادة بعيد؛ لأنها أصل الوضع. فكيف نسلم لكم أن اليقين
الثلاثة وأن الزيادة مشكوك فيها؟ بل عليكم الدلالة على دعواكم الشك؛ ولن تجدوا
لذلك دليلاً. فإن الانحطاط إلى الثلاثة عن الاستغراق عندنا هو الذي يحتاج إلى دليل.
ولأنه لو جاز أن تقتصر على الثلاثة في العمومات والصيغ للـ «كل» و «الجميع»،
لجاز أن تقتصر على الثلاثة في الأعداد وأسماء الجموع؛ كالعشرات، والمئين.
ولأن الاستثناء قد يدخل عليها، فيردها إلى الثلاثة والواحد، لما لم يلزم ذلك في
الفاظ العموم.

ومنها أنه لو كان لفظ الجمع يقتضي العموم، لكان من قال: «له عليّ دراهم»،
غير مقبول منه تفسير أقراره | بالثلاثة؛ لأنه فسرته بغير الموضوع. كما لو أقرّ بعبد أو
أمة، وفسره بشاة أو بعير.

فيقال: إن قوله «عليّ دراهم» نكرة. وبمثل هذا عندنا لا يقتضي الجنس؛ لكن
يقتضي إذا تعرّف بـ «الألف واللام». غير أننا لا نحمل ذلك على الجنس في الإقرار؛
لدليل دلّ عليه؛ وهو أننا نعرف، من طريق العرف والعادة، أنه لا يلزم ذمة الإنسان
لمعاملة جنس الدراهم؛ لا في قرض؛ ولا بيع؛ ولا بدل متلف. ودلالة العرف
تخصّ أبداً، وتمنع من حمله على أصل الوضع؛ كما تقتصر الدراهم على [...]؛
ولا تقبل تفسير إطلاقه بدراهم غير نقد البلد. فوزانه من مسائلنا أن يرد لفظ العموم،
وترد معه، أو بعده؛ دلالة تقتضي الخصوص، فتقتضي بالخصوص عليه.

فصل في الكلام على من فرق بين الأوامر والأخبار

فأثبتته في الأمر دون الخبر

فمن الدلالة عليهم، أن فيما ذكرنا أخباراً تعلّق بالسلف بعمومها وأوامر. من
ذلك قوله - تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾، واحتجاج

١ اليقين: مهمل. ٢ الثلاثة: البلاب. ٣ الثلاثة: اللات. ٥ لجاز أن: لحاران. || الثلاثة: الثلاثة.
|| والمئين: مهمل. ٦ الثلاثة: اللات. ٨ دراهم: دارهم. ٩ بالثلاثة: باللك. ٩-١٠ بعبد أو أمة: بعدا
وامه. ١٠ بشاة أو بعير: بشا او بعير. ١١ إن: مقتر. ١٣ ذمة: ذمه. ١٥ تخصّ أبداً وتمنع: مهمل. || حمله:
جمله. || تنقص: تنقص. مقتر. || [...]: هفوة قلم الناسخ بين «على» في آخر السطر و «ولاء» في أول السطر
التالي، في المخطوطة. ١٦ تقبل: نقل. || يرد: مهمل. ١٧ وترد: مهمل. || فتقتضي: مفتى.

عبد الله بن الزُّبَيْرِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - بِهَا، وَجَوَابُ اللَّهِ - تَعَالَى -
بِالتَّخْصِيسِ، مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ لِلْإِحْتِجَاجِ مِنْ طَرِيقِ اللَّفْظِ.

ومنها أَنَّ مَا تَحْتَ اللَّفْظِ الْعَامِّ لَا عِبْرَةَ بِهِ. وَإِنَّمَا الْعَمَلُ لِلصَّيْغِ، فَقَوْلُ الْقَائِلِ: ٣
«قَامَ النَّاسُ»، وَقَوْلُهُ «لِيُقَمَّ النَّاسُ»، وَقَوْلُهُ «أَقَامَ النَّاسُ»، وَقَوْلُهُ: «لَمْ يَقُمْ النَّاسُ»،
كُلُّهُ عَمُومٌ مِنْ طَرِيقِ الصَّيْغَةِ. قَالَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ: | ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ ٨٩
أَجْمَعُونَ﴾؛ وَقَالَ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾. فَالصَّيْغَةُ وَاحِدَةٌ. فَإِذَا ٦
اِقْتَضَتْ الْعَمُومُ فِي أَحَدِهِمَا، اِقْتَضَتْ الشُّمُولَ وَالِاسْتِغْرَاقَ فِي الْآخَرِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَحْسُنُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْفَظِ الشُّمُولِ، وَالِاسْتِثْنَاءُ لَا
يُخْرِجُ إِلَّا مَا كَانَ لَوْلَاهُ دَاخِلًا، وَالْمُؤَكَّدُ لَا يُؤَكَّدُ إِلَّا بِمَا يَضَاهِي الْمُؤَكَّدَ بِهِ؟ يَقُولُ: ٩
﴿سَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾، وَ [نَقُولُ] «دَخَلَ النَّاسُ جَمِيعُهُمْ»، وَ «جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ». وَإِذَا حَسُنَ إِخْرَاجُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمْعِ بِالِاسْتِثْنَاءِ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ دَخَلَ فِي لَفْظِ
الْجَمْعِ؛ وَإِذَا حَسُنَ تَأْكِيدُ بِالْفَظِ الشُّمُولِ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَقْتَضِي الشُّمُولَ. ١٢

ومنها أَنَّ كُلَّ صَيْغَةٍ اِقْتَضَتْ مَعْنَى: أَفَادَتْ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي الْخَبَرِ وَالْأَمْرِ
وَالنَّهْيِ؛ وَغَيْرَهَا مِنَ الْمَعَانِي. فَالْحُرُوفُ الْمَشْبُتَةُ وَالنَّافِيَةُ: كَحَرْفِ «مَا» وَ «لَيْسَ»
و «لَا»؛ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْخَبَرِ، أَفَادَتْ مَعْنَاهَا الَّذِي وُضِعَتْ لَهُ. ١٥
نَقُولُ: «مَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ»، وَ «لَيْسَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ»؛ وَ «لَا دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ». وَفِي
النَّهْيِ: «مَا يَنْبَغِي لَكَ، يَا زَيْدُ، أَنْ تَدْخَلَ الدَّارَ»، وَ «لَا تَدْخُلْ، يَا زَيْدُ، فِي الدَّارِ». وَكَذَلِكَ
صَيْغَةُ الْعَمُومِ: «دَخَلَ الْقَوْمُ الدَّارَ»، وَ «أَدْخَلَ الْقَوْمُ الدَّارَ»، وَ «قَامَ ١٨
النَّاسُ»، وَ «أَقِيمَ النَّاسُ». وَعَلَى هَذَا فِي كُلِّ مَبْنِيٍّ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ
الْعَمُومِ.

فصل في شُبُهَاهُمْ

فَمِنْهَا أَنْ قَالُوا: إِنَّمَا قُلْنَا بِهِ فِي الْأَمْرِ، لِأَنَّ الْأَمْرَ تَكْلِيفٌ. فَلَوْ لَمْ | يُعْرَفْ بِهِ ٨٩
الْأَمْرُ، أَذَى إِلَى تَكْلِيفٍ بِلَفْظٍ غَيْرِ مَعْقُولٍ؛ وَذَلِكَ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ

٣ قَوْلُ: يَقُولُ. ٨ بِالْفَظِ: مَا لَفَظًا. ٩ كَانَ: السَّابِقُ (لِ) مَشْطُوبٌ. ١٠ كُلُّهُمْ وَدَخَلَ النَّاسُ:
مَزِيدٌ. ١٤ الْمَشْبُتَةُ وَالنَّافِيَةُ: مَهْمَلٌ. ١٩ وَأَقِيمَ: وَاعْمٌ. || مَبْنِيٌّ: مَهْمَلٌ.

الخبر؛ فإنه وعد، أو وعيد، أو قصص. وذلك لا يلزم به تكليف، ولا يقتضي إيجاب شيء.

٣ فيقال: وكيف لا يدخل تحته التكليف، وهو قوام التكليف؟ فإن الخبر عليه تُبنى

الاعتقادات. والوعد والوعيد من أكبر مصالح التكليف؛ فإنهما الحاديان للمكلفين إلى الطاعة والإنفاذ، ولو عُدما لم تُنقذ النفوس إلى ما كُلفت. ومحال أن يخلو الخبر

٦ من فائدة من فوائد التكليف. وإن اختلفت الفوائد، لم يوجب ذلك ترك العمل

بالعموم؛ كاختلاف الأوامر أنفسها، بين ندب هو أدنى، وإيجاب هو أعلى،

وأقصى مراتبها في اقتضاء العموم لها، ودخوله عليها. ولسنا نطلب للوضع عائدة

٩ الفائدة؛ فإن العرب تضع الألفاظ والصيغ لما قلّ وجلّ من أغراضها. كذلك

الشريعة؛ لأنها جاءت بعادة القوم.

ومنها أن الخبر لا يدخله نسخ؛ ولا تخصيص؛ والأمر يدخله النسخ

١٢ والتخصيص جميعاً. فجاز أن يدخله العموم الذي عليه يرد التخصيص.

فيقال: هذا يدلّ على تأكيد الخبر. فإنه متأكد الثبوت، لا يتسلط عليه رفع ولا

تخصيص. ولأنه إنما لم يدخله نسخ؛ لأنّ نسخ الخبر بما كان هو محض الكذب،

١٥ غير جازر على حكيم فضلاً عن الخالق - سبحانه؛ ونسخ الخبر بما يكون في

المستقبل أيضاً كذب. فإن حقيقة | نسخ الخبر أنه إذا قال: ﴿كَذَبْتُ قَوْمَ نوحٍ.

المُرْسَلِينَ﴾، أن يقول: «لم يك لي نبي يُعرف بنوح»؛ أو «كان نوح، لكن لم

١٨ يكذبه قومه»؛ والمستقبل مثل قوله: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّئَاتُ﴾، ﴿لَتَدْخُلَنَّ

الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ﴾. فنسخ ذلك أن يقول: «لن يغلبوا، ولن

تدخلوا». وهذا عين الكذب الذي لا يجوز على الله - سبحانه؛ ولا على رسله؛ ولا

٢١ يحسن بعقلاء خلقه.

فأما التخصيص؛ فيجوز. من ذلك قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، وقوله

بعد ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾. وأما قوله:

٣ بُنِيَ: بُنِيَ. ٤ أكبر: مهمل. || الحاديان: الحادمان. ٥ والإنفاذ: مهمل. || تُنقذ: بقف.

٨ اقتضاء: في الهامش. ٩ تضع: نفع. || أغراضها: أعرافها. ١٢ والتخصيص: مقبر. مهمل.

١٣ تسلط عليه رفع: مهمل. ١٤ تخصيص: مهمل. ١٥ جازر: الحابر. || بما: عما. ١٧ نبي: نبيا.

٢١ بعقلاء: مهمل. || خلقه: خلقه. ٢٢ من ذلك: بذلك.

﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾، «فَاغْرَقْنَا جَمِيعَ أَهْلِ الْأَرْضِ»، «فَأَهْلَكْنَا جَمِيعَ أَهْلِ قَرْيَةِ لُوطٍ»، فلا فرق بين ذلك وبين قوله: ﴿اقتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، ﴿انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، ﴿كَافَّةً﴾، في دخول النخصيص.

٣

ومنها أَنَّ الْأَخْبَارَ يَجُوزُ أَنْ تَرُدَّ بِالسَّجْهُولِ وَالْمُجْمَلِ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ﴾، ﴿وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾، وَلَا يَبِينُهُ أَبَدًا. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ فِي الْأَمْرِ: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾، ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾. وَلَا دَلَالَةُ قَبْلَ الْأَمْرِ: أَوْ مَعَهُ، أَوْ بَعْدَهُ، تَبَيَّنَ مُرَادُهُ بِذَلِكَ؛ بَلْ لَا بَدَّ مِنْ بَيَانٍ. فَأَيْنَ الْخَبَرُ مِنَ الْأَمْرِ؟

٦

فَيُقَالُ: أَكْثَرُ مَا يَتَلَوَّحُ مِنْ هَذَا الْفَرْقِ، أَنَّ فِي الْأَخْبَارِ مَا لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى مَعْرِفَةِ كَيْفِيَّةِ الْمُخْبَرِ بِهِ، وَلَا مَقْدَارِهِ وَدَوَامِ الْإِجْمَالِ فِيهِ. وَهَذَا لَا يَمْنَعُ مِنْ وَضْعِ صِيغَةٍ لِعُمُومِهِ، كَمَا لَمْ يَمْنَعُ مِنْ جَوَازِ وَرُودِ دَلَالَةٍ عَلَى بَيَانِهِ، وَتَفْسِيرِ مَجْمَلِهِ، وَالْكَشْفِ عَنْ مَقْدَارِ الْمُخْبَرِ بِهِ.

١٢

فصل

وَيَجُوزُ الْأَخْذُ بِالْعُمُومِ فِي الْمَضْمَرَاتِ. مِثَالُهُ قَوْلُهُ - تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾، ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صِידُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾. فَالْمَضْمَرُ فِيهَا أَفْعَالُنَا، إِذِ الْأَعْيَانُ أَنْفُسُهَا لَا تُوصَفُ بِحُظْرٍ، وَلَا إِبَاحَةٍ؛ لِأَنَّ الْحُظْرَ وَالْإِبَاحَةَ مَنَعٌ وَإِطْلَاقٌ. وَالْأَعْيَانُ الْمَوْجُودَةُ، لَا يَصِحُّ الْمَنَعُ وَالْإِطْلَاقُ فِيهَا عَيْنُهَا؛ بَلْ يَتَسَلَّطُ عَلَى أَفْعَالِنَا فِيهَا. فَأَفْعَالُنَا إِذَا هِيَ الْمَضْمَرَةُ.

١٨

وَأَمَّا الْعُمُومُ الْمَعْمُولُ بِهِ فِيهَا، فَهُوَ الْمَنَعُ مِنْهَا أَكْلًا، وَبَيْعًا، وَشُرَا، وَادِّخَارًا، وَاقْتِنَاءً؛ وَكَذَلِكَ الْأَمْهَاتُ نِكَاحًا، وَبَيْعًا، وَشُرَا، وَاسْتِمْتَاعًا، وَاسْتِخْدَامًا، وَالصِّيدَ اصْطِلَادًا، وَبَيْعًا، وَشُرَا، وَحَبْسًا، وَإِمْسَاكًا، وَأَذْيَةً لَهُ مِنْ تَنْفِرِ رِيَشٍ، أَوْ شَعْرٍ، أَوْ كَسْرِ بَيْضٍ، أَوْ إِزْعَاجٍ مِنْ وَكْرِ، إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ.

٢١

ه قَرْنٌ: قَرْيَةٌ. || بَيْتُهُ: سَهْ. ١٩ وَبَيْعًا وَشُرَا: مَهْلٌ. ٢٠ وَاقْتِنَاءٌ: مَقْتَرٌ. ٢١ مِنْ تَنْفِرِ:

- ومثاله من السنن: «هذان حرامٌ على ذكورِ أمتي، حِلٌّ لِنائِهما»، - مشيرًا إلى الذَّهَبَةَ والحريرة؛ فالمضمر أفعالنا فيهما. والعموم سائر أفعالنا؛ إلَّا ما خَصَّه الدليل؛ في جميع ما ذكرنا من الكتاب والسنة. ٣
- وقال أكثر أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الشافعي: لا يُعتبر العموم في ذلك.

فصل في أدلتنا

- ٦ فسئله أن يقول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ -: «رُفِعَ عَنْ أَمْتِي الْخَطَأُ وَالنَّسِيَانُ»؛ لا يمكن رفعه بعد وقوعه. وإنَّما أراد به ما يتعلَّق على الفعل من الجُنَاح؛ إذا كان عمدًا؛ يُرْفَعُ عن المكلف، إذا وقع منه ذلك الفعل خطأ. فصار بهذا التقدير، الذي ٩ | أوجبه أدلة العقل؛ منصرفًا إلى مآثم الفعل، وتبعاته عن كلِّ فعل وقع خطأ من فاعله.
- ومنها أنَّ الْمُضْمَرَ الواجب إثباته بحكم دليل العقل كالمنطوق به. وإذا كان ثبوته ١٢ بدليل العقل؛ وجب حمل تحريم الأفعال المضمرَّة المتصوِّرة وقوعها في الأعيان على الإطلاق.

[فصل في] شبههم

- ١٥ قال: معنى قولنا عموم؛ أنَّه بخطاب موضوع لشمول الجنس واستغراقه. وهذا لا يدخل في المعاني والمضمرات؛ إذا كان المضمر والمعنى ليس بلفظ.
- فَيُقَالُ: إِنَّ الْمُضْمَرَ الواجب إثباته كاللفظ. وهل يُراد من العموم إلَّا استغراق ما ١٨ يتناوله؟ فلا فرق بين أن يكون ما تحته معانٍ تُنبئُ عليها الألفاظ والصيغ؛ أو نفس الصيغ والألفاظ. فهو كقائل ومخاطب في النفس يقول «لا حكم من أحكام العمد يتعلَّق على الخطأ المعفو عنكم المرفوع».

٢ الذَّهَبَةُ: الدهب. ٨ منه: مغتبر. ٩ مآثم: مهمل. || وتبعاته: وسعاته. مغتبر. ١١ الْمُضْمَرُ: مغتبر، مهمل. || الواجب إثباته بحكم دليل: مهمل. ١٢ حمل تحريم: كَانَ المكتوب وحمد بهم. || المتصوِّر: المتصور. ١٨ نبئ: سى. ١٩ كقائل: مهمل.

- ومنها أن دليل الإضرار الجأنا وأحوجنا إلى أن نضمر الفعل، إذ لا يجوز أن يقع الحظر على نفس العين؛ فالواجب أن نستعمل الإضرار فيما بنا حاجة إليه. والفعل الواحد يقتضي حقّ الدليل، ويسدّ مسدّ الفعل المصرّح به. فلو قال: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ نِكَاحًا، وَالْمَيْتَةُ أَكْلًا، وَالصَّيْدُ حَبْسًا»، كفى ولم يحتاج إلى إضرار. فما يسدّ مسدّ الإظهار يكفي؛ فالعموم لا يحتاج إليه.
- ٦ يُقَالُ: لعمرى إن الحاجة داعية إلى الفعل في الجملة. لكن من الذي أوجب إيقاف لفظ التحريم على فعل واحد، مع كون التحريم صالحًا لشمول كلّ فعل يصلح أن يُضْمَرَ؟ | والإضرار، كما أوجب فعلًا، صلح لكلّ فعل. فاللفظ بالتحريم يعمّ كلّ صالح من الأفعال أن يقع في تلك الأعيان، والصلاحية كافية؛ كما لو اشتبهت الأعيان المحظورة والمباحة. فإنّا نقطع على أن المحظور البعض. ولما صلح أن يكون كلّ واحد منهما للتحريم، عمّ الحظر جميعها. فأعطينا الإضرار حقّه من اعتبار الفعل؛ والحظر حقّه من شموله لكلّ فعل.
- ١٢ ومنها أن قالوا: لو صحّ دعوى العموم في المضمرات، لصحّ أن يدخل التخصيص على المضمرات؛ كالمُظْهِرات؛ لما دخلها العموم؛ دخلها التخصيص.
- ١٥ يُقَالُ: كذلك نقول. وإنه على عمومه في كلّ مضمّر يصحّ إضراره؛ إلا أن ترد دلالة تخصّ بعض الأفعال بالإباحة.

فصل

١٨

- ولا يكون قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾ و ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ مجازًا غير دالٍّ على تحريم أفعال في الأعيان؛ خلافاً لما حكى عن أبي عبد الله البصري؛ الملقّب بالجعل، وقوله: هذا مجاز، لا يدلّ على تحريم الأفعال.
- ٢١

١ نفسر: نفسر. ٣ يقتضي: يعنى. ٤ حبسا: حبسا. ٥ الإظهار بكفى: مهمل. ١٠ اشتبهت: أسهت، كذا.

فصل في الدلالة لنا على أن المعقول في لغة العرب من التحريم المنع

- ٣ والسنع إنما يتجه إلى ما عليه تسلط، ولا نوع تسلط على الأعيان إلا بالأفعال.
فلما قال: ﴿فَأَنفَحْنَا مُهْرَمَةً عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾، غُتِلَ أَنَّهُمْ مَمْنُوعُونَ مِنْهَا؛ وَلَا مَنَعَ
يعود [إلا] إلى دخولهم إليها؛ وسكناهم فيها. وكذلك قوله في حق موسى: ﴿وَحَرَّمْنَا
عَلَيْهِ الْمَرَافِقَ مِنْ قَبْلُ﴾: عاد إلى المنع من الارتضاع من ثدي | غير أمه، من ٩٢
النساء الاجنبيات. وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - في الشراب: «هو حرام
عليّ». فأنزل الله - عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾، وإنما عني
به «شربه حرام عليّ». والعرب تقول في البكر «بنت محترمة»: بمعنى لم تُفْرَع.
قالوا: لا يجوز أن تكون الأفعال حُرِّمَتْ لأعيانها، وكونها أفعالاً؛ لكن لِمَعَانٍ
في الذوات التي أُصِيفَ التحريم إليها؛ فالأم؛ لِمَكَانِ حُرْمَتِهَا، ولِتَرْبِيتِهَا، وكونها
السبب في الإنجاب. فالكل الذي الولد جزء منها صِينَتْ عَنْ الْبَذَلَةِ بِالْمَنَعَةِ، ولهذا
أُعْتَقَتْ سَاعَةٌ تَمْلِكُهَا عِنْدَ قَوْمٍ، وَوَقْتُ إِزَالَةِ الْمَلِكِ عَنْهَا عِنْدَ أَهْلِ الظَّاهِرِ، صِيَانَةٌ عَنْ
دَوَامِ الْمَلِكِ الْمَوْجِبِ لِلْبَذَلَةِ وَالِاسْتِخْدَامِ. قالوا: وكذلك الميتة؛ لاسْتِحَالَةِ وَفْسَادِ
١٥ بكون الدم لم يخرج عنها.

فصل في الاسم المفرد

- إذا دخل عليه «الألف واللام»، مثل «الإنسان»، و«الدَّهْرُ هُم»، و«الدينار»؛
١٨ و«الكافر»، و«الزاني»، و«السارق»، فهو واقع على جنس ما دخل عليه
واستغراقه. هذا مذهبننا؛ وبه قال أبو عبد الله الجرجاني؛ وحكاه عن أصحابه.
واختلف أصحاب الشافعي، فمنهم من قال بمذهبننا، ومنهم من قال: المراد به
٢١ المعهود؛ وهو مذهب الجُبَّانِي من المعتزلة.

٢ المعقول: المفعول. ٣ يتجه: سحبه. كذا. || تسلط: مهمل. ٦ ثدي: مدي. ٧ الاجنبيات:
الاحسات. || الشراب: مهمل. ٩ شربه: البكر: مهمل. || تُفْرَع: بقرع. ١٠ لِمَعَانٍ: معاني.
١٢ الإنجاب: مهمل. ١٣ تملكها: مهمل. ١٤ لاستحالة وفساد: مهمل. ١٥ يكون: يكون. ٢١ الجُبَّانِي: مهمل.

فصل في أدلتنا على أنهما يدخلان للجنس

- فمنها أن الله - سبحانه - ما أدخل «الألف واللام» على الاسم المفرد، إلا وأراد به الجنس. من ذلك قوله: ﴿كَأَلَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِبَطْفَى﴾، ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي ٣ خُسْرٍ﴾، | ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾، ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾، ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي﴾. ثم عطف عليه ما دلّ على أن المراد به الجنس. وهو قوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، و«الذين» اسم جماعة، والجماعة ٦ لا تُستثنى من واحد؛ فدلّ ذلك على أنه أراد بالإنسان الجنس. فكذلك صحّ أن يُستثنى منه جماعة.
- ومنها أن الجمع، مثل «رجال»، و«ناس»، وكلّ الأسماء المنكرة، إذا دخل عليها «الألف واللام»، اقتضت الجنس؛ كذلك الاسم الواحد. وهذا صحيح؛ لأنّ الأعداد المخصوصة، إذا جاءت بلفظ النكرة، لم تقتضي الجنس من ذلك المعدود. ودخول «الألف واللام» يجعلها من قبيل الشمول والعموم لاستغراق ١٢ الجنس؛ كذلك الواحد المفرد. والجامع بينهما أن كلّ واحد منهما صيغة؛ لا تقتضي الجنس إذا لم يدخل عليها «الألف واللام»، أعني صيغة الواحد المفرد، والجمع المنكر. ثم إن «الألف واللام»: إذا دخلت على الجماعة المنكرة، جعلتها ١٥ المراد بها الجنس؛ كذلك الواحد.
- ومنها أن الواحد المنكر، مثل قولنا «إنسان»، و«رجل»، و«سارق»، و«زان»، و«بئر»، و«فاجر»، لا يجوز دخول الاستثناء عليه. فإذا دخل عليه «الألف واللام»: ١٨ حسن دخول الاستثناء؛ مثل قوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾، ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا﴾، ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾، ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾. والمصلّون جماعة استثناهم من قوله ﴿الْإِنْسَانَ﴾، يُعلم أنه أراد به جنس الناس؛ إذ لو كان واحداً، | ٢١ لما صحّ أن يستثنى منه جماعة، إذ ليس الواحد جماعة، وليس إلا نفسه.
- ومنها أنها لو اقتضت العهد، كما حسن الابتداء بها. ومعلوم أنه يحسن أن يبتدئ الإنسان بقوله «رأيت الناس»، ولقيت العرب. وكما يحسن ذلك، يحسن أن نقول ٢٤

١ للجنس؛ للجنس. ٧ تُستثنى؛ مهمل. ٩ الأسماء المنكرة؛ اسما منكرة. كذا. ١٨ وبئر وفاجر؛

وبروفاجر. ٢١ يُعلم؛ مهمل.

«رَأَيْتُ الْإِنْسَانَ غَدَارًا»، و«غَادَرْتُ الْكَافِرَ كَذَابًا». ولو كانت للعهد، لَمَا حَسُنَتْ
ابتداءً. أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: «دَخَلْتُ السُّوقَ وَرَأَيْتُ رَجُلًا؛ ثُمَّ عَدْتُ؛ فَرَأَيْتُ
الرَّجُلَ»، فَتَعُودُ إِلَى الرَّجُلِ الْمَعْهُودِ بِالذِّكْرِ أَوَّلًا؛ وَلَوْ أَرَدْتَ أَنْ تَبْتَدِئَ، فَتَقُولَ:
«دَخَلْتُ السُّوقَ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَ»، وَتَرِيدَ الْعَهْدَ، لَمْ يَصَحَّ ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لُغَةً؟

فصل [في] شبههم

٦ فَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: إِنَّ «الْأَلْفَ وَاللَّامَ» لَا تَدْخُلَانِ إِلَّا لِلْعَهْدِ. قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى: ﴿رَكْمًا
أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾، ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾، وَالْمُرَادُ بِهِ الْمَذْكُورُ أَوَّلًا.
وَقَالَ - تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾، ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ:
لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ. فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْعُسْرُ بِـ«الْأَلْفِ وَاللَّامِ» جَعَلَ الثَّانِي الْأَوَّلَ، لَمَا
كَانَ عُسْرًا وَاحِدًا.

١٢ فَيُقَالُ: إِنَّ صَلَاحِيَّتَهَا لِلْعَهْدِ لَا نَنْكِرُهَا؛ لَكِنْ إِذَا تَقَدَّمَهَا نَكْرَةٌ، وَكَلَامُنَا إِذَا جَاءَ
الاسْمُ الْمَفْرُودُ بِـ«الْأَلْفِ وَاللَّامِ» مَبْتَدَأً. فَأَمَّا إِذَا جَاءَ بَعْدَ نَكْرَةٍ، كَانَ بِحَسَبِ النِّكَرَةِ
الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهِ عَائِدًا إِلَيْهَا لِلْعَهْدِ وَالتَّعْرِيفِ لِمَنْ تَقَدَّمَ، وَهُوَ الْوَاحِدُ الْمُنْكَرُ. فَأَمَّا فِي
مَسْأَلَتِنَا، فَلَيْسَ هَهُنَا مَعْرِفَةٌ يُرْجَعُ إِلَيْهَا سِوَى الْجِنْسِ، فَاطْبِقْنَاهُ عَلَيْهِ.
١٥ وَمِنْهَا أَنْ قَالُوا: إِنَّ «الْأَلْفَ وَاللَّامَ» لَا تَقْتَضِي، أَوْ لَا تَنْفِيدُ، إِلَّا تَعْرِيفَ النِّكَرَةِ.
فَإِذَا كَانَ الْاسْمُ الْمُنْكَرُ وَاحِدًا، وَلَا يَقْتَضِي أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفُهُ
بِـ«الْأَلْفِ وَاللَّامِ» لَا يَقْتَضِي إِلَّا وَاحِدًا مِنْ | الْجِنْسِ؛ فَلَا وَجَدَ لاسْتِغْرَاقِهِ
١٨ وَاسْتِيعَابِهِ.

فَيُقَالُ: هَذَا بَاطِلٌ بِهِ، إِذَا دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ الْجَمْعِ، فَإِنَّهَا لَا تَنْفِيدُ أَكْثَرَ مِنْ تَعْرِيفِ
النِّكَرَةِ. ثُمَّ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ الْجَمْعِ، اقْتَضَتْ الْجِنْسَ، لَا تَعْرِيفَ ذَلِكَ الْجَمْعِ
فَقَطْ. عَلَى أَنَّهُ يَقْتَضِي تَعْرِيفَ النِّكَرَةِ، إِذَا تَقَدَّمَتْهُ نَكْرَةٌ؛ فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَقَدِّمْهُ، اقْتَضَتْ
٢١ تَعْرِيفَ الْجِنْسِ. وَهَهُنَا لَمْ تَقَدِّمْهُ نَكْرَةٌ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفًا لِلْجِنْسِ.

٣-٤: مِنْ «تَعُودُ» إِلَى «الرَّجُلِ»: فِي الْهَامِشِ. ٦ قَوْلُهُمْ: مُزِيدٌ. مَهْمَلٌ. || وَاللَّامُ: مُبْتَدِئٌ (مِنْ:
فَاللَّامِ). ٩ يَغْلِبُ: يَغْلِبُ. || يُسْرَيْنِ: سَرِينِ. ١١ نَكْرَةٌ: مَهْمَلٌ. ١٣ فَأَمَّا: مُبْتَدِئٌ. ١٤ يُرْجَعُ: رُجِعَ.
٢٢ يَكُونُ تَعْرِيفًا: مَهْمَلٌ.

فصل في أسماء الجموع

- إذا لم يدخلها «الف والام»: مثل قولنا: «مُسْلِمِينَ»، و«مُسْرِكِينَ»، و«قَاتِلِينَ»
 و«مُجْرِمِينَ»: فإنها لا تكون محمولة على العموم، وتُحْمَلُ على أَقَلِّ الجمع. ٣
 واختلف أصحاب الشافعي على وجهين. أحدهما مثل قولنا: وأنها لا تُحْمَلُ على
 العموم؛ والثاني من الوجهين تُحْمَلُ على العموم، واستغراق الجنس؛ وإليه ذهب
 الجُبَاتِيُّ من المعتزلة. ٦
 وعن أحمد مثل الأول من المذهبين؛ وعنه مثل الثاني أيضًا.

فصل في أدلتنا

- فمنها أن أهل اللغة سَمَوْا هذا «نكرة»: ولو كان للجنس؛ لَمَا سَمَوْهُ «نكرة». ٩
 لأن الجنس معرفة؛ لأنه معروف كَلَّةً: غير منكَّر عندهم. إذ لا تخليط بغيره؛ بل هو
 مستوعب منقطع عن غير الجنس.
 ومنها أنه نكرة في الإثبات، فلم يقتضِ العموم؛ كالاسم المفرد. ١٢
 ومنها أنه بصح تأكيد به «مَا» فتقول «رَأَيْتُ رِجَالًا مَا». ولو كان يقتضي
 الجنس؛ لَمَا حَسُنَ تأكيد به «مَا»؛ لأنَّ قول القائل «عِنْدِي دَرَاهِمٌ [مَا]»، و«جَاءَنِي
 رِجَالٌ مَا»، يريد به التقليل؛ والتقليل ينافي الاستغراق. ولهذا قال - سبحانه: ١٥
 ﴿لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ | وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾.
 فصَرَحَ بِالْقَلَّةِ في حرف «مَا». ألا ترى أنه إذا دخل «الألف واللام» عليه، لم يحسن
 دخول «مَا»؟ فلا يُقَالُ: «الرِّجَالُ مَا». ١٨

٢ ألف: مزيد فوق «الف» مشطوب. || ولام: مزيد فوق «اللام» مشطوب. || وقَاتِلِينَ: وقَاتِلِس.

٣ ومُجْرِمِينَ: مهمل. ٥ تُحْمَلُ: السابق (أحدهما) مشطوب. ٦ الجُبَاتِيُّ: مهمل. ١٠ إذ لا: ادلا.

نخلط: مهمل. || بغيره: بغيره. مشطوب التنقيط. وحرف الهاء مزيد. ١٣ رأيت: رلت. كذا.

رِجَالًا مَا: رجالا ما. ١٤ وجاءني: وحاني. ١٥ يريد به: يريد به.

[فصل في شبهة أهل العموم]

- شبهة أهل العموم أن قالوا: لو لم يقتضِ الجنس، لَمَا حسن الاستثناء لكل واحد من الجنس. فَلَمَّا حسن استثناء كل واحد منه، عُلِمَ دخوله فيه وبجنسه؛ إذ لا يخرج بالاستثناء إِلَّا ما دخل في اللفظ.
- ٣
- فَيُنَال: لا نَسَلَم؛ بل لا يجوز الاستثناء من ألفاظ الجموع إذا تجردت عن «الألف واللام»؛ فلا تقول: «رجالًا إِلَّا زيدًا وعمراء». على أَنَا لو سَلَمْنَا توسعة الكلام، فَإِنَّ الاستثناء يخرج البعض من الكل، ويخرج البعض من البعض. ومبهما كان الجمع محتملاً لإخراج بعضه: صحَّ الاستثناء منه بجنسه؛ ولا يعطي هذا استغراق الجنس.
- ٩

فصل

- إذا وردت صيغة العموم الدالة بمجردها على استغراق الجنس واستيعاب الطبقة، فهل يجب أن ينفى الاعتقاد لها والعمل بها على البحث عن دليل التخصيص؛ أم يجب بأول بادرة، على روايتين عن أحمد - رضي الله عنه. إحداهما يجب اعتقادها والعمل بها في الحال؛ والثانية لا يجب ذلك إِلَّا بعد البحث والطلب، وعدم الدلالة المخصصة.
- ١٢
- ولأصحاب الشافعي وجهان كالروائتين.
- واختلف أصحاب أبي حنيفة؛ فقال أبو عبد الله الجرجاني: إن سمع الصيغة من رسول الله، وجب الاعتقاد والعمل من غير توقف؛ وإن كان سماعها من غيره، لزمه التثبت وطلب دلالة التخصيص. فَإِنَّ فَقْدَهَا، حمل اللفظ على مقتضاه من العموم.
- ١٨
- وذكر أبو سفيان | وجوب اعتقاد عمومته من غير توقف، ولا طلب دلالة
- ٢١
- تخصيص.

٢ شبهة: سهو. كذا. ٣ وبجنسه: وحسبه. مع العلامة لحرف الحاء المبهم. ٦ رجالًا: السابق (الا) مشطوب. || وعمراء: وعمروا. ٨ بجنسه: بحسبه. مع العلامة لحرف الحاء المبهم.

فصل يجمع أدلتنا

- فمن ذلك أَنَّ الصيغة تقتضي بوصفها العموم؛ كما أَنَّ اللفظ يقتضي للحكم على الدوام، إذا ورد فسمعه من أهل الآفاق في عصر النبي - عليه السلام، كنعاذ باليمن، وعَتَاب بمكة، وغيرهما من الصحابة، مع تجويز ورود ناسخ ينسخ ذلك الحكم، فإنه لا يجوز التوقف لِطَلَب ناسخ عساه يكون قد ورد، فضلاً عن أن يجب؛ كذلك لا يجب طلب دلالة التخصيص. وكما أَنَّ الناسخ يتأخر، ٣
فالتخصيص يجوز أن يتأخر؛ فإذا لم يجب بطلب أحدهما، كذلك الآخر. ٦
ومنها أَنَّ الصيغة موضوعة للعموم، والتخصيص متوهم ومجوز؛ فلا يجوز تأخير الاعتقاد لعمومه والعمل به، لثوهم ما يخصه. كما أَنَّ أسماء الحقائق إذا وردت؛ ٩
يجب اعتقاد ما يوجبه الوضع والعمل به؛ ولا يجب التوقف لطلب دلالة صارقة له عن ظاهره وحقيقته، إلى مجازه واستعارته.

١٢ فصل في سؤالهم على الدليلين

- قالوا: إِنَّ الصيغة تقتضي ما ذكرت، لكن مع التجرد من مخصص. وذلك لم يتحقق؛ ما لم يَبْحَث عن الدليل المخصص. وما ذلك إِلَّا بمثابة الشهادة؛ إذا قامت على حق من الحقوق؛ لا يتلقاها الحاكم بالعلم والعمل بها، حتى تقوم الدلالة على سلامتها بالبحث الدال على السلامة مما يندح فيها؛ وهي التركيب لها. فلا يُقْنَع بأصل العدالة التي هي كأصل الوضع ههنا. ١٥
وأما النسخ؛ فإنه أمر يرد متراخياً فيما بعد | المنسوخ؛ وذلك لا يجب انتظاره ١٨
وتوقعه. ولأنَّ انتظار الناسخ يعطل الأمر الأول عن العمل به؛ لأنَّ رفعه إنما يكون بعد العمل به. ولو كان مثل العمل به؛ لما ثبت للفظ الأول فائدة؛ لأنه يخلو جميع الزمان السابق للناسخ من عمل بذلك المنسوخ. وليس كذلك انتظار الدليل ٢١
المخصص، لأنه أي وقت كان قصد العمل باللفظ الذي أريد به الخصوص. كما

٦ يجب طلب: مهمل. ٧ يجب بطلب: مهمل. ١٢ على: مقير. ١٦ يُقْنَع: مهمل. ٢١ بذلك:

نقول في البيّنة: إذا ثبتت عدالتها في الحال، لا نترك العمل بها والاعتقاد لما شهدت به. فإنّا لا نستأني بها استقبال حالها، وتوقعها، عساه يحدث فيها من فعل أو قول خارج يقدح في عدالتها؛ أو يرفع العدالة عنها.

٣

فيقال: إنّ القاعدة في سؤالكم غير صحيحة؛ لأنّ تجويز وجود دلالة تصرف عن العموم إلى الخصوص، لو أوجب التوقّف لطلبها والبحث عنها، لأوجب تجويز صرف لفظ الأمر عن ظاهره، وهو الوجوب، إلى الندب، توقّفًا عن العمل به، واعتقادًا لإيجاب البحث عن دلالة تدلّ على صرفه. ولما لم يجب ذلك في الأمر المطلق، لم يوجب التوقّف في العموم المطلق.

٩

وقولك: لا يكون مجرّدًا إلّا بعد البحث، يبطل بالأمر والنهي؛ فإنّه يكون مجرّدًا قبل البحث عن دليل الصرف له عن ظاهره. وفارق البيّنة. فإنّ خبر الواحد ههنا لا يوجب البحث ولا التوقّف في الراوي؛ إلى أن تقوم الدلالة على عدالة باطنه. ويُقبل فيه الواحد، ولا يُعتبر العدد؛ بخلاف الشهادة.

١٢

وأما قولكم: إنّ دلالة التخصيص تكون معه بخلاف النسخ، فلا نسلم. بل عندنا أنّ البيان يجوز أن يتأخّر عن وقت الخطاب؛ فهو كالنسخ. ولأنّ النسخ الذي يكون بُعْدُهُ قد يخفى عن البعيد عن مدينة الرسول؛ فلا يُعلّم أنزل به وحي أم لا. ومع ذلك، لا يجب الانتظار، وإن كان ذلك لا يفوت أصل العمل عند ورود النسخ. ومع هذا التجويز، لا يجب التوقّف عليه.

١٨

فإن قيل: ليس العموم من أسماء الحقائق بشيء؛ لأنّ تلك، إذا عدل عنها إلى غيرها، كانت استعارة ومجازًا. فأما العموم، فإنّه إذا صُرف إلى الخصوص، ودخله التخصيص، لم يكن مجازًا.

٢١

قيل: قد استويا في العدول عن الظاهر الأصلي في الوضع، وإن اختلفا في كون أحدهما بقي حقيقة؛ لأنّ ما بقي ليس غيرًا، ولا مخالفًا. لأنّه يصلح للعموم ابتداءً؛ وما صلح للابتداء، كان أصلح للبقاء، لأنّ البقاء والدوام أكد.

٢ نستأني: سنأني. ٤ وجود: في الهامش. ١٠ البيّنة: مهمل. ١٥ بُعْدُهُ: بُعْدُهُ. || يخفى: سحفا.

|| البعيد: مهمل. || يُعلّم: مهمل. ١٦ عند: معتبر. ٢٢ بقي: بقى (في الموضعين). || غيرًا ولا: عراولًا.

٢٣ للابتداء: معتبر.

فصل في إيضاح شبههم

فمنها أن قالوا: إن اقتضاء العموم، أو إن مقتضي للعموم، إنما هي هذه الصيغ
إذا تجردت عن قرينة تصرفها. ولا طريق إلى العلم بتجربها عن القرينة، إلا البحث
الكاشف لأحد أمرين: إما القرينة الصارفة لها عن الوضع الأول، أو تجربها عن
قرينة. فصارت كالبينة التي لا تعلم صلاحيتها لإثبات الحقوق، إلا بالبحث عن
باطلها، لتتضح براءتها من أسباب الريبة.

فيقال: إن الأصل عدم القرينة. ولأنه يلزم عليه الأعداد، وأسماء الحقائق،
فإنهما جميعاً يُصرفان عن ظاهرهما بالقرائن؛ ولا يُعتبر العمل بهما بعدم البحث.
ومنها أن قالوا: إن سامعاً إذا سمع قوله - سبحانه: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾،
فلا يخلو أن يعتقد عمومهم بالبادة، حتى إنه يعتقد خلق الكلام والعلم والإرادة، أو
يتوقف لينظر ما يجوز أن يدخل تحت العموم، وما لا يجوز، فيخرجه بدلالة
التخصيص. ولا يجوز الأول بإجماعنا، فلم يبق إلا الثاني.

فيقال: إن لأدلة العقول، فيما يتعلق بالله - سبحانه - | وصفاته الواجبة له،
سابقة لسماع كل سمع يرد من الرسول - صلى الله عليه - كما كانت سابقة لإرسال
الرسول في تجويز الإرسال عليه. فلما جاوزت الإرسال، سمعنا ذلك لا جزم منه. ولو
لم تسبق أدلة العقول بتجويز الرسالة عليه - سبحانه، والسفارة عنه، لما سمعناه.
وتلك أدلة ظاهرة، لا تحتاج إلى تجديد نظر وبحث، بعد ورود صيغة العموم.

فصل في الكلام مع أصحاب أبي حنيفة في الفرق بين سماع
ذلك من الرسول - صلى الله عليه - وسماعه من غيره

إن الصيغة الموضوعية في اللغة لا تختلف باختلاف الناطقين بها؛ بدليل أسماء
الجموع والحقائق الموضوعية من أسماء الأجناس والأنواع والأشخاص. فنقول:

٣ تجربها: مهمل. ٥ فصارت: فسار. ٦ كالبينة: مهمل. ٧ تعلم: مهمل. ٨ لإثبات: لا ناث.
٩ لتتضح: مهمل. ١٠ براءتها: رائها. ١١ أسباب الريبة: مهمل. ١٢ يلزم: مهمل. ١٣ يُصرفان عن: قربان عن.
١٤ يُعتبر: مهمل. ١٥ بعدم: مهمل. ١٦ الحروف متصلة. ١٧ البحث: مهمل. ١٨ وما: مقبر (من: اوما). ١٩ فيخرجه:
مهمل. ٢٠ سابقة: سابقه. ٢١ سابقة: سابقه. ٢٢ لا جزم: مزيد. ٢٣ بتجويز: سجوز. ٢٤ تجديد: مهمل.

صبغة موضوعة؛ فلا يجب التوقف عن اعتقاد موجبها، والعمل به، كما لو سُمعت من الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[فصل في] شبهة القائل بالفرق

٣

- ٦ إن الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - لا يؤخر بيان التخصيص؛ إذا كانت الصبغة مخصصة. أما تبيان ذلك بدلالة أو قرينة تُذكر؛ فإنه لا يجوز عليه تأخير البيان؛ بخلاف آحاد أئمة من المبلغين عنه والرواة؛ فإنه لا يجب عليهم ذلك.
- ٩ - إن شاء الله. على أن المبلغ عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - لا ينبغي له أن يؤدي الصبغة إلا على ما سمعها، ولا يحدث فيها شيئاً؛ لأنه يكون | تلييساً. فإذا كان النبي لا يجوز له أن يعرّي الصبغة عن بيان تخصيص؛ إن كان فيها؛ فالمبلغ أيضاً عنه لا ينبغي له أن يبلغها متجردة عن القرينة التي سمعها من رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فلا فرق بينهما إذا.
- ١٢

فصل في العموم

- ١٥ إذا خُصّ: هل ينفي على حقيقته، أو يكون مجازاً؟ فإنه حقيقة فيما بقي، ولا يصير مجازاً بتخصيصه. هذا مذهبنا؛ لأن أحمد - رضي الله عنه - أخذ بعمومات. قد خُصّت في عدة مواضع.
- ١٨ وبه قال أصحاب الشافعي؛ خلافاً للمعتزلة في قولهم يصير مجازاً فيما بقي على الإطلاق؛ سواء خُصّ بلفظ صاحبه، أو اقترن به لفظ، [أو] تأخر عنه.
- ٢١ واختلف أصحاب أبي حنيفة. فحكى أبو عبد الله الجرجاني، عن عيسى بن أبان، أنه يصير مجازاً يمنع من التعلق بظاهره، سواء قارنته دلالة التخصيص أو انفصلت عنه.

٥ تبيان: سان. ٦ المبلغين: مهمل. ٩ تلييساً: مهمل. ١٠ فالمبلغ: فالمبلغ. ١١ يبلغها: مهمل.

١٨ خُصّ: مهمل. || أو اقترن: وامرن.

وخُكي عن أبي الحسن الكرخي أنه كان يقول: يصير مجازًا، إذا كان التخصيص منفصلًا عنه؛ ولا يصير مجازًا، إذا كان متصلاً به.

وخُكي عن أبي بكر الرازي أنه يكون مجازًا، إلا أن يكون الباقي جسمًا؛ فينتي حقيقة.

وقالت الأشعرية: يكون مجازًا. وإنما يصح ذلك عندهم؛ إذا ثبت أنه عموم بدلالة، ثم خُصَّ بدلالة؛ إذ لا عموم عندهم على الإطلاق.

فصل في جمع الأدلة لنا

- فمنها أن فاطمة - رضوان الله عليها - احتجّت على الصديق - رضوان الله عليه - بقوله - تعالى: ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ الآية. ومعلوم أن التخصيص ٩ قد دخل عليها بإخراج الكافر من الأولاد والقاتل. ولم ينكر عليها هو، ولا أحد من الصحابة، الاحتجاج بذلك؛ بل عدل إلى رواية حديث عن أبيها - صلوات الله عليهما - وهو قوله: «نَحْنُ، معاشِرَ الأنبياء، [لا نُورِثُ]؛ ما تَرَكْنَاهُ فَهُوَ صَدَقَةٌ». ١٢ ومنها أن هذه الصيغة، لو وردت على نفي بعد التخصيص من الجماعة التي انتهى التخصيص إليهم، لكانت حقيقة في العموم. فوجب أن تكون دلالة من اللفظ قائمة بعد التخصيص، كما كانت قبل التخصيص. ١٥ ومنها أن الأصل في استعمال الحقيقة. وقد وجدنا الاستثناء والشرط والغاية في الاستعمال أكثر من أن يُعَدَّ ويُحْصَى. فدلَّ على أن ذلك حقيقة.
- ومنها أن فوائد اللفظ تختلف بما يدخل عليها من الزيادة والنقصان. مثاله أنك تقول «زيدٌ في الدار»، فيكون خبرًا. ثم تزيد فيه «ألف» الاستفهام؛ فتقول: «أزيدٌ في الدار؟»، فيكون استفهامًا واستخبارًا. فلو قلنا: «إنَّ ما أتصل باللفظ من الشرط والاستثناء يجعل الكلام مجازًا فيما بقي»، لوجب أن يكون قوله «أزيدٌ في الدار» ٢١ مجازًا في الاستفهام؛ لأنه لو سقط منه «الألف»، لصار خبرًا محضًا؛ وفي دعوى هذا وركونه إسقاطُ فوائد الألفاظ.

٣ جمعًا: مهمل. ١٠ والقاتل: مهمل. ١١ رواية: معتبر. ١٢ حديث: مزيد. ١٣ نفي بعد: مهمل.

١٧ يُعَدَّ ويُحْصَى: مهمل. ١٩ خبرًا ثم: خرام. ٢١ لوجب: معتبر (من: لوجب). ٢٢ محضًا: مهمل.

٢٣ وركونه: مهمل.

- ومنها أن الكلام إنما يكون مجازًا، إذا عُرف له حقيقة؛ كـ «الحمار»، حقيقة؛ الحيوان النّفاق، وإذا استعمل في الآدمي البليد كان مجازًا، لأنه استعمل في غير ما وُضع له. والعموم مع الاستثناء ما استعمل في غير هذا الموضع، على سبيل الحقيقة؛ فلا يجوز أن يُجعل مجازًا في هذا الموضع.
- ومنها أن دلالة التخصيص | بمتزلة الاستثناء المتصل بالجملة، من جهة أن كل واحد منهما يخرج من الجملة ما لولاه لدخل فيها. فإذا كان الاستثناء غير مانع من بقاء اللفظ فيما بقي، وصارت الجملة مع الاستثناء عبارة عما عدا المخصوص بالاستثناء؛ كذلك ههنا.
- فإن قيل: [إنما كان كذلك في] الاستثناء مع المستثنى منه، لِمكان الاتصال، كالجملة الواحدة. فيصير عبارة عن الباقي؛ لأنّ للتسعة اسمين، [والثاني] عشرةً إلّا واحدًا، وأيهما عُبر به كان حقيقة. كما أن في الجمع والتثنية لا فرق بين قوله «ثلاثة»، أو «اثنان وواحد»، في أن العبارتين تفيدان معنى واحدًا؛ وكذلك دلالة التخصيص المتصل. فأما المنفصل من التخصيص عن صيغة العموم، فإنه لا يكون جملة، ولا كالجملة الواحدة؛ وإنما كانت جملة هي حقيقة في عدد، أو في استغراق جنس، فبذلك بالدلالة عما وُضعت له.
- قيل: كذلك التخصيص المنفصل أيضًا، يصير مع الجملة الأولى كالم متصل، ولا فرق بينهما؛ لأنها ملحقة بها، وقاضية عليها. ولو كانت كالجملة الأخرى، لكانت نسختها. ولما لم تكن نسختها، ثبت أنها كالأستثناء؛ من حيث إنها أبانت عن المراد بالصيغة الأولى.

فصل في شبههم

- فمنها أن الصيغة موضوعة للاستغراق والشمول لجميع الجنس. فإذا جاءت دلالة التخصيص، صارت مصروفة عما وُضعت [له]. وإذا ثبت بهذه الجملة أنه

٢ البليد: مهمل. ٩ ما بين المعقوفين استمدناه من كتاب المدة لأبي يعلى. ج ٢، ص ٥٤٢، سطر ١٥. || الاتصال: الانفال. ١١ واحدًا: واحد. ١٢ في أن: في، السابق (أو واحد) مشطوب. || تفيدان: فقد. ١٣ المتصل: المنفصل. ١٨ أبانت: اقامت.

- معدول به عما وُضع له، صار مجازًا، وصار بمثابة اسم «الأسد» إذا استُعمل في الرجل المقدام | على الحرب. و«الجمار» إذا استُعمل في الرجل البليد، فإنه يكون مجازًا؛ كذلك ههنا. ولو كان ما صرفته الأدلة المنفصلة عن موضوعه، ومقتضى ٣ إطلاقه، بعد صرفه حقيقة فيما صُرف إليه بالدلالة، أو القرينة، لُصار كل مجاز حقيقة فيما اقتضته القرينة، ولَسقط المجاز من كلام العرب جملةً، ولُصار القول في الإنسان البليد والرجل الشديد إنه «ثور»، و«جمار»، و«أسد» حقيقةً، مع القرائن ٦ الدالة، مع أن القصد به غير ما وُضع له في الأصل. ولما بطل ذلك، وثبت المجاز من الكلام، بطل ما ادّعوه.
- يُقَال: هذا باطل بما إذا قيده بالشرط، أو لغاية، أو خصه بالاستثناء، على قول ٩ من سلم ذلك؛ فإنه موضوع للجنس؛ وقد استُعمل مع الاستثناء في غير ما وُضع له، ثم لم يصّر مجازًا. على أنه، لما صُرف، بقي على جملة صالحة لكونها عمومًا. فهي كالعدد الذي إذا زال بعضه بقي الباقي حقيقة في الجمع؛ بخلاف الأسماء التي ١٢ قاسوا عليها.
- فإن قيل: هو مع الاستثناء موضوع للخصوص، لا للعموم؛ فما استُعمل إلا فيما وُضع له. ١٥
- قيل: وكذا نقول في مسائلنا. لفظ العموم مع دلالة التخصيص موضوع للخصوص؛ لا للعموم؛ فما استُعمل إلا فيما وُضع له.
- ويخالف هذا ما ذكره من استعمال «الأسد» في الرجل الشجاع، و«الجمار» ١٨ في الرجل البليد. فإن «الأسد» لم يُوضع للشجاع، ولا «الجمار» للرجل البليد، في اللغة. فإذا استُعمل في ذلك، حكمنا أنه مجاز. وليس كذلك لفظ العموم؛ فإنه متناول لكل واحد من الجنس؛ ما أخرج الدليل، وما بقي تحته وواقع عليه. فإذا ٢١ استُعمل في الخصوص، | فقد استُعمل فيما يقتضيه اللفظ. يدلّ عليه أن القرينة، فيما ذكره، تبين ما أُريد باللفظ؛ والقرينة؛ فيما اختلفنا فيه، تبين ما لا يُراد باللفظ؛ فبقي الباقي على مقتضى اللفظ.

فصل في الدلالة على من فوق بين المتصل والمنفصل

- ٣ لأنَّ المتصل معني يقتضي تخصيص العموم؛ فلم يصر مجازاً في الباقي. دليله الشرط والاستثناء. وأيضاً فإنَّ اللفظ اقتضى استغراق الجنس أجمع. فإذا دلَّ الدليل على أنَّ بعض الجنس غير مراد؛ بقي الباقي على مقتضى اللفظ؛ فوجب أن يكون حقيقة فيه. ٦

فصل

- والدلالة على أنه يجوز تخصيص العموم إلى أن يبقى واحد؛ فلا يتخصّص جوازه بأن يبقى أقلّ الجمع؛ وهو الثلاثة. ٩
- وبه قال أكثر أصحاب الشافعي، خلافاً لأبي بكر الرازي، فيما حكاه الجرجاني عنه.
- ١٢ و [قال] أبو بكر النّقال: يجوز تخصيص الجمع؛ إذا كان الباقي جمعاً حقيقة؛ ولا يجوز التقصان منه؛ إلّا لما يجوز النسخ به.
- فالدلالة على ما ذكرناه أنَّ ما جاز تخصيصه إلى الثلاثة؛ جاز تخصيصه إلى الواحد؛ كـ «مَنْ» و «مَا». فإنّه لو قال «مَنْ دَخَلَ الدَّارَ؟» أو «مَنْ فِي الدَّارِ؟» أو «مَا فِي الدَّارِ؟» حسن جوابه بالواحد من الجنس؛ كما يحسن جوابه بالثلاثة؛ أو بقول لفظ من ألفاظ العموم. فصار تخصيصه إلى أن يبقى دون الثلاثة؛ كـ «مَنْ» و «مَا». وأيضاً ما جاز تخصيص العموم به إلى الثلاثة؛ جاز التخصيص به إلى الواحد؛ كالاستثناء. وأيضاً فإنَّ القرينة المنفصلة؛ كالقرينة المتصلة؛ لأنَّ كلام صاحب الشريعة؛ وإن تفرّق؛ فإنّه يجب ضمّ بعضه إلى بعض؛ وبناء بعضه على بعض. فإذا كان كذلك؛ كان المتصل صحيحاً | مهما بقي من اللفظ شيء؛ كذلك التخصيص. ٢١

٥ على أن: السابق (على بعض) غير مطلوب. ١٢ النّقال: مهمل. ١٧ بقول: مهمل. || الثلاثة: اللاب. ١٨ الثلاثة: اللاب. ١٩ فإن: متبعر. ٢٠ تفرّق: مهمل. || يجب ضمّ بعضه: مهمل. || وبناء بعضه: وسامعه. ٢١ كذلك: متبعر (من: كل). || كان: وكان.

فصل في شُبُهَتِهِمْ

- قالوا: إن اللفظ موضوع للجمع. فإذا لم يبقَ ما يقع عليه اسم «الجمع»: صار مستعملًا في غير ما وُضع له؛ فاحتاج إلى دليل يجوز به النسخ.
- ٣ فيقال: إنا لا نسلّم أنه لا يجوز استعمال لفظ الجمع فيما دون الثلاثة. ولهذا قال الله - تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾، وأراد به نُعَيْمًا. وقال: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾، وأراد به عائشة وحدها. وعلى أن هذا يبطل به، إذا خصّه بالاستثناء؛ فإنه يجوز، وإن كان اللفظ يُستعمل فيما دونه.
- ٩ فإن قيل: أليس من مذهبكم أنه لا يجوز استثناء الأكثر؟ فكيف أجزتم رفع الكلّ إلا واحدًا ههنا؟
- قيل: ليس التخصيص من الاستثناء بشيء؛ بدليل أن لا يلحق بالمستثنى منه إلا مع اتصال الكلام. وفي التخصيص يلحق بالخصوص بالعموم مع الانفصال. على أن هذا السؤال لا تقول به؛ بل عندك يجوز استثناء الأكثر. ومن جنسه ما يرفع الأصل، وهو النسخ؛ لأنه تخصيص الزمان؛ كما أن هذا تخصيص الأعيان.
- ١٢ فإن قيل: قد حدّ الناس العموم بما شمل اثنين فصاعدًا. أو لأنكم، إذا بقيتموه على واحد؛ لم يبقَ فيه للعموم مساغ؛ لأنه لا يبقى ما يمكن معه التخصيص. وكلّ ما لا يدخله التخصيص، فليس بعموم.
- ١٨ | قيل: باطل بالاستثناء.

٩٩ ظ

فصل

- يجوز تخصيص العموم بدلالة العقل؛ وبه قال أكثر العلماء.
- ٢١ وحكى بعض الأصوليين أنه زعم قوم أنه لا يجوز ذلك.

٦ نُعَيْمًا: نُعَيْم. ٩ من: السابق (انه) مشطوب. ١١ أن: أن. ١٣ نقول: نقول. ١٤ الأعيان: اعيان. ١٥ أو لأنكم: أو لا بكم. || بقيتموه: شئتموه.

فصل في أدلتنا

- فمنها أن القائلين بالعموم، هم الذين يتصور معهم الخلاف؛ قد علموا أن قوله
 ٣ - تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ظاهره في اللغة العموم؛ وليس في اللغة ما يخص.
 وكذلك قوله: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، ﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾، ﴿وَمَا
 أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾، إنما
 ٦ دلت العقول على أنه لا يدخل تحت ذلك صفات الله - سبحانه، ولا يدخل تحت
 الرحمة؛ في إرساله - صلى الله عليه - أبو ليث وأبو جهل؛ وإنما كان رحمة لمن
 صدقه وآمن به.
 ٩ ومنها أنه إذا جاز صرف الكلام عن ظاهره إلى غير الظاهر؛ مثل صرفه عن
 الحقيقة إلى المجاز بدلالة العقل؛ جاز تخصيص العموم بدلالة العقل. مثل قوله:
 ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾، ومثل قوله: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ
 ١٢ الْحَقِّ﴾. والعجل لا يدخل القلوب بذاته؛ لكن تقديره «حب العجل». والآدمي لا
 يكون قولاً لله - سبحانه؛ إنما يكون بكلمة الله؛ أو يكون قائلاً قول الله وكلمة
 الحق. فلا فرق بين الظاهر والعموم؛ ولا بين الخصوص والمجاز.
 ١٥ ومنها أن دلالة العقل دلالة تؤدي إلى العلم؛ فجاز التخصيص بها؛ كالكتاب،
 والسنة، والإجماع.

فصل يجمع شبهات | المخالف

- ١٨ فمنها أن قالوا: إن دلالة العقل سابقة للألفاظ والصيغ مقتضية للعموم. ومحال
 أن تتقدم دلالة التخصيص على اللفظ المخصوص؛ كما أنه يستحيل أن تتقدم صيغة
 التأكيد على اللفظ المؤكّد؛ وتقديم النسخ على المنسوخ؛ لأن رفع الشيء قبل
 ٢١ وجوده محال.
 ومنها أن قالوا: لو جاز تخصيص العموم بدليل العقل، لجاز النسخ بدليل العقل.

٦ العقول: في الهامش. ٩ إلى غير: «إلى» مزيد، وغير: مهمل، والسابق (مثل) مشطوب.

١٣ بكلمة: مهمل. ٢٠ وتقديم: اللاحق (النسخ و) غير مشطوب.

ومنها أنه قد ثبت أن الاستثناء كال تخصيص، من حيث إن كل واحد منهما يخرج من اللفظ الجامع الشامل ما لولاه لدخل فيه. ثم أجمعنا على أن الاستثناء لا يجوز تقدمه على المستثنى منه؛ كذلك يجب أن لا يجوز تقدم الخصوص على ٣ المخصوص منه.

فصل في الأجوبة لنا عن شبههم

- ٦ أما الأول وقولهم «دلالة العقل سابقة»؛ لا نسلم؛ بل في هذا تفصيل. فإن كان العام كلاماً لله - سبحانه - فإنه السابق بقدمه وأزليته العقل ودليله؛ فلا يصح ما ادعوه على الإطلاق. فبطلت دعواهم في كلام الله.
- ٩ فأمّا كلام غيره؛ فإنّا لا نقول إن دليل العقل خصوص قبل وجوده؛ لأن قولنا «خصوص» من باب المتضايقات. فإذا لم يوجد عموم؛ فلا خصوص. فنحن لا نسوّي دلالة العقل تخصيصاً للعبارة؛ قبل حصولها ووجودها؛ وإنما نصفه بأنه تخصيص، بعد وجود العبارة؛ وهذا حكم الدلائل. وإنها تارة تتقدم، فتدلّ على ما ١٢ يكون في الثاني؛ وتارة تتأخر؛ فتدلّ على أمر كان.
- ١٠٠ ألا ترى أن الدليل قد دلّ على أن الله - سبحانه - يثيب المؤمنين بالجنة، وأنه يعاقب الكافر بالنار؟ وإن كان مدلول هذا الدليل، وهو عين الإثابة والعقاب؛ متأخراً، كذلك دلالة التخصيص في العقل سابقة لمدلول العموم. ولأنه ثبت بدلائل العقول أن الله - سبحانه - خالق؛ وأن صفاته قديمة، غير مخلوقة، وأنه واحد؛ ليس بذي أعضاء، ولا جوارح، فإذا وردت [الآيات]، ﴿صُنِعَ [الله]﴾، ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، ﴿وَيَتَنَبَّأُ وَجْهَ رَبِّكَ﴾، ﴿بَلْ يَدَّاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، اقتضت دلالة العقل السابقة صرف العموم إلى الخصوص، وصرف ظاهر هذه الأسماء عن الأعضاء. ولأن الدلائل باقية إلى ما بعد نزول هذه الآيات؛ فلا معنى لتخصيصها ٢١ بالتقدم على ما خصصه.

١١ قبل: مغير. ١٤ الله: مزيد. || يثيب: سبأ. || المؤمنين: المومنين. || بالجنة: بالعجبة.

١٦ ولأنه ثبت: مهمل. ٢٠ صرف: السابق (على) غير مطلوب. ٢١-٢٢ لتخصيصها بالتقدم: مهمل.

- وأما تعلّقهم بالمنع بالمنع من التخصيص به لامتناع النسخ به، فليس التخصيص من النسخ في شيء؛ لأن النسخ رفع لما ليس بأصلح؛ أو ما فيه مفسدة. وليس في العقل ما يقتضي الأصلح والأفسد؛ لأن الحظر، والإباحة، والإيجاب، ليس من قضاياه. فأما الأحالة والتجوز، فإنه من قضاياه التي لا خلاف فيها. فهو يقتضي بتجوز جائزات كونها، وإحالة الممتنع، وإيجاب واجبات وجودها. فأما الأحكام، فلا. والتخصيص تدخل عليه قضاياه. فإنه مما يقتضي أن الصفات المخصوصة تجب لله - سبحانه؛ فلا تدخل تحت مقدوره، ولا يجوز زوالها، كما وجب وجودها. فإذا قال: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾؛ أرشد العقل إلى أنه لا يدخل تحت هذا العموم ما وجبت له من الصفات. وإذا قال: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، بيت المقدس، لم يكن في قضاياه تقدير مدة الاستقبال، ونقل الاستقبال إلى الكعبة. ولأن النسخ بالقياس وخبر الواحد يجوز، وذلك لأنه بيان المراد باللفظ، والنسخ بيان غاية الحكم؛ وذلك لا يعلمه إلا من يحيط علماً بالمصالح، ومن له المشيئة النافذة. ولأن العقل يجوز بقاء الحكم الذي شرعه الله؛ إذ قد اجتمع أرباب العقول، من أهل الشرائع، [على] أنه لا يجوز أن يرد الشرع بغير مجوزات العقول. فإذا جُوز ذلك، وعلم أن الواضع له الحكيم الأزلي الذي لا يصدر عنه ما يقتضي عليه العقل، بل يقتضي به العقل، فلا سبيل إلى نسخ ذلك الحكم بالعقل.
- فأما إذا قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾، حسن أن يشعر العقل بتخصيص هذا الأمر العام؛ بإخراج من لا يسوغ في العقل خطابه من الأطفال والمجانين. وقد أجاب بعض الناس بأن معنى النسخ ليس بأكثر من رفع الحكم الحكم؛ أو مثل الحكم المشروع في مستقبل الزمان، لمصلحة تجددت. وهذا ينهض به دليل العقل، في سقوط خطاب الله المستمر في كل زمان، بما يتجدد من عجز المكلف

٥ الممتنع: السعاب، كذا، وبإفراد حرف الميم. ٦ تدخل عليه قضاياه: مهمل. ٧ تدخل:

دخّل. ٨ يدخل: مهمل. ٩ ما: مغير. ١٠ الاستقبال: الاستقبال. ١١-١٠ ونقل الاستقبال: ونقل

الاستقبال. ١٣ ومن له المشيئة النافذة: مغير بعضه، وناقص التنفيذ، وأوله مشكوك فيه. || يجوز: يجوز.

١٥ بغير: بغير. || مجوزات: مهمل. ١٩ بإخراج: السابق (الذي) مشطوب. ٢١ ينهض: مهمل.

٢٢ يتجدد: شدد. || عجز: السابق (خطاب) مشطوب.

عن النهوض بالتكليف بذلك الحكم المشروع. فقد نهض بالنسخ على هذا الوجه؛ وإنما منع الاسم، لأنهم خصّوا اسم «النسخ» بما حصل بلفظ الشارع، حتى أن ما رفعه الإجماع لا يُعدّ نسخاً؛ وإلا فالمعنى قد حصل.

- ٣ وأما تعلّقهم بالاستثناء: وأنه لما لم يجرز تقدّمه على المستثنى منه، كذلك
- ١٠١ انظر التخصيص، فلا يصح؛ | لأنه لو ابتداء بقوله «إلا زيدا»، لم يُعدّ متكلّماً بلغة العرب، وإن قال بعد ذلك «رأيت الناس». ولو قال: «إنما يقع خطابي بالتكليف للعقلاء البالغين»، ثم قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾، ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾، صحّ، وانطبق الأول على الثاني بالتخصيص. فصار كأنه قال: يا أيّها الناس العقلاء ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾.
- ٩

فصل

يجوز تخصيص القرآن بأخبار الآحاد: سواء كان العموم قد دخله التخصيص، أو لم يدخله. نصّ عليه أحمد؛ وبه قال أصحاب الشافعي.

١٢ وقال بعض المتكلّمين: لا يجوز.

وقال عيسى بن أبان: ما خُصّ بدليل جاز بخبر الواحد، وإن لم يدخله التخصيص؛ فلا يجوز تخصيصه ابتداءً بخبر الواحد.

١٥ واختلف القائلون بجوازه. فقال فريق: يجوز أن يرد، لكن لم يرد. وقال قوم: قد ورد؛ ونحن منهم.

فصل في جمع الأدلة لنا

- ١٨ فسنّها ما رُوي عن الصحابة ممّا يدلّ على مثل مذهبنا أنّهم خصّوا قوله: ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ بحديث أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم: «لا تُنكح المرأة على عمتيها، ولا على خالتيها». ومن ذلك تخصيصهم قوله - تعالى - في آية الموارث: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾ بما رُوي عن
- ٢١

النبي - صَلَّى الله عليه: «لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ»، وقوله: «لَا يَرِثُ الْكَافِرُ مِنَ الْمُسْلِمِ، وَلَا الْمُسْلِمُ مِنَ الْكَافِرِ». وخصّوا آية الموارث حيث احتجّت بها فاطمة بقوله - صَلَّى الله عليه: «نَحْنُ، مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ، لَا نُورَثُ».

٣

١٠٢ | فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ [لَمْ يَقْبَلْ] حَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ حَيْثُ، لَمَّا رَوَتْ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنًى وَلَا نَفَقَةً، قَالَ: لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنَا وَسَنَّةَ نَبِيِّنَا لِقَوْلِ امْرَأَةٍ؛ وَهَذَا أَشَارَ بِهِ إِلَى قَوْلِهِ: «أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ».

٦

قِيلَ: إِنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ قَبُولِ ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّهُ خَبِرَ وَاحِدًا عَارِضَ الْقُرْآنِ؛ لَكِنْ اعْتَقَدَ خَطَأً فَاطِمَةَ لِمُعَارَضَةِ غَيْرِهِ. لَمْ يَدَلَّ عَلَيْهِ أَنَّهُ رَوَى «لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَعَلَّهَا نَسِيَتْ»، أَوْ شَبَهَةِ عَرَضَتْ لَهُ؛ وَيَدَلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَدْرِي أَصَدَقْتُ، أَمْ كَذَبْتُ». وَهَذَا يَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ رَدَّ ذَلِكَ لِأَمْرِ يَخْصُهَا. وَنَحْنُ إِنَّمَا نَقْضِي بِالتَّخْصِصِ بِخَبَرِ وَاحِدٍ سَكَنْتَ إِلَيْهِ نَفْسُ الْمُجْتَهِدِ، وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهُ. فَأَمَّا مِثْلُ هَذِهِ الْحَالِ، فَلَا.

٩

وَقَدْ أَجَابَ صَاحِبُنَا أَحْمَدُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِأَنَّهُ قَالَ: كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِيَاظِ؛ وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ يَقْبَلُ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ قَوْلَهُ وَحْدَهُ. عَلَى أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَطْرُوحُ الظَّاهِرِ، لِأَنَّ آيَةَ السَّكْنَى مَخْصُوصَةٌ فِي حَقِّ الصَّغِيرَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا سَكْنَى لَهَا. وَخَبَرُ الْوَاحِدِ عِنْدَ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، إِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِصُ، يُخْصَّ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

١٥

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ تَعَلَّقْتُمْ بِأَنَّ الصَّحَابَةَ عَمِلَتْ بِذَلِكَ فَقَدْ أَحْدَثَ النِّسْخَ لِمَا ثَبَتَ قَبْلَهُ فِي الشَّرْعِ بِخَبَرِ وَاحِدٍ.

١٨

قَالَ لَهُمْ: إِلَّا أَنَّ الْقِبْلَةَ حُوِّلَتْ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، فَاسْتَدَارُوا؛ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ تَتَّبِعُوهُمْ فِي ذَلِكَ، وَتَقُولُوا: إِنَّ النِّسْخَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ جَائِزٌ.

٢١

قِيلَ: هَذَا نَقُولُ. وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا، فِي رِوَايَةِ النَّضْلِ بْنِ زِيَادٍ وَأَبِي الْحَارِثِ عَنْهُ، فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ، إِذَا كَانَ إِسْنَادُهُ صَحِيحًا، وَجِبَ الْعَمَلُ بِهِ. ثُمَّ قَالَ: أَلَيْسَ قِصَّةُ الْقِبْلَةِ، حِينَ حُوِّلَتْ، أَتَاهُمُ الْخَبَرُ وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَتَحَوَّلُوا نَحْوَ

٢٤

٣ نُورَثُ: أَنْظَرُ بِفَتْحِ الْحَدِيثِ فِي مَسْحُوحِ مُسْلِمٍ ج ٥. ص ١٥٣: «وَمَا تَرَكْنَا فِيهِ صِدْقَةً». ١٦ آيَةُ: مَهْلٍ. ١٨ بِأَنَّ: زِيَادٌ فَوْقَ وَحِيدٍ. مَشْطُوبٌ. ١٩ وَاحِدٌ: مُتَبَيِّرٌ (مَنْ: الْوَاحِدُ). ٢٠ تَتَّبِعُوهُمْ: سَعَوْهُمْ. كَذَا. ٢١ فِي: مَكْرُورٌ. || وَتَقُولُوا: وَتَقُولُونَ.

الكعبة؟ وخبر الخمر، فأراقوها، ولم ينتظروا التواتر؟ فهذا مذهبه في النسخ.
فرجع سؤالهم عليهم.

فصل

٣

ومن أدلتنا، من طريق النظر، أنَّ الخبر الخاص يتناول الحكم بصريحه؛ والعالم
من الكتاب يتناول الحكم بظاهره؛ والصريح يقضي على الظاهر؛ كالأيتين،
والخبرين. ونحرره طريقة قياسية، فنقول: دليان، خاص وعام؛ فقضي بالخاص
على العام؛ كالأيتين، والخبرين.

ومنها أنَّ خبر الواحد دليل من أدلة الشرع، يجب العمل به. فوجب أن يقضي
خاصه على عام الكتاب؛ كالمتواتر.

فإن قيل: المتواتر مقطوع بطريقه، كما أنَّ القرآن مقطوع بطريقه. فلما استويا في
القطع، وزاد الخاص يتناول الحكم بصريحه، قدّمناه على العموم، وقضينا به. فأما
خبر الواحد، فإنه لا يعطي إلا الظن؛ ولا يقضي بالظن على القطع.

قيل: خبر الواحد ظن، وبراءة الذم بدليل العقل قطع؛ وحكمنا بإشغال الذم،
وتعليق التكليف والمشاق على البدن، بخبر الواحد المظنون. وكذلك لو شهد رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - لرجل بأن هذا العبد له، فقال: «هذا العبد ملك»
لهذا، ثم إنه ادعى تملكه آخر، من جهة المشهود له به ببيع أو هبة، وأقام بذلك
بيّنة، حكم له بها، وإن كنا نعلم أنَّ الشهادة تنقله عن الأول قضاء بظنٍّ على قطع.
ومنها أنَّ ما ذهبنا إليه جمع بين الدليّين، وما ذهبوا إليه إسقاط لأحدهما.
والجمع بين دليلين من أدلة الشرع أولى من الأخذ بأحدهما، وإسقاط الآخر وتعطيله.
ومنها أنَّ العموم عرضة التخصيص ومحمّل له، والخصوص من خبر الواحد غير
محمّل؛ فلا يعترضه إلا النسخ. فكان غير المحتمل قاضياً على المحتمل.

١ النسخ: السح. ٦ ونحرره: مهمل. || طريقة قياسية: طريقه فناسبه. ٨ يقضي: يقضي.
٩ خاصه: مهمل. ١١ يتناول: تناول. || وقضينا به: وقضاه. ١٦ تملكه: تملكها. || به: بها. في
الوضعين في السطر. || بيع: مهمل. || هبة: مهمل. || وأقام: وقام. ١٧ تنقله: سعلها. || قضاء بظنٍّ:
فضا بظن. ١٩ وتعطيله: مغير.

فصل يجمع شُبُهَانَهُمْ

- فمنها أَنَّ العموم في كتاب الله مقطوع به، وخبر الواحد مظلون غير مقطوع به؛
 ٣ فلا يجوز إن يُقَدَّم المظلون على المقطوع؛ كما لا يُقَضَى بخبر الواحد على الإجماع.
 ومنها أَنَّ التخصيص لكتاب الله إسقاط ما تضمنه القرآن، أو إسقاط بعض ما
 يقتضيه القرآن بخبر الواحد؛ فلم يجز؛ كنسخ القرآن بخبر الواحد.
 ٦ ومنها أَنَّ الترجيح للأدلة باب مجمع عليه عند أهل النظر. وخبر الواحد ضعيف،
 والقرآن قوي. فلا يجوز تقديم الضعيف على القوي؛ كما لا يُقَدَّم القياس على الخبر.

فصل في جمع الأجوبة عنها

- ٩ فالأول أنا لا نسقط المقطوع بالمظلون؛ لأنَّ المقطوع به | في كتاب الله إنما هو
 أصل الكلام وإثباته؛ فطريقه القطع. ولنا نسقط ذلك؛ وإنما نقضي على عمومته،
 وتناوله للأعيان التي أخرجها خصوص الخبر. وتلك الأعيان ما دخلت تحت
 ١٢ العموم؛ إلا من طريق الظاهر وغلبة الظن. ولذلك سُوِّغ الاجتهاد مِّنْ أسقط العموم
 ونفى أن تكون له صيغة. ولذلك لم يُفَسَّق، ولم يُكْفَر؛ بل نُحْطَى. فرجحنا الصريح
 على ذلك الظاهر المظلون؛ كما تُصَرَّف صيغ الأوامر التي في كتاب الله عن
 ١٥ الإيجاب إلى الندب والاستحباب؛ والنواهي عن التحريم والإفساد إلى التنزيه
 والكراهة؛ بأدلة مظلونة. على أنه باطل بما قدمنا من الحكم بخبر الواحد على براءة
 الذمم؛ بأدلة العقول المقطوع بها؛ وكما نقضي بنقل المالك عن المالك الذي شهد
 ١٨ بملكه، الصادق بشهادة شاهدين صدقهما غير مقطوع به.
 وأما إلزام النسخ؛ فقد منعناه بما نصَّ عليه أحمد. واستدلَّ بخبر القبلة والخمر،
 ولم يكلنا على طريق توسعة النظر؛ وسلمناه نظراً. فإنَّ النسخ إسقاط لموجب
 ٢١ اللفظ؛ فلم يجز إلا بمثله إذا قوي منه. والتخصيص بيان ما أريد باللفظ، فجاز بما
 دونه؛ كصرف الأمر والنهي عن ظاهره، وحقيقة الكلام إلى مجازه.

٣ يُقَضَى: مهمل. ١٤ صيغ: صيغ. ١٩ نص: السابق (منعناه وا) مشطوب. بعد «منعناه بما».

٢٠ لموجب: مغير (من: الموجب).

وأما قوله: إِنَّ العموم أقوى: والتعلق بوجود تراجيح الأدلة، فَإِنَّ ذلك للمقابلة والإسقاط. فأما الجمع الذي سلكناه: فيجوز أن يجمع بين الأقوى ١٠٤ والأضعف؛ كما يستدل | بالآية والخبر والقياس في المسألة الواحدة. ولأنه يبطل ٣ بما ذكرنا من خبر الواحد، مع دليل العقل في براءة الذم، والبيّنة مع تقدّم شهادة المعصوم بالملك.

٦ فصل في الكلام على من أجاز في المخصوص ومنع من التخصيص به لما لم يدخله التخصيص

وفيما قدّمناه من الدلائل ما يكون دلالة على من فرّق بين المخصوص وغيره. ولأنّ العموم الذي لم يُخصَّ متعرّض للتخصيص، وخصوص الخبر صريح في تناول ٩ الحكم. والعموم الذي خُصَّ، والذي لم يُخصَّ، تساويا في تناولهما الحكم بالظاهر من اللفظ؛ والخصوص تناول الحكم بصريحه.

وأيضاً فإنّ العموم الذي لم يُخصَّ، كالظاهر من الأوامر والنواهي التي لم تُصرّف عن ظاهرها، ولم يدلّ الدليل على صرفها. ثمّ إنّه إذا ورد دليل بصرفها، صرفناها به، مع كونها لم تفتزع بصرف؛ كذلك العموم. والجمع بينهما واضح، وهو أنّ كلّ واحد منهما ظاهر. ١٥

وأيضاً فإنّ التخصيص لم يخرج عموم القرآن عن رتبته، في أنّه ثابت بدليل مقطوع. وهو النقل المتواتر. ورتبته في كونه قرآناً، في كونه مقدّماً على السنّة. فإذا ١٨ جاز دخول التخصيص عليه بخبر الواحد، مع هذه الرتبة، جاز دخول التخصيص عليه بخبر الواحد، قبل تخصيصه، لتساويهما في تقدّمهما على الآحاد برتبة القطع ١٠٤ في طريقيهما، ورتبة الحرمة في نطقيهما، | وتقدّمهما على السنّة.

٢١ فصل في شبهة المخالف

نقال عيسى بن أبان: إذا دخله التخصيص، صار مجازاً.

- فقيل: وأثر خبر الواحد في تخصيصه، كما قيل في بيان المجمل. وإذا لم يدخله التخصيص، بقي على حقيقته؛ فلم يجز تخصيصه بخبر الواحد.
- ٣ فيقال: لا نسلم أنه صار مجازاً؛ فلا نبني خلافاً على خلاف. فأما المجمل، فإنه لا يُعْتَل معناه من لفظه، ولا المراد به بنفسه. والعموم، قبل التخصيص وبعده، مفهومان المعنى، معقول منه المراد، وامتناله مسكن، واللفظ متناول لما يبقى بعد تخصيصه؛ فكان حكمه حكم ما لم يُخصَّ.
- ٦

[فصل في] شبهة ثانية

- الباقى على عمومه، من غير اتفاق على خصوصه؛ مقطوع على ما تضمنه من المسئيات؛ لأنَّ صاحب الشريعة لو خصَّصه، لذكره معه. ولو ذكره، لَنُتَل؛ فلما لم يُنْتَل، بقي على القطع بتناوله كلَّ مسأى دخل تحته.
- ٩ فيقال: لا نسلم أنه تناول الأسماء قطعاً؛ بل ظاهراً متردداً. لكنَّه إلى الاستغراق أقرب، ومنه أظهر. وهو مهياً لورود التخصيص عليه؛ بدليل أنَّ قرآناً مثله يخصه؛ وتخصيصه بالقرآن بيان لا نسخ. ولو كان قطعاً، لكان ما يرد من القرآن نسخاً.
- ١٢ والخصوص الوارد بخبر الواحد لفظ صريح في الحكم. والأخذ به جمع بين الدليَّين؛ | وحفظُ لهما عن الإسقاط. وفي إسقاط خبر الواحد الخاص إسقاط لأحد الدليَّين؛ والأخذ بهما أولى.
- ١٥

فصل

- ١٨ يجوز تخصيص العموم بالقياس. أوماً إليه صاحبنا أحمد بن حنبل في عدة مواضع؛ منها لعان البائن بالثلاث. قالوا له: الله يقول: ﴿يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾، وهذه ليست زوجة. فقال: المريض الفارَّ من الميراث يُورَث منه؛ وهذا فارَّ من الولد.
- ٢١ واختلف أصحابنا على وجهين: بعضهم أجازوه، وبعضهم منع منه. ومنَّ منع منهم، ذكر أنَّ كلام أحمد يعطي في رواية المنع. وهو قوله «كلام النبي» - صلى

الله عليه، أو قال: «السنة لا تُردُّ بالقياس». وعندني أن ليس في هذا من كلام أحمد ما يمنع التخصيص؛ لأنَّ التخصيص ليس يُردُّ، لكنَّه بيان. وإنما أراد: لا تُردُّ الروايات بالآراء.

٣

ولأصحاب الشافعي أيضًا، في جواز التخصيص بالقياس الخفي، وجهان. وقال أصحاب أبي حنيفة: إن كان قد دخله التخصيص بإجماع، جاز تخصيصه بالقياس؛ وإن لم يكن دخله التخصيص، لم يجوز تخصيصه به.

٦

فصل في جزم أدلتنا

فمنها أنه دليل شرعي نافٍ بعض ما دخل تحت العموم بصريحه، فوجب أن يُخصَّ به؛ كالنطق الخاص.

٩

ومنها أن العلل الشرعية معاني الالفاظ الشرعية؛ والمعاني المودعة في النطق تكشف عن مراد الشارع. فإذا كان النطق الخاص يُخصَّ به النطق العام، فكذلك الظاهر المعنى الذي تضمنه النطق، إذا كان مصرحًا بالحكم.

١٢

ومنها أن العمل بخصوص القياس جمع بين الدليلين؛ وهو أن نعمل بعموم اللفظ فيما لم يتناوله القياس، وبمعناه الخاص في الحكم الذي تناوله. فهو أولى من إسقاط ما لاح من معنى النطق رأسًا، والتمسك بظاهر لفظ العموم.

١٥

ومنها أن النبي - صلى الله عليه - لو قال: «إذا زالت الشمس، فصلوا أربع ركعات»، و«إذا أهل شهر رمضان، فصوموا»؛ و«ما أخبركم به عني أبو هريرة»، فهو قولي وشرعي. ثم إن أبا هريرة أخبرنا أن المسافر يصلي الظهر ركعتين، ويفطر شهر رمضان. فإن ما سمعناه منه قطع، وما أخبرنا به أبو هريرة ظن. ويجوز التعويل عليه في إخراج ركعتين من صلاة الظهر، وتأخير صوم رمضان عن وقته. فأكثر ما في العموم أنه قطعي الطريق، وأكثر ما في القياس أنه يوجب الظن؛ فلا نمنع من أن يُخرج به بعض ما شمله العموم.

٢١

٢ يُردُّ: ردُّ. || تُردُّ: ردُّ. ٧ جزم: حزم. ٨ نافٍ: ما في. ٩ يُخصَّ: يخص. ١٢ تضمنه: السابق (ما) مطلوب. ١٣ بخصوص: كأنَّ المستلزم (مخصوص). ٢١ في القياس: حرف الجر في الهاءش. || نمنع: منع.

ومنها أن العموم عرضة التخصيص والاحتمال، والقياس حجة لله غير محتمل في المعنى المستنبط له؛ وأبدأ يُقضى بغير المحتمل على المحتمل؛ كالتفسير مع الإجمال. ٣

وأما الدلالة على من أجاز ذلك بالقياس الجلي، خاصة من أصحاب الشافعي، أن القياس الخفي دليل؛ فكان حكمه حكم الجلي من جنسه في تخصيص العموم؛ كخبر الواحد؛ لما كان دليلاً، كان حكمه حكم الجلي من جنسه؛ وهو المتواتر الذي يتجلى الحكم به. ٦

وأيضاً فإن الخصوص؛ إنما قُدم على العموم؛ لأنه تناول الحكم بصريحه. وهذا موجود في القياس مع العموم السبئاً بالتخصيص؛ وفي العموم الذي دخله التخصيص. ٩

فصل يجمع شبههم فيها

١٢ فمنها ما روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال لمعاذ: «يَمْ تَحْكُمُ؟» قال: «يَكْتَابُ اللَّهُ». قال: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قال: «يُسْتَنْتِ رَسُولُ اللَّهِ». قال: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟» قال: «أَجْتَهِدُ رَأْيِي، وَلَا أَلْو». فأقره النبي - صلى الله عليه - ١٥ عليه - على ذلك؛ وحمد الله على توفيقه. فوجه الدلالة أنه قُدم السنة بأسرها على قبيل الرأي.

١٨ فيقال: إن ما عارضه القياس من العموم ليس بسنة، كما أن ما عارضه خصوص السنة من عموم القرآن ليس بقرآن؛ ووجب القضاء بخاصة السنة. والذي يوضح هذا؛ أنه رتب القياس على السنة؛ كما رتب السنة على كتاب الله. ثم إن السنة الخاصة لا تُؤخر عن عموم كتاب الله؛ بل تُقدم عليه؛ فكذلك لا يلزم تقديم عموم السنة على خصوص القياس. ٢١

ومنها أنه إسقاط لما تناوله نطق القرآن؛ فلا يجوز بالقياس؛ كالنسخ. وربما قالوا: أحد نوعي التخصيص؛ فلا يجوز بالقياس؛ كتخصيص الأزمان.

فَيُقَالُ: ليس إذا لم يجز النسخ؛ لم يجز التخصيص؛ بدليل أن نسخ القرآن بخبر الواحد لا يجوز؛ ويجوز التخصيص به. ولأن النسخ إسقاط موجب اللفظ؛

والتخصيص بيان للفظ. والتخصيص جمع بينه وبين غيره؛ فافترقا. ٣
| ومنها أن القياس فرع للكتاب؛ فلا يجوز أن يخص الفرع أصله؛ كما لا يستقط الفرع أصله. ١٠٦

فَيُقَالُ: إنا لا نخص الأصل بفرعه؛ وإنما نخص غير أصله. لأن القياس؛ متى استنبط من أصل؛ فيكون مماثلاً له في حكمه؛ فلا يُخصَّص به؛ وإنما يخص أصلاً آخر بضاده وينافيه.

ومنها أن هذا القياس مما يُقدَّم عليه القياس الجلي. وكل ما قُدِّم عليه القياس الجلي؛ لم يجز تخصيص العموم به؛ كاستصحاب الحال.

فَيُقَالُ: إنما لم يُخصَّ العموم باستصحاب الحال؛ لأن ذلك تمسك وبقاء على حكم الأصل. وليس كذلك القياس؛ فإنه دليل في نفسه؛ وتقديم الجلي عليه لا يمنع كونه دليلاً يُخصَّ العموم [به]. كما أن الخبر يُقدَّم عليه ما هو أكد منه؛ وهو المتواتر؛ ولا يمنع من تخصيص العموم به.

ومنها أن القياس من شرط صحته أن يجري على الأصول؛ فلا يرده أصل. والعموم من جملة الأصول؛ وهو ينافيه؛ فلا يصح مع منافاة أصل من أصول الشرع له.

فَيُقَالُ: لا نسلم أن ما خصَّصه القياس كان مراداً بالعموم؛ حتى يكون معارضاً له؛ أو مضاداً له. بل يتبين بالقياس أنه لم يكن مراداً؛ ولا داخلاً تحته.

ومنها أن العموم مقطوع به؛ والقياس مظنون؛ فلا يجوز أن يُقضى بالمظنون على المقطوع. ٢١

٦ نخص: بخص. || الأصل: السابق (الفرع بأصله) مشطوب. || غير: عن. ٧ يُخصَّص: بخص. ٨-٦ قابل هذين المشطوبين بنسخ كتاب الفقه لأبي يعلى ج ٢، ص ٥٦٨. الأسطر ٨-١٠. ١٠ تخصيص: بخص، كذا. ١١ يُخص: بخص. || تمسك: مهمل. ١٢ الجلي: الخلى. ١٣ يُخص: بخص. وما يليه (سأه) غير مشطوب. ١٨ أن ما: اما. || خصصه القياس: مهمل. ١٩ يتبين: تدس.

فَيَقَالُ: إِنَّ الْمَقْطُوعَ بِهِ هُوَ كَوْنُهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ. وَذَلِكَ لَا نَرْفَعُهُ بِالنِّقَاسِ.

وَتَتَأَوَّلُ | مَا تَحْتَ الْعَمُومِ مِنَ الْأَعْيَانِ مَظْنُونٌ؛ فَمَا رَفَعْنَا بِالْمَظْنُونِ إِلَّا الْمَظْنُونِ، وَزَادَ ١٠٧
النِّقَاسَ بِأَنَّهُ تَنَاوَلَ الْحُكْمَ بِصَرِيحِهِ.

عَلَى أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، لَوْ قَالَ: «اقْتُلُوا الزُّنَاةَ؛ وَاقْطَعُوا الشَّرَاقَ؛

وَاقْبَلُوا خَيْرَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِّي»؛ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «لَا تَقْتُلُوا الْبَكْرَ مِنَ الزُّنَاةِ؛ وَلَا الْإِبْنَ

إِذَا سَرَقَ مِنْ مَالِ أَبِيهِ»، قَبَلْنَا قَوْلَهُ الْمَظْنُونِ؛ وَأَخْرَجْنَا بَعْضَ مَنْ دَخَلَ فِي نَظْمِ

الرَّسُولِ الْمَقْطُوعَ بِهِ؛ وَلَأنَّ بَرَاءَةَ الذَّمِّ بِأَدَلَّةِ الْعُقُولِ مَقْطُوعٌ بِهَا. ثُمَّ لَوْ جَاءَ خَيْرُ

وَاحِدٍ يَشْغَلُ الذَّمَّ، لَقَبَلْنَاهُ؛ وَكَذَلِكَ النِّقَاسُ.

وَمِنْهَا لِأَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، أَنَّ التَّخْصِيسَ لِلنَّظْمِ، قَبْلَ دُخُولِ التَّخْصِيسِ

عَلَيْهِ، إِسْقَاطُ دَلَالَةِ اللَّفْظِ، فَلَمْ يَجْزَ بِالنِّقَاسِ؛ كَالنَّسْخِ. وَلَا تَلْزَمُ الزِّيَادَةُ فِي

التَّخْصِيسِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَلِيزُ إِسْقَاطُ؛ لِأَنَّ الدَّلَالَاتِ قَدْ سَقَطَتْ بِغَيْرِهِ.

فَيَقَالُ: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ لَا يَجُوزَ النَّسْخُ، وَيَجُوزَ التَّخْصِيسُ. أَلَا تَرَى أَنَّ نَسْخَ

الْكِتَابِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ لَا يَجُوزُ، وَيَجُوزُ التَّخْصِيسُ؛ لِأَنَّ النَّسْخَ إِسْقَاطُ، وَهَذَا جَمْعُ

بَيْنِهِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ؛ فَافْتَرَقَا.

فصل

١٥

يَجُوزُ تَخْصِيسُ عَامِّ السُّنَّةِ بِخُصُوصِ الْقُرْآنِ؛ أَوْ مَا إِلَيْهِ أَحْمَدُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنَّهُ نَسْخٌ قَضِيَّتُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قُرَيْشٍ فِي رَدِّ الْمَسْلَمَاتِ إِذَا أَتَيْتَهُ؛ فَمَنْعَ رَدِّهِنَّ بِقَوْلِهِ

- تَعَالَى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تُرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾. فَأَثْبَتَ مُحَمَّدٌ

نَسْخَ الْقَضِيَّةِ بِالْقُرْآنِ. وَالنَّسْخُ آكِدٌ مِنَ التَّخْصِيسِ؛ وَبِهَذَا قَالَ جَمَاعَةُ الْفُقَهَاءِ

وَالْمُتَكَلِّمِينَ.

وَخَرَجَ ابْنُ حَامِدٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مِنْ إِيمَاءِ أَحْمَدُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ | فَإِنَّهُ قَالَ: السُّنَّةُ ١٠٧

مُفَسَّرَةٌ لِلْقُرْآنِ، وَمُيَبَّنَةٌ لَهُ؛ وَذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ.

وَحَكَى شَيْخُنَا فِي الْعُدَّةِ، أَنَّ الثَّانِيَّ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ.

١ به: علته. ٢-١ نرفعه بالنقاس وتناول: مهمل. ٣ بآته: مائه. وكتب القسم الثاني من هذه

الكلمة فوق السطر. ١٧ أثبتته: اتوه. ٢١ من إيماء: مرأما.

وذكر أصحاب الشافعي أن المذهب عندهم جواز التخصيص: دون المنع؛ ولم يحكوه مذهباً لأحد من أصحابهم.

٣ فصل في الدلالة على مذهبنا

قوله - تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾. وهذا يعم بيان قول الرسول، وبيان كلٍّ مشكل ومجمل؛ إلا ما خصه الدليل من التشابه الذي انفرد بعلمه، وكُلِّف الإيمان به، من غير بيان معناه.

ومنها أن القرآن مقطوع به، والسنة غير مقطوع بها. فإذا جاز بيان القرآن بالسنة؛ فلأن يجوز بيان السنة، وهي الأضعف، بالأقوى، أولى. ألا ترى أن من جَوَّز نسخ القرآن بالسنة، كان قائلاً بنسخ السنة بالقرآن من طريق الأولى؟

وأيضاً فإن السنة وحي الله إلى قلبه، والقرآن كلام الله. ولا يستنع أن يُقضى بخصوص كلامه على عموم كلام رسوله الصادر عن إلهامه؛ فهما غير مختلفين في المعنى.

فصل في شبههم

فمنها قوله - تعالى: ﴿لِنُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾. فجعل النبي مبيناً لما ينزله من كتابه؛ وبيانه هو سنته.

ومنها أننا لو جعلنا السنة مخصوصة بالآية، لجعلنا السنة أصلاً ومتبوعاً، والقرآن تابعاً. وهذا خطأ له عن رتبته.

١٨ فصل في أجوبتنا عن ذلك

أما الآية، فلا حجة فيها؛ لأننا قائلون بأنه يجوز بيان ما يحتاج إلى بيان من السنة، من القرآن؛ وليس فيها نفي لما أثبتته آيتنا من أن القرآن ﴿بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾

٨ فلأن: ملن. ٩ السنة: السابق (القرآن) مشطوب. ١٠ يفتى: يفتى. ١١ بخصوص: السابق (بعموم) مشطوب. || مختلفين: مختلس. ١٤ مبيّنات: مهمل. ١٦ لجعلنا: جعلنا. ٢٠ أثبتته: مهمل. || آيتنا: آتنا. || بَيِّنَاتٍ: مهمل.

شَيْءٌ ۖ وَقَدْ يَعْتَمِدُ الرِّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - فِيمَا يَقُولُهُ مِنَ الْكَلَامِ، عَلَى بَيَانِ الْقُرْآنِ السَّابِقِ لِسُنَّتِهِ؛ كَمَا يَبَيِّنُ مَا أَشْكَلَ مِنَ الْقُرْآنِ بِقَوْلِهِ.

- ٣ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: فِيهِ حُطٌّ لِمَرْتَبَةِ الْقُرْآنِ، فَبَعِيدٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ الْأَقْوَى قَدْ يَقْضِي عَلَى الْأَدْنَى؛ كَأَخْبَارِ التَّوَاتُرِ، يَجُوزُ أَنْ يُبَيِّنَ بِهَا أَخْبَارَ الْآحَادِ، وَلَا تَنْحَطُّ رَتَبَتُهَا عَنِ الْعِلْمِ، وَلَا تُصِيرُ تَابِعَةً لِأَخْبَارِ الْآحَادِ الْمَوْجِبَةِ لِلظَّنِّ. وَدَلِيلُ الْعَقْلِ مُحَضٌّ أَدَلَّةَ الْكِتَابِ وَالْأَخْبَارِ؛ وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَدَلَّةَ الْعَقْلِ مَنْحُطَّةٌ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهَا هِيَ الْأَصْلُ فِي إِبْثَاتِ الصَّانِعِ وَالنَّبَوَاتِ. وَلِأَنَّ الَّذِي يَنْطَلِقُ بِهِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - مِنَ الْعَمُومِ، عَنْ وَحْيٍ إِلَى قَلْبِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ؛ ثُمَّ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، كَاشِفًا لِلتَّخْصِيسِ الْوَحْيِ الْأَوَّلِ. ٩

فصل

- يَجُوزُ تَخْصِيسُ الْعَمُومِ بِأَفْعَالِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ. أَشَارَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ فِي مَوَاضِعٍ؛ وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ سِوَى الْكَرْخِيِّ. وَذَلِكَ مِثْلُ نَهْيِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِالْبُولِ وَالْغَائِطِ وَاسْتِدْبَارِهَا؛ وَأَنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ، رَوَى جَابِرُ أَنَّهُ جَلَسَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَوْقَ سَطْحٍ، عَلَى لَبَتَيْنِ. فَكَانَ فَعْلُهُ عِنْدَنَا كَأَنَّهُ قَوْلٌ مِنْهُ؛ وَيَجُوزُ ذَلِكَ فِي الثَّبَاتِ. ١٥

فصل في دلائلنا

- فَمِنْهَا أَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ بِمَا قَدَمْنَا أَنَّهُ مَخَاطَبٌ كَخُطَابِنَا، وَأَنَّهُ مَعْنَى فِي التَّكْلِيفِ عَلَى سِوَاءٍ؛ إِلَّا مَا خَصَّصَهُ بِهِ الدَّلِيلُ عَنَّا، مِنْ إِيْجَابٍ، أَوْ حُظْرٍ، أَوْ إِبَاحَةٍ. فَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ؛ وَقَالَ قَوْلًا | عَامًّا، ثُمَّ إِنَّهُ فَعَلَ فَعَلًا دَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ وَنَهْيِهِ، وَهُوَ مَمَّنْ لَا يَخَالِفُ أَمْرَ اللَّهِ؛ ثَبِتَ أَنَّهُ فَعَلَهُ بِأَمْرِ اللَّهِ وَوَحْيِهِ؛ فَصَارَ بِذَلِكَ فَعْلُهُ كَقَوْلِهِ. ١٨
- وَمِنْهَا أَنَّ فَعْلَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - مِمَّا يَجِبُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ؛ فَخَصَّ بِهِ الْعَمُومُ؛ كَقَوْلِهِ. وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ الْأَوَامِرِ. ٢١

١ فيما: مما. ٧ والنبوات: والروايات. كذا. ١٣ عليه: كلمة نافعة. ١٤ لبتين: لستين. مضطرب

التنقيط. ١٥ الثببات: الثببات. ١٩ ثم: مزيد. مهمل.

[فصل في شبهة المخالف]

- ٣ إنَّ الفعل يقع محتملاً بأن يكون مخصوصاً به، وأن يكون مشروعاً لنا؛ فلا يُنْقَضُ بالمحتمل على العموم المتناول للحكم بصيغة.
- فَيُقَالُ: إنَّ فعله، لو أراد ابتداء، الظاهرُ عندنا جميعاً منه أنه تشريع لا يخصه؛ بل هو تشريع لنا. وإذا كان كذلك، فالعام يتناول الفعل بظاهره. وهذا فعله - صَلَّى اللهُ عليه - موضوع للتشريع، إلا أن يخصه الدليل. ولذلك جعلناه كذلك حال الابتداء، من غير تقدّم عموم.

فصل

- ٩ ويجوز التخصيص بالإجماع؛ لأنَّ الإجماع حجة مقطوع بها. فإذا جاز التخصيص بالمظنونات من الأدلة، كخبر الواحد والقياس، فلأنَّ يجوز بالدليل القطعي أولى.
- ١٢ فإن قيل: قد أجزتم النسخ بخبر الواحد، ولم تجيزوه بالإجماع، مع الحال المذكورة من كونه قطعياً، وخبر الواحد ظنيّاً.
- ١٥ قيل: الإجماع والنسخ لا يلتزمان؛ لأنَّ النسخ إنما يكون مع حياة الرسول - صَلَّى اللهُ عليه - ولا يصحَّ الإجماع، ولا يكون حجة؛ إلا بعد موت النبي - صَلَّى اللهُ عليه - وانقطاع الوحي. والإجماع والعموم يجتمعان في عصر واحد. وإذا جاز أن يبين القياس مراد الشارع باللفظ العام، واجتماع القائسين، أخرى أن يجوز بيانهم لمراده | بالعموم. وإذا كان الإجماع مبيّناً، فقد بين النسخ أيضاً؛ كما بين ١٨ التخصيص. فإذا تلونا آية، وروينا حديثاً، ورأينا الإجماع منعقداً على ضدِّ حكمه، تبيّننا بذلك أنه منسوخ؛ حسب ما تبيّننا بالإجماع، في العموم الذي اتفقوا على إسقاط عمومته، أنه مخصوص. فلا فرق بينهما من هذا الوجه.

٣ يُنْقَضُ: يَنْقُضُ. ١٠ فلان: ملس. ١١ القطعي: القطي. ١٧ يبين القياس: مهمل. ١٨ مبيّن:

مهمل. ١٩ آية: معتبر.

فصل

- ويجوز التخصيص بدليل الخطاب. وهو مفهومه؛ وفحوى الخطاب، وهو
 ٣ تنبيهه. لأنه دليل من أدلة الشرع؛ ويُعقل منه ما رواه.
 صورة ذلك أن يقول: «في الأنعام الصدقة»؛ أو «في الأنعام الزكاة»؛ فيكون ذلك
 عامًا في جميع الأنعام: الإبل، والبقر، والغنم، سائمتها ومعلوفتها. فإذا قال بعد ذلك:
 ٦ «في سائمة الغنم الصدقة»؛ دل ذلك على أنه لا صدقة في معلوفتها، واختص بالسائمة.
 والدلالة على ذلك أن مفهوم الخطاب بين أن تكون دلالة من اللفظ، كما قال
 قوم، أو قياسًا جليًا، كما قال آخرون. والأمران جميعًا مقدمان على العموم،
 ٩ وقاضيان عليه، بما قدمنا من الدلالة على التخصيص بالقياس وخبر الواحد.

فصل

- يجوز تخصيص العموم بقول الصحابي، إذا لم يظهر خلافه؛ وكذلك تفسيره
 ١٢ الآية المحتملة والخبر المحتمل على الرواية التي يُجعل قوله فيها مقدمًا على القياس.
 نص عليه أحمد، وأنه يُخصّ بقول الصحابة، إن لم تكن سنة. قال: [فإذا] اختلفت
 الصحابة على قولين؛ أخذنا بأشبه القولين بكتاب الله - تعالى. وبهذا قال أصحاب
 ١٥ أبي حنيفة.
 | واختلف أصحاب الشافعي على القول القديم الذي يجعل قول الصحابي^{١٠٩}
 حجة؛ فمنهم من خص به؛ ومنهم من لم يُخص به.

فصل

- دليلنا أن قول الصحابي أقوى من القياس؛ بدليل أنه يُترك له القياس؛ فيجب
 أن يُخصّ به الظاهر؛ كخبر الواحد. وأيضًا فإن القياس الذي يُترك لأجله يُخصّ به
 ٢١ العموم؛ فبأن يُخصّ بخبر الواحد أولى وأحرى.

١ الصدقة: صدقة. في الهامش. ٨ آخرون: كأن المسطور «أخرون». ١٢ يُجعل: مهمل.
 ١٣ يُخصّ بقول: مهمل. || قال: أي أحمد بن حنبل. ١٤ أخذنا: احداثا. || بأشبه: ناشبه. ١٦ بجعل:
 حملون. ٢١ فبأن: بمان.

فصل في شبههم

- فمنها أن الصحابي يترك مذهبه، وقول نفسه، للعموم. ألا ترى أن ابن عمر كان يخبر أربعين عامًا، لا يرى به بأسًا؟ حتى أتانا رافع بن خديج، فأخبر أن النبي - صلى الله عليه - نهى عن المخابرة، فتركناها بقول رافع.
- فيقال: إنه ترك قوله بالنص؛ ولأن مخابرتهم لم تكن عن اجتهاد، لكن عملوا بالأصل، وآتاه الإباحة، وأخذ المال بالتراضي، إلا ما نهاهم الشرع عنه. فلما جاءهم خبر الواحد، كان ناقلًا عن حكم الأصل.
- ومنها أن الخبر حجة؛ فلا يُخصّ بفتوى مفت؛ كفتوى غير الصحابة من الفقهاء.

- فيقال: إن آحاد الفقهاء ليس قولهم حجة؛ بخلاف الصحابة.
- فإن قيل: فما تقولون في تفسير التابعي وقوله هل يُخصّ به العموم؟
- قيل: لا يُخصّ به، ولا يُفسّر به، لأنه ليس بحجة؛ لأن أحمد قصر التخصيص على قول النبي وأصحابه، وعنه جواز ذلك. ورؤي عنه: نأخذ بما جاء عن النبي، وعن أصحابه. وهو مع التابعين مخير. فقد حطّ رتبة التابعين عن رتبة الصحابة،^{١١} لأنهم لم يشهدوا التنزيل، ولا عابوا النبي - صلى الله عليه - وقد قال: لا يكاد يجيء شيء عن التابعين، إلا يُوجد عن أصحاب النبي - صلى الله عليه -

فصل

- ويجب الأخذ بتفسير الراوي للفظ المروي عن رسول الله، والعمل به إذا كان مفتقرًا إلى التفسير. مثل قوله - صلى الله عليه - «المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا»؛ برتد بين الافتراق بالأقوال أو الأبدان. فكان ابن عمر يقوم من مجلس العقد؛ فكان قيامه تفسيرًا للافتراق، وآتاه بالأبدان دون الأقوال. ومثل قول النبي - صلى الله عليه - «الشهر تسع وعشرون، فصوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته؛ فإن غم عليكم»

٦ عنه: عليه. ١٣ نأخذ بما جاء: باحدنا ح. ١٤ فقد: فقط. ١٥-١٦ يكاد يجيء شيء: عن: بكاد نحى سى عر. ١٩ المتبايعان: المتبايعان. || بالخيار: مهمل. ٢٠ الأبدان: مهمل. ٢١ بالأبدان: بالابدان.

فَأَقْدِرُوا لَهُ». فكان ابن عمر، إذا كان في السماء غيم أو قُتِرَ في ليلة الثلاثين، أصبح صائماً. وكأنه فسر ذلك بالضيق؛ فضيق شعبان لشهر رمضان توسعة للصوم.

- ٣ وتفسير عمر - رضي الله عنه: يقول النبي: «الذهب بالورق ربا إلا ها وها؛ والشعير بالشعير ربا إلا ها وها؛ والبر بالبر ربا إلا ها وها»؛ فإن المراد بـ «ها وها» التقابض في مجلس العقد. والدليل على تفسيره بذلك ما رواه مالك بن أنس بن الحَدَثَانِ أَنَّهُ قَالَ: التمسْتُ صرفاً بمائة دينار، فدعاني طلحة بن عبيد الله، فتراوينا حَتَّى اصْطَرَفَ مِنِّي وأخذ الذهب يقلبها في يده، ثُمَّ قَالَ: حَتَّى يَأْتِي خازني من الغابة. وعمر بن الخطاب يسمع، فقال: والله لا تفارقه حَتَّى تأخذ منه. وزوي أَنَّهُ قَالَ لطلحة: «لا تفارقه حَتَّى تعطيه ورقه أو تردَّ عليه ذهبه. وبهذا قال بعض أصحاب الشافعي. وحكى أبو سنيان، عن الكرخي من أصحاب أبي حنيفة، أَنَّهُ كَانَ يَقُول: يجب العمل بظاهر الآية والخبر؛ | ولا يُرجع إلى تفسير الصحابي.

فصل في دليلنا

- ١٢ إِنَّ اللَّفْظَ الْمُفْتَرَّ إِلَى الْبَيَانِ الصَّحَابَةُ - عَلَيْهِمُ السَّلَام - أَعْرَفُ بِمَعْنَاهُ لِأَنَّهُمْ عَرَبٌ. ثُمَّ انْصَبَّ إِلَى مَعْرِفَتِهِمْ بِلُغَةِ الْعَرَبِ مَشَاهِدُهُمْ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِدْرَاكُهُمْ إِلَى مَخَارِجِ كَلَامِهِ، وَدَلَائِلُ أَحْوَالِهِ وَالْأَنْسَابِ الَّتِي وَرَدَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا وَفِيهَا. فَصَارَتْ تَفَاسِيرُهُمْ، مَعَ مَعْرِفَتِهِمْ بِأَقْوَالِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، كَالْبَيِّنَةِ الْمَرْجُومَةِ لِلْكَلَامِ الَّذِي لَا يَفْهَمُهُ الْحَاكِمُ؛ وَكَالْمُتَّوِّمِينَ الْمُتَعَرِّفِينَ بِالْأَسْوَاقِ، فِيمَا يَنْتَعِ الْخِلَافَ فِي قِيَمَتِهِ، عِنْدَ الْغَرَامَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَى الْمُتَلِفِ لِلْمُتَّوِّمَاتِ مِنَ الْأَمْوَالِ.

[فصل في شبهة المخالف والجواب عنها]

- شبهة المخالف بأن الآية والخبر يجب العمل بظاهرها، لكونهما حجتين من حجج الشرع؛ وقول الصحابي إنما هو اجتهاد، وليس بحجة؛ فلا يُقضى بغير حجة على حجة.

١ قُتِرَ: مَر. || الثلاثين: اللسن. ٥ التقابض: التفاف. ٧ خازني: مهمل. ١١ ولا: مكزذ في أول الصفحة التالية. ١٣ عليهم: عليه. ١٥ أحواله: أحوال. || والأنساب: مهمل. ١٧ المتعرفين: المعترفون. ٢٠ بظاهرها: مهمل، معتبر. ٢١ يُقضى: بنفسى.

والجواب أنا لا نسلم؛ بل هو حجة في إحدى الروايتين. ولو سلمنا أنه ليس بحجة في الشرع، لم يخرج عن كونه حجة من اللغة. ونحن نقنع بقول أبي زيد، والأصمعي، وثعلب، والمبرد، وشعر زهير، وأمثال ذلك، لمكان المعرفة. ونشغل ٣ الذمة بالقيمة بقول المتؤمنين من أهل الخبرة بالسوق. ونسقط هيئات الصلاة؛ ونؤخر الصوم؛ بقول متطيين بأن هذا المرض يزيد في الصوم؛ وإلى أمثال ذلك. - والله أعلم. ٦

فصل

١١١ فإن ترك الراوي لفظ النبي | - صلى الله عليه - وعمل بخلافه متأولاً، لم يكن تركه للظاهر معمولاً به؛ ويعمل بالظاهر. فإن صرفه بدليل؛ وعلمنا أنه دليل لا ٩ شبهة. صرفناه بذلك الدليل، لا لكونه قول الراوي. مثل نهى النبي - صلى الله عليه - أبا طيبة عن أكل أجرة الحجامة، وأمره أن يغسله ناضحه ويغسله رقيقه. وحمل ابن عباس ذلك على غير التحريم، وقال: لو كان حراماً، لم يعطه. وهو ١٢ قول أصحاب الشافعي.

وفيه رواية أخرى لا يجب العمل به إذا خالفه الراوي. مثل ما روي عن عائشة أنها زوجت بنات أخيها، مع روايتها عن النبي - صلى الله عليه - «أئما امرأة تكهت ١٥ نفسها بغير إذن وليها، فنكاحها باطل»؛ الخبر المعروف.

وحكى أبو سفيان، عن أبي بكر الرازي، أنه قال: هذا على وجهين. أحدهما أن يكون الخبر محتملاً للتأويل، فلا يلتفت إلى عمل الصحابي؛ كحديث ابن عمر ١٨ في التفرق بين خبر المتبايعين وخيارهما، وحمله ذلك على التفرق بالأبدان؛ فلا يعمل على تأويله. والثاني أن يكون الخبر غير محتمل للتأويل؛ فعمله بخلافه يكون دليلاً على أنه عرف نسخته، أو عقل من دلالة الحال مراد النبي - صلى الله عليه - ٢١ أنه للندب دون الإيجاب. وكان يحكي ذلك عن الكرخي؛ وحكى غيره عن الكرخي: أن الأخذ بما رواه أولى مما عمل به من غير تفصيل.

١ في: من. ٢ بقول: مهمل. ٤ بقول: بقول. ٥ متطيين: مهمل. ١١ أبا طيبة: مهمل. || يغسله: مائه. || ناضحه: مهمل. || ويغسله: مهمل. || رقيقه: رفقه. ١٢ يعطه: مهمل. ١٥ أئما: مهمل. ١٩ المتبايعين: مهمل. ٢٣ تفصيل: مهمل.

فصل في دلالة الرواية الأولى

- ١١١^ث إن كلام صاحب | الشرع واجب أتباعه ؛ وقول الراوي وعمله قد يقع لشبهة أو اجتihad يخطئ فيه ؛ وقد يكون لدلالة . فلا يجوز ترك الحجّة لما يحتمل هذه الاحتمالات ؛ وهذه الرواية التي نقول : إن الصحابي كسائر المجتهدين ؛ وليس قوله حجّة .
- ٦ وأيضا فإن أبا حنيفة قال : ليس بيع الأمة المزوجة طلاقا لها . واحتج هو وغيره بما روي عن ابن عباس أن عائشة اشترت بريدة ، فأعتقتها ؛ فخيرها رسول الله . ولو كان بيعها طلاقا [لها] ، كما خيّرنا . وخالف ابن عباس هذا الخبر ، وهو راويه . وكان يقول : بيع الأمة طلاقها ؛ ولم يكن ذلك موجبا ترك الخبر .
- ٩ ووجه المذهب الآخر أن الصحابي لا يخالف الخبر ؛ ولا يعانده . فإذا عمل بخلافه ، أو أفتى بخلافه ، استدللنا على نسخ الخبر ؛ وأنه إنما خالفه وتركه عن توقيف عرّفه من قول النبي - صلى الله عليه - وتصاريف أحواله الدالة على إسقاط حكم الخبر .
- ١٢ جواب من نصر الأول أن وجوه الاحتمال لغير ما ذكرت كثيرة ؛ فلم قصرته على النسخ ودلالة الحال ؛ مع احتمال النسيان أو التأويل بنوع شبهة تجلت عنده بالدليل ، مع كونه مجتهدا يُقرّ على الخطأ ؛ وليس بمعصوم ؛ فلا وجه لتقليده ؛ وترك ظاهر الخبر ؛ مع احتمال هذه الوجوه .
- ١٨ الثاني ممّا تعلّقوا به أن الصحابي أعرف بقول النبي - صلى الله عليه - لسمع الوحي ؛ ومشاهدة الأحوال ؛ | وتصاريف النبي - عليه السلام ؛ فكان قوله قاضيا على ظاهر الأخبار .
- ٢١ فيقال : قد وثّقنا حقّه من هذه الميزة ؛ فيما يحتمل من الألفاظ . فأما ما لا يحتمل ولا يفتقر إلى التفسير والبيان ؛ فلا ؛ فلاّته مجرد خلاف منه للخبر ؛ ولاّته لو عرف أمرا ، لوجب عليه نقل ذلك الأمر ؛ لنعرفه كما عرفه . على أنّا قد بيّنا وجوه الاحتمال التي لا يستحيل حصولها في حقّه ؛ فلا وجه لإبطالها ؛ والاقتصار على ما ذكرت .

١ دلالة : مغتير (من : الدلالة) . ٧ بريدة : مهمل . ٩-١٠ ترك الخبر ووجه المذهب الآخر : في الهامش ؛ والمذهب غامض ؛ كأنّ المستلزم والملف . ١٢ الخبر : السابق (من نصر) مشطوب . ١٩ ظاهر : مزيد . ٢١ فلاّته : دلابه . || مجزّد : مجزّ ، كذا .

فصل

- لا يجوز تخصيص اللفظ العام، بعادة المكلفين؛ مثل ورود تحريم البيع مطلقاً. وعادتهم جارية بنوع منه، كقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾؛ وقد جرت عادتهم بأكل نوع منه. فإنه لا يُعدّل عن عموم اللفظ بإخراج ما جرت به عادتهم. وما رأيت في ذلك خلافاً فأحكيه. لكن الأصوليين سَطَرُوا ذلك في كتبهم. لنا على صحة ذلك؛ وإبطال ما عساه يذهب إليه بعض مَنْ لا يعرف وضع الخصوص، أن العموم يُطلق الشارع، ونطقه لا يُخصّص إلا بنطقه؛ أو ما يُستخرج من نطقه؛ كالفحوى؛ ودليل الخطاب، ومعنى الخطاب. فأما العادة، فليست إلا وضع الشهوات. أو الاختيارات، أو الحاجات التي لا يجوز أن تكون شرعاً؛ فكيف تُخصّص شرعاً؟

- وأيضاً فإن الشريعة جاءت بتغيير العوائد، وحسم موادّها؛ فلا يجوز أن يكون ما وردت [به] الشريعة قاضية عليه قاضياً عليها؛ ومزيلاً لعمومها. ولأنّ الشرع إمّا ^{١١٢} لمصلحة؛ أو تحكّم بالمشيئة والعادات، | قد تقع بالمناسد ومخالفة للمصالح؛ لأنّها واقعة عمّن لا معرفة له بالمصالح. وتحكّم الشرع، إذا ورد، إنّما يرد على ألسنة الرسل؛ فلا وجه لقضاء العادة على عموم لفظ الشارع ونطقه. ولأنّه لو خُصّص العموم بالعوائد؛ لما عُمل بعوم قطع؛ لأنّ العادات قد تتجدّد أبداً؛ والخصوص بيان فيفضي إلى عموم نطق خلّو الشارع عن بيان.

١٨ [فصل في] شبهة [المخالف]

- إذا جاز أن يُخصّص الاسم بالعرف، جاز أن يُخصّص العموم الشامل بالعرف. قالوا: ونقول ما خُصّ به الاسم، خُصّ به العموم؛ كالنطق؛ والقياس. ولأنّ إطلاق الثمن في البيع يختصّ بنقد البلد، وهو عرف؛ وقد أجمعنا على حمل اسم «الدابة» على حيوان مخصوص، وإن كان واقعاً على ما يدب.

١ فصل: مزيد. ٣ أمّوَالُكُمْ: السابق (العام) غير مطلوب. ١١ فإن: مزيد. ١٣ تحكّم: مهمل.

|| بالمشيئة: بالمشيئة.

فَيَقَالُ : إِنَّ عُرْفَ الاستعمال في الاسم مقارن للفظ ؛ فيصير ذلك لغة جارية . فَإِنَّ اللغة أصلها استعمال ، بخلاف وضع الشرع ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَبْنِيٍّ عَلَى الاستعمال . وَإِنَّمَا ٣ هو وضع وتحكم ، أو تحكم الحكمة والمصلحة للمكلفين .

وَمِمَّا يوضح الفرق بين اللغة والشرع ، أَنَّ العادات التي يحتاج الناس إليها لم تحكم على الوضع الشرعي . وذلك مثل عادة الدِّيَالِمِ وَالرُّكَايَةِ ، الْبَاتَاوَةِ أَكْثَرُ ٦ استعمالاً مِنَ الْخِيفِ وَالْقَفَازَيْنِ ؛ وَالتَّقَابِ وَالْبُرُقِ عادة النساء . وَلَمْ يُتَحَكَّمْ بِهَا عَلَى الْإِلْحَاقِ بِالْحَوَائِلِ الَّتِي أَجَازَ الشَّرْعُ الْمَسْحَ عَلَيْهَا ؛ إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ مِنَ الْحَاجَاتِ وَالْعَادَاتِ .

٩ | فَإِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ صَاحِبُكُمْ تَرَكَ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ ، وَقَبْلَ الْإِقَامَةِ ، ١١٣
مَعَ الرِّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ عِنْدَهُ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانَتْ تَبْتَدِرُهَا عِنْدَ سُورَةِ الْمَسْجِدِ ؟ وَقَالَ
أَيْضًا فِي رِوَايَةٍ مُثَمَّنًا عَنْهُ ، فِي رِوَايَةِ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ
حَكِيمٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : أَدْرَكْتُ أَبْنَاءَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ١٢
يَعْتَمُونَ ، وَلَا يَجْعَلُونَهَا تَحْتَ الْحَنْكِ . هُوَ مَعْرُوفٌ ؛ وَلَكِنَّ النَّاسَ عَلَى هَذَا ؛ أَهْلُ
الشَّامِ خَاصَّةً لَا يَعْتَمُونَ إِلَّا تَحْتَ الْحَنْكِ . فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّ أَطْرَحَ الْحَدِيثِ بِعَادَةِ ١٥
أَهْلِ الشَّامِ .

فَيَقَالُ : لَيْسَ فِي مَا فَعَلَهُ وَقَالَ قَضَاءٌ عَلَى لَفْظِ الشَّرْعِ ؛ بَلْ قَالَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ :
رَأَيْتُ النَّاسَ يَنْكُرُونَهَا . وَذَلِكَ لِجَهْلِ الْعَامَّةِ ؛ فَمَا تَرَكَهَا إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ . وَإِنْ خَفِيَ ١٨
السَّنَنُ ، لِأَجْلِ الْمَضَرَّةِ وَالتَّهْمِ ، يَجُوزُ لِدَفْعِ مَضَرَّةٍ ، لَا قَضَاءَ بِهَا عَلَى الشَّرْعِ . وَقَضَى
بِعُرْفٍ عَلَى عُرْفٍ ، وَقَابِلَ عُرْفًا بِعُرْفٍ ، وَمَا قَضَى بِعُرْفٍ عَلَى نَفْقٍ .

فصل

٢١ وَيَدْخُلُ التَّخْصِصُ عَلَى الْأَخْبَارِ ؛ كَدُخُولِهِ عَلَى الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاحِي ؛ نَحْوَ قَوْلِهِ :
رَأَيْتُ الْمُشْرِكِينَ .

٥ عادة : مزيد . || الدِّيَالِمِ وَالرُّكَايَةِ : مهمل . || الْبَاتَاوَةِ : الْبَاتَاوَةِ ، كَذَا ، وَفِي الْفَارَسِيَّةِ الْبَاتَاوَةُ ١٠
أَيْ جَوِزِب . أَوْ وَسَادَةٍ ، أَوْ مَحْدَةٍ . ٦ الْخِيفُ : الْخِيفُ . || وَالْقَفَازَيْنِ : وَالْقَفَازِينَ . || وَالتَّقَابِ : وَالتَّقَابِ .
|| يُتَحَكَّمُ : مهمل . ١١ مُتَهَيٍّ : مهمل . ١٨ قَضَائِهَا : فَضَائِهَا .

أشار إليه أحمد في عدة مواضع من كتاب الله - تعالى؛ خلافاً لأحد الوجهين لأصحاب الشافعي، وبعض الأصوليين. وجعلوا التخصيص ممنوعاً في باب الأخبار، كامتناع النسخ.

٣

فصل في الحجة لمذهبنا

إن العموم في الخبر محتمل بتردد، كاحتماله في الأمر والنهي. فيقول القائل: ١١٣ ظ قال الله - تعالى: | ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، وبأن التخصيص أنه أراد البعض. ٦ وقال: ﴿تَدْمُرُوا كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾، و﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وأراد به البعض. وما زالت العرب تقول: «جاءني الناس كلهم»، و«رأيت الناس أجمعين» قد تَحْتَمُوا؛ كما تقول: «اثني بالناس كلهم»، وتريد به البعض. وإذا اتفقا في ٩ الاحتمال، اتفقا في التخصيص الصارف للفظ الكلّي إلى ما احتمله من الجزئي؛ وإن السراد به بعض العموم أمراً وخبراً.

١٢

[فصل في شبهة [المخالف]

هذا أحد التخصيصين، فلم يدخل على الأخبار، كتخصيص الأزمان. وذلك أن تخصيص الأزمان و [الأعيان] جميعاً يكشفان عن المراد. فهذا يُخرج بعض الزمان، بعد أن كان ظاهره الشمول والاستغراق. فإذا لم يجز أحدهما، لم يجز الآخر. ١٥ فيقال: بل يجوز نسخ الخبر. وهو الوعيد، يجوز نسخه بالعفو. وقد تبجحت به العرب، فقالوا: [الطويل]

وَأَنِّي إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمْخِلْفٍ إِيْعَادِي وَمُنْجِرُ مَوْعِدِي ١٨
إن النسخ رفع للحكم، وإزالة لجميع مقتضى اللفظ؛ فرفعه يكشف عن الخبر أنه كان كاذباً، وذلك لا يجوز على الشرع، ولا يحسن من أحد من المتكلمين بالخبر.

٥ بتردد: مهمل. ٨ ورأيت: وارب، وحرف الراء مزيد. ٩ تَحْتَمُوا: سخطو. || اثني: اسي.

١٥ الأزمان: مهمل. مقبّر، وانظر فيما يخص تخصيص الأزمان والأعيان الصفحات ٥٤٥-٥٤٦ و ٥٦١ فيما يلي. || جميعاً: مهمل. || يخرج: موح. ١٦ تبجحت: سحب. ٢٠ بالخبر: بالخبر.

ويكشف ذلك أنه لما قال لإبراهيم: «اذْبَحْ واجِدَكَ»، أو «وَلَدَكَ»، على الخلاف في النقل، حُسِنَ أن ينسخ ذبحه إلى ذَبْحِ الذَّبْح. ولو قال: «ذَبَحْ إبراهيمُ إسماعيلَ»، أو «إسحاقَ»، لم يَجْزُ أن ينسخ ذلك بدليل يوضح أنه لم يذبحه، حتَّى أن النسخ يكون بالخلاف.

١٤١ فقال قوم: هو البدء على الإطلاق. | ومنعوا جوازه على الله - سبحانه. وقوم
٦ منعوا منه قبل وقت الفعل، وظنّوه بدء. وما استتبع أحد تخصيص العموم؛ فلا تساو بينهما.

فصل

٩ إذا ورد الخطاب من صاحب الشرع، بناءً على سؤال سائل، نظرت. فإن لم يكن مستقلاً بنفسه، بحيث لو قُطِعَ عن السؤال، وأفرد عنه، لم يكن مفهوماً. مثل قوله لأبي بريدة بن نيار، لما سألَه عن ذبح أضحيته قبل الصلاة؛ وأنه لا يجد إلا عَنَّا جَذَعَةً: «تُجْزِيكَ»، ولا تجزئُ أحداً بعدك». وقوله لأبي بكر: حيث دخل الصفّ راکعاً: «زادك الله جرّصاً، ولا تُعَدُّ». فهذا جواب خاصّ على السؤال الخاصّ.

١٥ وأما إذا كان جوابه - صلى الله عليه - عامّاً، وسؤال السائل خاصّاً؛ فلا يحكم بخصوص الجواب المستقبل العامّ، لأجل خصوص السؤال. مثل سؤالهم له عن وضوئه من بئر بُضاعة؛ فقال: «الماء طَهُورٌ». وسؤالهم عن كونهم في البحر على أرماث لهم؛ وليس معهم من الماء العذب ما يشربونه؛ وقولهم: أَفْتَتَوَضَّأُ بِمَاءِ البحر؟ فقال: «هو الطَهُورُ مأوَد، الجِلُّ مَيْتَةٌ». ومثل سؤالهم عن عبد وجد به عَيْبٌ، وكان استُغْلٍ، فقال: «الخَرَجُ بِالضَّمَانِ». فكان ذلك عامّاً في كلّ من له خراج شيء؛ فعليه ضمانه؛ دون خصوص العبد المبيع المَعِيْب؛ فهذا يكون على عمومته

٢ ذَبَحَ الذَّبْح: نلبيحاً إلى سورة الشافات الآية ١٠٧ ﴿وَقَدْ بَنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾. ٧ تساو: مهمل.
١١ نيار: سان. ١٢ إَلَّا عَنَّا جَذَعَةً: الاعناء حده. ١٣ تُعَدُّ: بُعِدَ. ١٧ وضوئه: وضوء. || من بئر: مرمر. || بُضَاعَةٌ: بضاعة. ١٨ العذب: العذب. || أَفْتَتَوَضَّأُ: أَفْتَتَوَضَّأُ. ١٩ عبد: مهمل. || وَجِدَ بِهِ: وحده. || عَيْبٌ: عيب. ٢١ المبيع المَعِيْب: مهمل.

في حق الناس كلهم. ومثل قول القائل: «إِنَّ أُمِّي ارْتَدَّتْ»، فيقول: «اقْتُلُوا مَنْ
بَدَّلَ دِينَهُ»، أو «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»؛ فيأخذ بعوم اللفظ، دون خصوص
١١٤ السبب. وبه قال الفقهاء؛ خلافاً | لمالك؛ والمُزَنِّي من أصحاب الشافعي، وأبي
ثور، وأبي بكر القفال، والدِّقَاق؛ في قولهم: يُقَصِّر على السبب الخاص،
ويُخَصِّص به عموم الجواب.

٦ فصل يجمع أدلتنا

فمنها أَنَّ الحكم إِنَّمَا يُتَلَقَّى من لفظ صاحب الشريعة؛ دون نطق السائل. فإذا
كان لفظه عاماً، وسؤال السائل خاصاً، علمنا أَنَّهُ مبتدئ بالتشريع العام، تارك
لتخصيص السائل. فالسائل: إذا قال له: «إِنَّ زَوْجَتِي ارْتَدَّتْ»، فقال هو - صَلَّى الله
عليه: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَعَلَيْهِ الْقَتْلُ»، أو «فَاقْتُلُوهُ»؛ علمنا أَنَّهُ أراد تشريع قتل المرتدين
أجمع، بوحى عام نزل عليه؛ وكان المثير له سؤال السائل.
ومثل هذا: من الكلام الجاري فيما بيننا، أَنَّ قَاتِلًا لَوْ قَالَ لغيره: «هل أنجزك
الأميرُ ما وعدك؟»، فقال: «إِنَّ الأميرَ مُنْجِزٌ وعده؛ محققٌ لخبره بإنجازه؛ لا يُخْلِفُ
وعداً؛ ولا يَنْكُثُ عَقْدًا»، عِلْمُ كُلِّ سَامِعٍ كَلَامُهُ أَنَّهُ لو أراد جواب سائله فقط،
لَقَالَ: «نَعَمْ؛ أَنْجِزَنِي». فلَمَّا أَطَالَ، عِلْمُ أَنَّهُ قصد وصف الأمير بإنجازه عِدَاتِهِ هذه
١٥ وغيرها، وَأَنَّ ذَلِكَ دَائِبُهُ وَخُلُقُهُ وعادته؛ وهذا أَعَمُّ من السبب والسؤال.
والذي يوضح هذا أَنَّهُ لو كان كَلَامُهُ مقصوداً على سؤاله؛ لَمَا كان مجيباً له. أَلَا
تَرَى أَنَّ السائل في المناظرة والمجادلة؛ إذا قال للمسؤول: «ما تقول في نبيذ التمر
١١٩ والمُسْتَد؟»، فقال «عندي كُلُّ نبيذٍ من تَمْرٍ، وَزَيْبٍ، وَحِنْطَةٍ، وَذُرَّةٍ، وَشَعِيرٍ، أَوْ
حَرَامٍ؛ وعلى الذي يَسْكُرُ منه الحَدُّ»، لم يكن مجيباً عند أهل الجدل؟ وقالوا: لا يكون
الجواب صحيحاً حتَّى يكون مطابقاً للسؤال. والنبى - صَلَّى الله عليه - يُسأل عن ماء
٢١ البحر، فيجيب عنه؛ وعن مَيْتَةٍ؛ ويقول ابتداءً: «لا جَلْبَ، ولا جَنْبَ؛ ولا شِغَارَ»؛

٢ فيأخذ؛ فيأخذ. || دون؛ مغير. ٨ تاركاً. ١٠ المرتدين؛ مغير. ١٣ لخبره؛ مهمل.

١٤ علم؛ مقطوس بعضه. ١٥ عادته؛ مهمل. ١٦ السبب؛ مهمل. ٢٠ يكون؛ مغير. ٢٢ لا جَلْبَ ولا
جَنْبَ ولا شِغَارَ؛ لا جَلْبَ ولا جَنْبَ ولا شِغَارَ.

ويقول: «البَيُّرُ جُبَارٌ، والمَعْدِنُ جُبَارٌ؛ و«فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»؛ فيقرن بالحكم ما لا يشاكله.

٣ وهذا يدل على أنه ليس ينتظمه نظماً؛ إِنَّمَا يَقُولُ مَا يُقَالُ لَهُ. فإذا أنزل الوحي بالأمر، قاله بحسب ما أوحى إليه. فإذا قصرنا قوله العام على سؤال السائل الخاص، عطلنا وحي الله لأجل تخصيص السائل لغرضه الخاص؛ وذلك لا يجوز. ٦

فإن قيل: فلو قال لهم، لَمَّا سَأَلُوهُ «تَنَوَّصًا بِهِ؟»، بدلاً من قوله: «هو الطهور ماؤه»، كان مقصوراً عليهم؛ أو قال لهم «نَعَمْ»، ولم يزد على هذا، وقف على وضوئهم به. ٩

قيل: كذا يقتضي المذهب؛ إذ لا عموم في اللفظ؛ إلا أن تقوم دلالة فيدل؛ بل يكون مقصوراً عليهم وعلى مَنْ حاله كحالهم التي ذكروها.

١٢ ومنها أنا أجمعنا على أَنَّ السؤال، إذا كان عامّاً، وجواب النبي - صَلَّى اللهُ

عليه - أو غيره خاصّاً، قضى بخصوص الجواب. مثاله أن يقول السائل: «يا رسول الله! أَتَقْتُلُ مَنْ لَقِينَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ؟»، فيقول: «اقْتُلُوا غَيْرَ السُّجَّادِينَ»، أو «اقْتُلُوا

١٥ مَنْ لَا ذِمَّةَ لَهُ». أو يقول: «أَتُعْتِقُ كُلَّ رَقَبَةٍ فِي الْكُفَّارَةِ؟»، فيقول: «أَعْتِقُوا السَّيِّئَةَ

المسيئة من الرقاب»، فبأننا نقضي بخصوص الجواب على عموم السؤال، تلقياً

للحكم من لفظ الشارع، دون السائل. فكما يُطْرَحُ عموم سؤاله لخصوص جواب

١٨ الشارع، كذلك يجب أن يُطْرَحَ خصوص جواب السائل لعموم خطاب الشارع؛ ولا نجد لذلك فرقاً.

١٥ ومنها ما أجمع عليه الفقهاء أن الزوج، إذا | شكت إليه زوجته ضرّة لها،

٢١ فأجابها بأن قال: «كُلُّ زَوْجَاتِي طَوَالِقٌ»، قضى بوقوع الطلاق على الشاكية،

والمشكوة منها، وغيرها ممن لم يجز لها ذكر في لفظ الشاكية، تعويلاً على عموم

إيقاعه؛ وشمول لفظه؛ دون خصوص سؤالها.

١ البَيُّرُ: معبر (من: الرجل - أي الرجل). || جُبَارٌ: حُبَارٌ، في الموضعين في السطر. || الرِّكَازُ:

الركان، كذا. ٣ ينتظمه: مهمل. ٧ تَنَوَّصًا بِهِ: توضّبه. ١٠ فبدل: بذلك. ١٣ قضى: قضا. ١٧ لخصوص:

مهمل. معبر (من: الخصوص). ١٩ نجد: محلوا. ٢٠ ضرّة: معبر. ٢٢ يجز لها: بجزلها.

يوضح هذا أن الزوجة الشاكية كالمرأة السائلة. والزوج، في تملكه إيقاع الطلاق وإزالة السبب المشكوك منه بتصرفه في الزوجات، كصاحب الشرع في تصرفه في الأحكام. ثم عولنا على عموم جواب الزوج، ولم نقض عليه بخصوص سؤال المرأة الزوجة. كذلك يجب أن نعول على عموم قول الشارع، دون خصوص سؤال السائل.

ومنها أن الجواب، إذا كان صالحاً لخطاب سائر المكلفين، لم يقتصر على السائل اعتباراً بعموم لفظ الشارع الشامل لجميع المكلفين المخاطبين. كذلك في باب عموم الحكم وشموله، يجب أن لا يقتصر على سؤال السائل. وما الفرق بين الشخص السائل الخاص [وغيره من المكلفين المخاطبين] إلا أن المصالح تختلف باختلاف الزمان. وكذلك خُصت الأمكنة بالمناسك والأسفار بالرخص؛ فلا فرق بينهما. فلما لم يقتصر الجواب العام على السؤال الخاص، كذلك لا يقتصر الجواب الخاص على السؤال العام. وذلك مثل آية اللعان نزلت في هلال بن أمية، وآية حد القذف نزلت في عائشة؛ واعتبر بالعموم صيغتهما، دون خصوص القضية، والشخص الذي نزل فيه.

ومنها أن السؤال قد يقع في زمان مخصوص، ومكان مخصوص، | ولا يعتبر بهما، وإن كانت المصالح تختلف بهما، لكننا عولنا على عموم الصيغة وشمولها دون خصوص الوقت والمكان؛ كذلك يجب أن نراعي عمومها، دون خصوص السؤال.

١٨

فإن قيل: المكان والزمان لا يصلحان وصفين لعلّة الحكم، بخلاف ما انتظم سؤال السائل من الألفاظ.

قيل: السفر في البحر وصف الماء؛ فكما يجوز أن يكون وصفاً بعض الأزمان، يصلح أن يكون [وصفاً بعض الأماكن]. وكيف لا يكون كذلك، والنسخ بأخسنيه عند مَنْ علّله؟

٧ اعتباراً: مهمل التنقيط. ١١-١٢ كذلك لا يقتصر الجواب الخاص: العام، في محلّ الخاص.

١٢ السؤال العام: السؤال الخاص. ١٣ واعتبر: مهمل. ١٩ لعلّة: مهمل. كذا. || انتظم: مهمل.

٢١ وصف: مهمل. || فكما: كما. ٢٢ بأخسنيه: ناحته.

- ومنها أَنَّ العامَّ إِنَّمَا يُقَضَّى عليه بما يخالفه وينافيه؛ فأما ما يطابقه ويمائله ويضاهيه، فلا. ومعلوم أَنَّهُ لا تنافر بين السبب الذي وقع السؤال عنه، وبين عموم الجواب؛ فَإِنَّهُ سُئِلَ عن الوضوء بماء مخصوص، فأجاب بجنس جعل الماء طهوراً الذي ماء البحر منه وبعض له. ولهذا لا يُقَضَّى بالعام مع إمكان الجمع؛ فكيف يُقَضَّى بالتخصيص للعموم باللفظ يطابقه ويلائمه؟
- ومنها أَنَا أجمعنا على أَنَّ عموم لفظ صاحب الشريعة حجة، وَأَنَّ قول السائل ليس بحجة؛ فلا يجوز أن يُقَضَّى على قول هو حجة، بقول مسترشد وليس بحجة. ومنها أَنَّ لفظ الشارع مستقل بنفسه، غير محتاج ولا ينتقل إلى السؤال. ولهذا لو أُفِرِدَ فقال: «الماء طهور»، «الخارج بالظمان»، «ماء البحر طهور ومبيته حلال»، كان ذلك شرعاً مستقلاً. والسؤال لو انفرد، كما تعلق به حكم؛ فكان الاعتبار باللفظ الذي به يتعلق الحكم، دون ما لا يتعلق الحكم به إذا انفرد.

فصل يجمع شبههم

١٢

- فمنها أن | قالوا: السؤال مع الجواب كالجملَة الواحدة؛ بدليل أمرين. ١١٦
أحدهما أَنَّهُ هو المتنضي للجواب؛ والثاني أَنَّهُ متى كان الجواب مُبْهِمًا، أُحِيلَ بيانه على السؤال. ألا ترى أَنَّ ابتداء قول القائل بـ «نَعَمْ» لا ينبغي؛ فإذا قال: «أَزِيدُ في الدار؟»، فقال المجيب «نَعَمْ»؛ صار المتنضي لـ «نَعَمْ» قوله: «أَزِيدُ في الدار؟». قال الله - تعالى: ﴿هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾. وإذا ثبت أَنَّها جملة واحدة؛ وجب أن يُجْعَلَ الجواب مقدراً بالسؤال؛ وصار كالمبتدأ والخبر «قَامَ زَيْدٌ»، أو «زَيْدٌ قَامَ». والاستثناء مع المستثنى: «قام الناسُ إِلَّا زَيْدًا».

- فَيُنَالُ: لا نسلَم أَنَّهُ كالجملَة الواحدة؛ بل هما جملتان مفترقتان. وأما كون الجواب بمتنضي السؤال، فلا نسلَم أيضًا. وكيف يكون مقتضاه؟ ذلك خاص؛

٢ تنافر: ساقى. ٤ وبعض: مهمل. || يقضى: مهمل. || بالعام: بالمشح. ٥ ويلائمه: منتهر (من: ويلائمه).

٧ يقضى: يقضى. ٨ غير: السابق (وليس) مشطوب. أفرد: امراء. كذا. ١٤ مبيته: منها.

|| بيانه: سانه. ١٨ يُجْعَل: مهمل. ٢٠ زيدا: زيد.

وهذا عام؛ فأين الخاص من العام؟ ولربما كان الجواب يتضمن حكمتين؛ وثلاثة؛ ويكون السؤال عن حكم واحد، على ما بينا من ذكر مئنة البحر. وما سألوه إلا عن مائه. وكما نطق به القرآن عن موسى - عليه السلام - لما قيل له: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى﴾: كان جوابه ﴿عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأُشْفِي بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَّ فِيهَا مَآرِبٌ أُخْرَى﴾. وكان الجواب الذي يخص السؤال «عصا»، بلا إضافة؛ فهذا ١١٧ شائع في لغة القوم. وكونه قد يُحال مُبهم الجواب | على بيان السؤال، فباطل ٦ بالكتاب مع السنة؛ فإنه يجوز أن يُحال أحدهما على الآخر في البيان. وهما مختلفان.

٩ على أن خلافتنا في الجواب المستقل بنفسه غير مفتقر في البيان إلى السؤال؛ وذلك ليس مع السؤال جملة واحدة. ثم هذا يبطل بما ذكرنا من سؤال الزوجة زوجها، وشكواها الخاص؛ إذا أجابها عنه بطلاق عام.

١٢ فإن قيل لنا في الزوجة «مِنَ الْحُجَّةِ عَلَيْكَ مِثْلُ مَا لَكَ»، فإنها لو سألته الطلاق، فقال لها «أنتِ خَلِيَّتِي»، فإن قوله «أنتِ خَلِيَّتِي»، إذا كان مبتدأ، لا يقع به طلاق؛ ولو أجابها به عن سؤالها، كان طلاقاً. وما حصل كونه طلاقاً، إلا بناءً على سؤالها.

١٥ قبل: «خَلِيَّتِي» لفظ صالح متردد بين «خَلِيَّةٍ من زوج» و«من الخير». فإذا سألته، كان الظاهر أنه قصد جوابها؛ فصار ما دلَّ على نيته وقصده [قائماً] مقام قصده. ودلائل الأحوال أبداً ترجح أحد محتملي اللفظ. ومثله من ألفاظ صاحب الشريعة، إذا قال له الرجل: «أريد طلاق زوجتي لكونها متبرجة»، فقال: «خَلِيَّتِي»، صُرف إلى ١٨ التخلية بالطلاق، دون التخلية من حبسه وحجره.

ومنها أنه جواب خرج على سؤال خاص؛ فكان مقصوداً عليه، كما لو لم يستقل إلا بالسبب.

٢١ ١١٧ ظ فيقال: المعنى هناك أن | اللفظ لم يتناول غير ما سُئل عنه؛ فهو كقولهِ: «تُجْزِيكَ وَلَا تُجْزِي أَحَدًا بَعْدَكَ»، لما لم يصلح الخطاب لغيره، وقف عليه. وليس كذلك ههنا. فإن اللفظ العام موضوع للشمول؛ فهو كلفظ المجيب، إذا تناول ٢٤

٢ البحر: النحو. ٥ عصا: عصى. ٦ وكونه: مهمل. || يُحال: مهمل. || مُبهم: منهم. || بيان السؤال: مان الجواب. ١٥ الخير: الخمر. ١٧ ترجح: ترجع إلى. ١٨ متبرجة: مترج. || خَلِيَّتِي: مهمل.

عدداً مخصوصاً، كالعشرة، والسائل واحد. فلو قال له واحدٌ من عشرة حاضرين: «يا رسولَ الله! أتَوْضَأُ بماءِ البحرِ؟». فقال: «تَوَضَّأُوا بِمَائِهِ»؛ فَإِنَّهُ يُعْمَلُ بِجَوَابِهِ الشَّامِلِ لِلْعَشْرَةِ؛ دُونَ خُصُوصِ السَّائِلِ.

٣

ومنها أن قالوا: لَمَّا وَرَدَ الْخُطَابُ عَلَى السَّبَبِ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ بَيَانٌ لِحِكْمَةٍ خَاصَّةٍ. إِذْ لَوْ كَانَ بَيَانًا لغيره، لَبَيَّنَهُ قَبْلَ السُّؤَالِ، لِمَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ بَيَانِ الْأَحْكَامِ.

فَيُقَالُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ، عِنْدَ سُؤَالِ السَّائِلِ: نَزْلُ الْوَحْيِ لَهُ وَلِلْأُمَّةِ؛ بَلِ الظَّاهِرُ ذَلِكَ. وَإِنَّمَا لَمْ يَبْتَدِئْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - أَثَارَ السَّبَبِ، وَهُوَ الْحَاجَةُ إِلَى

٦

السُّؤَالِ، حَتَّى يَبَيِّنَ الْحُكْمَ الْعَامَّ لِلْأُمَّةِ. كَمَا قَيَّضَ [اللَّهُ] لِلْعَبَّاسِ قَوْلَهُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَّا الْإِذْخِرَ؟» فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ» بِأَسْرَعِ جَوَابٍ. وَمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ؛ بَلِ قِيلَ

٩

لَهُ، فَقَالَ. وَإِنَّمَا سَبَقَ الْعَبَّاسُ إِلَى الْاسْتِثْنَاءِ، وَاللَّهُ قَدْ أَعَدَّ الرِّخَصَةَ جَوَابًا؛ كَمَا رُوي عَنْ عُمَرَ فِي الثَّلَاثِ الَّتِي وَافَقَ اللَّهُ فِيهَا، وَلِهَذَا قَالَ: «وَافَقْتُ فِي رَيِّي ثَلَاثَ». وَقَوْلُ

النَّبِيِّ: «سَسَّ لَكُمْ مُعَاذًا»، وَالْمُرَادُ بِهِ أَنَّ اللَّهَ قَيَّضَهُ لِفِعْلِ ذَلِكَ. وَقَدْ سَبَقَ بِتَشْرِيعِ ذَلِكَ؛ لَا أَنَّ | مُعَاذًا شَرَعَهُ، - أَعْنِي تَأَخَّرَ قَضَاءُ مَا سَبَقَ بِهِ مِنَ الرُّكْعَاتِ؛ بَعْدَ أَنْ

١٢

١١٨

كَانُوا يَبْتَدِثُونَ بِأَدَاءِ مَا فَاتَ.

أَلَا تَرَاهُ كَيْفَ بَيَّنَّ حُكْمًا لَمْ يُسْأَلْ عَنْهُ؟ كَجَوَابِهِ بِمِثَّةِ الْبَحْرِ، وَمَا سُئِلَ عَنْهَا. وَلَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَيَانًا لِلْجَوَابِ خَاصَّةً؛ لَخَصَّصَهُ بِهِ؛ كَمَا خَصَّصَ أَبَا يُرْدَةَ، وَأَبَا بَكْرَةَ.

وَلَا أَنَّهُ بَاطِلٌ بِتَرْوِيلِهِ عَلَى حَادِثَةٍ؛ كَاللَّعَانِ فِي الْعَجْلَانِي، وَآيَاتِ الْقَذْفِ لِقِصَّةِ عَائِشَةَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَمْثَالِهَا؛ نَزَلَتْ لِأَجْلِ حَوَادِثَ. وَلَا تَخْتَصُّ؛ بَلِ تَعَمُّ كَذَلِكَ

١٨

السُّؤَالِ.

ومنها أن قالوا: إِنَّ السَّبَبَ هُوَ الَّذِي أَثَارَ الْحُكْمَ؛ فَتَعَلَّقَ بِهِ؛ كَالْعَلَّةِ. وَالْعَلَّةُ لَا تَوْثُرُ إِلَّا [فِي] مَعْلُولِهَا خَاصَّةً؛ كَذَلِكَ الْجَوَابُ الَّذِي أَثَارَ السَّبَبَ.

٢١

قِيلَ: الْعَلَّةُ مُقْتَضِيَةٌ لِلْحُكْمِ؛ وَلِهَذَا لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا مَا لَا يَوْثُرُ وَلَا يَقْتَضِي. وَلَوْ زِيدَتْ وَصْفًا، كَانَ حَشْوًا. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعَلَّةُ أَعَمَّ مِنْ حُكْمِهَا. فَلَوْ قَالَ فِيمَا

٤ لِحِكْمَةٍ خَاصَّةٍ: لِحُكْمِهِ خَاصِهِ. ٨ لِلْعَبَّاسِ قَوْلُهُ: الْعَبَّاسُ لِقَوْلِهِ. ٩ اللَّهُ إِلَّا الْإِذْخِرَ: اللَّهُ إِلَّا الْإِذْخِرَ، وَفِي الْهَامِشِ «إِلَّا» لُتَوَضَّعَ فِي مَحَلِّهَا بَيْنَ «إِلَّا» وَ«الْإِذْخِرَ» فِي النَّفْسِ (انظر حديث العباس في لسان العرب تحت مادة «الذخر»). ١١ قَالَ: مَغْيِيرٌ. ١٢ قَيَّضَهُ: قَضَّضَهُ. ١٣ أَعْنِي تَأَخَّرَ: مَهْمَلٌ. || قَضَاءُ: قَضَا. ١٤ يَبْتَدِثُونَ: شَدَدُوا. ١٧ الْعَجْلَانِي: مَهْمَلٌ.

يستقل بطاهر مائع، لم يجر؛ ولو قال فيما يستقل بطاهر جامد، كان حشوا. وفي مسألتنا يُسأل عن الماء، فيجيب عن الميتة مع الماء، وعن أحكام كثيرة.

ومنها أن تعديه من السبب الذي ورد عليه، لا يؤمن أن يكون منسدة. والظاهر ٣ أنه: لما خرج على السبب الخاص، كان مصلحة على ما ورد عليه من السبب الخاص.

فيقال: إن المصالح قد تكون منوطة بالأشخاص، والأزمان، والأمكنة، ٦ ١٨ والواحد دون العدد الزائد؛ | ومع ذلك لم يقصره المخالف على الشخص السائل، ولا الوقت الذي حصل السؤال فيه؛ ولا قصره على المكان، ولا خصه بالواحد، إذا كان جواب الشارع تضمن الخطاب لعشرة. على أنه لو كانت المصلحة ذلك، لما ٩ جاز للشارع أن يتككب الخاص من القول، ويعدل إلى العام.

ومنها أن قالوا: لو كان الجواب عن سؤال «هل» بـ «نعم» أو «لا»، أو عن «ليس» بـ «بلى»، كان مقصورا على السؤال. فلما قال الباري - سبحانه: ﴿هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾، وقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾، كان تقديره: «نعم، وجدنا ما وعدنا ربنا حقا»؛ «بلى، أنت ربنا».

فيقال: إنما يكون ذلك في الجواب الناقص، وكلامنا في الجواب التام، العام، ١٥ الصالح الابتداء والاستقبال. ولسنا ننكر تعلق الجواب بالسؤال، إذا لم يكن مستقلا؛ وقوله «نعم» لا يستقل، و«بلى» أيضا لا يستقل. ولهذا لو ابتداء به، لم يُعقل منه معنى، حتى يُسأل عما كان من السؤال. وههنا الكلام مستقل؛ فلهذا لم ١٨ يقصر عليه.

ومنها أن قالوا: قد اتفق أصحابكم، وأصحاب مالك، على أن الأيمان محمولة على مخارجها، مقصورة على ما هيجه وأثارها. فإذا قال: «وَاللَّهِ لَا فَعَلْتُ كَذًّا»، ٢١ و«لَا قَبْلُ مِنْكَ كَذًّا»، كان المهيج ليمينه والسبب فيها المنة، لم يُحتمل إلا على ما يزيل المنة [التي] امتنع من القبول لأجلها. واليمين حكم شرعي بُني على لفظ،

٣ تعديه: مهمل. ٤ أنه: مائه. || الخامس: اللاحق (أنه) غير مطلوب. ٦ منوطة: مغير. ٨ على

المكان: بالمكان. ١٨ معنى: مع. ٢١ فعلت: مهمل. ٢٢ ليمينه: مهمل. || يُحتمل: مهمل. ٢٣ امتنع: اشع. || واليمين: واليمين. || بُني: مهمل.

- وترتب عليه ؛ | كذلك يجب أن يُقصر جوابُ صاحب الشريعة على السبب الذي ١٩
أثاره. ومتى لم يكن كذا، كان مناقضة في المذهب؛ إذ لا فرق بينهما.
- ٣ فيقال: إنَّ الأيمان حجة لنا من وجه. وهو أنه إذا حلف لا لبسٍ مِنْ غزل زوجته؛
وكان السبب في يمينه متنها عليه؛ واستزادتها له على ما يجب لها؛ لأجل ما ذكرته
من غزلها، فإنا لا نقصر ذلك على الغزل؛ حتى إنه لا يتف حثه على لبسه من
٦ غزلها؛ بل يحث بقبول كل شيء من جهتها؛ من مال وعمل تحصل بمثله المنة.
- فلو ركب دابتها؛ أو استخدم عبدا وأمتها؛ فإنه يحث. فقد تعدت اليمينُ السببَ
المحلول عليه. على أنَّ الأيمان تخالف وضع الشرع؛ لأنها تتخصص بالعرف.
٩ ولهذا لو حلف «لا أكلتُ الرؤوس»؛ حُمِل على رؤوس الأنعام؛ و«لا دخلتُ سوقَ
الطعام» تخصص حثه بدخول سوق الحنطة؛ دون دار البطيخ وسوق الخبازين؛
وإن كان الخبز أقرب إلى الطعام والأكل. فإنَّ الطعام طعمة الإنسان، والحنطة أبعد
١٢ من الطعام.

ومنها قولهم: لو لم يكن الجواب مقصوراً على السبب؛ لجاز إخراج السبب
عن تناول حكم الخطاب له. كما لو نطق باللفظ العام ابتداءً؛ فإنه لو ابتداء العموم؛
١٥ جاز تخصيصه فيما عدا السبب الذي ورد عليه سؤال السائل في مسألتنا. فلما كان
السبب لا بدَّ داخلًا، عُلِم أنه قد تخصص به تخصصاً خرج به | عن حكم العموم ١٩
المبتدأ. بيانه أن يقول ابتداءً: «الماء طهورٌ لا ينجسه شيء»؛ ويخص به ماء بئر بضاعة
١٨ بأنه ليس بطهور. فلما جاء سؤال القوم عن بئر بضاعة؛ فقال: «الماء طهور»؛ لم
يجز؛ بعد خروج سؤالهم عنها، أن يخرج ماؤها عن الطهورية المذكورة.

فيقال: إنما لم يجز إخراجه عن الجواب بعد السؤال؛ لأنَّ الجواب؛ وإن كان
لفظه عامًا، إلا أنه لا بدَّ أن يكون جواباً عن السؤال. فأول ما يُراعَى في اللفظ
٢١ الوارد عقب السؤال؛ أن يكون جواباً؛ ثم يُعطي العموم حقه. كما أعطي السؤال
حقه. ألا ترى أنه لا يحسن أن يقولوا له حالهم التي ذكروها في البحر، ثم يتبعوه

٣ لیس: مهمل. || غزل: غزل، كذا بعين مهمله في سائر المواضع في هذه الفقرة. ٦ تحصل:
مهمل. ٧ يحث: مهمل. ٨ تخالف: مهمل. || تخصص: مهمل. ١١ الطعام: السابق (الطعم)
مشطوب. ١٧ بيانه: مهمل. || يقول ابتداءً: مهمل. || ويخص: مهمل. || ماء بئر: ما بر. ١٨ بأنه: بانه.
|| بئر: مهمل. ٢٣ البحر ثم: الحرم.

- «أَفْتَتَوْصًا بِمَاءِ الْبَحْرِ؟»؛ فَيَكُونُ جَوَابُهُ «هُوَ الْحِلُّ مَبْنِيٌّ»؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءٌ إِفَادَةٌ بِالْشَّرْعِ
إِبَاحَةً مَبْنِيَّةٌ الْبَحْرِ، وَيَكُونُ مَعْطَلًا لِلْبَيَانِ عَمَّا سَأَلُوهُ عَنْهُ؛ مَعَ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ لَا
يَجُوزُ. فَكَمَا لَا يَجُوزُ تَرْكُ مَا سَأَلُوا عَنْهُ ابْتِدَاءً؛ وَالْإِتْيَانُ بِحُكْمٍ آخَرَ غَيْرَ مَا سَأَلُوا عَنْهُ، ٣
كَذَلِكَ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظٍ عَمُومٍ؛ ثُمَّ يَخْصُّهُ عَلَى غَيْرِ مَا سَأَلُوهُ عَنْهُ. فَلِذَلِكَ
افْتَرَقَ الْحَالُ بَيْنَ الْعَمُومِ الْمُبْتَدَأِ وَالْعَمُومِ الْخَارِجِ؛ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَابِ؛ عَنْ حُكْمِ
الْخَاصِّ. وَإِنَّ الْعَمُومَ الْمُبْتَدَأَ لَا يَجِبُ فِيهِ قَضَاءٌ حَقٌّ آخَرَ. وَهَذَا يَجِبُ فِيهِ أَنْ يُرَاعَى ٦
مِرَاعَاةَ حُكْمِ الْجَوَابِ، وَإِعْطَاءَ الْعَمُومِ الزَّائِدَ عَلَيْهِ حَقُّهُ.
- ١٢٠ أَلَا تَرَى أَنَّ النَّاسَ يَعْيُونَ | ذَلِكَ عَيْنًا شَائِعًا؟ فَيَقُولُ قَائِلُهُمْ: «سَأَلْتَهُ عَنْ أَبِيهِ،
فَقَالَ خَالِي شُعَيْبٌ»؛ إِذْ كَانَ يُوَرِّيه عَنِ الْجَوَابِ. وَلَوْ قَالَ: «أَبِي زَيْدٌ، وَخَالِي
شُعَيْبٌ»، لَمْ يُسْتَنْكَرْ أَنْ يَجِيبَهُ عَمَّا سَأَلَ، وَيَفِيدَهُ تَعْرِيفَ خَالِهِ، بَعْدَ تَعْرِيفِ أَبِيهِ
الْمَسْئُولِ عَنْهُ.
- ١٢ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ يَغْنِي عَنِ الْإِعْتِدَارِ؛ فَنَفِيهِ الْكُفَايَةُ. وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ أَنَّ مَا
خَرَجَ السُّؤَالُ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ. وَدَلِيلُ الْإِجْمَاعِ فِيهِمَا ذِكْرَانَا. - وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَمِمَّا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ دَلَالَةُ الْإِجْمَاعِ أَنَّ الْخَطَابَ الْخَارِجَ ابْتِدَاءً لِكُلِّ مَكْلُفٍ.
- ١٥ فَالْسَّائِلُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَكْلُفِينَ؛ وَلَهُ تَخْصِيصُ اسْتِحْقَاقِ الْجَوَابِ عَمَّا سَأَلَ عَنْهُ، لِكُونِهِ
مُحْتَاجًا إِلَى الْعِلْمِ بِذَلِكَ. فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - لَا يَجُوزُ لَهُ تَرْكُ مَا يَجِبُ
مِنَ الْبَيَانِ، وَالْعُدُولُ إِلَى بَيَانِ حُكْمٍ لَمْ تَقَعْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ. وَلَوْ تَسَلَّطَ عَلَيْهِ الْإِخْرَاجُ عَنْ
عَمُومِ اللَّفْظِ، وَتَنَاقُلَهُ لَهُ، كَانَ نَسْخًا؛ فَأَمَّا تَخْصِيصُهُمَا، فَلَا. وَمِنْ أَعْظَمِ الْفَوَائِدِ أَنَّهُ لَوْ
١٨ لَمْ يَرُدِّ السَّبَبُ وَالسُّؤَالُ اللَّذَيْنِ خَرَجَ اللَّفْظُ عَلَيْهِمَا، بَلْ نَقَلَ مَجْرَدَ اللَّفْظِ؛ لَكَانَ
لِأَهْلِ الْاجْتِهَادِ إِخْرَاجُ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ. فَلَمَّا خَرَجَ مَخْرَجَ السُّؤَالِ، امْتَنَعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ
صَارَ جَوَابُهُ نَصًّا. وَمَنْ أَخْرَجَ السَّبَبَ عَنْ حُكْمِ اللَّفْظِ؛ كَانَ نَسْخًا. فَقَدْ تَخَصَّصَ ٢١
السَّبَبُ بِهَذِهِ التَّخْصِيصَةِ؛ وَتَخْصِيصُهُ يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِ اللَّفْظِ الَّذِي حَصَلَ جَوَابًا عَامًّا. إِذْ
لَوْ كَانَ لَهُ حُكْمُ الْعَمُومِ؛ لَمَا اخْتَصَّ بَعْضُهُ بِحُكْمٍ يَخْرُجُ بِهِ عَنْ جَمِيعِ مَا شَمَلَهُ. وَمَا

٢ إِبَاحَةً مَبْنِيَّةً؛ إِبَاحَةً مَبْنِيَّةً. ٤ يَخْصُّهُ؛ مَقْبُولٌ. ٦ أَنْ: السَّابِقُ (فِيهِ) مَشْطُوبٌ. ٦-٧ يُرَاعَى مِرَاعَاةً؛
مُهْمَلٌ. مَقْبُولٌ. ٧ الزَّائِدُ: الزَّائِدُ. ٨ يَعْيُونَ: مَهْمَلٌ. || عَيْنًا: مَهْمَلٌ. ٩ يُوَرِّيه: نَوْرُهُ. ١٢ يَغْنِي: مَعْنَى.
١٣ فِيمَا: سَأَلَ. ١٤ ابْتِدَاءً: السَّابِقُ (الْمُبْتَدَأُ) مَشْطُوبٌ. ٢٠ ذَلِكَ: مَكْرُورٌ.

- هذا ممّا يوجب قصور الجواب عليه. كالسائل نفسه: والوقت: | والمكان: فإن ١٢٠
الحكم لا بدّ أن يتناول الشخص السائل. ثم إنّه لا يجوز إخراج عنه، ولم يدلّ
ذلك على قصور عليه؛ فبطل أن يكون كلّ ما وجب دخوله، وجب الاقتصار عليه. ٣
ومنها أن قالوا: لو لم يكن قصر العام على السبب والسؤال الخاصين واجبًا، لما
وجب تأخير الحكم إلى حين حدوث السبب، ولما كان لتأخير الحكم معنى. فلما
وجب تأخير الحكم إلى حين حدوث السبب، علّم أنّه مقصور عليه. ٦
فيقال: ولم قلتم إنّه لم يؤخّره إلّا لأجل قصوره عليه؟ فلا سبيل إلى جوابهم
عن ذلك.
- ٩ على أن من مذهبنا أن الله - سبحانه - لا يؤخّر تعبدًا، ولا يقدّمه لعلّة من العلل،
على ما قرّره أئمّتنا في أصول الديانات: ممّا لا يليق هذا الكتاب بذكره.
- ١٢ على أنكم ما تنكرون أن تكون الفائدة في ذلك سبق العلم بأنّ التعبد عند تجلّد
السؤال، وحدث السبب الخاصّ، هو الأصلح في التكليف، وإنّه لو قدّم [الله]
التعبد عليهما، أورده بعد ورودهما، أو أورده ابتداءً، لم تقع الطاعة من أحد من
المكلفين، ولكان ذلك تفسيرًا أو فسادًا. وقد أشار الله - سبحانه - إلى ذلك
١٥ فقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ
فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾، ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾.
- ومثل هذا لا ينكر أحد اتّفاق مثله في المعلوم. وإذا كان | كذلك، سقط ما قالوه ١٢١
١٨ من قصر الفائدة التي طلبوها على العلة التي ذكروها.
- فإن قيل: الباري قد علم أنّهم سيسألون. فلم لم يقدّم الحكم، فيغنيهم عن
السؤال؟ فيكون أبلغ: لأنّ الإغناء بالعطاء قبل السؤال، أفضل من العطاء بعد
السؤال، في باب المال؛ كذلك في باب العلم. ٢١
- قيل: إن أفعال الحكيم تارة إعدادًا ومناداةً ليغني عن السؤال، وتارة جوابًا
ليبين محلّ الجواب والعطاء بتقدّم الحاجة. وفي ذوق العدم والحاجة ما ليس
٢٤ للإغناء قبل الحاجة. ولا يُعرف محلّ الإرشاد إلّا بعد الضلال؛ ولا محلّ شيء
يُوجد إلّا بعد قصده. فهو كإجابة دعوة لشخص: ثمّ تقع إجابتها. مثل

- أن سأل سلامة زرعه من الجفاف: فأغاث الله بمطرٍ عامٍّ؛ أو سأل عافية ولده من طاعون، فأزال الله الطاعون عن ولده رأسًا. فإنه لما عمَّ السمع، ودفع الضرر، لم يكن خاصًا له، وما خرج من ميزة التخصّص بأن كان تبيينًا للإجابة. ٣
- ويقال لهم أيضًا: ما أنتم في هذه الدعوى إلا بمثابة من قال إنه ما أخر الحكم في جلد الزاني ورجمه، وقطع [يد] السارق، وحكم اللعان والظهار، إلى حين وقوع تلك الأفعال والأقوال، من أقوام وأشخاص معيّنين؛ في تلك الأوقات المخصوصة، إلا لتعلّقه بتلك الأفعال من أولئك الأشخاص في تلك الأوقات؛ وإلا فقد كان يمكن الابتداء بإزالتها من قبل حدوث تلك الأسباب. ولما لم يدل ذلك على تخصّص الأشخاص والأوقات، كذلك لا يدل على تخصّص الحكم بالأسباب والأسئلة الحادثة ٩
- المخصوصة، مع كون الألفاظ عامّة | شاملة، وصالحة للابتداء وقيامها بنفسها. ١٢
- فإن قالوا «كذلك نقول»، فارقوا الأمة، وخرجوا من الإجماع؛ وإن سلّموا، أبطل جميع ما ذكره.
- ومنها قولهم: قد اتفقنا على التخصيص لكل لفظ عام يصدر عن الالفاظ به بما يقصده من التخصيص؛ وإذا جاز قصر اللفظ العام وتخصيصه بقصده، فكذلك وجب قصره على سؤال السائل، والسبب الذي خرج الجواب عليه. والجامع بين ١٥
- قصد الناطق بالعموم، وبين السبب والسؤال، أن كلّ واحد منهما هو المثير للنطق، والموجب له.
- فيقال: ما أبعد ما بينهما! وذلك أن الألفاظ إنما تصدر عن المتكلّم، ليدل بها ١٨
- على مقاصده من عموم أو خصوص؛ أو أمر أو نهى أو نداء، إلى أنواع الكلام. فالكلام ترجمان مقاصد المتكلّم؛ فكما علمنا به عمومه، علمنا به خصوصه؛ وقضينا بقصده على لفظه. فأما لفظ السائل، فإنما خرج على قصد نفسه. وليس يجب على ٢١
- المجيب أن يبني كلامه على ذلك اللفظ الصادر عن غيره. ولو قصد بناء كلامه على سؤاله، لجاء بنطقه بخصوص. فلما عدل إلى ضد السؤال، فأجاب بعموم؛ وهو ضدّ ٢٤
- الخصوص، علم أنه أراد الحكم المبتدأ الشامل؛ غير المخصوص المقصور.

١ أن سأل: ارسال. || فأغاث: فاعاب. ٢ لما: لم، كذا. ٣ تبيينًا: سنا. ٤ لما: كذا.

٥ جلد الزاني: خلد الزان. || ورجمه: مهمل. || والظهار: واطهار. ١١ فإن: اللاحق (كا) مشطوب. ٢٢ قصد بناء: قصدنا.

فصل

أقلّ الجمع المطلق ثلاثة؛ وعلى ذلك الإقرار، والنذر، والوصية بالدرهم ٣ والدنانير، والكفارات. وبهذا قال أصحاب أبي حنيفة؛ وأكثر أصحاب الشافعي. وحكي عن أصحاب مالك، وقوم من النحاة مثل ينفطونه؛ ومن أهل الظاهر ابن داود الفقيه، وبعض أصحاب الشافعي، وأبو بكر الأشعري؛ أن أقلّ الجمع اثنان.

١٢٢ فصل | يجمع أدلتنا

فمنها ما روي في ذلك عن الصحابة. فروي عن ابن عباس أنه قال لعثمان بن عفان - رضي الله عنهما: إن الآخرين لا يحجبان الأم من الثلث إلى السادس. إنما قال الله - تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمِّهِ الشُّدُسُ﴾. وليس الأخوان إخوة في لسان قومك. فقال عثمان: لا أستطيع أن أنقض أمراً كان قبلي، وتوارثه الناس؛ وقضي في الأمصار. ولولا أنه مقتضى اللغة، لما احتج به ابن عباس؛ ولما سمعه عثمان منه. وما قابله عثمان إلا لمجرد سيرة غيره، وما نازعه في مقتضى اللفظ؛ وهما من فصحاء العرب وأرباب اللسان. ٩

فإن قيل: فقد روي خلاف ذلك عن زيد بن ثابت، فقال: الأخوان إخوة. ورؤي عنه أنه قال: أقلّ الجمع اثنان؛ فتقابل القولان. ١٥

قيل: إن صحّ ذلك عنه؛ فمعناه أنهما يجريان مجرى الجمع في حجب الأم. وقوله: «أقلّ الجمع اثنان» يعني أول وأقلّ ما يجتمع شيء إلى شيء؛ فهذا من الاجتماع. فأما الجمع، فإنه ليس من التثنية في شيء، من حيث اللغة والوضع. ١٨

ومنها أن أهل اللغة فرقوا بين الواحد والاثنين والجمع؛ فقالوا «رَجُلٌ»، و«رجلان»، و«رجالٌ». وأوقعوا اسم «رجال» على ما زاد أيضاً على الثلاث، وإن كثّر. فلو كان اسم الاثنين جمعاً كالثلاث، لقالوا في الاثنين «رجال»، كما قالوا «رجال» في الثلاث وما زاد عليها من الأعداد. ٢١

٢ والنذر: مهمل. ٨ بحجبان: يحجبان. ١٢ قابله: قاله. || سيرة: ستره. ١٣ العرب: العرب،

مكثّر، مشطوب. ١٨ التثنية: مهمل. ٢٠ وإن: مغيّر.

- فإن قيل: ليس انفراد الاثنين باسم خاص مانعاً من أن يجتمع مع الثلاث في الاسم الأعم، وهو الجمع؛ كقولنا «أسد» اسم يخص البهيمة المخصوصة. ثم إنه ١٢٢ ظ لا يمنع ذلك | من اجتماعه وغيره في الاسم الأعم، وهو «سبع». فالاثنتان تحت ما زاد عليها؛ كـ «الأسد» تحت الاسم الأعم، وهو السبع الموضوع للجملة.
- قيل: «الأسد» و«السبع» لم يوضعا للتمييز بين شيئين؛ وإنما وُضع أحدهما للجنس، والآخر للنوع الذي تحت الجنس. وليس كذلك لفظ الثنية والجمع؛ ٦ لأنهما وُضعا للتمييز بين نوعين مختلفين من العدد، فصارا من أسماء الحيوان؛ كالأسد، والحصار، والفرس، والنمر.
- يوضح هذا أنه لو كان هذا قد وُضع كذلك، لقالوا في الكل «جمع»، وقالوا ٩ «ثلاث»، و«تربيع»، و«تخميس»، و«تسدس»، و«تسبع»؛ وكما قالوا في الكل «سبع»، ووضعوا لما تحته «أسد»، و«نمر»، و«فهد»، و«ذئب».
- ومنها أن من خصائص الحقائق أنه لا يجوز النفي الموضوع عنها؛ ومن خصيصة ١٢ المجاز حسن النفي. فلا يقال في النفاق «ليس بحمار»؛ ويقال في الرجل البليد: «ليس بحمار»؛ لكنه إنسان بليد. وفي مسألتنا يحسن أن يقول القائل من العرب: «ما رأيت رجلاً، لكن رأيت رجُلَيْن»؛ كما يحسن أن يقول «[ما] رأيت رجُلَيْن»؛ ١٥ لكن رأيت رجُلًا». ولا خلاف بيننا، وبين من خالفنا من أصحاب الشافعي، أنه إذا قال: «له عليّ ذراهم»، أنه يلزمه ثلاثة فصاعداً، حسن ما يفسر؛ ولو فشره بدرهمين، لم يقبل. ولو كان أقل الجمع اثنين، لقبل منه التفسير بهما. ١٨

فصل في جمع الشبه التي لهم

- فمنها قوله - تعالى - لموسى وهارون: ﴿إِذْ هَبَا بَيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ | مُسْتَمِعُونَ﴾؛ ١٢٣ و أراد به موسى وهارون؛ وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾؛ ٢١ بعد قوله: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾؛ وقوله - تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضَمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾؛ ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ﴾

٢ المخصوصة: المحفوس. ٤ تحت الاسم: بح للاسم. ٥ يوضع: يوضع. ١٢-١٣ النفي: النفي، في السطرين. ١٤ العرب: مزيد. ١٨ يقبل: مثل. || لقبل: مهمل. || التفسير بهما: مهمل. ١٩ الشبه: مهمل.

- قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَغُضًا عَلَيَّ بَغْضًا ۖ وَقَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَا مَنَّهُ الشَّدُسُ﴾، وأراد به الأخوين؛ وقوله: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾، والمراد به اثنان؛ وقوله: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾، فجَمَعَهُمَا وهما اثنان.
- فَيُقَالُ: أَمَا الْآيَةُ الْأُولَى، فالمراد بها «موسى وهارون وفرعون مستمعون ما تقولان» ويقال لَكُمَا؛ وقوله: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾، فالمراد به «بين كلَّ اثْنَيْنِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»؛ وقوله (الْخَصْمُ)؛ فَيُقَالُ «واحدٌ خصم»، و«اثنانِ خصم»، و«ثلاثةٌ خصم»؛ وقوله: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾، فالظاهر أنه أراد الثلاثة؛ لكن صرف عن ظاهرها بدلالة؛ والمراد بقوله: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ يوسف، وبنيامين، وشمعون الذي قال: ﴿لَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾. وأما قوله: ﴿وَكَُنَّا لِحُكْمِهِمْ﴾، فإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ حُكْمَ الْأَنْبِيَاءِ كُلِّهِمْ؛ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَالْمَحْكُومَ لَهُ.

- ومنها ما رُوي عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - أَنَّهُ قَالَ: «اثنانِ فما | فوقهما ١٢٣» جماعة. والجواب أَنَّهُ حُجَّةٌ لَنَا مِنْ وَجْهِ؛ وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ جَمْعًا فِي اللُّغَةِ، لَمَا احتاجوا إِلَى بَيَانِهِ. فَإِنَّهُمْ فِي اللُّغَةِ مِثْلُهُ؛ فَلَمْ يَبَيِّنْ إِلَّا أَنَّهُ بَيِّنٌ مَا يَخْصُهُ. وَلَا يَشَارِكُونَهُ فِيهِ؛ وَهُوَ الْحُكْمُ؛ فَكَأَنَّهُ يَبَيِّنُ أَنَّ ذَلِكَ جَمْعٌ فِي الصَّلَاةِ.
- ومنها أَنَّ الْجَمْعَ عِبَارَةٌ عَنْ اجْتِمَاعِ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، وانضمامه إِلَيْهِ؛ وَهَذَا أَوَّلُ مَا يُوجَدُ وَيَتَحَقَّقُ فِي الْاِثْنَيْنِ. ثُمَّ يَتَرَقَّى إِلَى مَا زَادَ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْلُبَ الْاِثْنَانِ الْجَمْعَ؛ مَعَ تَحَقُّقِ مَعْنَاهُ فِيهِمَا.

- فَيُقَالُ: إِنَّ وُجُودَ الْاِشْتِقَاقِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِيهِ. لَكِنْ كَمَا أَنَّ الْحُبَّ وَالْجَرَّةَ يُوجَدُ فِيهِمَا اسْتِقْرَارُ الْمَانِعَاتِ الَّتِي تُخَصُّ بِهَا، كَالْخَلِّ وَالذَّبْسِ وَالْمَاءِ؛ حَسَبَ مَا يَسْتَقِلُّ الدَّهْنُ فِي الْقَارُورَةِ، وَلَا يُطْلَقُ عَلَى الْحُبِّ وَالْجَرَّةِ اسْمُ «قَارُورَةٍ». وَكَذَلِكَ «الدَّابَّةُ» سُمِّيَتْ بِهِ؛ لِأَنَّهَا تَدْبُ؛ وَلَا يُسَمَّى بِذَلِكَ الْإِنْسَانُ. وَلِأَنَّهُ قَدْ حَسُنَ

٣ اثنان: اس. ٥ مستمعون: مهمل. ٦ ما تقولان: ماصولا. كذا. ١٠ وبنيامين: مهمل.
١٥ بيانه: مهمل. ٢٠ الحب: مع العلامة لحرف الحاء، أي جرة ضخمة. وخباية (لسان العرب).
٢١ تُخَصُّ: مهمل. ٢٢ والجرة: والحر. || اسم: باسم. || قارورة: مغير. ٢٣ تدب: بدت.

نفى الجمع؛ فيقال «ليسا برجال» لكنهما رجلان» كما قالوا: «ليس بقارورة» لكنه حُبٌّ، أو خايبة». ولم تقل العرب ذلك في حقيقة قط.

- ومنهما قولهم: إنَّ العرب تتصرف في اسم الاثنين بالاجتماع والفرق والجمع؛ فنقول: «جسعتُ بين زيدٍ وعمرو» فاجتمعوا؛ و«هُما مجتمعان» فافترقا. والفرق ضدَّ الجمع. ويُقال «اجتمع الرجلُ بزوجه»؛ كما يُقال: «اجتمع الناسُ»؛
١٢٤ و«اجتمع العسكرُ وتفرَّقوا». وهذا من أكد علامات الحقيقة. | وهذا لأنَّ
الاجتماع والجمع من باب المتضائفات. وذلك يصحُّ في الاثنين حقيقةً، ولا يصحُّ في الواحد؛ وما زاد على الاثنين مضاعفةً وزيادةً على ما تحتاج إليه الحقيقة.

- فيقال: ليس في هذه الطريقة إلا ما في الأولى من الاشتقاق. والتصرف يحصل
في الحقائق والمجاز جميعاً. فيقال: «خَبَأْتُ في الخايبة»؛ و«خَبَأْتُ في الصندوق»؛
و«استقرَّ الدخنُ في القارورة»؛ و«استقرَّ الماءُ في الخايبة»؛ والدُّنُّ، والقيربة. ويقول
العظيم: «فَعَلْنَا»، «نَفَعْلُ»، و«سَنَعْلُ». ولم يدلَّ على كون الصندوق خايبةً، ولا
الحُبَّ قارورةً؛ ولا العظيم من الناس جماعةً. لكن لما كان في حصول الشيء في
الصندوق نوع خيابة، لم يُحْعَل فيه كما فيما يُجْعَل في الخايبة نوع خيابة. قيل
«خَبَأْتُ»؛ ولم يُقَلَّ «الْقُصْدُوقُ خايبةً». و[ولمَّا] كان حصول الماء في الحُبَّ استقراراً،
١٦ والجللة قراراً، قيل «اسْتَقَرَّ فيهِ الماءُ»؛ يَسْتَقِرُّ، ولم يُسَمَّ «قارورةً». وحيث كان
العظيم إذا فَعَلَ، فَعَلَّ بفعله أتباعه، وهم جمعٌ، دخل عليه «نُونُ الجمع»؛ ولم يدلَّ
ذلك على أنَّ العظيم جماعةً، ولا الصندوق خايبةً، ولا الحُبَّ قارورةً؛ لغةً. كذلك
١٩ تصرفهم في الجمع، في باب الاثنين؛ لا يدلَّ على أنَّهما جماعةً، ولا جمعٌ.

١ لَكَنَّهُ: مهمل. ٢ خايبة: خايبه. ٧ من باب: مراتب. || المتضائفات: المتضائفات.
١٠ يحصل: مهمل. ١١ خَبَأْتُ: حَبَأْتُ. || الخايبة: الخايبه. || وخَبَأْتُ: وحنأْتُ. ١٢ الخايبة: الخايبه.
|| والدُّنُّ والقيربة: والدُّنُّ والقرمه. ١٣ العظيم: مهمل. ١٤ قارورة: قاروه. كذا. || لكن: لكان، كذا.
١٥ خيابة: خنا. || الخايبة: الخايبه. || خيابة: خنا. || خَبَأْتُ: خَبَأْتُ. || خايبة: خايبه.
١٧ والجللة: والجللة. مع علامة حرف العاء. || يُسَمُّ: مهمل. || وحيث: مهمل. ١٨ العظيم: مهمل.
|| بفعله: مهمل. || أتباعه: ابتاعه. || جمع: جمع. ١٩ العظيم: مهمل. || خايبة: خايه. || لغة: مهمل.
٢٠ أنَّهما: انهما.

حَقِيقَةً. عَلَى أَنَّ التَّفَرُّقَ لَمْ يُوضَعْ لِأَقَلِّهِ وَأَكْثَرِهِ وَضَعٌ فِي اللُّغَةِ. وَهَهُنَا قَالُوا «تَأْحِيدٌ»، وَ«تَثْنِيَّةٌ»، وَ«جَمْعٌ».

٣ | وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْاِثْنَيْنِ يَخْبِرَانِ عَنْ أَنْفُسِهِمَا بِلَفْظِ الْجَمْعِ؛ فَيَقُولَانِ «قُمْنَا» وَ«قَعَدْنَا» وَ«ضَرَبْنَا» وَ«أَكَلْنَا»؛ كَمَا يَقُولُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَنْفُسِهِمْ. وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَصْدُرَ ذَلِكَ مِنَ الْوَاحِدِ لَمَّا عُدِمَ فِيهِ الْجَمْعُ. وَإِنْ قَالَ الْعَظِيمُ، قَالَ لِمَا يُقَدَّرُ مِنْ فَعْلِهِ وَمِنْ فَعْلِ أَتْبَاعِهِ مَعَهُ، وَبِأَمْرِهِ.

فَيُقَالُ: إِنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّثْنِيَّةَ جَمْعٌ، وَأَنْهُمَا سَوَاءٌ فِي حَقِيقَةِ الْجَمْعِ؛ كَالْمُؤَنَّثَيْنِ نَقُولُ فِي إِخْبَارِهِمَا كَمَا نَقُولُ فِي الذَّكَورِ: «فَعَلْنَا». وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذَكَّرِ سَوَاءٌ، وَلَا تَثْنِيَّتُهُمَا سَوَاءٌ. عَلَى أَنَّهُمَا إِنْ كَانَا فِي الْإِخْبَارِ عَنْ أَنْفُسِهِمَا سَوَاءً، فَالْإِخْبَارُ عَنْهُمَا يَخَالِفُ الْإِخْبَارَ عَنِ الْجَمَاعَةِ؛ فَيُقَالُ «قَامَا» وَ«قَعَدَا» وَ«ضَرَبَا»، وَيُقَالُ فِي الثَّلَاثَةِ «قَامُوا» وَ«قَعَدُوا» وَ«ضَرَبُوا»، وَيُقَالُ فِي الْإِنَاثِ «قُمْنَ» وَ«قَعَدْنَ»، وَفِي الْاِثْنَيْنِ «قَامَتَا» وَ«قَعَدَتَا» وَ«أَكَلَتَا» وَ«ضَرَبَتَا»، وَيُقَالُ فِي الْإِنَاثِ «هَبِي» وَ«هُمَا» وَ«هُنَّ»؛ وَفِي الذَّكَورِ: «هُوَ» وَ«هُمَا» وَ«هُمْ». فَقَدْ تَقَابَلَا.

فصل

١٥ قَالَ أَصْحَابُنَا: إِذَا كَانَ أَوَّلُ الْآيَةِ عَامًّا، وَآخِرُهَا خَاصًّا، فَالْعُمُومُ عَلَى عَمُومِهِ، وَالْخُصُوصُ عَلَى خُصُوصِهِ، وَلَا يُنْقَضِي بِتَخْصِيصِ أَوَّلِهَا لِأَجْلِ تَخْصِيصِ آخِرِهَا. قَالُوا: وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ -تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^{١٢٥} وَالْمُرَادُ بِهِ كُلُّ الْحَرَائِرِ مِنَ الْمُطَلَّقَاتِ، بِوَائِنِ أَوْ رَجَعِيَّاتٍ. وَقَوْلُهُ فِي آخِرِهَا، ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾^{١٢٥}، يَرْجِعُ إِلَى الرَّجَعِيَّاتِ. | فَالْأَوَّلُ عَلَى عَمُومِهِ، وَالْآخِرُ خَاصٌّ فِي الرَّجَعِيَّاتِ.

٢١ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ -تَعَالَى: ﴿لَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾. فَالْكَلَّ يَأْتُونَ فُرَادَى كَمَا خَلَقَهُمْ، وَلَيْسَ كُلُّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ لَا مَوْعِدَ؛ فَأَوَّلُهَا عَامٌّ، وَآخِرُهَا خَاصٌّ. وَقَدْ أَخْطَأَ مَنْ أَطْلَقَ

٢ تأخيد وتثنية: تأخيد وشمة. ٦ ومن: من. ١٨ يوائن: مهمل. || رجعيَّات: مهمل. || وقوله:

وقال. ١٩ الرجعيَّات: مهمل.

ذلك إطلاقاً، مع كون المذهب حمل العام على الخاص في الآيتين. فكيف لا يُقتضى بخصوص آخر الآية على عموم أولها، وآخرها إلى أولها أقرب من آية أخرى؟
فأما الآيتان المذكورتان ههنا، فإن الدلالة دلت على منع البناء، وقطع قضاء ٣
الخصوص على العموم. لأنه ليس كل الناس جحدوا البعث، ولا كل مترتبة تُرد
إلى النكاح بدلائل؛ فلا يجوز أن يجعل ذلك مذهبا. والفصل الذي يليه يبطل
إطلاق هذا الفصل. وإنما ذكرته ليُجنب الخطأ منه، وهو الإطلاق. وإنما لم يُقتض ٦
بالخاص على العام في الأول، لدليل امتناع الرد في حق البوائن. وحكمنا بإيجاب
العِدَّة في حق المطلقات كلهن، لأن العِدَّة لا تقف على الرجعيات، بل البوائن
كذلك؛ والرجعة والرد يقف على الرجعيات. ٩
وهذا أصل واضح، بيّناه في أن الكلام يُبنى بعضه على بعض مهما أمكن؛ فإذا
لم يسكن، قطع.

فصل

١٢

إذا تعارض آيتان أو خبران، وكان أحدهما | عائنا والآخر خاصا، فإنه يُقتضى ١٢٥
بالخاص على العام، إذا كان بينهما تناف؛ سواء تقدم العام على الخاص، أو
تأخر عنه، أو جهل التاريخ رأسا، فلم يُعلم أيهما تقدم. أشار إليه أحمد في عدة ١٥
مواضع. وذلك مثل قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾، وقوله:
﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾،
﴿وَالشَّارِقُ وَالشَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾. وقول النبي - صلى الله عليه: «لا قطع ١٨
إلا في رُبْع دينار؛ لا قطع في ثَمَر، ولا كثير، حتى يأويه الجرين». وقال [به]
أكثر أصحاب الشافعي؛ سوى أبي بكر الدقاق، فإنه قال: لا يُقتضى بالخاص
على العام، بل يُتعارض الخاص، وما قابله من العام؛ وهو اختيار أبي بكر ٢١
الاشعري.

٣ البناء: النا. ٤ لأنه: لان. || مترتبة: مهمل. ٥ والفصل: مغير. ٦ وإنما ذكرته: مهمل.
|| يُجنب: لحتب. ١٠ يُبنى: بنا. ١٤ تناف: نافي. ١٩ حتى يأويه الجرين: حتى يأويه الحزين.
٢١ أبي بكر: في الهامش.

وقال أصحاب أبي حنيفة: فيما حكاه الجرجاني عنهم: إن كان العام هو المتقدم، كان الخاص المتأخر ناسخاً لبعضه؛ وإن كان العام هو المتأخر، كان ناسخاً لجميع الخاص؛ وإن لم يُعلم التأريخ. فقد ذكر عيسى بن أبان أنه على أربعة أقسام.

- ٦ إن كان الناس قد عملوا بهما جميعاً، وجب استعمالهما؛ وترتب العام على الخاص. مثل نهيهِ عن بيع ما ليس عنده؛ ورخص في السلم. وإن كان اتفاهم على استعمال أحدهما، عمل بما اتفقوا عليه، والآخر منسوخ. وذلك مثل قوله: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»؛ وقوله: «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ». العام تلقته ١٢٦
- ٩ الأمة بالقبول؛ والخاص مختلف في حكمه والعمل به. فلم يُقَضَّ به على المتفق عليه؛ وإن كانوا اختلفوا في ذلك. فعمل بعض بأحد الخبرين، وعامة الفقهاء يخالفه وينكر عليه. فالعمل على ما عليه العامة؛ وسقط العمل بالآخر.
- ١٢ وإن كان الخبران بما يتعلق الحكم بهما، ويسوغ الاجتهاد في الحكم الذي تضمنه كل واحد من الخبرين، ولم يظهر من الصحابة العمل بأحد الخبرين، فالواحب المصير إلى الاجتهاد في تقديم أحدهما على الآخر؛ واستعمال كل منهما فيما يقتضيه. ومعنى هذا عندهم أنهما يسقطان، ويُرجع إلى دليل غيرهما.

وقال أبو بكر الأشعري: إذا جُهل التأريخ، وجب التوقف فيهما.

فصل في جمع أدلتنا

١٨

- فمنها قوله - تعالى: ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾. فهذه الآية عامة في كل زان وزانية؛ قضينا عليها بالآية الخاصة في الإماء؛ وهي قوله: ﴿فَإِنْ أَتَيْنِ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾. ٢١ وإجماع الأمة على تخصيص الأولى بالثانية إجماعاً على حمل العام على الخاص؛ فهو حجة لنا؛ ولا عذر لهم.

- ومنها أَنَّ الخاصَّ يتناول الحكم المتناول له بصريحه. والعام يتناول الحكم بظاهره المحتمل. والصريح مقدّم على الظاهر. وصار الصريح في الخصوص كالإشارة. فإنه لو قال «لا تضرب هذا العبد»، وقال بعد ذلك: «اضرب عبيدي». ٣
- ١٢٠ ظ فَإِنَّ المشار إليه بالمنع من الضرب لا يدخل في عموم قوله | : «اضرب عبيدي». لِمَكَانِ تخصيصه. كذلك التخصيص بالقول السبئي عن إخراج المخصوص عن جملة العموم.
- ٦ ومنها أَنَّ في حمل العام على الخاصِّ جمعًا بين الدليلين، وعملاً بهما. وهذه الأدلة إِنَّمَا وُضِعَتْ للاستعمال؛ فلا يجوز تعطيلها، مهما أمكن. وَمَنْ أَخَذَ بالعموم، أسقط الخصوص؛ وَمَنْ وَقَفَ، تَرَكَ العمل بدليل الشرع.
- ٩ ومنها أَنَّ كلام صاحب الشريعة يُبْنَى بعضه على بعض، وَيُجْعَل مَثَرَةً كَالْمَتَصِل. فإذا قال: «اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ وَلَا تَقْتُلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِذَا دَفَعُوا الْجِزْيَةَ»، وجب أَنْ لَا يُعْطَلَ الخصوص. كذلك إِذَا فُرِّقَ بينهما.
- ١٢ ومنها أَنَّ مخالفتنا قد جَوَّزَ تخصيص العام بالقياس؛ وما ذاك إِلَّا لِأَنَّ القياس يقتضي الحكم بخصوصه. والقياس فرع من الخبر، يُسْتَنْبَط منه؛ فَلَا يُجَوَّزُ التخصيص بالخبر الخاصِّ أَوَّلَى.
- ١٥ ومنها أَنَّهُ دليل عام، قابله دليل خاص. وليس في تخصيصه إبطال له؛ كخبر الواحد؛ إِذَا ورد مخالفًا للدليل العقل، فإنه يُخَصَّصُ بدليل العقل، لِأَنَّ الخاصَّ أقوى من العام. كذلك ههنا.
- ١٨

فصل في شُبُهَتِهِمْ

- فمنها أَنْ قالوا: ليس الخاصُّ؛ فيما تناوله، بأولى ممَّا عارضه من العام؛ فوجب التوقُّف فيه.
- ٢١ فيقال: كَلَّا؛ بل الخاصُّ، فيما تناوله، أولى من العام. لِأَنَّ الخاصَّ يقتضي الحكم بصريحه، على وجه لا احتساب فيه؛ والعام يتناوله بظاهره وعمومه، على وجه

٣ اضرب: مغير. ٤ اضرب: مكيزر. ٥ المنين: المبنى. ٧ جمعًا: جمع. ٨ وعملاً: وعمل. ٩ أسقط: في الهامش. ١٦ كخبر: مغير. معلوم: بعينه.

- يحتمل أن يكون المراد به غير ظاهره؛ فوجب تقديم الأرجح منهما. وهذا دأب
المستدلّين في الأدلة؛ | يقدّمون الأظهر فالأظهر. ولهذا قدّم دليل العقل على عموم
خبر الواحد. ولأنّ، فيما قلناه، استعمال الدليّين وعملاً بهما، وفيما قاله الخصم،
إسقاط أحدهما؛ فكان العمل أولى من التعطيل.
- ومنها أن قالوا: إذا كان العموم متقدّماً، والخصوص متأخراً، فإنما قلنا يكون
ناسخاً لبعضه؛ لأنّ بيان العموم لا يجوز تأخيرها عن حال ورودها. فإذا ورد متأخراً
عنه، لم يجز أن يقع موقع البيان؛ فلم يبقَ إلّا أن يكون ناسخاً له.
- فيقال: إنّ العموم، وإن كان يفيد الحكم في جميع المسئيات، فقد بيّنّا أنّه إنّما
يفيد ذلك من طريق الظاهر. ويحتمل أن يكون المراد به غير ما تناوله الخاصّ.
والخاصّ يتناول ما تناوله بصريحه، من غير احتمال؛ فوجب القضاء به عليه، وتأخير
بيانه يجوز. وفيه فائدة كبيرة بأن يعتقد المكلف ذلك، ويعزم عليه؛ فيقع له ثواب
العزم إلى أن يأتي دليل الخصوص. ويعتقد الخصوص، ويعمل به، إذا وقع ابتداء
قبل العموم.
- ومنها أنّه لو أراد استثناء الأول من العموم الثاني، لذكره وتبّه عليه، لعلّهم
باعتقاد أهل اللغة عمومه بكون الصيغة موضوعاً للشمول. فلمّا لم يبيّن ذلك، كان
الظاهر أنّه رافع للأول؛ فيكون العموم الثاني ناسخاً للخصوص المتقدّم عليه. هذا
هو الظاهر.
- فيقال: إنّما أخره لأنّه يجوز تأخير بيانه؛ وإذا جاز تأخير البيان، فلا فرق بين
ذكره معه، أو قبله، أو بعده. ولا نسلم أنّ أهل اللغة يعتقدون عموم الصيغة مع تقدّم
الخصوص؛ بل | الخصوص المتقدّم ممهّد عندهم أنّ العموم الثاني لا يدخل على
الخصوص المتقدّم.
- ومنها أنّ العموم المتفق على استعماله في الشمول، واستغراق الجنس، قد صار
معلومًا كالنص؛ وصار يتناول كلّ واحد من الجنس، فصار كما يتناول كلّ واحد
على الانفراد. ومعلوم أنّه لو قال: «اقتلوا المشركين ولا تقتلوا أهل الكتابين»، ثمّ

٣ وعملاً: وعمل. ١١ فيقع: فنفع. ١٥ عمومته: عمومته. || بكون: يكون. || موضوعته: موضوعته. || يبيّن: مهمل.

- قال: «اقتلوا زيدًا وعميرًا وبكرًا وخالدًا وسالمًا»، وما زال يذكر أعيان المشركين، واحدًا بعد واحد، بأسمائهم الخاصة، وفيهم أهل الكتابين، قضى اللفظ الشامل لأعدادهم؛ فعَمَّهم بالقتل، قاضيًا على الخصوص الأول. كذلك ههنا. ٣
- فيقال: ليس ذكر الأعداد والآحاد على الأفراد، من قبيل العموم الشامل لهم، بشيء. ألا ترى أنه، إذا ذكر الأفراد والأعداد والأشخاص، واحدًا واحدًا، وأفاض عليهم حكمًا واحدًا، لم يجز أن يخص بعض تلك الأشخاص بقياس. ٦
- ويكون إخراج بعضهم نسخًا للحكم، لا تخصيصًا؛ ولما جاز أن يرد العموم في الخبر المتسلط على تخصيصه دليل العقل، فلما ورد ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ أمكن تخصيصه بدليل العقل؛ لأنه لا يدخل فيه الكلام والإرادة. فلو قال، بدلًا من ٩ العموم: «خَالِقُ كَلَامِهِ وَإِرَادَتِهِ»، لم يمكننا دفع ذلك بدليل العقل؛ لكننا نعدل إلى تأويل إضافته. ولا يمكننا أن ننفي الخالق، كما أثبتته؛ بل نقول: «خَالِقُ كَلَامِهِ وَإِرَادَتِهِ»؛ أضافها إليه إضافة ملك، لا إضافة صفة | من صفاته؛ وكنا بالنص قائلين ١٢ ما قال المعتزلة بشبههم العقلية.
- ولو قال: «تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ سَمَاءٍ وَأَرْضٍ وَجِبَالٍ»، لما أمكننا أن نخرج شيئًا من ذلك بدليل، لأنه يكون عين التكذيب للخبر، ولما قال: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾، ولم يذكر أعيان السماء والأرض. ولأن لفظ العموم يتناول آحاد الجنس وأنواعه تناولًا بظاهره؛ لا بصريحه؛ والمفرد من الأشخاص يتناول الحكم بصريحه، فافترقا. ١٨

فصل

- إذا تعارض خبران كل واحد منهما عام من وجه، وخاص من وجه آخر، فهما سواء على الإطلاق؛ إلا أن تقوم دلالة، فتوجب تقديم أحدهما على الآخر. مثاله ٢١ قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا، فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا»؛ وقوله: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ، حَتَّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ». فالأول خاص في الفاتنة،

٤ قبيل: مثل. ٥ بشيء: مهمل. ١٠ لم يمكننا: لم يسكنا. || دفع: مكرز. ١١ أثبتته: مهمل.

عام في الأوقات؛ والثاني عام في الصلوات، خاص في الوقت. نص عليه أحمد في القضايا، بما ذكرنا في هذين الخبرين بعينهما، على الوجه الذي ذكرناهما في المثال. وبه قال أصحاب الشافعي.

٣

وقال أصحاب أبي حنيفة: يُقَدَّم الخبر الذي فيه ذكر الوقت، وجواز فعل الصلاة؛ ذكره الجرجاني عنهم. لأن الخلاف واقع في الوقت، وجواز فعل الصلاة فيه؛ فُقَدِّم ما فيه ذكر الوقت، لتناوله المقصود.

٦

لنا أن كل واحد منهما قد تناول ما وقع الاختلاف فيه. فإن الخلاف واقع في الوقت، وجواز فعل الصلاة فيه. وكل واحد منهما خاص فيما فيه اختلاف من وجه، وعام فيما فيه اختلاف؛ فمساويا.

٩

فصل

إذا تعارض آيتان، أو خبران، أحدهما عام، والآخر خاص، والخاص موافق للعام؛ أو أحدهما مطلق، والآخر مقيد؛ فهل يُقَضَى بالعام على الخاص، والمطلق على المقيد؟

١٢

إعلم أن ذلك على أربعة أضرب. أحدها أن يكون الحكم والسبب واحداً. مثل أن يكون في كفارة القتل رقبة مؤمنة، ثم يذكر القتل في آية أخرى، فيقول «رَقَبَةً» ولا يذكر «مؤمنة»؛ فإنه يجب بناء المطلق على المقيد، ويُقَضَى بالزيادة. ويكون مثل أن يذكر أحد الرواة أنه «دخل البيت وصلى»، ويروي الآخر «دخل البيت وما صلى»، وأن يكون الحكم والسبب واحداً، إلا أن أحدهما خاص والآخر عام، ولم يكن للخاص دليل؛ فإن الخاص داخل في العام، وهو بعض ما شمله العموم، ويكون ما تناوله الخاص ثابتاً بالخاص والعام، وما زاد على ذلك ثابتاً بالعام وحده دون الخاص.

١٥

والثاني أن يكون العام والخاص داخل في العام، وهو بعض ما شمله العموم، ويكون ما تناوله الخاص ثابتاً بالخاص والعام، وما زاد على ذلك ثابتاً بالعام وحده دون الخاص.

١٨

الثالث أن يكون العام والخاص داخل في العام، وهو بعض ما شمله العموم، ويكون ما تناوله الخاص ثابتاً بالخاص والعام، وما زاد على ذلك ثابتاً بالعام وحده دون الخاص. مثال ما روي عن النبي - صلى الله عليه - أنه قال: «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُظَاهِرِ». وقضى على الذي وقع على امرأته في نهار رمضان بعقوبة رقبة، أو صيام شهرين؛ فثبت وجوب الكفارة فيما عدا ذلك الواطئ بالخبر العام.

٢١

٢ القضايا: مغير. ٧ منها: اللاحق (خاص) مما فيه اختلاف) مشطوب. ١٤ واحداً: واحد.

١٦ بناء: بنا. || مثل: مغير. ١٨ واحداً: واحد. ٢٠ ثابتاً: مهمل. ٢٣ ذلك: في الهامش.

وكذلك إن كان دليل خطاب؛ فإنه يُقضى بدليل خطابه على العام؛ فخرج منه ما
 ١٢٩ أو تناوله دليله. وذلك مثل قوله: «في أربعين شاة شاة» | مع قوله: «في سائمة الغنم
 زكاة». فنخرج المعلوفة من قوله: «في أربعين شاة شاة»، لأن دليل الخطاب بمنزلة
 النطق في وجوب العمل به. والنطق الخاص يُقضى به على النطق العام. وكذلك
 قوله: «إذا كان الماء قَلْتَيْن، لم ينجسه شيء»، مع قوله: «الماء طهور»؛ لا ينجسه
 إلا ما غيّر طعمه أو ريحه؛ فإنه يُحمل على القلتين؛ فيُقضى بدليل خطابه عليه؛
 ٦ فيخرج ما دون القلتين منه.

فإن ناقضونا بمواضع؛ فيجب أن ننظر إلى دلائل تلك. فإن كانت تنبيها؛ أو
 قياسا؛ فاعلم أننا نترك دليل الخطاب إما هو أقوى منه؛ ومعنى الخطاب أقوى من
 ٩ الخطاب؛ وكذلك التنبيه. مثاله قولهم: النبي - صلى الله عليه - نهى عن بيع ما
 لم يُقبض؛ ثم قال: «من ابتاع طعاما، فلا يبعه حتى يستوفيه»؛ ولم يقضوا بدليل
 خطابه؛ ويخرجوا منه ما عدا الطعام. فإن نهيه عن بيع الطعام حتى يُستوفى؛ مع
 ١٢ كون حاجة الناس داعية إليه؛ تنبيه على غيره. فقضينا بالتنبيه على دليل النطق؛ لأنه
 أقوى منه. ومثل قوله - صلى الله عليه - «إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة؛
 ١٥ فالقول قول البائع؛ والمبتاع بالخيار»؛ لم نقض بدليل خطابه؛ فيُخص ذلك بقيام
 السلعة؛ لأنه لما أمر بالتخالف؛ والسلعة قائمة؛ تمكن الرجوع إلى قيمتها الشاهدة
 باليمين ليثبتها التي يمكن الاستدلال بها على صدق أحدهما. فأولى أن يحكم
 ١٢٩ بالتخالف حال الاشتباه وعدم الشاهد؛ وهو حال تلفها؛ ولأن كل واحد منهما
 مدعٍ ومدعى عليه. وهذا المعنى موجود حال تلف السلعة؛ فكان المعنى أيضا
 مقدما على دليل الخطاب.

الضرب الثاني؛ إذا كان الجنس مختلفا؛ مثل صيام وإطعام؛ صيام وصلاة؛
 ٢١ فإنه لا يُبنى المطلق على المقيّد؛ سواء كان السبب واحدا؛ كالكَفَّارة فيها صيام
 شهرين متتابعين وإطعام؛ لم يُقَيّد بالتوالي والتتابع؛ بل أطلق؛ أو كان مختلفا؛ مثل

٥ قَلْتَيْن: مهمل. ٨ تلك: اللاحق حرف الهاء الابتدائية (هـ). أي أن كلمة «تلك» نلحقها نقطة
 نهائية (ـ). نقطة الوقف. ١١ يُقبض: مهمل. | يَبْعُهُ: ببعه. ١٢ ما: ما. ١٣ بالتنبيه: مهمل.
 ١٥ نغض: مهمل. ١٦ تمكن: سكن. ١٧ يمكن: مهمل. ١٨ بالتخالف: بالحالف. مكرر في الصفحة
 التالية. ٢٢ واحدا: واحد.

- الصيام قُبِدَ بالتتابع؛ والزكاة ذكرها مطلقة؛ فإنه لا يُبَيَّنُ المطلق على المقيّد. قال أحمد: إذا وطئ في ليالي الكفارة، يستقبل الصوم؛ - أو قال «الصيام» - وإذا وطئ في خلال الطعام، يبني.
- ٣ والوجه في هذا أنه يُحْمَلُ المطلق على المقيّد؛ إذا كان الحكم المختلف فيه مختلفاً في الموضعين؛ إلا أنه مطلق في أحدهما، مقيّد في الآخر، وهذا معدوم في الجنسَيْن. ولأن المقيّد مع المطلق كالخاص مع العام، والمفترق مع المجمل؛ لأن التقيّد فيه نوع إخراج وتخصيص. وهناك لا يقضي أحدهما على الآخر؛ إلا أن يكون أحدهما من جنس الآخر. كذلك ههنا.
- ٩ الضرب الثالث أن يكون الحكم متيقفاً، والسبب مختلفاً؛ لكن في موضعين مقيّدين مختلفين. ويُطْلَقُ في الثالث؛ كالصيام، قُبِدَ بالتتابع في الكفارة، فقال: ﴿شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾. وقُبِدَ بالتفريق في التمتع، فقال: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾. وأطلق في كفارة اليمين، بقوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾. وقال | في قضاء رمضان: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. فلهذا الصوم المطلق ١٢
- مثلاً مقيّدان مختلفان. فإنما نحمل المطلق على إطلاقه، ولا نبني على واحد منهما؛ لأنه ليس حملة على أحدهما بأولى من حملة على الآخر. فإنما أوجب أصحابنا ١٥
- التتابع؛ في كفارة اليمين؛ لأجل قراءة عبد الله بن مسعود.
- الضرب الرابع إذا كان الجنس واحداً، والسبب مختلفاً؛ كالرقبة، قُبِدَتْ في كفارة القتل بالإيمان؛ وأطلقت في كفارة الظهار؛ وهما سببان مختلفان. وكما قُبِدَتْ الأيدي إلى المرافق في طهارة الماء، وأطلقت في التيمم بالتراب، ففي هذا روايتان.
- ٢١ إحداهما: يُبَيَّنُ المطلق على المقيّد، من طريق اللغة؛ وبهذه الرواية قال أصحاب مالك. وتعلّق مَنْ نصر هذا بقوله - تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾؛ وقوله: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾؛ فقضينا بالتقيّد بالعدالة على ٢٤
- المطلق من الشهادة.

٤: أنه؛ انما. ٧: يقضي؛ نفساً. ٩: متيقفاً؛ مفقفاً. والسابق (محال) مشطوب. ١٦: عبد الله؛ في الهامش. ١٨: بيان؛ سنان. ٢١: إحداهما؛ أحدهما. || يُبَيَّنُ: ساء، مهمل. ٢٣: تقضينا؛ مهمل.

- وفيه رواية أخرى: لا يُبْنَى المطلق في هذا على المقيّد، ويَحْمَلُ المطلق على إطلاقه؛ وهي اختيار أبي إسحاق بن شاقلا، وهو قول أصحاب أبي حنيفة.
- ٣ واختلف أصحاب الشافعي؛ فمنهم من قال كقولنا، وإنه يُبْنَى المطلق على المقيّد من طريق اللغة؛ ومنهم من حمل المطلق على المقيّد بالقياس عليه، لا من جهة اللغة؛ وهم الأكثر. وهو اختيار أبي بكر الأشعري.
- ٦ وهكذا الاختلاف في الخاصّ والعام؛ نحو قوله: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»، عام في القليل والكثير؛ وقوله: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَقٍ صَدَقَةٌ»، خاص في المقدار. فهل يُحْمَلُ العام على الخاصّ، على ما قدّمناه من الاختلاف في حمل المطلق على المقيّد؟ وقد قال أحمد: نهى النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن الصلاة بعد العصر، وبعد الصبح، نهى جملة «ومن نام عن صلاة، أو نسيها»؛ فكان هذا مخصوصاً به نهيه عن الصلاة، بعد العصر والصبح.

فصل في أدلتنا

١٢

- فمنها أنّ العرب: إذا أطلقت الحكم في موضع، وقيدته في موضع، جعلت ذلك المطلق مقيّداً. يدلّ عليه قوله - تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾؛ وتقديره «والحافظات فروجهنّ، والذاكرات الله كثيراً». وقوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾؛ وتقديره «ونقص من الأنفس، ونقص من الثمرات». وقوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ﴾؛ وتقديره «عن اليمين قعيد». فأبداً دأب العرب ذلك. قال شاعرهم: [المنسرح]

نَحْنُ بِمَا عِندَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِندَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

٢١

- وتقديره «نحن بما عندنا راضون». وقال الآخر: [الوافر]
- فَمَا أَذْرِي إِذَا يَتَمَتُّ أَرْضًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَتَيْهُمَا يَلِينِي
- يريد «أريد الخير وأتوقّى الشر».

١ يُبْنَى: مهمل. ٨ في حمل: وحمل. ٩ قال أحمد: في الهامش. ١١ مخصوصاً به نهيه: مهمل. ١٤ عليه: مغير (من: على). ١٨-١٩ فأبداً دأب العرب: مهمل.

فإن قيل: إنما حُمِلَ المطلق على المقيّد ههنا، لأنّه لا يستقلّ أحد الكلاَمَيْنِ بنفسه؛ لأنّ قول القائل ﴿وَالذَّاكِرَاتِ﴾ لا يُفْهَمُ؛ وكذلك قوله ﴿عَنِ الْيَمِينِ﴾، وقوله: ﴿وَالْأَنْفُسِ وَالْثَّمَرَاتِ﴾. فأما في مسألتنا، فإنّ قوله في الظهار: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، | كلامٌ مستقلّ بنفسه؛ وقوله في القتل: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾، كلامٌ مستقلّ.

٦ قيل: ﴿وَالذَّاكِرَاتِ﴾ عموم، ﴿وَالْحَافِظَاتِ﴾ عموم، لا يفتقر إلى بيان محفوظ معيّن. ألا ترى أنّه يحسن أن يقول: «والذاكرات رُسل الله، وملائكة الله؛ والحافظات السّنتهنّ وأيديهنّ»، يعني عن اللّغَطِ والسَّرَقِ. ولو قال ذلك، لكان لكل واحد حكمٌ تقييده. فلمّا لم يُقَيّد، حُمِلَ [على] تقييد المقيّد. و«عن اليمين قائماً»، و«قاعدًا»، و«مضطجعاً»، لا يختصّ بحال؛ فهو عموم؛ لكنّ خُصَّ بذكر حال صاحب السّمال وكونه قعيداً.

١٢ فإن قيل: فحملنا للمطلق على المقيّد هناك لأجل العطف؛ فإنّه يجعل المعطوف مع المعطوف عليه كالجمله الواحدة. فأما في مسألتنا، فهما جملتان لكلّ واحدة منهما حكمٌ نفسها.

١٥ قيل: لا يجوز أن يكون حمّله عليه لأجل العطف؛ بل لأنّ أحدهما مطلق، والآخر مقيّد. يوضح هذا أنّه لو كان العطف هو المؤثّر، لكان إذا قُبِدَ كلّ واحد منهما بمعنى - أعني المعطوف والمعطوف عليه - أن يُحمَلَ أحدهما على الآخر في تقييده. وهو إذا قال: «والحافظين فروجهم والحافظات السّنتهنّ وأيديهنّ من اللّغَطِ»، فإنّه لا يُحمَلَ أحد المقيّدين على الآخر مع وجود العطف؛ لكنّ لما عُدِمَ الإطلاق؛ لم يُحمَلَ أحدهما على الآخر. فبطل أن يكون العطف هو الموجب لحمل أحدهما على الآخر.

٢١ على أنّ العطف لا يوجب موافقة؛ بدليل أنّه قد يُعْطَفُ الشيء على ما يخالفه. قال الله - تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾، | وإن كانت صلاته الرحمة، وصلاة ملائكته الشفاعة والدعاء.

٩ تقييده: مهمل. ١٠ بذكر: في الهامش. || حال: بحال. كتبه الناسخ قبل استدراكه الكلمة

السابقة. ١١ قعيداً: معيد. ١٦ قُبِدَ: قُتِلَ، مغيّر (من: قل).

ومنها أنه قد أمكن الجمع بين الدليلين؛ فإسقاط أحدهما لا وجه له. ألا ترى أننا لا نحكم إلا بعد امتناع جمع بين الدليلين؟

فصل في شبه المخالف

٣

فمنها لمن قال لا يُحتمل عليه: أن المطلق معلوم المراد بظاهره؛ فوجب أن يُحتمل عليه: فلا يُعدّل عنه إلا بدليل. والخاص ليس بدليل؛ لأن التخصيص إنما يقع بما يخالف الظاهر ويعارضه؛ فأما بما يوافقه، فلا. والمتّيد يوافق المطلق؛ فوجب أن لا يُخصّ به.

٦ فيقال: إن التّيد يخالف الإطلاق ويعارضه من لفظه ومعناه. وينكشف ذلك بالمثال. يقول: «أُعْتِقْتُ عَبْدًا مِنْ عَيْبِدِي»؛ فيكون الأمر شائعًا في سائر عبيده. فإذا قال: «أُعْتِقْتُ عَبْدًا مُؤْمِنًا»؛ فيخرج من عبيده الكفار؛ ويصير الأمر واقعًا على بعض عبيده. فما خصّصناه إلا بما عارضه؛ دون ما واطأه ووافقه. ولا فرق بينه وبين الخاص مع العام. وذلك أن كلّ واحد منهما يخرج من الجملة بعضهما؛ فالخصوص يخرج من العموم ما لولاه لدخل فيه؛ والتّيد يخرج من المطلق ما لولاه لدخل فيه. وأما كون العام معلومًا، لكنّه من حيث الظاهر، والخاص معلوم من حيث القطع، فلمّا قُضِيَ بالخاص على العام، كذلك يجب أن يُقضى بالتّيد على المطلق. ١٥

١٢ والذي بوضح ذلك قوله - تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾. | ثم قال: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْىَ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾. وكلّ عارف باللغة يعلم أنّه أراد بالرجلين العدلين. حيث قيّد في النطق الآخر بالعدالة. ١٨

ومنها قولهم: إن الله - سبحانه - أطلق الرقبة في الظّهار؛ فاعتبار الإيمان فيها زيادة في حكم النصّ، وذلك نسخ. فلا يجوز بالتّباس؛ ولا بخبر الواحد. قالوا: والدلالة على كونه نسخًا لها، أن الآية كانت تقتضي بإطلاقها جواز عتق الرقبة الكافرة؛ فإذا اعتبر إيمان الرقبة، خرجت الكافرة أن تكون مجزئة؛ ويرتفع ذلك الحكم الذي كان أولًا.

١٢ يخرج: بخبرين. ١٥ قضي: مهمل. || يُقضى: بنفسا. || بالمتّيد: السابق (بالمطلق على)

فَيُقَالُ: هذا ليس بزيادة، وإنما هو تخصيص؛ لأنه كان يجزئ بإطلاق الرقبة المؤمنة، والكافرة، والسليمة، والمعيبة. وقولنا: «لا تجزئ إلا مؤمنة» نقصان ظاهر؛ كما إذا قال: «أعطيَ درهمًا مَنْ شئتَ من هؤلاء العشرة»، كان الأمر شائعًا في العشرة كلهم. فإذا قال: «إذا كان قارئًا، أو فقيهاً»، كان ذلك نقصانًا لا زيادة، وتخصيصًا لا رفعًا ونسخًا. ثم لو كان زيادة، فالزيادة ليست نسخًا. وهذا يأتي مستوفى - إن شاء الله - في باب النسخ.

ومنها أن الخصوص إنما يرد على الأعيان المنطوق بها، دون المعاني التي لا يُنطق بها. والمنطوق هو ذكر الرقبة فقط؛ فأما صفاتها من كفرها وإيمانها، فلا ذكر له. فَيُقَالُ: هذا تعدُّ من قائله؛ لأنَّ الأعيان تُخصَّص وتُعمَّم بأوصافها، لا بذواتها. وإنما الإشارات تتناولها من غير صفات. مثل | «هذه» و «تلك» و «هذا» و «ذاك» في ١٣٢
الأعيان الحاضرة؛ وإلا فالغائبة لا تُخصَّص إلا بذكر الأسماء والصفات، حتى أن الصفات تقضي على الأعيان الحاضرة. فلو قال: «أعطيَ من شئتَ من هؤلاء العبيد إلا الأسود منهم أو الفاسق»، قضى هذا الوصف على الإشارة؛ فأخرج الوصف ما تخرج الإشارة.

ومنها أن قالوا: إنَّ الرقبة في الظهار منصوص عليها، والرقبة في القتل منصوص عليها؛ فإذا قاس قانسُ إحداهما على الأخرى، لم يجز لوجهين. أحدهما أنه لا الثبات إلى القياس مع وجود النص. والثاني أنه يفضي إلى إسقاط المقيس على المقيس عليه؛ فيصير الحكم لأحدهما، ويسقط أحد النصين. ولهذا المعنى معنا ١٨
قياس التيمم على الوضوء في دخول الرأس والرجلين، ولا قياس القطع في السرقة على قطع المحاربة في إدخال الرجل مع اليد، ولا قياس كفارة الظهارة على كفارة التمتع في اعتبار التفريق، ولا كفارة التمتع على كفارة الظهار في اشتراط التتابع. ٢١
فَيُقَالُ: بل هو قياس المسكوت عنه على المنطوق به؛ لأنَّ الإيمان لم يُنطق به في كفارة الظهار، وإنما سُكت عنه ونُطق بالرقبة فقط، وفي كفارة القتل نُطق بالرقبة والإيمان فيها. فقسنا ما سُكت على الإيمان فيه، على ما نُطق بالإيمان فيه. وفارق ٢٤

١ فَيُقَالُ: معتبر. || يجزئ: مهمل. ٩ فَيُقَالُ: مكرر في السطر التالي. || تعدُّ: معد. || من قائله:

مهمل. ١٢ تقضي على: سعى إلى. ١٤ تخرج: مهمل.

- ١٣٣ والنَّيِّمُ مع الوضوء؛ لأنَّ الطَّهَارَتَيْنِ ما اجتمعتا في الجنس، | ولا الصِّفَةُ، ولا
التَّائِيْرُ، فَنُقَاسًا. فالتراب جنس غير جنس الماء، والمسح الكُلِّيُّ غير المَسْحِ
والفُضْلُ؛ ورفعُ الحَدَثِ حَكْمٌ. ونَفْيُ رفعه حَكْمٌ آخَرُ. فقياسُ أحدهما على الآخر ٣
زَوْمُ التَّقَرُّبِ الذي قصد الشَّرْعُ خِلافَهُ بالتَّبَعِيدِ. وليس كذلك الظَّهَارُ؛ فَإِنَّه يساوي
القتل في اعتبار الرِّقَةِ الصَّحِيحَةِ السَّليمة؛ واعتبار البدل صوم شهرَيْنِ. وصِفَةُ
البدل، وهو التَّابِعُ؛ ولم يخلُ إِلَّا بذكر الإيمان. فكان الظَّاهر اعتبار الإيمان فيما ٦
ثَبِتَ لَهُ. هذه [هي] الأحكام كُلُّهَا المساوية لكُفَّارَةِ القتل فيما استوتا: الحكم
المذكور في الموضَعَيْنِ هناك، واستواؤهما هنا. وكذلك صوم التَّمَتُّعِ شُرْطُ فيه
التَّفْرِيقُ مَنصُوصًا، والتَّابِعُ في الظَّهَارِ مَنصُوصًا؛ فلا يمكن سلوك القياس المسقط ٩
لأحد الحكمَيْنِ المَنصُوصِ عليهما. ولَسْنَا حُرَّصًا على تَلْفِيْقٍ ما فُرِّقَ، ولا تَفْرِيقٍ ما
لُفِّقَ؛ بل لو أُطْلِقَ صوم التَّمَتُّعِ، وقُبِدَ صوم الكُفَّارَةِ، لَجَازَ أَنْ نَأْخُذَ لأحدهما صِفَةً
من الآخر، من حيث نُطْلَقُ بها في إحداهما، وسُكِّتَ عنها في الأُخْرَى. ١٢
ومنها أَنْ قالوا: المَطْلُوقُ نُطْلَقُ الشَّارِعُ؛ والمَقْبَدُ نَطْقُهُ؛ فليس حمل أحد النَطْقَيْنِ
على الآخر بأوَّلَى من حمل الآخر عليه.
- فَيَقَالُ: إِنَّ كَوْنَ النَطْقَيْنِ؛ من جِهَةٍ واحدة؛ لا يوجب نَفْيَ افتراقهما لمَعْنَى يعود ١٥
إلى النَطْقِ؛ فالناطق واحد، والنطقتان مختلفتان. فأحدهما يتناول الحكم بإطلاقه
وعُمُومِهِ، وهو الظَّاهِرُ؛ والآخر | يتناوله بخصوصه وتَقْيِيدِهِ؛ وهو صَرِيحٌ. وما هما ١٣٣
إِلَّا بِثَابِتَةِ الْعَامِّ مع الخاصِّ، والاستثناء مع الجملة المستثنى منها. ولأنَّ حمل ١٨
الخاصِّ على الْعَامِّ يَفْضِي إلى إسقاط الخاصِّ كُلِّهِ بِالْعَامِّ. وفي البناء للْعَامِّ على
الخاصِّ، والمَطْلُوقِ على المَقْبَدِ: عَمَلٌ بالدَّلِيلَيْنِ والنَطْقَيْنِ جَمِيعًا؛ فَيُعْمَلُ بِالْعَامِّ فيما
يتناوله الخاصِّ؛ وبِالْخاصِّ فيما ورد فيه. فقد بان الأوَّلَى وسقط ما ذَكَرْتُ من ٢١
دَعْوَى عَدَمِهِ.

١ الجنس: مهمل. || ولا: مغير. ٢ نُقَاسًا: مَقَاسٌ، مغير (الفاء فاء سببية؛ والمعنى أَنَّ الطَّهَارَتَيْنِ
لا تُقَاسُ إحداهما على الأُخْرَى لِأَنَّهُمَا لَيْسَا من جنس واحد فَنُقَاسُ إحداهما على الأُخْرَى). ٣ الحَدَثُ:
الحدث. مع العلامة لحرف الحاء تحته واتصال الحرفين التاليفين. ٦ يخلُ: يخل. مفطرب التنقيط.
٦-٧ فيما ثبت: فما ثبت. ٧ فيما استوتا: مهمل. ٨ واستواؤهما: واستواها. ١٠ حُرَّصًا: حُرَّصًا.
|| تَلْفِيْقٍ: تَلْفِيْقٍ. ١٧ الصَّرِيحُ: صَرِيح. ٢١ فقد بان: فقد بان.

ومنها أن قالوا: حمل العام على الخاص إهمال للعام، لأنه يقتضي الاستغراق. فإسقاط استغراقه إهمال له: وذلك لا يجوز.

- ٣ فيقال: إن التخصيص استعمال ولغة، فلا يجوز تلقينه بـ «الإهمال»؛ ولا يسقط استعمال أهل اللغة، ولا استعمال أهل الرأي والقياس: لأجل تلقينك له بـ «الإهمال». على أنا نقول له إعمال: لأنه جمع بين اللفظين؛ وفي ترك البناء إسقاط لعمل الخصوص والتقييد: وذلك غير جائز. كما لم يجر إسقاط التخصيص لبعض الأعداد المنصوص عليها بحكم يشملها؛ كالإشارة والاستثناء والتقييد بالصفة. مثل قوله: بعد الإطلاق للتخير بين العشرة، «القاري»، أو «الفقيه»، أو ما شاكل ذلك؛ فإنه يقتضي بذلك التقييد على التخير الذي سبق فيما يتناه من قبل في قوله: «أعطي أئمتهم شئت».

فصل

- ١٢ العام المتفق على استعماله يجب حمله على الخاص المختلف فيه. وبه قال أصحاب الشافعي، خلافاً لأصحاب أبي حنيفة في قولهم: بل يُقَدَّم العام المتفق على استعماله على الخاص | المختلف في استعماله.

فصل في أدلتنا

- ١٥ فمنها أنهما دليان، عام وخاص. فبني العام على الخاص، كما لو اتفق على استعمالهما. يوضح هذا أن بتقديم الخاص على العام، والقضاء به عليه، مع تساويهما في الاتفاق عليهما، أو الاختلاف فيهما، بانت مزية الخاص على العام. ومنها أن فيما ذكرناه جمعاً بين الدليلين: فكان أولى من إسقاط أحدهما؛ كالأصل الأول.
- ٢١ ومنها أن الخصوص يتناول الحكم بصريحه، والعام يتناوله بظاهره؛ لأنه يُحتمل أن يُراد به غير ما تناوله الخاص. فيقتضى بالذي لا احتمال فيه على ما فيه احتمال.

٣ تلقينه: مهمل. ٤ تلقينك: مهمل. ٧ يشملها: مهمل. ٩ يقتضي: نفعا. ١٣ يُقَدَّم: مقدم. ١٤ المختلف: السابق (المتفق) مطلوب. ٢١ بظاهره: بظاهر.

فصل في شبهة المخالف

- إِنَّ الْعَامَّ قَوِيٌّ بِالِاتِّفَاقِ عَلَيْهِ، وَضَعُفُ الْخَاصِّ بِالِاخْتِلَافِ فِيهِ؛ فَوَجِبَ أَنْ يُقْضَى
 ٣ بِالْأَقْوَى عَلَى الْأَضْعَفِ. يَوْضَحُ هَذَا أَنَّ اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ مَعْصُومٌ؛ مَقْطُوعٌ بِهِ.
 فَيُقَالُ: لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ فِيمَا لَا يَتَنَاوَلُهُ الْخَاصُّ بِخُصُوصِهِ؛ وَهَذَا
 لَا يَمْنَعُ مِنْ جَوَازِ تَخْصِيصِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ اسْتِصْحَابَ الْحَالِ: فِي بَرَاءَةِ الدَّمِ بِدَلِيلِ
 ٦ الْعَقْلِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ، فِيمَا لَمْ يَتَنَاوَلْهُ دَلِيلُ شَرْعِيٍّ؛ ثُمَّ إِذَا وَرَدَ دَلِيلُ
 شَرْعِيٍّ، نُقِلَ عَنْهُ؛ وَإِنْ كَانَ الدَّلِيلُ مُخْتَلَفًا فِيهِ؟
 عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ نَاقَضُوا فِي هَذَا. فَإِنَّهُمْ قَضَوْا بِالنَّهْيِ عَنْ أَكْلِ السَّمَكِ الطَّافِي؛ وَإِنْ
 ٩ كَانَ مُخْتَلَفًا فِيهِ، عَلَى قَوْلِهِ: «أُجِلَّتْ لَهُ مَيْتَانِ وَدَمَانٍ»، وَإِنْ كَانَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ.

فصل

- إِذَا تَعَارَضَ خَبْرَانِ، وَأَمَكْنَ اسْتِعْمَالُهُمَا وَبَنَاءُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؛ وَجِبَ أَنْ
 ١٢ ١٣ ظ يُبَيَّنَّ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ.
 وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: يُسْقَطَانِ، وَيُبْتَنَى عَلَى حَكْمِ الْأَصْلِ.

فصل في أدلتنا

- [مِنْهَا] أَنَّهُمَا لِنَفْطَانِ، عَامٌّ وَخَاصٌّ، يُمْكِنُ اسْتِعْمَالُهُمَا؛ فَلَا يَسْقُطَانِ. أَوْ نَقُولُ:
 ١٥ فَوَجِبَ اسْتِعْمَالُهُمَا، وَبَنَاءُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، كَالْآيَتَيْنِ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ:
 ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿فَوَرَبَّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ
 ١٨ أَجْمَعِينَ﴾.
 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُسْأَلُونَ فِي مَوْضِعٍ، وَلَا يُسْأَلُونَ فِي مَوْضِعٍ. يَعْنِي بِذَلِكَ
 اخْتِلَافَ الْمَقَامَاتِ؛ فَإِنَّ الْقِيَامَةَ ذَاتَ مَقَامَاتٍ مُخْتَلَفٍ فِيهَا.

٢ إِنْ: مَان. ٩ مَيْتَانِ: مَسْنَان. || وَدَمَانِ: مَهْل. ١١ وَبَنَاءُ: سَي. ١٣ وَيُبْتَنَى: وَسَفَا. ١٦ وَبَنَاءُ:
 وَسَا. || كَالْآيَتَيْنِ: مَهْل. ٢٠ الْقِيَامَةُ: النَّفْسُ. مَقْطُوبُ النَّفِيطِ. || ذَاتُ: كَأَنَّ الْمَسْطُورَ أَدَلَّتْ.
 || مُخْتَلَفٌ: مُغْتَبَرٌ (مَنْ: مُحَلَّفُهُ). || فِيهَا: مَعْلُومٌ بَعْضُهُ.

ومنها أنهما دليان: يمكن بناء أحدهما على الآخر؛ فوجب استعمالهما. أو
نقول: فلا يجوز إسقاطهما. دليله عموم خبر الواحد، إذا ورد مخالفاً لدليل العقل.
فإن قيل: أدلة العقل لا تحتل التأويل؛ ولا تدخلها الاستعارة؛ بل كلها حقائق
مبينة على التحقيق. والظاهر يحتمل التأويل، فترتب. وفي مسألتنا تأويل كل واحد
من اللفظين كتأويل الآخر؛ فلم يكن أحدهما أولى من الآخر.
قيل: هذا يبطل بالآيتين؛ فإنهما تستعملان وإن كان تأويل إحداهما كتأويل
الأخرى.

فإن قيل: الآيتان كأدلة العقل في القطع؛ فلذلك لم يمكن إسقاطهما.
قيل: فأخبار الآحاد، وإن لم توجب القطع، فقد وجب العمل بها، وإزالة
استصحاب حال العقل في براءة الذمم بالشغل والإلزام، وإتباع الأبدان، ومنع
اللذات. فهلاً وجب الجمع والبناء مع الإمكان، كما وجب الاستعمال لها، وإن لم
توجب القطع؟ | ويدل عليه أن ما زاد على الخصوص من العموم لا يعارضه مثله،
ولا ما هو أقوى منه؛ فوجب أن لا يتوقف فيه. كما لو روي في أحد الخبرين ما في
الآخر، وزيادة حكم.

فصل [في] شبههم

فمنها تعلّقهم بقوله - تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَتْ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا
كَثِيرًا﴾. وهذا التعارض اختلاف؛ فدلّ على أنه ليس من عند الله.
فيقال: لا اختلاف بينهما؛ بل هما متفقان عند البناء والترتيب. على أنه لو كان
هذا اختلافاً يمنع البناء في الأخبار، لمنع ذلك في الآي إذا تعارضت. ولما أجمعنا
على أن ذلك لا يعدّ اختلافاً، نفاه الله عن شرعه؛ كذلك ههنا. وما منع من ذلك
في الآي إلا إمكان البناء؛ كذلك في الأخبار، قد أمكن البناء ولا اختلاف.

٤ مبينة: مهمل. || فزيت: فريت، مع علامة حرف الراء (ريت). أي استغنى، مسار مبينة
غامضاً. ٦ بالآيتين: مهمل. || تستعملان: يستعملان. || إحداهما: أحدهما. || كتأويل: مهمل، وحرف
الواو مزيد. ٧ الأخرى: الآخر. ٨ الآيتان: الآسان. || إسقاطهما: إسقاطها، كذا. ٩ وإزالة: من غير (من)
إزالت. ١١ والبناء: والبناء. ١٢ أن: السابق (هو) غير مشطوب.

ومنها أنه إذا تعارض لفظان، وأمكن فيه وجهان من الاستعمال؛ كنهيه عن الصلوات في أوقات النهي، وأمره بالقضاء لمن نام عن صلاة أو نسيها، فلم يكن أحد الوجهين في الاستعمال بأولى من الآخر. وَجَبَ إسقاط الجميع، والبقاء على ٣ براءة الذمة؛ بدليل العقل القاطع.

يُقال: نحن إنما استعملنا، لما أمكن، وجهًا واحدًا من الاستعمال؛ فأما إذا أمكن وجهان، لم تقدم أحد الوجهين على الآخر إلا بضرب من الترجيح. والترجيح إيجاب ٦ القضاء في عموم الأوقات، حتى أوقات النهي. ولا نعطل أوقات النهي عن النهي في صلاة | النوافل غير المقضية المفروضة. ودليل العقل القاطع أوجب الاحتياط والاحتراز من ترك فعل يوجب العقاب في الآجل. ٩

ومنها أن قالوا: إن الجمع والبناء إنما يكون بنفس اللفظ، واللفظ لا يدل عليه؛ أو بدليل آخر، وليس معكم في الجمع دليل. فوجب التوقف فيه.

فَيُقال: هذا يبطل بناء أحد الآيتين على الأخرى. فإنه يجوز؛ وإن لم يدل عليه ١٢ اللفظ. ولا دليل آخر يقتضي الجمع بينهما. على أن الدليل الذي اقتضى الجمع بينهما، هو أن الدليل قد دلّ على وجوب العمل بكل واحد من الدليّين. وكلام صاحب الشرع لا يتناقض؛ فلم يبق إلا الجمع والترتيب. ١٥

ومنها أن قالوا: يُحتمل أن يكون أحدهما منسوخًا بالآخر، ويُحتمل أن يكون مبنيًا عليه ومرتبًا؛ فلا يجوز تقديم أحدهما على الآخر، كما لو احتمل وجهين من الترتيب لا مزية لأحدهما على الآخر. ١٨

فَيُقال: هذا يبطل بالآيتين. فإنه يُحتمل أن تكون إحداهما منسوخة بالأخرى؛ ويُحتمل أن تكون مرتبة عليها. ثم قدمنا الاستعمال والبناء على النسخ، ولم نجعل ذلك بمثابة آيتين تعارض فيهما ترتيبان مختلفان. ولأنه وإن ٢١ احتمل النسخ، إلا أن الترتيب والبناء أظهر. لأن فيه | استعمال دليل، والنسخ إسقاط دليل، والاستعمال كان أولى؛ لأن الخبر إنما ورد للاستعمال، والظاهر بقاء حكمه. ٢٤

٢ لمن: في الهامش. ٦ وجهان: وحس. ٧ نعطل: مهمل. ٩ والاحتراز: والآخران. كذا. || العقاب: مهمل. ١٠ بنفس: مهمل. ١٢ بناء: مآ. || الآيتين: مهمل. ٢٠ ثم: مغير.

ومنها أن قالوا: إنَّ أدلَّةَ الشرع فروع لأدلة العقل. ثمَّ التعارض في أدلة العقل لا يقتضي الترتيب؛ كذلك التعارض في أدلة الشرع.

٣ فيقال: الترتيب في أدلة العقل لا يمكن؛ لأنها لا تحتمل التأويل. فهي بمنزلة النصين إذا تعارضا، لا يكون ذلك فيهما إلا أن يكون أحدهما ناسخا، والآخر منسوخا؛ إذ لا مجال للتأويل في النص، لعدم الاحتمال. فأما في مسألتنا، فإنَّ الاحتمال حاصل؛ فيمكن أن يكون المراد بالعموم بعض ما تناوله، فجاز فيه البناء والترتيب. ولذلك جَوَّزنا البناء والترتيب في الآيتين، وإن لم نُجِز ذلك في أدلة العقول.

٩ ومنها قولهم: إنَّ الشهادتين، إذا تعارضا، سقطتا؛ فكذلك الخبران. لأنَّ كلَّ واحد منهما قول يثبت به الحقُّ، وتشتغل به الذمَّة، بعد فراغها بحكم الأصل.

١٢ فيقال: إذا أمكن العمل بالشهادتين، عَمَلْنَا بهما. وهذا إذا شهد شاهدان بمائة، وشهد آخران بقضاء خمسين من المائة، جَمَعْنَا بينهما؛ كالجمع بين الخاصَّ والعام. وإن لم يمكن الجمع، سَقَطَا؛ كالخبرين إذا لم يمكن الجمع بينهما. ١٥

٣ يمكن: مفطورس بعضه. ٦ فجاز: مجاز. ٧ نُجِز: سُخِر. ٩ تعارضا: مهمل. || سقطتا: سقطتا.

١٠ يثبت: مهمل. || وتشتغل: وسنفل. ١٢ بهما: مغيَّر (من: بها).

فصول الاستثناء

فصل في حقيقة الاستثناء وأحكامه وأقسامه

- ١٣٦ ظ | وهو كلام ذو صيغ مخصوصة محصورة؛ دالٌّ على أنَّ المذكور فيه لم يرد
بالقول. وكلَّ استثناء فهذه حاله؛ وكلَّ ما هذو حاله فهو استثناء. وكذا يدور الحدُّ
على المحدود.
- ولا يلزم على هذا الحدُّ التخصيص؛ لأنَّه لا يقف على الصيغ؛ لأنَّه يكون تارة
بالفعل؛ وتارة بالقول. فلا يختصُّ بكونه صيغة؛ ولا يلزم التخصيص المتَّصل. مثل
قوله: «رَأَيْتُ النَّاسَ وَلَمْ أَرْ عَمْرَأَهُ». لِقَوْلِنَا كَلَامُ ذُو صِيغٍ مَخْصُوصَةٍ، وَحُرُوفٍ
الاستثناء محصورة؛ وليس الواو منها. وقد استوفيتُ الحدود كُلَّهَا، فِي ابْتِدَاءِ كِتَابِي
هذا، مَا يَغْنِي عَنِ الْإِطَالَةِ.

فصل

- لا يصحَّ الاستثناء المنفصل؛ بل من شرطه الاتِّصال. فإذا انقطع، لم يَعمَل. به ١٢
قال الفقهاء والمتكلمون وأهل اللغة.
- وقد حكى شيخنا عن أحمد اختلاف الرواية. وليس يظهر من ذلك ما يوجب
اختلافًا؛ لأنَّه سهَّل ذلك في اليمين، إذا سكت قليلًا ثُمَّ قال «إِنْ شَاءَ اللَّهُ». وهذا ١٥
يجب أن يكون محمولًا على يسيرٍ لا يُعَدُّ في الكلام فصلًا ولا قطعًا. وكلامه الظاهر.
وقول الخِرَقِيِّ بدلًا على أنَّه لا يصحُّ إلَّا متَّصلًا؛ وهو الصحيح عند مشايخنا.
وحُكي عن ابن عباس أنَّه يصحُّ الاستثناء؛ وإن كان منقطعًا؛ وعنه أنَّه قدَّره ١٨
بسنة.
- وحُكي عن الحسن أنَّه يصحُّ ما دام في المجلس.

٣ ذو صيغ: دوسغ، كذا. ٤ وكلَّ استثناء: مهمل. ٨ ذو صيغ: دوسغ، كذا. ١٢ يَعمَل: مهمل الشكل والتفريط. ١٦ يسير: مهمل. ١٨ أنَّه قدَّره: مهمل. ١٩ بسنة: سنه.

فصل يجمع دلالتنا

- فمنها قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ -: «من حلف على يمين، فرأى غيرها | خيراً ١٣٧
 ٣ منها، فليأت الذي هو خَيْرٌ، وليكْفُرْ عن يمينه». ورُوي: «فليَكْفُرْ عن يمينه، وليأت
 الذي هو خَيْرٌ». ولو كان الاستثناء طريقاً للتخلص، بعد حصول الندم وتأمل الخير في
 البرء منها؛ لأرشد إليه، ولم يخص ذلك بالكفارة، ولم يُوجب الجُثْث مع إمكان
 البرء. فلما نصَّ على التكفير، دلَّ على أنه لا طريق إلى ذلك بالاستثناء؛ إذ لو كان
 كذلك، لكان يرشد إلى الأسهل.
- ومنها أن أهل اللغة لا يعدّون ما انفصل استثناء. فلو قال القائل: «رأيتُ بني
 ٩ تميم كلَّهم»، وقال بعد شهر «إلا زيداً»، لم يُعدَّ في قوله «إلا زيداً» متكلاً بلغة
 العرب، ولا يُلقَق هذا إلى الكلام الأول؛ كما لا يُلقَق الحال بأن يقول: «رأيتُ
 زيداً»، ثم يقول بعد شهر «قائماً». وكذلك قوله: «دخل زيد الدار»، ثم يقول بعد
 ١٢ سنة «راكباً»، فهذا ليس بكلام في عرفهم وعاداتهم؛ حتّى أنه لو كان ساكناً منذ قال
 القول الأول، وقال بعد ذلك لفظاً للاستثناء، لم يكن مستثنياً. فكيف إذا مضى بين
 الكلامين من أنواع الكلام، وجرى من الأحاديث الفاصلة بين الكلامين ما يخرج
 ١٥ عن إصاق بعضه ببعض، وتلفيق بعضه إلى بعض؟
- ومنها أن الاستثناء مع المستثنى منه جملة واحدة؛ كالشرط مع الخبر، أو الخبر
 مع الابتداء. ومعلوم أنه لو قال «زيداً»، ثم قال بعد شهر أو يوم «قام»، لم يُعدَّ متكلاً
 ١٨ بالمبتدأ والخبر؛ بل | ينقطع الخبر عن الابتداء؛ فلا يفيد الأول، ولا الثاني. ١٣٧ ظ
- وكذلك إذا قال «اضرب»، وقال بعد شهر «زيداً»، أو قال: «أكرم خالداً»، ثم قال
 بعد شهر «إن تَفَقَّه في دين الله، أو حَفِظَ كتاب الله»، فإنه لا يُلتحق الشرط
 ٢١ بالمشروط؛ ولا الخبر بالشرط؛ ولا الفعل بالمفعول به. كذلك الاستثناء مع
 المستثنى منه؛ لأجل أن الكل جملة واحدة، فلا يُفصل بعضها عن بعض.

٢ فرأى غيرها: مهمل. ٢-٣ خيراً منها: حبراً منها. ٣ فليأت: فليأت. ٤ وليأت: وليأت.

٥ البرء: البرء. في الموضعين في الفقرة. ٦ الجُثْث: الحث. ٨ انفصل: مهمل. ٩ يُعدَّ: مند. ١٠ متكلاً: متكلاً. ١١ يلقَق: يلقق. ١٣ لفظاً: لفظاً. ١٤ للاستثناء: للاستثناء. ١٥ مستثنياً: مستثنياً. ١٦ كذا: كذا. ١٧ متكلاً: متكلاً. مهمل. ٢٠ شهر إن: شهران. ٢١ تَفَقَّه: تَفَقَّه.

ومنها أَنَّ الكلام إِنَّمَا وُضِعَ لفوائده المخصوصة. [فلو] لَحَقَّ الاستثناء بالمستثنى منه، مع وجود الفصل؛ لَفَات فائدة الكلام. فَإِنَّ الأيمان وُضِعَتْ للثقة بها، وتَأَكَّد الخبر لأجلها، وكذلك الوعد والوعيد؛ وَإِنَّمَا تحصل الثقة؛ إِذَا وقعت جازمة. ولهذا متى وقعت الأيمان معلقةً بشرط؛ لم تحصل الثقة بها. فإذا قال: «والله لا غدرت بِكَ ولا نكثتُ عَقْدَكَ - إِنْ شاء الله»؛ لم تُعَدَّ يمينًا، إِذَا كان له أَنْ يقول بعد سنة: «إِنْ شاء الله». أو يقول: «والله لأَقْصِيَنَّكَ ذَنْبَكَ كُلَّهُ غَدًا»، ثُمَّ كان له أَنْ يقول: «إِلَّا كذا وكذا منه»؛ و«لَأُعْطِيَنَّكَ مِنْ ذَنْبِكَ مِائَةً فِي غَدٍ»؛ ويقول بعد ساعة: «إِلَّا أَرْبَعِينَ»؛ فَأَيُّ ثقة تحصل مع إمكان إلحاق الاستثناء بالمستثنى منه، وإخراج الكلام الأول بالاستثناء الواقع بعد زمان إلى ما تقدَّم من الكلام؟

ومنها أَنَّ تقدير ذلك بالسنة لا ينفصل عن الأقلِّ منها والأكثر؛ فلا وجه لهذا التقدير.

١٢

ومنها أَنَّ الله - سبحانه - [لو] قال لمكَلَّفٍ: «أَعِيقْ رَقَبَةً»، أو «صُمْ شَهْرَيْنِ»؛ ثُمَّ قال بعد سنة «مُؤْمِنَةً»، و«مُتَابِعِينَ»، لَمَّا | عرف المكَلَّفُ أَنَّ ذلك يرجع إلى الأول؛ وَإِذَا كان الاتِّصال من أحد شروط البيان لمعاني الكلام. ومن آكدِ شروطه نظمه وتحقيقه على عادة العرب. فلو فَرَّق بين الحروف، لم يُعَدَّ كلامًا؛ لِأَنَّ النظم شرطه. فكذلك الكلمة إلى الكلمة التي بالتفريق فيما بينهما تعدم الفائدة التي وُضِعَ الكلام لأجلها.

١٨

ومنها أَنَّ الاستثناء والمستثنى منه جملة واحدة في الكلام، فلا يُفَصَّل بينهما فصلًا يقطع الكلام بعضه عن بعض؛ كالمبتدأ والخبر. فَإِنَّهُ لو قال «قَامَ»، وقال بعد مدة «وَرُيْدٌ»، لم يكن متكلمًا بلغة العرب. كذلك ههنا.

٢١

٢ لفات: لفات. ٤ جازمة: حازمه. ٥ غدرت: مهمل. || إِذَا: فإذا. ٦ لأَقْصِيَنَّكَ: لأفصنك. ٧ ولأُعْطِيَنَّكَ: ولا اعطسك. ١٤ ومتابعتين: ومساعتين. || عرف: مكبر. ١٧ تعدم الفائدة: مهمل.

فصل في شبههم

- فمنها ما روي عن النبي - صلى الله عليه - أنه قال: «والله لا غزُونَ قَرِيْشًا»،
 ٣ ثم سكت، وقال: «إِنْ شَاءَ اللهُ». ولولا صحّة الاستثناء بعد السكوت، لما
 استثنى؛ لا سيما وقوله متّبع، مقتضى به. وروى أنه لما سأله اليهود عن عدّة أهل
 الكهف، وعن مدّة لبثهم فيه، فقال: «غداً أُجيبُكُمْ»، ولم يقل: «إِنْ شَاءَ اللهُ».
 ٦ فتأخّر عنه الوحي مدّة بضعة عشر يوماً، ثم نزل عليه ﴿مَا يَغْلُسُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ
 فِيهِمْ﴾، إلى قوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِّشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ وَادْكُرْ
 رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾، فقال «إِنْ شَاءَ اللهُ».
 ٩ والجواب أن هذا لا يدلّ على الإلحاق به لغةً، وإنما يدلّ على أنه استدرك
 ذلك تعليقاً بمشيئة الله؛ لأجل قول الله له: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِّشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا
 إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ﴾. وتأخّر الوحي عنه أيّاماً حيث وعد بجواب المسألة التي سُئِلَ
 عنها من عدّة أهل الكهف. فلما | نزل جواب ما سُئِلَ عنه، نزل في ضمن قوله: ١٢
 ﴿وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾؛ فجعل قوله «إِنْ شَاءَ اللهُ»، بعد زمان لأجل النسيان،
 مزيلاً لكراهية ترك الاستثناء؛ وما يتعلّق عليها من المعتبة. ولهذا أكبر الله
 ١٥ - سبحانه - ترك الاستثناء في قصّة أهل الجنة التي قال أهلها: ﴿إِذْ أَقْسَمُوا
 لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ﴾، فقال - سبحانه - ﴿وَلَا يَسْتَتِنُونَ﴾، ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ
 مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ﴾. وهذا كقضاء الصلاة فيمن نام عنها، أو نسيها؛ فذلك
 ١٨ وقت الاستدراك لإبراء الذمّة شرعاً، لا أنّه الوقت الموضوع. كذلك ههنا، سقطت
 المعتبة به عند الإتيان بعد النسيان. ولا يدلّ على أنّه الوضع الذي يُقضى به في سنّة
 الكلام اللغويّ، والأحكام المبنية عليه، بدليل ما ذكرناه.
 ٢١ ومنها أنّه مذهب ابن عباس؛ وهو من اللغة بمكان.

فيقال: إن ذلك، إن صحّ عنه، فلعله أراد به إخباراً عن شيء كان قد أضمره
 في نفسه، أو نطق به؛ فأخبر بإضماره بعد سنّة، أو إسراره. فظنّ ظانّ أنّه ابتداء

٢ لا غزُونَ: لا عرون. ٣ ولولا صحّة: معتر (من: ولو صح). ٤ متّبع: مضطرب النطق. || مقتضى
 به: مقدّبه. || لما: مزيد. ٥ غداً أُجيبُكُمْ: عندا أُجيبُكُمْ. ١١ أيّاماً: معتر. ١٤ المعتبة: المعنّة. ١٩ المعتبة:
 مهمل. || الإتيان: الاتّيان. || سنّة: سنه. ٢٢ كان: في الهامش. ٢٣ بإضماره: ماضره: معتر.

الاستثناء في ذلك الوقت. والإضمار يستعمله الناس في الإيمان إذا كانت لدفع الظلم، وقد تعبد به قوم في تقييد الإطلاق؛ فأما على الوجه المذكور عنه؛ فلا وجه له لغة ولا شرعاً. ولو كان على غير ما تأولنا، لحججناه بالأدلة التي ذكرنا. ٣ ومنها أنه تخصيص عموم؛ فجاز أن يتأخر، كالتخصيص للعموم بغير لفظ الاستثناء.

- ١٣٩ و فيقال: إنا لا نسلم، على قول أبي الحسن التميمي، | وأبي بكر عبد العزيز، ٦ لأنهما لم يجزيا تأخير البيان عن وقت النطق. وإن سلمنا، قلنا: فذلك تستوي فيه السنة، وما قل وكثر، وزاد ونقص. فنقلب، فنقول: فلا ينخصص بالسنة، كالأصل؛ ولأن التخصيص يجوز بغير النطق من دلائل العقول والسنة، وهي لفظ ٩ الرسول يخص بها كتاب الله؛ والقياس المستنبط. وليس لنا استثناء إلا هو لفظ من جهة من نطق بالجملة المستثنى منها. فهذا كله يبعد التخصيص عن الاستثناء؛ ويبين أن التخصيص جملة أخرى غير الجملة الأولى. ١٢

ومنها أن الرفع لليمين التكفير والاستثناء، فنقول: معنى يرفع اليمين، فجاز أن يقع منفصلاً ومتصلاً؛ كالكفارة.

- فيقال: إن الكفارة لا تمنع الحنث، وترفع أصل اليمين؛ بل تكفر الحنث. ١٥ والحنث يتأخر عن اليمين غالباً. وإن الحانث يعرض له بترأخي الندم على ما حلف على تركه فيفعله؛ أو على فعله فيتركه. والاستثناء من جملة الكلام؛ فهو بالشرط وجوابه، والمبتدأ وخبره، أشبه منه بالكفارة. ١٨

ومنها أن النسخ يجوز تأخيره عن المنسوخ؛ فكذلك الاستثناء، والجامع بينهما المعنى؛ وإن كل واحد موضوع للإخراج والرفع والإزالة.

- فيقال: إن النسخ إنما يقع في غالب الحال لأجل اختلاف الأزمان في المصالح ٢١ والمناسد. وإن بعض التعبدات تكون مصلحة في وقت، ومفسدة في غيره؛ فصار النسخ جملة، والمنسوخ جملة أخرى؛ فلا يجب الاتصال. بل لو كان النسخ متصلاً، لكان بيان غاية، ولم يكن نسخاً. ولهذا لم يجعل العلماء قوله: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا ٢٤

٢ تعبد به: معتده. ٣ تأولنا: مهمل. || لحججناه: لحجناه، كذا. ٧ يجيزا: يجزأ. ١٠ يخص:

بحصر، مع العلامة لحرف الراء. ١١ جهة: مقيّر. ٢٣ الناسخ: مكتر. ٢٤

الصَّبَاَمَ إِلَى الْإِيلِ ﴿١﴾ مَسْوَخًا وَنَاسَخًا؛ بَلْ سَمَوْا ذَلِكَ غَايَةً. وَفِي الْغَالِبِ أَنَّهُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا زَمَانٌ يَخْتَلِفُ الْأَصْلَحُ فِيهِ بَيْنَ الْإِبْطَاتِ وَالرَّفْعِ؛ وَعَقْبُهُ يَكُونُ إِمَّا بَيَانُ غَايَةٍ، أَوْ عَيْنُ الْبَدَاءِ. ٣

فصل

والدلالة على فساد قول مَنْ عُلِّقَ عَلَى الْمَجْلِسِ أَنَّهَا جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ، أَعْنِي الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ مَعَ الْمُسْتَشْنَى؛ فَلَا يَقِفُ عَلَى الْمَجْلِسِ، كَالشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ، أَوْ الْخَبَرِ وَالْمَبْتَدَأِ. ٦

[فصل في شبهة المخالف]

شبهة الحسن أَنَّ الْمَجْلِسَ فِي الْأَصُولِ جُعِلَ كَحَالِ الْكَلَامِ، وَلِهَذَا عُلِّقَ عَلَيْهِ قَبْضُ رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ، وَثَمَنُ الصَّرْفِ. ٩
فَيُقَالُ: ذَلِكَ تَعَبُّدٌ لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ. فَأَيْنَ هُوَ مِنْ صِلَةِ الْكَلَامِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، مِنْ طَرِيقِ اللُّغَةِ وَالْوَضْعِ؟ بَلْ تَشْبِيهُهُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ، أَوْ الْخَبَرِ وَالْمَبْتَدَأِ، أَوَّلَى. ١٢

فصل

يجوز تقديم الاستثناء على المستثنى منه، إِذَا كَانَ مَتَّصِلًا بِهِ. مِثْلُ قَوْلِ الْقَائِلِ: «مَا جَاءَنِي إِلَّا أَخَاكَ أَحَدٌ»، وَ«مَا مَرَزْتُ إِلَّا أَبَاكَ بِأَخِي». وَقَدْ تَكَلَّمَتِ الْعَرَبُ بِذَلِكَ نَظْمًا وَنَثْرًا. فَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: [البسيط] ١٥
النَّاسُ إِلْبُ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا الشُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُّ ١٨

٢ الأصْلَحُ: مَزِيدٌ. ٣ عَيْنٌ: عَنْ. ٥ قول: فِي الْهَامِشِ. ٦ وَالْجِزَاءُ أَوْ الْخَبَرُ: وَالْخَبَرُ أَوْ الْحَبْرُ. ٩ جُعِلَ: مَهْمَلٌ. وَالسَّابِقُ (كَمَعْلٍ) مَشْطُوبٌ. ١٢ تَشْبِيْهُهُ: سَبِيْهُهُ. ١٨ أَلْبُ: مَهْمَلٌ. || فَيْكَ لَيْسَ: مَهْمَلٌ. || الْقَنَا وَزَرُّ: الْمَاوُزَرُّ.

وقال الكُمَيْت: [الطويل]

فَمَا لِيْ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِيْ إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ

- ٣ فكان الاستثناء في الموضعين مقدماً على المستثنى منه. فُنصبا جميعاً بالاستثناء: بما
 ١٤٠ هو في موضع النصب والخفض؛ لأنه مما تكلّمت به العرب على هذا الوجه. وقد
 قال أهل اللغة: إن الاستثناء: إذا تقدّم، نصب أبداً المستثنى منه. تقول: «ما جاءني
 إِلَّا أباك أخد» و «ما مرّرت إِلَّا أباك بإخده»؛ واستشهدوا بهذين البيتين. فيجب ترتيب
 ٦ الأمر في تقديمه: على ما ذكرناه.

فصل

- ٩ ويجوز الاستثناء من الاستثناء، لقوله - تعالى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، ﴿إِلَّا امْرَأَتَهُ﴾. فاستثنى آل لوط من أهل المدينة، واستثنى امرأة
 لوط من آل لوط. فالأهل استثناهم من المهلكين، والمرأة استثناهم من المنجّين
 ١٢ من الهلاك.

فصل

- لا يصحّ استثناء الأكثر. ذكره الخَوْقِيّ من أصحابنا في كتاب الإقرار.
 وهو قول ابن دُرُسْتَوَيْه النحويّ، وأبي بكر الباقلانيّ؛ خلافاً لأكثر الفقهاء
 ١٥ والمتكلمين في قولهم يجوز ذلك.

فصل يجمع أدلّتنا

- ١٨ فمنها أن الاستثناء من لغة العرب. وقد استهجنوا واستتبعوا ما طال من الكلام
 لغير حاجة؛ واستحسنوا الاختصار. وهو تقليل الكلام الجامع لكثير المعاني؛ وهو
 من أحد طرق إعجاز القرآن. فهذا في الجملة. وإذا جاء التفصيل، كان أشدّ تقييحا

واستهجاناً قول القائل: وهو يريد الإخبار بأنه رأى رجلاً، أن يقول: «رأيت ألف رجل إلا تسعمائة وتسعة وتسعين رجلاً»؛ وقوله: وهو يريد الإقرار لرجل بدرهم: «له علي ألف درهم إلا تسعمائة وتسعة وتسعين درهماً». وما دخل في خبر الاستباحت منهم لم يكن مستعملاً؛ لأن القوم عقلاء حكماء: امتازوا من الخلق باللسان وحسن البيان، فلا يخصون استعمالهم إلا بالأحسن. فإذا رأيناهم | استبحوا كلاماً ١٤٠ ط واستهجنوه، علمنا أنه ليس من وضعهم.

والدلالة على دعوانا استباحهم ذلك ما ذكره أبو إسحاق الزجاج: في كتاب المعاني، لما تكلم على قوله - تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾، ولم يأت في كلام العرب إلا القليل من الكثير. وقال أبو الفتح ابن جني: لو قال قائل: «هذه مائة إلا تسعين»، ما كان متكلماً بالعربية، وكان كلامه عيباً ولكنته. وقال القتيبي في جوابات المسائل، وفي كتاب الجامع في النحو: يجوز أن يقول: «صت الشهر كله إلا يوماً»، ولا يجوز أن يقول: «صت الشهر كله إلا تسعة وعشرين يوماً»؛ ويقول «لقت القوم كلهم إلا واحداً»؛ ولا يجوز أن يقول: «رأيت القوم كلهم إلا أكثرهم». وأنشدوا في ذلك: [الوافر]

عزائي أن أزورك أن بهجي عجاف كلها إلا قليلاً ١٥

ومنها أنه لو جاز استثناء الأكثر، لجاز استثناء الكل. ألا ترى أنه لما جاز التخصيص في الأكثر، جاز رفع ذلك بالنسخ رأساً والأصول أكثرها على إقامة الأكثر مقام الكل. ١٨

ومنها أن عادة العرب، إذا ضموا مجهولاً إلى معلوم، أن يبنوا الأمر فيه على التقريب. فإذا كان المجهول قريباً من العقد، ذكروا العقد، واستثنوا المجهول؛ وإذا كان بعيداً من العقد، قدموه إلى ما قبله من العدد، ولم يستثنوه. يقولون فيما قرب من العقد: «كُزَانٍ إِلَّا شَيْئاً»، وفيما بعد: «كُزْ حِفْظَةً | وشيء». ولهذا حمل ٢١ الشافعي - رحمه الله عليه - خبر ابن جريج، في تقدير القلة بقرْبَيْنِ وشيء، حمل

٢ وتسعة: تسعة في الوضعين. ٥ يخصون: يخصصوا. ٧ دعوانا: في الهامش. ٩ لم: ولم. ١١ القتيبي: القتيبي. ١٥ بهجي: مهمل. ١٩ يبنوا: يبنو. ٢٠ واستثنوا: مغير. ٢١ قدموه: في الهامش. ٢٢ كُزَانٍ: كُزْن. || شَيْئاً: شيء. ٢٣ جُرْجِيح: حُرْج. || بَقْرَبَيْنِ: بقربس.

الشيء على ما دون النصف، ثم بلغ به النصف احتياطاً للماء. وهذا يدل على أنه لا يُستثنى [إلا] الأقل.

٣ فصل في الأسئلة لهم على أدلتنا

فمنها قولهم: أما استباح ذلك، فلا وجه له؛ بل الأحسن عندهم غيره. وليس إذا كان الأحسن غيره، لم يكن مستعملاً، ولا سائغاً. ألا ترى أن الأحسن في حق من أراد أن يقرّ بتسعة، أو يخبر بها، أن لا يقول: «عَشْرَةٌ إِلَّا ٦ واحداً»، بل يقول «تِسْعَةٌ»؟ ومن أراد أن يثبت ستة، إقراراً بها، الأحسن أن يقول «سِتَّةٌ»، ولا يقول: «عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ»؟ ثم لا يقال إن الاستثناء كذا؛ ليس بلغة، ولا مستعملاً.

ومنها أن دعواكم أنه لم يُوجد في لغة العرب، فكيف يصح ذلك منكم، والشاعر يقول: [البسيط]

أَذُوا أَلْبِي تَقَعَتْ تِسْعِينَ مِنْ مِائَةٍ ثُمَّ ابْتَغُوا حَكْمًا بِالْحَقِّ قَوْلًا ١٢
وهذا في معنى الاستثناء؛ لأنّ تقديره «مِائَةٌ إِلَّا تِسْعِينَ». قالوا: ولأنّا لم نسمع منهم الاستثناء في كلّ جنس، وكلّ عدد. ثم إننا حكمنا بالاستثناء فيما لم نسمع استثناءهم فيه، على ما سمعنا.

ومنها أن دعواكم أن كلامهم على الاختصار، [لا يصح]، فإنه ينقسم تارة إطلاقة وتارة تقصيراً، وتارة اختصاراً وتارة تكريراً. وهذا يُوجد في تكرار القصص في كتاب الله - تعالى. والتأكيدات في لغتهم، ونفس الاستثناء، تطويل وتكثير يمكن ١٨
إلا تركه إلى ذكر العدد الأدنى دون ذكر الأعلى والأكثر، ثم الاستثناء منه. ومنها إن ضمّ المجهول إلى المعلوم هو الحجة، فإنه لو فسره بالأكثر المتعارب للعقد في النفي والإثبات، صحّ بأن يقول: «أردت بالشيء خمسين ٢١ قفيراً».

١: أمّا: مقبر (من: ان). ٦ أو يخبر بها: أو حبرها. ٧ ومن أراد: مكرّر. ١٢ تَقَعَتْ: نفق.

|| قَوْلًا: مقبر. مَطْمُوس بعنه. ١٣ ولأنّا لم: ولا مالم. ٢٠ فَبَنَ: فأنهم. ٢٢ قَفِيرًا: فورا.

فصل في الأجوبة على الأسئلة

- أما الاستهجان والاستتباح، فلا شبهة فيه، لما نقلنا عن العلماء بهذا الشأن،
 ٣ وقولهم: «ليس بمتكلم بلغة العرب مَنْ نَطَقَ بِذَلِكَ. وما قول من قال: «أُعْطِيَتْهُ مِائَةُ
 أَلْفٍ إِلَّا تِسْعَةً وَتِسْعِينَ أَلْفًا وَتِسْعَمِائَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ»، بدلًا من قوله: «أُعْطِيَتْهُ
 درهماً»، وما هو في الفعل إلا بمثابة من أراد المضي إلى دارٍ في جِوازِهِ طَرِيقَهَا
 ٦ خطواتٍ، فمضى خارجًا عنها، دائرًا في عَطَفَاتٍ وَزَنْقَاتٍ، قَدْ المسافة فرسخًا.
 فاستهجان ذلك القول، كاستهجان هذا الفعل؛ لآنه تطويل لا يُحتاج إليه. وهو
 العبث في الفعل، واللغو من القول؛ حَتَّى أَنْ بعض العلماء يقول إنه لا يحسن
 ٩ الاستثناء إلا بالكسر؛ فأما بالعقد، فلا. وهذا يرجع إلى معنى، وأن الاستثناء لنوع
 استدراك. يقول الرجل: «ثَبِثْ عِنَانٌ فَرَسِي»، و«ثَبِثْ فَلَانًا عَنْ رَأْيِهِ»؛ وذلك لا
 يقع أبدًا إلا فيما يُستدرك مثله؛ لقلّة الاهتمام به. والمذكور هو المهمّ به، فيذكر
 ١٢ المائة والعشرة، لأنّها المال الأكثر والعقد الأكبر؛ ثُمَّ ينشئ إلى إخراج ما قلّ
 واستدراكه، فيكون ذكره للأكثر | هو المهمّ المذكور. فأما أن يريد إثبات درهم،
 فيذكر مائة ألف، ويبقى منها ما يبقى منه درهم، فما هذا موضوع العُرف والعادة.
 ١٥ وأما تعويلهم على الشعر، وقولهم: «نَقَصْتُ تِسْعِينَ مِنْ مِائَةٍ»، فإنه ليس باستثناء.
 وإنما حكى؛ وأخبر بالحال. وعادة من أراد حكاية النقصان، فإنه يذكر ما نقص؛
 لآنه تقدير لما فوق وتكثير له؛ أو شرح حساب ذكر أصله ثُمَّ ذكر خرجه.
 ١٨ على أننا لا ننكر أن يُستعمل مثل ذلك القليل النادر؛ وإنما المعول على
 الاستعمال الشائع؛ ولا سبيل إلى الظفر بذلك. والذي يوضح أن التنقيص غير
 الاستثناء، أنه يحسن أن يقول القائل: «طَلَّقَ الرَّجُلُ مِنْ زَوْجَاتِهِ ثَلَاثًا»، و«طَلَّقَ
 ٢١ امْرَأَتَهُ مِنَ الثَّلَاثِ طَلَقَتَيْنِ». ولا يحسن أن يقول: «طَلَّقَ زَوْجَاتِهِ كُلَّهُنَّ إِلَّا ثَلَاثًا»،
 و«طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا إِلَّا طَلَقَتَيْنِ». ولو سُئِلَ: فقل له: «كَمْ طَلَّقْتَ مِنْ زَوْجَاتِكَ

٤ وتسعة: تسعة. ٦ عَطَفَاتٍ وَزَنْقَاتٍ: عَصَفَاتٍ وَزَنْقَاتٍ. || قَدْ: أي قطع مسافة تساوي فرسخًا
 (ويقال: قَدْ المسافة فرسخٌ، أي قدرها فرسخ). ١٠ ثَبِثْ: مهمل. || وَثَبِثْ: وسبْث. ١٢ ينشئ: ينشئ.
 ١٣ واستدراكه: واستدراكه، كذا. ١٥ نَقَصْتُ: نقصت. ١٧ تقدير: تقدير. || لما فوق: مغير (من:
 للمألوف). || وَتَكْثِيرٌ: مهمل. || خَرَجَهُ: خرجته.

الأربع؟ فقال: «كلهنّ إلا ثلاثاً»؛ لاستهجن ذلك. ولو قال: «طلقتُ مِنْهُمْ ثلاثاً»؛ حُسِنَ ذلك. فَيُخْبَرُ عن الإيقاع بالأكثر؛ ولا يُسْتَنَى الأكثر.

- ٣ فأما الإكثار والإطالة؛ فهي من جملة اللغة؛ لكن للإفادة؛ والتثني في القصص لبيان الفصاحة وتعجيز العرب. فإنّ القصة الواحدة؛ كقصّة نوح وموسى؛ مذكورة بهذه الألفاظ الكثيرة المتكررة. وقد تُحَدِّثُوا بواحدة من القصص؛ فما قدروا على ١٤٢ مثلاً؛ مع كون الله - سبحانه - قد أتى | بأمثالها. وهذا أكبر قصد في التعجيز. ٦ ونفس الاستثناء مستعمل؛ غير مستهجن. فأما استثناء الأكثر؛ فإنّه غير مستعمل؛ على ما بيّنا. وما دخل في كلام المحدثين من غير استعمال كثر من العرب واستمر؛ فلا عبرة به. ٩

فصل في جمع شَبَّهَهُم

- فمنها أن القرآن ورد بذلك؛ وهو الأصل المعمول به وعليه؛ في اللغة والشرع. فقال - سبحانه: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾. ١٢ وقال: ﴿لَا غَوِيَّتَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾؛ ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ﴾. فقد استثنى الغاوين من جملة العباد؛ والمخلصين من جملتهم؛ وأبيهما كان أكثر؛ فقد استثناءه. على أن النصوص تعطي أن الغاوين أكثر؛ بدليل قوله - تعالى: ﴿وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾؛ صدقه الله على ذلك بقوله: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾؛ ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾؛ ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾؛ ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. ١٨

ومنها قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُرْمِلُ﴾؛ ﴿قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾؛ ﴿[نِصْفُهُ] أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾؛ ﴿أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾. فقد استثنى النصف؛ وليس بأقل.

- ومنها أنه معني يُخْرَجُ به من العموم ما لولاه لدخل فيه؛ أو لفظ يُخْرَجُ من ٢١ الجملة ما لولاه لدخل فيها؛ فجاز أن يُخْرَجَ الأكثر كال تخصيص. ومنها أنه استثنى بعض ما تناوله العموم؛ فصَحَّ؛ كما لو استثنى الأقل.

٢ يُسْتَنَى: مهمل. ٣ للإفادة: الافادة. || والتثني: مهمل. ٤ فإن: مان. ٦ قد أتى: دأى. || أكبر قصد: مهمل. ٨ كلام: معتر (من: الكلام). ٢٢ يخرج: مهمل. في المواضع الثلاثة في السطرين.

فصل في الأجوبة عن شبههم

- أما استثناءه - سبحانه - الغاوين من العباد؛ فهو استثناء بعض الجملة التي لم ينص فيها على عدد، لا في المستثنى منه. ولا الاستثناء. وإنما تعلم الكثرة بالاستدلال؛ وذلك لا خلاف فيه. إنما الخلاف في استثناء الأكثر، من جملة ذات؛ بعدد محصور منطوق به؛ ويُستثنى منها بعدد منصوص عليه؛ ويكون المستثنى أكثر من المستثنى منه.
- ٣
٦
٩
١٢
١٥
١٨
٢١
٢٤
- ألا ترى أنه يحسن أن يقول: «خُذْ ما في هذا الكيس من الدراهم كلها؛ إلا البيض»؛ أو «إلا الزيوف»؛ وتكون البيض أكثر. ولا يحسن أن يقول: «خُذْ كل هذه الألف درهم التي في الكيس»؛ إلا تسعمائة وتسعة وتسعين فلا تأخذها. فلما صرح بالعددتين؛ لم يحسن؛ ولما ذكر الاستثناء بالصفة؛ من غير ذكر عدد؛ حسن.
- على أنه يجوز أن تكون «إلا» ههنا بمعنى «لكن»؛ وهو الاستثناء المنقطع. ويُحتمل أن يكون أنزلهم منزلة القليل، لِقَلَّةِ منزلتهم؛ وإن كانوا أكثر عددًا؛ كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم: «الأقلون هم الأكثرون»؛ يريد المنزلة. وهذا يُستحسن؛ في لغة القوم؛ أن يقول القائل: «جاءني بنو تميم إلا أوباشهم ومنساقهم»؛ وإن كانوا هم الأكثرون عددًا؛ لكن لما كانوا الأقلين منزلة؛ استثناهم. وهذا وقع في الخاطر.
- وأما قوله - سبحانه: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾؛ ﴿يُضْفِئُهُ [أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا]﴾؛ فعلى قول الجرجاني؛ يصح استثناء النصف؛ فنحن قائلون بالآية.
- وعلى قول غيره من أصحابنا؛ لا يصح. فعلى هذا يجوز أن يكون أراد به الابتداء؛ فيكون ظرفًا معناه: «قُمِ نِصْفَ اللَّيْلِ»؛ أو «قُمِ بَعْدَ نِصْفِهِ قَلِيلًا». فيكون ما صرح به من القليل هو المعول عليه؛ والنصف لابتداء القيام القليل.
- أ يوضح هذا أن النصف؛ بالإضافة إلى النصف؛ مثله؛ لا قليل منه؛ فعلم أنه ليس بالاستثناء؛ لكن أراد به القيام. «قُمِ نِصْفَهُ». ولهذا لما أراد - سبحانه -

٣ تعلم: مهمل. ٥ بعدد: العدد. ٦ محصور: محصور. ٧ بعدد: مهمل. ٩ إلا: في الهامش. ١٠ وتسعة: سعه. ١٦ ومنساقهم: مغتير. ٢١ ظرفًا: مهمل. ٢٢ المعول: المعول. ٢٣ قليل: مثلاً.

المغايرة، قال: ﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾، ﴿وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾. فتبيل في التفسير: الثَلَاثَةُ الْأَكْثَرُ. وإنما ذكر الثَلَاثَةَ في الأولين، والقليل في الآخرين، ثم عاد فقال: ﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾، ﴿وَتَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾.

٣

قالوا: إنما أراد في الأول بالثَلَاثَةِ الأخبار والأشعار؛ ﴿وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ المرادُ بهم الأخبار. وقوله في الآية الأخرى: ﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾ يعني خيار الأولين كلهم ثَلَاثَةٌ؛ و﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ خيار الآخرين خاصة. فيكون خيار أمة محمد ثَلَاثَةٌ وكثرةٌ مثل كثرة خيار سائر الأمم؛ وخيار أمة محمد بالإضافة إلى خيار سائر الأمم وشرارهم؛ لا ثَلَاثَةٌ. فلما صرح في هذه الآية بقوله: ﴿قَمِ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا﴾، كان المعول على استثناء الأقل. فلما قال: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾، والقليل على ما بيّنا صريحٌ في الأقل من النصف، إذا كان النصف مثلاً للنصف، لم يبق [إلا] أن يكون قوله ﴿نُصْفُهُ﴾ ذكرًا لابتداء قيامه؛ أو يكون قوله ﴿نُصْفُهُ﴾ كلامًا مبتدأ لا استثناء؛ كأنه قال: «بل نصفه» إذ ليس الليل جملة ونصفه أقلها، فلا قليلًا منها. فلا يتحقق القليل على النصف إلا على أحد الوجهين اللذين ذكرناهما.

وأما قياسهم على التخصيص؛ فلا وجه له مع قولهم إن اللغة لا تثبت بالقياس. ١٥
١٤٤٠ على أن التخصيص غير الاستثناء؛ لأنه يجوز بدليل منفصل، والاستثناء لا يكون إلا متصلاً. وما جاز بذلك منفصلاً، جاز أن يرفع الجملة؛ كالنسخ، لما رفع ما رفعه بدليل منفصل، رفع الجملة.

١٨

والتخصيص يجوز بأدلة ليست ألفاظاً؛ كدلائل العقول. ولا يقف على ألفاظ مخصوصة تصلح للإخراج؛ لكن يُستدل بها على الإخراج لبعض ما دخل تحت العموم.

٢١

١ ثَلَاثَةٌ: ثَلَاثَةٌ، مغير، وهكذا كتب النسخ وثلاثة بدلاً من ثَلَاثَةٌ في السطور الخمسة من ١ إلى ٧. ١١ في موضع واحد حيث كتب الثَلَاثَةُ مهملة، والله في وسط السطر الثاني. ١١ ذكرًا: مهمل. ١١ قيامه: مهمل. ١٢ لا: مغير (من: لا). ١٤ اللذين: النى. ١٤ ذكرناهما: ذكرناهما. ١٧ منفصلاً: منفصل.

فصل

- لا يصح الاستثناء من غير الجنس.
 ٣ وقال أصحاب أبي حنيفة ومالك بجواز ذلك. وهو مذهب أبي بكر الباقلاني وجماعة من المتكلمين.
 واختلف أصحاب الشافعي على وجهين؛ أحدهما الجواز، والثاني المنع.

فصل في أدلتنا

- ٦ فمنها أن الاستثناء مأخوذ وموضوع. فأخذه من «ثَبِثْ عِنَانَ فَرَسِي»، و«ثَبِثْ فَلَانًا عَنْ رَأْيِهِ». وموضوعه أنه لإخراج ما لولاه لكان داخلًا في الجملة المستثنى منها. ولا يتحقق الأمران جميعًا في استثناء غير جنس المستثنى منه. فإن قال قائل: «رَأَيْتُ النَّاسَ كُلَّهُمْ»، ما رَفَعِي الإخبار عن رؤية الناس؛ فإذا قال: «إِلَّا حِمَارًا»؛ لم يَثْبُرْ كلامه عن سَنَنِهِ، لأنه لو أطلق لم يدخل الحمار. ولما أتى بحرف الاستثناء، لم ٩ تتغير الجملة الأولى؛ إذ لم يدخل الحمار فيها، فَيُخْرَجَ بحرف الاستثناء؛ ولا إخراج؛ فلا يتحقق الاستثناء.
 وقد قيل: إنه مأخوذ من «يُثْنِي الْخَبَرَ بَعْدَ الْخَبَرِ». فإذا قال: «رَأَيْتُ النَّاسَ»، فهذا خبر؛ فإذا قال «إِلَّا أَبَاكَ»، هذا خبر آخر. فالأول يعطي الكافة، والثاني يعطي إخراج ما كان داخلًا بظاهر الخبر الأول. وقوله: «إِلَّا حِمَارًا» جملة لو تنعطف على ١٥ الخبر الأول؛ | لَحُسْنُ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا؛ فلا يكون استثناء حقيقة، لكن يجوز تجوزًا ١٨ وتوسعًا؛ كأنه يقول: «رَأَيْتُ النَّاسَ كُلَّهُمْ، وما رأيتُ حِمَارًا».
 وينضح في أبعاض الحيوان. إذا قال «رَأَيْتُ زَيْدًا إِلَّا يَدَيْهِ»، حُسْنُ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ «زَيْدًا» اسْمٌ عَلَمٌ عَلَى جَمَلَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى يَدَيْهِ وَبَقِيَّةِ أَعْضَائِهِ. فلو أطلق، لَعَمَتِ الرُّوْيَةُ ٢١ جَمِيعَ أَعْضَائِهِ. فهذا استثناء صحيح حقيقة. فإذا قال: «رَأَيْتُ زَيْدًا إِلَّا خَاتَمَهُ»، لم

٢ يصح؛ معلوم بعضه. ٧ ثَبِثْ: سَتَّ، في الموضعين في السطر. ١٠ ما رَفَعِي: مارَفِي. || الإخبار: مهمل. ١١ يَثْبُرْ: ش. ١٢ تتغير الجملة: مهمل. || فَيُخْرَجَ: مهمل. || بحرف الاستثناء: بحرف الألف. ١٦ جملة: مهمل. || لو تنعطف: لا تنعطف، مضطرب التنقيط. ١٧ يجوز تجوزًا: يجوز بجوزًا.

يكن ذلك استثناء حقيقة؛ لأن إطلاق رويته لا يقتضي رؤية خاتمه، إذ ليس الخاتم داخلاً في جملة ما وقع عليه اسم «زبد».

- ومنها أن ألفاظ الاستثناء «إلا»، و«غيره»، و«سوى»، وأخوات ذلك، لا يصح ٣
الابتداء بها، ولا يُفهم من الابتداء بها معنى؛ فلا بد أن تقع منعطفة على جملة
تتقدمها. مثل قول القائل: «دخل الناس دار الأمير إلا التجار»؛ فخرج بهذا الحرف
من لولاه لدخل في الجملة السخبر عنهم بالدخول. فإذا قال: «دخل الناس كلهم دار ٦
الأمير إلا الكلاب»، أو «إلا الحمير»، لم يكن لهذا تعلق بالجملة الأولى. وإذا لم
يتعلق بالجملة الأولى، صار كالمبتدئ بقوله: «إلا الحمير». ولو ابتداء بذلك
مبتدئ؛ لما كان متكلماً بمفيد؛ فلا يكون استثناء، لانتهاء الحقيقة عنه. ٩

- ومنها أن الاستثناء أخذ ما يُخص به اللفظ العام، فلا يصح فيما لم يدخل في
العموم؛ كالتخصيص بغير حروف الاستثناء. فإنه لو قال: «أقتلوا المشركين»، ثم
جاء النهي عن قتل الضفادع وقطع الصدر؛ لم يعد ذلك تخصيصاً. كذلك إذا قال: ١٢
«قتلت المشركين»، أو «دخل المشركون»، إلا الضفادع».
- ومنها أن وضع العرب للكلام وضع إحكام وإنقان، تميزوا به عن سائر الأمم. ١٤٥
كما تميزت كل أمة من الأمم بصناعة. فالروم بالنساجة، والفرس بالأبنية وعمارة
الأرض، والهند بالتطبيب، والتürk بالهراش، والزنج بالكد وأعمال الأبدان وحمل
الأثقال. فلا ينبغي أن يدخل على وضعهم، ولا يُنسب إليهم؛ فيما خُصوا به [من]
الكلام ما يُستهجن ويُستفح. ولا أهجن ولا أقبح من قول القائل: «دخل الناس إلا ١٨
الحمير»، و«خرج الناس إلا الكلاب». فلا وجه لإضافته إلى لغة القوم، لا سيما
وضعاً وحقيقةً، لا توسعاً ولا تجوزاً.
- ويوضح هذا أن ما أفاده السكوت، لا ينبغي أن يُصرح به. فإنه لو قال: «جاءني ٢١
الناس وجاءني بنو تميم»، لُعلم بذلك توحدهم عن بني تميم من العرب، فضلاً عن
الحمير. فإذا قال «إلا الحمير»، ما تلفظ [به] لا يعمل إلا بما كان يحمله السكوت.

١ استثناء حقيقة: حصه اسبياً، كذا بالعكس والإعمال. ٧-٨ وإذا لم يتعلق بالجملة: مكزّر.

٨ كالمبتدئ: مهمل. ٩ مبتدئ: مهمل. || متكلماً: مغير. || بمفيد: مفيد. ١٢ عن: مزيد.

١٥ بالأبنية: مهمل. ٢٣ تلفظ: تلفظ. || يعمل: مهمل. || بما: ما. || يحمله: مهمل.

فصل في شبهتهم

- فمنها أن قالوا: إن الاستثناء، من غير جنس المستثنى منه؛ لغة العرب. يشهد
- ٣ لذلك القرآن، وأشعار العرب وما سُمع في منثور كلامها. قال الله - تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾، ﴿لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾. وقد نطق القرآن بأنه من جنس آخر، ليس من جنس الملائكة. فقال في آية أخرى
- ٦ ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾، وقال: ﴿خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ﴾، والملائكة ليست من نار؛ بل هي حرة الأصل، مخلوقة من الأنوار أو الهواء، على ما اختلف الأصوليون فيه. ولا إبليس | ذرية، كما أخبر - سبحانه، ولا ذرية
- ٩ للملائكة، ولا تنال؛ فقد استثنى الشيطان من الملائكة. وقال - تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾، ﴿أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ﴾، ﴿فَأَنْتُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾؛ فاستثنى الباري من جملة [العدوان]، والباري منزّه عن الدخول في الأجناس. وقوله - تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظُّلِّ﴾؛ فاستثنى الظن
- ١٢ من العلم، وليس من جنسه. وقال: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا﴾، ﴿إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾؛ فاستثنى السلام من اللغو، وليس من جنسه. وقال - سبحانه: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ قَرَارٍ مِنْكُمْ﴾؛
- ١٥ والتجارة ليست من جنس الباطل، وقد استثناها من جملة الباطل المنهي عنه. وقال - تعالى: ﴿فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَدُونَ﴾، ﴿إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا﴾، ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾؛ ومن رحم: ليس بعاصم، وإنما هو معصوم، وليس المعصوم من جنس العاصم. وقال الشاعر: [السريع]
- وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ
- ٢١ فاستثنى اليعافير والعيس، وليس من جملة الإنس الذين تأنس بهم البلاد. وقال الآخر: [الطويل]

فَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِيَهِنَّ فَلَوْلُ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَابِ

٣ منثور: منثور. ٧ بل: بلى. ٨ ذرية: السابق (بك) مشطوب. ٩ للملائكة: الملائكة. ١١ جملة: مهمل. || منزّه: مهمل. ١٦ المنهي: للنهي. ٢٠ اليعافير: المعافير. ٢١ تأنس: تناس.

وليس النفل بقرع الكتائب عيًّا، بل فخرًا لأرباب السيوف؛ وقد استثناه من
 ١٤٦ أو العيوب. والعرب تقول: «ما زاد إلا ما نقص»؛ و«ما بالدار أحدًا إلا الجمار»؛
 وما جاءني زيد إلا عمرًا».

٣

فصل في الأجوبة عن هذه الجملة

- أما استثناء إبليس من الملائكة، فإنه من الملائكة جنسًا، لا يمتاز عنهم. روي
 ذلك عن ابن عباس، وأنه كان من الملائكة، من خزان الجنة، وكان رئيسهم.
 ٦ وإنما سُمي بذلك، لأنه مضاف إلى الجنة؛ كما يقال: «رجل مكِّي» مضاف إلى
 مكة، وجيء مضاف إلى الجنة. قال أبو إسحاق: سمعت الشيخ أبا بكر، وقد سُئل
 عن إبليس: «أمن الملائكة؟» قال: «مِنَ الملائكة».
 ٩ والذي يوضح هذا، وأنه من الملائكة، قوله - تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ إِذْ
 أُمِرْتَ﴾. وإنما أمر الملائكة؛ فلو لم يكن منهم، لما دخل تحت الأمر، ولا لحقه
 اللوم والعقوبة بامتناعه. كما لو نادى السلطان بإحضار الفقهاء، فلم يحضر شاعر ولا
 ١٢ نحوي، فإنه لا يلحقه على عدم حضوره لائنة من جهة السلطان.
 وأما قولهم إنه كان مخالف الملائكة في كونه من نار وكونه مولدًا له بقوله:
 ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ﴾، فيجوز أن يكون لما أبلسه الله غير خلقه؛ كما غير خلق
 ١٥ آدم بأن يجعل بحيث يبول ويتغوط، بعد أن لم يكن. وأولد في الأرض ولم
 يولد في الجنة، والنار والنور متقاربان. على أن قوله: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ يجوز
 أن يكون أراد به فعله فعل الجن؛ كقولنا: «فلان من الملائكة»، إذا كان فعله
 ١٨ الخَيْرَ والعِفَّةَ. قال الله - تعالى - في نسوة | امرأة العزيز: ﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ أَكْبَرَتْهُ
 وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾. وإنما أردن بذلك أنه لما
 اعتصم: مع هذه الشبية والحسن، عن زليخا، مع الحسن والخلو والمراودة،
 ٢١ كان ذلك من فعل الملائكة وأخلاقها دون أخلاق البشر وطباعهم؛ كذلك لما
 ظهر من إبليس وعصيانته ما ظهر [عُزِي] إلى الجن. وقد تتغير أحوال الملائكة

١٠ وأنه: مغير. ١٣ لائنة: لاته. ١٤ مولدًا: مولد. ١٦ ويتغوط: وسنول. ١٧ أن: انه.

٢١ الشبية: السبه. || زليخا: مهمل.

بتغير الأفعال، كما غير الله خلق هاروت وماروت إلى ما ورد به النقل؛ وعلموا الناس السحر.

٣ ويجوز أن يكون استثناءه من جملة المأمورين؛ وقد يجمع الأمر؛ كما يجمع الجنس. فلما اجتمع هو والملائكة في الأمر بالسجود، وإن كان من غير الجنس، حسن استثناءه من المشاركين له.

٦ وأما قوله: ﴿فَأَنَّهُمْ عِدُوِّي﴾، لما قال: ﴿مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾، ﴿أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ﴾، ومَنْ عَبْدَ اللَّهِ - سبحانه - لأنهم كانوا مشركين بالله لا جاحدين، فاستثنى الباري من جملة معبوديهم. فلا ينظروا إلى أن الباري ليس من جنس. لكن لما ذكر السعبدون استثناءه من جملة جمعيتها عبادة القوم؛ كما قال: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾؛ دخل في العموم الملائكة وعيسى وعُزَيْر؛ فأخرجهم التخصيص، بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾. ١٢

١٤٧ فهذا هو الجواب الصحيح عندي. وقد أجاب قوم بأن | «إِلَّا» ههنا ليس بحقيقة استثناء، لكنه بمعنى «لَكِنْ». تقول العرب: «ما لي نَحْلٌ إِلَّا شَجَرٌ»؛ و«إِلَّا بَقَرٌ»؛ و«لَا بِنْتُ إِلَّا ذَكَرٌ»؛ يريدون «لَكِنْ كَذَا». ١٥

وأما قوله - تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾، فهو بمعنى «لَكِنْ اتِّبَاعَ الظَّنِّ». مثل قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾؛ والخطأ لا يقال إنه له، لأنه لا يوصف بحظر ولا بإباحة، لكن إن قتله خطأ ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾. ١٨

على أن الظن إدراك المظنون على طريق تغليب أحد مجوزيه، ويقع عليه اسم «العلم» في غالب الاستعمال. قال الله - تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾، ولا طريق لنا إلى علم ذلك؛ وإنما المراد به «فَإِنْ ظَنَنْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ». وسمى العلم «ظناً»؛ فقال: ﴿الَّذِينَ يَغُلُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾؛ والمراد به «يَعْلَمُونَ». فلما كثر استعمال أحدهما في الآخر: حسن الاستثناء؛ وذلك كثير، لا يُعَدُّ. ٢١

١ به النقل: مهمل. ٣ استثناء: مهمل. ٧ ومَنْ عَبْدَ اللَّهِ. ومَنْ عبد الله. كذا. ٨ معبوديهم: معبودهم. || ينظروا إلى: ينظروا إلى، كذا. ١١ وعُزَيْر: وعُزَيْر. ١٣ الصحيح: في الهامش. ١٤ بحقيقة: حقيقة. || نَحْلٌ: مهمل. ١٥ بِنْتُ: مهمل. || ذَكَرٌ: مهمل. ١٩ طريق: السابق (ان) مشطوب. || تغليب: غلب. || مجوزيه: محووه. ٢٢ ظناً: طناً، كذا. ٢٣ يُعَدُّ: تُعَدُّ.

وأما قوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيهَا﴾، ﴿إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾، وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾، كل ذلك استثناء منقطع بمعنى «لَكِنْ يَسْمَعُونَ التَّسْلِيمَ»، «لَكِنْ كُلُّوْهَا تِجَارَةً»، «لَكِنْ رَحْمَةً مِنَّا»، «لَكِنْ مِنْ عَصَمَ». هذا قول ٣ سيبويه. وقال ابن قتيبة: في كتاب الجامع في النحو: ومما يكون فيه «إِلَّا» بمعنى «لَكِنْ»، قوله: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجِمَ﴾، يعني «لَكِنْ مَنْ رَجِمَ». وكذلك قوله: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ﴾، «لَكِنْ قَوْمٌ يُونُسَ». وهذا قول سيبويه.

١٤٧ظ وأما قول الشاعر، | فَإِنَّهُ اسْتَنَى «الْيَعْفِيرَ» وَ«الْيَيْسَ» مِنْ جَمَلَةِ «الْأَنْبَسِ»، لَا الْإِنْسَ. وقد يحصل الأُنس بالوحوش؛ بل بالآثار والأبنية، فضلاً عن الحيوان. فهي ٩ وإن فارت في نوع الحيوانية، فقد اجتمعت مع الإنسان في جنس الحيوانية. ولهذا يحصل أُنس الإنسان بالأشجار، لأجل المناسبة في النماء. فهو استثناء من الجنس، وهو الأُنس.

١٢ وأما «الفلول»، فهي عيب في السيوف، وإن كانت فضلاً ومِدْحَةً لأرباب السيوف، من حيث سُبب الفلول.

ومنها أن قالوا: «استثناء لا يرفع الجملة، فصَحَّ»، كما لو كان من الجنس؛ كما لو استثنى وَرِقًا مِنْ عَيْنٍ، وَعَيْنًا مِنْ وَرِقٍ.

فَيُقَالُ: لا يجوز أن يُعْتَبَرُ غَيْرُ الْجِنْسِ بِالْجِنْسِ، لِأَنَّ الْجِنْسَ يَدْخُلُ فِي الْجَمْلَةِ؛ فَלِذَلِكَ حَسَنُ إِخْرَاجِهِ بِحَرْفِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْهَا، وَجَازُ بَيَانِ أَنَّهُ غَيْرُ مَرَادٍ بِهَا. ولهذا جاز ١٨ تخصيص [الجنس]، ولم يَجْزِ تَخْصِيصُ غَيْرِ الْجِنْسِ.

وأما استثناء العين من الورق، والورق من العين، ففيه وجهان عن أصحابنا؛ أبو بكر يمينه: والخرقي يجيزه. فَإِنْ مَنَعْنَاهُ: فلا كلام؛ وَإِنْ سَلَّمْنَاهُ: فكان المعنى فيه ٢١ أَنَّهُمَا أَجْرِيَا مَجْرَى الْجِنْسِ. وَلِذَلِكَ ضَمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي الزُّكُوتِ، وَاعْتَبِرَ بَعْضُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ أَنْ يَقَعَ التَّقَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ؛ وَهُمَا يَتِمُّ الْأَشْيَاءُ، وَأَثْمَانُ

٤ سيبويه: سبويه، في الموضعتين في الفقرة. || قتيبة: مهمل. ٨ اليعافير: العامره. || الأنبس: الاسس. ٩ بالآثار: مهمل. || والأبنية: والأنبه. ١٠ في نوع: السابق (من حمله الاس لا الانس) مشطوب. ١٤ سُبب الفلول: مهمل. ١٦ عَيْنٍ وَعَيْنًا: مهمل. ١٩ غير: عن. ٢٣ وأثمان: وامان.

- ١٤٨ | البياعات. والصحيح المنع؛ لأنَّ شاهد تغايرهما جواز التفاضل بينهما في البيع، |
 مع كونهما موزونين؛ واختلاف ألوانهما وطبعهما. لأنَّ المعول في المسألة على أنَّه
 لا يدخل، ومع كونهما كالجنس، لم يدلَّ أحدهما في عموم الآخر. فالتسليم ينقض
 ٣ جميع ما ذكرناه.

فصل في الاستثناء

- ٦ إذا تعَبَّ جُمَلًا، وصلاح أن يعود إلى كلِّ واحد منها لو انفردت؛ فإنَّه يعود إلى
 جميعها. وذلك مثل قوله - تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُبْحَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ
 شَهَدَاءَ فَأْجَلُدُوهُمْ تَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾،
 ٩ ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾، فإنَّه يعود إلى جميعها. فكأنَّه يقول بمقتضى الظاهر؛ «فلا
 تَجْلِدُوهُمْ، واقبلوا شهادتهم، ولا تُفَسِّقُوهُمْ»؛ إِلَّا أَنَّ الْحَدَّ اسْتَوْفِيَ بِدَلِيلٍ انْفَرَدَ بِهِ.
 وقوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا
 بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾، ﴿يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 وَيَخْلُدُ﴾؛ ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ يرجع إلى سائر الجُمَل، فرفع حكمها التوبة.
 قال أحمد في قول النبي - صلى الله عليه: «لَا يُؤَمُّ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ، وَلَا يُجْلَسُ
 ١٥ عَلَى تَكْرِيمَتِهِ»، قال: أرجو أن يكون الاستثناء على كَلِّهِ، يعني «إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ فِي
 الإمامة والجلوس». وبهذا قال أصحاب الشافعي.
 وقال أصحاب أبي حنيفة، وجماعة من المعتزلة: يعود إلى أقرب الجُمَل
 ١٨ المذكورة.
- وقال أصحاب الأشعري: هو على الوقف؛ على ما يدلَّ عليه الدليل. وإنَّما يقف
 الأشعري في أكثر المسائل، لأنَّه لا يجد ترجيحًا ولا ظاهرًا.
 ٢١ | وأَقْدَمَ غَيْرُهُ، لِمَا قَامَ عِنْدَهُ مِنْ أَمَارَةِ التَّرْجِيحِ.

١ البياعات: مهمل. ٢ المسألة: المستفوز، المسله، (فيعطي المسله، ثم المسألة). ٦ يعود:
 يعود، كذا. ١٥ تَكْرِيمَتِهِ: مكرمه.

فصل في جمع أدلتنا

فَسُيِّمَ أَنَّ الاسْتِثْنَاءَ مَعْنَى يَقْتَضِي التَّخْصِصَ، لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ. فَإِذَا تَعَقَّبَ جُمْلًا، رَجَعَ إِلَى جَمِيعِهَا؛ كَالشَّرْطِ. وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «أَمْرَاتِي طَالِقٌ، وَعَبْدِي حُرٌّ، وَمَالِي صَدَقَةٌ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ»، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ يَكُونُ مَوْقُوفًا عَلَى الْمَشِيشَةِ، وَدُخُولِ الدَّارِ. يَوْضَحُ صَحَّةُ الْحَاقِ الْاسْتِثْنَاءَ بِالشَّرْطِ أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ يَعْمَلُ عَمَلَهُ؛ فَيُوقِفُ تَنْجِيزَ الْجُمْلِ وَوُقُوعَهَا. فَإِنَّهُ إِذَا تَابَ، خَرَجَ عَنْ حُكْمِ رَدِّ الشَّهَادَةِ وَالْفَسْقِ. وَإِذَا دَخَلَ الدَّارَ، خَرَجَ عَنِ الرَّقِّ إِلَى الْعَتَقِ، وَالنِّكَاحِ إِلَى الطَّلَاقِ. وَتَقْدِيرُ قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾، «إِلَّا أَنْ يَتُوبُوا»، فَهُمَا سَوَاءٌ؛ لِأَنَّ هَذَا لَوْ قُوعُ الْمَشْرُوطِ، وَهَذَا لِإِخْرَاجِ الْمُسْتَثْنَى، وَجَمِيعُهُمَا يَقْتَضِيَانِ التَّخْصِصَ. أَوْ نَقُولُ: مَا عَادَ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْجُمْلِ لَوْ انْفَرَدَتْ، عَادَ إِلَى جَمِيعِهَا إِذَا تَقَدَّمَ؛ كَالشَّرْطِ. فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: «زَوْجَتِي طَالِقٌ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ أَوْ «عَبْدِي حُرٌّ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، عَادَ الْاسْتِثْنَاءُ إِلَى كُلِّ جُمْلَةٍ مُنْفَرَدَةٍ، وَعَادَ إِلَى جَمِيعِهَا إِذَا تَقَدَّمَ. ١٢ كَذَلِكَ الْاسْتِثْنَاءُ، لَمَّا عَادَ إِلَيْهَا إِذَا انْفَرَدَتْ، يَجِبُ أَنْ يَعُودَ إِلَى جَمِيعِهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ وَتَقَدَّمَ.

قَالُوا: إِنَّ أَهْلَ الْوَقْفِ لَا يَرُدُّونَ الْمَشِيشَةَ إِلَى الْجَمِيعِ بِمَقْتَضَى اللُّغَةِ؛ بَلْ مَقْتَضَاهَا رَجُوعُ الْمَشِيشَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي تَلِي الْمَشِيشَةَ. وَإِنَّمَا حُكْمُنَا بِرَجُوعِهَا إِلَى الْجَمِيعِ ١٤٩ أَوْ بِسُقْطِ الشَّرْعِ وَالْحُكْمِ، لَا بِمَقْتَضَى | اللُّغَةِ.

قَالُوا: وَلِأَنَّ الشَّرْطَ يُؤَثِّرُ فِي جَمِيعِ الْجُمْلَةِ، وَرَفَعَ جَمِيعَهَا، فَجَازَ أَنْ يَرْفَعَ جَمِيعَ الْجُمْلِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ. وَالْاسْتِثْنَاءُ يُؤَثِّرُ فِي بَعْضِهَا؛ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا كَالْآخَرِ.

فَيُقَالُ: الشَّرْعُ إِنَّمَا حُكِمَ فِي الْأَلْفَاظِ بِمَقْتَضَى اللُّغَةِ؛ وَمَا جَاءَ الشَّرْعُ بِمَا يَخَالِفُ اللُّغَةَ. فَلَوْ لَمْ يَجِبْ عَوْدُ الْاسْتِثْنَاءِ إِلَى الْجُمْلِ كُلِّهَا لُغَةً، لَمَّا أَعَادَ الْمَشِيشَةَ إِلَى الْكُلِّ. ٢١ وَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ نَحْمِلَ الْأَلْفَاظَ إِلَّا عَلَى مَقْتَضَى لُغَةِ الْعَرَبِ، وَبَنَيْنَا الْأَحْكَامَ عَلَيْهَا، لَا يَجُوزُ أَنْ يَرُدَّ الشَّرْعُ بِحُكْمٍ يَخَالِفُ مَقْتَضَى اللَّفْظِ فِي اللُّغَةِ. وَكَوْنُ الشَّرْطِ يَرْجِعُ

٣ جُمْلًا: مهمل. ٦ أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ: فِي الْهَامِشِ. || عَمَلُهُ: مَقِيرٌ (مَنْ: عَلَيْهِ). || تَنْجِيزُ: نَحْزُ.

٧ حُكْمُ: السَّابِقِ (رَدٍّ) مُشْطُوبٍ. || رَدٌّ: فِي الْهَامِشِ. ٩ لَوْ قُوعُ: الْوُقُوعُ. || لِإِخْرَاجِ: الْإِحْرَاجِ.

|| بِمَقْتَضَى: مَقْتَضَى. ٢٢ وَبَنَيْنَا: مَهْمَلٌ.

- إلى جميع الجملة، والاستثناء إلى بعضها، لا يمنع التسوية بينهما في رجوعه إلى جميع الجُمْل؛ كما لم يوجب الفرق بينهما في عوده إلى الجملة الواحدة، إذا انفردت، وكونه ممّا يرتفع جميعها بعده؛ لأن وجودها لا يصحّ إلا بوجوده. ٣
- فالشرط لإيجادها، ولكلّ جزء منها؛ والاستثناء للإخراج، لا للإزالة. فافتراقهما في رفع الكلّ بعدم الشرط، ووجودها بوجوده؛ لا يمنع تساويهما في انعطاف كلّ واحد منهما على ما تقدّمه. وإذا كان الاستثناء للإخراج، فالجميع لا يخرج عن نفسه. ٦
- ومنها أنّ الجمل المعطوف بعضها على بعض بمثابة الجملة الواحدة. الدليل على ذلك أنّه إذا قال: «رأيت رجلاً ورجلاً»، بمثابة قوله: «رأيت رجلين». لا سيّما على مذهب من يقول: «إنّ قوله: لغير المدخول بها، أنت طالق وطالق، يقع بها الثلاث»؛ كما لو قال: «أنت طالق ثلاثاً»؛ | وهو مذهبنا. ٩
- وهذا يدفع سؤالاً يفرّق بين قياسنا للجمل على الجملة الواحدة. فنقول إنّ الجملة الواحدة ليس هناك ما هو أولى منها، ولا ما بينه وبين الاستثناء حائل. ١٢
- والجمل تصير الأخيرة التي تلي الاستثناء حائلاً يمنع رجوع الاستثناء إليها، لما يتّنا أنّ الجمل المعطوفة بمثابة الجملة الواحدة. ويدفع أيضاً عنّا قولهم إنّ الجملة الواحدة تخالف الجُمْل. فإنّه لو قال: «أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة»، صحّ الاستثناء؛ ولو قال: «أنت طالق وطالق إلا واحدة»، وقع الثلاث، ولم يخرج الاستثناء شيئاً؛ وكان الفرق بينهما أنّ الاستثناء يعود إلى الطلقة الأخيرة، فيصير رافعاً للطلقة من طلقة. والاستثناء، متى كان رافعاً للكلّ، بطل ولم يخرج شيئاً. ونحن نقول: لا يرجع إلى الجميع، وهي الثلاث؛ لأنّ الواو العاطفة تجري مجرى قوله: «أنت طالق ثلاثاً». ١٨
- ومنها أنّ الاستثناء يصلح أن يعود إلى كلّ واحدة منهما. وليست إحداها بالأولى من الأخرى؛ فوجب أن يعود إلى الجميع. كالعموم شمل آحاد الجملة؛ إذ لم ينخصّص أحدهما بمعنى يوجب وقوفه عليه وتناوله له خاصّة؛ فيعمّ آحاد الجنس كلّها؛ كذلك ههنا. ٢٤

٤ لاتحادها: مكرّر في السطر التالي. ١١ بدفع: مهمل. كأن المسطور درفع. || سؤالاً: سؤال.

|| يفرّق: مهمل. ٢١ واحدة: واحد. || وليست إحداها: وليس احدهما.

- فإن قيل: فرّق بين الذكر لجملة واحدة تشتمل على آحاد، وبين أفراد آحاد الجملة: في باب الاستثناء؛ بدليل أنه لو قال: «أنت طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ إلا طلقَةً»، فإنه لا يرفع الاستثناء شيئاً، لكونه يعود إلى الجملة الأخيرة؛ فيصير استثناءً للطلق ٣ أو نفسها. ولو قال: «أنت طالقٌ ثلاثاً إلا طلقَةً»، صحّ الاستثناء، | وارتفعت به طلقه. قيل: لا نسلم بل الجميع سواء؛ كما تقول أنت في عود الشرط إلى الجميع، المنفرد وغيره. ففيما ذكرنا دلالة على أهل الوقف؛ لأننا لما دللنا على عود ٦ الاستثناء إلى الجميع، امتنع صحة القول بالوقف؛ لأن الوقف إنما يوجب عدم الترجيح؛ فإذا ترجّح أحد المتردّين: بطل الوقف.

فصل في شبههم

٩

- أما شبهة أهل الوقف، قالوا: إننا لا نعرف بالنقل الذي يثبت العلم ويقطع العذر عن أهل اللغة أن الاستثناء يعود إلى جميع الجمل المتقدمة؛ ولا أنه يعود إلى الجملة التي [تلي] الاستثناء. وغاية ما جاء عنهم: إعادته إلى الجملة التي تليه تارة، ١٢ وإعادته إلى الجمل جميعها أخرى. وذلك بحسب ما تدلّ عليه دلالة من جهتهم؛ أو قرينة. فإذا كان استعمالهم لذلك منقسماً، ولا نقل يدلّ على رجوع الاستثناء إلى الجميع، ولا الجملة الأخيرة؛ وجب الوقف إلى أن ترد دلالة توجب ترجيح أحد ١٥ الأمرين على الآخر.

- فيقال: إنما يجب الوقف إذا تساوى الأمران. وما تساوى عندنا، لما بيّنا من أدلة الترجيح، وأن الظاهر في لغتهم عوده إلى الجميع؛ ولا يعود إلى الجملة الأخيرة إلا ١٨ بدلالة. ولأن هذه المسألة اختلف فيها السلف على مذهبين ليس فيهما وقف؛ فالقول بالوقف إحداث مذهب ثالث، بعد انعقاد الإجماع.

- ومنها أن الاستثناء من الجملة، إذا تعقّب استثناء، كان الاستثناء الثاني عائداً ٢١ إلى الاستثناء الذي يليه دون الجملة. مثاله قول القائل: «لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ إِلَّا ١٥٠ ثَلَاثُ أَرْبَعَةٍ إِلَّا دَرَهْمَيْنِ». فإن | الاستثناء الثاني يعود إلى الأربعة، فيكون الإقرار بشمانية.

٤ وارتفعت: مهمل. ٨ فإذا ترجّح: مكزّر. ١٢ نليه: مهمل؛ «نليه»، أي نقاره. ٢٢ يليه:

مهمل. ٢٣ درهمتين: درهمان. || بشمانية: شمس.

وما ذاك إلا لأن الاستثناء الثاني جملة تلي الاستثناء؛ وهذا موجود في الجملة القريبة ههنا.

- ٣ فيقال: إنما رجع الاستثناء [إلى الجملة التي تليها] دون الجملة الأولى؛ لأنه لا يصح رجوعه إليهما، لأن إحداهما نفي والأخرى إثبات، وعند القوم أن الاستثناء من الإثبات نفي؛ ومن النفي إثبات. فلما كان قوله «لَهُ» عَلَى عَشْرَةٍ إثباتًا، كان قوله: «إِلَّا أَرْبَعَةٌ» نفيًا؛ فبقي ستة. فلما قال: «إِلَّا درهَمَيْنِ»، عاد إلى الأربعة المنفية؛ فافتضى إثبات درهَمَيْنِ مع الستة، فصارت ثمانية. فأما في مسألتنا، فكَلِّهَا إثبات، أو كَلِّهَا نفي؛ فصارت جملة واحدة. كما قلنا في تقدّمها للشرط؛ فإنه يعود الشرط إلى جميعها عودًا واحدًا.

- ومنها أن قالوا: إن الجملة الأولى بينها وبين الجملة الأخيرة التي تلي الاستثناء ما يقطع الاستثناء عنها من الجمل. فصارت الجملة المتخللة بمثابة السكت بين الاستثناء والمستثنى منه. فإنه يقطع كذلك الجملة المتخللة بين الاستثناء وبين الجملة الأولى.

- ١٥ فيقال: الفصل بين الجملة والاستثناء، لا نسلم؛ لأن الجُمْل كالجمله الواحدة، على ما يَبَيَّن. والشيء الواحد لا يحول بينه وبين نفسه؛ وكذلك ما أُجري مجراه. ألا ترى أن الجُمْل في باب الشرط؟ وهو إذا قال: «أمرأتي طالقًا، وعَبْدِي خَرٌّ، ومالي صدقة، إن شاء الله»؛ أو قال في الخير: «أعطى بني تميم وبني طَيْئ كُلَّ واحدٍ دينارًا إلا الكُفَّارَه»؛ لم يمنع ذلك من رجوع الاستثناء إلى الجميع، ولم يحصل ذلك بمنزلة ما لو فصل بينهما بالسكوت.

- ١٨ ومنها أنه استثناء تعقّب جملتين، فلم يرجع بظاهره إليهما؛ كما لو قال: «أنت طالقٌ ثلاثًا إلا أربعماء».

فيقال: إنما لم يرجع في هذا إلى الجميع، لأن ذلك يفضي إلى رفع الاستثناء للمستثنى منه؛ وذلك يخرج عن حقيقة الاستثناء. وفي ردنا للاستثناء إلى جميع

٢ القريبة: القرية. ٥ ومن النفي إثبات: ومن الاسباب مضي، كذا، بالأهمال والعكس. || إثباتًا: اثنا. ٦ نفيًا: مهمل. ١١ المتخللة: مهمل. في الموضعين في الفقرة. || بمثابة: مثابه. || السكت: مهمل. || بين: مغير. ١٤ والاستثناء: السابق (وبين) مشطوب. ١٧ وبني: مهمل. || طَيْئ: ملى. ١٨ دينارًا إلا: دينارًا، كذا.

الجُمْل لا يرفع المستثنى منه؛ لأنَّ التائبين بعض المحرِّمين؛ والتوبة حال غير حال الإصرار.

- والذي يوضح هذا أنَّ الذي ذكره، لو انفردت كل واحدة من هذه الجمل، ٣
وتعقبها الاستثناء، لم يرجع إليها. وفي مسألتنا لو انفردت كل [جملة] من الجمل،
وتعقبها الاستثناء، رجع إليها؛ فدلَّ على الفرق بينهما. وإنما اختصَّ الطلاق بذلك،
لأنَّه لا يملك منه إلا ثلاثاً فقط؛ فلو عاد إلى الثلاث، لرفعها كلها. فإنَّه لو كان بدلاً ٦
من الطلاق أنه قال: «له عليّ ثلاثة دراهم، وثلاثة دراهم، وثلاثة إلا أربعة»، صحَّ
الاستثناء؛ وصار كأنَّه قال: «له عليّ تسعة دراهم إلا أربعة».
- ومنها قولهم: لو قال: «امرأتي طالق»، وأعطى زيدا درهماً إنَّ دخل الدار، ٩
يرجع الشرط إلى الطلاق؛ بل يقع الطلاق؛ ويقتف رفع الدرهم على دخول الدار؛
فكذلك ههنا. وهذا مثل مسألتنا؛ وهو في باب الشرط الذي عولتم عليه.
- فيقال: إنَّ الجملتين مختلفتان؛ إحداهما إيقاع طلاق، والثانية أمر. فلمَّا عدل ١٢
عن إيقاع الطلاق إلى الأمر، علمنا أنَّه لم يصلِ الثاني بالأوَّل. وإنما بدأ بأمر علَّته
على شرط، | فعاد الشرط إليه. وليس كذلك في مسألتنا؛ لأنَّه لم يقطع ما تقدَّم ١٥
بغيره. فوزان ما ذكرتم من مسألتنا أن يقول: «امرأتي طالق»، ومالي صدقة على فلانٍ
المسكين، إنَّ دخل الدار. فيرجع الشرط إلى الجميع.
- ومنها قولهم: إنَّ العموم قد ثبت في كل واحدة من هذه الجمل. وتخصيص ١٨
بعضها بالاستثناء مشكوك فيه؛ فلا يجوز تخصيص العموم بالشك.
- فيقال: لا نسلم ثبوت العموم مع اتصال الاستثناء بالكلام. ثمَّ هذا يبطل بالجملة ٢١
الواحدة إذا تناولت أشياء، ثمَّ تعقبها استثناء. فإنَّ العموم قد ثبت لكل واحدة من
الجمل، على زعمهم. ثمَّ الاستثناء يعود إلى الجميع. ولأنَّ نعارضهم بمثله في
العموم، فنقول إنَّه كما يُخصَّ بالقطع، وهو خبر التواتر ودليل العقل، يُخصَّ ٢٤
بالقياس وخبر الواحد؛ وليس بقطع، بل هو ظنٌّ. وفي مسألتنا، ما خصَّصناه إلا
بظنٍّ. فأما بشك، فلا؛ لأنَّ الترجيح لا يبتى معه شك.

٢ الإصرار: مهمل. ٣ انفردت: انفرد. || واحدة: واحد. || هذه: مزيد. ٤ انفردت: مهمل.

٦ لرفعها: رفعها. ١٢ مختلفتان: مجلس. ١٧ الجُمْل: الجملة. ٢٠ واحدة: واحد. ٢١ نعارضهم: مغتير.

ومنها أنَّ الاستثناء إنما رُدَّ إلى ما تقدَّم؛ لأنَّه لا يستقلُّ بنفسه. فإذا عدنا إلى ما يليه، استقلَّ واكتنَّى باستقلاله به؛ فلا وجه لطلب الزيادة، إلَّا أن تقوم عليها دلالة. ٣

فيقال: هذا باطل بالشرط، لا يستقلُّ بنفسه. وإذا رُدَّ إلى ما يليه خاصة، دون جميع ما تقدَّمه، استقلَّ؛ وما اكتنَّى به حتَّى يُرَدَّ إلى الجميع.

فصول المجمل والمفسر والمحكم والمتشابه

فصل في المحكم والمتشابه

- ١٥٢ **فالمُحْكَمُ** : على ظاهر كلام صاحبنا ، ما استقلَّ | بنفسه ، وكان أصلاً [لا] ٣
بحتاج إلى بيان بغيره ؛ فإذا اتفقت الأمة على معناه وحكمه ، لاتفاقهم في علمه ، لما
كان ظهور حكمه من لفظه . والمتشابه ما لم يستقلَّ بنفسه ، واحتاج إلى البيان بغيره .
ووقع الخلاف فيه ؛ لاشتباه المعنى فيه ؛ وغموض المقصود به ؛ وذلك في الأصول ٦
والفروع .
- ففي الأصول المُحْكَمُ قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ يعطي بنصه وصريحه نفي
التشبيه عنه - سبحانه : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ يعطي نفي الثنية والشركة بنصه ٩
وصريحه . والمتشابه في هذا القبيل قوله : ﴿ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي ﴾ ، ﴿ وَنَفَخْنَا
فِيهَا مِنْ رُوحِنَا ﴾ ، ﴿ لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ ، ﴿ وَلَتُصْنَعَ عَلَيَّ عِثَّةٌ ﴾ ، ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ
مَقْطُوعَاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ ، ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ، ﴿ ذَلِكَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ
الْحَقِّ ﴾ : ﴿ رَسُولَ اللَّهِ وَكَلِمَتَهُ ﴾ . فهذا يوهم الأعضاء والتشبيه بظاهره . ١٢
- واختلف فيه الناس الخلاف المعلوم ؛ فقومٌ سكتوا عن تفسيره .
وقوم أقدموا على تأويله . ١٥
- وقوم قالوا : نحمله على ظاهره ؛ ولا ظاهر منه إلا ما وُضع له في اللغة ، وما وُضع
له في اللغة معلوم .
- وقوم صرحوا بالتشبيه . ١٨
- وقيل إن أحق ما وقع عليه اسم « المتشابه » الحروف المقطعة في أوائل الشُّور ؛
وقد اختلف الناس فيها . فقال قوم إن كلَّ حرف هو مأخوذ من اسم ، كـ « هاء » من
« هادٍ » ، و « كاف » من « كافٍ » ، و « صاد » من « صادق » ، وإلى امثال ذلك . ٢١
- وقوم وقفوا عن تفسير وتأويل .

٤ نَبَذًا : وإذا . || لاتفاقهم : مغير . ٩ الثنية : البسه . ١٣ رسول : روح . ١٤ فقوم : فقد . ٢٠ إن :

- فأما المحكم من هذا القبيل فقولُه [سبحانه]: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ﴿فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾، ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾. | فقولُه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، أزال الاشتباه من قوله ٣
 ﴿عَيْنِي﴾، و﴿يَدَيَّ﴾، وأنها ليست جوارح ولا أبعاضاً. وقولُه: ﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ أزال الاشتباه من قوله ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾، ﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾، ﴿أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾، ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾، وأنه ليس بالانتقالِ المشاكلِ لأقول النجوم. والذي أزال ٦
 إشكالَ قوله ﴿رُوحَ اللَّهِ﴾، ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾، ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾، ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَايَ﴾ قوله ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾.
 وأما المحكم من الآي في الفروع، فما علم حكمه من نطقه، ولم يُرفع ٩
 بنسخه؛ مثل قوله: ﴿الْزَّائِنَةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾.
 والمتشابه ما احتاج إلى البيان من غيره؛ مثل قوله: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾؛ ١٢
 فلا يُعلم الحقُّ الواجبُ إيتاؤه إلا من غيره.
 فالمحكم في الأول يجب اعتقاده؛ وهو نفي التشبيه والتشبيه.
 والمحكم في الثاني، وهو الفروع: يجب اعتقاده والعمل به؛ لِمكان وضوحه، ١٥
 والاتفاق على حكمه. فلا وجه لتأخير اعتقاده، والعمل به؛ إذ لا عائق، ولا مانع.
 وحكم المتشابه في الأول، وهو المتردد، أن يُردَّ إلى المحكم المتفق عليه؛
 فيُحتمل «اليد» و«الروح» و«الاستواء» و«الوجه» و«السمع» و«البصر» على ما ١٨
 ينحفظ به المحكم المتفق عليه. ولا ينحفظ قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، إلا بقدر
 أن يُنفَى عن هذه الأسماء ما تحتها من الأعضاء والجوارح، وما يشكل في النفس
 عند إطلاق اللفظ من صفات الآدميين. فإذا لم يُتخلص من أطراح المحكم إلا بهذا ٢١
 النفي؛ بقي الإثبات، فانقسم الناس | فيه. فمن قال: «أُثِبَّتْ تحت هذه الأسماء
 شيئاً؛ لكنني لا أعينه، وأقول «اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ»»، فهو مذهب أكثر السلف من الصحابة
 والتابعين - رحمة الله عليهم. ولا يصح هذا القول إلا ممن يقول: «لَيْسَ لِلْفَرْقِ ٢٤
 ظاهراً»؛ لأنَّ «المشبهة» و«الظاهر» اسمان ضلَّان؛ لأنَّ الظاهر ما ترجع إلى أحد

١ فقولُه: قوله. ٤ أبعاضاً: اعاص. ١٣ فالمحكم: فالحكم. ١٨ ينحفظ: مهمل. || المحكم:

الحكم. || ينحفظ: ينحفظ. ٢١ بقي: السابق (اللفظ الفنى) مشطوب. ٢٢ فهو: وهو. ٢٣ هذا: مزيد.

محتملية. وما يقدر أحدٌ يقول عن السلف الصالح إنهم فسروا ذلك بما يظهر في اللغة من معاني هذه الأسماء. والمتشابه ما اشبه أمره. ولهذا قال - سبحانه - في المتشابه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾. فمن قال: «لَهُ ظَاهِرٌ عِنْدَنَا»، فقد كَذَبَ نَصَّ ٣ القرآن، ونقض أصله بأصله.

فإن أصل هذه الطائفة أن [نقف] في هذه الآية على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾. وأن العلماء لا يعلمون، لكن يقولون. فإذا عاد، بعد هذا الأصل المحفوظ ٦ عند وعليه، يقول: «أحمل» هذه الآيات والأسماء والإضافات على ظاهرها، قلنا له: وأني ظهروا؟ وماذا ظهر لك مع تسمية الله «مُتَشَابِهَاتٍ»، ومع أفراد نفسه بعلمها؟ وما أفرد نفسه بعلمه كيف تقول «لَهُ ظَاهِرٌ عِنْدِي أُخْبِلُهُ عَلَيْهِ»؟ ٩ وهذا أصل يجب أن يُعتمد على اعتقاده. فليس غيره ما يُعتمد عليه، ولا يلتفت إليه؛ سيما في هذا المذهب المنزه عن الابتداع! فإذا ثبت بطلان قول من يدعي في المتشابه ظاهراً، بنفس قوله إنه لا يعلم تأويله أحدٌ من العلماء، لم يبقَ إلا أن يكون ١٢ أحدَ رجلين. إما أن يقول: «لا أدري، ولا أعلم»، والله هو المستأثر بعلم هذه الأسماء المضافة إليه، فهذا رجل | أخبر بالتقصير عن علم ما استأثر الله عنده ١٥ بعلمه؛ أو يقدم على التأويل بحسب ما تقتضيه اللغة، مما ينحرس به محكم الكتاب، وهي آيات نفي التشبيه وإجماع الأمة عليه. وشهادة دلائل العقول التي أُثبت بها الصانع إنباتاً دلَّ على أنه متى أشبه خلقه دخل عليه ما يدخل عليهم، فأخرجنا ذلك إلى صانع يصنعه، كما أخرجنا ذلك في مخلوقاته إليه؛ لأنَّ المثل ما ١٨ سَدَّ مسدً مثله، وجاز عليه ما يجوز عليه. ولا قسم ثالث. سوى التصريح بالتشبيه؛ ومن صرح به، زعقت به أدلة الشرع والعقل، فأخرسته عن مقالته! فافهم ذلك؛ فهو أهم ما صُرفت العناية إليه. فإنه الأصل الذي يُبنى عليه ما ٢١ نحن فيه من أصول الفقه.

وقال قوم: المحكم غير المنسوخ وهو ما ثبت حكمه ولم يُغيَّر بنسخ بعده؛ والمتشابه المنسوخ، لأنه استُفيد حكمه من الناسخ له. ٢٤

١ إنهم فسروا: انه سر. ٤ ونقض: مهمل. ٥ أن: وان. ١٢ ظاهراً: طاهر. || إنه: منقير. || تأويله: ناول. ١٨ يصنعه: يصنعه. ١٩ سدَّ: سدَّ. كذا: مكثّر. ٢٠ صرح: صريح. ٢١ يُبنى: بنى.

وقال الجمهور من الفقهاء: هو المعلوم حكمه من صيغته ولنظفه؛ والمتشابه هو المجمع الذي يفتقر إلى تفسير وبيان.

٣ وذكر أبو الحسن البصري، عن أصحابه، أن المحكم مشترك، يحتمل إحكام صيغته وإتقان لنظفه، وذلك بالفصاحة.

والتاني أنه ما لا يحتمل تأولين مختلفين مشبهين احتمالاً شديداً؛ وكأنه يرجع إلى ما بيننا أولاً، وأشار إليه صاحبنا - رضي الله عنه.

فصل في الدلالة على ما ذكرناه

- ٩ إن الله - سبحانه - قال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾؛ وأم الشيء أصله. وإنما سمي المحكم | «أصلاً» لأنه، على ما قدمنا، يُرَدُّ إليه المتشابه، كما يُرَدُّ الفرع إلى أصله. إن شئت فرع العلة، وإن شئت كل شيء تفرع عن شيء؛ كالولد إلى أبيه، والثمر إلى الشجرة، وكل شيء صدر عن أصل، حتى المخلوق إلى خالقه.
- ١٢ فكذلك الآيات المحكمة أصول متفق على حكمها، يُرَدُّ البتردد والمختلف فيه، لأجل تردده إليها. وهذا صورة ما قدمنا مثاله. فإذا قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾؛ ثم قال: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، فاشتبه على السامع شأن السمع والبصر: هل هو بجارحة؟ أو هو بمعنى العلم بما يسمعه السامع منّا، والعلم بما يبصره الواحد منّا؟ أو هو إدراك بغير جارحة ليس بالعلم؛ لكنه زائد على العلم؟ أو هو كون الذات سمعية بنفسها، لا بمعنى هو علم، ولا سمع، ولا بصر؟ فإذا حصل الاشتباه في ذلك، ثم صدر عنه ما حصل من الاختلاف بين أهل العلم، وجب على العالم الراسخ في العلم أن يرد هذا إلى أول الآية، وهو نفى التشبيه بقوله - سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾؛ فينتفي من هذه الأمور المشبهة ما يخرج عن أول الآية، وهو الإحكام. فإذا نفى التشبيه، قال إنه سميع، لا بمثل ما يُسمع من جارحة وجهة

٢ وبيان: مغير (من: وناويل). ٥ تأولين: ٦ وأشار: واشا. ١٠ يُرَدُّ: مهمل. ١٣ يُرَدُّ:

مهمل. ١٨ سمعة: سمعته. ٢٠ وهو: وهي. ٢١ فينفي: مضي. ٢٢ يُسمع: سمع. كذا. || وجهة: وجهه.

من ذواتنا وحاشة؛ إذ لو حُمل على ذلك، لانتفى قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾؛ وذلك نفي صريح لا يتردد. فكيف نُزيله بما يتردد؟ فحملنا التشابه على المحكم؛ فانتنى التشبيه. وبقي الأمر متردداً بعد نفي التشبيه؛ بين مذهبتين لا بأس بهما عند المحققين من العلماء. أحدهما القول بأنه سميع بصير، والإمساك عما به يسمع، لا تشبيه ولا تأويل؛ والثاني التأويل على أنه يدرك المسموعات والمبصرات؛ ولا يزيد على ذلك.

- ٦ وأما التأويل الذي لُتب صاحبه | بالترنح، فإنه الحمل له على ما يوجب الاختلاف والتناقض؛ أو تأويل ما يعود على المحكم بالنفي من نوع تشبيه يعود بنقض أول الآية؛ فهذا صاحبه «زائغ». وقوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾؛ يعنى ٩ - والله أعلم - لا يعلم كنه ما تحت هذه الإضافات؛ إلا مَنْ وصف نفسه بها تارة؛ وأضافها إليه أخرى. كما قال - سبحانه: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾، يَنْظُرُونَ معنى ما سمعوا من البعث والحساب والمجازاة؛ ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾؛ ينكشف ١٢ وعد الله ووعيده بالمعنى الذي أخبرت به الأنبياء - صلوات الله عليهم. ﴿يَقُولُ الَّذِينَ نُسُوهُ﴾؛ يعنى تركوه؛ ﴿مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾. فالتأويل المضاف إلى الله - سبحانه - المعاني التي تحت هذه الألفاظ؛ ولا يعلم ذلك إلا ١٥ الله ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، الثابتون على صحة المعتقد؛ ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا﴾، صدّقنا، ﴿بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾. يعنون المحكم الذي نفى التشبيه؛ وهذا التشابه الذي يوهم التشبيه؛ هما جميعاً من عند الله. فنحن نؤمن بأنه ليس بحيث ١٨ يتناقض كلامه؛ ولا يكون المتردد قاضياً على النص غير المتردد؛ بل هذا من عند ذلك. والله - سبحانه - لا تناقض في كلامه؛ ولا تفاوت في خلقه. فلم يبق إلا أن لهذا التشابه معنى هو العالم به؛ المستأثر بعلمه. فحدّنا؛ إذا لم نصل إليه؛ أن نستطرح التسليم والتصديق. وكذلك يجب في كل مشتبه من أفعاله يعطي ما لا يليق به؛ أن يُحمّل على ما يليق من إحكام فعله الذي لا تفاوت فيه.

١ ذواتنا: مهمل. ٤ عتا به: عماه. ٥ يزيد: يزيد. كلمة مزيدة. ١٠ يعلم: مهمل. || من:

مغتر. ١٩ غير: مغتر. || المتردد: المترد. ٢١ فحدّنا: مهمل. ٢٢ نستطرح: مهمل. || يعطي: مهمل.

٢٣ يُحمّل: مهمل.

وكذلك في الفروع، إذا جاءت آية مجمع على حكمها، وآية مختلف فيها،

- ٣ سقنا المختلف فيه إلى المتفق عليه. مثل قوله: ﴿وَالْجُرُوحُ | قِصَاصٌ﴾، هذا يعطي المساواة. فإذا قال: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾، وراينا أن طلب المماثلة في الصورة يخرج عن المساواة، بأن تقطع يده فلا يموت، كما مات من قبله بقطع يده، احتجنا أن نعود فنضرب عنقه. فيفضي بنا طلب المماثلة في صورة الفعل إلى الزيادة على المثل، والخروج على المقاصة. فحسبناه على إزهاق النفس دون مماثلة الصورة، لنحرس المعنى الذي هو الأصل؛ وهو المساواة.

- ٩ وإذا ثبت ذلك كان هذا أشبه بمن حمل المحكم على الناسخ، والمتشابه على المنسوخ، وعلى الحروف المقطعة. ولأن الناسخ من الكتاب، والمنسوخ، والحروف، لا يقضي الخلاف فيها، والتأويل لها. وإن أخطأ المتأول إلى تسمية خطائه، [فلا] زيغاً في قلبه، ولا فساداً في عقده. وما يدخل تحته ما يجوز على الله، وما لا يجوز، وما يجب له من الوصف، يدخله الزيغ والانحراف بالخطأ، ويحسن فيه التسليم. والإيمان عند الإجماع عن التأويل خوف مساكنة التعطيل أو التشبيه؛ وكذلك المجمع على معناه مع المختلف فيه. فإنه متى زال الاجتهاد عن موافقة الإجماع، كان زيغاً وضللاً.

- ١٥ ومنها أن المتشابه، لو كان المراد به المنسوخ، كما وقع على القصص. وقد سمي الله ثلثي القصص «متشابهاً»، فقال: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابِي﴾. ومعلوم أن القصص تشابهت، وتمائلت، وثبتت. فإن كان إيقاع الاسم عليها حقيقة، علم أن المتشابه موضوع لما ذكرناه من التردد والتماثل الموجب للاشتباه. وإن كان مستعاراً في القصص | المشبهة، فلا يستعار الشيء إلا من أصل يقاربه نوع مقارنة. كما يستعار للرجل السخي والعالم «بخر»؛ وللبلبل «جمار». فلا مدخل للمنسوخ في هذا النوع، ولا هو من باب؛ لأن المنسوخ هو المرفوع المزابل، من قولهم «نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ»؛ والرياح الآتار.

١ آية: أنه. || وآية: مهمل. ٥ نعود فنضرب: مهمل. ١٠ يقضي: مهمل. || أخطأ: أخطأ. ١٠-١١ تسمية خطائه: مهمل. ١٧ ثلثي: مهمل. ١٨ وثبتت: وبست. ٢٠ مستعاراً: مستعاراً. || المشبهة: مهمل. ٢٣ الظل والرياح الآتار: مهمل. انظر لسان العرب عند مادة ن س خ.

- فإن قيل: بل في المنسوخ نوعٌ اشتباه وقع لجماعة من العقلاء، وهو البداء؛
 حتى أنهم نفوا عن الله - سبحانه - جواز النسخ. وقال الباقر: بمصلحة بحسب
 الزمان. وقال قوم: بحكم من الله؛ لا بمصلحة؛ ولا بداء. وكلّ خلاف واشتباه ٣
 حصل في الإضافات الموجهة للتشبيه في ذكر يد، وعين، ومجيء، وإثارة، حصل
 في آيات النسخ مثله.
- قيل: لا اشتباه في نطق الناسخ، ولا المنسوخ، لأنهما نصان؛ وإنما حصل ٦
 الاشتباه في علّة ذلك، وتقابل الآراء فيه دون النطق؛ فإنه لا يحصل إلّا بنص لا
 يمكن الجمع بينهما.
- ومنها أن النسخ لا يقع إلّا بنص لا يمكن معه الجمع بينه وبين المنسوخ ولا ٩
 اشتباه فيه. ومتى لم يرتق إلى رتبة النص الذي لا احتمال فيه، فلا نسخ؛ والاشتباه
 إنما يليق بما ذكرنا من المتردد المحتمل.

فصل في شبهة المخالف

لنفي المتشابه الذي لا يُعلم تأويله ولا يُعلم المراد به

١٢

- [منها] قوله - تعالى: ﴿يَتَّبِعُنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾. وهذا يعطي أنه يبين سائر ما يدخل
 تحت التكليف من الأفعال والتروك والاعتقادات. فلا يجوز أن يكون منه ما لا يُعلم ١٥
 معناه وحكمه، لأنه يكون في نفسه غير مبين؛ فكيف يكون مبيناً لغيره؟ وكيف يجوز
 أن يكون كلام الله غير مفيد؟
- ومنها أنه لو كان في الكتاب ما لا يعلمه إلّا الله، لكان | كونه عند الله، لم ١٨
 ينزله إلينا؛ فإن ما لا يُعلم ولم يُنزل سواء. وكلام الباقر يدل على إبطال هذا
 المذهب. وهو أنه قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾؛ وقال: ﴿وَلَوْ

١٥٦

١ البداء: مهمل، في الموضعين في الفقرة. ٧ الاشتباه: الاستثناء. || وتقابل: ومقابل. || الآراء
 فيه: الارافته. || دون: ذو، كذا. || إلّا بنص: الامس. ٨ بينهما: بهما، وبينهما، أي بين الناسخ
 والمنسوخ. ٩ يقع: مزيد، فوق وحصل، مشطوب. ١٠ يرتق: يرتقى. || والاشتباه: ولا اشتباه، كذا.
 ١١ المتردد: المترد، كذا. ١٤ يبين: مهمل. ١٥ والتروك: والمتروك. ١٦ مبيناً: مبين. || مبيناً: مبين،
 في الموضعين في السطر.

- جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَجَبِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُضِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَبِيِّي وَعَرَبِيِّي ﴿١﴾. وهل [هذا] الأعجمي الذي نفاه عن كتابه إلا ما لا يُعَلِّم؟ وإذا ثبت هذا، بطل دعوى متشابهه في كتاب الله لا يعلمه سوى الله. ومقالة من ذهب إلى أن العلماء يعلمون معناه وتأويله أقرب من هذه المقالة؛ لأنه إذا كان لهم علماء يعلمون معناه، وأخذ عليهم أن لا يكتبوه، استُفيد بيانه منهم؛ فتحصل الفائدة ببيانهم.
- ومنها أن ما ذهبتم إليه يفضي إلى الإضرار والتضليل في تنزيل الآيات؛ إذ لا حكم فيها يوجب عملاً ولا تركاً، وظاهرها يوهم التشبيه. والقرآن إنما نُزِّل لبيان الأحكام، وإيضاح ما يهدي إلى الحق من معالم الإيمان. وإذا لم يجر ذلك، لما ذكرنا، لم يبقَ إلا أن المحكم ما ثبت حكمه، والمتشابه ما نُسخ حكمه.

فصل في الأجوبة

- أما قولهم: ﴿يَبَيِّنَانَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾، فهو عموم بخصه؛ على ما بيّنه بالتفسير. وليس هذا أول عموم خصّ. قال - سبحانه: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾. وأبان بأدلة التخصيص؛ من الكتاب تارة ومن دليل العقل أخرى، أنه أراد بعض الأشياء؛ وهو الآي المتضمن للأحكام فعلاً وتركاً؛ فأما ما لا يوجب عملاً ولا تركاً، فلا.
- وأما قولهم: مع كونه | داخلاً تحت التكليف؛ فلعمري لكن تكليفنا في المتشابهة لا يحتاج إلى البيان. لأنه لم يكلفنا علمه، ولا العمل به؛ لكن كلفنا الإيمان به، والتسليم لما تحته من المعنى، ورد الأمر إلى عالمه. كما كلفنا الإيمان بالبعث؛ ولم يطلعنا على وقته. والروح خلقه، وكفّفناها؛ حتى قال: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾. وكذلك الحروف التي في أوائل السور، ولا نعلم معناها؛ بل نسمع سماعاً، ونؤمن بأنها منزلة من الله - سبحانه؛ وذلك قدر تكليفنا فيها. فنؤمن بالتلاوة، ونكِل المعنى إلى المتكلم بها.

١ لهم: لنا. || علماء: علما. || وأخذ: واحد. ٥ يكتبوه: يكتبونه. || بيانه: مانه. || ببيانهم: ببيانهم. ٦ الإضرار والتضليل: مهمل. || تنزيل: سرائل. ٩ ذكرنا: دلينا. ١٢ بيته: سته. ١٦ قوله: قولهم. ١٩ وكفّفناها: مضطرب النطق.

- وأما قولهم: إِنَّ ما لا يُعَلِّمُ كما لم يُنْزَلْ؛ ليس بصحيح؛ لأنَّ ما لم يُنْزَلْ إلينا؛ لا تكليف فيه يحصل به الثواب. وفي هذا تكليف؛ هو الإيمان به؛ والتسليم لله في إنزاله؛ وردَّ المشابه المتروِّد إلى المحكم المنصوص الذي لا احتمال فيه ولا تردُّد. ٣
- وهذا نوع تكليف؛ بخلاف ما لم يُنْزَلْ؛ لكن وزانه؛ ممَّا لم يُنْزَلْ؛ ما أخبرنا بكونه عنده في كتاب مسطور؛ بجميع ما قدَّره في خلقه وقضاه عليهم. فإنَّ لنا فيه نوع تكليف؛ وهو التصديق بسبق المقادير؛ وتسطير الآجال والأرزاق؛ فذلك أمر لم يُنْزَلْ. ٦
- وقد كلَّفنا الإيمان به؛ حيث أعلمنا به؛ وجميع ما أخبرنا به من البيان بلسان الرسل؛ فإنَّما أراد به ما كلَّفناه من الأحكام. وكما أنَّه يبيِّن الأحكام باللسان لتتبع ويُعمل بها؛ يبيِّن ما يجب الإيمان به جملةً؛ من غير تفسير ولا تفصيل؛ لنؤمن بها ونسلمها. ٩
- وأما قولهم: إِنَّ القائِلين | بمشاركة العلماء في العلم به وتأويله أقرب؛ لأنَّ العلماء يبيِّنون لغير العلماء؛ فلا يبنَى في الكلام خفاءً ولا جهل بمعنى. فالمقالتان جميعاً مفيدتان؛ لأنَّ المتأوِّل يُثاب على استخراج التأويل على وجه يوافق الحكم؛ ١٢
- والمسلم بإيمانه للمعنى لله - سبحانه؛ المستأثر بعلمه؛ مثاب على ردِّ المشابه إلى من صدر عنه المحكم؛ ونفي التشبيه الذي أوجبه نصُّ الكتاب ودليل العقل. و [ما] أئمَّنا به - سبحانه - ولم يجعله أعجميًّا؛ عاد إلى ما فيه أحكام يجب العمل بها. ١٥
- والمشابه؛ وإن لم يُعَلِّم معناه؛ مقبَد للمجمل الذي ما أخلاه من تفسير؛ والذي لم يشْره؛ ولا أفدَّهم على تأويله؛ لم يكلف فيه الإيمان به جملةً. والتسليم لله - سبحانه - في انفراد بعلم التأويل. ١٨
- وأما قولهم: إنَّه إذا لم يبيِّن معناه؛ أدَّى إلى إيهام التشبيه؛ وتعريض المكلفين للتضليل؛ فليس بصحيح؛ لأنَّ تقديمه للمحكم كالبيان للمتشابه. وما ذكر في أدلَّة العقول أيضًا؛ من نفي التشبيه؛ بيان آخر؛ فلا وجه لدخول التضليل إلَّا على مَنْ ٢١
- أهمل النظر؛ ولم يحقِّقه. فالمنصوص قوله - سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾؛ فلا يبنَى بعد هذه اللفظة مساعٍ للتشبيه فيما جاءنا في متشابه الآيات؛ من قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾؛ ﴿وَلَتُنْصَنَعَ عَلَيَّ عِتْيِي﴾؛ ولما ثبت في العقل من أنَّ المثل يجوز ٢٤

١ قولهم: قولكم. ٨ لتتبع: مهمل. || ويُعمل: ومعمل. ١٠ به: انه. ١١ خفاءً: خفاً. ١٥ ولم: لم. || يجعله: مهمل. ١٦ للمجمل: المجمل. ٢١ فلا: لا. ٢٣ مساع: مهمل. || فيما: فما. ٢٤ ثبت: مهمل.

عليه ما يجوز على مثله، فلا يجوز أن يشبهه شيء من خلقه، لاستحالة الحوادث عليه - سبحانه، واستحالة ما يتطرق عليه. فوكل المشتبه من الآيات إلى الدلائل المنصوصة والمعقولة. وإذا ورد في القرآن: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾،

٣

﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُنَّ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾، فأوهم أنه يزول وينتقل، أزال هذا التوهم

١٥٧ ظ

عن المجيء المضاف إليه، والإتيان الواقع عليه قوله - سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي

٦

إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾، ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ

رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾، إلى قوله: ﴿فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾؛ فأبان

عن الأفل، وهو الغروب بعد الطلوع، أنه يخرج عن صفة القدم والإلَهية. وقام

٩

دليل العقل على أنه يتحرك وينتقل؛ وأنه خارج من حال إلى حال محدث. وأزال

الإشكال في ذكر خلق آدم باليدين؛ بقوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ

خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾. فجمع بين آدم وعيسى في كونهما

١٢

بـ «كن». فقد بان مراده بذكر اليدين. فلا يبقى للتضليل بهذا اللفظ وجه، ولا يضل

على الله مع دلائل كتابه والعقول التي منحها لخلقته إلا ضالٌّ عائدٌ أدلة الله في أمره

ونبيه، وتجاهل مع إمكان علمه.

١٥

ولئن جاز أو وجب أن يُنفَى عن الله - سبحانه - ما هذا سبيله، من حيث أورث

شبهة، جاز أن تُنفَى عن الله، بل يجب أن يُنفَى عنه من الأفعال إيلاَم الأطفال،

ومنع القطر، مع قدرته عليه وحاجة الخلق إليه، وإباحة ذبح الحيوان البهيم،

١٨

والاصطياد له من أوكاره، ومشارع مياهه، | وتفریق ما بينه وبين المَرْقُوق من

فراخه، والمَرْضَع من سخاله؛ إلى أشباه ذلك وأمثاله، من تسليط الآلام والأمراض

والاستقام على سائر الحيوان.

٢١

فإن ذلك قد أدى إلى التضليل؛ طلباً لتزويه الله عن الظلم. فهذا يقول بالتناسخ،

لتنفع الآلام جزاء لا ابتداء؛ وطائفة جعلت الآلام وجميع المضار والمضرات من

٨ الأفل: الأفلول. || والإلهية: والاهته، كذا. ٩ العقل على أنه: العقل ان. || يتحرك وينتقل:

مهمل. || وأنه خارج: وخارج. ١١ آدم: في الهامش. ١٢ بـ «كن»: كن. || فقد بان: قد بان.

١٣ منحها: تنجها، كذا. ١٥ ولئن جاز أو وجب: ولس حاز أو حب، كذا. || يُنفَى: سفا. ١٧ القطر:

القطر. ١٨ مياهه: مياهه. ١٩ والمَرْضَع من سخاله: مهمل. ٢١ لتزويه: لتزويه. ٢٢ جزاء لا: جزاء لا.

|| المضار: مهمل. || والمضرات: (لغة عائمة، وفي الفصحى مضاراة).

- الحيوان، كالسباع والحيات، من فاعل **يُزَيِّرُ**، وهي الظلمة. وقوم جعلوها من إبليس؛ فنشؤوا التوحيد لاختلاف الأفعال وتضادها. وقوم أثبتوا تكليف البهيم؛ وجعلوا لكل نوع رسولاً من نوعه؛ وتفرقت الأقاويل بأنواع الضلال والتضليل. ٣
- ولكن حسن ذلك، ولم يكن تضليلاً، لما نصب الله - سبحانه - من الدلائل على حكمته، بما ظهر للعامة؛ و**بَطَّنَ** لخواص العلماء؛ من حكمته بإحكام صنعته وإتقان خلقه. كما قال - سبحانه: ﴿إِنَّ فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾، ﴿وَالْقُلُوكِ﴾ ٦ التي **تَجْرِي فِي الْبَحْرِ**، وفي ﴿السَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾، ﴿وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ مَاءٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾؛ وعدد أمثال ذلك من آياته. ثم قال: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، و﴿يَعْلَمُونَ﴾، و﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾. وكان ما ٩ أحكم وأنقن من أفعاله موجباً لرده ما اشتبه منها؛ إلى ما ثبت من حكمته
- ١٥٨ ظ - سبحانه - | بإتقان صنائعه. فإنه يبطل ويستحق بمثل خوار العجل؛ وكلام الشيطان في بطن الصنم؛ وإظهار الأمور الجارية على يدي الدجال؛ وإلقاء السحر ١٢ والكهانة بتمكين هؤلاء بما يلقيه إليهم الشيطان؛ ويمكن السحرة من الإيهام بالسحر الذي ألقاه إليهم هاروت وماروت.
- فهذا المشتبه من الأمور أوجب تنكيه وإسقاط حكمة ما ظهر من الإعجاز الذي ١٥ كان حقيقة، لا تخيلاً. فكان ما ظهر من السحر والكهانة، كالشبهات المخيلة؛ وما ظهر من المعجزات، حججاً محققة. قال - سبحانه: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ﴾. وقال في عيسى، حيث ادَّعَوْه ودَعَوْه إِلَهاً: ﴿[مَا الْمَسِيحُ] إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأَمَّهُ صَدِيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾. وهذا إشارة إلى حصول قوامه بغيره، وحاجته في البقاء إلى قوام؛ والإله من قامت الأشياء بقدرته. وقال النبي - صلى الله عليه - في الأسود العنسي، لما قيل له إنه يتكلم بالأمر من قبل ٢١ كونه، فقال: إِنَّ لَهُ شَيْطَانًا، وَإِنَّهُ إِذَا شُكِّكَ شُكَّ. فمضى إليه فيروز الدبلي؛ فشكَّكه، فشكَّكه، وقصف عنقه.

١ جعلوها: جعلها. ٣ الأقاويل: الأقاويل، معتبر. ٥ و**بَطَّنَ**: و**بَطَّنَ**. ١١ بمثل خوار: مهمل.

١٢ وإلقاء: مهمل. ١٣ بتمكين: مهمل. || بلفيه: مهمل. ١٤ ألقاه إليهم: مهمل. ١٥ تنكيه: مضطرب التنقيط. ١٦ المخيلة: المحيلة.

- فالتكليف في ذلك ردّ ما أشكل إلى ما لا يشكل. فما أخلى الله - سبحانه - شبهة من حلّ. وقد أراح العلل، في حلّها، بما آتانا من القدرة على التأمل والنظر في صدق الله - سبحانه، في بذل ما آتاه من | النظر في دلائل العبر. قمع الشبهة ١٥٩
٣ بالحجج، وكشف عن عوار البدع بواضح الثمن، وردّ المشتبه من الألفاظ إلى المحكم منها، والمشتبه من الأفعال إلى المتّين منها. فصارت الأدلة التي توجب حمل المشتبه على المحكم كالنفسير للمجمل.
- ٦ فإن قيل: فما الفائدة في ذلك؟

- قيل: الفائدة التي تحصّلت بالتكاليف كلّها في الأبدان بما يشقّ من الأعمال، وفي الأموال بما تبخل به النفوس وتضنّ به الطباع. كما قال - سبحانه: ﴿وَلَكِنَّ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾، وما تعقّب ذلك من الثواب. وهذا أعظم التكاليفين، لأنّ أعمال القلوب أشدّ من أعمال الأبدان؛ لأنّها أشرف، وعليها مدار الأعمال. ومن فوائده ظهور مقادير الرجال في التأويل أو التسليم لأمر الله: ليجازي كلًّا بحسب عمله واجتهاده.
- ١٢

- وأما قول القائل: «ما الفائدة في شؤب كتابه بالمشابه، وقد كان يمكن أن يكون كلّ محكمًا، مع تجويزه واعتقاده حسن التكليف؟»، [فما هذا] إلا بمثابة من قال: لماذا خلق القلقة، وكلّف الختان، وقد كان في الإمكان خلق الحشفة مكشوفة، بلا جلدة، أو خلق الجلدة مقلّصة غير مسبلة؟ ولماذا خلق الخلق وكلّفهم ما يشقّ، وفي الإمكان أن يبدأهم بالتفصيل بالجنة كما بدأ آدم؟ ولما خلق آدم: لماذا كلّفه ترك شجرة حتّى أكلها، فقطع نعيمه | بالإهباط؟
- ١٥
- ١٨

- وهذا أمر يتسلسل. وكلّ عذر لهذا القائل بحسن التكليف، وتأويل بقيمه لأمر الله، أو تسليم لأمر الله، إن عجز عن التأويل، يجب أن يستعمله في إلقاء باب المتشابه من الكلام خلال المحكم. فالناس قائلان: قائل قال بالمصالح، ولا شكّ أنّه يجوز أن يكون في طيّ هذا مصلحة؛ وقائل يقول بالمشيئة المطلقة، فيكون ذلك
- ٢١

٢ آتانا: آتانا، ٣ بذل: مهمل. || آتاه: آناه. ٦ للمجمل: المجمل. ٩ ونضنّ: ونظنّ. ١٠ تعقّب: تعقّب. ١٢ أو: السابق (لله) مشغوب. || التسليم: تسلّم. ١٤ شؤب: مغير (من: نوت). ٢٠ بقيمه: بقيمه.

- بمشيئته المطلقة. فلا وجه لإنكاره على كلا المذهبين؛ لا سيما وهو الذي مكَّن
الشیطان من الإلقاء في بلاوة الأنبياء، فجعل ما يلقي الشيطان فتنة ضلَّ بها الكفار
وتأولها الأبرار. وقال: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الزُّبُرَا أَلْفِيَا أَرْبَابًا إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾. وأراه دخول ٣
مكة، والتسلط على أهلها؛ فصدَّ عن البيت، وصالح على ذلك الأمر الذي ظهرت
فيه استطالة المشركين، من محو اسمه من الرسالة في المقاضاة. وردَّ من جاءه
مؤمنًا، وردَّ أبا جندل. ورجع ذلك العام، حتَّى قال مَنْ قال، وشكَّ من شكَّ، ٦
واحتجَّ من احتجَّ عليه. أليس قد قال: ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾، حتَّى قال: «أَقُلْتُ العام» والله
لَتَدْخُلُنَّ؟» فهذه المقاضاة، من الامتحان والافتتان؛ صدرت عن الله فعلاً؛ فكيف
يُنْفَى عن كتابه المتشابه الموهوم للتشبيه وغيره، ولا يجوز عليه؟ وقد بيَّنا جواز أمثاله؛ ٩
١٦٠ ليعلم الله محلَّ التأويلين؛ كقول أبي بكر، قال: «لَكُمْ العام»، | لَمَّا شَكُّوا في
عمرة القضاء، وعصوا عليه لَمَّا أمرهم بَنَحْرِ هَذِيهِمْ، وتسليم من يسلم لأمره، إن
عجز عن التأويل لقوله وفعله. فهذا أمر لا ينكره من دخل معنا في حسن التكليف؛ ١٢
ووافقنا في صدور هذه الأمور المشتبهة عن الله - سبحانه.
- فانسبك من هذا الكلام أنه إذا جاز أن تصدر عنه الأفعال المشتبهة التي افتتن
بها كثير من الناس، إمَّا اعتماداً على إيجاب التسليم لأمره، لأنَّه أهل أن يسلم له؛ ١٥
لَمَّا وضح من حكمته، أو اعتماداً على استخراج التأويل له بغاية الجهد؛ ومبلغ
الوسع. فلا يبتنى [بعد] ذلك ضلال من جهة التشابه في الأفعال والأقوال؛ وإنَّما
يُدْهَى المكلف من قِبَل الإغفال والإهمال، لَمَّا يجب عليه من الاجتهاد الذي بيَّناه. ١٨
- ولهذا حُسِّن العتب؛ ووقع التوبيخ موقعه؛ إذ لو لم يكن في القَوَى ما يدفع
الشبهة، لَمَّا قال - سبحانه: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ﴾، ولَمَّا قال: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا
تَنْحِتُونَ﴾. فهذا غاية التوبيخ للعاقل: «أَتَعْبُدُ مَا صَنَعْتَ؟» وإنَّما مقتضى العقل أن ٢١
تُسْتَعْبَدَ ما صُنِعَ.

١ كلاً: كلى. ٢ بلاوة: بلاوة. ٤ فصدَّ عن البيت: فصد عن الب. ٥ المقاضاة: المقاضاة.

٦ أبا جندل: ااحدل. ٨ المقاضاة: المقاضات. || والافتتان. || صدرت: صدت. كذا.

١٠ قال: مقتر. ١١ عُمره القضاء: عمره القضاء. ١٣ صدور: صدر. كذا. ١٤-١٥ افتتن بها كثير:

مهمل. ١٦ لَمَّا: مَطْمُوس بعينه. || وضح: مهمل. ١٧ يبقى: بقا. ١٨ يُدْهَى: لُدْهَى. ٢١ مقتضى:

مهمل.

- ولولا هذه الأمور الشاقّة في استخراج التأويل، وتكلف التسليم، لما حصل الثواب. فتعريضهم للثواب، وإظهار جواهرهم، في إيمان النظر واستخراج الحق من الباطل، وردّ المتشابه إلى المحكم من الأعمال الشاقّة على القلوب، كأعمال الأركان الشاقّة على الأبدان. وما كان ذلك قبيحاً، ولا منكراً؛ بل أجمعنا على تجويزه. كذلك كون الاشتباه، الحاصل في الكتاب، صادراً عن صدر عنه المحكم؛ ولا فرق.

فصل

- في القرآن | مجازات واستعارات. وبه قال أكثر الفقهاء والأصوليون؛ خلافاً لبعض أهل الظاهر، وبعض الشيعة، وبعض أصحابنا: ليس في القرآن إلا الحقيقة. والحاكي ذلك عن أصحابنا، أبو الحسن التميمي.

فصل في دلالتنا على ذلك

- في كتاب الله [ما] يغني عن الدلالة عليه؛ وقد جمع القرآن أقسام المجاز. فمنها الزيادة التي إذا حذفت، استقلّ الكلام؛ كقوله - تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. وإذا حذفت الـ «كاف»، استقلّ المعنى؛ وهو أنه يبقى «لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ». وإذا كانت بحالها، اقتضى أن يكون له مثل؛ وليس لمثله شبه ولا مثل. ولا بدّ من حذفه، لحصول المعنى المقصود بالنفي.
- ومنها النقصان. مثل قوله: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾؛ وإنما هو «حُبُّ الْعِجْلِ»، فحذف «الحب» وذكر «العجل». وذات العجل لم تُشْرَب في قلوبهم؛ ولا يُتَصَوَّر ذلك. وكذلك قوله في عيسى ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ وكَلِمَةُ اللَّهِ؛ والمراد به

٢ فتعريضهم للثواب: في الهامش. ٣ كأعمال: السابق (كأعمال الشاقّة على) مطلوب.
 ٤ الأركان: الأبدان. || الأبدان: الأركان. ٥ تجويزه: مهمل، والضمير مزيد. ١٢ يغني: مهمل.
 ١٥ شبه: منه، كذا، مكرراً في السطر التالي. ١٩ وكَلِمَةُ اللَّهِ: انظر سورة النساء، الآية ١٧١: ﴿وَكَلِمَتُهُ﴾.

«الكائِن بكلمة الله». يشهد لذلك قوله - تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾؛ وقوله: ﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾. ومعلوم [أَنَّ] الحجَّ أفعال مخصوصة، والأشهر ظرف زمانه، كما أَنَّ الأمانة ٣ ظروف مكانه؛ فعبر عن الظرف بالمظروف، وهذا استعارة واتساع. وقوله - تعالى: ﴿وَسُئِلَ الْقَرْيَةُ [الَّتِي كُنَّا فِيهَا] وَالْعِيرُ﴾؛ وإنما المراد به سؤال أهلها؛ إذ لا يحسن إحالة السؤال على الجماد والبهايم. ولو سُئِلَتْ؛ فليست مما يجيب ٦ عن السؤال.

أ | فصل في أسئلتهم

١٦١

وقد تكلفوا غاية التكلف، وتعسفوا غاية التعسف، في بيان أنه حقيقة. فمن ذلك ٩ قولهم: إِنَّ القرية هي مجمع الناس، مأخوذ من «قَرَأَتِ الماءَ فِي الحَوْضِ»؛ و«مَا قَرَأَتِ النَّاظَةُ فِي رَحِيحِهَا سَلَى قَطُّ»؛ و«قَرَأَتِ الطَّعَامَ فِي فِيٍّ». وقالوا في المعروف بالضيافة «مَقْرَى»؛ و«يَقْرِي»؛ لاجتماع الأضياف عنده. وسُمِّي القرآن والقراءة ١٢ بذلك لكونه مجموع كلام. فكذلك حقيقة الإجماع؛ إنما هو الناس دون الجدار؛ فما أراد إلَّا مجمع الناس، وهو في نفسه حقيقة القرية. يوضح ذلك قوله - تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقَرْيَةُ أَهْلُكُنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾؛ وقوله: ١٥ ﴿وَكَايُ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾. وهذا يرجع إلى المجمع من الناس، دون الجدران. و«العير» اسم للقافلة. قالوا: وَلَأنَّ الأبنية والحمير، إذا أراد الله نطقها، أنطقها؛ وزمن النبوات وقت ١٨ لخرق العادات. ولو سألتها، لإجابته عن حالهم معجزة له، أو كرامة. وقوله: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾؛ إنما أراد بقوله ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ اسمه ونسبته إلى أمه؛ وذلك حقيقة قول الله. وقد قال صاحبكم أحمد: الله هو الله - يعني ٢١ الاسم هو المسمَّى. وقوله: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾؛ فإنه لما نُسِفَ، بعد

١ الكائِن بكلمة: مهمل. ٩ التكلف: الكلف. ١١ التعمسف: التعسف. ١١ قَرَأَتِ النَّاظَةُ: قرأت النافه.

١١ سَلَى قَطُّ: سلاقط. ١٢ بالضيافة: بالصفاء. ١٢ يَقْرِي وَيَقْرِي: مقري ومقري. ١٣ مجموع: مقبر (من: مجمع).

١٤ مجمع: مهمل. ١٦ المجمع: المهرج. ١٩ لإجابته: اللاحق (عن حاجته) مطلوب. ٢٠ أراد: أشار.

أن بُرد في البحر، وشربوا من الماء، كان ذلك حقيقة ذات العجل؛ فلا شيء مما ذكرتم إلا وهو حقيقة.

٣ فيقال: القرية ما جمعت، واجتمع فيها؛ لا نفس المجتمع. ولهذا سُمِّيَ «القرية»

و«الإقراء» لزمان الحيض، | أو زمان الطهر؛ و«التَّصْرِية» و«المُصَرَّاة» و«الصَّرَّاة» ١٦١ ظ

اسم لمجتمع اللبن والماء؛ لا لنفس الماء المجتمع؛ ولا اللبن المجتمع.

٦ و«القاري» الجامع للقرآن؛ و«اليقري» الجامع للأضياف، فأما نفس الأضياف،

فلا. والقافلة لا تُسَمَّى «عبراً»، إن لم تكن ذات بهائم مخصوصة. فإن المشاة

والرجالة لا يُسَمَّون «عبراً»؛ فلو كان اسماً لمجرد القافلة، لكان يقع على الرجالة،

٩ كما يقع على أرباب الدواب. فبطل ما قالوه.

وقولهم: لو سأل، لأجاب الجدار؛ فمثل ذلك لا يقع بحسب الأحيان، ولا

يكون معتمداً على وقوعه؛ إلا عند التحدي به. فأما أن يقع بالهاجس؛ وفي عموم

١٢ الأوقات، فلا.

وقوله: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾؛ يرجع إلى الاسم. فإنهم إذا حملوه على

هذا أيضاً، كان مجازاً؛ لأنَّ القول الذي هو الاسم ليس بمضاف إليه. ولهذا

١٥ فيقول: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ﴾. والاسم الذي هو القول، ليس

بابن مريم؛ وإنما ابن مريم نفس الجسم والروح التي يقع عليها الاسم الذي ظهرت

على يديه الآيات الجارية التي جعلوه لأجل ظهورها إليها.

١٨ وقوله: المراد به نفس ذات العجل، لما نسفه موسى؛ فإذا نُسِفَ، خرج [عن] أن

يكون عجلاً أيضاً؛ بل العجل حقيقة الصورة المخصوصة التي خارت. ولأنَّ بُرادة

الذهب لا تصل إلى القلوب، وغمائنه تصل إلى الأجواف. فأما أن يستقيها الطبع،

٢١ فيحيلها إلى أن تصل إلى القلب، فليس كذلك؛ بل سُحَّالة الذهب؛ إذا حصلت في

المعدة رسبت، ولم تتحلل بحيث ترتقي إلى غير محلها؛ فضلاً عن أن تصل إلى

القلب. ولأنَّ قول العرب «أشربوا» لا يرجع إلى الشرب؛ إنما يرجع إلى |

١٦٢

١ بُرد: مهمل. || البحر: مهمل. ٣-٤: القرية والإقراء: القرو والاقراء. ٤ والتَّصْرِية: والتصرية.

٦ واليقري: مهمل. || للأضياف: مهمل. ٧ عبراً: عبر. ١٠ الأحيان: الاحسان. ١٤ ولهذا: ولهذا.

وبعض حرف الهاء مضموس. ١٧ بدية الآيات: مهمل. ١٩ مراده: مراده. ٢٠ وغمائنه تغلغل: كأن

المستور أعاده، مهمل. || يستقيها: مهمل. ٢١ فيحيلها: مهمل. ٢٢ تتحلل: مهمل.

- الإشرب، وهو الإشباع. وذلك يرجع إلى الحب، لا إلى الدواب التي هي الأجسام. ولهذا لا يقال: «أشربوا في قلوبهم الماء»، وهو مشروب؛ فكيف يقال في العجل؟ على أن إضافته إلى القلب إضافة إلى محل المحبة. وقد ورد الخير بأنهم كانوا يقولون في شحالته، إذا تناولوها: «هذا أحب إلينا من موسى، ومن إليه موسى»، لما تأكدت فتنة العجل في قلوبهم.
- ومن أدلنا قوله - تعالى: ﴿يَلْسَانُ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾. وإذا ثبت أنه عربي، فإن لغة العرب مشتملة على الاستعارة والمجاز؛ وهي بعض طرق البيان والفصاحة. ولو أخل بذلك، لما تمت أقسام الكلام، ولا تصرحت فصاحته على الكمال والتمام، ولا بان تمييزه. وإنما تبين تعجيز القوم، إذا أطال، وجمع بين استعاراتهم، وأمثالهم؛ وحقائقهم. ولا تبين عوار الألفاظ، إلا إذا طالت؛ ولهذا لا يحصل التحدي بمثل ﴿تَبَّتْ﴾ ولا بالآية والآيتين. ولهذا جعل حكم القليل منه غير محترم احترام الطويل؛ فسوغ الشرع للجنب والحائض تلاوته. كل ذلك، لأنه لا إعجاز فيه. فإذا أتى بالمجاز والحقينة وسائر ضروب الكلام وأقسامه، ففاق كلامهم الجامع المشتمل على تلك الأقسام، بان الإعجاز وظهر التعجيز لهم. فهذا يوجب أن يكون في القرآن مجاز. ومنها ما زعموا أنه من أجود الاستدلال عليهم، وهو قوله: ﴿لَهُدَمَتْ صَوَامِعُ وَبُيُوعٌ وَصَلَوَاتٌ﴾، وقوله: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْفَضَّ﴾. والصلوات، في لغة العرب، إما الأدعية، أو الأفعال المخصوصة؛ وكلاهما لا يوصف بالتهدم؛ والجماد لا يتصف بالإرادة.
- فإن قيل: كان في لغة قوم تسمية المصلّي «صلاة»؛ وقد ورد في التفسير ﴿وَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [أنها] أعضاء السجود. والجدار، وإن لم تكن له إرادة، لكنه لا يستحيل من الله فعل الإرادة فيه، من غير إحداث أبنية مخصصة.
- فيقال: هذا دعوى على الوضع؛ إذ لا يعلم أن الصلاة في الأصل إلا الدعاء، وزيد في الشرع، أو نُقل إلى الأفعال المخصوصة. فأما الأبنية، فلا يعلم ذلك من

٣ إضافة: مكرر. ٥ لما تأكدت: لما تأكدت. ٦ فتنة: مهمل. ٨ تصرحت: تصرحت. ٩ تمييزه: مهمل. ١٠ وإنما تبين: في الهامش. ١١ تعجيز: السابق (ولا مان) مشطوب. ١٢ تبّت: نت. ١٣ والآيتين: مهمل. ١٤ الطويل: السابق (الكثير) مشطوب. ١٥ أو الأفعال: والآفعال. ١٦ بالتهدم: مهمل. ١٧ والجماد لا: والجماد ولا. ٢٠ وإن: ان. ٢١ فعل: فعل. ٢٢ أبنية: نية.

نقل عن العرب: وإن سُمِّيَتْ «صلوات»، فإنما هي استعارة؛ لأنها مواضع الصلوات. ولو خلق الله في الجدار إرادة، لم يكن بها مريدًا؛ كما لو خلق عنه كلامًا، لم يكن به متكلمًا. ٣

فصل

وأما الدلائل في جوازه شرعًا، فما قدمنا من الآيات. وأما الدلالة على جوازه عقلاً، أنه ليس في ذلك ما يُحيل معنى، ولا يوجب مناقضة، ولا اختلافًا، ولا يخلُ بمقصود. فلا وجه للمنع منه عقلاً. ٦

فصل في شبهات المخالف

فمنها قولهم: إن المجاز كذب؛ لأنه قد يقع خبرًا بخلاف مَخْبَرِهِ، ويتناول الشيء على خلاف ما هو به. فيقول القائل في الرجل البليد «هذا جِمَارٌ»؛ والعلم حاصل بسلب الجِمَارِيَّة عنه، وهو النقيض. ويقول في السخي «بَخْرٌ»، ويحسن سلب ذلك عنه بأن يُقال «لَيْسَ بِبَخْرٍ»؛ لكنه رجلٌ كريمٌ، ذو عطاء جزيل، أو عالمٌ علمًا وسيعًا. والخبر المورود على قائله بالسلب، إما تَضَمَّنَه خبره من الإثبات، أو إثبات ما سلبه، هو الكذب. وما ليس بحقيقة، فليس بحق؛ وما ليس بحق، فهو الباطل، إذ ليس بينهما واسطة. ٩

ومنها أن قالوا: إن المجاز لم تستعمله العرب؛ إلا لأجل الحاجة والضرورة. مثل حاجة الشعراء إلى المدح المبالغ، لاستخراجهم جوائز الأمراء والملوك، وتسهيل العطاء على الممدوح. فافتقروا إلى تشبيه الكريم بـ «البَخْر»، وتلقبته بـ «السَّحاب الهاتِل»، و «الماء الفائض»، و «الْفَرَس الجاري». واستعاروا له بوصفه بالإقدام على الحرب وثبات القلب: اسم «أَسَد» و «شُجاع»، وفي منع الجارة وثبات العزم، اسم «جَبَل». ولما احتاجوا [إلى] الذم، لانجزع قلب من لا يمكنهم النكابة ١٢

١ هي: هو. ٦ بحبل: مهمل. ١٣ وسيعًا: ٢٠ الجارة: الجار. كذا في المخطوطة. مع العلامة لحرف الراء: أما «الجارة»، فالمعنى «القوم الجارة» أي «الجائرون». ٢١ لانجزع: لانجزع.

فيه بالفعل، وكانوا أرباب ألسنة؛ استبدلوا الألسنة بالأسلحة، فأنكروا بالهجو قدحاً في الأعراض، وقتاً في الأعضاد، بتلقيب الرجل «جمازاً». وربما يقصدون بذلك وصفه بالبلادة والقذارة والشره؛ وبالحساس صفة له بالخور. واحتاجوا إلى استرحام القساة؛ واستعطاف المعرضين من الولاة؛ فاستعاروا لأنفسهم ما يوجب رقة القلوب عليهم، بتشبيه أولادهم بالأفرخ والرغب وأنفسهم بالترقاق كقول الشاعر لعمر:

[البسيط]

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَحٍ زُغِبَ الْحَوَاصِلُ لَا مَاءَ وَلَا شَجَرٍ
أَلْقَيْتَ كَاسِيَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَاغْفِرْ هَذَاكَ مَلِيكَ النَّاسِ يَا عُمَرُ

- ١٦٢ ظ فهذه حاجات وضرورات ألجأت أربابها إلى الاستعارات؛ | واستعمال المجازات. ٩
فصارت بمثابة من لم يجد سيفاً لقتال عدوه؛ فاشتمل له بقُدُومٍ؛ ولم يجد سكيناً يبري به القلم؛ فبراه ببشراف. والآلات الموضوعية للأعمال؛ كالألفاظ. والله - سبحانه - غني عن كل شيء، بذاته؛ فلا وجه لإضافة المجاز والانتساع إلى كلامه. ١٢
ومنها أنه لو كان في كلامه مجاز، لاشتق له منه اسم «متجوز». ولما لم يجز ذلك على الله - سبحانه - وجاز على آحاد العرب؛ علم أن الله - سبحانه - لم يتكلم بالمجاز، بل بسحض الحقيقة. ١٥
ومنها أن ما ليس بحقيقة؛ فليس بحق. وكما لا يجوز أن يُنْفَى عن كلام الله الحق، فنقول في كلامه ما ليس بحق؛ لا يحسن أن يُنْفَى عن كلامه الحقيقة؛ فيقال في كلام الله - سبحانه - ما ليس بحقيقة. ١٨

فصل في جمع أجوبة شبههم

- فأما قولهم بأنه يفضي إلى الكذب لأنه بخلاف مخبره؛ فما أبعد هذا القول! وذلك أن الكذب مستقبح عند كل ناطق عاقل، والاستعارات عندهم مستحسنة ٢١

١ فأنكروا: فأنكروا. ٢ وقتاً: وقتاً. ٣ بالترقاق: بالترقاق. ٤ ناداً: ناداً. ٥ الرغب: والرغب. وحرف الواو مشطوب. ٦ لقتال: مهمل. ٧ فاشتمل له: فاشتمل له. ٨ بقُدُومٍ: بقُدُومٍ. ٩ سكيناً: مهمل. ١٠ ببشراف: سقراس. ١١ الموضوعية للأعمال: للأعمال الموضوعية. ١٢ غني: غني. ١٣ لإضافة: مهمل. ١٤ والانتساع: مهمل. ١٥ يُنْفَى: سفا، في الموضعين في الفقرة. ١٦ يفضي: يفضي.

- مستعملة. فأين الموضوع المستحسن من المجتنب المستتبع، وقد أبان النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - عن منفي الكذب عنه حيث نطق به، وأقرَّ عليه أصحابه؛ فالذي نطق به أكثر من أن يُحصى. غير أننا نذكر قوله للحادي «رِفْقًا بِهَؤُلَاءِ الْقَوَارِيرِ، يَا أَنْجَسَةَ!»، يشير إلى النساء حيث بَكَيْنَ لِحَدُودِ الشَّجِيِّ. وقال في استعارات الحرب: «الآنَ حَيِيَّ الْوُطَيْسُ». فسَمَّى النساء «قَوَارِيرَ» لسرعة تصدَّعِهِنَّ وَبُعْدِ انْجِبَارِهِنَّ؛ وَسَمَّى اسْتِعَارَ | الحرب «وُطَيْسًا»، وهو تَنُورٌ من حديد. فقال: «إِنْ فِي الْمَعَارِيضِ لَمَنْدُوحَةٌ عَنِ الْكَذْبِ»؛ وَعَرَضَ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - فقال: «نَحْنُ مِنْ مَاءٍ»؛ يُوْهِمُ أَنَّهُ مِنْ عَرَبٍ مَخْصُوصِينَ بِالْمَاءِ. وقال: «أَلَسْنَا مَرَضَاتِهِنَّ؟» وقال للذي طَلَبَ مِنْهُ بَعِيرًا يَخْرُجُ مَعَهُ عَلَيْهِ إِلَى بَعْضِ الْغَزَوَاتِ، وَكَانَ مَنَافِقًا: «لَا أَجِدُ إِلَّا وَلَدَ نَاقَةٍ»؛ يُوْهِمُ الْفَصِيلَ. فقال: «وَمَا أَصْنَعُ بِوَلَدِ نَاقَةٍ؟ فَقَالُوا لَهُ فِي ذَلِكَ، وَكَانَ عَنْدهُ مِنْ نَعَمِ الْجَزْيَةِ وَالصَّدَقَةِ عَدَدٌ؛ فَقَالَ: «أَلَيْسَ الْجَمَالُ أَوْلَادَ النَّوْقِ؟» وقال: «لَا تَدْخُلُ الْجَنَّةَ الْمُعْجُزُ»؛ وَإِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَارِضِ. وقال ذلك تَوْسَعًا. وقال: «إِنِّي لَا مَرْحُ وَلَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا». وليس من حيث نفيه كان كِذْبًا. أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَحْسُنُ نَفِيَهُ، وَهُوَ حَسَنٌ وَيُسْتَحْسَنُ؛ وَالْكَذْبُ لَا يَقَعُ مُسْتَحْسَنًا؛ وَلَآئِهْ يَقَابِلُ قَوْلِهِمْ: «حَسُنَ نَفِيَهُ فَكَانَ كَذِبًا»، بِ«إِنَّهُ حَسُنَ إِثْبَاتُهُ، فَلَا يَكُونُ كَذِبًا»؛ وَالْكَذْبُ لَا يَحْسُنُ إِثْبَاتُهُ.

- وَمَا يَفْسُدُ دَعْوَاهُمْ الْكَذْبَ أَنَّهُمْ لَا يَسْمَوْنَ مَنْ أَكْثَرَ الْإِتْسَاعِ فِي الْمَجَازِ وَالِاسْتِعَارَاتِ «كَذَابًا». وَمَحَالُ أَنْ لَا يَشْتَقَّ لِلْمَكْرَرِ لِنَوْعٍ مِنَ الْأَفْعَالِ «فَعَالًا». وَلِهَذَا قَالُوا فَيَمُنُ يَكْرَرُ فِي كَلَامِهِ «النَّاءُ» ضَرُورَةً «تَمَنَّا»؛ أَوْ يَكْرَرُ «النَّاءُ» «فَأَفَاءَ»؛ وَمَنْ كَرَّرَ التَّهْزِي سُمِّيَ «هَزَآةً». فَلَمَّا مُدِحَ الْمَكْرَرُ لِلْمَجَازِ بِالْفَصَاحَةِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى الْمُنْطَقِ لُغَةً، وَلَمْ يُذَمَّ شَرْعًا، وَلَا قُدِّحَ فِي عِدَالَتِهِ، عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ يَكْذِبُ. وَمَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ

١ المجتنب: المحسوب. ٢ منفي: منى. والسابق (من) مشطوب. ٣-٤ يا أنجسة: يا ابنة.

٤ لحدود: مغير (من: لحدود). وحرف الواو متصل بالهاء. ٥ حبي: مهمل. || وبعد: مهمل.

٦ انجبارهن: انجبارهن. || تنور: تنور. ٧ وعرض: مهمل. ٨-٧ من ماء: مرما. ٨ يوهم أنه: مهمل.

|| مرضاتهن: مرضاتهن. ٩ بعير: مهمل. || منافقا: منافقا. ١٠ يوهم الفصيل: مهمل. ١١-١٢ لا تدخل

الجنة المعجز: لا تدخل الجنة المعجز. ١٣ نفيه: مهمل. ١٤ ويستحسن: مهمل. ١٥ نفيه: مهمل.

|| بدوإنه: مائه. ٢١ يذم: مهمل. || يكذب: مكذب.

الكذب، كان فاسقًا؛ ولا أحد استجرأ على تنسيق المستعير المتجوز في كلامه. فبطل ما ادَّعوه.

١٦٤ ظ وأما قولهم: هو ضد الحقيقة، | فيكون ضد الحق وهو الباطل؛ فليس كذلك؛ ٣ لأن الحق غير الحقيقة. ولهذا لفظ الثنية والتثنية حقيقة في الوضع للشرك، وليس بحق؛ وزمّي الشيء إصابة، وليس بصواب.

٦ وأما دعواهم أن المجاز لم تستعمله العرب إلا للحاجة، فبعيد؛ لأن القوم حسّنوا به الكلام، وإلا فني الحقائق غناة عن الاستعارات. وذلك أن من وجد للرجل الذي لا يفهم اسم «بليد» و«ذاهل»، لماذا يقول فيه «جمار»؛ ومن يمكنه أن يقول في الرجل الثابت في الحرب «مخرب» و«قتال»؛ لماذا يستعير له اسم بهيمة، ٩ فيقول «أسد» و«شجاع»؛ فلما استعملوه، مع وجود الحقائق، دلّ على تحسين الكلام. ولهذا لم يذموا مستعمله؛ بل كان أحدقهم في ذلك أشعرهم وأخطبهم. ولو كان للحاجة، لكان أكثرهم استعمالاً له أعجزهم؛ لأن ما يستعمل للحاجة، دلّ ١٢ على شدة احتياجه.

ألا ترى أن الإشارة لما كانت بدلاً عن الكلام، لأجل لكثرة أو فساد في آلات المنطق وأدواته، لم تُعدّ فضلاً؛ بل من ساعد منطقته بيده، لم يُعدّ فاضلاً؛ لأنه لما ١٥ استعان على تفهيم مكلمه ومخاطبه بيده، وليست أداةً لنطقه، كان ذلك لقصور يجده في لفظه أو لكثبه، أو لسوء فهم السامع. فإذا رأيناهم يعتمدون ذلك، مع انتفاء هذه الموانع والعوارض؛ علم أنه في وضع كلامهم وعادات خطابهم. وصار ١٨ ذلك أشبه شبيهاً بما [يفعله] الكتاب في خطوطهم؛ | من تطويل الحروف، وسلسلة المنظوم منها بعضه ببعض؛ فيكون ذلك طريقة في الخط، وقدرة في السطر.

٢١ وهل يكون أحسن من قول القائل: [الرجز]

امثالاً الخوض وقال قطني مهلاً رويداً قد ملأت بطني

١ استجرأ: اسحرى. | تنسيق: نفس. ٤ الثنية: مهمل. | والتثنية: والليت. | للشرك: ٦ المجاز: السابق (العرب) مشطوب. ٧ فني: في. ٩ يستعير: اسعير. والسابق (يقول فيه) مشطوب. ١٠ تحسين: سحين. ١١ أحدقهم: احدهم. | وأخطبهم: مهمل. ١٥ فضلاً: فضلاً، مقتر (من: فاضلاً). ١٧ لسوء فهم: لسوء فهم. | فإذا رأيناهم: فاذلداهم. ١٨ انتفاء: اسقاء.

ويريد أنه بلغ من الامتلاء مبلغاً لو بلغه الحي الناطق، لكان قائلاً: «حَسْبِي وَقَطْنِي». وفي قول المجاز والانتساع فضيلة أفضاً؛ لأنه يدل على اطلاع المستعير للبلد «جَمَارًا»، وللِمِخْرَابِ «أَسَدًا» و«شُجَاعًا»، وللِسَخِي «بَحْرًا»، وللْمِرَاةِ «قَارُورَةً»، على ضرب من المقايسة. فإنه يلحق الشخص بما يشاكله، والشيء بما يقاربه؛ والاطلاع على القياس فضيلة للمتكلم، فكيف يُدعى ضرورة؟

ولهذا قالوا إنما يبين فضل الشاعر في التشبيه، دون المديح والغزل والمراثي؛ فإن ذلك قد يحركه إلى التجويد فيه عطاةً يوجب المدح، وحزنٌ يوجب التجويد في المراثية، وبُغْضٌ يوجب الهجاء، وعِشْقٌ يوجب الوصف. فأما التشبيه فمحض موازنة، أصلها صحة اللوح وجودة النظر، لإلحاق المثل بالمثل.

وأحسن من هذا القول، في سهولة الانفعال على الصانع - جلّت عظمتُه؛ فقال: ﴿[فَقَالَ] لَهَا وَلِلْأَرْضِ اثْنَتَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾؛ ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾؛ ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾.

على أن أصل الكلام إنما وُضع - أعني حقيقته - لأجل حاجة المتكلمين إلى التفاهم والتخاطب. فهو بين نداء البعيد، ومناجاة القريب، وترخيم لاستعجال الاستدعاء، وندبة هي في أصل الوضع تفجع وتوجع، واستراحة لإخراج الكمد من الصدور | بـ «الهاء»، في قولهم «يا سيّدا!»، «يا أبتاه!»، «يا ابنتاه!». قال الله - تعالى: ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسْفِي عَلَى يُوسُفَ﴾؛ وقال: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾؛ ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ [مُوسَى]﴾؛ ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾.

وجميع الحقائق التي تكلم بها العرب لأجل أغراضهم وحوائجهم تكلم الباري بها حتى إن أشباه ما ذكرت من الأمثال والمبالغة في المدح والوعيد والوعيد والذم قد اجتمع في القرآن. فإن شئت المدح، فقله: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾، ﴿وَإِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ﴾، ﴿كَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾، ﴿وَيَلْمِزُونَ

١ حَسْبِي وَقَطْنِي: حسي وقطني. ٢ فضيلة: مغير (من: فضلا). ٣ وللمخرب: مهمل. ٦ والمراثي: مغير. ٧ التجويد فيه: الجر بدمه. ٨ التشبيه: مهمل. ٩ فمحض: محض. ٩ موازنة: موازنة. ١١ فقال: قتل. ١٥ وترخيم: مهمل. ١٦ تفجع وتوجع: فحفا وبوجفا. ٢٠ أغراضهم: اغراضهم. ٢١ أشباه: مهمل.

- عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴿١﴾ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مَشَكِينًا وَيَتَيْمًا
وَأَسِيرًا ﴿٢﴾ ﴿إِنَّمَا نَطْعُمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾ ﴿٣﴾ وَادْكُرْ
فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا ﴿٤﴾ ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَزَاهُ مُنِيبٌ﴾ ٣
وَأَمَّا الذَّمُّ: فَأَبْلَغَهُ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تُطِيعْ كُلَّ خَلَّافٍ مَهِينٍ﴾ ﴿مَتَاعٌ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ
أَيْمٍ﴾ ﴿عُتِلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْمٌ﴾: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ
مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ ﴿وَأَمْزَأَتْهُ خَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾: استعارة أحسن ما يكون من ٦
تسمية، التي تُلَهَّبُ الغضب، وتثير الفتن بين الناس، لكون ذلك مادة النار، وهذه
مادة الثوائر بين الناس. فإذا كان كذلك، فقد وجد حقيقة ما أتى بمثله الشعراء في
المعنى، وإن عجزوا عن المنطق والنظم. وكان ذلك لا لحاجة المتكلم إليه، لكن ٩
١٦٦ لإظهاره وإنزاله لحاجة المخلوقين إليه؛ | ليتهاوا عن القبايح بدمه ووعيده ونبيه،
ويهبسوا إلى الفضائل بمدحه ووعدده، ويزدادوا من الخير بشكره لهم، وثنائه عليهم.
ومن ذلك أنه سَمَى المعارضين عن الحق وداعيته «أنعامًا»: وشبههم بالكلاب. ١٢
قال فيهم: ﴿وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرَكْهُ يَلْهَثْ
ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾: وقوله: ﴿كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾؛
وقال: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾. ١٥
وأما قولهم: كان يجب أن يُشْتَقَّ له اسم «مُتَجَوِّز»: لا يصح؛ لأنه لا يُسَمَّى من
الأسماء إلا بما سَمِيَ به نفسه. ألا ترى [أنه] يتكلم بالحقيقة: ولا يُشْتَقَّ له اسم
«مُحَقِّق»؟ و[أنه] فاعلٌ للحبَل في النساء، ولا يُقَالُ «مُحَبَّلٌ»؛ وفيه معنى العقل من ١٨
الحكمة، ولا يُقَالُ «عَاقِلٌ»، ويُسَمَّى «حَكِيمًا»: لأنه سَمِيَ نفسه «حَكِيمًا»؛ و[أنه]
كَرِيمٌ، والكَرَمُ هو الشَّخَاءُ، ويُقَالُ [له] «كَرِيمٌ»، ولا يُقَالُ «سَخِيٌّ».
على أَنَّ القولَ بالتَجَوُّزِ يوهَمُ المجازفَ: هذا هو الغالب من لغتهم. لا يُقَالُ ٢١
«مُتَجَوِّزُهُ» إِلَّا لِمَنْ جَوَّزَ فِي لَفْظِهِ؛ والباري لا يُسَمَّى باسمٍ موهَمٍ للذَّمِّ - تَعَالَى عَنْ
ذَلِكَ!

٨ الثوائر: مهمل. || أتى بمثله: أما مثله. ١٠ لبتهاوا: لستهاوا. ١١ بشكره: مهمل. ١٢ ومن:
وفى. || المعارضين: المعارضين. ١٤ وقوله: اللاحق (فعله) غير مشطوب. ١٦ بُشْتَقَّ: شقَّ.
٢١ يوهَم: توهَم. || المجازف: المحزف.

- وأما قولهم: لو كان في كلامه ما ليس بحقيقة، لكان في كلامه ما ليس
بحق، فليس بصحيح؛ لأن الحق ضد الباطل. فإذا قيل: «ليس بحق»، أثبت
الباطل؛ وليست الحقيقة من الحق بشيء. ولهذا تكلم النبي - صلى الله عليه -
بغير الحقيقة، وما تكلم إلا بالحق. فقال: «أمزح، ولا أقول إلا حقًا». فلما قال
للرأة: «في عين زوجك بياض»، أوهمها «بياض في السواد»؛ وهو يريد بياضًا |
حول السواد. وقال للحادي المعروف بـ «أنجشة»، لما حدا فأبكي زوجاته: «يا
أنجشة! رفقًا بهؤلاء القوارير!»؛ فاستعار للنساء اسم «قوارير». وما أحسن هذه
الاستعارة! فإنهن رقيقات القلوب، سريعات الانفعال بالوهن، قليلات الصبر
والتماسك؛ كما أن القوارير سريعات الانكسار. أيسر شيء يؤثر فيهن،
كالقوارير.

فصل

- والدلالة على من منع المجاز من أصحابنا، أن مذهبهم قدم الكلام. والباري
قد أخبر بإرسال الأنبياء، وأنهم قالوا، وفعلوا، وتودوا، وأوذوا، وقيل لهم. وهذا
كله لم يك بعد، ولا وجد؛ فلا تنقضي لهم عن المجاز وإضافة إلى ذاته، بظاهر
اللفظ: الحب والغضب والإنان والمجيء. وهم بين مذهبين: إما تأويل يصرف
عن الحقيقة بمعنى «سَيَقُولُ»، كما قال ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ﴾؛ بمعنى
«سَيُنَادِي»، وجاءت «ملائكة الله»، و«أمر الله»، و«عقاب الله»، وهذا صورة
المجاز؛ أو يكون غير معلوم، لا يعلمه إلا الله. ولا يمكن أن يكون حقيقة موضوعة
لا تكون معلومة؛ فلم يبق إلا المجاز. ومتى كان حقيقة، كان الخطاب
والمخاطبون قديمين؛ وذلك محال.

٢ أثبت: مهمل. ٣ وليست: وليس، ومكرر في السطر التالي. ٤ وما: اما. ٥ أوهمها: متغير.
٨ رقيقات: رقيقات. || القلوب: مهمل. ١٣ وأوذوا: واوذوا. ١٤ تنقضي: مضى. || وإضافة: وإضافة.
١٥ الحب: المحب. || والغضب: والغضب. ١٩ لا نكون: لا، متغير (من: ولا). ٢٠ قديمين:
قديمين.

فصل

- يَصَحُّ الاحتجاج بالمجاز؛ لأنه موضوع يُعَقَّل منه المراد به من المقَدَّر فيه،
 ٣ والمعبر به عنه. مثاله قوله - تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ
 ١٦٧ النِّسَاءَ﴾. والغائط المطمئن من الأرض حقيقة؛ لكن | لما كان المعقول منه قضاء
 الحاجة، وذكر الموضوع توريةً وكنيةً عن الموضع، صار كأنه قال: «أو جاء أحد
 ٦ منكم من الغائط بعد حدثه في الغائط» أو «من حاجة الإنسان». وكذلك قوله:
 ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَظِيرَةٌ﴾، وقد عُرف أنَّ عيون الوجوه هي الناظرة؛
 صار كأنه قال: «عيون يومئذٍ إلى ربها ناظرة».
 ٩ وإذا كان المعقول منه ذلك صار كأنه بالتقدير كالكلام الأعجمي الموضوع
 للمقصود يكون دليلاً للعجم والإشارة لمن يعقلها. وليس إبدال الخارج بذكر
 المكان وإبدال العيون بالوجوه بأكثر من إبدال اللغة بالإشارة المفهومة. ويجوز
 الاستدلال بالإشارة. فما أشار به - صلى الله عليه - مثل قوله: «الشهر هكذا
 ١٢ وهكذا» بأصابعه إلى تسع وعشرين.

فصل

- قالوا: ولا يُقاس على المجاز. فلما قال - سبحانه - ﴿وَسُئِلَ الْقُرَيْةُ [الَّتِي كُنَّا
 ١٥ فِيهَا] وَالْعَبِيرُ﴾، لا يُقال: «سئل الدكة والشريرة»؛ ويريد به الجالس على السرير
 والدكة، كما أراد هناك ساكن القرية وأهل العير؛ ولا يُقال: «بما كسبت
 ١٨ أَرْجُلُكُمْ»، بدلاً أو قياساً على قوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾.
 وعندني أنهم إنما منعوا ذلك لأنه مستعار من حقيقة. فلو قيس عليه، لكان
 استعارة منه أيضاً، فيتسلسل؛ ولهذه العلة منعوا من تصغير التصغير. والذي يظهر من
 ٢١ المجاز، أنه نوع قياس منهم؛ لأنه إذا تَّبَعَ كل مستعار في لغة العرب، علم أنهم

٢ المقَدَّر: القدر. || فيه: مهمل. ٤ لكن: مقتر (من: لكان)، مهمل. ٥ توريةً وكنيةً: مهمل.

٦ بعد حدثه: مهمل. ٩ كأنه بالتقدير: مهمل. ١٠ يعقلها: مهمل. ١٣ بأصابعه: مهمل. ١٦ ويريد:

مهمل. ١٧ أراد: كذا. || العير: الغير. ٢١ تَبَعَ: مهمل.

- ٣ إنما قصدوا خلع اسم الحقيقة على ما يشاكلها نوعاً مشاكلة. من ذلك | لَخُطُهِمْ ١٦٧
البلادة التي في الحمار، والفيض الذي في البحار، والإقدام الذي في السبع
والشجاع؛ واستعارة اسم «الحمار» للبليد، و«البَحْر» للكريم أو العالم، واسم
«السَّيْع» للرجل المُحْرَاب. وهذا هو عين القياس؛ فلم يقيسوا على المتيسر.

فصل

- ٦ ويجوز أن يرد اللفظ الواحد، فيتناول موضع الحقيقة والمجاز؛ فيكون حقيقة
من وجه، مجازاً من وجه آخر. نحو قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ
النِّسَاءِ﴾، هو حقيقة في الوطء، بدليل أنه يستعمل في موضع لا يجوز فيه العقد.
٩ مثل قوله - صلى الله عليه - «مَلْعُونٌ نَاكِحُ الْبَيْمَةِ». «نَاكِحٌ يَدِهِ مَلْعُونٌ»، ولا عقد.
وقولهم: «أَنْكَحْنَا الْفَرَا فَتَسْرَى». ثم استعمل في العقد، فيحرم عليه أن يتزوج مَنْ
تزوجها أبوه، وإن لم يوجد منه الوطء. ونحو قوله - تعالى -: ﴿أَوْ لَمْ تُنْمَسْ مِنَ النِّسَاءِ﴾،
١٢ حقيقة في اللمس؛ إلا أنه يُطْلَق على الجماع مجازاً، فيَحْمَلُ عليهما جميعاً، ويُوجِبُ
الوضوء منهما جميعاً.

- فتقول: كلّ معنيين جاز إرادتهما بلفظين [مختلفين جاز إرادتهما بلفظ] يصلح
١٥ لهما؛ كالمعنيين المتفقين. بيان ذلك أنه لو قال: «إِذَا أُحْدِثْتُ فِتْوَضًا»، وأراد به
[الْحَدَث] والْبَوْل، صح. فهذا الحقيقة والمجاز فيهما؛ فجاز اجتماعهما، ليكون
اللفظ متناولاً لهما جميعاً.

- ١٨ يوضح هذا أن قوله - تعالى - في الكفارة: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، يتناول الرقبة
الحقيقة، وغيرها من أعضاء الجملة؛ على طريق المجاز. وكذلك قولهم: «اشْتَرَيْتُ
رَأْسًا مِنَ الْغَنَمِ»، يتناول العضو الذي فيه الحواس حقيقة؛ وجميع الشاة مجازاً.
٢١ وكذلك قولهم: «لَنَا قَمَرَاهَا وَالنَّجُومُ الطَّوَالِعُ»، و«بِئْنَا عَلَى الْأَسْوَدَيْنِ»، و«عَدْلُ

١ لَخُطُهِمْ: الخطهم. ٢ البحار: مهمل. ١٠ أَنْكَحْنَا الْفَرَا فَتَسْرَى: انكحنا العرا مسراً. || من: في الهامش. ١٤ معنيين: مهمل. || بلفظين: كأن حرفي الياء والنون مشطوبان، وما جاء بين المعنيتين في السطر يُطْلَب من الصفحة ٥٢٧ أعلاه. في السطر ٣. ١٥ كالمعنيين: مهمل. || المتفقين: المنفصلين. || فِتْوَضًا: مونس. ١٦ البَوْل: والبول.

- ١٦٨ والعُمَرَيْنِ، حقيقة في أحدهما، وهو طالع | الليل دون الشمس، مجاز في الشمس؛ والأشود حقيقة في الثمر، مجاز في الساء؛ والعُمَرَانِ حقيقة في عُمَر بن الخطاب، مجاز في أبي بكر. وقد سُئل أحمد عن العُمَرَيْنِ، فقال: عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز؛ فجعلهما حقيقتين.

فصل

- ليس في القرآن غير العربية؛ ذكره أبو بكر من أصحابنا، في كتاب التفسير. وبه قال جمهور الفقهاء والعلماء والمتكلمين؛ خلافا لابن عباس وعكرمة، أن فيه بغير العربية. كقوله - سبحانه: ﴿مِشْكَاةٌ﴾، و﴿قِسْطَاسٌ﴾، و﴿سِجِّيلٌ﴾، و﴿إِسْتَبْرَقٌ﴾.

فصل في أدلتنا

- فمنها قوله - تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾، ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ﴾، ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَبِيًّا لَقَالُوا لَوْ فُضِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَبِيٍّ وَعَرَبِيٍّ﴾. وهذه صفة لجميع الكتاب العزيز، ونفي للقول بأن فيه أعجميا وعربيا. وهذا القول يتطرق عليه، إذا كان بعضه غير عربي، ولأنه تحداهم به - سبحانه. والقوم لا يقدرون على الأعجمي؛ فلا يتحداهم بما لا قدرة لهم عليه؛ ولا هو من صناعتهم. وإنما يتحداهم باللسان الذي يقدرون عليه؛ ثم يعجزون عن نظمه وأسلوبه.
- ألا ترى أنه - سبحانه - لم يتحداهم بالطلب؛ كما تحدّى قوم عيسى؛ ولا بما يتوهمونه سحرا؛ كما تحدّى قوم موسى. وكل قوم تحداهم بما كان من صناعتهم. وأبان عن عجزهم عنه؛ استدلالا على تأييد نبيهم بما يخرق عاداتهم. ولهذا لم تُحدّ العبرانية والسريانية بالكلام العربي.

٨ بغير: بغير. ١٢-١٣ من وهذه: إلى وهذا: في الهامش. ١٣ أعجميا وعربيا: اعجمي وعربي. ١٦ يقدرون: يقدرون. مغير. ١٧ يتحداهم: يتحداهم. ١٩ بما يخرق: بما يخرق. || تُحدّ: تُحدّ.

فصل فيما وجهوه من الأسئلة على ما استدللنا به

- ٣ قالوا: ليس الأعجمي بأكثر من أنه لا يُعْتَل معناه. وعلى قولكم: قد خاطبهم بالآي المتشابه الذي | قد تكرر منكم القول فيه، وثبت من أصلكم أنه هو المنفرد بعلمه الذي لا يعلم تأويله إلا الله. ولا يُعْتَل المراد به؛ بل هو أشد غموضاً من الأعجمي الذي يُوجَد مَنْ يفسره، ويكشف عن معناه.
- ٦ يُقال: الآي المتشابه من جملة المجاز والاتساع، وما تكلمت العرب به. وهو أنه مصروف عن مقتضاه في اللغة إلى ما يُعَبَّر به عنه استعاره، على طريق التأويل. ومثل قوله: ﴿وَلْتَصْنَعْ عَلَى عَيْنِي﴾، على مرأى مني ومنظر. ومثل قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، يريد إلا هو؛ لقولهم: «كَرَّمَ اللهُ وَجْهَكَ»، والسراد به «كَرَّمَكَ اللهُ». ومثل قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾، [يعني] ﴿لِمَا خَلَقْتُ﴾ أنا، لا بيايلادي من أب وأم؛ وأنا توليت إيلاج الروح فيه التي هي ملكي، والتكريم بالإضافة. فهذا المصروف بالتأويل دأب العرب ولسانهم.
- ١٥ ونحن نقول: إن له عند الله معنى، لكن لا يُوَصَّل إليه بالتأويل. وهذا صرف له عن ظاهره في اللغة. وكل مصروف له عن ظاهره، إما بتأويل أو حمل له على غيره من حقيقة اللفظ؛ فمجاز. وكل مصروف له عن ظاهره بدلالة، فمجاز أيضاً.
- ١٨ والدلالة التي صرفت عن ظاهر هذه الإضافات، هي نفي التشبيه عنه - سبحانه - بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وبدلائل العقول التي دلَّت على أنه لو أشبه الصورة، وكان ذا أعضاء وأجزاء، لكان جسماً؛ ولو كان جسماً، لم يكن واحداً؛ لأنَّ الجسم ما يتركب من جواهر. ولو لم يكن واحداً، بل كان مؤلفاً، لجاز عليه ما يجوز على الأجسام من التجزؤ والانقسام؛ وحمل جنس الأعراض؛ فاحتاج إلى ما احتاجت إليه الأجسام. فاتفقنا جميعاً على الصرف عن ظاهره. وليس لنا كلام
-
- ٣ الأعجمي: مغير (من: الاعشى). || وعلى: مزيد. ٤ بالآي: مهمل. ٥ بعلمه: السابق (به) غير مشطوب. ٧ الآي: مهمل. ٩-١٠ من: دون. || إلى: كرم الله؛ في الهامش. ١١ لِمَا: مزيد. ١٢ أنا لا بيايلادي: انا لا بلادي. ١٦ مصروف: مصرف. || إِمَّا: مغير (من: إِنَّمَا). || بتأويل: مهمل. || أو حمل: وحمل. ١٧ عن: السابق (بد) مشطوب. ١٨ نفي: نفس. ٢٢ التجزؤ: المحرى.

مصروف عن ظاهره إلا وهو المجاز. وهو من جملة ما تكلمت به العرب، بخلاف الأعجمي.

١٦٩ و كذلك الحروف | المقطعة: قد تكلمت بها العرب. مثل قول شاعرهم: ٣
[الرجز]

قُلْتُ لَهَا قِيِي قَالَتْ: «قَاف»

فأما العجمية، فلم يُحفظ عنها. وإن سلمنا على الأشد؛ وأن فيه ما لا يُعقل معناه؛ ٦
لكن للتكليف والإيمان. فالمعنى والنطق مفهوم؛ لأن المجيء معقول، والتزول معقول، واليد معقولة. فكأننا نفى الشبهة بقوله: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»، نفى تسمية فارغة من تسمية مملوءة بتكليف التسليم للعالم بها. ٩

فصل في جمع شُبُههم

فمنها أن النبي - صلى الله عليه - بُعث إلى الكافة؛ ولم يقف إرساله على العرب خاصة. فجمع في كتابه سائر اللغات؛ ليقع الخطاب لكل من بُعث إليه بلسانه الذي وُضع له.

ومنها أنه قد وجدنا في القرآن ما ليس بالعربية؛ فلا وجه لنفيه. فمن ذلك «المِشْكَاة»، وهي كلمة هندية؛ و«الإِسْتَبْرَق»، و«السَّجِيل»، وهما كلمتان ١٥
بالفارسية؛ و«طه»، وقيل إنها بالنبطية. وفيه ما لم يفهم أصلاً، وهو الـ «أب»؛ حتى إن عمر لم يعلم ما «الأب». فقال: لَمَّا تَلَاهُ «هَذِهِ الْفَاكِهِةُ، فَأَيْنَ الْأَب؟» ثُمَّ غَثَّ نَفْسَهُ عَنِ الْبَحْثِ عَنْهُ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ، وَلَا نَهْيٌ، وَلَا حَكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ. ١٨

فصل في الأجوبة عما ذكره

فأما أنه بُعث إلى الكافة، فليس يعطي هذا أنه قد أعطى الكافة حقهم من الخطاب؛ لأنَّ البلاغ، إذا قُصد به تعميم الكل، وجب أن يستوعب كل لغة بجميع ٢١

١ مصروف: مؤلفا. ٥ قَالَتْ: قال. ٦ الأشد: الاسد. ٧ للتكليف: المكلف. ٩ بتكليف:

سكلف. كذا. ١٥ والسَّجِيل: مهمل. ١٦ بالنبطية: مهمل. ١٧ الأب: مهمل. || غَثَّ: غث.

- ما شرع لهم. كما أَنَّ العرب استوعبت بخطابهم الأوامرَ كُلَّها والنواهي، والوعدة والوعيد، والأمثالَ والمواعظ. فأما أن يُبْعَثَ بالرسول إلى الهند؛ فيقول لهم «مَشْكَاة»؛ فُمَحَالٌ في الأوامر والنواهي، وأقسام ألفاظ التكليف كُلِّها التي هي المقصورة على العرب؛ ويُبْعَثُ إلى الفرس؛ فلا يخاطبهم بما يخصهم به إلا أن يقول لهم «سَجِيل» و«إِسْتَبْرَق»؛ | ويُبْعَثُ إلى النبط فيقول لهم «طه»؛ - هذا من ١٦٩ ظ
- أهجر المقالات! ٦
- على أن النبي - صَلَّى الله عليه - بُعِثَ إلى العرب، وهم أهل صناعة الكلام، وجعل عجزهم عن مثله حجةً على غيرهم؛ كما جعل عجز الشجرة عما جاء به موسى - عليه السلام - حجةً على غيرهم من بني إسرائيل. ٩
- جواب آخر عن قولهم إنا قد وجدنا ذلك، وهو أن المحققين من أهل اللغة قالوا إن هذه الكلمات تواطأت؛ فسارت؛ وكانت في العربية كهي في غيرها من اللغات. مثل «تَنُور»؛ بكل لغة تنور. فتواطأ لسان العرب والفرس في «سَجِيل» و«إِسْتَبْرَق»؛ والنبط والعرب في «طه»، وأنه الرجل. فلا يكون خروجاً عن العربية؛ بل مساواةً لغيرها. وأما الأب؛ فما خفي على عمر لأنه ليس من العربية؛ لكن لأن من العربية ما يُجهل عند قوم، ويُعرف عند غيرهم. ولهذا روي عن ابن عباس أنه قال: ما كنت أدري ما معنى ﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، حتى سمعتُ امرأة من العرب تقول «أنا فطرته»؛ فعلمتُ أنه أراد «منشئ»؛ وإلا فالأب في اللغة الحشيش. على أن العربية قد وافقت غيرها في أشياء؛ كقول الفرس «سِرْوال»؛ مكان قول العرب «سراويل»؛ وتقول في السماء «آسمان»؛ والكل قالوا «صابون»؛ و«تَنُور»؛ فما اختلف فيها لغتان.

١ استوعبت: استوعب. ٣ فُمَحَال: محال. ٤ المقصورة: المقصودة. ٥ سَجِيل: مهمل. ٦ النبط: مهمل. ٧ طه: طه. ٨ نواطأت: نواطت. ٩ كهي: فهي. ١٢ تنور: نور. ١٣ تنور: نور. ١٤ فتواطأ: فواطأ. ١٥ سَجِيل: مهمل. ١٦ الحشيش: الحشيش. ٢٠ صابون: مهمل. ٢١ وتنور: مهمل.

فصل في تفسير القرآن بالرأي والاجتهاد

- لا يجوز عند أصحابنا: بل لا يجوز إلا نقلاً؛ لقوله - تعالى: ﴿لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾؛ فردّ البيان إليه - صلى الله عليه - فلا يجوز أن يُسمع من غيره. ورُوي ٣
- ١٧٠ عن ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه - قال: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَبْشَأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». وروى جُنْدَبٌ أيضاً عن النبي - صلى الله عليه - «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ، فَقَدْ أَخْطَأَ»؛ يعطي: أخطأً بسلوك طريق الرأي، وإصابته تكون ٦
- موافقةً. وهذا عين الخطأ. ورُوي عن عائشة: قالت: ما كان رسول الله يفسر من القرآن إلا آياتاً بعدد علمهن إياه جبريل - عليه السلام. ورُوي أن سعيد بن المسيّب ٩
- سُئل عن آية من القرآن، فقال: لا أقولُ في القرآن شيئاً.
- قال صاحبنا أبو بكر، وهو راوي هذه الأحاديث: ولأنّ التأويل خطر؛ لأنه قد يفسر برأيه، فيكون باطناً ذلك عند الله خلافه. أما رأيت الذي ترك تحت رأسه خيطين؛ فقال له النبي - صلى الله عليه - «إِنَّكَ لَعَرِيفُ الْوَسَادَةِ، إِنَّمَا هُمَا خِيَطَا ١٢
- الفجر؟»

فصل

- فأما نقل التفسير عن الرواية، فقرينة وطاعة. وقد فسر أحمد وأول كثيرًا من ١٥
- الآي: على مقتضى اللغة. من ذلك: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ﴾ الآي؛ فقال بعلمه. وقال في قوله: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ﴾، هو جائر في اللغة. يقول ١٨
- الرجل «سَأَجْرِي عَلَيْكَ رِزْقًا»، أي «أَفْعَلُ بِكَ خَيْرًا».
- والدليل على جواز ذلك، والتقرّب به: قوله - تعالى: ﴿كِتَابُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾. ورُوي أن النبي - صلى الله عليه - دعا لابن عباس، فقال: ٢١
- «اللَّهُمَّ فَتَّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّوْبِيلَ». ولو لم تكن فضيلة: لما دعا له بها وقرنه إلى

٢ لقوله: كقوله. ٣ يُسمع من: مهمل. ٥ جُنْدَبٌ: حُذِب. ٦ يعطي: مهمل.

٨ آياتاً بعدد: مهمل. ٩ عليه: عليها. ١٠ المُسيّب: مهمل. ١٢ لَعَرِيفُ: مهمل. ١٣ الوسادة: مهمل.

١٥ وأول: ماويل. ١٦ مقتضى: منتصا. ١٨ سأجري: مهمل. ٢١ فضيلة: مهمل.

- الفقه في الدين. وزُوي أنه لما استعمله علي بن أبي طالب على حج، فخطب خطبة
لو سمعها الترك والروم لأسلموا. وقرأ سورة الروم، وفسرها. وزُوي عن ابن
مسعود، قال: كان الرجلُ متًا، إذا تعلّم عشرَ آياتٍ، | لم يجاوزهنَّ حتّى يعلمَ
تأويلهنَّ ويعملَ بهنَّ. ولأنّ القرآن نزل بلغتهم، فوجب تفسير ما أغلق منه على غيرهم
بشواهد لغتهم، من نثرهم وأشعارهم وخطبهم.

٦ فصل في الرجوع إلى تفسير أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم

- كلام صاحبنا يدلّ على الرجوع إلى تفسيرهم، في عدّة روايات عنه، في إيجاب
مثل الصيود على المحرّمين تفسيراً منهم لقوله - تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً
فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾، ومثل كلامهم في الكلالة. وذلك لأنهم جمعوا بين
معرفة اللغة، والسمع من رسول الله - صلّى الله عليه؛ وكانوا أعرف بالتأويل
والنتزيل؛ ولذلك جعلنا قولهم حجة. وهذا أيسر من جعل قولهم [لا] حجة، لأنّه
نوع تأويل. وقال في التأويل: يُنظر [إذا] ما كان عن النبي، أو عن أصحابه؛ فإن لم
يكن، فعن التابعين. فتحقّق في تفسير التابعين روايتان.
١٥ قال شيخنا - رضي الله عنه: يُحمّل على إجماعهم. وهذا التأويل منه يسقط
فائدة تخصيص أحمد بالتابعين؛ لأنّ الإجماع من علماء كلّ عصر حجة مرجوع
إليها، مقطوع بها.

١٨ فصل

- يجوز أن يُراد باللفظ الواحد معنيان مختلفان؛ كالقرء، والشفق، واللّمس. فيُراد
بـ «القرء» الحيض والطمهر؛ ويُراد بـ «الشفق» البياض والحمرة؛ و «اللمس» يُراد به
٢١ اللّمس باليد والجماع. وبه قال الجبائي.
وقال أصحاب أبي حنيفة: لا يجوز ذلك؛ وهو قول أبي هاشم.

٩ تفسيراً: مفسراً. ١٣ يُنظر: سطر. ١٤ فتحقّق: محقق. ١٩ كالقرء: كالقرو. ٢٠ بالقرو:
بالقرو. || واللمس: وباللمس.

فصل في أدلتنا

- فمنها أنا أجمعنا على أن المعنيين المختلفين يجوز أن يُرادا بلفظين. فنقول:
- ٣ كل معنيين جاز إرادتهما بلفظين مختلفين، جاز إرادتهما بلفظ واحد؛ كالمعنيين ١٧١ | المتشقين. مثال ذلك أن نقول: «إذا أحدثت فتوئلاً»، ونريد به البول والغائط؛ أو «اغْتَسَلَ»، ونريد [من] إزال المنى، والتقاء الخناتين.
- ٦ ومنها أن إرادتهما باللفظ الواحد غير مستحيل؛ بدليل أنه لو استحال، لما صح الصريح به؛ بدليل أن العموم والخصوص، لما استحال إرادتهما معاً باللفظ الواحد، لم يجر أن يرد لفظاً واحداً يُرادان به جميعاً. وأجمعنا ههنا على أنه لا يستحيل في اللغة أن تقول: أريد بقولي: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ الحيض ٩ والإطهار؛ وأريد بقولي «وقت المغرب» باقي ما لم يغب الشفق، [وهو] الحمرة والبياض؛ ﴿أَوْ لَا مَسْئَمَ الْنِّسَاءِ﴾ أريد به اللمس باليد والجماع، واللفظ صالح لهما. إما حقيقة فيهما، [أو مجازاً]. فلا يُنكر في اللغة الاشتراك في الصيغة الواحدة ١٢ بين المعاني المختلفة؛ ومع هذه الجملة، فلا وجه للمنع منه.

فصل في شُبْهَهُم

- ١٥ فمنها أن الألفاظ والصيغ وُضعت للبيان والإفهام. فإذا جُوز أن يُراد بالصيغة الواحدة معنيان مختلفان، كان تضليلاً وتلبساً؛ فخرج عن قصد الوضع الأول، إلى ضده من الإفهام والبيان. ومثل ذلك ما جاز في لغتهم؛ بدليل أن صيغة «أفعل»، لم يجر أن تُرد والمراد بها الاستدعاء والتهديد. فلما وُضعت للاستدعاء في الأصل، لم يجر أن يُراد بها غير ما وُضعت له؛ بل ضده، وهو التهديد الموجب للكف والترك.
- ١٨

٢ المختلفين يجوز أن يُرادا بلفظين: محملين بجوزان يُرادا بلفظين. ٣ معنيين: مهمل. || جاز: حاز، في الموضوعين في الفقرة. || مختلفين: محلفين. || بلفظ: بلفظ. ٣-٤ كالمعنيين المتشقين: مهمل. ٥ أو اغْتَسَلَ: اداغسل. ومضطرب النقيط. || إزال: إزال. || المنى: مهمل. || والتقاء الخناتين: والتقاء الخناس. ٦ غير: السابق (لم يجر) مشطوب. || مستحيل: مهمل. || أنه: السابق (قوله) مشطوب. ٧ الصريح: مهمل. || أن: في الهامش. ١٢ فلا: ولا. ١٥ للبيان: للسان، مع العلامة لحرف السين. ١٦ وتلبساً: مهمل. ١٨ تُرد: مهمل.

- ومنها أنه لو جاز أن يُراد باللفظ الواحد | معنيان مختلفان، لجاز أن يرد لفظ ١٧١ ظ
واحد يُراد به التعظيم والتهوين، والكرامة للشخص والإهوان به. ولما لم يجر ذلك،
٣ علم بطلان هذا المذهب.
- ومنها أن طريق هذا استعمال القوم. وما سمعنا منهم إيراد لفظ واحد المراد به
معنيان مختلفان: أحدهما حقيقة، والآخر مجاز؛ أو أحدهما صريح، والآخر كناية.
٦ وإذا ثبت ذلك، لم يجر لنا أن نبني مذهبا على خلاف وضعهم، فيكون دعوى عليهم
ما لم يثبت عنهم.

فصل في جمع الأجوبة

- ٩ فمنها أن كون المعنيين مرادَيْن بالصيغة الواحدة لا يكون تضييلاً وتلبيساً، [لا
نسلمه]؛ بل يكون جمعاً بين معنيين بصيغة؛ كما يُجمع بالدلالة الواحدة والأمانة
الواحدة بين مرادَيْن مختلفَيْن. مثل أن يُجعل طلوع الفجر دليلاً يبنى عن مدلولَيْن
مختلفَيْن: تحريم الأكل، وإيجاب صلاة الفجر؛ أو تجويز فعلها مع تحريم الأكل.
١٢ وليست الألفاظ والصيغ إلا وضع الحكماء؛ ولو كان تضييلاً في اللفظ الدال على
مرادهم، لكان تضييلاً [في] الأمارات الدالة على مرادهم.
- ١٥ وأما صيغة الأمر، فإنه إنما لم يُردّ بها الطلب والمنع، والاستدعاء والتهديد؛
لأنه مستحيل اجتماع إرادتي الفعل والترك لأمر واحد؛ في حال واحد. ولهذا لو
صرح بذلك، لم يحسن فيقول: «أريد بقولي «اسجد» السجود والانتصاب»؛ وههنا
١٨ يحسن أن يقول | «أريد بـ «القرء» الحيض والظهر»، على ما قدمنا. على أنه يبطل
على أصل المخالف، بالماء المذكور في آية التيمم؛ فإنه أريد به عنده الماء والنبذ؛
وهو حقيقة في أحدهما، دون الآخر.
- ٢١ وأما التعظيم والتهوين، فإنما لم يجر أن يُرادا بالصيغة الواحدة؛ لأنهما
ضدان، ولا يصح اجتماع إرادتهما باللفظ الواحد، ولا بلفظَيْن في حق شخص

١ يُراد: يرد. ٢ التعظيم والتهوين: مهمل. ٥ معنيان: مهمل. || مجاز: مجازاً. || صريح: مهمل.

|| كناية: مهمل. ١١ دليلاً: مهمل. || يبنى: سى. ١١-١٢ مدلولَيْن مختلفَيْن: مهمل. ١٢ تجويز:

بحون. ١٩ آية: اه. مسخر بعنه. ٢١ يُراد: يُراد.

واحد، في حالة واحدة. ولهذا لو صرح، فقال: «أبعدوا هذا الشخص عن ذلك المقام إهانة له إكراماً»، لم يجز؛ ولو قال هينا: «تطهر من اللبس باليد ومن الجماع»، و«اعتدي بالإقراء والحيف وكثلي ثلاثاً من كل واحد منهما»: جاز. ٣
فبان الفرق بينهما.

وأما منعهم ورود ذلك في الاستعمال، فلا نسلمه؛ بل قد ورد: ﴿أَوْ لَا مَسْتَمُ النَّسَاءِ﴾، والمراد به اللبس باليد حقيقة، والجماع استعارة، في إيجاب التيمم عند عدم الماء. وإذا صحَّ ذلك في النفي، صحَّ في الإثبات؛ ولا فرق. ألا ترى أنه يحسن أن يقول: «نهيتكم عن مسيس النساء»، ويريد به الجماع واللمس باليد؛ وإن كانا معنيين مختلفين؟ ٩

فصل

العموم إذا دخله التخصيص، لم يصر مجملاً، ويصح الاحتجاج به فيما بقي من لفظه. وبه قال أصحاب أبي حنيفة، والمعتزلة. ١٢

وقال عيسى بن أبان: إذا دخله التخصيص، صار مجملاً؛ فلا يجوز التعلق بظاهره. وحكي ذلك عن أبي ثور.

وقال أبو الحسن الكرخي: إذا خصَّ باستثناء، أو بكلام متصل: صحَّ التعلق به؛ وإن خصَّ بدليل منفصل: لم يصحَّ التعلق به. ١٥

١٧٢ ظ | وقال أبو عبد الله البصري: إن كان الحكم الذي تناوله العموم يحتاج إلى شرائط وأوصاف لا ينبئ اللفظ عنها، كقوله: ﴿الشَّارِقُ وَالشَّارِقَةُ﴾، كان مجملاً، وجري في الحاجة إلى البيان مجرى قوله: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾؛ فلا يجزیه إلا بدليل. ١٨

٢ تطهر: مهمل. || باليد: مزيد. ٣ واعتدي: واعتدى. || وكثلي: مهمل. ٧ النفي: المعنى.

|| الإثبات: مهمل. ٨ نهيتكم: مهمل. || مسيس: مهمل. ١٥ متصل: مهمل. ١٦ منفصل: مهمل.

١٧ تناوله العموم: تناوله الحكم. كذا. ١٨ وأوصاف: أوصاف. ١٩ يجزیه: يجز به.

فصل في جمع أدلتنا

- فمنها أَنَّ فاطمة، بنت النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وعليها السلام - احتجَّت
 ٣ على أبي بكر الصديق بقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، وإن كانت الآية
 مخصوصة في القاتل والكافر والرقيق؛ ولم ينكر احتجاجها هو ولا أحد من
 أصحاب رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
 ٦ ومنها أَنَّهُ لو كان دخول التخصيص على اللفظ يمنع الاحتجاج به، لوجب
 التوقف في كل لفظ يرد من ألفاظ العموم؛ لأنَّ ما من خطاب إلَّا وقد اعتُبر في
 إثبات حكمه صفات في المخاطب، من تكليف وإيمان وغيرهما. فيؤدي ذلك إلى
 ٩ قول أهل الوقف: وقد اتَّفَقْنَا وإياكم على بطلان قولهم.
 فإن قيل: أليس قد توقفتُم في العمل بألفاظ العموم إلى أن تعلموا أن ليس
 مخصَّص يخصُّها؟
 ١٢ قيل: لا نسلم ذلك.

- ومنها ما نخصَّ به البصري، فنقول: إنَّ المجل ما لا يُعْتَل معناه من لفظه؛
 والعموم معقول ما أريد به، لكن قام الدليل على إخراج بعض من كان داخلاً تحت
 ١٥ ما أريد به من الحكم؛ فلا وجه لإجمال اللفظ بخروج بعض المخاطبين؛ أو
 الداخلين تحته؛ لأنَّ باقي المعقول معقول.

فصل في شبههم

- ١٨ | فمنها أَنَّ العموم، إذا دخله التخصيص، خرج عن كونه موجباً حكمه، فلم
 يجز الاحتجاج به؛ كالعلل إذا خُصَّت.
 فيقال: العلل لا تبطل بالتخصيص عندهم؛ فهي الحجة؛ واعتمدنا على أحد
 ٢١ الوجهين. وإن سلمنا على الوجه الآخر، فإنَّما لم يجز في العلل؛ لأنَّها إنَّما تظهر من
 جهة المستدل، ولا تُعْلَم صحتها إلَّا بدليل، ولا شيء يدلُّ عليه إلَّا السلامة
 والجريان. وليس كذلك العموم؛ فإنَّه يظهر من جهة صاحب الشرع، فلا يُحتاج في
 ٢٤ صحته إلى دليل؛ فافترقا.

٧ لأنَّ: لا. كذا. ١٦ باقي: مافى. ٢٠ واعتمدنا: وعندنا. ٢٢ نُعْلَم: مهمل. ٢٣ والجريان: والحرمان.

- ومنها أن قالوا: إذا دخله التخصيص: صار كأنه أورد لفظ العموم، ثم قال: «أردت به بعض ما تناوله». وما هذا سبيله: لا بُحْتَجَّ به فيما أريد به. كما نقول في قوله - سبحانه: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾: فإنه لا يُعْلَم من لفظه ما فيه إثم إلا بدليل. ٣
- فيقال: ليس تخصيصه بمثابة قوله: «أردت به البعض»: لأن التخصيص يخرج من الجملة بعضها؛ لكنه بعض معلوم بلفظ صريح: بَقِيَ به ما بقي منها. مثل قوله في المرأة التي قُتِلَتْ: «ما بالها قُتِلَتْ وهي لا تُقَاتِلُ؟»: بعد أمره بقتل المشركين؛ ٦ فأخرج المرأة. فالجملة الباقية، بعد إخراج النساء، معلومة؛ وهي من يقع عليه اسم «مُشْرِك». ٩
- فأما قوله: «لا تقتلوا بعض المشركين»: وقوله: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾، لا ١٧٣ ظ ندرى | به أي المشركين، ومن البعض؛ ولا ندرى أي الظنون يتعلق به المأثم. فوزانه، من العموم المخصوص، أن نقول: «الظن كله إثم»، ثم نُخرج بدلالة ظنا مخصوصا؛ فتبقى جميع الظنون: ما عدا المُخْرَج، لا يتعلق به الإثم. ١٢
- فأما شبهة البصري، فهي أن آية السرقة لا يمكن العمل بها، حتى تنضم إليها شرائط [لا] يبنى اللفظ عنها. والحاجة إلى بيان الشرائط التي يتم بها الحكم، كالحاجة إلى بيان الحكم. وقد ثبت أن ما يفتقر إلى بيان حكمه مجمل، كقوله: ١٥ ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾؛ فكذلك ما يفتقر إلى بيان شرائط الحكم. فيقال: إن هذا باطل بقوله: ﴿أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾؛ فإنه لا يمكن العمل به، حتى تُبين شروط استحقاق القتل للمشرك، من العقل والبلوغ والذكورة وبلوغ الدعوة. ثم لا تُجعل الحاجة إلى بيان ذلك، كالحاجة إلى بيان المراد بالمجمل من اللفظ؛ ولا يكون قوله: ﴿أَقْتُلُوا﴾ مثل قوله: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ﴾. ١٨
- فإن قيل: تلك الآية إنما افتقرت إلى بيان مَنْ لم يُرد بالآية من الصبيان والمجانين؛ فحُملت في الباقي على ظاهرها. وههنا يُفتقر إلى بيان ما أريد بالآية من شروط القطع. ولهذا اشتغل الفقهاء بذكر شرائط القطع: دون ما يسقط القطع؛ ٢١ فافترقا. ٢٤

٥ بقى به: قناه. ٦ قُتِلَتْ: قلب. || تُقَاتِلُ: تقابل. || بقتل: مهمل. ٧ الباقية: البامه.

١٥ ندرى: مهمل، في الموضعين. ١٢ به: بها. ١٤ يبنى: سى. ١٨ تُبين: مهمل. ١٩ بالمجمل: في الهامش. ٢٢ والمجانين: مهمل.

- قيل: لا فرق في الموضعين؛ فإن آية السرقة إنما تفتقر إلى بيان من لا يُراد. | ١٧٤
- وهو مَنْ سرق دونه النصاب، أو سرق من غير حرز، أو كان والدًا أو ولدًا.
- ٣ وأما ذكر الفقهاء شرائط القطع: فلا عبرة به؛ لأنهم سلكوا بذلك طريق الاختصار. وإنما فعلوا ذلك؛ ليعرف بذلك من لا يجب عليه القطع. وإنما الاعتبار بما يقتضيه اللفظ، وما أخرج منه؛ ومعلوم أن الظاهر يقتضي وجوب القطع على من سرق. والدليل دلّ على إخراج من ليس بمراد، من صبي ومجنون، وولد ووالد، وغير ذلك. فصار ذلك بمنزلة ما ذكرناه من آية القتل، التي تقتضي بظاهرها إيجاب القتل على كلّ مشترك؛ ثم دلّ الدليل على إخراج من ليس بمراد بها.
- ٩ وأما قوله: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، فيحتمل أن نقول إنها تتناول كلّ دعاء، إلا ما يخرج به الدليل. ويحتمل أن نقول إنها مجملة، فتفتقر إلى البيان. فعلى هذا، الفرق بينهما أن المراد بالصلاة لا يصلح له اللفظ في اللغة، ولا يدلّ عليه؛ وما يُراد بالسارق، يصلح له اللفظ، ويُعقل. ألا ترى أنه إذا أخرج من آية السرقة مَنْ لا يُراد قطعه، أمكن قطع من أريد قطعه بظاهر الآية؛ وإذا أخرج من آية الصلاة ما ليس بمراد، لم يمكن أن يُحمل على المراد بالآية؛ فافترقا.
- ١٥ ومما تعلّق به البصري أيضًا، أن القطع يحتاج إلى أوصاف سوى السرقة، من النصاب والحرز، | وغير ذلك. فصار بمثابة ما لو احتاج إلى فعل غير السرقة، ولو [افتقر] إلى فعل غير السرقة في إيجاب القطع، لم يمكن التعلّق بظاهره؛ فكذلك إذا افتقر إلى أوصاف سوى السرقة.
- ١٨ يُقال: هذا باطل بآية القتل؛ فإنها تتعلّق بأوصاف غير الشرك كالبلوغ والعقل. ثم لا يصير ذلك بمثابة ما لو احتاج إلى فعل آخر، في إيجاب القتل، في إجمال الآية والمنع من التعلّق بها. ويخالف هذا إذا افتقر الحكم إلى فعل آخر. فإن هناك لو خَلَيْنَا وظاهر الأمر، لم يمكن تقييد شيء من الأحكام به؛ فافتقر أصلها إلى البيان. وههنا لو خَلَيْنَا والظاهر، لم نخطف فيها إلا في ضمّ ما لم يُرد إلى ما أريد باللفظ؛ فعملنا بالظاهر في الباقي.
- ٢٤

٢ والدّا أو ولدًا، والدالدا أو ولدًا، وادوا في الهامش يُتوضّع بعد والداء. ٦ دلّ: في الهامش.

٩ فيحتمل: مهمل. ١٠ فتفتقر: مهمل. ١٩ بآية: مهمل. || كالبلوغ: مهمل. ٢١ خَلَيْنَا: حللنا.

٢٢ يمكن: مهمل. || تقييد: يفتقد. ٢٣ خَلَيْنَا: مهمل. || نخطف: يحط. || نسّم: سمن.

فصل

عسوم اللفظ، إذا قرُن به المدح أو الذم، لم يصير مجملًا، ويصح الاحتجاج به. وذلك مثل قوله - سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُتُوحِهِمْ حَافِظُونَ﴾ وكتوبه: ٣
﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾؛ خلافًا لبعض أصحاب الشافعي وبعض الأصوليين، يصير مجملًا باقتران ذكر الذم أو المدح.

فصل في أدلتنا

منها أن صيغة العموم قد وجدت، وشملت الجنس الموصوف بحفظ الفروج، وكثر الذهب، والامتناع من إخراج الزكاة منه. وليس في ذكر الوصفين ما يمنع ٩
١٧٥ كونها عامة، غير مجملة؛ لأنها تضمنت ذكر جماعة وُصفوا بالبخل، وجماعة أُوصفوا بالعفة، وجميعًا نفهم معناهما من الصيغة واللفظ، كما لو قال: ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾. ولا فرق بين الأمر بقتل جماعة موصوفة بالشرك وبين البشارة ١٢
بالعذاب لجماعة موصوفة بالبخل، بالزكاة والمنع.
ومنها أن [اقتران] الوعيد والذم به لا يجعله مجملًا، ولا يمنع من الاحتجاج به؛ كاقتران إيجاب القطع لعموم الشراقي، واقتران ذكر الجلد والرجم لعموم ١٥
الزناة. بل إن لم يكن ذكر العقاب والثواب والمدح والذم مؤكدًا، لم يكن مخرجًا له عن الاستدلال؛ لأن ربطه بالمدح والذم مؤكد للحكم الموجب للذم والمدح؛ ولأن العقاب أبلغ من الذم. ثم إنه لو قرنه بإيجاب العقوبة، لم يمنع الاحتجاج به؛ ١٨
فإذا قرنه بالذم، كان أولى أن لا يمنع.

٢ ويصح: مغتبر (من: تصحيح). الاحتجاج: الاجتهاد. ١١ معناهما: سعتها. ١٤ ولا: أو

لا. ١٥-١٦ لعموم الزناة: عموم الزنا. كذا. ١٨ العقاب: العتاب.

فصل في تشبيههم

- قالوا: القصد بهذه الآيات المدح والذم على الفعل، دون ما يتعلق به الحكم من الشرائط والأوصاف؛ فلا يجوز التعلق بعمومها فيما يُستباح؛ وفيما يجب فيه الزكاة. كما قلنا في قوله - عز وجل: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾؛ لما كان المقصود بها بيان إيجاب حق في الزرع، لم يجر الاحتجاج بعمومه في المقدار والجنس.
- فيقال: لا نسلم أن القصد فيها الذم والمدح دون الحكم؛ بل القصد بيان تأكيد الحكم في الإثابة على فعله، والذم على تركه. ولو كان القصد المدح والذم خاصة، لما كان لذكر حفظ الفروج، وكثرة الذهب من غير إيفاء الحقوق، معنى.
- ١٧٥ | ألا ترى [أنه] إن قرن بالعموم ذكر عقوبة، أو قرن به ذكر جزاء أو مثوبة، لم يُقَلْ إنه قصد نفس العقوبة؛ بل قصد بذكر العقوبة عموم الصرف عن القبائح، والإبعاد عن الجرائم؛ بذكر العقوبات الصوارف. كذلك في الذم والمدح. على أنه لو كان هذا صحيحا، وأن ذكر الذم يمنع كون الحكم مقصودا، لجاز أن يُقَلْب. ١٢
- ويقال: إن ذكر الحكم يمنع كون المدح [أو الذم] مقصودا، وهذا باطل بإجماعنا؛ فكذلك ما قالوه.

فصل

١٥

- إذا ورد الأمر بالصلاة والحج والزكاة، بقوله - تعالى: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاتَّبِعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾، فإنه قبل البيان لذلك من الشرع مجمل؛ وبعد البيان منشر؛ فلا يرجع إلى الدعاء والقصد والصدقة؛ قبل بيان المراد به.

- وقال بعض الشافعية: هو عام يتناول اللغوي والشرعي، فيشمل كل قصد ودعاء وصدقة. ٢١

وقال بعضهم: هو مجمل.

٣ والأوصاف: مهمل. كأن المسطور «الأوصاف». ٧ والذم: مهمل. والسابق (بالعموم) مشطوب.
٨ الفروج: الفرون، كذا. ٩ جزاء أو مثوبة: جزاء مثوبة. ١٠ يُقَلْب: بقل. ١٧ قبل: مهمل. ١٨ وبعد: مهمل.

فصل في دلالتنا

فَنَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الصِّيَغَ لَا يُعْرَفُ وَلَا يُعْتَلَّ مَعْنَاهَا مِنْ لَفْظِهَا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ
يَخْتَلِفُ. وَكَذَلِكَ الْأَدْعِيَةُ وَالزَّكَاةُ وَالْأَفْعَالُ الْمَخْصُوصَةُ الَّتِي هِيَ الْمَقْصُودُ بِهَا، لَا
تُعْتَلُّ مِنْ هَذِهِ الصِّيَغِ. ٣

فصل فيما تعلق به مَنْ نصر العموم

إِنَّ الصَّلَاةَ الدَّعَاءَ، وَالْحَجَّ الْقَصْدَ، وَالزَّكَاةَ الزِّيَادَةَ؛ فَوَجِبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى كُلِّ
دَعَاءٍ، وَكُلِّ قَصْدٍ، وَكُلِّ زِيَادَةٍ، إِلَّا مَا يَخْصُهُ الدَّلِيلُ؛ فَيَكُونُ عَلَى عَمُومِهِ: كَسَائِرِ
الْعُمُومَاتِ.
فَيُنَالُ: لَا نَسْلَمُ؛ بَلِ الصَّلَاةُ أَفْعَالٌ مَخْصُوصَةٌ، وَالْحَجُّ كَذَلِكَ، وَالزَّكَاةُ صَدَقَةٌ
مَخْصُوصَةٌ، مِنْ مَالٍ مَخْصُوصٍ، بِشُرُوطٍ مَخْصُوصَةٍ؛ فَلَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ،
وَمَا فِيهَا لَيْسَ بِمُرَادٍ بِهِ. عَلَى آثَانَا، وَإِنْ أَعْلَمْنَا أَنَّ الصَّلَاةَ [الدَّعَاءَ]: فَلَا نَدْرِي بِمَا
نَدْعُو؛ وَإِنْ أَعْلَمْنَا أَنَّ الْحَجَّ الْقَصْدَ، فَلَا نَدْرِي كَيْفَ نَقْصِدُ. فَهُوَ كَالْحَقِّ، نَدْرِي أَنَّهُ
شَيْءٌ بِخَرَجِ الْحَقِّ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ نَعْرِفْ جَنْسَهُ وَقَدْرَهُ، كَانَ قَوْلُهُ: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ
حَصَادِهِ﴾ مَجْمَلًا؛ وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ هُوَ اللَّازِمُ الْوَاجِبُ فِي اللُّغَةِ، لَكِنْ لَمَّا جُهِلَ قَدْرُهُ
وَمَصْرُفُهُ، كَانَ مَجْمَلًا. ١٥

فصل في النفي

إِذَا عُتِقَ الشَّيْءُ عَلَى صِفَةٍ، كَقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ
الْكِتَابِ»؛ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»؛ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»؛ وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا تَوَيَّ؛
وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي نَفْيِ [وِإِبَاتِ]، أَوْ رَفْعِ وَإِسْقَاطِ، حُمِلَ ذَلِكَ
عَلَى نَفْيِ الْاِعْتِدَادِ بِالشَّيْءِ بِالْكَلِّيَّةِ، وَعَدَمِ الْإِجْزَاءِ بِهِ شَرْعًا.
وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: لَا طَرِيقَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ. وَهُوَ قَوْلُ
الْبَصْرِيِّ، مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ. ٢١

فصل في أدلتنا

- ٣ إن هذا اللفظ موضوع للتأكيد في نفي الصفات : ورفع الأحكام . ألا ترى أنه يقال : « ليس في البلد سلطان » ، و « ليس للناس ناظر » ، و « ليس لهم مدبر ينظر في أمورهم » ، والمراد بذلك نفي الصفات التي تقع بها الكفاية : و [منع] الاعتداد بالنظر لهم في الأمور السياسية ؟ وإذا كان ذلك مقتضاه ، وجب إذا استعمل في عبادة أو غيرها أن يُحمَل على نفي الكفاية : ومنع الاعتداد بها .
- ٦ ومنها أن النبي - صلى الله عليه - لا يجوز أن يقصد بالنفي أصل الفعل الموجود مشاهدةً وحشاً ، لمشاركتنا له في درك المحسوسات ؛ ولا من طريق اللغة : لأن اللغة تتبع حقائق الموجودات من المسّميات . فلم يبقَ إلا أنه قصد الأحكام ، والصفات الشرعية : | التي يترتب عليها الإجزاء والاعتداد .
- ٩ ومنها أن قوله : « لا صلاة إلا بأَمِّ الكتاب » . متى أثبتناها مجزئة ، فقد ثبتت حشاً وقطعاً من طريق الصورة . فإذا أثبتناها صحيحة مجزئة أيضاً ، لم يبقَ لنفيه - صلى الله عليه - حقيقته . وكلّ قول أبطل ما نفاه صاحب الشرع ، كان باطلاً ؛ كما أن كلّ قول أبطل ما أثبته ، كان باطلاً .

فصل في شبههم في ذلك

١٥

- قالوا: النفي في هذه الألفاظ لا يجوز أن يكون راجعاً إلى نفي المذكور من الصلاة والنكاح والأعمال ؛ فإنّ ذلك كلّ موجود حشاً وحقيقته . فلم يبقَ إلا أن يكون راجعاً إلى غيره . وذلك الغير ليس بمُتحد ؛ بل له أعيان عدة : الصحة ، والإجزاء ، والفضل ، والكمال . وليس حملة على أحدهما بأولى من الآخر . ولا يجوز الحمل عليهما - يعني الإجزاء والفضيلة ، لأنّ حملة على نفي الفضيلة والكمال يقتضي صحة الفعل ؛ لأنّ الفضل فرع على الصحة ، وحمله على نفي الجواز يمنع صحة الفعل . ولأنّ الفضيلة والجواز معنيان مختلفان ؛ فلا يجوز حمل

٣ ناظرٌ: مهمل. ٨ وحشاً: وحشاً. كذا. ١١ إلا بأَمِّ: الامام. || ثبت: ست. || حشاً: مهمل.

١١ أثبتناها: اشأ. كذا. || مجزئة: مجرّه.

اللفظ الواحد على معنيين مختلفين. فوجب التوقف مع هذه الحال: حتى يَرِدَ البيان. ولا يُحتمل عليهما جميعاً، لأنّه قول بالعموم في المضمرات.

فصل في الجواب

٣

وهو أنا نقول: إنّ النفي راجع إلى نفس العقد والصلاة الشرعيتين؛ فلا صلاة شرعية، ولا نكاح شرعي، ولا عمل شرعي، إلّا بالقراءة، والولي، والنية. فإذا قلنا ذلك؛ فقد قلنا بالنفي حقيقة، واستغنيا عن القول بالعموم، بدعوى العموم ٦ وفي المضمرات التي لم يجر لها ذكر؛ إذ لم تُذكر صَحّة، ولا فضيلة. ودعوى العموم في المضمرات [فيه] تجاذب وتطويل نحن أغنياء عنه، مع هذا القول؛ فلا نكاح شرعي، ولا صلاة شرعية، ولا عمل شرعي. [ف] كما صرفنا النفي المطلق ٩ إلى الأصل في قولهم «لا سلطان في البلد»؛ ولم نصرفه إلى صفة في السلطان، إلّا بدلالة؛ كذلك نصرف هذا؛ بأصل الوضع، إلى صلاة معتدّ بها شرعاً، ولا نصرفه إلى صفة في الصحّة وهي الفضيلة، إلّا بدلالة. وإن دخلنا على التزام ١٢ الأشدّ، فهو ردّ النفي إلى أحكام الصلاة والعقد والأعمال المذكورة في الأخبار، وإلى صفاتها دون أصولها؛ وهي، وإن لم تكن مذكورة؛ إلّا أنّها معلومة بظاهر اللفظ.

١٥

ألا ترى أنّ قول القائل: «أَقْلَتُكَ عَثْرَتَكَ ورفعتُ عنك جَنَائِبَكَ»، يُعقَل منه أحكام العثرة والجناية؟ وهي المواخذة بها؛ والمقابلة عليها، دون ذاتها؛ لأنّ تلك انعدمت عقيب وجودها، ووجب عدمها لا بعدم أعدمها؛ وكذلك الأعمال كلّها. ١٨ وإذا كان هذا معلوماً من جهة ظاهر اللفظ، كان بمنزلة المنطوق به. وليس كلّ ما عُدِم من صيغة اللفظ، لم يكن له حكم اللفظ؛ إذا كان معقولاً بدليل الأوّل والتنبه؛ فإنّه ليس بمنطوق به. فإنّ الضرب والشتم ليس بمنطوق به في التنبه عن ٢١ التأنيف، وجُعِل له حكم النطق لما كان معقولاً من طريق النطق.

٥ بالقراءة والولي؛ مهمل. ٦ بدعوى: السابق (وعاد القول بالعموم) غير مشطوب. ٧ إذ: إذا.

٩ فكما: كما. ١٣ فهو ردّ؛ وهو رد. ١٤ وهي: فهي. ١٧ أحكام: مقير (من: الأحكام). ٢٢ طريق:

مهمل. مقير.

- وأما قولهم: إنَّ حملَه على الجميع دعوى عموم في المضمرات، وذلك يؤدِّي إلى التناقض؛ لا يصح؛ لأنَّ ذلك لو أدَّى إلى التناقض، لوجب؛ إذا أُخرج من الإضمار إلى الإظهار والنطق | به؛ أن لا يصح. ومعلوم أنه لو صرح فقال: «لا صلاة جائزة ولا فاضلة إلا بأتم الكتاب، ولا نكاح صحيح، ولا فاضل؛ إلا بولي» [لم يكن متناقضاً؛] ولو كان متناقضاً، لانكشف تناقضه لما نطق به. ألا ترى أنَّ سائر المتناقضات، إذا صرح بها؛ انكشف تناقضها؛ مثل قول القائل: «قام زيدٌ جالساً»، و«تكلَّم صامتاً»، و«عاش ميتاً».
- وأما قولهم: إنَّهما معنيان مختلفان، واللفظ الواحد لا يردُّ بهما؛ لا نسلم، لما بيَّنَّا من قبل؛ بل يجوز أن يتناول اللفظ الواحد معنيين مختلفين.
- وقد تعلَّق بعضهم علينا بأنَّ العرب لا تعرف أحكام الأفعال؛ بل صوَّرها؛ وإنَّما الأحكام شرعية حادثة.
- فَيُقَالُ: لا يصح تجهيل القوم، والدعوى عليهم بذلك. وهم يعرفون للأفعال أحكاماً من حيث المواخذة في الأفعال المذمومة، والجنابات المسخوطة، والاعتداد بالأفعال المحمودة. وإنَّما جاء الشرع بمواخذة من جهة الله. فالجهة التي جاءت بها الشريعة، هي الزيادة؛ لا أصل الأحكام.
- ألا ترى أنَّهم قالوا: «أقلناكَ عثرتك، واعتدنا لك بخدمتك؟» فإذا قالوا: «لا عملٌ لزيد، ولا جنابةٌ لعمر»، أرادوا «لا عملٌ معتدُّ به، ولا جنابةٌ يؤاخذ بها، إمكان عفونا عنها؛ فما تجدد في الشرع، سوى إضافة الحكم إلى الشرع».
- فالإضافة تجددت، لا أصل الحكم؛ فبطل ما ذكروا.

فصل في القول في تأخير البيان

- لا يختلف العلماء أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة؛ ولا يختلفون أيضاً أنه يجوز تقديمه على الفعل. فإنه لو أخر المكلف الفعل إهمالاً وإغفالاً، لم يمنع ذلك | من تقديم البيان على الفعل المؤخر عن وقته. واختلفوا في جواز تأخيره عن

١ وذلك: مزيد. ٦ مُرَّح: في الهامش. بدلاً من «نطق» مشطوب. ٩ الواحد: احد. ١٢ بذلك: ذلك. || للأفعال: الأفعال. ١٨ فما: فبما. ٢٣ الفعل: فعل.

وقت الخطاب إلى وقت الحاجة. فاختلف أصحابنا على وجهين، حسب اختلاف كلام أحمد - رضي الله عنه.

- ٣ فذهب ابن حامد إلى جواز تأخيرهِ؛ وهو ظاهر كلام أحمد.
- وذهب أبو بكر عبد العزيز، وأبو الحسن التميمي، إلى المنع من تأخير البيان؛ وقال أبو الحسن: لا يختلف المسطور من كلام أحمد أنه لا يجوز تأخير البيان. ولم يفصل أصحابنا.
- ٦ وبالأول من المذهبين، وهو جواز تأخيرهِ عن وقت النطق إلى وقت الحاجة، قال جمهور الفقهاء، وجماعة من أصحاب الشافعي: ابن سريج، وأبو سعيد الإصطخري، وابن أبي هريرة، والطبري، والقفال.
- ٩ وقال بالمنع من التأخير - وهو المذهب الثاني لأصحابه المعتزلة - وكثير من أصحاب أبي حنيفة، وكثير من أهل الظاهر، منهم ابن داود. وصار إلى هذا، من أصحاب الشافعي، أبو إسحاق المرؤزي، وأبو بكر الصيرفي، ومن قال بقولهما.
- ١٢ فهؤلاء المختلفون في الجواز والمنع على الإطلاق.
- واختلف بعض أصحاب الشافعي في الجواز والمنع على التفصيل. فقال قوم منهم: يجوز تأخير بيان العموم بالتخصيص، ولا يجوز تأخير بيان المجمل بالتفسير.
- ١٥ وقال قوم منهم بالعكس: يجوز تأخير بيان المجمل، ولا يجوز تأخير بيان العموم.
- وقال قوم من المتكلمين: يجوز تأخير بيان الأخبار، دون الأمر والنهي.
- ومنهم من عكس، فأجاز تأخير ذلك في الأمر والنهي، ولم يجوز تأخير بيان الأخبار.

فصل في جمع أدلة السمع على جواز ذلك على الإطلاق

٢١

١٧٨ ظ | أما من كتاب الله - تعالى - فنقوله: ﴿أُحْكِمْتَ آيَاتَهُ ثُمَّ قُضِلَتْ﴾، وقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَتْبَعَ قُرْآنَهُ﴾، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾. فوجه الدلالة أنه أتى بحرف

٥ المسطور: المسطور. ٦ يفصل: مهمل. ٨ وجماعة: جماعة. ١١ أهل: السابق (أصحاب). مشطوب. ١٨ يجوز: بخور. ٢٠ السمع: للسمع. ٢٢ قوله: قوله.

التراخي والمهلة: بعد ذكر الإنزال والإحكام؛ فدلّ على جواز تأخير بيانه، وتراخيه عن إنزاله.

٣ فإن قيل: إنما أراد بالبيان ههنا إظهاره وإعلانه. يوضح هذا؛ وأنه لم يُردّ البيان الذي نتكلم فيه، أنه قال في أول الآية: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾. ولهذا شرط ذلك في جميع القرآن؛ وذلك إنما هو الإعلان والإظهار. فأما بيان المجمع و[غير] المعان؛ فذاك في بعضه.

٦ قيل: البيان إخراج الشيء من حيز الخفاء إلى حيز التجلي والظهور. ولهذا قال النبي - صلى الله عليه - إن من البيان لِسُحْرًا. ووكل البيان إليه، فقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾. فثبت أن البيان ما ذكرنا.

٩ فإن قيل: ما الذي بصحّ أن البيان الذي ضمنه، وقال: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾، هو الحفظ له، والإعلان بالنصرة الموجبة لإظهاره؛ بعد أن يُتلى في البيوت، ووراء الجدران، خوفاً من قريش؟

١٢ قيل: ليس بين قوله: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾، وبين قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ تناف؛ حتى يُحمل البيان على معنيين. فإن قوله: ﴿لِتُبَيِّنَ﴾ إضافة البيان إليه تبليغاً وإعلاماً؛ وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ إضافة الإمداد بإلهام الله له التأويلات، والإلقاء في روعه معاني التلاوات.

١٨ ألا ترى إلى قوله: ﴿سَفَرْتُكَ فَلَا تَنْسَى﴾: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. والحفظ المضاف إلى الله - سبحانه - إنما هو أحد أمرين: إما إثبات القرآن في قلبه، بحيث لا يتطرق إليه ذهابه عن قلبه بنسيان ولا ذهل؛ أو حفظه من التبديل والتغيير الذي تطرق على غيره من الكتب؛ كالنوراة والإنجيل.

٢١ ومن ذلك قوله - تعالى: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ﴾. فقال إبراهيم قول من اعتقد أن لوطاً وأهله مهلكين أيضاً: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾. فقال الملك: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا لَنَنْجِيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ﴾. وهذا بيان تأخر عن خطاب؛ فقد بان [بطلان] دعوهم إحالته.

- ومنها أيضًا قوله - تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾. فلما سألوا عن حقيقة ما أمرهم بذبحه من البقرة: بين ذلك بعد الخطاب بيانا كشف عن أنه أراد به البقرة الجامعة للصفات المذكورة؛ وهذا بيان بعد خطاب متأخر عنه. ٣
- ومن ذلك قوله - تعالى - في قصة نوح: ﴿فَأَسْلُكُ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾. وقول نوح، لما رأى ولده يغرق: ﴿إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقَّ﴾. فبين له بقوله: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ الذين أمرناك باستصحابهم في السفينة، ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾؛ فأخر بيان اشتراط العمل الصالح مع الأهلية عن أمره له بأن يسلك فيها من كل زوجين اثنين وأهله.
- فإن قيل: إن الله - سبحانه - لا يخل بالبيان عن نفس الخطاب، ولا أخل به. ٩
- إنما يدهى المكلفون في ذلك من قبل إهمالهم التأمل والنظر في معاني كلام الله، وما أودعه من البيان. فإن الله - سبحانه - لما قال له: ﴿وَأَهْلَكَ﴾، عقبه بالاستثناء، ١٧٩ ظ فقال: ﴿إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ﴾. ثم عقب ذلك بأظهر منه بيانا، فقال: ١٢ ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾. وابنه كان ممن كفر، وكان ظالما، فقد أخرجه من جملة الأهل بالاستثناء والنهي عن الخطاب فيه. ولولا ذلك، لما قال له: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾؛ وإنما نفى الأهلية عنه التي أمره بأن يسلكها السفينة. وكذلك قال للوط: ﴿فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ﴾، إلى قوله: ﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾. فما زال - سبحانه - يستثني ويبين لهم، وينسيهم ويذهلهم عن الفهم، محبة الأهل وفرط الإشفاق، فيؤثنون من قتل نفوسهم في ذلك، لا لأن الكلام يفتقر إلى بيان يتأخر عنه. وبمثل هذا ذهل أهل الإلحاد، المبطلين لمناقضة القرآن. عن معنى قوله - عز وجل - لآدم - عليه السلام: ﴿إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾؛ وقوله: ﴿فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا﴾. فعري مع وعده بأن لا يعري فيها. وجهلوا ما طوى في الوعد من الشرط، وهو قوله: ﴿لَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾، ﴿إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾. فلما ترك ما شرط عليه، سقط ما شرط له. وكل ما أخرجه البيان وجب عليهم إخراجهم بالتأويل فيه. فمن ٢٤ أهمل التأويل [فيه]: من قتل نفسه دُهي، لا من قتل النطق.

٢ البقرتين: العرس. ٧ متأخر: مغير. ١٧ يستثني ويبين: مهمل. ١٨ محبة: محته. || فيؤثنون:

مهمل. ١٩ وبمثل: مهمل. || ذهل: مهمل. ٢٥ بن قتل: السابق (ثم سبحانه) غير مطلوب.

- قيل: إِنَّ اللَّهَ - سبحانه - لم يعلق الحكم، وهو تغريق ابنه؛ إِلَّا على بيان أَنه عمل غير صالح؛ وَأَنه ليس من أهله الذين أرادهم بقوله: ﴿وَأَهْلَكَ﴾. ولو سبق البيان، لكان التوبيخ على المقدمة. ألا ترى أَنه - سبحانه - وبَّخ آدمَ وحواءَ على مخالفة المقدمة، فقال: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾؟ ولم يقل هنا: «يا نوح! أَلَمْ أَقُلْ «وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَفَرُوا»؟» فلم أَنه قد كان الاستثناء متردداً بين عوده إلى الكلام الآخر والجملة الآخرة؛ وبين عوده إلى ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾، فبين له بياناً مبتدأ. ولو عول على الأول في البيان، لَوَبَّخه على المراجعة والمعاودة بعد مقدمة البيان؛ كما وبَّخ آدمَ وحواءَ حيث قدَّم لهما البيان، فعلاً بخلافه.
- ومن ذلك قوله - تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾. فَإِنَّهَا لَمَّا نُزِلَتْ؛ ناقضته اليهود بها. وقال ابن الزُّبَيْرِي: لَاخْصِصَتْ مُحَمَّدًا! ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ وَعِيسَى قَدْ عَبْدُوا. فوقف النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - عن الجواب، إلى أن نزل البيان بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمُ الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾. فهذا بيان تأخَّر عن خطاب.
- فإن قيل: هذا ليس ممَّا نحن فيه بشيء؛ ولا حجة فيه؛ لأنَّ اللَّهَ - سبحانه - قد أدرج فيه دفعَ ما تعلَّقوا به. فَإِنَّهُ قَالَ «مَا»؛ و«مَا» لِمَا لَا يَعْقِل؛ وَعِيسَى وَالْمَلَائِكَةُ وَغَيْرُ يَعْقِلُونَ؛ ولم يقل «إِنَّكُمْ وَمَنْ».
- الثاني أَنه قد بان أَنهم اعتقدوا المناقضة؛ فقد كانت الحاجة داعية إلى بيان يزيل عنهم شبهة المناقضة. وليس حاجة المكلفين إلى العمل بالأمر المجمل والعام بأوفى من حاجتهم إلى اعتقاد اتفاق الآي، وملاءمته، وتصديق بعضه لبعض، ونفي المناقضة عنه. وقد اتَّفَقْنَا جميعاً على أن تأخَّر البيان عن وقت الحاجة لا يجوز؛ فلم يبقَ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ - سبحانه - قد بيَّن في الآية ما منع إيراد هذه | الشبهة؛ وليس إِلَّا قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾، ولم يقل «وَمَنْ تَعْبُدُونَ».
- قيل: لو كان الأمر كذلك، لاحتجَّ الباري به؛ ووبَّخهم على اعتماد المناقضة فيما لا يوجبها. فلَمَّا عدل إلى قول يوجب التخصيص؛ عُلِمَ أَنه لم يعتمد على

٦ بين: عن. ٧ بياناً: ما. ١٦ أدرج: درج، مع العلامة لحرف الراء. ١٩ إلى: مزيد. || العمل:

الاعمال. متبر (من: بالاعمال). ٢٠ إلى: مزيد. || اعتقاد: متبر (من: الاعتقاد). || اتفاق: اعاق، مزيد.

مقتضى «مَا»؛ ولأنه قد قال - سبحانه: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾، وأراد به «وَمَنْ بَنَاهَا».

- ومن ذلك أَنَّ الله - سبحانه - أوجب الصلوات الخمس؛ ولم يبين أوقاتها، ولا أفعالها، حتى نزل جبريل - عليه السلام - فبين للنبي - صلى الله عليه - وقت كل صلاة، أوله وآخره. وبين النبي - صلى الله عليه - للناس: وقال للسائل عن الصلوات: «صلَّ مَعَنَا». وقال لأصحابه: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي». وعلى ذلك، ٣ أمر الناس بالحج، وأخذ الناس عنه المناسك التي بيَّنها ووقَّتها. وقال: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ». ولو لم يجز التأخير عن وقت الخطاب، لَمَا أَخَّرَهُ.
- ومنها قوله - تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ [وَلِلرَّسُولِ] وَلِلَّذِي تَرْتَبِي﴾؛ كان ذلك يعطي جميع القرابة من بني نَوْفَل، وبني عَبْدِ شَمْسٍ. فلَمَّا جاء عثمان، وجُبَيْر بن مُطْعِم، وقالوا ما قالوا، من أَنَّهُ حَرَمَهُمْ وقرابتهم سواء، قال النبي - صلى الله عليه -: «إِنَّ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ لَمْ يُتَارِقُوا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ». وأراد به كونهم معه في الشَّعْب، حيث هَجَرْتَهُمْ قُرَيْشٌ. وهذا بيان ٦ منه لعثمان وجُبَيْر بن مُطْعِم؛ بعد خطاب كان يقتضي عموم القرابة المتساوية.

فصل في الأدلة المستنبطة

١٥

- ١٨١ فمنها أَنَّ | البيان إِنَّمَا يُرَاد لَصَحَّةِ إِيْتَاعِ الْفِعْلِ مِنَ الْمَكْلَفِ. وما كان بهذه المثابة، لا يجب تقديمه على وقت الحاجة؛ بل يجوز تأخيره إلى وقت الحاجة إلى إيتاع الفعل. وذلك هو القدرة المصحَّحة للفعل، والآلة المستعملة فيه؛ لأنَّه لا ١٨ حاجة به إليهما قبل وقت الحاجة. كذلك البيان، لا يُحتاج إليهما سلفاً قبل الحاجة. فإن قيل: تأخير القدرة والآلة لا يوجب جهلاً، وهذا يوجب جهلاً؛ لأنَّه إذا قيل له: ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، اعتقد وجوب قتل كلِّ مشرك. فإذا جاء التخصيص، ٢١

٦ لأصحابه: السابق (للناس) مشغوب. || ضلُّوا: مزيد. ٧ عنه: به على، كذا. ٨ أخره: أحبره.

٩ ومنها: مغيرة. ١٠ القرابة: مهمل. ١١ عثمان: عنين. || وجُبَيْر: وحنير. || وقرابتهم سواء: صرانتهم

سوا. ١٣ الشَّعْب: الشعب. ١٤ المتساوية: مهمل. ١٦-١٨ من: من المكلف، إلى الفعل؛ في

الهامش. ١٧ المثابة: مهمل. || تأخيره: ماحر، كذا. ١٨ والآلة: والاوله. ١٩ إليهما: مغيرة (من: اليهما).

٢٠ فإن: مزيد. || قيل: مغيرة، مهمل.

- بعد ذلك، بإخراج أهل الكتاب إذا أدوا الجزية، والصبيان والمجانين، بآن اعتقاده لإيجاب قتل الجميع جهلاً. وكذلك إذا قال: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾، يعني به الجهل بحق كل امرئ، فلا ندري ما الحق. فكانت الحاجة إلى البيان داعية لنفي هذا الجهل؛ إذ الجهل قبيح، والتعريض بالقبيح قبيح. فذلك الذي أغنى عن تقديم القدرة والآلة، وأحوج إلى تقديم البيان على وقت الفعل.
- ٦ قيل: من آتاه الله عقلاً صالحاً للتكليف، وعرف ما قد استقر في لغة العرب من التخصيص الداخِل على العموم، والتفسير الوارد بعد الإجمال، لا يبادر باعتقاد الجهل بمبادرة الأمر بالعموم والمجمل؛ بل يعتقد أنه على العموم، ما لم يرد دليل تخصيص. فإن منعم من تأخير البيان عن الخطاب إلى وقت الحاجة، وجوّزتم مع هذه الحال الجهل على مَنْ أزيحت عنه بمعرفة اللغة، وصحة الخلق، وصحة العقل؛ فامنعوا من تأخير القدرة | والآلة لتجوز جهل المكلف، بظنه أنه قد كُلف ما لا يُطابق، حيث قدّم الأمر له مع إفلاسه حين أمن من القدرة والآلة، ولما لم يوجب ذلك اعتقاد الجهل، فيما قرّرنا من أنه يعتقد العموم، ما لم ترد دلالة التخصيص. ولم يحنج أن يُقال له «افعل»، ما لم تعجزه، و«أوجب عليكم»، ما دتم أحياء،
- ١٥ لما كان ذلك معلوماً؛ بدليل أنه إذا أراد ذلك كذلك، ما لم ينسخ، لا يحتاج أن يُقال للمكلف لعلمه بالدليل أنه كذلك. ولأنه قد يرد الخطاب باسم حقيقة في شيء، يعتقد المكلف الحقيقة بأصل الوضع؛ فتقوم دلالة على أنه أراد المجاز. ولا يُقال إنه عرّض المكلف للتكذيب، وكلامه للكذب، لما كانت عادة العرب ذلك. والمعراج، مناماً أو يقظة، أوحى الله إليه، أو كافحه مكالمته بفرض خمسين صلاة، ولم يطلعه على ما ينتهي إليه الأمر. أتراد عرّضه للجهل، حيث كان مراده خمساً،
- ٢١ لما انتهى إليه من النسخ؟
- على أنا نقابل ما ذكرت من حصول الجهل، بما يوفي على ذلك من النفع. وهو أن الله - سبحانه - إذا خاطب المكلف بإيتاء الحق، تلقى أمره باعتقاد إيجاب الحق؛ ويوطن نفسه على أداء أي حق يبينه، وفسره به، قلّ أو كثر؛ فحصل له في
- ٢٤

٢ به: مزيد، مهمل. ٣ بحق: بالحق. ٤ أغنى: اعنى. ٩ وجوّزتم: جورم. ١٣ ما: مما.

١٤ تعجز: معجز. ١٥ بنسخ: اسح. ١٨ للتكذيب: الكذب، كذا. ٢٣ يابنا: بابنا. ٢٤ يتنه: ينه.

- ذلك جزيل الثواب، بما اعتقده وأضمره. فإذا جاء تفسير ذلك بأنه العُشر؛ أو ربع ١٨٢ والعشر؛ | أو مقداراً ما، سارع إلى الإتياء بسهولة وطيب نفس. إما كان جَوَزه من تفسير ذلك بالنصف؛ أو الثلثين. فحاز بذلك ثواب الإضمار الأول، واعتقاد ٣ الطاعة فيما كُثر وسُئِلَ عليه من التكليف في تفسيره بالقدر الناقص عما كان التزمه. وهاتان المصلحتان تغطيان على الجهل الذي لا يضر مثله في التكليف. وهل التكليف إلا بين أمرين: تجهيل وتعريف؟ وكـم جهل ثم كُشف، وجهل وأدام ٦ التجهيل فلم يكشف؟ فمن الآيات ما كشفها، وهي النصوص؛ ومن الآيات ما كتم مراده منها، وهي المتشابهات التي لا يعلم تأويلها إلا الله. وأكثر أهل العلم باللغة والأصول على ذلك. وجهلنا بحقائق أشياء عَلَّمَنَاها جملةً، وجهلنا بحقائقها ٩ تفصيلاً، فكلفنا اعتقاد تأييد العمل، وكشف عن مراده بالمدة حين جاءنا بنسخ ما كان شَرع، وكتمنا الآجال والأرواح، ومتى الساعة. ورد السؤال عن ذلك، فقال - سبحانه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا ١٢ لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ عِنْدِ رَبِّي﴾: ﴿وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾، لما لم يكن بنا حاجة إلى معرفة ذلك. كذلك الجهل ههنا، قبل الحاجة، جهل بما لا حاجة بنا إليه. ١٥
- ١٨٢ ظ ومنها أن نبني المسألة على أصل: هو أن الأمر يتناول المعدوم | ليُوجد في الثاني. وعدمُ المخاطب رأساً أو كد من عدم فهمه للخطاب. وقد دللنا على ذلك الأصل، واستوفينا بيان الحُجج فيه؛ فكان دليلاً على هذا المذهب من طريق ١٨ الأولي؛ لأنه إذا ثبت جواز خطاب المعدوم ليوصله، فأحرى أن يجوز خطاب الموجود بما لا يفهمه في الحال، لبيته له في الثاني ويفهمه. وقد وافقنا في هذا الأصل جماعة ممن خالفنا في هذه المسألة؛ فهو حجة عليهم. ونسوق الدلالة على ٢١ الأصل في حق من خالفنا.
- ومنها أن النسخ تخصيص الأزمان. وهو أنه بين أن المراد بالأمر وقوع الأمور به في وقت يقتصر عن الدوام؛ كما أن العموم يكشف عن أن المراد به بعض الأعيان؛ ٢٤

٢ مقداراً ما؛ مقداراً اما. ٥ تغطيان: تعطيان. ٩ بحقائق: لحقائق. ١٠ تأييد: مهمل. ١٦ نبني: مهمل. || هو أن: وان.

دون استيعاب جنس الأعيان. ثم إنه جاز تأخير بيان النسخ عن وقت الخطاب، إلى وقت الحاجة في العمل بالنسخ، وهجران المنسوخ، بعد اعتقاد التأيد، وأنه مصلحة على الإطلاق، وحسن على الدوام. ثم بان بالنسخ أنه ليس بحسن، ولا مصلحة في جميع الزمان؛ كذلك التخصيص، ولا فرق بينهما.

فإن قيل: لا نسلم، بل لا بد من نوع إشعار؛ يشهد لذلك قوله - تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾.

قيل: هذا لا يصح لوجوه. أحدها أنه بمثل هذا لا يكون إعلامًا بالوقت الذي ينتقل عنه. والثاني أن هذا يحتاج إلى نقل؛ ولا يمكنكم الظفر بآية تُتلى، ولا سنة تُروى في ذلك. وقوله: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾، ورد مع قوله: ﴿قَوْلُ وَجْهِكَ﴾؛ ولا يمكنكم نقل تأريخ بين الإشعار والأمر المقتضي للنسخ.

على أن الإشعار بالنسخ بيان غاية الحكم وذلك لا يُعَدُّ نسخًا بدليل قوله: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾، وقوله: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾، وقوله: ﴿فَاعْتَرَلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾. فهذا، لما أبان فيه عن الغاية والعاقبة؛ لم يُعَدَّ نسخًا؛ وكان اشتراط

الإشعار إحالة للنسخ، وخروجًا عن الإجماع؛ ولأن تقديم الإشعار يسقط جمهور التعبد. وذلك أنه لما كلفهم أن يلتزم الواحد من المسلمين عشرة من المشركين، قال: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا﴾. كان ذلك مع كتم التخفيف بالنسخ إلى لقاء الواحد للاثنتين أثقل وأعظم على النفوس. ثم لما جاء التخفيف بعد ذلك، كان أشد وقعًا في القلوب مسرةً وابتهاجًا بالرخصة، والكرم في الأول أجلب للشواب؛ لأنه إنما يقع على قدر العناء. قال النبي - صلى الله عليه - لعائشة - رضي الله عنها: «ثوابك على قدر مشقتك».

فإن قيل: تأخير بيان النسخ لا يفضي إلى الإخلال بصحة الأداء فيما مضى؛ بخلاف العموم والمجمل، فإنه يخل بصحة الأداء؛ لأنه ليس يؤخر عن وقت الحاجة إلى الأداء.

[قيل: ...] فلا اختلال ولا إخلال بالصحة؛ | بل يتأدى الفعل بالبيان عند الحاجة إليه بحسب المراد.

فإن قيل: قد منع بعض المتأخرين النسخ إلا على وجه، وهو أن يقول: «صَلُّوا إلى بيت المقدس ما لم أنسخ القبله». فأما على الإطلاق: فلا يجوز عندي؛ لأنه يؤدي إلى البداء.

٣

قيل: هذا اعتبار ما لا يحتاج إليه؛ لأن الدليل قد دلَّ على أن المراد بالإطلاق هذا التقييد عند كل من قال بجواز النسخ. ومثله العموم: التقدير فيه «اقتلوا المشركين»، ما لم أخصَّ بعضهم بالمنع من القتل. على أنه لو صرح بقوله: «ما لم أنسخ»، لم يكن مزيداً على تجويز النسخ؛ لأنه لا يعطي قوله: «ما لم أنسخ»، «إني سأنسخ».

ألا ترى إلى قوله: ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّأَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾؛ لا يعطي وجوب جعل السبيل؛ بل كان يجوز أن يجعل لهنَّ السبيل، وكان يجوز أن لا يجعل. فالتقييد بقوله ذلك وعدمه سواء، إذ كان التجويز حاصلًا في الحالتين جميعًا؛ وإيهام العاقبة أصلح في التعبد؛ وأصلح في الابتلاء.

١٢

فإنه لو قيل لإبراهيم الخليل: «خُذْ وَاجِدَكَ وَالْمَدْيَةَ وَالْحَبْلَ واذْبَحْهُ، إِلَّا أَنْ يُنْسَخَ ذَبْحُهُ إِلَى ذَبْحِ كَبِشٍ يَكُونُ فِدَاءً لَهُ»؛ لاحتطت رتبة البلوى عن قدرها؛ إذا كانت العاقبة مبهمه، وهو إلى الخوف أقرب [منه] إلى الرجاء. ولهذا لما هَوَّنَ على يوسف في الحبِّ بالوحي إليه ﴿لَتَنْبِتْنَهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾؛ كانت محتته في تقلب أحواله أهون من محنة أبيه يعقوب، حيث أبهمت عنه العاقبة. ولم يُنَوِّحْ إليه في شأن يوسف بشيء؛ في عاقبة أمره وبمآله [ما] يروِّحه في الحال؛ بل تركه على عظيم البلوى، مع إيهام العاقبة.

١٥

١٨٤

على أن هذا اشتراطُ تقييدٍ في التكليف، لا يُحْطَى فيه بنقل؛ ووضع الشروط بالرأي لا يلتفت إليه.

٢١

وأما الفرق بين قوله هذا، وبين قوله: «أنا أشرطُ أن يعلمَ المكلفُ متى يُنسخ»، فلا بدَّ من تحقيق زمان التكليف، وبيان مقداره بالإطلاع له على مقدار مدة الحكم.

١ يظهر أن النسخ سها عن أداء الجواب لفقرة «فإن قيل» في أسفل الصفحة السابقة. ٥ هذا التقييد: هدا العمد، كذا. ٧ مزيداً: مهمل. ١١ فالتقييد: بالفشد. ١٣ خُذْ: السابق (هد) مشطوب. ١٨ وبما: مهمل، واللاحق (له) غير مشطوب. ١٩ يروِّحه: بروهه، مع العلامة لِحَرْفِي الراء والحاء المهملتين. ٢٠ وبمآله: ١٩ عظيم: مهمل. ٢٠ يُحْطَى فيه: بخطفائه. ٢٣ مقداره: مقدارها.

- فإن قيل: فالنسخ يخالف تخصيص العموم، لأنه لو قال: «أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ كُلَّهُمْ قَاطِبَةً أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ»، حُسِّنَ أَنْ تُبَيِّمَ الْعَاقِبَةُ فِيهِ، إِلَى أَنْ تَرِدَ دَلَالَةُ التَّخْصِصِ. ولو قال: «تَشْكُوا بِالسَّبْتِ أَبَدًا»، «صَلُّوا إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَبَدًا سَرْمَدًا»: لم يَجْزِ النسخ، وعاد النسخ بداء. ولهذا تسكع ابن الراوندي لليهود في لفظة التأيد، وأخذ منهم قدرًا من المال، على ما حكاه لنا المشايخ الأصوليون.
- قال: وإذا كان كذلك، وجب الإشعار بالنسخ.
- قيل: لا نسلم أَنَّ التأكيد بذكر التأيد يؤثر منطًا للنسخ؛ بل تبين بالنسخ، بعد ذلك، أَنَّهُ أَرَادَ أَبَدًا مِنَ الْآبَادِ. كما قال للكفار: ﴿فَتَمَتُّوا الْمَوْتَ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾؛ ﴿وَلَنْ يَمَتُّوهُ أَبَدًا﴾. وأخبر - سبحانه - عن تميتهم الموت في النار، وأنهم يقولون: ﴿يَا مَالِكُ لِيُنْضِصَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ أي «لِيُبَيِّتَنَا». فبان بذلك أَنَّهُ أَرَادَ بِالْأَبَدِ مَدَّتَهُمْ فِي الدُّنْيَا، ومبلغ أعمارهم.
- ومنها أَنَّ القول بتأخير البيان عن الخطاب إلى حين الحاجة، لا يوجب مُحَالًا في العقل من إفساد دلالة، أو قلب حقيقة، أو إخراج بعض الأمور عما هو به، أو إلحاق وصف بالتقديم المتعبد - جلَّ ذكره - مما لا يجوز عليه، أو إفساد الخطاب والتكليف. وإذا كان ذلك كذلك، ولم يَرِدْ سَمْعٌ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ - سبحانه - بالمنع من ذلك، لم يكن لإحالة المنع منه معنى، مع عدم إحالة العقل له والسمع. فإن أعادوا ما قَدَّمُوا، من أَنَّ فِيهِ تَجْهِيلَ الْمَكْلَفِ، فقد سبق الكلام عليه.
- ومنها الدلالة على من منع ذلك في الخبر قوله - تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، وشرح قرآنًا بعد قرن. فلو أَنَّهُ - سبحانه - قال: «فَاخْذَرُوا عِقَابِي إِنْ خَالَفتُمْ أَمْرِي، فَإِنِّي عَاقِبْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ» وأطلق؛ ثُمَّ إِنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّهُ إِنَّمَا عَاقَبَ مَنْ خَالَفَ مِنْهُمْ، وعصى أمره - سبحانه، وكذلك لو عَمَّ بلفظ الوعيد كُلَّ عَاصٍ مُخَالَفٍ لِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّ الْوَعِيدَ إِنَّمَا يُلْحَقُ مَنْ أَصَرَ وَلَمْ يَتُبْ مِنْ ذَنْبِهِ، أَوْ تَوَعَّدَ الْمَصْرِينَ، وَبَيَّنَّ أَنَّ قَوْمًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ، لم يكن في هذا إحالة في العقل، ولا مفسدة، ولا تغيير لقانون الشرع.

٣ بالسبت: مهمل. ٤ تسكع: مهمل. ٧ منطًا: مغير (من: معنا). مطموس بعضه. ٨ أبدًا من

الآباد: مهمل. ١٠ لِيُبَيِّتَنَا: لمسا. كذا. ١٩ قرآنًا: قرن. ٢٢ تَوَعَّدَ: نَوَاعَدَ. ٢٤ تغيير: بغير.

فإن قيل: بل فيه أمران من الفساد. أحدهما أنه تجوز الكذب؛ وذلك قبيح؛
 ١٨٥ فتجوز | القبيح على الحكيم قبيح. والثاني أنه إنما وُضع الوعيد للصرف عن الفساد؛
 وإقامة مصالح الدين؛ وفي انخرام ذلك تفويت للقصد. فلم يبقَ إلا الوعيد الجزم الحتم.
 ٣ فيقال: أما تجوز الكذب؛ فلا وجه له؛ لأن المنع. لو كان لذلك؛ لمنع من
 تخصيص العموم في الخبر مقارناً ومتأخراً؛ لأن الكذب لا يختص بما تأخر دون ما
 قارن. ولأن إخلاف الوعيد لا يسمى كذباً عند العرب؛ ولهذا تبجحت بإخلاف
 ٦ الوعيد وإنجاز الوعد؛ فقال شاعرهم: [الطويل]

وَإِنِّي إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمُخْلِفُ إِعَادِي وَمُنْجِرُ مَوْعِدِي

وأما الصرف عن القبيح؛ فإنه يحصل مع تجوز العفو؛ والدليل عليه أن تجوز
 وقوع العقوبة كافٍ. ولهذا شرع العقوبات والحدود في الدنيا صوارف عن القبيح؛
 والفساد لم يخرجها عن وضعها؛ وكونها صارفة ما جوزه من الإسقاط بالشبهات؛
 وما ندب إليه من الستر وقبول الرجوع بعد الإقرار؛ وغير ذلك. فليس وعيد الآخرة
 ١٢ في الزجر بأوفى من وعيد الدنيا؛ بل عقوبات الدنيا نقد وتعجيل. ولم يضعه وضعاً
 جزماً؛ بل بحيث يقع لا محالة. فكذلك وعيد الآخرة.
 ومنها أن ذلك قد وقع؛ بدليل ما بيننا من الآي، كقوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾
 ١٥ وأنه أمر بني إسرائيل بذبح بقرة. وبين بعد ذلك؛ وأخبر بعذاب قوم لوط؛ وبين نجاة
 ١٨٥ لوط وأهله؛ وإلى أمثال ذلك من الآي | الواردة في الأخبار. وأخر بيان ما أريد بها
 بعد الخطاب؛ تأخيراً للبيان عن وقت الخطاب.
 ١٨ ومنها أن الخبر يتضمن وجوب الاعتقاد؛ وهو عمل القلب؛ والتصديق لمختبره؛
 وهو عمل القلب. فنقول: إذا ثبت جواز تأخير البيان في أعمال الأركان؛ وهي التي
 وجبت بالأوامر والنواهي؛ كذلك جاز تأخير البيان فيما أوجب أعمال القلوب من
 ٢١ التصديق والاعتقاد. ولا يجدون لذلك فرقاً يعطي تخصيص جواز ذلك في الأوامر
 والنواهي؛ دون الأخبار.

٢ الحكيم: الحكم. ٣ انخرام: مهمل. ٦ ولأن: حرف النون مزيد. || إخلاف: اختلاف.

|| تبجحت: سححت. || بإخلاف: باختلاف. ٧ وإنجاز: وانجاز. ٨ ومُنْجِرُ: ومنحر. ١٥ كقوله: قوله.

١٦ وبين نجاة: مهمل. ١٩ لمختبره: لخره. ٢٠ جواز: في الهامش. ٢٢ يعطي: مزيد.

- ومنها البناء على أصلنا؛ وهو تجويز النسخ قبل وقت الفعل المأمور به، وأنه أراد بقوله: «صَلُّوا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ»، إِنْ مَكَّنْتُمْ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ وَلَمْ أَنْسَخْهُ. كذلك قوله: «اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ إِنْ تَرَكْتُمْ»، وهذا العموم ولم أَخْصِه. وليس في هذا إحالة من جهة العقل؛ ولا استبعاد من جهة الشرع؛ من حيث كان له إطلاق الأمر المقتضي للدوام قبل ورود النسخ الكاشف؛ غير أنه أراد التأكيد؛ لا التأييد.
- ومما يدل على صحة هذا، أننا نجوز أن يحيل بيننا وبين الفعل بعائق الموت، والإغماء، والجنون. فيصير التقدير: مع هذا التجويز، «صَلُّوا عِنْدَ الزَّوَالِ»، إِنْ لَمْ يُعَيَّنْكُمْ عَائِقٌ، أَوْ يَقْطَعَكُمْ قَاطِعٌ». فكذلك جاز أن يكون فيه تقدير «صَلُّوا»، ما لم أَنْسَخْ.
- يوضح هذا أن العوائق | الواقعة، المحيلة بين المكلف وبين إيقاع ما أمر به، في الوقت الذي أمر به فيه، إنما تقع من جهته - سبحانه. فالمرض، والجنون، والإغماء، والموت، من جهته؛ كما أن النسخ من جهته. فإذا كان القول المطلق مقدرًا بالإيقاع، ما لم تُوجَدِ عِاقِقَةٌ مِنْ جِهَةِ الْأَمْرِ، كذلك يكون معلقًا بأن لا يُوجَدِ نسخ من جهة الأمر. وإذا ثبت هذا الأصل، كان التقدير في العموم الذي تأخر بيانه وتخصيصه «إِنْ لَمْ أَخْصِه»؛ كما يُقَدَّرُ هناك «إِنْ لَمْ أَنْسَخْهُ أَوْ الْعَفْوُ عَنْهُ».

فصل في جمع شبههم

- فمنها أن قالوا: إِنْ الْخَطَابُ بِلَفْظِ الْعُمُومِ، وَمَرَادُ الْمَخَاطِبِ الْخُصُوصِ؛ وَخَطَابُ الْكُلِّ بِلَفْظِ الْكُلِّ؛ وَمَرَادُهُ مِنَ الْمَخَاطِبِينَ الْبَعْضُ. والمجمل الذي لا يفيد لفظه مراد المخاطب، فهو خطاب بما لا يُعْقَلُ؛ لأنَّ العرب لا تعقل الخصوص من العموم، ولا المُفَسَّرَ من المَجْمَلِ. وخطاب الإنسان بما لا يفهمه، قبيح؛ فوجب أن يُتَزَدَّ عَنْهُ صَاحِبُ الشَّرْعِ، كما لم يجب عليه أن يخاطب العرب بلغة التَّزْنِجِ والنَّبَطِ.

٢ مكنتكم: مهمل. ٤ استبعاد: استبعاد. ٥ قبل: س. ٦ التأييد: مهمل. ٧ التأييد: مهمل.

٦ يحيل بيننا: مهمل. ٧ بعائق: عائق. ٨ يُعَيَّنْكُمْ: مهمل. ٩ ما: السابق (الفعل) مشطوب. ١٥ يُقَدَّرُ:

مهمل. ١١ العفو عنه: الموعنه. كذا. ١٩ فهو خطاب: فناء حامليه. ٢٠ المفسر: التفسير. ٢١ التزنج: التزنج.

فَيُقَالُ: وَمَنْ الَّذِي أَعْلَمَكَ أَنَّا نَمْنَعُ ذَلِكَ، حَتَّى جَعَلْتَهُ أَصْلًا يُسْتَمَدُّ مِنْهُ الْحُكْمُ؟
وما المانع من ذلك؟ أَوْ مَا تَعْلَمُ أَنَّ الْخُطَابَ الَّذِي وَرَدَ إِلَى نَبِيِّنَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ، وَرَدَ عَرَبِيًّا، وَكَلَفَهُ الْبَلَاغُ إِلَى سَائِرِ الْأُمَمِ، وَكَانَ ذَلِكَ حَسَنًا؛ وَشَرَطَ تَعْبِيرَهُ
بِلُغَتِهِمْ، لِيَحْصَلَ الْبَيَانُ لَهُمْ فِي الثَّانِي؟ وَمَا الَّذِي يَمْنَعُ الْخُطَابَ الصَّادِرَ مِنَ الْحَكِيمِ،
بَأَيِّ لُغَةٍ شَاءَ. بَعْدَ أَنْ يُشِيرَ إِلَى الْمَخَاطَبِ أَنَّ الْخُطَابَ لَهُ، وَالْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، حَتَّى
١٨٦ ظ | بِالصَّوْتِ | السَّادِجِ الْمَمْتَدِّ الَّذِي لَا يَتَضَمَّنُ حُرُوفًا، حَتَّى بِالْعَجْمِ، لِيُنْشَرَّ وَيُتَرْجَمَ عَنْهُ
فِي ثَانِي الْحَالِ؟

عَلَى أَنَّ تَقْيِيحَكُمْ لِذَلِكَ لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ تَوَهَّمُ أَنَّهُ خَاطَبَ بِمَا لَا يُفْهَمُ، لِيُعْلَمَ
خُصُوصُهُ مِنْ عَمُومِهِ. وَلَعَمْرِي إِنَّ ذَلِكَ بَعِيدٌ عَنْ عَادَةِ حُكَمَاءِ الْمَخَاطِبِينَ الْأَمْرِينَ
الْناهِينَ. وَلَيْسَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا كَذَلِكَ؛ بَلِ الْخُطَابُ يُوجِبُ اعْتِقَادَ مَا يَبَيِّنُهُ فِي الثَّانِي،
إِمَّا جَمُودًا عَلَى عَمُومِهِ أَوْ بَيَانًا لَخُصُوصِهِ. فَيَعْتَقِدُ الْمَكْلَفُ تَجْوِيزَ خُصُوصِ الْعَامِّ
بِالْبَيَانِ الَّذِي يَأْتِي؛ وَتَفْسِيرَ الْمُجْمَلِ. فَالْعَاقِلُ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ خُطَابِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ -
بِمَا لَا يَفْهَمُهُ، أَنَّهُ سَيَفْهَمُهُ فِي الثَّانِي؛ بِتَخْصِصِ الْعَامِّ وَتَفْسِيرِ الْمُجْمَلِ؛ أَوْ بِأَنْ يَكْلَهُ
إِلَى اجْتِهَادِهِ؛ فَيَقُولُ: «أَذْ مِنْ الزَّرْعِ مَا شِئْتَ أَوْ سِئِلَ عَلَيْكَ». فَذَاكَ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي
نَرِيدُهُ؛ فَلَا قَبْحَ فِي ذَلِكَ إِذَا. وَمَنْ الَّذِي يَسْتَفْهِجُ فِي عَرَفِ الْعُقَلَاءِ خُطَابَ مُلُوكِ
العجم للعرب، والعرب للعجم؛ بِشُؤُونِهِمُ الْخُطَابَ الْمَدِيدَ، وَمَكَاتِبَةَ الْعِبْرَانِيِّ
وَالسَّرِيَانِيِّ لِلْعَرَبِيِّ، ثِقَةً بِمَا يَشْنَعُ ذَلِكَ مِنَ التَّرَاجُمِ وَالتَّفْسِيرِ وَالتَّعْبِيرِ؟ وَقَدْ عِلِمَ
المخالف أَنَّا وَجْهٌ أَهْلُ السَّنَةِ جَوَزْنَا خُطَابَ الْمَعْدُومِ حَالَ عَدَمِهِ لِيُوجَدَ، وَدَلَّلْنَا
عَلَيْهِ؛ فَأَوْلَى أَنْ نَجُوزَ خُطَابًا بِمَا لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ لِيُفْهَمَ، وَيُبَيَّنَ فِي الثَّانِي. وَمَعْلُومٌ
تَفَاوَتْ مَا بَيْنَ الْمَعْدُومِ رَأْسًا وَبَيْنَ الْمَوْجُودِ الْعَدِيمِ الْفَهْمِ؛ لِإِعْجَامِ الْخُطَابِ.

١٨٧ و | فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ هَذَا الْأَوَّلَى صَحِيحًا، | لَكَانَ خُطَابُ الْمَجْنُونِ لِيَعْقِلَ وَيَفْقَهُ،
وَالصَّبِيِّ لِيَبْلُغَ فِي مُسْتَقْبَلِ الْحَالِ، جَائِزًا؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْعَقْلِ دُونَ عَدَمِ الْأَصْلِ. فَإِذَا لَمْ
يَتَحَصَّلْ، بِتَجْوِيزِ خُطَابِ الْمَعْدُومِ عِنْدَكُمْ، خُطَابُ الْمَجْنُونِ وَالطُّفْلِ مِنْ طَرِيقِ
الْأَوَّلَى، لَمْ يَتَحَصَّلْ تَجْوِيزُ خُطَابِ بِمُجْمَلٍ وَبِمَا لَا يُفْهَمُ لِيُفْهَمَ فِي الثَّانِي، مِنْ تَجْوِيزِ
٢٤

١ نَمْنَعُ: نَمْنَعُ، كَذَا. ٢ أَوْ مَا تَعْلَمُ: أَوْ عِلْمُ. ٣ الْحَكِيمُ: مُتَّبِعٌ. ١١ جَمُودًا: جَمُودٌ. || بَيَانًا: سَانٌ.

١٤ أَذْ مِنْ: أَذْمَنَ. || شِئْتَ: سَبَّ. ١٧ لِلْعَرَبِيِّ: مُتَّبِعٌ. ١٩ وَيُبَيَّنُ: وَيَبِينُ. ٢٤ يَتَحَصَّلُ: مَهْمَلٌ.

|| تَجْوِيزُ: مَهْمَلٌ. وَالسَّابِقُ (خُطَابُ) مُشْطُوبٌ.

خطاب المعدوم لئوجد. ومعلوم أن الشرع قد قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ»؛ وذكر المجنون. فعاد تنبيه الشرع بإبطال خطاب المعدوم؛ فكان تنبيه الشرع مقدماً على تنبيهكم.

٣ قيل: ومن أعلمكم أننا لا نجوز توجه الخطاب إلى مجنون في المعلوم أنه يفتق، وصبي في المعلوم أنه سيبلغ؟ وإن أردتم تجوز خطابه، مع عدم هذا الشرط، فذلك باطل.

٦ عدنا إلى إتمام الجواب عن أصل الشبهة. وذلك أن أصل ما تعلّقتم به، من تنبيح خطاب المكلف بما لا يفهم منه مراد المتكلم، إنما هو لتعذر طاعته فيما أمر به. وذلك موجود في خطاب العاجز الذي لا يصحّ منه الفعل المأمور به مع عدم قدرته؛ وكذلك القادر العادم للآلة التي لا غناء به عنها في فعل صناعته. ثم لم يقبّح ذلك بما يؤتى في الثاني، ويتمدّ به من القدرة والآلة؛ وقت حاجته إلى الفعل.

٩ على أن ما نحن فيه من الخطاب يبعد عن خطاب العربي بالزنجية. وذلك أن صبغة العموم قد عُقِلَ منها الاستيعاب والشمول للأعيان المأمور بإيقاع الفعل فيها؛ كقوله: ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾. وقد عُقِلَ: | من قوله: ﴿وَأَتُوا حَتُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾؛

١٢ ١٥ الإيتاء معقول، والحق معقول، وأنه أمر واجب، ويوم الحصاد معقول؛ لم يبق في الآية شيء مجهول، سوى قدر الحقّ وكميته. ومتى قبّح في العقول والعادات إتقان لفظة منها، على بيان معناها، في مستقبل التلفظ بها؛ وأين هذا من لفظ زنجي يُخاطَب به عربي لا يفهم كلمة من الزنجية؟ ولأن خطاب العربي بالزنجية لا يفيد فائدة في الحال رأساً، والخطاب بالعموم والمجمل قد أفاد في الحال تلقّي الخطاب باعتقاد إيجاب فعل، والتزام حق، إلى أن يبيّن مقدار الحق ومبلغ الأفعال في تلك الأعيان.

٢١ وجواب آخر. وهو أن جميع ما عُولوا عليه باطل بإطلاق الأمر المنتضي عموم الأزمان. ثم أبان النسخ عن إرادة الأمر به، في بعض الأزمان؛ ولا محيص لهم عن هذا بفرق. على أن ما قدموه في ذلك، قد تكلمنا عليه.

٤ يفتق: نفس. ٨ طاعته: مغتير. ٩ أمر به: أمره. || عدم: في الهامش. ١١ يقبّح: مهمل. || بما يؤتى: سألوا. || ويتمدّ به: ويؤدّبه. مغتير. ١٥ ويوم: يوم. ١٦ قبّح: مهمل. || والعادات: والعبادات. || إتقان: اتقان. ١٩ تلقّي: مهمل.

- ومنها قولهم: إن ما ذهبتم إليه ههنا يعود بقولكم، وينفصي به إلى المذهب
مذهب أهل الوقف؛ لأنكم قلتم إذا تأخر بيانه، يجوز أن يكون عامًا، ويجوز أن
يكون خاصًا. وكيف [إذ] كررنا عليكم أن اعتقاد كونه عامًا، من غير بيان ٣
تخصيصه، اعتقاد للجهل، وتعريض من الشارع للمخاطبين باعتقاد الجهل، كررتم
القول بأنه لا يُعتقد العموم، | بل يُعتقد تجويز ورود التخصيص؛ فهذا تصريح منكم
بمذهب أهل الوقف؛ وهذا من أكد ما توهمون به خطأنا في هذا المذهب. ٦
فيقال: ليس التوقف في هذا توقفًا فيما وُضعت الصيغة له في أصل الوضع.
وإنما هو توقفٌ ترقبٌ مستقبل وتجويزٌ مستأنف من بيان يكشف عن تخصيصه؛ كما
نترقب ونجوز نسخ الأمر المطلق. ولا نقول إننا نتوقف في صيغة الآية المحكمة. ٩
والذي يكشف عن الفرق بيننا وبين أهل الوقف، أننا نحن إذا عدنا دليلًا يخصص
مع مجيء وقت التنفيذ للحكم والعمل باللفظ، بقينا على القول بعموم اللفظ؛ وأهل
الوقف لا يكتفون في القول بعمومه بعدم دليل التخصيص في الثاني؛ بل لا يحكمون ١٢
بكونه [على] عمومه إلا بدليل مستأنف، يدل على أن المراد به العموم. فقد بان أن
قولنا في هذا لا يؤدي إلى مقالة أهل الوقف.
- ومنها أن قالوا: إن البيان مع المبيّن بمتزلة الجملة الواحدة. ألا ترى أنهما ١٥
بمجموعهما يدلان على المقصود بهما؟ ولا خلاف أنه لا يحسن تأخير الخبر عن
المبتدأ بأن نقول: «زَيْدٌ»، ونقول بعد زمان: «قَامَ»؛ كذلك لا يحسن أن تؤخر البيان
عن الجملة المبيّنة. ١٨
- فيقال: إن تأخير الخبر عن المبتدأ ليس من أقسام الكلام، ولا هو مفهوم بحال.
والمجمل يفهم به ومنه إيجاب حق، ويبقى علينا بيان كميته ومقداره. وينكشف ١٨٨
ذلك بتعليق الأحكام | عليه؛ وهو الإيمان والاعتقاد بأن حقًا قد وجب عليه، والعزم ٢١
على إثباته، مهما كان من كثير وقليل، ولا يفيد قول القائل «زَيْدٌ»؛ ولأنه بالناسخ
والمنسوخ أشبه منه بالمبتدأ والخبر.

٢ مذهب: مهمل، كفعول المصدر. بدون «الباء» حرف الجر الذي يستحب الفعل «مذهب»
ومصدره. ٣ وكيف: وكما. ٥ منكم: منك. ٦ وهذا من أكد ما: وهذا مراكدا. || خطأنا: مهمل
الشكل والتنفيذ. ٧ توقفًا: توقف. ٩ نترقب: نرتب. ١٩ مفهوم: معتبر. ٢٠ ويبقى: وسبق. || كميته:
كميته. ٢١ عليه: مزيد. || الإيمان: في الهامش. ٢٢ إثباته: مهمل.

ومنها قولهم: لَمَّا لم يَجْز أن يرد في كلامهم بعض حروف كلمة، لَتُتَمَّ تلك الكلمة في مستقبل الحال، كذلك لا يجوز أن ترد الكلمة غيرَ مَبْنِيَّةٍ في الحال لَتُبَيَّنَ.

٣ فيقال: وما الذي قَرَّبَ بينهما؟ فإنه لا يُحتمل أن يُقال: «لَمَّا قُبِحَ هذا، قُبِحَ هذا»، إلا بعد دلالة تجمع بينهما. على أننا نحن نعلم أن العرب لم تنطق ببعض كلمة، لتتَمَّها في الثاني؛ ونكَلَمَت بالكلمة المفهومة بظاهرها، لتصرفها عن ظاهرها بما يأتي من الدلالة الصارفة لها؛ حتَّى أنَّهم لم يَتَّبِعُوا تأخير النسخ. ولا نعلم منهم ولا عنهم إيرادَ حرف أو حرفين، من كلمة لا يُفهم المقصود بها إلا بخمسة أحرف.

٩ ومنها أن قالوا: إنَّ البيان المتأخَّر، عند من أجازوه، يُخرج بعض ما اشتمل عليه اللفظ، فجري مجرى الاستثناء المخرج لبعض ما عمَّه الاسم وتناولوه. وقالوا: فلَمَّا أجمع أهل اللغة على قبح تأخير الاستثناء عن المستثنى منه بأوقات كبيرة، كذلك التخصيص، وبيان المبيَّن. وذلك أنَّهم استهجنوا قول القائل: «اضْرِبْ عَيْدِي»، وقوله بعد حول: «إِلَّا نافعًا»، أو «سَوَى خالداً»، أو «غَيْرَ عمرو».

١٢ فيقال: أمَّا دعواك الإجماع، فلا وجه له، مع | خلاف ابن عباس، وهو من ١٨٩ ساداتهم، وترجمان الكتاب العزيز، وقوله بجواز الاستثناء بعد سنة.

١٥ وجواب ثانٍ. إنَّ الفرق بينهما أنَّ عادة أهل اللغة أن لا يُبتدأ بـ «غَيْرَ» و «سَوَى» و «إِلَّا»، ولا يُتحرَّج من الابتداء بصيغة الأمر والنهي. فإذا قال: «اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ»، لم يحسن أن يُقال، بعد سنة: «إِلَّا أَهْلَ الْكِتَابِ إِذَا آدَوُا الْجِزْيَةَ»؛ ويحسن أن يقول: «ولا تَقْتُلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِذَا آدَوُا الْجِزْيَةَ»؛ فإِنِّي لم أرَدهم بالأمر بالقتل؛ أو يقول: «اضْرِبْ عَيْدِي»، ويقول بعد أوقات كبيرة: «إِلَّا سَالِمًا»، فإنه لا يحسن؛ ويحسن أن يقول: «ولا تُضْرِبْ سَالِمًا»، وإن كان اللفظان جميعًا يُخرِجان من اللفظ ما لولاه لَدَخِلَ فيه.

٢١ على أن هذا الذي ذكرتموه من القياس والاستعمالين، لا يُقاس أحدهما على الآخر؛ كما لا يُقاس التخصيص على النسخ. فإن جاز أن تقيسوا أنتم التخصيص

١ لَتُتَمَّ: لتتم. ٢ مَبْنِيَّةٌ: مهمل. || لَتُبَيَّنَ: مهمل. ٣ قَرَّبَ: مهمل. ٥ لتتَمَّها: مغير.

٦ الصارفة: في الهامش. ١٠ فجري: جرى. ١٥ بجواز: مغير. ١٦ يُبتدأ: تندي. ١٧ يُتحرَّج: مهمل.

٢٣ من: عن. || والاستعمالين: والاستعمالان. || أحدهما: لاحدهما.

على الاستثناء: في منع تأخير أحدهما كما امتنع تأخير الآخر، جاز أن نقيس نحن التخصيص على النسخ في جواز التأخير. فوقف دليلكم، وترجح قولنا نحن بأن النسخ، ودليل التخصيص جميعاً، يُبتدأ بهما في اللغة، ولا يُبتدأ عند أهل اللغة بحروف الاستثناء.

- بيان ذلك أنه يحسن القول ابتداءً: ﴿وَلَوْ وَجَّهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾،
 ١٨٩ ظ بعد ما شرع أولاً استقبال بيت المقدس، وإن طال | [الزمان] بينهما. ويحسن أن يقول «لا تَقْتُلُوا أَهْلَ الْكِتَابَيْنِ إِذَا بَدَلُوا لَكُمْ الْعَهْدَ وَدَفَعُوا الْجَزْيَةَ»، بعد قوله: ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾؛ ويحسن أن يقول: «أَخْرِجُوا مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ أَفْزَرَةً مِمَّا تُنْبِئُهُ الْأَرْضُ فَتِيرًا»؛ بعد أن قال: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾، وإن طال الزمان بينهما.
 ٩ ولا يحسن أن يبتدئ فيقول: «إِلَّا نَافَعًا»، و«غَيْرَ نَافِعٍ»، و«سِوَى نَافِعٍ»، بعد أن قال: «اضْرِبْ عَيْدِي»، بزمان مديد.
 ١٢ ومنها أن قالوا: لو كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - [جَوَزَ] تأخير البيان مع وجود الأمر له ولأئمة بالمجمل والعموم، لجاز تأخير البلاغ. ولما لم يجز تأخير البلاغ، لم يجز له تأخير البيان؛ لأن كل واحد منهما إعلام وإشعار بما شرع الله - سبحانه. فإذا لم يؤخر أحد الإعلاميين والإشعاريين، كذلك لا يؤخر الآخر.
 ١٥ فيقال: ومن الذي يمنع تأخير البلاغ، إذا كان بأمر من الله وتشريع منه؟ فليس ذلك بمحال، ولا تُنفي عنه؛ بل جائز عليه - سبحانه - أن يؤخر البيان عن المجمل، كما يؤخر الإقذار عن المكلف على ما كلفه. على أن تأخير أصل البلاغ إخلال بما يفيد، ويقع به عمل يُقابل المكلف على مثله بالثواب؛ ويعتق به نوعاً من أسباب الإثابة والأجر؛ وهو توطيئ النفس على امثال المأمور به، إذا فسره. فإذا قال: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ﴾؛ فسمع ذلك بعد تبليغ النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اعتقد وجوب
 ١٩٠ وحق؛ ووطن نفسه على إخراجه | من ماله مراغمة للنفس؛ وإن كثر مقداره، وثقل على النفس إخراجه؛ وصار متوقفاً لتفسير المقدار، فيحصل له بالاعتقاد وتوطيئ النفس على الأداء، وإن يبدد الانتظار لما يرد من التفسير، من أعمال القلب ما يوفي
 ٢٤

١ تأخير: ناخر. ٧ تَقْتُلُوا: مغتير. ١٠ نَافَعًا: نافع. ١٢ النبي: النبي. ١٤ يجز له: «له» في الهامش.

١٧ نُفِي: بغي، مغتير (من: نفا). || يُؤَخَّرُ: ناخر. ٢٤ يبدد: يبدد، مع علامة الراء. || أعمال: الأعمال.

على أعمال الأركان كلها. وإذا لم يحصل أصل البلاغ، تعطل المكلف عن هذه الأمور التي مدار التكليف عليها، وهي أعمال القلب. فأين تأخير البلاغ من تأخير البيان؟

٣

على أَنَّ الله - سبحانه - لو ذكر حكماً، لم يجز للنبي - صَلَّى الله عليه - كتمه إذا كان تكليفاً لأئمة العمل به أو الاعتقاد له. وإن جاز أن يتأخر الإعلام والبيان، بمدة ذلك الحكم متى يُنسخ، ومتى يُرفع أو يُغيّر، فقد جاز تأخير بيان الحكم بالنسخ، وإن لم يجز تأخير أصل بلاغ الحكم للأمة.

٦

ومنها أنه لو جاز تأخير البيان، لم يؤمن على النبي - صَلَّى الله عليه - حصول الاخترام قبل بيانه؛ وذلك ممّا يعطل ذلك الحكم الشرعي. وما أفضى إلى تعطيل المشروع، لم يجز أن يكون مشروعاً؛ لما فيه من تضييع الغرض، وخلو الأمر بذلك الحكم من فائدة. وذلك عن العيب الذي لا يجوز على الله - سبحانه، ولا يحسن بالحكماء من خلقه.

١٢

فيقال: هذا تعليق باطل من وجوه. أحدها أن هذا يُنتنى على أصل، و[هو] أنه - سبحانه - يجوز أن ينسخ العبادة المأمور بها قبل وقت فعلها؛ والنسخ رفع لذلك الحكم وإعاقته عنه. فلا فرق بين الإعاقه باخترام السفير - صَلَّى الله عليه - قبل بيان المَجْمَل الذي أنزل عليه؛ وبين نسخ المأمور به قبل وقت فعله المعيق عن فعله. وسيأتي الكلام - إن شاء الله - في هذه المسألة | في فصول النسخ بما فيه غناء. وكفاية؛ لكن نقدم ههنا بحسب ما يليق بالكلام. فنقول:

١٨

إن الله - سبحانه - [إذا] اخترم نبيه قبل البيان، علمنا أنه - سبحانه - لم يُرَدْ، بإنزال الأمر بالمَجْمَل، إلّا ما يحصل من بلاغه لذلك المَجْمَل. فكان تكليفه - صَلَّى الله عليه - أن يبلغ ما أنزل، وتأخير البيان عنه لا ينقصه من رتبة البلاغ شيئاً، ولا يوجب عليه معتبة؛ ولا إثماً، ولا تقصيراً في البلاغ. والأمة عملوا بحسب ما بلغ؛ فتلّقوا ذلك باعتقاد وجوب حقّ، ووطنوا نفوسهم على الطاعة

٢١

١ أعمال: الأعمال. ٤ للنبي: السى. ٧ بلاغ: سلاع. ٩ الاخترام: مهمل. ١٠ يجز أن: في الهامش. || نفيح: مهمل. || الغرض: الفرض. ١٣ يُنتنى: مهمل. ١٥ باخترام: باحترام. || السفير: السفير، معتبر (من: المفسر). ١٩ اخترم: احترم. || نبيه: مهمل. ٢٣ فتلّقوا: ملّقوا. || ووطنوا: ووطّوا، كذا.

بإخراج ما يفسره به من مقدار ذلك الحق. فما عاد ذلك بتقصير في بلاغه - صَلَّى
الله عليه، ولا إخلال بطاعة من جهة الأئمة؛ إذ لا تفریط من الرسول - صَلَّى الله
عليه، ولا من الأئمة في ذلك. وتوقعهم بعد ذلك ما يَرِدُ من التفسير أو
التخصيص، نوعٌ تعبدي آخر؛ لا يخلو من فائدة ومثوبة. ولهذا زُوي عن النبي
- صَلَّى الله عليه - أنه قال: «المنتظر للصلاة في صلاة» لأجل توقّعه الوقت الذي
يصلّي فيه. والتوقع نوع عمل بالقلب. ولهذا قيل لأبي بكر الصديق في صلاة
الفجر: «كَادَتْ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ» فقال: «لَوْ طَلَعَتْ، مَا وَجَدْتُنَا غَافِلِينَ» - يعني أن
تطويله بالقراءة شغل ويقظة. وهذا هو القصد.

على أنه إن كان الأمر بلفظ عموم؛ واخترم - صَلَّى الله عليه - قبل بيان
تخصيصه، وكان لأئمة دليل مستنبط من قياس أو استدلال يدل على تخصيص ذلك
العموم، فما يتعطل على قولنا لجواز التخصيص بالقياس.

١٩١

أ | جواب آخر. وهو أَنَّ الله - سبحانه - قد جعل تكليفه على ضربين: مضيق،
وموسع. وجعل الموسع غير مؤاخذ بتأخير المكلف له؛ كقضاء رمضان فيما بين
رمضائين، والصلاة ما بين الوقتين. فلو اخترم المكلف في زمن الموسع؛ لم يلحقه
من جهة الله - سبحانه - لائمة، ولا مؤاخذة. فقد نجا من المؤاخذة لأجل الاخترام
في وقت كان مخيراً فيه بين الأداء والتأخير، وما خلا من ثواب العزم على الفعل في
الوقت الموسع قبل خروجه. فلا يُنكَرُ أن يكون حال هذا المجمع والعموم؛ إذا
حصل الاخترام قبل بيانهما، كحال اخترام المكلف في وقت العبادة الموسع؛ وكان
ذلك خارجاً على المذهبين؛ وصحيحاً على كلا القولين؛ أرباب المصالح والقائلين
بالمشيئة المطلقة من غير إيجاب مصلحة. لأنه لما اخترم قبل البيان؛ عُلِمَ أن هذا
كان هو الأصلح. ومن قال بالمشيئة، علم أن هذا كان هو المراد دون البيان.
ومنها أن قالوا: تجوز تأخير البيان عن وقت الخطاب بفضي إلى أن يأمر بشيء
ويكون مراده عند ذلك الشيء، أو غيره وخلافه، وذلك لا يجوز؛ كما لو أمر بقتل
المشركين، وهو يريد استبقاءهم؛ وبالصوم، وهو يريد الإفطار؛ وبالقيام، وهو يريد

٢ بطاعة: طاعة. ١١ يتعطل: مهمل. ١٣ بتأخير: ماخر. ١٤ الموسع: التوسع. ١٦ خلا: مهمل.

٢٤ وهو يريد استبقاءهم: وهو يراد استبقاؤهم، كذا.

القيود؛ وذلك غير جائز على الله - سبحانه. كذلك لا يجوز أن يأمرهم بلفظ ظاهره العموم، وهو يريد به الخصوص.

- ٣ فيقال: باطل، إذا قال به؛ [لأنه] يفتي إلى أن ينطق بالعموم، ويعدل عنه إلى الخصوص. على أن الذي | أراد منهم بذلك اعتقاد طاعته فيما أظهر من العموم، ١٩١ ظ وطاعته في العمل بالتخصيص المجوز ورود؛ كما أنه إذا أمر باستقبال بيت المقدس، وجب تلقى ذلك بالطاعة والانتقاد إلى ما أظهر، وظاهره يعطي التأيد. ٦ وإن كان يريد بذلك وقتاً مخصوصاً، وكلّ عذر لهم في تجويز النسخ، وهو تخصيص زمان؛ هو عذرنا في ورود لفظ العموم، وإن تأخر بيان تخصيص الأعيان ٩ عن الخطاب به. وفارق ما ذكره من أمره بالقيام وهو يريد القعود؛ وقتل المشركين وهو يريد استبقاءهم؛ لأن ذلك ليس من أقسام الكلام، ولا يستعمل في موضع ما. فأما العموم الذي يرد عليه الخصوص مبيّناً أنه كان هو المراد، فسائغ في ١٢ لغتهم، مستعمل في عاداتهم؛ فصار كأحد أقسام المجاز والتوسع. ومنها أن تأخير البيان عن الخطاب يوجب نسخ ما يخص منها، بعد وروده على التراخي. ونحن لا ننكر النسخ؛ وإنما ننكر أن يكون البيان المتأخر تخصيصاً. ١٥ فيقال: هذا باطل؛ لأن النسخ إنما يصح بعد ثبوت الأحكام واستقرارها. ولفظ العموم الواجب تنفيذه على التراخي لم يستقر بعد كونه عمومًا، إن تركنا وظاهره. ويجوز ورود ما يخصه؛ فبطل ما ذكره.
- ١٨ ومنها أن قالوا: لو جاز تأخير البيان يومًا، لجاز تأخير سنة وأكثر؛ وذلك يخرج عن كونه متعلقًا بالأول. فإنه ليس لنا في كلام العرب كلام | منعطف على الأول ١٩٢ ر بعد زمان طويل، بل بصير الأول بطول المدة كالمهملة؛ لأنه كلام لا يتحقق العمل به، بل يقع منتظرًا به ما بعده. والمنتظر لم تحصل فائدته. ٢١ فيقال: انتظار بيانه لا يعطل عن تعبد مقصود مثله. وفيه مصلحة معجلة؛ هي اعتقاد ما تضمنه، وتوطئ النفس على العمل بما يفسر به مجمله ويخص به عمومته؛ ٢٤ ومثل هذا لا يكون من جملة المجمل. وإذا جاز أن يقع التعبد متفرقًا ومتتابعًا،

٣ قال به: فأنه. ه آه: الفسيفساء. || باستقبال: مهمل. ١١ مبيّناً: مهمل. ١٦ وظاهره:

مهمل. ١٩ منعطف: مغير. ٢٢ يعطل: مهمل. || تعبد: مهمل. ٢٢-٢٣ هي اعتقاد: واعتقاد.

- كالإحرام يقع في شَوَال وتقع أفعاله في شهور، وبعض أفعاله بعد شهور، وبين فعل وفعل ونسك ونسك أيام عدة، وصوم التمتع ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع، ويكون عزمه في رجوعه تعبدًا إلى حين رجوعه، - جاز أن يكون ما بين ٣ الاعتقاد والفعل الواقع بالبيان المستقبل مدة موصولة بالفعل، بما يملأها من الاعتقاد والعزم وتوطين النفس. وقد فرّق بين المدة الطويلة والقصيرة قوم؛ وليس بشيء عندنا. ٦

ومنها أن قالوا: لا يخلو أن يكون أراد باللفظ العام اعتقادنا بالعموم، أو الاعتقاد والعزم، أو التنفيذ، أو هما جميعًا والتنفيذ. لا يجوز أن يكون أراد من الاعتقاد للعموم، وهو يريد الخصوص؛ لأنّ هذا يفضي إلى أن يريد ضدّ ما أراد من الاعتقاد بالخطاب. ولا يجوز أن يكون أراد الاعتقاد والعزم، دون التنفيذ؛ لأنّ التنفيذ هو المأمور به. فإذا أريد باللفظ الاعتقاد والعزم غير المذكورين في اللفظ، فأولى أن ١٩٢ ظ يُراد التنفيذ المذكور في النطق. وإذا ثبت أنّه أراد بالنطق، وجب أن ينتبه ليدري [المخاطب] ماذا يفعل وينفّذ، وماذا يعتقد، وعلى ما يعزم؛ وإلا كان جاهلاً، معتقداً للجهل، عازماً على غير فعلٍ محقّق.

فيقال: المراد عندنا بلفظ العموم والإجمال تلقّيهما بالاعتقاد، وتوطين النفس ١٥ على التنفيذ لما يقع به البيان في الثاني. فقد كشفنا المذهب الذي ذكرتم في التقسيم، طلباً له. وقولك أنّه تعريض للجهل؛ فباطل بالنسخ؛ لأنّ الجهل بالكمّية لا يؤثر إلّا زيادة تكليف، لأنّه بين تنجيز مُعتقّد، وعزم مقابل به اللفظ، وتوطين النفس على ما يحصل به البيان من كَيْفِيّة التعبد. فقد بان أنّه قد أراد الاعتقاد لا محالة؛ وهذا هو الغرض من الاستدلال. وإذا سلّمناه، استغني عن التقسيم؛ ولكن بقي الخلاف في صفة الاعتقاد الذي أراد منهُم، وأمرهم به، هل هو اعتقاد ٢١ العموم، أو الخصوص قطعاً، أو الاعتقاد أنّ لله - سبحانه - فيه مراداً لا نعرفه بعينه، وأنّه يجوز أن يكون العموم، إن تُركنا وظاهر اللفظ، ويجوز أن يكون الخصوص إن

٣ تعبدًا: معتدًا. ٤ يلائمها: يظهر أنّ ما كُتب أولاً «ولايه»، ثمّ بُدِّل إلى «يلابها» لأنّ حرف الميم

مزيد. ١٢ يُراد: معتبر (من: يكون أراد). || ينتبه: مهمل. ١٥ عندنا: الفسّر مزيد. ١٧ بالكمّية: مهمل.

٢٢ مرادًا: مراد. ٢٣ إن: وان. || وظاهر: وظاهر.

- أورد علينا بعد الإطلاق شيئاً من أدلة التخصيص وقرائنه. فهذا عندنا هو الاعتقاد الذي لزمهم بحق الأمر. وصاحب هذا الاستدلال يوهم، إن سلمنا له، [أن] وجوب الاعتقاد عليهم يوجب أن يكون ذلك هو اعتقاد أحد الأمرين؛ وهذا بعيد جداً. ٣
- ثم يقال له: إن ما تعلقت به يلزمك، ويعود عليك في باب اعتقاد المكلف المخاطب في المجمل والمنسوخ اللذين يتأخر عنهما التفسير والنسخ. وقد كان | ١٩٣ ٦
- الاعتقاد ما لم يأت به التفسير والنسخ، من حيث أن المخاطب اعتقد التأيد. ويُقَلَّب عليك في ذلك سؤالك؛ فيقال: لا يخلو أن تقول إن الذي يقتضيه الأمر بالمجمل الاعتقاد دون الفعل، أو الفعل دون الاعتقاد؛ أو هما جميعاً. وقد استحال الأمران عندك؛ فيجب أن يلزم بحق الأمر الاعتقاد والفعل جميعاً. فيجب استحالة تأخير بيان المجمل، لئلا يُعتقد منه غير المراد به؛ وأن يُمنع تأخير بيان اللفظ المبيِّن لاستغراق الزمان، لئلا يقدم على اعتقاد تأييده؛ وأن النسخ لا يرد عليه، فيكون على اعتقاد الجهل للمراد باللفظ. فإن مرَّ على هذا، ترك قوله؛ وإن قال الاعتقاد الواجب بالأمر بالمجمل والأمر بالعبادة بلفظ عموم الأزمان إنما هو الاعتقاد لمراد الله - سبحانه - فيه، لا نعرفه بعينه. وإنما يجب علينا أن نعتقد بعينه إذا بُيِّن؛ وإلا فقبل البيان يجوز أن يكون المراد به غير ما اعتقدناه من المجمل وعموم الأزمان في اللفظ الذي قُطِع بالنسخ عن التأيد. ١٢ ١٥

قبل: فهذا هو جوابنا بعينه عن تقسيمكم علينا في العموم.

- ومنها ما تعلّق به من أجاز تأخير بيان المجمل دون تخصيص العموم. فقال: إن قوله: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ﴾ لم يعطنا قدرًا نعتقده بعينه؛ بل مهما ورد به من التفسير، من قليل أو كثير، فذاك مما ينطبق على اللفظ انطباقاً لا يغيّر وصفه؛ فإن لفظ الحق لا يعطي قدرًا. فالمخاطب لا يتغيّر اعتقاده الأول بالتفسير؛ لأنه ما كان في صيغة المجمل ما يدعو ويلجئه إلى قدر مخصوص. فإن اعتقد ذلك؛ | كان ما اعتقده من ١٩٣ ظ
- الجهل قد أُتي فيه من قبل نفسه، وسوء حسبانته الذي لم يوجه لفظ الإجمال. والذي يكشف هذا أن المخاطب بالعموم يمكنه أن يشرع في تنفيذ المأمور، ماؤا ٢٤

٢ بحق: مهمل. ٣ بعيد: معدا. ٧ ويُقَلَّب: ونقلت. || الذي: مهمل. ١١ يرد: حرف الدال

مزيد. ١٨ من أجاز: من احار. ٢٠ كثير: كبير. || وصفه فإن: في الهامش. || الحق: مقتر.

بالعمل إلى استغراق الجنس؛ مثل امثاله للقتل في قوله: ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾. فلا يترك مشركاً يصادفه إلا أوقع فيه القتل؛ بخلاف المجمل، فإنه لا يعلم من قوله: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ﴾ مقداراً فيشرع في تنفيذ الأمر به. جئنا إلى العموم؛ فوجدناه صيغة ٣ تعطي بظاهرها ومقتضاها الاستغراق عند من أثبت العموم. فإذا جاء البيان بأن المراد بها الخصوص، كان الأول من الاعتقاد محض الجهل. فهذا هو الموجب لتفريقنا بين تأخير بيان المجمل وتفسيره، وبين بيان العموم وتخصيصه. وليس يمكنكم في لفظ ٦ العموم أن تقولوا به على البعض والكل؛ لأن ذلك يلزمكم به القول بالوقف، وأنتم لا تقولون بذلك.

فيقال: إن صيغة العموم، كما تعطي الاستغراق، تجمع أعيان الجنس الذي تناوله العموم؛ فصيغة الأمر تعطي تعميم جميع الأزمان والبقاء على التأيد. ثم إنه قد جاز تأخير بيان المدة بتخصيص الأزمان، بما يتأخر عن اللفظ من النسخ؛ كذلك التخصيص، ولا يتحصل الفرق على ما قررناه من إبطال فروقهم كلها، واختلاف ١٢ أجوبتهم في ذلك. على أنه لا فرق بين بيان المجمل والعموم. فإن ما يراد به دليل التخصيص لا يخرج عندنا ما بقي عن أن يكون عمومًا حقيقةً، صالحًا | للابتداء به؛ وجميع ما يُفسر به؛ صالحًا لكونه حقًا حقيقة. يبنى علينا أن الظاهر استغراق الجنس ١٥ والطبقة في العموم؛ وليس لنا ظاهر في مقدار الحق. وهذا القدر من الفرق لا يعطي إلا الاختلاف في مرتبة الجهل؛ وإلا فهما متساويان في أصل الجهل، والتبجح يعم القليل من الجهل والكثير. ١٨

وأما قولكم: لا يمكنه الشروع وتنفيذ الأمر في المجمل، فلا فرق؛ بل يمكنه الشروع في التصديق بشمرة بستانه، والحب الذي خرج من أرضه ماؤًا إلى استغراقه، إلى أن يرد الدليل بمقدار يبين له عن بقية يخرجها؛ أو يقال له: «حسبك»؛ فالذي ٢١ أخرجه هو الحق الذي أردناه، وكل مقدار أخرجه يجوز أن يكون هو الحق، ويقع عليه الاسم». كما أن ما شمل من القتل لمشركين فصاعدًا، يجوز أن يكون هو المراد بما يأتي من ذلك التخصيص. - والله أعلم. ٢٤

١ امثاله: امثاله. ٣ جئنا: حيننا. || فوجدناه: وجدناه. ٤ بأن: فإن. ٦ وبيان: وسان ساند. كذا مكرزًا. ٧ والكل: ولكل. ١٥ وجميع: السابق (عمومًا حقيقةً) غير مشطوب. || يُفسر به: يفسره. ٢٣ كما أن ما شمل: مكرز. || القتل لمشركين: مهمل.

النشرات الإسلامية

جزء ١

مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق هلموت ريتز، الطبعة الثانية، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م.

نقلت.

جزء ٢-٤

جزء ٥

بدائع الزهور في وقائع الدهور لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي، ٥ أجزاء في ٦ مجلدات، تحقيق محمد مصطفى:

- قسم ١/١: من أول الكتاب إلى سنة ٧٦٤هـ / ١٣٦٣م، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
 قسم ٢/١: من سنة ٧٦٤ إلى سنة ٨١٥هـ / ١٣٦٣-١٤١٢م، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
 قسم ٢: من سنة ٨١٥ إلى سنة ٨٧٢هـ / ١٤١٢-١٤٦٨م، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
 قسم ٣: من سنة ٨٧٢ إلى سنة ٩٠٦هـ / ١٤٦٨-١٥٠١م، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
 قسم ٤: من سنة ٩٠٦ إلى سنة ٩٢١هـ / ١٥٠١-١٥١٥م، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
 قسم ٥: من سنة ٩٢٢ إلى سنة ٩٢٨هـ / ١٥١٦-١٥٢٢م، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
 قسم ٦: فهارس الجزء الثالث والرابع والخامس، إعداد آ. شيل، الطبعة الأولى، ١٣٦٥هـ / ١٩٤٥م.

الفهارس العامة للكتاب في ٦ مجلدات، إعداد محمد مصطفى:

- قسم ١/١: الأعلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م. ISBN 3-515-02432-8
 قسم ٢/١: الأعلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م. ISBN 3-515-02432-8
 قسم ٢: الموظفون والوظائف والحرفيون والحرف، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م. ISBN 3-515-02432-8
 قسم ٣: الأماكن والبلدان وتفاصيل معمارية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م. ISBN 3-515-02432-8
 قسم ١/٤: المصطلحات، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م. ISBN 3-515-05948-2
 قسم ٢/٤: المصطلحات، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م. ISBN 3-515-05949-0

الروايات بالوفيات لصالح الدين بن أبيك القفدي:

جزء ٦

قسم ١: من محمد بن محمد إلى محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن، تحقيق هلموت ريتز، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

- قسم ٢: من محمد بن إبراهيم بن عمر إلى محمد بن الحسن بن محمد، تحقيق سفين ديدريخ، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م.
 قسم ٣: من محمد بن الحسين إلى محمد بن عبد الله، تحقيق سفين ديدريخ، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
 قسم ٤: من محمد بن عبيد الله إلى محمد بن محمود، تحقيق سفين ديدريخ، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
 قسم ٥: من محمد بن محمود إلى إبراهيم بن سليمان، تحقيق سفين ديدريخ، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
 قسم ٦: من إبراهيم بن سهل إلى أحمد بن طولون، تحقيق سفين ديدريخ، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
 قسم ٧: من أحمد بن الطيّب بن خلف إلى أحمد بن محمد بن شراعة، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

قسم ٨: من أحمد بن محمد المرزوقي إلى إسحاق الأندلسية جارية المتوكل، تحقيق محمد يوسف نجم، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

- قسم ٩: من أسد بن إبراهيم إلى أيديكين البندقدار، تحقيق يوسف فان إس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
 قسم ١٠: من أيديمر إلى ثابت، تحقيق جاكين سويله وعلي عمارة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

ISBN 3-515-02846-3

- قسم ١١: من ثامر إلى الحسن، تحقيق شكري فيصل، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م. ISBN 3-515-02847-1
 قسم ١٢: من الحسن بن داود إلى الحسين بن علي بن نما، تحقيق رمضان عبد التّواب، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

ISBN 3-515-02849-8

النشرات الإسلامية

- قسم ١٣: من الحسين بن علي بن النعم إلى دجين بن ثابت البريعي، تحقيق محمد الحجيري، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م. ISBN 3-515-03179-0
- قسم ١٤: من دحية بن خليفة إلى زياد الأعجم، تحقيق سفين دبليو، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م. ISBN 3-515-03180-4
- قسم ١٥: من زياد بن الأصغر إلى سفين، تحقيق بيرند وانكه، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م. ISBN 3-515-03107-3
- قسم ١٦: من سهل إلى عيثر، تحقيق وداد القاضي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م. ISBN 3-515-03181-2
- قسم ١٧: عبد الله، تحقيق دوروتيا كرافولسكي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م. ISBN 3-515-03182-0
- قسم ١٨: من عبد الأحد إلى عبد العزيز، تحقيق أيمن فؤاد سيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م. ISBN 3-515-03183-9
- قسم ١٩: من عبد العظيم بن أبي الأسبح العدواني إلى علان الشعبي، تحقيق رضوان السيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م. ISBN 3-515-03184-7
- قسم ٢٠: تحقيق رمضان عبد التواب، قيد الإعداد.
- قسم ٢١: من علي بن الحسين السموذي إلى علي بن محمد بن الرضا، تحقيق محمد الحجيري، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م. ISBN 3-515-05209-7
- قسم ٢٢: من علي بن محمد بن رستم إلى عمر بن عبد النصير، تحقيق رمزي بعلبيكي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م. ISBN 3-515-04138-9
- قسم ٢٣: تحقيق مونيكا كرونكه، قيد الإعداد.
- قسم ٢٤: من فرند العجلي الرمي إلى أبي الليث الزاهد الحموي، تحقيق محمد عدنان البخت ومصلطى الحباري، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م. ISBN 3-515-06311-0
- قسم ٢٥: من ليلي بنت أبي حنيفة إلى المعافي بن زكريا الجبري، تحقيق محمد الحجيري، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م. ISBN 2-912374-31-6
- قسم ٢٦: من المعافي بن عمران إلى نصر الله بن الحسن، تحقيق لويس بوزيه، قيد الإعداد.
- قسم ٢٧: من نصر الله بن الحسن بن علوان إلى الوليد بن محمد بن أحمد، تحقيق أونفريد فايتيرت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م. ISBN 2-912374-15-4
- قسم ٢٨: تحقيق إبراهيم شيوخ، قيد الإعداد.
- قسم ٢٩: من يعقوب بن يوسف إلى يونس بن يوسف، تحقيق ماهر جرار، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م. ISBN 2-912374-05-7
- قسم ٣٠: تحقيق بنيامين بوكش، تحت الطبع.

جزء ٧-١٦ نفلت.

جزء ١٧: شعر عبد الله بن المعتز صنعة أبي بكر الصولي:

قسم ٣: تحقيق برنهارد لوين، الطبعة الأولى، ١٣٧٠هـ / ١٩٥٠م.

قسم ٤: تحقيق برنهارد لوين، الطبعة الأولى، ١٣٦٥هـ / ١٩٤٥م.

الحكايات العجبية والأخبار الغريبة، تحقيق هانس وير، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م.

جزء ١٨

كتاب أسرار البلاغة لعبد الفاهر الجرجاني، نقله من العربية وعلق عليه هلدوت ريتز، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م.

جزء ١٩

ديوان أبي تواس الحسن بن هاني الحكمي:

جزء ٢٠

النشرات الإسلامية

- قسم ١: تحقيق إيغالدا قاغتر، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م. ISBN 2-912374-35-9
- قسم ٢: تحقيق إيغالدا قاغتر، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م. ISBN 2-912374-44-8
- قسم ٣: تحقيق إيغالدا قاغتر، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م. ISBN 2-912374-45-6
- قسم ٤: تحقيق غريغور شورل، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م. ISBN 2-912374-46-4
- قسم ٥: تحقيق إيغالدا قاغتر، نحت الطبع.
- جزء ٢١: ملقات الممتزلة لأحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق سوسنة ديقلد قلزور، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- جزء ٢٢: مشاهير علماء الأمصار، تصنيف محمد بن حبان البستي، تحقيق مانفريد فليشهر، الطبعة الأولى، ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م.
- جزء ٢٣: نور القيس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، اختصار أبي المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود الحافظ البغدادي.
- قسم ١: النص، تحقيق رودلف زلهابم، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.
- جزء ٢٤: كثر الولد لإبراهيم بن الحسين الحامدي، تحقيق مصطفى غالب، الطبعة الأولى، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م.
- جزء ٢٥: كتاب مكارم الأخلاق لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي البغدادي المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق جيزز أ. بلمي، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م.
- جزء ٢٦: كتاب النبات لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري، الجزء الثالث والنصف الأول من الجزء الخامس، تحقيق برنهارد لوين، الطبعة الأولى، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م.
- جزء ٢٧: حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام الأنصاري، تأليف عبد القادر البغدادي.
- قسم ١: تحقيق نظيف محرم خواجه، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ م. ISBN 3-515-02845-5
- قسم ١/٢: تحقيق نظيف خواجه، مراجعة وفهرسة محمد الحجيري، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- ISBN 3-515-05606-8
- قسم ٢/٢: تحقيق نظيف خواجه، مراجعة وفهرسة محمد الحجيري، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- ISBN 3-515-05606-8
- جزء ٢٨: أنساب الأشراف لأحمد بن يحيى البلاذري.
- قسم ١: تحقيق ماهر جرار، قيد الإعداد.
- قسم ٢: تحقيق فيلغرد ماديلونغ، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م. ISBN 2-912374-41-3
- قسم ٣: العباس بن عبد المطلب وولده، تحقيق عبد العزيز الدوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.
- ISBN 3-515-02850-1
- قسم ١/٤: بنو عبد شمس، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٩ م. ISBN 3-515-02852-8
- قسم ٢/٤: تحقيق عبد العزيز الدوري، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م. ISBN 2-912374-37-5
- قسم ٣/٤: تحقيق وضوان السيد، قيد الإعداد.
- قسم ٥: سائر فروع قرش، تحقيق إحسان عباس، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م. ISBN 3-515-06822-8
- قسم ٦: تحقيق وداد القاضي، قيد الإعداد.
- قسم ١/٧: سائر قبائل العرب، تحقيق رمزي بملبيكي، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م. ISBN 2-912374-04-9
- قسم ٢/٧: تحقيق محمد اليللاوي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م. ISBN 2-912374-42-1
- جزء ٢٩: نظم الدر والعيان لمحمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي.
- قسم ٤: في محاسن الكلام، تحقيق نوري سودان، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ م. ISBN 3-515-03108-1
- جزء ٣٠: كتاب النجاة لأحمد الناصر لدين الله، تحقيق فيلغرد ماديلونغ، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٠ م. ISBN 3-515-03189-8